المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

www.dohainstitute.org

المؤشّر العربيّ 2024/ 2025

المؤشر العربي 2026

برنامج قياس الرأي العام العربي

كانون الثاني/ يناير 2026

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافةً إلى كونه مركز أبحاثٍ، فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيةً أو سياسات دوليةً تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكوميةً، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيّات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، ويطرحها في هيئة برامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: 44199777 974+

www.dohainstitute.org

قائمة المحتويات

مقدمة 7

القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية.....12

1. تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم 12

2. تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية 17

3. تقييم الأوضاع العامة في البلدان العربية 31

أ. تقييم سير الأمور بصفة عامة في بلدان المستجيبين 31

ج. تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين بصفة عامة 36

د. تقييم الوضع الاقتصادي في بلدان المستجيبين 41

هـ. تقييم الوضع السياسي في بلدان المستجيبين 46

4. اتجاهات الرأي العامّ نحو الهجرة 55

5. مصادر تهديد أمن البلدان العربية 63

القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات.....67

1. الثقة بمؤسسات الدولة 67

2. تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية) 111

3. تقييم أداء الحكومات 119

أ. السياسة الخارجية 120

ب. السياسة الاقتصادية 125

ج. تقييم الأداء الحكومي في مجموعة من القضايا التفصيلية 129

4. الفساد المالي والإداري 136
5. تطبيق القانون بالتساوي بين الناس 145

القسم الثالث: اتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية 152

1. مفهوم المواطنين للديمقراطية 152
أ. ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية 152
ب. العدل والمساواة 153
ج. نظام حكم ديمقراطي 153
د. تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين 153
هـ. الأمن والاستقرار 154
2. الموقف من الديمقراطية 156
3. تأييد النظام الديمقراطي 180
4. الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمة 184
5. مدى قبول وصول أحزاب سياسية إلى السلطة 212
6. تقييم الديمقراطية في المنطقة العربية 220

القسم الرابع: المشاركة السياسية والمدنية 230

1. الاهتمام بالشؤون السياسية في البلد 230
2. وسائل متابعة الأخبار السياسية ومصادرها 235
3. المشاركة في نشاطات ذات محتوى مدني أو سياسي 241
4. الانتساب إلى هيئات مدنية وجمعيات 262
5. الانتساب إلى الأحزاب والتيارات السياسية 267

القسم الخامس: التفاعل في الفضاء الرقمي واستخدام الإنترنت 274

1. التفاعل في المجال الافتراضي 274
أ. استخدام شبكة المعلومات "الإنترنت" 274
ب. التفاعل مع قضايا سياسية على وسائل التواصل الاجتماعي 302
2. الثقة بالأخبار والمعلومات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي 324
3. المؤثِّرون على مواقع التواصل الاجتماعي 329
4. اتجاهات الرأي العام نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات 337
5. اتجاهات الرأي العام نحو استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي 363

القسم السادس: دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسية 371

1. التديّن والممارسات الدّينية 371
2. اتجاهات الرأي العام نحو بعض المقولات التي يمكن أن ترتبط بالتدين 380
3. الدّين في الحياة العامّة 394
4. الدّين والحياة السياسية 403

القسم السابع: اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه 426

1. تصورات الرأي العام لسكان الوطن العربي 426
2. تقييم الرأي العام للسياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية 432
أ. تقييم السياسات التركية 435
ب. تقييم السياسات الأميركية 440
ج. تقييم السياسات الإيرانية 444
د. تقييم السياسات الروسية 448
هـ. تقييم السياسات الفرنسية 452
و. تقييم السياسات الصينية 456

ز. تقييم السياسات البريطانية 460
ح. تقييم السياسات الألمانية 462
3. الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي 464
مصادر تهديد أمن المنطقة واستقرارها 466
4. تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية نحو فلسطين 468
أ. تقييم سياسات جنوب أفريقيا 469
ب. تقييم السياسات التركية 470
ج. تقييم السياسات الإسبانية 473
د. تقييم السياسات الأميركية 474
هـ. تقييم السياسات الإيرانية 476
و. تقييم السياسات الروسية 478
ز. تقييم السياسات الفرنسية 480
ح. تقييم السياسات البريطانية 483
ط. تقييم السياسات الألمانية 484
5. القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي 485
6. اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الاعتراف بإسرائيل 491

مقدمة

المؤشّر العربي هو استطلاع سنويّ ينفّذه المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في البلدان العربية التي يُتاح تنفيذه فيها، وتتوافر الأطر الإحصائية العامة فيها لسحب العيّنات الممثّلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ بما في ذلك اتجاهاته نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. ويتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، والمؤسسات الرئيسة الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، وتقييم آرائهم نحو المحيط العربي، والصراع العربي – الإسرائيلي.

وقد نُفّذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي في عام 2011 على عيّنة عددها 16192 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا، ونُشرت نتائجه في آذار/ مارس 2012. أمّا استطلاع المؤشر العربي الثاني 2012/ 2013، فقد جرى تنفيذه على عيّنةٍ عددها 20372 مستجيبًا في 14 بلدًا عربيًا. ونُفّذ مرةً ثالثةً خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2014 في 14 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 26618 مستجيبًا. ونُفّذ مرّةً رابعةً خلال الفترة أيار/ مايو – أيلول/ سبتمبر 2015 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 18310 مستجيبين. ونُفّذ الاستطلاع الخامس خلال الفترة أيلول/ سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2016 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 18310 مستجيبين. ونُفّذ السادس خلال الفترة كانون الأول/ ديسمبر 2017 – نيسان/ أبريل 2018 في 11 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 18830 مستجيبًا. ونُفّذ السابع خلال الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 – تموز/ يوليو 2020 في 13 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 28000 مستجيب. ونُفّذ الاستطلاع السابق الثامن خلال الفترة أيار/ مايو – كانون الأول/ ديسمبر 2022 في 14 بلدًا عربيًا، على عيّنة عددها 33300 مستجيب. أما الاستطلاع الحالي التاسع للمؤشر العربي، فقد نُفّذ خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2024 – آب/ أغسطس 2025.

بدأ الإعداد لاستطلاع المؤشر العربي 2024/ 2025 خلال آذار/ مارس 2024؛ وذلك بتصميم استمارة المؤشر وعرضها على مجموعة من الخبراء والأكاديميين العرب في العلوم السياسية والاجتماعية، وخبراء استطلاعات الرأي والمسوحات الاجتماعية. وأُجريت استطلاعات قبْلية في سبعة بلدانٍ عربية لاختبار أسئلة الاستمارة والتأكد من أنها مفهومة وواضحة. وقد أُنجز هذا الاستطلاع في 15 بلدًا عربيًا، وهي: السعودية، والكويت، وقطر، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والسودان، وتونس، والمغرب،

والجزائر، وموريتانيا، وسورية. وبذلك، فإنّ المجتمعات التي نُفّذ فيها تعادل نحو 85% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية. وبناءً عليه، يجري استخدام مصطلح "الرأي العامّ في المنطقة العربية"؛ بالنظر إلى أنّ المجتمعات المشمولة بهذا الاستطلاع، كانت ممثِّلةً للمنطقة العربية، سواء أكان ذلك على صعيد الوزن السكاني بالنسبة إلى مجمل سكان المنطقة، أم بتمثيلها أقاليم المنطقة كافّةً (المغرب العربي، والجزيرة العربية، والمشرق العربي، ووادي النيل)؛ ما يتيح استخدام مصطلح "الرأي العامّ" للدلالة على آراء المواطنين في كلّ الدول المستطلعة آراء مواطنيها.

نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا من خلال إجراء مقابلات وجاهية مع 40130 مستجيبًا، من ضمن عيّنات ممثِّلة لمجتمعات البلدان التي شملها الاستطلاع. كما جرى الاستطلاع عبر الهاتف مع 5620 من السعوديين، و3245 من التونسيين، و3442 من الجزائريين. وجرت مرحلة التنفيذ الميداني في الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2024 – آب/ أغسطس 2025. ونفّذته فرقٌ بحثية مؤهَّلة ومدرَّبة تابعة لمراكز ومؤسسات بحثية في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميداني لفريق المؤشر العربي في المركز العربي. وقد نفّذ الاستطلاع في الأردن مركز الدراسات الاستراتيجية، ونفذته مؤسسة (1 2 1) للدراسات والاستطلاعات في كل من تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وليبيا. ونفّذته في فلسطين مؤسسات قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية الاستطلاع، والمستقلة للبحوث في العراق، و"ستاتيستكس ليبانون" في لبنان. ونفّذه في الكويت مركز السلام للدراسات التنموية والاستراتيجية.

البلدان التي نُفِّذ فيها استطلاع المؤشر العربي 2024/ 2025

البلد	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
الأردن	20 تشرين الأول/ أكتوبر 2024	27 تشرين الأول/ أكتوبر 2024
العراق	27 تشرين الأول/ أكتوبر 2024	13 كانون الثاني/ يناير 2025
المغرب	10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	13 كانون الأول/ ديسمبر 2024
قطر	13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024
السعودية	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	15 شباط/ فبراير 2025
الكويت	29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	13 كانون الثاني/ يناير 2025
مصر	29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024	1 شباط/ فبراير 2025
السودان	4 كانون الأول/ ديسمبر 2024	29 كانون الأول/ ديسمبر 2024
موريتانيا	1 كانون الثاني/ يناير 2025	16 شباط/ فبراير 2025

البلد	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
ليبيا	11 كانون الثاني/ يناير 2025	12 أيار/ مايو 2025
فلسطين	17 شباط/ فبراير 2025	6 آذار/ مارس 2025
لبنان	18 شباط/ فبراير 2025	9 آذار/ مارس 2025
الجزائر	10 آذار/ مارس 2025	9 نيسان/ أبريل 2025
تونس	16 آذار/ مارس 2025	13 أيار/ مايو 2025
سورية	1 تموز/ يوليو 2025	28 آب/ أغسطس 2025

اعتُمدت العيّنة العنقودية الطبقية (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان المشمولة بالاستطلاع. وجرى الأخذ في الحسبان كلّ المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النسبي الخاص بكلّ مستوى من مستويات جميع سكان البلد؛ فيكون لكلّ فرد في كلّ بلد مستطلَعَة آراء مواطنيه احتمالية متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، **بهامش خطأ يراوح بين ± 2 و3%** في جميع البلدان المنفَّذ فيها الاستطلاع. وقد صُمِّمت العيّنة، بطريقة يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كلٍّ من المجتمعات المستطلعة. وجرى احتساب نتائج اتجاهات الرأي العامّ لمجموع المنطقة العربية على أساس معدّل نتائج البلدان الخمسة عشر المشمولة بالاستطلاع؛ ومن ثمّ يُؤخذ في الحسبان في احتساب معدّل الرأي العامّ في كلّ دولة بالوزن نفسه، من دون تمييز بين دولة وأخرى (أي إنّه لم يُؤخذ بالوزن النسبي لكلّ دولة بحسب عدد سكانها، وإنّما جرى التعامل مع كلّ الدول على أنّها وحدات متشابهة في عدد السكان نفسه). وقد اتُّبِع هذا الأسلوب لتفادي طغيان آراء مواطني البلدان الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العامّ الشامل.

وقبل استعراض نتائج هذا الاستطلاع العامّ، يتقدم المركز العربي بالشكر إلى جميع مراكز البحث والمؤسسات العربية، في مختلف البلدان، على ما بذلته من جهد في تنفيذ هذا العمل ميدانيًا. ويتوجّه بالشكر أيضًا إلى المستجيبين في البلدان العربية الذين وافقوا على المشاركة في هذا الاستطلاع.

ينقسم هذا التقرير إلى سبعة أقسام، هي:

أوّلًا: تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

يرصد هذا القسم تقييم المواطنين العرب للقضايا الأساسية في حياتهم وفي مجتمعاتهم؛ من تقييم أوضاعهم الاقتصادية ومستوى الأمان في مناطق سكنهم، إضافةً إلى تقييمهم الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي لبلدانهم، وأهمّ المشكلات التي تواجهها، ومدى رغبتهم في الهجرة، ومصادر التهديد لأمن بلادهم.

ثانيًا: مدى الثقة بالمؤسسات الرئيسة في البلدان العربية

يقيس هذا القسم مدى ثقة المواطنين بحكومات بلدانهم ومجالس نوّابها، إضافةً إلى الثقة بالجهاز القضائي والجيش والأمن العامّ، ويتضمن مؤشرات لتقييم أداء الحكومات والمجالس النيابية.

ثالثًا: الرأي العامّ العربي والديمقراطية

يتضمن هذا القسم تعريف المواطنين للديمقراطية، ومواقفهم تجاه النظام الديمقراطي ومجموعة من القيم الديمقراطية، إضافةً إلى تقييمهم مستوى الديمقراطية في بلدانهم، ويقف على اتجاهات المواطنين نحو ثورات الربيع العربي، إضافةً إلى مواقفهم من مآلاتها.

رابعًا: المشاركة السياسية والمدنية

يوضح هذا القسم مدى انخراط المواطنين في المنطقة العربية في النشاطات ذات المحتوى السياسي والمدني، إضافةً إلى مدى انتسابهم إلى منظمات مدنية وطوعية، كما يتضمن المصادر الإعلامية الأكثر متابعة في الحصول على الأخبار السياسية.

خامسًا: التفاعل في الفضاء الرقمي واستخدام الإنترنت

يتناول هذا القسم مدى انتشار استخدام الإنترنت وتواتره في المنطقة العربية، ودوافع استخدامه، ولا سيما اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن الآراء السياسية والمدنية. ويقيس أنماط المشاركة والتفاعل في الفضاء الافتراضي في ظل تنامي أهميته، ويقيس درجة انخراط المواطنين في نشاطات ذات مضمون سياسي أو مدني.

سادسًا: دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية

يتضمن هذا القسم اتجاهات الرأي العامّ نحو دور الدين في مجموعة من القضايا العامة السياسية؛ مثل مدى قبول المواطنين تدخّل رجال الدين في القرارات الحكومية، أو في كيفية تصويت الناخبين، إضافةً إلى الوقوف على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تديّنهم.

سابعًا: اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو محيطه

يقيس هذا القسم اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو الروابط بين سكان الوطن العربي، والدول الأكثر تهديدًا لأمنه، إضافةً إلى تقييم الرأي العامّ السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة نحو فلسطين، واتجاهاته نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.

القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

يتناول هذا القسم عددًا من المؤشرات التي تعكس تقييم مواطني المنطقة العربية للقضايا الأساسية في حياتهم ومجتمعاتهم؛ وذلك من خلال التعرّف إلى تقييمهم لمستوى الأمان في مناطق سكنهم، وأوضاع أُسرهم الاقتصادية، وتقييم الأوضاع العامة في بلدان المستجيبين. ويشمل ذلك تقييم الوضع الاقتصادي بصفةٍ عامة، ومستوى الأمان، والوضع السياسي العامّ. كما يتضمن هذا القسم تقييم أولويات الرأي العامّ وأهمّ المشكلات التي تُواجه بلدان المستجيبين، ومعرفة مدى رغبتهم في الهجرة واتجاهاتها، ومصادر تهديد أمن بلدانهم.

1. تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم

يشير تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم إلى أنّ أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين قيّموا مستوى الأمان في مناطق سكنهم بأنّه إيجابي (38% "جيّد جدًّا"، 38% "جيّد")، مقابل 22% قيّموه **سلبيًّا** (14% "سيّئ"، و8% "سيّئ جدًّا"). وكما هو متوقع، يتباين تقييم مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين من بلدٍ إلى آخر؛ إذ نلاحظ وجود شبه إجماعٍ على التقييم الإيجابي لمستوى الأمان بين مستجيبي السعودية، وقطر، والكويت، والأردن، والجزائر، والعراق، ومصر بنسبٍ تزيد على 90%. ولعل التقييم الإيجابي المرتفع لبعض البلدان العربية، وتحديدًا في قطر التي أجمع فيها المستجيبون على أن مستوى الأمان في مناطق سكنهم جيد جدًا أو جيد، ساهم في رفع التقييم الإيجابي بصفة عامة. ومن المهم الإشارة إلى أنّ نحو نصف المستجيبين في لبنان قيموا مستوى الأمان في بلدانهم على نحو سلبيّ، في حين عبّر أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين في فلسطين (76%) عن تقييم مماثل. وكان تقييم مستوى الأمان في أماكن سكن المستجيبين أكثر إيجابية في بلدان إقليم الخليج العربي، في حين كان إقليم المشرق العربي أقل إيجابية.

الشّكل (1)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم

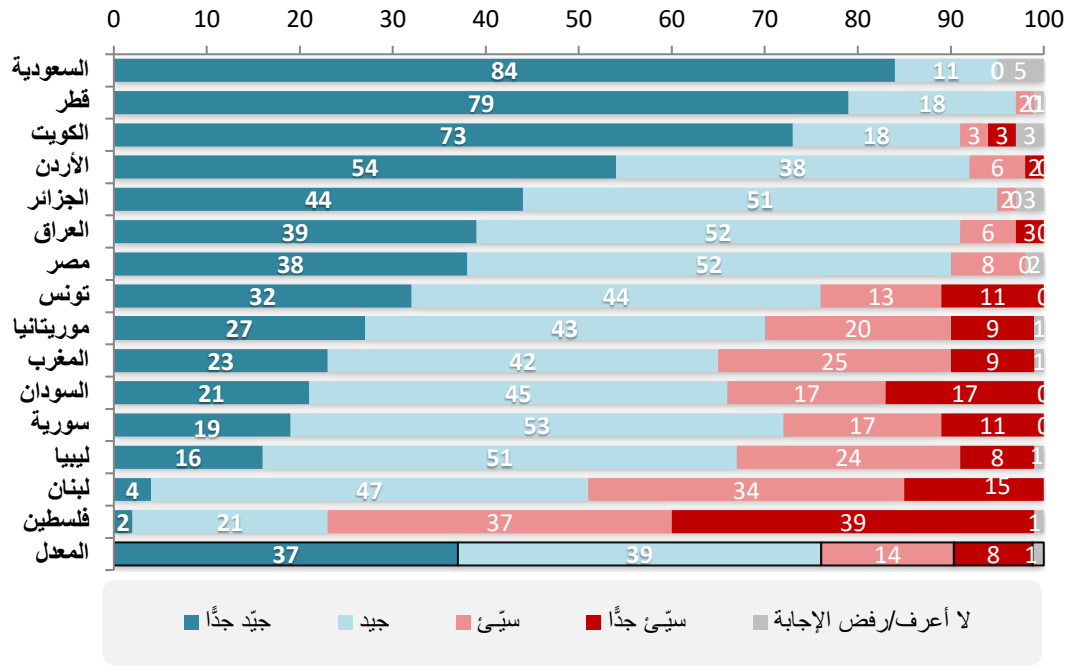

الشّكل (2)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

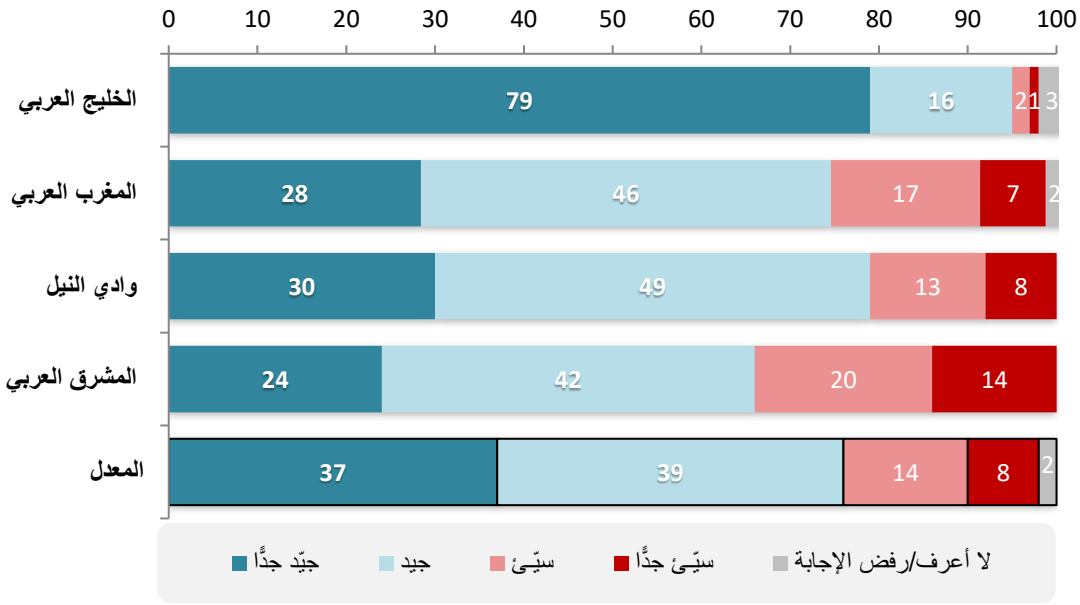

كان تقييم الرأي العامّ العربي نحو مستوى الأمان في مناطق سكنهم في استطلاع 2024/ 2025 أكثر إيجابية من الاستطلاع الذي قبله (2022) بفارق خمس نقاط مئوية، إلا أن تقييم مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين بقي متقاربًا عبر سنوات الاستطلاع.

عند مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج المؤشر في السنوات السابقة لكل بلد من البلدان، تبيّن أن التغيّرات بقيت طفيفة نسبيًا في معظم البلدان، باستثناء السودان؛ حيث ارتفعت نسبة التقييمات الإيجابية لمستوى الأمان فيه بنحو 24 نقطة مئوية. كذلك شهد العراق تحسّنًا نسبيًا في التقييم، في حين سجّلت فلسطين تراجعًا حادًا في تقييم مستوى الأمان بلغ 42 نقطة مئوية.

الشّكل (3)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

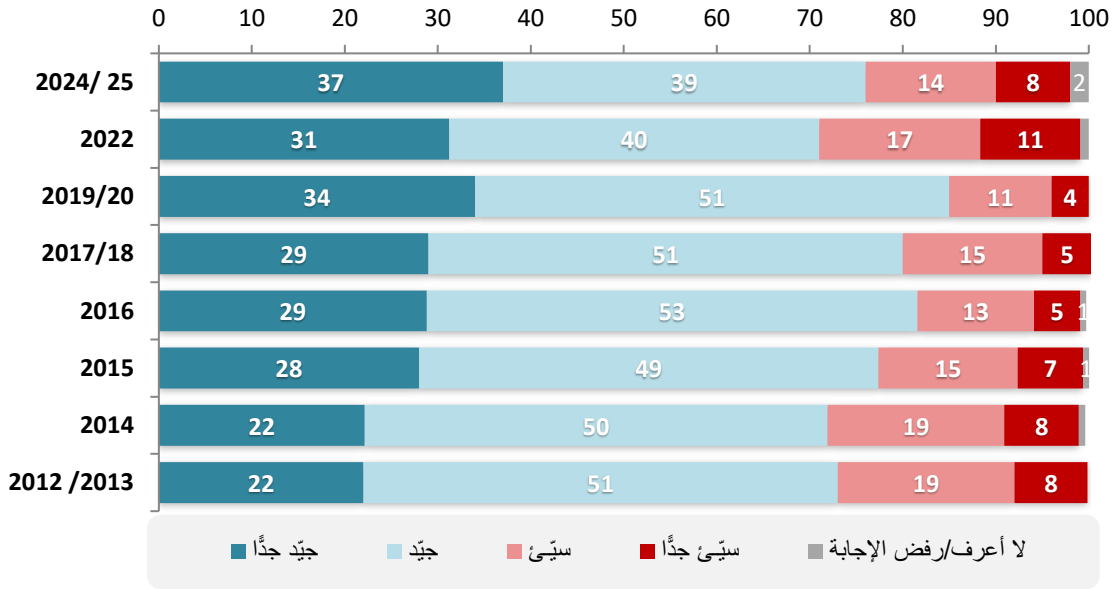

الشّكل (4)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

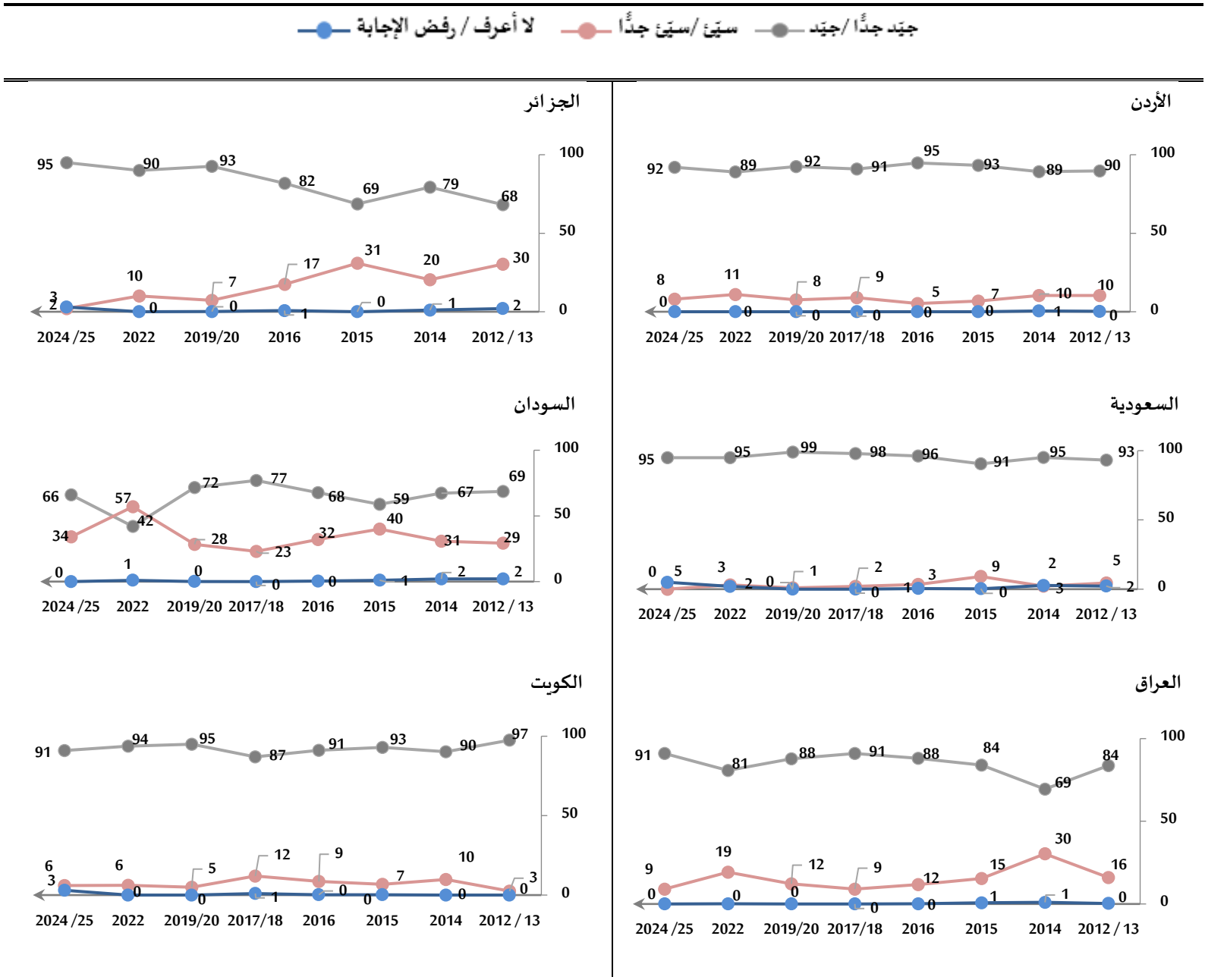

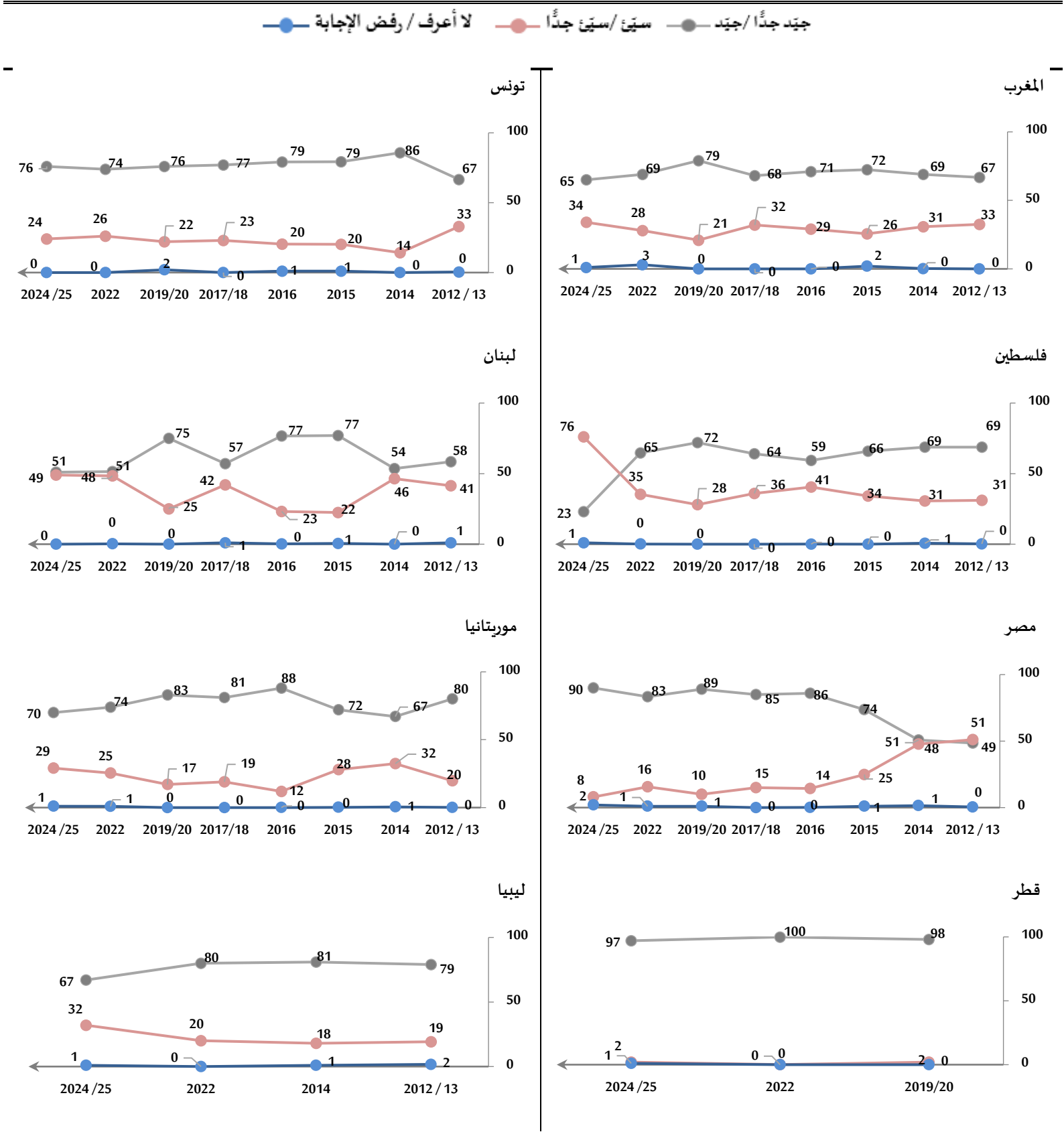
جيّد جدًّا /جيّد
سيّئ /سيّئ جدًّا
لا أعرف / رفض الإجابة
المغرب
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
65 69 79 68 71 72 69 67
34 28 21 32 29 26 31 33
1 3 0 0 0 2 0 0
فلسطين
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
76 65 72 64 59 66 69 69
35 28 36 41 34 31 31
23 1 0 0 0 0 0 1 0
مصر
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
90 83 89 85 86 74 51 49
8 16 10 15 14 25 51 48
2 1 1 1 0 0 1 1 0
قطر
2024 /25 2022 2019/20
97 100 98
1 2 0 0 2 0
تونس
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
76 74 76 77 79 79 86 67
24 26 22 23 20 20 14 33
0 0 2 0 1 1 0 0
لبنان
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
49 51 48 51 75 57 77 77 54 58
25 42 23 22 46 41
0 0 0 0 1 0 1 0 1
موريتانيا
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012 / 13
70 74 83 81 88 72 67 80
29 25 17 19 12 28 32 20
1 1 0 0 0 0 1 0
ليبيا
2024 /25 2022 2014 2012 / 13
67 80 81 79
32 20 18 19
1 0 1 2
100
50
0

2. تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية

اعتمد المؤشر العربي معيارين لتقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية؛ **تمثّل المعيار الأول** في سؤال المستجيبين إنْ كان وضع أُسرهم الاقتصادي "جيّدًا جدًّا"، أو "جيّدًا"، أو "سيّئًا"، أو "سيّئًا جدًّا". أمّا **المعيار الثاني**، فقد كان من خلال سؤال المستجيبين إن كان دخل أُسرهم يفي باحتياجاتهم.

بالنسبة إلى المعيار الأول، قيّم 18% من المستجيبين مستوى أُسرهم الاقتصادي بأنّه "جيّد جدًّا"، في حين قيّم نحو نصف المستجيبين (45%) بأنّه "جيّد"، وقيّم 22% بأنه "سيّئ"، وأفاد 13% أنّه "سيّئ جدًّا". وكما هو متوقع، تباين تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر؛ فكانت أقل نسب للذين أفادوا أنّ وضع أُسرهم الاقتصادي "سيّئ" أو "سيّئ جدًّا" في السعودية 4%، والجزائر6%، تليهما الكويت وقطر بنسبة 10% لكلا البلدين. وبلغت النسبة 23% في العراق، و31% في ليبيا، و37% في مصر، و39% في موريتانيا، و43% في تونس، و50% في المغرب، و54% في الأردن. وجاءت أعلى نسب للتقييمات السلبية في فلسطين (64%)، يليها لبنان (60%)، ثم السودان (59%).

الشّكل (5)

تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية

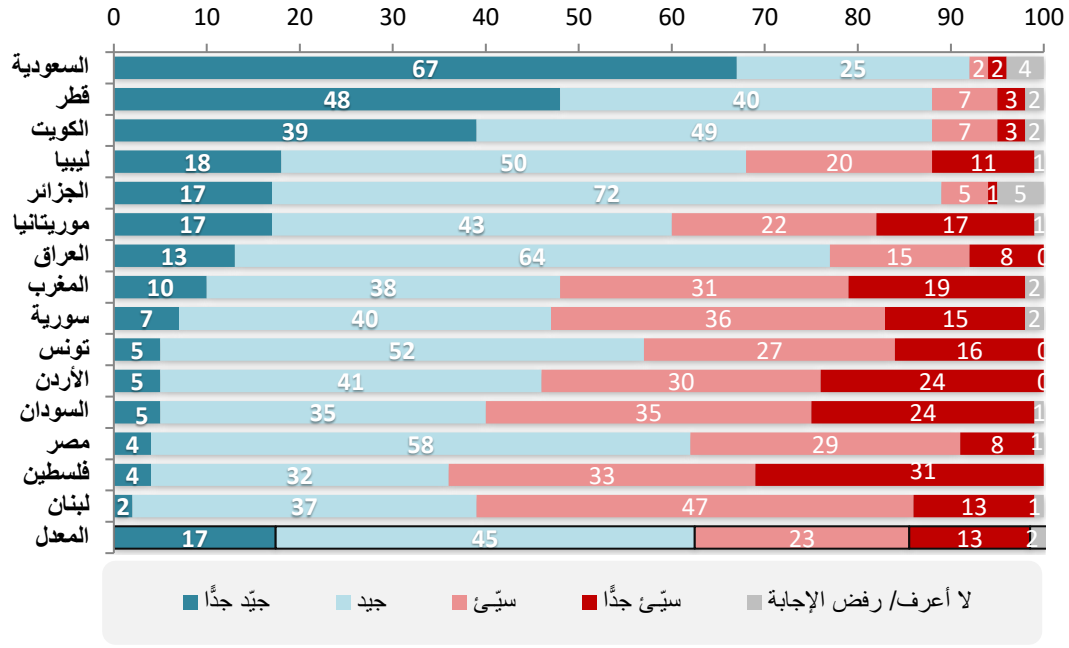

الشّكل (6)

تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية بحسب أقاليم المنطقة العربية

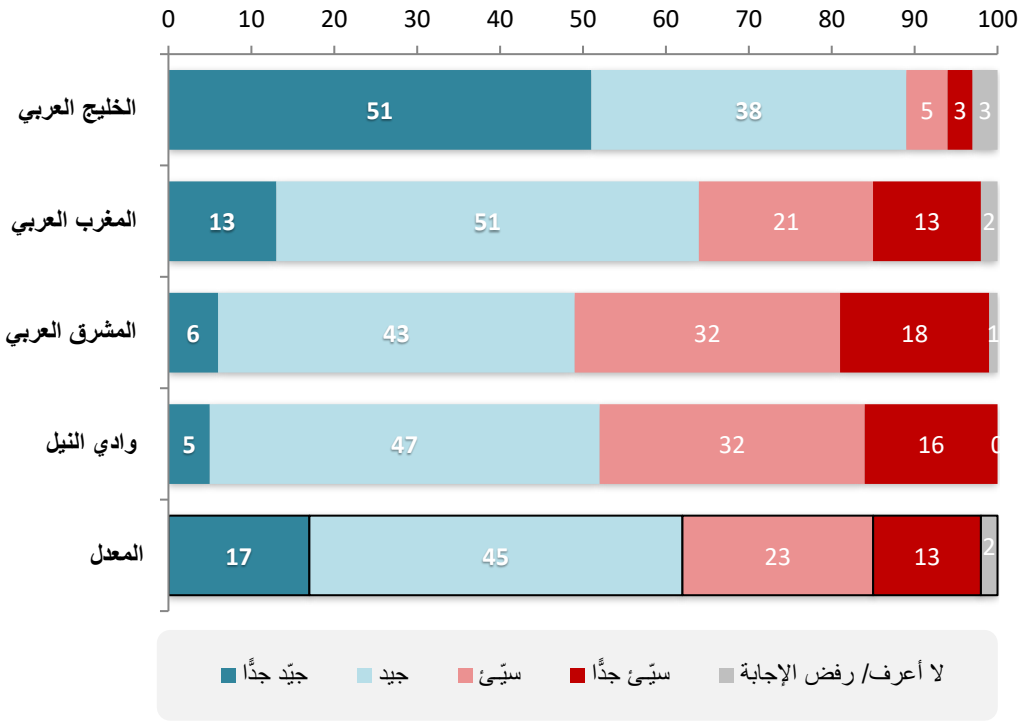

تظهر النتائج أن تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية في استطلاع 2024/ 2025 يُعدّ مستقرًا إلى حدّ كبير مقارنة بنتائج استطلاع 2022، كما يتقاطع في خطوطه العامة مع نتائج استطلاع 2019/ 2020. ويُلاحظ أن الفروقات الأبرز تظهر عند المقارنة بنتائج استطلاعَي 2017/ 2018 و2016؛ إذ كانت نسب التقييم الإيجابي أدنى والتقييم السلبي أعلى. وتدلُّ النتائج على أنّ النمط العامّ في استطلاع 2024/ 2025 يُظهر استقرارًا نسبيًا في تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية مقارنةً باستطلاع 2022، مع تسجيل تباينات من بلد إلى آخر. فقد تحسّن التقييم على نحو واضح في كلّ من العراق (+15 نقطة مئوية)، وتونس (+13)، ولبنان (+7)، بينما سُجّلت زيادات طفيفة في التقييم الإيجابي في كل من مصر (+2)، وموريتانيا (+1). في المقابل، انخفض التقييم الإيجابي على نحو طفيف في الأردن (−2)، والسعودية (−3)، وسُجّلت تراجعات أكبر في المغرب (−9)، وقطر (−10)، وليبيا (−15)، وفلسطين (−23). أمّا في الجزائر، والسودان، والكويت، فقد بقيت معدّلات التقييم دون تغيير يُذكر مقارنةً بالاستطلاع السابق.

الشّكل (7)

تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

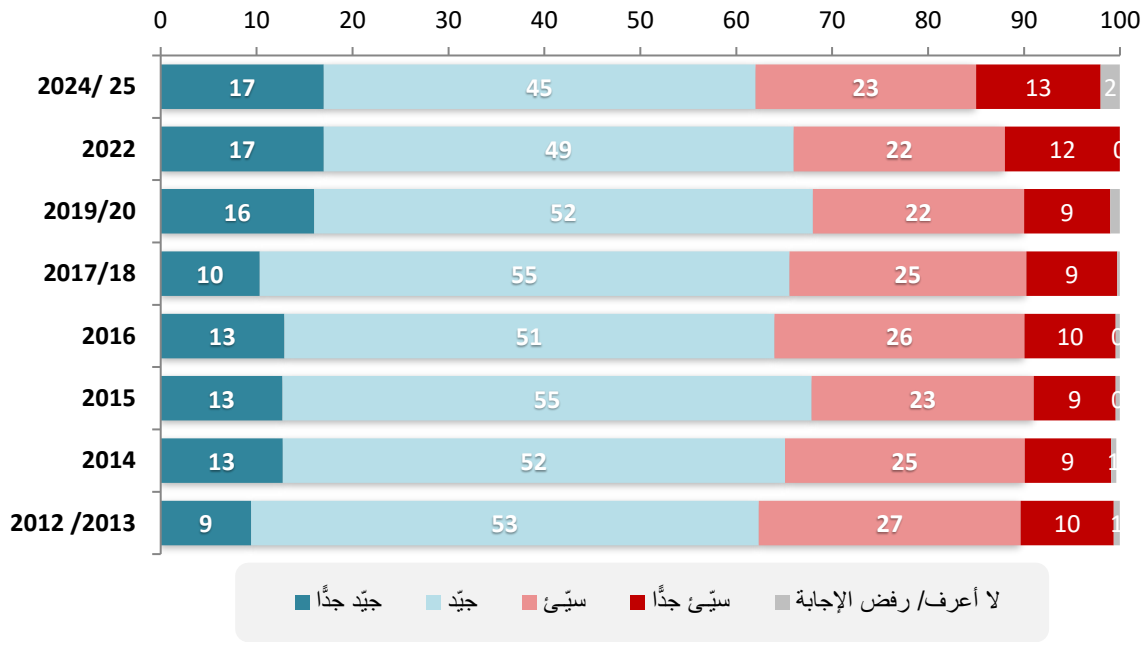

الشّكل (8)

تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

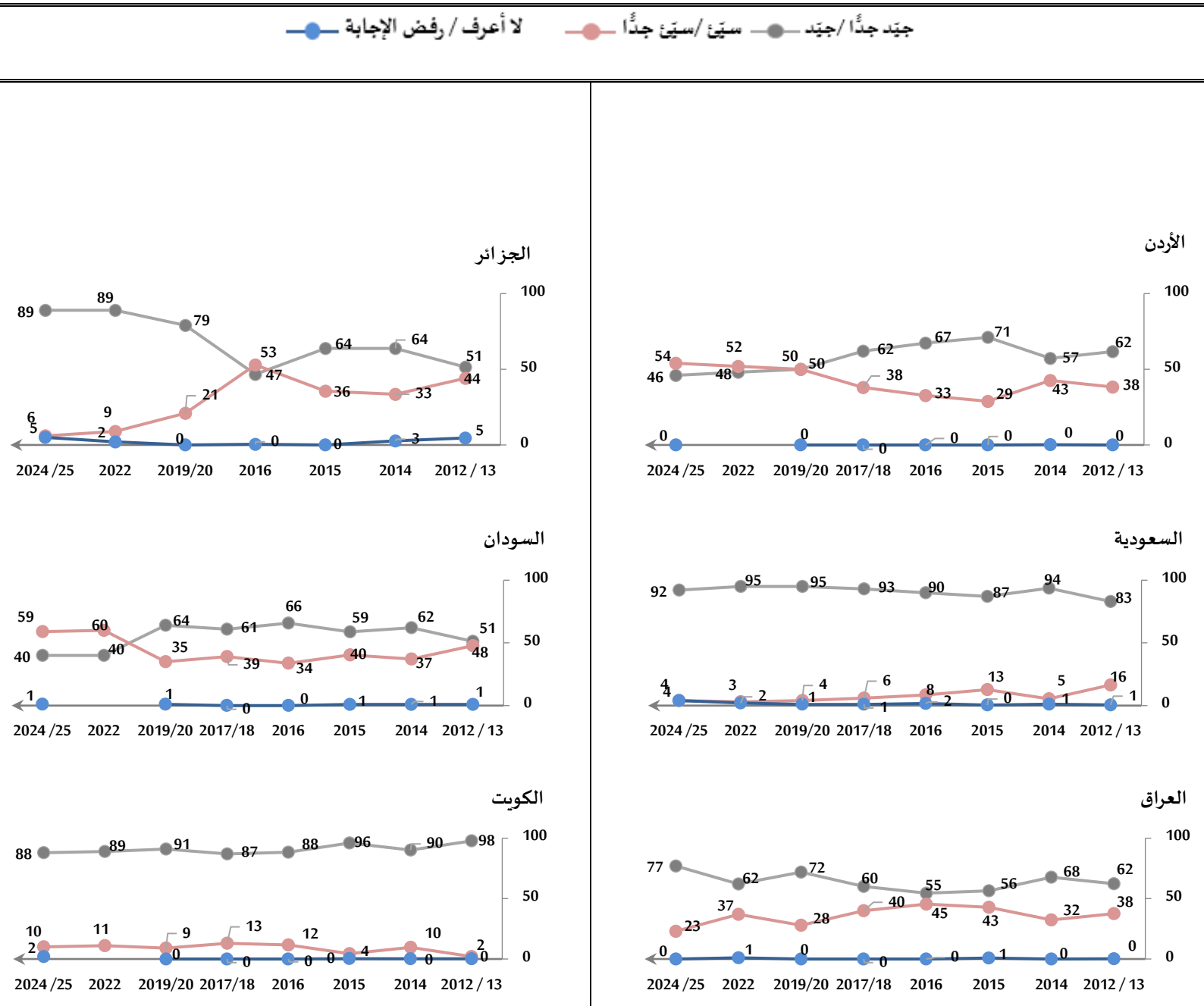

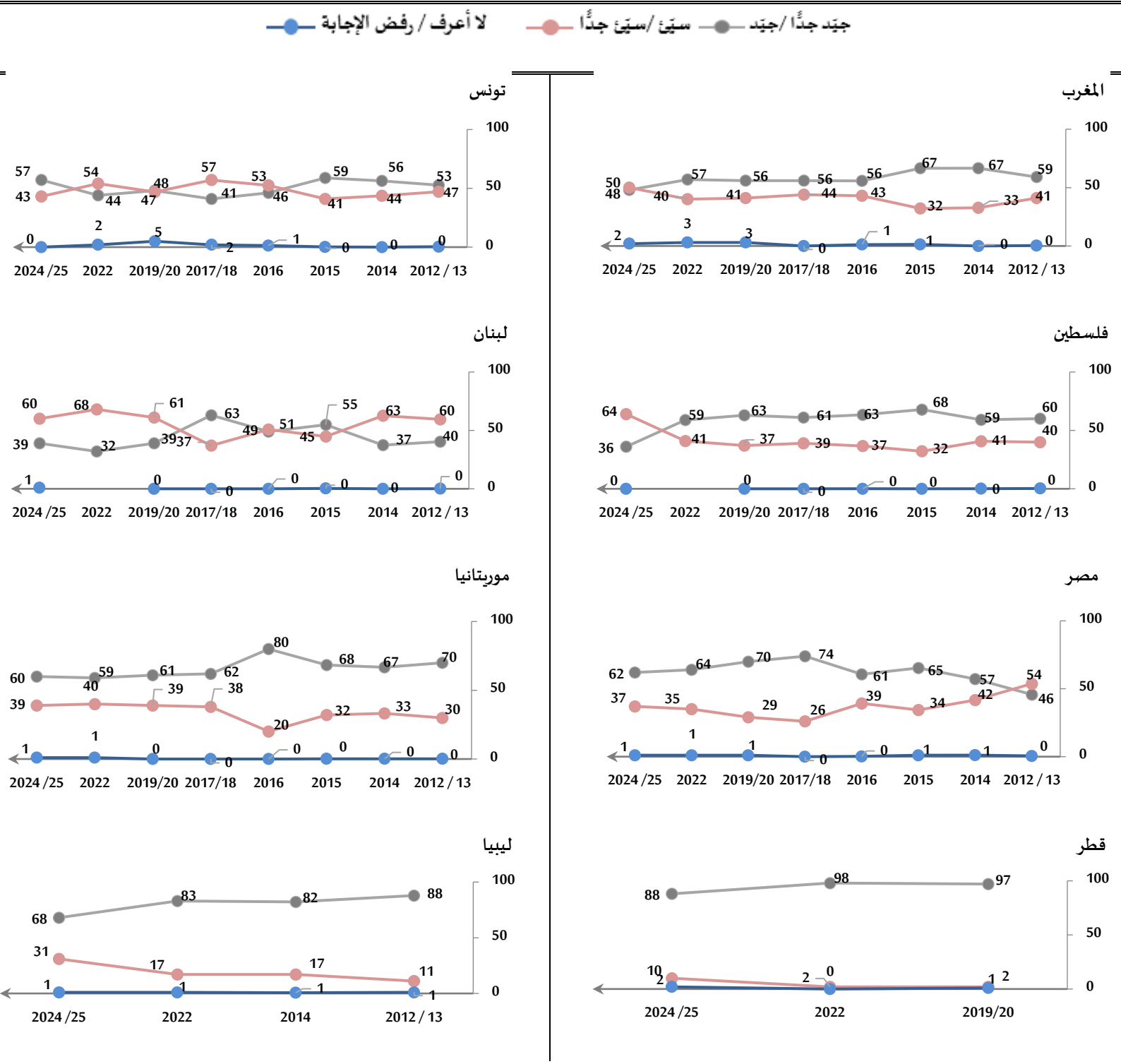

إذا كان تقييم الوضع الاقتصادي للأسر من خلال المعيار الأول تقييمًا ذاتيًّا تتداخل فيه العديد من العوامل؛ منها الواقع الاقتصادي الموضوعي لأسر المستجيبين، والمعايير الذاتية التي يعتمدها المستجيبون في تصنيف واقع أسرهم الاقتصادي، **فإنّ المعيار الثاني أكثر موضوعيةً؛ وذلك لاعتماده على مدى تأمين دَخْل الأسر لنفقاتها واحتياجاتها الأساسية.**

تبيّن النتائج أنّ 27% من مستجيبي البلدان المُستطلَعة يرون أنّ دخل أسرهم يؤمّن احتياجاتهم الأساسية على نحوٍ جيّد، وأنهم يستطيعون أنْ يدّخروا منه؛ أي تلك التي يمكن أن تصنف بأنها "أسر الوفر". في حين أنّ أقل من نصف المستجيبين (41%) أفادوا أنّ دخل أُسرهم يفي باحتياجاتهم ولا يستطيعون الادخار منه؛ أي إنّ حالة أسرهم المعيشية هي حالة "كَفاف". وفي المقابل، أفاد 27% من المستجيبين أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم، وأنّهم يواجهون صعوباتٍ في تأمينها. وهذا يعني أنّ قطاعًا معتبرًا وجديرًا بالملاحظة من الأُسر في المنطقة العربية يعيش حالة "عوز" أو أنّه على حافة الحاجة الدائمة.

ومن الجدير بالملاحظة أن أكثر من نصف المستجيبين في الأردن (54%) أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقات حاجاتهم؛ أي إنهم في حالة عوز، وهي النسبة الأعلى بين البلدان المستطلعة. كما أفاد ما يقارب النصف في السودان (48%) وفلسطين (45%) وتونس (43%) وسورية (42%) أنّهم يواجهون الوضع نفسه. وأفاد نحو 39% من المستجيبين في إقليم المشرق العربي، و39% من مستجيبي إقليم وادي النيل، أنّ أوضاع أسرهم الاقتصادية لا تمكّنهم من تلبية احتياجاتهم.

الشّكل (9)

توصيف المستجيبين لدخل أسرهم: "أيّ عبارة من العبارات التالية هي الأقرب إلى وصف دخل أسرتك؟"

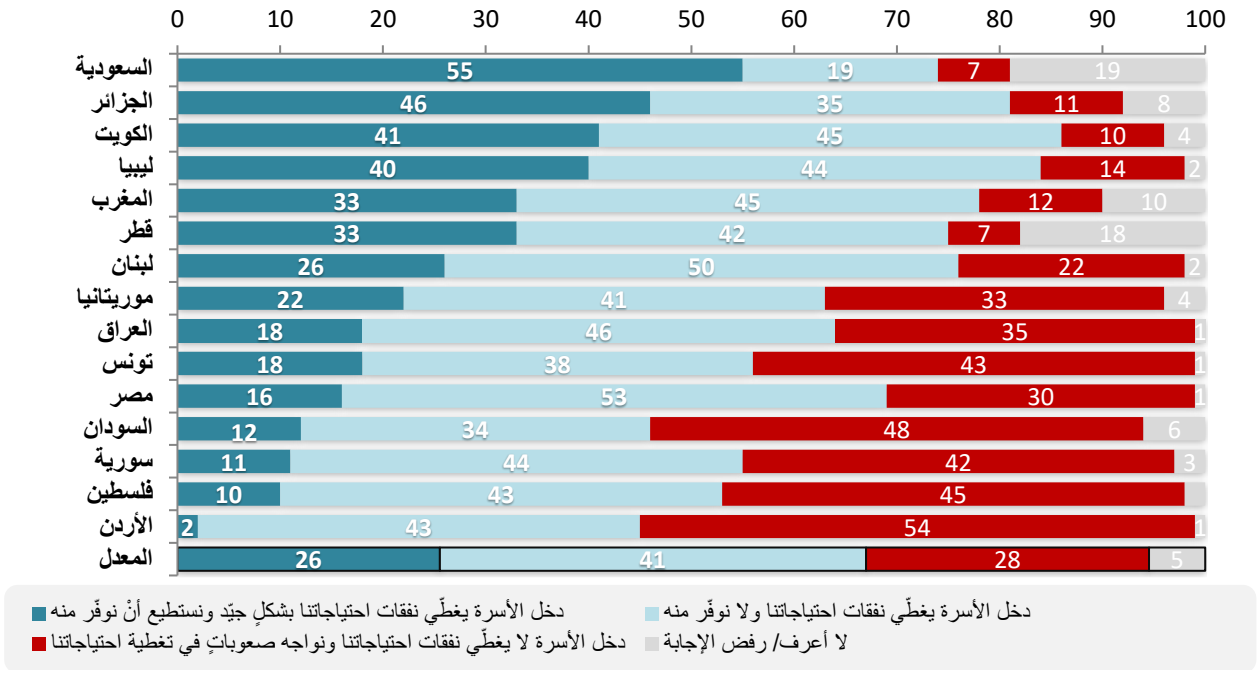

الشّكل (10)

توصيف المستجيبين لدخل أسرهم: "أيّ عبارة من العبارات التالية هي الأقرب إلى وصف دخل أسرتك؟" بحسب أقاليم المنطقة العربية

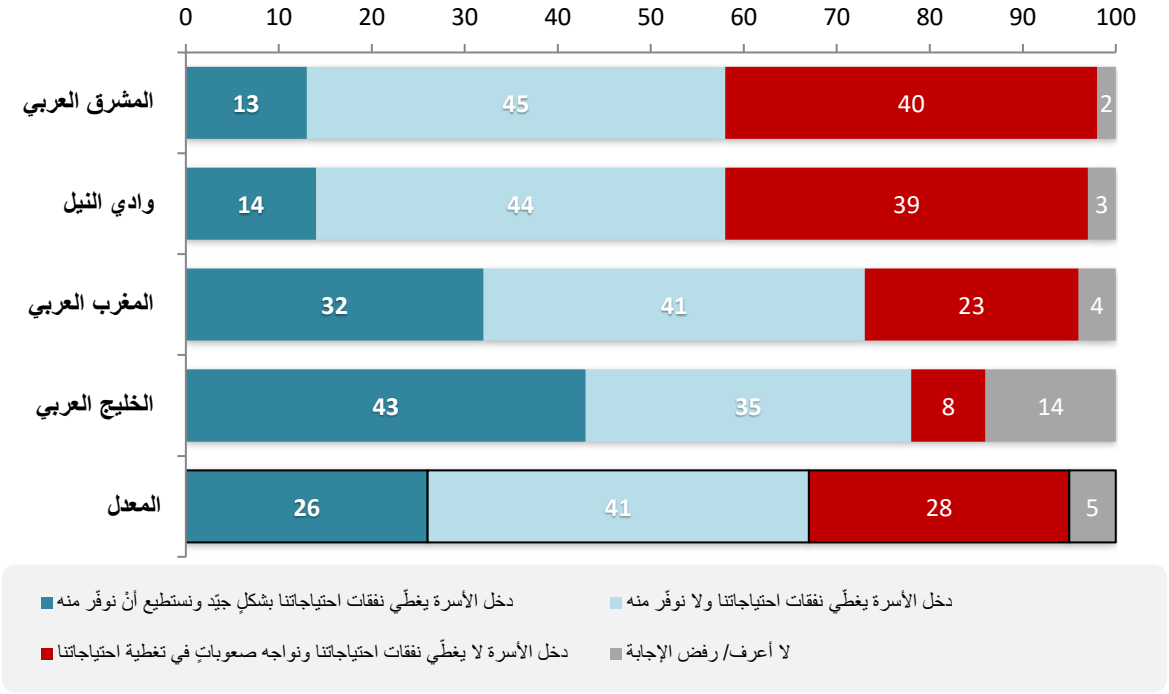

إنّ مقارنة المستوى المعيشي لأسر المستجيبين من خلال مدى تغطية هذا الدخل لاحتياجاتهم في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاعات سابقة تُظهر أنّ الفروق طفيفة، فقد ارتفعت نسبة الذين وصفوا مستوى أسرهم المعيشي "أسر الوَفر" من 15% في استطلاع 2011 إلى 21% في استطلاع 2014، وانخفضت على نحوٍ طفيف إلى 20% في استطلاعَي 2015 و2016، وارتفعت إلى 22% في استطلاع 2017/ 2018، ثم إلى 27% في استطلاع 2019/ 2020، لتتراجع إلى 25% في استطلاع 2022، وتسجّل ارتفاعًا طفيفًا في استطلاع 2024/ 2025؛ فقد بلغت 27%. وبذلك يكون استطلاعا 2019/ 2020 و2024/ 2025 قد سجلا أعلى نسبة، ومما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة من وضعوا أسرهم في خانة "أسر الوفر" كانت نتيجة لارتفاع هذه النسب في الكويت، والسعودية، وقطر.

ومن المهمّ أيضًا تأكيد أنّ الارتفاع الذي شهده استطلاع 2012/ 2013 مقارنةً باستطلاع 2011، وبقاءَه مستقرًا، كان نتيجةً لدخول الكويت في استطلاع المؤشر منذ ذلك العام؛ إذ لم تكن ضمن استطلاع 2011؛ لذلك أدى دخولها إلى ارتفاع نسب "أُسر الوفر".

في حين انخفضت نسب الذين أفادوا أنّ مستوى أُسرهم المعيشي في حالة "كَفَاف" أو في حالة "عَوَز"، من 83% في استطلاع 2011، إلى 77% في استطلاع 2012/ 2013، ثم إلى 74% في استطلاع 2014، لترتفع النسبة من جديد إلى 77% في استطلاع 2015، وتصل إلى 78% في استطلاع 2016، وقد انخفضت النسبة إلى 76% في استطلاع 2017/ 2018، ثم تراجعت إلى 69% في استطلاع 2019/ 2020، وارتفعت مجددًا إلى 70% في استطلاع 2022. أمّا في استطلاع 2024/ 2025، فقد بلغت 68%، لتُسجّل بذلك أدنى مستوى لها بعد استطلاع 2019/ 2020.

من المهمّ الإشارة إلى أنّ نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم (أي إنّهم أُسر عَوَز) خلال الخمس سنواتٍ الأولى لاستطلاعات المؤشر، قد انخفضت من 37% في استطلاع 2012/ 2013، إلى 29% في استطلاع 2015، لتستقر عند النسبة ذاتها (29%) في استطلاع 2016، ثم ارتفعت على نحو طفيف لتصل إلى 30% في نتائج استطلاع 2017/ 2018، وانخفضت إلى 26% في نتائج استطلاع 2019/ 2020، وارتفعت مجددًا إلى 28% في استطلاع 2022، لتعود وتنخفض إلى 27% في استطلاع 2024/ 2025؛ ما يعكس نوعًا من الاستقرار النسبي في هذه الفئة خلال السنوات الأخيرة.

ومن الجدير بالملاحظة أن استطلاع 2024/ 2025 كشف عن تحوّلات ملحوظة في توزيع الفئات المعيشية مقارنة باستطلاع 2022؛ إذ ارتفعت نسبة "أسر الكفاف" على نحو واضح في لبنان (+20%) والأردن (+7%)، بينما سُجّل انخفاض حاد في الجزائر بلغ (−27%). وارتفعت نسبة "أسر الوَفر" في الجزائر (+20%) ولبنان (+12%)، في حين تراجعت على نحو كبير في قطر (−25%). أمّا نسبة "أسر العَوَز"، فقد انخفضت على نحو لافت في لبنان (−34%)، بينما ارتفعت في الجزائر (+9%) والسودان (+5%).

الشّكل (11)

توصيف المستجيبين لدخل أُسرهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

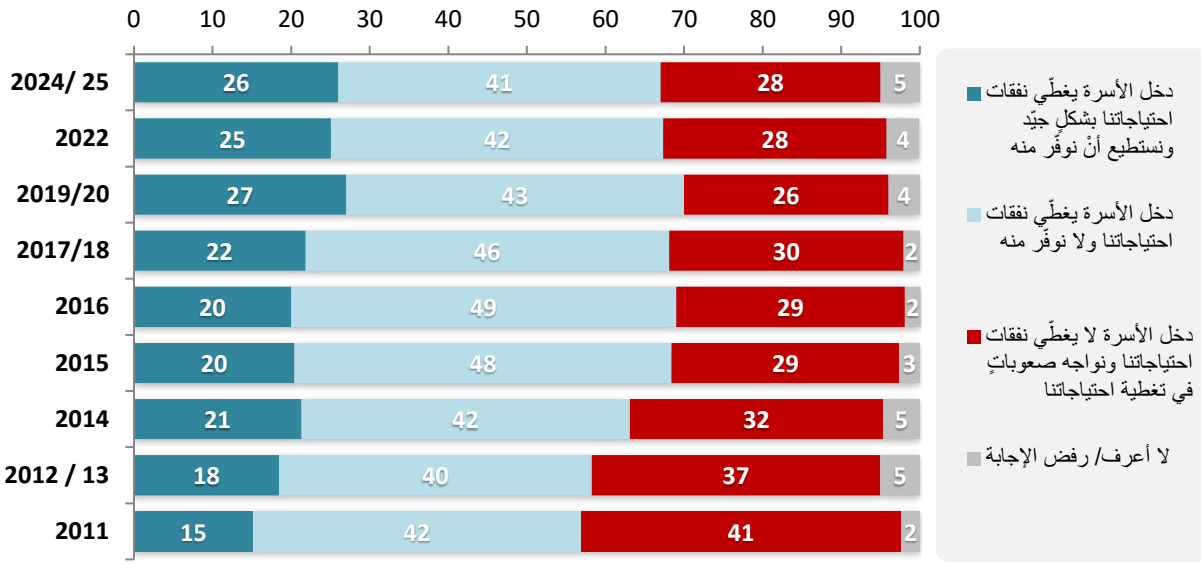

الشّكل (12)

توصيف المستجيبين لدخل أُسرهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

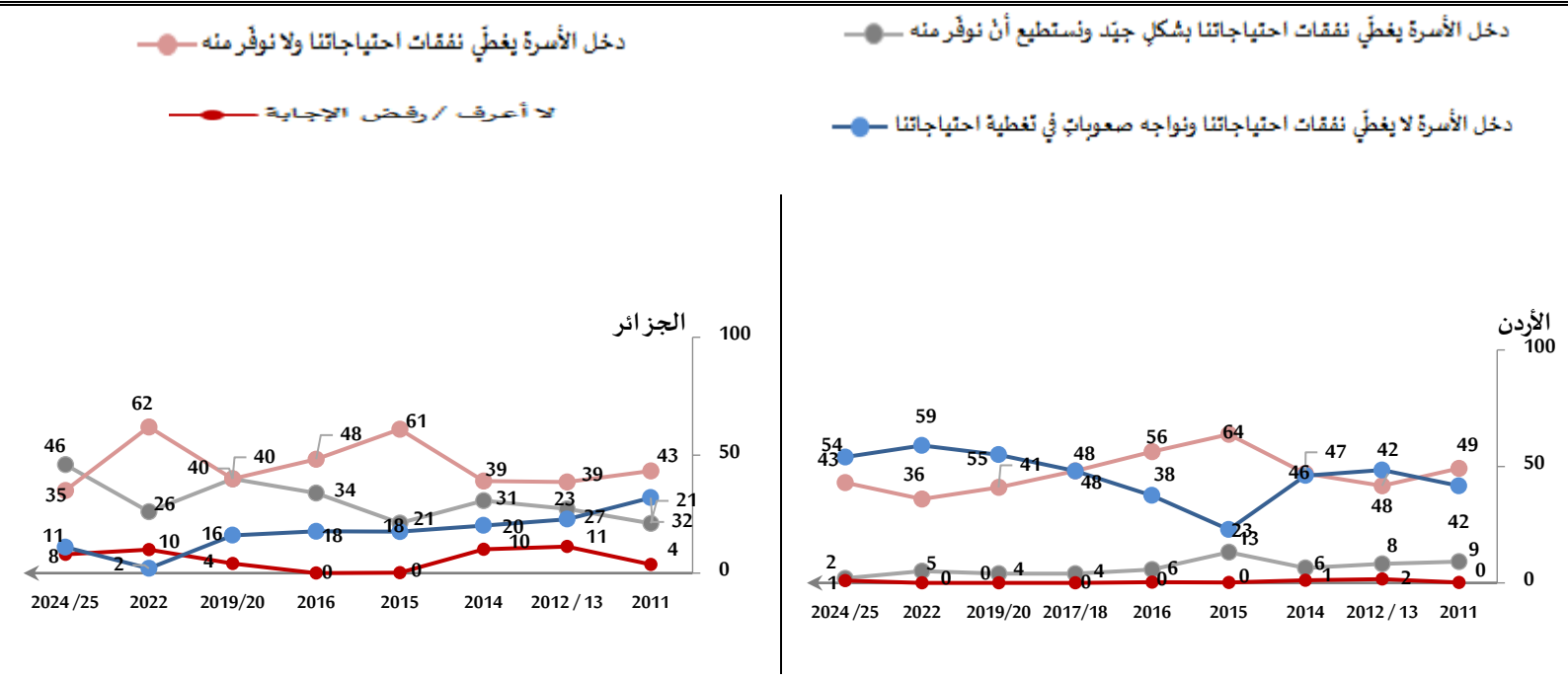

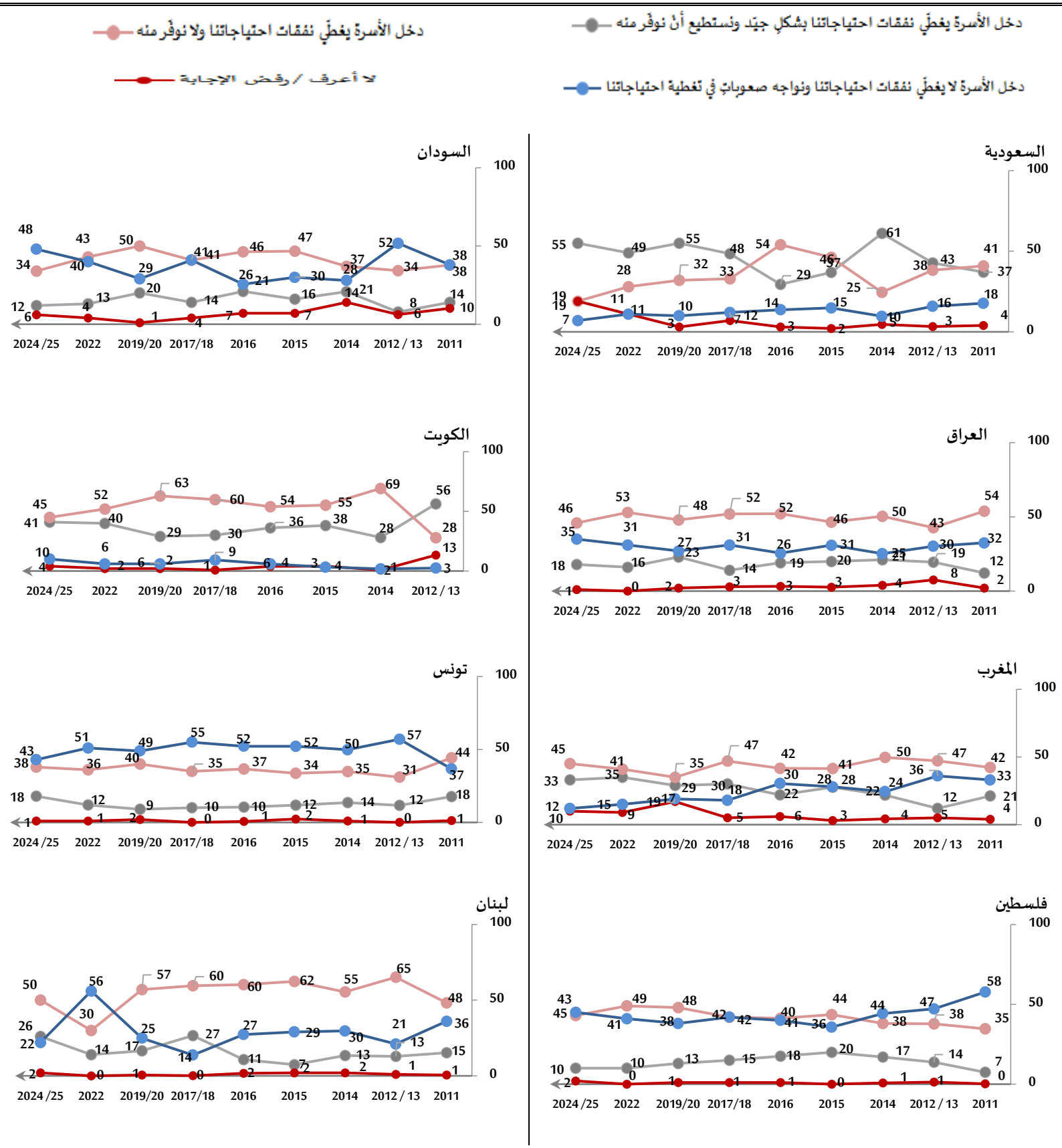
دخل الأسرة يغطّي نفقات احتياجاتنا بشكلٍ جيّد ونستطيع أن نوفّر منه
دخل الأسرة لا يغطّي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوباتٍ في تغطية احتياجاتنا
دخل الأسرة يغطّي نفقات احتياجاتنا ولا نوفّر منه
لا أعرف / رفض الإجابة
السعودية
السودان
العراق
الكويت
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011

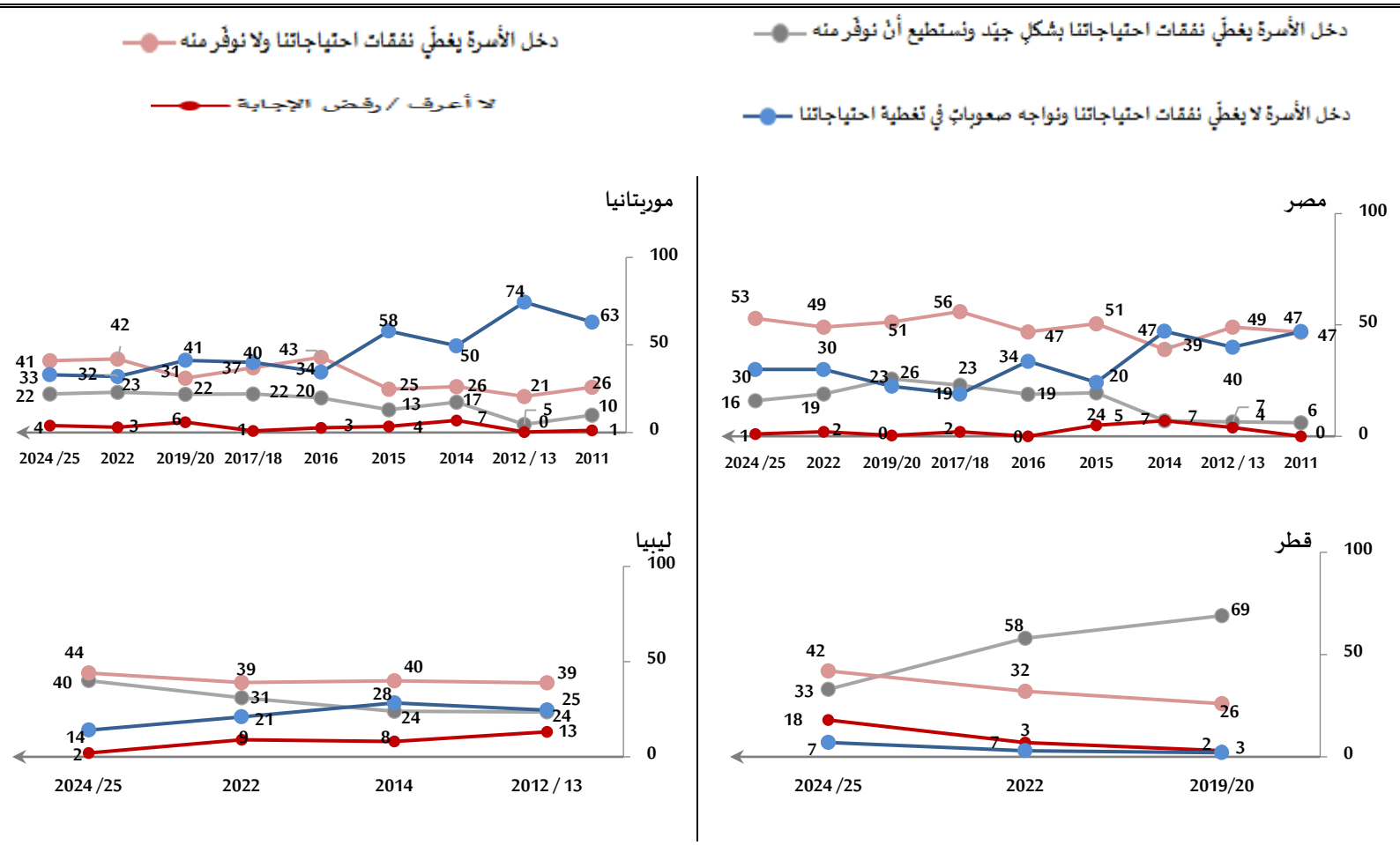

ما زال الرأي العامّ في المنطقة العربية يعكس صورةً سلبيةً عن الأوضاع الاقتصادية لأُسر المستجيبين، سواء كان ذلك من خلال تقييم 35% من المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية بـ "سيّئة" و"سيّئة جدًّا"، أو من خلال ما أظهرته أغلبيتهم، بنسبة 41%، من جهة أنّ دخل أسرهم يلبّي احتياجاتهم من دون ادّخار، أو أنّه لا يكفي لتأمين نفقاتهم الأساسية؛ أي إنّ المستوى المعيشي لأغلبية مواطني المنطقة العربية، يقع في دائرة الكَفَاف أو العَوَز، وأفاد 27% منهم أن أسرهم تعيش حالة عوز.

ومن أجل التعرّف إلى ما تقوم به أسر المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يكفي لسدّ احتياجاتهم، طُرح عليهم سؤالٌ عن كيفية تأمين نفقات احتياجاتهم، وقد أجاب 92% أنّهم يواجهون صعوبات في تأمينها. في حين أنّ 8% "رفضوا الإجابة"، أو قالوا إنّهم "لا يعرفون". أمّا الذين أجابوا عن هذا السؤال، فقد ذكروا العديد من الوسائل التي تستخدمها أسرهم لسدّ العجز بين دخلهم ونفقات احتياجاتهم؛ إذ تستخدم أغلبية هذه الأُسر أكثر من أسلوب لتغطية العجز. وكان لجوء الأسر المعْوزة (المحتاجة) إلى الاستدانة من معارفَ وأصدقاء وأقارب

أكثر **الأساليب رواجًا** لتأمين الاحتياجات، بنسبة 30% من بين الوسائل المذكورة كلها، في حين كان **الأسلوب الثاني** الأكثر تواترًا هو الحصول على معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء بنسبة 16%. أمّا **الأسلوب الثالث** من ناحية الرواج، فهو بيع ممتلكات الأسرة بنسبة 12%، يليه الاعتماد على القروض من البنوك والمؤسسات المالية، بنسبة 11% من مجموع الوسائل الواردة. في حين مثّل الاعتماد على المعونات المؤسسية 18% من مجموع الوسائل، سواء كانت هذه المعونات من مؤسسات حكومية، بنسبة 6%، أو من الجمعيات الخيرية الدينية، بنسبة 7%، أو من جمعيات خيرية أهلية غير دينية، بنسبة 5%.

وأظهرت النتائج لجوء ما يقارب نصف الأسر المعوزة إلى وسائلَ متعدّدة في مواجهة العجز؛ أهمّها الاعتماد على الاستدانة من المعارف والأقارب، والقروض من مؤسسات مالية وبنكية، وهو أمرٌ يعني أنّ الأُسر المعْوزة سوف تكون عُرضةً للبقاء قي حالة العَوَز والحاجة، وستكون عرضةً لمزيد من التدهور في وضعها المعيشي، نتيجةً لتراكم ديونها، سواء كانت لمصلحة أفراد أو مؤسسات. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ قطاعًا واسعًا من المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يكفي لتغطية نفقاتهم قال إنّ أحد الأساليب التي يعتمدون عليها هو المعونات التي تقدمها مؤسسات أو أفراد، لكن يتبيّن أنّ المعونات الفردية المعتمدة على شبكة التكافل الاجتماعي التقليدي هي أقوى من المعونات القائمة على أساس مؤسّسي في شكل منظّمات خيرية أو مؤسسات حكومية؛ فما زالت أساليب التكافل الاجتماعي التقليدي، فيما يبدو، هي الأوسع انتشارًا والأشدّ فاعلية في المجتمعات العربية.

إنّ الاعتماد على الاستدانة من المعارف والأصدقاء والأقارب هو الأسلوب الأكثر رواجًا بين نحو نصف المستجيبين في الأردن (52%)، والعراق (51%)، كما يُشكّل وسيلة معيشية معتمدَة لدى أكثر من ثلث المستجيبين في سورية (38%)، ولبنان (36%)، وليبيا (36%)، والسودان (34%)، وفلسطين (33%)، وموريتانيا (31%)، ومصر (29%)، وتونس (27%). وأفاد نحو رُبع المستجيبين من الأُسر التي لا يكفي دخلها لتغطية احتياجاتها في السودان (26%)، وموريتانيا (24%)، والجزائر (23%) أنّهم يعتمدون على معونات الأقارب والأصدقاء لتغطية نفقات أسرهم. وأشار نحو الثلث في قطر (32%)، وما يقارب الربع في الكويت (29%)، والأردن (23%)، إلى اعتمادهم على القروض من البنوك والمؤسسات المالية. وتلجأ بعض الأسر محدودة الدخل إلى معونات جمعيات خيرية دينية، لا سيّما في موريتانيا (12%)، والمغرب (11%)،

وفلسطين (9%). أما المعونات الحكومية، فتأتي الأسر المغربية في مقدّمة المستفيدين منها (13%)، تليها الأسر الكويتية (12%)، ثم الفلسطينية والقطرية (10% لكلّ منهما).

الشّكل (13)

أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقاتهم واحتياجاتهم

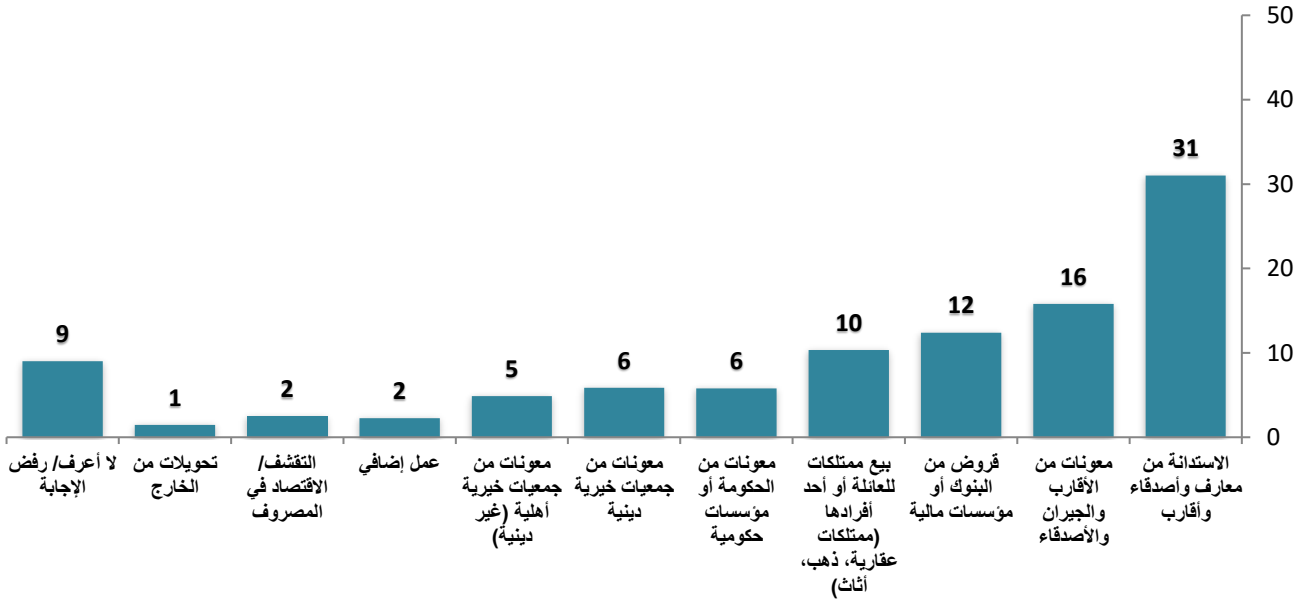

الجدول (1)

أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقاتهم واحتياجاتهم بحسب بلدان المستجيبين

أساليب سد العجز / بلدان المستجيبين	الاستدانة من معارف وأصدقاء وأقارب	معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء	قروض من البنوك أو مؤسسات مالية	بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها (ممتلكات عقارية، ذهب، أثاث)	معونات من الحكومة أو مؤسسات حكومية	معونات من جمعيات خيرية دينية	معونات من جمعيات خيرية أهلية (غير دينية)	عمل إضافي	التقشف/ الاقتصاد في المصروف	تحويلات من الخارج	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
الأردن	52	10	23	3	4	2	1	1	2	--	2	100
العراق	51	18	10	14	2	3	2	0	0	--	0	100
سورية	38	9	3	7	3	6	7	1	0	22	4	100
لبنان	36	15	3	15	1	4	5	12	5	--	4	100
ليبيا	36	11	10	10	3	6	6	0	0	--	18	100

أساليب سد العجز / بلدان المستجيبين	الاستدانة من معارف وأصدقاء وأقارب	معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء	قروض من البنوك أو مؤسسات مالية	بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها (ممتلكات عقارية، ذهب، أثاث)	معونات من الحكومة أو مؤسسات حكومية	معونات من جمعيات خيرية دينية	معونات من جمعيات خيرية أهلية (غير دينية)	عمل إضافي	التقشف/ الاقتصاد في المصروف	تحويلات من الخارج	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
السودان	34	26	2	17	4	7	5	1	0	--	4	100
فلسطين	33	16	5	16	10	9	9	0	0	--	2	100
موريتانيا	31	24	6	13	7	12	5	1	0	--	1	100
مصر	29	16	11	11	9	7	12	0	0	--	5	100
تونس	27	22	28	5	1	1	2	5	5	--	4	100
الكويت	25	11	29	10	12	8	3	1	0	--	1	100
المغرب	21	19	7	15	13	11	10	0	0	--	4	100
الجزائر	20	23	4	5	2	3	1	10	18	--	14	100
قطر	20	8	32	9	10	6	3	0	0	--	12	100
السعودية	12	9	13	5	6	3	2	2	7	--	41	100
المعدل	31	16	12	10	6	6	5	2	2	1	9	100

الجدول (2)

أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقاتهم واحتياجاتهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

	المشرق العربي	المغرب العربي	وادي النيل	الخليج العربي	المعدل
الاستدانة من معارف وأصدقاء وأقارب	42	27	32	34	31
معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء	14	20	21	18	16
بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها (ممتلكات عقارية، ذهب، أثاث)	11	14	14	13	10
قروض من البنوك أو مؤسسات مالية	9	6	7	7	12
معونات من جمعيات خيرية دينية	5	6	7	6	6
معونات من الحكومة أو مؤسسات حكومية	4	6	7	6	6
معونات من جمعيات خيرية أهلية (غير دينية)	5	5	9	6	5
عمل إضافي	3	3	1	2	2
التقشف/ الاقتصاد في المصروف	1	5	0	2	2
تحويلات من الخارج	4	--	--	--	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	8	5	5	9
المجموع	100	100	100	100	100

عندما نقارن أساليب تغطية العجز في نفقات أُسر المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يكفي لسدّ نفقاتهم في نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاعات المؤشر السابقة، يتّضح عدم وجود تباينات

ذات دلالة إحصائية؛ فما زالت أُسر "العَوز" تعتمد، على نحوٍ رئيس، على الاستدانة من المعارف والأقارب، ثمّ على المعونات من الأفراد أو المعونات المؤسسية، والقروض البنكية. ونلاحظ أنّ نسبة الذين يعتمدون على بيع ممتلكات للعائلة ما زالت في حدود النسب التي سُجِّلت سابقًا مع أنها ارتفعت على نحو طفيف في استطلاع 2024/ 2025.

الجدول (3)

أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخل أُسرهم لا يغطي نفقاتهم واحتياجاتهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

	25 /2024	2022	20 /2019	18 /2017	2016	2015	2014	13 / 2012
الاستدانة من معارف وأصدقاء وأقارب	31	33	37	37	38	41	47	45
معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء	16	16	18	17	19	20	18	21
قروض من البنوك أو مؤسسات مالية	12	13	15	18	11	12	10	9
بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها (ممتلكات عقارية، ذهب، أثاث)	10	10	8	6	8	10	5	5
معونات من جمعيات خيرية دينية	6	7	6	6	7	5	5	5
معونات من الحكومة أو مؤسسات حكومية	6	6	5	5	6	5	3	4
معونات من جمعيات خيرية أهلية (غير دينية)	5	5	3	4	6	4	2	4
عمل إضافي	2	2	2	2	1	1	2	1
التقشف/ الاقتصاد في المصروف	2	1	1	1	1	--	1	1
تحويلات من الخارج	1	--	--	--	--	--	--	--
لا أعرف/ رفض الإجابة	0	7	5	4	3	3	8	6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

3. تقييم الأوضاع العامة في البلدان العربية

يتناول هذا الجزء اتجاهات الرأي العامّ نحو الأوضاع العامة في بلدان المستجيبين؛ وذلك من خلال تقييم مستوى الأمان، والأوضاع الاقتصادية، والأوضاع السياسية في هذه البلدان بصفةٍ عامة.

أ. تقييم سير الأمور بصفة عامة في بلدان المستجيبين

تشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أن هناك انقسامًا في تقييم مواطني المنطقة العربية لسير الأمور في بلدانهم بصفة عامّة، فقد أفاد 57% من المستجيبين أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح في بلدانهم،

بينما يرى 37% أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ. ويُعدّ هذا تحوّلًا لافتًا مقارنة بنتائج استطلاع 2022؛ إذ بلغت نسبة من قالوا إن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح 42% فقط، مقابل 52% رأوا أنها تسير في الاتجاه الخاطئ، وهو ما يشير إلى انعكاس ملحوظ في التصورات العامة. وبطبيعة الحال، يأتي هذا الانقسام من اختلاف الأوضاع في البلدان العربية؛ إذ تظهر في النتائج ثلاث فئات من الدول: الفئة الأولى أجابت أغلبية مواطنيها أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح؛ والفئة الثانية انقسم الرأي العام فيها قسمين؛ الأول يرى أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح؛ والثاني يرى أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ.

ففي الفئة الأولى التي تشمل السعودية وقطر والكويت والجزائر، راوحت نسبة القائلين إن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بين 77% و90%، فقد سجلت السعودية أعلى نسبة (90%)، وهي نفسها في استطلاع 2022، لتأتي بعدها قطر (88%) مع انخفاض قدره 9 نقاط مقارنة بالاستطلاع السابق، ثم الكويت (81%) بزيادة طفيفة قدرها نقطة واحدة، والجزائر (77%) بزيادة لافتة مقارنة بـ 2022 بلغت 32 نقطة مئوية، مع انخفاض كبير في نسبة الذين لم يدلوا برأيهم أو أجابوا بـ "لا أعلم" (بنحو 23 نقطة).

أما الفئة الثانية، فقد تضمنت تونس حيث أجاب 59% أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، بينما قال 38% إن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، وفي سورية 56% مقابل 27%، وموريتانيا 55% مقابل 45%، ومصر 52% مقابل 41%، وفي العراق اقتربت النسب من حدّ التعادل (49% مقابل 51%). أما في المغرب، فقد بلغت نسبة الآراء الإيجابية 44%، مقابل 51% عبّروا عن نظرة سلبية، وهي نسبة تعكس ارتفاعًا في التقييمات السلبية بمقدار 5 نقاط مئوية مقارنةً بنتائج استطلاع 2022. وفي الأردن، بلغت نسبة من يرون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح 36% مقارنة بـ 20% فقط في عام 2022، بينما انخفضت نسبة التقييم السلبي من 78% إلى 63%؛ ما يشير إلى تحسّن ملحوظ وإن كانت الأغلبية لا تزال ترى أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ. أمّا في لبنان، فقد شهدت النتائج تحوّلًا كبيرًا؛ ففي عام 2022 أفاد 96% من المستجيبين بأنّ الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، مقابل 3% فقط قالوا إنّها تسير في الاتجاه الصحيح. وفي استطلاع 2024/ 2025 انخفضت نسبة التقييمات السلبية إلى 58%، وارتفعت نسبة التقييمات الإيجابية إلى 39%؛ ما يعكس تحوّلًا ملموسًا في نظرة المواطنين إلى الواقع العام في البلاد، على الرغم من بقاء الأغلبية ضمن الفئة المتشائمة.

أما الفئة الثالثة فلا تضم سوى فلسطين، فقد عبّر 75% من المستجيبين عن اعتقادهم بأنّ الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، مقابل 13% فقط رأوا أنها تسير في الاتجاه الصحيح، بينما لم يحدد 12% موقفًا واضحًا، مع تسجيل تراجع محدود في التقييم السلبي مقارنة بعام 2022 بلغ 8 نقاط. (يمكن الإشارة هنا إلى أننا لم نطرح هذا السؤال في السودان نظرًا إلى حساسية الوضع، حيث نُفِّذ المؤشر في ظل الحرب والظروف الاستثنائية هناك).

الشّكل (14)

تقييم المستجيبين لسير الأمور في بلدانهم

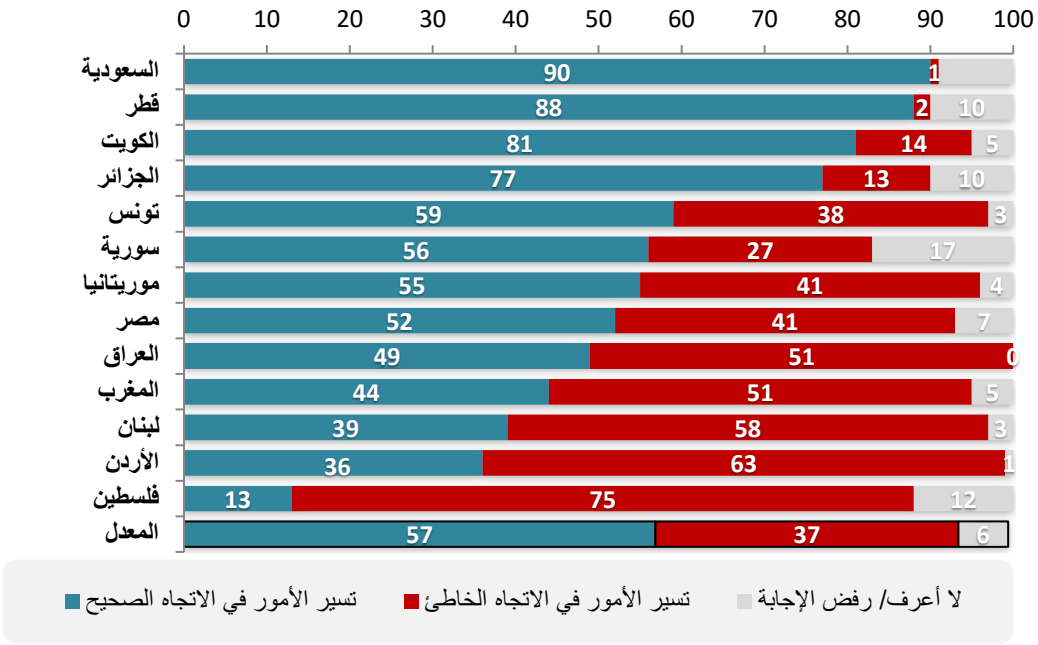

الشّكل (15)

تقييم المستجيبين لسير الأمور في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

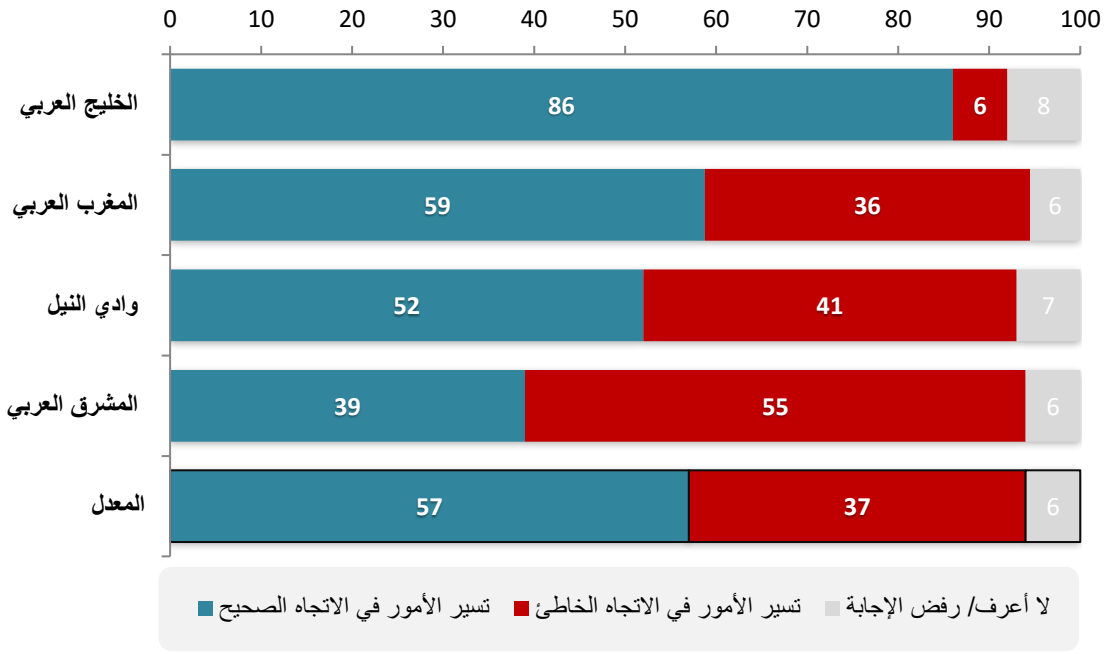

الشّكل (16)

تقييم المستجيبين لسير الأمور في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية عبر السنوات

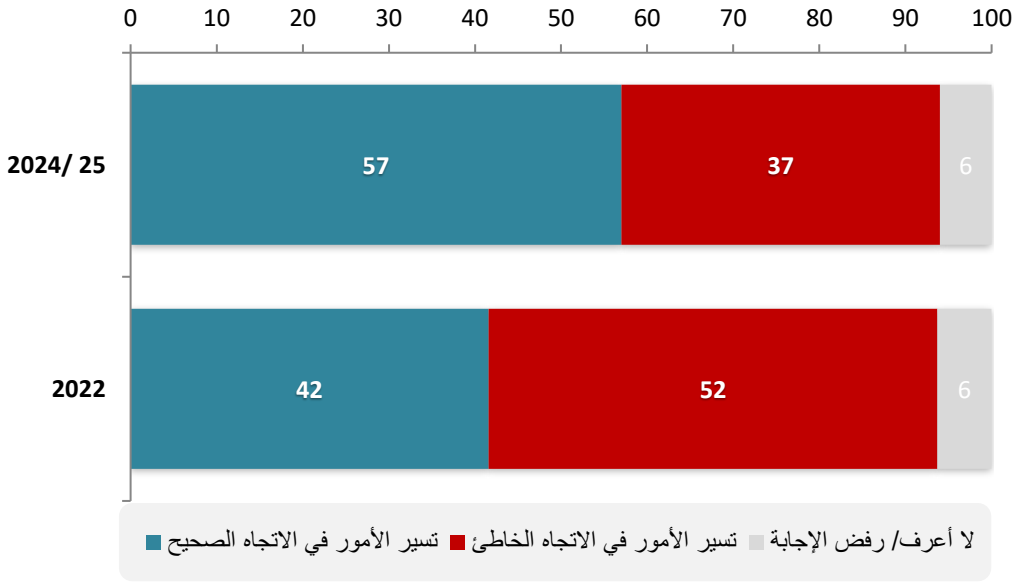

الشّكل (17)

تقييم المستجيبين لسير الأمور في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

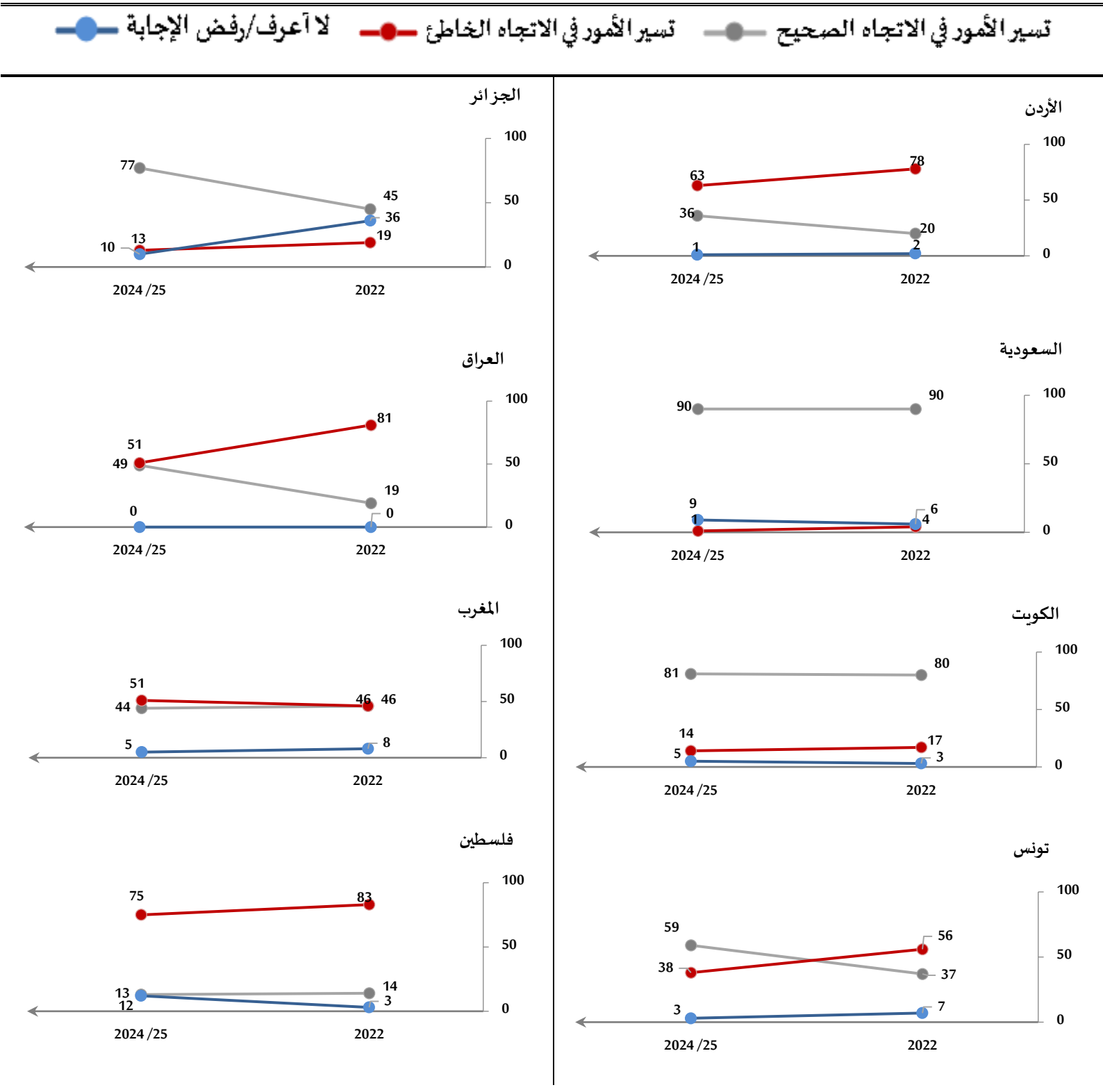

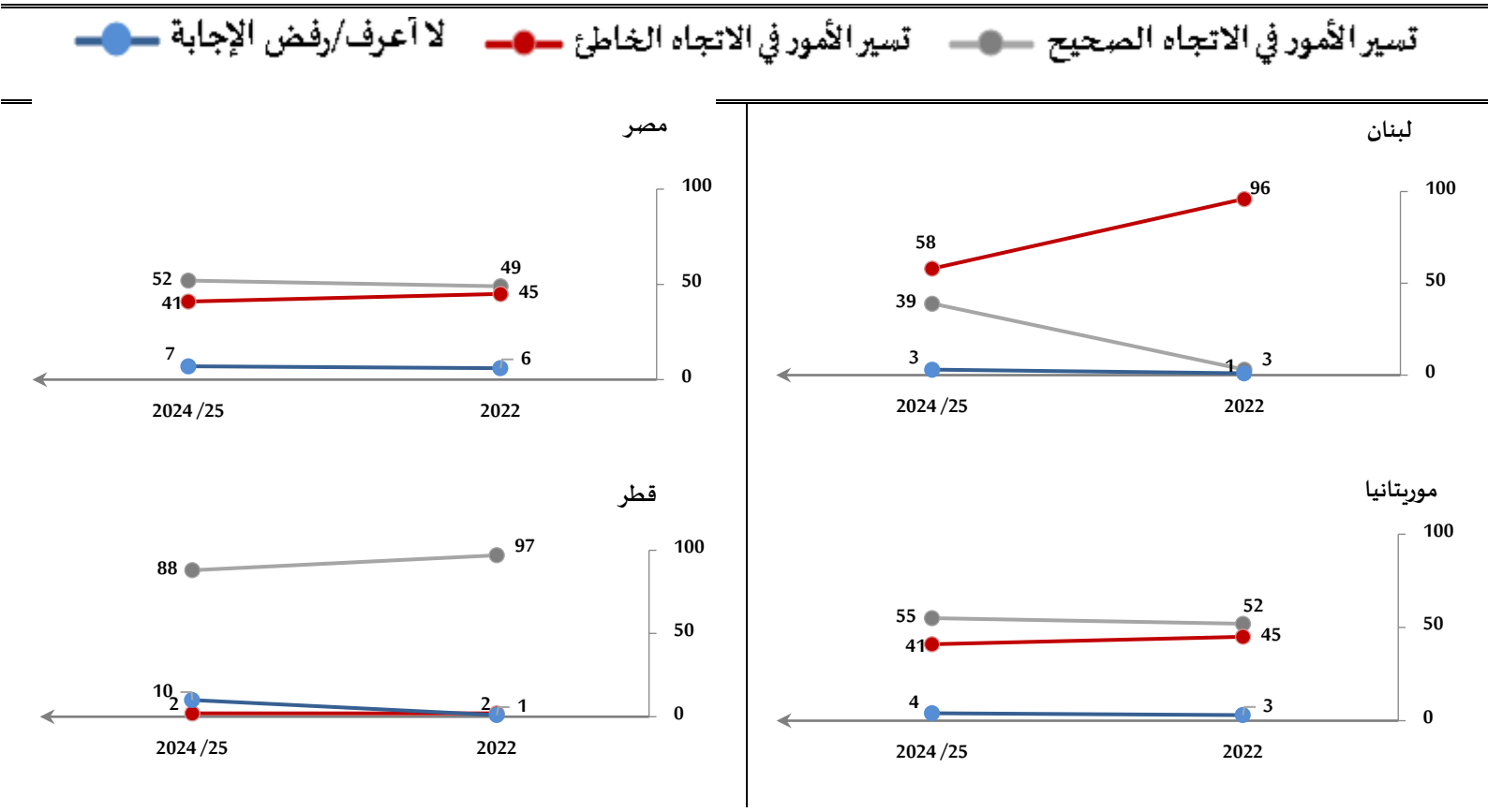

وفي إطار التعرف إلى الأسباب التي دفعت المستجيبين للقول إن بلدانهم تسير في الاتجاه الخاطئ، جرى – عن طريق صيغة السؤال المفتوح – سؤال المستجيبين عن أسباب اعتقادهم أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ. وأظهرت النتائج أن نحو 91% منهم كانوا قادرين على تقديم أسباب لكون بلدانهم تسير في الاتجاه الخاطئ؛ منهم 60.3% عزوا ذلك إلى أسباب اقتصادية، و7.3% ذكروا أن السبب هو الأوضاع السياسية غير الجيدة وغير المستقرة، مثل التخبط السياسي، وعدم قيام النظام السياسي بما يجب أن يقوم به، وأفاد 23.8% أن السبب هو سوء الإدارة والسياسات العامة للدولة.

ج. تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين بصفة عامة

انقسم الرأي العامّ في المنطقة العربية بخصوص تقييم **مستوى الأمان في بلدان المستجيبين**، فنسبة الذين قيّموا مستوى الأمان في بلدانهم **بأنه إيجابي** كانت 64% من المجموع الكلّي للمستجيبين، بنسبة 33% "جيد جدًّا"، و31% "جيّد"، مقابل 35% قيّموا مستوى الأمان **تقييمًا سلبيًّا**؛ إذ قيّمه 19% بأنّه "سيّئ"،

و16% بأنّه "سيّئ جدًّا". وجدير **بالملاحظة أنّ نسب تقييم مستوى الأمان في البلد بصفةٍ عامة تقلّ، على نحو جوهري، مقارنةً بنسب تقييم مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين.**

وتباينت آراء المستجيبين في تقييم مستوى الأمان في بلدانهم من بلدٍ إلى آخر؛ ففي حين أفادت أغلبية المستجيبين في السعودية، وقطر، والكويت، والأردن، والجزائر، ومصر بنسبٍ راوحت بين 98% و88%، أنّ مستوى الأمان في بلدانها "جيّد" أو "جيّد جدًّا"، فإنّ نحو ثلث المستجيبين في المغرب بنسبة 35%، وموريتانيا بنسبة 32%، والعراق بنسبة 27% وصفوا مستوى الأمان بـ أنّه "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا". وانقسم الرأي في كل من تونس وليبيا؛ فقد أفادت نسبة 55% أن مستوى الأمان "جيد" أو "جيد جدًا" في تونس، مقابل 44% وصفته بـ أنّه "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا"، وبلغت النسب 52% مقابل 47% في ليبيا. أمّا النسب الأعلى بين المستجيبين الذين أفادوا أنّ مستوى الأمان في بلدانهم "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا"، فكانت بين الفلسطينيين (93%)، والسودانيين (87%)، واللبنانيين (85%).

الشّكل (18)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم

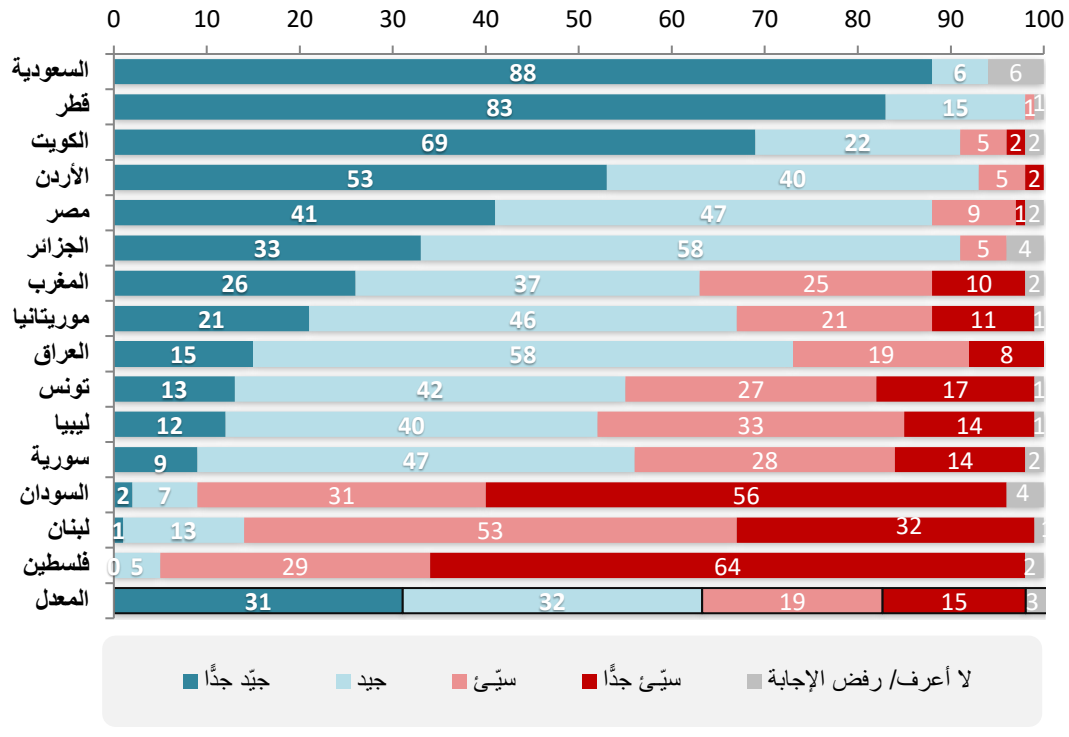

الشّكل (19)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

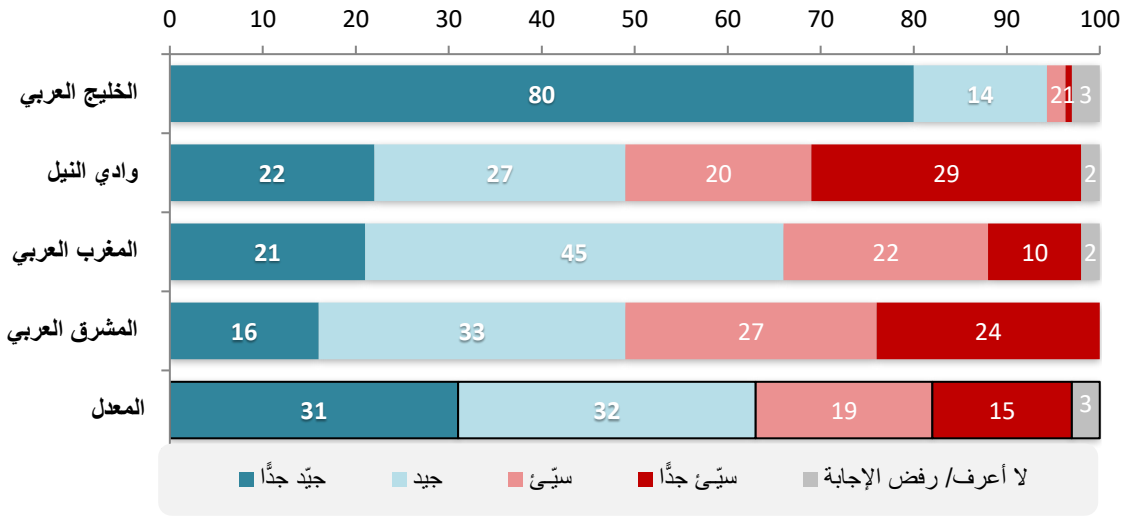

إنّ تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين بحسب نتائج استطلاع 2024/ 2025، هو أكثر إيجابيةً من تقييمهم في استطلاع 2022؛ إذ ارتفعت النسبة بنحو ثلاث درجات. كما أن تقييم مستوى الأمان المرتفع في قطر، والسعودية، والأردن، والكويت، والجزائر، ومصر قد عوض عن تراجع التقييم في فلسطين والسودان.

الشّكل (20)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

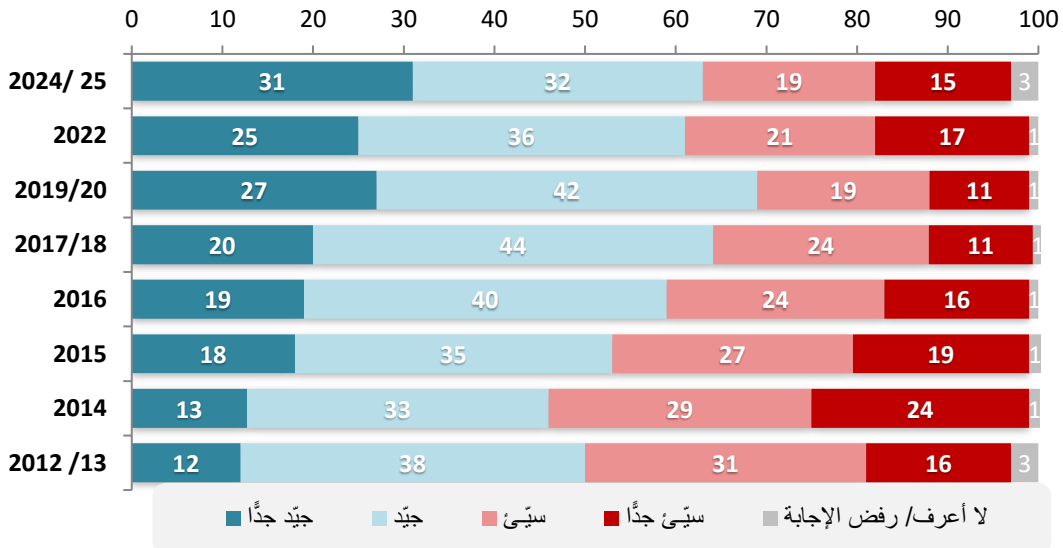

الشّكل (21)

تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

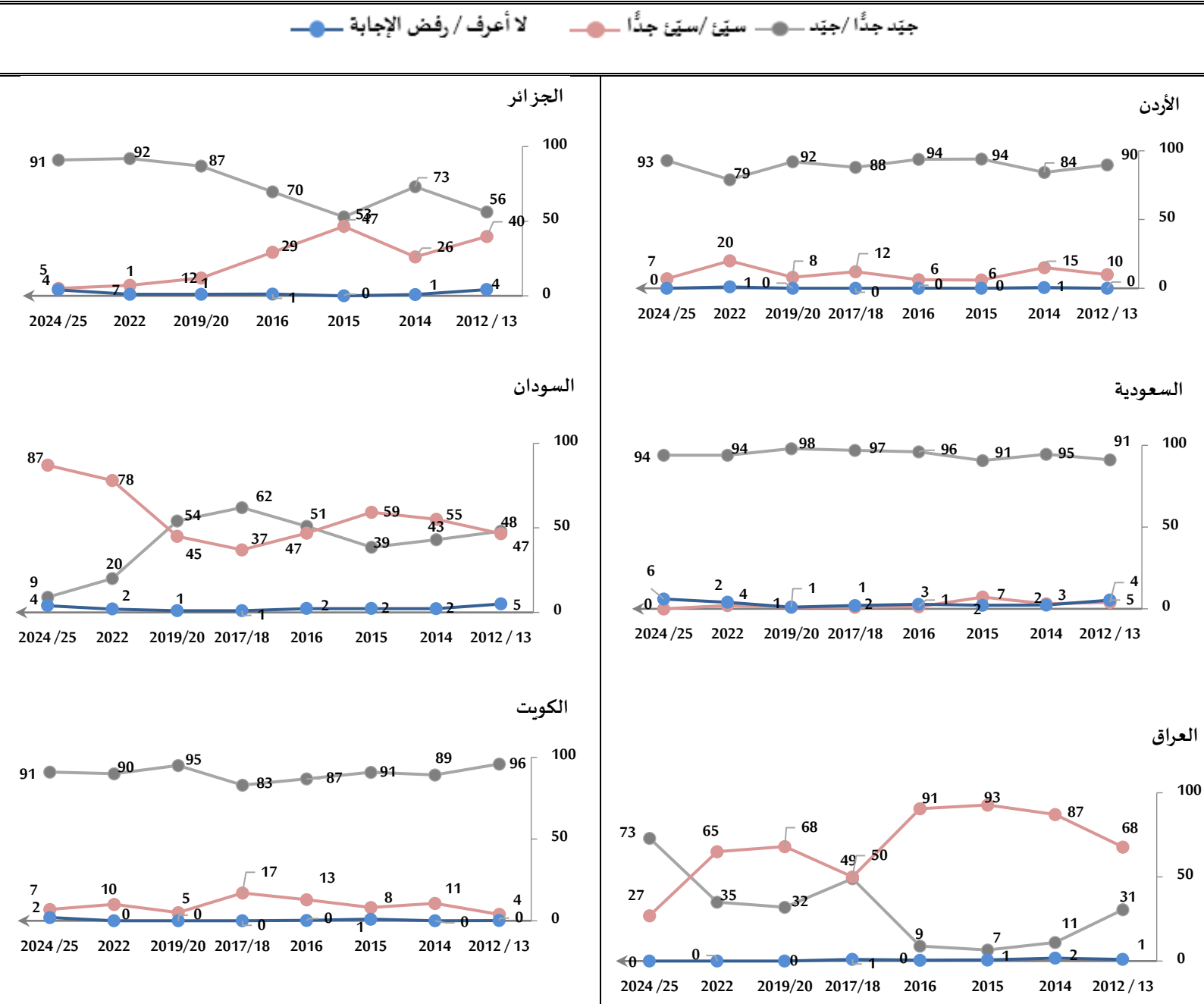

المغرب

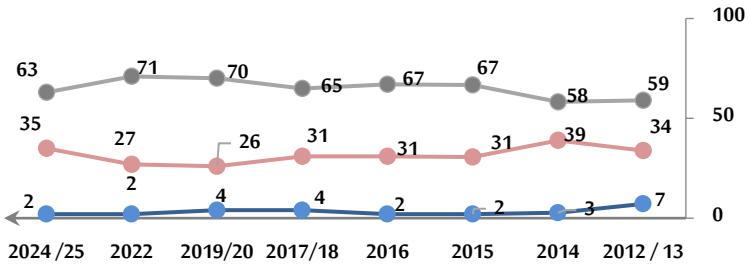

فلسطين

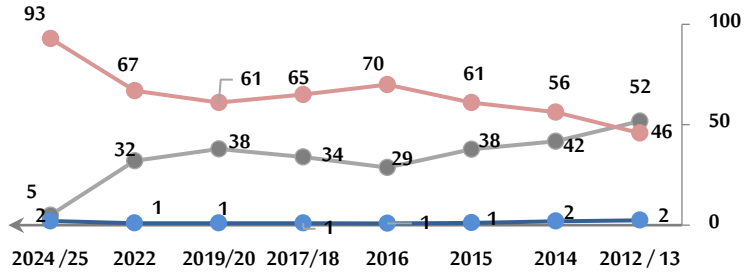

مصر

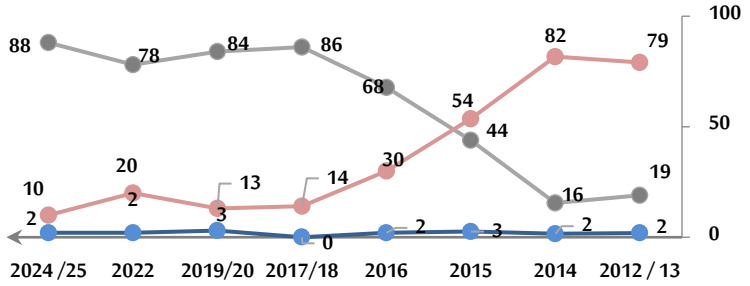

قطر

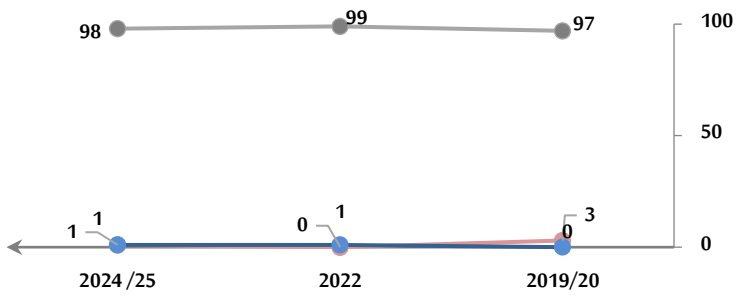

تونس

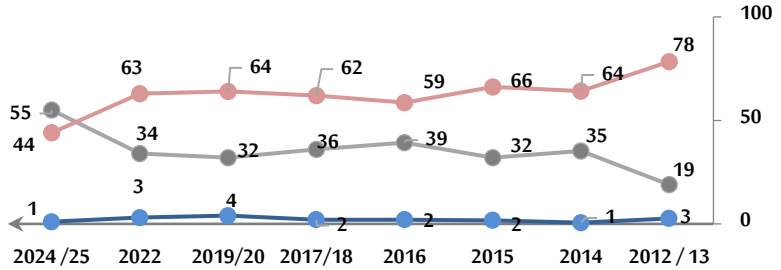

لبنان

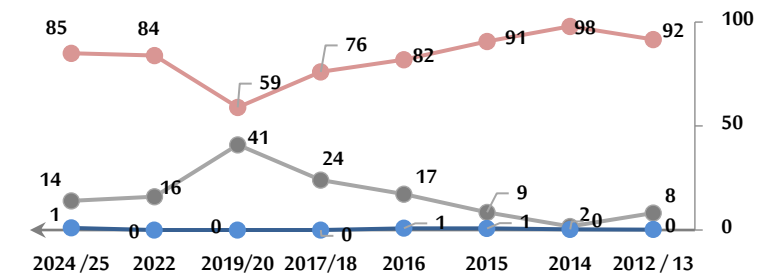

موريتانيا

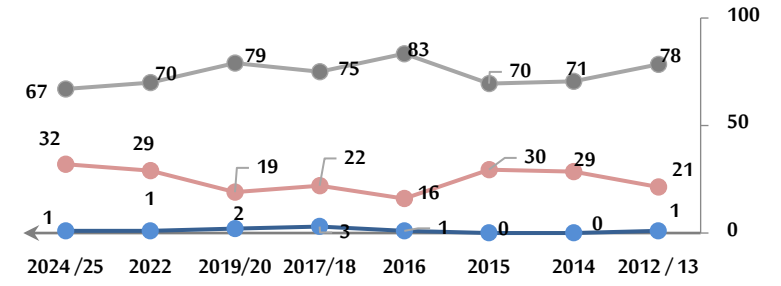

ليبيا

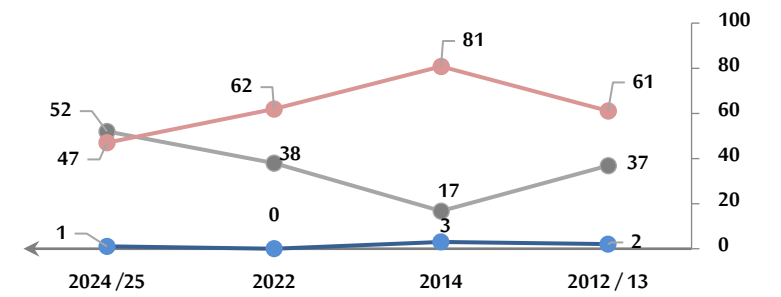

د. تقييم الوضع الاقتصادي في بلدان المستجيبين

اتّساقًا مع التقييم غير الإيجابي لواقع الأُسر الاقتصادي من خلال تقييم دخل هذه الأسر وأوضاعها الاقتصادية، فإنّ أكثر من نصف مستجيبي البلدان العربية التي شملها المؤشر قيّموا وضع بلدانهم الاقتصادي **سلبيًّا**؛ إذ قيّم 48% الوضع الاقتصادي لبلدانهم بصفةٍ عامة بأنّه **سلبي** "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا"، مقابل 50% قيّموا وضع بلدانهم الاقتصادي بأنّه **إيجابي** "جيّد" أو "جيد جدًّا". ورأى أكثر المستجيبين في السعودية، وقطر، والكويت، والجزائر، وتونس أنّ الوضع الاقتصادي "جيّد" أو "جيد جدًّا" بنسب راوحت بين 64% و97%، في حين كان هنالك انقسام في ليبيا، والعراق، وموريتانيا، والمغرب، ومصر. وعبرت أكثرية المستجيبين، بنسبةٍ لافتة للانتباه، في فلسطين، والسودان، ولبنان، والأردن عن أن الأوضاع الاقتصادية في بلدانها **سلبية** "سيّئة" أو "سيّئة جدًّا"، بنسبٍ راوحت بين 75% و91%، وسجلت فلسطين أعلى نسبة في التقييم السلبي للوضع الاقتصادي.

الشّكل (22)

تقييم المستجيبين للأوضاع الاقتصادية في بلدانهم

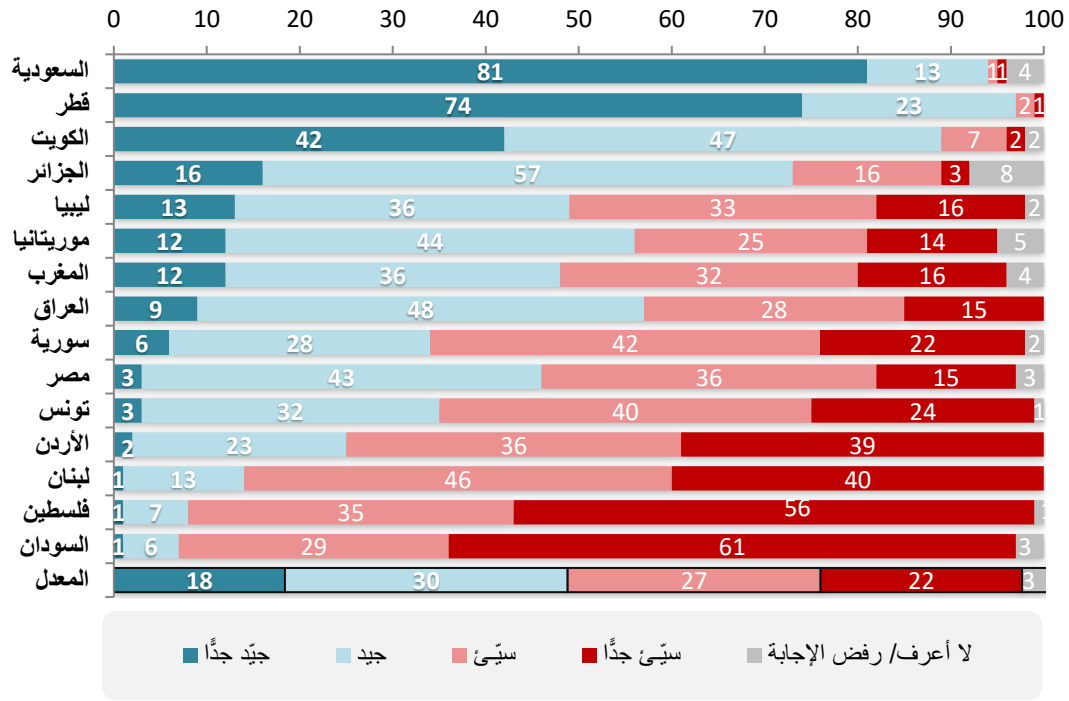

الشّكل (23)

تقييم المستجيبين للأوضاع الاقتصادية في بلدانهم بحسب بلدان المنطقة العربية

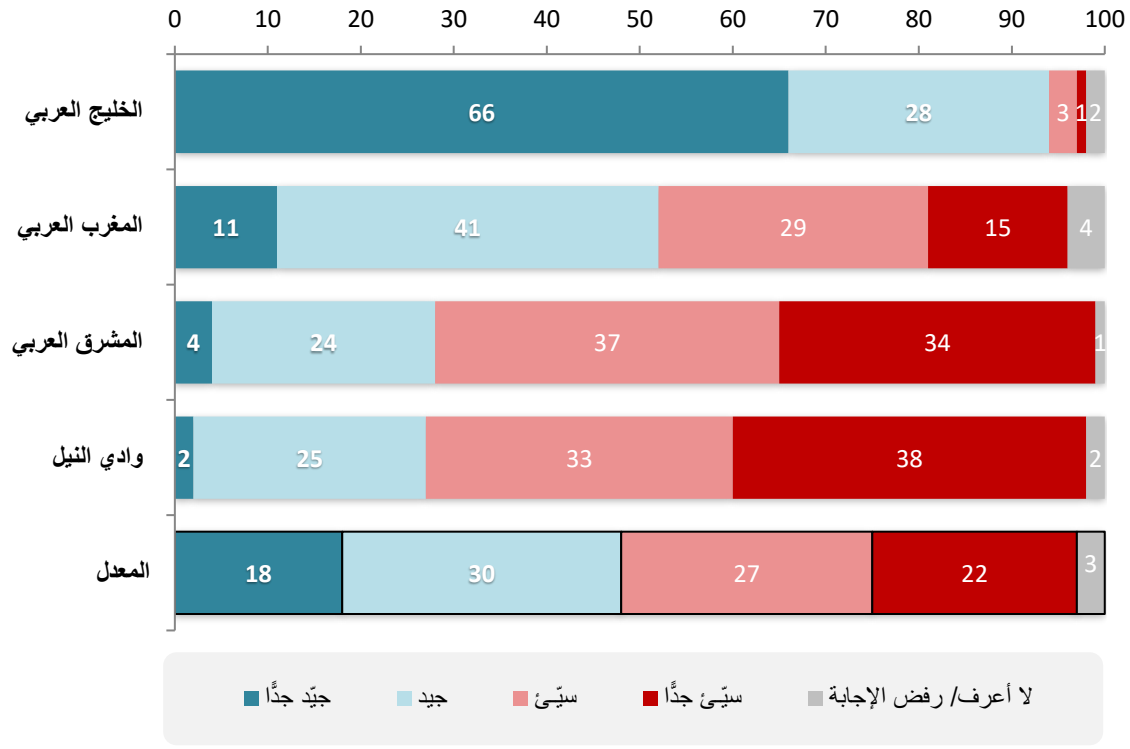

إن تقييم الوضع الاقتصادي لبلدان المستطلعين في استطلاع 2024/ 2025 مقارنة بالاستطلاعات السابقة متقارب، علمًا أن نسبة الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالإيجابي في استطلاع 2024/ 2025 أعلى منه في استطلاعَي 2022 و2019/ 2020. ويُظهر تغير تقييم الرأي العامّ للأوضاع الاقتصادية في استطلاع 2024/ 2025، مقارنةً بنتائج الاستطلاعات السابقة، تقاربًا في التقييم؛ فقد كانت نسبة الذين قيموا الأوضاع بالإيجابية تراوح بين 38% و51% خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة. في حين كانت نسبة الذين قيّموا الأوضاع الاقتصادية لبلدانهم بأنّها سلبية "سيّئ" أو "سيّئ جدًّا" تراوح بين 46% و60%.

باختصار، فإنّ تقييم الرأي العامّ للوضع الاقتصادي في بلدان المستجيبين، ومنذ استطلاع 2012/ 2013 اتّسم عمومًا بطابعه السلبي، دون أن تُسجّل تغيرات جوهرية على امتداد الدورات السابقة للاستطلاع. ومع ذلك، تُظهر نتائج استطلاع 2024/ 2025 تحسّنًا نسبيًا في تقييم الوضع الاقتصادي مقارنةً بالسنوات الأخيرة؛ إذ بلغت نسبة التقييمات الإيجابية 50%، وهي النسبة الأعلى منذ بدء رصد هذا المؤشر، مقابل 48% عبّروا عن تقييم سلبي، وهي أدنى نسبة سلبية منذ استطلاع 2012/ 2013.

ويمكن ملاحظة أنّ تقييم الرأي العامّ للأوضاع الاقتصادية في معظم البلدان هو في مستويات قريبة مما كانت عليه في استطلاع 2022، دون تغيّرات كبيرة. غير أنّ هناك بعض الاستثناءات التي تُسجَّل في هذا السياق، أبرزها العراق، الذي شهد ارتفاعًا لافتًا في نسبة التقييمات الإيجابية بلغ 33 نقطة مئوية، وهو أعلى تحسّن مسجّل بين جميع البلدان. وارتفعت التقييمات الإيجابية في تونس بـ 24 نقطة، وفي كل من ليبيا ولبنان بـ 13 نقطة، وفي موريتانيا بـ 10 نقاط. وعلى النقيض من ذلك، سجّلت فلسطين تراجعًا ملحوظًا في تقييم أوضاعها الاقتصادية، حيث انخفضت نسبة التقييمات الإيجابية بـ 15 نقطة مقارنةً بعام 2022.

الشّكل (24)

تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

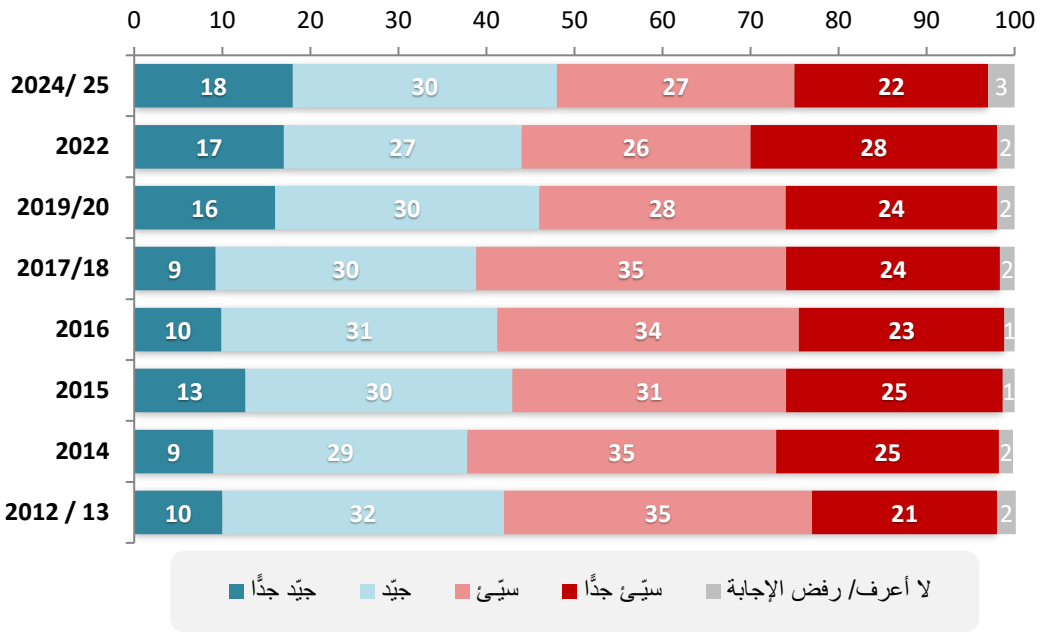

الشّكل (25)

تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

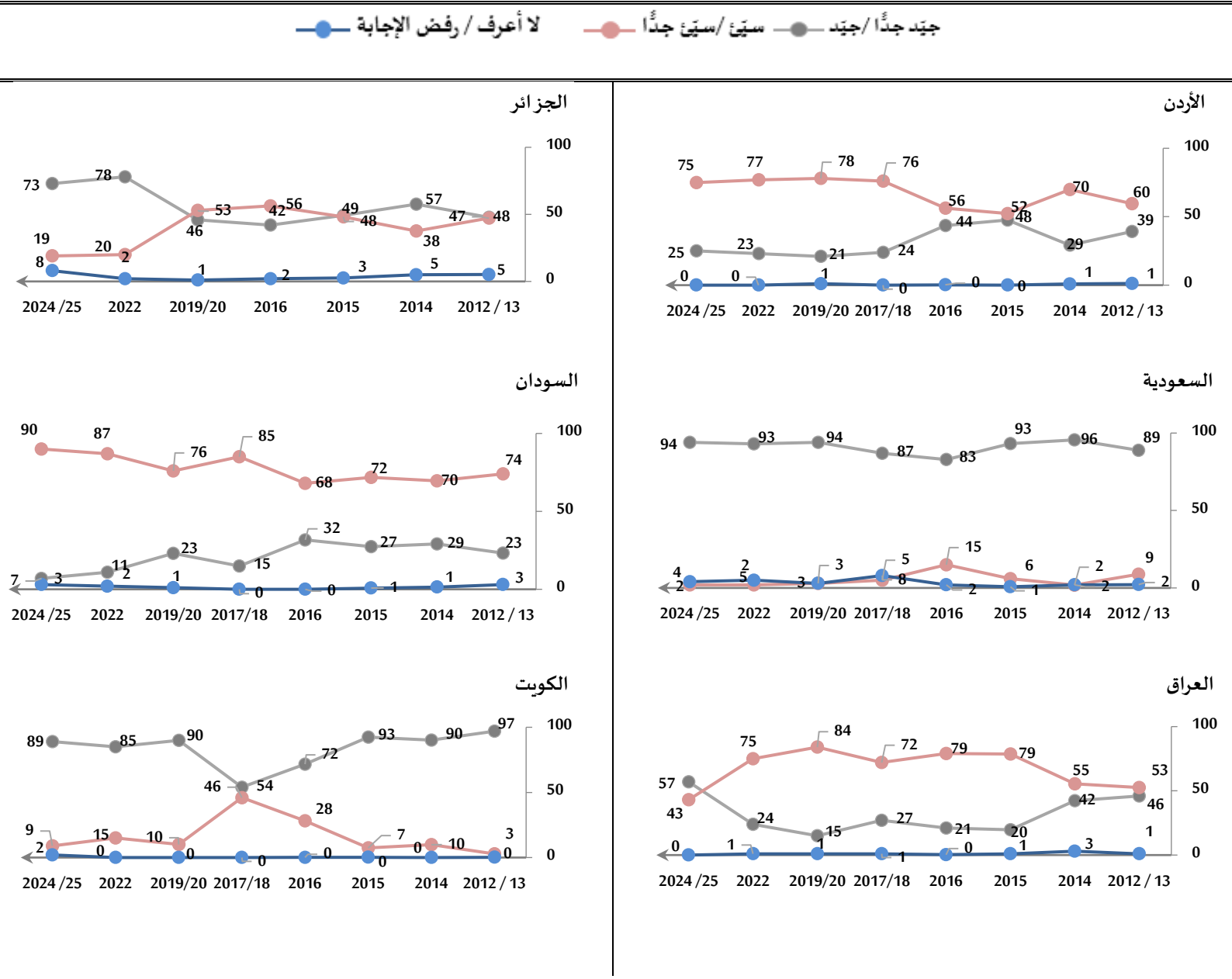

جيّد جدًّا /جيّد سيّئ /سيّئ جدًّا لا أعرف / رفض الإجابة

المغرب

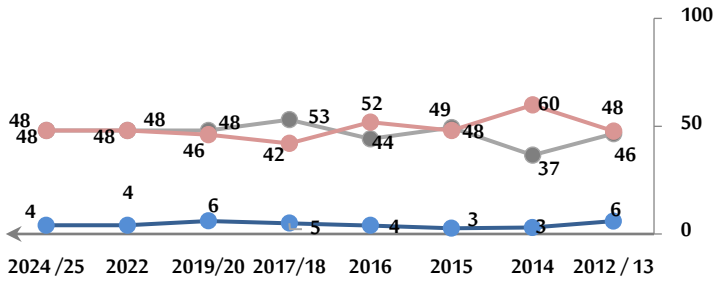

لبنان

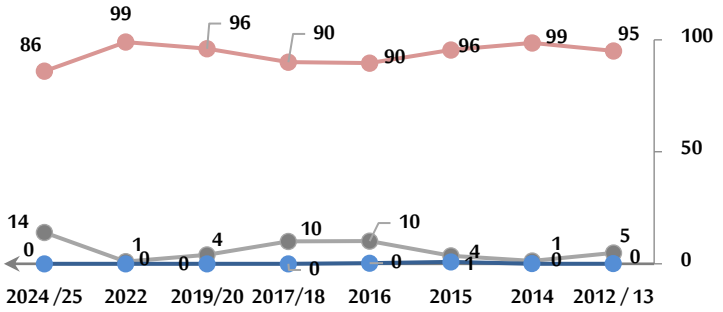

موريتانيا

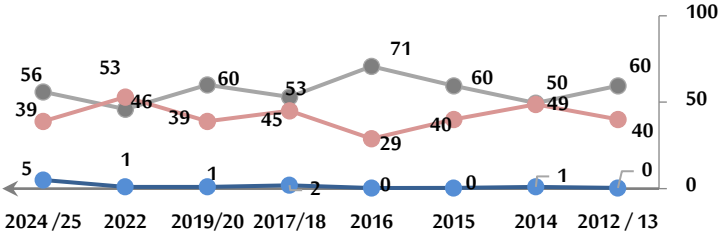

تونس

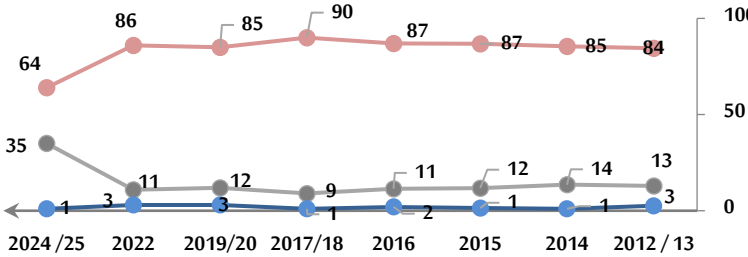

فلسطين

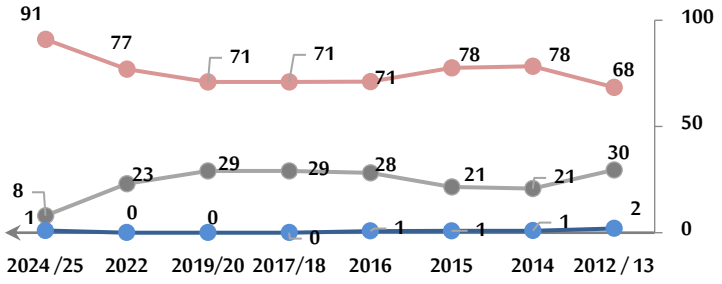

مصر

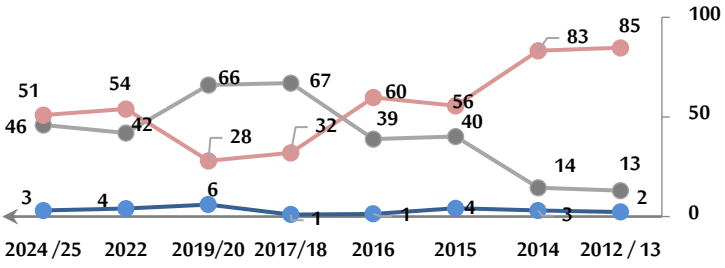

قطر

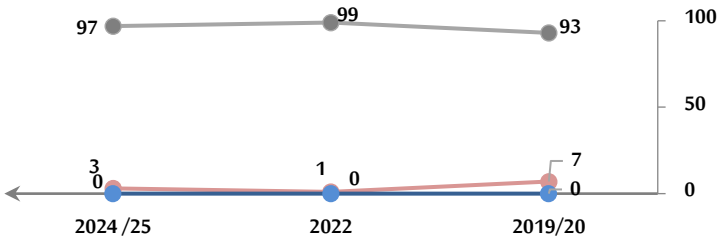

ليبيا

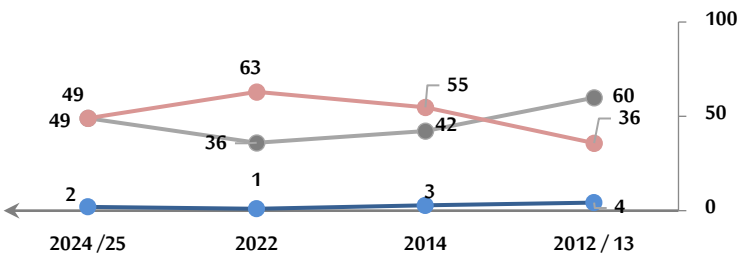

هـ. تقييم الوضع السياسي في بلدان المستجيبين

ينقسم الرأي العام في المنطقة العربية نحو تقييم الوضع السياسي في بلدان المستجيبين بصفةٍ عامة؛ إذ وصف نحو 55% منهم الوضع السياسي في بلدانهم **بأنّه إيجابي** "جيّد جدًّا" أو "جيّد"، في مقابل 38% قيّموا الوضع **بأنّه سلبي** "سيّئ" أو "سيّئ جدًّا". ويُلاحظ أن 20% فقط من الرأي العامّ في المنطقة العربية أفادوا أنّ الوضع السياسي في بلدانهم "جيّد جدًّا"، في حين رأى 16% أنّه "سيّئ جدًّا". وقد أبدى مستجيبون من بعض الدول مستويات عالية من الرضا السياسي؛ إذ عبّر ما نسبته 89% من كل من القطريين والسعوديين، و80% من الكويتيين عن تقييم إيجابي للأوضاع السياسية في بلدانهم. وأعرب 69% من الأردنيين، و67% من المصريين، و64% من الجزائريين، و59% من التونسيين، و57% من السوريين، و52% من المغربيين و51% من الموريتانيين أن الوضع السياسي في بلدانهم هو "جيد" أو "جيد جدًّا"، مقابل أكثرية المستجيبين في البلدان الأخرى التي قيّمت الأوضاع السياسية في بلدانها **بأنّها سلبية**. ويكاد يُجمع مستجيبو ليبيا 62%، والعراق 66%، ولبنان 77%، وفلسطين 94%، على أنّ الأوضاع السياسية في بلدانهم "سيّئة" أو "سيّئة جدًّا". ومن المهم ملاحظة أن نسبة من أجابوا بـ "لا أعرف" أو "رفض الإجابة" عندما سئلوا عن الوضع السياسي وصلت إلى 26% في الجزائر، و11% في كل من السعودية ومصر، و10% في قطر. **والمُلاحظ أنّ نسب المستجيبين في هذه البلدان التي قيّم مستجيبوها الوضع السياسي** بأنّه إيجابي، **هي أقلّ، على نحوٍ جوهري، من الذين قيّموا الوضع الأمني** بأنّه إيجابي، **وهي شبه مطابقة لتقييمهم الوضع الاقتصادي.**

الشّكل (26)

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم

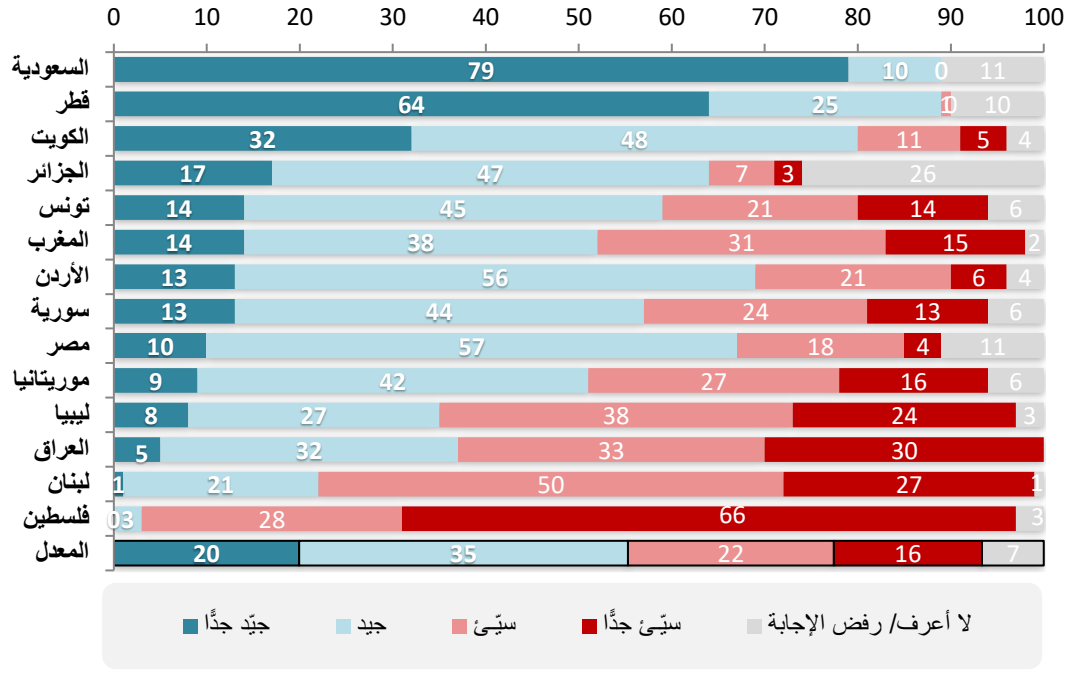

الشّكل (27)

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

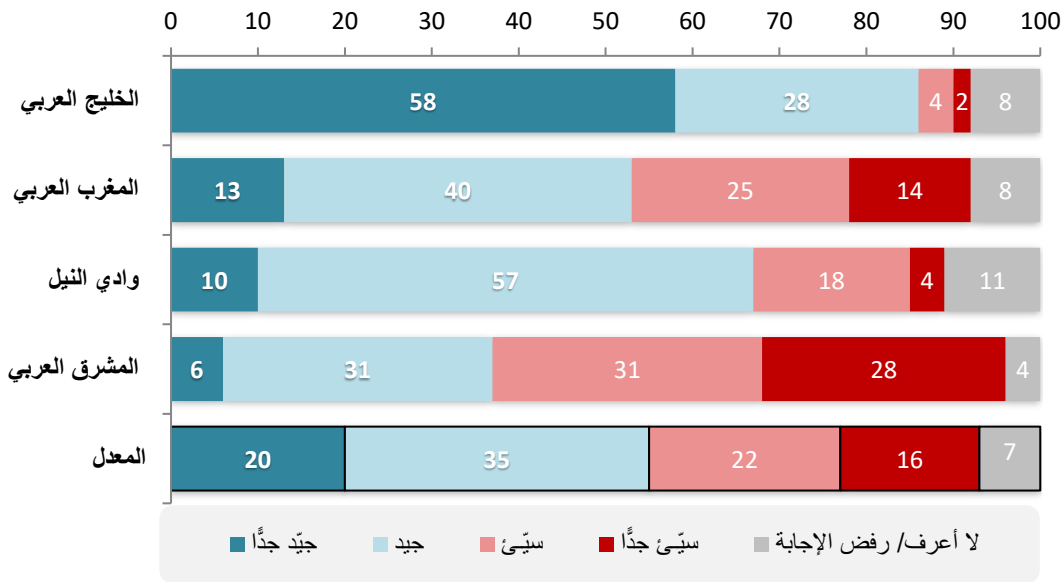

إنّ تقييم المستجيبين للوضع السياسي في استطلاع 2024/ 2025 أكثر إيجابية، على نحو طفيف، مقارنة باستطلاع 2022؛ إذ إن نسبة الذين أفادوا أنّ الوضع السياسي "سيّئ" أو "سيّئ جدًّا" هي 38% في استطلاع 2024/ 2025، مقارنة بـ 49% في استطلاع 2022، وبذلك يصبح استطلاع 2024/ 2025 هو الأكثر إيجابية عبر جميع سنوات المؤشر العربي.

وعند مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة بحسب البلدان، يتبيّن أن تقييم المستجيبين الإيجابي في أغلب البلدان قد شهد تغيرًا ملحوظًا. فمقارنةً بنتائج استطلاع 2022، ارتفعت نسبة التقييمات الإيجابية في تونس (+34 نقطة)، والأردن (+19 نقطة)، ولبنان (+17 نقطة)، ومصر وليبيا (+12 نقطة لكلٍ منهما)، والمغرب (+9 نقاط)، وموريتانيا (+8 نقاط). في المقابل، سُجّل تراجع في التقييمات الإيجابية في الجزائر (−19 نقطة)، وفلسطين (−15 نقطة). أمّا في كل من السعودية، والعراق، والكويت، وقطر، فقد بقيت التقييمات الإيجابية شبه مستقرة، مع تذبذب طفيف تراوح بين −5 و+3 نقاط.

الشّكل (28)

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

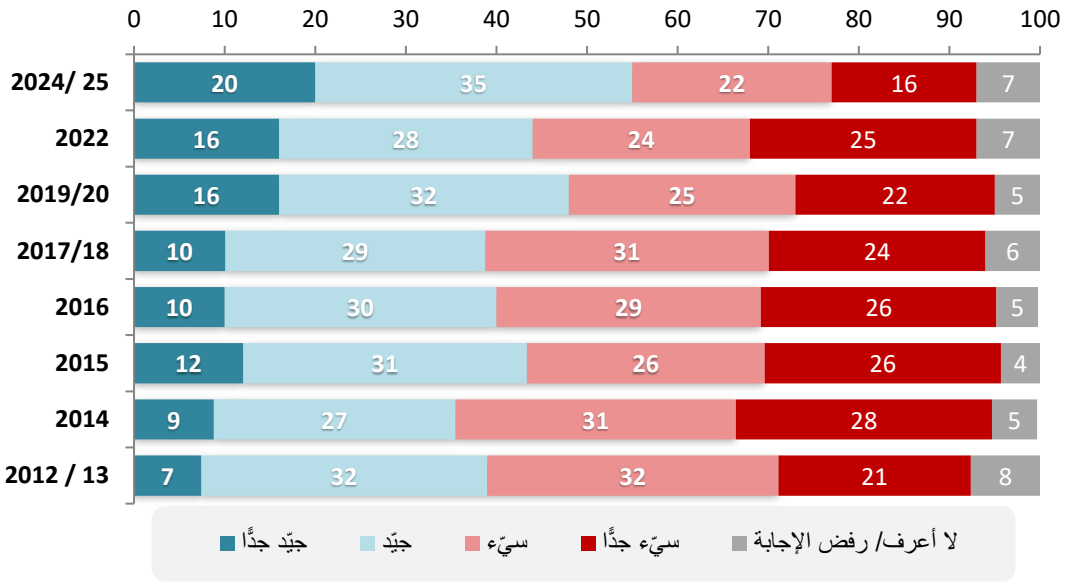

الشّكل (29)

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

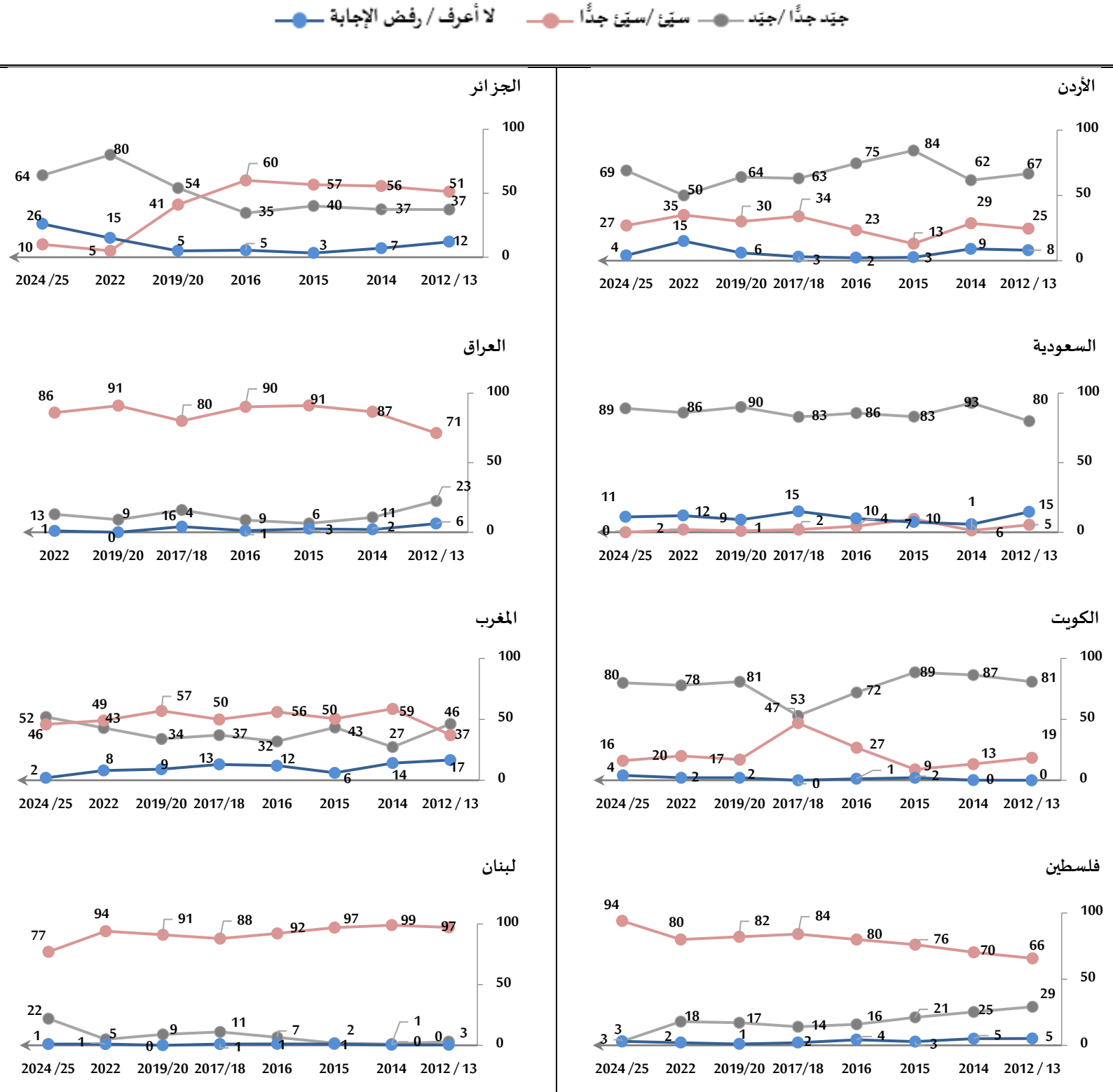

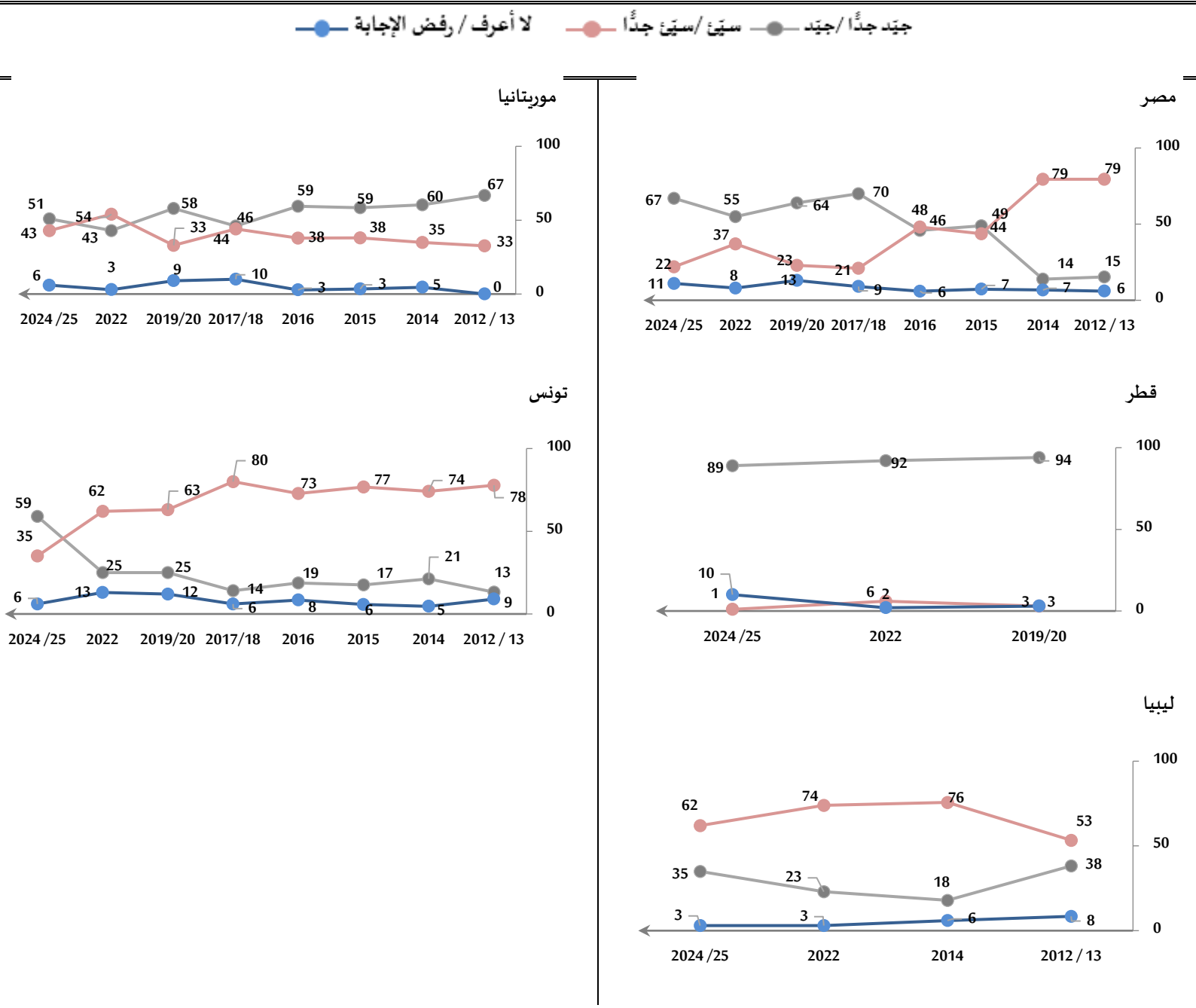

يرى 18% من الرأي العام في المنطقة العربية أنّ دولهم "جادّة جدًّا" في العمل على حلّ هذه المشكلات، وأفاد 34% أنّ دولهم "جادّة إلى حدّ ما" في ذلك. وفي المقابل، اعتبر 24% أن حكومات بلدانهم "غير جادّة إلى حد ما"، وأفاد 21% أنّ حكومات بلدانهم "غير جادّة على الإطلاق". وبناءً عليه، فإن 52% لديهم ثقة بأن حكومات بلدانهم جادّة في معالجة مشكلات بلدانهم، أو يحدوهم الأمل في أنها جادّة، مقابل 45% ليس لديهم ثقة بذلك.

وكانت أكثرية المستجيبين الذين يرون حكوماتهم جادة في معالجة المشكلات التي تواجه بلادهم في الكويت بنسبة 78%، وبعدها قطر وتونس والجزائر ومصر بنسب 74% و65% و68% و60% على التوالي.

ويرى ما يزيد على نصف المغربيين والموريتانيين أن حكوماتهم قادرة على معالجة مشكلاتهم بنسبة 48% لكلا البلدين. في حين عبّرت أغلبية المستجيبين في باقي البلدان عن عدم جدّية حكوماتهم في معالجة هذه المشكلات، وذلك في فلسطين ولبنان والأردن والعراق. وسجلت فلسطين أكبر نسب المستجيبين الذين يعتبرون حكوماتهم غير جادة بنسبة 76%.

الشّكل (30)

اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي أوردها بوصفها أهمّ مشكلات تواجهها هذه البلدان

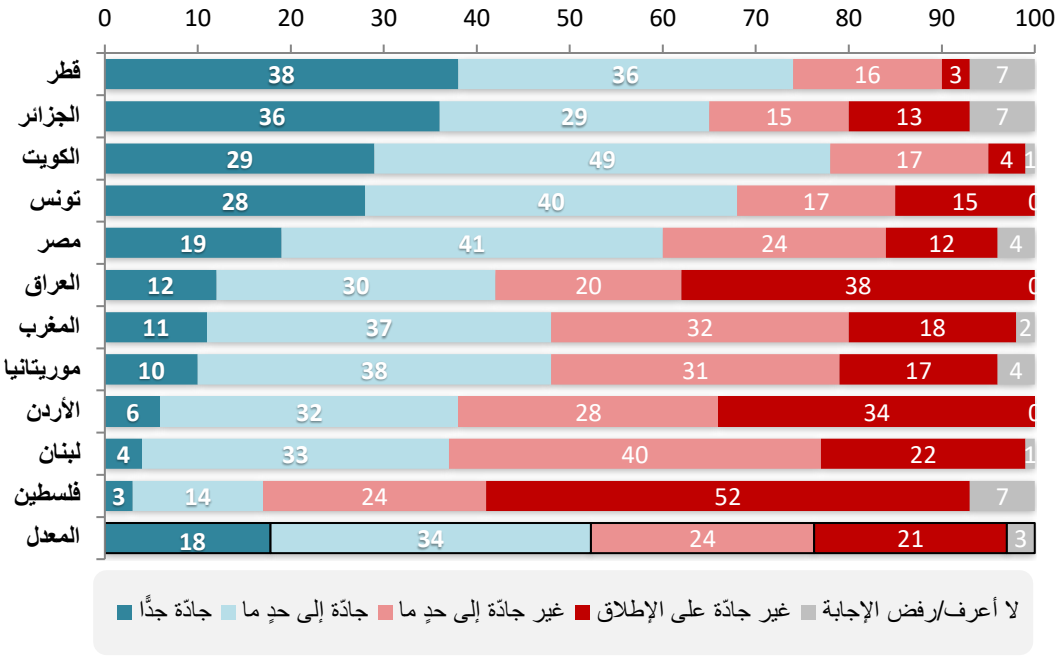

الشّكل (31)

اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي أوردها بوصفها أهمّ مشكلات تواجهها هذه البلدان

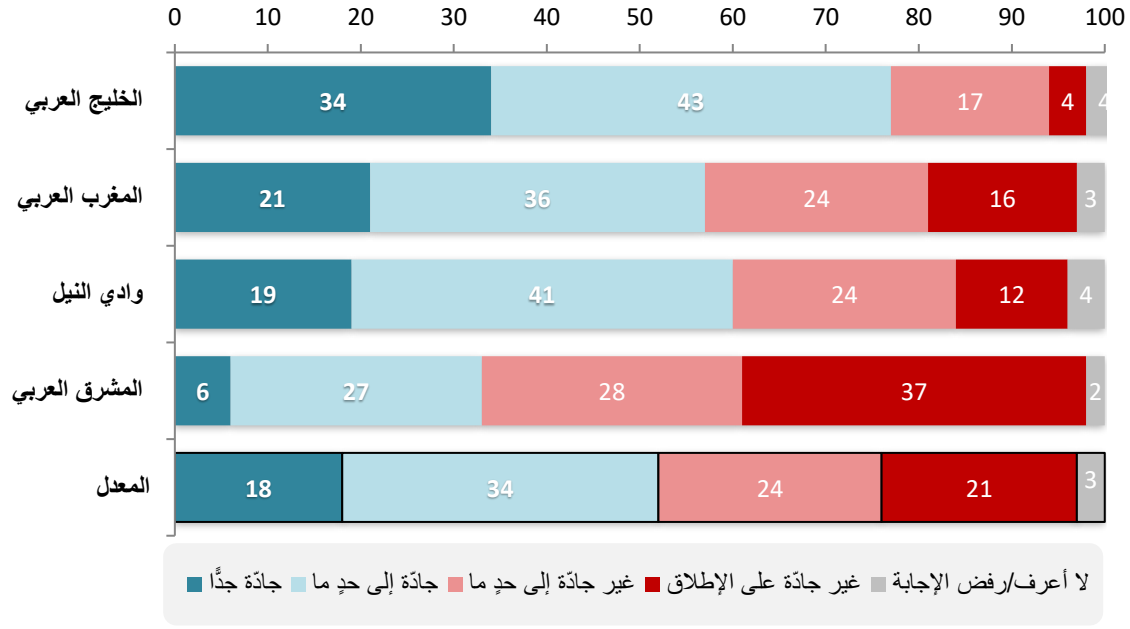

تغيّرت المشكلات التي أوردها المواطنون ضمن استطلاع 2022 تغيرًا جزئيًّا، مقارنةً بما أوردوه في الاستطلاعات السابقة خاصة مع التركيز على مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

وبناءً عليه، فإنّ تقييم المستجيبين مدى جدّيّة بلدانهم في العمل على حلّ هذه المشكلات مرتبطٌ بما أوردوه من مشكلاتٍ من ناحية، وبثقتهم بجدية حكوماتهم من ناحية أخرى. وعندما تُقارن اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية الدولة في العمل على حلّ المشكلات في استطلاع 2024/ 2025 بالاستطلاع الذي قبله 2022، نجد أن توقعات المستجيبين بشأن ذلك ارتفعت ست نقاط لتسجل 52% بعد أن كانت 46%. وبذلك يظل استطلاع 2020 يستأثر بأعلى نسبة من توقعات المستجيبين بجدية حكوماتهم بنسبة 53%.

الشّكل (32)

اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي أوردها بوصفها أهم مشكلات تواجه هذه البلدان بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

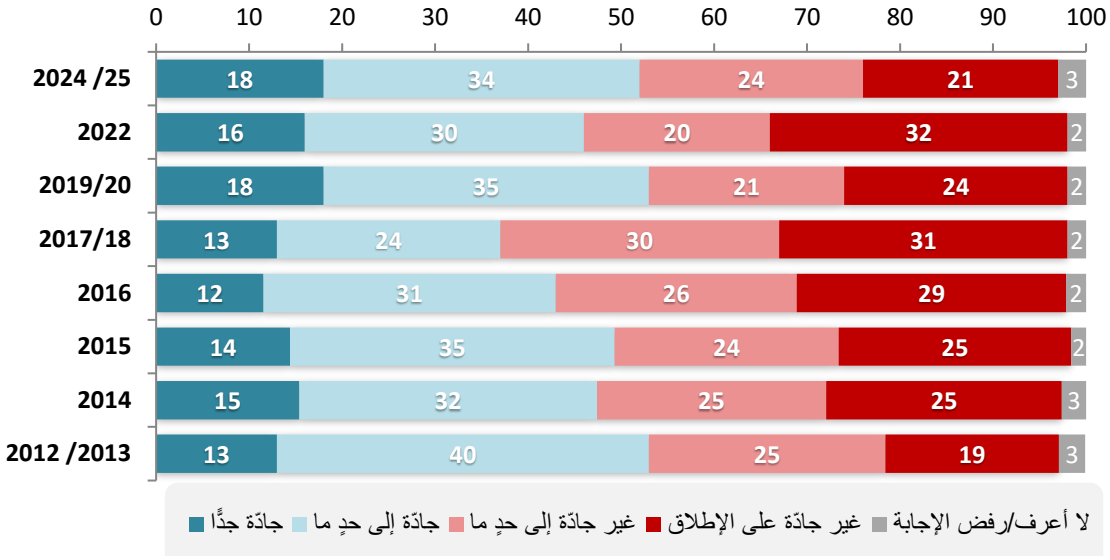

الشّكل (33)

اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي أوردها بوصفها أهمّ مشكلات تواجه هذه البلدان بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

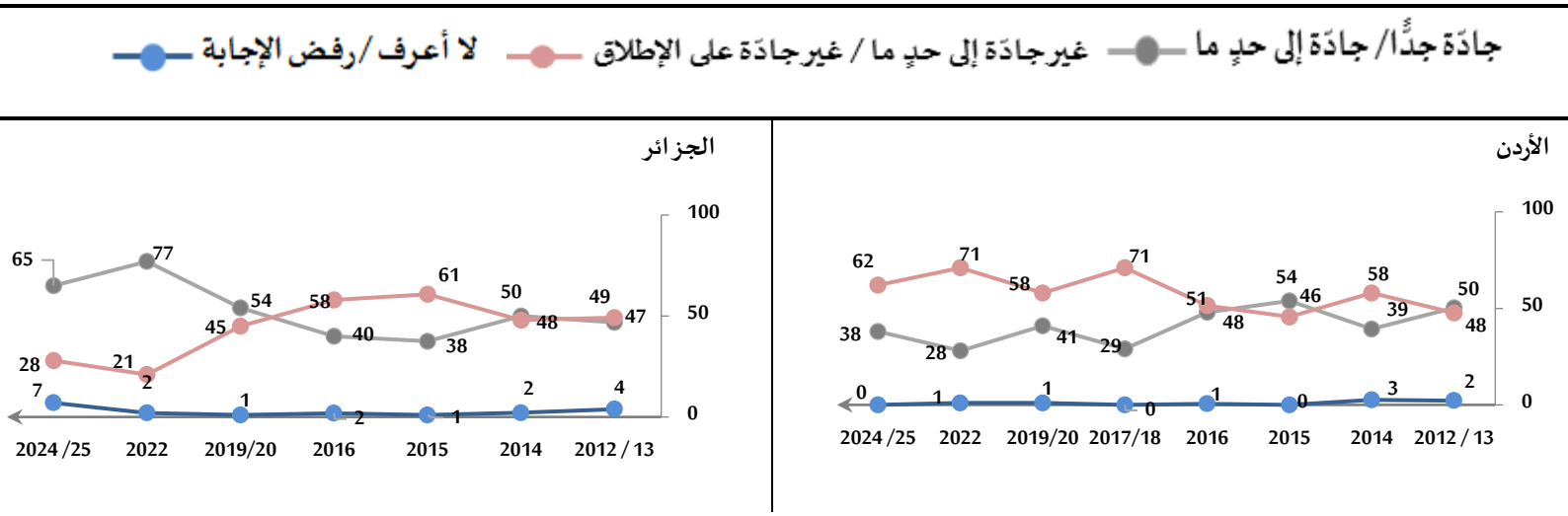

جادّة جدًّا/ جادّة إلى حدٍ ما — غيرجادّة إلى حدٍ ما / غيرجادّة على الإطلاق — لا أعرف/رفض الإجابة

العراق

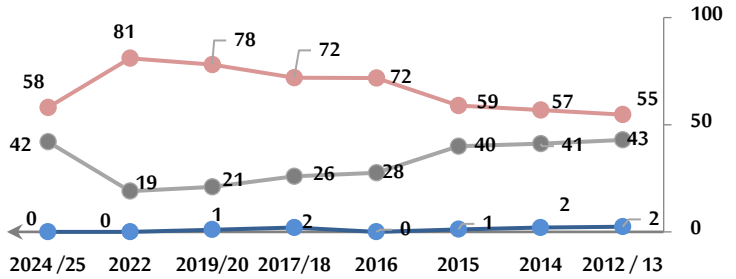

الكويت

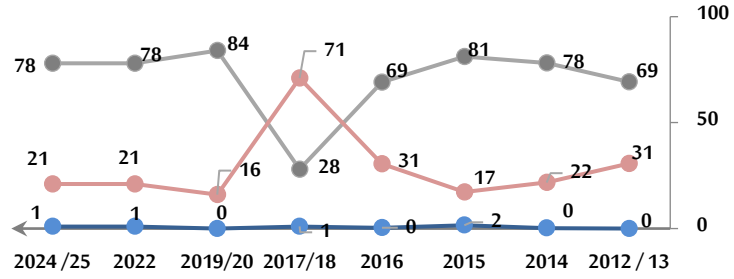

المغرب

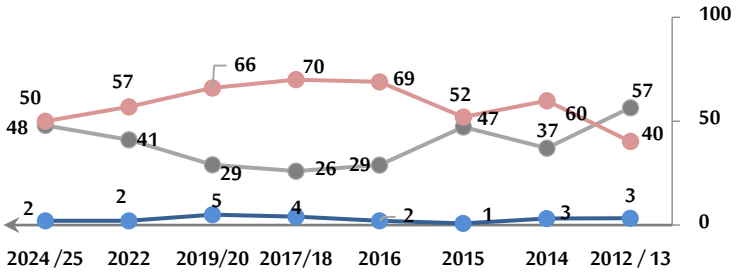

فلسطين

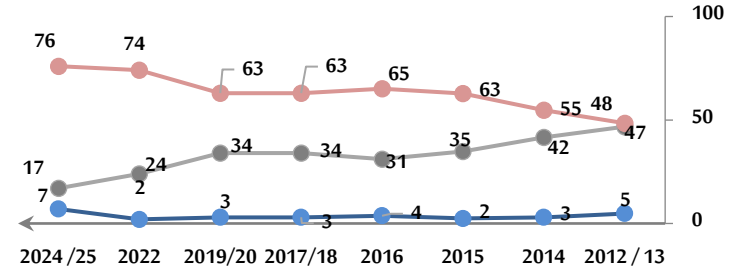

لبنان

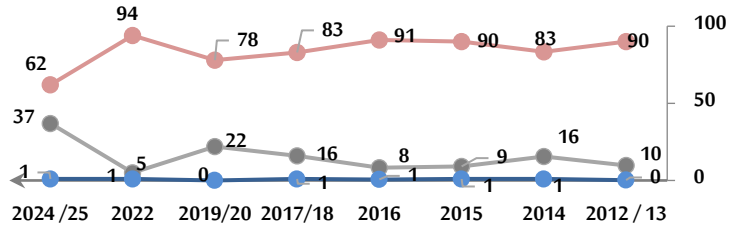

مصر

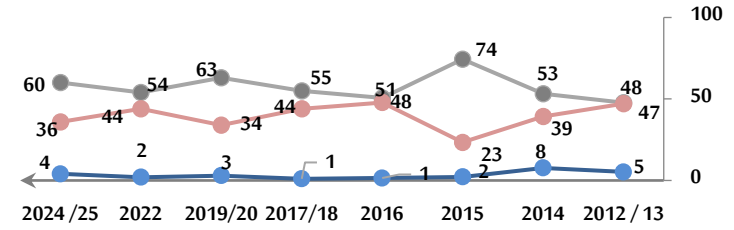

موريتانيا

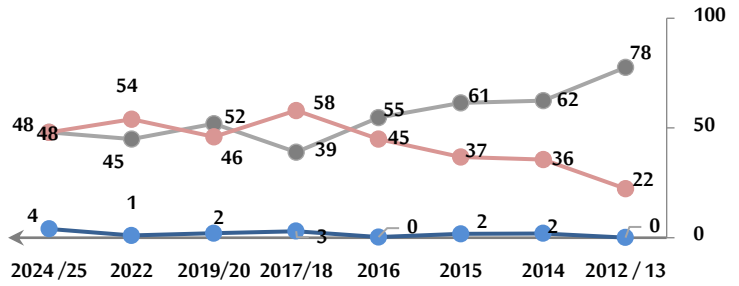

قطر

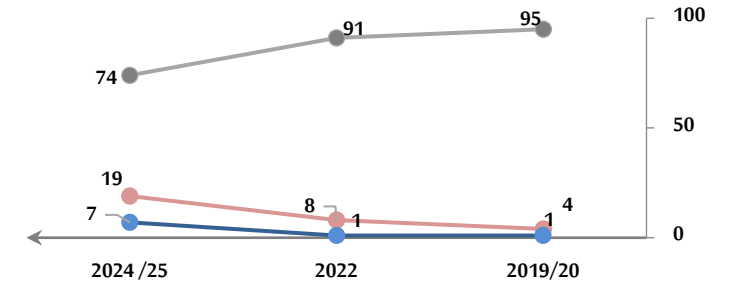

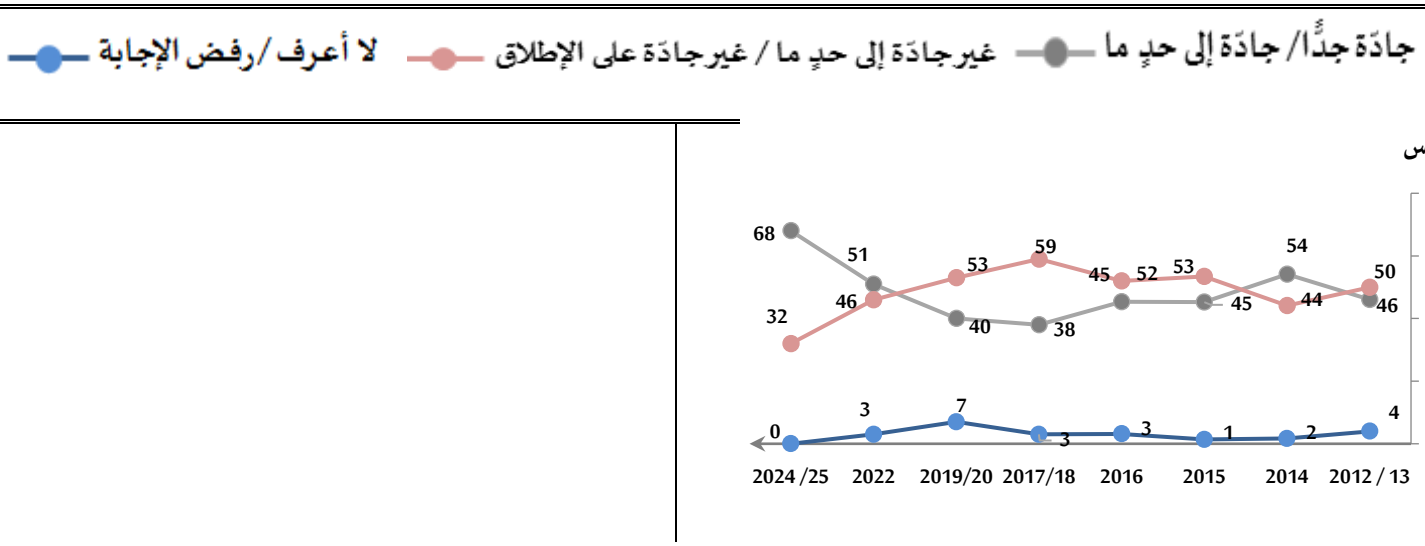

4. اتجاهات الرأي العامّ نحو الهجرة

تُعدّ رغبة المواطنين في الهجرة إلى خارج بلدانهم مؤشرًا ذا دلالةٍ يُمكن استخدامه في التقييم العامّ لأوضاعهم بصفةٍ عامة، وفي تقييم أوضاع بلدانهم بصفة خاصة؛ إذ تُظهر النتائج أنّ 25% من المستجيبين يرغبون في/ ينوون الهجرة إلى الخارج، مقابل 72% لا يرغبون في ذلك. وسجل السودانيون أعلى نسبة ممن يرغبون في الهجرة، بنسبة 50%، ثم المغربيون 35%، ثم التونسيون 33%، ثم الأردنيون 31%، والليبيون 30%، والموريتانيون 28%، والسوريون 27%، بينما تراوح النسب بين 25% و21% في الجزائر والعراق ولبنان ومصر وفلسطين. وفي السعودية وقطر والكويت كانت النسبة أقل من عشرة (9% و8% و8% على الترتيب).

الشّكل (34)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه

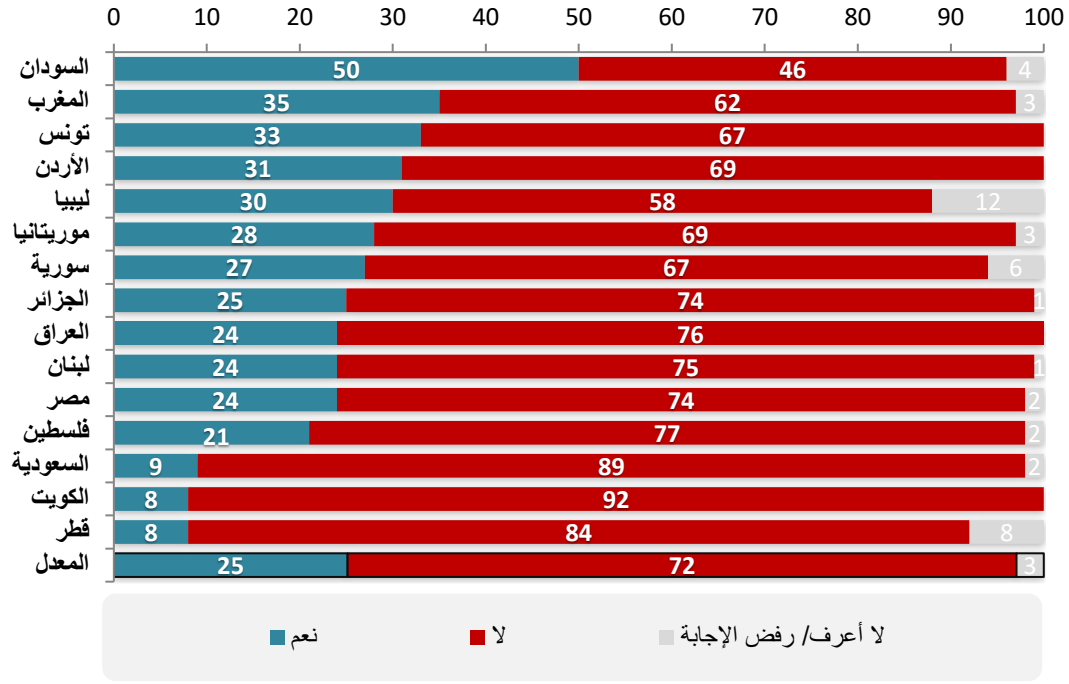

الشّكل (35)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه بحسب أقاليم المنطقة العربية

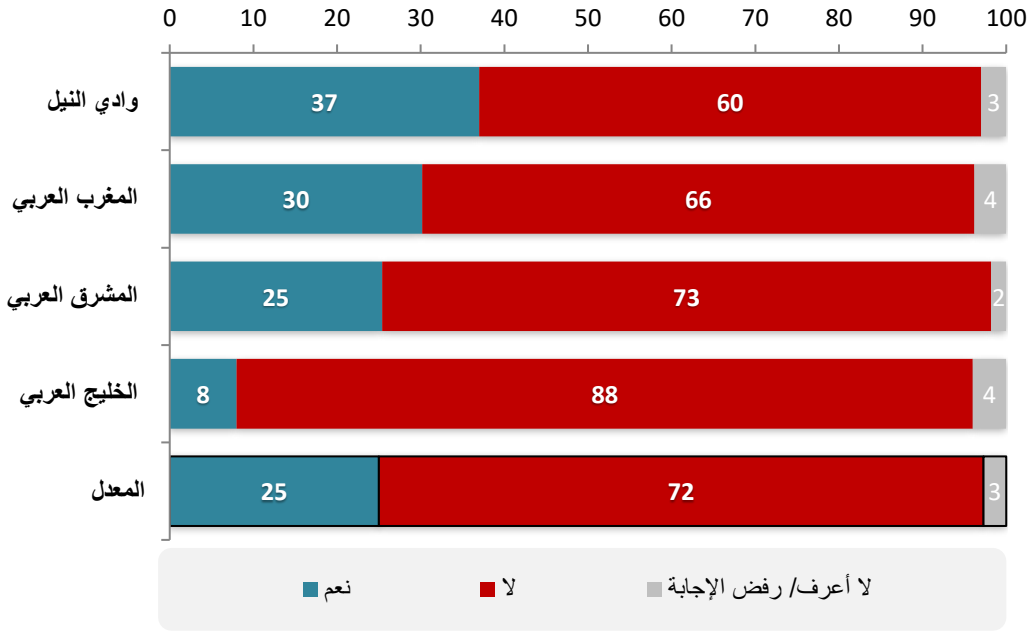

تشير نتائج المؤشر هذا العام إلى أن هناك انخفاضًا بنسبة 4% في الرغبة في الهجرة، مقارنة بنتائج استطلاع 2022 الذي بيّن أن نسبة الذين يرغبون في الهجرة خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية راوحت بين 22% و28%، وتظل أعلى نسبة سُجلت للذين يرغبون في الهجرة هي في استطلاع عام 2022 (28%). ومن المهم أن نؤكد أن ربع مواطني المنطقة العربية يرغبون في الهجرة، وهذه نسبة في حد ذاتها مرتفعة.

وعندما نفحص التغيّرات التي طرأت على نسبة الذين يرغبون في الهجرة في بعض المجتمعات المُستطلَعة، نلاحظ أنّ هذه النسب شهدت انخفاضًا ملحوظًا في عدد من البلدان، لا سيّما في لبنان، حيث تراجعت بنسبة 39 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع 2022، وفي الأردن والعراق بانخفاض قدره 13 نقطة لكل منهما، وفي تونس بـ 11 نقطة، وفي موريتانيا بـ 5 نقاط، وفي الكويت بـ 4 نقاط، وفي فلسطين بانخفاض طفيف قدره نقطة واحدة. وفي المقابل، سُجّلت زيادات متفاوتة في بلدان أخرى؛ إذ ارتفعت نسبة الراغبين في الهجرة في الجزائر بـ 15 نقطة مئوية، وفي ليبيا بـ 9 نقاط، وفي قطر بـ 6 نقاط، وفي المغرب بـ 5 نقاط، وفي السعودية بـ 3 نقاط، بينما سُجّلت زيادات طفيفة في كل من السودان ومصر بلغت نقطة مئوية واحدة.

الشّكل (36)

اتجاهات الرأي العامّ نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

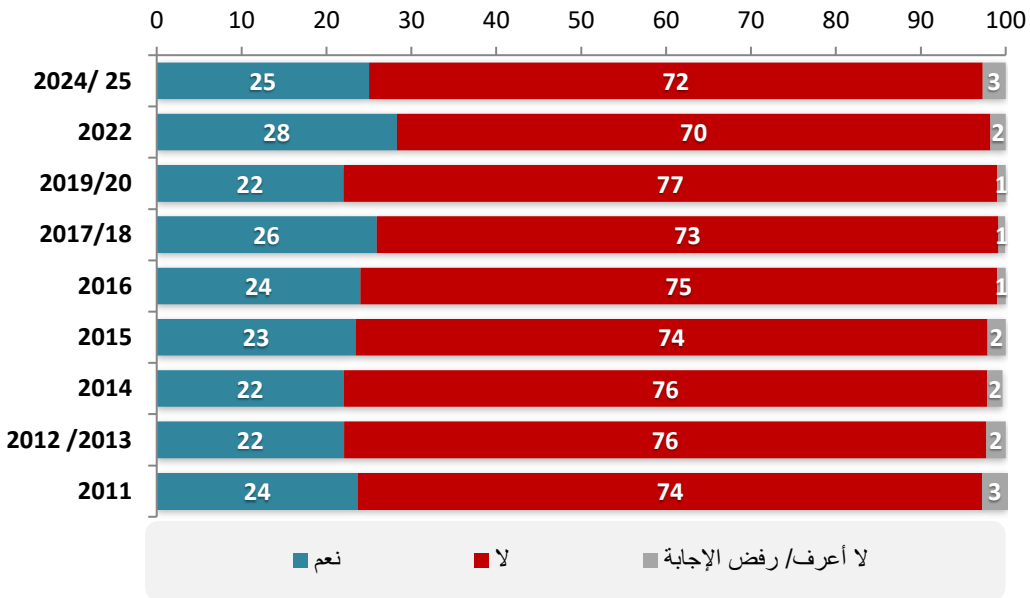

الشّكل (37)

اتجاهات الرأي العامّ نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

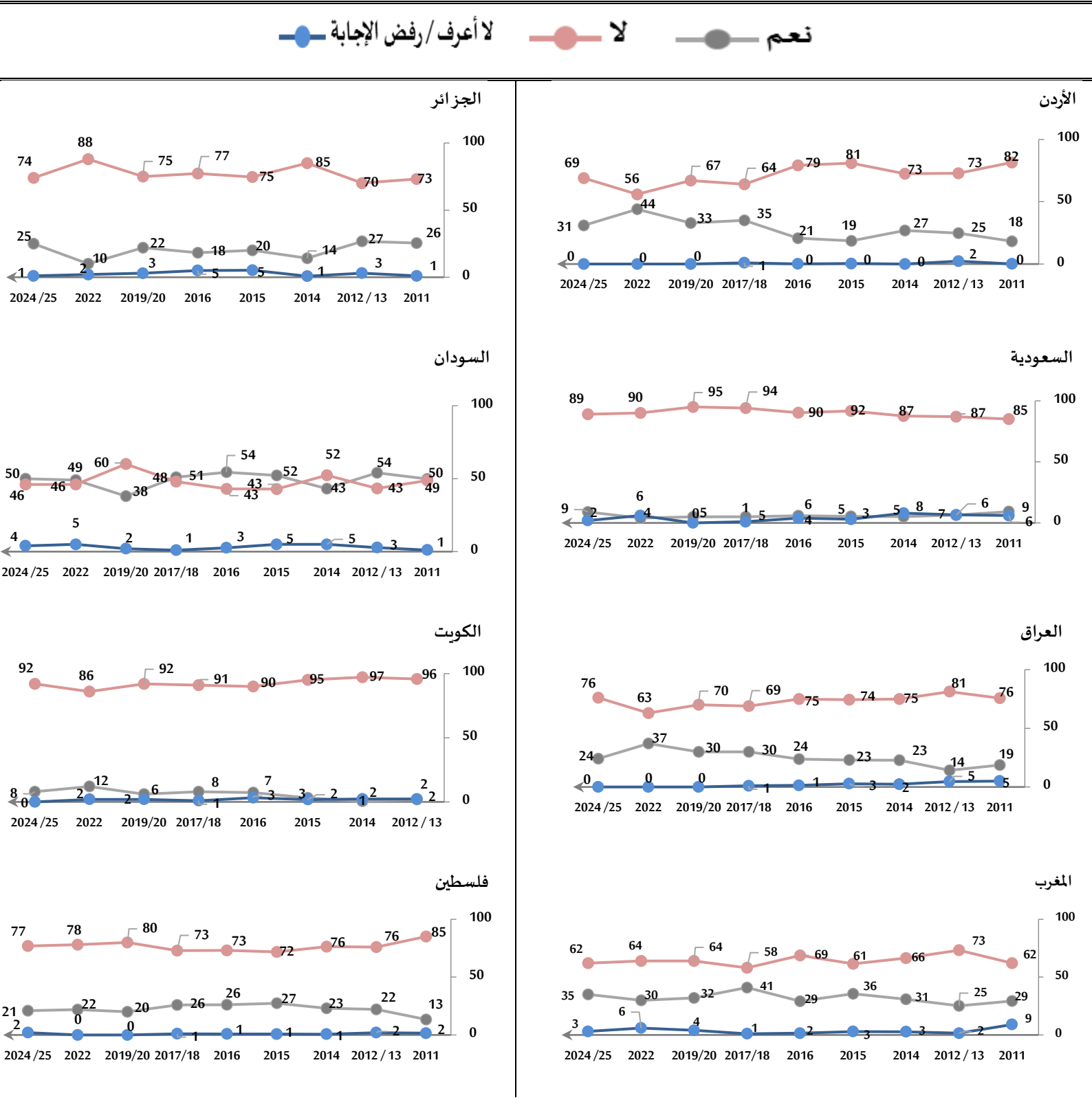

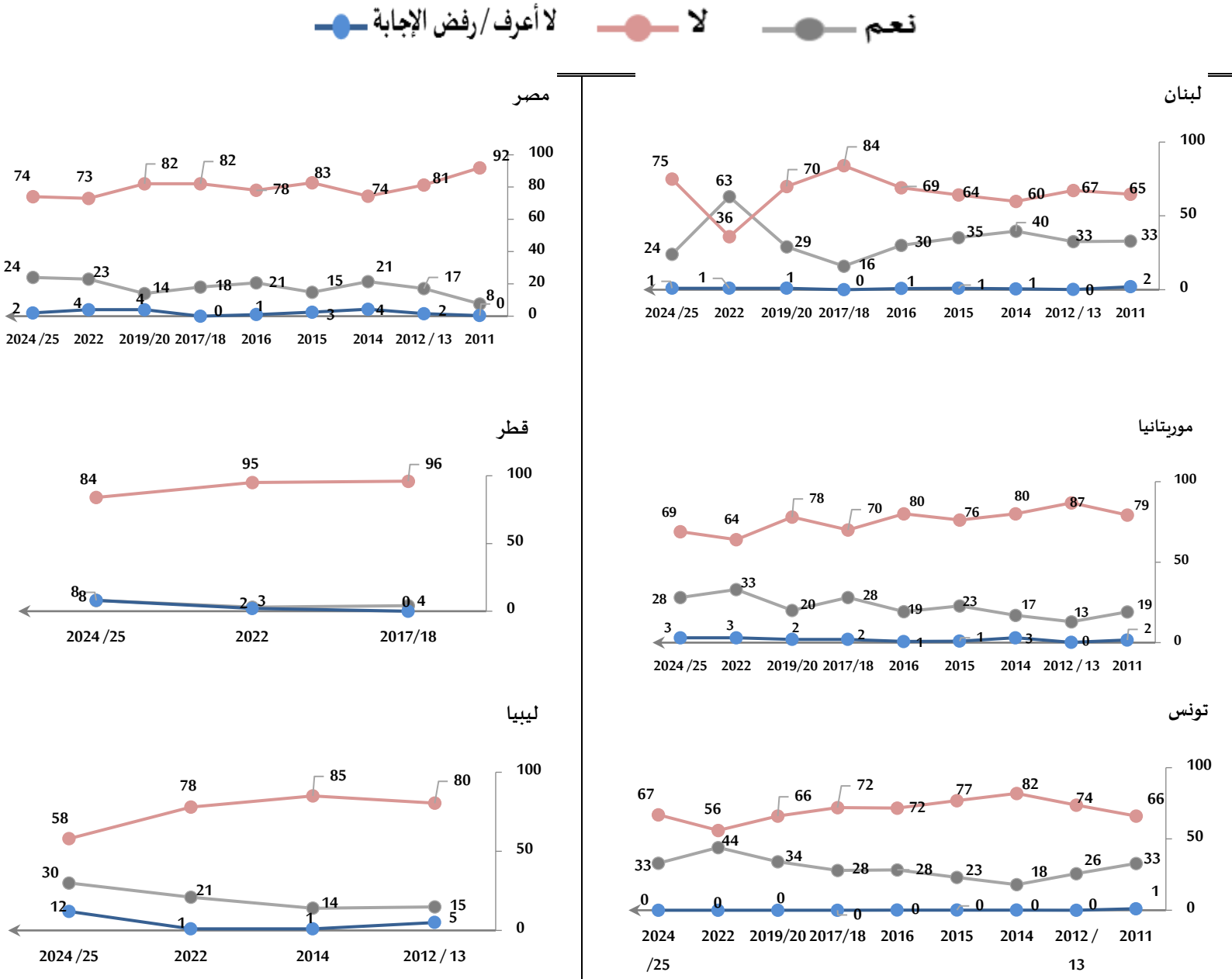

يشير تحليل الأسباب التي اختارها المستجيبون الذين يرغبون في الهجرة، بوصفها دوافعَ إلى هجرتهم، إلى أنّ السبب الأهم في ذلك، هو تحسين أوضاعهم الاقتصادية (بنسبة 49%). وكانت الهجرة من أجل التعليم أو متابعة التعليم الدافع الثاني بنسبة 15% من مجمل الذين يرغبون في الهجرة. وأفاد 14% أنّهم يفكّرون في الهجرة لعدم الاستقرار الأمني، وبنسبة 8% لأسباب عائلية، و6% لأسباب اجتماعية، بينما ذكر 4%

أسبابًا سياسية لرغبتهم في ذلك. وعندما يُنظر إلى دوافع المستجيبين الذين ينوون الهجرة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة على حِدة، تُظهر نتائج استطلاع 2024/ 2025 أنّ تحسين الأوضاع الاقتصادية يظلّ الدافع الغالب لدى غالبية الراغبين في الهجرة في معظم البلدان. ومن اللافت أيضًا أن ما يقارب الثلث من الفلسطينيين (32%) يرغبون في الهجرة للسبب ذاته، إضافة إلى 22% من الكويتيين. وفي حين يُشكّل التعليم والحصول على فرص دراسية أفضل الدافع الأبرز لدى أغلب الراغبين في الهجرة من قطر والكويت، فإن الأمن والاستقرار يمثّلان أولوية قصوى لدى غالبية الفلسطينيين الذين يرغبون في الهجرة، حيث أفاد 54% أنّ دافعهم يعود إلى الأوضاع الأمنية، تليهم نسبة 33% من السودانيين، و22% من الكويتيين. كما يُلاحظ حضور الدوافع العائلية والاجتماعية، خصوصًا لدى الجزائريين والمغاربة، فقد أشار 21% من المستجيبين في كلا البلدين إلى هذه الأسباب باعتبارها دافعًا للهجرة.

الجدول (4)

العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى خارج بلدانهم

أسباب الهجرة / بلدان المستجيبين	أسباب اقتصادية (بطالة، ارتفاع أسعار ... إلخ)	من أجل تعليم/ دراسة أفضل	عدم الاستقرار الأمني	أسباب عائلية	أسباب اجتماعية	أسباب سياسية	أخرى	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
الأردن	90	4	1	1	3	0	0	1	100
لبنان	75	5	18	0	0	2	0	0	100
مصر	70	11	1	8	7	1	0	2	100
موريتانيا	69	15	4	4	3	4	0	1	100
العراق	51	9	16	6	9	7	1	1	100
المغرب	42	11	3	21	13	6	0	4	100
الجزائر	40	16	0	21	11	6	0	6	100
السودان	40	17	33	6	1	1	0	2	100
سورية	40	9	35	6	6	3	0	2	100
السعودية	38	11	2	7	4	0	0	38	100
فلسطين	32	5	54	2	2	5	0	0	100
الكويت	22	35	22	4	7	6	3	1	100
قطر	17	46	9	20	6	0	0	2	100
ليبيا	45	20	20	2	2	4	0	7	100
تونس	55	5	13	3	14	10	0	0	100
المعدل	49	15	14	8	6	4	0	4	100

الجدول (5)

العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى خارج بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

أقاليم المنطقة العربية / أسباب الهجرة	وادي النيل	المشرق العربي	المغرب العربي	الخليج العربي	**المعدل**
أسباب اقتصادية (بطالة، ارتفاع أسعار ... إلخ)	55	58	50	56	48
من أجل تعليم/ دراسة أفضل	14	6	13	11	15
عدم الاستقرار الأمني	17	25	8	14	14
أسباب عائلية	7	3	10	8	8
أسباب اجتماعية	4	4	9	6	6
أسباب سياسية	1	3	6	3	4
أخرى	0	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	1	4	2	5
المجموع	100	100	100	100	100

ولمعرفة أهداف المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة ودوافعهم، سُئلوا عن البلد الذي يفضّلون الهجرة إليه. ويتّضح أنّ أكثرية المستجيبين ترغب في الهجرة إلى بلدانٍ أوروبية؛ إذ توافق على ذلك 37%. أمّا دول الخليج العربية، فقد مثّلت الوجهة الثانية المفضّلة بنسبة 13%، وهي بذلك أقل، على نحو طفيف، من نتائج الاستطلاع السابق. لكنّ أكبر نسبةٍ حدّدت بلدًا بعينه، بوصفه مقصدًا للهجرة، كانت 10%، وهذا البلد هو الولايات المتحدة الأميركية. وأفاد 9% من الراغبين في الهجرة أنّهم يودّون الهجرة إلى كندا، وعبّر 8% عن رغبتهم في الهجرة إلى تركيا، وأفاد 1% أنّ مقصدهم أستراليا.

يُبرز تحليل دوافع المستجيبين وخياراتهم فيما يتعلق بالدول المرغوب الهجرة إليها وجود لبس في فهمهم لمفهوم الهجرة؛ إذ يتداخل لديهم أحيانًا مع مفاهيم الاغتراب من أجل العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية. ويتضح من المعطيات أن الهجرة الدائمة لا تمثّل هدفًا لجميع المواطنين، حيث يعبّر بعضهم عن رغبة في الاغتراب المؤقت لأسباب مهنية واقتصادية. ويُستدل على ذلك من نسبة 13% ممّن يفضلون التوجّه إلى دول الخليج، التي لا تُعدّ وجهة للهجرة بالمعنى التقليدي، بل تستقبل عمالة وافدة للعمل المؤقت.

الجدول (6)

البلدان التي يرغب المستجيبون في الهجرة إليها بوصفها وجهةً مفضلة

بلد الدراسة / الوجهة المفضلة للهجرة	المغرب	تونس	سورية	قطر	العراق	الجزائر	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	موريتانيا	الأردن	السودان	ليبيا	السعودية	المعدل
دول أوروبية	67	54	54	49	48	42	40	33	28	24	24	15	14	14	13	35
الولايات المتحدة	7	3	3	40	4	4	6	29	7	9	41	28	13	0	56	17
دول الخليج	9	10	17	0	3	22	11	1	10	44	11	18	40	7	0	14
كندا	6	11	5	9	2	18	10	4	21	3	7	27	3	4	0	9
دول عربية	0	2	3	0	2	10	17	1	0	5	2	1	11	13	18	6
تركيا	1	2	2	0	28	2	10	0	1	2	2	5	4	4	7	5
دول أخرى	4	2	2	2	8	1	3	3	1	7	1	0	1	4	0	3
أستراليا	3	1	1	0	1	0	0	1	21	2	1	1	1	0	0	2
دول أفريقية	0	0	0	0	0	1	0	1	3	0	1	1	1	1	0	1
لا أعرف/ لم أحدد/ رفض الإجابة	3	15	13	0	4	0	3	27	8	4	10	4	12	53	6	8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الجدول (7)

البلدان التي يرغب المستجيبون في الهجرة إليها بوصفها وجهةً مفضلةً بحسب أقاليم المنطقة العربية

الأقاليم / الوجهة المفضلة للهجرة	المغرب العربي	الخليج العربي	المشرق العربي	وادي النيل	المعدل
دول أوروبية	40	32	37	19	35
الولايات المتحدة	11	42	10	11	17
دول الخليج	12	0	12	42	14
كندا	9	4	13	3	9
دول عربية	5	6	5	8	6
تركيا	2	2	9	3	5
دول أخرى	2	2	3	4	3
أستراليا	1	0	5	2	2
دول أفريقية	1	0	1	1	1
لا أعرف/ لم أحدد/ رفض الإجابة	17	12	5	7	8
المجموع	100	100	100	100	100

الجدول (7)

البلدان التي أفاد المستجيبون أنها وجهتهم المفضلة للهجرة بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

سنة الاستطلاع / الوجهة المفضلة للهجرة	25 /2024	2022	20 /2019	18 /2017	2016	2015	2014	13 /2012	2011
دول أوروبية	35	37	35	39	37	38	32	29	33
الولايات المتحدة	17	10	9	10	12	13	12	10	10
دول الخليج	14	13	15	16	20	18	25	27	26
كندا	9	9	9	9	9	10	8	7	8
دول عربية	6	5	4	4	3	3	4	4	5
تركيا	5	8	7	5	3	4	3	2	1
أستراليا	2	1	2	2	3	4	4	2	4
دول أخرى	3	4	2	3	2	2	6	4	4
دول أفريقية	1	1	1	3	2	2	--	--	--
لا أعرف/ لم أحدد/ رفض الإجابة	8	12	16	9	8	7	15	15	11
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

5. مصادر تهديد أمن البلدان العربية

تضمّن هذا الاستطلاع مؤشرًا يقيس الدول الأكثر تهديدًا لأمن بلدان المستجيبين؛ وذلك من خلال سؤالٍ مفتوح غير محدّد الإجابات؛ فقد أفاد 8% من المستجيبين أنه لا يوجد مصدر مهدد لأمن بلدانهم.

وعندما يُحسَب معدّل الدول التي أوردها المستجيبون على أنّها مصدر تهديد لبلدانهم، فإنه يمكن ترتيب المصادر الأكثر تهديدًا لأمن البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها بحسب تكرار ورودها في إجابات مجموع المستجيبين في الدول التي جرى فيها تنفيذ الاستطلاع. وقد حلّت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 28% من المستجيبين، تليها الولايات المتحدة بنسبة 10%، ثمّ إيران بنسبة 8%، ثم دول عربية مجاورة أو في الإقليم بنسبة 6%.

تُعدّ إسرائيل الأكثر تهديدًا لأمن بلدان المنطقة العربية. ويوجد رأي عام يفرض نفسه من الناحية الإحصائية في كلّ دولةٍ من الدول العربية، مفاده أنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن بلده. وتتفاوت نسبة هذا التيّار من دولةٍ إلى أخرى؛ إذ عبّرت عن هذا الرأي ثلاثة ارباع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين على أن

إسرائيل هي التهديد الأكبر لأمن بلدانهم، وما يقارب نصف الجزائريين والأردنيين بنسبة 44% لكلٍ منهما، ونحو ثلث المصريين، ونحو ربع مستجيبي الكويت، والسودان، وموريتانيا، ومصر.

الجدول (8)

اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين

	إسرائيل	الولايات المتحدة	إيران	دول عربية مجاورة أو في الإقليم	دول الخليج	فرنسا	مالي	تركيا	دول غير عربية مجاورة أو في الإقليم	دول عربية	إثيوبيا	روسيا	تنظيمات مسلحة شبه دولاتية	دول أوروبية	دول أخرى	دول أفريقية	أخرى	لا أعرف/ رفض الإجابة	لا يوجد مصدر تهديد	المجموع
فلسطين	74	15	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	6	1	100
مصر	67	8	2	1	2	0	0	1	0	3	10	1	0	0	0	0	0	3	2	100
لبنان	56	20	17	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	1	100
سورية	55	4	14	1	1	0	0	6	0	1	0	3	0	0	0	0	0	15	0	100
الأردن	51	14	16	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	9	100
العراق	29	29	31	4	1	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	100
الجزائر	17	4	1	10	0	12	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	51	3	100
قطر	13	11	3	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10	52	100
الكويت	12	8	35	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	32	8	100
السودان	11	4	0	0	64	0	0	0	6	0	0	1	0	0	0	0	0	13	1	100
موريتانيا	11	7	0	14	1	3	21	0	5	0	0	1	0	1	0	0	0	21	15	100
تونس	8	12	0	4	2	10	0	0	0	2	0	0	0	0	0	1	1	48	12	100
المغرب	7	1	2	27	1	3	0	1	1	4	0	2	7	0	4	1	0	37	2	100
ليبيا	4	6	0	2	1	0	0	8	0	0	0	1	0	0	0	0	0	77	1	100
السعودية	3	1	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	84	8	100
المعدل	28	10	8	6	5	2	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	27	8	100

الجدول (9)

اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين بحسب الأقاليم

أقاليم المنطقة العربية / بلدان التهديد	المشرق العربي	وادي النيل	المغرب العربي	الخليج العربي	**المعدل**
إسرائيل	53	38	9	9	28
الولايات المتحدة	16	6	6	7	10
إيران	16	1	1	14	8
دول عربية مجاورة أو في الإقليم	2	1	11	5	6
دول الخليج	0	33	1	0	5
فرنسا	0	0	6	0	2
مالي	0	0	4	0	1
تركيا	2	1	2	0	1
دول غير عربية مجاورة أو في الإقليم	0	3	1	0	1
دول عربية	0	2	1	0	1
إثيوبيا	0	5	0	0	1
روسيا	1	1	1	0	1
تنظيمات مسلحة شبه دولانية	0	0	1	0	0
دول أوروبية	0	0	0	0	0
دول أخرى	0	0	1	0	0
دول أفريقية	0	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	7	7	47	42	27
لا يوجد مصدر تهديد	3	2	8	23	8
المجموع	100	100	100	100	100

عندما مقارنة اتجاهات الرأي العامّ للمصدر الأول الأكثر تهديدًا لأمن بلدانهم، نلاحظ وجود بعض الأنماط والتغيرات؛ فما زالت إسرائيل هي المصدر الأكثر تهديدًا بنسبة 28%. وتشير النتائج إلى وجود انخفاض في نسب اتجاهات الرأي العامّ نحو إيران، بوصفها أكثر دولة تهدّد أمن بلدان المستجيبين، مقارنة باستطلاع 2019/ 2020 واقتربت من عام الاساس. ونرى أن نسب المستجيبين الذين يعتبرون الولايات المتحدة مهددة لبلدانهم ما تزال تراوح في مكانها عبر سنوات المؤشر.

الجدول (10)

اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

سنة الاستطلاع / بلد التهديد	25 /2024	2022	2020 /2019	2018 /2017	2016	2015	2014	2013 /2012	2011
إسرائيل	28	28	23	29	32	27	25	36	35
الولايات المتحدة	10	13	14	15	14	11	11	11	14
إيران	8	9	13	13	10	12	11	12	7
دول عربية	6	8	4	3	2	3	8	2	1
دول عربية مجاورة أو في الإقليم	6	1	10	10	13	17	14	7	11
فرنسا	2	5	5	1	2.6	1.6	1.7	2	0.4
تركيا	1	4	2	1.3	1.2	1.2	0.5	0.4	0.1
روسيا	1	2	--	--	--	--	--	--	--
إثيوبيا	1	2	--	--	--	--	--	--	--
دول غير عربية في الإقليم أو مجاورة	1	0	1	1.7	1.8	1.8	2	0	2
مالي	1	--	--	--	--	--	--	--	--
دول أخرى	0	1	1	1	1	2.6	0.5	2	0.9
دول أوروبية	0	1	0	0	1.4	0.4	0.3	1	0.6
دول أفريقية	0	1	--	--	--	--	--	--	--
أخرى	0	0	0	0	0.1	0.5	0.1	0.6	0.3
تنظيمات مسلحة شبه دولانية	--	0	0	0.1	2	0	1	--	--
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	0	--	--	0	1	2	--	--	--
لا يوجد مصدر تهديد	27	13	9	11	6	5	3	3	--
لا أعرف/ رفض الإجابة	8	12	18	14	12	15	22	23	28
المجموع		100	100	100	100	100	100	100	100

القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات

يقدّم هذا القسم من تقرير المؤشر العربي اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مؤسسات دول المستجيبين، وذلك من خلال مؤشرات عدة. تتناول الفئة الأولى الثقة بسلطات الدولة الثلاث (التنفيذية، والقضائية، والتشريعية)، إضافةً إلى أجهزة تنفيذية عسكرية، وأمنية، والأحزاب السياسية. أما الفئة الثانية، فتهتم بتقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية). وتتناول الفئة الثالثة تقييم أداء الحكومات على صعيد سياساتها الاقتصادية والخارجية، إضافةً إلى تقييم أداء الحكومات لمجموعة من الخدمات. ويتضمن هذا القسم أيضًا تقييم الرأي العام أداء الدولة، بصفة عامة، على صعيد تطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين، ومدى تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة، ومدى انتشار الفساد المالي والإداري، بوصف هذه التقييمات معايير لنجاح الدولة في القيام بمهماتها.

1. الثقة بمؤسسات الدولة

يغلب على الرأي العام العربي الانقسام والتباين بخصوص مدى ثقته بمؤسسات دُوله. وتمنح أكثرية مواطني المنطقة العربية **مؤسسةَ الجيش** في دولها **ثقةً عاليةً** بنسبة 83% (وهي مجموع نسبتَي "ثقة كبيرة"، و"ثقة إلى حد ما")، إلّا أن الثقة تنخفض عندما يتعلق الأمر بمؤسساتٍ أخرى في الدولة؛ إذ يثق ما معدله 78% من المستجيبين في جميع البلدان **بأجهزة الأمن العام/ الشرطة**، مقابل 21% من المستجيبين الذين عبّروا عن عدم ثقتهم بها. وأعرب 72% من المستجيبين عن ثقتهم **بالجهاز القضائي**، مقابل عدم ثقة 25% منهم. وحاز جهاز المخابرات (كالمباحث والأمن) ثقة 68% في مقابل 22% أعربوا عن عدم ثقتهم به. أما بالنسبة إلى مستوى ثقة المواطنين بـ**الحكومات** و**المجالس التشريعية** في المنطقة العربية، فقد أفاد 64% من المستجيبين أنّهم يثقون بحكومات دولهم، مقابل عدم ثقة 33% منهم، ولم تتجاوز نسبة الذين يثقون بالمجالس التشريعية (مجالس النواب والشعب) 51%، مقابل 42% أفادوا أنهم لا يثقون بها. وعلى صعيد الثقة **بالأحزاب السياسية** في الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها، أفاد 31% فقط أنّ لديهم ثقةً كبيرةً – أو ثقةً إلى حد ما – بالأحزاب، مقابل انعدام الثقة لدى 62%.

إنّ النمط الذي تبرزه اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بمؤسسات الدولة في البلدان العربية يؤكد بصورة جلية أن **الثقة بالأجهزة الأمنية**، عسكريةً كانت أو شبه عسكرية، هي أعلى من ثقتها بسلطات الدولة الثلاث **القضائية، والتنفيذية، والتشريعية**.

الشّكل (38)

مدى ثقة المواطنين بمؤسسات دولهم الرئيسة

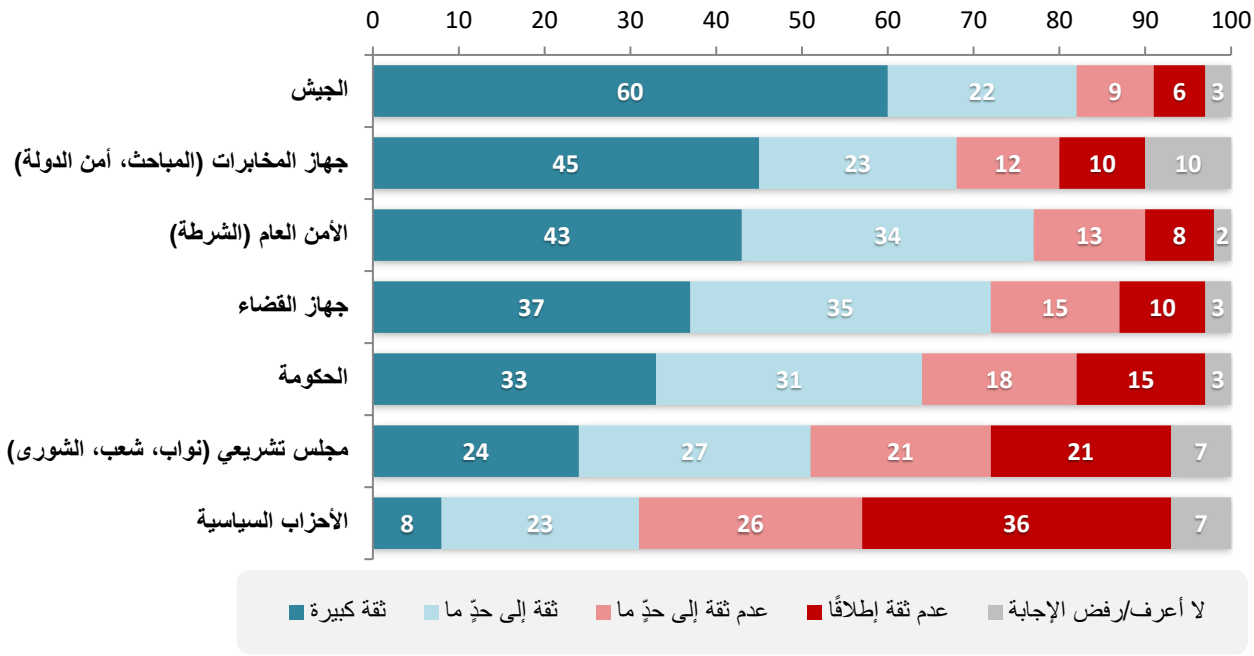

- **الثقة بالجيش**

في ما يتعلق بالثقة **بمؤسسات الجيش**، تُظهر نتائج الاستطلاع بحسب الدول المُستطلَعَة، **شبه إجماعٍ** بين مواطني البلدان المستطلعة **على الثقة** بهذه المؤسسة. إلا أن المغرب يُعدّ استثناءً لافتًا، حيث أفاد 40% من المستجيبين بأنهم لا يثقون بالجيش. وتميزت نتائج السعودية بنسبة مرتفعة نسبيًا من الامتناع عن الإجابة أو الإجابة بـ "لا أعرف"؛ إذ بلغت هذه النسبة 14% من مجموع المستجيبين.

الشّكل (39)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش[1] في بلدانهم

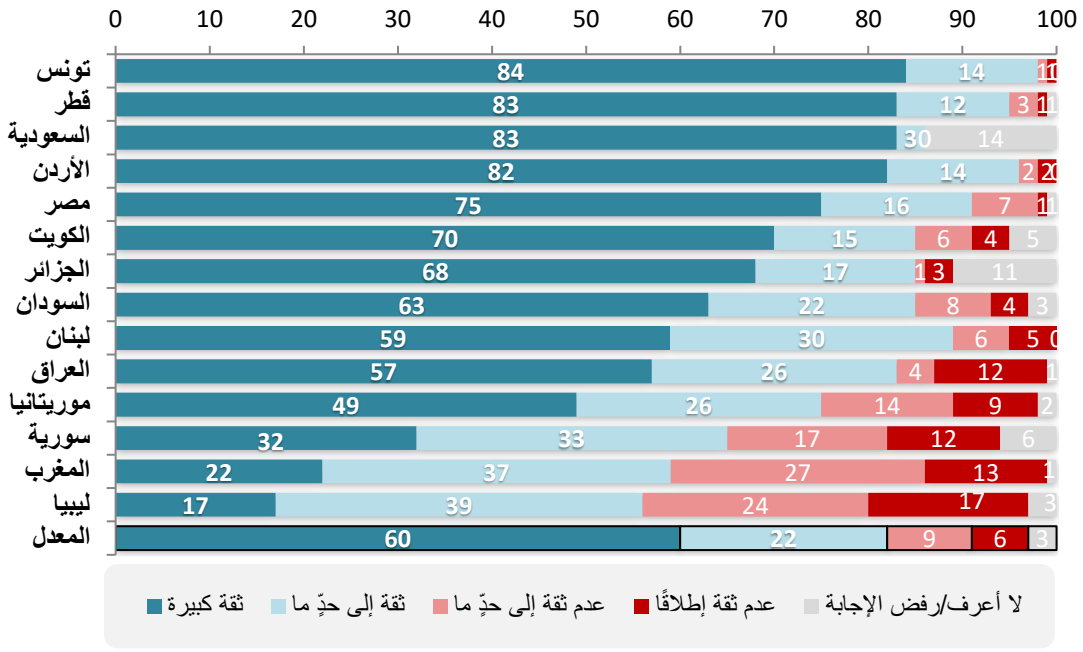

الشّكل (40)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش بحسب أقاليم المنطقة العربية

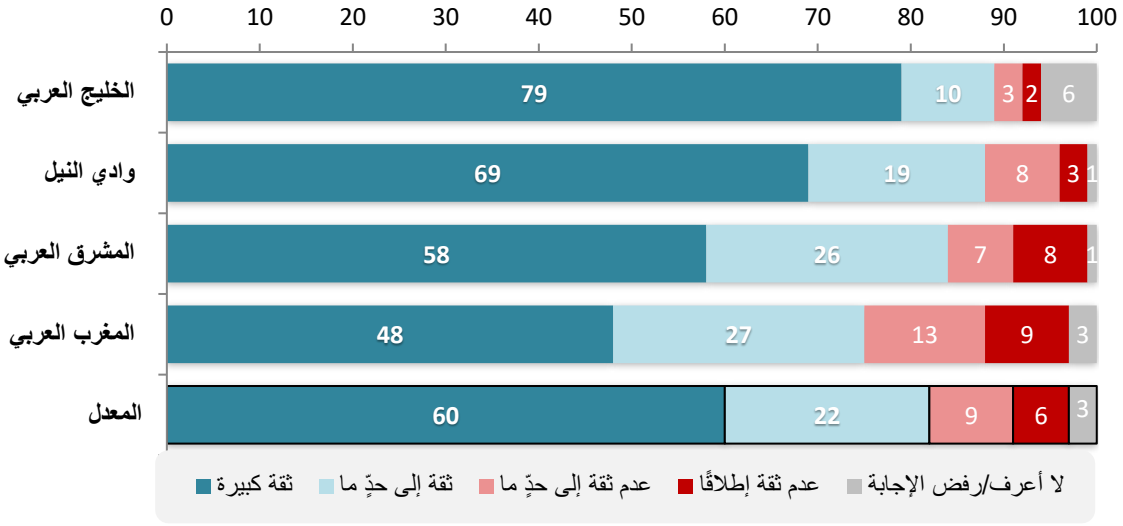

[1] لم يجرِ السؤال عن الثقة بالجيش في استطلاع فلسطين. وجرى السؤال عن وزارة الدفاع في سورية.

تُظهر نتائج المؤشر في استطلاع 2024/ 2025 أنّ **مستويات الثقة بمؤسسة الجيش متشابهة مقارنةً بنتائج استطلاعات المؤشر منذ عام 2011**، فقد ارتفعت نسبة الذين يثقون بهذه المؤسسة (ثقة كبيرة، وثقة إلى حد ما) من 77% في استطلاع 2011 إلى 79% في استطلاع 2012/ 2013، و80% في استطلاع 2014، و83% في استطلاع 2015، و87% في استطلاع 2016، و90% في استطلاع 2017/ 2018، وانخفضت انخفاضًا طفيفًا إلى 88% في استطلاع 2020، وتواصل هذا الانخفاض الطفيف في استطلاع 2022 لتصل النسبة إلى 84%، ثم إلى 83% في استطلاع 2024/ 2025.

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة على حدة في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة، تُظهر النتائج أن مستويات الثقة بالجيش مستقرة في كل بلد (انخفاض، أو ارتفاع طفيف) من البلدان المستطلعة. ومع ذلك، يُلاحظ انخفاض في مستوى الثقة بالجيش في كل من الجزائر والمغرب؛ ففي الجزائر، وبعد ارتفاع مستمر في مستويات الثقة خلال الاستطلاعات السابقة، تراجعت النسبة من 95% في استطلاع 2022 إلى 85% في استطلاع 2024/ 2025. أما في المغرب، فانخفضت الثقة من 74% إلى 59%. في المقابل، يُسجَّل ارتفاع ملحوظ في السودان، حيث ارتفعت نسبة الثقة من 42% في استطلاع 2022 إلى 85% في استطلاع 2024/ 2025، وهي أعلى نسبة ثقة يسجلها المؤشر في السودان منذ انطلاقه.

الشّكل (41)

ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

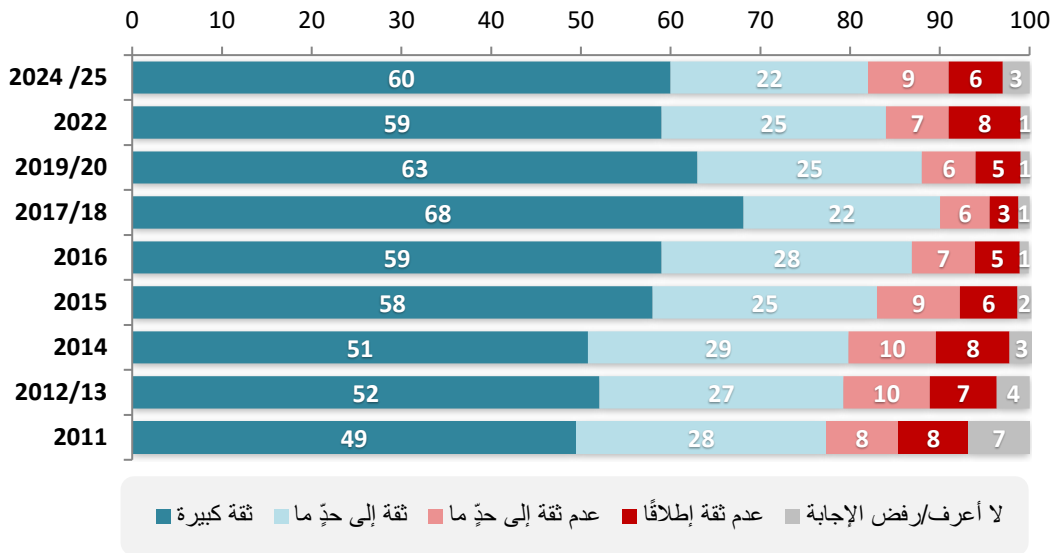

الشّكل (42)

ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

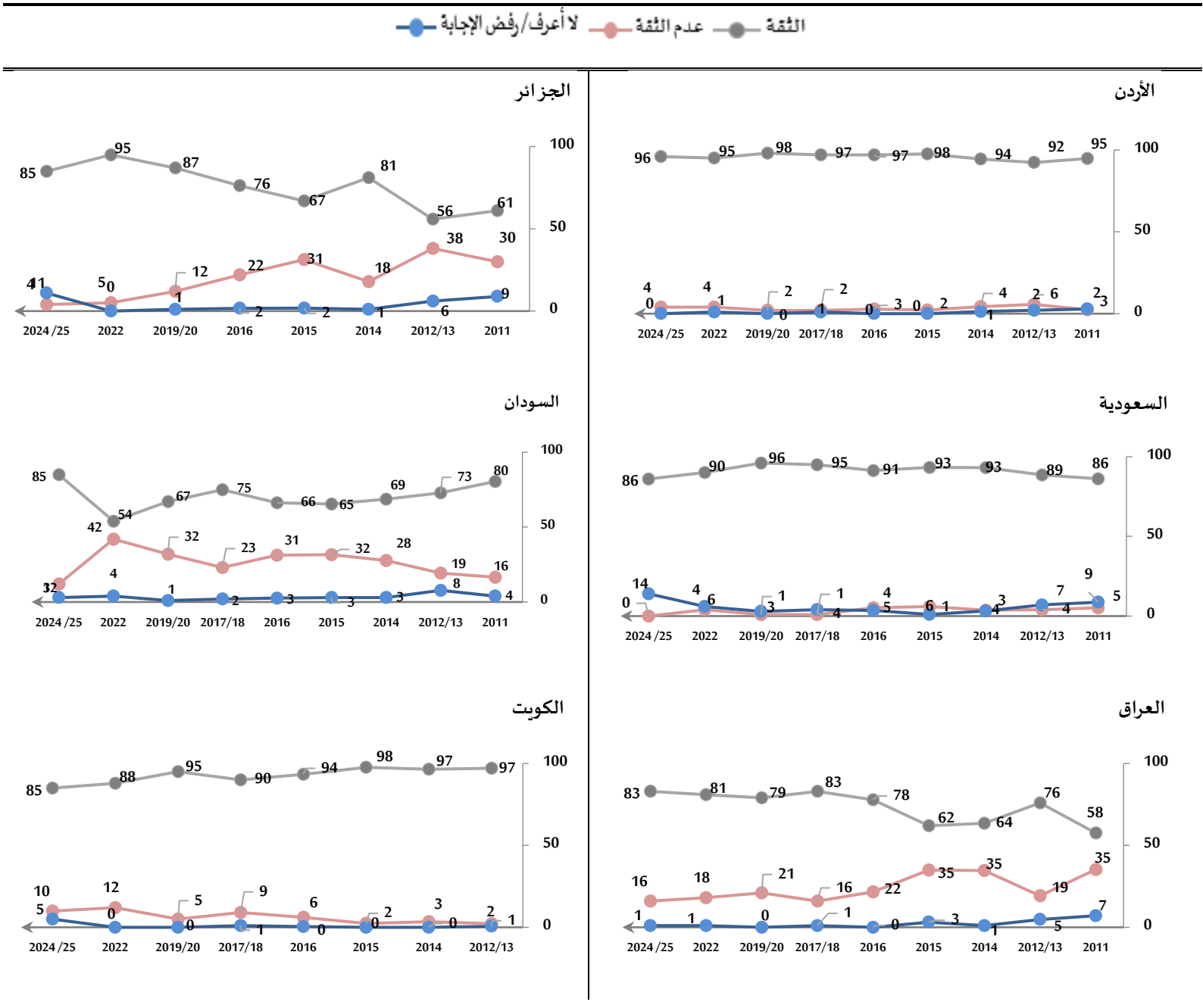

المغرب

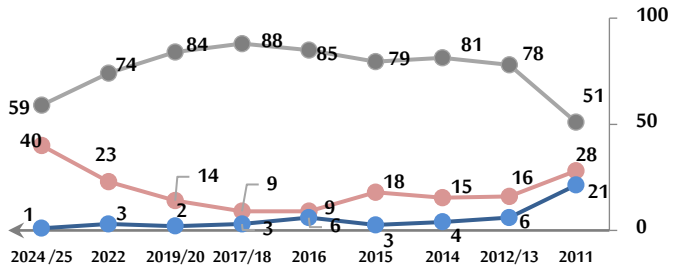

تونس

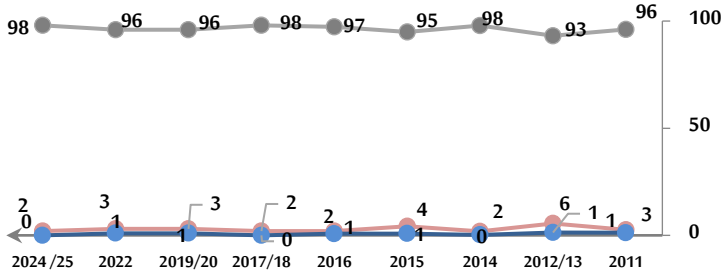

لبنان

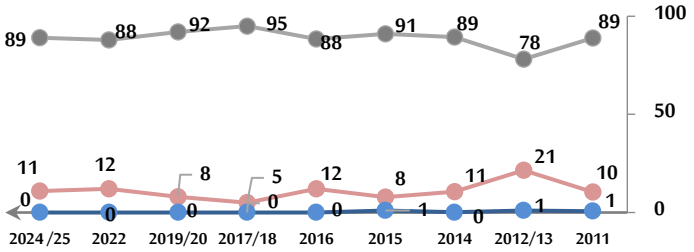

مصر

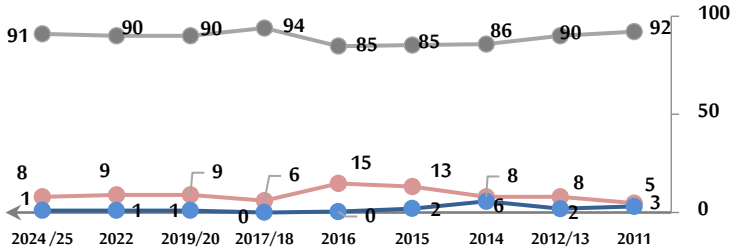

موريتانيا

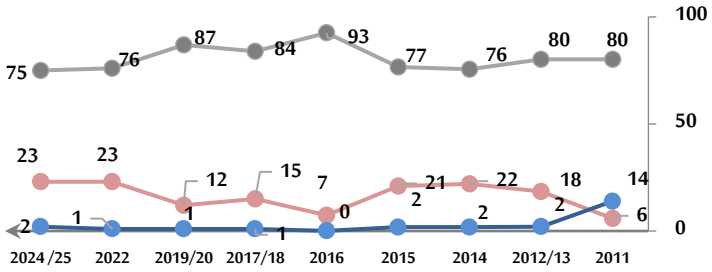

قطر

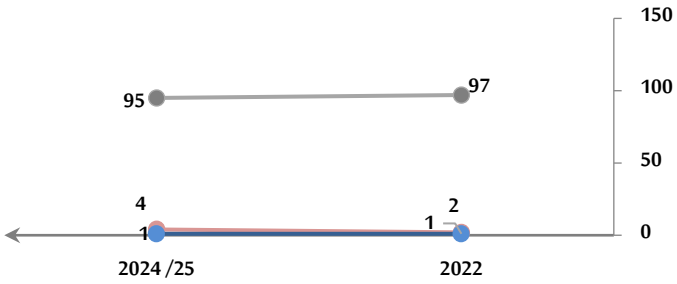

ليبيا

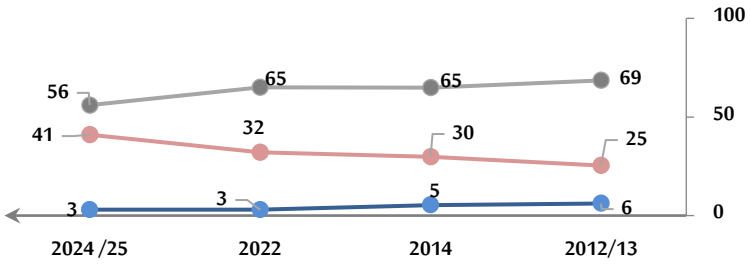

- **الثقة بأجهزة الأمن العام (الشرطة)**

على صعيد الثقة بأجهزة الأمن العام (الشرطة)، عبّر 78% من مستجيبي المنطقة عن ثقتهم بأجهزة الأمن العام، مقابل 21% عبروا عن عدم ثقتهم بها. ويكاد يوجد شبه إجماع (نحو 90%) بين مستجيبي السعودية وقطر والأردن والكويت والجزائر على الثقة بالأمن العام، وأكثر من ثلثي المستجيبين في كل من تونس ومصر والمغرب والسودان وموريتانيا والعراق ولبنان عبّروا عن ثقتهم بجهاز الشرطة، وانخفضت هذه النسبة في فلسطين لكنها لا تزال أعلى من 50%. وكانت أعلى النسب لعدم الثقة بجهاز الأمن العام تتركز في كل من فلسطين وليبيا بنسبة 43%، والمغرب بنسبة 34%، وموريتانيا بنسبة 31%، ولبنان بنسبة 30%.

الشّكل (43)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة[2]) في بلدانهم

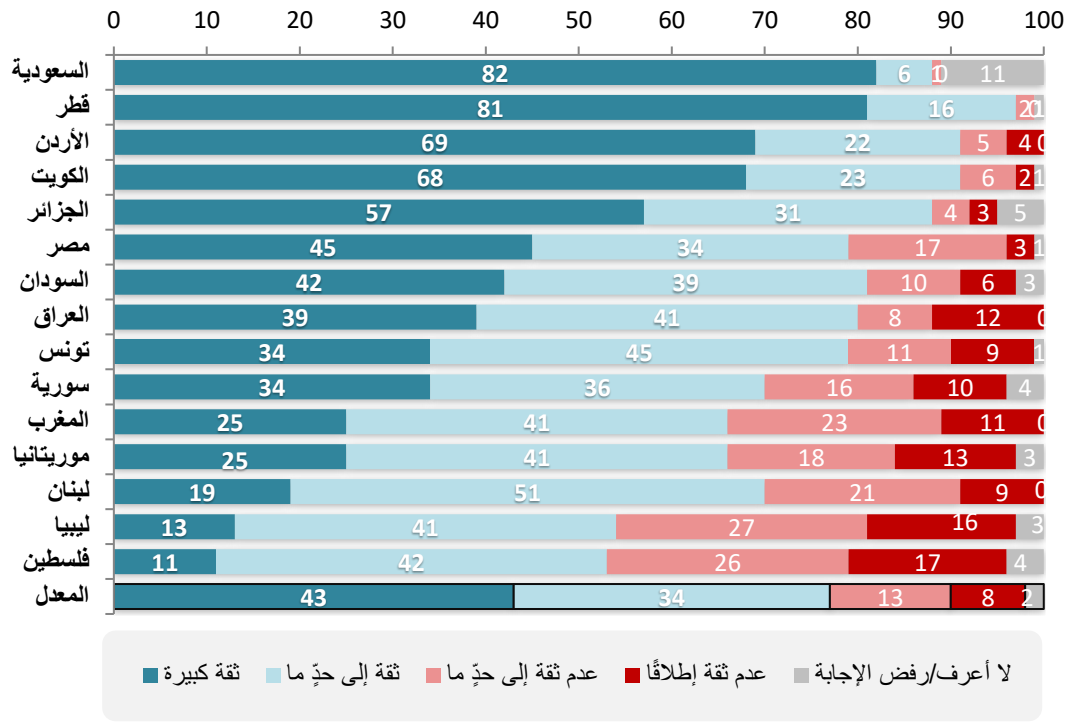

[2] تونس: البوليس (الشرطة)، فلسطين: الشرطة الفلسطينية، لبنان: قوى الأمن الداخلي، السودان: الشرطة، المغرب: الأمن الوطني (الشرطة).

الشّكل (44)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) بحسب أقاليم المنطقة العربية

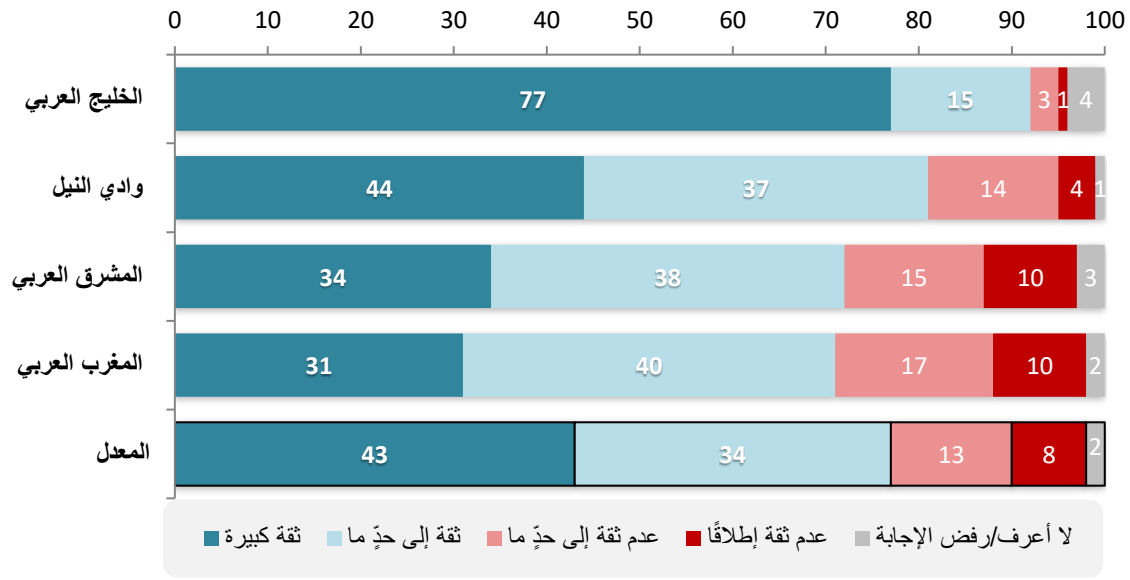

إن مستويات الثقة بمؤسسة الشرطة في استطلاع 2024/ 2025 تُظهر استمرارًا في الاتجاه التصاعدي الذي بدأت تسجله منذ عام 2011، مع ارتفاع ملحوظ مقارنةً باستطلاعي 2020 و2022. فقد ارتفعت نسبة الذين يثقون بهذه المؤسسة (ثقة كبيرة، وثقة إلى حد ما) من 55% في استطلاع 2011 إلى 76% في استطلاع 2020، ثم إلى 73% في استطلاع 2022، وصولًا إلى 78% في استطلاع 2024/ 2025. في المقابل، انخفضت نسبة الذين لا يثقون بالأمن العام من 40% في استطلاع 2011 لتصل إلى 22% في استطلاع 2020، لترتفع قليلًا إلى 26% في استطلاع 2022، لتعود وتنخفض إلى 21% في استطلاع 2024/ 2025.

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع مؤشر 2024/ 2025 بنتائج استطلاع 2022، يتبين أن مستوى الثقة بالأمن العام قد شهد تغيرات طفيفة في معظم البلدان؛ فقد انخفض على نحو طفيف لا يتجاوز خمس نقاط مئوية في كل من الجزائر، والمغرب، والسعودية، وفلسطين، وموريتانيا. كما انخفضت نسبة الثقة في ليبيا من 68% في استطلاع 2022 إلى 54% في الاستطلاع الحالي. في المقابل، ارتفع مستوى الثقة بالأمن العام بشكل محدود (لا يتجاوز سبع نقاط مئوية) في كل من الأردن، والعراق، والكويت، ومصر، وقطر. أما في السودان، فقد سُجّل ارتفاع كبير في مستوى الثقة، إذ انتقلت النسبة من 49% في استطلاع 2022 إلى 81% في استطلاع 2024/ 2025. وشهد لبنان

تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة الثقة من 52% إلى 70%، وفي تونس ارتفعت هذه النسبة من 63% إلى 79%.

الشّكل (45)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

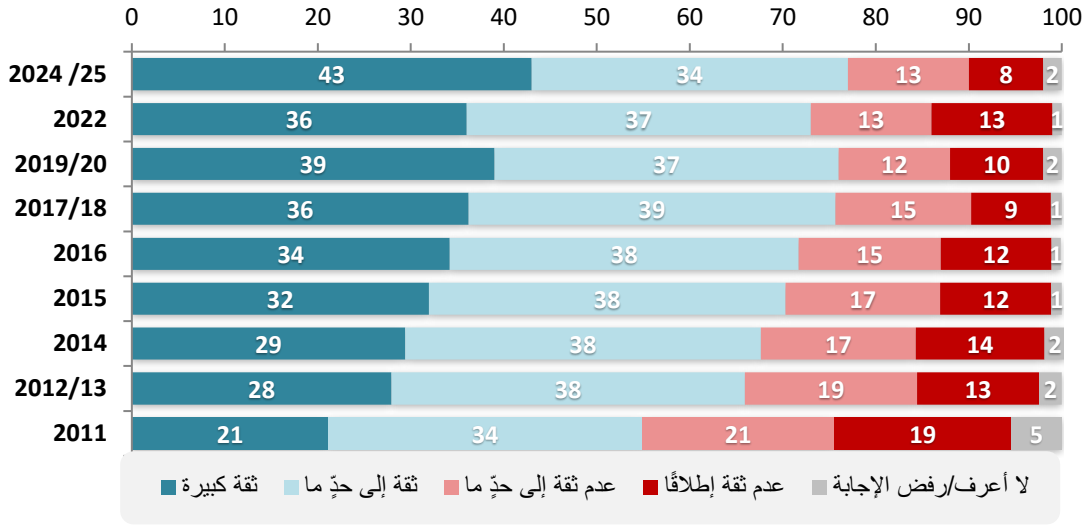

الشّكل (46)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

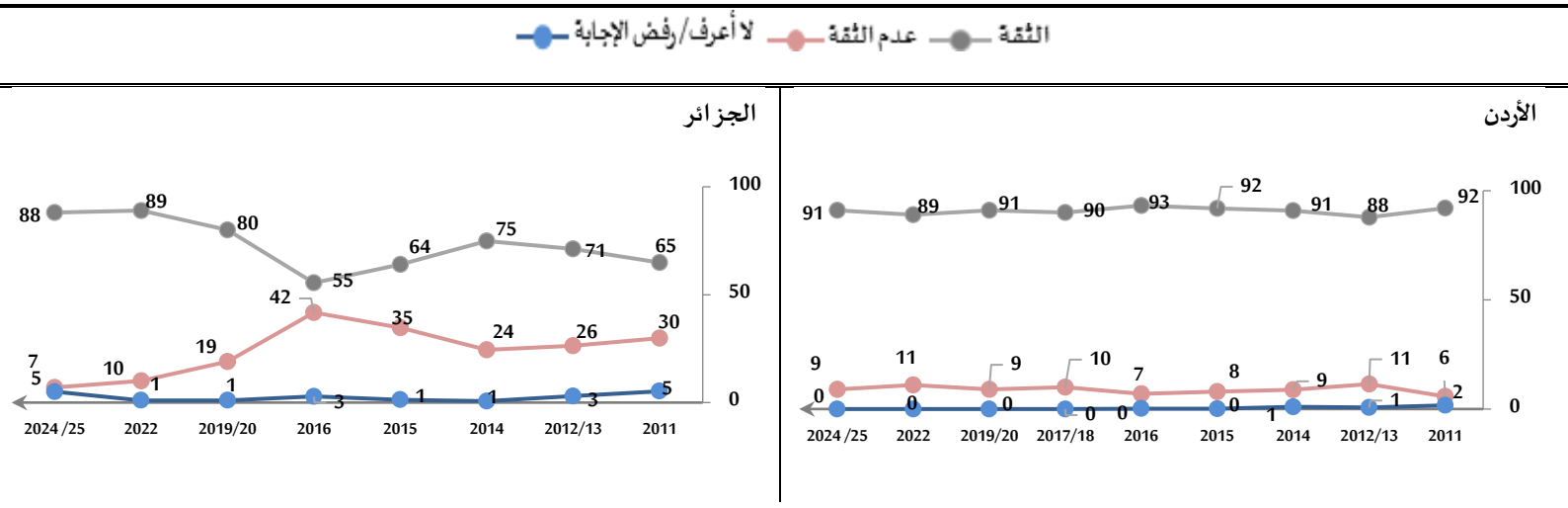

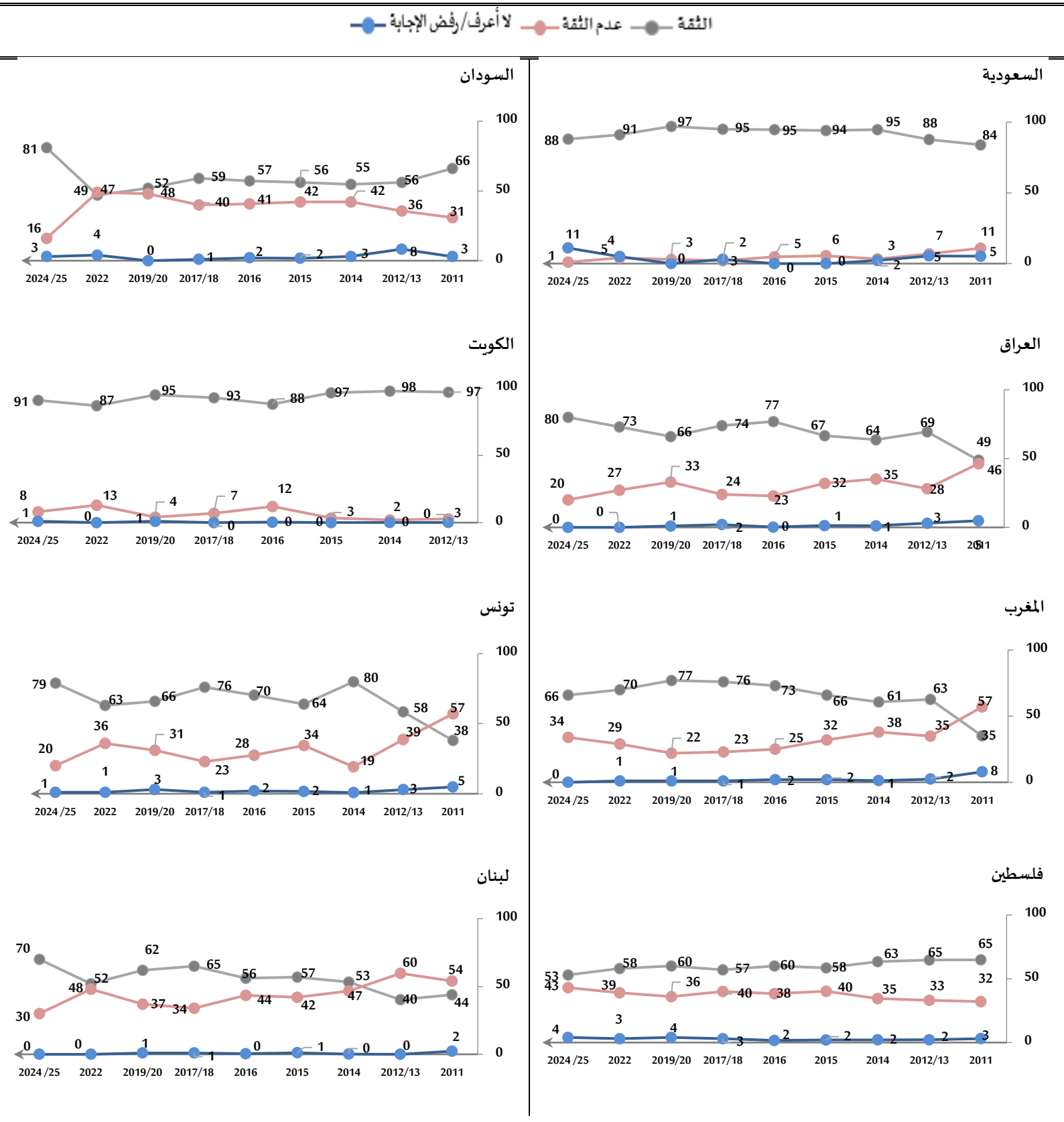
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
السعودية
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
88 91 97 95 95 94 95 88 84
1 5 4 0 3 2 3 5 0 6 0 3 2 7 5 11 5
العراق
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
80 73 66 74 77 67 64 69 49
20 27 33 24 23 32 35 28 46
0 0 1 2 0 1 1 3
المغرب
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
66 70 77 76 73 66 61 63 57
34 29 22 23 25 32 38 35 35
0 1 1 1 2 2 1 2 8
فلسطين
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
53 58 60 57 60 58 63 65 65
43 39 36 40 38 40 35 33 32
4 3 4 3 2 2 2 2 3
السودان
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
81 49 47 52 48 59 40 57 41 56 42 55 42 56 36 66 31
16 3 4 0 1 2 2 3 8 3
الكويت
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
91 87 95 93 88 97 98 97
8 1 13 0 4 1 7 0 12 0 3 0 2 0 0 3
تونس
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
79 63 66 76 70 64 80 58 57 38
20 36 1 31 23 28 34 19 39
1 1 3 1 2 2 1 3 5
لبنان
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
70 48 52 62 37 34 65 56 44 57 42 53 47 60 40 54 44
30 0 0 1 1 0 1 1 0 0 2
100
50
0

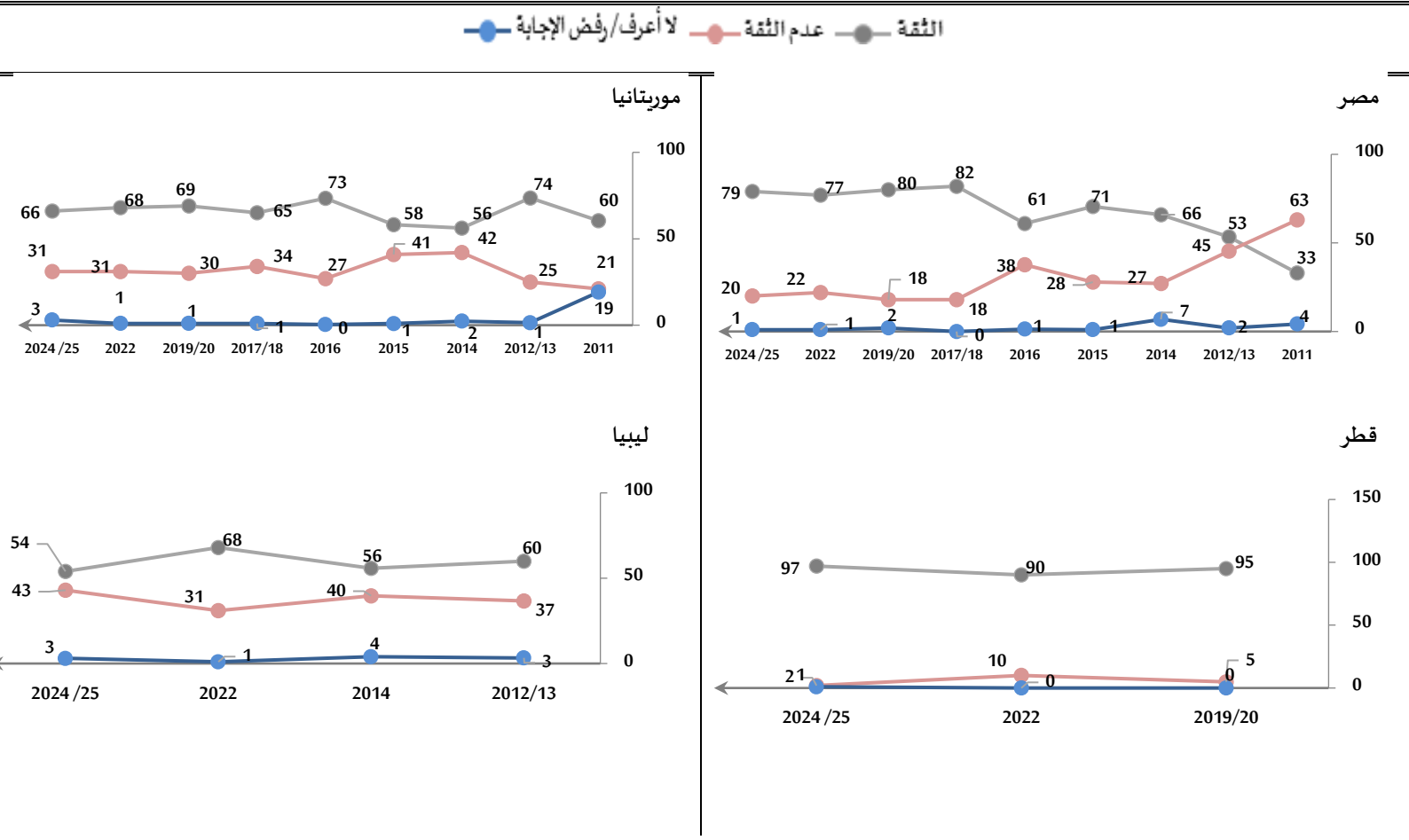

- **الثقة بأجهزة المخابرات/ أمن الدولة**

حازت **أجهزة أمن الدولة** التي تنشط في أعمال أمنية داخلية (المخابرات، والمباحث، والاستخبارات) ثقةَ 68% من مستجيبي المنطقة العربية، مقابل 22% عبروا عن عدم ثقتهم بهذه الأجهزة. وتشير نتائج تحليل مستويات الثقة بحسب بلدان المستجيبين، إلى أن أعلى مستوى للثقة بأجهزة المخابرات كان عند مستجيبي الأردن والكويت والسعودية. في حين كان مستوى الثقة بهذه الأجهزة أدنى عند الفلسطينيين والليبيين، بنحو 58% و39% على التوالي.

الشّكل (47)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات[3]) في بلدانهم

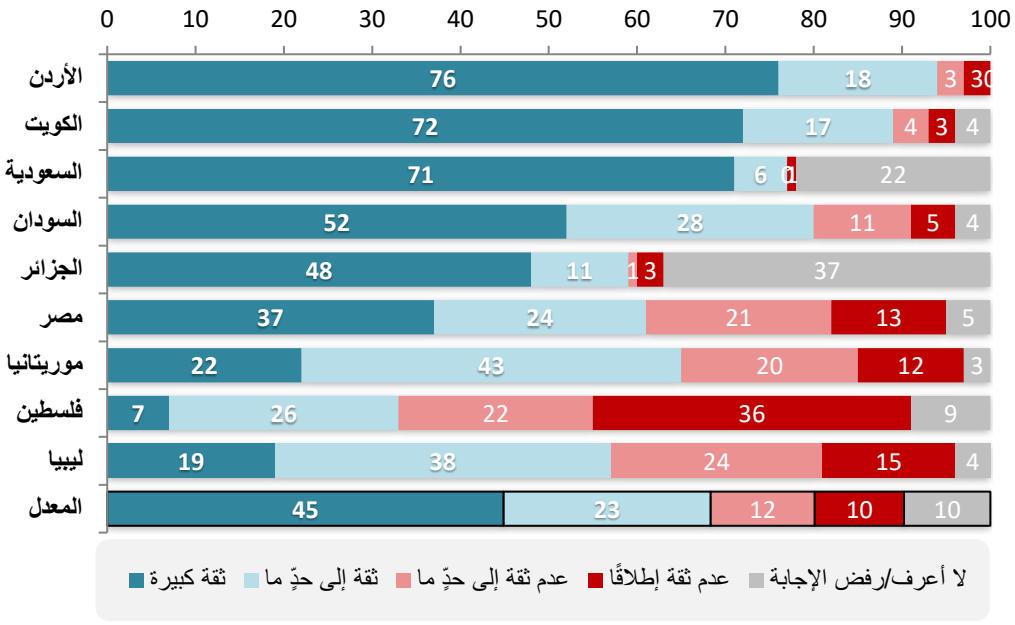

إن مستويات الثقة بأجهزة أمن الدولة (المخابرات، والمباحث، والاستخبارات) قد تغيرت عبر السنوات الماضية، فقد كانت ثقة الرأي العام في المنطقة العربية بأجهزة أمن دولها 49% في استطلاع 2011، لترتفع تدريجيًا إلى 71% في استطلاع 2020، ثم تنخفض إلى 67% في استطلاع 2022، قبل أن ترتفع مجددًا في استطلاع 2024/ 2025. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين أفادوا أنهم لا يثقون بأجهزة أمن الدولة تدريجيًا من 37% في عام 2011 إلى 28% في استطلاع 2022، ثم إلى 22% فقط في استطلاع 2024/ 2025، وهي النسبة الأدنى المسجّلة منذ انطلاق سلسلة استطلاعات المؤشر. ويُلاحظ أيضًا أن 10% من المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025 إمّا امتنعوا عن الإجابة أو أجابوا بـ "لا أدري".

وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمع من المجتمعات المستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2024/ 2025 بنتائج استطلاع 2022، يتبين أن مستويات الثقة بأمن الدولة إمّا شبه مستقرة أو شهدت تغيرات طفيفة في معظم البلدان. وقد ارتفعت على نحو محدود (لا يتجاوز أربع نقاط مئوية) في كل من الأردن،

[3] لم يُطرح هذا السؤال في العراق، والمغرب، ولبنان، وتونس.

في فلسطين: جهاز المخابرات في الضفة، والأمن الداخلي في غزة. في مصر: أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة). في السودان: المباحث، أمن الدولة. في السعودية: الاستخبارات العامة. في موريتانيا: المباحث، أمن الدولة.

والجزائر، والكويت، وليبيا، بينما انخفضت انخفاضًا طفيفًا (لا يتجاوز سبع نقاط مئوية) في كل من السعودية، ومصر، وموريتانيا. في المقابل، سُجّلت زيادات لافتة في بعض البلدان، وعلى رأسها السودان، حيث ارتفعت نسبة الثقة بأجهزة أمن الدولة من 46% في استطلاع 2022 إلى 80% في استطلاع 2024/ 2025، وكذلك في فلسطين حيث ارتفعت من 46% إلى 58%.

الشّكل (48)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات) بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

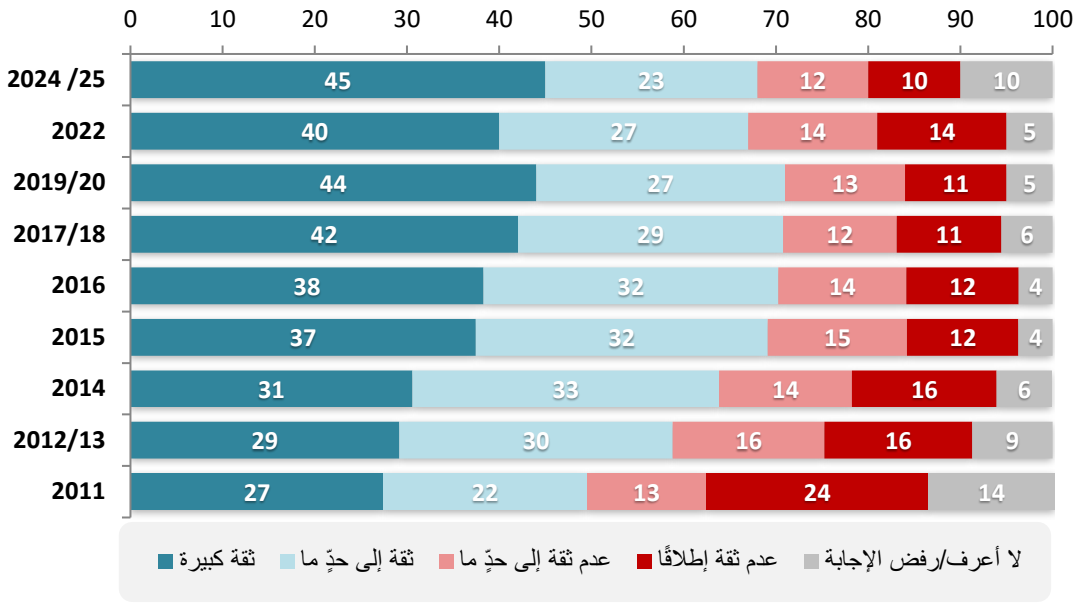

الشّكل (49)

مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات) بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

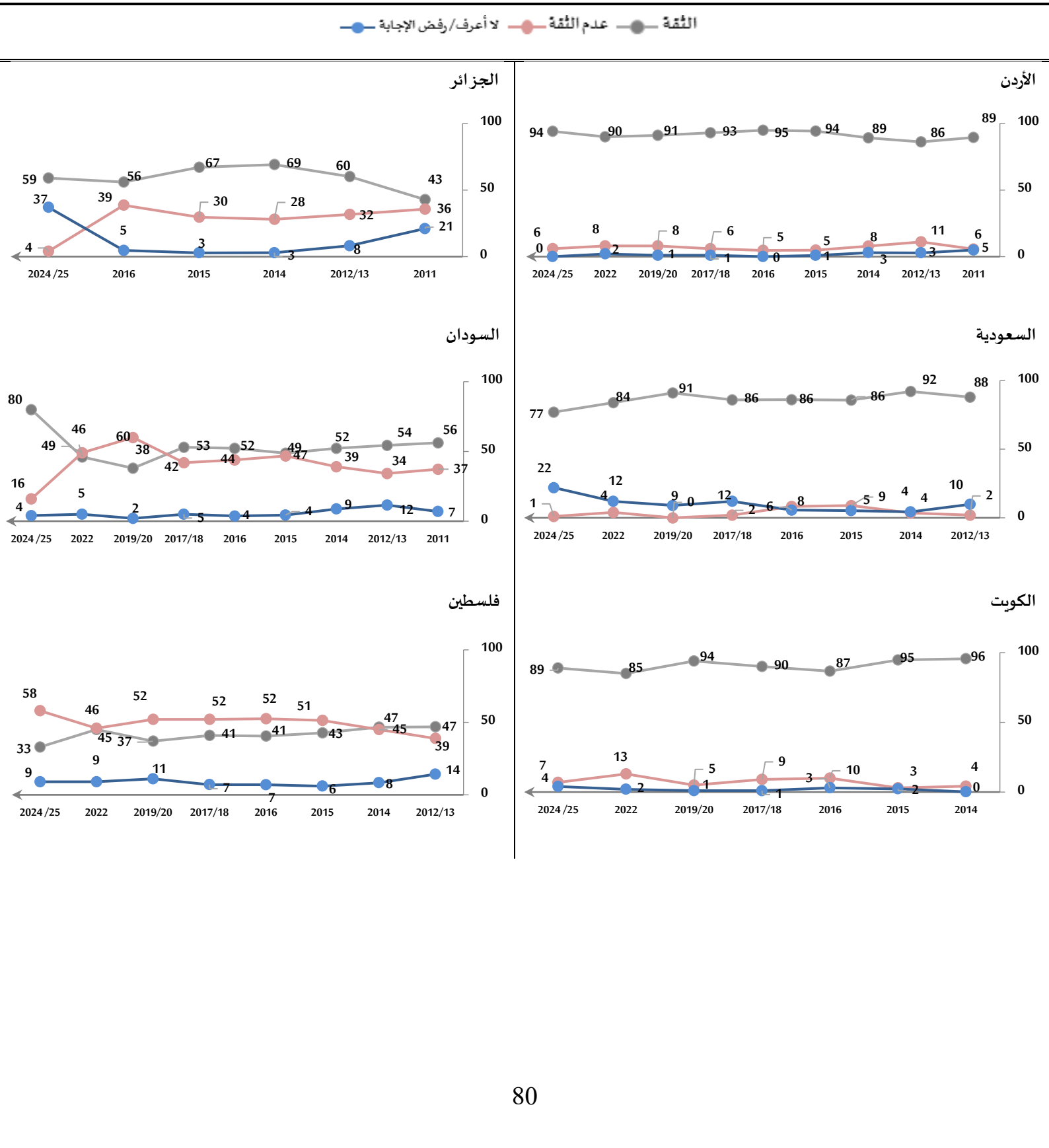

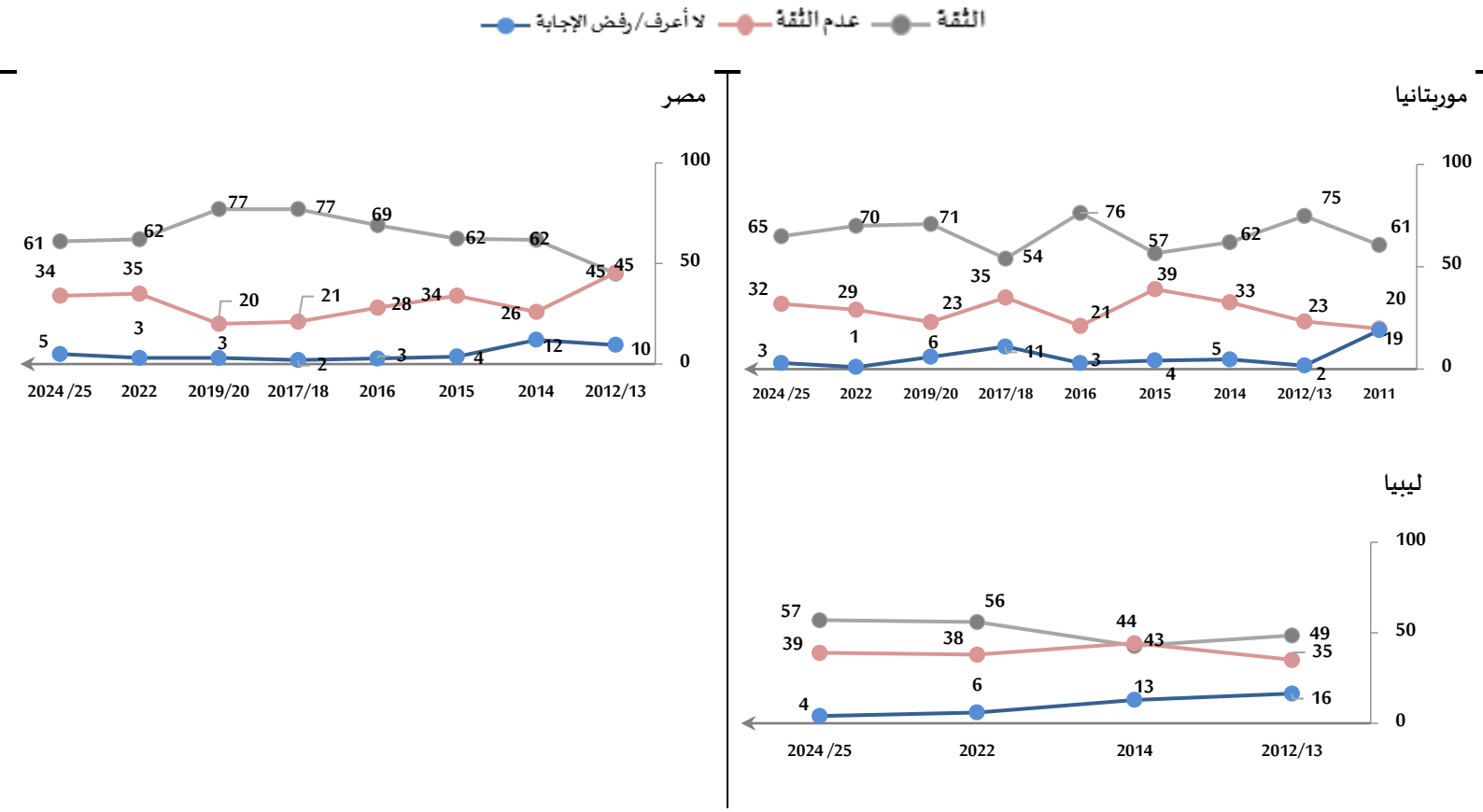

- **الثقة بالجهاز القضائي**

عبّر 72% من الرأي العام في المنطقة العربية **عن ثقتهم بجهاز القضاء**، مقابل 25% أفادوا أنهم لا يثقون به؛ أي إن مستوى الثقة بالقضاء كان أقل من المستوى الذي سُجل في مؤسستَي الجيش (83%) وجهاز الأمن العام والشرطة (78%)، وفي حين كان قريبًا من مستوى الثقة بأجهزة المخابرات التي نالت ثقة 68% من المستجيبين. وعلى الرغم من ذلك، فإن جهاز القضاء حاز نسبةَ ثقة عالية نسبيًا بين المستجيبين مقارنةً بالثقة التي أحرزتها السلطة التشريعية (53%) والحكومة (61%)، وكذلك مقارنةً بالثقة في وسائل الإعلام المحلية (63%) والشركات الخاصة الكبرى (54%) كما سيتم توضيحه لاحقًا.

إن الرأي العام في قطر والسعودية ومصر والسودان وتونس يكاد يكون متوافقًا على ثقته بجهاز القضاء؛ إذ إن أكثر من 80% من المستجيبين في هذه الدول عبّروا عن "ثقةٍ كبيرة" أو "ثقةٍ إلى حد ما" بجهاز القضاء. وفي الأردن، بلغ مستوى الثقة 79%، وهو من بين النسب الأعلى في المنطقة. أما في موريتانيا، فقد بلغت نسبة الثقة بالقضاء 69%، وفي مصر 75%. وتُظهر البيانات أيضًا بعض التحفظات في الإفصاح عن الرأي،

حيث سجّل استطلاع 2024/ 2025 نسبة 12% من المستجيبين في الجزائر و13% في السعودية ممّن أجابوا بـ "لا أعرف" أو امتنعوا عن الإجابة. أما في بقية البلدان، فقد كانت مستويات الثقة أقلّ؛ إذ بلغت في العراق 62% مقابل 37% عبّروا عن عدم ثقتهم، و62% في ليبيا مقابل 35%، و59% في المغرب مقابل 41%، في حين لم تتجاوز النسبة 51% في فلسطين مقابل 43% لا يثقون بجهاز القضاء. أما في لبنان، فقد بلغت نسبة الثقة 41% فقط، مقابل 58% أفادوا عدم ثقتهم؛ ما يجعلها النسبة الأدنى في المنطقة.

الشّكل (50)

مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء في بلدانهم[4]

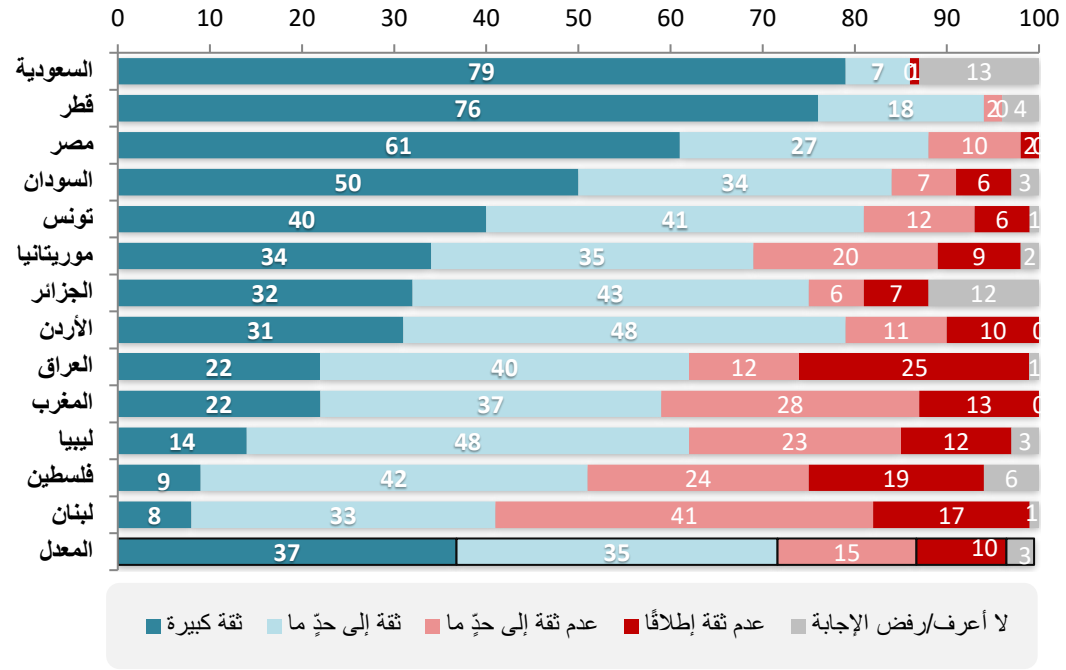

[4] لم يُطرح سؤال عن الثقة بجهاز القضاء في استطلاع الكويت.

الشّكل (51)

مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

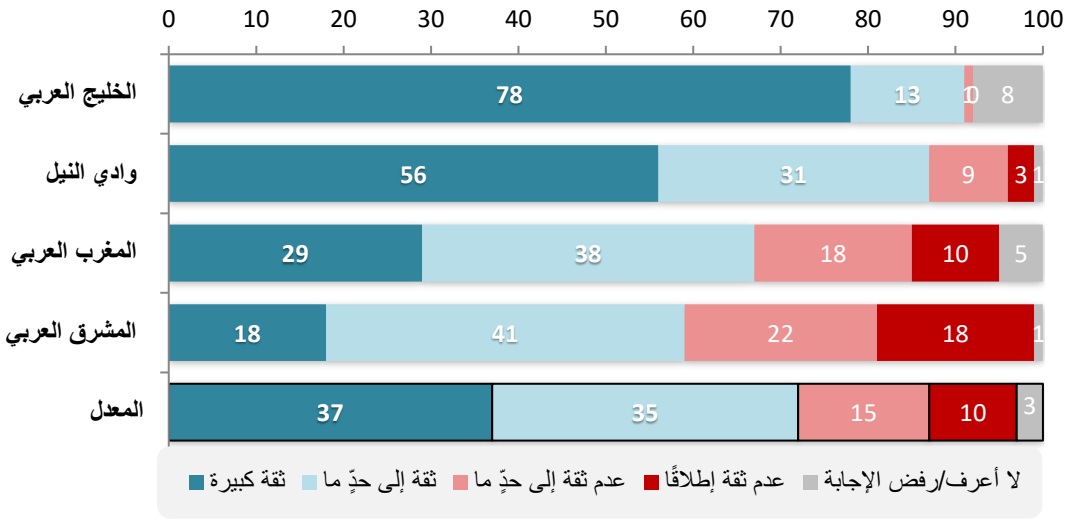

جاءت نتائج مؤشر 2024/ 2025 مشابهة إلى حدّ كبير لنتائج الاستطلاعات السابقة، وهذا يعكس أن مستويات الثقة بالقضاء مستقرة؛ فقد بلغت النسبة 57% في استطلاع 2011، وصولًا إلى 68% في استطلاع 2022، وارتفعت إلى 72% في الاستطلاع الحالي. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين لا يثقون بالقضاء على نحوٍ تدريجي؛ إذ كانت نِسب الذين عبروا عن عدم ثقتهم بالقضاء 35% في استطلاع 2011، لتصل إلى 25% فقط في الاستطلاع الحالي 2024/ 2025، وهي النسبة الأدنى المسجّلة في جميع دورات المؤشر منذ انطلاقه.

وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2024/ 2025 بنتائج استطلاع 2022، تُظهر النتائج تباينًا في الاتجاهات بين الدول. وبقيت مستويات الثقة بجهاز القضاء مستقرة إلى حد كبير في عدد من الدول، مع تسجيل تغيّرات طفيفة لم تتجاوز بضع نقاط مئوية. فقد ارتفعت الثقة على نحو محدود في الأردن والسعودية، في حين انخفضت بنسبة بسيطة في موريتانيا وبقيت ثابتة في فلسطين (51%). أما في قطر ومصر، فرغم تسجيل تراجع طفيف في النسبة، فإن مستويات الثقة لا تزال مرتفعة نسبيًا مقارنة بمتوسطات بقية الدول.

الشّكل (52)

مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

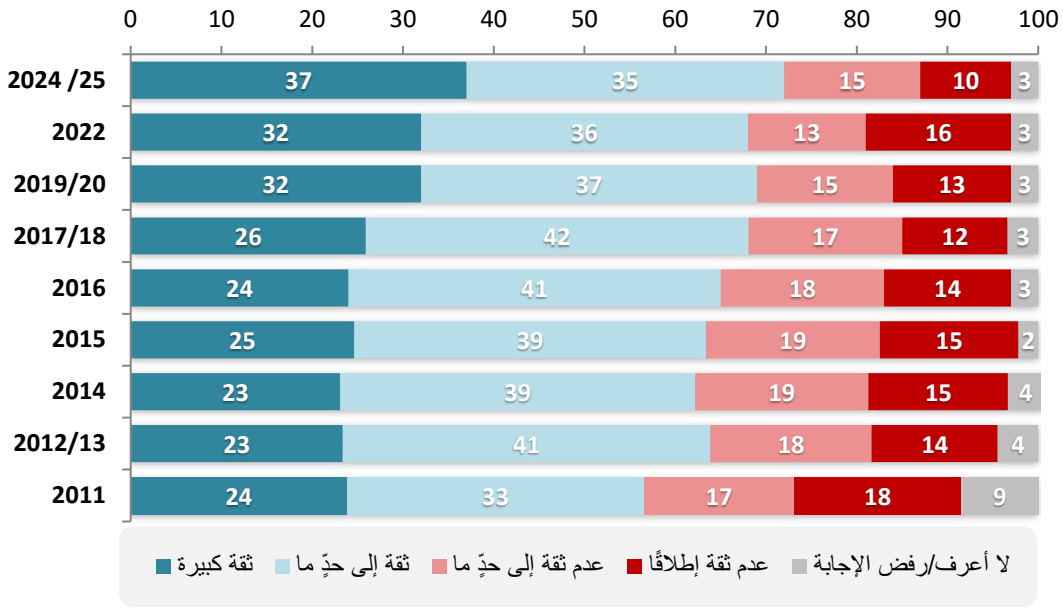

الشّكل (53)

مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

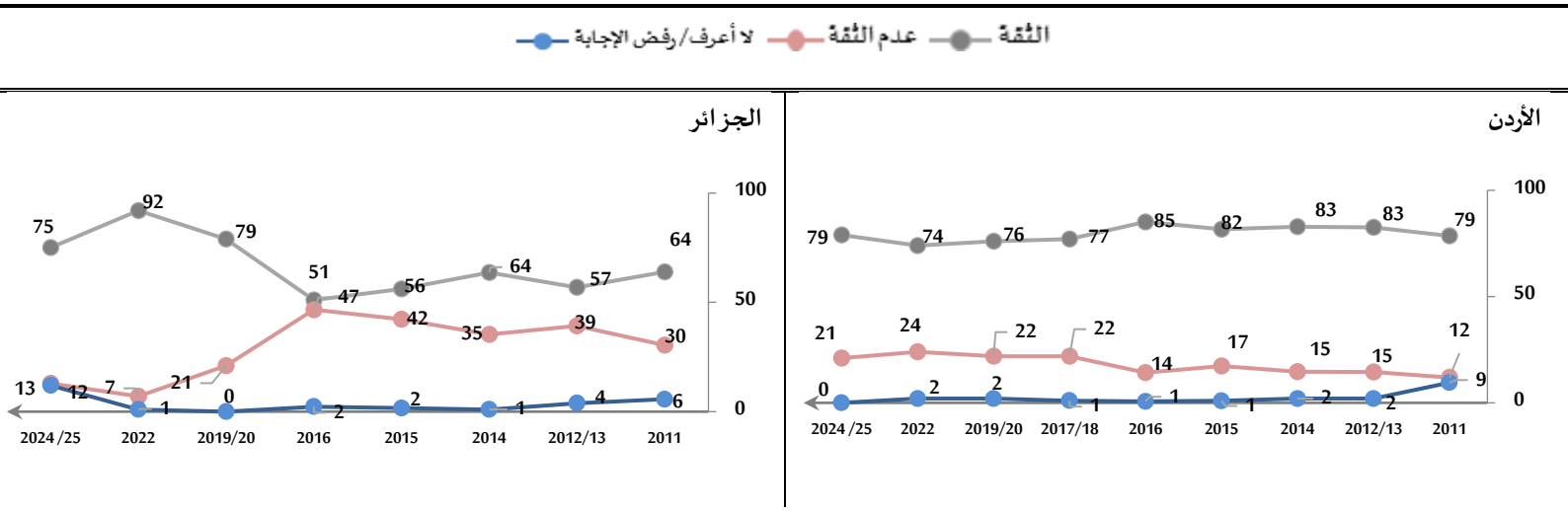

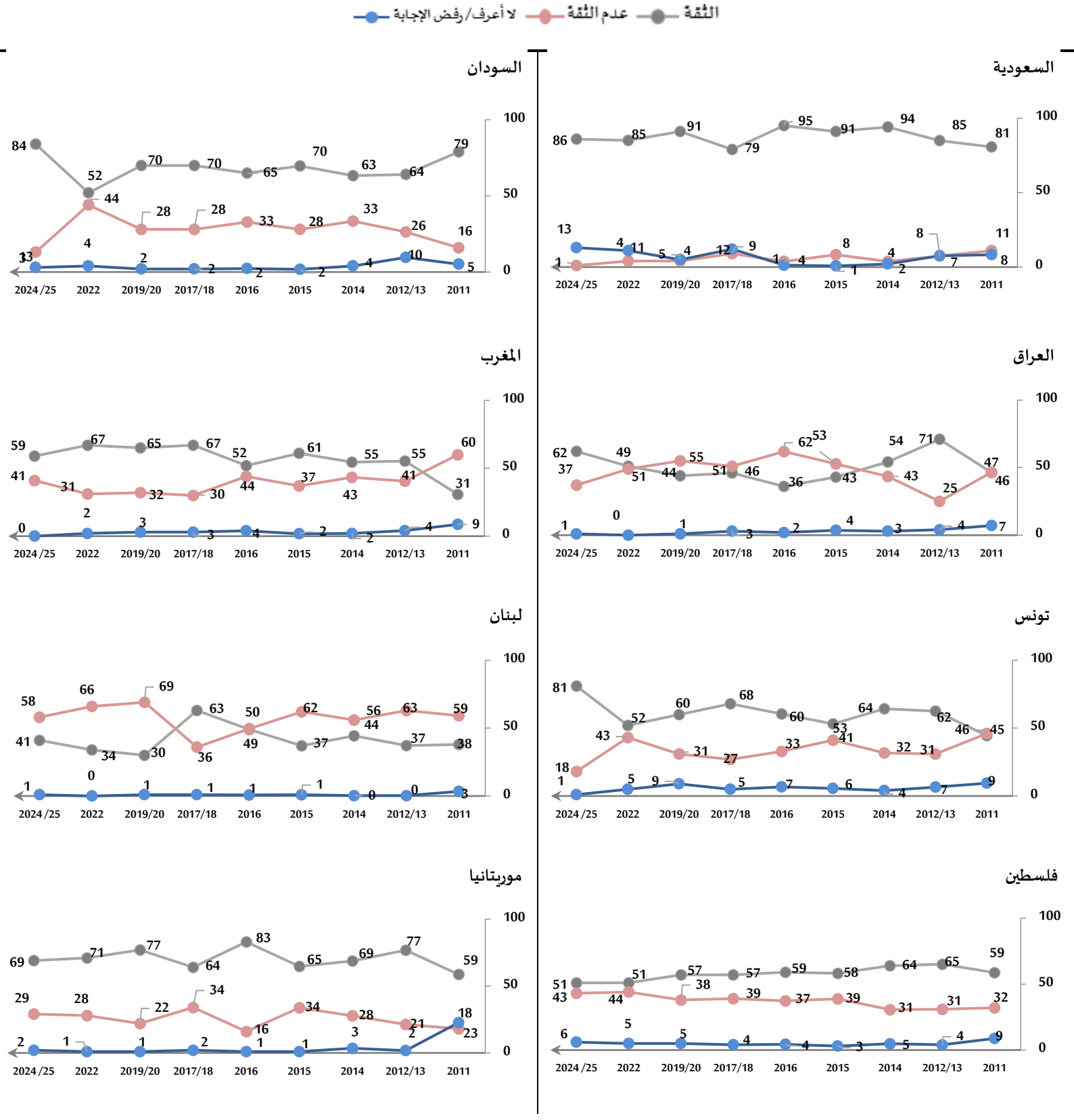
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
السعودية
السودان
العراق
المغرب
تونس
لبنان
فلسطين
موريتانيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011

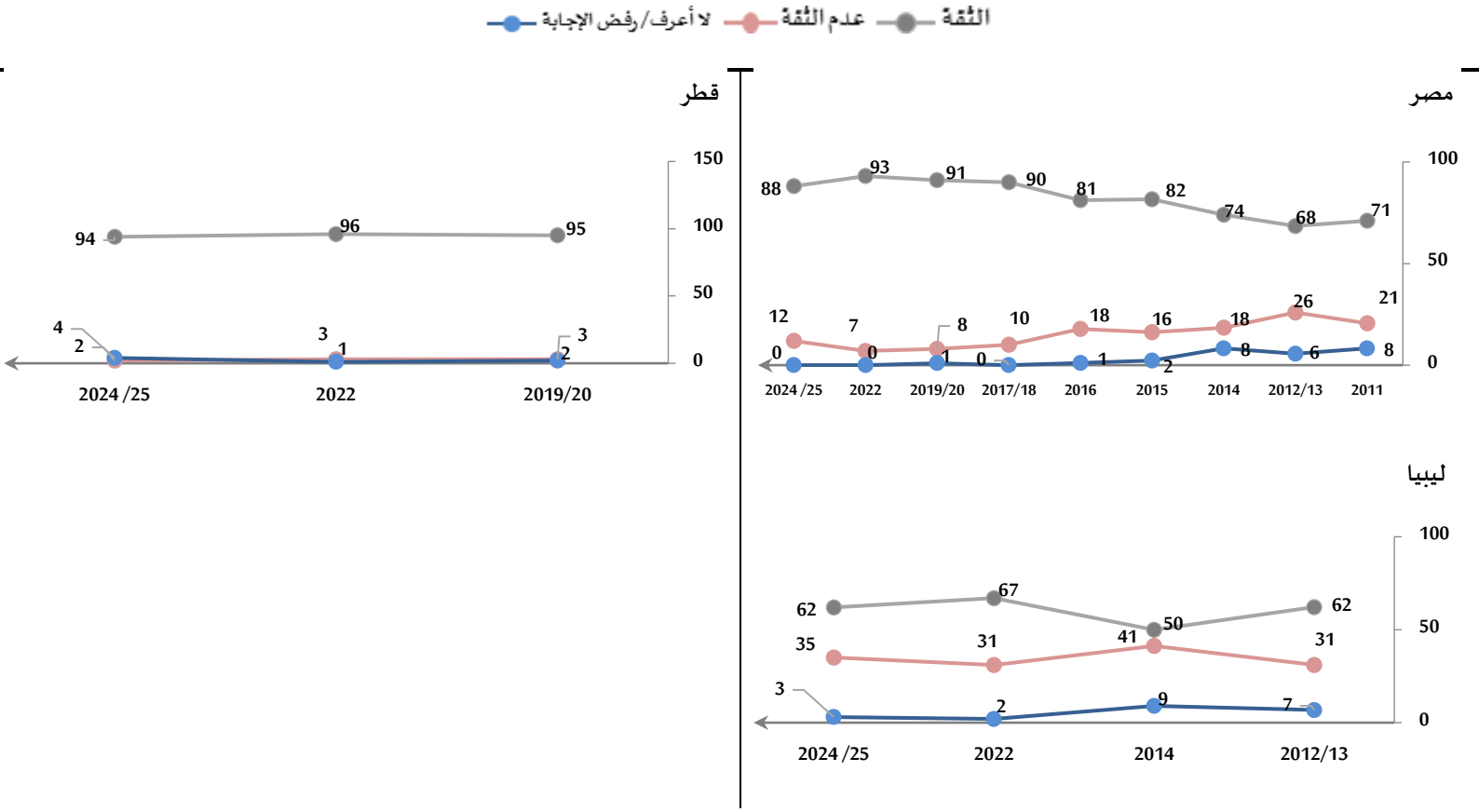

وفي سياق التعرف إلى اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية تجاه القضاء، سُئل المستجيبون عن مدى ثقتهم بالمحاكم الشرعية، وقد أظهرت النتائج أن 72% يثقون بها، مقابل 23% لا يثقون بها. ويوجد شبه توافق بين مواطني السعودية وقطر والسودان والأردن على ثقتهم بالمحاكم الشرعية، في حين عبّر نحو ثلثي المستجيبين في فلسطين، و55% من اللبنانيين، و40% من الليبيين عن عدم ثقتهم بها.

الشّكل (54)

مدى ثقة المستجيبين بالمحاكم الشرعية

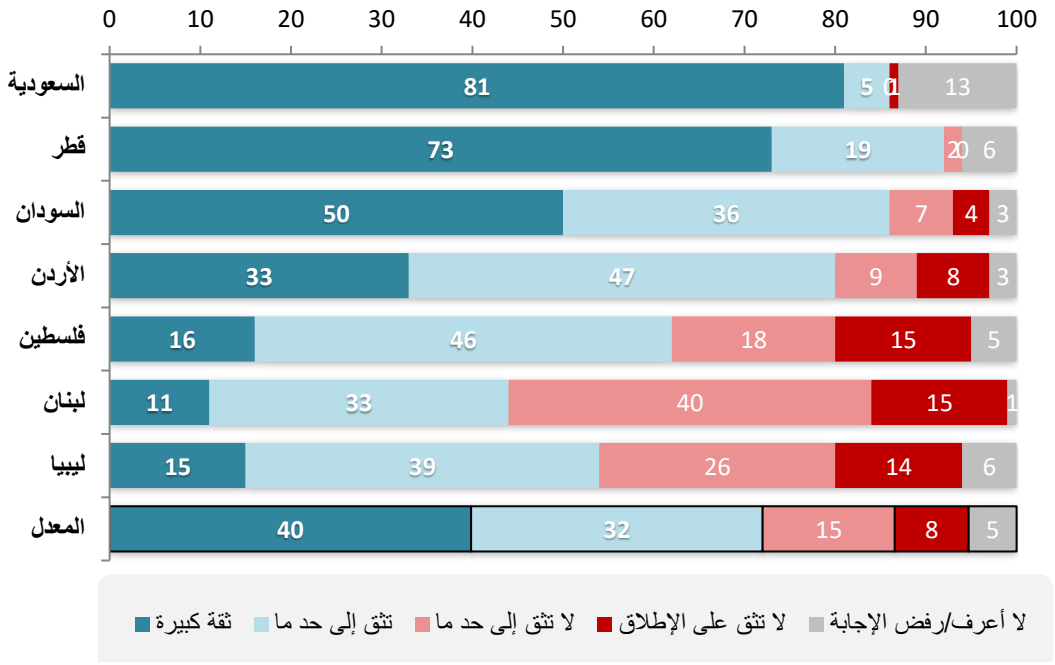

تظهر النتائج أن مستوى الثقة بالمحاكم الشرعية في استطلاع 2024/ 2025 لم يختلف كثيرًا في البلدان التي طرح فيها هذا السؤال عن مستواها في الاستطلاع السابق؛ إذ أفاد 69% من المستجيبين أنهم يثقون بالمحاكم الشرعية مقارنةً بـ 71% في استطلاع 2020، بينما عبر 29% منهم عن عدم ثقتهم في هذه المؤسسة مقارنةً بـ 25% في الاستطلاع السابق.

وفي كل بلد على حدة، نجد أن الفارق بين الاستطلاعين في الارتفاع أو الانخفاض طفيف، باستثناء السودان؛ حيث سُجّل ارتفاع حاد في مستوى الثقة بزيادة قدرها 39 نقطة مئوية.

الشّكل (55)

مدى ثقة المستجيبين بالمحاكم الشرعية بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

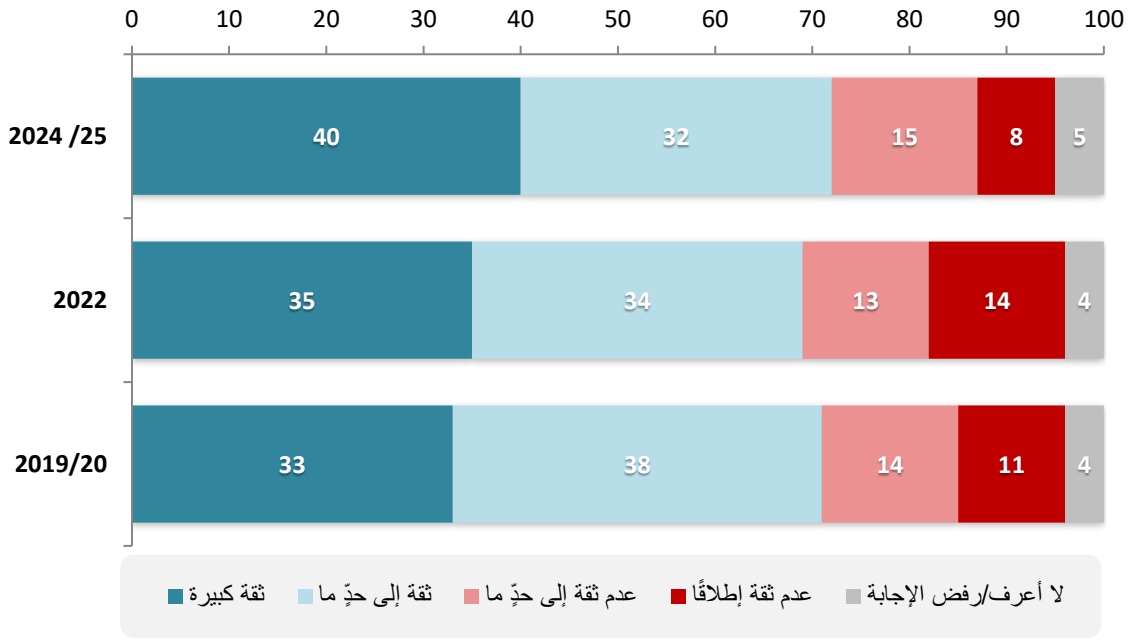

الشّكل (56)

مدى ثقة المستجيبين بالمحاكم الشرعية بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

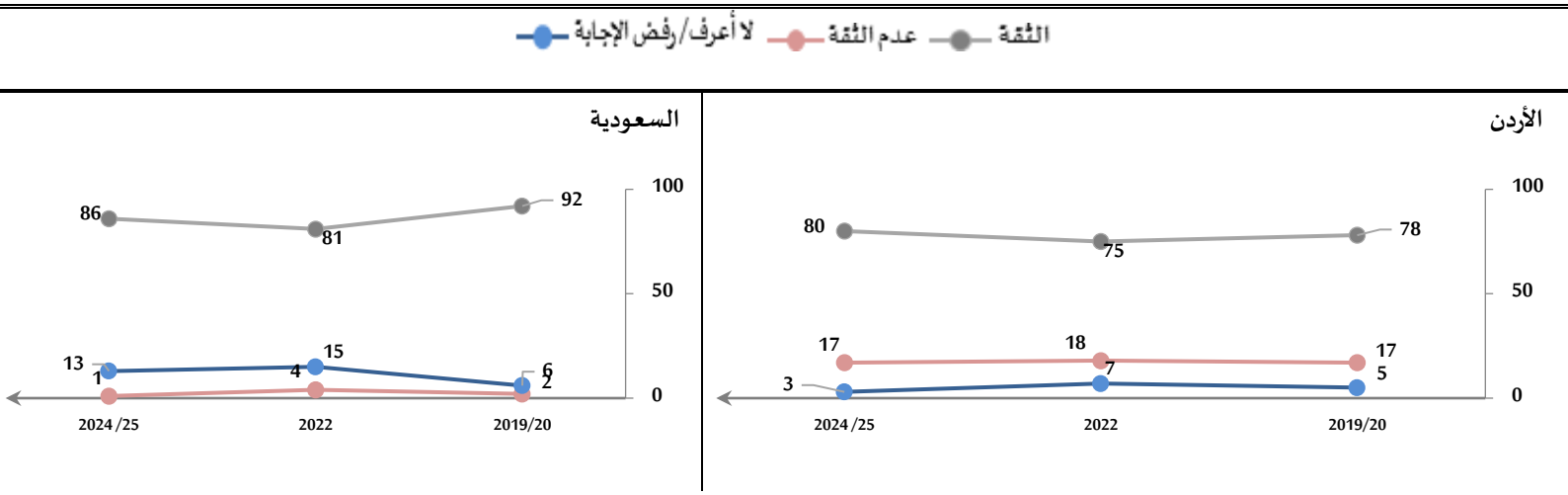

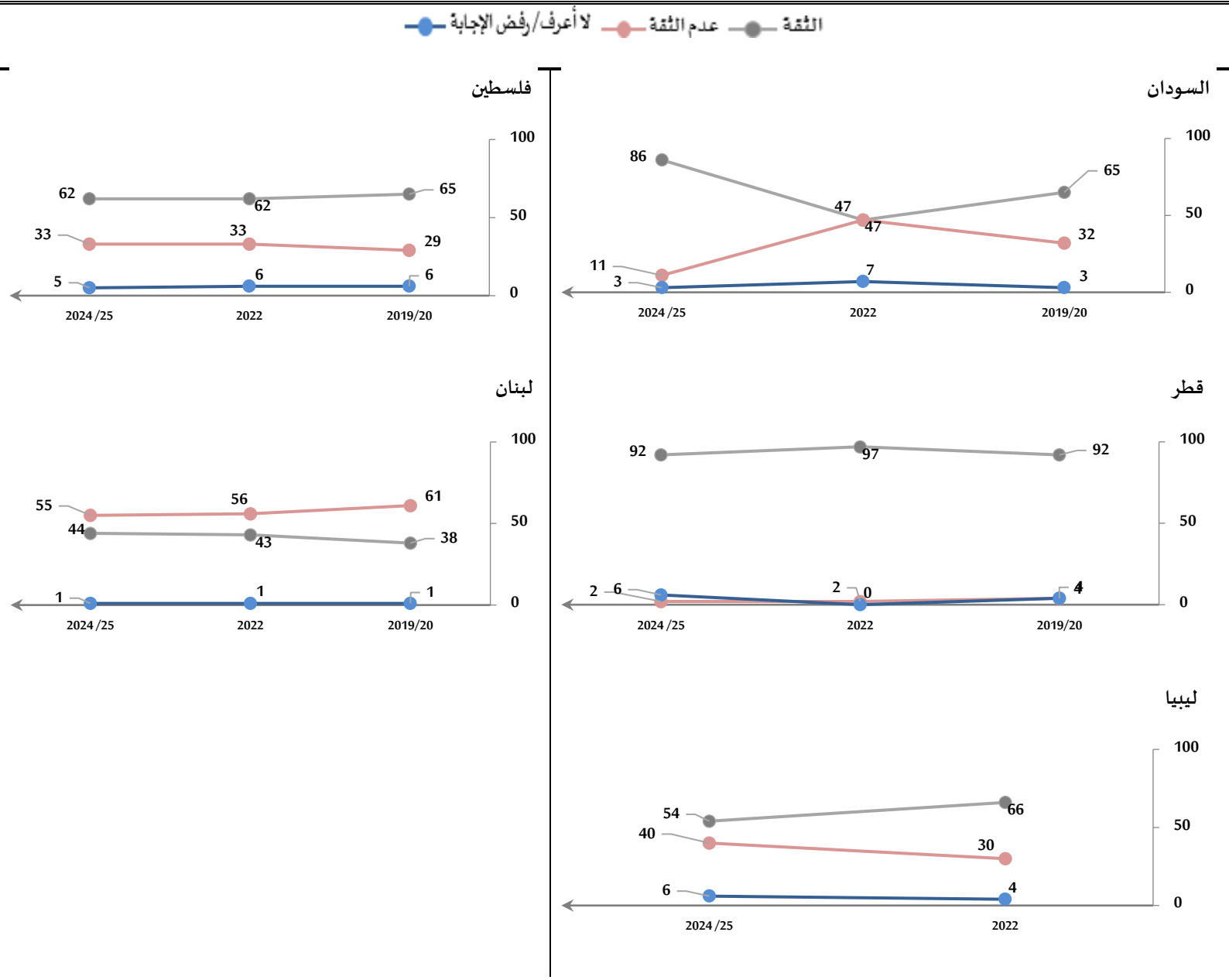

- **الثقة بالحكومات**

يشير النمط العام في المنطقة العربية إلى أن المؤسسات العسكرية كالجيش، والأمن العام، والمخابرات، وأجهزة أمن الدولة، فضلًا عن المحاكم الشرعية، وجهاز القضاء، ووسائل الإعلام المحلية تحوز ثقةَ المواطنين، بنسبٍ أكثر ارتفاعًا من تلك التي تحوزها الحكومات. وقد عبر 64% من مواطني المنطقة العربية عن ثقتهم بالحكومة، مقابل 33% عبروا عن عدم ثقتهم بها.

وتجدر الإشارة إلى التفاوت الملحوظ بين ثقة المواطنين بحكومات دولهم؛ إذ إنّها تختلف من دولةٍ إلى أخرى. وقد خلصت النتائج إلى أن أكثرية المستجيبين السعوديين والجزائريين والمصريين والكويتيين والتونسيين والقطريين والسودانيين، بنسب تزيد على الثلثين، تولِي حكوماتها ثقةً أكبر من الثقة التي يوليها المستجيبون في سائر الدول لحكوماتهم، وخلصت أيضًا إلى أنّ أكثر من نصف المستجيبين في موريتانيا والأردن أفادوا أنهم يثقون بحكومة بلدانهم، وعبّر نحو نصف المستجيبين في العراق وليبيا عن ثقتهم بالحكومة. وفي المقابل، عبّر 64% من الفلسطينيين عن عدم ثقتهم بحكومة بلادهم، وهي النسبة الأعلى في العالم العربي، تليها نسب عدم الثقة في المغرب (55%)، ولبنان (55%)، والعراق وليبيا (51% لكل منهما).

الشّكل (57)

مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم

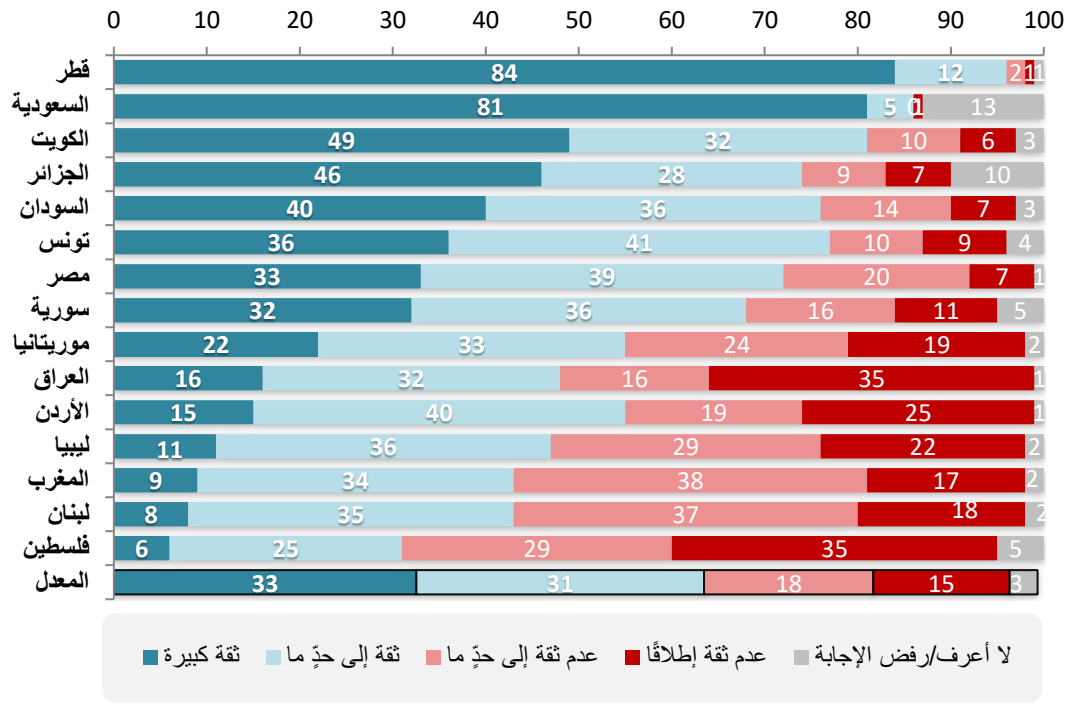

الشّكل (58)

مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

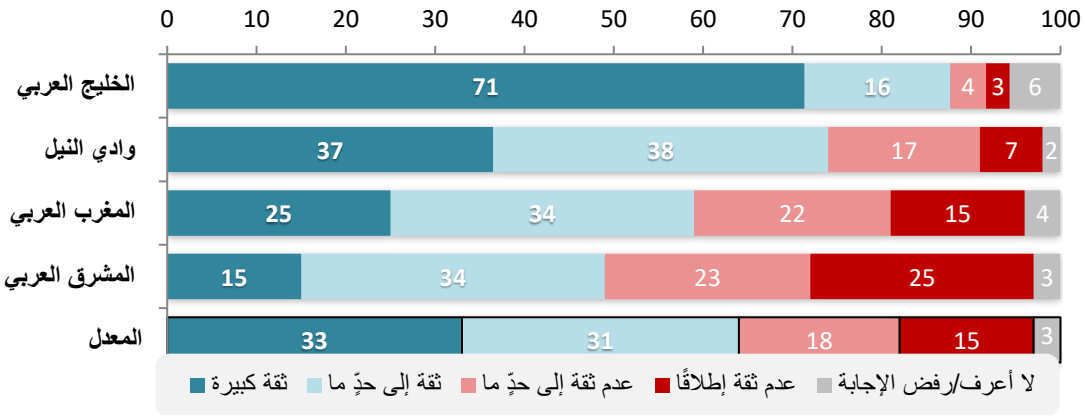

عبّر 63% من المستجيبين عن ثقة كبيرة بحكومات بلدانهم، أو ثقة إلى حدٍّ ما، وهذه النسبة هي أعلى نسبة مسجلة منذ استطلاع 2011. في المقابل، عبّر 33% من المستجيبين عن عدم الثقة بحكومات بلدانهم، وهي أقل من نسبة استطلاع 2022 بعشر نقاط مئوية.

الشّكل (59)

مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم بحسب استطلاعات المؤشر العربي عبر السنوات

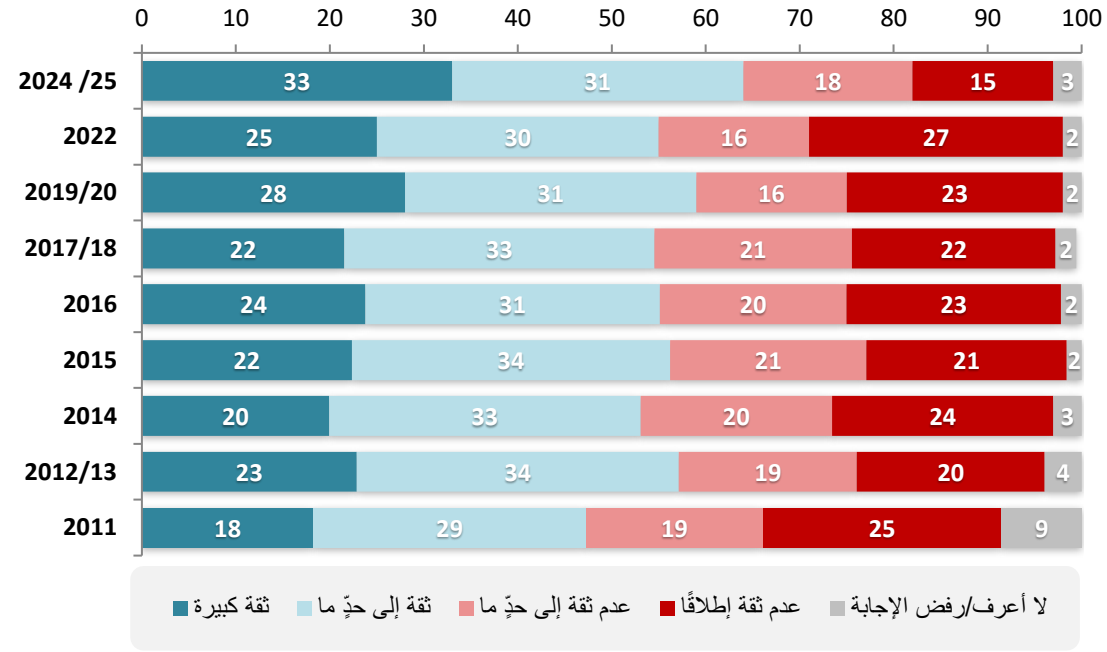

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2024/ 2025 بنتائج استطلاع المؤشر السابق 2022، نلاحظ أن مستويات الثقة بالحكومة قد ارتفعت على نحو ملحوظ في السودان بنحو 42 نقطة مئوية، والعراق بـ 26 نقطة، ولبنان بـ 19 نقطة. كما سُجّل ارتفاع واضح في تونس بلغ 17 نقطة، وفي الأردن 16 نقطة. في حين انخفضت الثقة بالحكومة في الجزائر (13 نقطة). ونلاحظ أن تغيرات الثقة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، بين الاستطلاعَين كانت طفيفة في باقي الدول.

الشّكل (60)

مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر العربي عبر السنوات

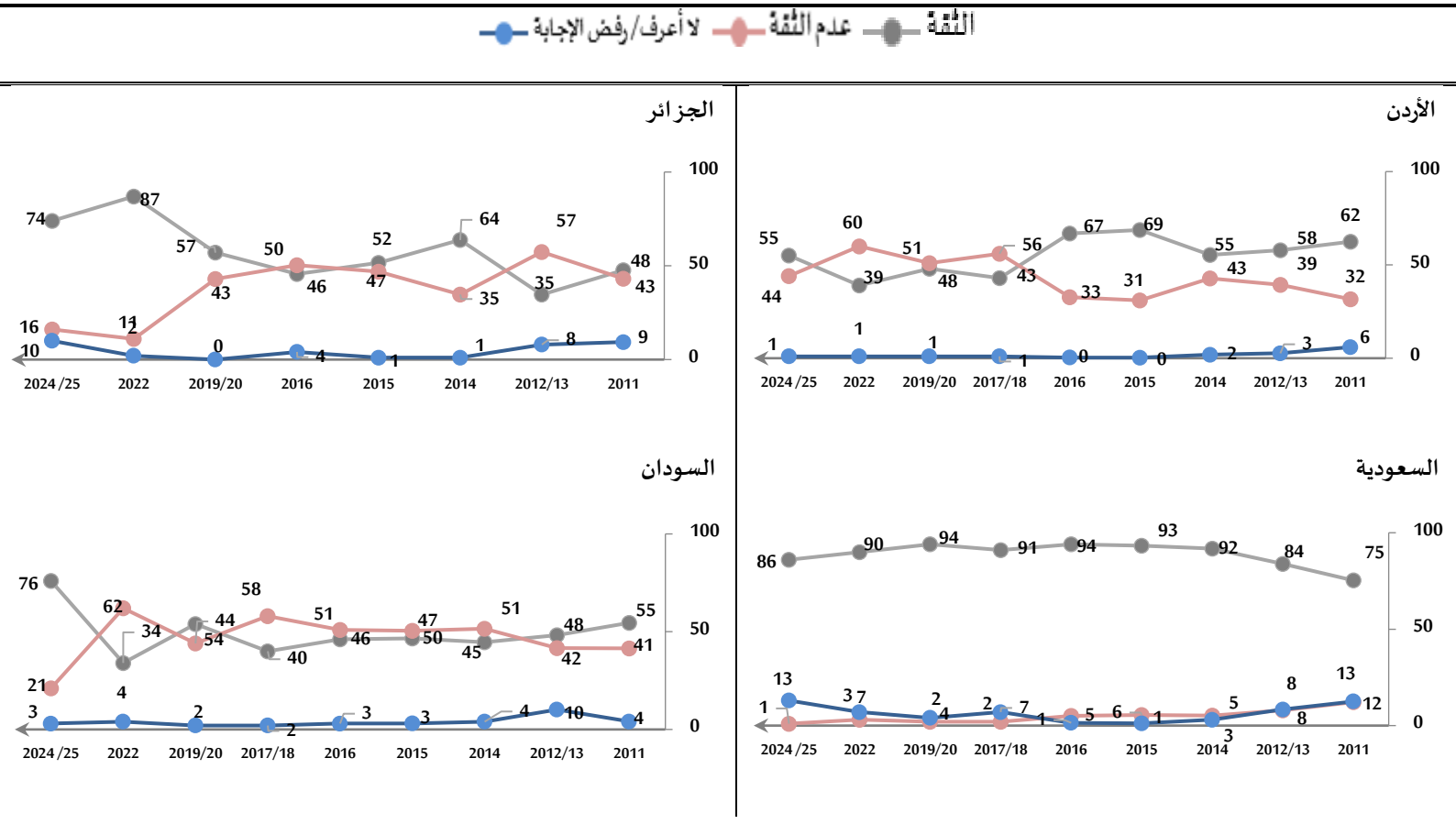

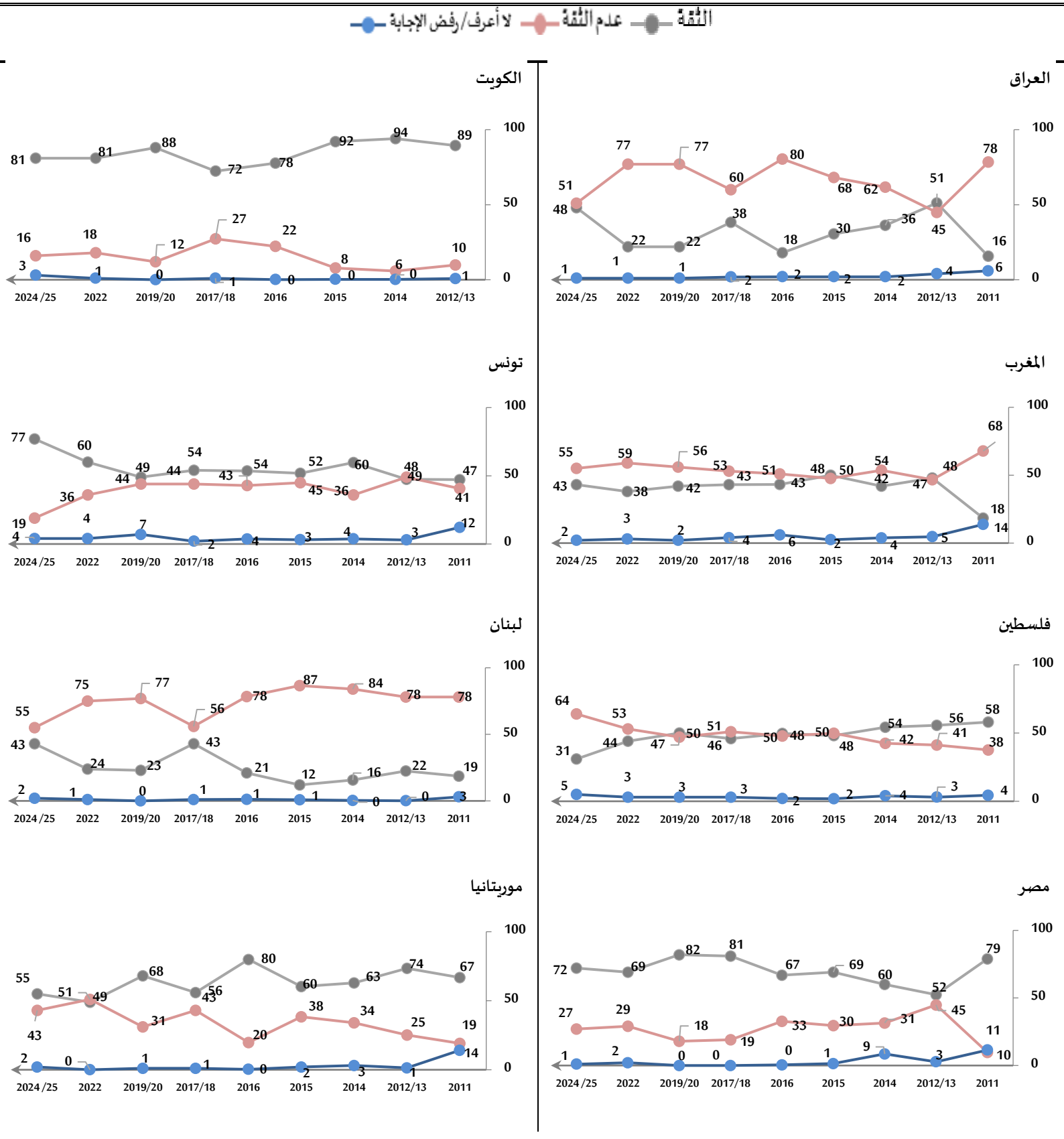
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
العراق
الكويت
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011
100
50
0

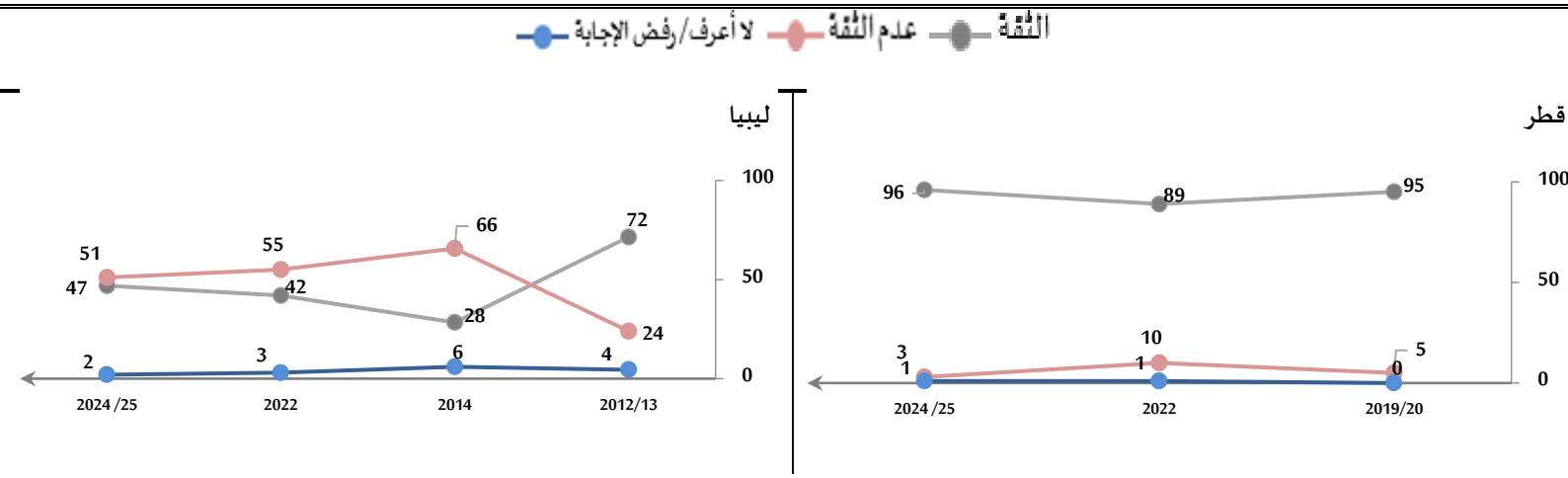

- **الثقة بالمجالس التشريعية**

تبين نتائج استطلاع 2024/ 2025 أنّ مواطني المنطقة شبه منقسمين في ثقتهم بالمجالس التشريعية؛ إذ أفاد 51% من المستجيبين أنّ لهم ثقة كبيرة، أو ثقة إلى حد ما، بالمجالس التشريعية، بينما أفاد 40% أن ليس لديهم ثقة بهذه المؤسسات.

وعلى الرغم من أن النمط العام في الدول المستطلَعَة آراء مواطنيها هو عدم ثقة المواطنين بالمجالس التشريعية (التمثيلية)، فإن أكثرية القطريين والسعوديين والكويتيين تثق بالمجلس التشريعي في بلدانها، وكانت أعلى نسبة ثقة قد سُجلت في قطر (88%)، ثم السعودية بنسبة 84%، والكويت بنسبة 65%. في المقابل، جاء الأردن في مقدمة الدول التي أظهرت أعلى مستويات عدم الثقة بالمجالس التشريعية، حيث عبّر 71% من الأردنيين عن عدم ثقتهم بها، تلته لبنان بنسبة 64%، ثم العراق بنسبة 62%، ثم موريتانيا والمغرب بنسبة 48% لكلٍ منهما، وليبيا بنسبة 56%، ومصر بنسبة 47%. أما في الجزائر، فقد عبّر 48% عن ثقتهم بالمجلس التشريعي، مقابل 27% أفادوا عدم ثقتهم، ويُلاحظ أن 25% من المستجيبين الجزائريين إمّا أجابوا بـ "لا أعلم" أو امتنعوا عن الإجابة، وأفاد 46% من المستجيبين التونسيين عن ثقتهم بمجلس بلدهم التشريعي مقابل 49% لا يثقون به.

الشّكل (61)

مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية)[5] في بلدانهم

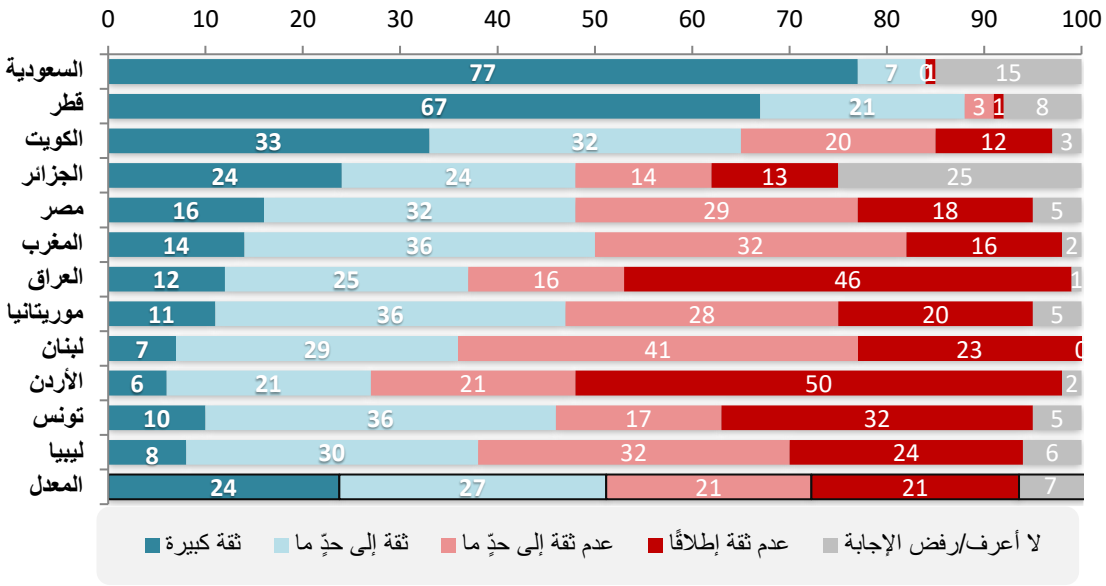

الشّكل (62)

مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) بحسب أقاليم المنطقة العربية

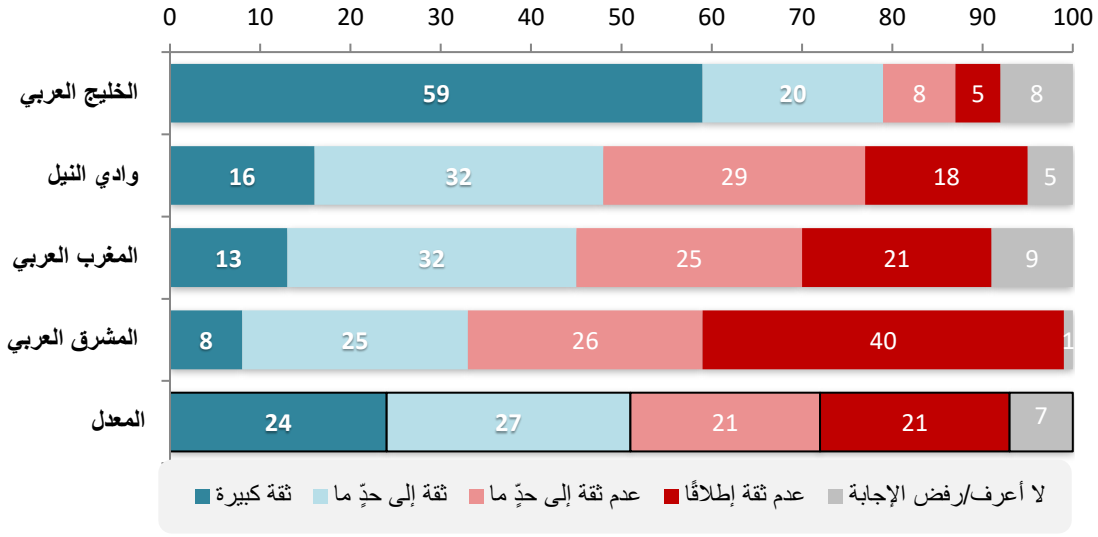

[5] لم يُطرح السؤال في فلسطين. وفي السعودية وقطر جرى السؤال عن مجلس الشورى، وفي الكويت عن مجلس الأمة.

عند مقارنة استطلاع 2024/ 2025 باستطلاعات المؤشر السابقة منذ عام 2011، نجد أن مستويات ثقة الرأي العام في المنطقة العربية بالمجالس التشريعية (التمثيلية) تواصل مسارها البطيء في الارتفاع مقارنةً بسنة الأساس، مع بقاء هذه المستويات دون حاجز 50% في غالبية البلدان. وتُظهر هذه النتائج استمرار أزمة الثقة بهذه المؤسسة، رغم بعض التحسن التدريجي المسجّل في عدد من الدول.

وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاع المؤشر السابق، نجد أن أبرز **الارتفاعات الكبيرة** في نسبة الثقة بالمجالس التشريعية سُجّلت في كل من تونس (بزيادة قدرها 32 نقطة مئوية)، والعراق (19 نقطة)، ولبنان (14 نقطة)، ومصر (10 نقاط)، والمغرب (7 نقاط). كما ارتفعت الثقة على نحو طفيف في الأردن (9 نقاط)، والسعودية (2 نقطة)، والسودان (نقطة واحدة)، وموريتانيا (3 نقاط).

الشّكل (63)

مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

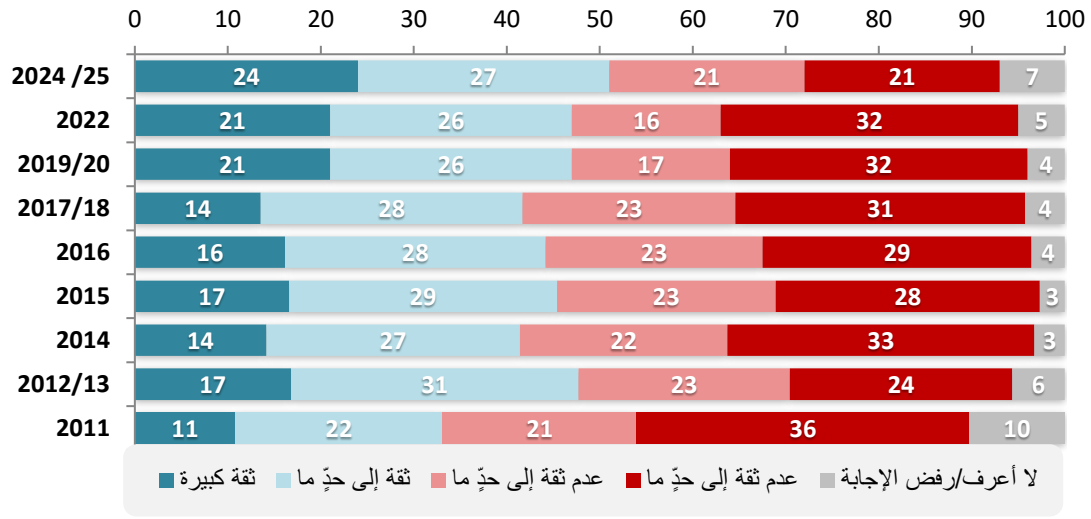

الشّكل (64)

مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

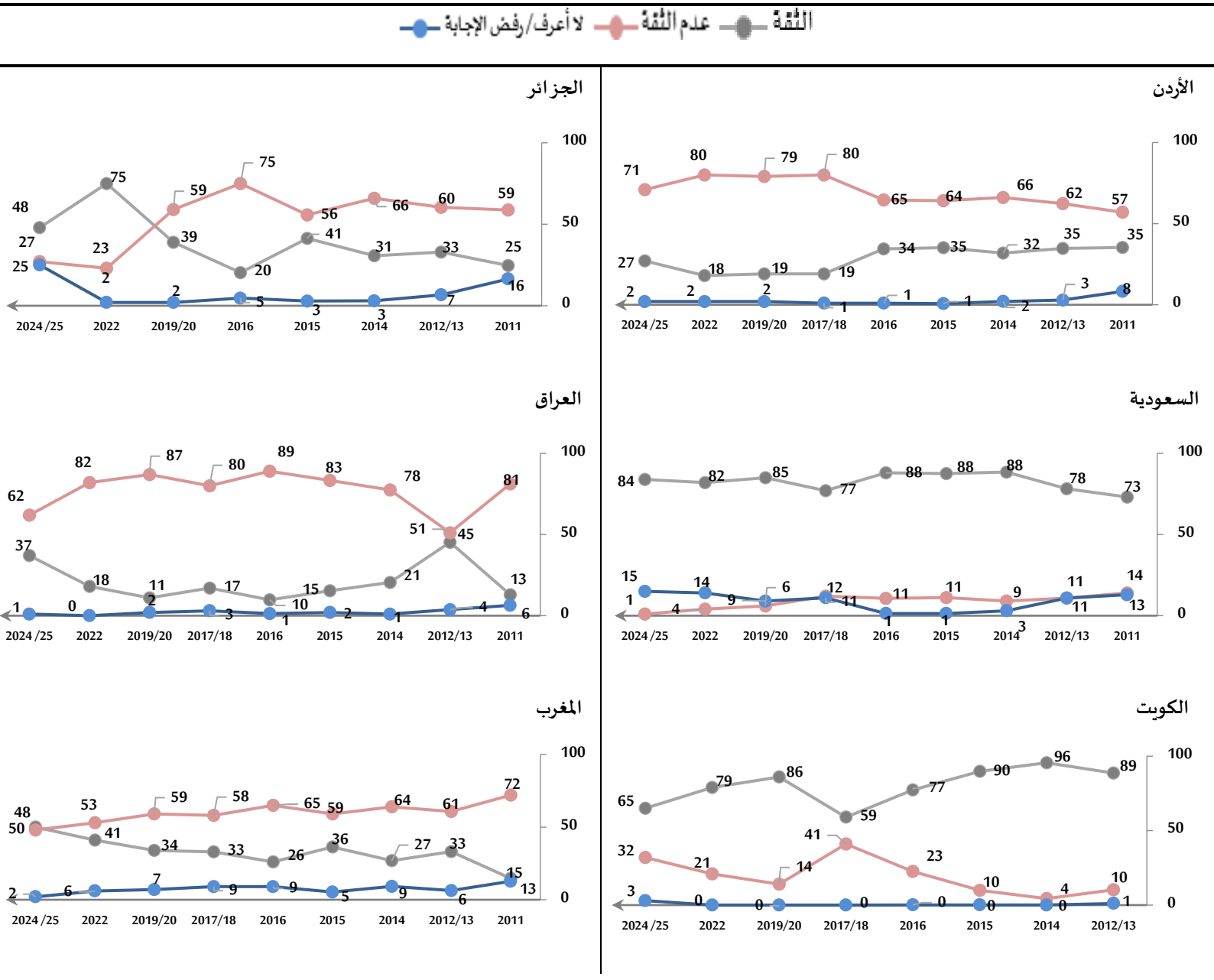

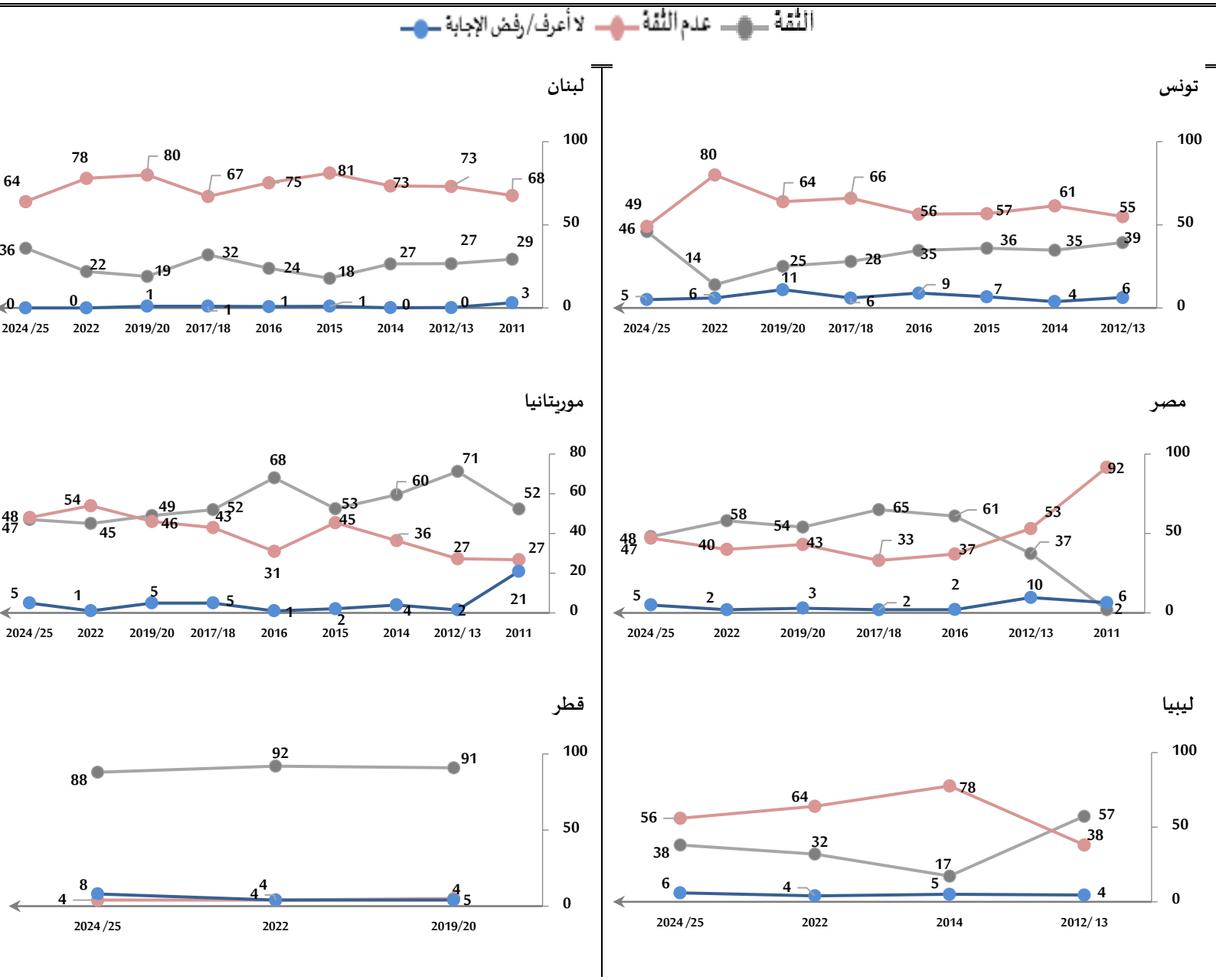

- **الثقة بالأحزاب السياسية**

على الرغم من أن الأحزاب السياسية لا تُعدُّ جزءًا من سلطات الدولة أو مؤسساتها التنفيذية، فإنه ثمة أهمية لقياس ثقة المواطنين بها؛ بالنظر إلى ما تمثّله من تيّارات سياسية واجتماعية فاعلة، وشغلها حيّزًا في مؤسسات الدولة (الحكومة والسلطة التشريعية والقضائية). وقد عبّر مواطنو المنطقة العربية عن ثقةٍ متدنية بالأحزاب السياسية في بلدانهم؛ إذ أفاد 31% فقط أنهم يثقون بها، مقابل 62% ممّن قالوا إنهم لا يثقون بها. ومن الجدير بالملاحظة أن 36% أعربوا عن عدم ثقة مطلقة بالأحزاب السياسية، مقابل 8% فقط عبروا عن ثقة كبيرة بها. ويتوافق أغلبية المستجيبين في البلدان المستطلعة آراء مواطنيها على عدم الثقة بالأحزاب السياسية، بنسبٍ تراوح بين 24%

و79% من المستجيبين. ومن المهم الإشارة إلى أنّ أكثر من ثلثَي المستجيبين في العراق (79%) والأردن (76%) وتونس والسودان (74% لكل منهما) ، ونحو ثلثي الرأي العام الفلسطيني واللبناني (62% لكل منهما)، عبروا عن عدم ثقتهم المطلقة بالأحزاب السياسية. ويُلاحظ أن نسب عدم الثقة بقيت مرتفعة أيضًا في دول أخرى مثل ليبيا (60%) وموريتانيا (57%) ومصر والمغرب (53% لكل منهما). أما أدنى نسبة لعدم الثقة فسُجّلت في الجزائر، حيث بلغت 24% فقط، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن 31% من المستجيبين الجزائريين أجابوا بـ "لا أعلم" أو امتنعوا عن الإجابة؛ ما قد يعكس ترددًا أو تحفظًا في التعبير عن الموقف من الأحزاب السياسية.

الشّكل (65)

مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية في بلدانهم[6]

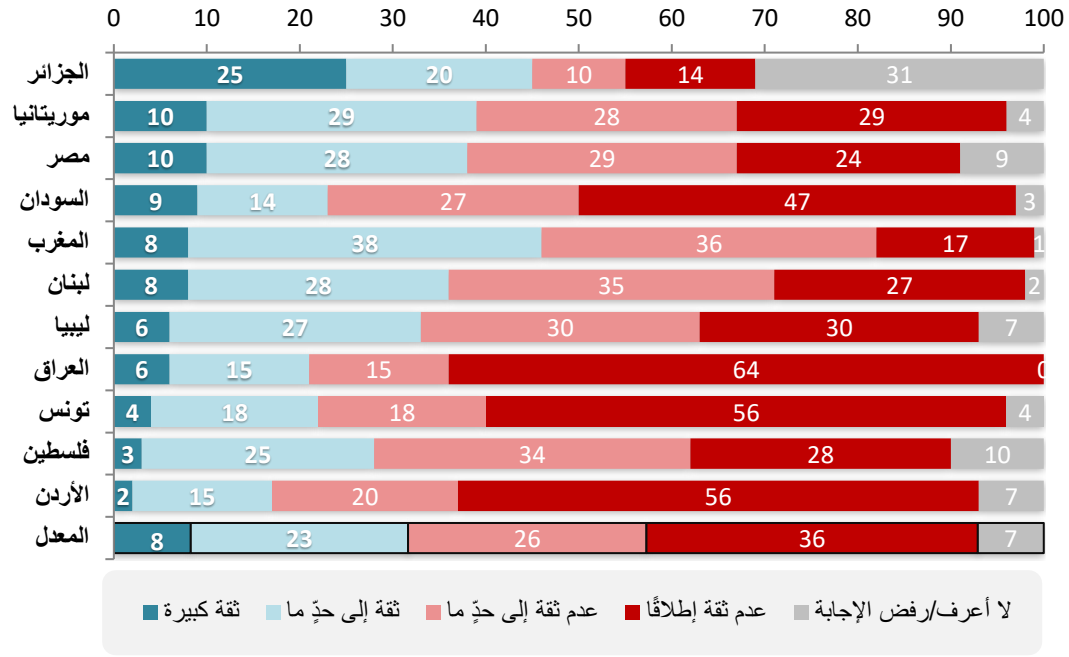

[6] لم يُطرح السؤال في السعودية والكويت وقطر.

الشّكل (66)

مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية بحسب أقاليم المنطقة العربية

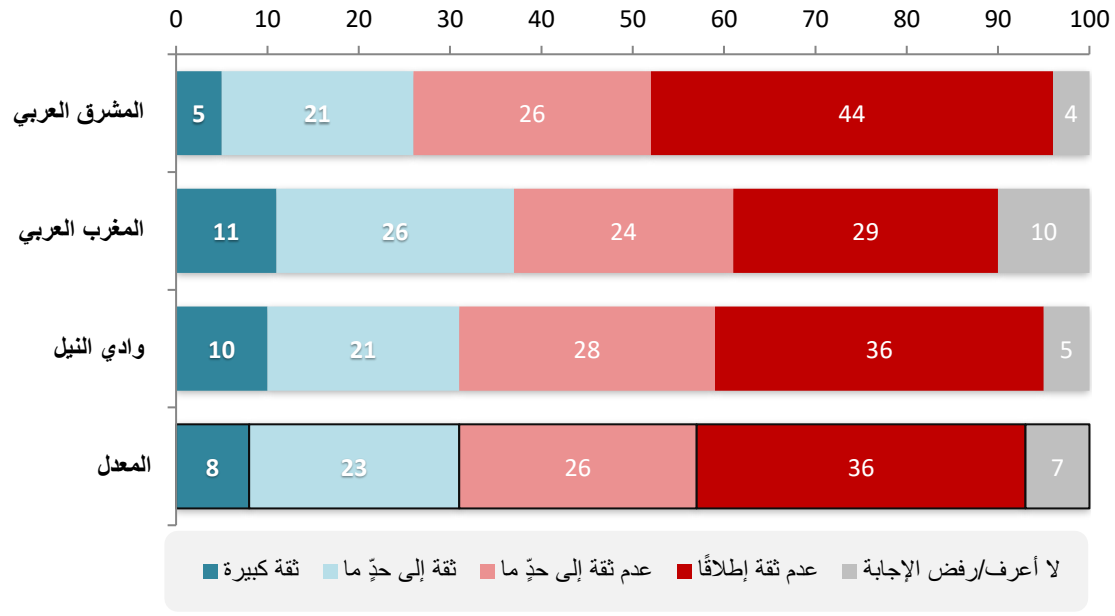

إن ثقة الرأي العام بالأحزاب السياسية كانت دائمًا منخفضة عبر استطلاعات المؤشر. وكانت تحظى بثقة أقل من ثلث المستجيبين. ويظهر الاستثناء الوحيد خلال السنوات التي نُفذت فيها استطلاعات المؤشر العربي، في استطلاع 2012/ 2013، عندما وصلت الثقة إلى أعلى مستوياتها بنسبة 34%. أما في استطلاع 2024/ 2025، فقد بلغت نسبة الثقة 31% وهي تُلامس الحدّ الأعلى الذي سُجّل في استطلاعات المؤشر، دون أن تُغيّر من النمط العام المتسم بضعف الثقة في هذه المؤسسات الحزبية. ومن الجدير بالذكر أن أدنى مستويات الثقة بالأحزاب السياسية قد سجلت في الأردن (17%)، والعراق (21%)، وتونس (22%)، وهي البلدان التي ما زالت تُعبّر عن أشدّ مستويات عدم الثقة تجاه الأحزاب، رغم التحسّن الطفيف في بعضها.

وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو الأحزاب السياسية في البلدان المستطلعة عبر السنوات المتتالية، نلاحظ في استطلاع 2024/ 2025 اتجاهًا إيجابيًا عامًا في معظم الدول؛ إذ ارتفعت نسبة الثقة بالأحزاب في كل من الأردن (17%)، والعراق (21%)، والجزائر (45%) بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في كل منها مقارنة باستطلاع 2022. وشهد المغرب ارتفاعًا لافتًا بلغ 12 نقطة مئوية، لتصل نسبة الثقة إلى 46%، وسُجلت زيادة في تونس (22%) بـ 11 نقطة مئوية، وارتفعت النسبة أيضًا في لبنان (36%) بـ 6 نقاط،

وفي ليبيا (33%) بـ 5 نقاط، وفي موريتانيا (39%) بـ 4 نقاط، وفلسطين (28%) بارتفاع طفيف قدره نقطتان. وفي المقابل، سُجّلت تراجعات محدودة في بعض البلدان، أبرزها السودان؛ حيث انخفضت الثقة من 27% في استطلاع 2022 إلى 23%، ومصر التي تراجعت فيها النسبة بـ 3 نقاط لتبلغ 38%.

الشّكل (67)

مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

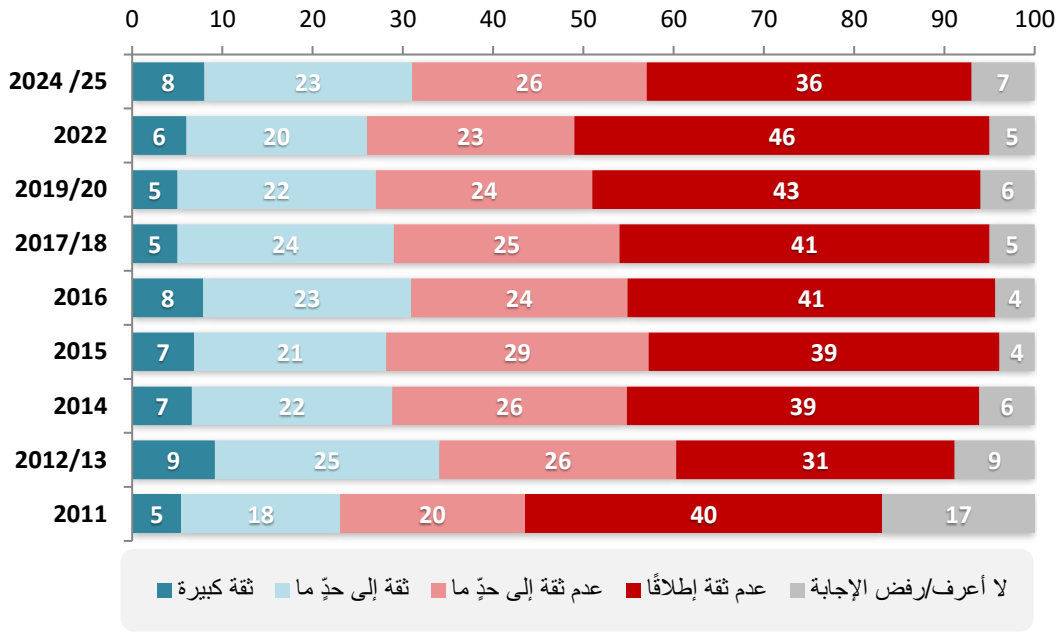

الشّكل (68)

مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

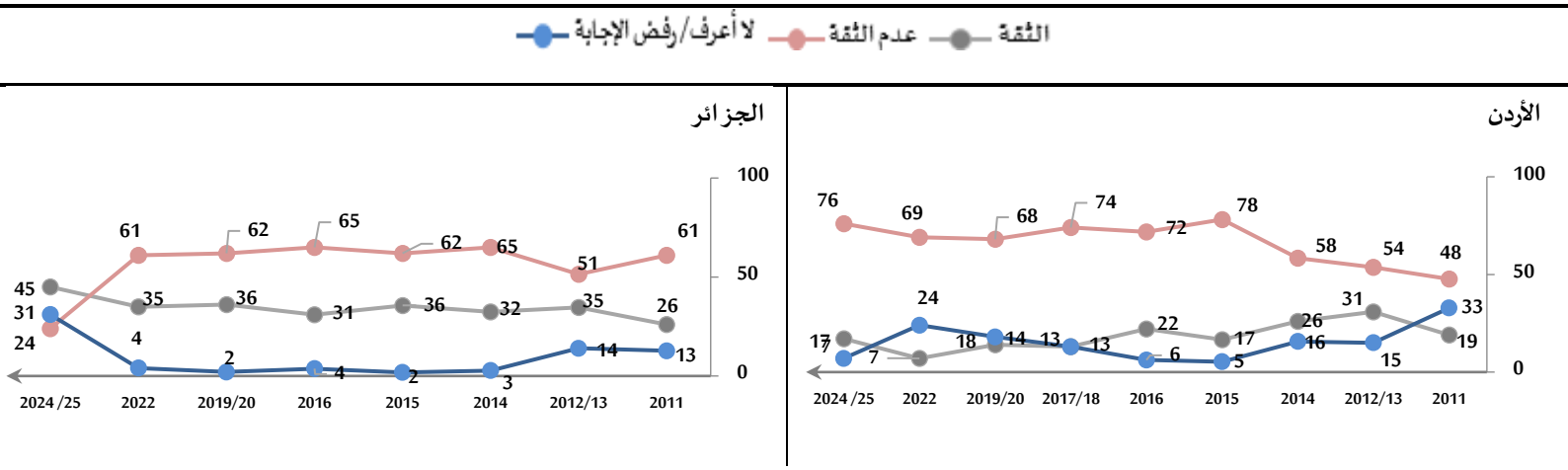

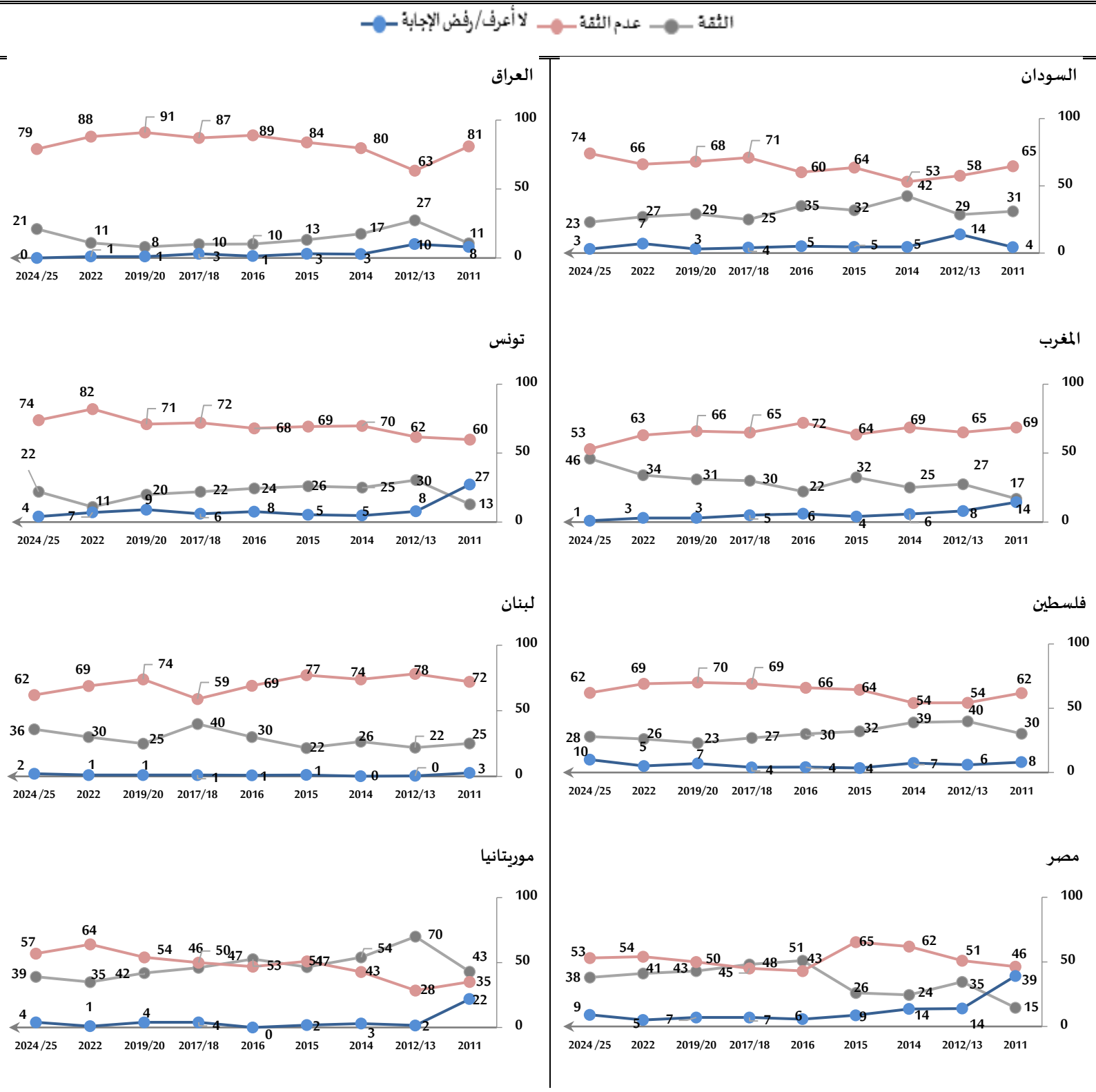
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
السودان
العراق
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011

- **الثقة بشركات القطاع الخاص الكبرى**

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام العربي نحو القطاع الخاص، فقد عبّر ما نسبته 54% من المستجيبين عن ثقتهم به، مقابل 39% عبّروا عن عدم الثقة به. وعند تحليل هذه الآراء وفق البلدان المستطلعة، يظهر تباينٌ في الآراء تجاه شركات القطاع الخاص الكبرى؛ فبينما أعرب المواطنون في كلّ من السعودية (78%)، وقطر (69%)، وليبيا (60%)، والكويت (60%)، والجزائر (59%)، عن أعلى نسب ثقة بهذه الشركات، أظهر مواطنو كلّ من لبنان (35%)، وفلسطين (42%) أدنى نسب ثقة بها.

الشّكل (69)

مدى ثقة المستجيبين بشركات القطاع الخاص

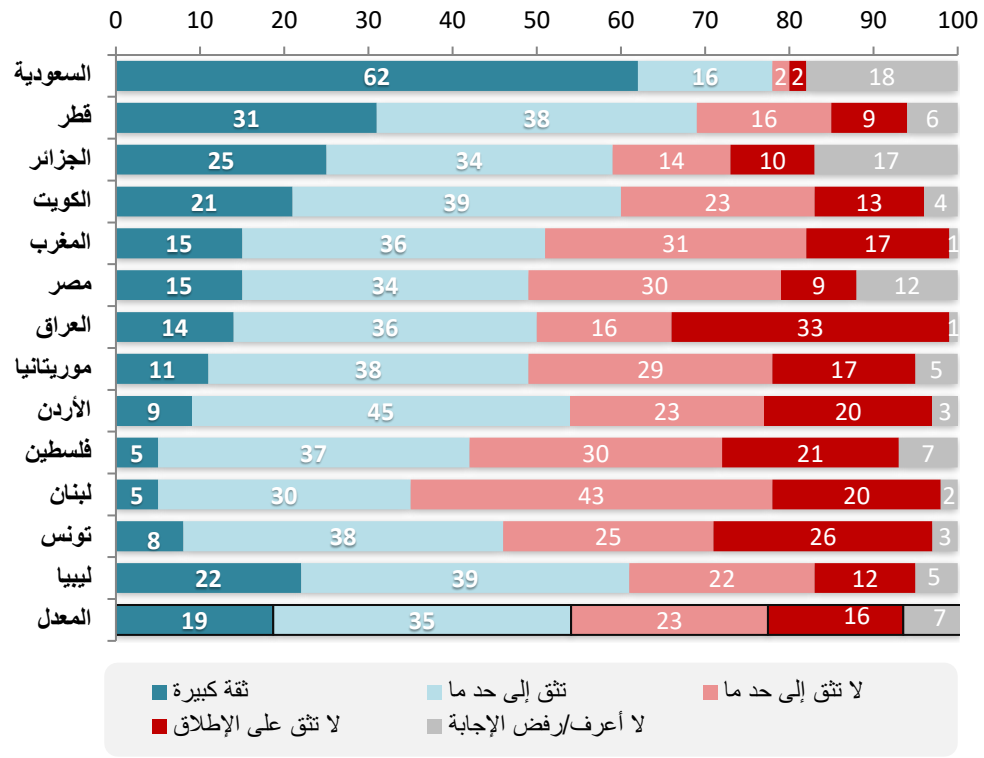

الشّكل (70)

مدى ثقة المستجيبين بشركات القطاع الخاص بحسب أقاليم المنطقة العربية

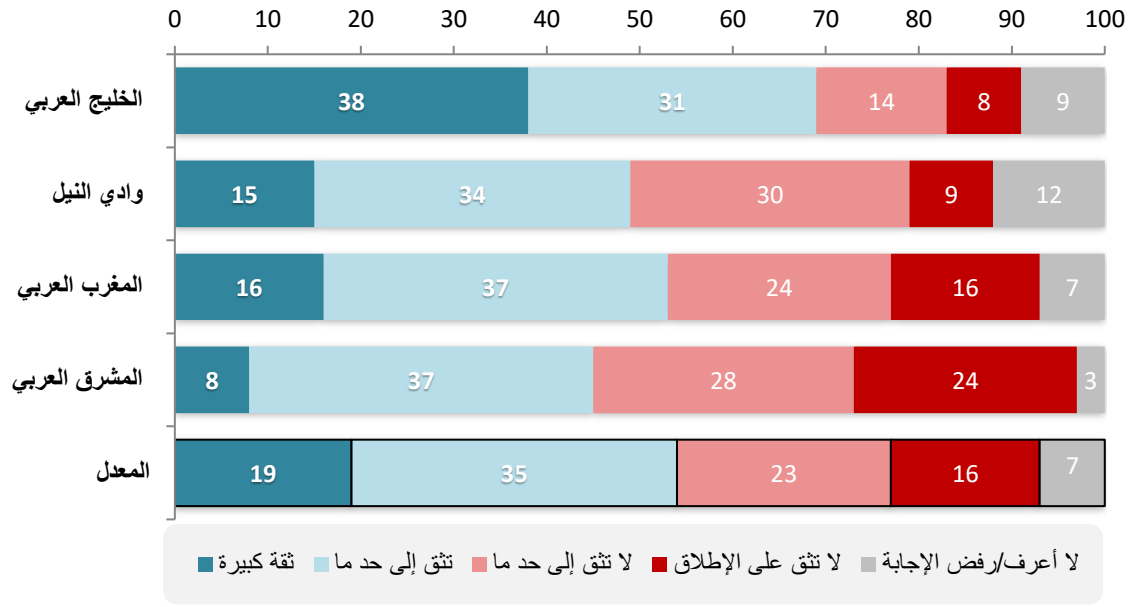

عند مقارنة مستوى ثقة المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025 بمستواها في استطلاعَي 2022 و2020، نلاحظ أن نسبة الثقة بشركات القطاع الخاص الكبرى بقيت عمومًا في نطاق مستقر، حيث بلغت 54%، مقارنة بـ 55% في استطلاع 2022 و59% في استطلاع 2020؛ أي بانخفاض إجمالي قدره5 نقاط مئوية منذ عام 2020.

وعند المقارنة بين الاستطلاعين في كل بلد على حدة، نجد أنه لا تزال الملاحظة العامة المتعلقة بانخفاض الثقة في معظم الدول قائمة، غير أن استطلاع 2024/ 2025 أظهر استثناءات ملحوظة؛ إذ سُجّلت زيادات في نسبة الثقة بشركات القطاع الخاص في كل من الأردن، والمغرب، وموريتانيا، والعراق، وليبيا، وتونس. وكانت الزيادة الأبرز في العراق؛ حيث ارتفعت نسبة الثقة بـ15 نقطة مئوية مقارنةً باستطلاع 2022. وسُجّلت أكبر نسبة تراجع في الثقة بشركات القطاع الخاص في الكويت؛ حيث انخفضت النسبة بـ12 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع 2022.

الشّكل (71)

مدى ثقة المستجيبين بشركات القطاع الخاص بحسب نتائج استطلاع المؤشر عبر السنوات

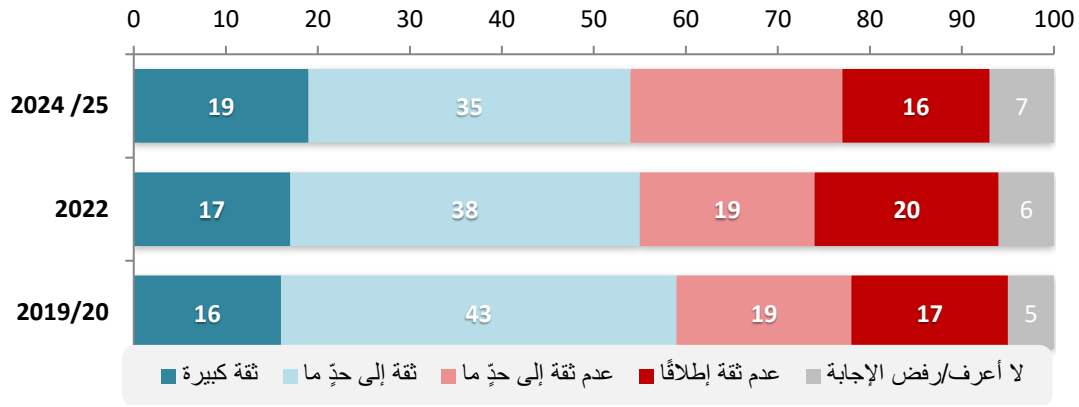

الشّكل (72)

مدى ثقة المستجيبين بشركات القطاع الخاص بحسب نتائج استطلاع المؤشر عبر السنوات

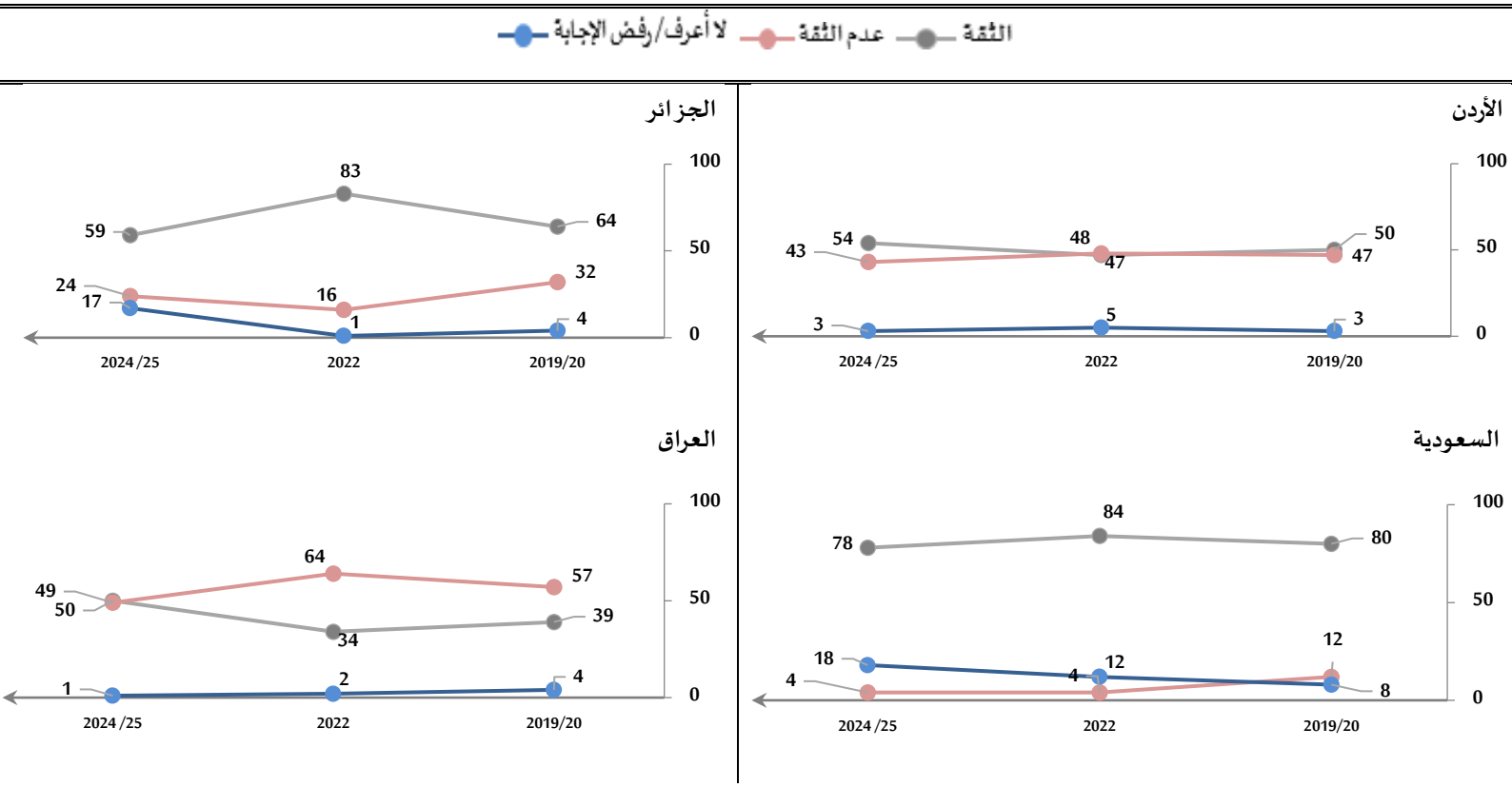

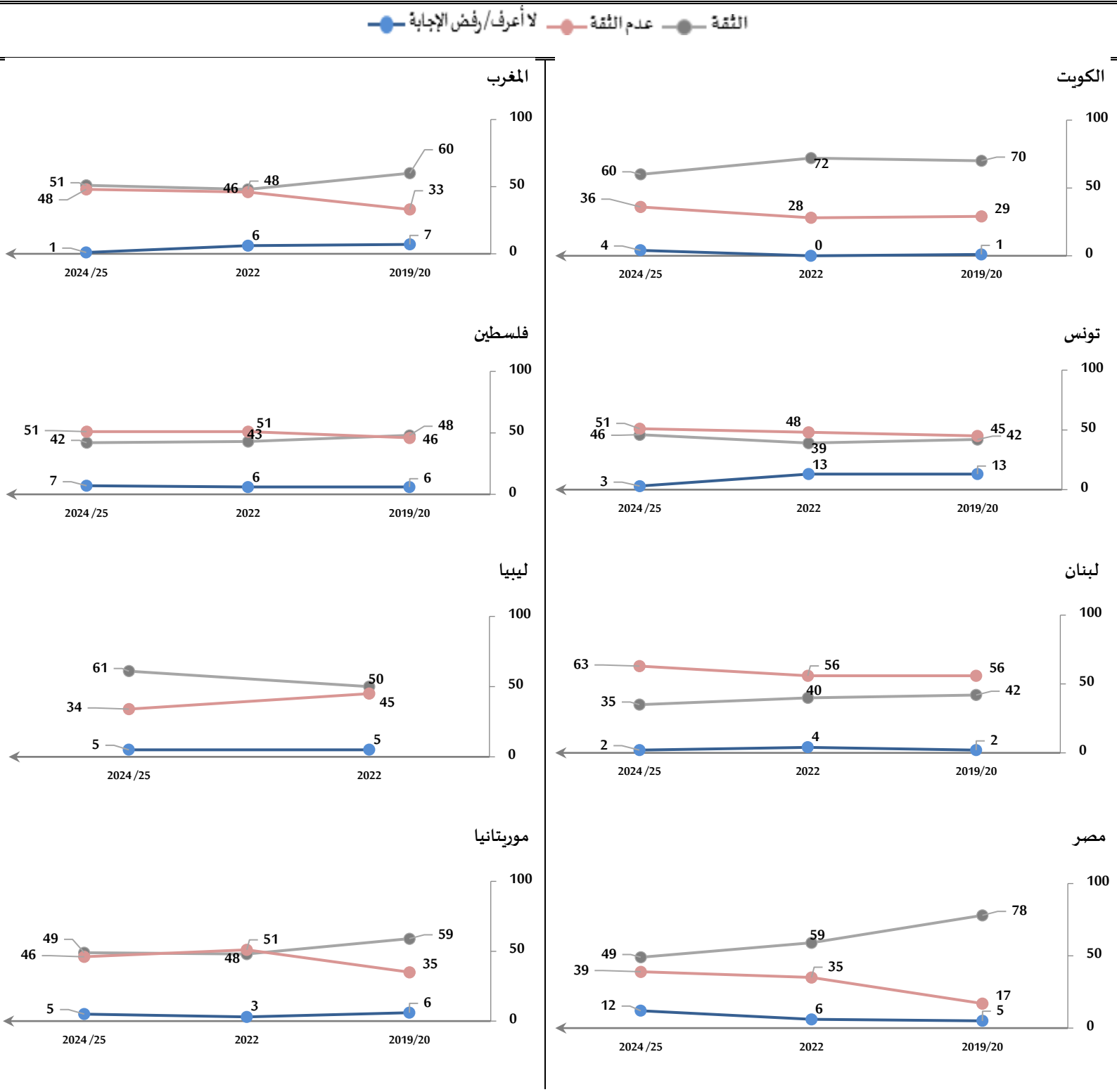
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
الكويت
100
50
0
60
72
70
36
28
29
4
0
1
2024 /25
2022
2019/20
المغرب
100
50
0
60
51
48
46
48
33
1
6
7
2024 /25
2022
2019/20
تونس
100
50
0
51
46
48
39
45
42
3
13
13
2024 /25
2022
2019/20
فلسطين
100
50
0
51
42
51
43
48
46
7
6
6
2024 /25
2022
2019/20
لبنان
100
50
0
63
56
56
35
40
42
2
4
2
2024 /25
2022
2019/20
ليبيا
100
50
0
61
50
34
45
5
5
2024 /25
2022
مصر
100
50
0
78
59
49
39
35
17
12
6
5
2024 /25
2022
2019/20
موريتانيا
100
50
0
49
46
51
48
59
35
5
3
6
2024 /25
2022
2019/20

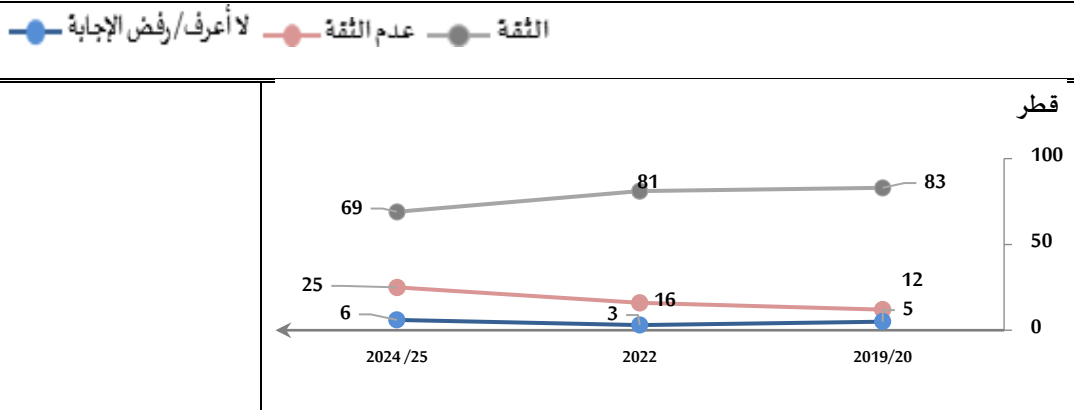

- **الثقة بوسائل الإعلام المحلية**

أما على صعيد ثقة المواطنين في المنطقة العربية بوسائل الإعلام المحلية، فتشير النتائج إلى أن 60% منهم عبّروا عن ثقتهم بالوسائل الإعلامية المحلية، مقابل 36% عبروا عن عدم ثقتهم بها. وأظهر مواطنو قطر نسبة الثقة الأعلى (87%) بين الدول المُستطلعة، تليها الكويت بنسبة 74%، والسعودية بنسبة 72% والجزائر بنسبة 68%، والسودان بنسبة 67%، ومصر والأردن بنسبة 64% لكلٍ منهما. في المقابل، عبّر نصف المستجيبين أو أكثر عن عدم ثقتهم بوسائل الإعلام المحلية في كلّ من المغرب (56%)، وفلسطين (55%)، والعراق (54%)، وتونس (52%)، وموريتانيا (48%)، ولبنان وليبيا بنسبة (53%) لكلٍ منهما.

الشّكل (73)

مدى ثقة المستجيبين بوسائل الإعلام المحلية

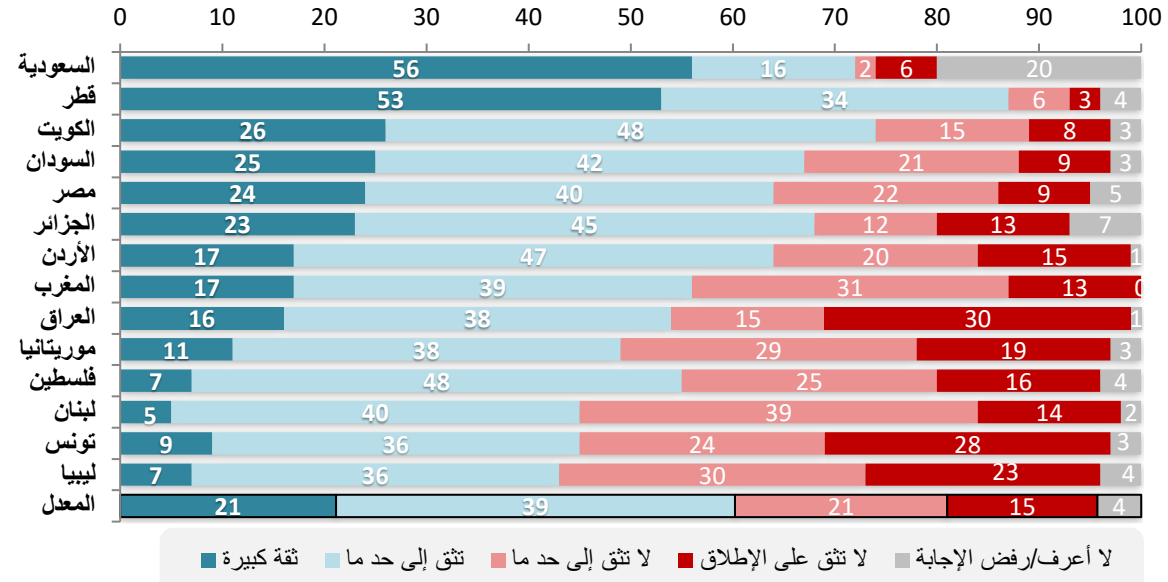

الشّكل (74)

مدى ثقة المستجيبين بوسائل الإعلام المحلية بحسب أقاليم المنطقة العربية

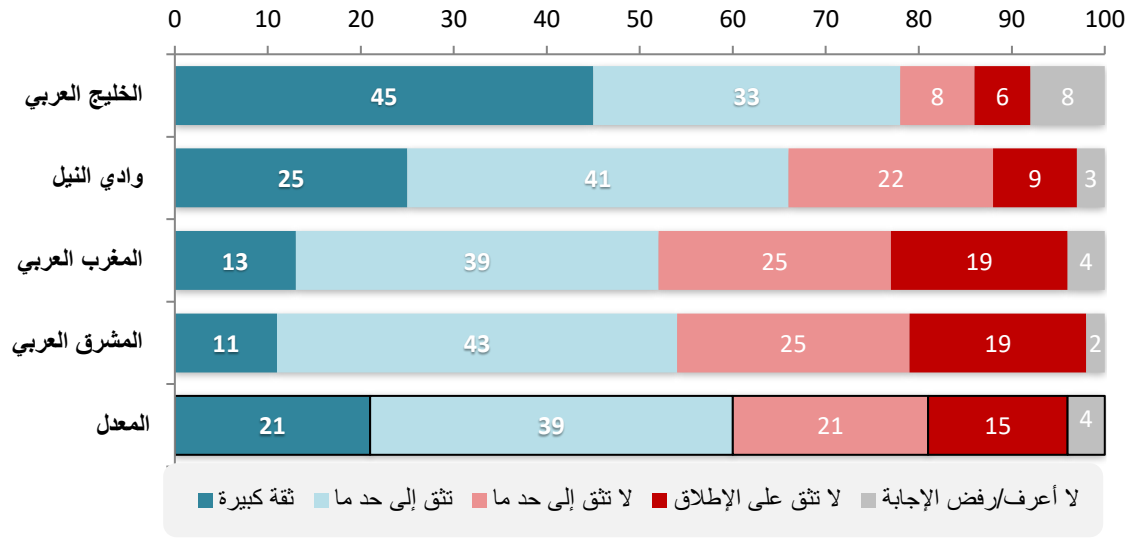

نلاحظ أن نتائج المؤشر عن الثقة بوسائل الإعلام المحلية في استطلاع 2024/ 2025 مماثلة لنتائج استطلاع 2022. وعلى مستوى البلدان، نرى أنه لا توجد تغيرات ملحوظة في هذا الاستطلاع مقارنة بسابقه؛ إذ يوجد ارتفاع أو انخفاض طفيف أو استقرار في الدول المستطلعة، حيث لم تتجاوز التغيرات في الغالب10 نقاط مئوية. ومع ذلك، برزت ثلاث حالات استثنائية، تمثلت في الجزائر التي انخفضت فيها نسبة الثقة بوسائل الإعلام المحلية بـ12 نقطة مئوية مقارنةً باستطلاع 2022، بعد أن كانت قد شهدت ارتفاعًا كبيرًا بين استطلاعَي 2020 و2022 (من 46% إلى 80%). كما سُجّل تراجع واضح في السعودية بـ15 نقطة مئوية، في حين سُجّلت زيادة لافتة في مصر بلغت11 نقطة مئوية.

الشّكل (75)

مدى ثقة المستجيبين بوسائل الإعلام المحلية بحسب نتائج استطلاع المؤشر عبر السنوات

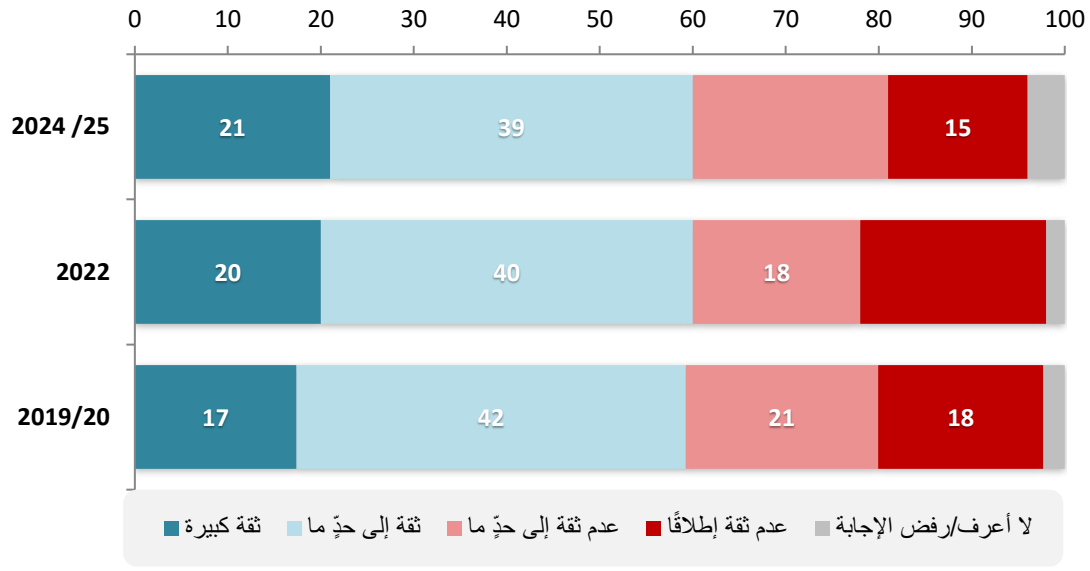

الشّكل (76)

مدى ثقة المستجيبين بوسائل الإعلام المحلية بحسب نتائج استطلاع المؤشر عبر السنوات

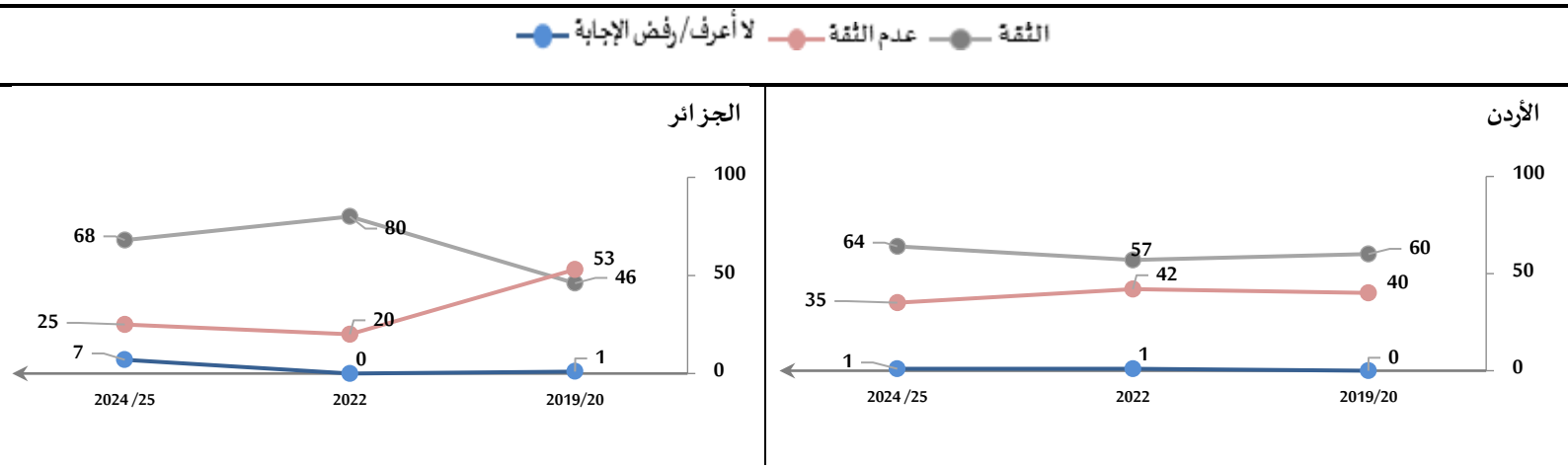

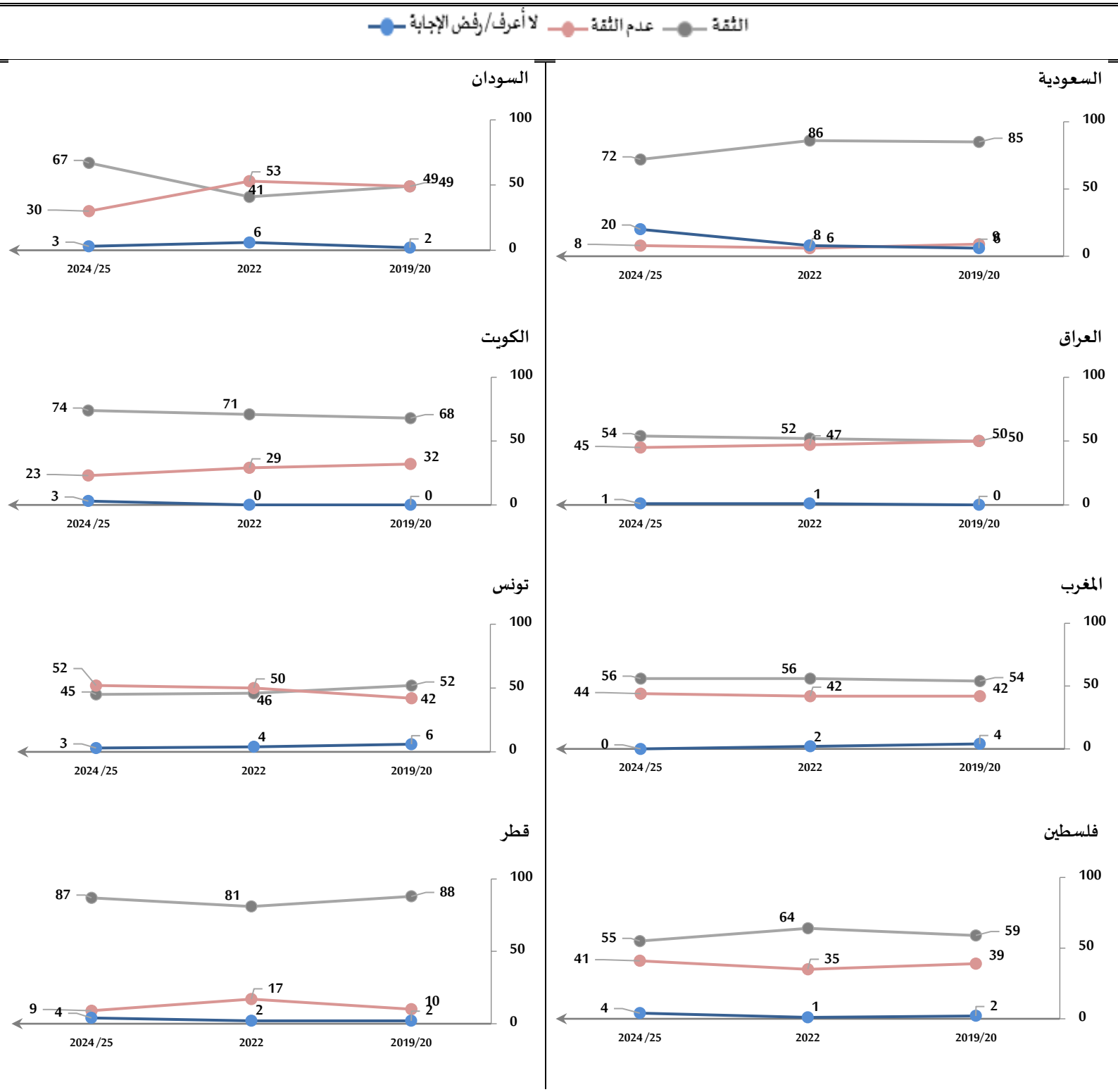
الثقة
عدم الثقة
لا أعرف/رفض الإجابة
السعودية
72
86
85
20
8
6
8
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
السودان
67
53
49
49
30
41
3
6
2
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
العراق
54
52
47
50
50
45
1
1
0
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
الكويت
74
71
68
29
32
23
3
0
0
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
المغرب
56
56
54
42
42
44
0
2
4
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
تونس
52
50
52
45
46
42
3
4
6
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
فلسطين
64
59
55
35
39
41
4
1
2
2024/25
2022
2019/20
100
50
0
قطر
87
81
88
17
10
9
4
2
2
2024/25
2022
2019/20
100
50
0

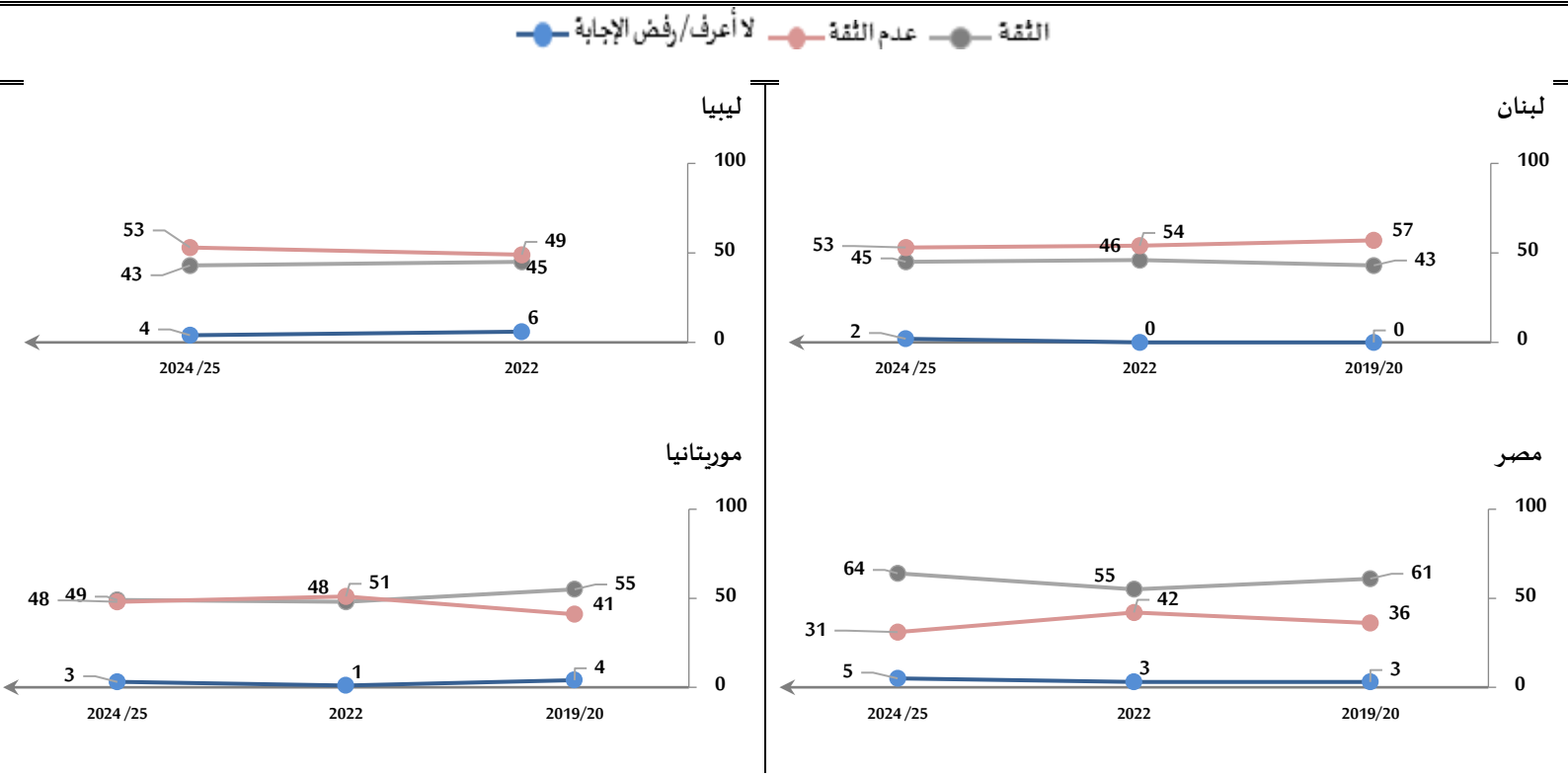

2. تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية)

يتضمّن هذا القسم تقييم أداء المجالس التشريعية والحكومات على نحوٍ أكثر تفصيلًا، عن طريق تقييم المواطنين لقيام المجلس بمهماته، اعتمادًا على معيارَين اشتُقَّا من مهمات هذه المجالس وصلاحياتها المدرجة في الدساتير: أوّلًا، دور المجالس التشريعية في مراقبة عمل الحكومة؛ ثانيًا، مدى تمثيل المجالس لمجتمعات بلدانها.

- **مراقبة عمل الحكومات**

تشير النتائج المتعلّقة بهذا البند إلى أن الرأي العام منقسمٌ بشأن قيام المجالس التشريعية بدورها في مراقبة الحكومات وأعمالها؛ إذ يعتقد 57% من المستجيبين أن مجالسهم التشريعية تقوم بدورها في مراقبة الحكومة، بينما يرى 34% منهم أن المجالس التشريعية لا تقوم بدورها في ذلك. ووردت أعلى نسب المستجيبين الذين يعتقدون أن المجالس التشريعية تقوم بدورها في كل من الكويت (77%) والجزائر (76%) وموريتانيا (72%) ومصر (70%) وقطر (69%) والعراق (65%). في المقابل، انقسم الرأي العام التونسي بين 50% من المستجيبين يعتقدون أن المجلس التشريعي يقوم بدوره في مراقبة الحكومة، و53% يعتقدون

عكس ذلك. وانقسم الرأي العام الليبي كذلك بين 49% يرون أن المجلس التشريعي يقوم بدوره، و38% يعتقدون عكس ذلك. وانقسم الرأي العام المغربي أيضًا بين 41% وافقوا على أن المجلس التشريعي يقوم بدوره، و45% عارضوا ذلك. وأفادت الأكثرية في كل من الأردن (58%)، ولبنان (52%) أن المجلس التشريعي لا يقوم بدوره في مراقبة الحكومة. ونشير إلى أن 46% من المشاركين في السعودية امتنعوا عن الإجابة، أو قالو إنهم لا يعرفون الإجابة بخصوص هذا السؤال، بينما أفاد 36% منهم أن مجلس الشورى يقوم بدوره في المراقبة على الحكومة، مقابل 18% يرون أنه لا يقوم بدوره هذا.

الشّكل (75)

تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) واجبها في الرقابة على الحكومات[7]

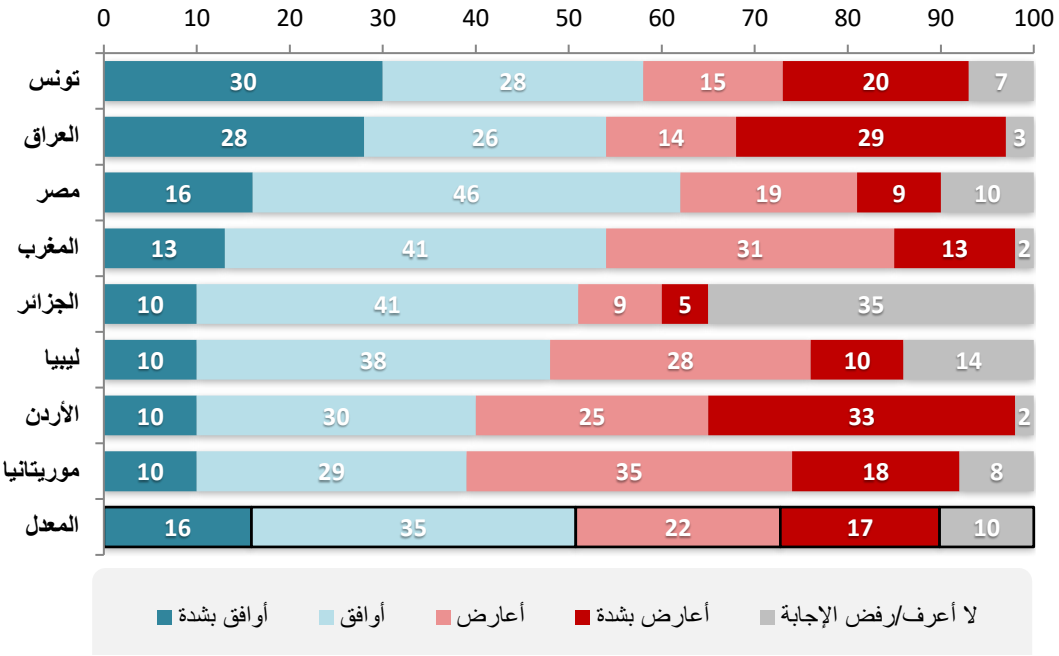

إن تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية) في القيام بدورها في "الرقابة على الحكومات" في استطلاعات المؤشر، يُظهر أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنها تقوم بدورها، على الرغم من التأرجح في هذه النسب من عام إلى آخر، ما زالت أعلى قليلًا من 50%، وهو مستوى أعلى مما سجل في الاستطلاع السابق

[7] لم يُطرح السؤال في فلسطين. وفي السعودية جرى السؤال عن مجلس الشورى، وفي الكويت عن مجلس الأمة.

بفارق 3 درجات مئوية. وعند تحليل اتجاهات الرأي العام في كل بلد من البلدان المستطلعة نحو مدى قيام المجالس التشريعية بدورها الدستوري في الرقابة على أعمال الحكومة عبر سنوات استطلاع المؤشر، نلاحظ أن نسبة الذين وافقوا على ذلك قد ارتفعت في معظم البلدان في الاستطلاع الحالي مقارنة بالاستطلاع السابق، وأن النسبة ارتفعت في لبنان وتونس والجزائر والأردن، بينما انخفضت على نحو طفيف في معظم البلدان الأخرى.

الشّكل (76)

تقييم الرأي العام في استطلاع 2022 لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) واجبها في الرقابة على الحكومات بحسب استطلاعات المؤشر عبر السنوات

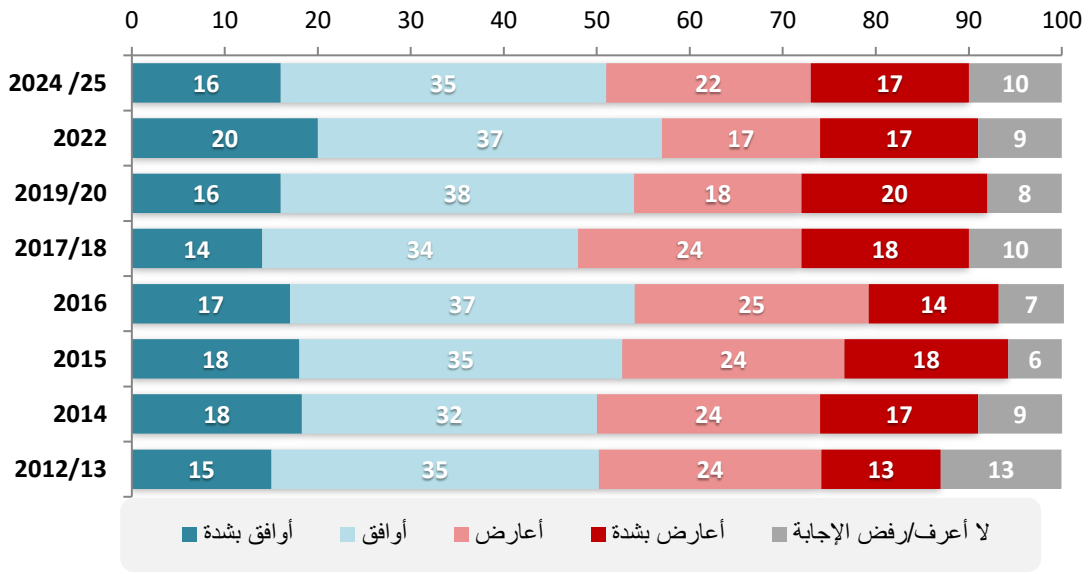

الشّكل (77)

تقييم الرأي العام لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) واجبها في الرقابة على الحكومات في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

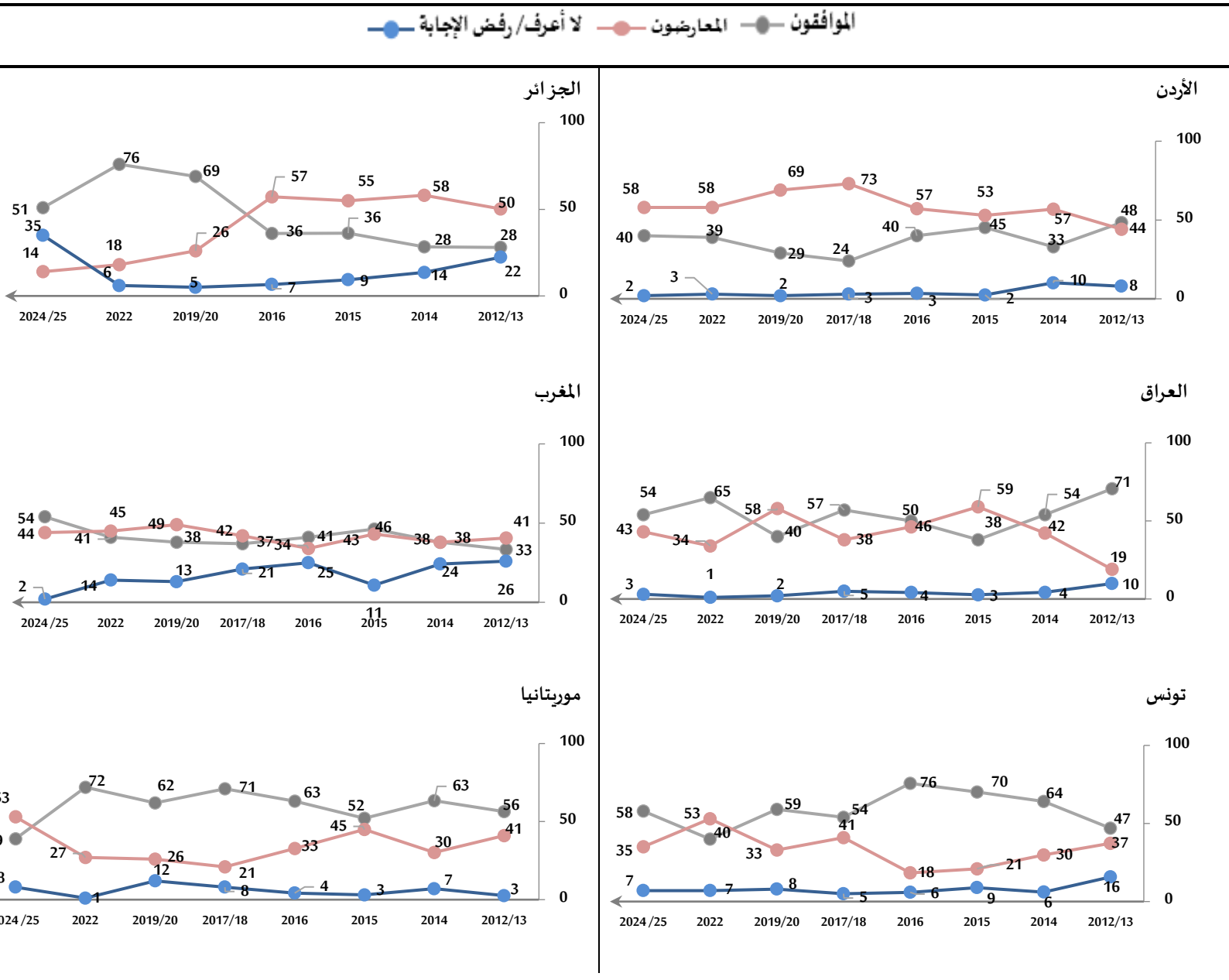

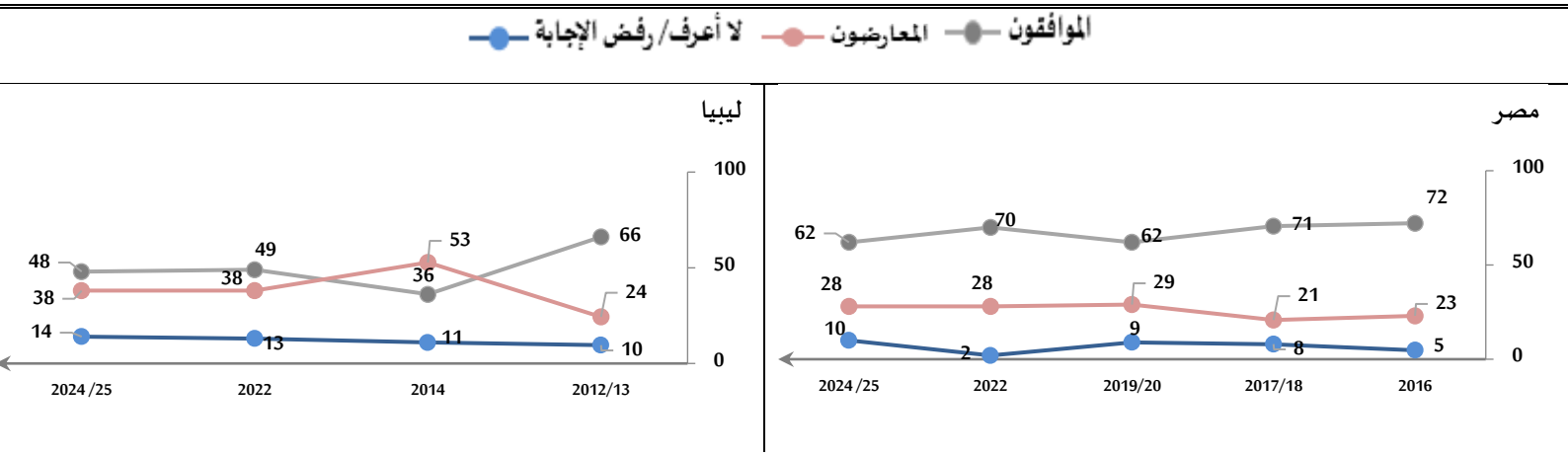

- **تمثيل المجالس التشريعية لفئات المجتمع وأطيافه كافةً**

على صعيد اتجاهات المستجيبين حول مدى تمثيل مجالسهم التشريعية لفئات المجتمع، أفاد 72% منهم فقط أنهم يوافقون على أن المجالس التشريعية في دولهم ممثّلة لجميع شرائح المجتمع وفئاته، في حين عارض 18% منهم ذلك. وكانت أعلى نسب المستجيبين الذين أفادوا أن المجالس التشريعية ممثلة لمجتمعات بلدانهم قد سُجِّلت في المغرب بنسبة 84%، تليه قطر بنسبة 82%، ثم لبنان بنسبة 80%، فموريتانيا بنسبة 79%، فالجزائر بنسبة 75%. ومن الجدير بالذكر أن 31% من السعوديين رفضوا الإجابة عن السؤال، أو أجابوا بـ "لا أعرف". أمّا أعلى نسبة ترى أن المجالس التشريعية لا تمثل مجتمعاتها، فقد كانت في العراق بنسبة 35%، ثم الأردن بنسبة 72%، فليبيا بنسبة 32%.

الشّكل (78)

اتجاهات المستجيبين نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً[8]

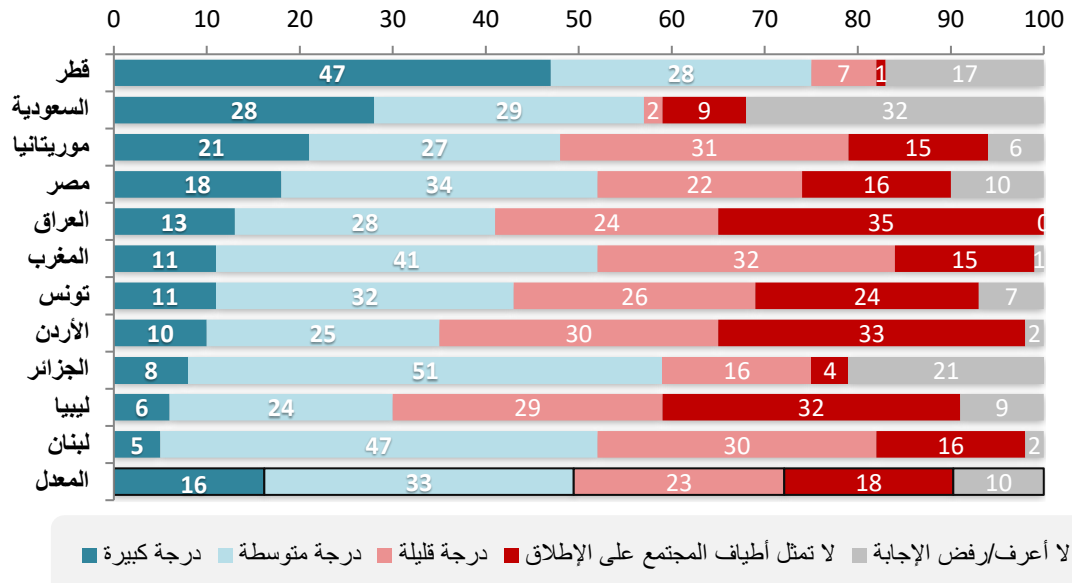

الشّكل (79)

اتجاهات المستجيبين نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً بحسب أقاليم المنطقة العربية

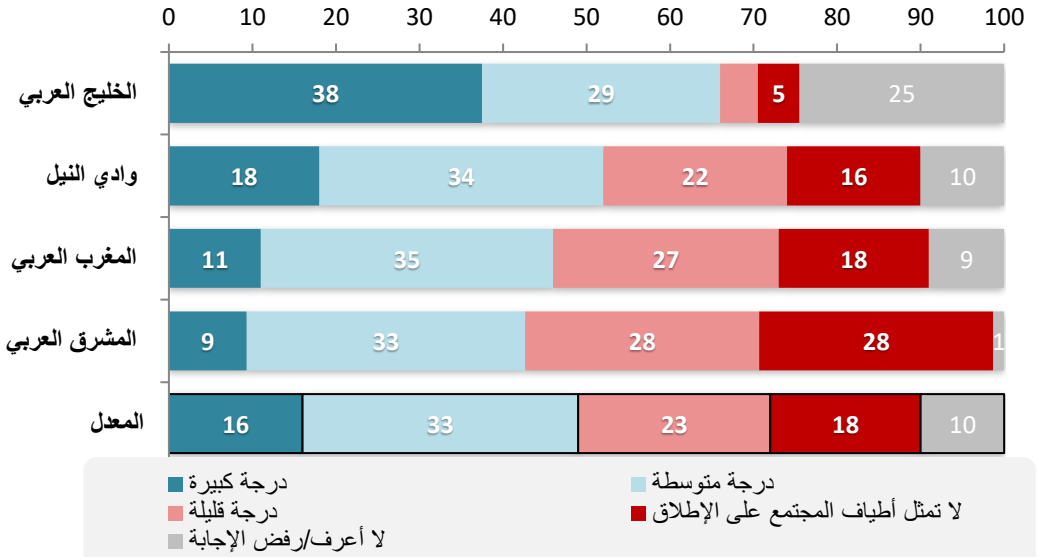

[8] لم يُطرح السؤال في فلسطين. وفي السعودية وقطر جرى السؤال عن مجلس الشورى، وفي الكويت عن مجلس الأمة.

عند مقارنة استطلاع 2024/ 2025 بالاستطلاعات السابقة فيما يخصّ تقييم الرأي العام في المنطقة العربية لمدى تمثيل المجالس التشريعية لشرائح المجتمع المختلفة، نجد أنه لا تُظهر النتائج تباينًا ملحوظًا في نسب المستجيبين الذين وافقوا على ذلك، إلا أن نسبة الذين قالوا إن مجالسهم التشريعية تعبّر عن أطياف المجتمع وفئاته ارتفعت 3% مقارنةً بما كانت عليه في الاستطلاع السابق. وعندما نقارن هذا الاستطلاع بسابقه على مستوى البلدان، نرى ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أن المجلس التشريعي يمثل الجميع في كل من تونس والأردن والمغرب ولبنان، إضافةً إلى وجود تغيرات طفيفة أو استقرار في النسبة في باقي الدول.

الشّكل (80)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

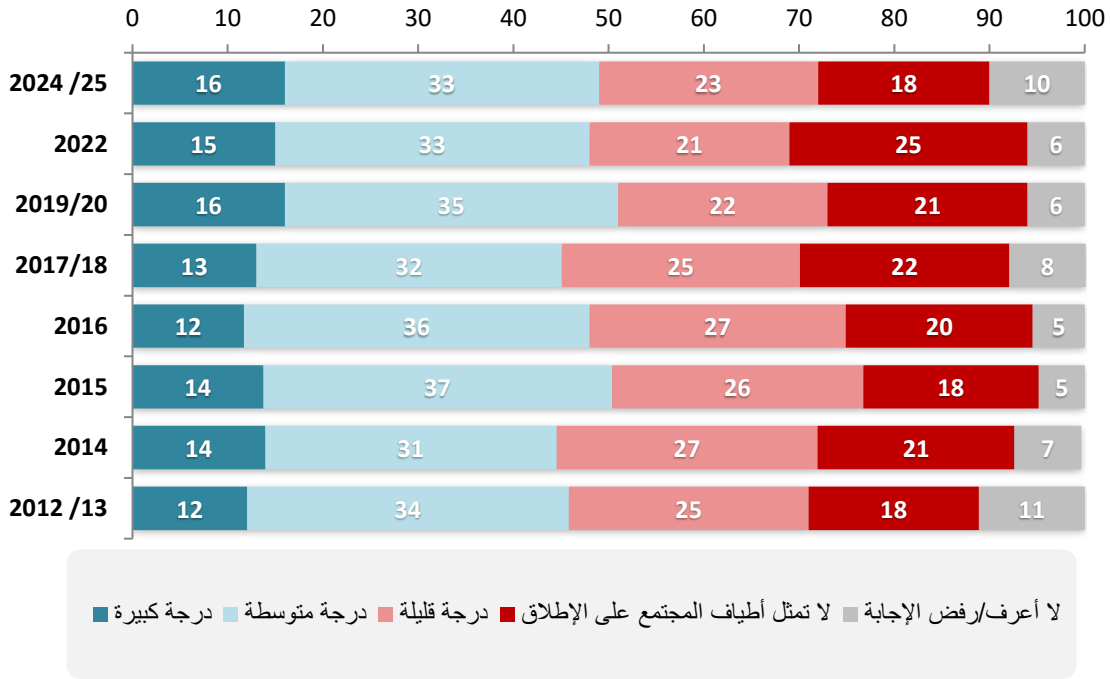

الشّكل (81)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

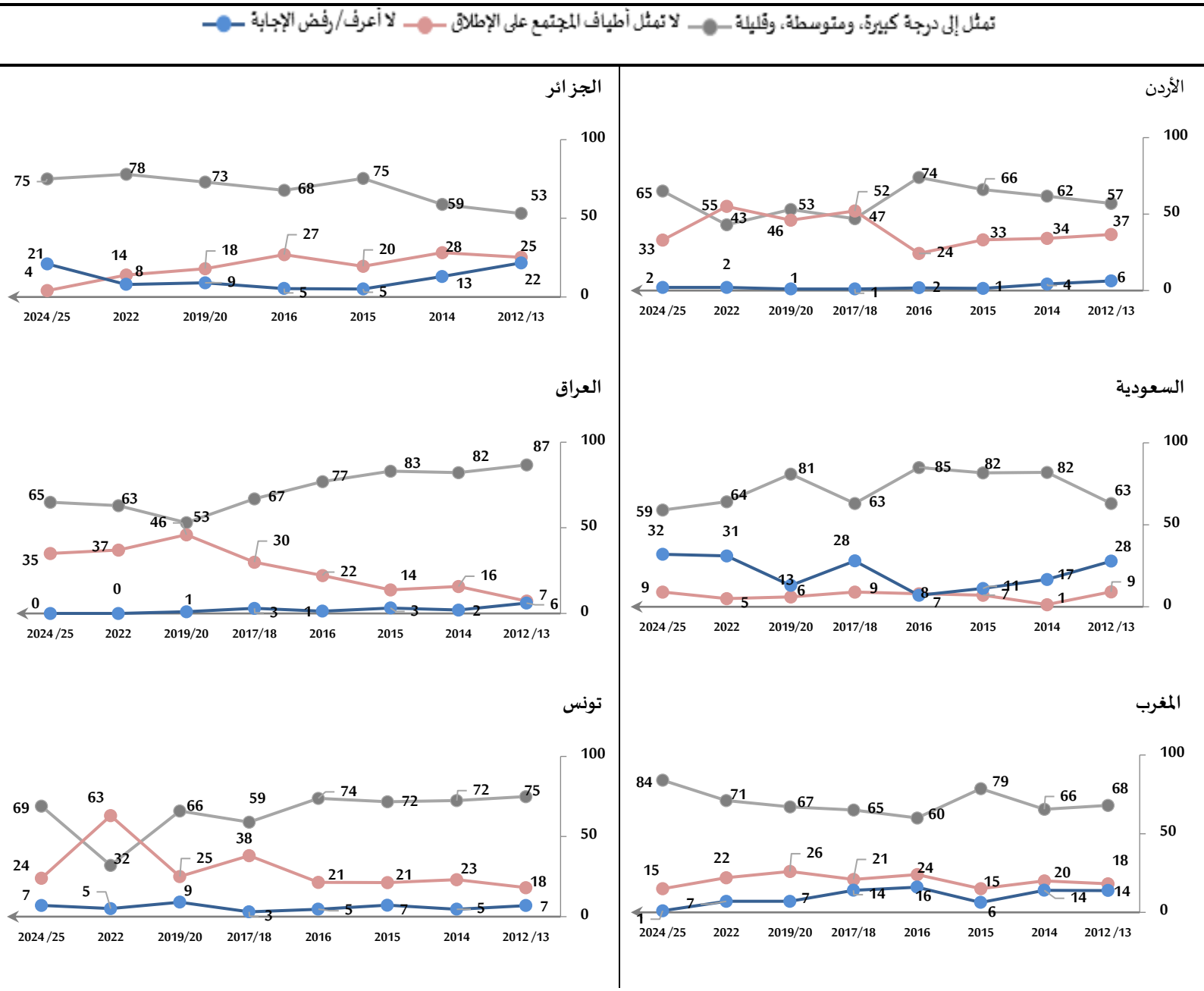

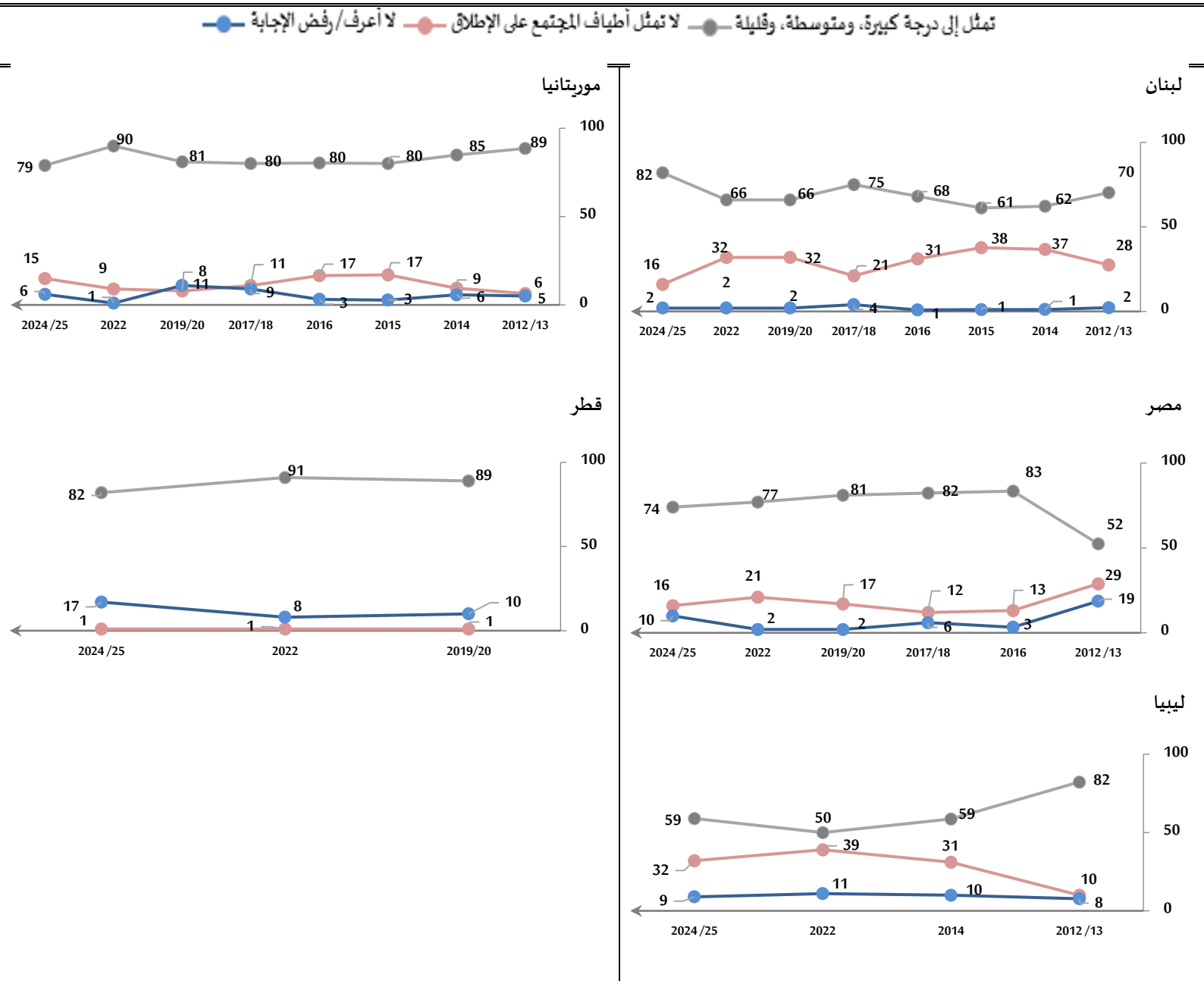

3. تقييم أداء الحكومات

عمل المؤشر العربي على استطلاع آراء المواطنين في المنطقة العربية فيما يخص تقييمهم لأداء حكوماتهم في قضايا تفصيلية، وذلك من خلال المعايير التالية:

- تقييم السياسة الخارجية.
- تقييم السياسات الاقتصادية.

- تقييم الأداء الحكومي في مجموعة من السياسات العامة والخدمات العامة.

أ. السياسة الخارجية

أظهرت النتائج أن أغلبية المواطنين في المنطقة العربية يرون أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آرائهم بنسبة 53%، بينما أفاد 38% أنها لا تعبر عن آرائهم. ووردت أعلى النسب من المستجيبين الذين وافقوا على أن السياسات الخارجية لبلدانهم تعبر عن آرائهم في كل من الكويت (83%)، وقطر (80%)، والسعودية (67%). وأفادت الأكثرية في كل من مصر (62%)، والجزائر (61%)، وموريتانيا والسودان (55%)، وتونس والمغرب والأردن (52%)، أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آرائهم، بينما قالت الأغلبية في لبنان (68%)، وفلسطين (67%)، والعراق (66%)، وليبيا (64%) إن سياسات بلدانهم الخارجية لا تعبر عن آرائهم. وعلى الرغم من أن نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا، أو رفضوا الإجابة في الدول المُستطلَعَة آراء مواطنيها كانت بمعدل 7% في استطلاع 2022، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة وصلت إلى 32% في السعودية و27% في الجزائر.

الشّكل (82)

المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم

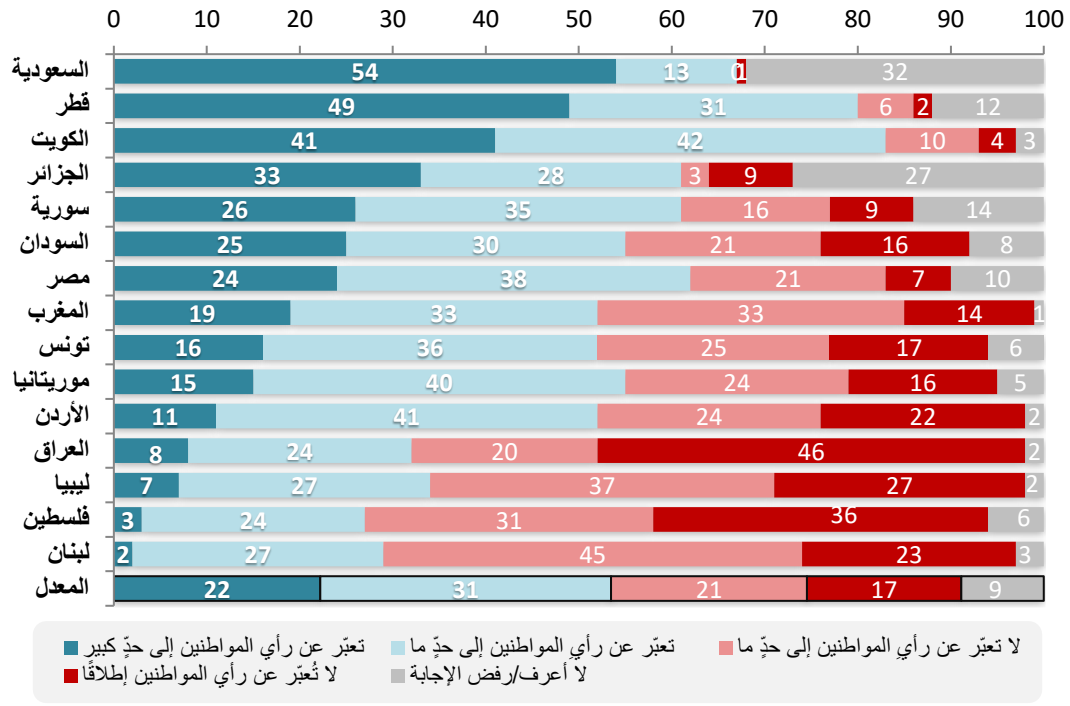

الشّكل (83)

المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

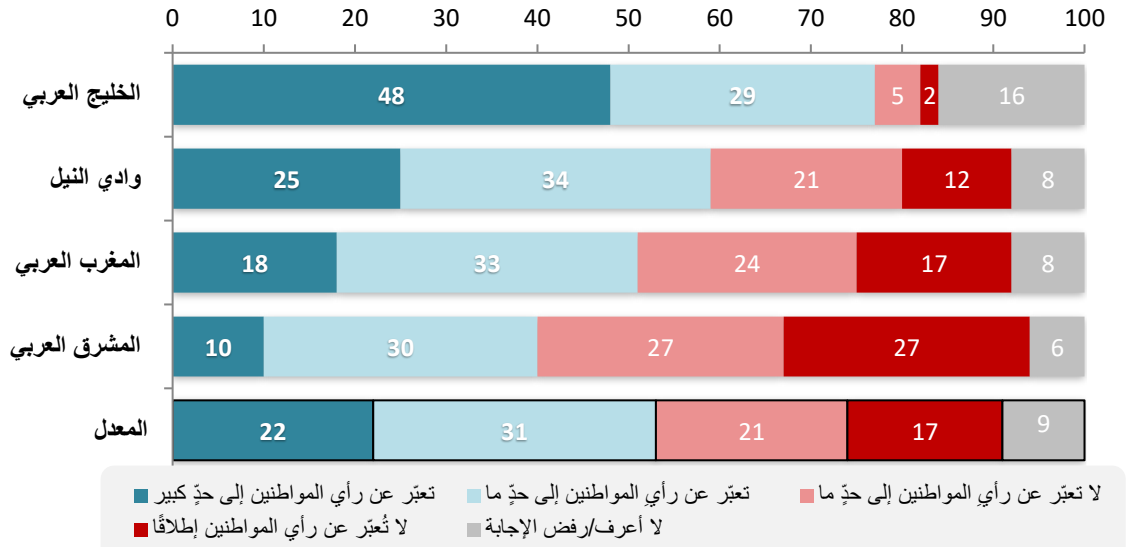

من خلال مقارنة اتجاهات الرأي العام بخصوص مدى تعبير السياسات الخارجية عن آراء المواطنين في استطلاع 2024 بالاستطلاعات السابقة، نلاحظ أن نتائج هذا الاستطلاع مقاربة لما سُجل في الاستطلاع السابق، وأن هذه النسبة كانت في ارتفاع متتالٍ منذ بداية إطلاق المؤشر العربي؛ إذ كانت 34% في استطلاع 2011، ثم ارتفعت إلى 42% في استطلاع 2012/ 2013، لترتفع مرة أخرى إلى 45% في استطلاع 2014، ثم 50% في استطلاعَي 2015 و2017/ 2018، ثم 55% في استطلاع 2020، ولتنخفض على نحو طفيف إلى 52% في استطلاع 2022، لتعود إلى الارتفاع إلى 53% في الاستطلاع الحالي. وعلى مستوى البلدان، نلاحظ أن نسبة المستجيبين الذين يرون أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آرائهم ارتفعت على نحو طفيف في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق، ما عدا السعودية وقطر والجزائر ومصر وفلسطين التي انخفضت فيها النسبة. وشهد السودان ارتفاعًا ملحوظًا يقدر بـ 17 نقطة مئوية من الاستطلاع السابق، وانخفضت هذه النسبة بـ 20 نقطة مئوية في الجزائر.

الشّكل (84)

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

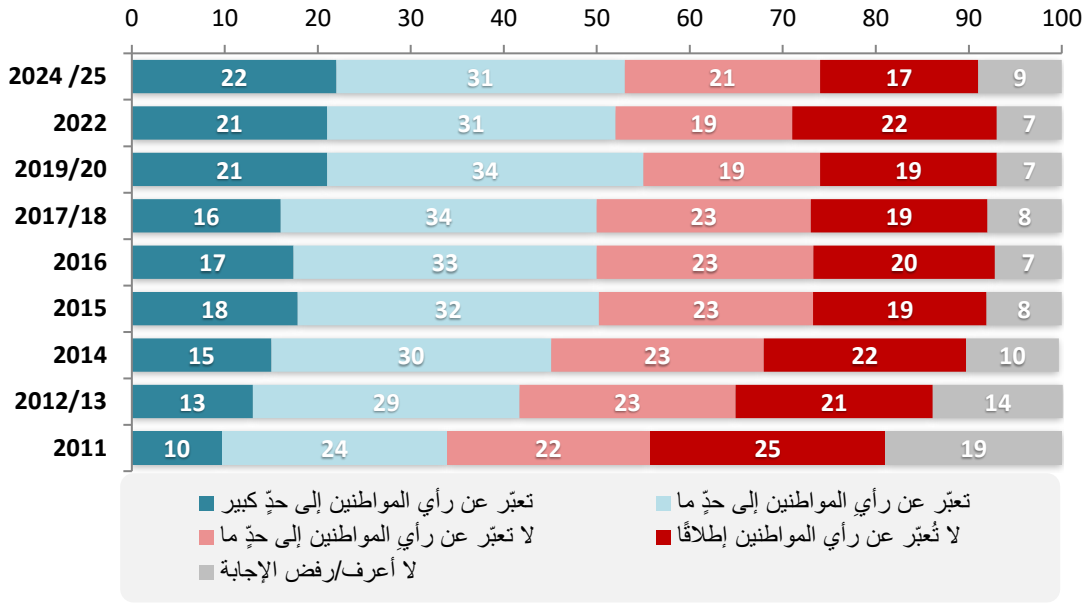

الشّكل (85)

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

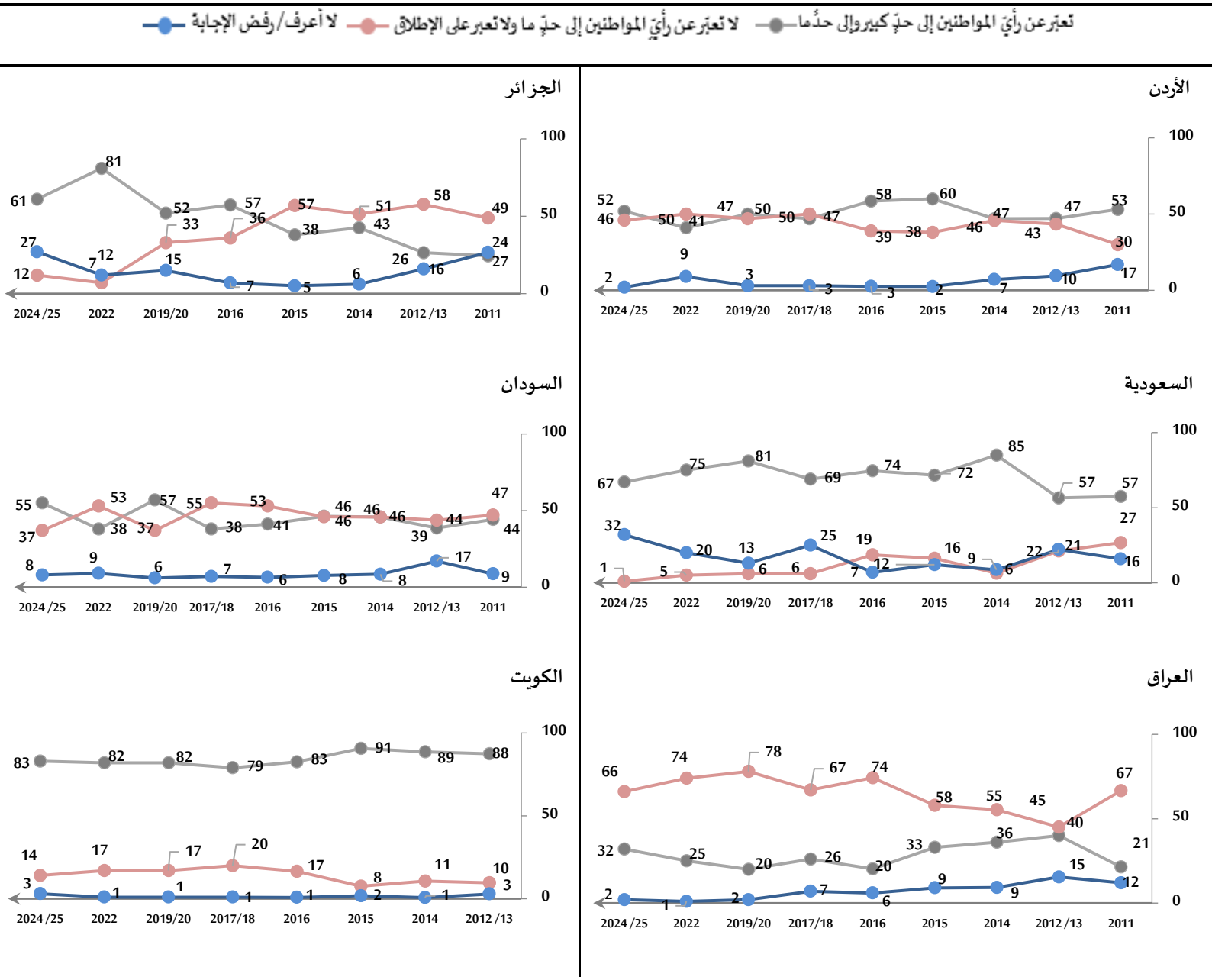

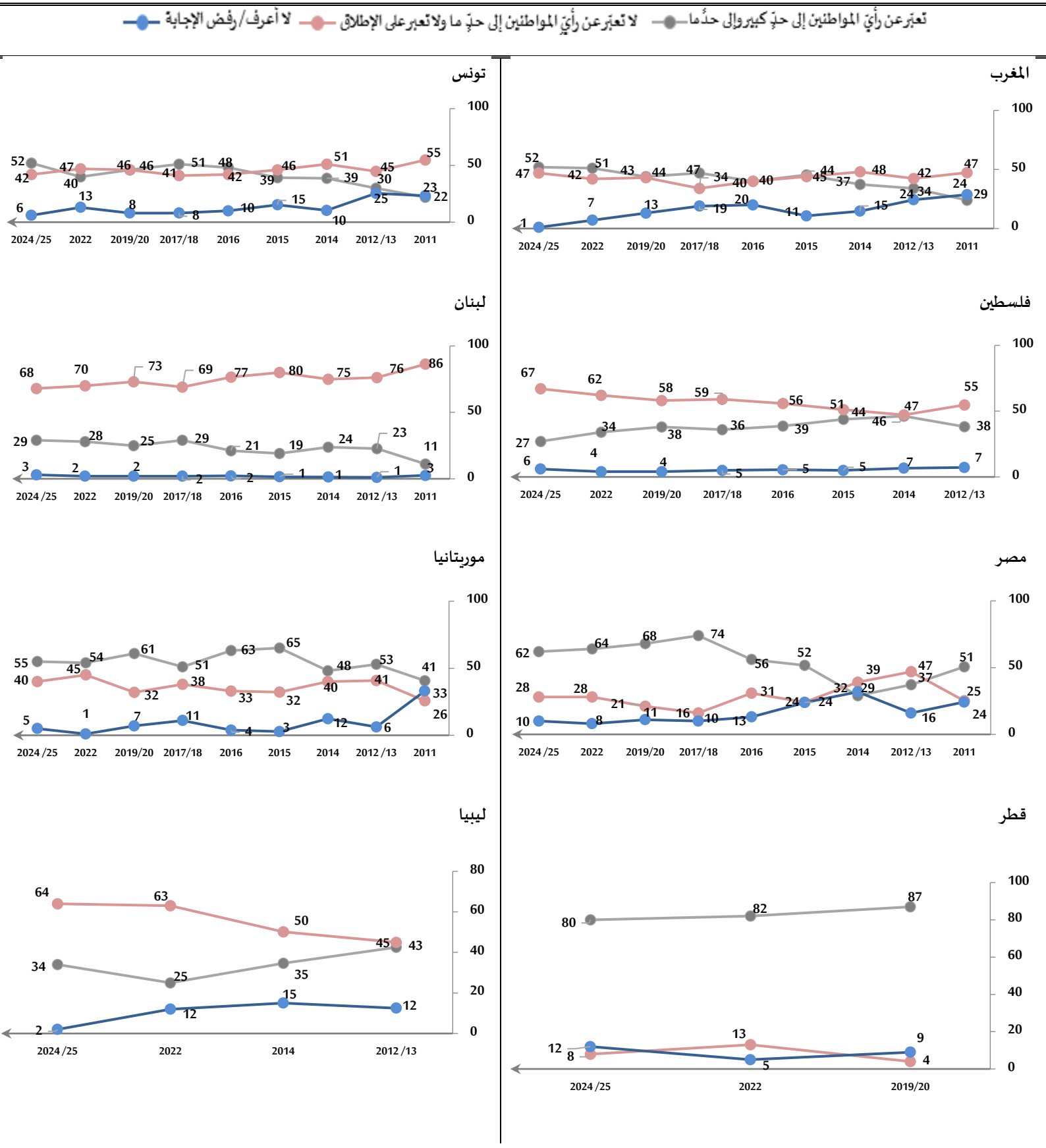
تعبّر عن رأيّ المواطنين إلى حدٍّ كبير وإلى حدٍّما
لا تعبّر عن رأيّ المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق
لا أعرف/رفض الإجابة
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
قطر
ليبيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011

ب. السياسة الاقتصادية

يبدو الرأي العام العربي منقسم في تقييمه السياسات الاقتصادية الداخلية في بلدانه؛ إذ عبّر 50% من المستجيبين عن أن السياسات الاقتصادية لا تعبر عنهم، مقابل 43% ممّن أفادوا أن هذه السياسات تعبّر عنهم (إلى حدّ كبير، وإلى حدّ ما)، وأفادت أكثرية المستجيبين في قطر (85%)، والكويت (72%)، والسعودية (66%)، والجزائر (64%) أن سياسات بلدانهم الاقتصادية تعبر عن آرائهم، بينما أفادت الأغلبية في ليبيا (61%)، والعراق والأردن (63%)، وفلسطين (71%)، ولبنان (73%) أن سياسات بلدانهم الاقتصادية لا تعبر عن آرائهم، وانقسم الرأي العام حول هذا السؤال في كل من تونس ومصر وموريتانيا والمغرب.

الشّكل (86)

المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تعبّر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تعبّر عن آرائهم

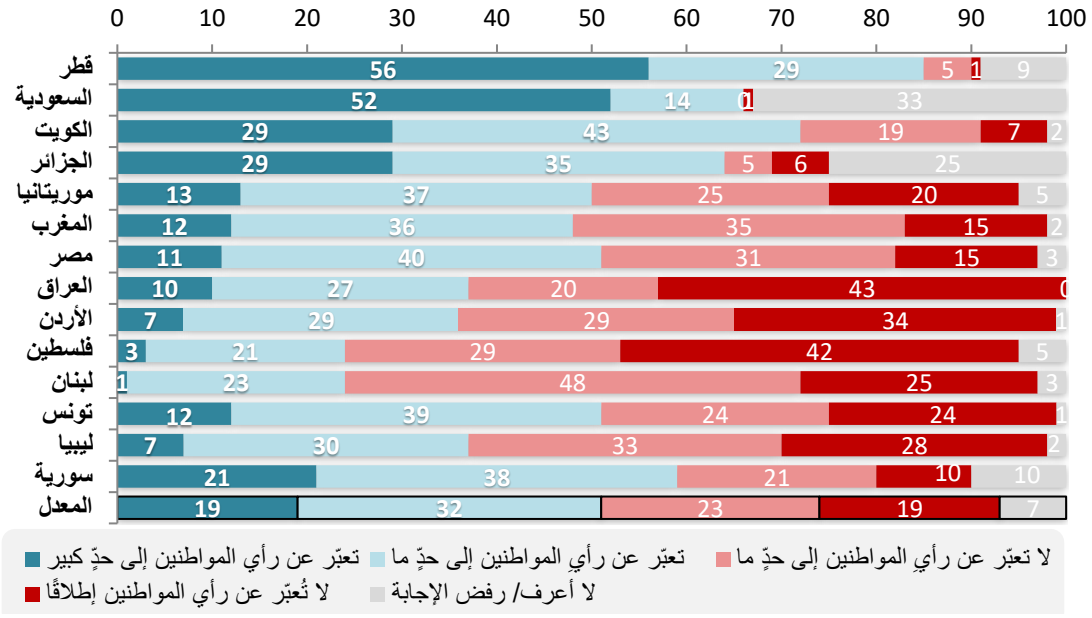

الشّكل (87)

المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تعبّر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تعبّر عن آرائهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

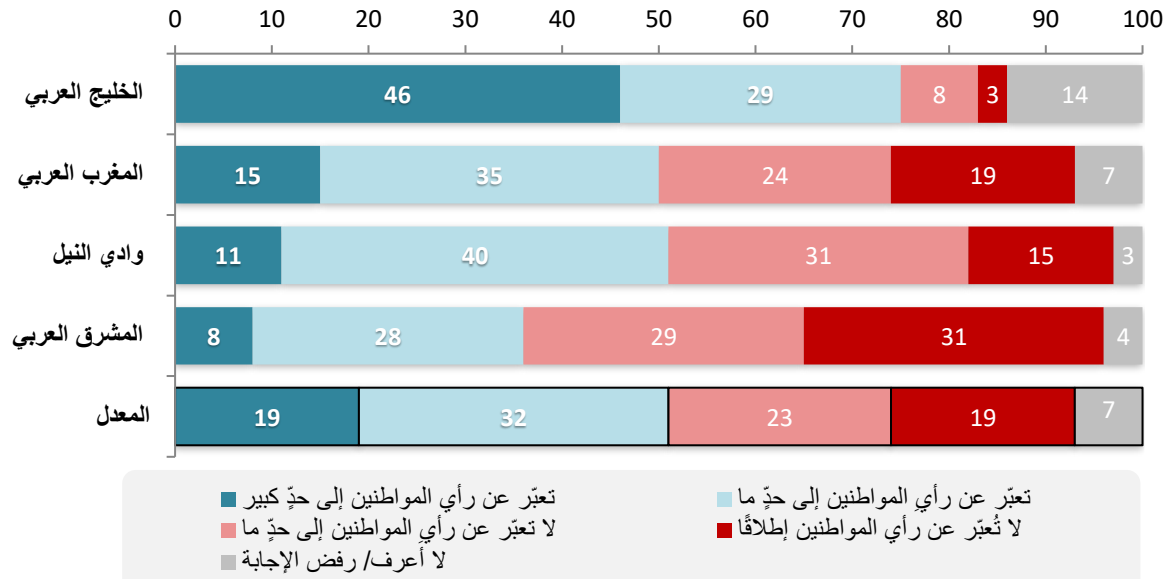

وعند مقارنة تقييم السياسات الاقتصادية الداخلية في نتائج المؤشر العربي لعام 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاع السابق، يظهر أن نسبة الذين أفادوا أن السياسات الاقتصادية تعبّر عن آراء المواطنين "إلى حدٍ كبير"، أو "إلى حدٍ ما"، أعلى مما سُجل في استطلاع 2022؛ إذ ارتفعت هذه النسبة من 43% إلى 50% في استطلاع 2024/ 2025. وفي المقابل، فإن نسبة الذين يرون أن سياسات بلدانهم الاقتصادية لا تعبر عن آرائهم انخفضت بـ 7 دراجات مئوية، من 50% في الاستطلاع السابق إلى 43% في الاستطلاع الحالي.

الشّكل (88)

اتجاهات المستجيبين الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تعبر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تعبر عن آراء المواطنين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

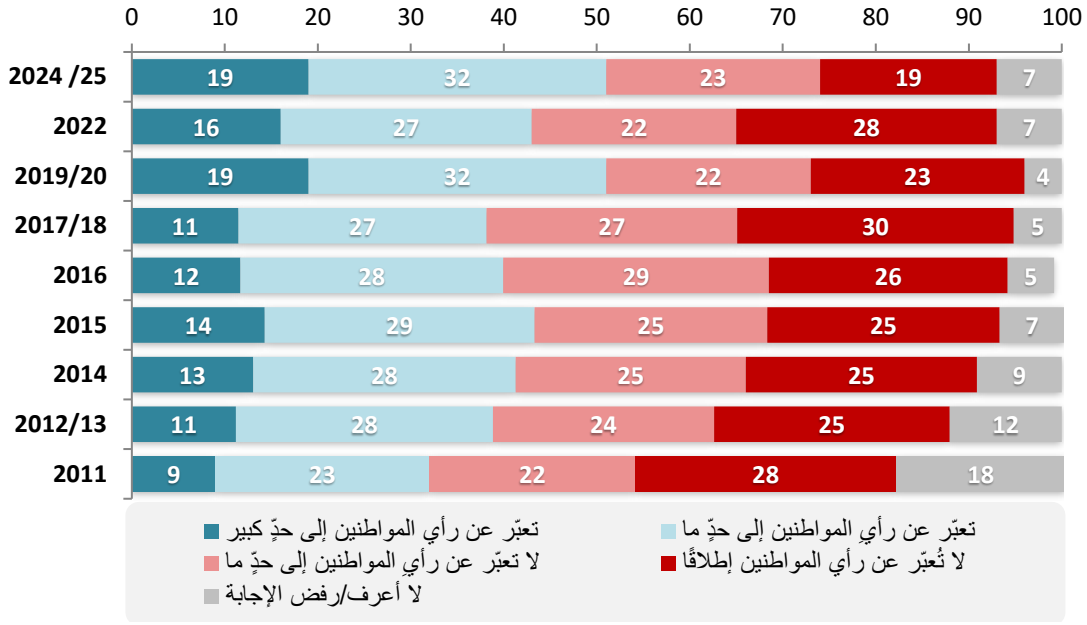

الشّكل (89)

اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تعبّر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تعبّر عن آراء المواطنين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

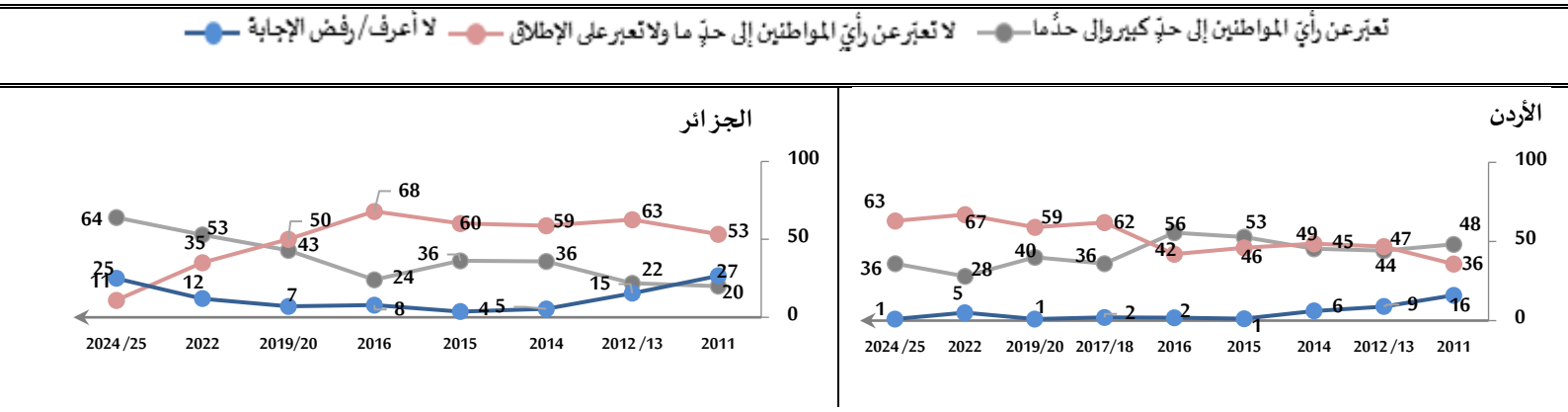

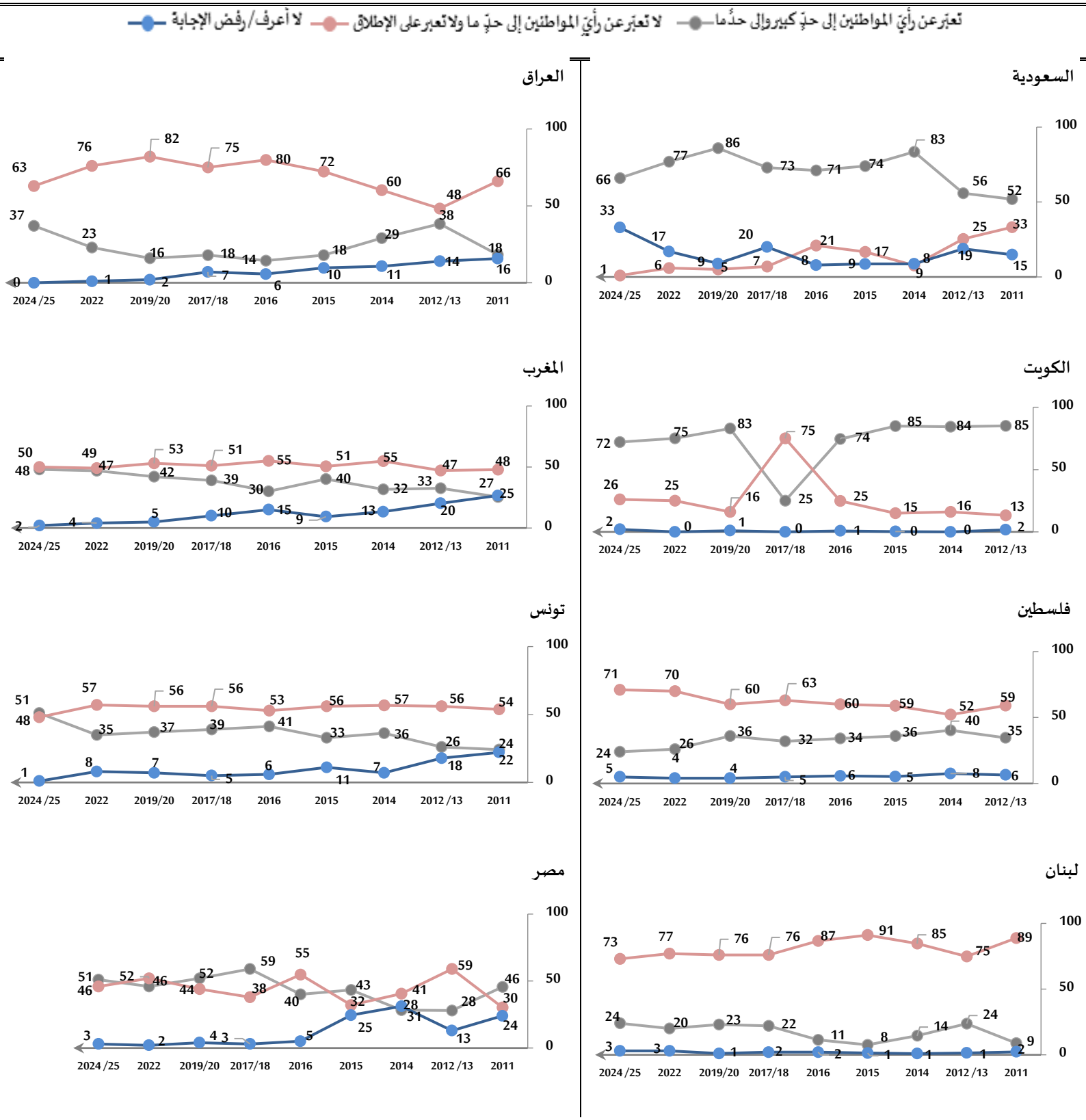
تعبّر عن رأيّ المواطنين إلى حدٍّ كبير وإلى حدٍّ ما
لا تعبّر عن رأيّ المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبّر على الإطلاق
لا أعرف/رفض الإجابة
السعودية
العراق
الكويت
المغرب
فلسطين
تونس
لبنان
مصر
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011

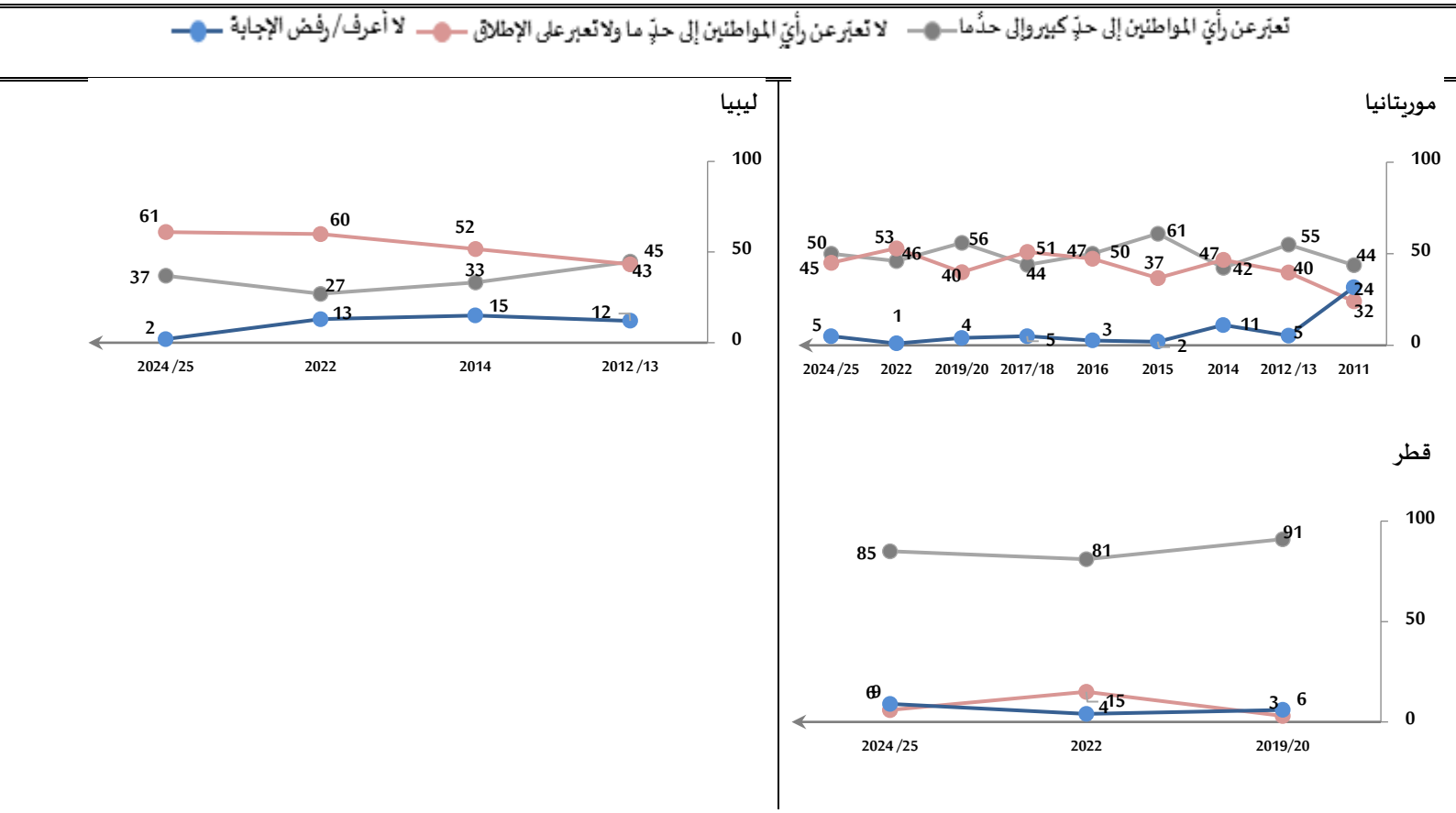

ج. تقييم الأداء الحكومي في مجموعة من القضايا التفصيلية

في سياق تقييم أداء الحكومات، تضمّن المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة التي تقيس تقييم المستجيبين لأداء حكوماتهم في مجموعة من السياسات العامة، والخدمات الأساسية؛ فقد سُئل المستجيبون عن الأداء الحكومي في تسعة مجالات، وطُلب منهم تقييم هذا الأداء في كل مجالٍ من المجالات من خلال أربعة خيارات، هي: جيد جدًّا، وجيد، وسيّئ، وسيّئ جدًّا. أما المجالات، فهي كما يلي:

- توفير المياه.
- تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق.
- توفير خدمات الصرف الصحي.
- تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي.

- تحسين الخدمات الصحية الحكومية.
- تحسين مستوى الطرق.
- تحسين مستوى المواصلات العامة.
- توزيع الخدمات بطريقةٍ عادلة بين مناطق المستجيبين.
- إيجاد حلول لمشكلة البطالة.
- تحسين مستوى المعيشة للفقراء.

جرى تحليل تقييم الأداء الحكومي في هذه الموضوعات، سواء كانت سياسات عامة أو خدمات أساسية، من خلال حساب معدل تقييم جميع المجالات. وخلصت نتائج المؤشر العربي 2024/ 2025 إلى أن الرأي العام منقسم حول تقييم مستوى هذه الخدمات والسياسات في البلدان التي جرى فيها الاستطلاع؛ إذ أفاد 59% من الرأي العام أن أداء الحكومات في القيام بهذه الخدمات هو إيجابي (جيد جدًّا، أو جيد). في حين قيّم 36% أداء الحكومات في هذه المجالات بأنه سلبي (سيّئ، أو سيّئ جدًّا).

أما على صعيد تقييم المستجيبين لكل خدمة من الخدمات الحكومية على حدة، فإن النتائج تُبرز أربع مجموعات لهذه الخدمات بحسب مستوى تقييم المستجيبين لها.

ففي **المجموعة الأولى**، نجد أنّ أكثر الخدمات والسياسات التي جرى تقييمها إيجابيًا هي تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق (73% إيجابي مقابل 22% سلبي)، وتوفير المياه (69% إيجابي مقابل 27% سلبي).

أما **المجموعة الثانية**، فتضم الخدمات التي حصلت على تقييمات إيجابية قوية، ولكن أقل من المجموعة الأولى، وتشمل: توفير خدمات الصرف الصحي (63% إيجابي مقابل 27% سلبي)، وتحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي (61% إيجابي مقابل 37% سلبي)، وتحسين الخدمات الصحية الحكومية (59% إيجابي مقابل 37% سلبي)، وتحسين مستوى المواصلات العامة (59% إيجابي مقابل 37% سلبي)، وتحسين مستوى الطرق (57% إيجابي مقابل 39% سلبي).

أما **المجموعة الثالثة** من الخدمات الحكومية، فهي تضم توزّع الخدمات على نحو متوازن بين المحافظات/ الإقليم/ المناطق، حيث قيّمها 52% من المستجيبين إيجابيًا، مقابل 40% قيّموها سلبيًا؛ ما يعكس انقسامًا في الرأي العام حيال هذه المسألة.

في حين أن **المجموعة الرابعة**، التي حصلت على أدنى مستويات التقييم الإيجابي، تشمل تحسين مستوى المعيشة للفقراء (39% إيجابي مقابل 58% سلبي)، وإيجاد حلول لمشكلة البطالة/ توفير فرص العمل (35% إيجابي مقابل 60% سلبي)؛ ما يشير إلى أن هذين المجالين لا يزالان يشكلان تحديين رئيسين في نظر الرأي العام في المنطقة العربية.

الشّكل (90)

تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية

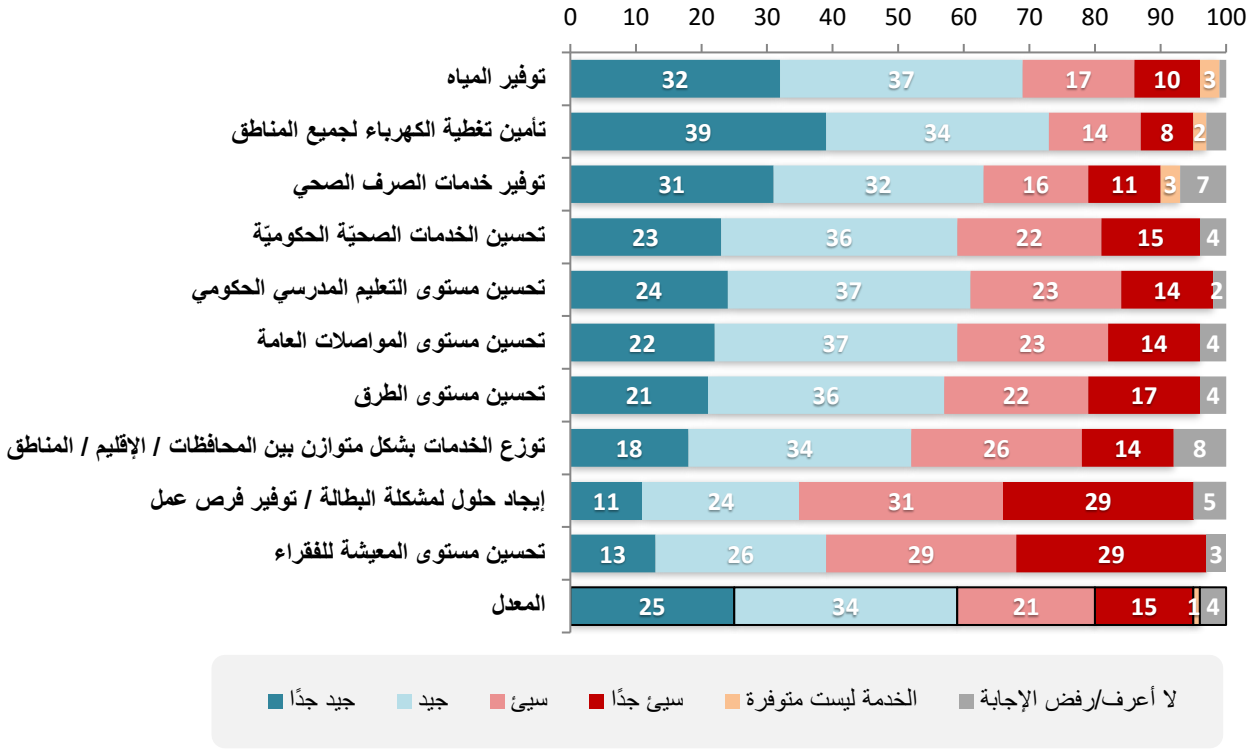

إن مقارنة تقييم المواطنين لهذه الخدمات والسياسات العامة في استطلاع 2024/ 2025 باستطلاع 2022 توضح ارتفاعًا بـ 10 نقاط مئوية في التقييم الإيجابي للخدمات الحكومية بصفة عامة، كما نلاحظ في جميع الخدمات. وكان أكبر ارتفاع في تقييم الخدمات الحكومية في تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق من

60% في الاستطلاع السابق إلى 73% في الاستطلاع الحالي، وفي تحسين مستوى المعيشة للفقراء من 28% في الاستطلاع السابق إلى 39% في الاستطلاع الحالي.

أما على مستوى البلدان، فنجد أن أعلى نسبة في التقييم الإيجابي لهذه الخدمات سُجّلت في قطر (91%)، والسعودية (85%)، والجزائر (77%)، والكويت (70%). وقيّم 61% من المستجيبين في مصر هذه الخدمات إيجابيًا، تليها الأردن بنسبة 58%، والمغرب بنسبة 50%، ثم ليبيا بنسبة 48%، والعراق بنسبة 47%. أما في تونس وموريتانيا، فقد بلغت نسبة التقييم الإيجابي 42%، في حين بلغت في فلسطين 39%. وفي المقابل، سُجّلت أعلى نسب التقييم السلبي لهذه الخدمات في تونس (57%)، وفلسطين (56%)، والعراق (53%). ونلاحظ أن مستويات التقييم لهذه الخدمات في أي بلد من البلدان المستطلعة متقاربة عبر جميع السنوات.

الجدول (11)

تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية بحسب استطلاعات المؤشر عبر السنوات

	جيد جدًّا/ جيد								سيّئ/ سيّئ جدًّا								غير متوافرة				
	2025/ 24	2022	2020/ 2019	2018/ 2017	2016	2015	2014	2013/ 2012	2025/ 24	2022	2020/ 2019	2018/ 2017	2016	2015	2014	2013/ 2012	2025/ 24	2022	2020/ 2019	2018/ 2017	2016
تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق	74	60	68	65	56	53	50	48	21	38	29	31	38	45	48	49	2	2	3	3	4
توفير المياه	72	60	72	67	59	61	61	57	23	38	25	30	37	38	38	42	2	2	3	3	3
تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي	64	54	52	50	55	50	47	50	31	45	47	49	44	48	52	48	0	0	0	--	--
توفير خدمات الصرف الصحي	66	53	55	49	46	48	47	45	23	38	32	39	41	50	51	53	8	8	12	11	11
تحسين الخدمات الصحيّة الحكوميّة	64	53	47	44	53	56	53	49	32	47	52	55	46	43	46	50	0	0	0	--	--
تحسين مستوى الطرق	60	50	50	50	51	52	47	44	37	49	49	49	48	47	51	54	0	0	0	--	--
توزع الخدمات بشكل متوازن بين المحافظات/ الإقليم/ المناطق (بلد الدراسة)	54	42	43	38	40	38	35	33	38	54	53	57	57	59	61	61	0	0	0	--	--
تحسين مستوى المعيشة للفقراء	41	28	27	28	31	32	27	28	54	70	71	68	71	67	72	70	0	0	0	--	--
إيجاد حلول لمشكلة البطالة	37	29	28	25	30	30	26	26	58	69	70	69	73	69	72	71	0	0	0	--	--
تحسين مستوى المواصلات العامة	64	53	53	--	--	--	--	--	33	45	45	--	--	--	--	--	0	0	0	--	--
المعدل	60	49	50	46	47	47	44	42	35	49	47	50	50	52	54	55	1	1	2	2	2

الجدول (12)

تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة بحسب بلدان المستجيبين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

	جيد جدًا/ جيد								سيّئ/ سيّئ جدًا				غير متوافرة				
	25 /2024	2022	2020 /2019	2018 /2017	2016	2015	2014	2013 /2012	2025 /2024	2022	2020 /2019	2018 /2017	2016	2025 /2024	2022	2020 /2019	2018 /2017	2016
الأردن	58	51	55	56	65	60	53	55	40	47	42	43	33	40	1	2	1	1
الجزائر	77	61	49	--	44	44	46	30	12	38	50	--	54	55	52	65	0	1
السعودية	85	91	92	90	85	81	88	75	2	4	6	8	15	18	10	22	13	2
السودان	-	19	31	31	31	30	39	32	-	75	63	65	67	67	57	63	-	2
العراق	47	28	22	28	29	28	33	34	53	72	78	71	70	69	65	62	0	--
الكويت	70	79	77	78	82	78	80	85	27	20	22	21	18	21	20	14	3	1
المغرب	50	50	41	34	33	36	31	36	49	47	54	59	62	62	67	60	1	2
تونس	42	31	31	36	40	30	32	33	57	67	66	61	56	69	66	64	1	3
فلسطين	39	47	50	45	46	42	46	45	56	50	46	52	51	57	53	54	5	1
لبنان	-	5	19	15	23	20	14	13	-	93	81	84	76	79	85	87	-	--
ليبيا	48	31	--	--	--	--	33	36	49	68	--	--	--	--	64	62	3	--
مصر	61	52	58	62	51	44	25	26	35	46	40	37	47	53	69	71	4	2
موريتانيا	42	38	39	32	45	48	38	39	49	56	50	55	39	51	60	60	9	2
قطر	91	97	96	0	0	0	0	0	7	2	3	0	0	0	0	0	2	--
المعدل	59	49	50	46	48	45	42	40	36	49	47	50	49	53	57	57	5	1

الشّكل (91)

تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة بحسب بلدان المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025

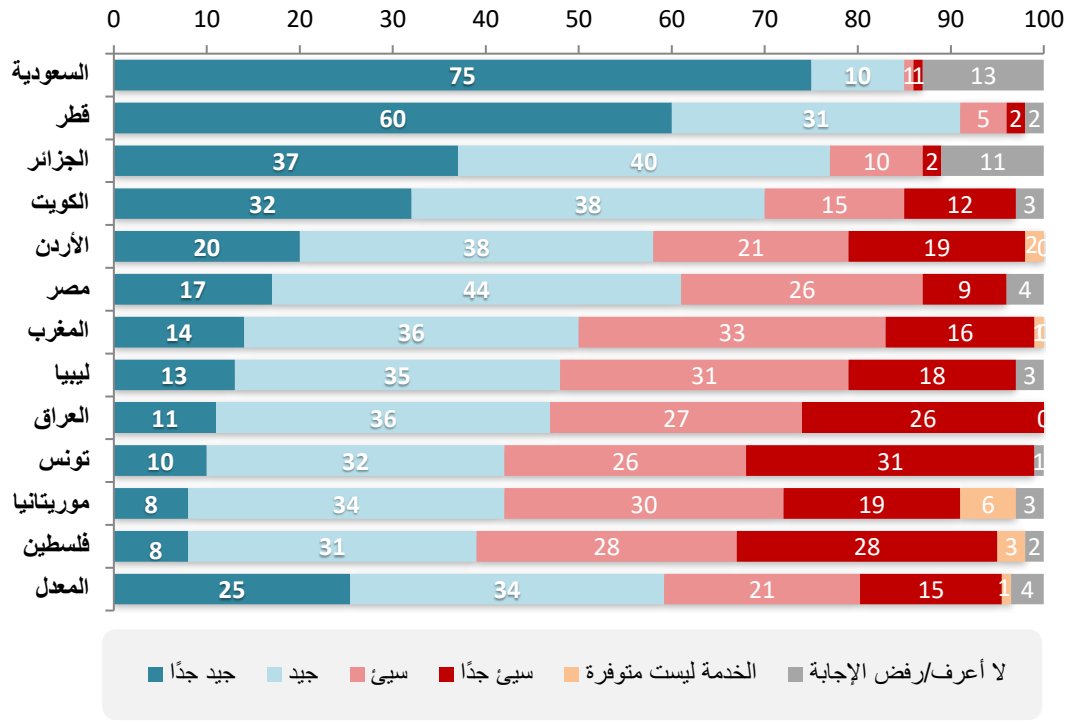

إن تقييم أداء الحكومات في المجالات التفصيلية، سواء على مستوى السياسات الخارجية، أو السياسات الاقتصادية، أو في تقييم الأداء الحكومي في السياسات العامة، أو الخدمات الأساسية، كان منسجمًا نوعًا ما مع مستويات الثقة بهذه الحكومات في كل دولة على حدة. وكما تشير اتجاهات الرأي العام في كل بلد من البلدان التي شملها الاستطلاع، فإن مستوى الثقة بالحكومة يزداد بازدياد إيجابية تقييم الأداء الحكومي في القضايا التفصيلية، في حين تنخفض الثقة بالحكومة بانخفاض تقييم أداء الحكومات في القضايا التفصيلية.

الشّكل (92)

تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة بحسب بلدان المستجيبين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

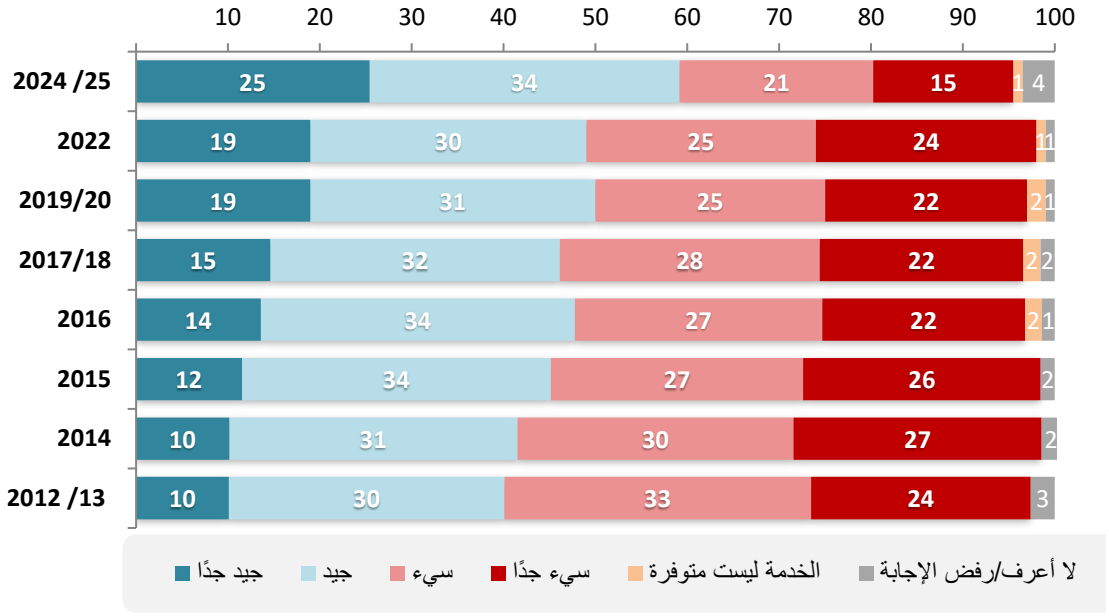

الجدول (13)

اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بالحكومة بالتقاطع مع أداء الحكومات في المجالات التفصيلية

اتجاهات المستجيبين نحو سياسات بلدانهم الخارجية	ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم			
	ثقة كبيرة	ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إطلاقًا
تعبّر عن رأي المواطنين إلى حدٍّ كبير، وإلى حدٍّ ما	89	71	41	43
لا تعبّر عن رأي المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق	11	29	59	57
المجموع	100	100	100	100
اتجاهات المستجيبين نحو سياسات بلدانهم الاقتصادية	ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم			
	ثقة كبيرة	ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إطلاقًا
تعبّر عن رأي المواطنين إلى حدٍّ كبير، وإلى حدّ ما	87	65	36	38
لا تعبّر عن رأي المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق	13	35	64	62
المجموع	100	100	100	100
تقييم المواطنين لمجموعةٍ من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة	ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم			
	ثقة كبيرة	ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إلى حدٍّ ما	عدم ثقة إطلاقًا
جيد جدًّا/ جيد	83	63	41	31
سيّئ/ سيّئ جدًّا	17	37	59	69
المجموع	100	100	100	100

4. الفساد المالي والإداري

إنّ اتجاهات الرأي العام بخصوص مدى انتشار الفساد المالي والإداري في البلاد تُعتبر من المؤشرات المعيارية التي يمكن أن تساهم في تفسير العلاقة بين المواطنين والدولة، وتقييم المواطنين لأداء دولهم بصفة عامة. واتضح أن **الرأي العام العربي في مجمله (66%) يعتقد أن الفساد المالي والإداري منتشرٌ (منتشر جدًّا، ومنتشرٌ إلى حدٍّ ما) في البلدان المستطلعة آراؤها. ويعتقد نحو ثلث المستجيبين (32%) أن الفساد المالي والإداري منتشر جدًّا في بلدانه.** وفي المقابل، فإن نسبة الذين يعتقدون أن الفساد غير منتشر على الإطلاق في بلدان المنطقة العربية هي 11%، في حين يعتقد 17% من المستجيبين أن الفساد منتشرٌ إلى حد قليل جدًّا. وهذا يشير، بوضوح، إلى أن **الرأي العام في المنطقة العربية مجمعٌ، بنسبة 83%، على أن الفساد منتشرٌ بدرجات متفاوتة في بلدانه.**

تباينت آراء المستجيبين في تقييم مدى انتشار الفساد في بلدانهم، إلا أن هذا التباين لا يلغي وجود توافق بين أغلبية مستجيبي الدول على أن الفساد منتشرٌ جدًّا، أو منتشر إلى حدٍّ ما. وراوحت نسبة الذين قالوا إن الفساد غير منتشرٍ في بلدانهم بين 2% و45%. وكانت أعلى نسب المستجيبين الذين يرون أن الفساد غير منتشر في بلدانهم على الإطلاق في السعودية بنسبة 45%، وقطر بنسبة 34%، ثم المغرب بنسبة 14%، والجزائر بنسبة 12%.

الشّكل (91)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين

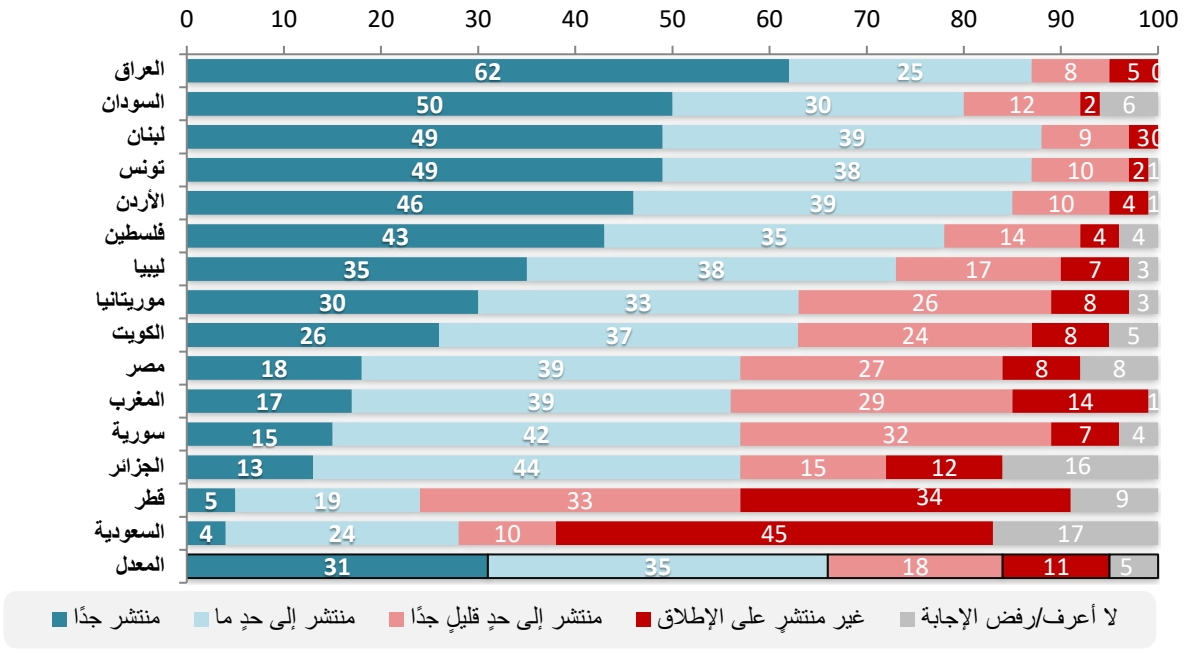

الشّكل (92)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين بحسب أقاليم المنطقة العربية

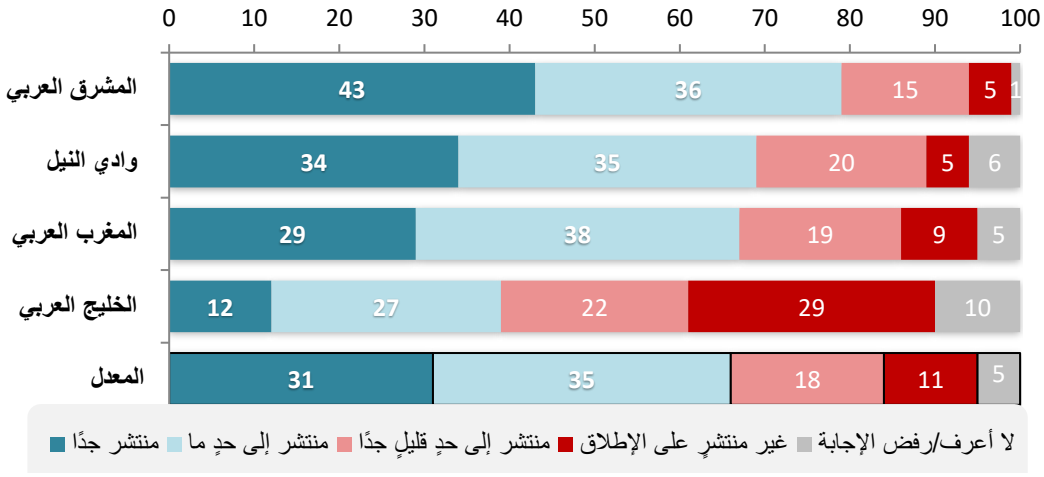

إن مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد في استطلاع المؤشر العربي 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة، تشير إلى عدم وجود تباينات تُذكر على هذا الصعيد؛ إذ أفاد 3% من الرأي العام أن الفساد غير منتشرٍ على الإطلاق في استطلاع 2011، بينما كانت النسبة 4% في استطلاع 2012/ 2013، و5% في استطلاع 2014، ووصلت النسبة إلى 6% في استطلاع 2015، لتنخفض إلى 4% في استطلاع 2016، وكانت نسبة الذين أفادوا أن الفساد غير منتشر على الإطلاق في استطلاعات المؤشر منذ عام 2017 إلى عام 2020 تراوح بين 6% و7%، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 10% في استطلاع 2022، ثم 11% في الاستطلاع الحالي؛ أي إن نسبة الذين أصبحت لديهم قناعة بأنه لا يوجد فساد في بلدانهم ارتفعت ثماني نقاط مئوية خلال السنوات الأربع عشرة الماضية.

وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام بخصوص مدى انتشار الفساد بحسب البلدان المستطلعة آراؤها على حدة بنتائج الاستطلاعات السابقة، تُظهر النتائج عدم وجود اختلاف جوهري في اتجاهات الرأي العام في أغلب البلدان، في حال مقارنتها بسنة الأساس؛ أي المؤشر العربي لعام 2011. ونلاحظ أنه يوجد استثناء في كل من السعودية وقطر.

الشّكل (93)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

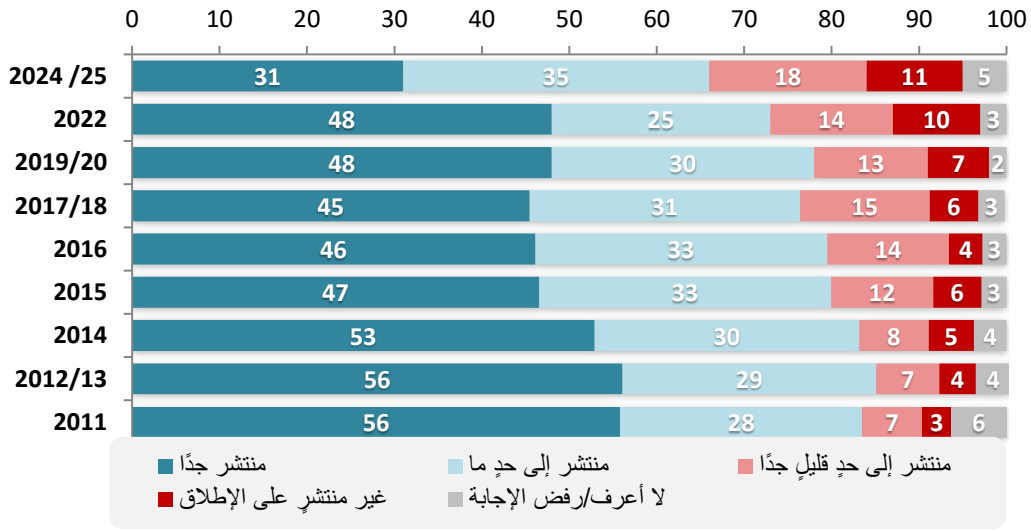

الشّكل (94)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

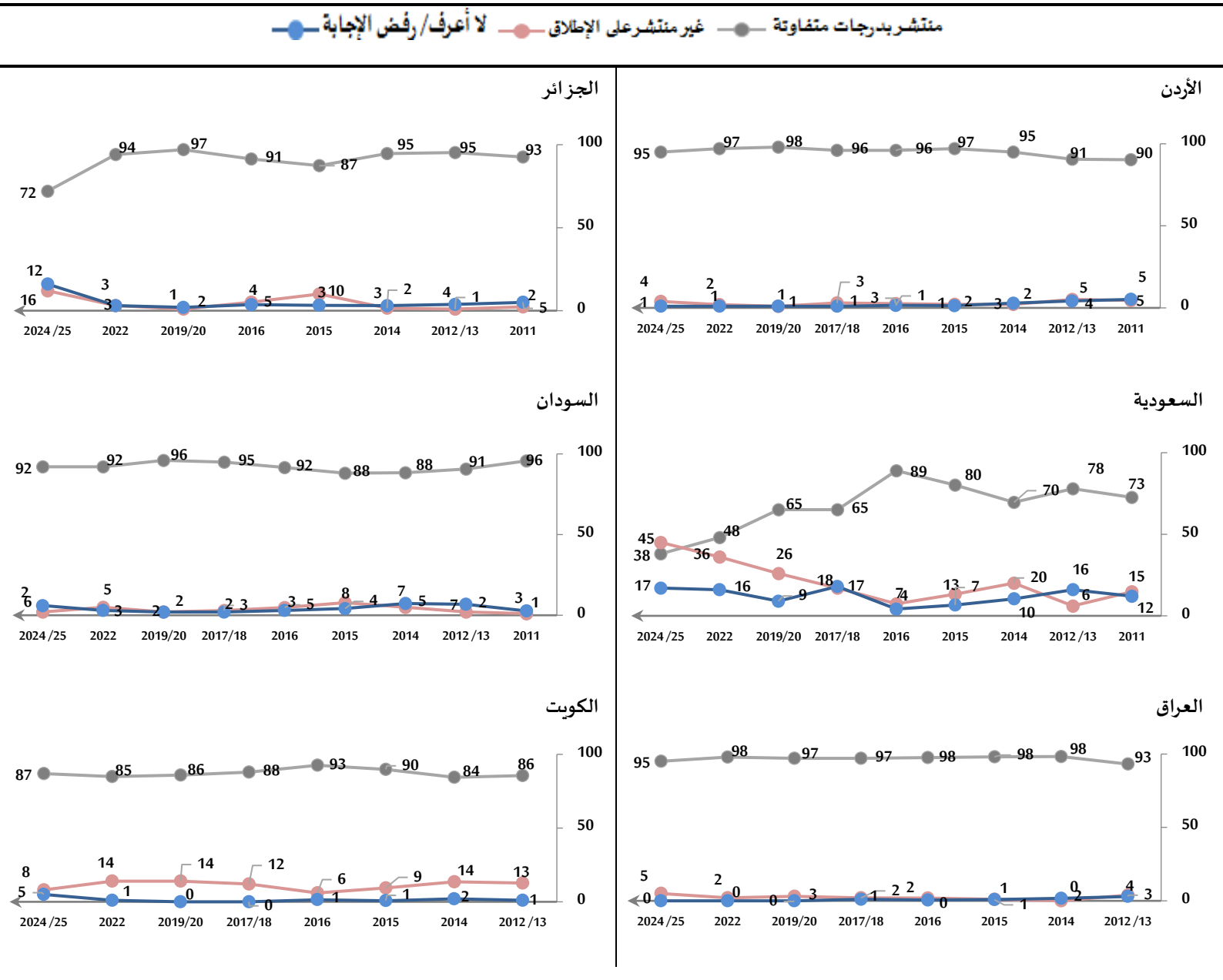

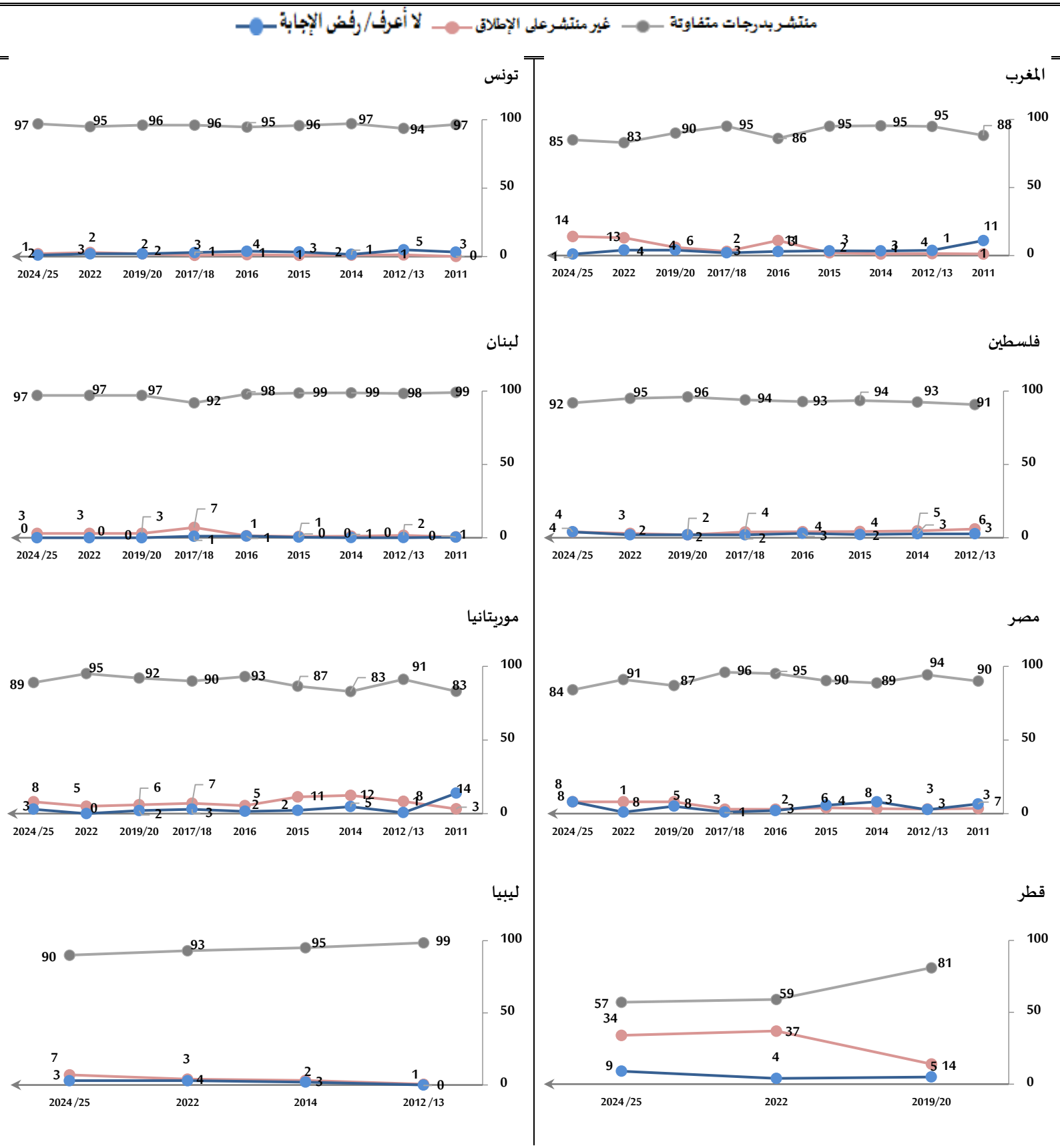
منتشر بدرجات متفاوتة
غير منتشر على الإطلاق
لا أعرف/ رفض الإجابة
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
قطر
ليبيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011
100
50
0

أما عن سؤال جدية الحكومات في محاربة الفساد، فقد أظهرت النتائج أن الرأي العام منقسمٌ حول هذا الموضوع؛ إذ رأى 57% من المستجيبين أن الحكومات في بلدانهم جادة في محاربة الفساد المالي والإداري (جادة جدًّا، أو جادة إلى حدٍّ ما)، مقابل 38% اعتقدوا أن حكوماتهم غير جادة في محاربة الفساد المالي والإداري. ويبدو أنّ هنالك توافقًا بين مستجيبي تونس (87%)، والكويت (85%)، وقطر (83%)، والجزائر (81%) على أن الحكومات جادّة في محاربة الفساد. وانقسم الرأي العام في كل من المغرب وموريتانيا والأردن. وفي المقابل، أجابت الأغلبية في فلسطين (80%)، ولبنان (63%)، وليبيا (62%)، والعراق (57%) بأن حكومات بلادها غير جادة في محاربة الفساد.

الشّكل (95)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو جدية الحكومات في محاربة الفساد المالي والإداري

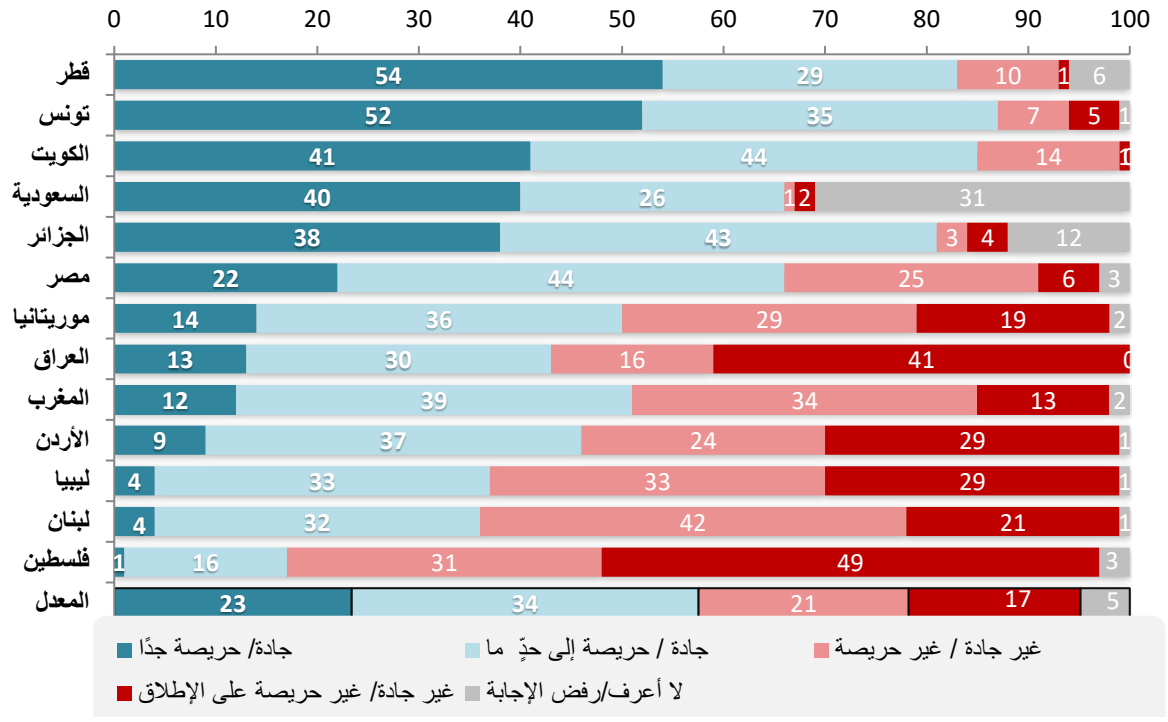

الشّكل (96)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو جدية الحكومات في محاربة الفساد المالي والإداري بحسب أقاليم المنطقة العربية

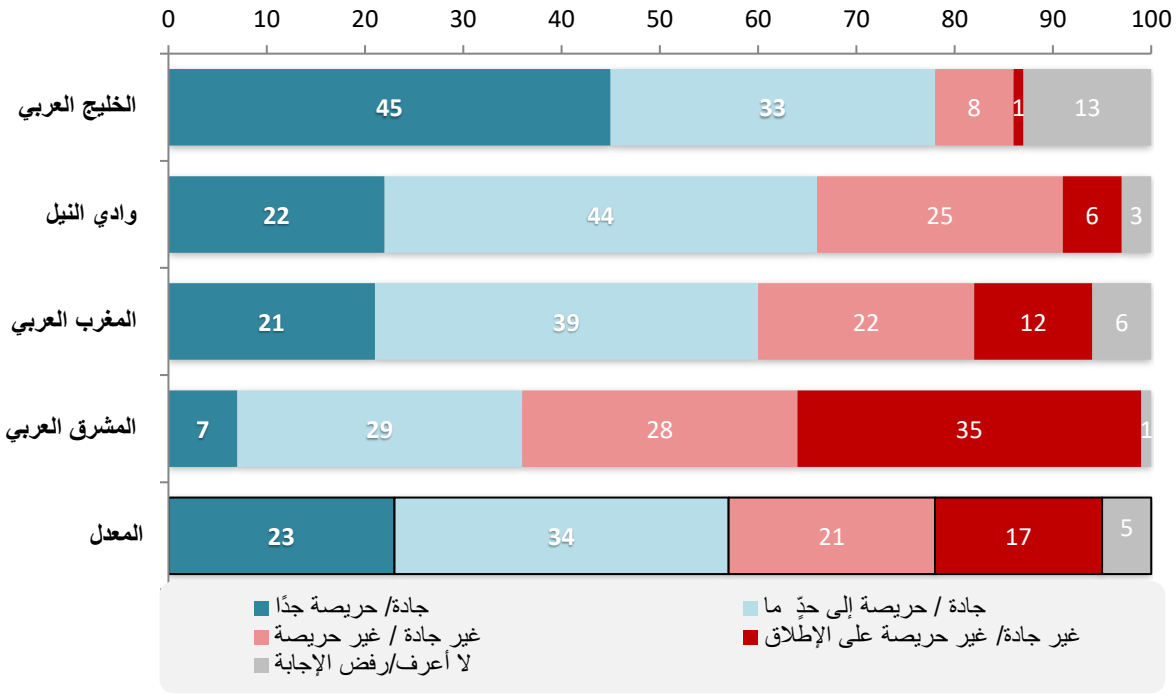

وعند مقارنة ثقة المواطنين بجدية حكوماتهم في محاربة الفساد في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاع السابق، نجد أن نسبة الانطباع بجدية الحكومة عند المواطنين قد ارتفعت 7 درجات؛ فقد كانت 50% في استطلاع 2022، وارتفعت إلى 57% في هذا الاستطلاع. في المقابل، ارتفعت نسبة الذين أفادوا أن حكوماتهم غير جادة في محاربة الفساد من 42% في استطلاع 2011، لتصل إلى أعلى مستوى (49%) في استطلاع 2016، ولتنخفض مجدّدًا إلى 40% في استطلاع 2020، ولترتفع إلى 49% في استطلاع 2022، لتعود إلى الانخفاض 38% في الاستطلاع الحالي.

وعلى مستوى البلدان، تشير النتائج في هذا الاستطلاع إلى أن نسبة الثقة بجدية الحكومة في محاربة الفساد قد ارتفعت في جميع الدول ما عدا قطر والسعودية ومصر وفلسطين؛ إذ انخفضت نسبة ثقة المواطنين بجدية الحكومة في هذه الدول الأربع. ونلاحظ هبوطًا حادًّا في كل من السعودية وفلسطين بـ 19 و17 نقطة مئوية على التوالي.

الشّكل (97)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو جدية حكوماتهم في محاربة الفساد المالي والإداري

في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

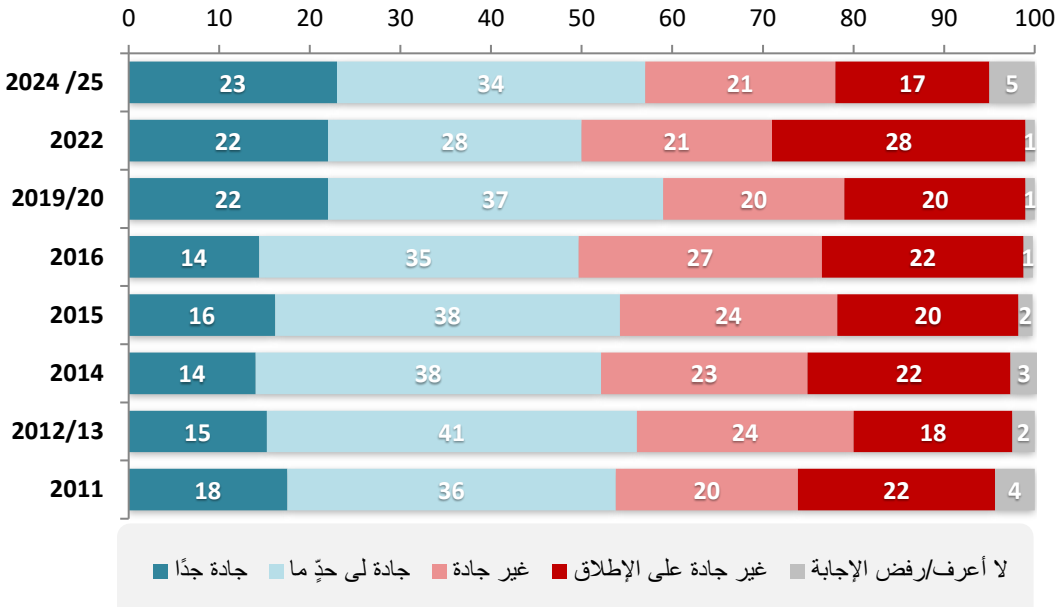

الشّكل (98)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو جدية حكوماتهم في محاربة الفساد المالي والإداري في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

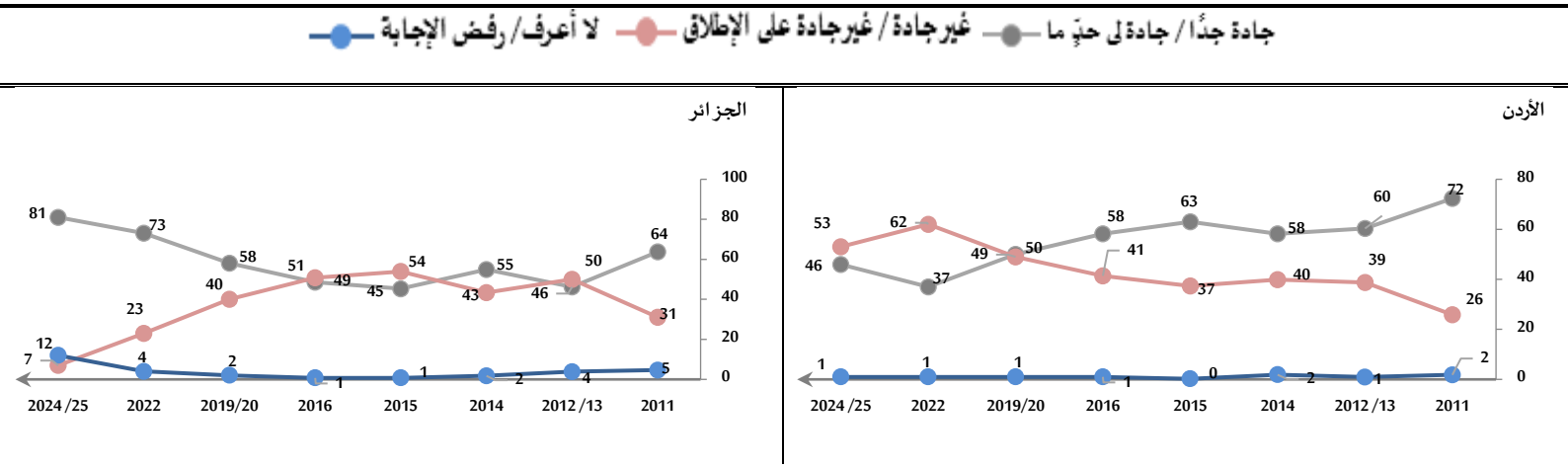

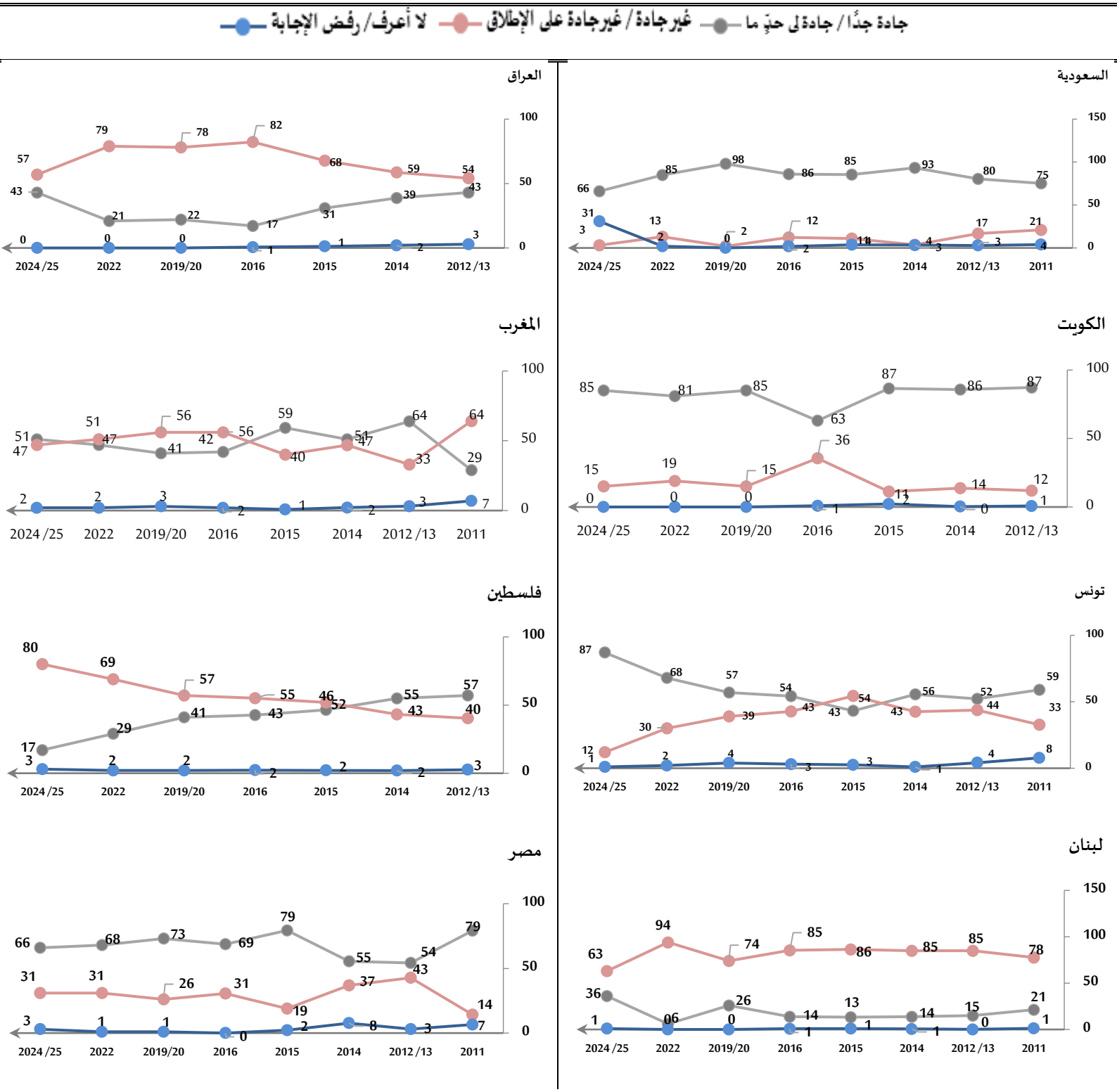
جادة جدًا / جادة لى حدّ ما
غير جادة / غير جادة على الإطلاق
لا أعرف / رفض الإجابة
السعودية
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13 2011
66 85 98 86 85 93 80 75
31 13 2 0 2 12 11 4 3 17 3 21 4
العراق
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13
57 79 78 82 68 59 54
43 21 22 17 31 39 43
0 0 0 1 1 2 3
الكويت
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13
85 81 85 63 87 86 87
15 19 15 36 11 14 12
0 0 0 1 2 0 1
المغرب
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13 2011
51 47 51 47 56 42 56 59 40 51 47 64 33 64 29
2 2 3 2 1 2 3 7
تونس
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13 2011
87 68 57 54 43 54 43 56 52 59 33
12 30 39 43 43 54 43 44 1 2 4 3 3 1 4 8
فلسطين
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13
80 69 57 55 46 52 55 43 57 40
17 29 41 43 2 2 2 2 3
3 2 2 2 2
لبنان
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13 2011
63 94 74 85 86 85 85 78
36 1 06 26 0 14 1 13 1 14 1 15 0 21 1
مصر
2024 /25 2022 2019/20 2016 2015 2014 2012 /13 2011
66 68 73 69 79 55 54 79
31 31 26 31 19 37 43 14
3 1 1 0 2 8 3 7

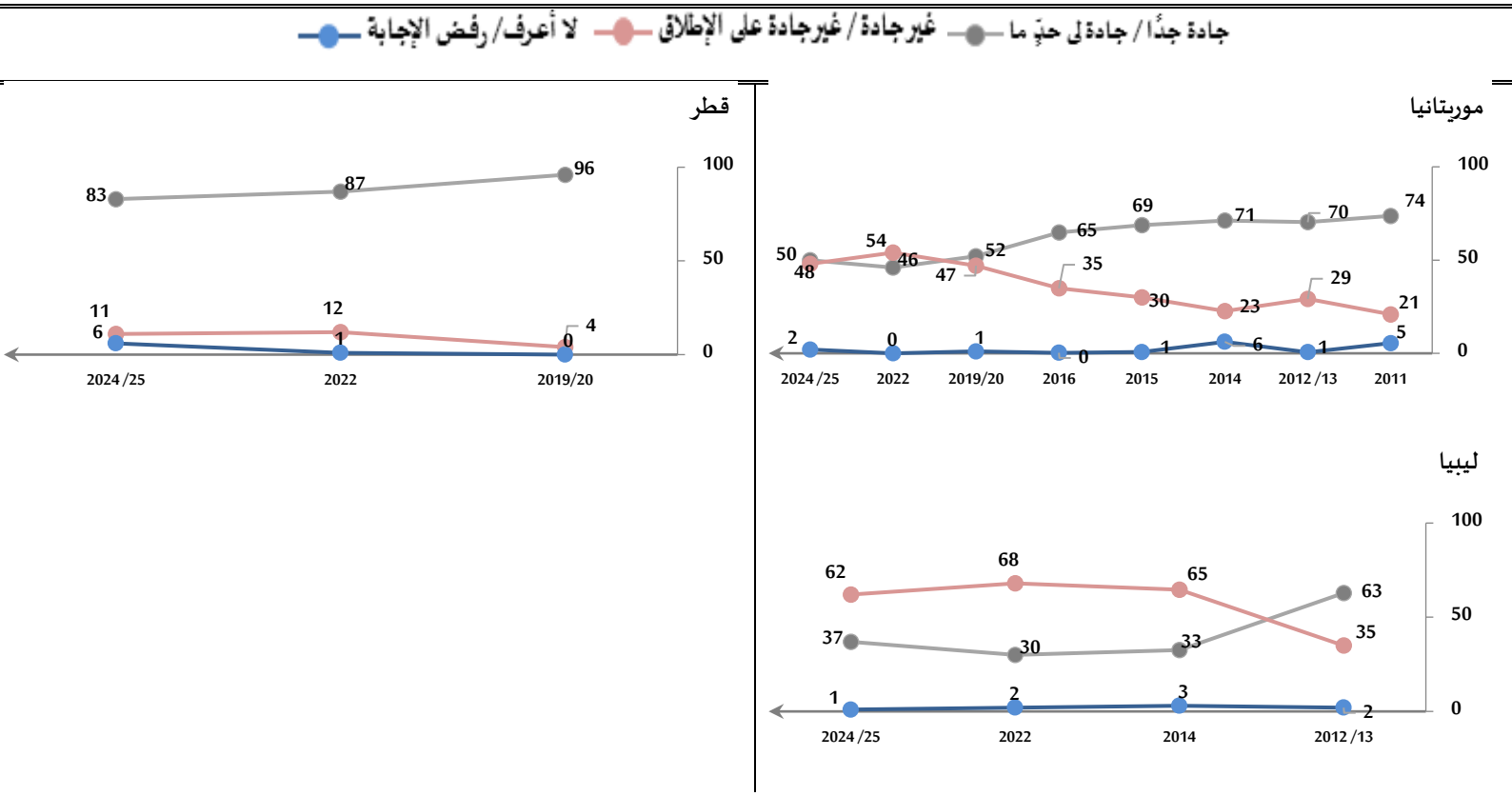

5. تطبيق القانون بالتساوي بين الناس

إنّ المتغير الثاني الذي يُلقي الضوء على العلاقة بين المواطنين والدولة، هو تقييم الرأي العام لمدى تطبيق القانون بين الناس بالتساوي؛ أي: إلى أي مدى يعتقد المواطنون في المنطقة العربية أنّ دولهم تطبّق مبدأ المساواة بالقانون؟ ويُعد حرص الدول على تطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين أحد مصادر شرعية الدولة بصفة عامة، والنظام السياسي بصفة خاصة، وهو أمرٌ يساهم في تغذية علاقة الثقة بين المواطن والدولة.

ويرى الرأي العام العربي أن الدولة غير ناجحة في تطبيق القانون بين الناس بالتساوي؛ إذ توافق 40% من المستجيبين (معدل عام بين البلدان التي شملها الاستطلاع) على أن الدولة تطبّق القانون بالتساوي بين الناس إلى حدٍّ كبير، مقابل 19% أفادوا أن الدولة لا تُطبق القانون بالتساوي بين الناس على الإطلاق. ويرى 37% من الرأي العام العربي أن الدولة تطبّق القانون بين الناس، لكنها تميّز لمصلحة بعض الفئات. وهذا، في جوهره، يعني أن الدولة لا تطبّق القانون بالتساوي بين الناس، أو أن هنالك ملاحظات على مدى تطبيقها القانون بالتساوي. وتجدر الإشارة إلى أنه، باستثناء قطر والسعودية والجزائر والكويت التي أفادت

الأغلبية فيها أن الدولة تطبّق القانون بالتساوي بين الناس إلى حدّ كبير، فإن أقل من نصف المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة قالوا إن دولهم تطبّق القانون بالتساوي؛ إذ أفادت الأكثرية أن الدولة لا تطبّق القانون بالتساوي أو أنها تميّز لمصلحة فئات على حساب فئات أخرى. وترى نسبة 46% من الرأي العام اللبناني أن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي على الإطلاق، تليها فلسطين بنسبة 43%.

الشّكل (99)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس

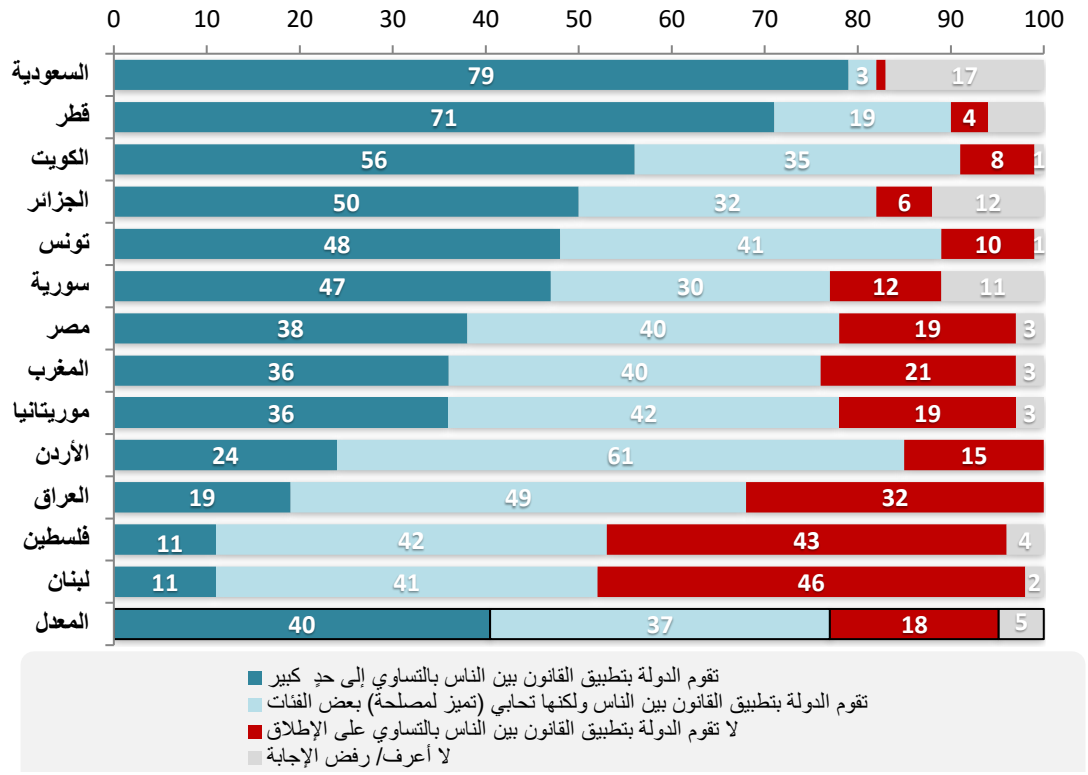

الشّكل (100)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس بحسب أقاليم المنطقة العربية

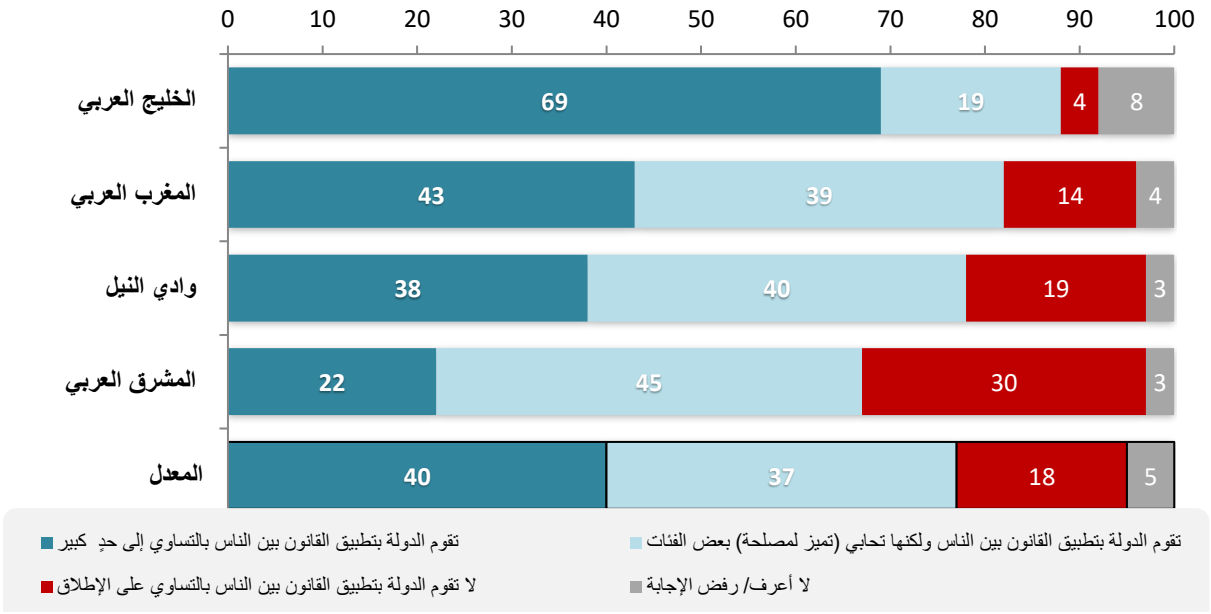

إن مقارنة اتجاهات الرأي العام في استطلاع المؤشر العربي 2024/ 2025 بخصوص تطبيق المساواة في القانون في المنطقة العربية باستطلاعات المؤشرات السابقة، توضح أنّه على الرغم من تقارب النسب بين الاستطلاعات المختلفة، فإنه يوجد نمطٌ يشير إلى ارتفاع في نسبة المواطنين الذين يعتقدون أنّ الدولة تطبّق مبدأ المساواة في القانون إلى حدّ كبير؛ إذ ارتفعت هذه النسبة 21 نقطة مئوية مقارنةً بنتائج مؤشر 2011. ومن المهم الإشارة إلى أن أكثر من خُمس المستجيبين في الاستطلاعات المتتالية يعتقدون أن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي بين الناس. وقد انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن الدولة تحابي بعض الفئات في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق من 39% إلى 37%.

وعند إجراء المقارنة في كل بلدٍ من البلدان التي جرى فيها الاستطلاع بنتائج استطلاع المؤشر في الاستطلاع السابق، تُظهر البيانات أن عدد المستجيبين الذين أكدوا أن الدولة تطبق القانون بالتساوي بين الناس قد ارتفع على نحو طفيف في معظم الدول. والجدير بالملاحظة أن عدد التونسيين الذين يرون أن

الدولة تطبق القانون بين الناس بالتساوي قد ارتفع على نحو كبير من 24% في الاستطلاع السابق إلى 48% في هذا الاستطلاع.

الشّكل (101)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

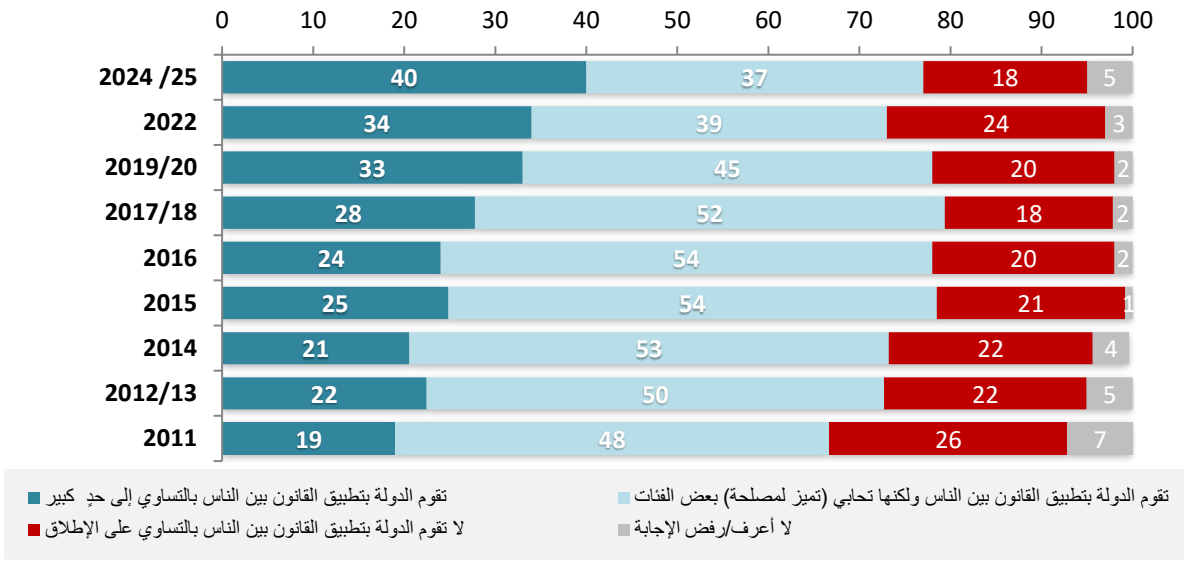

الشّكل (102)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

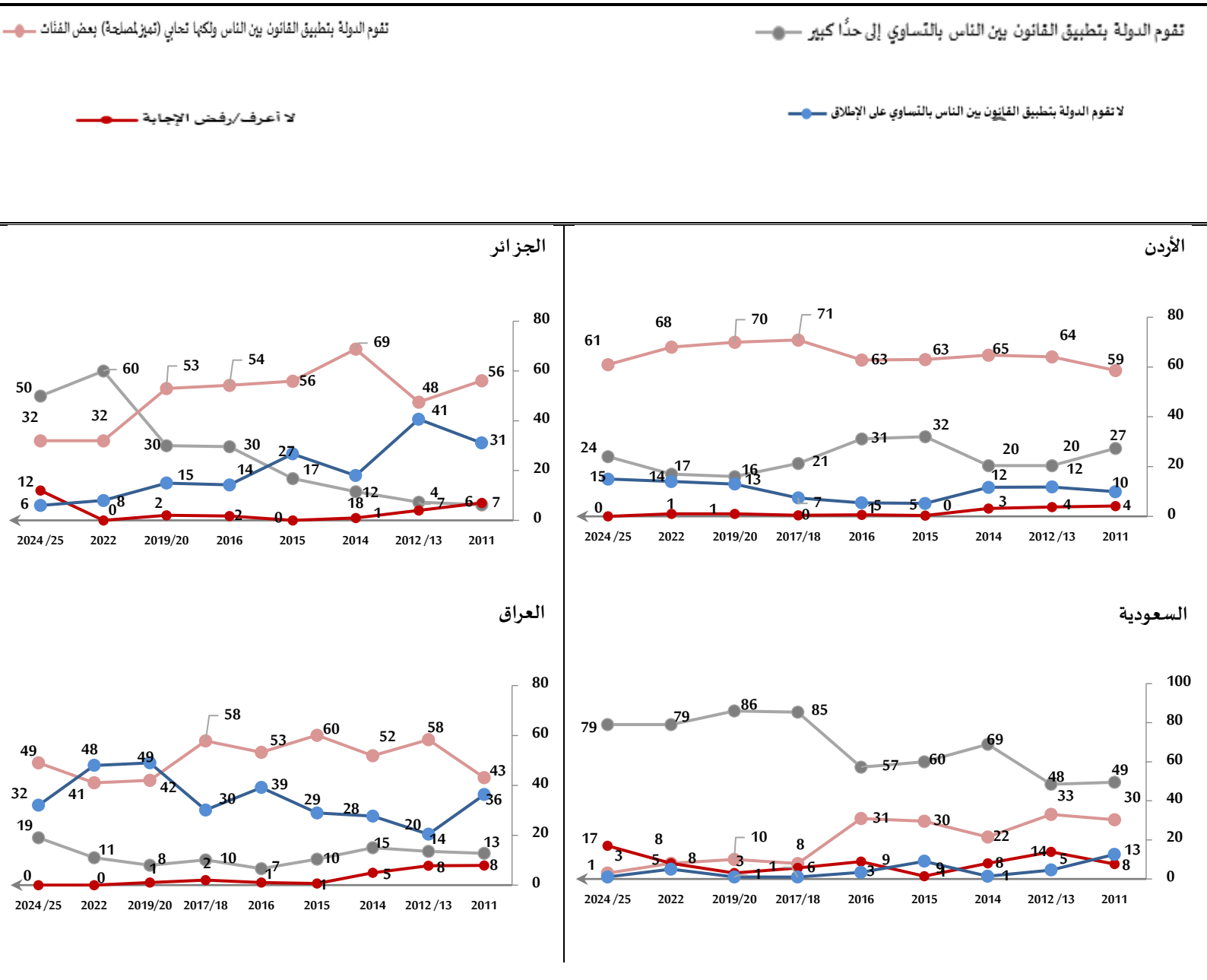

تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي إلى حدٍّ كبير

لا تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي على الإطلاق

تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس ولكنها تحابي (تميز لمصلحة) بعض الفئات

لا أعرف/رفض الإجابة

الكويت

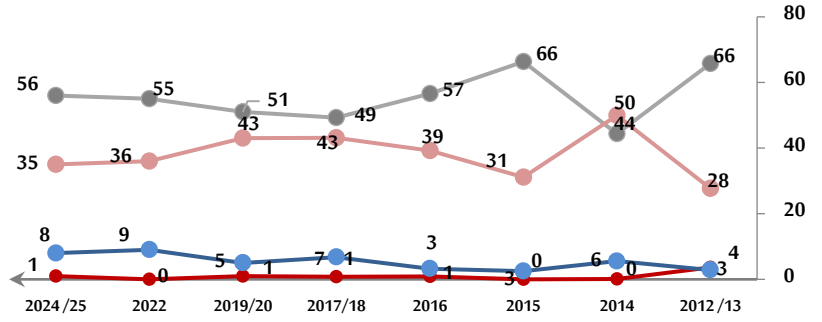

المغرب

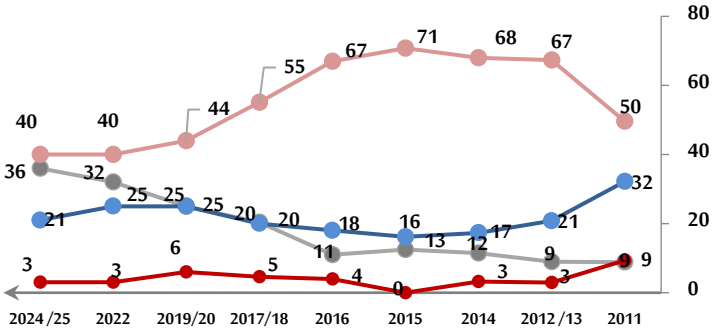

تونس

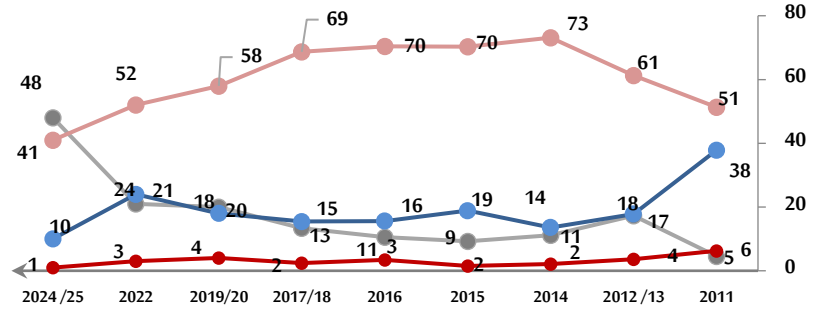

فلسطين

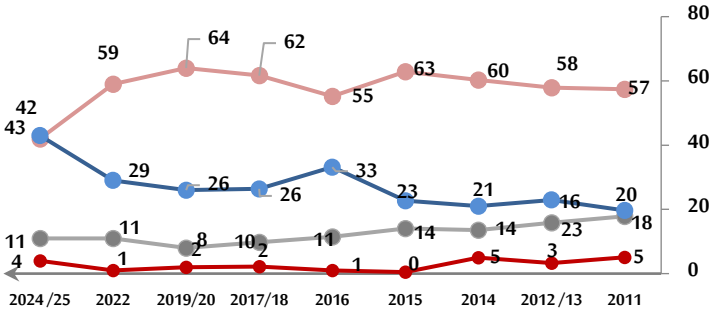

لبنان

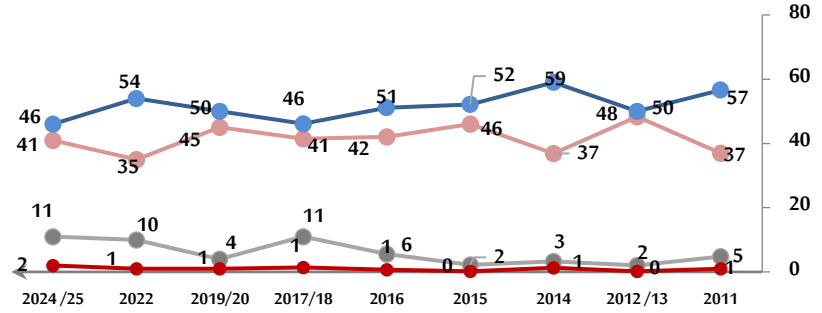

مصر

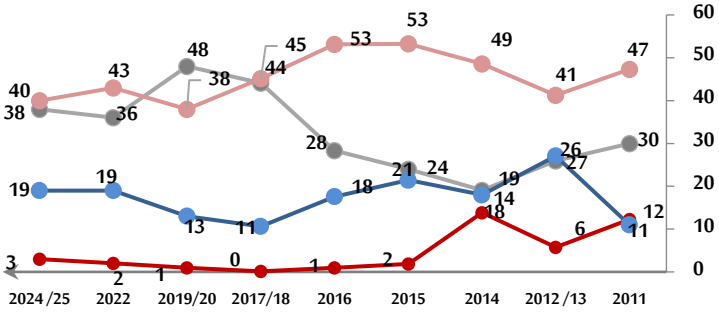

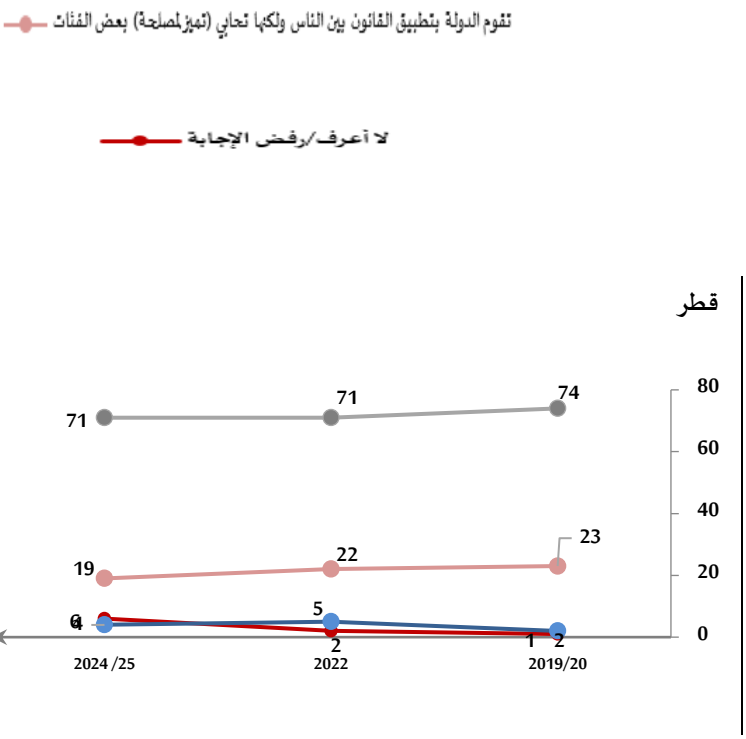
تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي إلى حدٍّ كبير
لا تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي على الإطلاق
موريتانيا
80
60
40
20
0
42
35
37
41
36
48
61
47
51
45
41
36
37
29
27
31
39
24
19
26
20
21
11
21
22
15
8
3
2
3
2
1
1
3
1
14
2024 /25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012 /13
2011

تقوم الدولة بتطبيق القانون بين الناس ولكنها تحابي (تميز لمصلحة) بعض الفئات
لا أعرف/رفض الإجابة
قطر
80
60
40
20
0
71
71
74
19
22
23
5
2
1
2
2024 /25
2022
2019/20

القسم الثالث: اتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية

يتناول هذا القسم مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الديمقراطية، من خلال معرفة مفهوم المواطنين للديمقراطية، ومدى قبول النظام السياسي الديمقراطي، وتقييم الرأي العام لمستوى الديمقراطية في بلدانه.

1. مفهوم المواطنين للديمقراطية

من أهداف المؤشر العربي التعرّف إلى مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية، وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهم شرطٍ يجب توافره ليُعدّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا. وقد اعتمد المؤشر أسلوب السؤال المفتوح؛ أي من دون خيارات مسبقة، لكي يكون السؤال محايدًا، وتُعرف آراء المواطنين بحسب مفرداتهم ولغتهم الخاصة بهم.

خلصت نتائج الاستطلاع إلى أنّ الأغلبية العظمى من مواطني المنطقة العربية قادرة على تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم الديمقراطية؛ إذ قدّم 85% من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة عند سؤالهم عن أهم شرط يجب توافره في بلدٍ ما حتى يُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا. أمّا الذين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة، فقد كانت نسبتهم 15%. ويشير تحليل أكثر من 30000 إجابة أوردها المستجيبون، بوصفها شروطًا يجب توافرها وتصنيفها، إلى أنّ المواطنين العرب يفهمون الديمقراطية من خلال خمسة اتجاهات رئيسة، هي:

أ. ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية

إنّ الشروط التي أوردها المستجيبون من جميع البلدان ضمن هذه الفئة هي الأكثر رواجًا، وتعادل 34% من مجموع الإجابات. وتشير الإجابات في هذه الفئة إلى أنّ مواطني المنطقة العربية ينطلقون في رؤيتهم للديمقراطية مما يحظى به الأفراد والجماعات في المجتمع من حقوق وحريات مدنية وسياسية، مثل: الحريات العامة، والحريات الشخصية، وحرية التجمّع والتنظيم، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام وحرية المعتقد. ولعلّ ضمان حرية الرأي والتعبير كان الأكثر ذكرًا ضمن هذه الفئة من شروط الديمقراطية.

ب. العدل والمساواة

تمثّل نسبة الإجابات في هذه الفئة 20% من مجموع الشروط التي أوردها المستجيبون. وتشير هذه الإجابات إلى شروط مرتبطة بوجود نظام حكم يحقّق مبادئ العدل والمساواة والعدالة بين المواطنين. وشمل العدل معنَيين: أوّلهما إشاعة الحقّ بين الناس وعدم ظلم أيّ منهم، وثانيهما ضمان حقوق المواطنين وعدم الانتقاص منها. وجرى التركيز على مبدأَي المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم، وتحقيق العدالة بصفة عامة، والعدالة الاجتماعية بصفة خاصة. وفي إطار المساواة وعدم التمييز، ركّز بعض المستجيبين، خاصّة في لبنان والعراق وموريتانيا والسودان والأردن وتونس، على عدم التمييز بين المواطنين، على أسس إثنية أو طائفية أو جهوية أو طبقية.

ج. نظام حكم ديمقراطي

تمثّل إجابات المستجيبين المصنّفة في هذه الفئة 14% من المجموع الكلّي للإجابات. وتتمحور الشروط التي أوردها المستجيبون، والتي صُنِّفت تحت بند الشروط التي يجب توافرها في النظام السياسي الديمقراطي الحاكم، حول مبادئ الحكم الديمقراطي؛ كأن يكون الشعب هو مصدر السلطات، وأن يكون المواطنون مشاركين في عملية صنع القرار ويعود إليهم أمر اختيار السلطات، وأن يضمن هيكل النظام السياسي تداول السلطة واحترام الانتخابات، وأن يقوم نظام الحكم على التعددية الحزبية والسياسية واستقلال السلطات في إطار الرقابة والتوازن بينها. وقد ركّز المستجيبون على هذه العناصر بدرجة متساوية.

د. تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين

مثّلت الإجابات التي أُدرجت في هذه الفئة ما نسبته 5% من كل الشروط. وينطلق فيها المواطنون من فهمٍ اقتصادي واجتماعي للديمقراطية؛ بمعنى أنّ الشرط الأهمّ لعَدِّ بلدٍ ما بلدًا ديمقراطيًّا هو تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، سواء من خلال التنمية الاقتصادية بصفة عامة، أو من خلال خلق فرص عمل، أو محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن. وقد ركّز المستجيبون ضمن هذا الاتجاه على محاربة البطالة والفقر خصوصًا.

هـ. الأمن والاستقرار

مثّلت الإجابات التي صُنِّفت ضمن هذه الفئة 6% من كل الشروط التي أوردها المستجيبون. وينطلق المواطنون من أنّ الشرط الأساسي الذي يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يُعَدّ بلدًا ديمقراطيًّا، هو الأمن والاستقرار، وغياب الفوضى والإرهاب، وتوافر النظام والأمان للبلد بصفة عامة، وللمواطن بصفة خاصة.

أورد المستجيبون شروطًا أخرى يجب توافرها لوصف بلدٍ ما بأنّه بلد ديمقراطي؛ إذ ذكر 2% منهم شروطًا توصِّف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية، أو قيم ذات طبيعة أخلاقية وقيمية مثل: التعاون والمحبّة بين أفراد المجتمع، والصدق، وغيرها. في حين أفاد 1% من مجموع الإجابات أنّ "تعزيز مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري" هو الشرط الأهم. وأفاد 1% أيضًا أنّ إلغاء الطائفية السياسية والعنصرية والإقليمية هو الشرط الأهم للديمقراطية. إلا أنّ هذه الشروط الثلاثة الأخيرة (تعزيز مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري، والتوصيف القيمي للديمقراطية، وإلغاء الطائفية السياسية والعنصرية) كانت قليلة التكرار في كلّ دولة من الدول التي أُجريَ فيها الاستطلاع، ولم تمثّل اتجاهًا يوازي الاتجاهات الخمسة الأولى، وكان وزنها الإحصائي محدودًا جدًّا، سواء في الدول مجتمعةً أو في أيّ دولة على حدة. واشتملت إجابات المستجيبين على بعض الشروط الأخرى، بنسب قليلة جدًّا، وهي التي صُنّفت تحت بند "أخرى". وبناءً عليه، يتّضح أنّ أكثرية الرأي العام منحازة إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكِز على ضمان الحقوق والحريات السياسية، أو على نظام حكم يضمن التعددية السياسية وتداول السلطة، أو من خلال نظام يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع. ومع ذلك، يجب ألّا يغيب عنّا أنّ 6% من المستجيبين عرّفوا الديمقراطية بشروط تتعلق بضمان الأمن والأمان والاستقرار، إضافةً إلى أنّ 5% منهم عرّفوها بأنها تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين.

وتدلّ الشروط التي أوردها المستجيبون في بلدان المنطقة العربية المستطلَعة آراؤها، بوصفها شروطًا يجب توافرها في بلدٍ ما ليُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا، على أنّه لا اختلافات جوهرية بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم مفهومها من ناحية، وتدلّ على تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن اتجاهات وأطر محدَّدة دون غيرها من ناحية أخرى. ويؤدّي التشابه الكبير، وأحيانًا التطابق في المفردات المستخدَمة لتعريف الديمقراطية بين إجابات المستجيبين، في دول مختلفة في المنطقة العربية، إلى استنتاج

وجود تماثل في الإطار المعرفي والثقافي للمواطنين العرب نحو هذا المفهوم، كما يشير ذلك إلى تشابه واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعهم السياسية.

إنّ المستجيبين، وإن أوردوا هذه الشروط ضمن التصنيفات الآنفة الذّكر، فإنّ بينهم تباينات تتمثّل في تركيز مستجيبي دولةٍ ما على شروط دون غيرها. وفي هذا السياق، كان التركيز على الحقوق والحريات المدنية والسياسية هو الأكثر بين مستجيبي الأردن وقطر ولبنان والسودان والكويت والعراق والجزائر وفلسطين، في حين ركز مستجيبو تونس والمغرب وليبيا على هذه الشروط بنسب أقل من المعدل العام.

أما مستجيبو موريتانيا، فكانوا الأكثر تركيزًا على مبدأَي العدل والمساواة بوصفهما أهم شروط للديمقراطية. فقد عبّر 46% من الموريتانيين عن هذا الشرط، وهي نسبة قياسية مقارنةً بسائر البلدان المستطلَعة آراؤها، يليهم في ذلك مستجيبو تونس ومصر، في حين ركّز مستجيبو الجزائر وقطر على مبادئ نظام الحكم الديمقراطي. وقد انقسم مستجيبو مصر إلى ثلاث كتل؛ حيث قال 31% منهم إنّ ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة هو أهم شرط للديمقراطية، بينما ذكر 22% منهم المساواة والعدل بين المواطنين بصفتهما أهم شرط للديمقراطية، وأجاب 20% بأن إنشاء نظام حكم ديمقراطي هو أهم شرط يجب أن يتوافر في بلد ليُعدّ ديمقراطيًا. وركّز مستجيبو العراق (19%)، وفلسطين (13%)، والسودان (12%)، وليبيا (10%)، على شرط تحقيق الأمن والاستقرار، وكان مستجيبو تونس ومصر والمغرب الأكثر تركيزًا على شرط تحسين الأوضاع الاقتصادية. وتبلغ نسبة الذين رفضوا الإجابة عن السؤال أو أجابوا بعدم المعرفة بها (50%) و(24%) في ليبيا والمغرب على التوالي. وجاءت بعدهما قطر، حيث تصل نسبة القطريين الذين لم يجيبوا عن هذا السؤال إلى 22%. وتجدر الإشارة إلى أنّ أقل نسب عدم الإجابة هي في الجزائر (10%)، والأردن ولبنان (8%)، ومصر والعراق (4%).

أما على صعيد شروط الديمقراطية بحسب أقاليم المنطقة العربية، فنلحظ أنّ تركيز مستجيبي إقليمي الخليج والمشرق وإقليم وادي النيل كان على ضمان الحريات السياسية والمدنية، في حين ركز مستجيبو إقليم المغرب العربي على شرط المساواة والعدل أكثر من غيرهم في الأقاليم الأخرى. وكان مستجيبو المشرق العربي أكثر تركيزًا من غيرهم على شرط توافر الأمن والأمان والاستقرار.

2. الموقف من الديمقراطية

يهدف المؤشر العربي إلى التعرّف إلى قبول المواطنين النظامَ السياسي الديمقراطي؛ وذلك من خلال قياس اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مجموعة من المتغيرات. في هذا الاستطلاع، جرى قياس اتجاهات الرأي العام نحو خمس وجهات نظر عادةً ما تُعبّر عن إشكاليات محتملة في النظام السياسي الديمقراطي، أو تقترن به. وعادة ما تُساق وجهات النظر هذه في المنطقة العربية، من أجل التشكيك في مزايا النظام السياسي الديمقراطي، أو عرض نقائصه وعيوبه، أو ادّعاءً لضعف فاعليته على المستوى العملي، أو من أجل القول إنّ الديمقراطية لا تتلاءم مع قيم المجتمعات العربية وثقافتها. وينطلق كثيرٌ من دُعاة وجهات النظر هذه ومروّجيها من موقف مُعادٍ لتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية، أو من اقتناعهم بأنّ النظام الديمقراطي غير مؤهّل لأن يُعتمد في المنطقة، أو أنّ المجتمعات العربية غير مؤهلة لتقبّل النظام الديمقراطي. أمّا وجهات النظر التي اعتُمدت للتعرّف إلى آراء المواطنين نحوها في هذا الاستطلاع، فقد كانت ممَثَّلةً في العبارات التالية:

- الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي.
- النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات.
- النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العام.
- النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام.
- مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي.

ودلّت النتائج على عدم موافقة أكثرية الرأي العام على العبارات السابقة؛ إذ عارض (عارض، وعارض بشدّة) 57% من المستجيبين مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورةٍ سيئة في النظام الديمقراطي"، مقابل موافقة 30% على ذلك. في حين عارض 57% منهم مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام"، مقابل موافقة 30% عليها. وعارضت أيضًا أكثرية المستجيبين – وإن كان ذلك بنسبة أقلّ من النصف (49%) – مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، مقابل موافقة 38% عليها. وعارضت الأكثرية (63%) مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، مقابل موافقة 23% عليها. أمّا على صعيد موقف المستجيبين من مقولة "إنّ مجتمعاتهم غير مهيّأة لممارسة

النظام الديمقراطي"، فقد أظهرت النتائج أنّ الذين عارضوا تلك العبارة نسبتهم 47%، مقابل موافقة 38% منهم عليها.

الشّكل (105)

مؤيدو بعض المقولات عن النظام السياسي الديمقراطي ومعارضوها

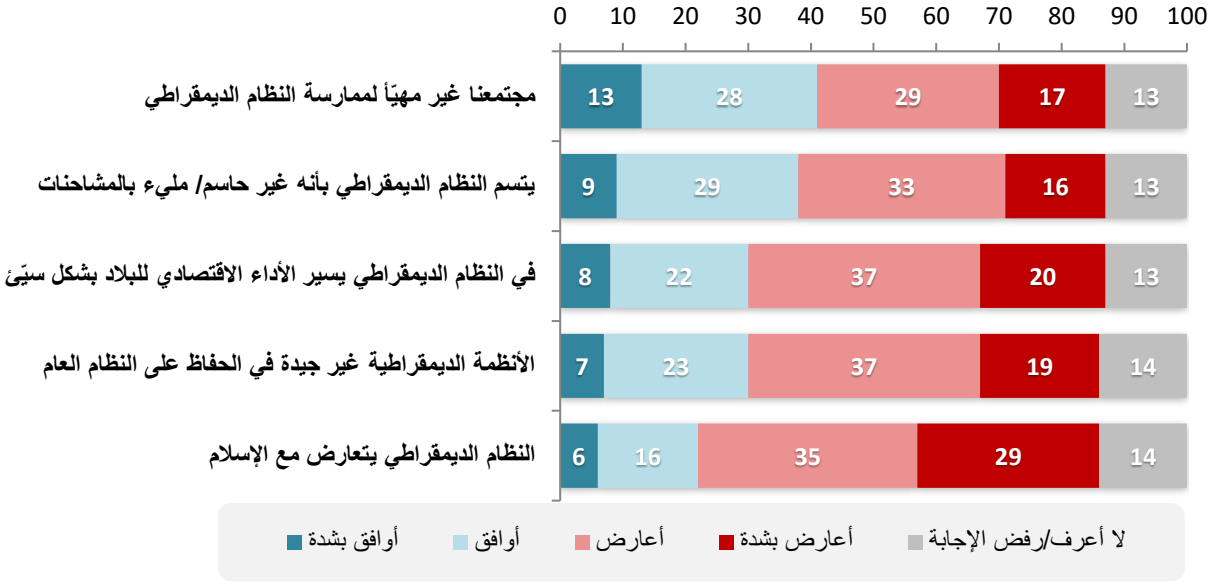

رفض قُرابة ثلثَي الرأي العام في المنطقة العربية مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيّئة في النظام الديمقراطي". وعند تحليل النتائج بحسب المجتمعات، ظهر أنّ أكثرية المستجيبين في كلّ مجتمع على حدة تُشير إلى معارضتها هذا الادّعاء، بتباينات فيما بينها. فقد رفض الرأي العام الموريتاني هذه المقولة بأكثرية (77%) مقابل موافقة 16% عليها، يليه المجتمعان القطري والأردني اللذان أبديا رفضًا لها بنسبة 69%. ويليه المجتمع الكويتي، والمغربي، والمصري، والفلسطيني، واللبناني، والسوداني.

أمّا المجتمعات التي أبدت موافقة بدرجات أعلى على المقولة، فكانت في العراق (50%)، ولبنان (39%)، والجزائر (36%).

أمّا في السعودية، فقد أبدى 21% من المستجيبين موافقتهم على هذه المقولة، في حين رفضها 25%، ومن الجدير بالملاحظة هنا أنّ الكتلة الأكبر من المستجيبين السعوديين (54%) آثرت عدم الإجابة، وهي الأعلى من بين المستجيبين في سائر الدول.

وبالنسبة إلى الرأي العام بحسب الأقاليم، فتشير النتائج إلى أنّ معارضته هذه المقولة كانت متقاربة، غير أنّ المشرق العربي كان الأكثر معارضة بنسبة 59%.

الشّكل (106)

مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي" ومعارضوها بحسب البلدان

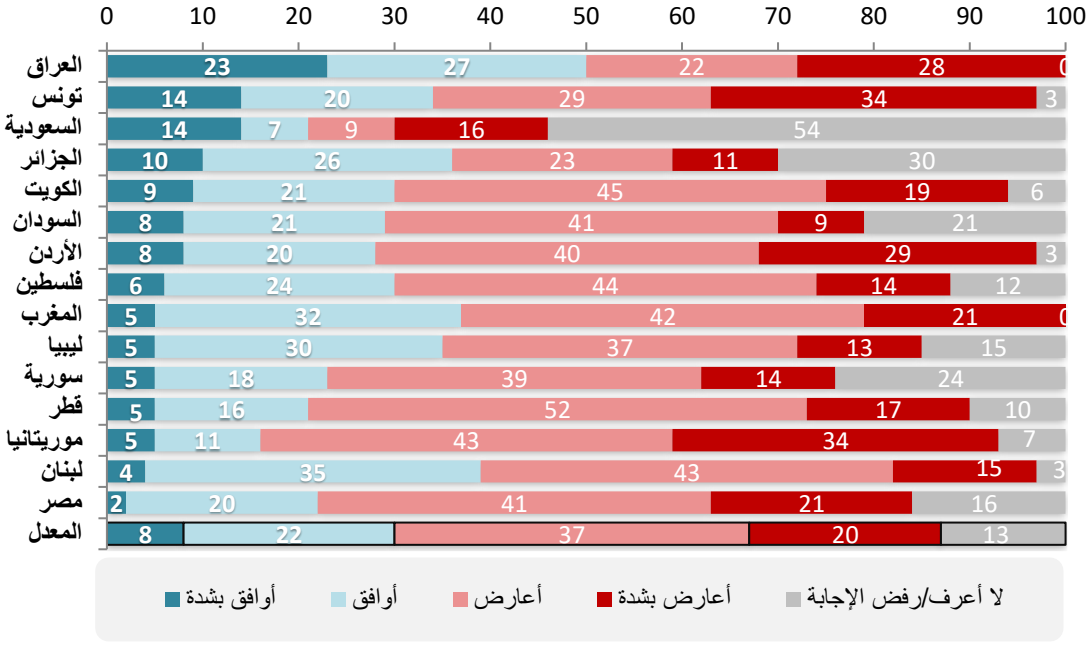

الشّكل (107)

مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

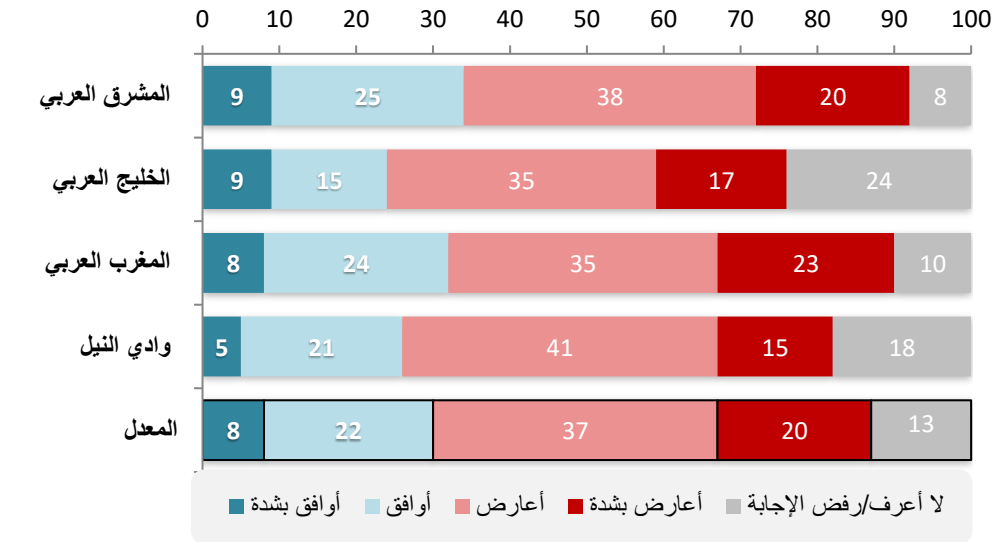

كما ذكرنا آنفًا، فإنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية (57%) تعارض مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي"، مقابل موافقة 30% عليها. ومن الجدير بالملاحظة أنّ نسبة المعارضين لهذه العبارة في الاستطلاع الحالي (2025) كانت الأقل منذ عام 2012، وهي شبه متطابقة مع ما سُجّل في استطلاع 2022 وسنة الأساس. ومن المهم أنّ النسبة التي وافقت على هذه العبارة في استطلاع 2025 كانت 30%، مقاربة لسنة 2022، والتي كانت 33%، وهي من أعلى نسب الموافقة مقارنةً بالاستطلاعات السابقة.

عكست هذه التغيرات في استطلاع 2025 انخفاض نسب المعارضين لهذه العبارة، مقارنةً باستطلاعات سابقة. ويُلاحظ انخفاض كبير جدًّا في الجزائر من 84% إلى أقل من النصف (36%). يليه انخفاضات أقل حدة في المغرب، والسعودية، والسودان، والكويت، وفلسطين، ولبنان، ومصر، تراوح بين 13% و3%.

إلّا أنّ نسب المعارضة قد سجلت ارتفاعًا في تونس (23%)، والأردن (13%)، والعراق (11%)، وموريتانيا (10%)، وليبيا (9%)، وأخيرًا قطر (5%).

الشّكل (108)

مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورةٍ سيئة في النظام الديمقراطي" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

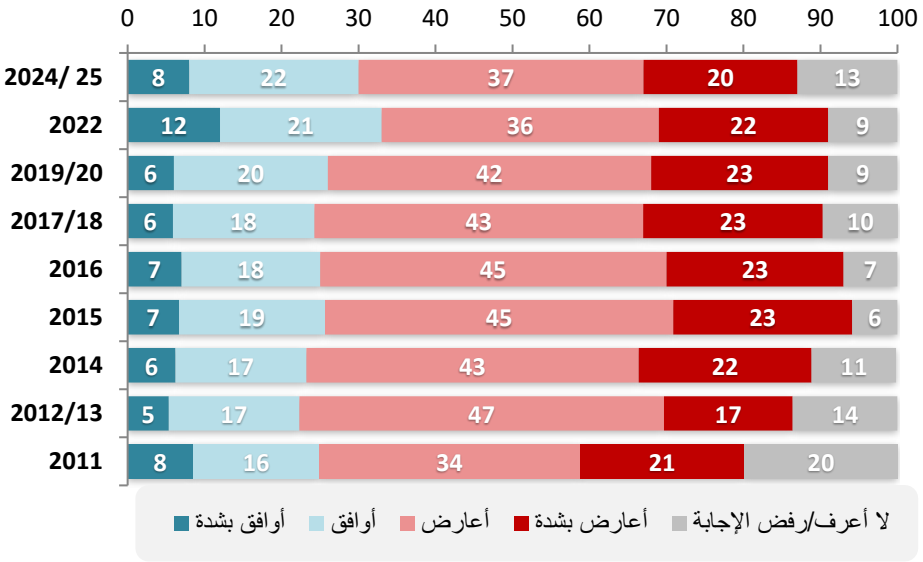

الشّكل (109)

مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

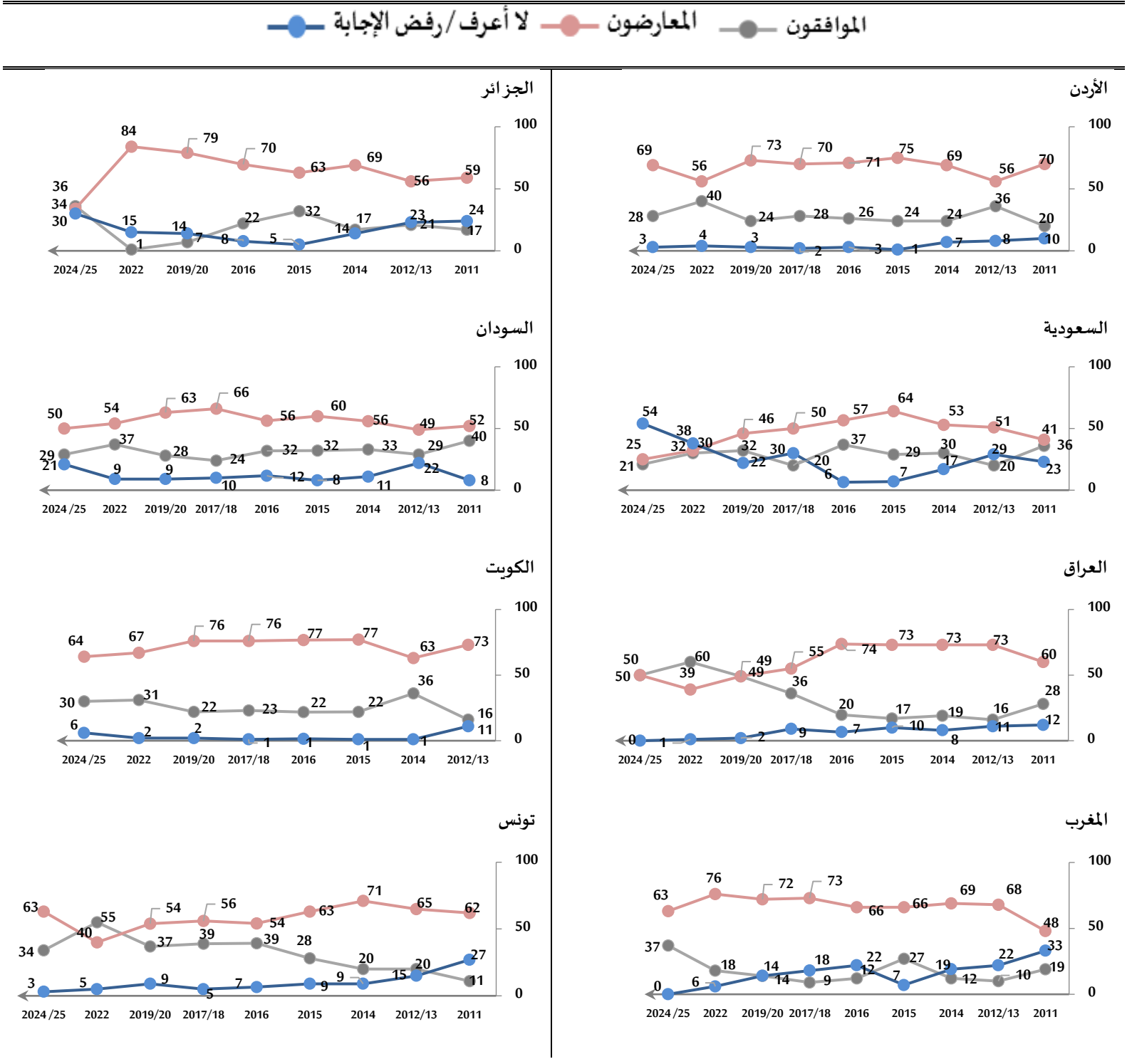

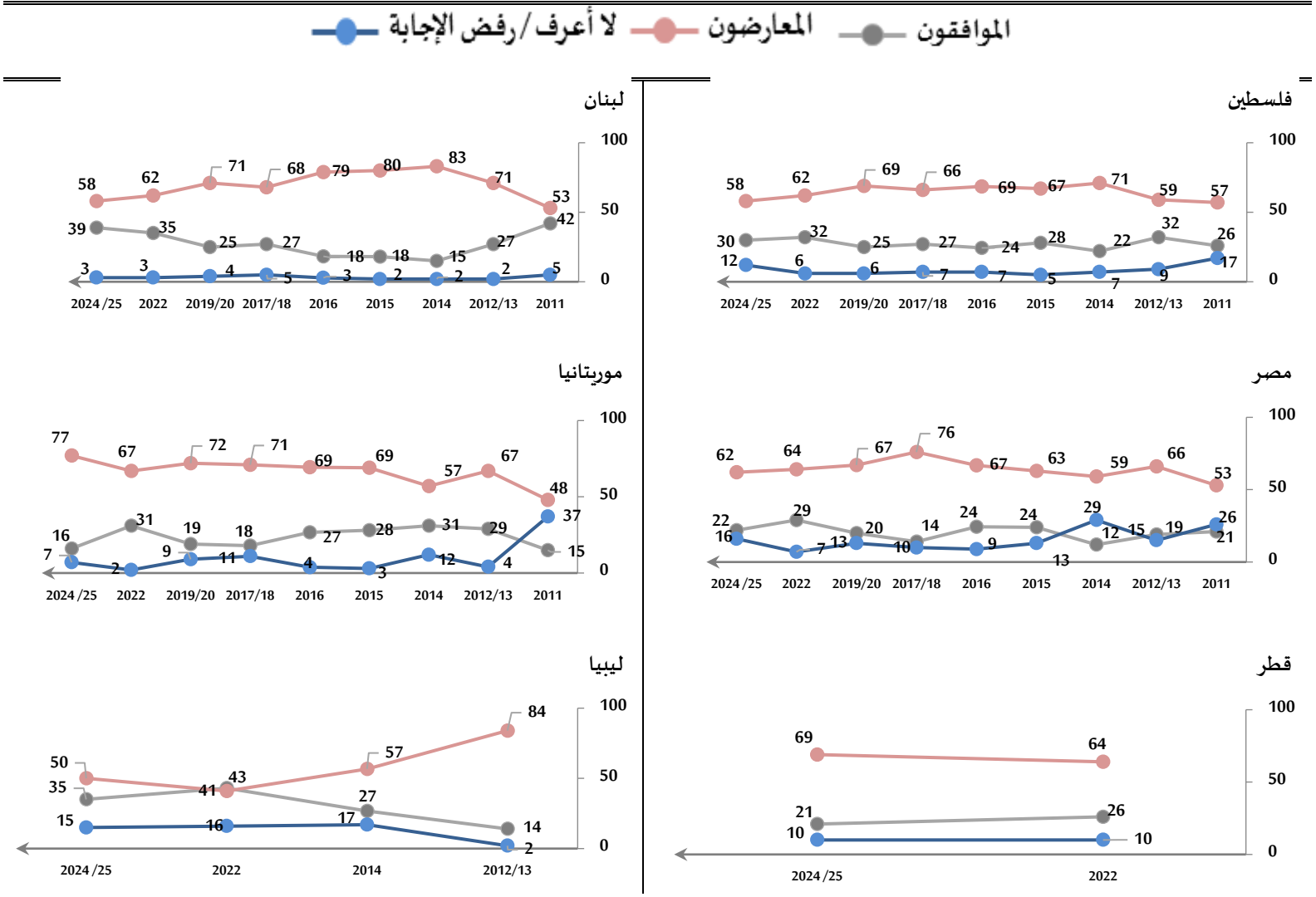

أما بالنسبة إلى مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العام"، فقد رفضها 56% من الرأي العام، كما عبّرت أكثرية المستجيبين في أغلب المجتمعات التي شملها الاستطلاع عن رفضها المقولة. وتشير النتائج إلى أنّ مستجيبي الكويت (82%)، وموريتانيا (79%)، ولبنان (64%)، والمغرب (63%)، ومصر (62%)، رفضوا هذه المقولة بنسبٍ أكبر من نسب المجتمعات الأخرى. وفي المقابل، كانت النسبة الأكبر للموافقة على أنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام في العراق (54%) مقابل نسبة رفضها (45%)، والسودان حيث انقسم إلى نسب متساوية بين موافقة ومعارضة (40%). والجدير بالذكر أن الرأي العام السعودي ينقسم إلى ثلاث كتل حيال هذه المقولة، كالتالي: 20% تؤيدها، و23% تعارضها، 57% رفضت إبداء رأيها.

الشّكل (110)

مؤيدو مقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام" ومعارضوها بحسب البلدان

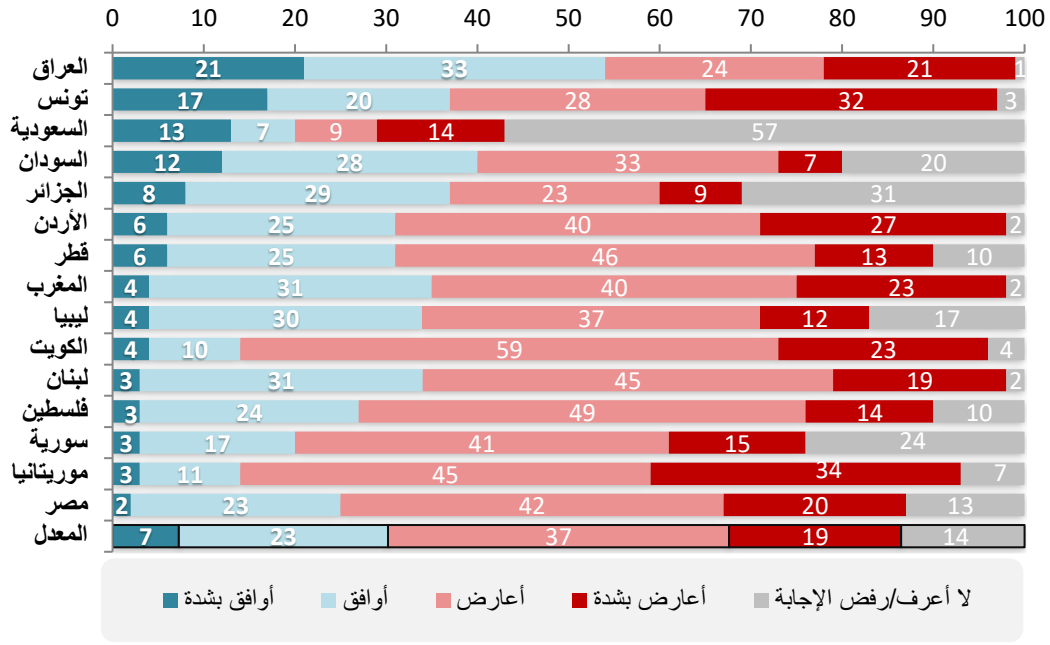

الشّكل (111)

مؤيدو مقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

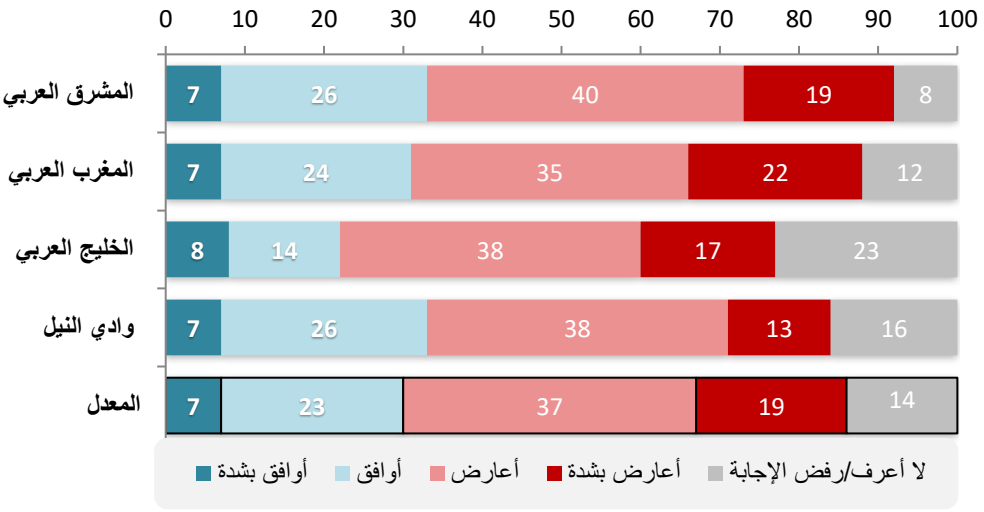

عارض 56% من المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025 مقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام"، بنسبة مماثلة لاستطلاع 2022، وهما أقل مقارنةً باستطلاع 2019/ 2020

(63%)، واستطلاع 2017/ 2018 (64%)، واستطلاع 2016 (67%)، واستطلاع 2015 (68%)، واستطلاع 2014 (65%)، في حين كانت النسبة 54% في استطلاع 2011؛ أي إنّ نسبة المعارضين لهذه العبارة ارتفعت تدريجيًا منذ بداية إطلاق المؤشر العربي، إلا أنّ هذا الارتفاع عاود الانخفاض في هذا الاستطلاع إلى مستوى قريب من الذي سُجل في استطلاع سنة الأساس 2011. إنّ هذا الانخفاض في رفض المقولة هو نتيجة لانخفاض نسبة الرافضين لها في كل من الجزائر، والسودان، والمغرب، والسعودية. في حين أنّ نسبة الذين وافقوا على مقولة إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام، بقيت تراوح مكانها عبر الاستطلاعات المتتالية، باستثناء آخر استطلاعين. فيلاحظ انخفاض نسبة الموافقة من 35% في استطلاع 2022 إلى 30% في استطلاع 2024/ 2025، والتي عادت إلى قرابة 28% في استطلاع 2019/ 2020.

وبالنظر إلى نتائج الاستطلاع في الدول المختلفة، ارتفعت نسبة الذين يعارضون هذه المقولة عن استطلاع 2022 في كلّ من مصر، وموريتانيا، وتونس، وليبيا، والأردن، والعراق، والكويت، وفلسطين.

ولوحظ انخفاض حادٌّ في نسبة المعارضين في المجتمع الجزائري من 75% إلى أقل من النصف (32%)، وارتفاع نسب الموافقين من 15% إلى الضعف (31%).

طرأ على الرأي العام في كل من السعودية والسودان تغير مماثل في نسب الموافقة والمعارضة؛ إذ طرأ ارتفاع على نسب الموافقين في كلٍّ من السعودية من (39% إلى 57%)، والسودان (من 3% إلى 20%). بينما انخفضت نسبة معارضة هذه المقولة في السعودية (من 32% إلى 23%)، وكذلك في السودان (من 56% إلى 40%).

الشّكل (112)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام" ومعارضوها في استطلاعات

المؤشر عبر السنوات

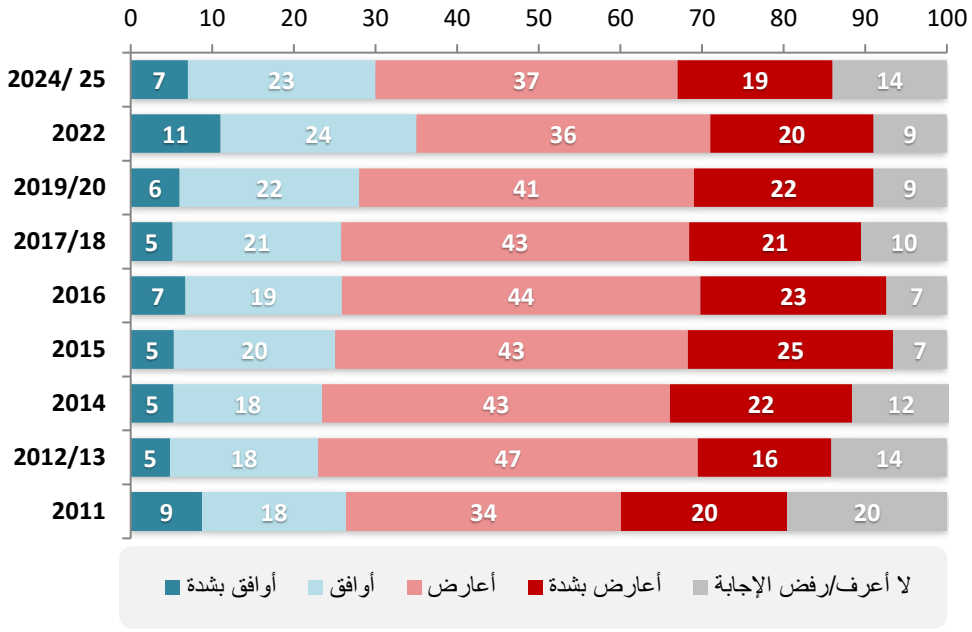

الشّكل (113)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام" ومعارضوها في استطلاعات

المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

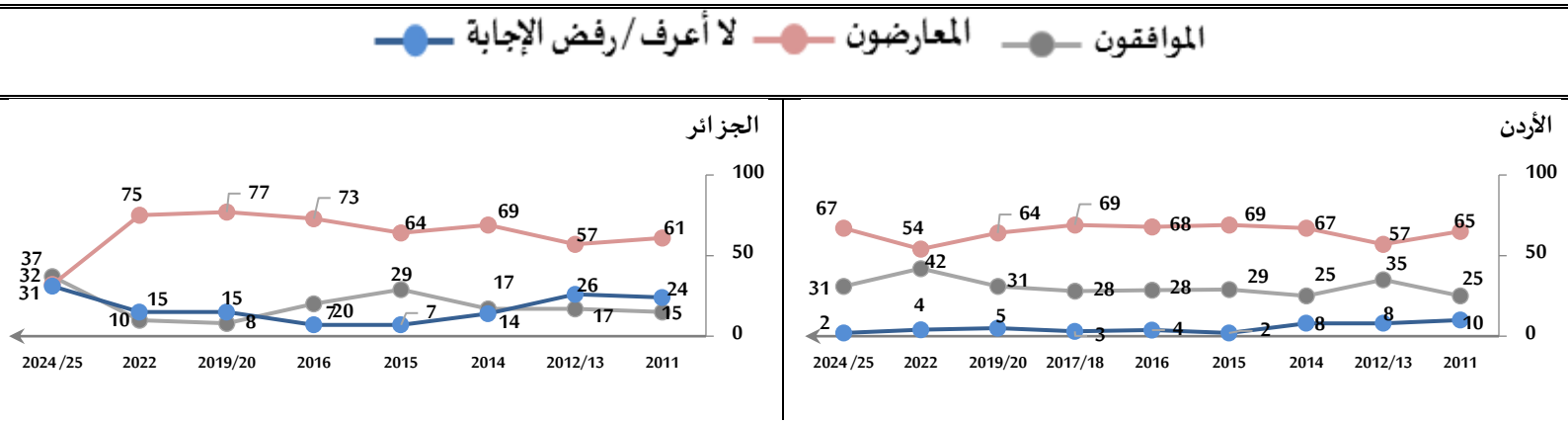

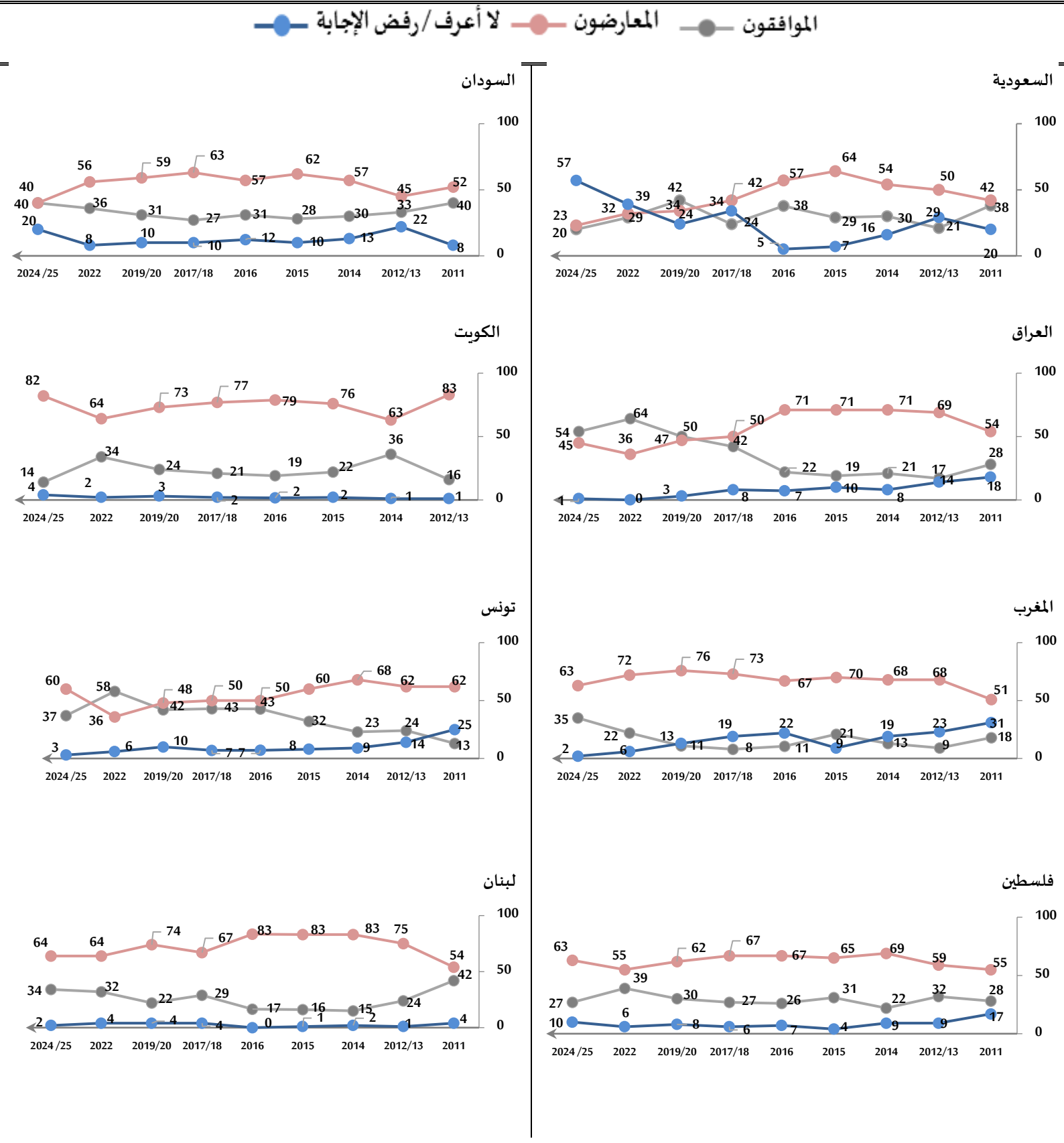
الموافقون
المعارضون
لا أعرف / رفض الإجابة
السعودية
العراق
المغرب
فلسطين
السودان
الكويت
تونس
لبنان
2024 /25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011
100
50
0

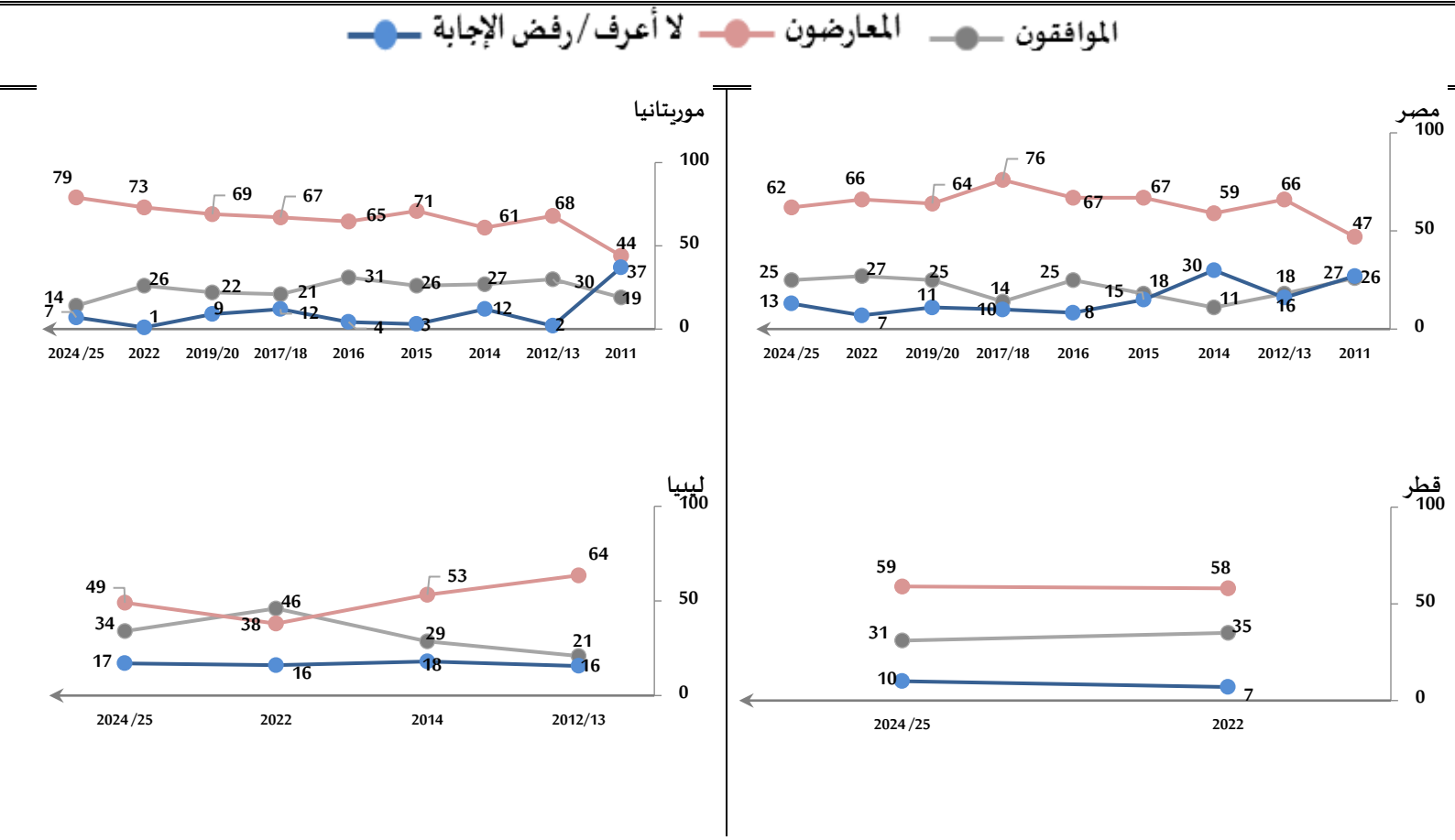

يكاد يكون الرأي العام العربي منقسمًا تجاه مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات"، على الرغم من أنّ ما يقارب نصف المستجيبين في جميع البلدان المستطلعة آراؤها رفضت هذه المقولة (49%)، باستثناء السودان (35%)، والجزائر (29%)، في حين كانت أقل نسبة في السعودية (22%)، مع ملاحظة أنّ 56% من المستجيبين السعوديين لم يُبدوا رأيًا. وتُظهر النتائج أنّ أعلى نسبة رفض لهذه المقولة سُجّلت في موريتانيا (73%)، والمغرب (65%)، والأردن (59%)، وفلسطين (56%)، ومصر والكويت (54%).

أمّا عن اتجاهات الرأي العام نحو هذه المقولة بحسب الأقاليم، فتظهر النتائج أنّ مستجيبي إقليمَي المشرق العربي (52%)، والمغرب العربي (51%) هم الأكثر رفضًا لها.

الشّكل (114)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات" ومعارضوها بحسب البلدان

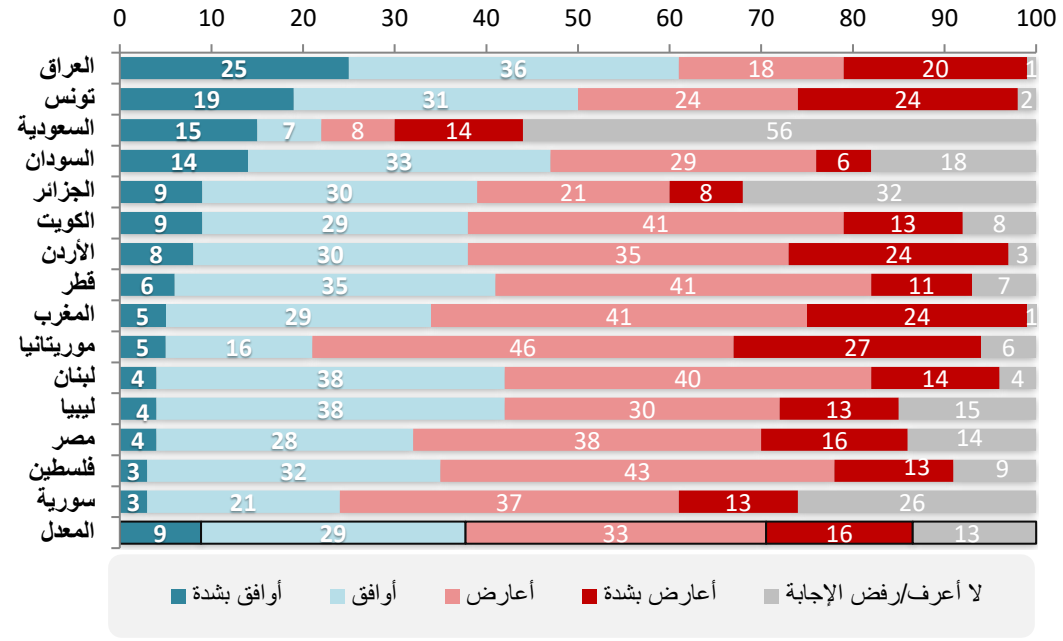

الشّكل (115)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

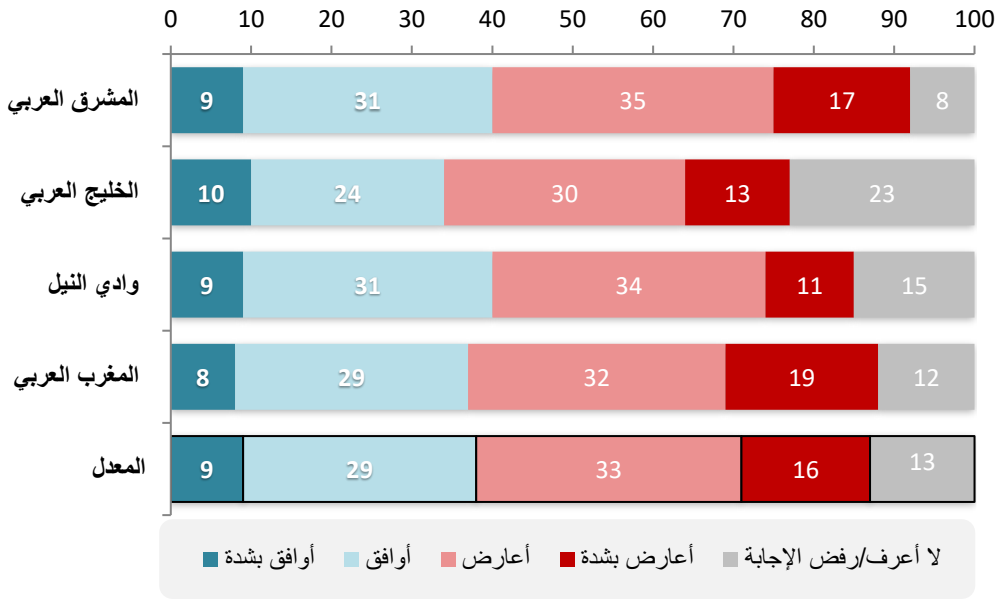

عارض نحو نصف المواطنين (49%) في المنطقة العربية بحسب الاستطلاع الحالي، مقولة "إنّ النظام السياسي الديمقراطي يتّسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، مقابل موافقة 38% عليها. إنّ نسب المعارضين لهذه المقولة مماثلة لاستطلاع 2022، وهي شبة مطابقة لتلك التي سُجلت في استطلاع 2011، وهي أقل من أغلب النسب التي سُجلت في استطلاعات المؤشر السابقة. ومن الجدير بالذكر أنّ تأييد المقولة شهد انخفاضًا بسيطًا من 41% في استطلاع 2022 إلى 38% في استطلاع 2024/ 2025.

ويشير رصد التغيرات في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلَعة آراؤها إلى أنّ نسبة المعارضين لهذه المقولة قد ارتفعت في هذا الاستطلاع، مقارنةً بالاستطلاع السابق في كلّ من تونس، وليبيا، والأردن، وموريتانيا، والعراق، وفلسطين. وفي المقابل، أخذت نسبة معارضي هذه المقولة في الانخفاض على مدار سنوات الاستطلاعات في السعودية. وانخفضت في السودان (من 52% إلى 35%) والكويت والمغرب كذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ نسب الموافقين على هذه العبارة في الجزائر قد انخفضت جوهريًا في هذا الاستطلاع، من 76% في استطلاع 2022 إلى 29% في استطلاع 2024/ 2025.

الشّكل (116)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

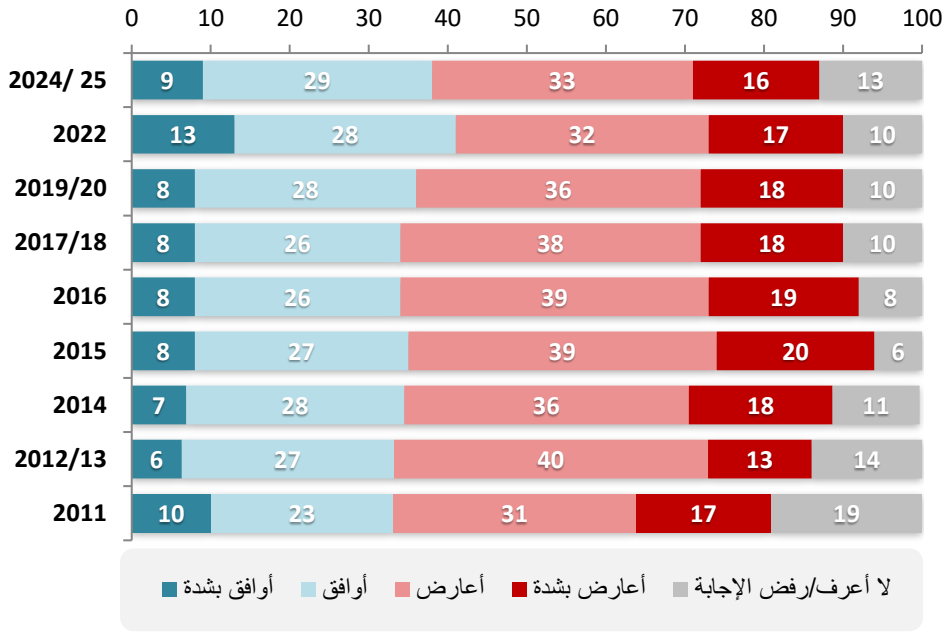

الشّكل (117)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

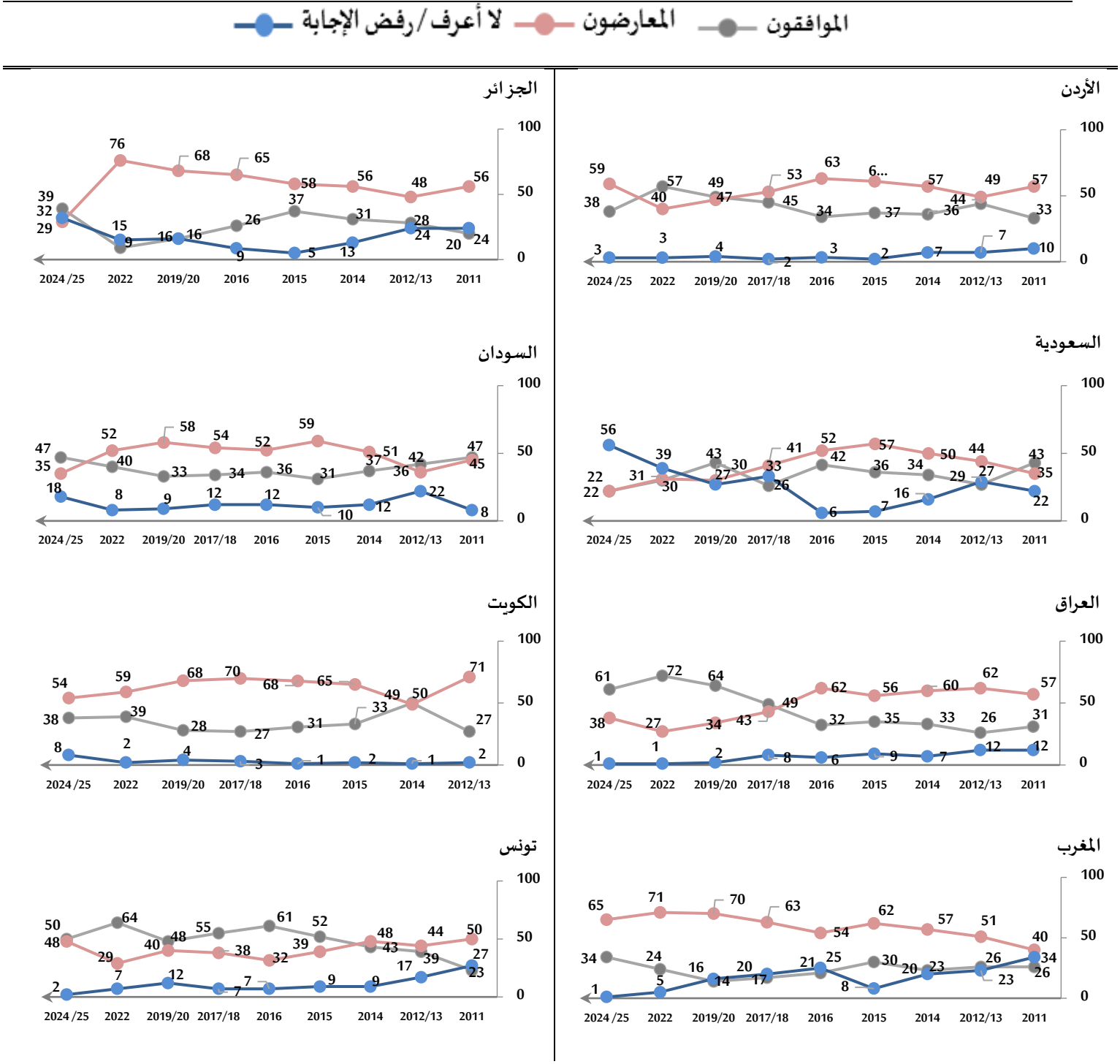

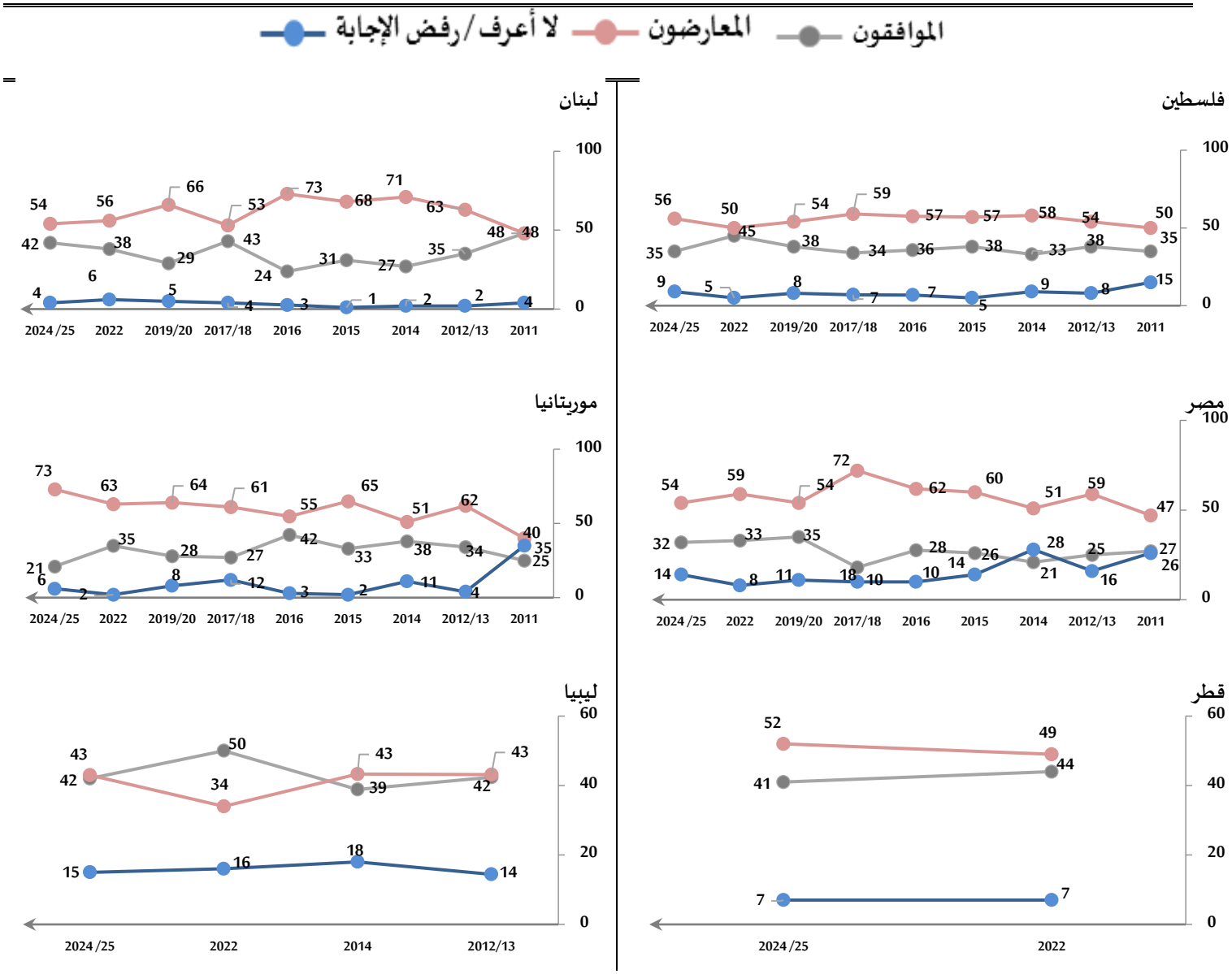

وكما أُشير سابقًا، عارض 64% من المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025، مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، مقابل تأييد 22% منهم لها. وهذا مقارب لما سُجل في استطلاع 2022. وقد أفادت أكثرية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المستطلعة آراؤها أنّها ترفض هذه المقولة على نحو متفاوتٍ، في حين أعرب الرأي العام الكويتي، والموريتاني، والأردني، عن النسب الأعلى الرافضة لهذه المقولة (86%، و83%، و82%) على التوالي. وسجّلت السعودية أدنى نسبة رفض لها (23%) مقابل موافقة 21% من المستجيبين، ولم يُجب أو رفض الإجابة 56% منهم؛ أي أكثر من النصف. أمّا بالنسبة إلى قبول هذه

المقولة، فقد كان للرأي العام الموريتاني أدنى نسبة (8%) مقابل أعلى نسبة قبول في العراق (41%). أمّا في قطر، فقد قبل هذه المقولة 22% من المستجيبين، في حين رفضها 69% منهم.

الشّكل (118)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" ومعارضوها بحسب البلدان

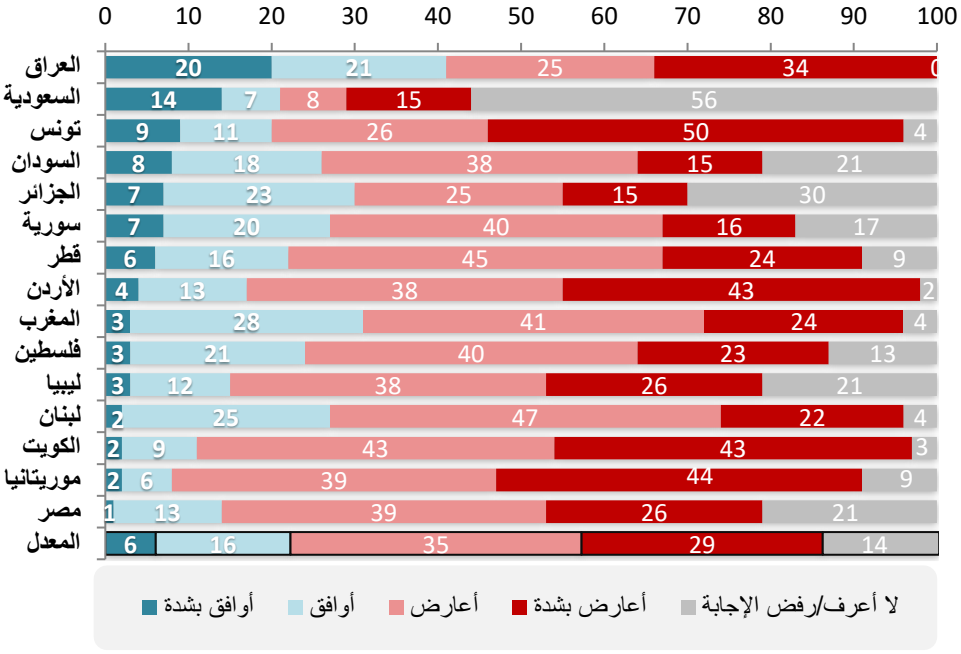

الشّكل (119)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

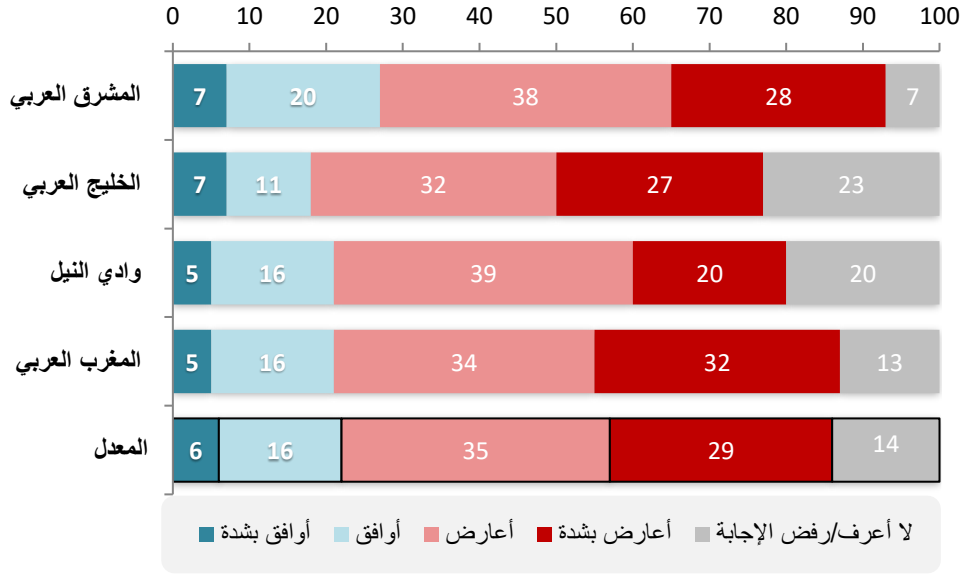

عبّر 64% من الرأي العام في المنطقة العربية في استطلاع 2024/ 2025، عن معارضته مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، وهي نسب مشابهة لتلك التي سجلت في الاستطلاعات السابقة. وبذلك، حافظ الرأي العام، منذ استطلاع 2012/ 2013، على رفضه هذه المقولة بنسب متقاربة.

وعند تحليل اتجاهات الرأي العام في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلَعة آراؤها، تُظهر النتائج نوعًا من الانخفاض الطفيف في نسبة الذين أفادوا معارضتهم لهذه المقولة في استطلاع 2024/ 2025، مقارنةً بنتائج استطلاع 2022، في معظم الدول. في حين لوحظ ارتفاع في نسبة معارضي المقولة في الأردن، والكويت، وتونس، وليبيا.

الشّكل (120)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

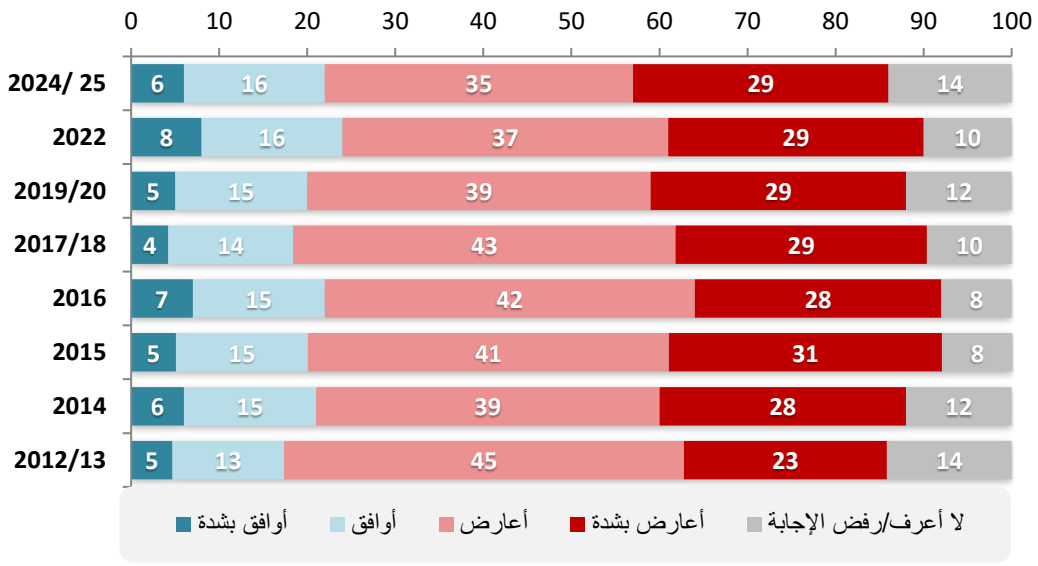

الشّكل (121)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

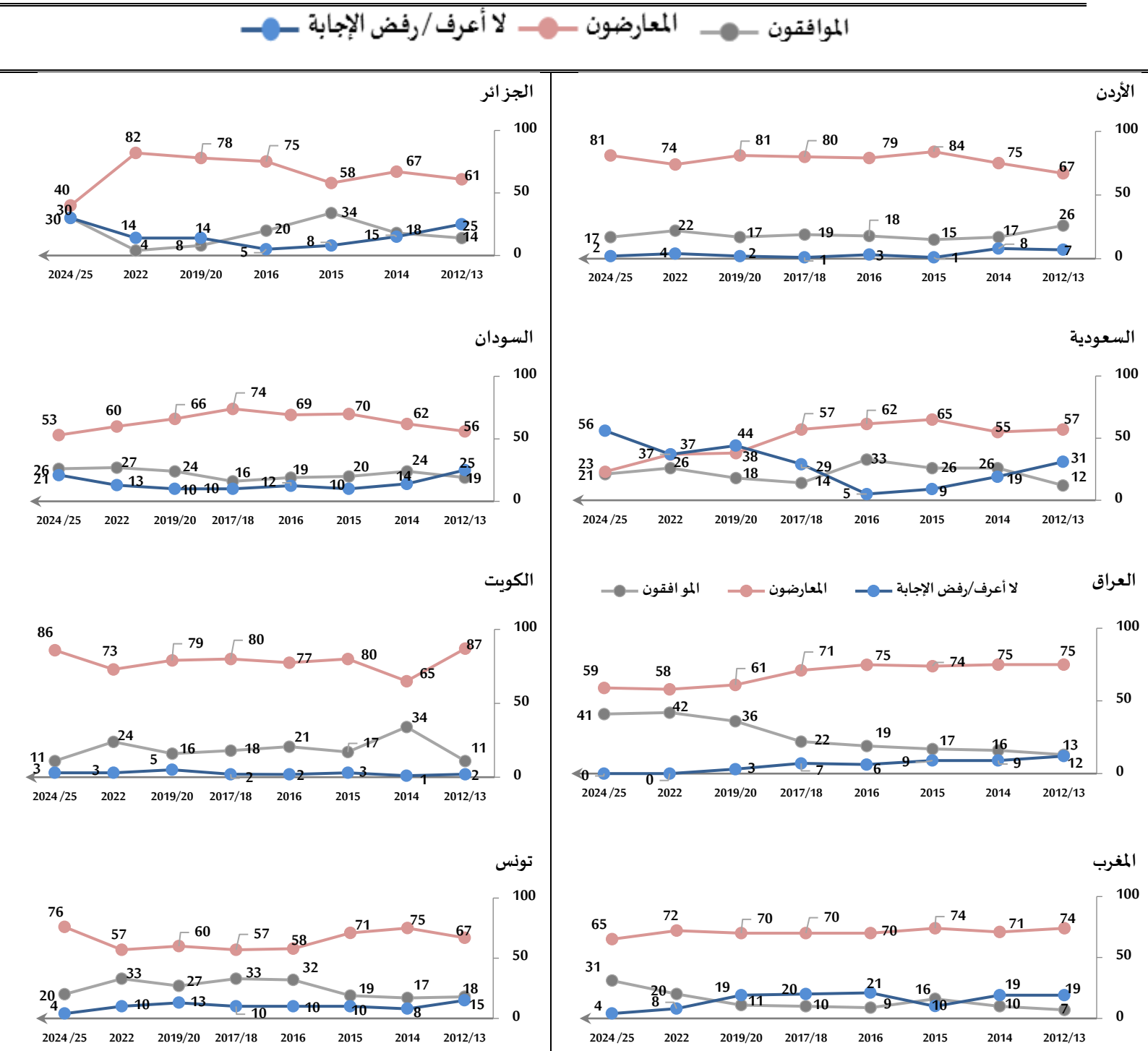

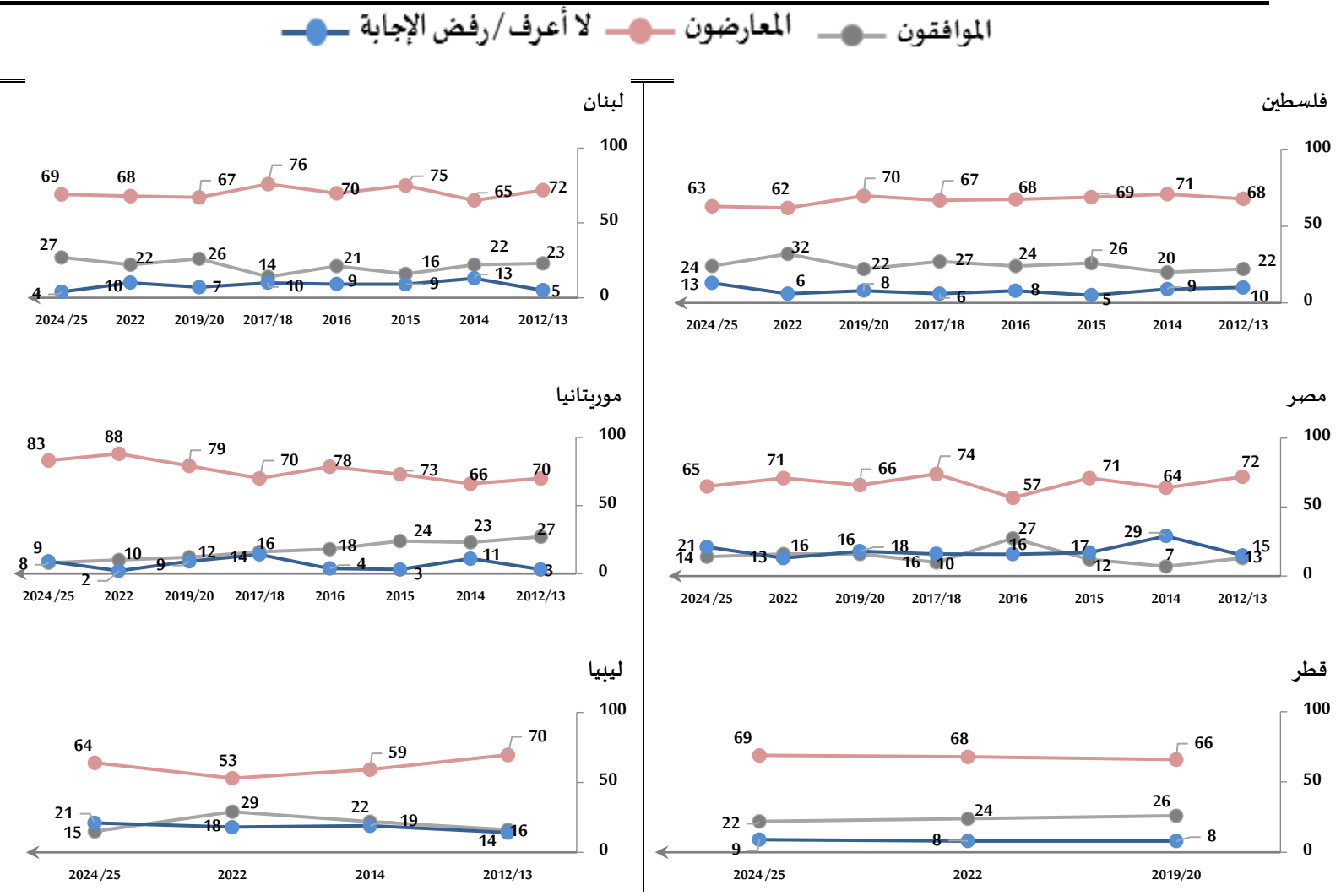

انقسم الرأي العام في المنطقة العربية إزاء مقولة "إنّ مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" ما بين مؤيد (41%) ومعارض (46%). وتتباين اتجاهات الرأي نحو هذه المقولة من بلد إلى آخر؛ فقد كانت أغلبية الكويتيين (80%)، والموريتانيين (64%)، والمغاربة (60%)، والأردنيين (58%) رافضة لهذه المقولة، بينما أيدتها الأكثرية في العراق (62%) والسودان (56%). في حين لوحظ أنّ 60% من المستجيبين في السعودية امتنعوا أو رفضوا الإجابة عن السؤال. أمّا على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو هذه المقولة بحسب أقاليم المنطقة العربية، فقد كان مستجيبو المشرق العربي الأكثر رفضًا لها.

الشّكل (122)

مؤيدو مقولة "إن مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" ومعارضوها بحسب البلدان

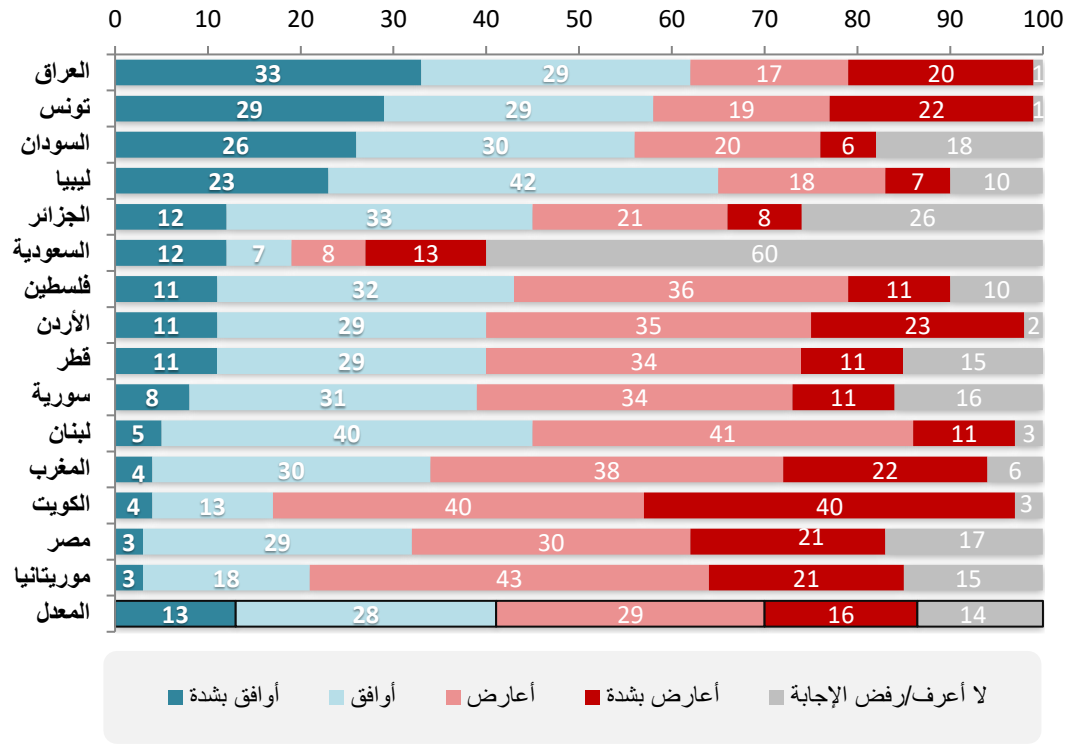

الشّكل (123)

مؤيدو مقولة "إن مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

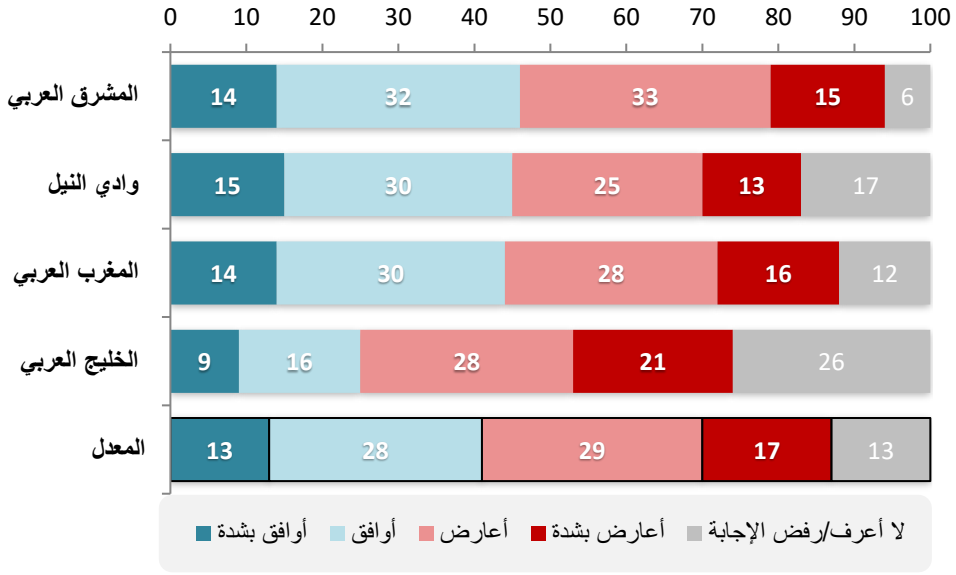

تكاد تكون نسبة المعارضين لهذه المقولة متطابقة عبر استطلاعات المؤشر المتتالية، إلا أنّ أعلى نسبة رفض لهذه المقولة سُجلت في استطلاعَي 2015، و2019/ 2020. إنّ نسبة الموافقين قد انخفضت في مؤشر استطلاع 2024/ 2025، فقد أصبحت 46%، بينما كانت 45% في استطلاع 2022، وهي نسب أقل مقارنة باستطلاع 2019/ 2020.

لم تحدث تغيّرات جوهرية في نسبة المعارضين لهذه المقولة في البلدان المستطلَعة آراؤها بحسب نتائج استطلاع 2024/ 2025، مقارنةً بالاستطلاع السابق، حيث يوجد ارتفاع في نسبة المعارضين لهذه المقولة في كل الأردن، والعراق، والكويت، وفلسطين، ولبنان، وتونس.

وكانت أكبر نسبة انخفاض في المعارضة في المجتمع الجزائري؛ إذ انحدرت من 77% في استطلاع 2022 إلى 26% في استطلاع 2024/ 2025، بينما ارتفعت نسبة القبول (من 14% إلى 26%). وعلى النسق نفسه، انخفضت نسبة المعارضة في السعودية (من 30% إلى 19%)، بينما ارتفعت نسبة القبول (من 38% إلى 60%)، بفارق 22 نقطة مئوية. وهذا مماثل لتوجّه النسب في السودان كذلك.

الشّكل (124)

مؤيدو مقولة "إن مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

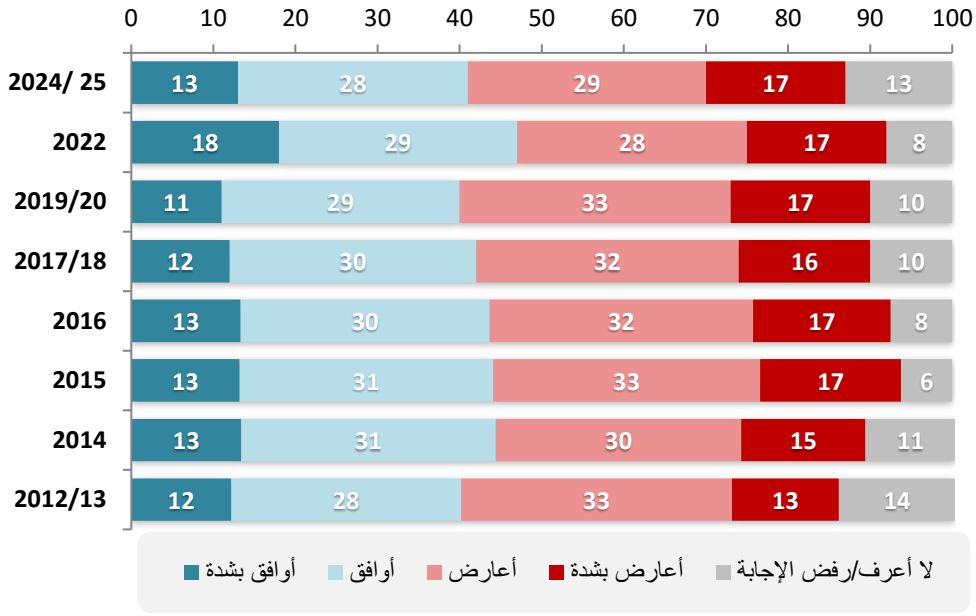

الشّكل (125)

مؤيدو مقولة "إن مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

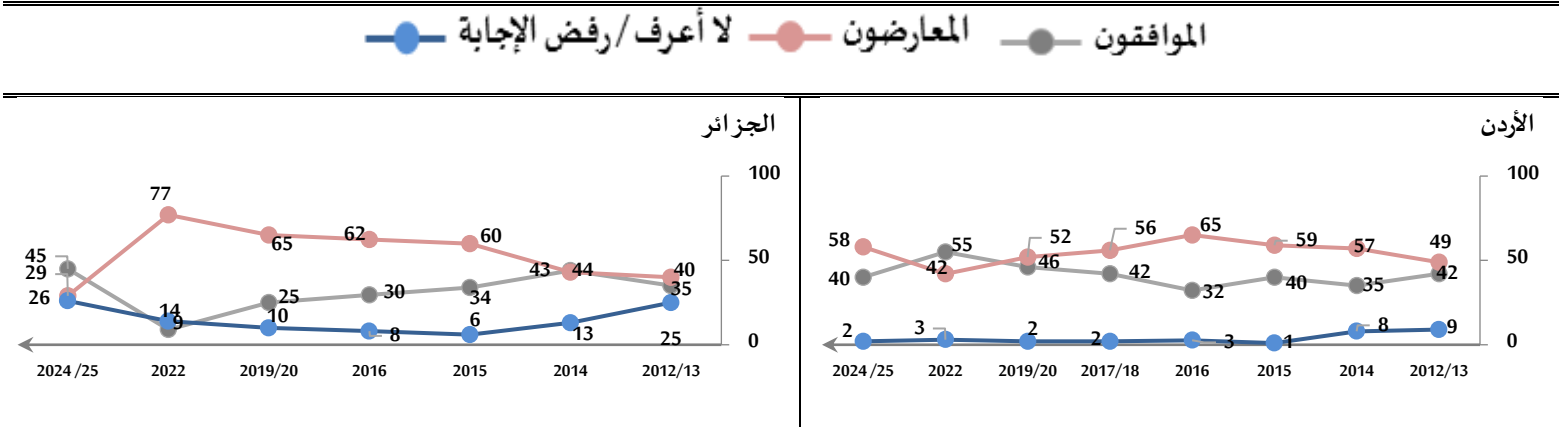

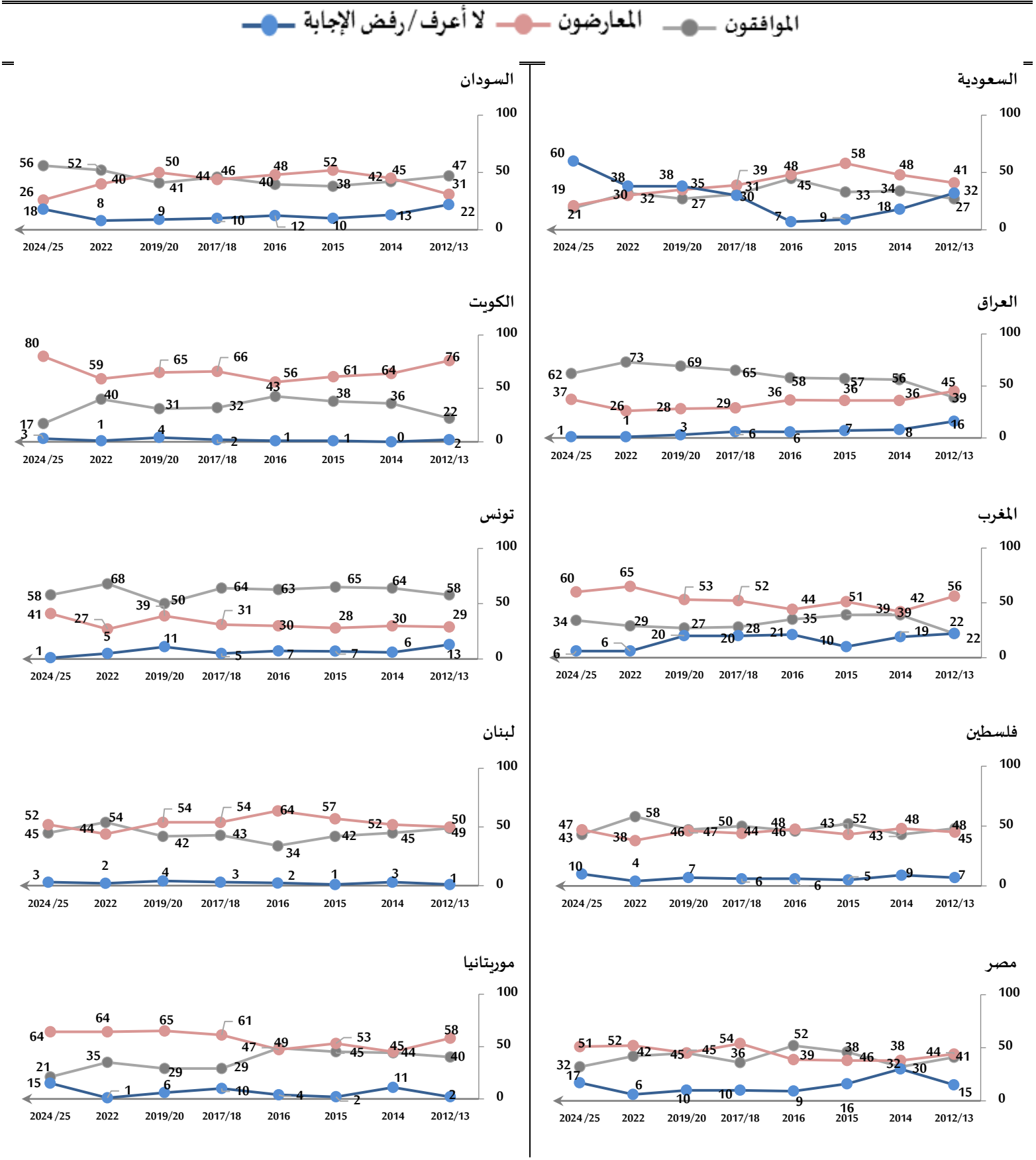
الموافقون
المعارضون
لا أعرف / رفض الإجابة
السعودية
العراق
المغرب
فلسطين
مصر
السودان
الكويت
تونس
لبنان
موريتانيا
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
100
50
0

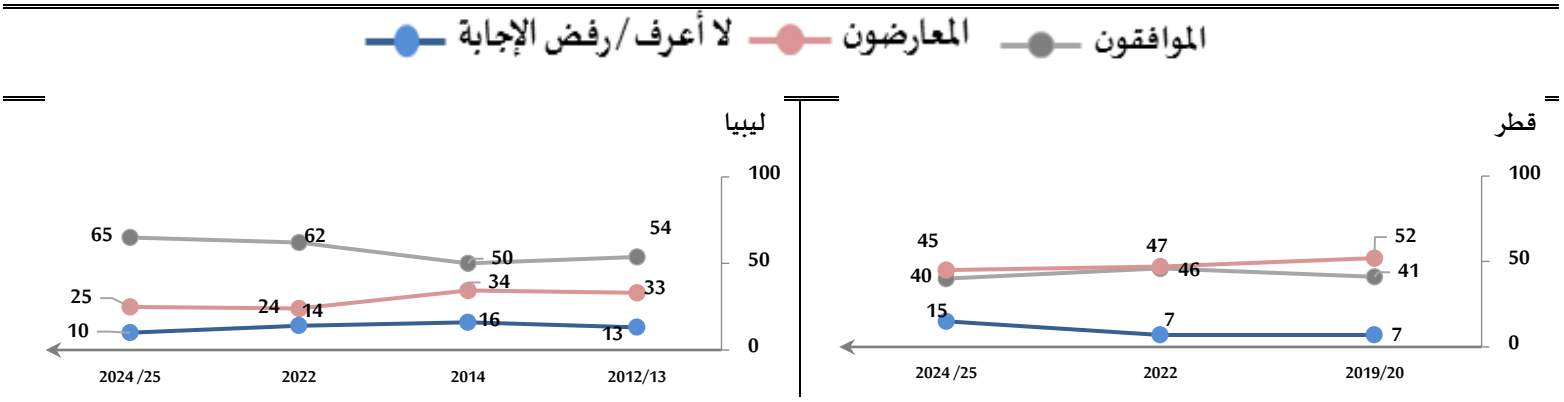

إذًا، عبّرت أكثرية المستجيبين في الدول المستطلَعة آراء مواطنيها عن رفضها وجهات النظر السابقة التي تتضمّن موقفًا غير إيجابي أو معاديًا للديمقراطية، إلا أنّ بعض الدول كانت أعلى من غيرها في قبول وجهات النظر السلبية. إنّ نتائج استطلاع 2024/ 2025 تنفي الادّعاءات والأفكار المسبقة المقترنة بالمنطقة العربية المطروحة سابقًا، والتي تروّجها إلى حد بعيد القوى السياسية الدولية والمحليّة الرافضة للتحوّل الديمقراطي في العالم العربي، مع أهمية الإشارة إلى أنّ هنالك مجالًا لزيادة نسبة قبول هذه العبارات.

ثمّ إنّ نِسب رفض المقولات السلبية بخصوص الديمقراطية تتباين بحسب تلك المقولات؛ إذ إنّ الرأي العام يرفض رفضًا جليًّا مقولات "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في ظلّ الأنظمة الديمقراطية"، و"إنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام"، و"إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام". وفي مقابل ذلك، تنخفض نسب رفض مقولتَي "إنّ النظام الديمقراطي غير حاسم، ومليء بالمشاحنات"، و"إنّ مجتمعاتنا غير مهيّأة للممارسة الديمقراطية". وتُلاحظ النسبة المرتفعة نسبيًّا للمستجيبين من السعودية الذين رفضوا أو امتنعوا عن الإجابة عن أسئلة الاستطلاع، من دون أن يؤثّر ذلك في نسبة الرافضين أو المؤيّدين لتلك المقولات. ويبرز هذا الاستطلاع الرأي العام الجزائري؛ فقد عبّر عن انخفاض حاد في معارضة المقولات وارتفاع في تأييدها. في حين أظهر الاستطلاع أنّ أكثرية الرأي العام العراقي تقبل بصفة أوضح بعض هذه المقولات، وقد يكون ذلك انعكاسًا للعملية السياسية المنقوصة التي عاشها العراق على مدار سنين، والتدخلات الخارجية التي تعرقل ممارسة الديمقراطية على نحو سليم، وأخيرًا مظاهرات عام 2019 التي عبّرت عن رفض العراقيين للنظام السياسي الحالي ومنتجاته، إضافة إلى عدم الرضا عن توفير الخدمات الأساسية في البلد.

3. تأييد النظام الديمقراطي

أظهر الجزء السابق من هذا القسم أنّ مواطني المنطقة العربية يرفضون مقولات سلبية عن الديمقراطية أو النظام الديمقراطي؛ ما يدلّ على أنّ للرأي العام في المنطقة نظرة إيجابية إلى الديمقراطية عمومًا. إلا أنّ المؤشر العربي قد استخدم مجموعة من المعايير لمعرفة مدى قبول الرأي العام النظامَ السياسي الديمقراطي، من خلال طرحه مجموعة من الأسئلة التي تقيس تأييد مواطني المنطقة العربية لهذا النظام. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون إن كانوا يوافقون على مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، كما طُرحت عليهم مجموعة من الأمثلة لأنظمة سياسية لمعرفة مدى قبولهم بها في بلدانهم.

أظهر استطلاع 2024/ 2025 أنّ توجّهات الرأي نحو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، تحظى بتأييد أكثر من ثلثي المستجيبين (68%)، مقابل معارضة 19% منهم (معارضة ومعارضة شديدة). وهذا يعبّر بوضوح عن انحياز مواطني المنطقة العربية إلى النظام الديمقراطي على نحو يتلاءم مع رفضهم للمقولات المعادية للديمقراطية في القسم السابق.

وأفادت أغلبية المستجيبين أنّ النظام الديمقراطي هو أفضل من بقية الأنظمة. إلا أنّ تفضيل المواطنين للنظام الديمقراطي كان متفاوتًا بقدر بسيط من بلد إلى آخر. فقد أيّدت الأغلبية الساحقة في الكويت (88%)، والأردن (87%)، وتونس (86%)، أفضلية النظام الديمقراطي، كما أنّ المقولة حظيت بتأييد في لبنان (79%)، والعراق (78%)، ومصر (77%)، وفلسطين (68%)، وقطر (67%)، وليبيا (61%)، والمغرب (59%)، والجزائر (58%)، والسودان (56%). وكانت أقلّ نسبة تأييد للنظام الديمقراطي في السعودية بنسبة 20%، مقابل معارضة 19%، في حين رفض الإجابة أو قال "لا أعرف" 61%. وبالنسبة إلى الأقاليم، فقد سُجلت أعلى نسبة تأييد لمقولة إنّ النظام الديمقراطي أفضل من غيره، في إقليم المشرق العربي، يليه إقليم وادي النيل.

الشّكل (126)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة" ومعارضوها بحسب البلدان

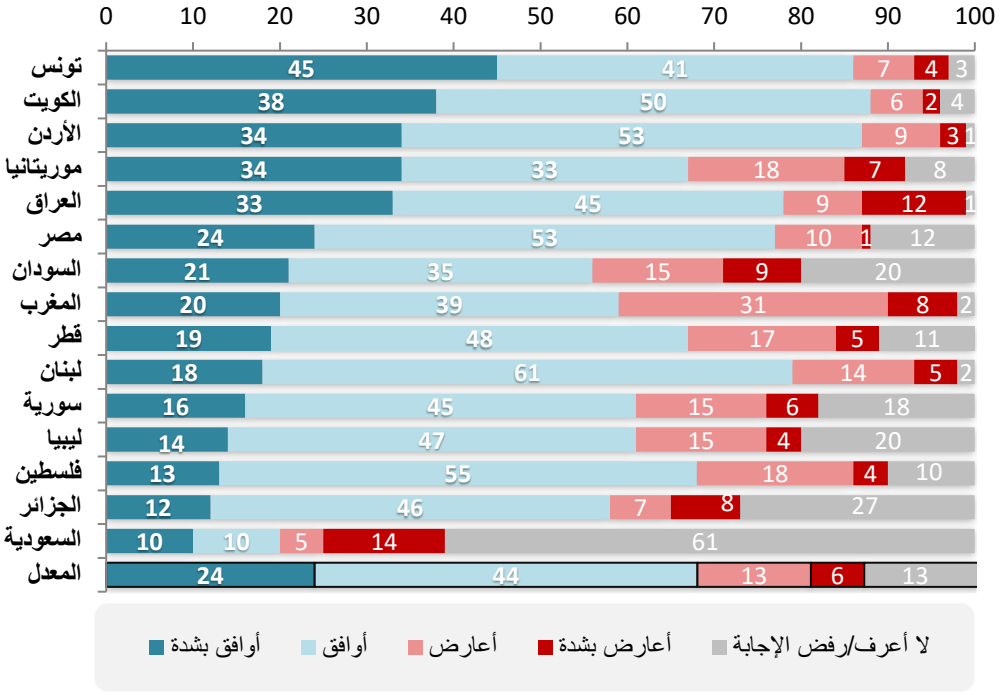

الشّكل (127)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

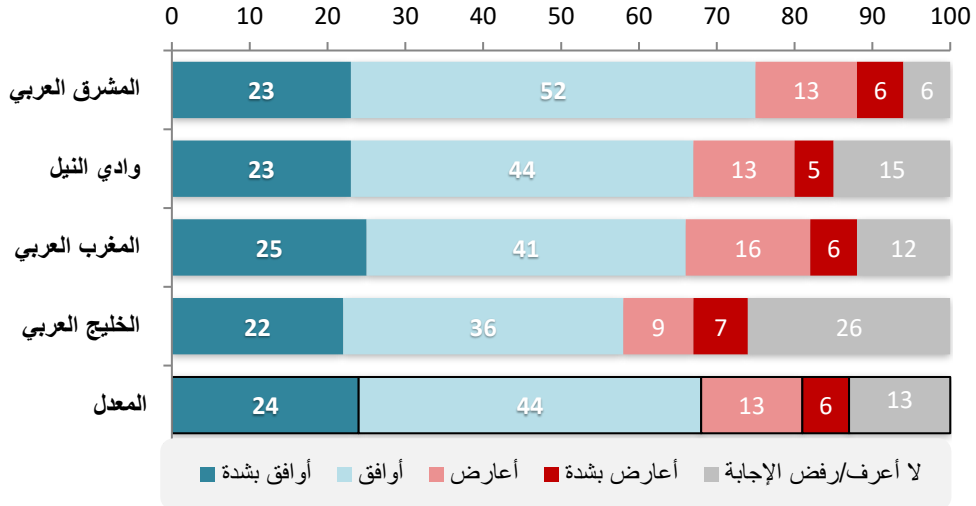

تشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أنّ نسبة تأييد الرأي العام للنظام الديمقراطي (68%) هي أقل مما كانت عليه في استطلاع 2022 (72%)، ومقاربة لنتائج سنة الأساس (2011).

يتبيّن أنّ التغيرات في المعدل العام نحو تأييد النظام الديمقراطي أو معارضته هي انعكاس أيضًا لتغيرات طرأت على آراء المستجيبين في المجتمعات المستطلَعة آراء مواطنيها؛ فقد أظهرت نتائج استطلاع 2024/ 2025 ارتفاعًا في مستويات تأييد النظام الديمقراطي، مقارنة بالاستطلاع السابق 2022 في كلّ من الكويت، والعراق، ولبنان، ومصر، وتونس. بينما انخفضت مستويات التأييد في كلٍّ من الجزائر، والسودان، والمغرب، وفلسطين، وموريتانيا، وليبيا. وكانت أقل نسبة قبول للنظام الديمقراطي في السعودية (20%) وهي أقل مما كانت عليه في الاستطلاع السابق (37%).

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أنّ القبول ببعض المقولات السلبية حول الديمقراطية في العراق لم يُترجم إلى رفض النظام الديمقراطي، بل على العكس ما زال بين العراقيين شبه توافق على النظام الديمقراطي، وتؤيده الأكثرية (78%). ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أنّ الرأي العام المصري استمر في تأييده النظام الديمقراطي (77%).

الشّكل (128)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

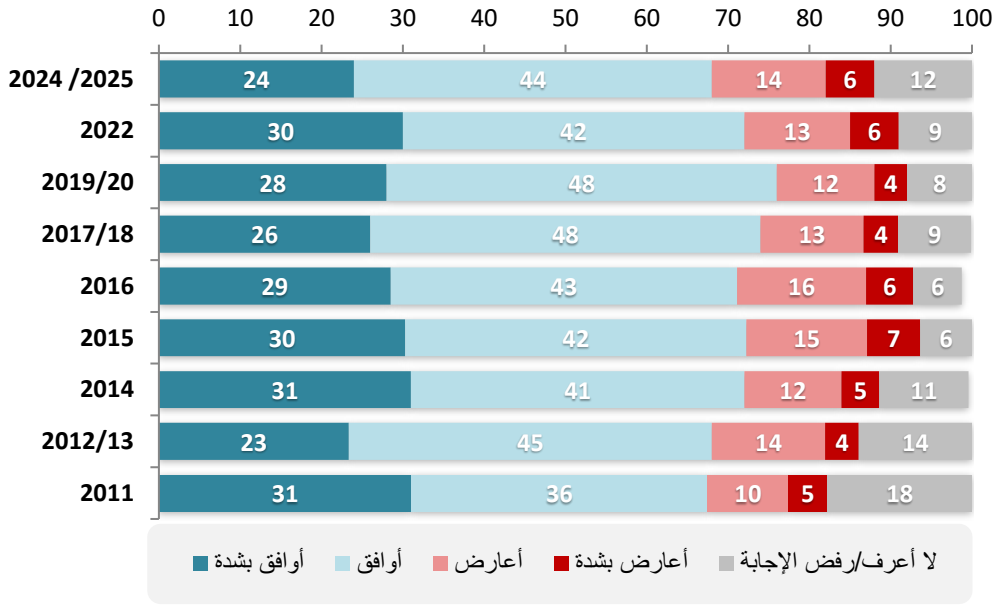

الشّكل (129)

مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

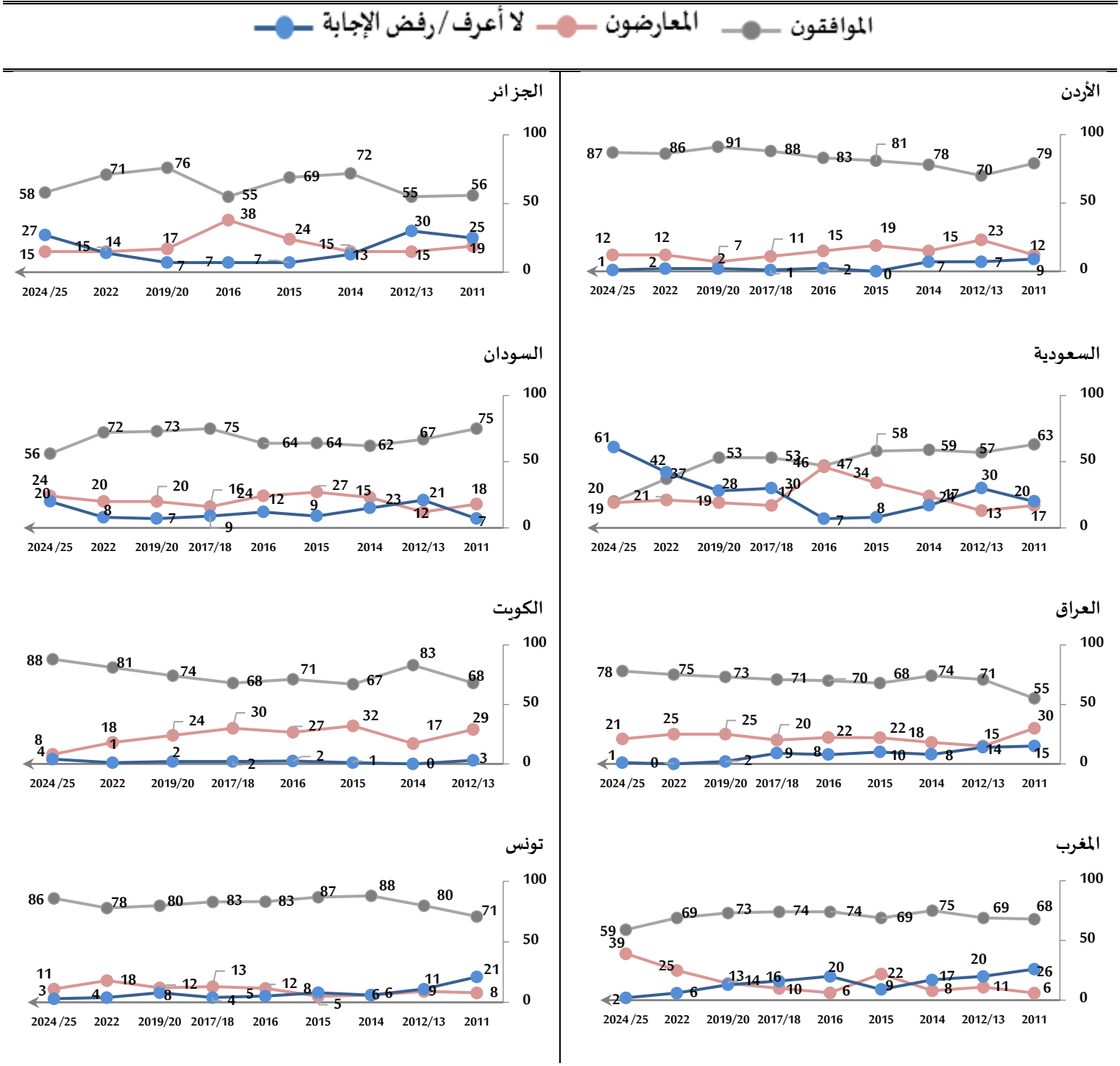

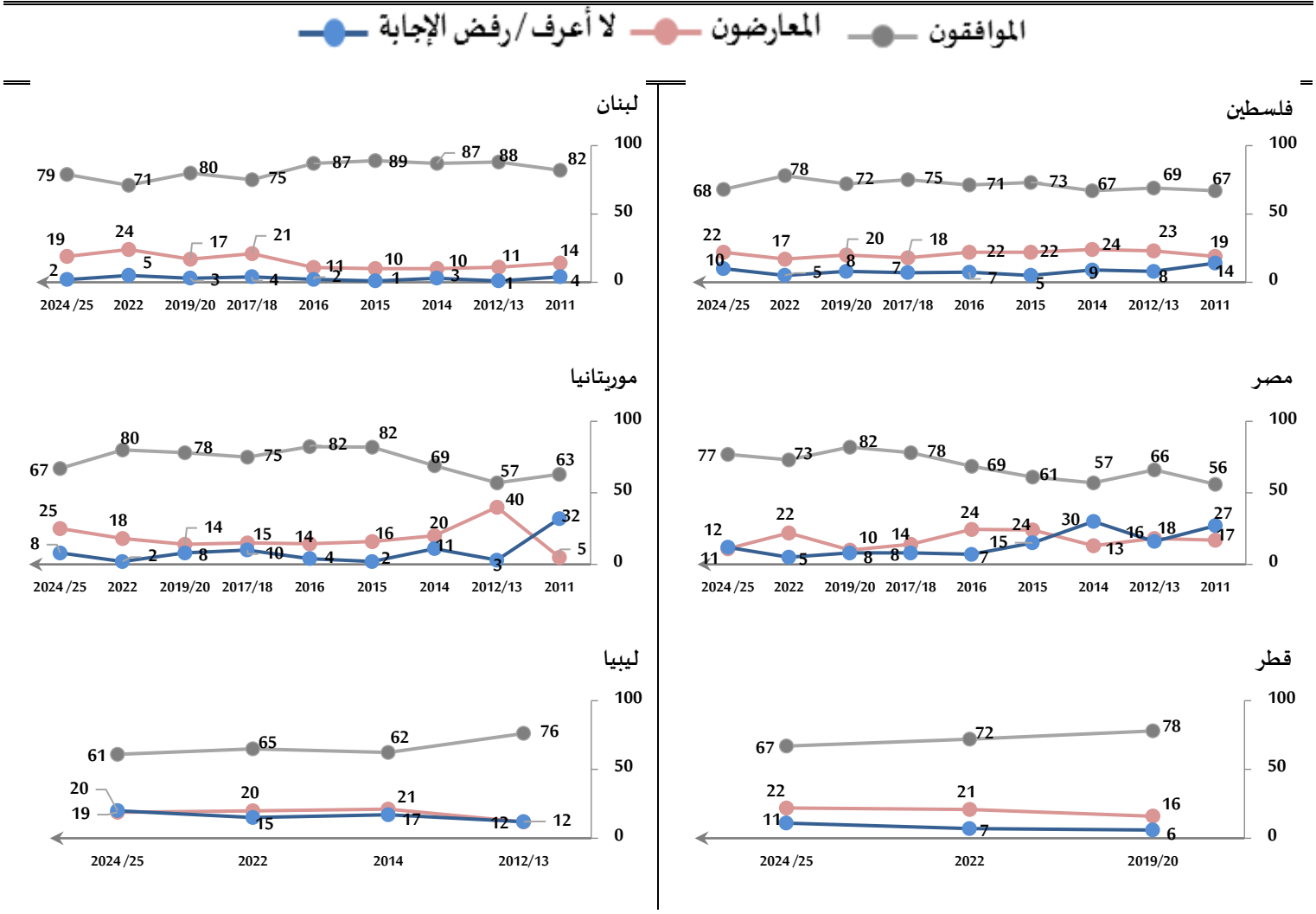

4. الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمة

طُرحت على المستجيبين في المنطقة العربية مجموعة من الأنظمة السياسية، وسُئلوا إنْ كانت هذه الأنظمة ملائمة أو غير ملائمة لتكون أنظمةَ حكمٍ في بلدانهم. وكانت هذه الأنظمة السياسية كما يلي:

- نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال الانتخابات الدورية (نظام ديمقراطي).
- نظام سياسي يتولّى فيه قادة الجيش والعسكريون الحكم.
- نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية.
- نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط.

- نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.
- نظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية (نظام سلطوي).

تشير النتائج إلى أنّ أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية منحازة إلى نظام سياسي ديمقراطي؛ إذ إنّ 67% من المستجيبين أفادوا أنّ هذا النظام ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما ليطبَّق في بلدانهم. في المقابل، أفاد 22% منهم أنّ النظام الديمقراطي غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق.

ورأى 37% من المستجيبين أنّ نظامًا سياسيًا يتولى فيه الحكم العسكريون أو قادة الجيش ملائم أو ملائم جدًّا، في حين رآه 52% غير ملائم على الإطلاق أو غير ملائم إلى حدٍّ ما. ومن الجدير بالذكر هنا أنّ ثقة أكثرية المستجيبين بالجيش لا تُترجم إلى تأييد نظام سياسي يتولى فيه العسكريون الحكم.

أمّا على صعيد مدى ملاءمة نظام الشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية، فقد رأى 36% من الرأي العام في المنطقة العربية أنّ مثل هذا النظام ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما. في المقابل، أفاد 53% أنّه غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق. وقال 31% من المستجيبين إنّ النظام السياسي الذي يقتصر على تنافس الأحزاب الإسلامية فقط هو ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما. في حين أفاد 57% منهم أنّ مثل هذا النظام غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق ليطبَّق في بلدانهم.

أمّا على صعيد مدى ملاءمة تطبيق نظام حكم سلطوي، غير ديمقراطي ولا يأبه بالتعددية السياسية، حتّى إن أجرى انتخاباتٍ شكليةً، فقد رأت أكثرية الرأي العام (69%) أنّه غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق؛ مقابل 19% قالوا إنه ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما.

ورأى 20% من الرأي العام العربي أنّ نظام الحكم التداولي، الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية غير الدينية، هو نظامٌ ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما؛ وقال أكثر من ثلثي المستجيبين (68%) إنّه غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق.

ويبدو جليًا أنّ النظام الديمقراطي هو الأكثر ملاءمةً من وجهة نظر المستجيبين، بل قد أفاد ثلثا الرأي العام في المنطقة العربية أنّ النظام الديمقراطي ملائم، وهذا أكثر بثلاثة أضعاف من الرأي الذي يراه غير ملائم على الإطلاق.

الشّكل (130)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة مجموعة من الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمةَ حكمٍ لبلدانهم

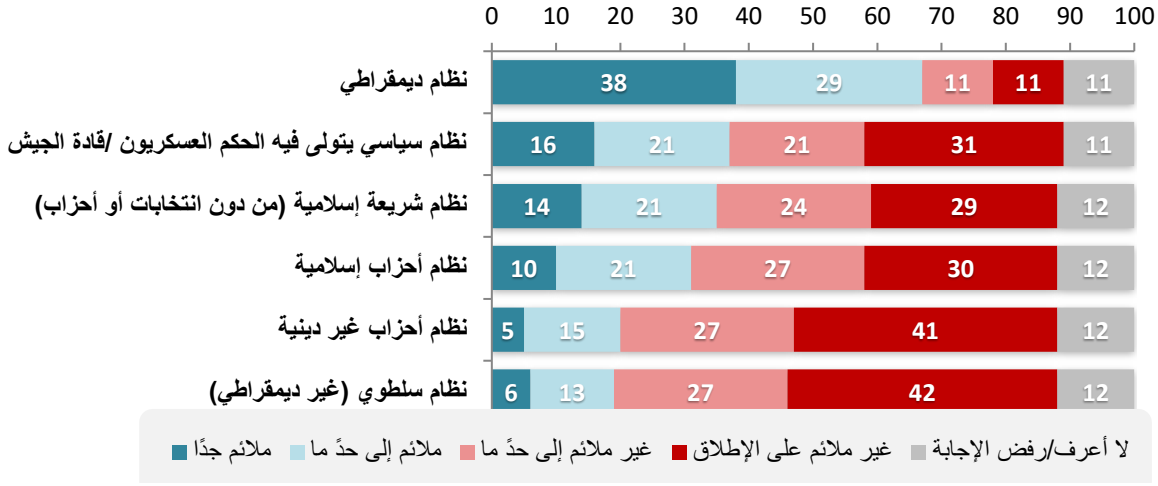

أمّا عن اتجاهات الرأي العام نحو ملاءمة الأنظمة المذكورة سابقًا في البلدان المختلفة، فيُلاحظ أنّ الدول التي أفاد مستجيبوها أنّ النظام الديمقراطي ملائم (ملائم جدًّا، وملائم إلى حدّ ما) للتطبيق في بلدانهم هي الكويت (86%)، ومصر (80%)، ولبنان وفلسطين (79%)، وليبيا (77%)، وقطر (76%)، وموريتانيا (73%)، والسودان (71%)، وأفادت ذلك أيضًا أكثرية المستجيبين في الجزائر والأردن والمغرب.

ونجد أنّ الرأي العام التونسي انقسم بين 57% يرون أنّ النظام الديمقراطي ملائم و41% يرون عكس ذلك. وبفارق أقل، انقسم الرأي العراقي بين 47% يرونه ملائمًا و51% يرون عكس ذلك، وهذا يعكس تغيرًا مهمًا في الرأي العام العراقي الذي كان 60% منه في عام 2022 يرى أنه ملائم. في المقابل، رأى 22% من المستجيبين في السعودية أنّ النظام الديمقراطي ملائم للتطبيق في بلدهم، و13% رأوه غير ملائم، في حين فضّل 65% منهم عدم الإجابة عن هذا السؤال.

أمّا بالنسبة إلى نِسب المستجيبين الذين أفادوا أنّ النظام الديمقراطي غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق لأن يُطبَّق في بلدانهم، فقد بلغت أعلاها في العراق (51%)، وتونس (41%)، والمغرب (36%). في حين سُجلت أدنى نسبة لمن أفادوا أنه غير ملائم في الجزائر (8%)، والكويت (12%)، وقطر (13%). وبذلك فإن مستجيبي إقليم وادي النيل هم الأكثر تأييدًا للنظام الديمقراطي بنسبة 76%، يليهم مستجيبو كلٍّ من إقليمي المغرب والمشرق العربي بنسبة 67%.

الشّكل (131)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية بحسب البلدان

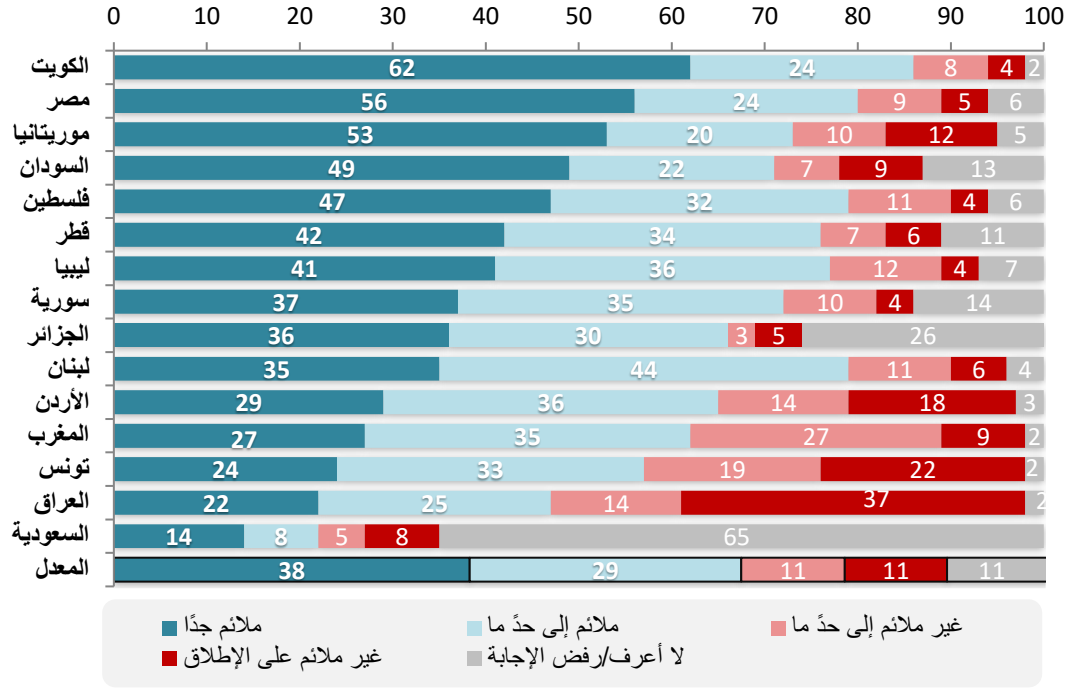

الشّكل (132)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية بحسب أقاليم المنطقة العربية

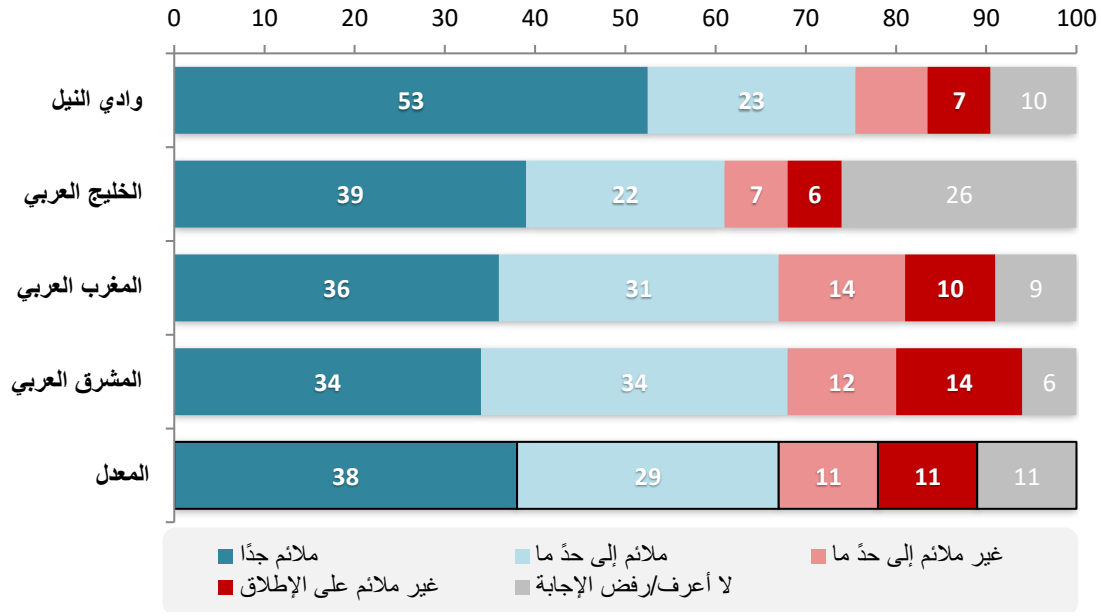

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية فيما يتعلّق بمدى ملاءمة النظام السياسي التعددي الديمقراطي بحسب استطلاع 2024/ 2025، بنتائج الاستطلاعات السابقة، أنّ الرأي العام ما زال يعتبر النظام الديمقراطي هو الأكثر ملاءمة (67%). ويُلاحظ أنّ هذه النسبة قد انخفضت بـ 15% في الاستطلاع الحالي؛ إذ كانت 82% في استطلاع 2012/ 2013، ثم 74% في استطلاع 2019/ 2020، ثم وصلت إلى 71% في استطلاع 2022. ويلاحظ كذلك أنّ نسب الذين أفادوا أنّ هذا النظام غير ملائم قد ارتفعت بنسبة 13% تدريجيًّا من 8% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 22% في استطلاع 2024/ 2025، وهذا يُعتبر تغيّرًا جوهريًا من الناحية الإحصائية، ومردُّه إلى:

- **أولًا**، ارتفاع نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا على نسبة من أقروا بملاءمة النظام الديمقراطي.
- **ثانيًا**، انخفاض نسبة الذين قالوا إنه ملائم في بعض المجتمعات المستطلعة آراؤها مقابل ارتفاع نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم. ويتجلى هذا أولًا في العراق؛ حيث انخفضت نسبة من كانوا يقولون إنه ملائم من مستويات مرتفعة تصل إلى نحو 87% خلال الفترة 2011–2015، و83% في استطلاع 2016، و62% في استطلاع 2019/ 2020، و60% في استطلاع 2022، وصولًا إلى 47% في استطلاع 2024/ 2025. وكذلك انخفضت في المغرب نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 86% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 62% في استطلاع 2024/ 2025. بينما ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم من 4% في استطلاع 2012/ 2013 إلى تسعة أضعافها في الاستطلاع الحالي (36%).

سُجلت أعلى نسبة تأييد في الكويت في الاستطلاع الحالي؛ فقد أفاد 86% أنّ النظام الديمقراطي ملائم، وقد انخفضت عن نسبة استطلاع 2022 (91%). وبنسب أقل، حافظ الرأي العام المصري والسوداني والفلسطيني واللبناني على نسب عالية في تأييد النظام الديمقراطي.

تجدر الملاحظة أنّ نسبة من أفادوا أنّ النظام الديمقراطي ملائم انخفضت في الجزائر من 90% في استطلاع 2022، إلى 66% في استطلاع 2024/ 2025، وذلك يعود جزئيًا إلى ارتفاع نسبة من لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة بـ 16 نقطة.

الشّكل (133)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

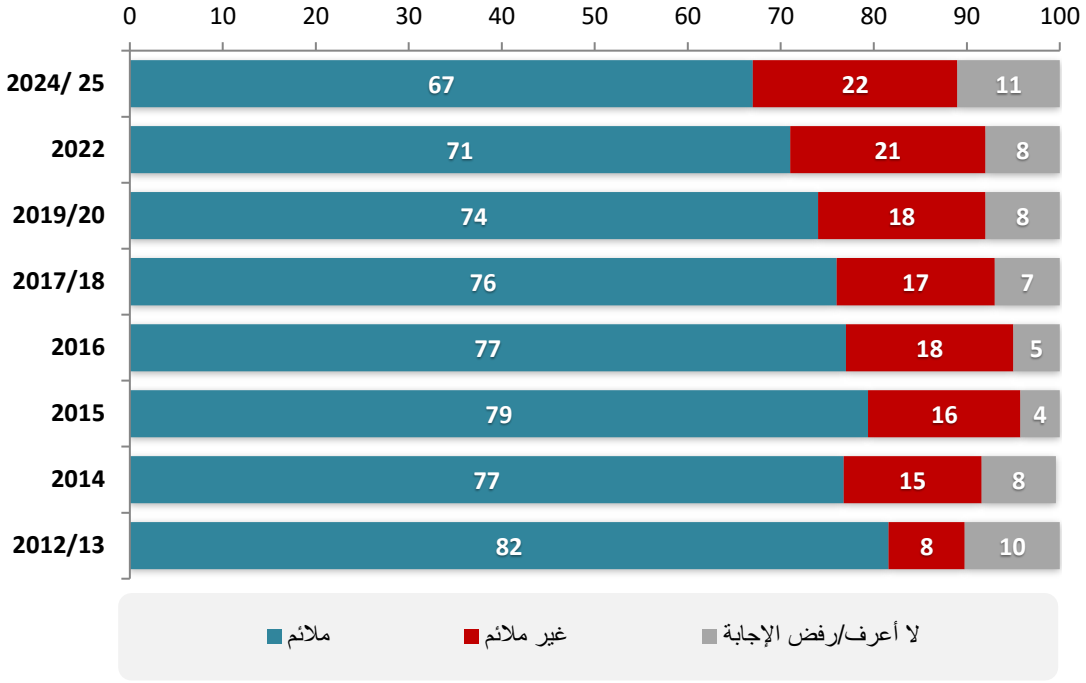

الشّكل (134)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

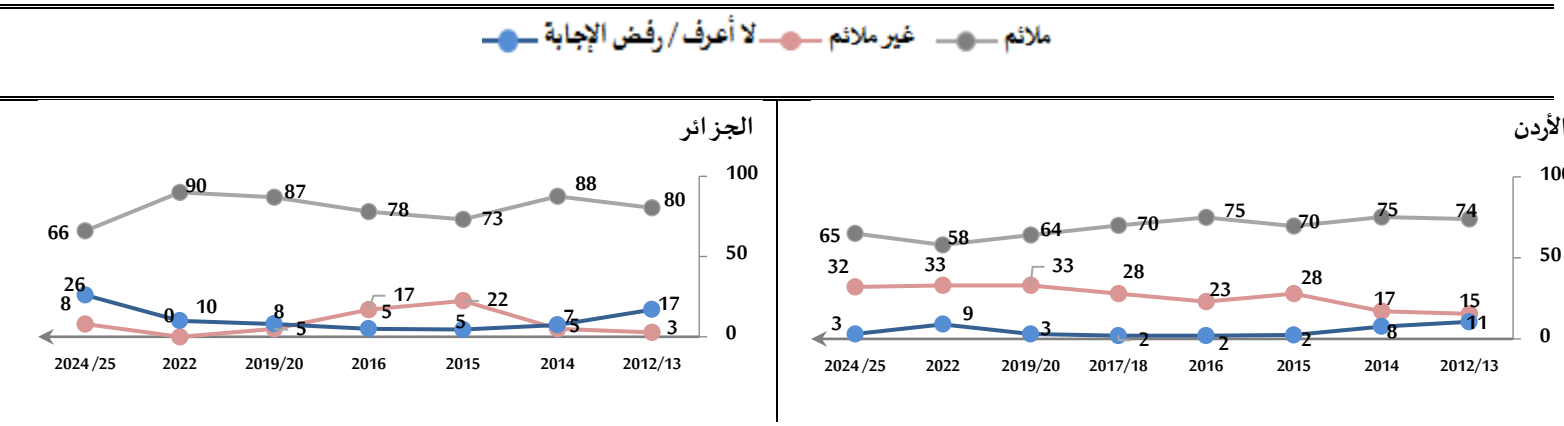

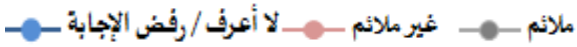

السعودية

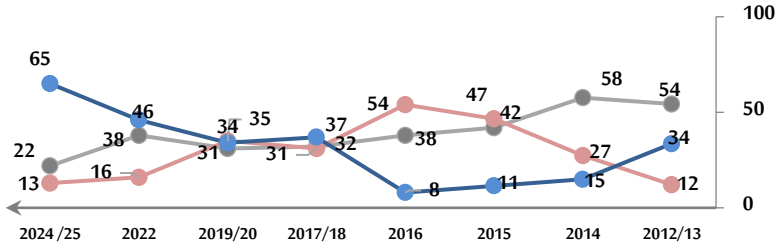

السودان

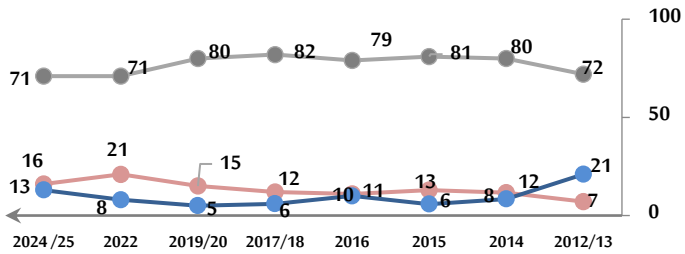

العراق

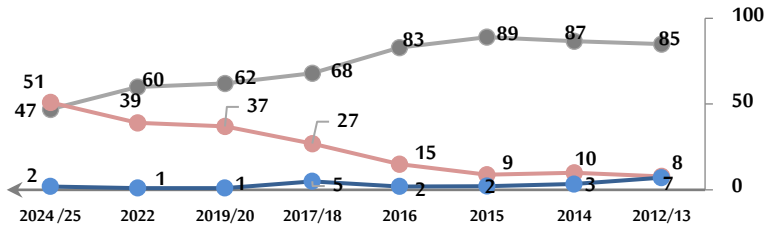

الكويت

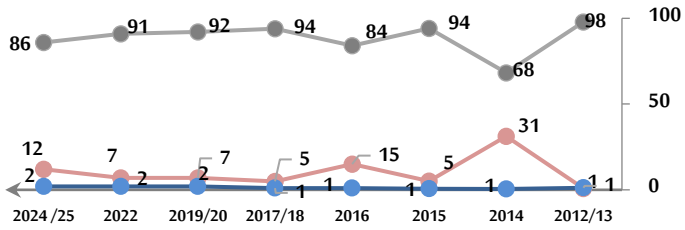

المغرب

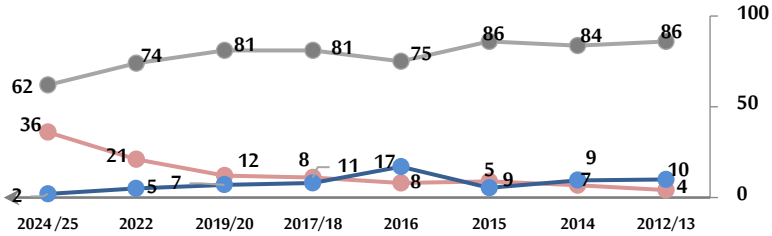

تونس

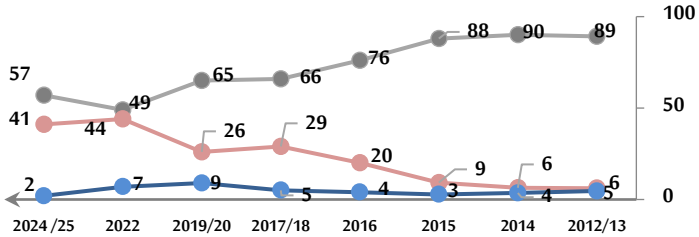

فلسطين

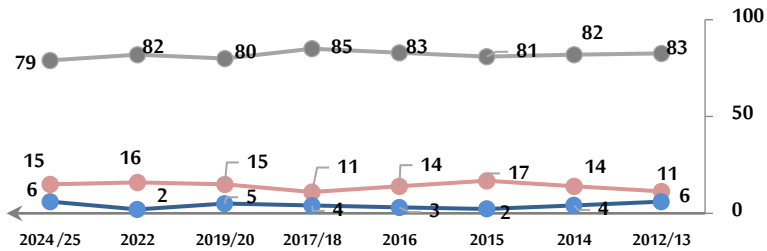

لبنان

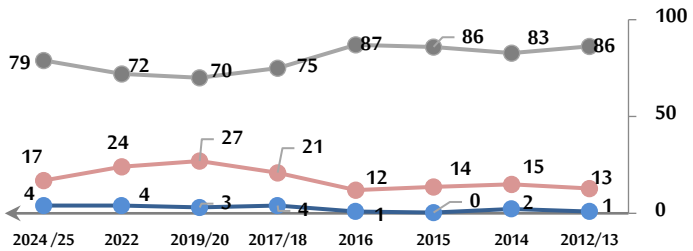

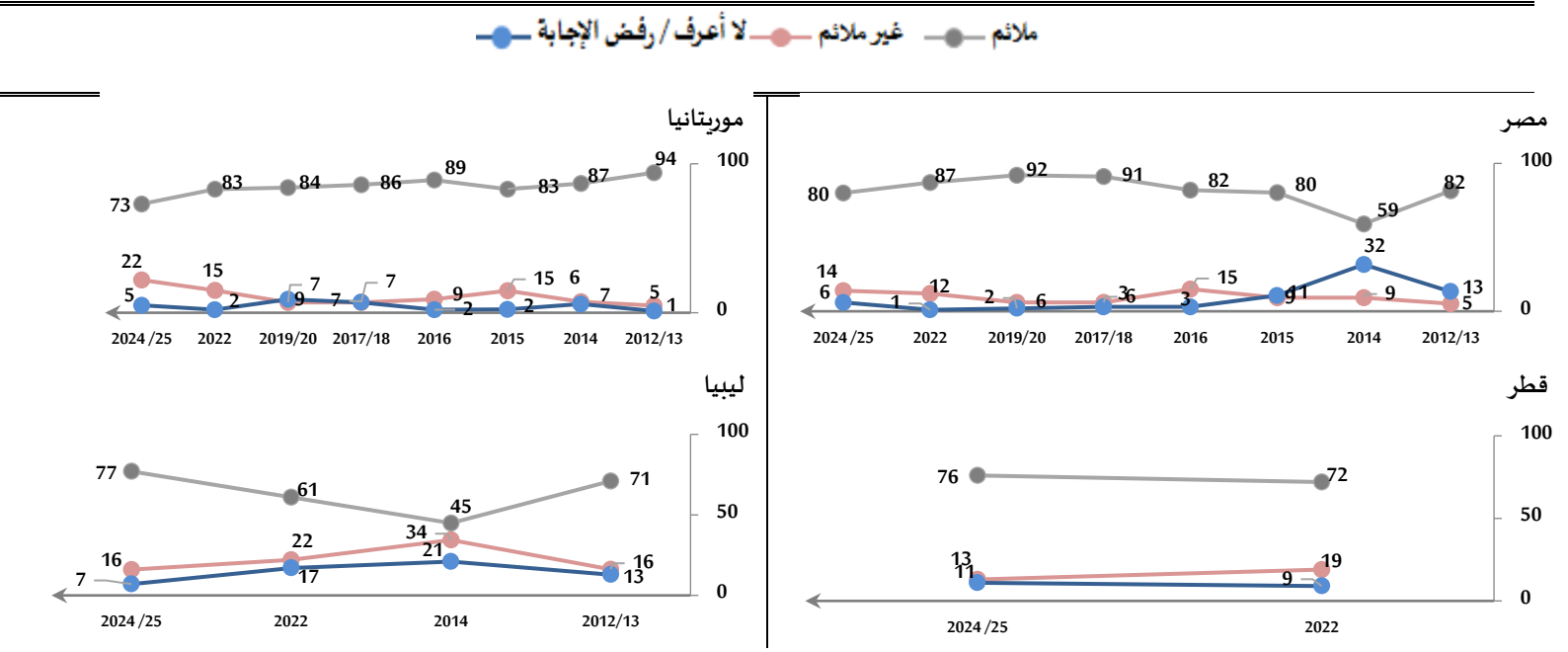

رأى 68% من الرأي العام في المنطقة العربية أنّ نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط هو نظامٌ غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق، مقابل 20% أفادوا أنّه ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدّ ما. وترى أكثرية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع أنّ مثل هذا النظام غير ملائم إلى حدّ ما وغير ملائم على الإطلاق لبلدانها، وخاصّة في الأردن (86%)، وموريتانيا (84%)، وفلسطين (80%)، والعراق وقطر (79%).

أما في السعودية، فقد رأى 17% من المستجيبين أنّ النظام الذي تتنافس من خلاله أحزاب غير دينية فقط، ملائم أو ملائم جدًّا، بينما عارض الأمر 14%، في حين كانت نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا 69%.

الشّكل (135)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية بحسب البلدان

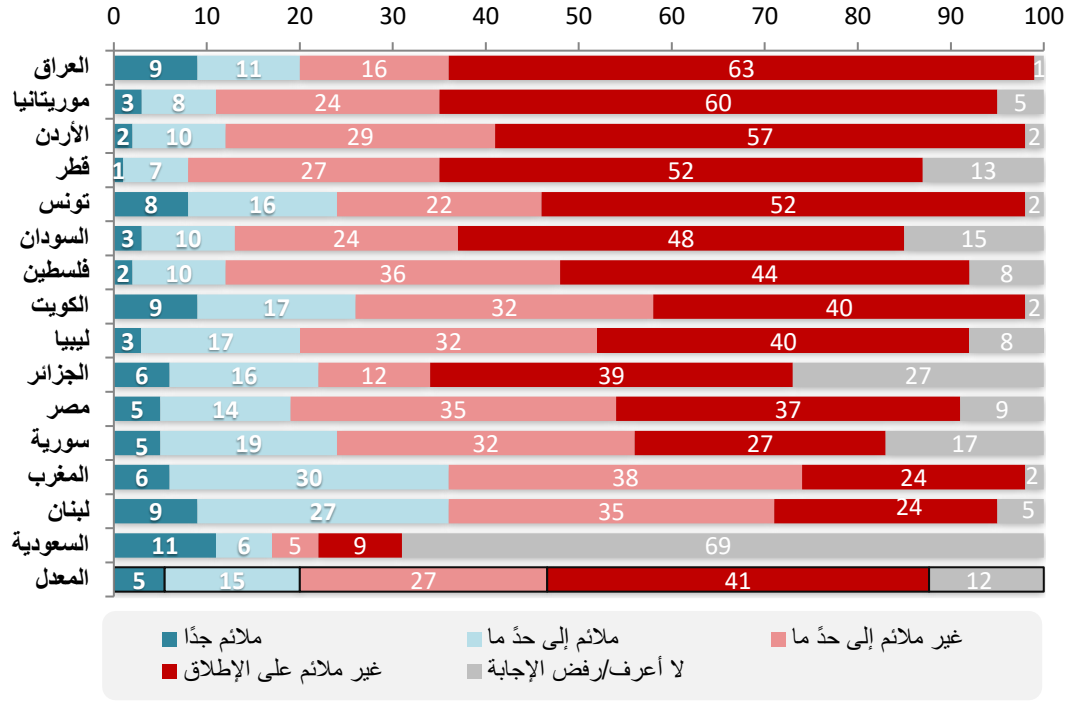

الشّكل (136)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية بحسب أقاليم المنطقة العربية

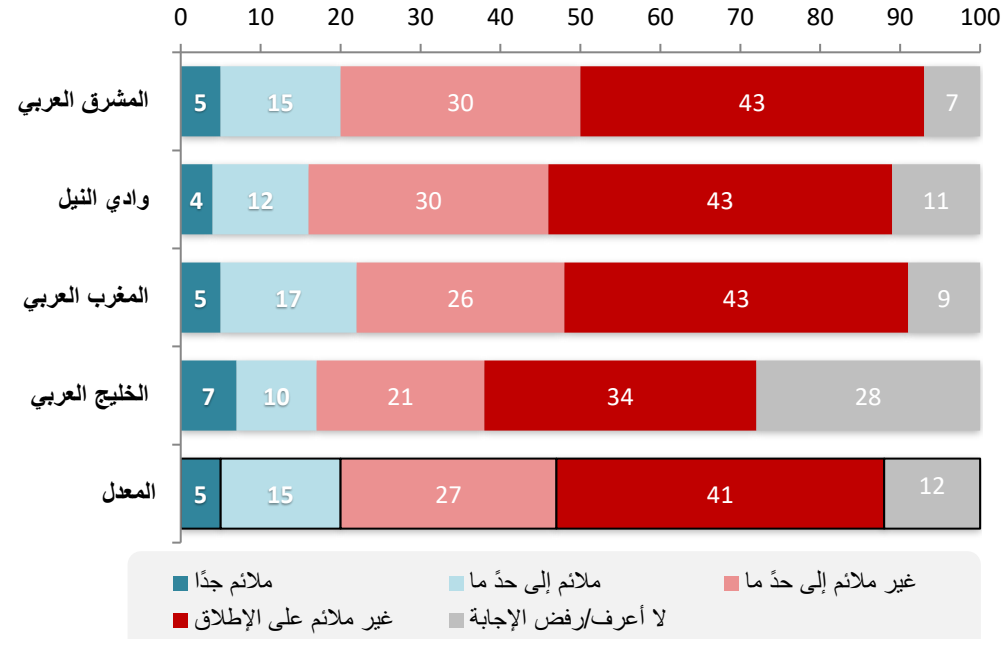

أمّا عند مقارنة نتائج مدى ملاءمة نظام سياسي تعددي تتنافس فيه أحزاب سياسية غير دينية فقط عبر سنوات المؤشر، فيلاحظ أنّ نسبة الذين أفادوا أنه ملائم قد انخفضت من 28% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 20% في الاستطلاع الحالي، غير أنّ هذه النتيجة أقل مما سُجل في استطلاع 2022 بـ 1%. في حين ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم من 58% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 67% في استطلاع 2024/ 2025؛ ما يعبّر عن تغيير جوهري في هذا الموقف على مدار سنوات المؤشر العربي. وقد ظهر ذلك على نحو ملحوظٍ، عند مقارنة استطلاع 2012/ 2013 بالاستطلاع الحالي في كل من الأردن والكويت والعراق ولبنان وفلسطين وموريتانيا. في حين يعبّر المغرب عن استثناءٍ نسبي في هذا التوجّه، حيث انخفضت نسبة المعارضين لنظام الحكم الذي تتنافس من خلاله أحزاب غير دينية فقط من 71% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 62% في استطلاع 2024/ 2025؛ ما يعنى أنها لا تزال أدنى من النسبة التي سجلت في استطلاع سنة الأساس. وارتفعت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 11% في 2012/ 2013، إلى 36% في الاستطلاع الحالي.

الشّكل (137)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

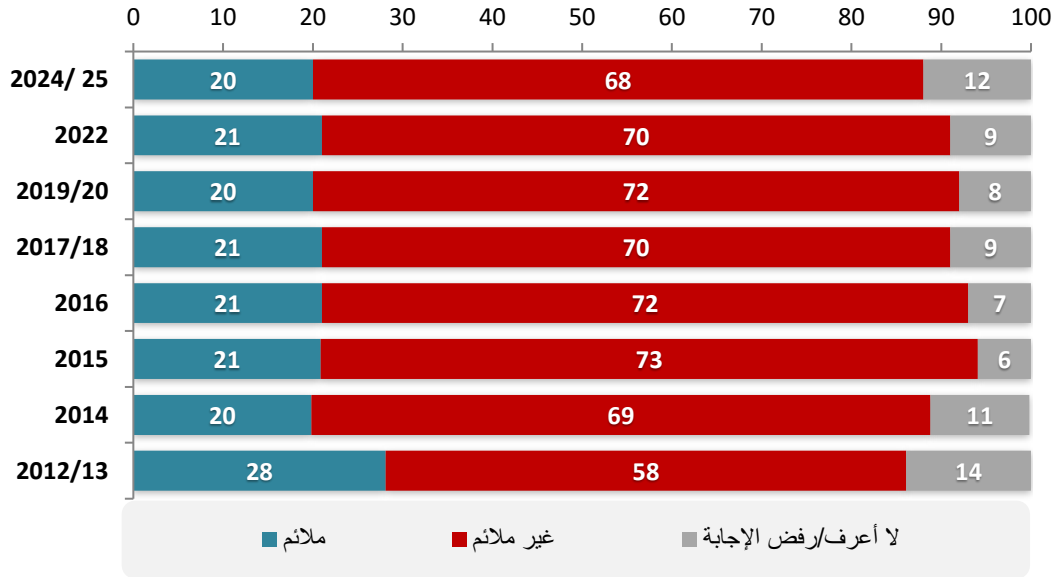

الشّكل (138)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

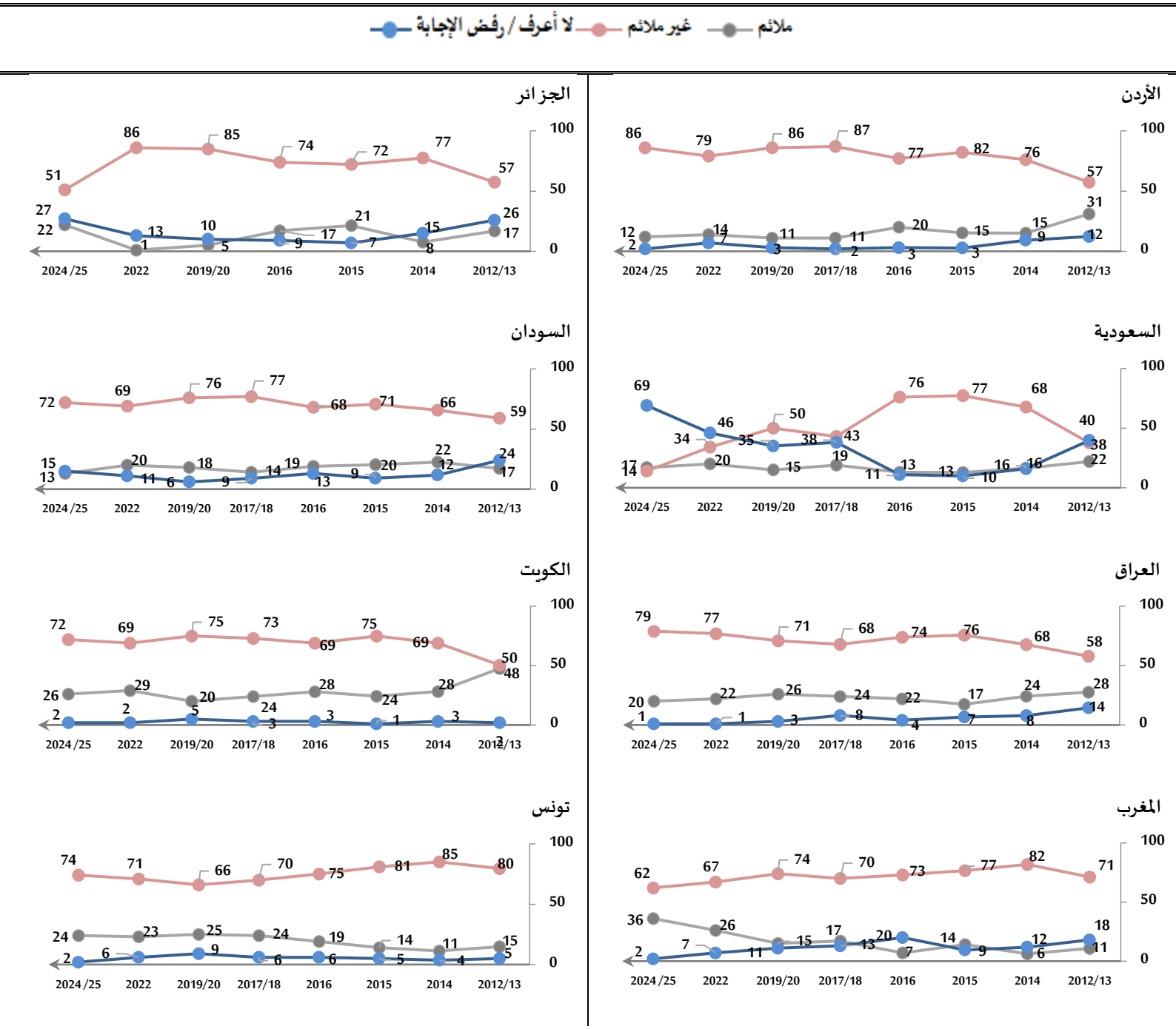

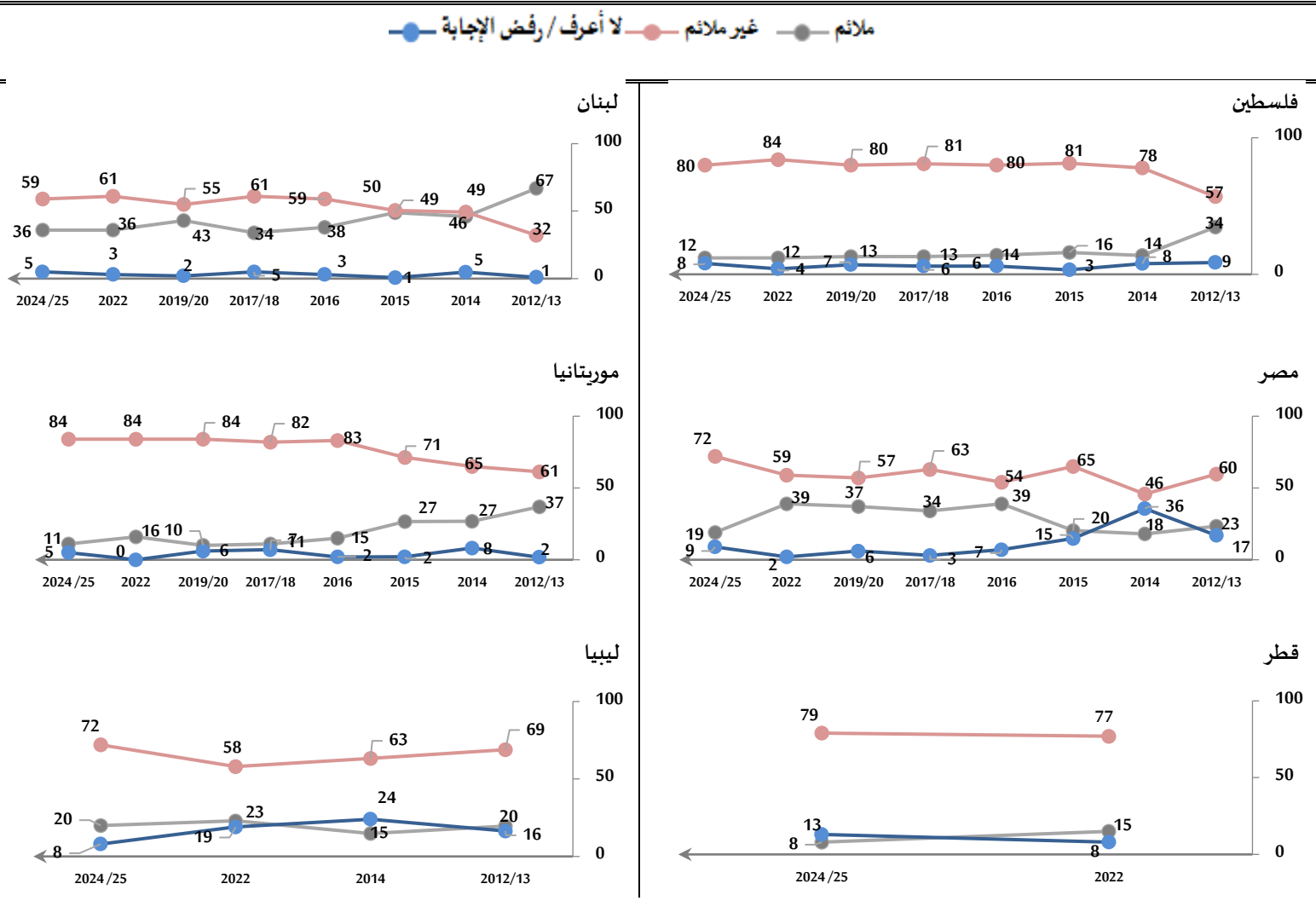

من جهة أخرى، أفاد 57% من الرأي العام في المنطقة العربية أنّ نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط هو نظام غير ملائم إلى حدّ ما أو غير ملائم على الإطلاق لبلدان المنطقة، في حين كانت نسبة الذين أفادوا أنّه ملائم جدًّا أو ملائم إلى حدٍّ ما 31%.

إلا أنّ تحليل اتجاهات الرأي بحسب بلدان المستجيبين يُظهر مجموعة من التباينات؛ ففي حين عبّرت أكثرية المستجيبين في لبنان (87%)، وتونس (77%)، وكل من العراق ومصر (74%)، والكويت (69%)، والأردن (67%)، عن رفضها هذا النظام، كانت الكتلة الأكبر من المستجيبين في موريتانيا (61%) قد رأت أنّ هذا النظام السياسي ملائم. وفي هذا الإطار، نرى ثلاث كتل من المستجيبين السعوديين، حيث يرى 21% منهم أنّ النظام السياسي الذي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية ملائم، بينما يرى 12% عكس ذلك، وامتنع 67% منهم عن الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف".

وتظهر النتائج على مستوى أقاليم المنطقة أنّ أعلى نسبة رفض لنظام سياسي يقتصر على الأحزاب السياسية الإسلامية تركزت في إقليم المشرق العربي، ويليه إقليم وادي النيل.

الشّكل (139)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط بحسب البلدان

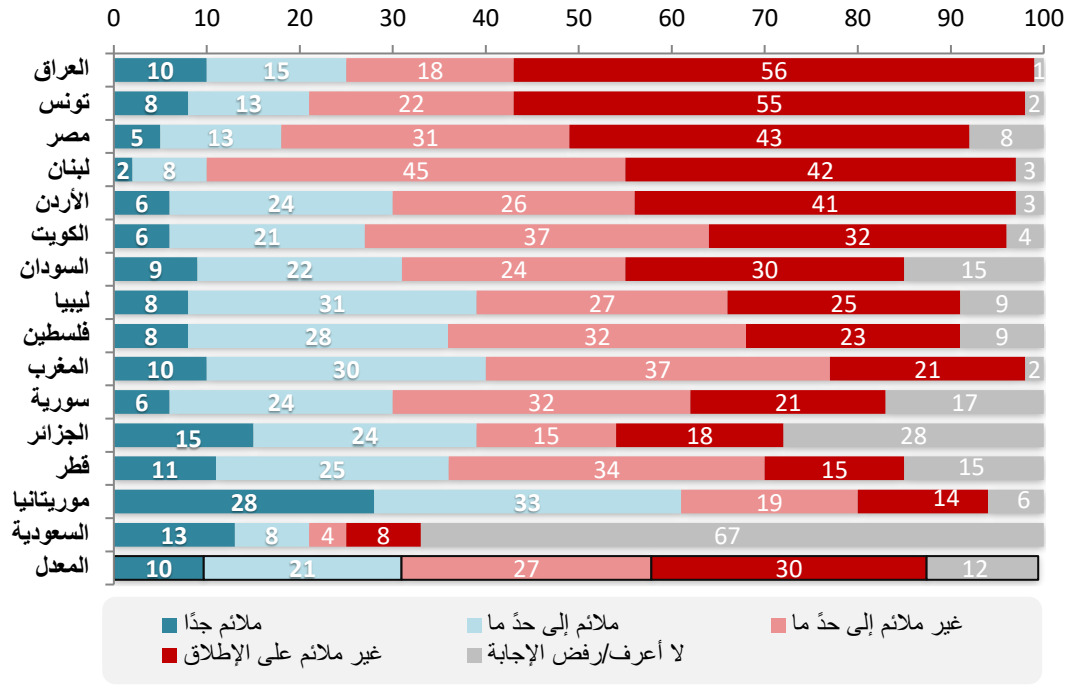

الشّكل (140)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط بحسب أقاليم المنطقة العربية

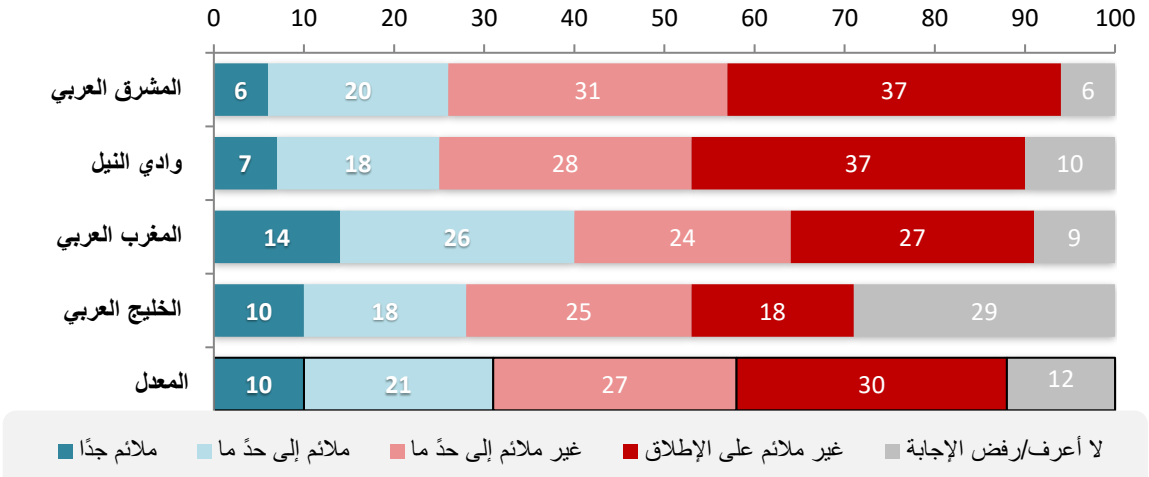

إنّ اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في استطلاع 2024/ 2025 قد اختلفت اختلافًا طفيفًا عمّا كانت عليه في الاستطلاعات السابقة، بينما انخفضت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم من 61% في استطلاع 2022 إلى 57% في الاستطلاع الحالي. وقد كانت التغيرات في الرأي العام نحو هذا النظام السياسي نتيجةً لتغيرات في مواقف المستجيبين في أغلب البلدان المستطلَعة آراؤها مثل العراق؛ إذ ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنّه غير ملائم من 50% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 74% في الاستطلاع الحالي، وهي نسبة مقاربة لنسبة استطلاع 2022 (77%). وبوتيرة مشابهة، طرأ التغير ذاته على الرأي العام المصري (من 51% إلى 74%)، واللبناني (من 71% إلى 87%)، والكويتي (من 47% إلى 69%).

وعلى نقيض ذلك، انخفضت نسبة الرأي العام الجزائري الذي أفاد أنه غير ملائم (من 84% إلى 33%)، بينما ارتفعت نسبة من أقر بأنه ملائم (من 3% إلى 39%).

الشّكل (141)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

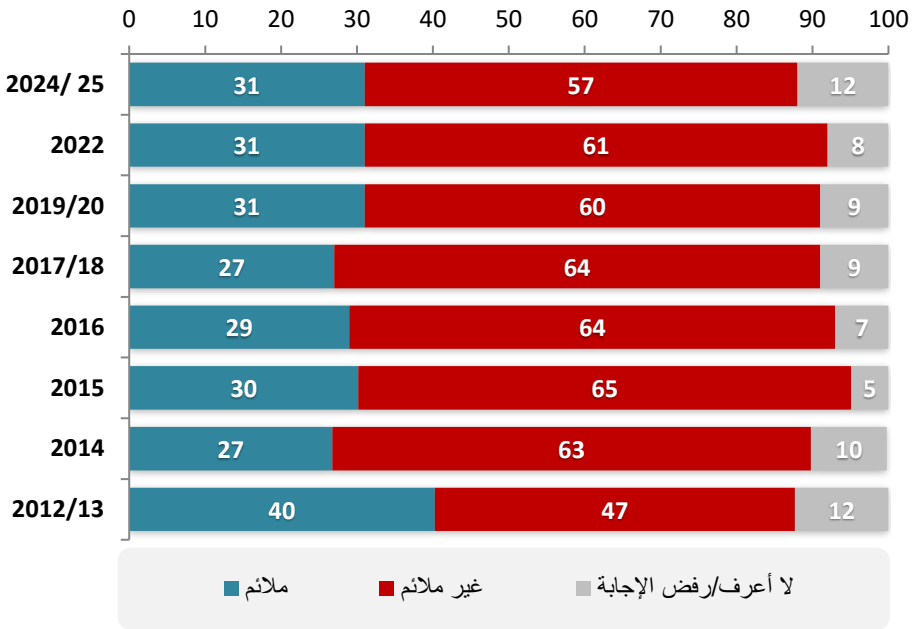

الشّكل (142)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

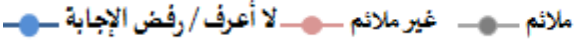

الأردن

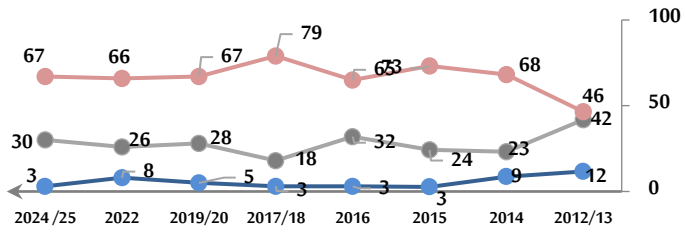

الجزائر

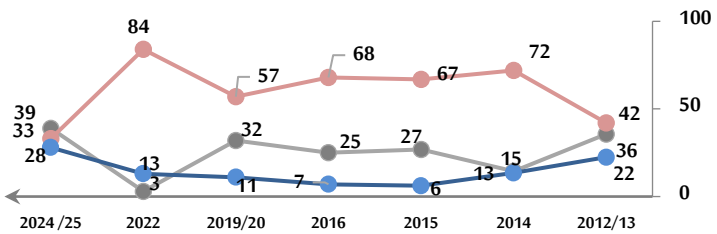

السعودية

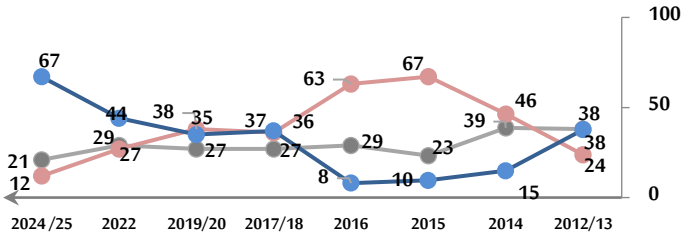

السودان

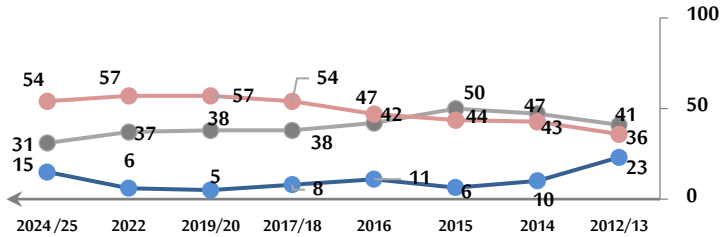

العراق

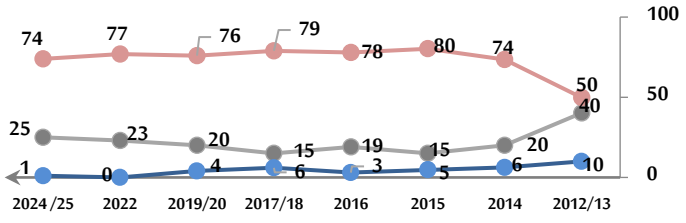

الكويت

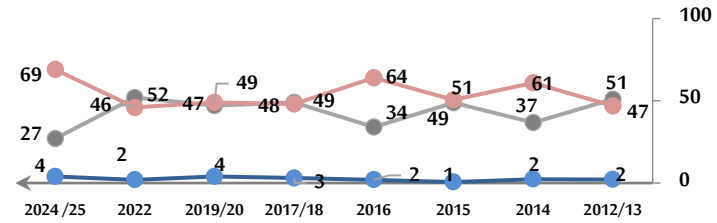

المغرب

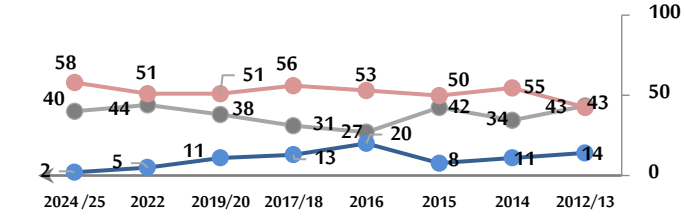

تونس

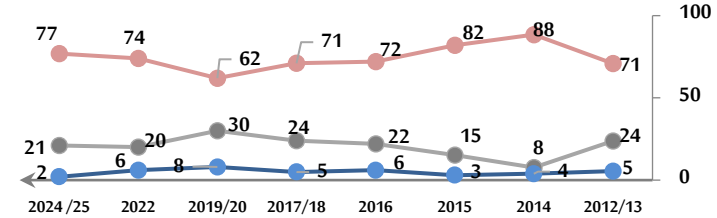

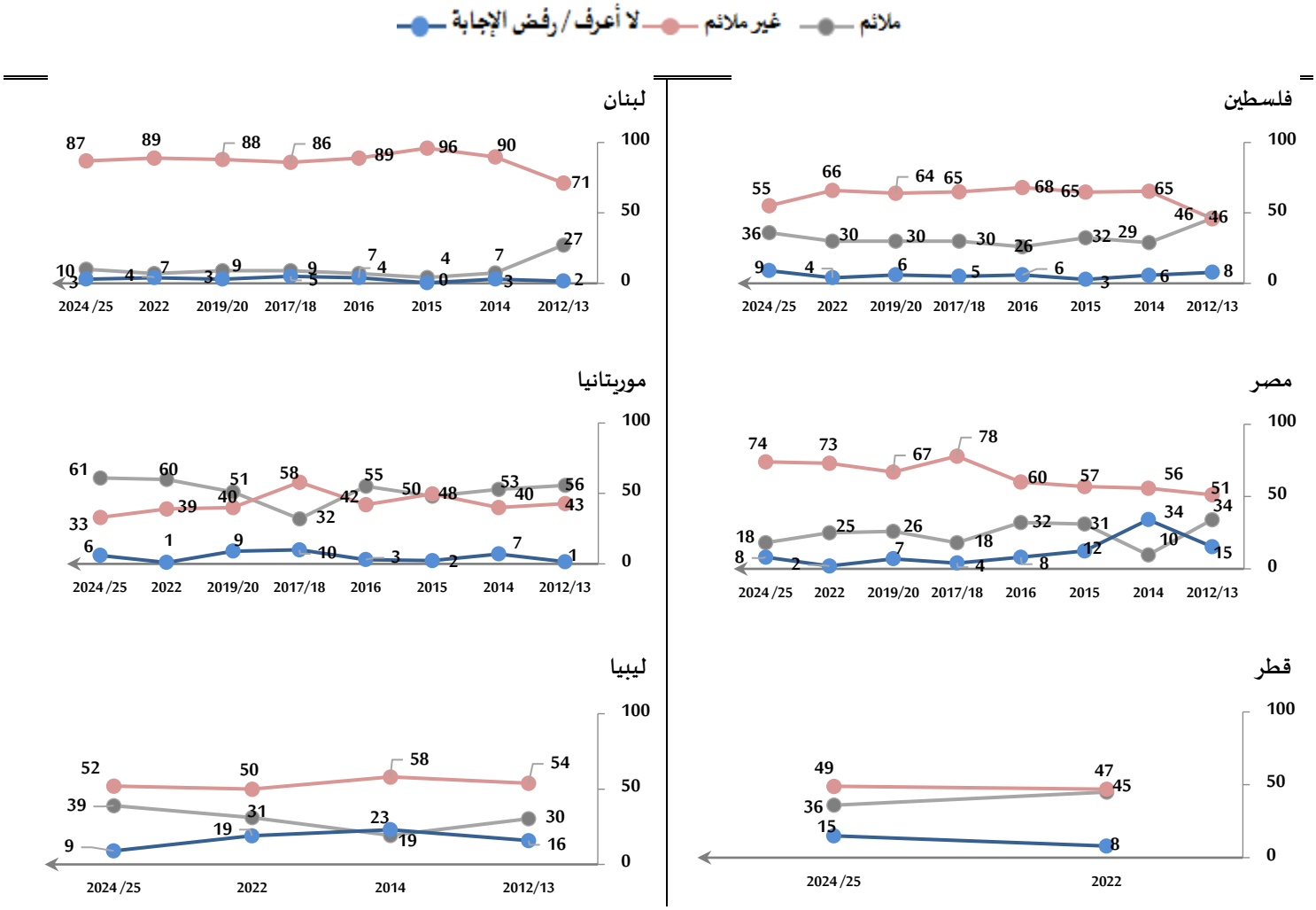

على الرغم من أنّ نصف الرأي العام في المنطقة العربية (53%) متوافق على أنّ "نظامًا محكومًا بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزابٍ سياسية"، هو نظام سياسي غير ملائم، فإنّ تحليل اتجاهات الرأي العام بحسب بلدان المستجيبين يُظهر مجموعة من التباينات؛ فقد توافقت أغلبية المستجيبين، في لبنان (87%)، وتونس (80%)، والكويت (71%)، والعراق (67%)، والمغرب (63%)، على عدم ملاءمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية لبلدانهم.

في حين انقسم الرأي العام حول هذا السؤال في قطر وفلسطين والأردن والسودان وليبيا. وقد أفادت الأكثرية في موريتانيا (60%)، والأردن (55%)، أنّ مثل هذا النظام ملائم (ملائم إلى حدّ ما، أو ملائم جدًا). أما بالنسبة إلى الرأي العام الجزائري، فإن نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم انخفضت (من 84% إلى 40%)، وارتفعت نسبة من يرون أنه ملائم (من 5% إلى 34%)، ويجدر في هذا السياق ذكر ارتفاع نسبة مَن

رفض الإجابة أو قال "لا أعرف" (من 11% إلى 26%). أمّا في السعودية، فأفاد 27% من المستجيبين أنّ مثل هذا النظام ملائم، مقابل 9% رأوه غير ملائم، بينما رفض 64% الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف".

الشّكل (143)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية بحسب البلدان

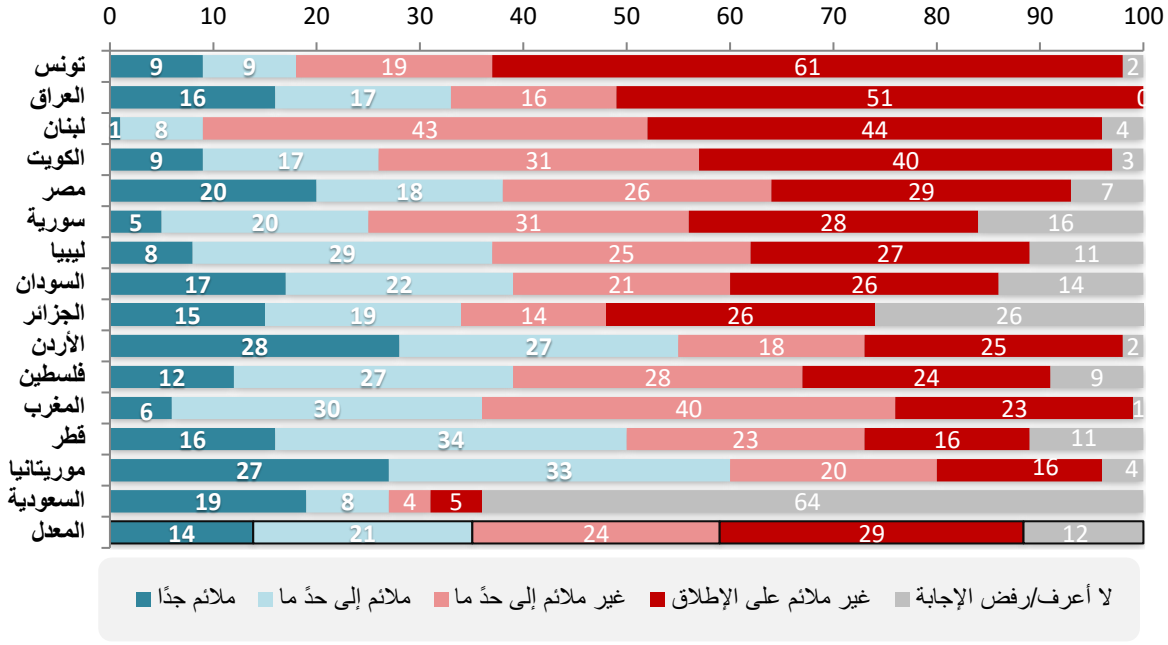

الشّكل (144)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية بحسب أقاليم المنطقة العربية

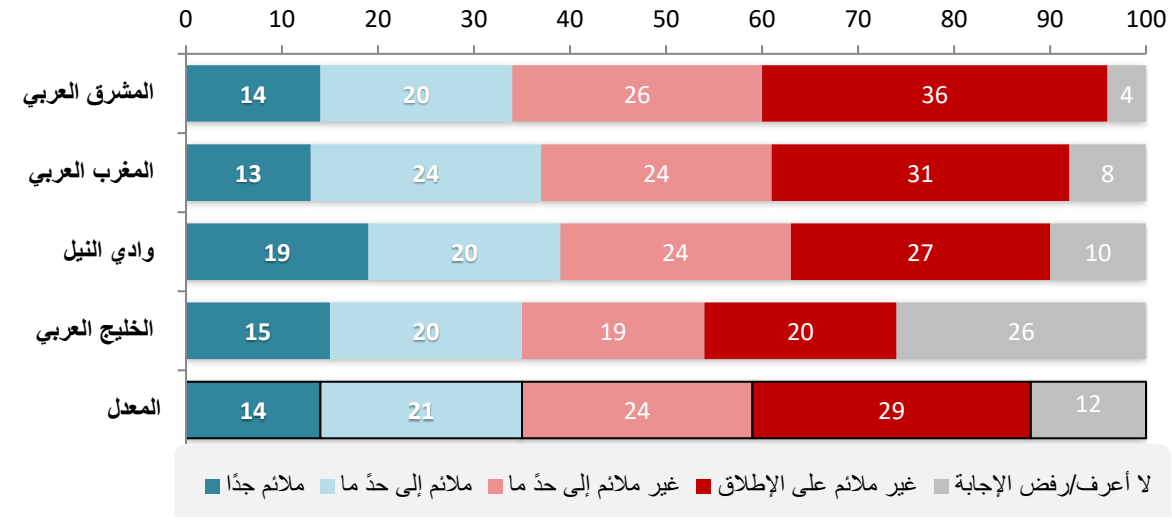

إن اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية بلغت نسبة 35% في الاستطلاع الحالي، وهو ارتفاع يقارب ما كانت عليه في استطلاع سنة الأساس (2012/ 2013) 37%. ويُلاحظ مقابل ذلك انخفاض في نسبة من قالوا إنه غير ملائم بـ 4 نقاط مئوية في هذا الاستطلاع (53%) مقارنةً باستطلاع 2022، وعودتها إلى نسبة قريبة مما كانت عليه في استطلاع 2012/ 2013 (50%).

وعند الاطّلاع على اتجاهات الرأي في البلدان المختلفة، نرى أنّ هناك ارتفاعًا في نسبة من يرون عدم ملاءمة تطبيق النظام السياسي المحكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب فقط في كلّ من العراق والكويت والمغرب وتونس ولبنان وفلسطين، ويُلاحظ التذبذب في اتجاهات الرأي في سائر البلدان على مدار سنوات المؤشر العربي.

الشّكل (145)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

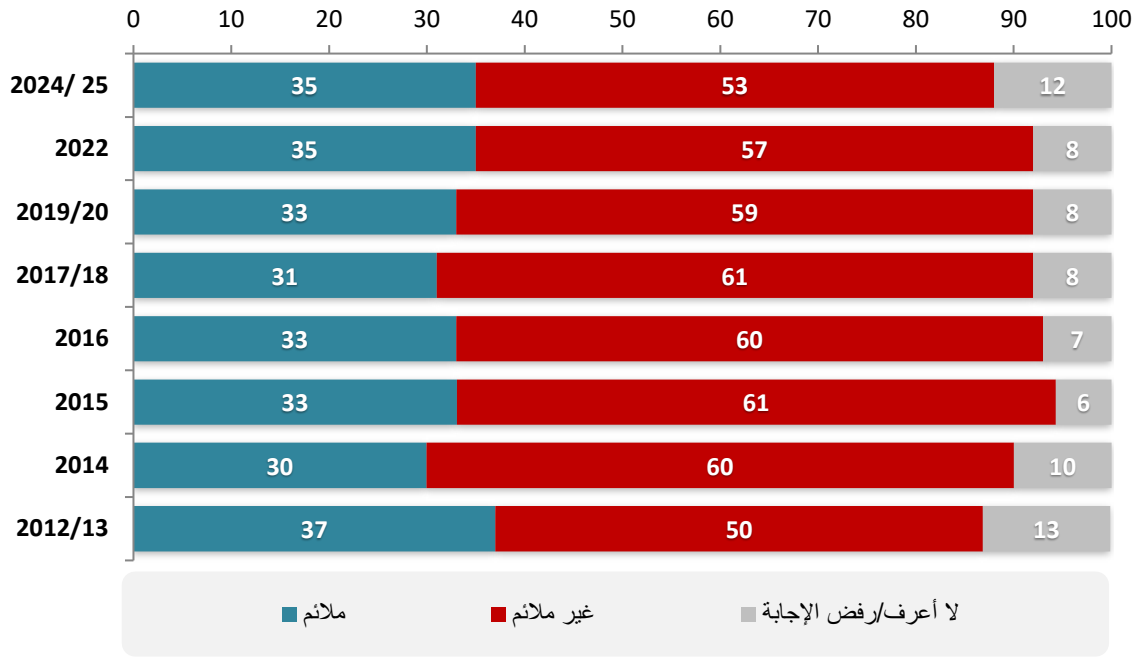

الشّكل (146)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

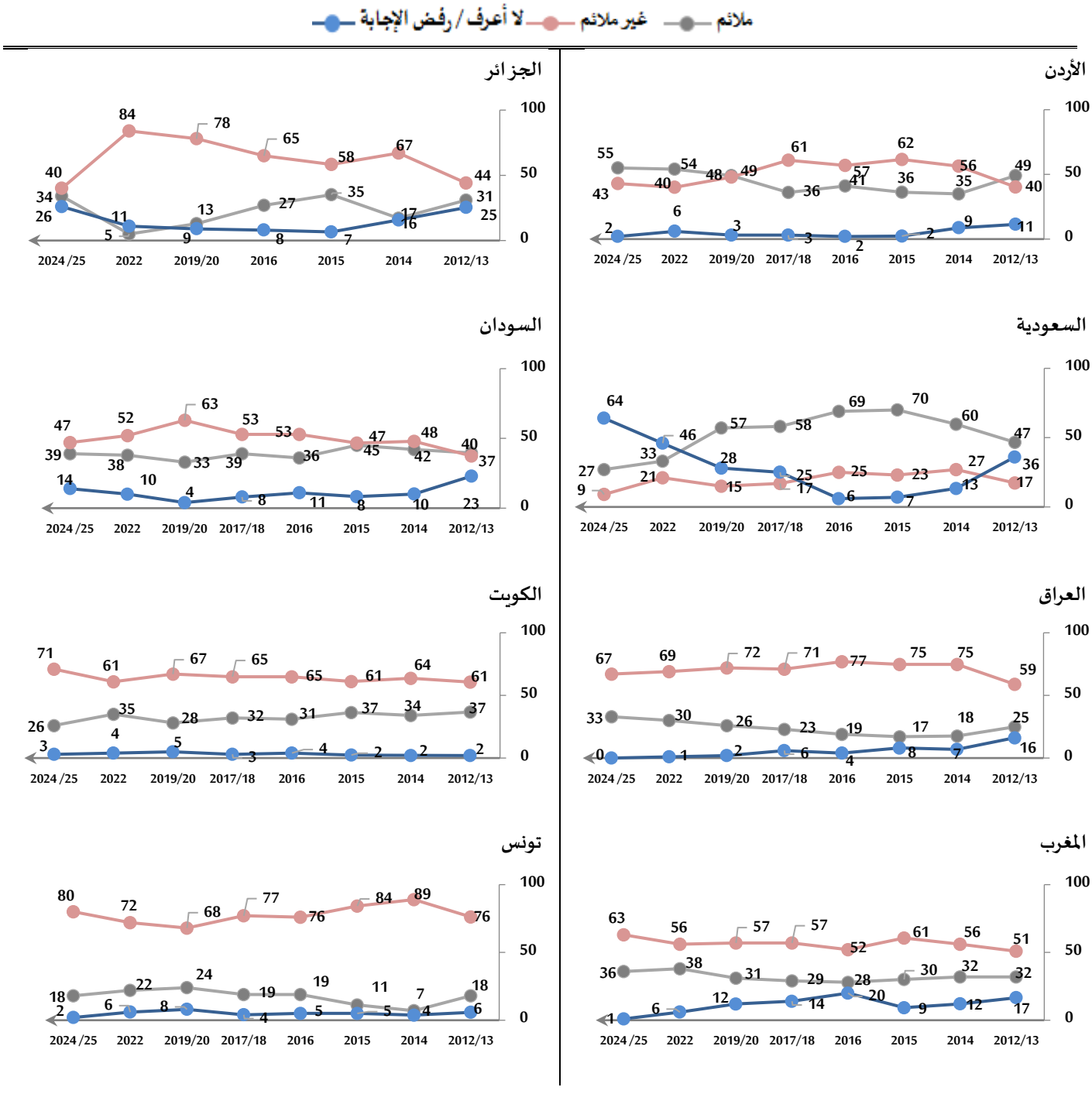

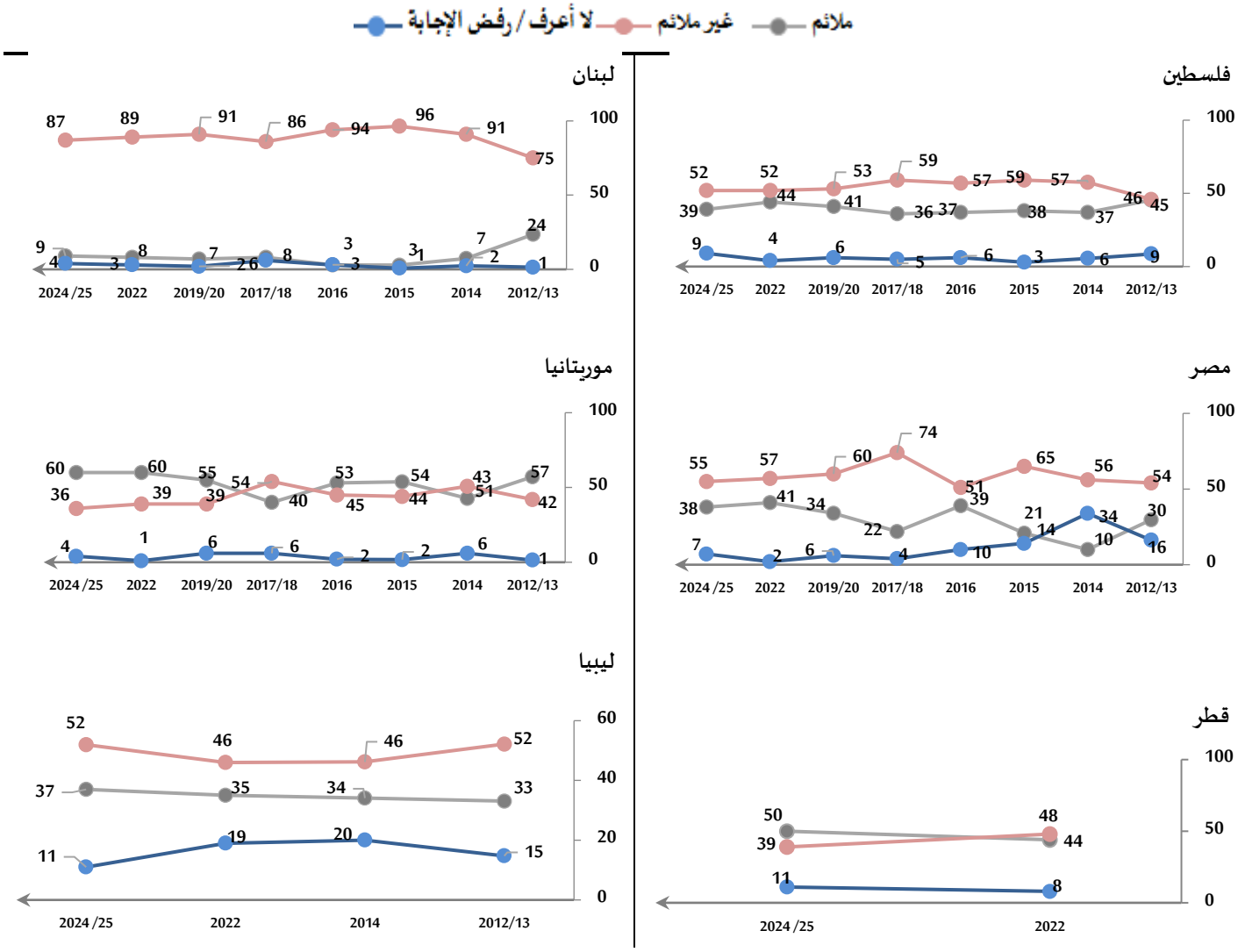

إنّ الرأي العام في المنطقة العربية شبه متوافق، بأغلبية 69%، على عدم ملاءمة "النظام الذي تتولى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية، حتى لو جرت انتخابات شكلية (نظام غير ديمقراطي) في بلدانهم"، وذلك مقابل 19% أفادوا أنّ هذا النظام ملائم. ومن خلال المقارنة بين البلدان التي جرى فيها الاستطلاع، أقرت أغلبية المستجيبين بعدم ملاءمة هذا النظام، باستثناء السعودية، وتركّزت أعلى نسب لرفض هذا النظام في كلّ من لبنان والكويت وتونس ومصر وفلسطين والأردن وموريتانيا وليبيا والمغرب.

وفي المقابل، عبّر نحو ربع مستجيبي العراق، والسعودية، والجزائر، والمغرب، والأردن، عن ملاءمة هذا النظام لبلدانهم. وبناءً عليه، فإنّ هناك توافقًا بين أغلبية مواطني كلّ بلد من البلدان المستطلَعة آراؤها على رفض النظام غير الديمقراطي. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة من يرى أنّ النظام غير الديمقراطي ملائم في

المنطقة العربية لم تتعدَّ 33%. وتبقى نتائج السعودية لافتة للانتباه؛ فثمة 67% من المستجيبين لم يُبدوا رأيًا حيال ملاءمة النظام السلطوي لبلادهم، في حين أفاد 12% أنه غير ملائم، وقال 21% إنه ملائم.

الشّكل (147)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية بحسب البلدان

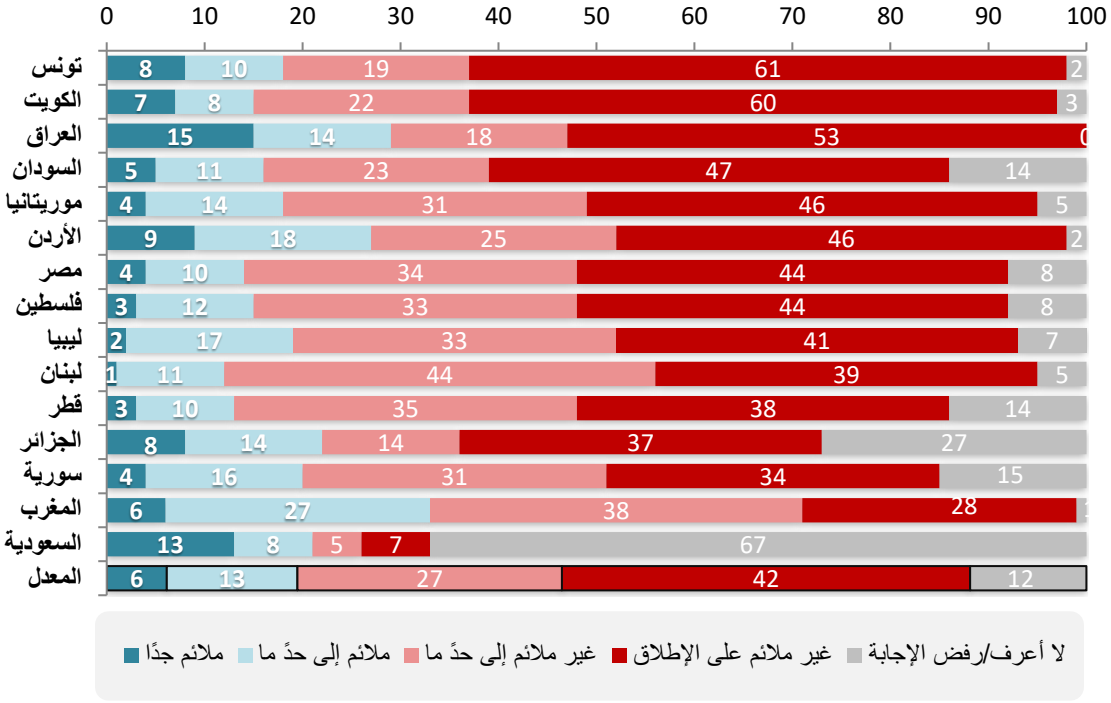

الشّكل 103

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية بحسب أقاليم المنطقة العربية

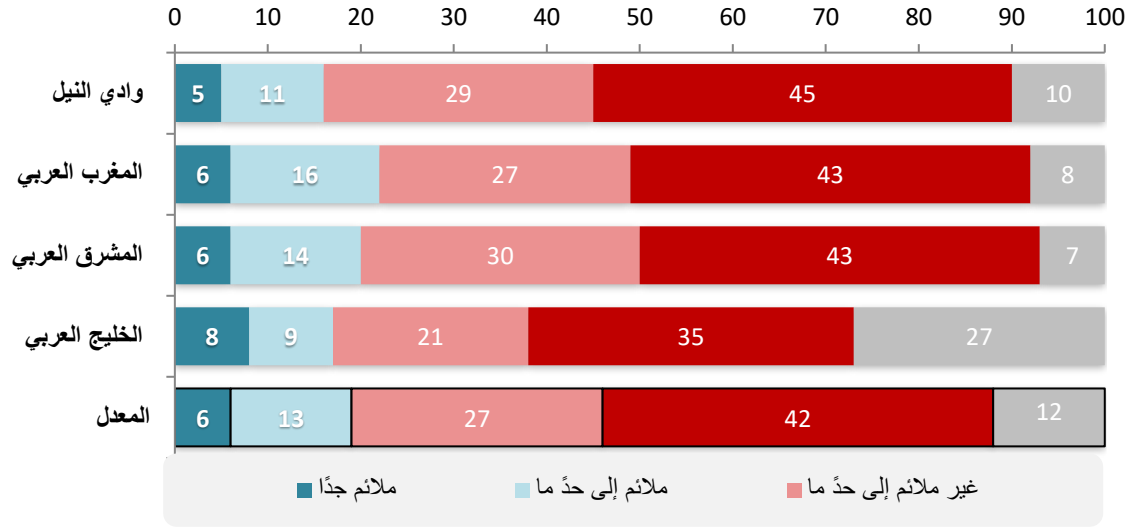

إنّ اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مدى ملاءمة النظام السياسي السلطوي (غير الديمقراطي) مختلفة، وذلك عند مقارنتها باستطلاعات السنوات السابقة. فقد ارتفعت نسبة الذين أفادوا عدم ملاءمة هذا النظام من 62% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 69% في استطلاع 2024/ 2025. وانخفضت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 25% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 19% في استطلاع 2024/ 2025. ونجد أنّ نسبة المستجيبين الرافضين للنظام السلطوي قد ازدادت في جميع البلدان، باستثناء الجزائر والسعودية. ففي الجزائر، ظلت النسبة تزداد من 58% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 86% في استطلاع 2022، ثم انخفضت إلى 51% في الاستطلاع الحالي. أمّا في السعودية، فقد عبّر 40% عن رفض النظام السلطوي في استطلاع 2012/ 2013، واستمرّت نسبة الرفض في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 74% في استطلاع 2016، وسرعان ما انخفضت كثيرًا لتصل إلى 21% في الاستطلاع الحالي، بينما ارتفعت نسبة الذين لا يبدون رأيهم لتصل إلى 67% في هذا الاستطلاع. أمّا في فلسطين، فانخفضت نسبة من يرون أنّ النظام السلطوي ملائم من 37% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 15% في الاستطلاع الحالي. وثمة تغيرات طفيفة مقارنةً بنتائج استطلاع هذه السنة بنتائج استطلاع 2022.

الشّكل (149)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

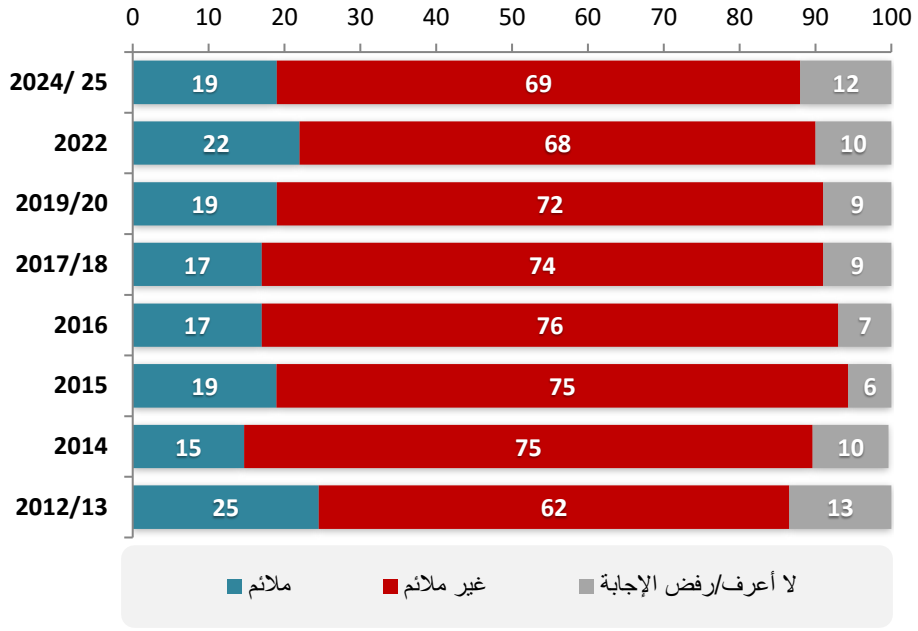

الشّكل (150)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي سلطوي في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

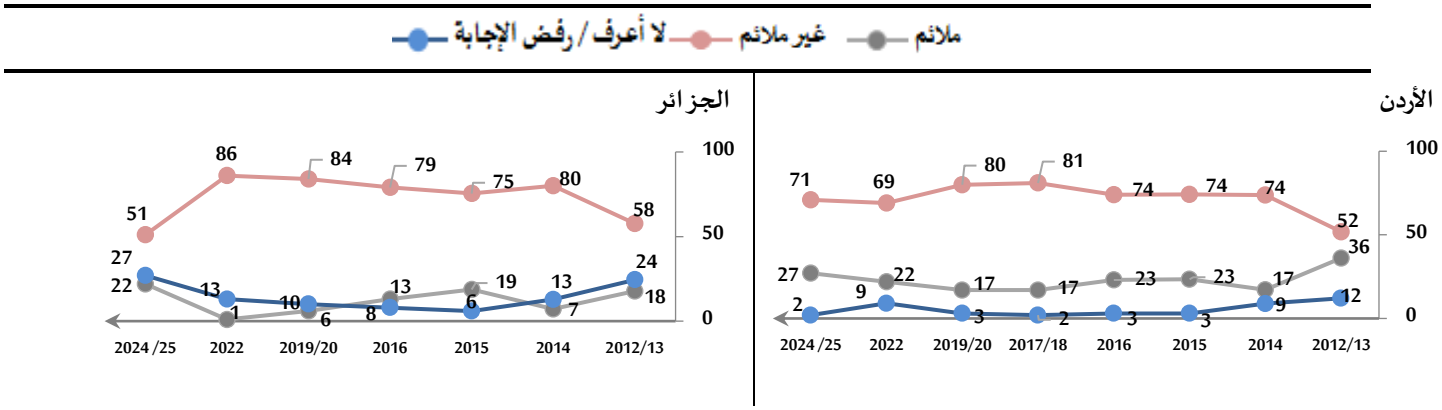

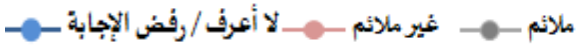

السعودية

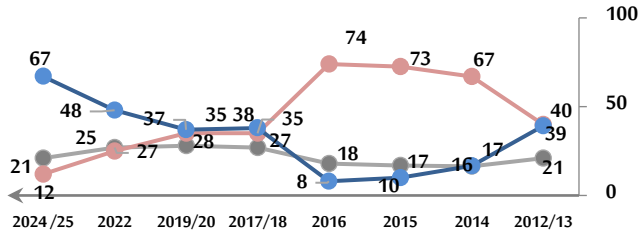

السودان

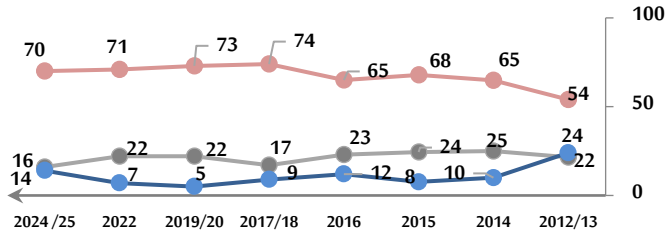

العراق

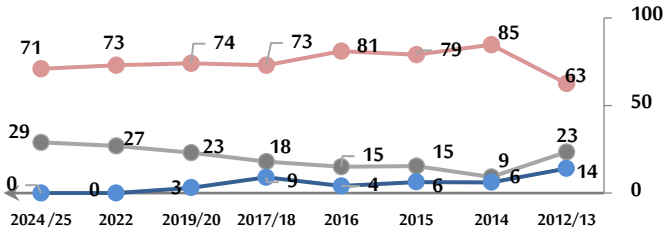

الكويت

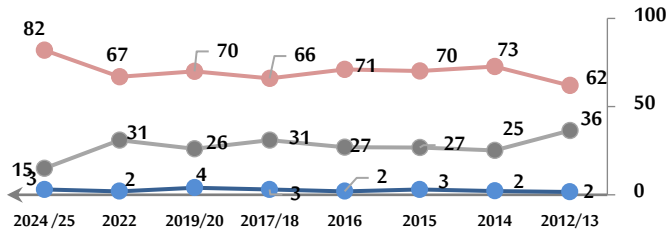

المغرب

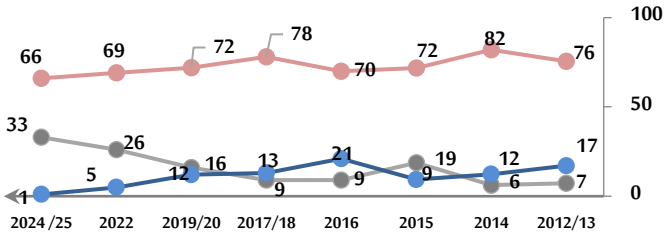

تونس

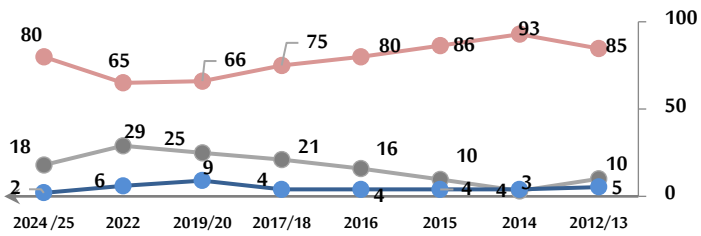

فلسطين

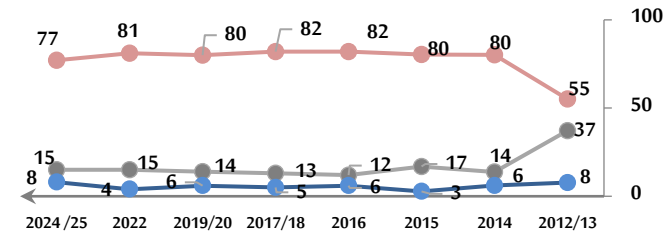

لبنان

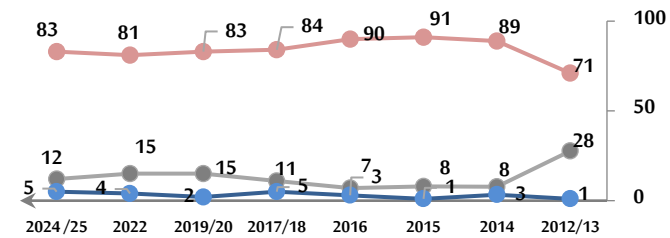

مصر

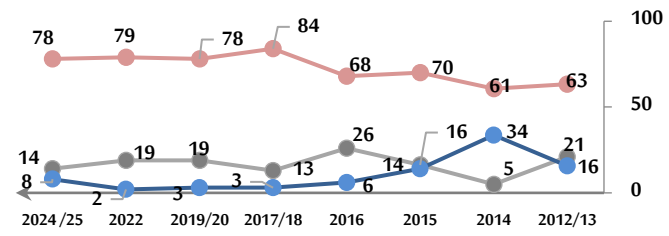

موريتانيا

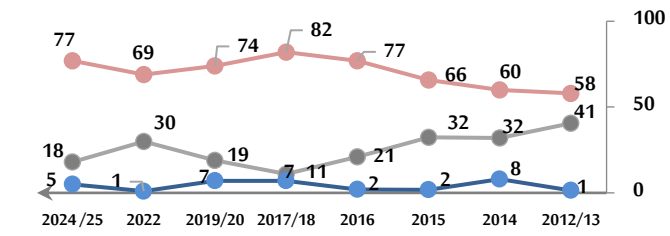

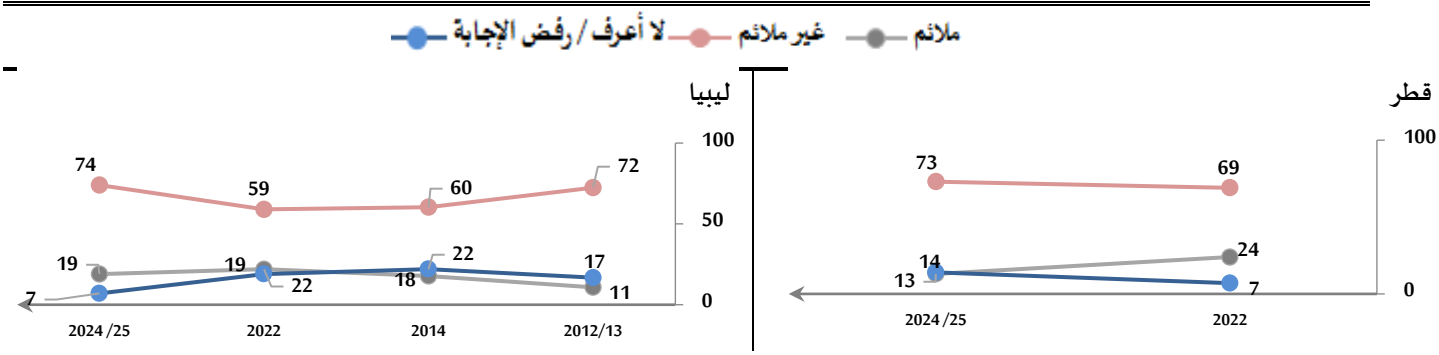

تشير النتائج المتعلقة بسؤال مدى ملاءمة نظام سياسي يتولى فيه الحكمَ العسكريون أو قادةُ الجيش، الذي تضمنه استطلاع 2019/ 2020، أول مرة، إلى أنّ مواطني المنطقة العربية متوافقون بنسبة 52% على عدم ملاءمة مثل هذا النظام، مقابل 37% يرونه ملائمًا.

تتباين اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة هذا النوع من الأنظمة؛ ففي حين عبّر 50% أو أكثر عن ملاءمة هذا النظام ليطبّق في بلدانهم في كل من مصر والعراق ولبنان والسودان، ارتفعت نسبة مَن يرى أنّ هذا النظام غير ملائم من 49% وصولًا إلى 83% في الكويت مسجلًا أعلى نسبة رفض للنظام السياسي الذي يتولّى فيه العسكر الحكم، تليها موريتانيا (75%)، وفلسطين والمغرب (70%)، وقطر (61%)، والأردن (60%). وسجلت مصر أعلى نسبة موافقة على نظام سياسي يقوده العسكريون بنسبة 69%، يليها السودان (59%)، والعراق (55%)، وتونس (53%)، ولبنان (51%). ومن الواضح أنّ بلدانًا تمرّ بأزمات سياسية واقتصادية، مثل العراق ولبنان والسودان، وبلدانًا يؤدي فيها الجيش دورًا أساسيًا في الحكم، مثل مصر، قد أيدت مثل هذا النظام. وكما أشرنا سابقًا، فإن مجمل الرأي العام العربي يرفض نظامًا سياسيًا يتولى الحكم فيه الجيش. وقد سُجلت أعلى نسبة رفض لهذا النظام في كلٍ من إقليمَي المغرب والمشرق العربي، أمّا وادي النيل فكان الإقليم الوحيد الذي غلبت فيه نسبة الذين يقولون إنّ هذا النظام ملائم في المجتمع بنسبة 64%.

وعندما نقارن نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاع 2022، يظهر أن نسبة الذين يرون أنّ هذا النظام غير ملائم قد انخفضت نقطة مئوية واحدة. أما على صعيد البلدان، فنرى أنّ نسبة المعارضين لنظام الجيش زادت في كل من العراق والكويت وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا والأردن. وعلى نقيض هذا التوجه، انخفضت نسبة المعارضة في الجزائر (من 85% إلى 37%)، بينما ارتفعت نسبة من يراه ملائمًا

(من 3% إلى 33%)، وقد ارتفعت نسبة من رفض الإجابة (18 نقطة). وعلى الوتيرة نفسها، انخفضت المعارضة في السودان (من 57% إلى 31%)، بينما زاد التأييد (من 35% إلى 59%).

الشّكل (151)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي يتولى فيه الحكم العسكريون/ قادة الجيش بحسب بلدان المستجيبين

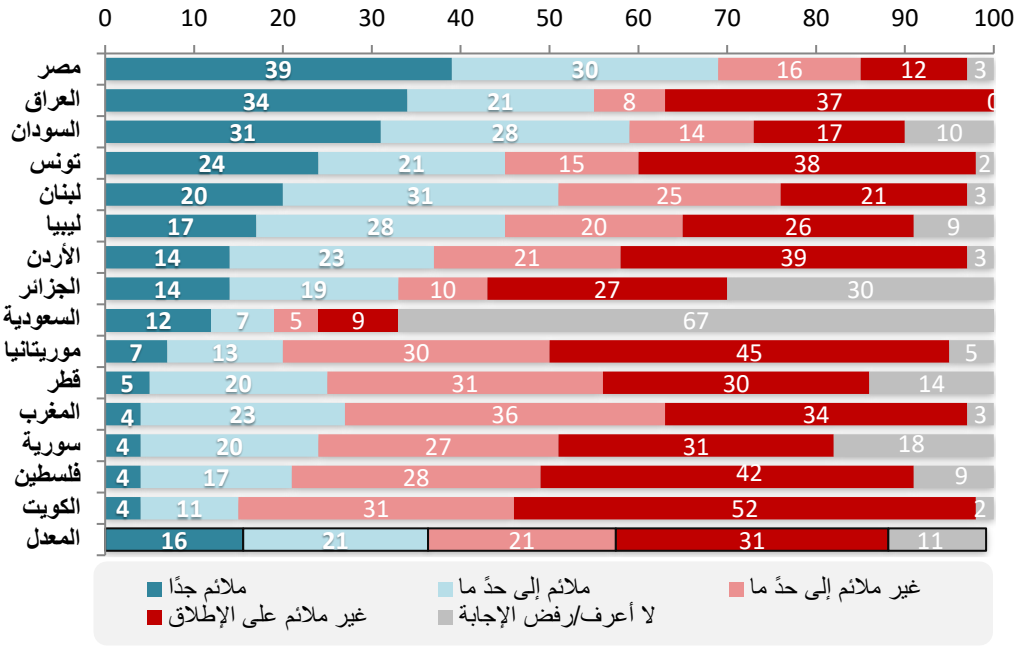

الشّكل (152)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي يتولى فيه الحكم العسكريون/ قادة الجيش بحسب أقاليم المنطقة العربية

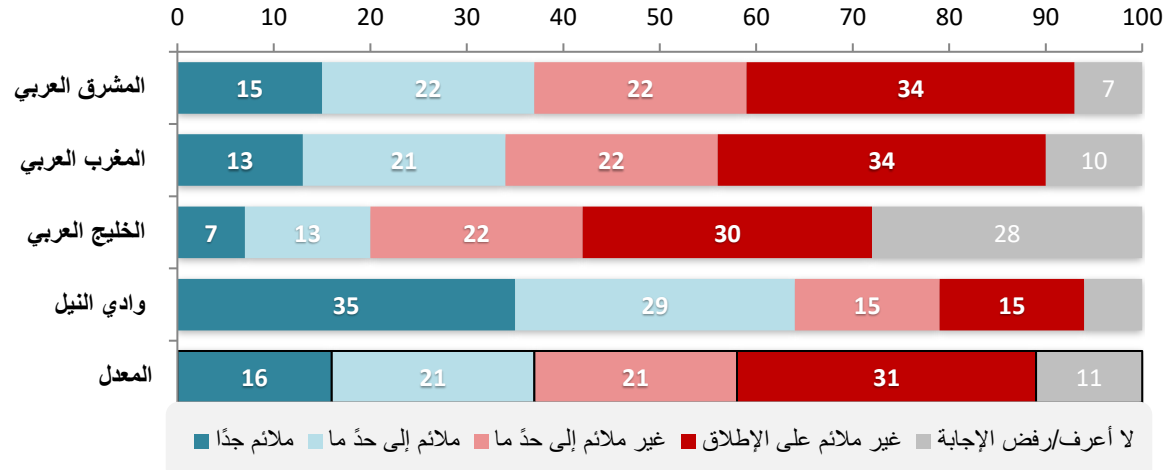

الشّكل (153)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظام سياسي يتولى فيه الحكم العسكريون/ قادة الجيش عبر السنوات

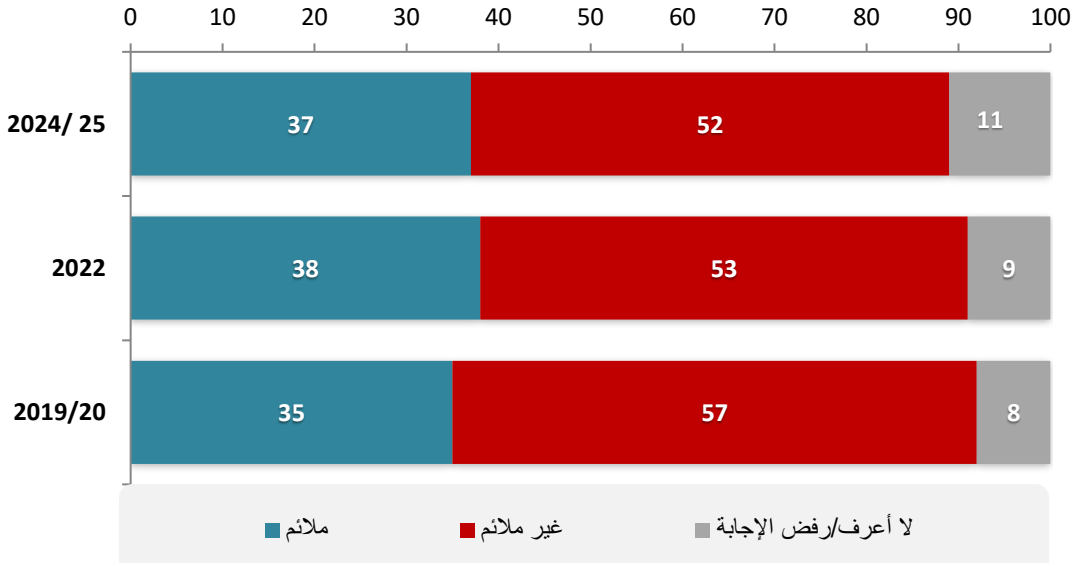

الشّكل (154)

اتجاهات الرأي العام نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي سلطوي في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

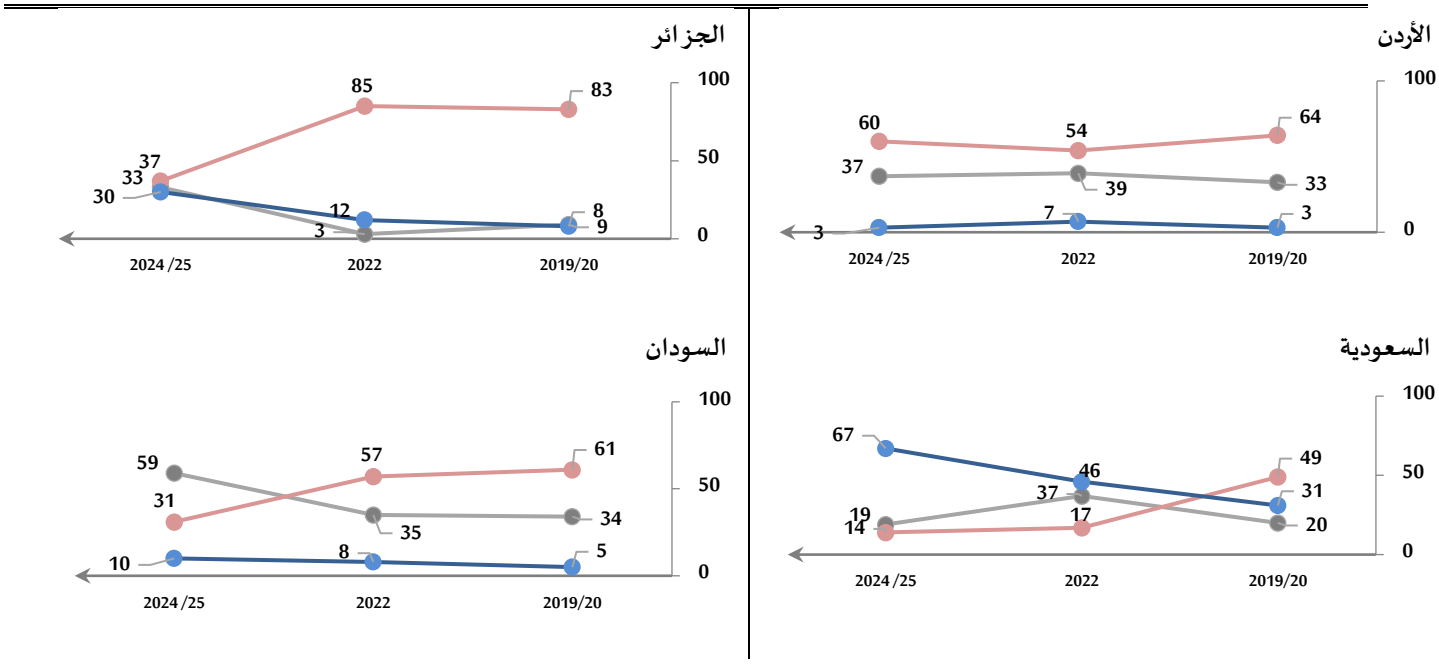

العراق

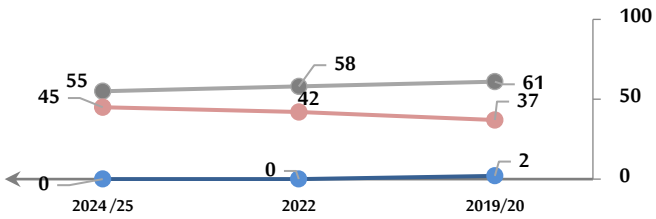

الكويت

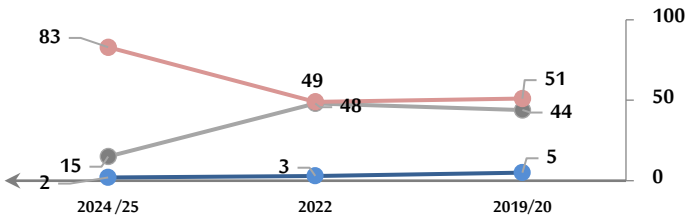

المغرب

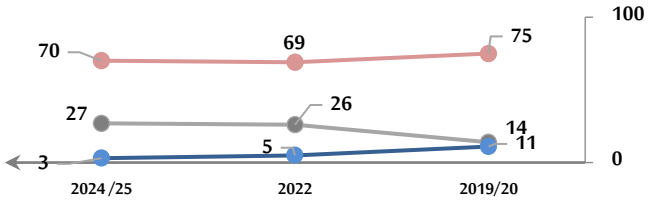

تونس

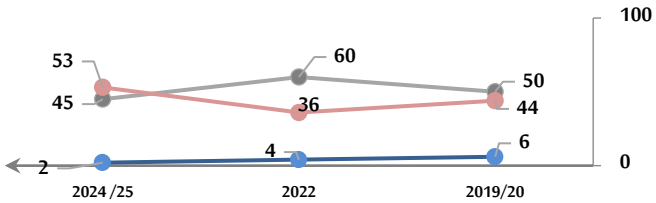

فلسطين

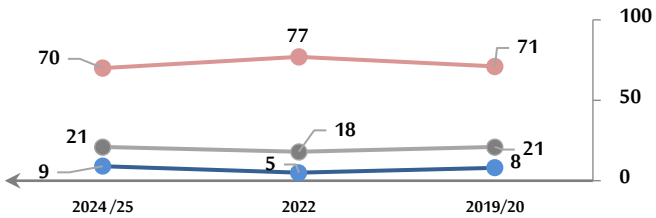

لبنان

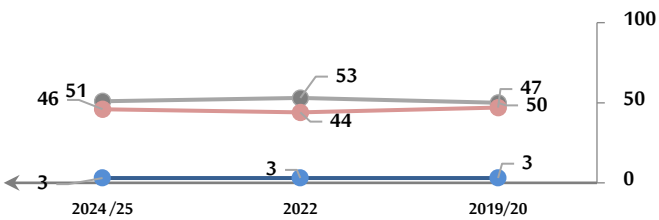

مصر

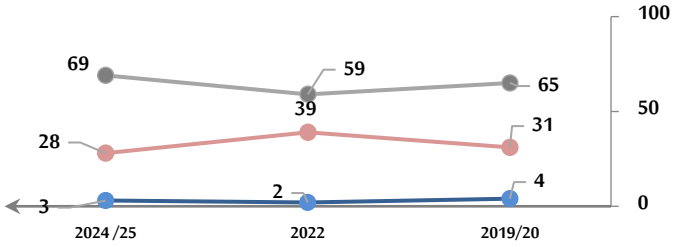

موريتانيا

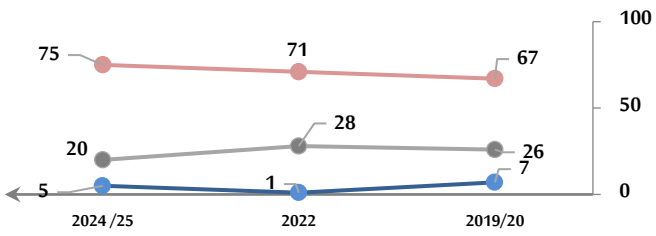

قطر

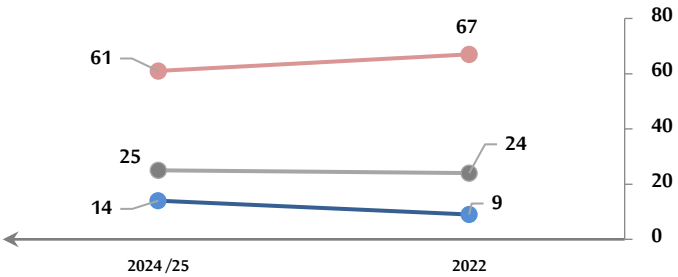

ليبيا

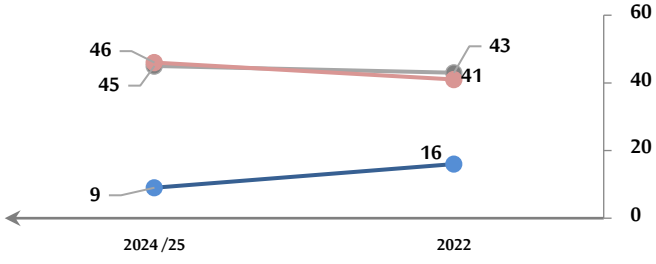

5. مدى قبول وصول أحزاب سياسية إلى السلطة

أظهرت الأجزاء السابقة تأييد الرأي العام في المنطقة العربية للديمقراطية بوصفها نظامًا سياسيًا (67%)، ونظامًا أكثر ملاءمة لبلدانها. ومن أجل اختبار هذا الانحياز إلى النظام الديمقراطي بالتفصيل، جرى التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو قبول أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية، وهو تداول السلطة، وذلك من خلال معرفة مدى قبول الرأي العام استلام حزبٍ ما السلطة، من خلال انتخابات عامّة حرة ونزيهة. وهو الأمر الذي يعكس قبول مبدأ التعددية، من ناحية، والقبول المبدئي بفكرة تداول السلطة، من ناحية أخرى. وأشارت النتائج إلى قبول 50% من المستجيبين في المنطقة العربية وصول حزب سياسي لا يتّفقون معه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، في حين أفاد 42% أنّهم لا يقبلون ذلك. وكانت نسبة الذين لم يعبّروا عن رأي، أو رفضوا الإجابة 9%. وإذا كانت أكثرية المستجيبين، في المعدّل، تقبل وصول حزب لا تتّفق معه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، فإنّ اتجاهات الرأي متباينة في ذلك من مجتمع إلى آخر؛ ذلك أنّ القبول بين مستجيبي مصر وموريتانيا والكويت والسودان والجزائر وتونس يفوق المعدّل العام. وقد سُجّلت أكبر نسبة تؤيد ذلك في مصر (72%).

وفي المقابل، عبّرت أكثرية مستجيبي العراق عن معارضتها هذا الأمر بنسبة 68% مقابل موافقة 30%، وكذلك الأمر في الأردن، فقد عبّر 36% فقط من الأردنيين عن قبولهم استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه السلطة، مقابل معارضة 60%، وبعدهما لبنان؛ حيث أفاد 55% من اللبنانيين عدم قبولهم استلام حزب لا يتفقون معه السلطة، كما أفاد ذلك 57% من الليبيين و52% من المغاربة. وفي هذا السياق، تُعتبر هذه الدول الخمس استثناء؛ إذ لم تتجاوز نسبة المعارضين لمبدأ تداول السلطة النصف في سائر البلدان المُستطلعة.

الشّكل (155)

اتجاهات الرأي العام نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه السلطة، إذا حصل على عدد أصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرّة ونزيهة[9] بحسب البلدان

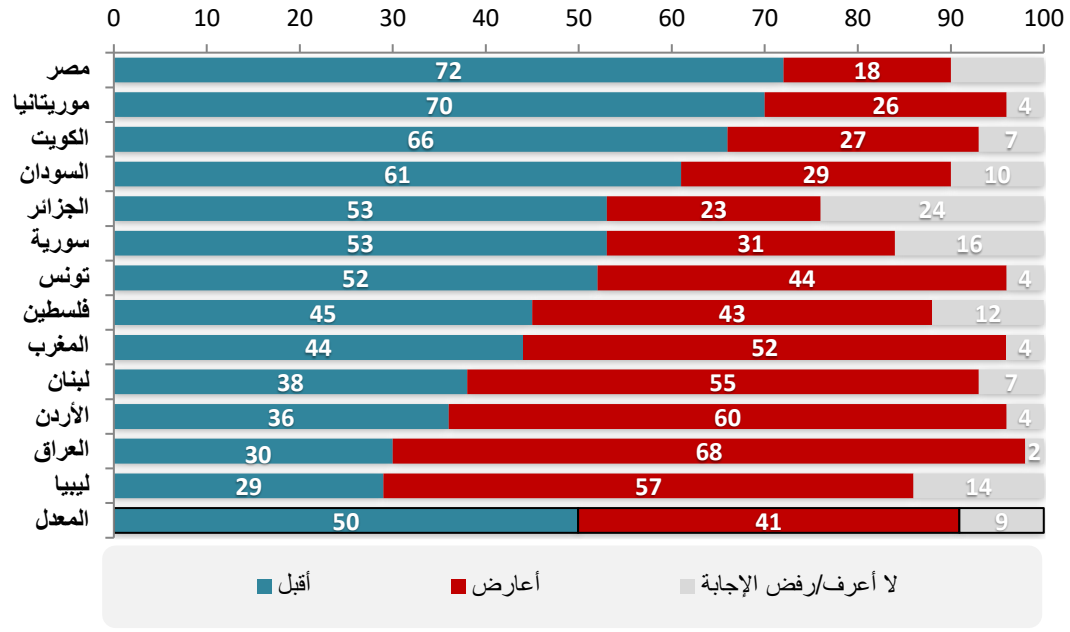

الشّكل (156)

اتجاهات الرأي العام نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه السلطة، إذا حصل على عدد أصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرّة ونزيهة بحسب أقاليم المنطقة العربية

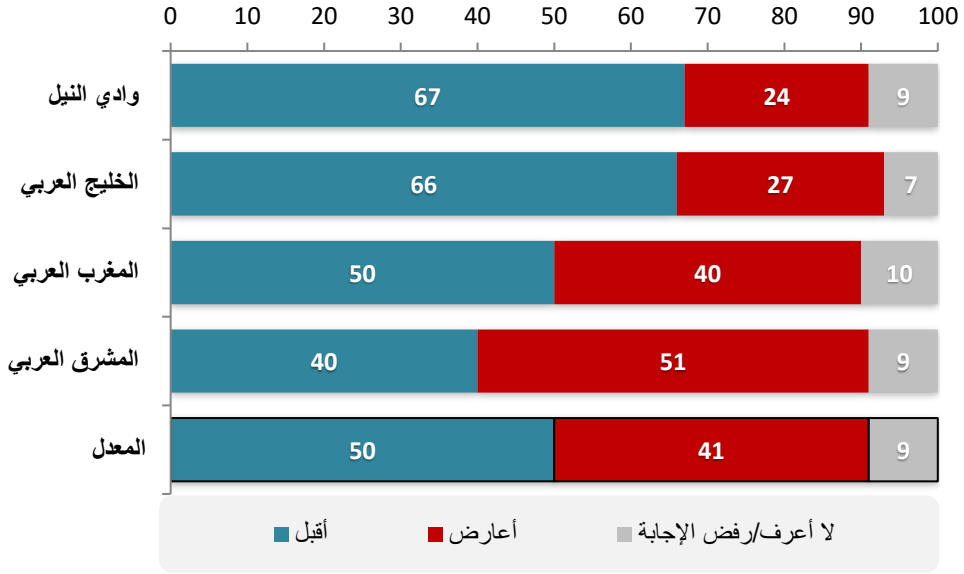

[9] لم يُطرح هذا السؤال في السعودية. وفي الكويت جرى استخدام كلمة "تيار" أو "تكتل" بدلًا من كلمة "حزب".

نلاحظ، من خلال مقارنة اتجاهات الرأي العام في الاستطلاع الحالي بالاستطلاعات السابقة حول استلام حزب سياسي لا يتّفق معه المواطنون الحُكم، أنّ النسب متقاربة؛ إذ بلغت 53% في استطلاع 2011 و50% في الاستطلاع الحالي. وقد ارتفعت وانخفضت على مدار سنوات المؤشر، لكنّها لم تنخفض عن النصف، ونرى أنها انخفضت 3% عما سجل في الاستطلاع السابق. أمّا نسبة المعارضين لذلك في هذا الاستطلاع (42%)، فارتفعت درجتين على ما كانت عليه في الاستطلاع السابق، وهي أعلى من السنة الأساس بـ 6 درجات مئوية. وقد كانت أدنى نسبة رفض في استطلاع 2012/ 2013 وهي 32%، لكنّ هذا الاستطلاع سجّل أيضًا أعلى نسبة ممّن لم يُجيبوا أو يُبدوا رأيهم في استلام حزب منافس للحكم، وكانت 14%.

وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام في كلّ بلد من البلدان المستطلَعة في المؤشر منذ عام 2011، نرى أنّ الرأي العام المصري سجّل ارتفاعًا في نسبة المستجيبين الذين يقبلون وصول حزب سياسي لا يتّفقون معه إلى السلطة؛ إذ كانت نسبة الذين قبلوا ذلك 58% في استطلاع 2011، وارتفعت النسبة إلى 72% في الاستطلاع الحالي، كما ارتفعت هذه النسبة في الكويت (من 45% إلى 61%)، وتونس (من 37% إلى 52%).

وفي المقابل، تُظهر النتائج أنّ الجزائر انخفضت فيها نسبة المستجيبين الذين يقبلون وصول حزب سياسي لا يتّفقون معه إلى السلطة من 85% في استطلاع 2022 إلى 53% في الاستطلاع الحالي. وانخفضت كذلك نسبة الذين يقبلون وصول حزب سياسي لا يتفقون معه في المغرب لتصل إلى 44% في استطلاع 2024/ 2025، بعد أن كانت أكثر من 55% في استطلاعات المؤشر العربي من عام 2011 إلى 2017/ 2018. وانخفضت أيضًا في ليبيا من 54% في استطلاع 2022 إلى 29% في الاستطلاع الحالي. وكذلك الأمر في العراق، وفلسطين، ولبنان.

الشّكل (157)

اتجاهات الرأي العام نحو استلام حزبٍ سياسي لا يتّفقون معه، السلطة، إذا حصل على عدد من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

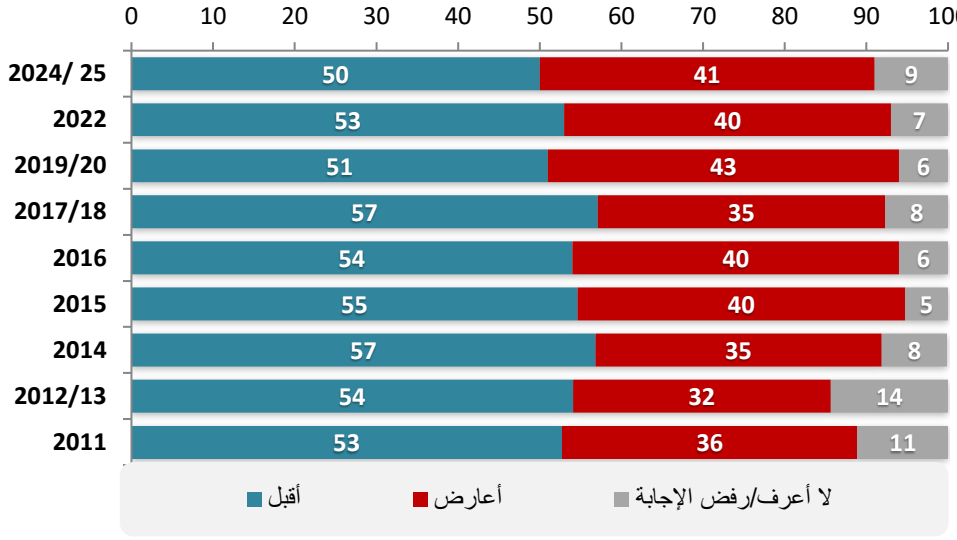

الشّكل (158)

اتجاهات الرأي العام نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه، السلطة، إذا حصل على عدد من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

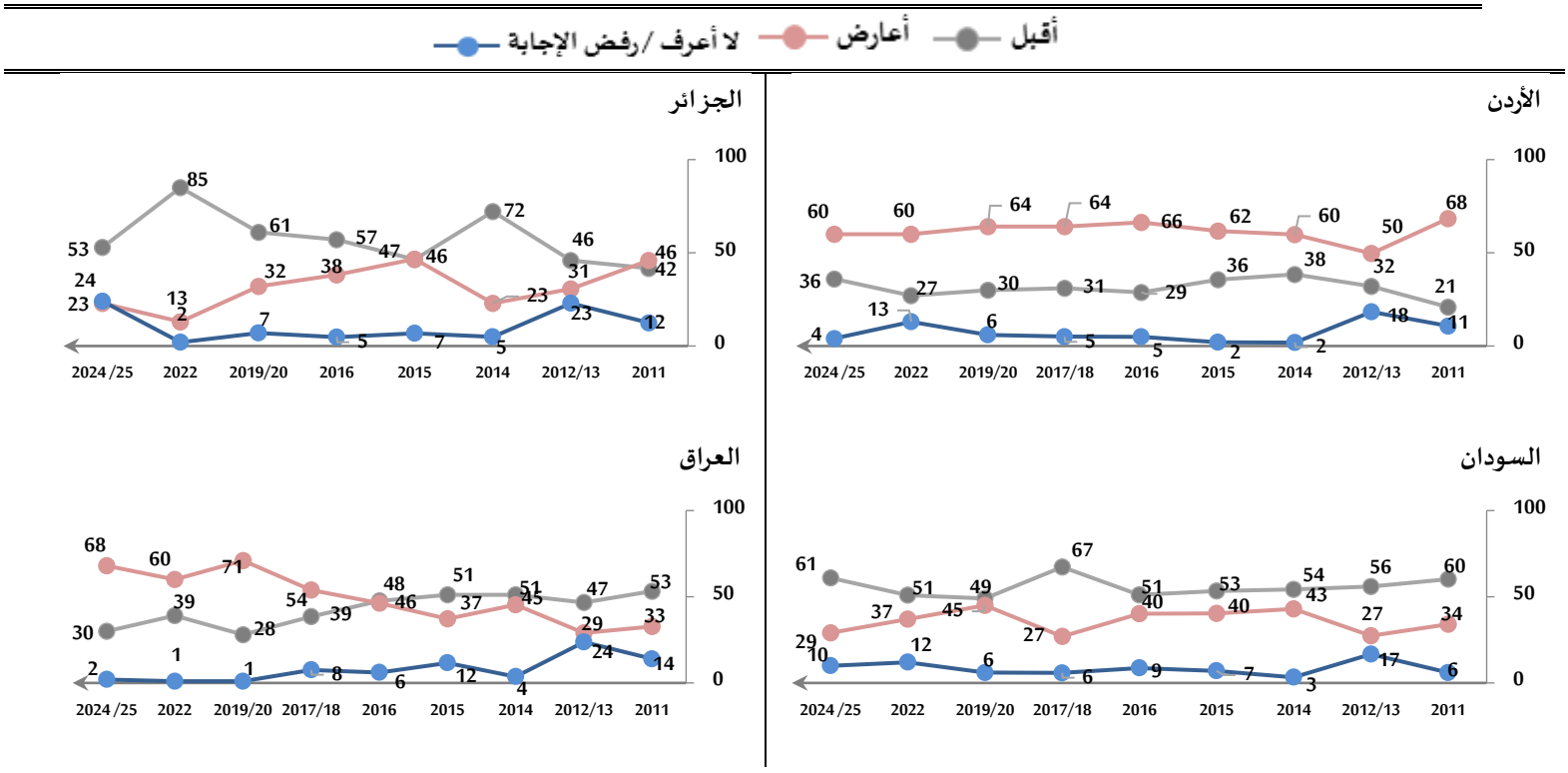

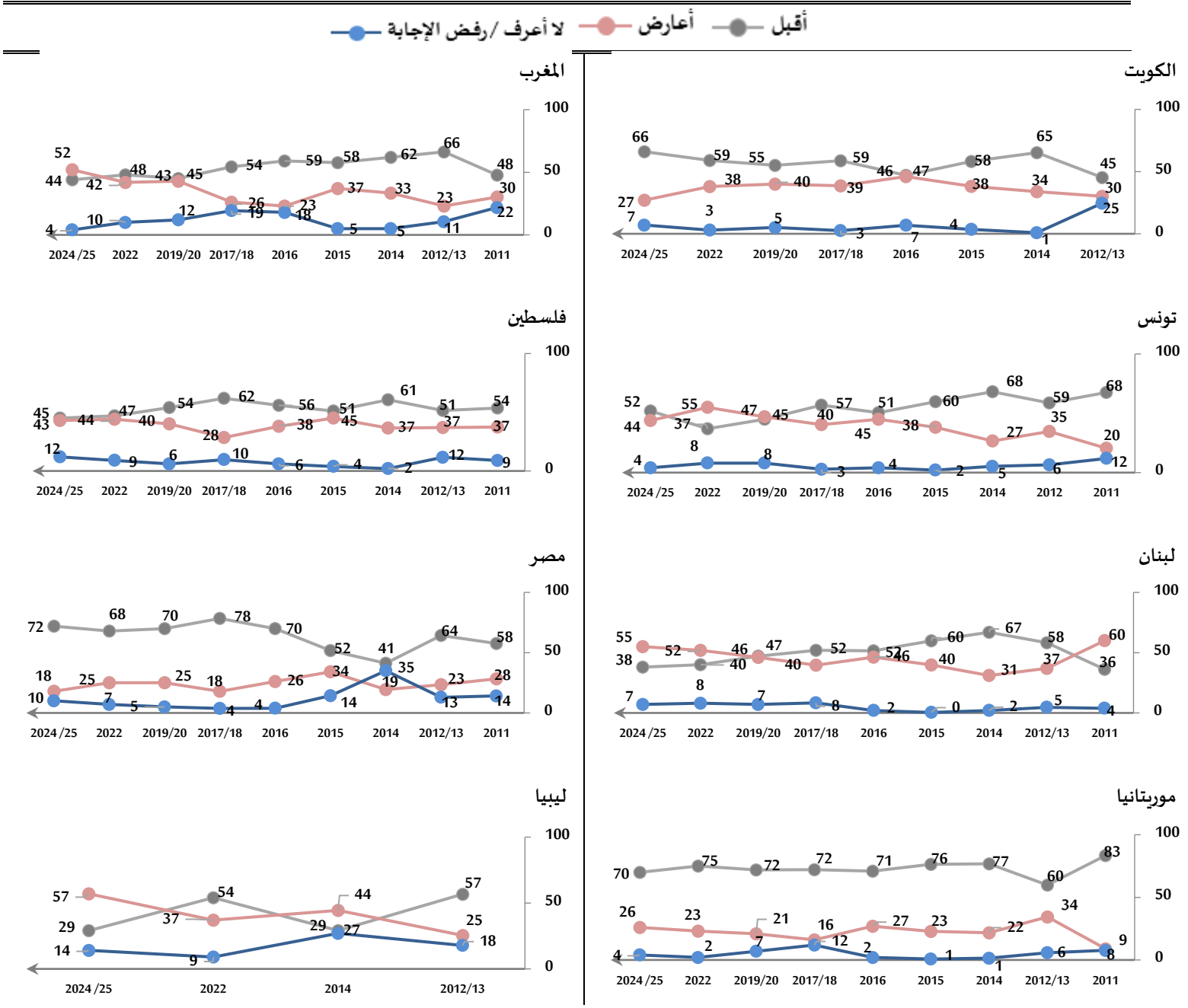

سألنا المواطنين في المنطقة العربية عن آرائهم حول إشراف القيادات المدنية على أعمال الجيش ومتابعتها، حيث طُرح عليهم عبارتان: العبارة الأولى، "**إن من الضروري أن تكون القيادة السياسية المدنية (غير العسكرية) مسؤولة/ مشرفة على متابعة أعمال الجيش بصفة عامة (دون التدخل في التفاصيل)، وذلك من أجل الحفاظ على سير أعمال الجيش**"؛ العبارة الثانية، "**إن القيادة السياسية المدنية لا تمتلك الخبرة**

الكافية لتكون مسؤولة/ مشرفة على الجيش بصفة عامة، لذلك يجب أن يكون القادة العسكريون فقط مسؤولين عن الإشراف على أعمال الجيش". وتشير النتائج إلى أنّ قرابة نصف الرأي العام العربي (47%) يوافق على العبارة الثانية، مقابل 33% يوافقون على العبارة الأولى. وعلى مستوى البلدان، توافق الأغلبية في كل من لبنان والعراق ومصر والسودان والمغرب وتونس وموريتانيا والأردن على العبارة الثانية. أمّا في الجزائر فوافق 28% على العبارة الأولى بينما وافق 22% على الثانية، ولم يبدِ 42% رأيهم. وهذا مماثل لما تبيّن في السعودية؛ إذ اتفق 18% من المستجيبين مع العبارة الأولى، و5% مع العبارة الثانية، ولا يتفق 7% مع أيٍّ من العبارتين، ولم يبدِ 70% رأيهم.

وإذا نظرنا إلى الاختلاف في الإجابات بين استطلاع 2022 – وهو أول استطلاع تضمن هذا السؤال – والاستطلاع الحالي، نرى أنّ نسبتي الموافقة على العبارتين قلّت لصالح من لم يبدوا رأيهم؛ إذ ارتفعت هذه النسبة من 8% إلى 14%.

أمّا عن اختلاف النسب في كل دولة عربية، فبقيت النسب على حالها في الأردن، وفي العراق تراجعت نسبة من يوافق على العبارة الثانية من 68% في استطلاع 2022 إلى 59% في استطلاع 2024/ 2025، بينما ارتفعت نسبة من يوافق على العبارة الأولى (من 29% إلى 37%). وعلى الوتيرة نفسها، انخفضت الموافقة في لبنان على العبارة الثانية (من 67% إلى 55%)، بينما ارتفعت الموافقة على العبارة الأولى (من 22% إلى 38%). وشهدت تونس ارتفاع نسبة الموافقة على العبارة الأولى (من 24% إلى 43%) وانخفاضها على العبارة الثانية (من 70% إلى 55%). وكذلك الشأن في الجزائر، انخفضت الموافقة على العبارة الثانية (من 73% إلى 22%) والعبارة الأولى (من 12% إلى 28%)، وارتفعت نسبة من رفض العبارتين (من 15% إلى 42%).

وفي السعودية، ارتفعت نسبة من عارض العبارتين (من 34% إلى 70%)، بينما انخفضت نسبتا الموافقة على العبارتين (من 34% إلى 18%) للعبارة الأولى، و(من 21% إلى 5%) للعبارة الثانية.

الشّكل (159)

أي من العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

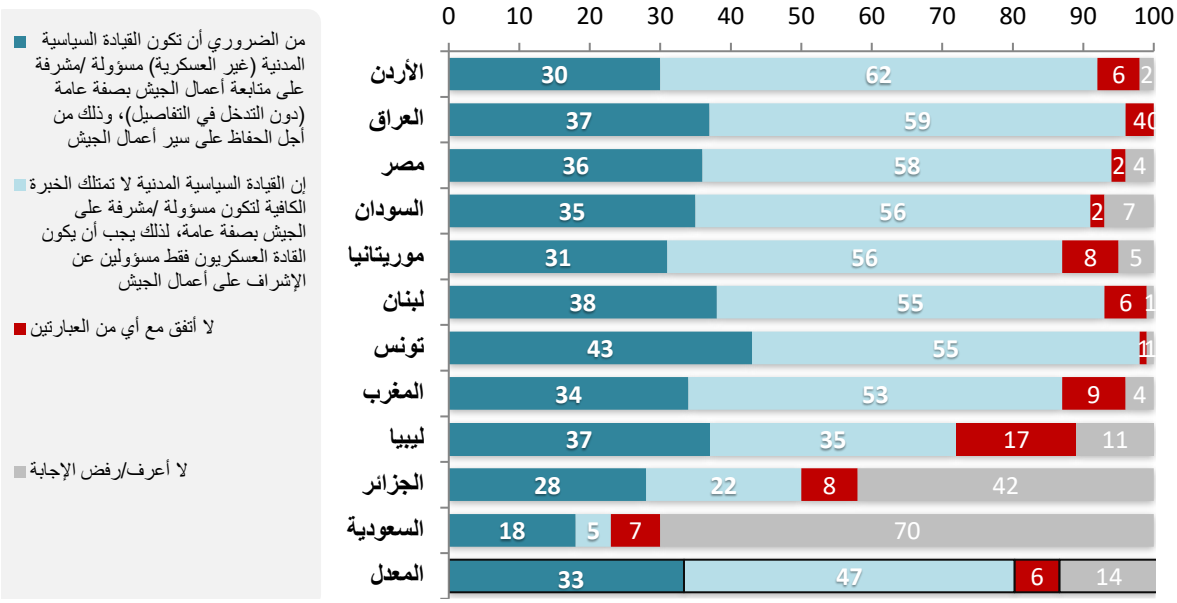

الشّكل (160)

أي من العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

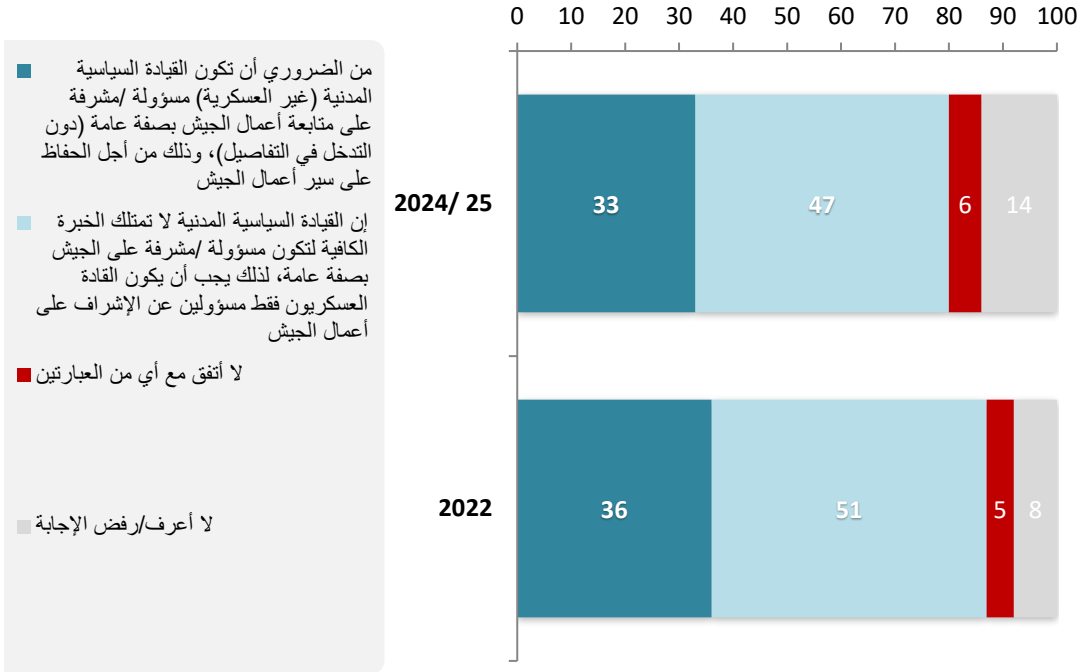

الشّكل (161)

أي من العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

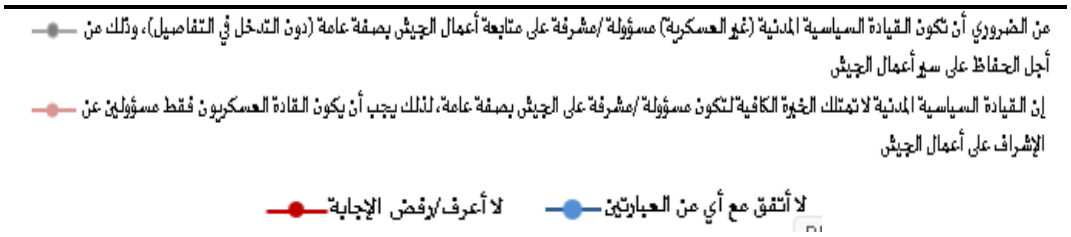

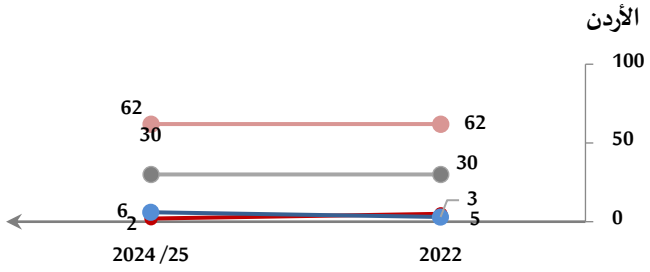

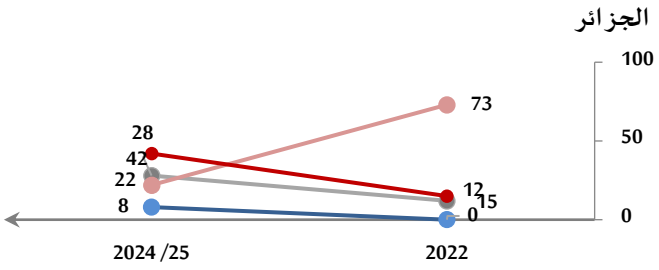

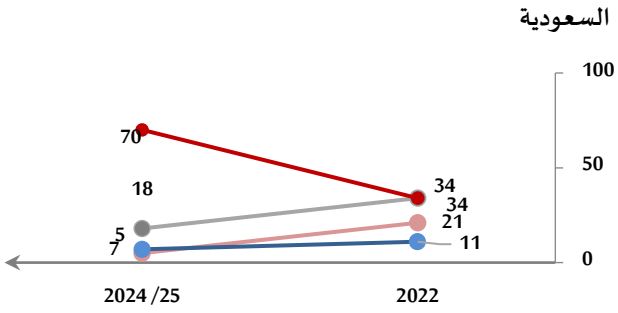

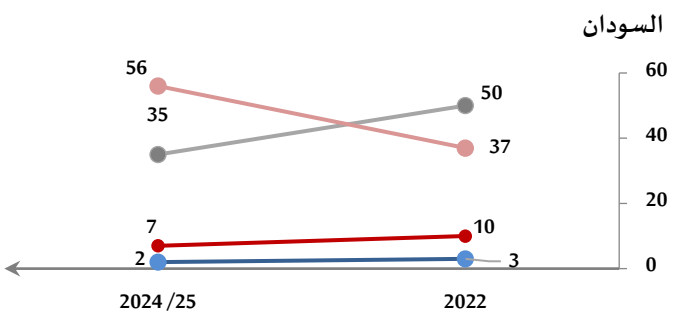

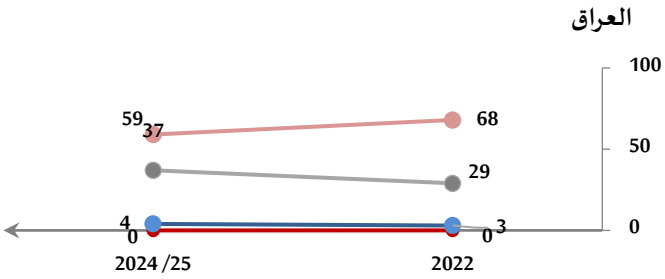

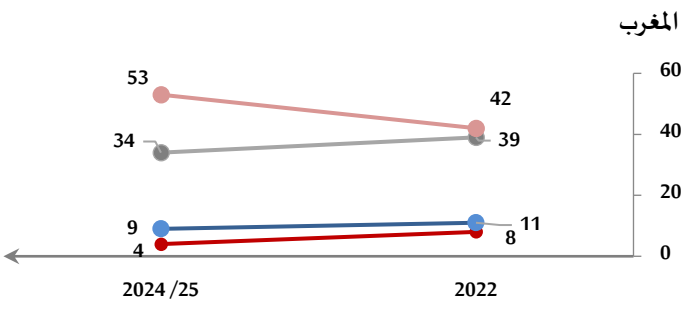

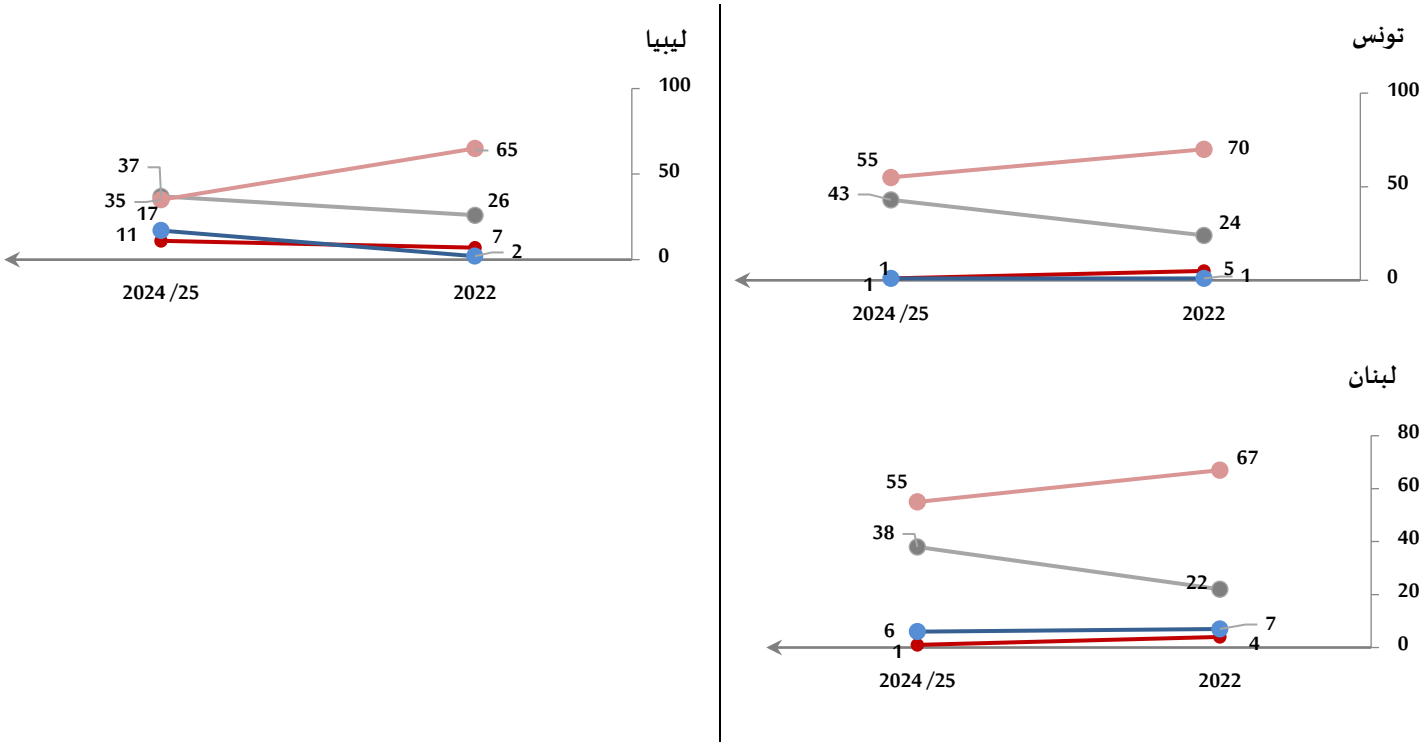

6. تقييم الديمقراطية في المنطقة العربية

تضمّن المؤشر العربي عدّة معايير لتقييم مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية، وسنعرض في هذا الجزء تقييم الديمقراطية من خلال معيارين: المعيار الأوّل هو تقييم المستجيبين مستوى الديمقراطية في بلدانهم على سلّمٍ رقمي من 1 إلى 10، فرقم 1 يعني أنّ البلد غير ديمقراطي، ورقم 10 يعني أنّ الديمقراطية تامة في هذا البلد؛ أمّا المعيار الثاني، فهو اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف باعتباره جزءًا من حريّة الرأي السياسي.

أمّا على صعيد تقييم مستوى الديمقراطية بحسب المقياس الأول؛ أي باستخدام السّلم الرقمي من 1 إلى 10، فكان تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان العربية جميعها المستطلعة آراء مواطنيها 6.2 نقاط. وبحسب البلدان، تتباين تقييمات المستجيبين لمستوى الديمقراطية؛ فكان أعلى تقييم هو الذي عبّر عنه مستجيبو السعودية الذين أفادوا أنّ مستوى الديمقراطية في بلدهم هو 8.9 نقاط، يليها الجزائر بـ 7.8 نقاط، ثم قطر (7.6)، والكويت (7.5)، وتونس (6.5)، والأردن وموريتانيا (6.2). أمّا البلدان التي قيّمت الديمقراطية فيها بأقل من المعدّل العام، فهي فلسطين (3.6)، وليبيا (3.5).

الشّكل (162)

تقييم الرأي العام العربي مستوى الديمقراطية بحسب البلدان

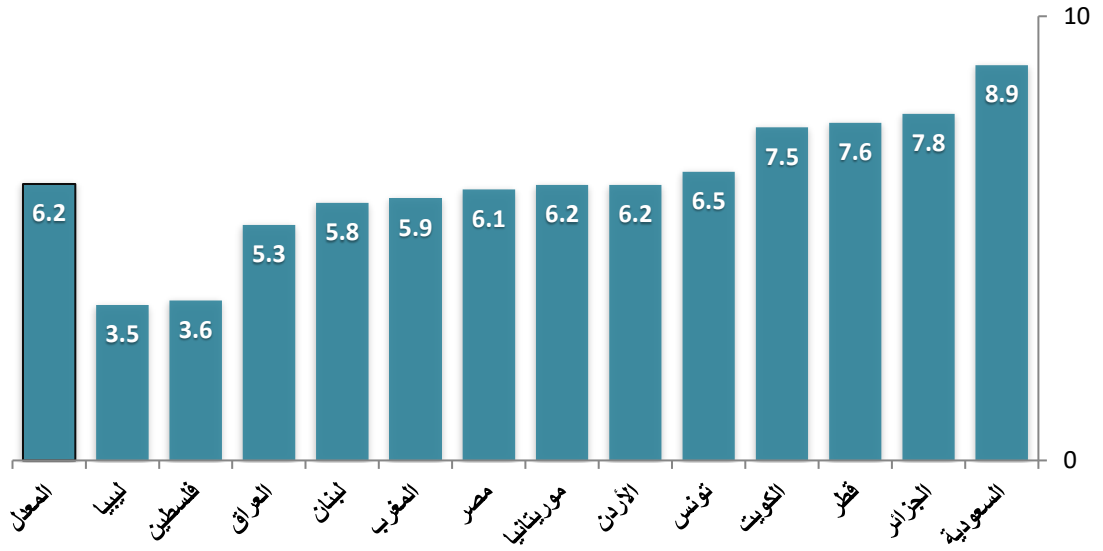

الشّكل (163)

تقييم الرأي العام العربي مستوى الديمقراطية بحسب أقاليم المنطقة العربية

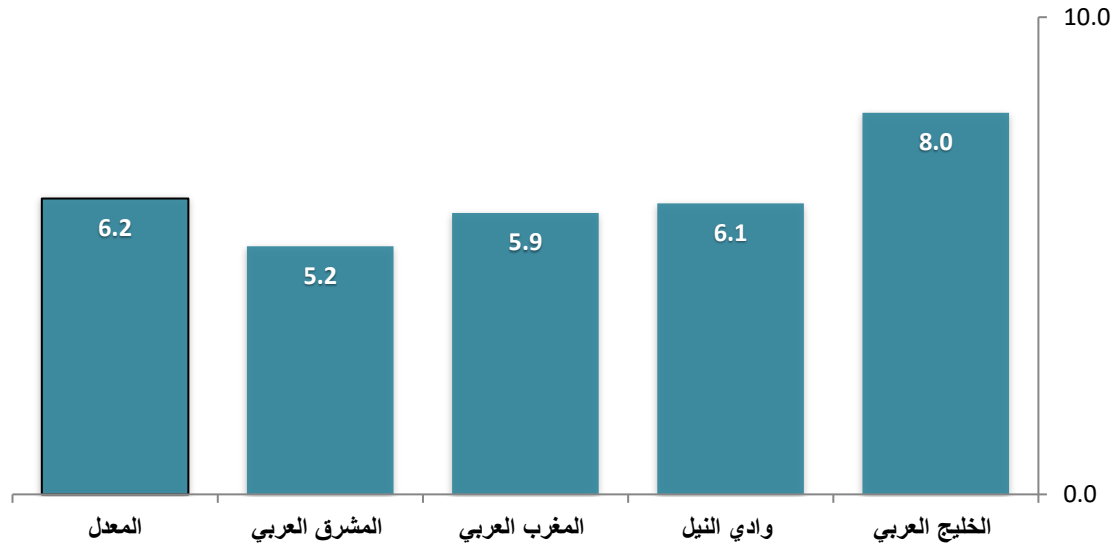

تشير نتائج تقييم المستجيبين العرب مستوى الديمقراطية في بلدانهم، في استطلاعات المؤشر عبر السنوات، إلى أنّ تقييم مستوى الديمقراطية قد ارتفع من 4.5 نقاط في المعدّل في استطلاع 2011، إلى 5 نقاط في استطلاع 2012/ 2013، ثمّ وصل إلى 5.2 نقاط في استطلاع 2014، ليرتفع مرّةً أخرى إلى 5.5 نقاط

في استطلاع 2015، لكنه انخفض إلى 5.3 نقاط في استطلاع 2016، وعاد ليرتفع مرّةً أخرى إلى 5.5 في استطلاع 2017/ 2018، وواصل الارتفاع إلى 5.8 نقط في استطلاع 2019/ 2020، ثم انخفض إلى 5.3 نقاط في استطلاع 2022، ليرتفع مجددًا إلى 6.2 في استطلاع 2024/ 2025، وهو أعلى تقييم من كل ما سبق من استطلاعات. والجدير بالذكر أنّ هذا الارتفاع كان أساسًا نتيجة ارتفاع تقييم الديمقراطية في إقليم الخليج العربي الذي سجل أعلى مستوى تقييم (8) في الاستطلاع الحالي، يليه إقليم وادي النيل (6.1).

تصدّرت السعودية أعلى تقييم للديمقراطية بمعدل 8.9، ويمكن أن يعود هذا الارتفاع إلى كون ثلث المستجيبين لم يبدوا رأيًا، وهي أعلى نسبة عدم استجابة بين الدول. وتليها الجزائر بمعدل 7.8، وقطر بمعدل 7.6، والكويت بمعدل 7.5، وقد فاق المعدل النصف (5) في جميع الدول العربية التي جرى الاستطلاع فيها باستثناء فلسطين وليبيا.

الشّكل (164)

تقييم الرأي العام العربي مستوى الديمقراطية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

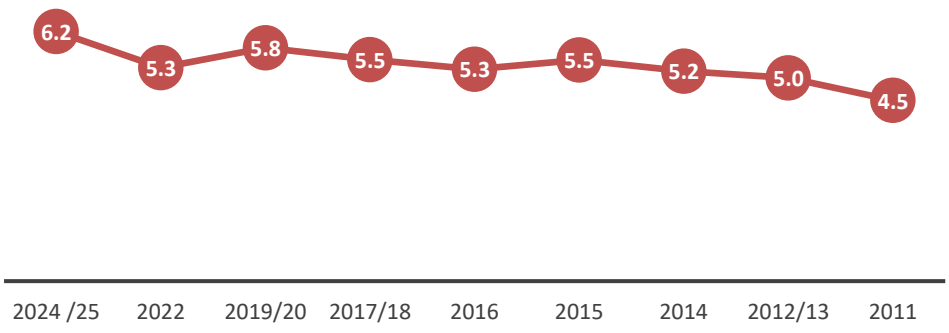

الشّكل (165)

تقييم الرأي العام العربي مستوى الديمقراطية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات بحسب البلدان

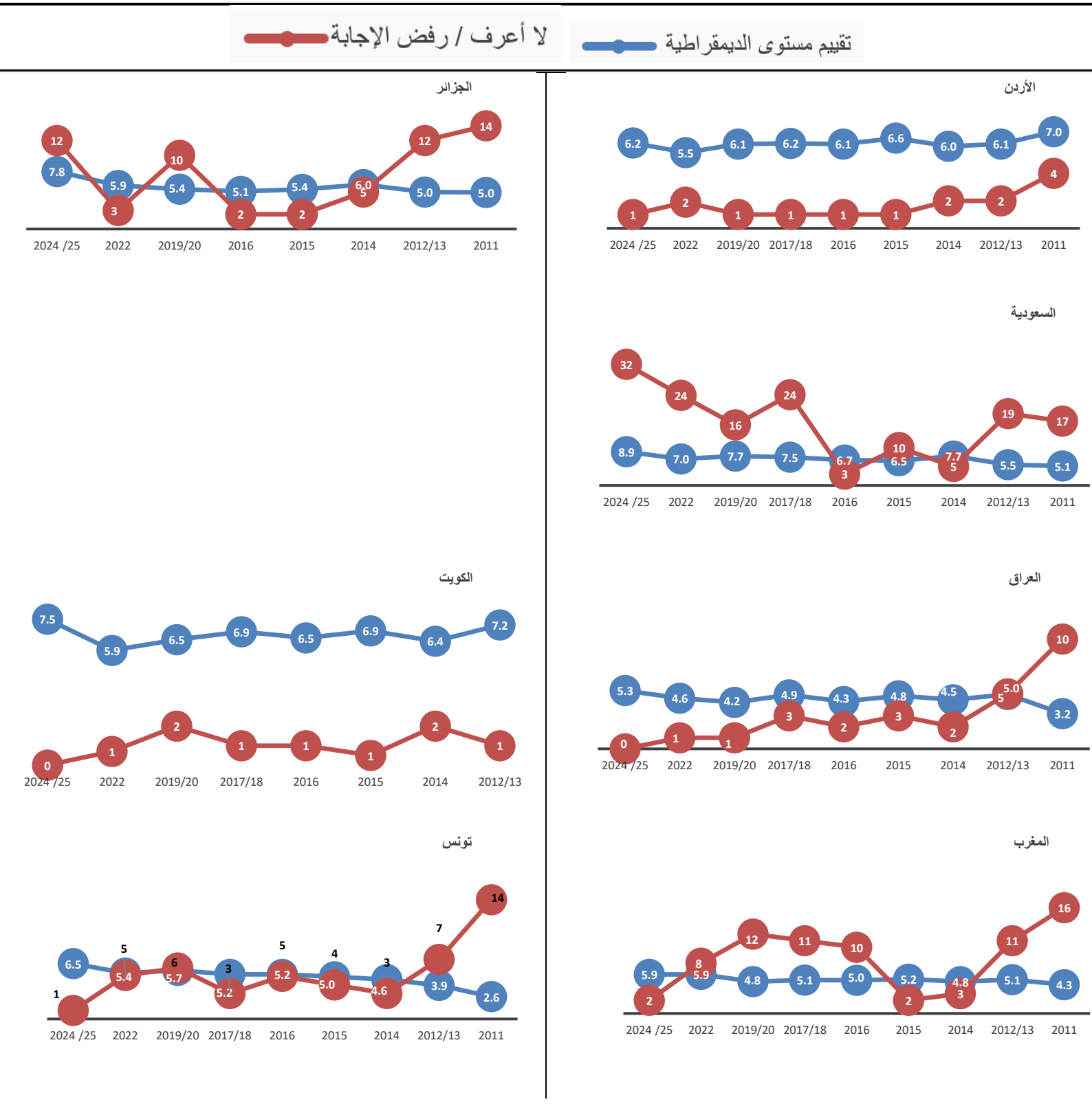

وفي السياق نفسه، ومن أجل اختبار قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة ضمن مقياس آخر، فقد طرح المؤشر مقياسًا رقميًا من 1 إلى 10؛ بحيث يعني الرقم 1 أنّ المواطن غير قادر على انتقاد الحكومة من دون خوف، في حين يعني الرقم 10 أنّ المواطن قادر تمامًا على انتقاد الحكومة، وقد طُلب من المستجيب وضع درجة بين هذين الرقمين لتعكس قدرته على انتقاد حكومته. قيّم المستجيبون في المنطقة العربية قدرتهم على انتقاد حكوماتهم بمعدّل 5.2 نقاط، وهو أقل من معدّل تقييمهم لمستوى الديمقراطية في بلدانهم (6.2). إن المعدل العام لقدرة المواطنين على انتقاد حكوماتهم في هذا الاستطلاع كان الأقل مقارنةً بالاستطلاعات السابقة؛ إذ بلغ (5.8) في استطلاع 2022، و(6) في استطلاع 2019/ 2020، و(5.6) في استطلاع 2017/ 2018، الذي تضمن هذا السؤال أول مرة.

و كان أقل معدل بين الأقاليم في الخليج العربي (4.6)، وأعلاه في وادي النيل (5.7).

وعندما نتوقف عند كل بلد على حدة، نلاحظ أنّ نسبة القدرة على انتقاد الحكومة قد انخفضت في جميع الدول في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق، وذلك باستثناء الكويت وموريتانيا ومصر التي ارتفعت فيها النسب، والجزائر وتونس؛ إذ لا تزال النسب فيها مستقرة.

الشّكل (166)

على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني الرقم 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة، ويعني الرقم 10 القدرة الكاملة على انتقاد الحكومة، في رأيك ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟

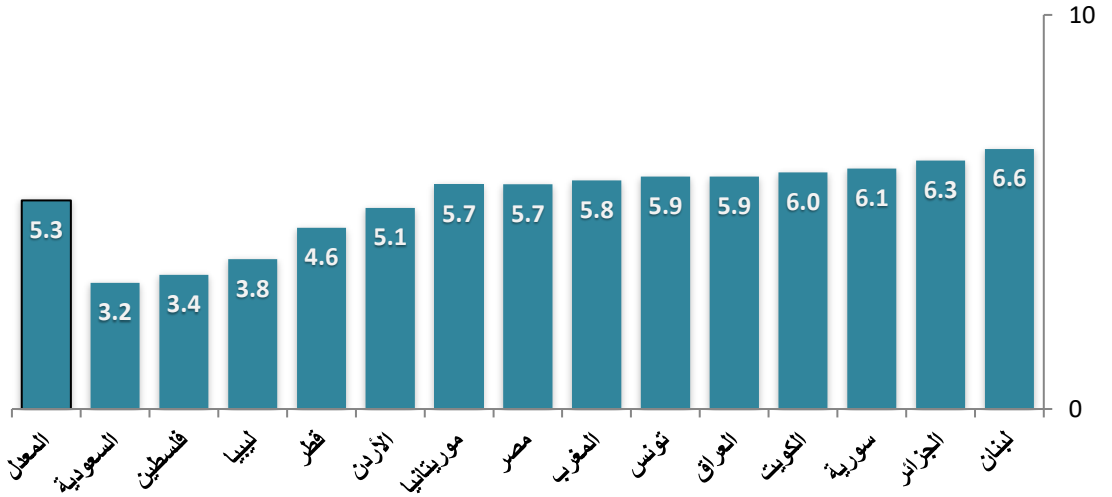

الشّكل (167)

على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني الرقم 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة، ويعني الرقم 10 القدرة الكاملة على انتقاد الحكومة، في رأيك ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟

بحسب أقاليم المنطقة العربية

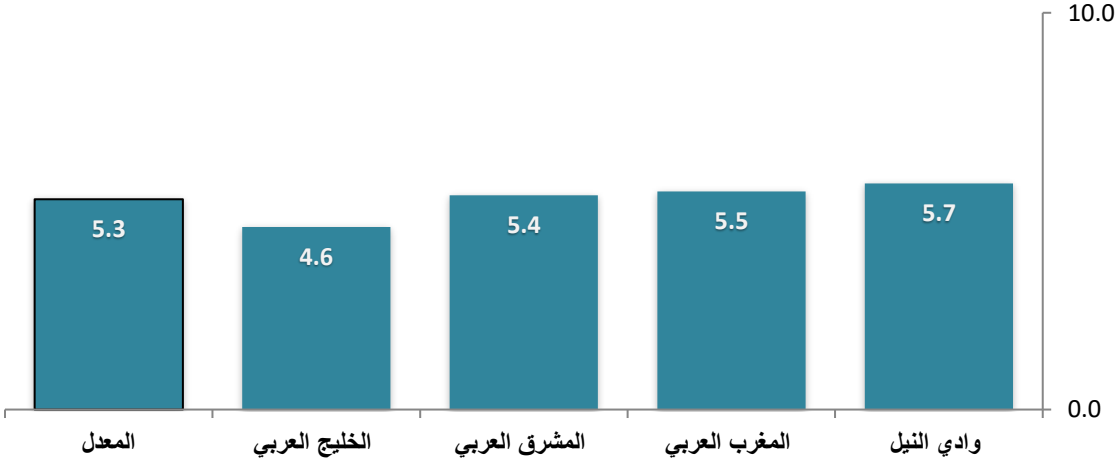

الشّكل (168)

على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني الرقم 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة، ويعني الرقم 10 القدرة الكاملة على انتقاد الحكومة، في رأيك ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟

في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

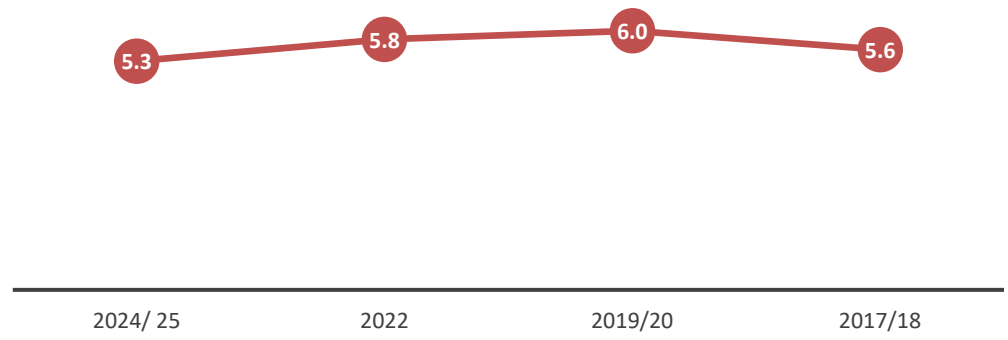

الشّكل (169)

على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني الرقم 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة، ويعني الرقم 10 القدرة الكاملة على انتقاد الحكومة، في رأيك ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟

في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

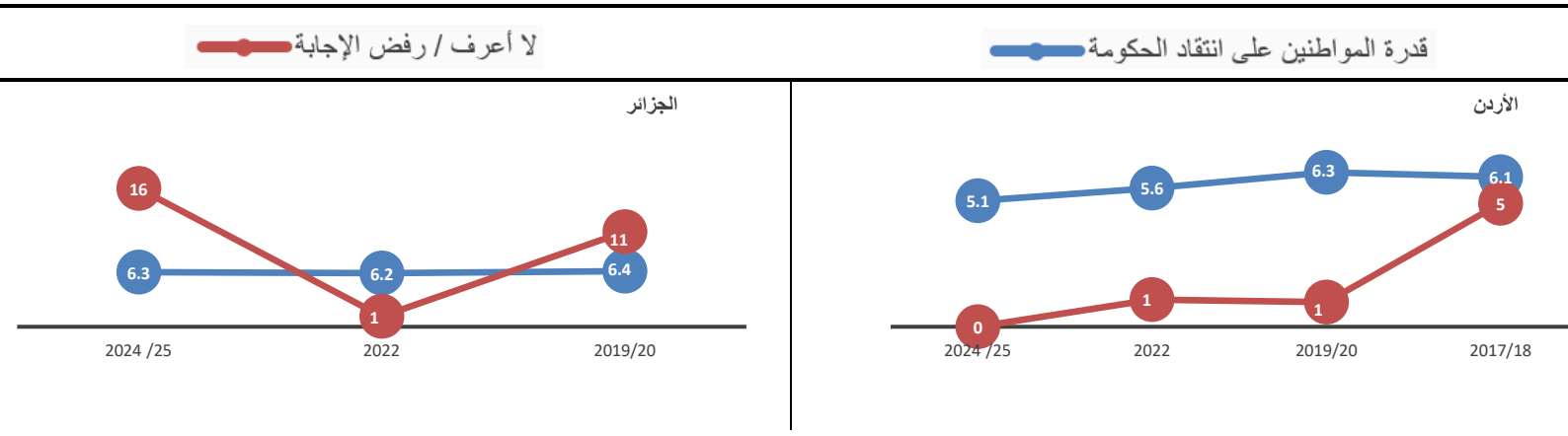

قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة

لا أعرف / رفض الإجابة

السعودية

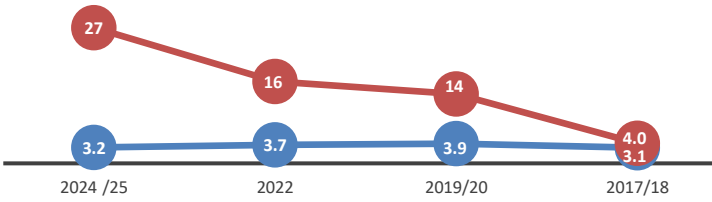

العراق

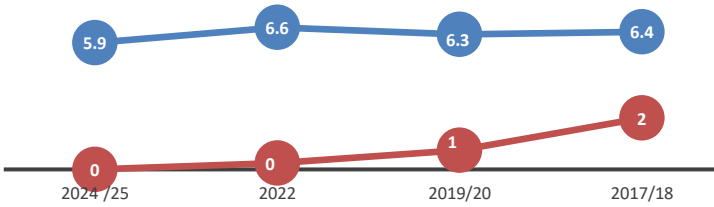

المغرب

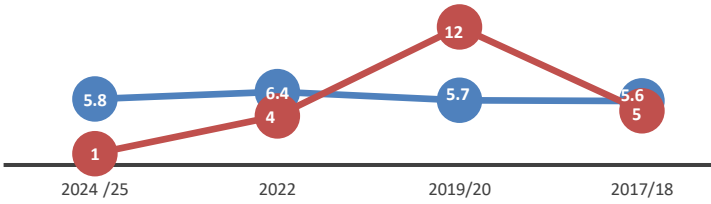

فلسطين

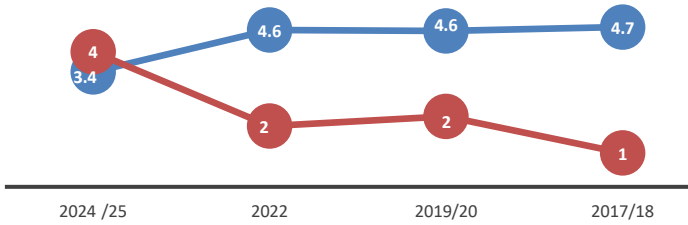

مصر

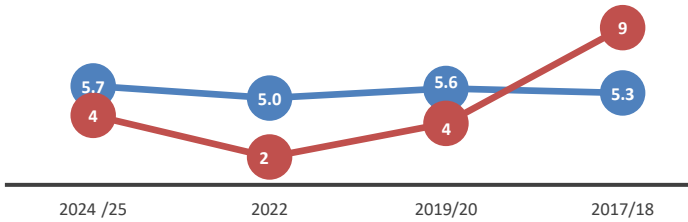

الكويت

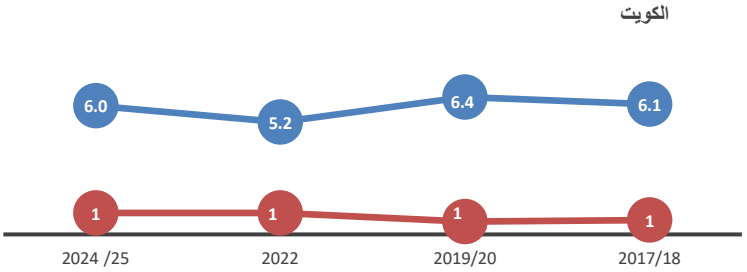

تونس

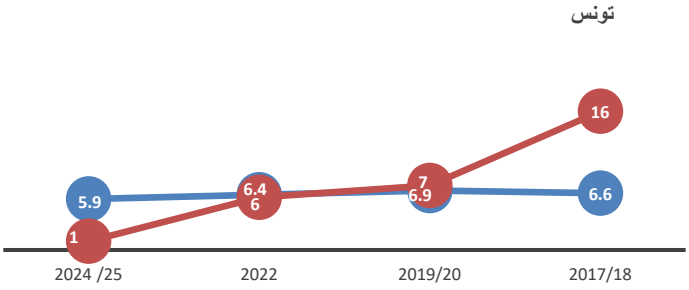

لبنان

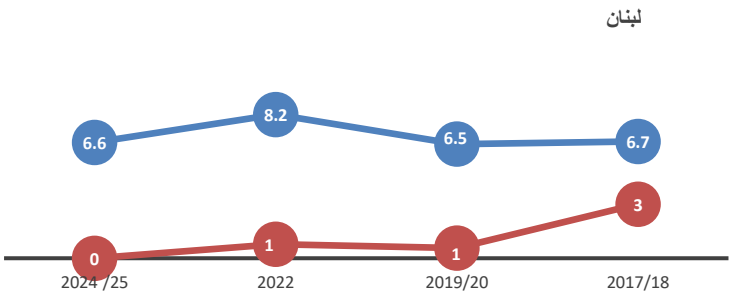

موريتانيا

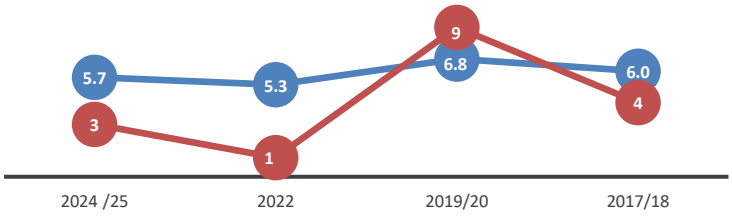

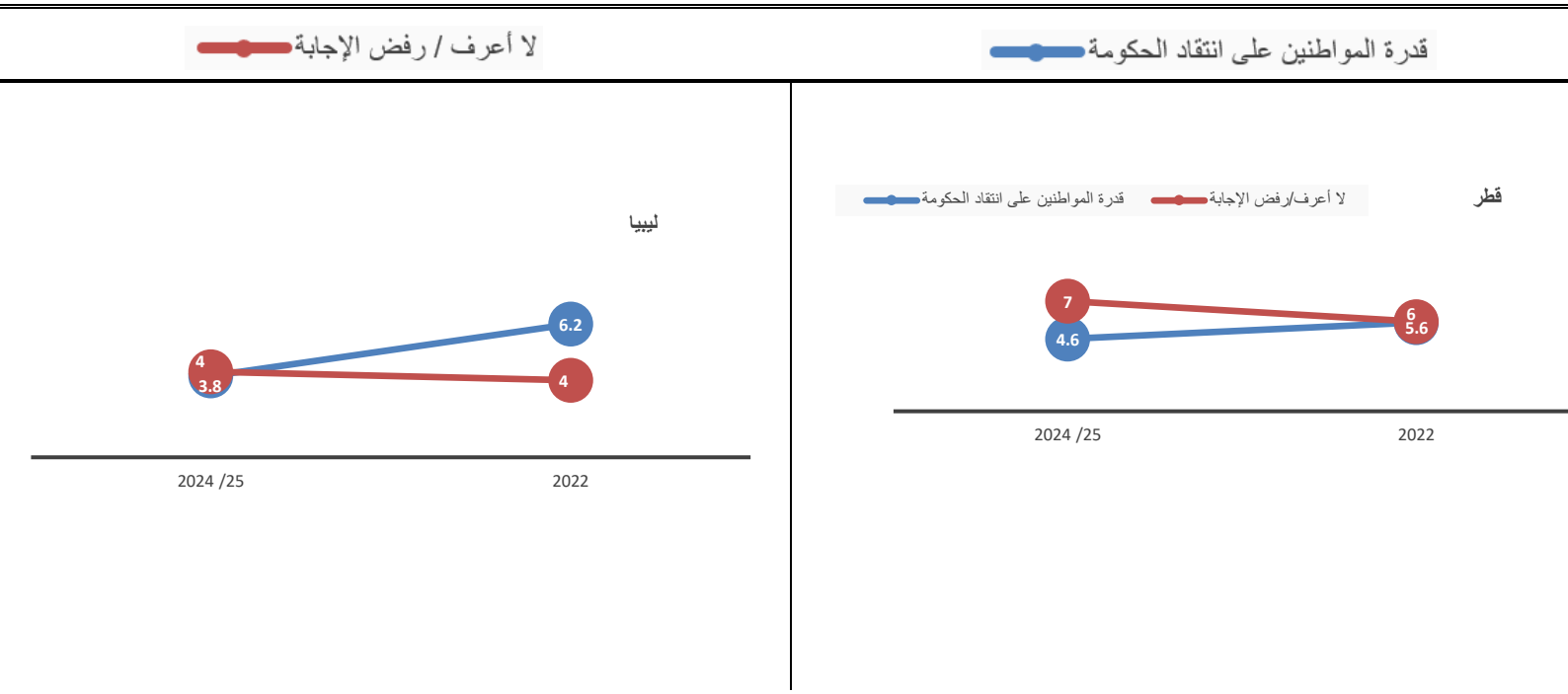

خلاصة القول، إنّ الرأي العام في المنطقة العربية قادر على تقديم تعريف للديمقراطية ذي محتوى ودلالة. وإن لم يكن هناك مفهوم سائد للديمقراطية؛ فإنّ المواطنين يرونها من خلال فهم سياسي قائم على ضمان الحريات السياسية والمدنية، ونظام حكم يحترم التعددية وتداول السلطة، أو من خلال مفهوم سياسي يعتمد على نظام حكم يحقّق العدل والمساواة بين المواطنين. ويبرُز أيضًا اتجاهان في مفهوم الديمقراطية لدى مواطني المنطقة العربية: الأوّل اقتصادي واجتماعي، والثاني مرتبط بتحقيق الأمن والاستقرار. ويمثّل هذان الاتجاهان مجتمعَين 11% من مجموع المفاهيم التي يعطيها المواطن العربي للديمقراطية. وقد قدّم المواطنون الذين أدْلَوْا بتعريف للديمقراطية تعريفاتٍ ذات دلالة إيجابية، تفيد أنّ البلد الديمقراطي هو البلد الذي يحلّ مشكلة البطالة، أو يضمن حرّية الرأي والتعبير أو العدل والمساواة.

والرأي العام في المنطقة العربية منحاز إلى النظام الديمقراطي. وترى أغلبيتُه أنّ النظام الديمقراطي هو النظام الأفضل. ولا تجد مقولات مثل "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيّئة في ظل النظام الديمقراطي" أو "إنّ النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام"، قبولًا لدى المواطن في المنطقة. كما أنّ الرأي العام يرفض مقولة إنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام، ومن المهم الإشارة إلى تغيرات في الرأي العام التونسي والعراقي نحو قبول أكثر للمقولات التي تنتقص من الديمقراطية، كما أنّ الرأي العام الجزائري رفض هذه المقولات بنسب مرتفعة مقارنة باستطلاعات المؤشر السابقة. ويتجلّى انحياز المواطنين في المنطقة العربية إلى الديمقراطية في أنّ النظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأكثر ملاءمةً لبلدان المستجيبين،

وهو مؤشّر دالّ على نحو جليّ على رفض احتكار السلطة، وقبول مبدأ تداول السلطة، في حين وُجد تباين في وجهات النظر عند التطرّق إلى أسئلة عن استلام أحزاب سياسية للسلطة لا يتفق المستجيب مع برامجها ضمن انتخابات ديمقراطية، خاصة في مجتمعات مثل العراق والأردن.

القسم الرابع: المشاركة السياسية والمدنية

أظهرت نتائج المؤشّر العربي في الأقسام الثلاثة السابقة أنّ المواطنين في المنطقة العربيّة لديهم تصوّرات عن أهمّ المشكلات التي تواجه بلدانهم، والتي يجب أن تكون لها أولوية المعالجة. وأظهروا انحيازهم إلى النظام الديمقراطي، والمشاركة في صنع القرار، وأفادوا أنّ لديهم تصوّرًا واضحًا بخصوص ماهية الديمقراطية.

يستعرض هذا القسم نتائج استطلاع المؤشّر العربي في ما يتعلق بالمشاركة السياسية والمدنية للمواطنين في المنطقة. تُعدّ مشاركة المواطنين على الصعيدَين المدني والسياسي في جوهرها تعبيرًا عن ممارسة مبادئ المواطنة، وأساس إنجاح المشاركة في اتخاذ القرار. وقد تضمّن هذا القسم مجموعةً من المؤشّرات التي تقيس أوجه المشاركة السياسية والمدنية للمواطنين؛ وذلك من خلال التعرّف إلى مدى انخراطهم في نشاطات ذات محتوى مدني وسياسي، إضافةً إلى التّعرف إلى معدلات انتسابهم إلى المنظمات السياسية والمدنية.

1. الاهتمام بالشؤون السياسية في البلد

يفترض الانخراط في النشاط السياسي والمدني قدرًا من الاهتمام بالشؤون السياسية. وبناءً عليه، يهدف المؤشّر العربي إلى التعرّف إلى مدى اهتمام مواطني المنطقة العربيّة بالشؤون السياسية. وقد أبدت أكثرية مواطني هذه المنطقة اهتمامًا بالشؤون السياسية في بلدانها؛ إذ أفاد 38% من المستجيبين أنّهم مهتمّون بالشؤون السياسية في بلدانهم بدرجات متفاوتة: 12% مهتمّون جدًّا، و26% مهتمّون، و30% مهتمّون قليلًا، وذلك مقابل 31% أفادوا أنّهم غير مهتمّين على الإطلاق.

وعلى الرغم من أنّ أكثرية المستجيبين في البلدان المستطلعة أفادت أنّها مهتمّة بالشؤون السياسية في بلدانها، فإنّ اتّجاهات الرّأي العامّ تتباين من بلد إلى آخر على صعيد الاهتمام بالشؤون السياسية في بلدانهم. وتتركّز النسب الأعلى التي أفادت **أنّها غير مهتمّة بالشؤون السياسية** في بلدانها بين مستجيبي العراق (52%)، والسعودية (43%)، والسودان (43%)، والأردن (42%). بينما عبّر المغربيون عن أعلى نسبة اهتمام بالشؤون السياسية بلغت 89%، تلاهم في ذلك الفلسطينيون بنسبة 85%، والليبيون بنسبة

80%، والكويتيون بنسبة 74%، والمصريون بنسبة 70%، والقطريون والموريتانيون واللبنانيون بنسبة 67% لكل منهم.

الشكل (170)

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم

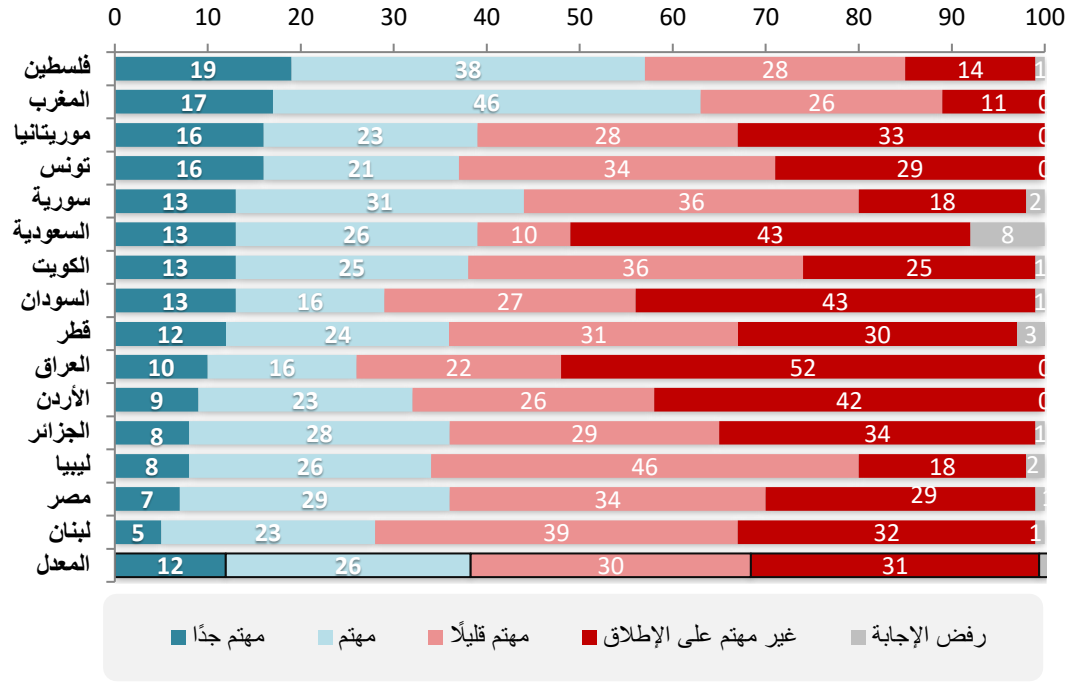

الشكل (171)

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

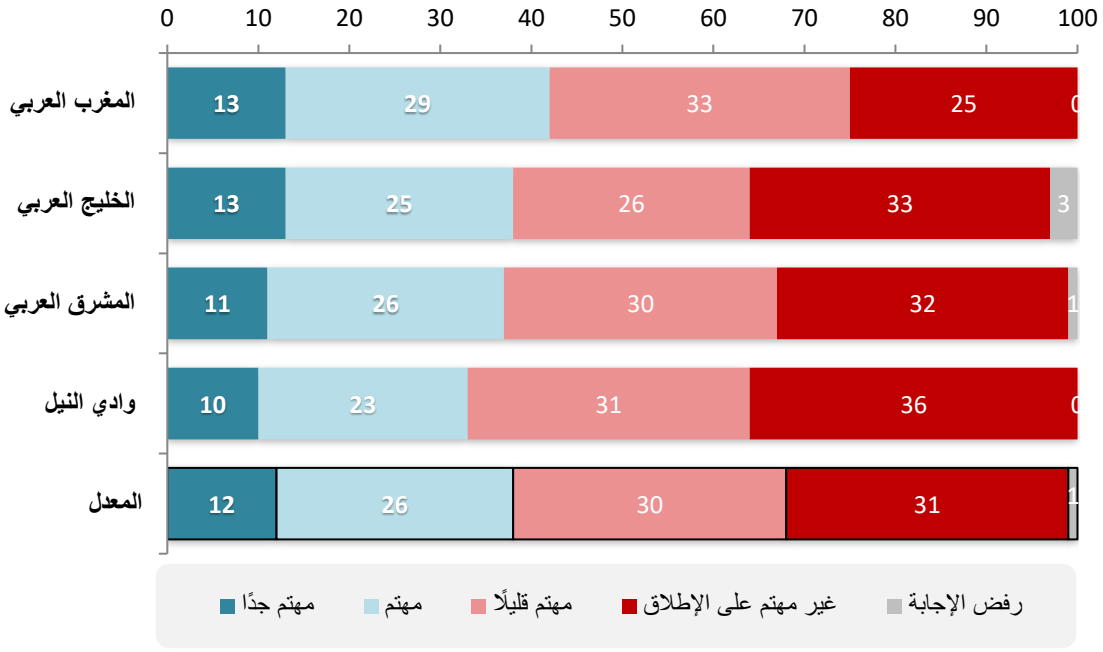

وعند مقارنة درجة اهتمام الرأي العامّ في المنطقة العربية بالشؤون السياسية في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاعات المؤشر الثمانية السابقة (2011 و2012/ 2013 و2014 و2015 و2016 و2017/ 2018 و2019/ 2020 و2022)، يظهر أنّ عدم الاهتمام بالشؤون السياسية في هذا الاستطلاع قد انخفض مقارنةً بما كان عليه الأمر في استطلاع 2022، لتصبح نسبته 31% عام 2024/ 2025، مقارنة بـ 37% عام 2022. ويجدر بالذكر أن النسبة التي سُجّلت عام 2022 كانت الأعلى مقارنة بجميع سنوات الاستطلاع. وتُعدّ هذه التغيرات في اتجاهات الرأي العامّ العربي مهمة وذات دلالة إحصائيّة، لا سيما عند تحليل بيانات كل بلدٍ على حدة مقارنة باستطلاع 2022، فقد سُجِّلت زيادات ملموسة في نسبة المهتمين بالسياسة في بعض الدول، مثل ليبيا (+28 نقطة مئوية)، والمغرب (+22 نقطة)، والجزائر (+20 نقطة)، وتونس (+17 نقطة)، والأردن (+16 نقطة)، وفلسطين (+14 نقطة)، ولبنان (+4 نقاط فقط). في المقابل، سُجِّلت أكبر نسبة تراجع في الكويت، حيث انخفضت نسبة المهتمين بالسياسة بـ 13 نقطة مئوية، بينما كان التراجع أقل حدة في المملكة العربية السعودية ومصر (−8 نقاط لكل منهما)، وموريتانيا والعراق (−7 نقاط لكل منهما)، والسودان (−3 نقاط).

الشكل (172)

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

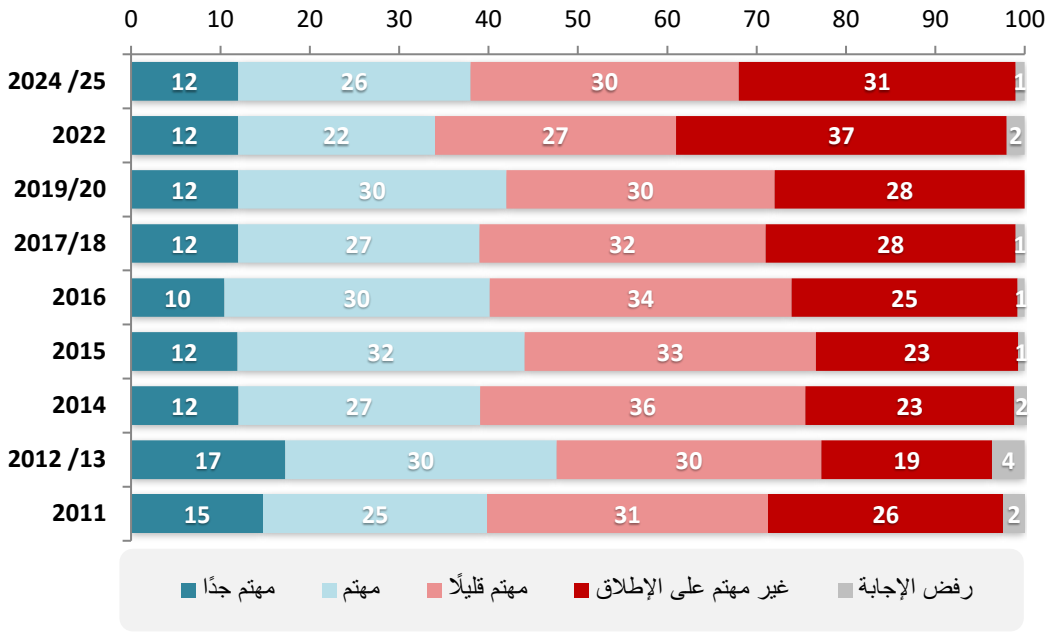

الشكل (173)

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

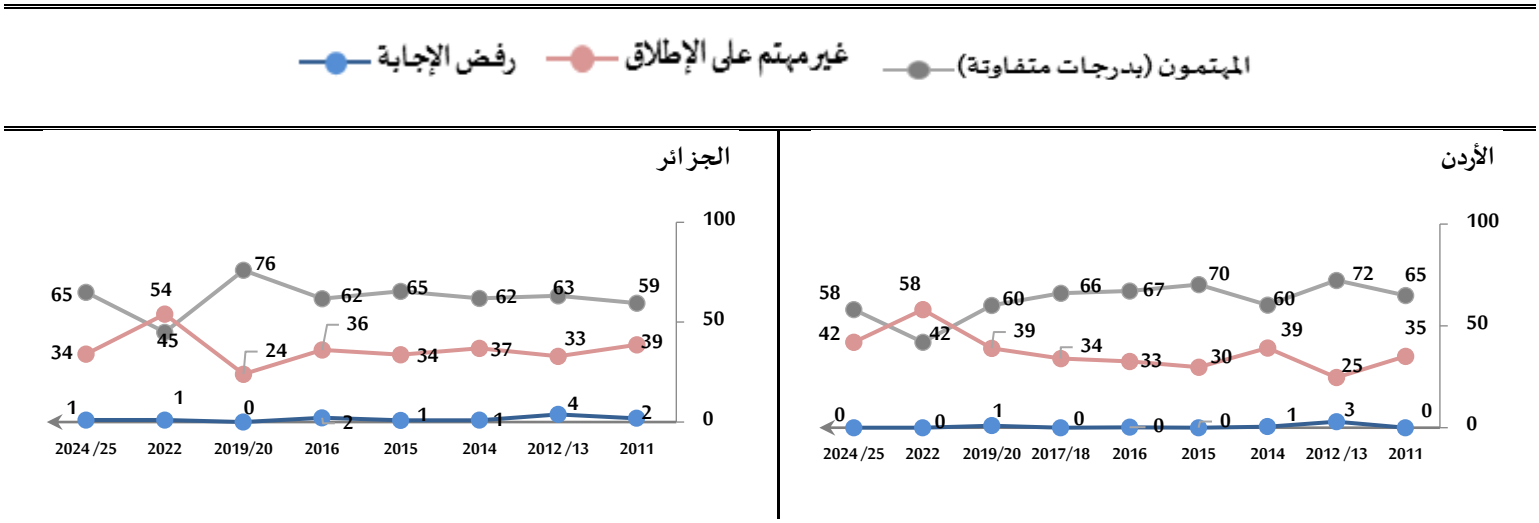

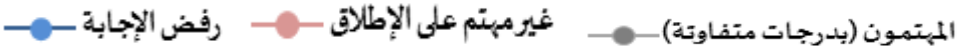

السعودية

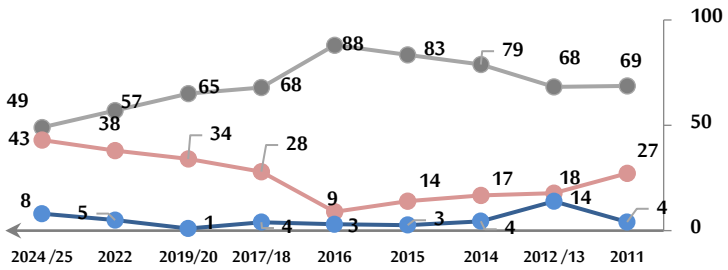

السودان

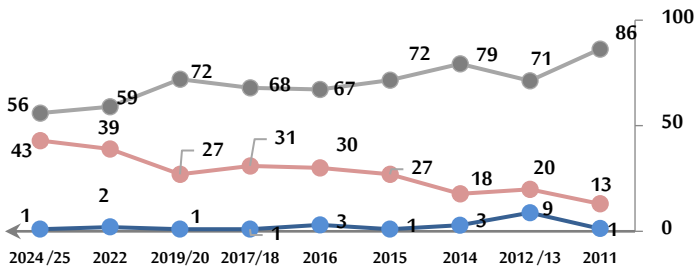

العراق

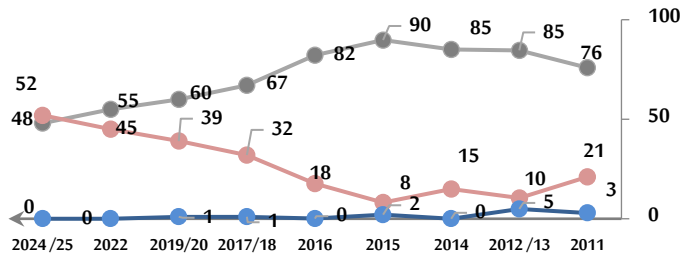

الكويت

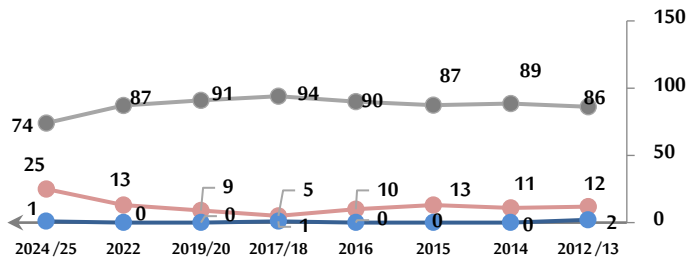

المغرب

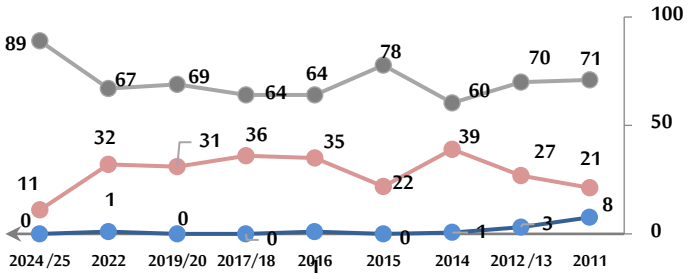

تونس

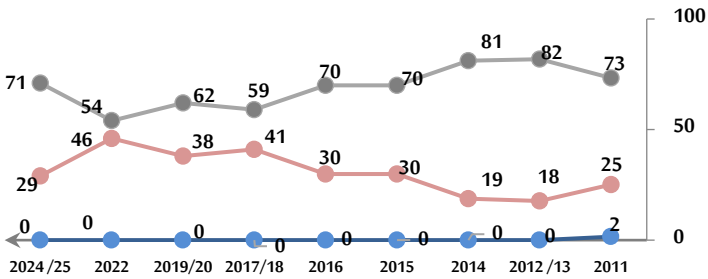

فلسطين

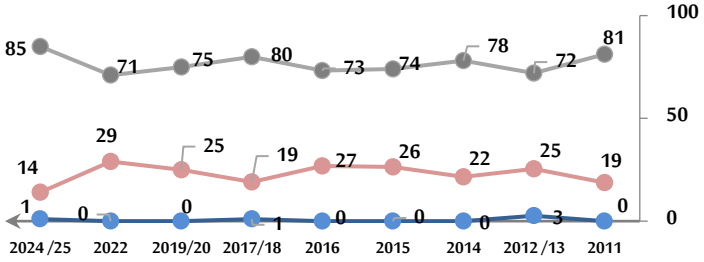

لبنان

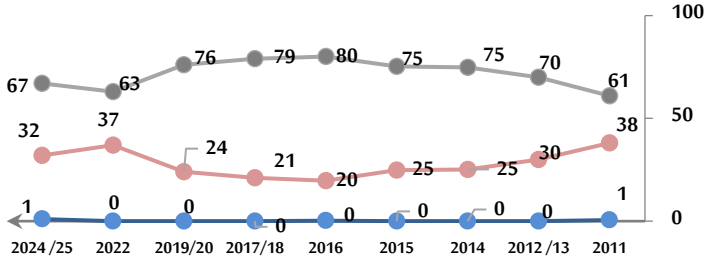

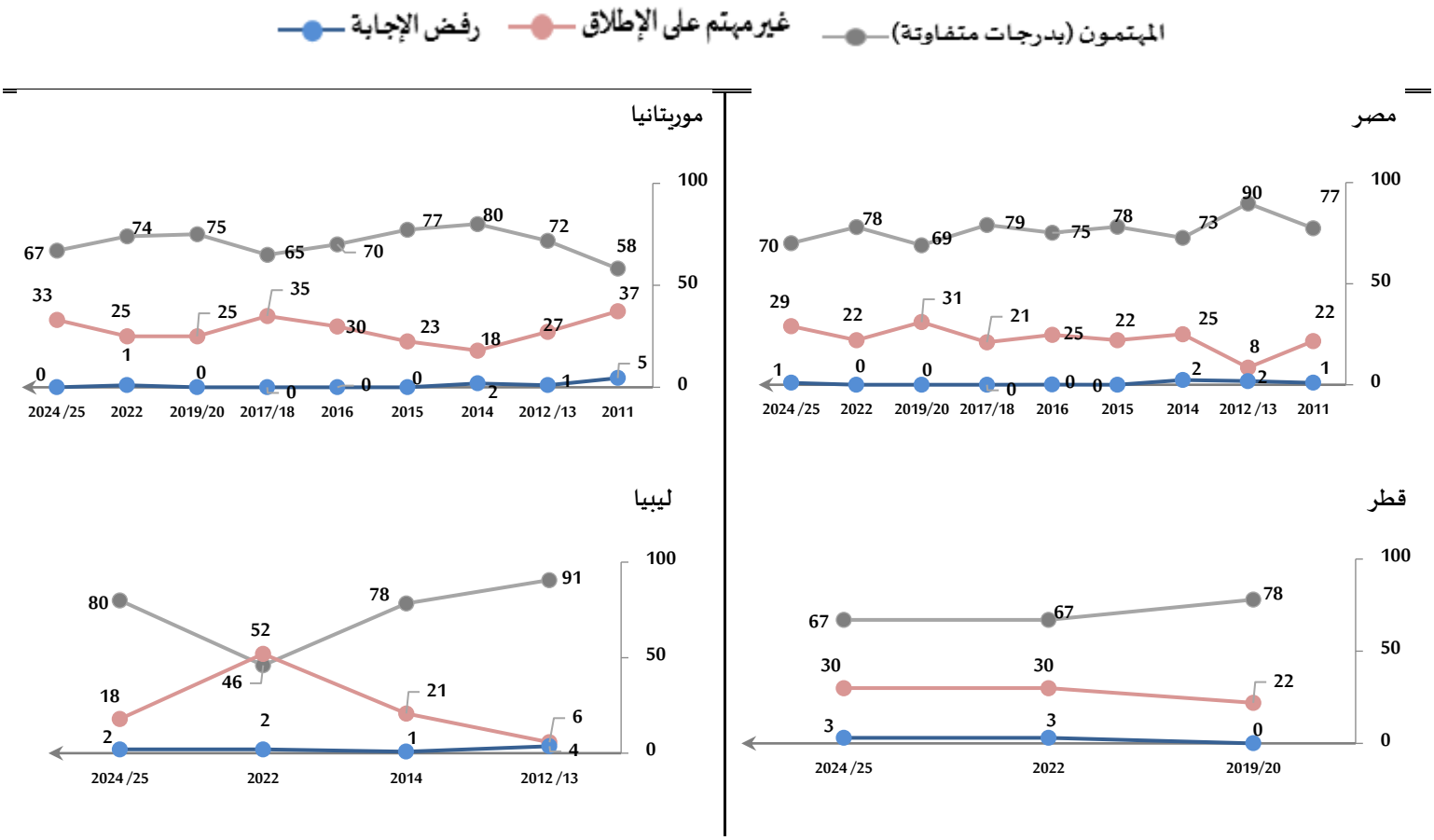

2. وسائل متابعة الأخبار السياسية ومصادرها

طرح المؤشّر العربي سؤالًا عن الوسائل التي يستخدمها مواطنو المنطقة العربية لمتابعة الشؤون السياسية في بلدانهم. وتُظهر النتائج أنّ الرأي العام في المنطقة العربية يعتمد على **التلفزيون** بوصفه أكثر وسيلة إعلامية لمتابعة الأخبار السياسية بنسبة 44%، في حين حلّت **شبكة الإنترنت** في المرتبة الثانية بنسبة 37%، وفي المرتبة الثالثة **الراديو** بنسبة 5%، و**الصحف اليومية** (النسخ الإلكترونية والورقية) بنسبة 2%. ويُبرز ذلك أنّ الكتلة الأكبر من الرأي العام ما زالت تعتمد على **التلفزيون** بوصفه مصدرًا للأخبار، ما يعني أنّ القنوات التلفزيونية هي الأكثر تأثيرًا في تشكيل وعي مواطني المنطقة العربية، سواء من حيث كونها المصدر الأساسي للحصول على الأخبار، أو في صوغ وجهات نظرهم تجاه التطوّرات السياسية في بلدانهم أو في المنطقة.

وقد أفادت أكثرية المستجيبين، في أربعة من المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها، أنّها تعتمد على القنوات التلفزيونية، ويتعلّق الأمر بكلّ من مصر (60%)، والأردن (57%)، وقطر (55%)، ولبنان (51%)، حيث تفوق نسب الاعتماد على التلفزيون عتبة النصف. في المقابل، تبقى نسب الاعتماد على التلفزيون دون 50% في بقية الدول المستطلعة، لكنه لا يزال يمثّل أحد أهم المصادر الإخبارية لدى المواطنين، حيث راوحت النسب بين 41% و46% في تونس والجزائر والكويت وفلسطين وموريتانيا والمغرب والسودان. أما أدنى نسب الاعتماد على التلفزيون فقد سُجّلت في ليبيا (31%)، والعراق (30%)، والسعودية (20%).

ويُقابل هذا الانخفاض في الاعتماد على التلفزيون ارتفاع في استخدام الإنترنت مصدرًا أساسيًا للأخبار، خاصةً في العراق، حيث أفاد 66% من المستجيبين أنهم يعتمدون على الإنترنت، وهي أعلى نسبة في المنطقة. ويليه كلّ من الكويت (50%)، وفلسطين (47%)، والسودان (44%). أما في باقي الدول، فتراوح نسب الاعتماد على الإنترنت بين 29% و40%، مع تسجيل أدنى المعدلات في الجزائر وليبيا والسعودية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنّ 34% من المستجيبين في السعودية وليبيا لم يدلوا بأي إجابة بشأن مصادرهم.

إنّ الاعتماد على الصحف اليومية محدود جدًّا في كلّ بلدٍ من البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، باستثناء المغرب؛ إذ أفاد 11% من الرأي العام المغربي اعتماده على الصحف، تليه قطر بنسبة 4%، ثم الجزائر بنسبة 3%.

أما **الراديو** فيبقى له جمهور جدير بالملاحظة يتابعه في تونس وموريتانيا والسعودية والسودان، بنسبة 15% و15% و10%، على التوالي.

الشكل (174)

اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسية

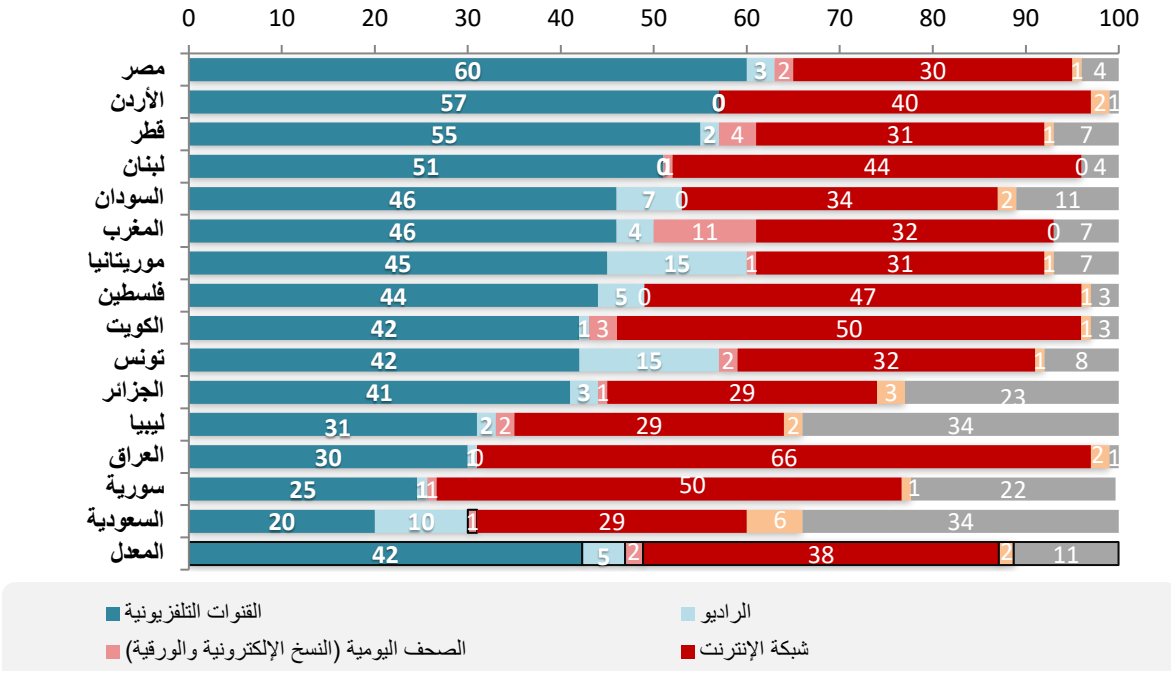

الشكل (175)

اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسية بحسب أقاليم المنطقة العربية

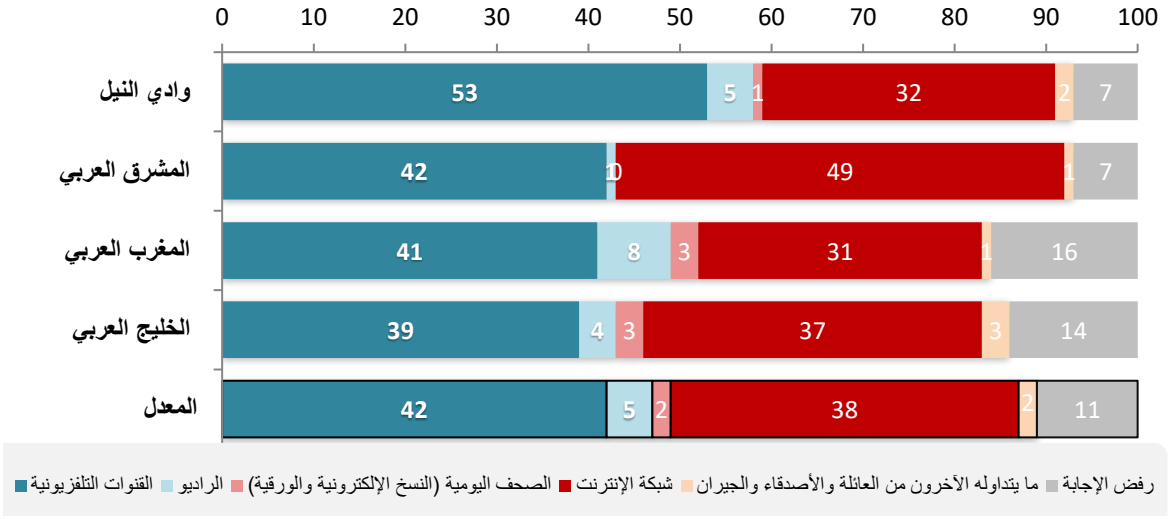

تشير مقارنة مدى اعتماد المواطنين على وسائل إعلام مختلفة في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة إلى تغيّرٍ مستمر في أنماط الاعتماد على وسائل الإعلام من أجل الحصول على الأخبار السياسية؛ فقد انخفضت نسبة الذين يعتمدون على **التلفزيون** بصورة جليّة في استطلاع 2022 مقارنةً باستطلاعات الأعوام السابقة، حيث بلغت هذه النسبة آنذاك 47%، بعد أن كانت أكثر من ثلثَي المستجيبين في الاستطلاعات الخمسة الأولى. ويُسجَّل في استطلاع 2024/ 2025 استمرار هذا التراجع، إذ انخفضت نسبة الاعتماد على التلفزيون بمقدار ثلاث نقاط مئوية إضافية، لتصل إلى 44% فقط. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الذين يعتمدون على الإنترنت من 5% عام 2011 إلى 13% عام 2016، لتصل إلى معدل غير مسبوق وبنسبة 22% عام 2017/ 2018، وصولًا إلى 35% في استطلاع 2019/ 2020، و36% في استطلاع 2022، وتشهد في استطلاع 2024/ 2025 ارتفاعًا طفيفًا بنسبة نقطة مئوية واحدة، حيث بلغت 37%، ما يُعدّ أعلى مستوى يُسجَّل حتى الآن. ومن هنا، فالتغيّر الذي يتحقق من خلال زيادة المعتمدين على الإنترنت هو تغيّر جوهري وينبئ بزيادة الاعتماد عليه في الأعوام المقبلة، في حين بقيت نسب اعتماد المستجيبين على الراديو والصحف اليومية متقاربةً وتميل إلى الانخفاض طوال سنوات المؤشر.

أما على مستوى البلدان المستطلعة فقد انخفض الاعتماد على التلفزيون في استطلاع 2024/ 2025 مقارنةً باستطلاعات المؤشر في معظم هذه البلدان. لقد انخفضت نسب الاعتماد على التلفزيون، وغيرها من الوسائل الأخرى، لمصلحة الاعتماد على الإنترنت تدريجيًا، على الرغم من ارتفاع مستوى الاعتماد على التلفزيون في كل من الأردن والمغرب وفلسطين والكويت ولبنان ومصر وليبيا، في استطلاع 2024/ 2025 مقارنةً بالاستطلاع السابق 2022، من دون أن يعني هذا الارتفاع تغيرًا في النمط بين البلدان.

الشكل (176)

اتجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

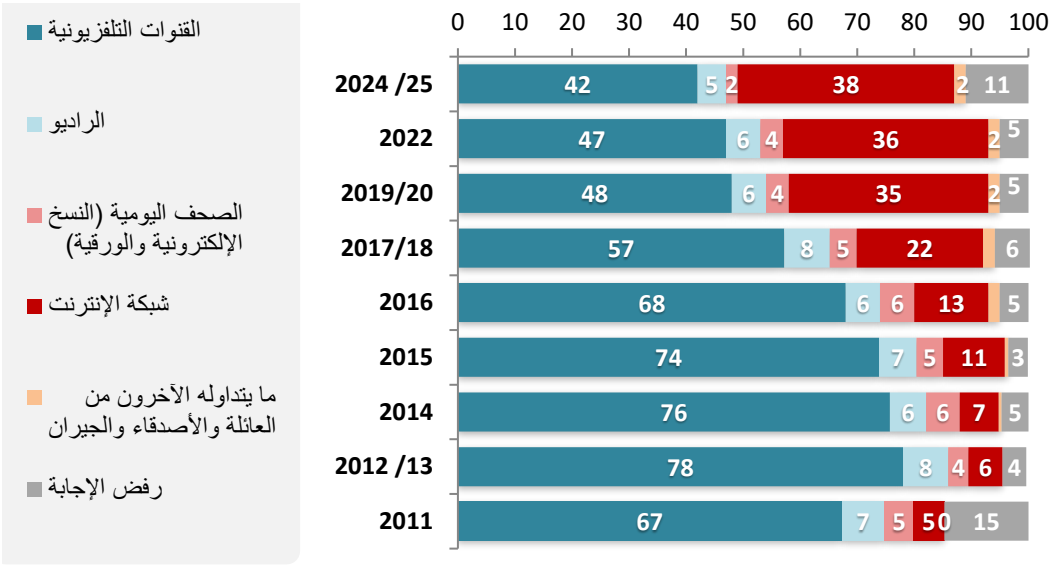

الشكل (177)

اتجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

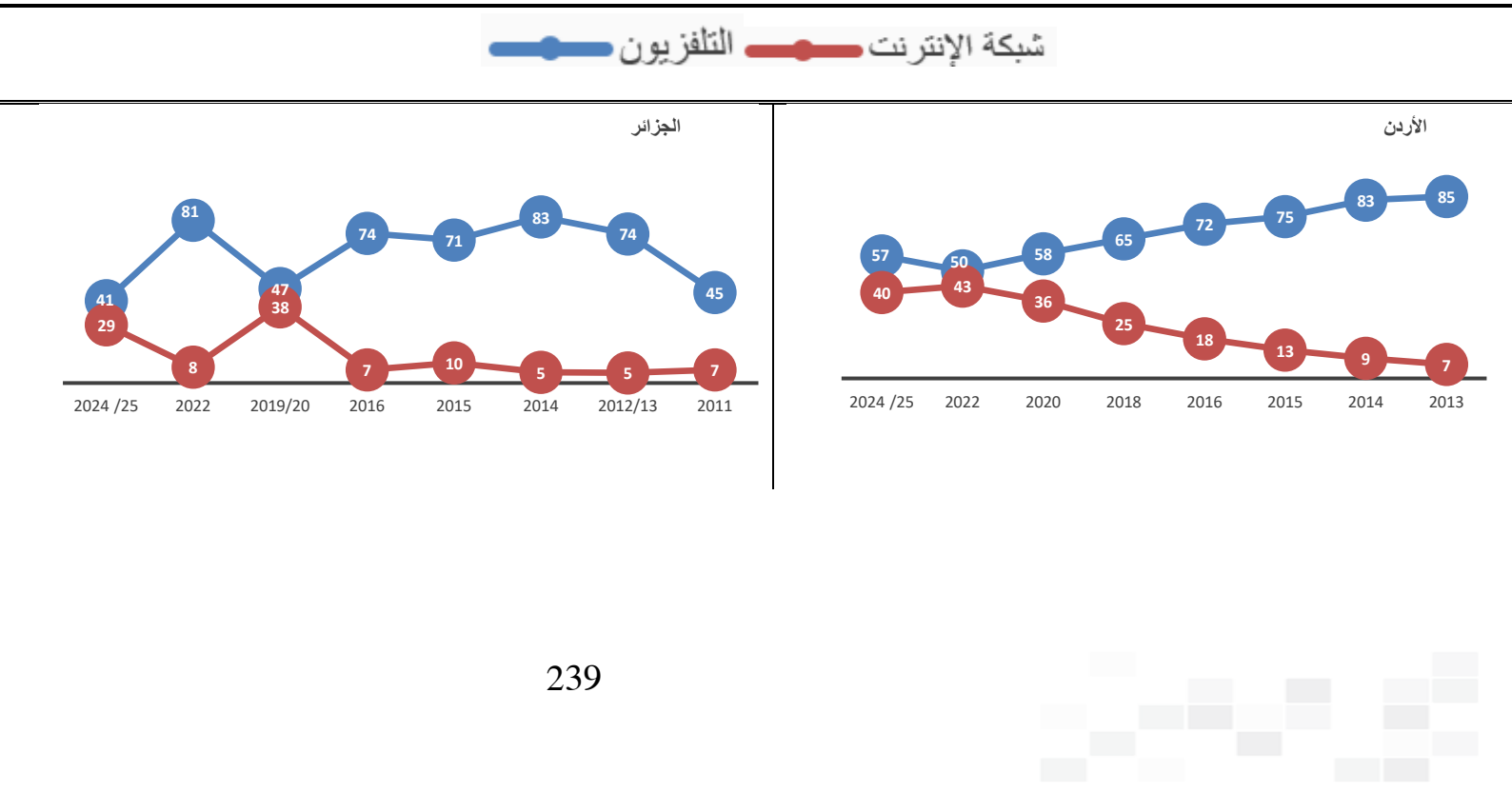

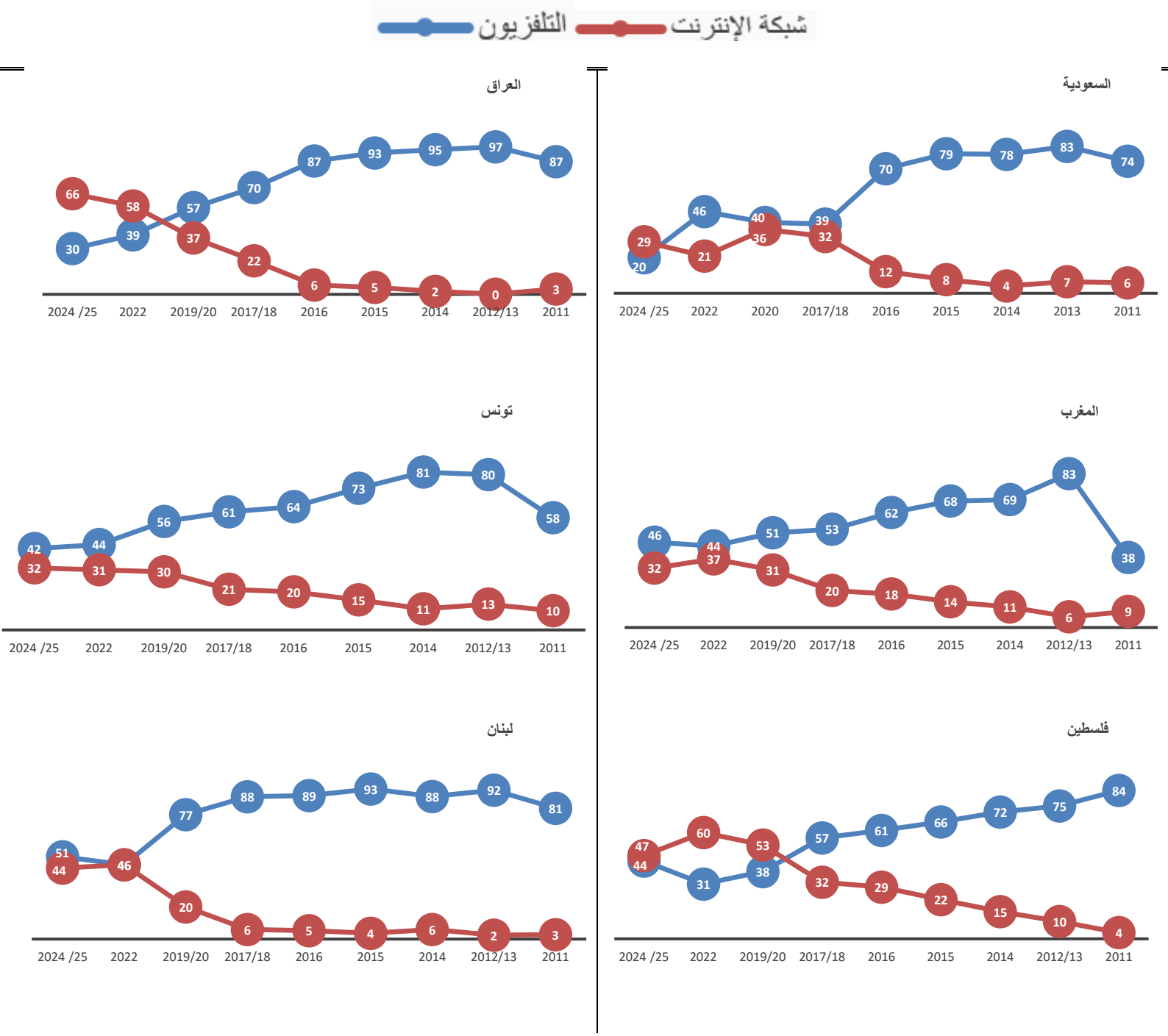
شبكة الإنترنت
التلفزيون
السعودية
2024 /25 2022 2020 2017/18 2016 2015 2014 2013 2011
20 29 46 40 39 70 79 78 83 74
21 36 32 12 8 4 7 6
العراق
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
30 39 57 70 87 93 95 97 87
66 58 37 22 6 5 2 0 3
المغرب
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
46 44 51 53 62 68 69 83 38
32 37 31 20 18 14 11 6 9
تونس
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
42 44 56 61 64 73 81 80 58
32 31 30 21 20 15 11 13 10
فلسطين
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
47 44 31 38 57 61 66 72 75 84
60 53 32 29 22 15 10 4
لبنان
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13 2011
51 44 46 77 88 89 93 88 92 81
20 6 5 4 6 2 3

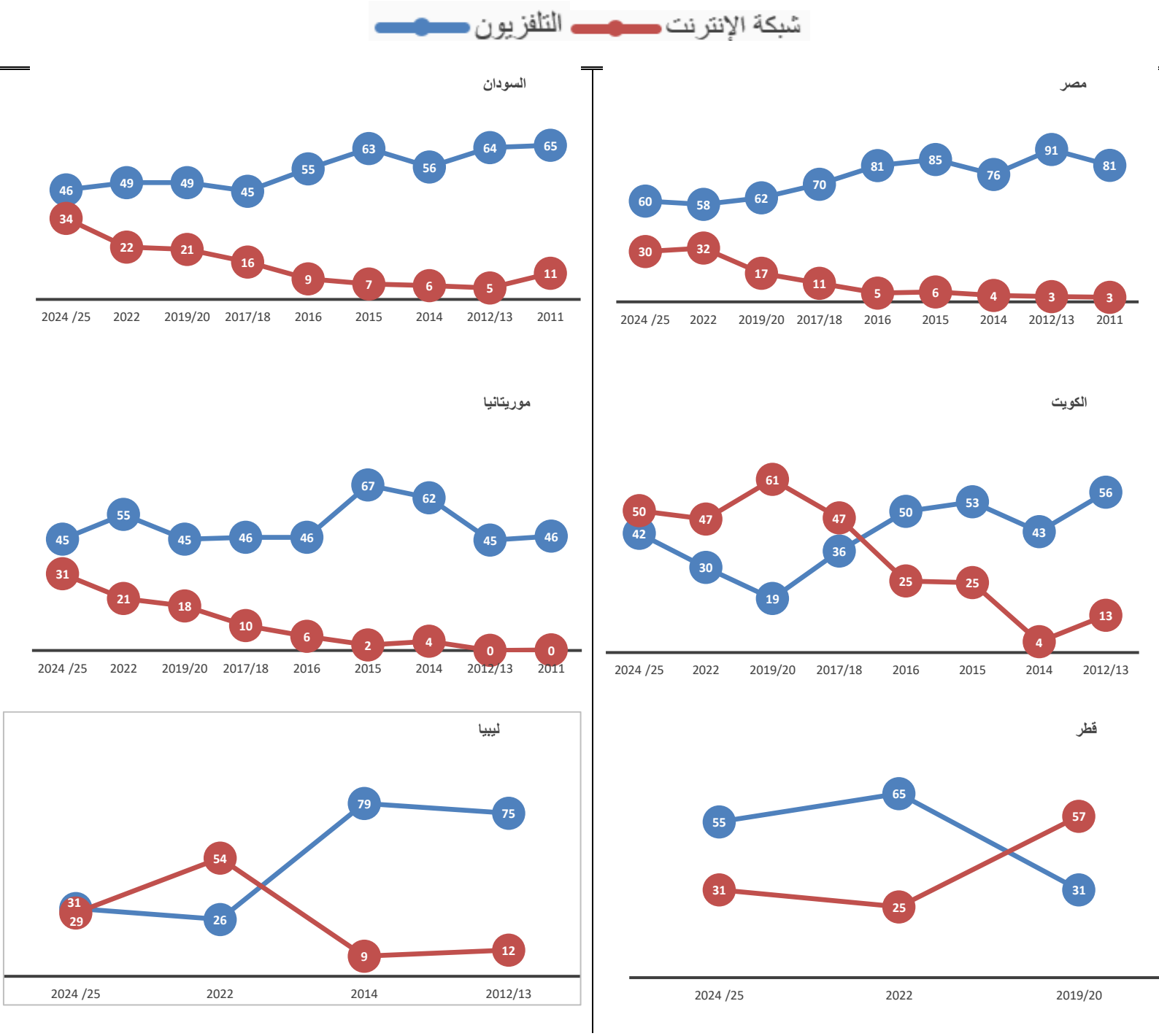

3. المشاركة في نشاطات ذات محتوى مدني أو سياسي

تضمّن المؤشّر العربي مجموعةً من المؤشّرات لقياس مدى مشاركة المواطنين في المجال العامّ؛ وذلك من خلال التعرّف إلى مجموعةٍ من النشاطات التي يمارسها المواطنون عادةً، وتُبرز مدى إسهامهم في العمل

العامّ والنشاط السياسي والمدني في بلدانهم بصفةٍ عامّة، أو في إطار الدفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم وأفكارهم. وفي هذا السياق، سُئِل مستجيبو المنطقة العربيّة إن كانوا خلال الإثنَي عشر شهرًا السابقة، شاركوا، مرّةً واحدة على الأقلّ أو أكثر، في أيٍّ من النشاطات التالية:

- المشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة مطلبية أو وثيقة احتجاج.
- المشاركة في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط أو الدعم أو الحشد؛ من أجل قضية مجتمعية أو عامّة.
- المشاركة في تجمّع أو مسيرة سلمية.
- المشاركة في حملة افتراضية لمساندة قضية أو التفاعل معها.

تُظهر النتائج أنّ نسبة 82% من الرأي العامّ في المنطقة العربيّة **لم تشارك** في مثل هذه النشاطات. في المقابل، قال 7% من المستجيبين إنّهم شاركوا في مثل هذا النشاط **أكثر من مرّة**. وأفاد 6% أنّهم شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة **مرّةً واحدةً**.

ويُظهِر تحليل البيانات بحسب بلدان المستجيبين تباياتٍ تعبّر عن مدى مشاركة مواطني كلّ بلدٍ في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة خلال الفترة المرصودة؛ فقد سُجّلت أعلى نسبة في المغرب حيث أفاد 45% من المستجيبين أنهم شاركوا مرةً واحدة أو أكثر في هذا النشاط، تليه الجزائر بنسبة 25%، ثم السعودية وليبيا بنسبة 17% في كل منهما، ثم موريتانيا بنسبة 16%، ومصر 13%، ولبنان 12%. أما في فلسطين والعراق فكانت النسبة 7%، تليهما الكويت بنسبة 6%، وتونس بنسبة 5%، والأردن بنسبة 4%، وسُجِّلت أدنى نسبة في قطر، بـ 2%.

الشكل (178)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية

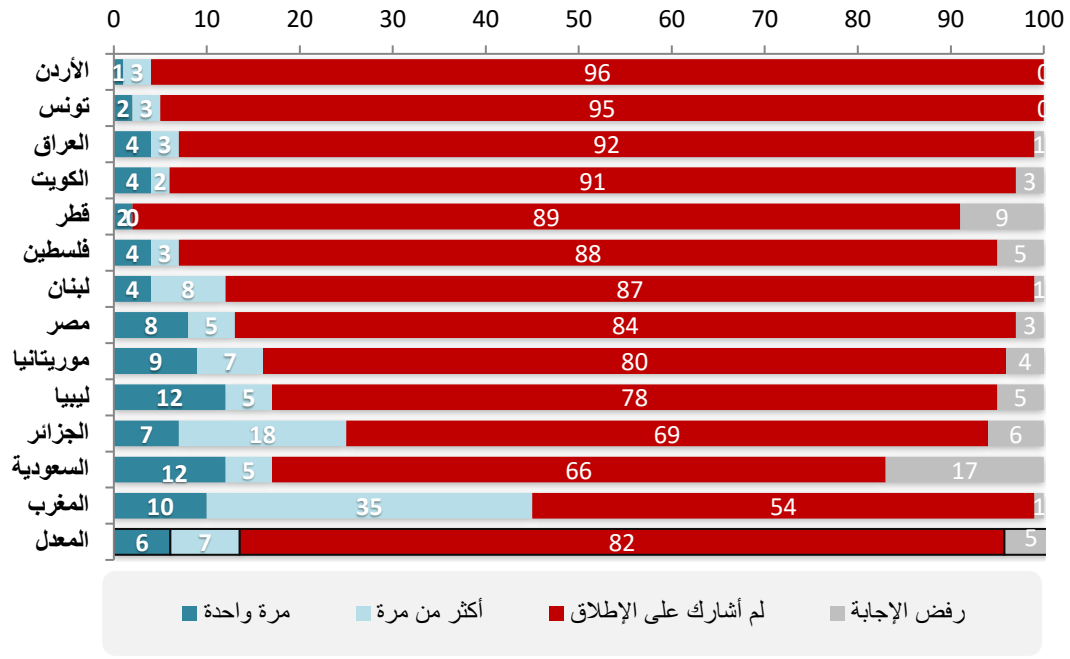

الشكل (179)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب أقاليم المنطقة العربية

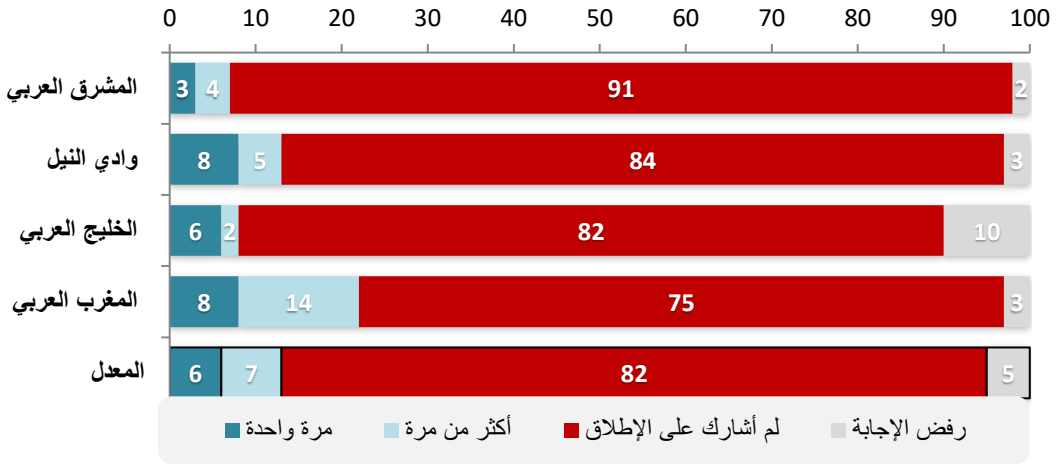

تُظهر النتائج، عند مقارنة نسبة الذين شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج في استطلاع 2024/ 2025 باستطلاعات الأعوام السابقة، أنّ نسبة المشاركين في هذه النشاطات (مرةً واحدة أو أكثر) كانت شبه مستقرة منذ استطلاع 2012/ 2013، مع تغيرات طفيفة بين انخفاض وارتفاع من عام إلى آخر. وعند مقارنة هذه النسب باستطلاع 2024/ 2025 بحسب المجتمعات المستطلعة في الاستطلاعات السابقة، نلاحظ انخفاضًا طفيفًا في نسب الذين شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج في معظم البلدان، باستثناء الكويت، حيث انخفضت بنسبة 40 نقطة مئوية. في حين ارتفعت النسب مع تغيرات متفاوتة في كلٍ من الجزائر والأردن والسعودية والمغرب ولبنان.

الشكل (180)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

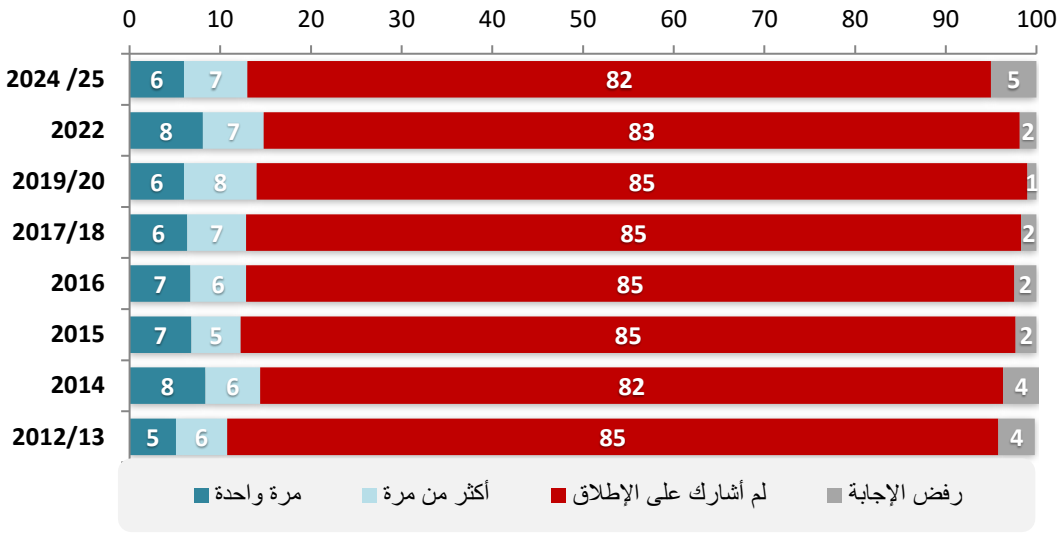

الشكل (181)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

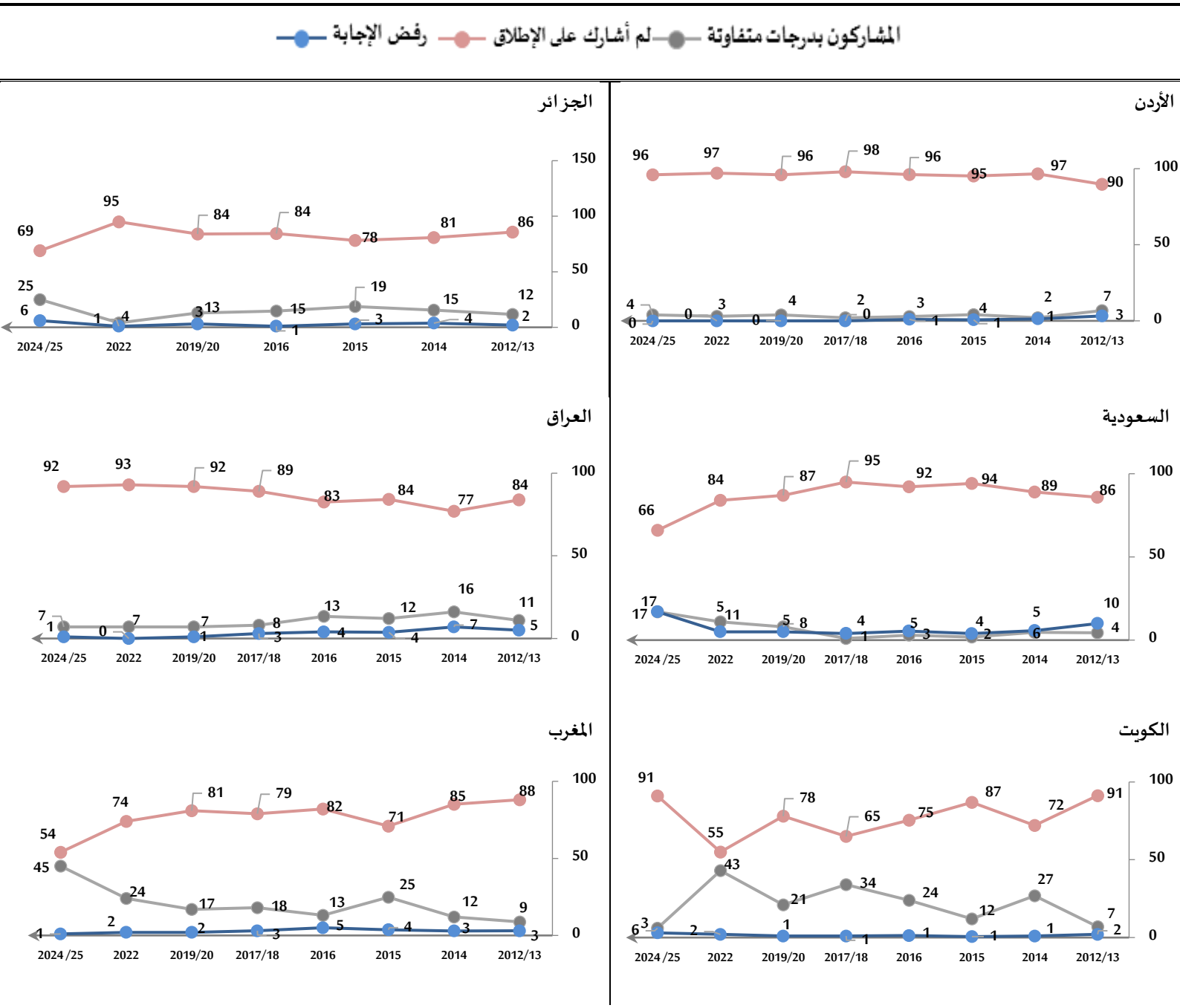

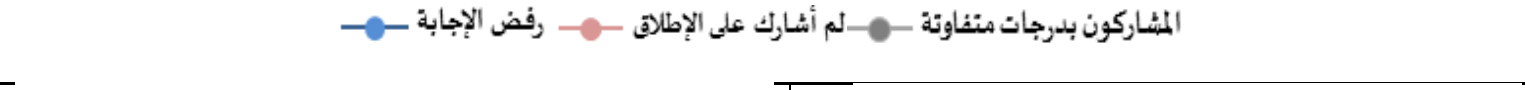

تونس

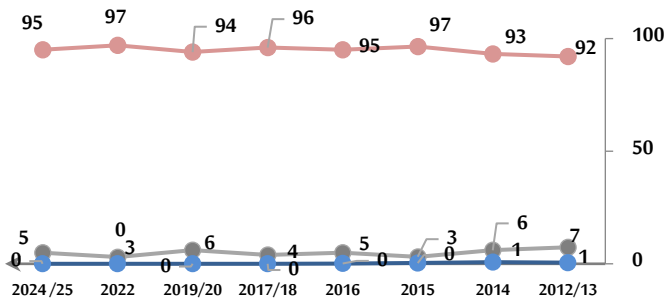

فلسطين

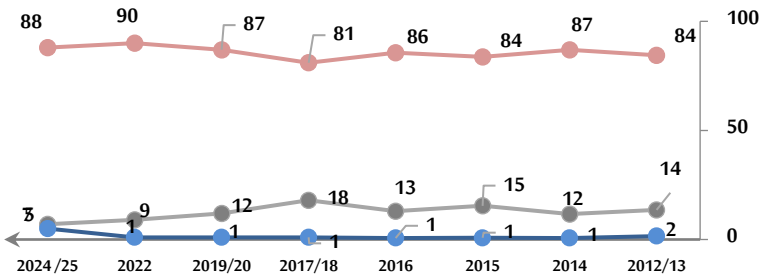

لبنان

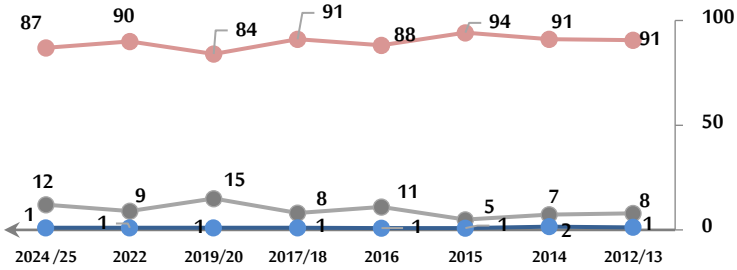

مصر

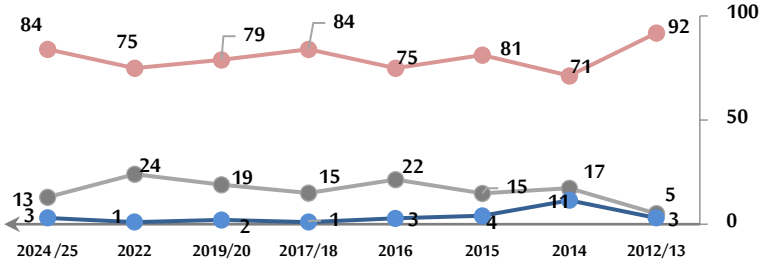

موريتانيا

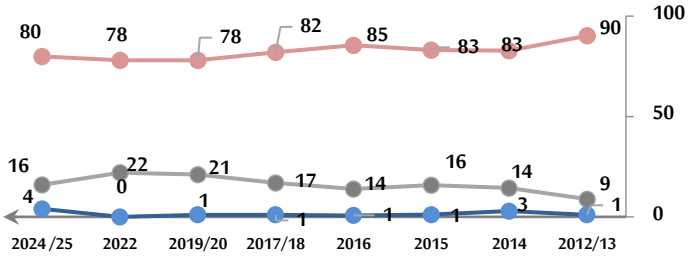

قطر

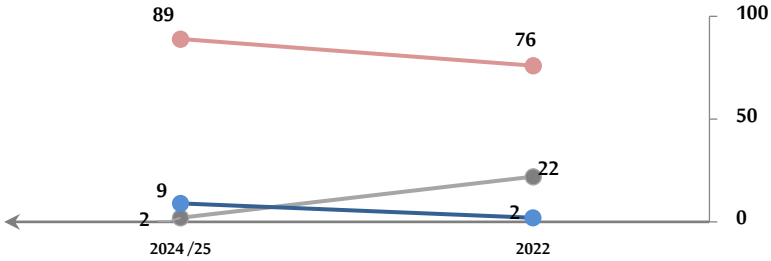

ليبيا

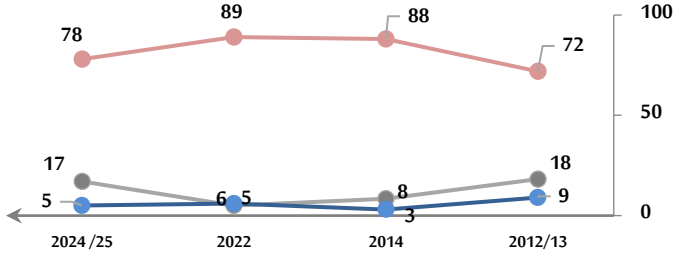

أمّا بالنسبة إلى المشاركة في الانضمام إلى مجموعاتٍ ناشطة للضغط أو الدعم أو المدافعة أو الحشد، من أجل قضية مجتمعية محلية أو عامّة (والمقصود هنا مجموعات تؤسّس لتتفاعل مع قضيّة محدّدة، وقد تنتهي بزوال الهدف من إنشائها أو تتحوّل إلى مجموعة مؤسّسة)، فقد خلصت نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أنّ نسبة 8% من مواطني المنطقة العربيّة **قد شاركوا أكثر من مرّة** في الانضمام إلى مجموعات ناشطة في الدفاع أو الدعم أو الحشد من أجل قضية مجتمعية أو عامّة خلال الإثني عشر شهرًا الماضية. كما أفاد 7% أنّهم شاركوا في هذا النشاط **مرّةً واحدة**. وعبّر 80% من المستجيبين عن **عدم مشاركتهم** في مثل هذا النشاط على الإطلاق.

تتباين نسب المستجيبين الذين أفادوا أنّهم شاركوا في هذا النشاط من بلدٍ إلى آخر؛ وقد أظهرت بيانات استطلاع 2024/ 2025 تحولات لافتة مقارنة بعام 2022. وحلّ المغرب في المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركة، إذ أفاد 46% من المستجيبين أنهم شاركوا في هذا النوع من النشاط، مسجّلًا بذلك زيادة قدرها 19 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022 (27%)، تليه الجزائر بنسبة 26%، وهي نسبة تُعدّ لافتة نظرًا إلى أنها سجّلت أكبر ارتفاع في المنطقة بواقع 24 نقطة مئوية، إذ إنها لم تتجاوز 2% في استطلاع 2022. وجاءت موريتانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 17%، ثم السعودية وليبيا (16% لكل منهما)، تليهما مصر (14%)، ولبنان وتونس (13% في كلا البلدين). أما في الكويت، فقد تراجعت نسبة المشاركة إلى 10%، بعد أن كانت الأعلى في المنطقة عام 2022 بنسبة 45%، ما يعني انخفاضًا حادًا قدره 35 نقطة مئوية، وهو الأكبر في الاستطلاع الحالي.

وفي بقية البلدان، أفاد 8% من الفلسطينيين أنهم يشاركون في هذا النشاط، و7% في ليبيا والعراق. أما أدنى النسب فسُجِّلت في قطر والأردن بنسبة 4% لكلٍ منهما، حيث سجّلت قطر انخفاضًا ملحوظًا بلغ 15 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022 (19%)، لتصبح إلى جانب الأردن من أقل الدول من حيث مستويات المشاركة.

الشكل (182)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضية ما (قضية عامّة أو مجتمعية) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية

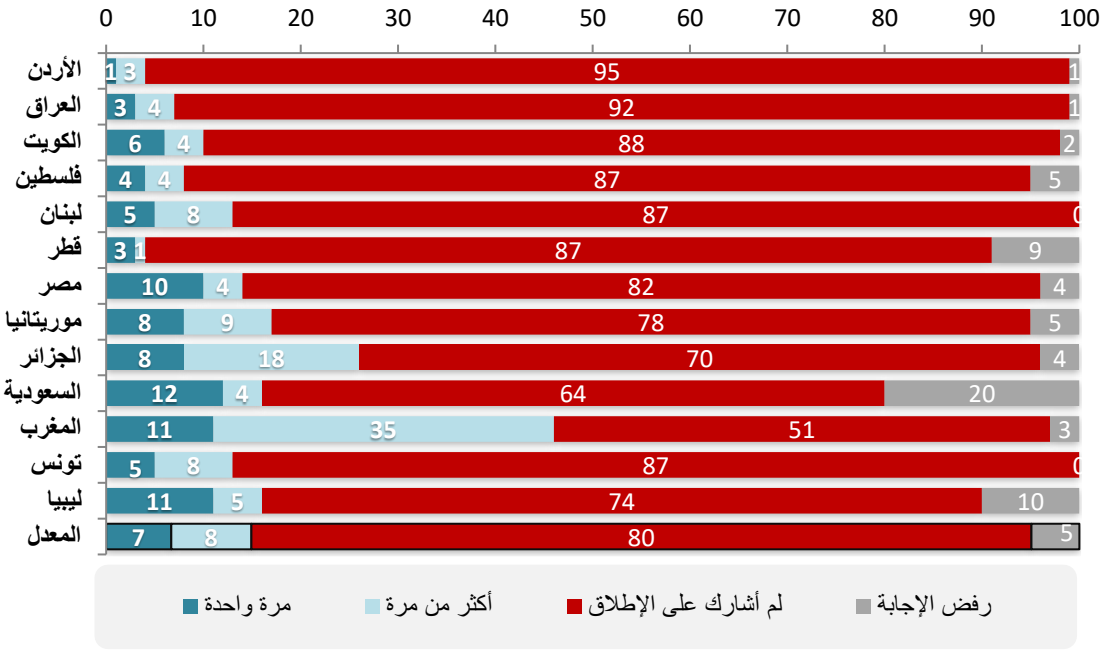

الشكل (183)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضية ما (قضية عامّة أو مجتمعية) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب أقاليم المنطقة العربية

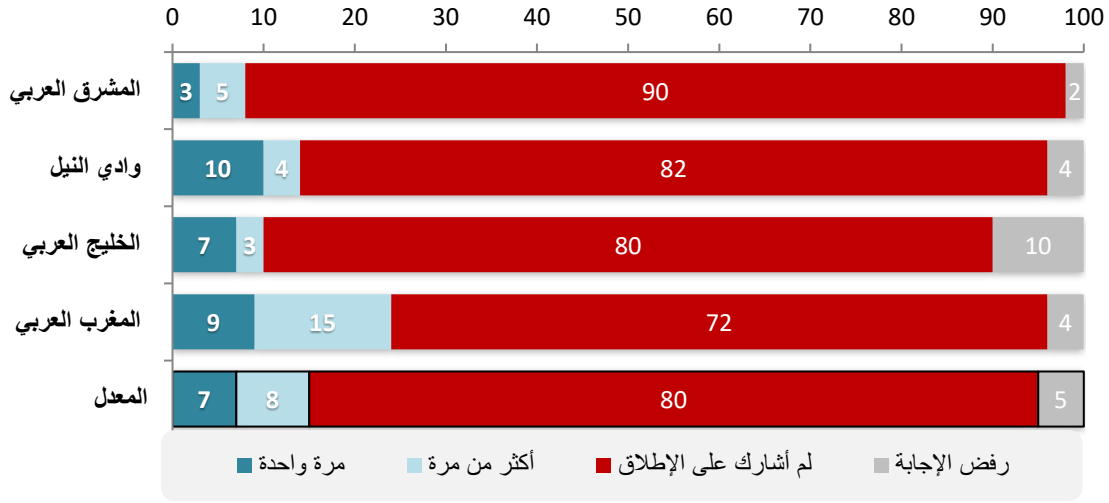

عند مقارنة نسبة الذين شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط والدعم من أجل قضية عامة في استطلاع 2024/ 2025 باستطلاعات الأعوام السابقة، يظهر أنّ نسبة الذين شاركوا قد ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا وتدريجيًا عبر الاستطلاعات الماضية، من 9% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 11% في استطلاع 2014، ثم 12% في استطلاع 2017/ 2018، وصولًا إلى 14% في استطلاع 2019/ 2020، و15% في استطلاع 2022. إلا أن هذه النسبة ظلّت مستقرة في استطلاع 2024/ 2025 عند المستوى نفسه (15%).

الشكل (184)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضيّة ما (قضيّة عامّة، أو مجتمعية) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

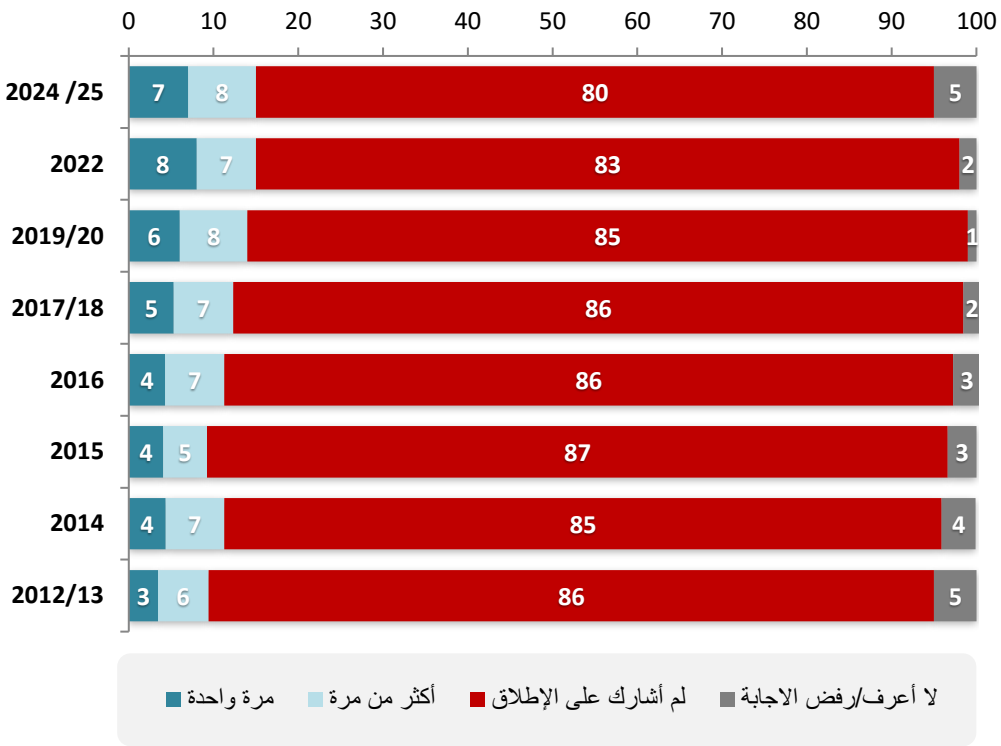

الشكل (185)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضيّة ما (قضيّة عامّة، أو مجتمعية) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

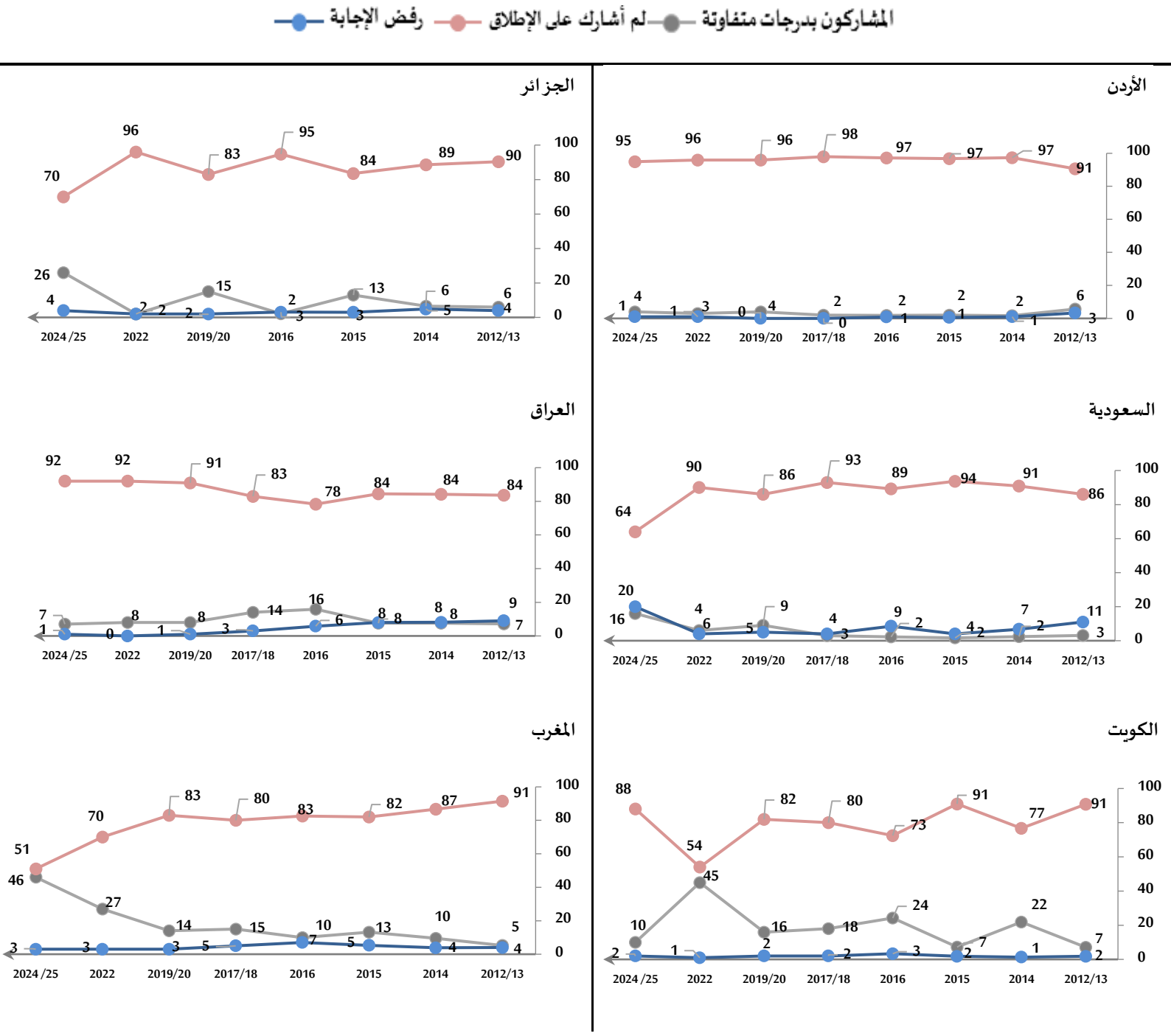

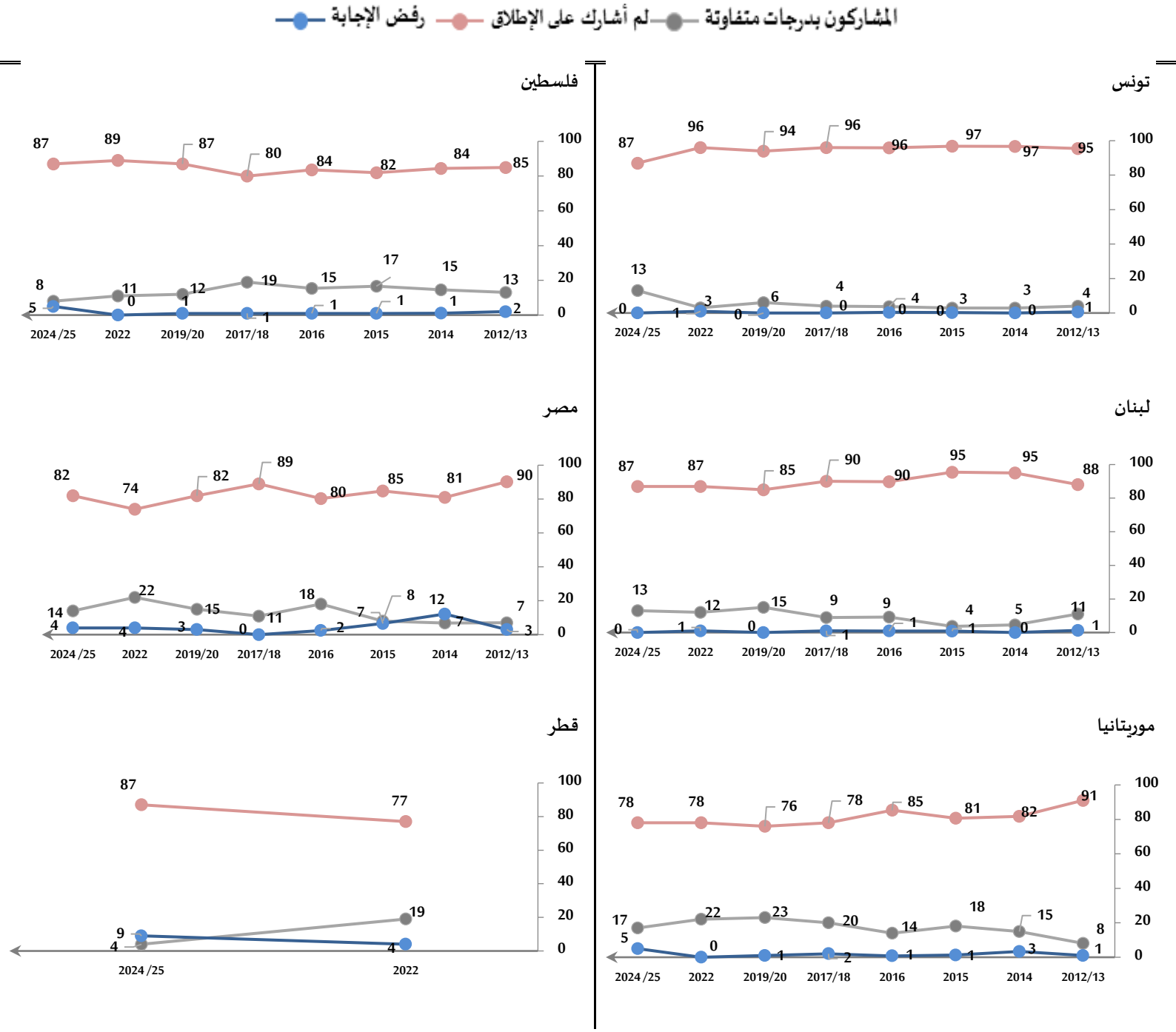
المشاركون بدرجات متفاوتة
لم أشارك على الإطلاق
رفض الإجابة
تونس
87 96 94 96 96 97 97 95
13 1 3 0 6 0 4 0 4 0 3 0 3 0 4 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
فلسطين
87 89 87 80 84 82 84 85
8 5 11 0 12 1 19 1 15 1 17 1 15 1 13 2
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
لبنان
87 87 85 90 90 95 95 88
13 0 12 1 15 0 9 1 9 1 4 1 5 0 11 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
مصر
82 74 82 89 80 85 81 90
14 4 22 4 15 3 11 0 18 2 7 8 12 7 7 3
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
موريتانيا
78 78 76 78 85 81 82 91
17 5 22 0 23 1 20 2 14 1 18 1 15 3 8 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
قطر
87 77
9 4 19 4
2024/25 2022
100 80 60 40 20 0

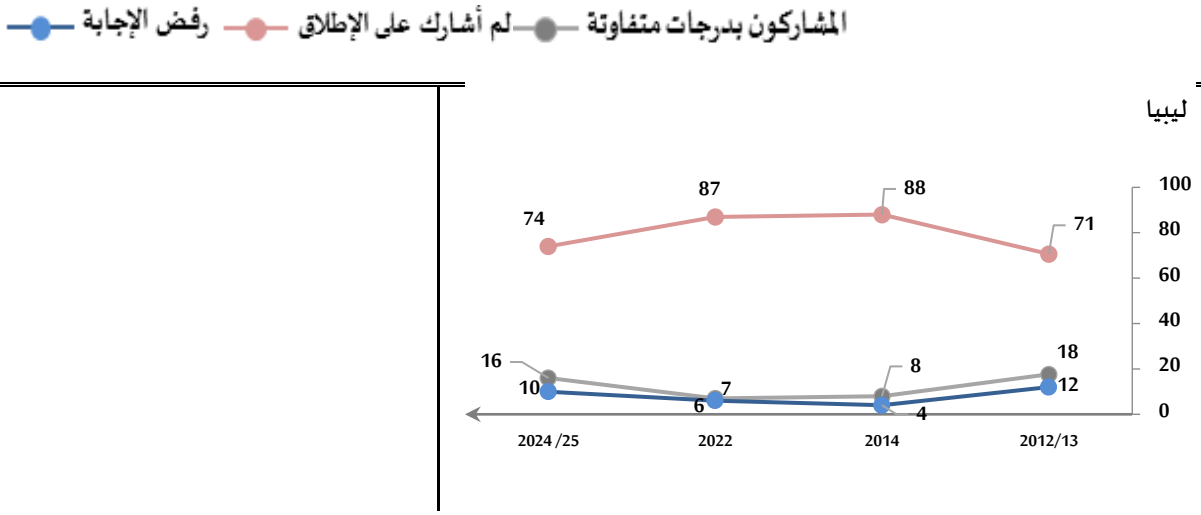

أما في ما يتعلق بالمشاركة في تجمّع أو مسيرة سلمية خلال الإثني عشر شهرًا الماضية، فقد أفاد نحو 9% أنّهم شاركوا أكثر من مرّة، وقال 7% إنّهم شاركوا مرّةً واحدة. في المقابل، أفاد 80% أنّهم لم يشاركوا على الإطلاق. يشير تحليل البيانات بحسب بلدان المستجيبين، إلى أنّ المشاركة في هذا النشاط لم تكن عامّةً، ولم تكن بالنسب نفسها في البلدان العربيّة كافّة؛ ففي حين أفاد مستجيبو بعض المجتمعات أنّهم شاركوا، وبنسبٍ مرتفعة في التجمعات أو المسيرات، فإنّ هذه النسب منخفضة ومحدودة عند مجتمعات أخرى. وفي المجتمعات الأكثر فاعليّةً في هذا النشاط، **أفاد 44% من مستجيبي المغرب أنّهم شاركوا** في التجمّعات والمسيرات **مرّةً واحدة أو أكثر** خلال الإثني عشر شهرًا الماضية. وحلّت الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 30%، ثم ليبيا بنسبة 19%، ثم لبنان وموريتانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 18% لكلٍ منهما، ثم السعودية (17%)، فالعراق وتونس (14% لكلٍ منهما). وراوحت النسب المشارِكة في المجتمعات الأخرى بين 2% و8%.

الشكل (186)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تجمّع أو مسيرة سلمية خلال الإثني عشر شهرًا الماضية

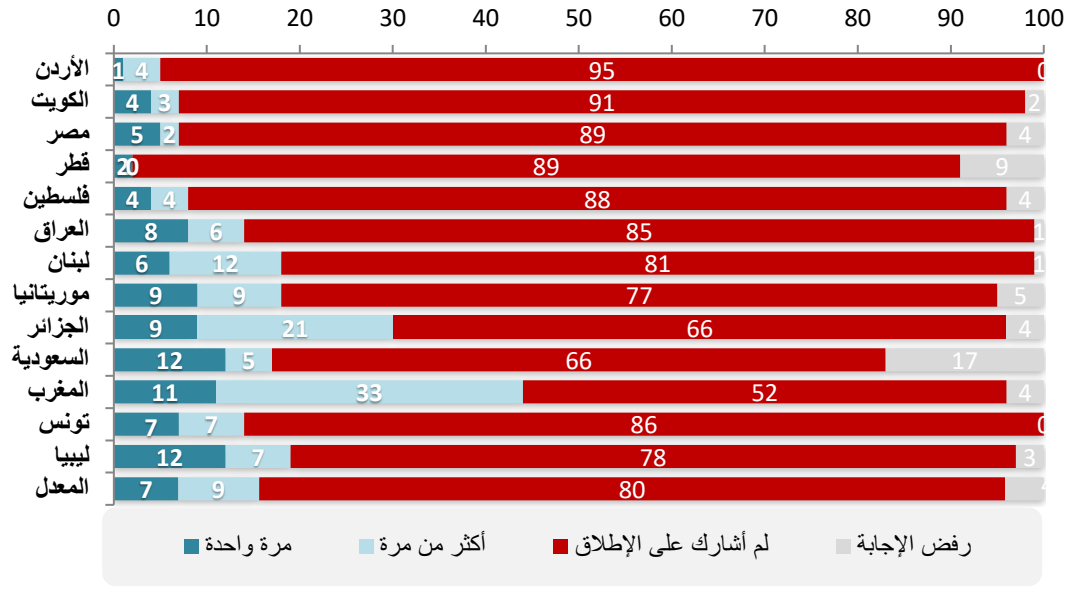

الشكل (187)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تجمّع أو مسيرة سلمية خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب أقاليم المنطقة العربية

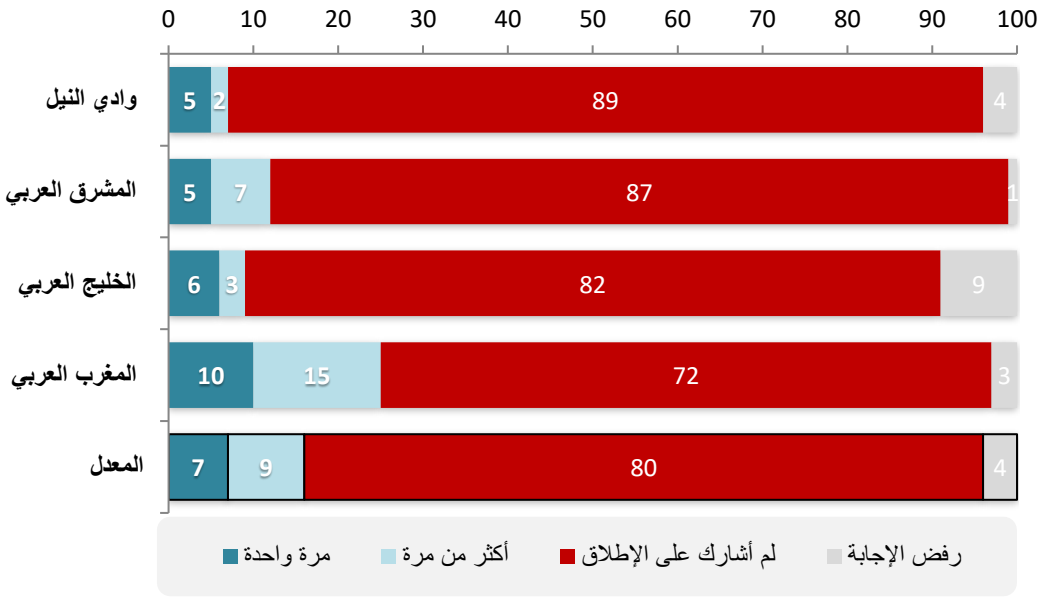

إذا قارنّا نسبة الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تظاهرات/ مسيرات سلمية أو تجمعات مرةً واحدةً أو أكثر في استطلاع 2024–2025 باستطلاعات الأعوام السابقة، نلاحظ أن نسبة الذين شاركوا أو الذين لم يشاركوا شبه ثابتة عبر السنوات باستثناء بعض التحولات اللافتة.

ففي الجزائر على سبيل المثال، أفاد 66% من الجزائريين أنّهم لم يشاركوا في هذه الأنشطة في استطلاع 2024/ 2025، مقارنة بـ 92% في استطلاع 2022، و69% في استطلاع 2019/ 2020. ولعل ارتفاع نسبة المشاركة في استطلاع 2019/ 2020 مفهوم؛ إذ شهد فترة الحراك الشعبي في البلاد. وينطبق الأمر نفسه على السعودية؛ إذ انخفضت نسبة الذين لم يشاركوا في مسيرة سلمية أو مظاهرة أو اعتصام من 86% في استطلاع 2022 إلى 66% في استطلاع 2024/ 2025، وكذلك في المغرب، حيث تراجعت من 66% إلى 52% في الفترة نفسها. في المقابل، سُجّلت أعلى زيادة في نسبة عدم المشاركة في الكويت، حيث ارتفعت من 57% عام 2022 إلى 91% في استطلاع 2024/ 2025.

الشكل (188) 104

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تجمّع أو مسيرة سلمية خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

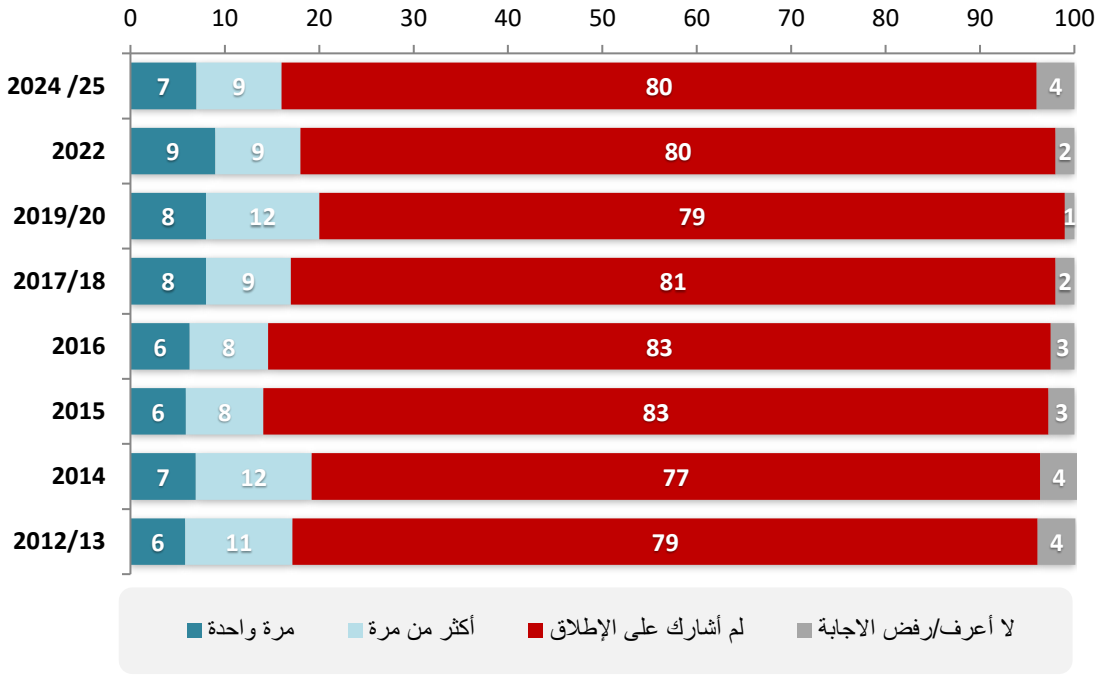

الشكل (189)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تجمّع أو مسيرة سلمية خلال الإثني عشر شهرًا الماضية

بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

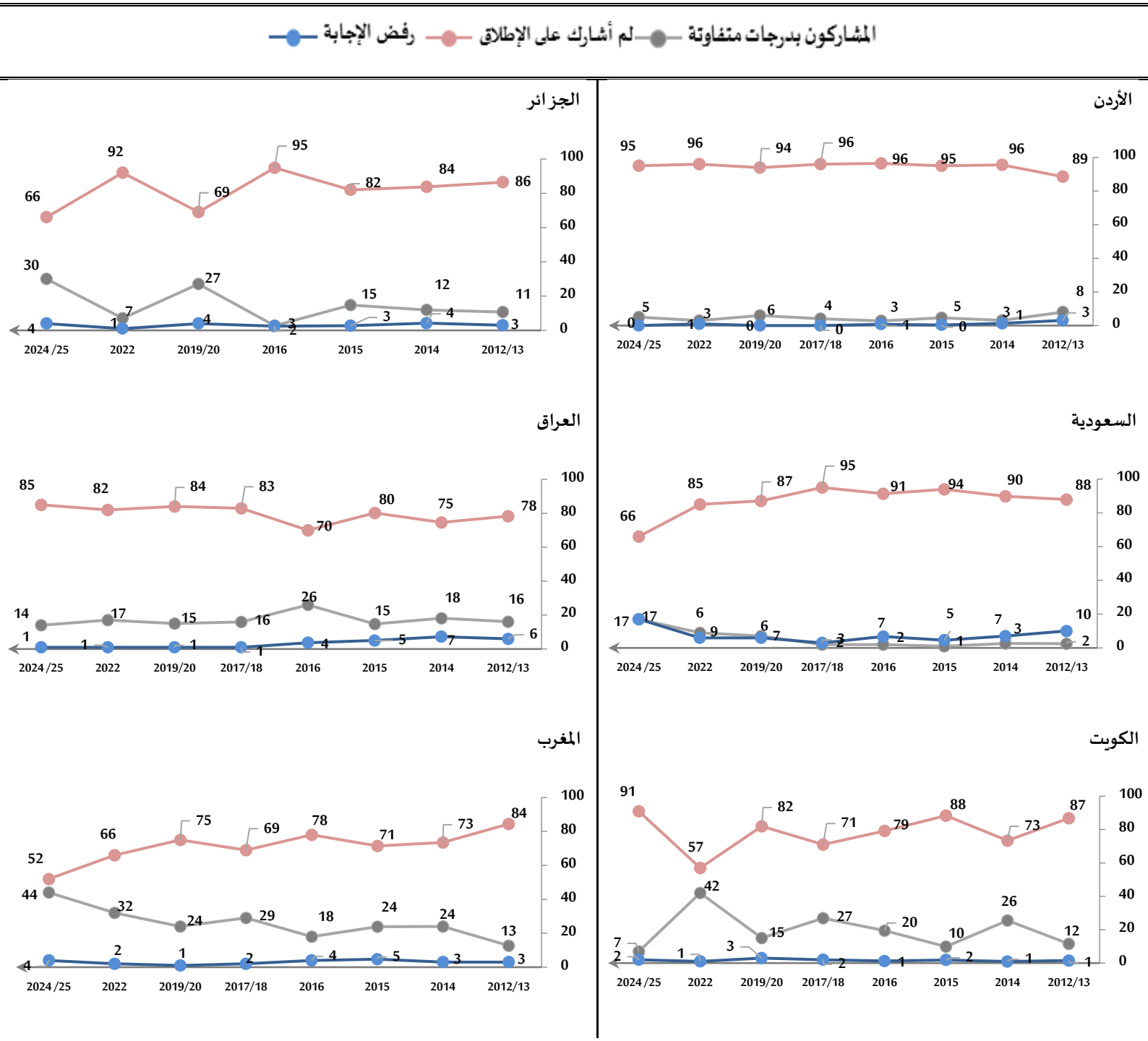

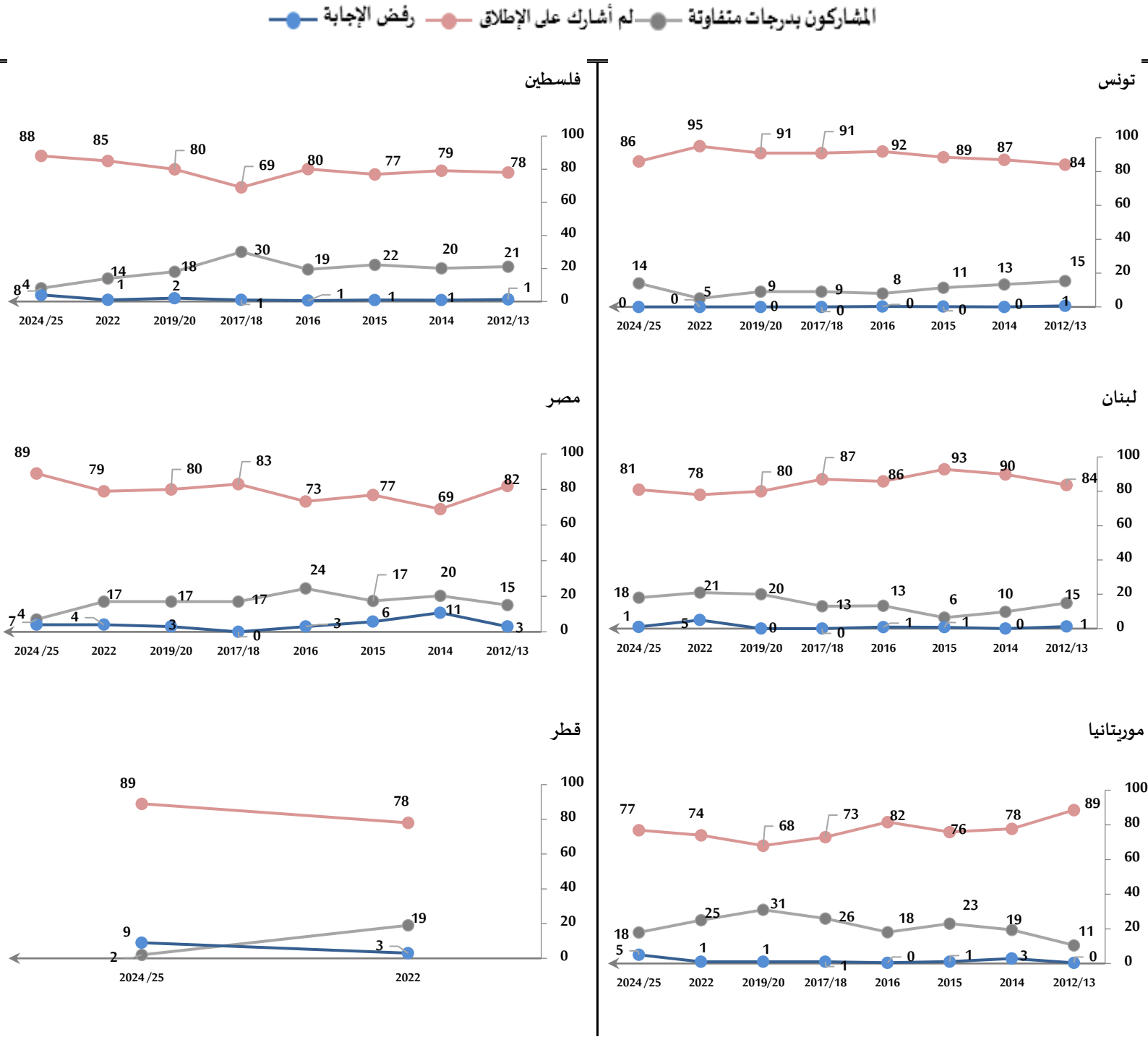
المشاركون بدرجات متفاوتة
لم أشارك على الإطلاق
رفض الإجابة
تونس
86 95 91 91 92 89 87 84
14 0 5 9 9 8 11 13 15
0 0 0 0 0 0 0 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
فلسطين
88 85 80 69 80 77 79 78
8 14 18 30 19 22 20 21
4 1 2 1 1 1 1 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
لبنان
81 78 80 87 86 93 90 84
18 21 20 13 13 6 10 15
1 5 0 0 1 1 0 1
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
مصر
89 79 80 83 73 77 69 82
7 4 17 17 17 24 17 20 15
4 3 0 3 6 11 3
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
موريتانيا
77 74 68 73 82 76 78 89
18 25 31 26 18 23 19 11
5 1 1 1 0 1 3 0
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
قطر
89 78
9 19
2 3
2024/25 2022
100 80 60 40 20 0

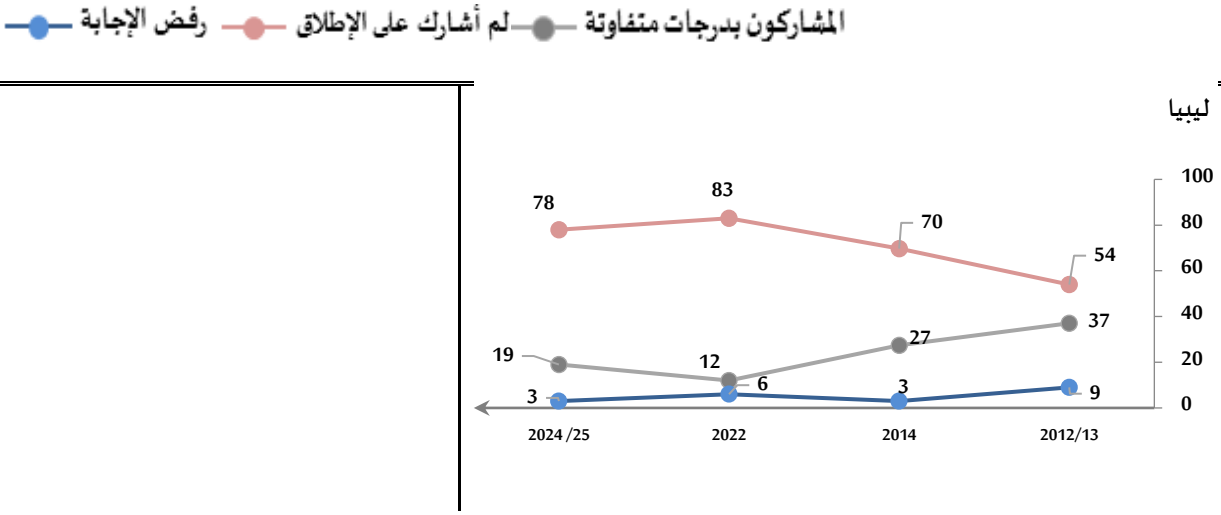

وتُظهر النتائج، بالنسبة إلى المشاركة في حملات افتراضية لمساندة قضية ما أو التفاعل معها، أن 75% من مواطني المنطقة أفادوا أنهم لم يشاركوا في حملات افتراضية. وفي المقابل، أفاد 20% أنهم شاركوا في هذه الحملات بواقع 9% وقالوا إنهم شاركوا مرة واحدة خلال الإثنى عشر شهرًا الماضية، و11% قالوا إنهم شاركوا أكثر من مرة واحدة.

تتباين اتجاهات الرأي العام من مجتمع إلى آخر بشأن المشاركة في الحملات الافتراضية؛ إذ إن المجتمع المغربي كان الأكثر مشاركة، حيث أفاد 47% أنهم شاركوا مرة واحدة أو أكثر من مرة واحدة، يليه المجتمع الجزائري بنسبة 32%، فالكويتي بنسبة 30%.

وتمثلت المجتمعات الأقل مشاركة في الأردن والعراق ولبنان وفلسطين، حيث إن أكثر من 80% قالوا إنهم لم يشاركوا على الإطلاق.

وتشير النتائج إلى أن مواطني المنطقة العربية يشاركون في الحملات الافتراضية بنسب أعلى من مشاركتهم في توقيع عرائض أو المشاركة في تجمّع أو الانضمام إلى مجموعة ناشطة.

الشكل (190)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في حملة افتراضية لمساندة قضية ما، خلال الإثني عشر شهرًا الماضية

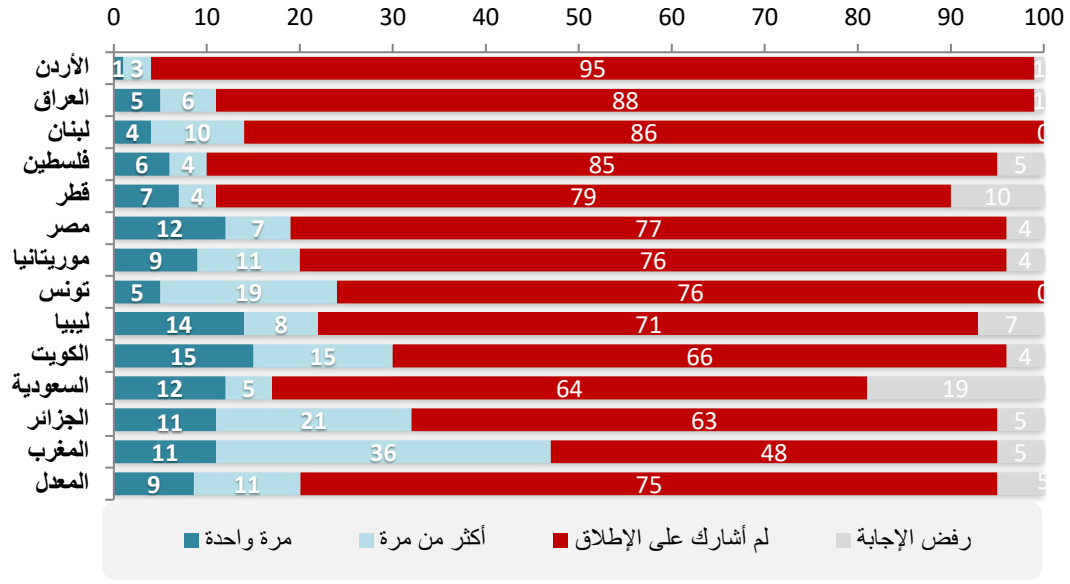

الشكل (191)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في حملة افتراضية لمساندة قضية ما، خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب أقاليم المنطقة العربية

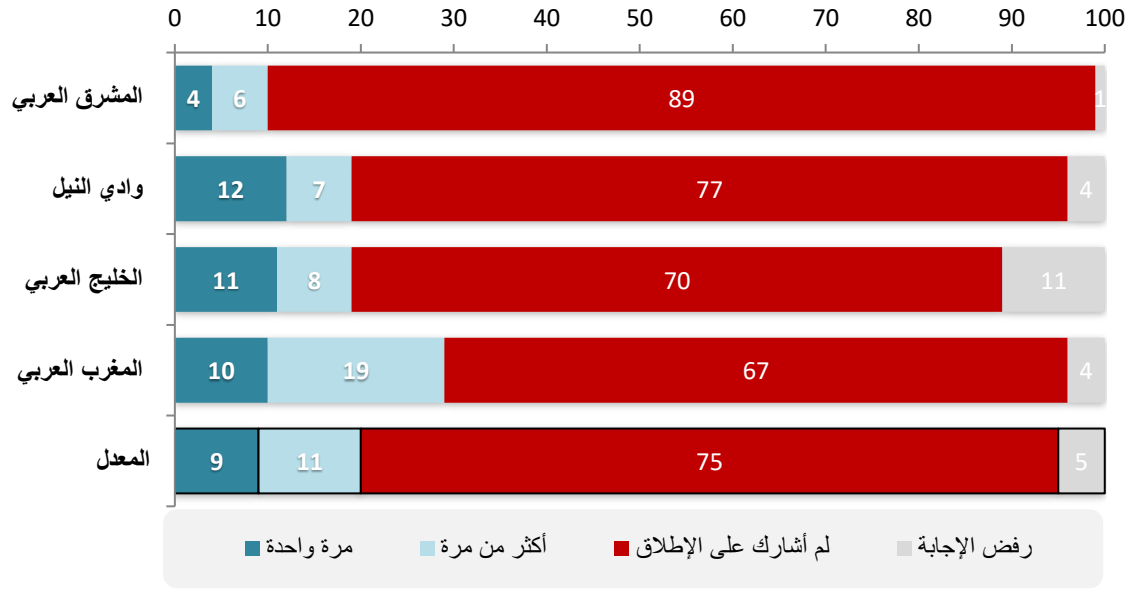

الشكل (192)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في حملة افتراضية لمساندة قضية ما، خلال الإثني عشر شهرًا الماضية مقارنة بنتائج استطلاع المؤشر لسنة 2025

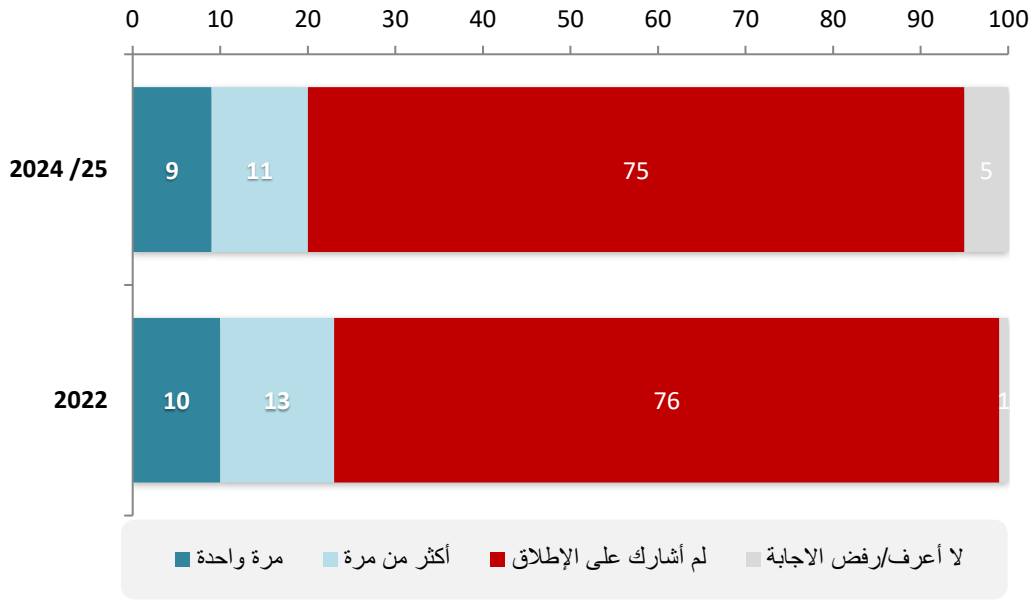

تشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى انخفاضٍ طفيف في نسبة المشاركة في الحملات الافتراضية مقارنةً باستطلاع 2022؛ إذ بلغت نسبة المشاركين في هذا النوع من الأنشطة 20%، بعدما كانت 23% عام 2022. ويُعدّ المجتمع الكويتي من أبرز المجتمعات التي شهدت هذا التراجع، حيث انخفضت نسبة المشاركة فيه من 49% عام 2022 إلى 30% في الاستطلاع الحالي، ما يمثّل انخفاضًا ملحوظًا بمقدار 19 نقطة مئوية.

في المقابل، لوحظت زيادات كبيرة في نسب المشاركة في كل من الجزائر، حيث ارتفعت من 7% فقط عام 2022 إلى 32% عام 2024/ 2025، وتونس التي شهدت ارتفاعًا من 6% إلى 24%، وليبيا من 8% إلى 22%، والمغرب من 36% إلى 47%. أما في باقي الدول، فقد بقيت معدلات المشاركة مستقرة نسبيًا، مع تغيرات محدودة لا تُعدّ ذات دلالة كبيرة.

من المهم الإشارة إلى أن نسبة من أفادوا أنهم لا يشاركون في الحملات الافتراضية ظلّت مستقرة في استطلاعَي 2022 و2024/ 2025. وبناء عليه، فإن الانخفاض الطفيف في نسبة المشاركة الإجمالية لا يعبّر بالضرورة عن تراجع حقيقي في المشاركة بين الأفراد الذين لديهم موقف واضح أو تجربة مباشرة في هذا النوع من الأنشطة، بل يُعزى هذا التراجع إلى زيادة في نسبة المستجيبين الذين امتنعوا عن الإجابة. ويُفهم من ذلك أن التراجع الظاهر في نسبة المشاركة لا يعكس عزوفًا فعليًا، بل هو نتيجة لارتفاع نسبة عدم الإجابة.

الشكل (193)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في حملة افتراضية لمساندة قضية ما، خلال الإثني عشر شهرًا الماضية مقارنة بنتائج استطلاع المؤشر لسنة 2025

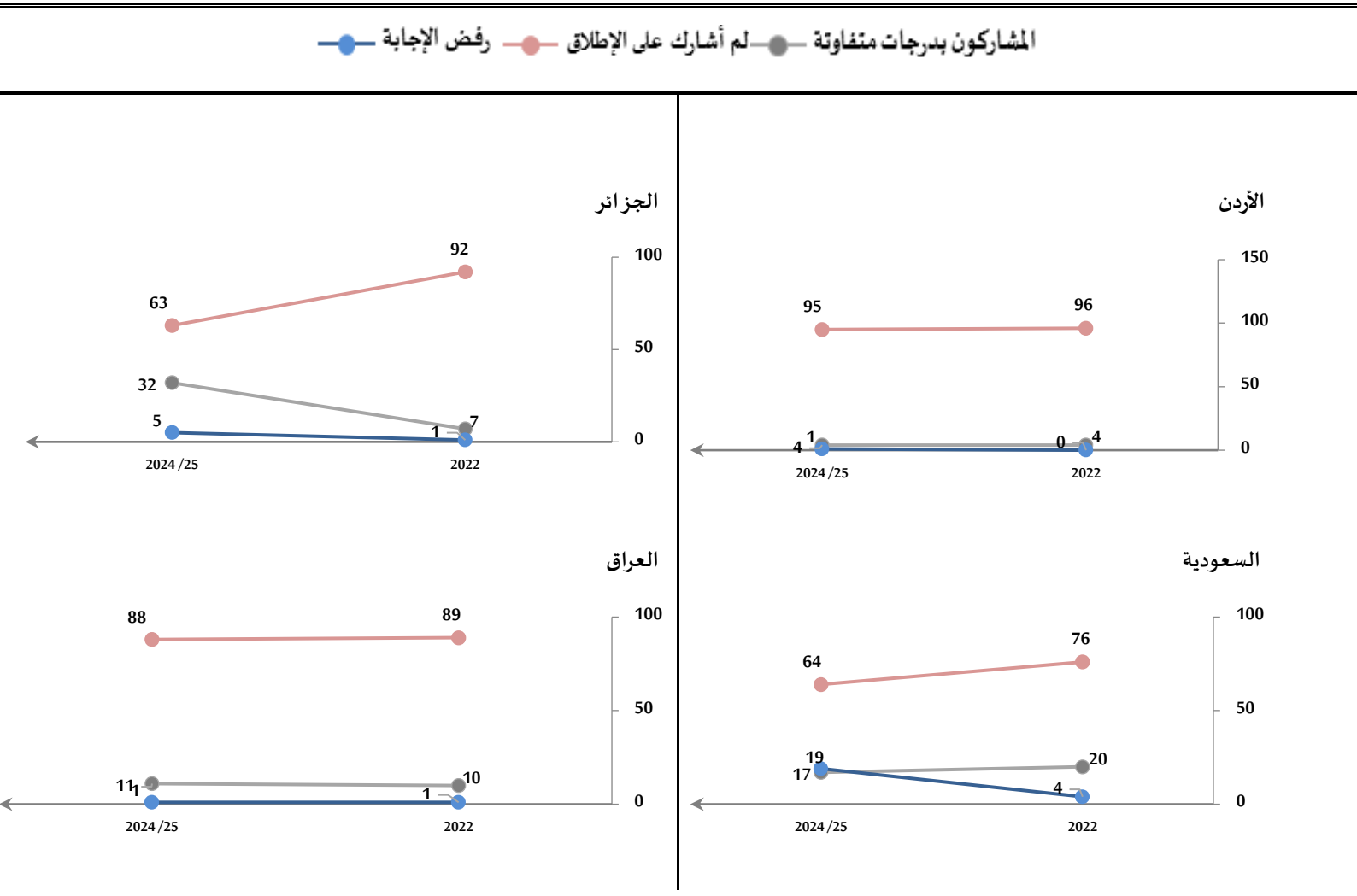

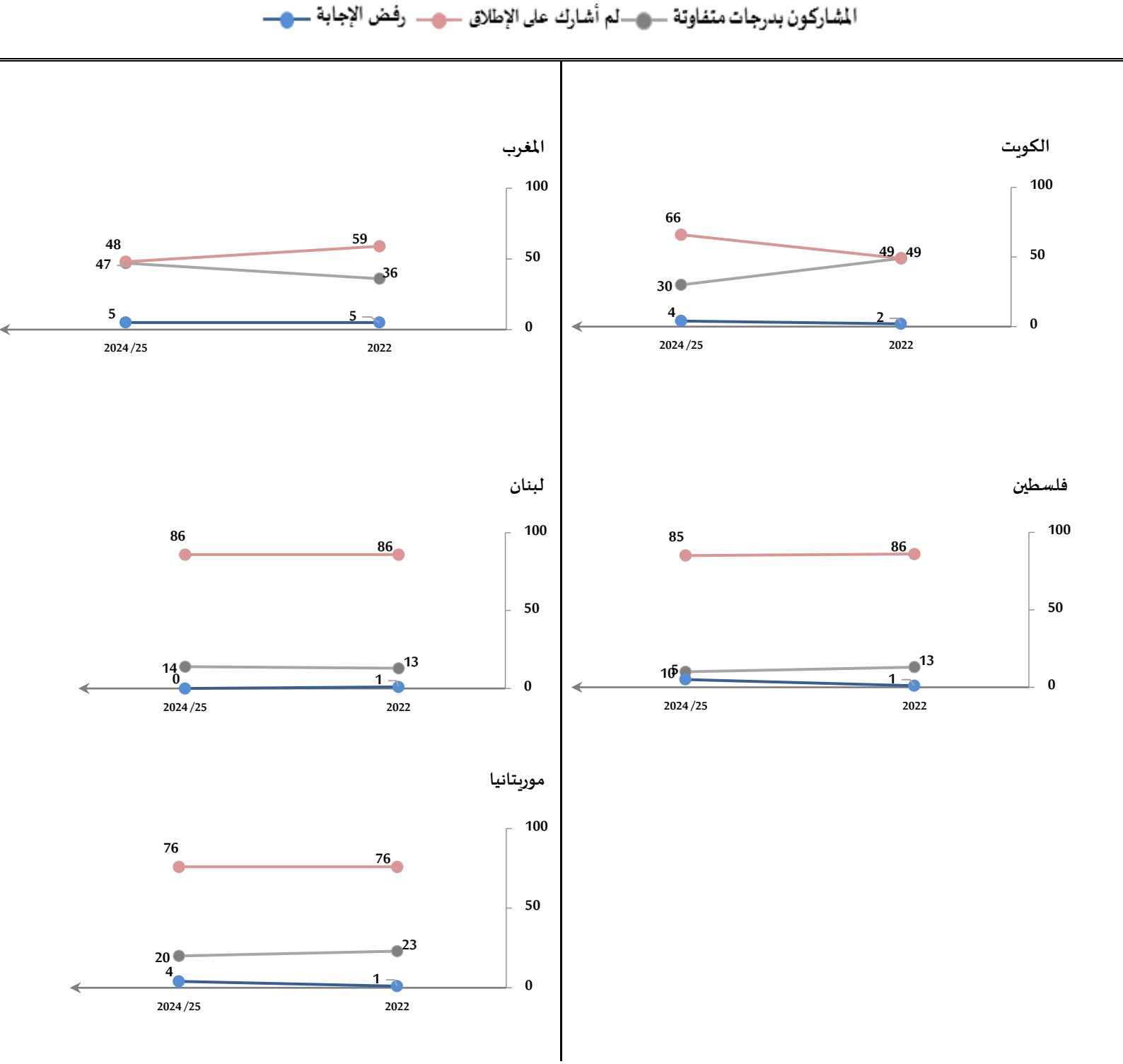
المشاركون بدرجات متفاوتة
لم أشارك على الإطلاق
رفض الإجابة
الكويت
100
50
0
66
49
49
30
4
2
2024 /25
2022
المغرب
100
50
0
48
47
59
36
5
5
2024 /25
2022
فلسطين
100
50
0
85
86
10
13
1
2024 /25
2022
لبنان
100
50
0
86
86
14
13
0
1
2024 /25
2022
موريتانيا
100
50
0
76
76
20
23
4
1
2024 /25
2022

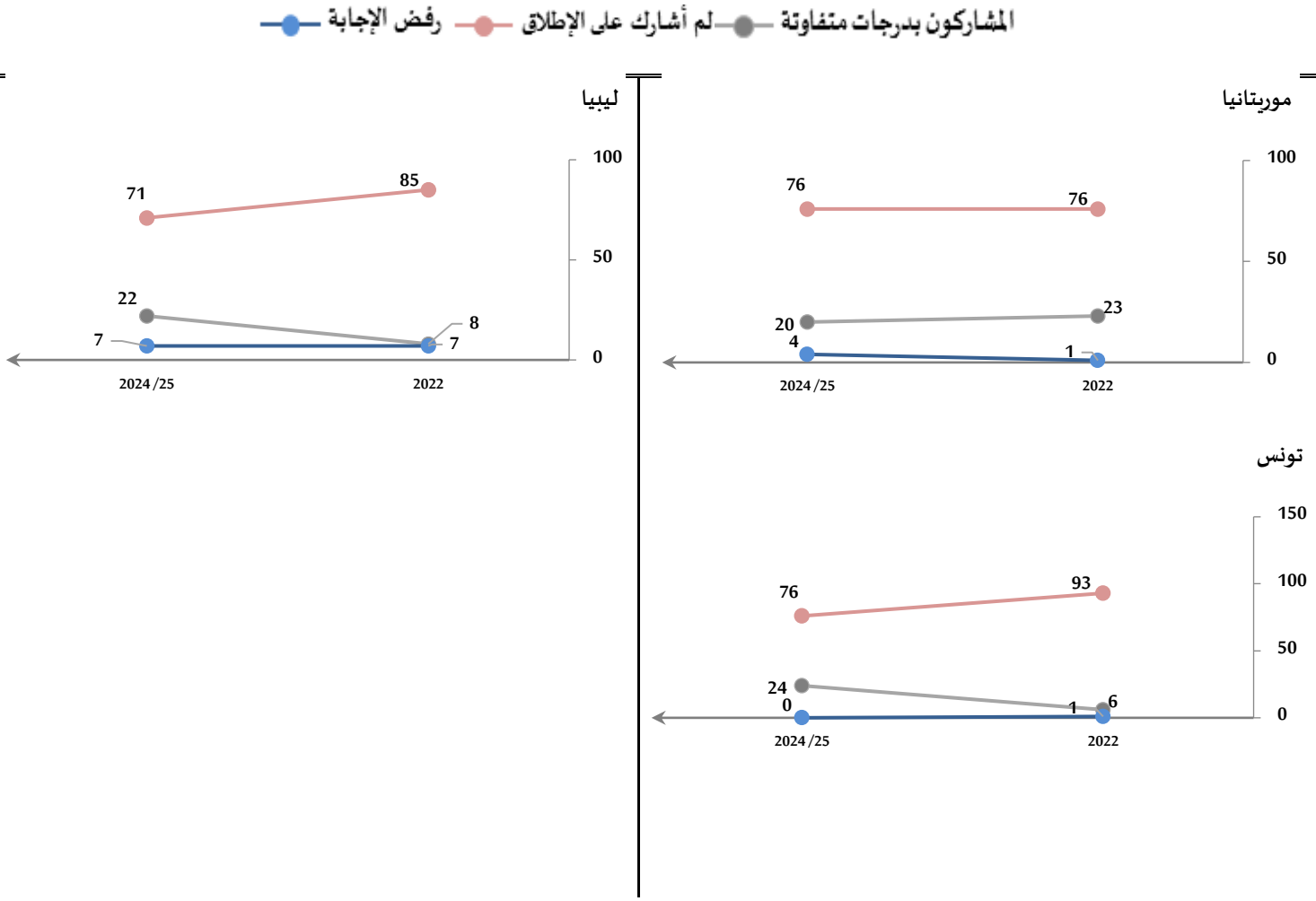

4. الانتساب إلى هيئات مدنية وجمعيات

سعى المؤشّر العربي لمعرفة نمط مشاركة مواطني المنطقة العربيّة في المجال العامّ والشؤون العامّة؛ وذلك من خلال معرفة مدى انتسابهم إلى جمعيات خيرية طوعية، ونقابات عمالية/ زراعية/ مهنية، وجمعيات عائلية أو عشائرية وهي جمعيات وهيئات غير طوعية؛ بهدف مقارنة نسب الانتساب إلى الجمعيات الطوعية بنظيرتها في الجمعيات التقليدية غير الطوعية.

وتُظهر النتائج أنّ أغلبية مواطني المنطقة العربيّة غير منتسبة إلى جمعيات وهيئات طوعية؛ فقد كانت أعلى نسبة في الانتساب إلى جمعيات ذات رابطة عائلية؛ إذ بلغت 12%، يليها الانتساب إلى جمعية أهلية/ مدنية/ طوعية (خيرية) بنسبة 11%، ثم جمعية/ رابطة دينية بنسبة 8%، ثم الانتساب إلى نقابة عمالية/ زراعية/ مهنية بنسبة 8%.

الشكل (194)

المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيات المدنية والطوعية

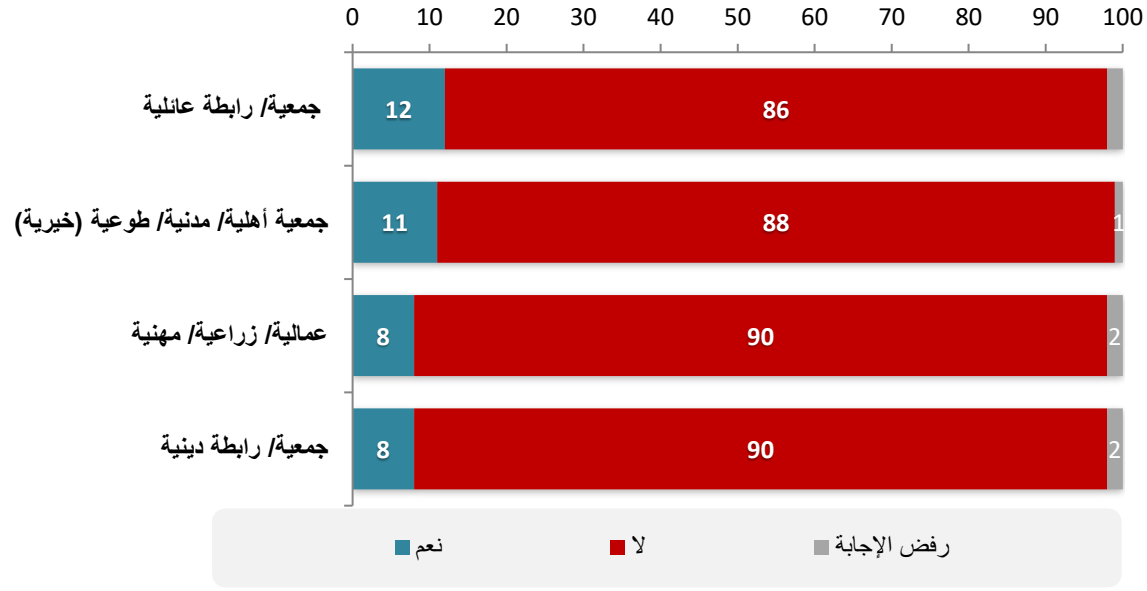

عند مقارنة استطلاع 2024/ 2025 باستطلاع 2022 نجد انخفاضًا طفيفًا في نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية أو الزراعية أو المهنية، من 13% في الاستطلاع السابق إلى 8% في الاستطلاع الحالي، ونسبة المنتسبين إلى الجمعيات أو الروابط العائلية من 15% إلى 12%، وتظل هذه النسبة هي الأعلى مقارنة بنسب الانتساب إلى الجمعيات أو الهيئات الأخرى. وفي المقابل، حافظت نسبة الانتساب إلى كلٍّ من الجمعيات الأهلية/ المدنية/ الطوعية (11%)، والجمعيات أو الروابط الدينية (8%)، على استقرارها في كلا الاستطلاعين، من دون أن تسجّل أي تغيّر يُذكَر.

الشكل (195)

المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيات المدنية والطوعية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

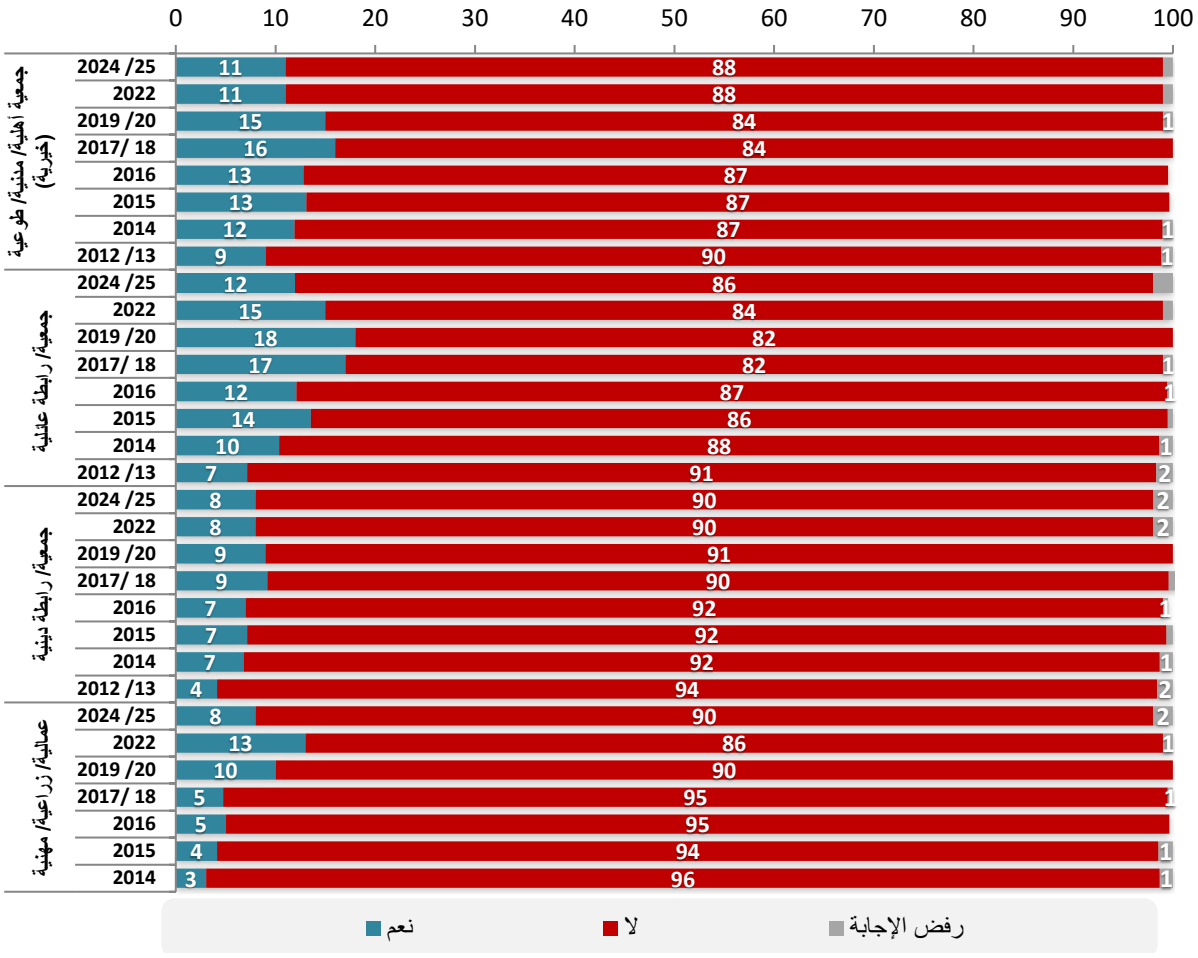

لا يعني الانتساب إلى منظمات وجمعيات طوعية، بالضرورة، أنّ هؤلاء المنتسبين فاعلون في إطار هذه الجمعيات أو المنظمات. وبناءً عليه، فقد سُئل المستجيبون الذين أفادوا أنّهم ينتسبون إلى منظمات وهيئات طوعية عن مشاركتهم في هذه الهيئات. وتشير النتائج إلى انقسام المنتسبين إلى هيئات طوعية ثلاث مجموعات بحسب تقييمهم الذاتي لمستوى مشاركتهم في هذه المجموعات ونشاطاتها؛ وهي كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** أفاد المستجيبون المنتسبون إلى هذه الهيئات الطوعية أنّهم مشاركون دائمون في نشاطها. وتصل نسبة الذين أفادوا أنّهم مشاركون دائمون إلى 34%، وهو معدل المشاركة في الجمعيات الأهلية والجمعيات والهيئات العمالية والزراعية.
- **المجموعة الثانية:** تضمّ المنتسبين إلى هيئات طوعية، وأفادوا أنّهم "مشاركون إلى حدٍّ ما" في نشاط هذه الهيئات، وكانت نسبة هؤلاء 41% من المستجيبين المنتسبين.
- **المجموعة الثالثة:** تضمّ المنتسبين إلى الهيئات الطوعية الذين أفادوا أنّهم "نادرًا ما شاركوا" في نشاطات هذه الهيئات، أو أنّهم "لم يشاركوا فيها على الإطلاق". وبلغت نسبة هؤلاء 25% من المستجيبين المنتسبين.

الشكل (196)

المستجيبون المنتسبون إلى جمعيات وهيئات مدنية وأهلية بحسب مستوى مشاركتهم في هذه الهيئات

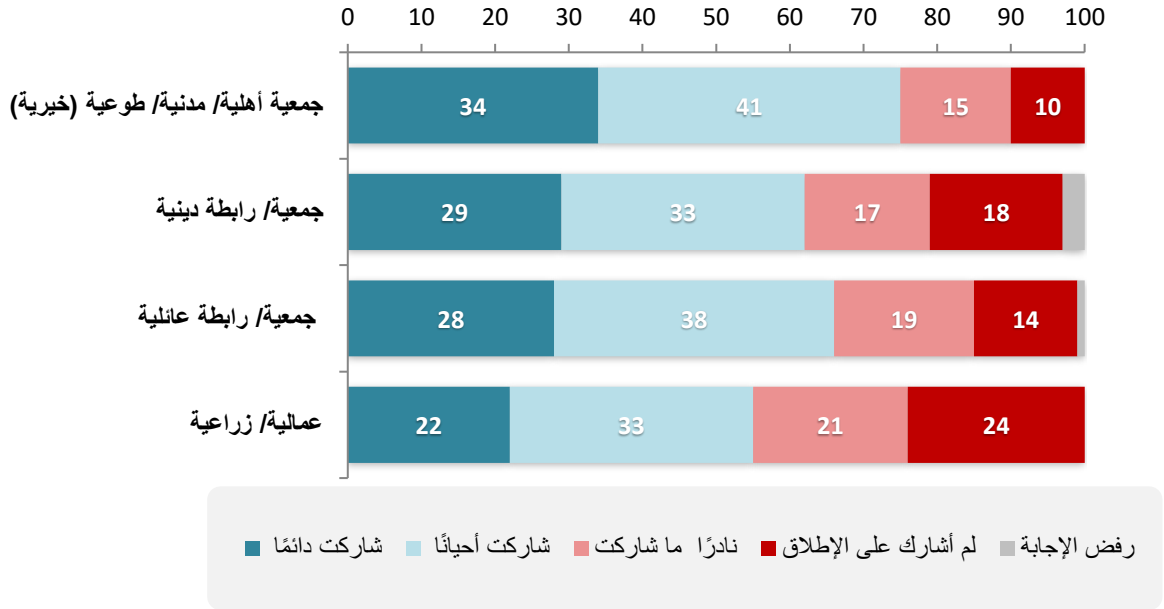

عند احتساب معدّل المستجيبين الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى هيئاتٍ تطوعيّة (على اختلاف هذه الهيئات) في كلٍّ من البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، تشير النتائج إلى أنّ أعلى نسب انتسابٍ توجد في الكويت (19%)، تليها قطر وموريتانيا 16% لكلٍ منهما، ثمّ السودان (12%)، ثم تونس ومصر (11%)، في

حين كانت النسبة في العراق 9%، وفي فلسطين 8%، وفي المغرب 7%، وفي كل من السعودية والجزائر وليبيا 6%، وفي الأردن 4%، وكانت أدنى نسبة في لبنان وبلغت 2%.

بناءً عليه، يمكن القول إنّ 10%، في المعدّل العامّ، من المستجيبين في المنطقة العربيّة هم من المنتسبين إلى هيئات طوعية وجمعيات. وبذلك، فإنّ نحو 89% من المستجيبين هم من غير المنتسبين إلى هذه الهيئات.

الشكل (197)

المنتسبون إلى هيئات وجمعيات مدنية وأهلية طوعية بحسب البلدان المستطلعة آراء مواطنيها

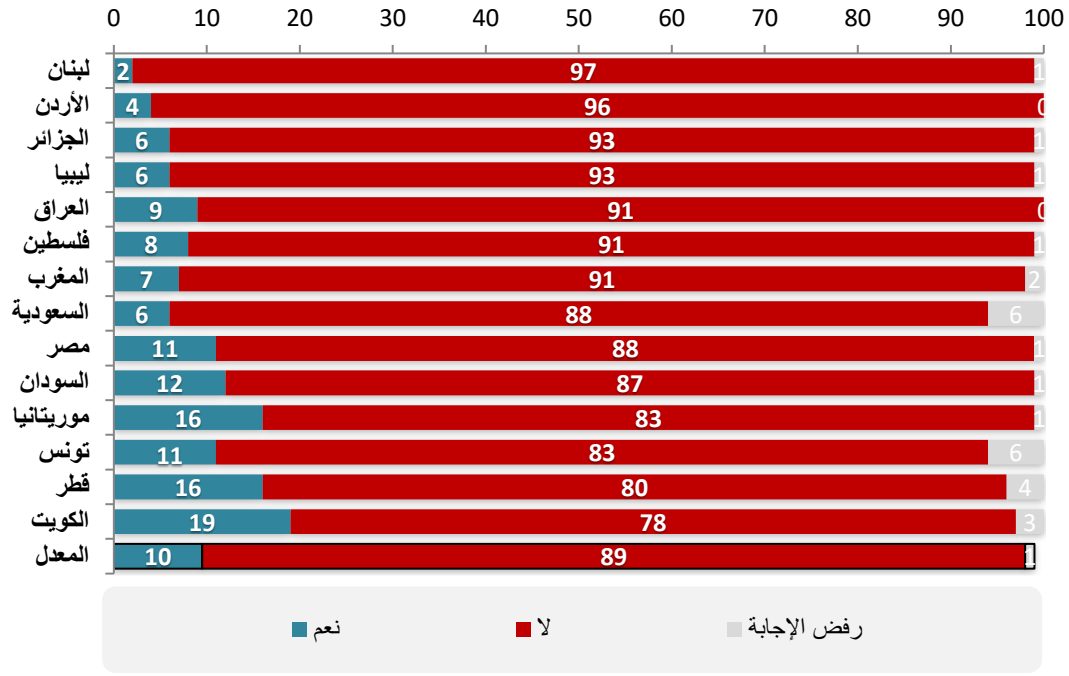

أشرنا، آنفًا، إلى أنّ نسبة المنتسبين إلى جمعيات وروابط عائلية بلغت 12% من إجمالي المستجيبين في المنطقة العربيّة. وعند تحليل هذه المعطيات بحسب بلدان المستجيبين، فإنّ أعلى نسبة انتساب إلى جمعيات وروابط عائلية سُجِّلت في الكويت بـ 22%، ثم موريتانيا 20%، والسودان 17%، والعراق 13%، وفلسطين وليبيا 12% (لكلٍ منهما)، ومصر 10%.

الشكل (198)

المستجيبون المنتسبون إلى جمعيات وروابط عائلية/ عشائر[10]

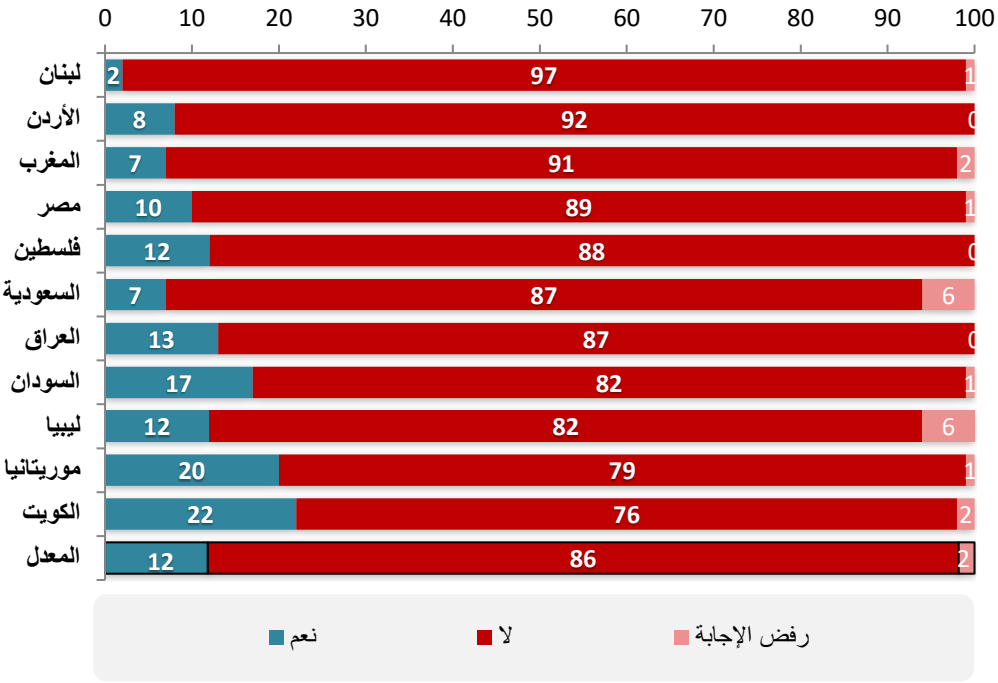

5. الانتساب إلى الأحزاب والتيارات السياسية

إنّ واحدًا من الأساليب الأساسية لمعرفة التفاعل السياسي للمواطنين في مجتمعهم، هو قياس مشاركتهم في الأحزاب السياسية أو المجموعات أو التيارات السياسية والفكرية[11]. لقد هدف المؤشّر العربي إلى معرفة مدى انتساب المواطنين إلى الأحزاب السياسية في بلدانهم، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة؛ فقد سُئِل المستجيبون عن انتمائهم إلى أحزاب سياسية أو مجموعة سياسية وفكرية. وسُئِل المستجيبون الذين أفادوا أنّهم لا ينتمون إلى أحزاب أو مجموعات سياسية، إن كانوا ينوون الانضمام إلى مجموعات أو أحزاب أو تيّارات سياسية في المستقبل. أمّا المستجيبون الذين أفادوا أنّهم لا ينتمون إلى أحزاب ومجموعات سياسية ولا ينوون الانتماء في المستقبل، فقد سُئِلوا إن كان هناك حزبٌ أو تيّار أو مجموعة فكرية في بلدانهم تعبّر

[10] لم يُطرح هذا السؤال في تونس.

[11] سُئل المستجيبون في السعودية وقطر إن كانوا ينتمون إلى تياراتٍ فكرية/ سياسية. أمّا في الكويت، فقد سُئلوا عن الانتساب إلى الجمعيات أو التكتّلات أو المجموعات السياسية.

عن آرائهم ومصالحهم وتطلّعاتهم. وقد أظهرت النتائج أنّ المنتسبين إلى أحزاب سياسية يمثّلون نحو 6% من المستجيبين. وأفاد نحو 20% من المستجيبين أنّهم غير منتسبين إلى أحزاب، إلّا أنّهم ذكروا أنّ هناك حزبًا/ تيّارًا سياسيًّا أو تيارًا فكريًّا يعبّر عن آرائهم أو أفكارهم. أمّا الذين قالوا إنّهم غير منتسبين ولا يوجد حزبٌ/ تيار يمثّلهم، فبلغت نسبتهم 58%. في حين كانت نسبة الذين رفضوا الإجابة 16%.

الشكل (199)

اتّجاهات الرّأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم

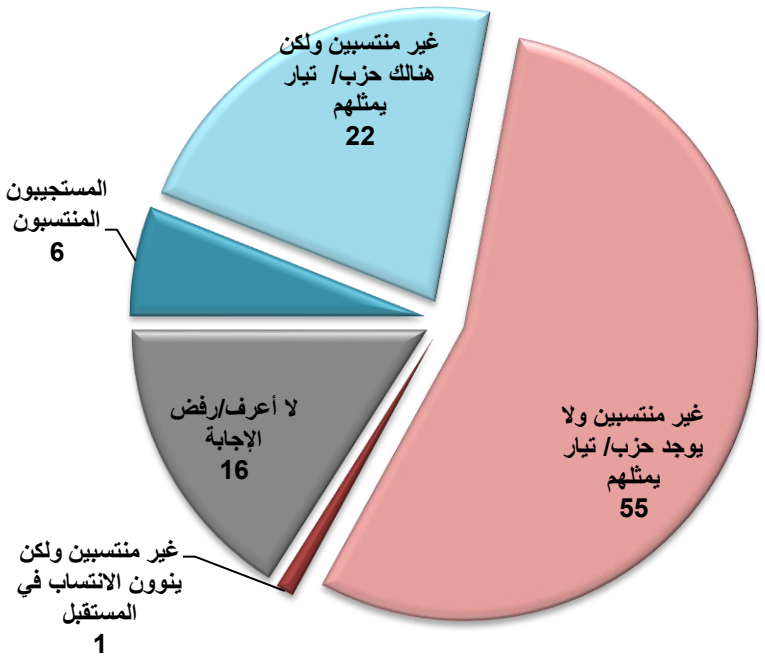

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو الأحزاب السياسية (من حيث الانتساب أو نيّة الانتساب أو وجود حزب يمثلهم) في استطلاع 2024/ 2025 بالاستطلاعات السابقة، نجد انخفاضًا طفيفًا في نسبة الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى أحزاب سياسية مقارنةً بنتائج الأعوام السابقة، كما انخفضت نسبة الذين أفادوا أنهم غير منتسبين إلى أحزاب ولا يوجد حزب يمثلهم إلى 58% مقارنة بـ 64% في الاستطلاع السابق. في المقابل، ارتفعت نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنهم غير منتسبين لكن هنالك أحزاب تمثلهم إلى 20%، بينما كانت 14% في استطلاع 2022، وراوحت بين 17% و21% في استطلاعات سابقة (2013–2020).

تتباين اتّجاهات الرّأي العام بشأن الانتساب إلى أحزابٍ بين البلدان المستطلعة آراء مواطنيها؛ ففي حين وُجدت أعلى نسبة انتساب بين الموريتانيين (26%)، والمصريين (12%)، واللبنانيين (10%)، يليهم الليبيون (9%)، ثم السودانيون والفلسطينيون بنسبة 6%، لكلٍ منهما، فإن نسب الانتساب في البلدان الأخرى كانت محدودةً جدًّا، وأقلّ من 5%.

وتشير النتائج، سواء على صعيد الانتساب إلى أحزاب سياسية أو على صعيد وجود أحزاب وتيارات تمثّل مواطني المنطقة العربيّة، إلى أنّ الأحزاب السياسية ضعيفة، وأنّ انتساب مواطني المنطقة العربيّة إلى قوى وتيّارات وأحزاب سياسية ضعيف.

الشكل (200)

اتّجاهات الرّأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

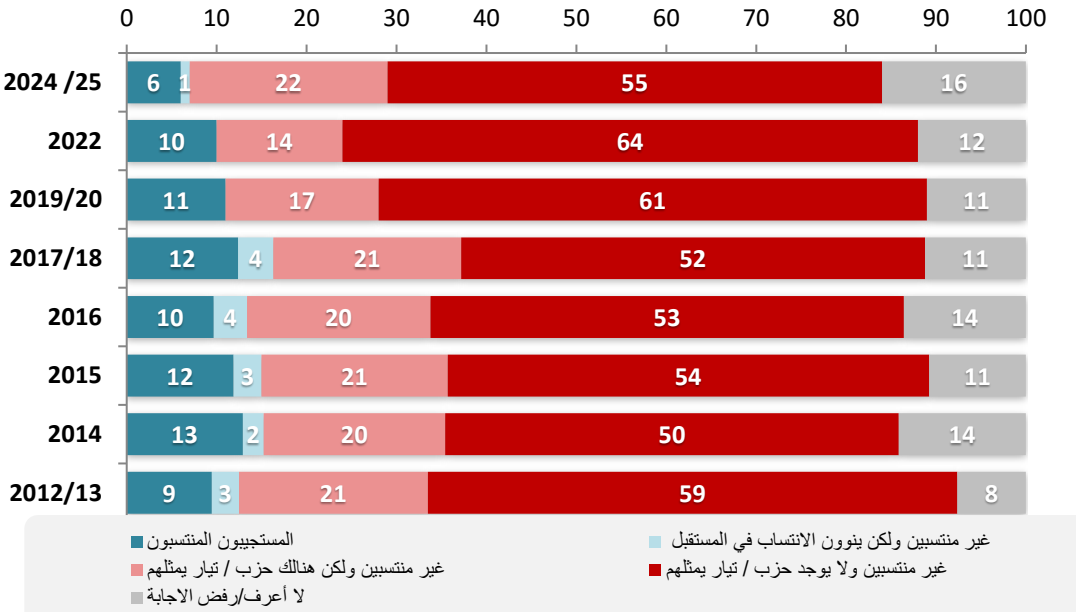

الشكل (201)

اتّجاهات الرّأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات[12]

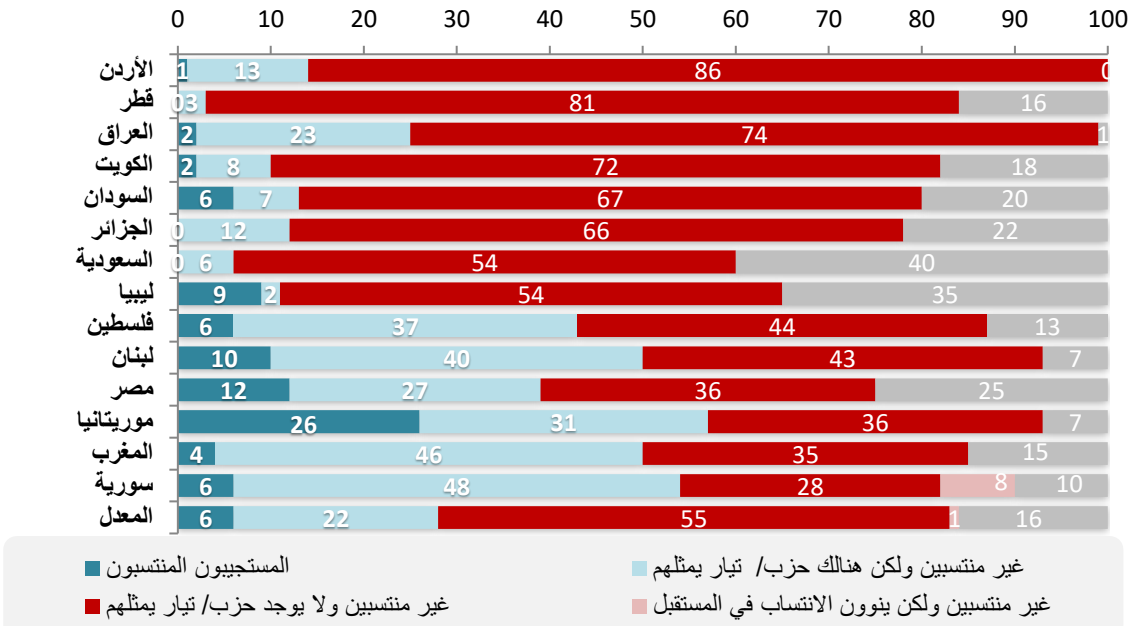

الشكل (202)

اتّجاهات الرّأي العام نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات، وبحسب أقاليم المنطقة العربية

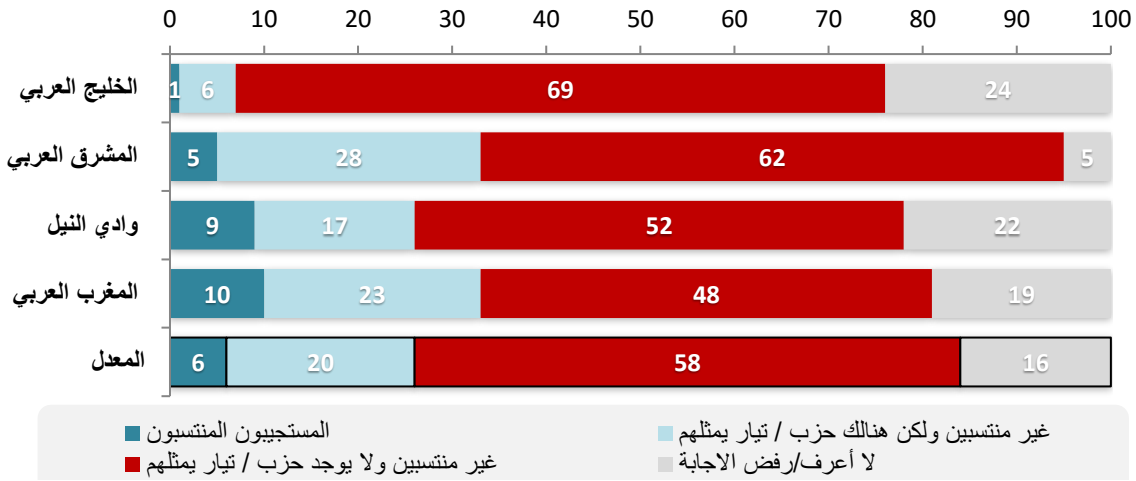

[12] سُئِل المستجيبون في السعودية وقطر عن تيارات فكرية أو سياسية، أما في الكويت فسُئِلوا عن جمعيات سياسية.

الشكل (203)

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

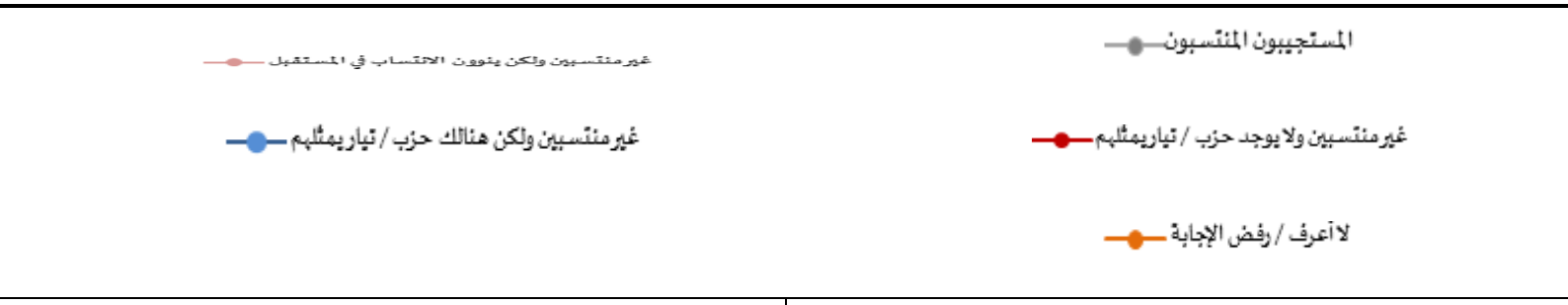

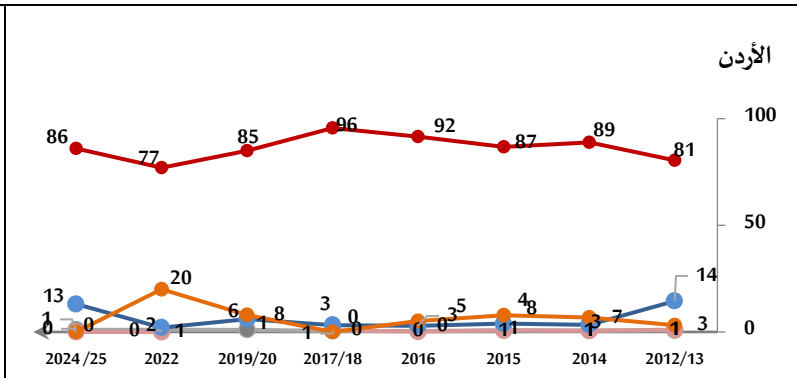

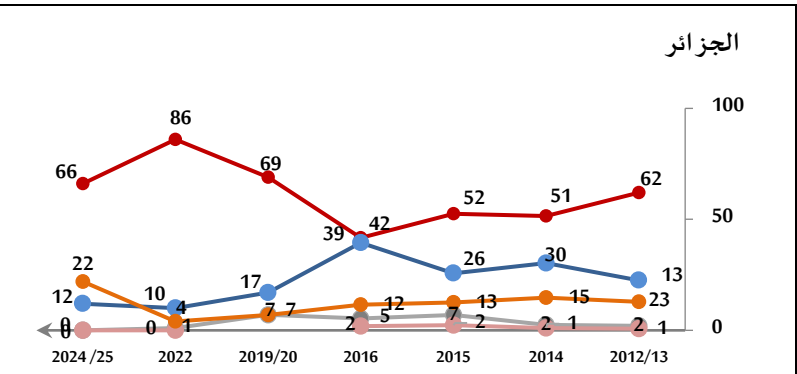

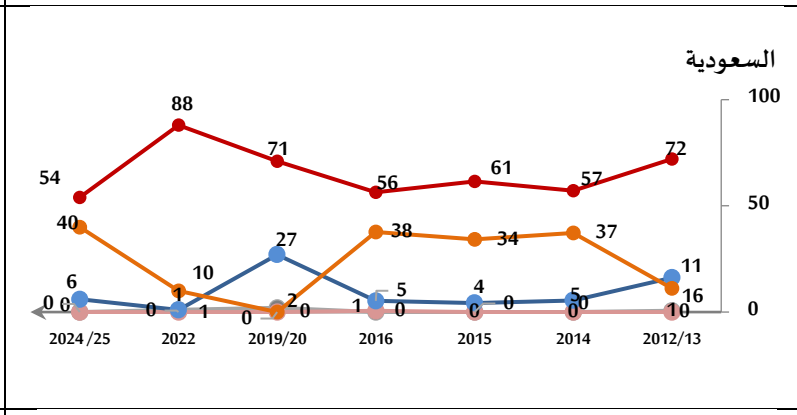

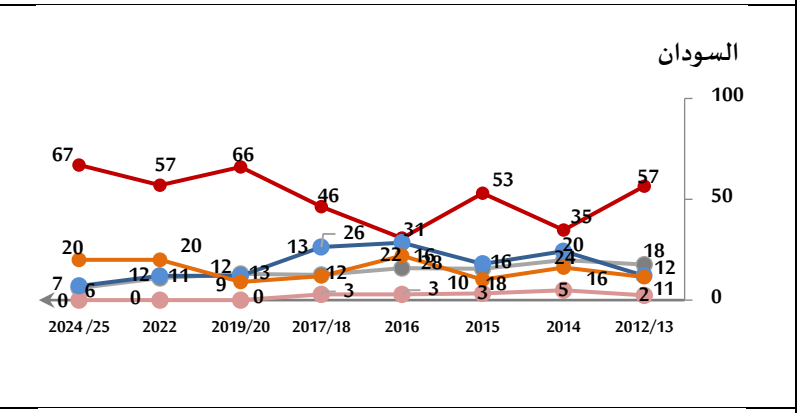

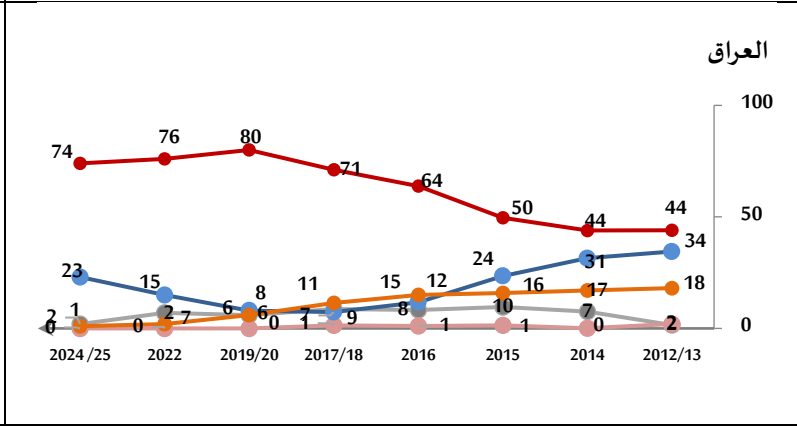

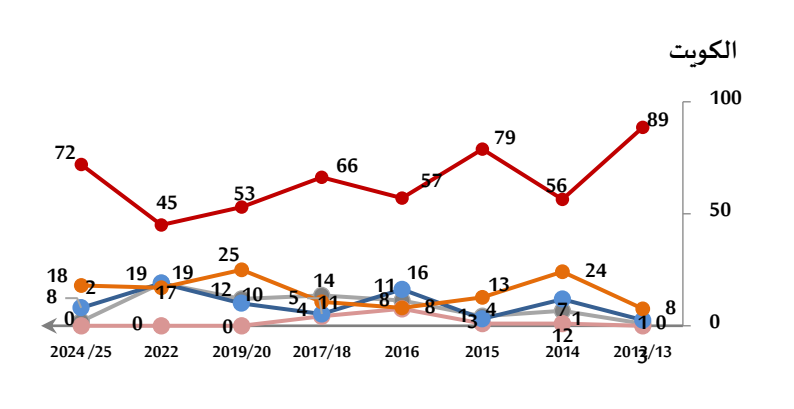

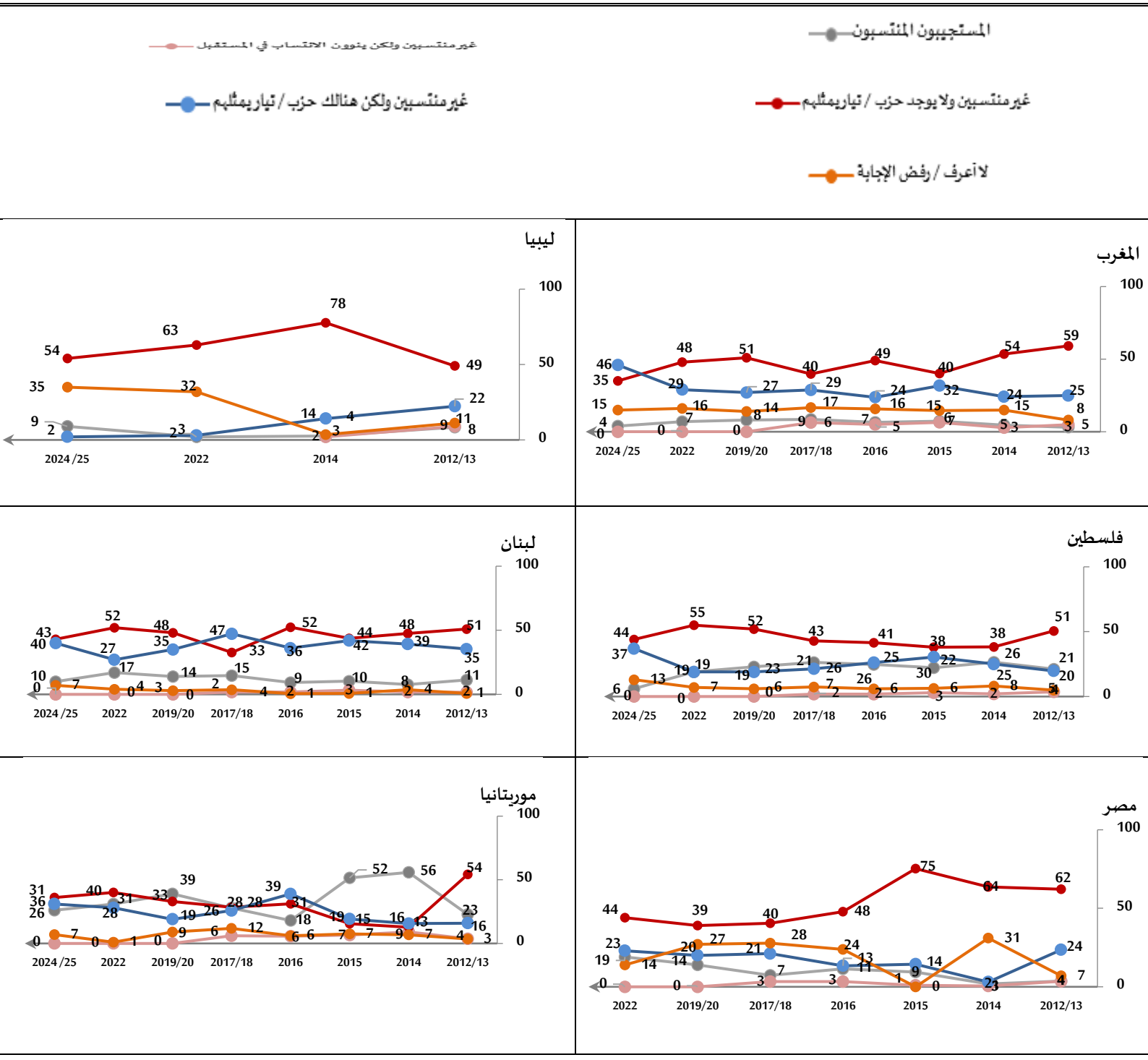
المستجيبون المنتسبون
غير منتسبين ولا يوجد حزب / تيار يمثلهم
لا أعرف / رفض الإجابة
غير منتسبين ولكن ينوون الانتساب في المستقبل
غير منتسبين ولكن هنالك حزب / تيار يمثلهم
المغرب
ليبيا
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
2024 /25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13

المستجيبون المنتسبون
غيرمنتسبين ولا يوجد حزب / تياريمثلهم
لاأعرف / رفض الإجابة
غيرمنتسبين ولكن هنالك حزب / تياريمثلهم
غيرمنتسبين ولكن ينوون الانتساب في المستقبل

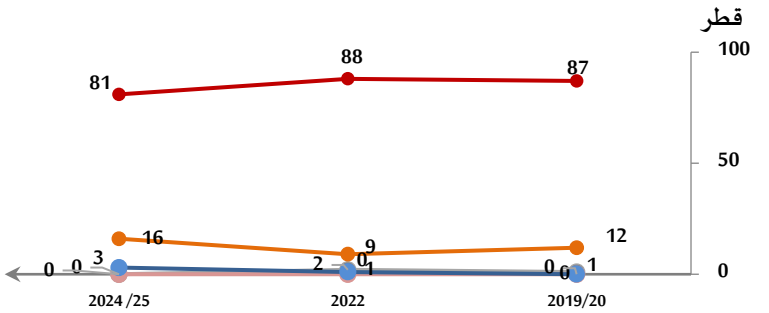
قطر
100
50
0
81
88
87
16
9
12
3
2
1
0
0
0
0
0
1
2024 /25
2022
2019/20

القسم الخامس: التفاعل في الفضاء الرقمي واستخدام الإنترنت

1. التفاعل في المجال الافتراضي

بات ازدياد أهمية المحتوى الرقمي على الإنترنت وتحوّله إلى أحد المصادر الأساسية للمعلومات والبيانات أمرًا مسلّمًا به، إلى جانب تصاعد أنماط التفاعل الفردي والجمعي في مجال التفاعل الافتراضي في العالم كله، ومن ثمّ في المنطقة العربية أيضًا. لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، وإنستغرام، وسناب شات، وتليغرام)، تشغل حيزًا واسعًا في حياة مواطني المنطقة. وفي هذا الإطار، أفرد المؤشر العربي لعام 2024/ 2025 قسمًا خاصًا لدراسة استخدام الإنترنت ودوافعه، إضافةً إلى قياس لجوء المستجيبين إلى هذه الوسائل للتعبير عن آرائهم السياسية والمدنية. ويتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة سبقت السؤال المتعلق باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامّة أو لأغراض التفاعل السياسي، إذ اقتضى الأمر الوقوف على مستوى انتشار استخدام الإنترنت بين مواطني المنطقة العربية، وتواتر هذا الاستخدام. كما سعى المؤشر لقياس درجة انخراط المواطنين في نشاطات ذات مضمون سياسي أو مدني، بالاستناد إلى مؤشّرات سبق اعتمادها، مثل المشاركة في التجمعات والتظاهر وتوقيع العرائض، والتي تفيد أنّهم يعبّرون عن آرائهم ويدافعون عن مصالحهم. وتتَبَّع أنماط التفاعل السياسي والمدني في المجال الافتراضي، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في ضوء تنامي استخدامها بصفة عامّة، وازدياد أهميتها في النشاطات ذات الطابع السياسي والمدني في البلدان العربية بصفة خاصّة. وتكتسب أشكال النشاط في الفضاء الافتراضي أهمية، في سياق القيود المفروضة على النشاط السياسي أو المدني المباشر (تجمّع أو انتساب)، في بعض بلدان المنطقة.

أ. استخدام شبكة المعلومات "الإنترنت"

سُئِل المستجيبون عن استخدامهم للإنترنت ودرجة تواتره؛ لاستكشاف أنماط استخدام الشبكة في المنطقة العربية. وتُظهر النتائج أنّ 17% منهم لا يستخدمون الإنترنت، مقابل 82% أفادوا أنّهم يستخدمونها بدرجات متفاوتة، ورفض 1% الإجابة عن السؤال. أمّا عند تحليل مؤشّرات المستجيبين الذين يستخدمون

الإنترنت، فقد أفاد 54% من الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّهم من مستخدميها عدة مرات في اليوم، و13% منهم يستخدمونها مرةً واحدةً في اليوم، و6% يستخدمونها عدّة مرّات في الأسبوع، في حين قال 2% إنّهم يستخدمونها عدّة مرّات في الشهر، و5% أفادوا أنّهم يستخدمونها نادرًا. وتشير النتائج إلى أن أكثر من ثلثَي مواطني المنطقة العربية (67%) يستخدمون الإنترنت يوميًّا (عدة مرات في اليوم أو مرة واحدة).

الشكل (204)

استخدام الإنترنت في المنطقة العربية

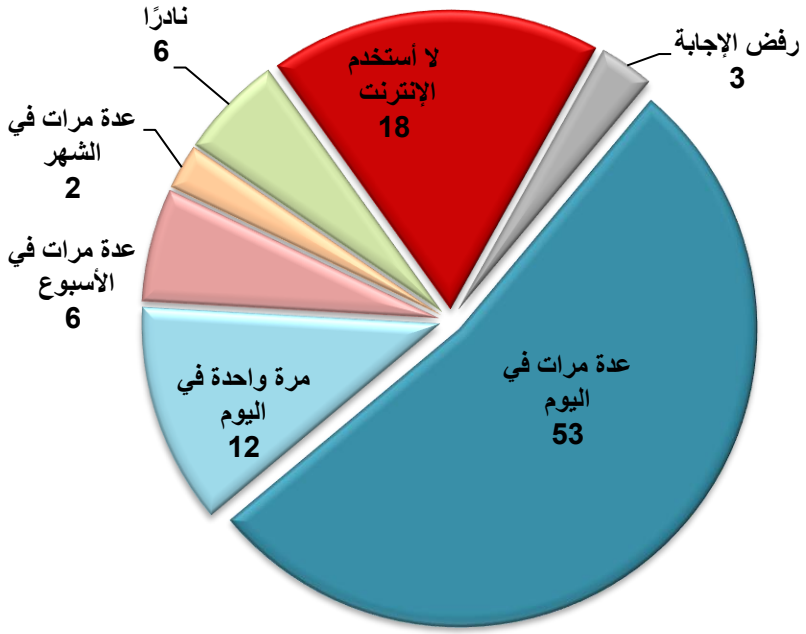

ويبدو أنّ استخدام الإنترنت بحسب بلدان المستجيبين متباين بدرجةٍ كبيرة بين البلدان العربية؛ إذ إنّ البلدان التي أفادت نسبٌ عالية من مستجيبيها أنّها تستخدم الإنترنت **بدرجات متفاوتة** كانت الكويت وقطر (96%) لكلٍ منهما، والمغرب (94%) ، ولبنان والعراق (93%) لكلٍ منهما، وليبيا (85%)، والأردن (86%)، وفلسطين (83%)، والسودان (70%) وتونس (68%)، ومصر (66%)، وموريتانيا (62%)، والسعودية (58%). وسُجِّلت أعلى نسب الذين لا يستخدمون الإنترنت في السعودية (37%)، وموريتانيا (35%)، ومصر (34%)، وتونس (32%).

الشكل (205)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها

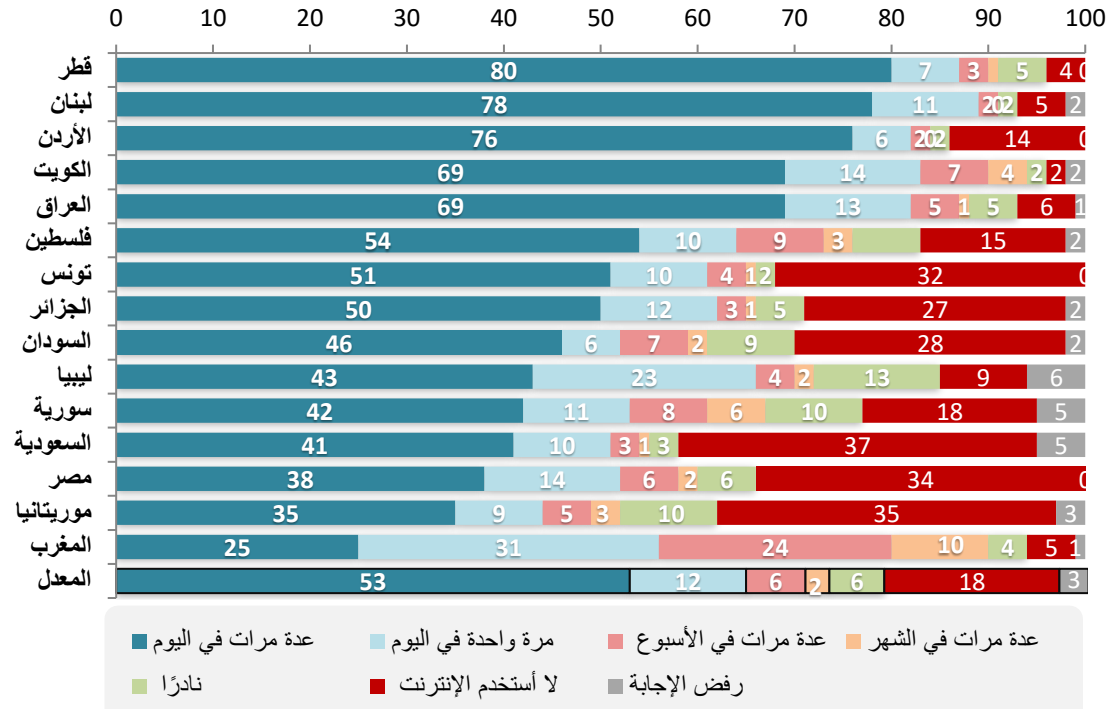

يشير تتبّع استخدام الإنترنت عبر سنوات استطلاعات المؤشر إلى أنه في تزايد؛ إذ ارتفعت نسبة الذين يستخدمون الإنترنت بدرجات متفاوتة من 42% في استطلاع 2012/ 2013، إلى 50% في استطلاع 2014. وقد واصلت النسبة ارتفاعها في استطلاعَي 2015 و2016 لتصل إلى 61% في لكلٍ منهما، ثم ارتفعت مرةً أخرى إلى 68% في استطلاع 2017/ 2018، ثم إلى 73% في استطلاع 2019/ 2020، لترتفع إلى 77% في استطلاع 2022 ثم 80% في هذا الاستطلاع. ويُعدّ هذا ارتفاعًا جوهريًا ذا دلالة إحصائية عبر سنوات الاستطلاع المتتالية.

ويمكن ملاحظة ارتفاع استخدام الإنترنت عبر السنوات من خلال مقارنة نسبة الذين لا يستخدمونها؛ إذ بلغت في هذا الاستطلاع 18% من المستجيبين، بعد أن كانت 55% في استطلاع 2012/ 2013، ويمثل هذا تغيرًا جوهريًا في استخدام الإنترنت. ويقدَّر هذا الانخفاض عبر 12 عامًا بما يقارب 70%.

تُظهر النتائج تزايدًا ملحوظًا في الاستخدام، عند مقارنة نسب استخدام الإنترنت بحسب البلدان المستطلعة في استطلاع 2024/ 2025 باستطلاعات الأعوام السابقة، وخاصة مقارنةً بسنة الأساس 2012/ 2013.

ويُعدّ العراق والأردن وفلسطين ولبنان وقطر وموريتانيا نماذجَ تؤكد هذه التغيرات الكبيرة في استخدام الإنترنت. ويعني هذا أن استخدامها قد شهد ارتفاعًا في جميع المجتمعات المستطلعة عند مقارنة مستويات الاستخدام في مؤشر 2024/ 2025 بنتائج سنة الأساس. وعلى الرغم من أن نسب الذين لا يستخدمونها قد راوحت بين الارتفاع والانخفاض في بعض السنوات (كما هو الحال في مصر والسعودية)، فإن النمط السائد هو تزايد استخدام الإنترنت.

الشكل (206)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

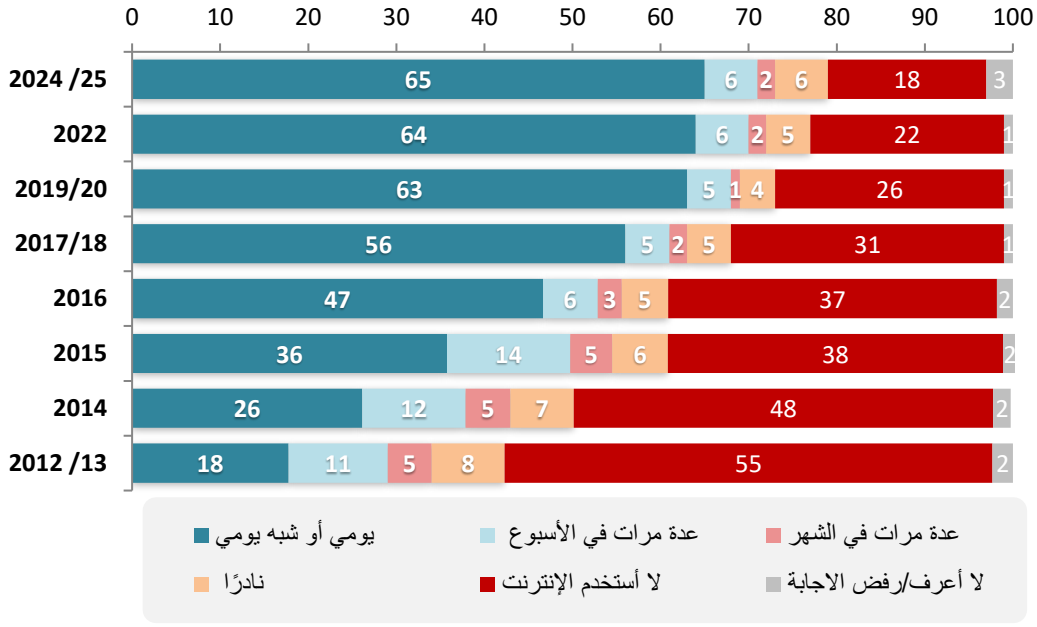

الشكل (207)

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

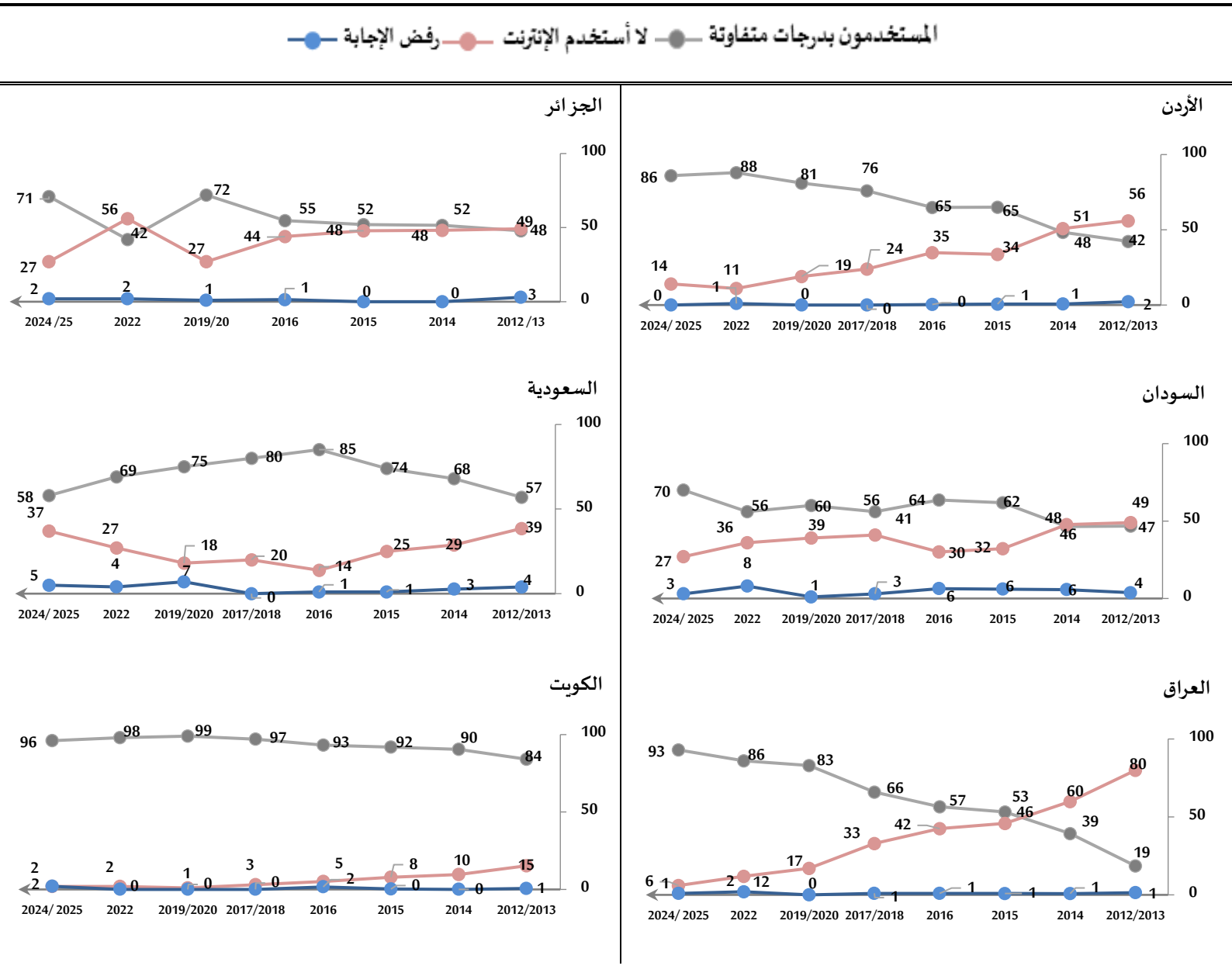

المغرب

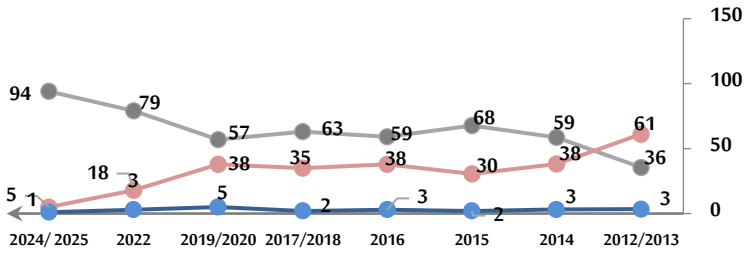

تونس

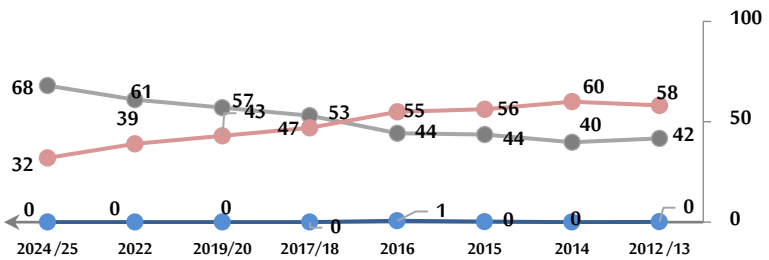

فلسطين

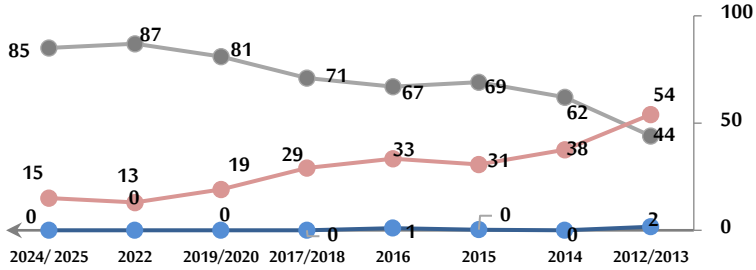

لبنان

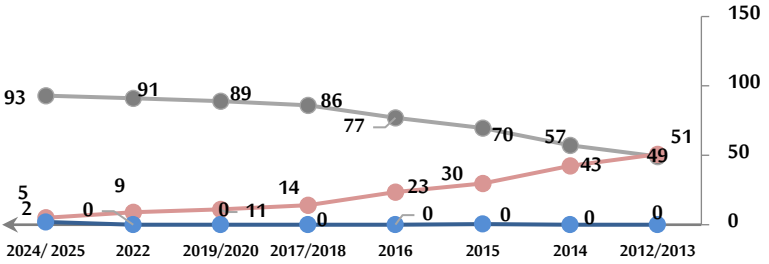

مصر

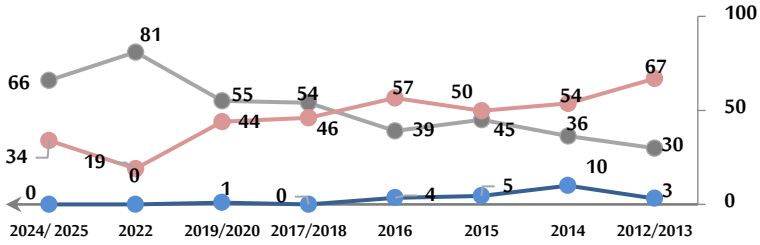

موريتانيا

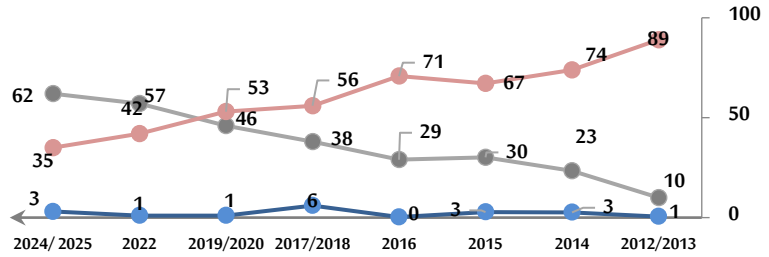

ليبيا

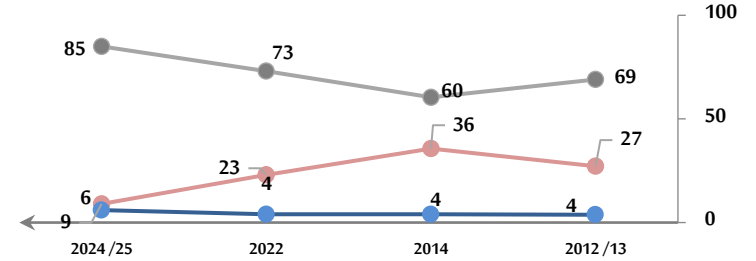

قطر

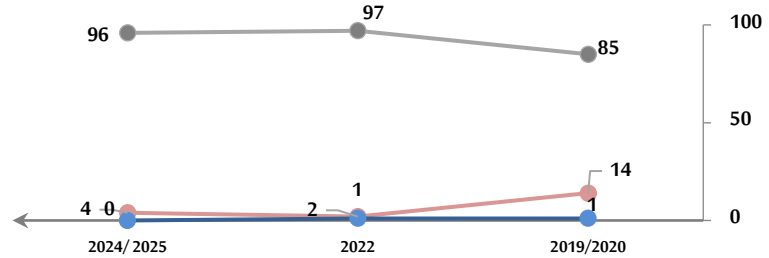

- **الوسائط المستخدمة لتصفح الإنترنت**

أما بالنسبة إلى الوسائط المستخدَمة، فقد سُئِل المستجيبون عن أكثر الوسائط التي يعتمدون عليها في التصفح. وتُظهر النتائج أن 90% من مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية يستخدمون الهواتف النقالة/ المحمولة لتصفح الإنترنت، بينما أفاد 6% منهم أن وسيلتهم الأولى هي أجهزة الحاسوب، و3% الأجهزة اللوحية (التابلت).

ويُلاحَظ، عند المقارنة بنتائج استطلاع 2022، ازدياد الاعتماد على الهواتف المحمولة (90% في استطلاع 2024/ 2025 مقابل 88% عام 2022)، وتراجع استخدام أجهزة الحاسوب (من 9% عام 2022 إلى 6% عام 2024/ 2025)، بينما شهدت نسبة مستخدمي الأجهزة اللوحية ارتفاعًا طفيفًا (من 2% إلى 3%).

تتباين النتائج في مستويات الاعتماد على الوسائط الرقمية بين البلدان، إلا أن استطلاع 2024/ 2025 يُظهر أن الأغلبية الساحقة من مستخدمي الإنترنت في جميع البلدان المستطلعة يعتمدون على الهواتف المحمولة (النقالة) بوصفها الوسيلة الأساسية لتصفح الإنترنت. وفي المقابل، لا تتجاوز نسبة مستخدمي الأجهزة اللوحية أو الحواسيب 10% لكل منهما، باستثناء تونس والسعودية.

الشكل (208)

اتجاهات الرأي العام نحو الوسائل المستخدمة لتصفح الإنترنت

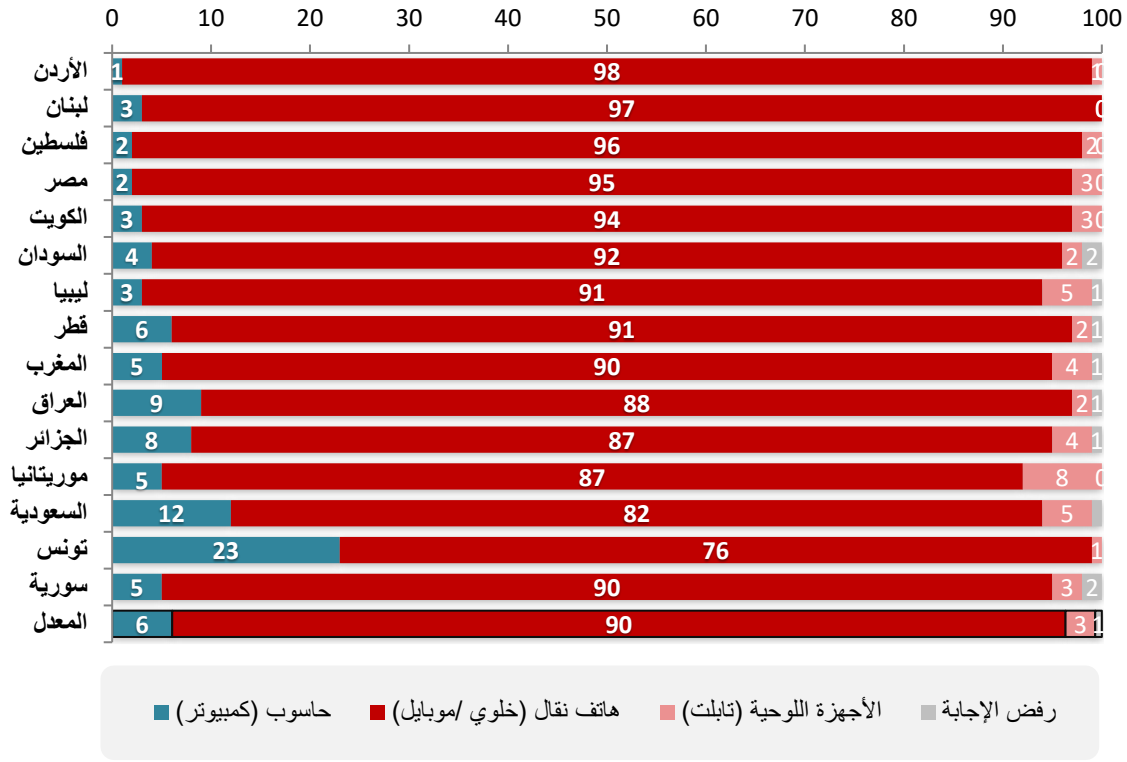

الشكل (209)

اتجاهات الرأي العام نحو الوسائل المستخدمة لتصفح الإنترنت: استطلاع 2024/ 2025 مقارنة باستطلاع 2022

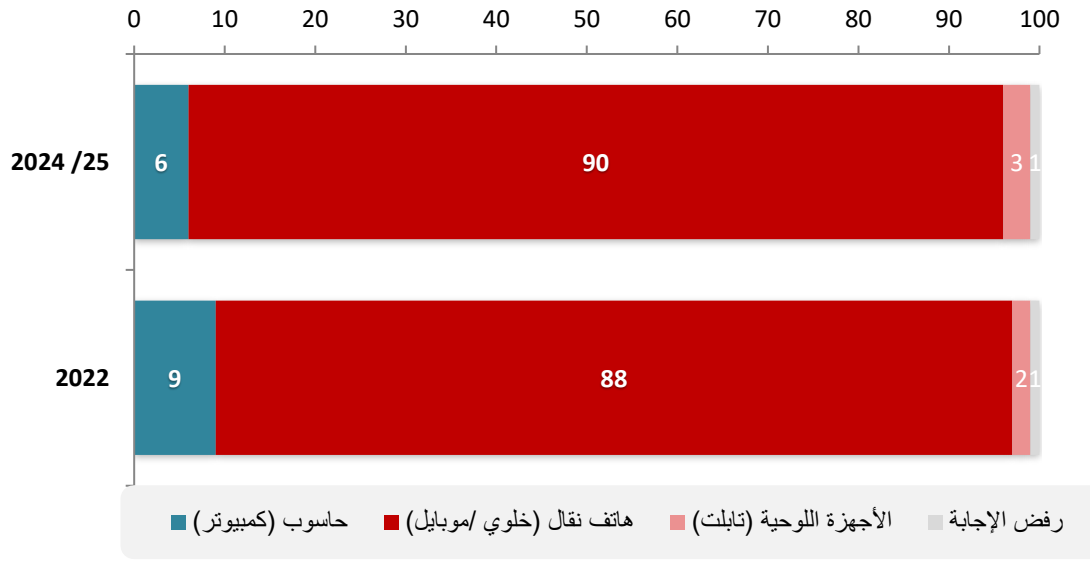

- **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي**

تحتل وسائل التواصل الاجتماعي حيزًا مهمًا لدى مستخدمي الإنترنت بصفة خاصة، ولها دور مهم في المجتمعات بصفة عامة. وفي هذا السياق، طُرِحت مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى رصد أنماط انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية، وقياس وتيرة استخدامها من جانب أصحاب الحسابات، إضافة إلى التعرّف إلى دوافع الاستخدام ونوعية المحتوى الذي يتابعونه.

تشير النتائج إلى أن 99% من مستخدمي الإنترنت أفادوا أن لديهم حسابات تواصل اجتماعي، مقابل 1% فقط أفادوا أنه ليس لديهم حسابات.

وأفاد جميع مستخدمي الإنترنت في كل من فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وقطر أن لديهم حسابات تواصل اجتماعي. وراوحت هذه النسبة بين 99% و97% في معظم البلدان العربية، بينما قال 93% من مستخدمي الإنترنت في العراق إن لديهم حسابات تواصل اجتماعي، أبرزها فيسبوك، وواتساب، وتويتر، وإنستغرام، وسناب شات، وتليغرام، وغيرها من الحسابات.

الشكل (210)

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا في وسائل التواصل الاجتماعي من إجمالي مستخدمي الإنترنت

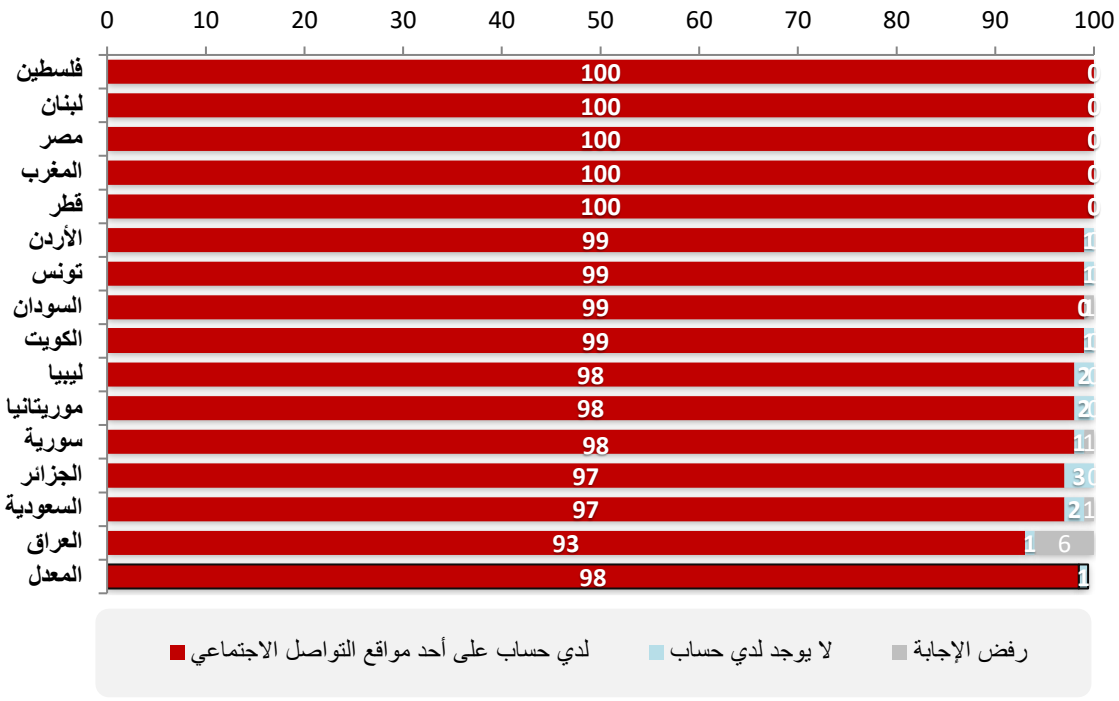

وتشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أنّ معظم مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية لديهم حسابات تواصل اجتماعي، مع تباين هذا الانتشار بحسب المنصّة. فقد أفاد 87% منهم أنّ لديهم حسابًا على واتساب، بينما بلغت نسبة الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على فيسبوك 79%، وإنستغرام 52%، وتيك توك 52%، وسناب شات 39%، وتليغرام 37%، وتويتر 30%.

الشكل (211)

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا في وسائل التواصل الاجتماعي من إجمالي مستخدمي الإنترنت

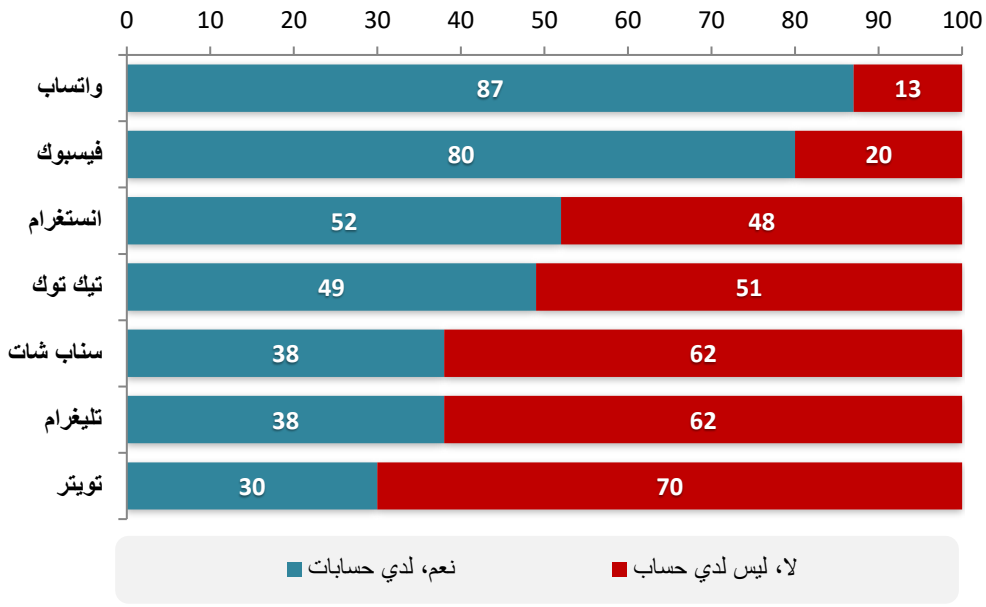

وتُظهِر النتائج أن نسبة مستخدمي الإنترنت الذين لديهم حسابات على فيسبوك شهدت ارتفاعًا مستمرًا على مدى السنوات السابقة، إذ بلغت 62% في استطلاع 2012/ 2013، وارتفعت إلى 71% في استطلاع 2014، ثم 78% في استطلاع 2015، و82% في استطلاع 2016، وصولًا إلى 83% في استطلاع 2017/ 2018، واستقرت عند 86% في استطلاعَي 2019/ 2020 و2022. غير أن نتائج استطلاع 2024/ 2025 تشير إلى تراجع هذه النسبة إلى 79%، ما يعكس بداية تحوّل في استخدام هذه المنصة، وربما تراجعًا في شعبيتها لفائدة منصات أخرى.

وارتفعت نسبة مستخدمي تويتر أيضًا من 23% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 29% في استطلاع 2014، لتصل في استطلاع 2015 إلى نحو ثلث مستخدمي الإنترنت (34%)، ثم انخفضت انخفاضًا طفيفًا جدًا إلى 33% في استطلاع 2016، ثم 27% في استطلاع 2017/ 2018، وارتفعت في استطلاع 2019/ 2020 لتصل إلى 43%، ثم انخفضت مجددًا في استطلاع 2022 إلى 33%، لتواصل الانخفاض في الاستطلاع الحالي 2024/ 2025، حيث بلغت 30%.

وارتفع عدد مستخدمي واتساب من 81% في استطلاع 2022 إلى 87% في الاستطلاع الحالي. وينطبق النمط على سناب شات وتليغرام، عند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع بالاستطلاع السابق 2022. وقد شهدت

نسبة مستخدمي إنستغرام بعض التقلّبات عبر دورات المؤشر؛ فقد بلغت 56% في استطلاع 2019/ 2020، ثم انخفضت إلى 47% في استطلاع 2022، وتشهد ارتفاعًا في استطلاع 2024/ 2025 إلى 52%.

تشير النتائج إلى أن غالبية مستخدمي الإنترنت، في الأردن والجزائر والسودان وفلسطين ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا، أفادوا أن لديهم حسابات على فيسبوك، حيث تجاوزت النسبة في هذه البلدان 80%، أما بالنسبة إلى استخدام واتساب، فقد أظهرت النتائج أن النسبة تجاوزت 70% في معظم البلدان، ما يجعلها واحدة من أكثر المنصات شيوعًا بين مستخدمي الإنترنت في المنطقة.

الشكل (212)

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على فيسبوك وتويتر وإنستغرام وسناب شات وتليغرام من إجمالي مستخدمي الإنترنت في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

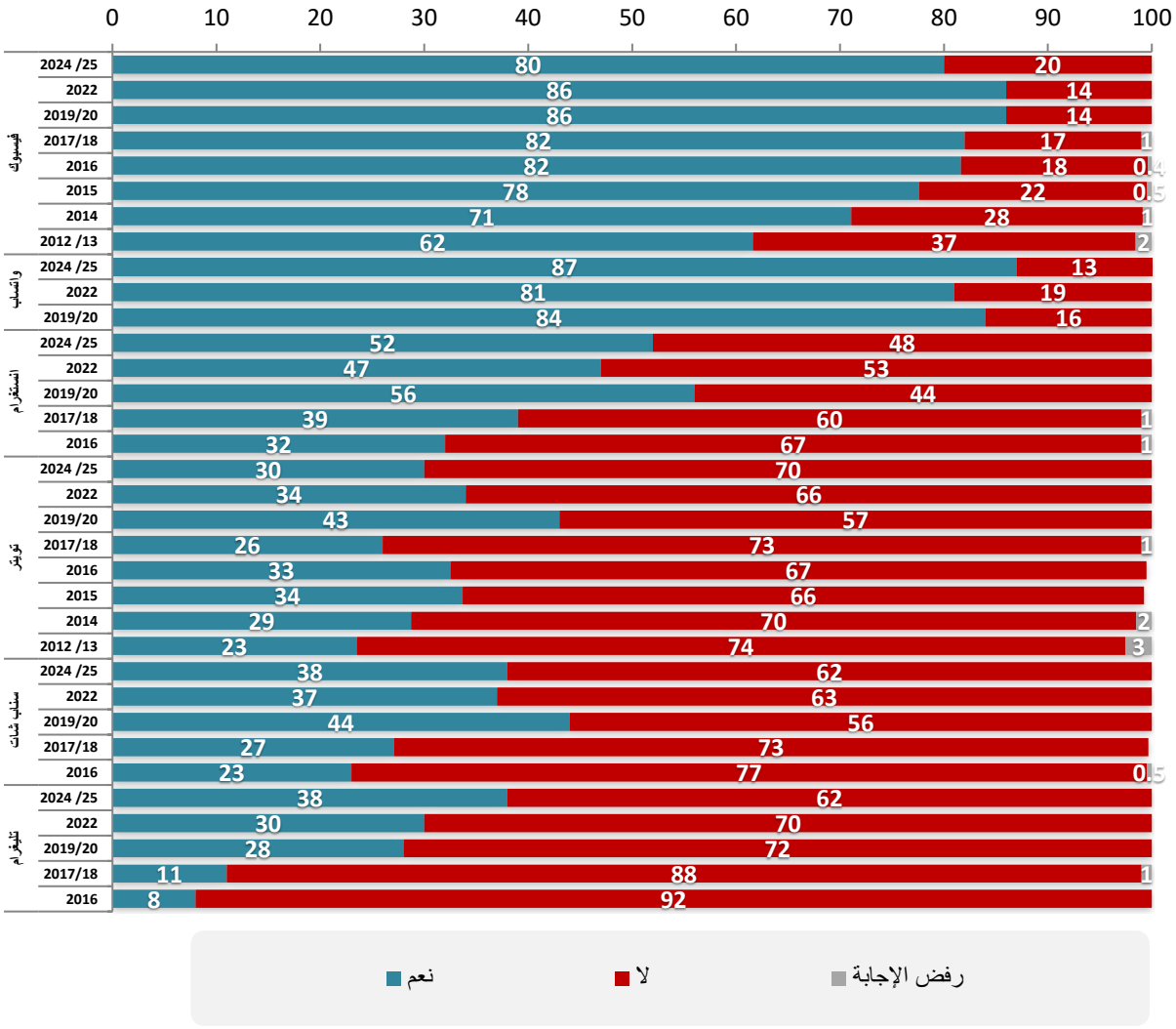

الشكل (213)

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على فيسبوك وتويتر من إجمالي مستخدمي الإنترنت في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

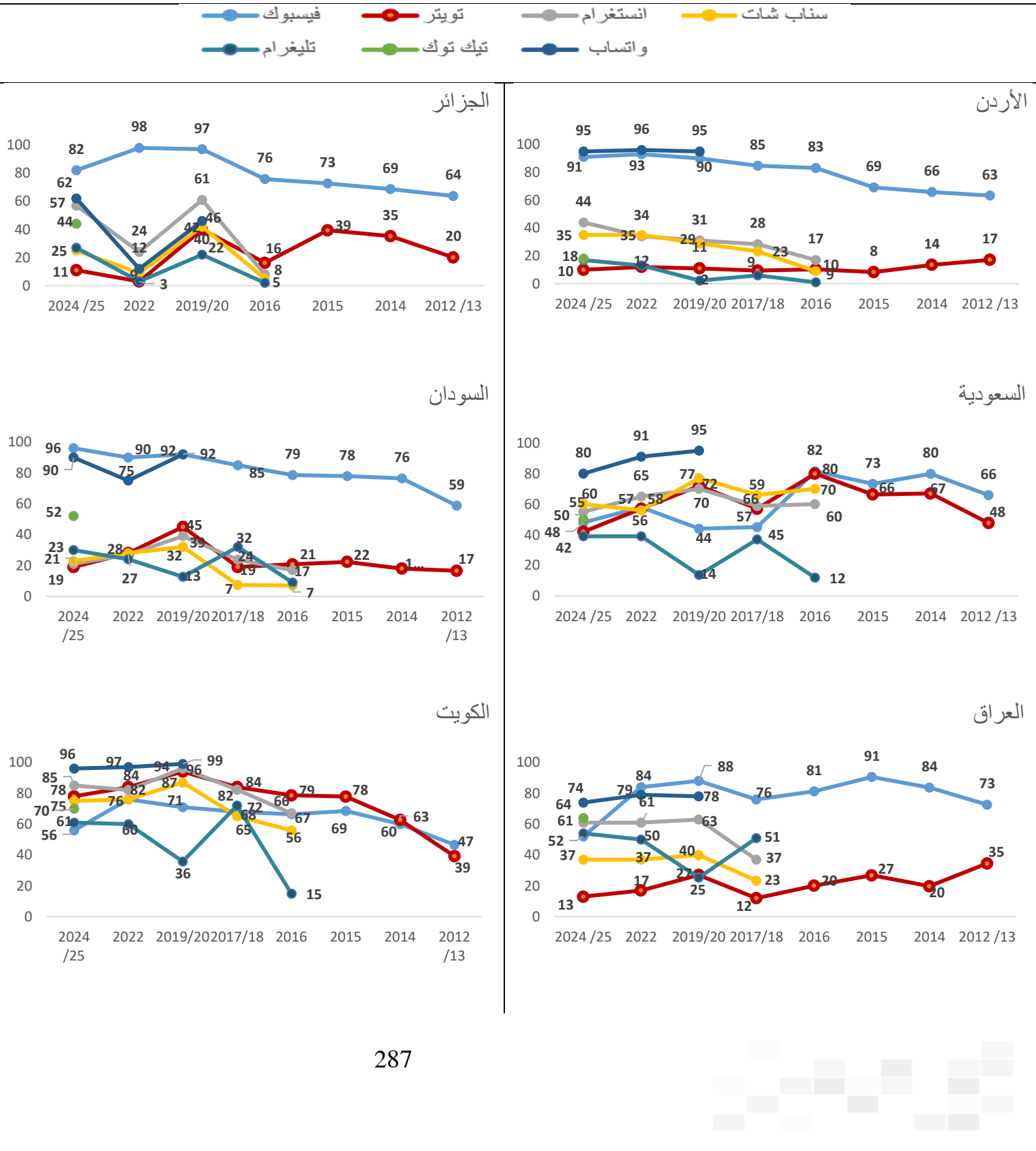

المغرب

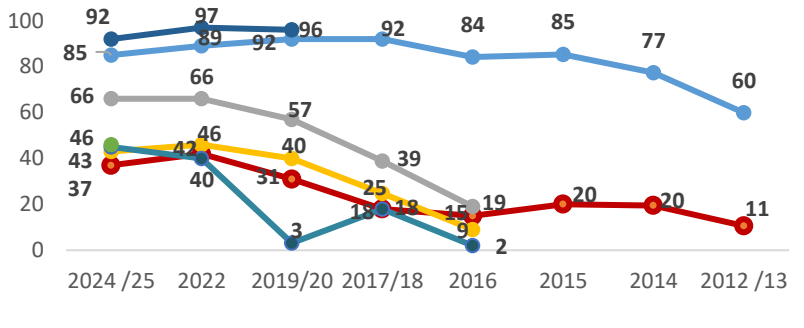

تونس

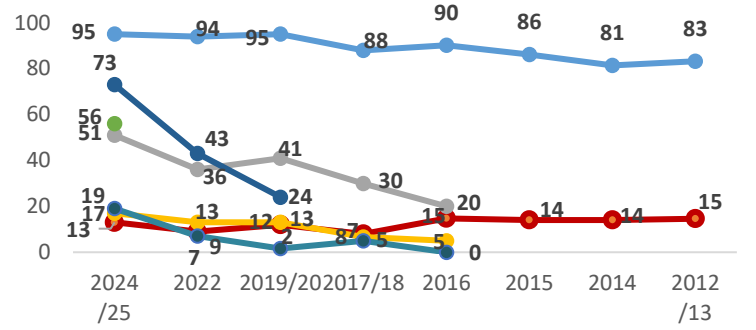

فلسطين

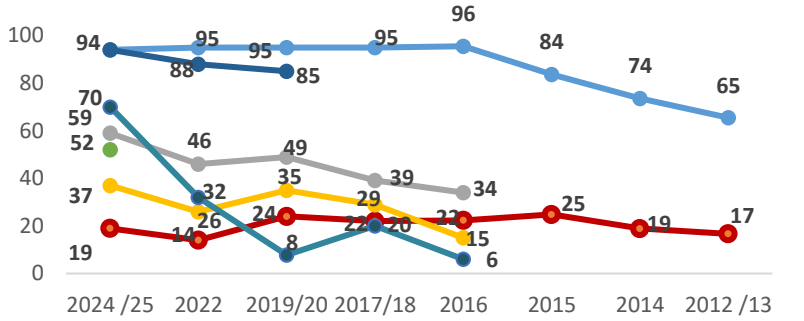

لبنان

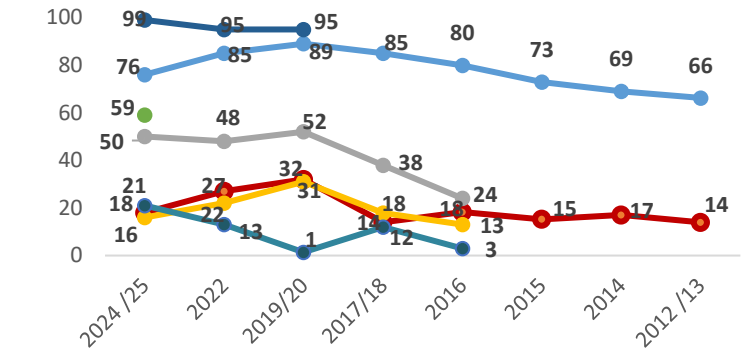

مصر

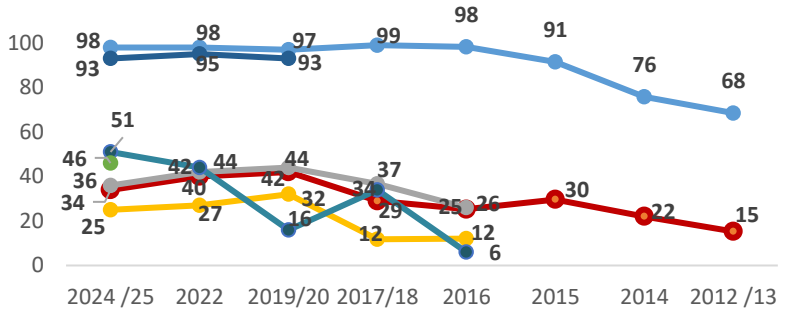

موريتانيا

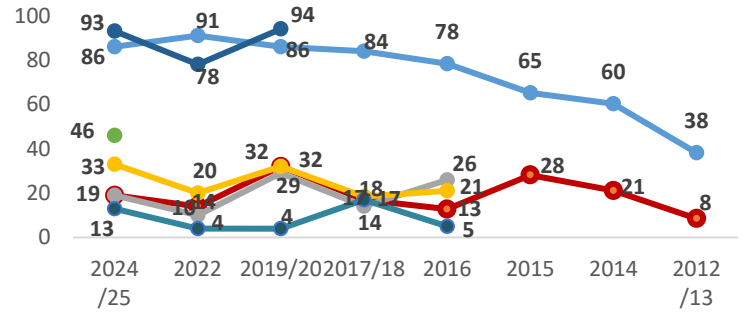

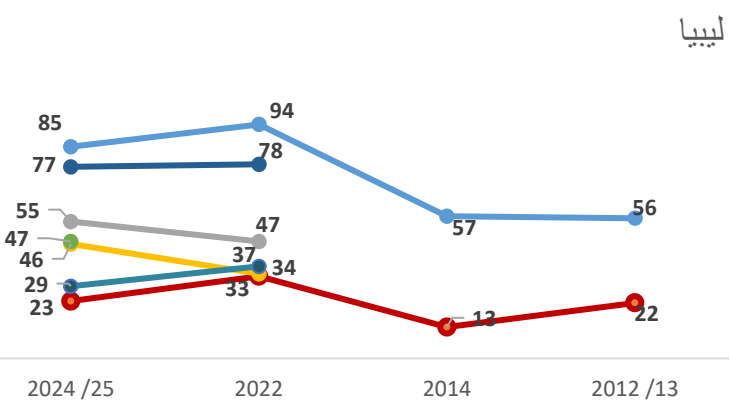

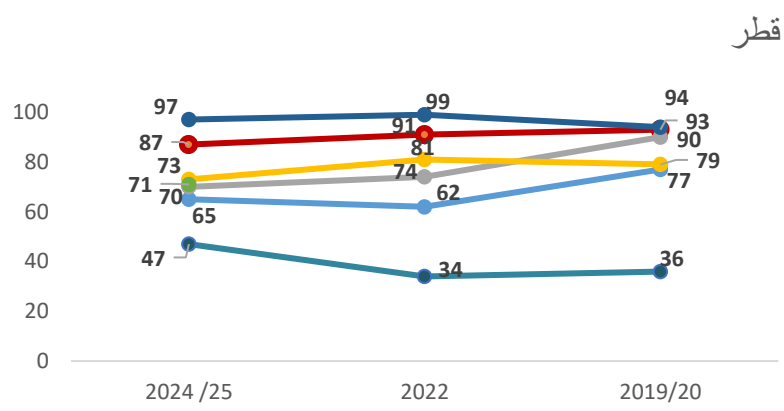

- **انخراط مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعات خاصة أو عامة**

طُرِحت أسئلة تتعلق بمشاركة المستجيبين في مجموعة خاصة أو عامة على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت، وذلك في إطار دراسة أثر هذه الوسائل في مواطني المنطقة العربية. وتشير النتائج إلى أن 23% منهم أفادوا أنهم مشاركون أو منخرطون في مجموعات خاصة أو عامة على هذه الوسائل أو على الإنترنت، مقابل 74% نفوا ذلك. ويُلاحَظ أن هذه النسبة تُظهر ارتفاعًا طفيفًا مقارنةً بنتائج استطلاع 2022، التي بلغت فيها نسبة المنخرطين في هذه المجموعات 21% مقابل 76% ممن لم يكونوا مشاركين، ما قد يعكس اتساعًا تدريجيًا في استخدام هذا النوع من التفاعل الرقمي.

وسُجِّلت أعلى نسب المشاركة في هذه المجموعات في السودان (47%)، وفي مصر (46%)، فقطر (30%)، وموريتانيا (28%)، والكويت (26%). أما أقل النسب فسُجِّلت في لبنان والمغرب (7%)، وفي العراق والسعودية (11%)، وفي الأردن (14%).

الشكل (214)

ضمن المجموعات التي تنشأ على وسائل التواصل الاجتماعي/ الإنترنت، هل أنت مشارك/ عضو/ جزء من مجموعة خاصة أو عامة؟

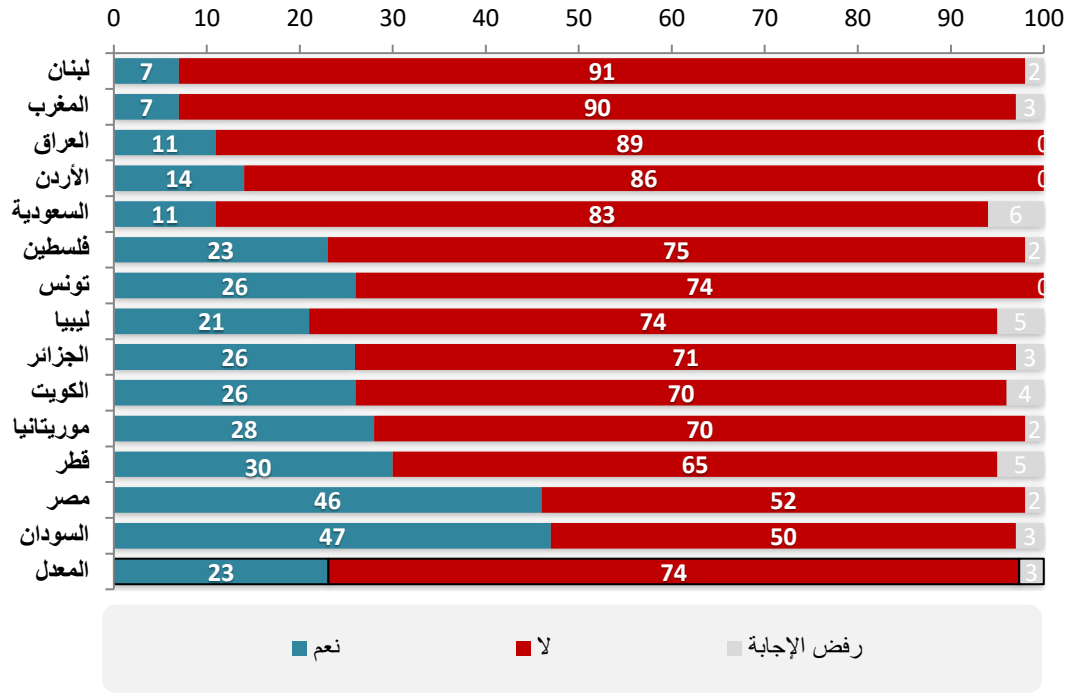

الشكل (215)

ضمن المجموعات التي تنشأ على وسائل التواصل الاجتماعي/ الإنترنت، هل أنت مشارك/ عضو/ جزء من مجموعة خاصة أو عامة؟ في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

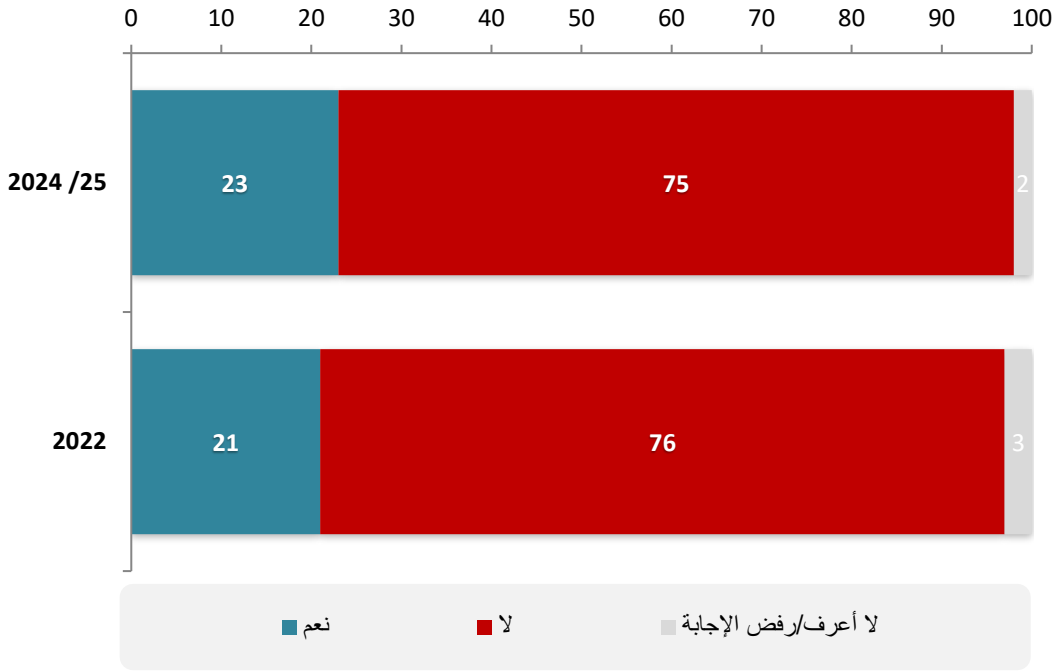

تُظهِر المقارنة بين استطلاعَي 2022 و2024/ 2025 تفاوتًا في نسب المشاركة في هذه المجموعات. فقد سجّلت الجزائر أكبر زيادة، بارتفاع بلغ 13 نقطة مئوية، ثم السودان بارتفاع قدره 16 نقطة. وفي المقابل، سجّل كلٌّ من المغرب والأردن أكبر تراجع، فقد انخفضت النسبة فيهما بمقدار 16 و11 نقطة مئوية، على التوالي.

الشكل (216)

ضمن المجموعات التي تنشأ على وسائل التواصل الاجتماعي/ الإنترنت، هل أنت مشارك/ عضو/ جزء من مجموعة خاصة أو عامة؟ في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

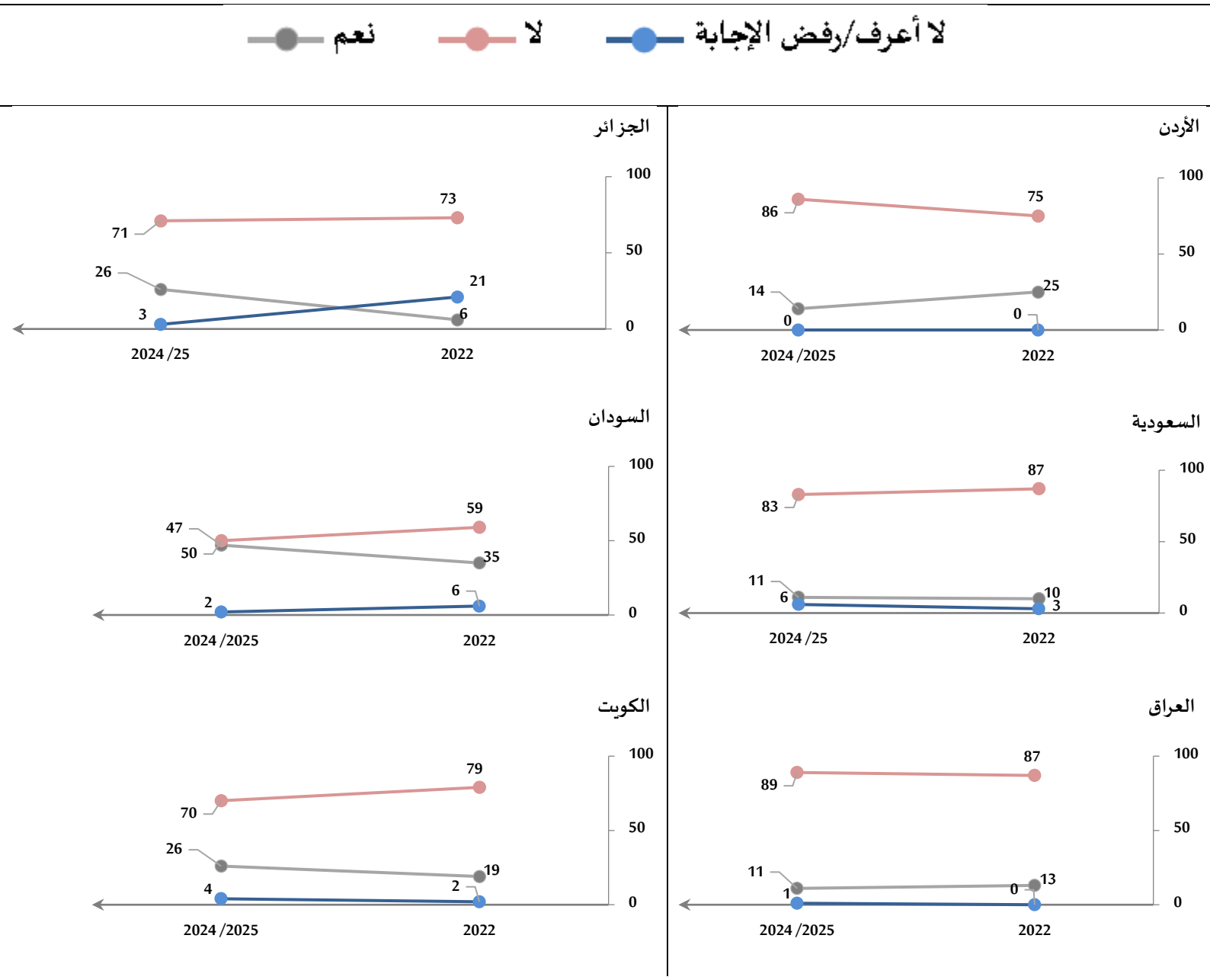

المغرب

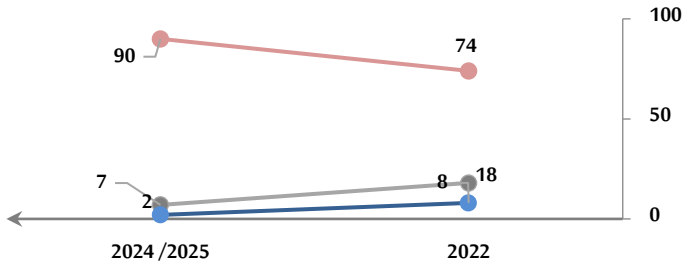

تونس

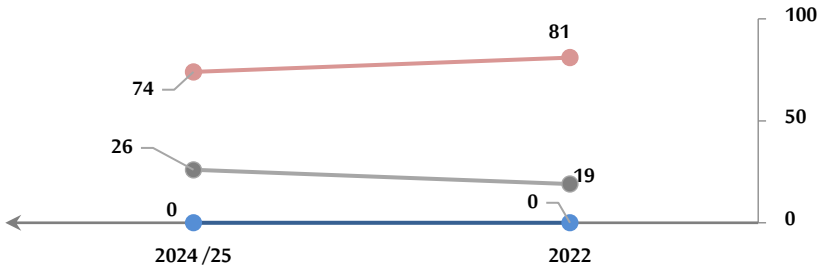

فلسطين

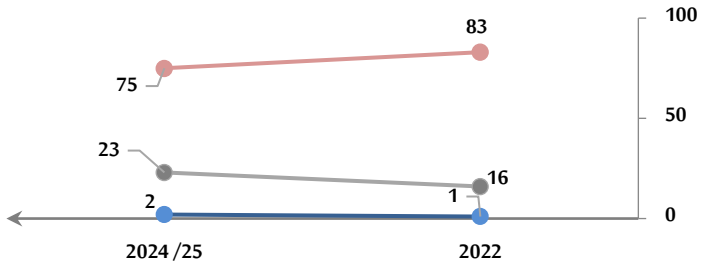

قطر

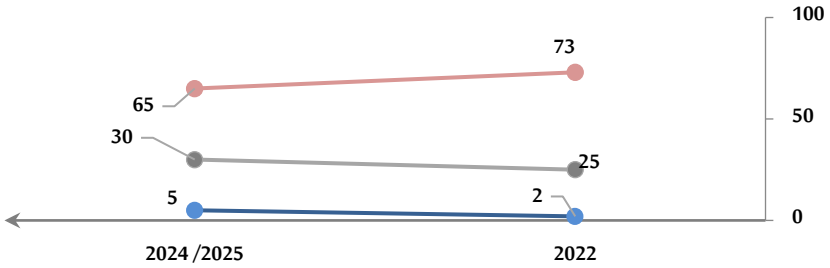

لبنان

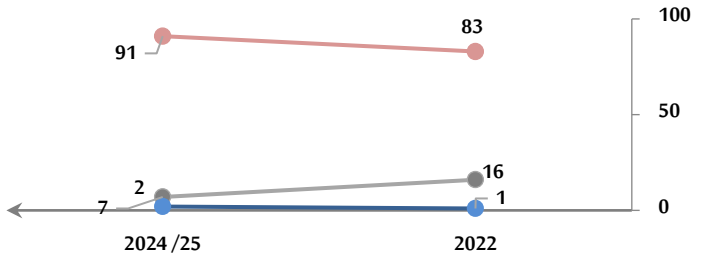

ليبيا

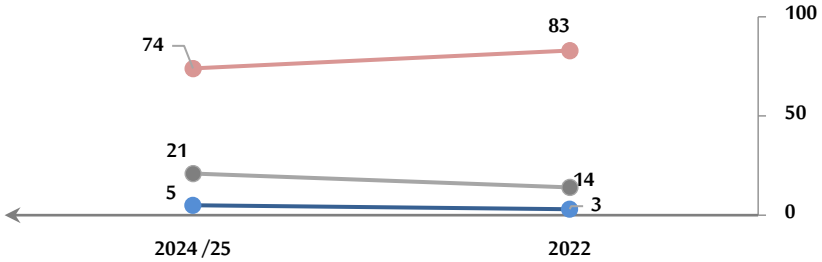

مصر

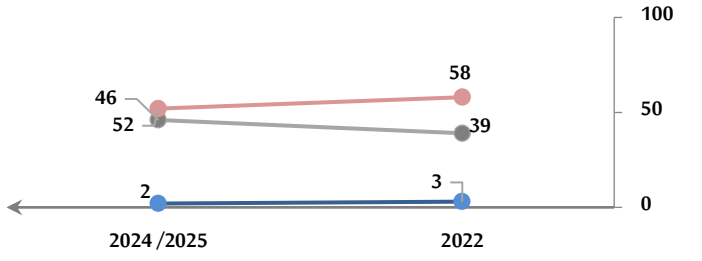

موريتانيا

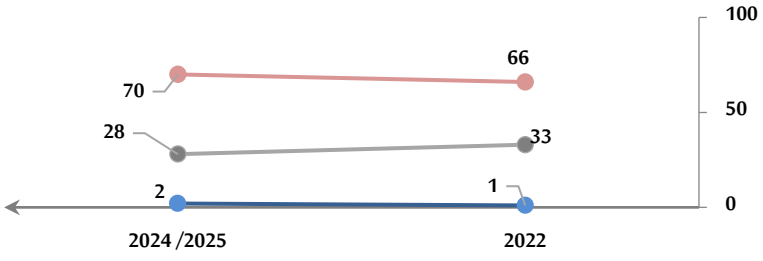

- **أسباب استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي ودوافعه**

طُرح على المستجيبين سؤال حول أهم ثلاثة دوافع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع طلب ترتيبها بحسب الأهمية. وأظهرت النتائج أن أبرز دافع للمستخدمين هو التواصل مع الأصدقاء والمعارف، بنسبة 27%. يليه متابعة الأخبار بنسبة 15%. وذكر 11% أنهم يستخدمون هذه الوسائل لملء وقت الفراغ، بينما أفاد 9% بأن الهدف هو متابعة الأحداث الرائجة ("الترند")، ونفس النسبة لاستخدامها لمتابعة محتوى يهمّهم. وأشار 8% إلى متابعة الأخبار العالمية، و7% لمشاركة الأصدقاء والمعارف بما يفعلونه يوميًا، و4% للتعرف إلى أشخاص جدد، و4% لأغراض مهنية مثل البحث عن عمل أو التعريف بالخبرات العملية. وأفاد 3% بأن استخدامهم يهدف لمشاركة آرائهم السياسية والاجتماعية، بينما 1% يطمحون إلى أن يصبحوا مؤثِّرين على الوسائل.

وأفاد غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في جميع البلدان المستطلعة، باستثناء فلسطين، أن السبب الأول لاستخدامهم هذه الوسائل هو التواصل مع الأصدقاء والمعارف. أما أعلى نسب من أشاروا إلى أن دافعهم الأول هو متابعة الأحداث الرائجة ("الترند") فكانت في كل من قطر (16%)، وموريتانيا (15%)، والكويت (12%)، ومصر والسعودية (11% لكلٍ منهما). بينما كانت أعلى نسب من ذكرت أن السبب هو ملء وقت الفراغ في كل من الأردن (19%)، والعراق ولبنان (17% لكلٍ منهما)، ومصر (16%).

وأظهر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار تفوّقًا واضحًا لدى مستخدمي الإنترنت في فلسطين بنسبة 32%، والسودان (12%)، والأردن ولبنان (19% لكلٍ منهما)، ثم مصر وموريتانيا (14% لكلٍ منهما).

الجدول (15)

أيّ من هذه الأسباب يجعلك تستخدم هذه الأدوات/ التطبيقات؟ أهم سبب

	العراق	السعودية	السودان	فلسطين	مصر	الأردن	قطر	لبنان	المغرب	موريتانيا	الكويت	المعدل
من أجل التواصل مع الأصدقاء والمعارف	51	42	33	27	24	22	22	20	18	18	16	27
من أجل متابعة أخبار البلد	6	5	22	32	14	19	10	19	9	14	11	15
من أجل ملء وقت الفراغ	17	6	4	10	16	19	8	17	11	8	10	11
من أجل أن أكون متابعًا للأحداث الرائجة ("الترند")	5	11	7	3	11	5	16	4	7	15	12	9
من أجل متابعة محتوى مهتم به	5	3	7	7	10	10	13	10	11	10	10	9
من أجل متابعة الأخبار العالمية	4	7	6	5	5	12	10	7	8	10	12	8
من أجل مشاركة الأصدقاء ما أفعله في يومي	2	2	5	6	7	6	9	9	10	8	8	7
من أجل التعرف إلى أشخاص جدد	5	8	4	1	5	1	2	3	8	4	5	4
للعمل أو التعريف بمجال عملي	3	5	3	3	4	4	4	4	4	2	5	4
من أجل مشاركة آرائي السياسية والاجتماعية	1	1	3	2	2	1	0	3	6	5	4	3
من أجل أن أصبح مؤثّرًا	0	1	1	0	1	1	1	0	4	2	3	1
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	1	9	5	4	1	0	5	4	4	4	4	2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ونظرًا إلى تعدد الدوافع والأسباب، طُلِب من المستجيبين ترتيب أهم ثلاثة دوافع لاستخدام هذه التطبيقات بحسب أهميتها، وجرى احتساب معدل هذه الأسباب على نحو موزون، بحيث يحصل السبب الأول على وزن أكبر من الثاني، ويحصل الثاني على وزن أكبر من الثالث. وباستخدام معادلة الوزن، يُحسَب المعدل كما يلي: (عدد المستجيبين الذين ذكروا السبب الأول) * (3) + (عدد المستجيبين الذين ذكروا السبب الثاني) * (2) + (عدد المستجيبين الذين ذكروا السبب الثالث) * (1) / (مقسومة على مجموع المستجيبين الذين ذكروا الأسباب الثلاثة).

تشير النتائج إلى أن أغلب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يستخدمونها أساسًا للتواصل مع الأصدقاء والمعارف، حيث بلغت نسبة هؤلاء 22%، وكان الدافع الثاني متابعة الأخبار المحلية بنسبة 13%، بينما حلّ دافع ملء وقت الفراغ في المرتبة الثالثة بنسبة 12%.

الجدول (16)

أي من هذه الأسباب يجعلك تستخدم هذه الأدوات/ التطبيقات؟

ترتيب الأسباب / الأسباب	السبب الأهم الأول	السبب الأهم الثاني	السبب الأهم الثالث	المعدل
من أجل التواصل مع الأصدقاء والمعارف	27	19	12	22
من أجل متابعة أخبار البلد	15	11	10	13
من أجل ملء وقت الفراغ	11	13	14	12
من أجل متابعة محتوى مهتم به	9	10	10	10
من أجل أن أكون متابعًا للأحداث الرائجة ("الترند")	9	7	7	8
من أجل متابعة الأخبار العالمية	8	9	8	8
من أجل مشاركة الأصدقاء ما أفعله في يومي	7	7	8	7
من أجل التعرف إلى أشخاص جدد	4	6	5	5
للعمل أو التعريف بمجال عملي	4	3	4	4
من أجل مشاركة آرائي السياسية والاجتماعية	3	3	3	3
من أجل أن أصبح مؤثّرًا	1	1	1	1
أخرى	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	0	0	1
لا يوجد ردّ آخر	0	11	18	6
المجموع	100	100	100	100

الجدول (17)

أي من هذه الأسباب يجعلك تستخدم هذه الأدوات/ التطبيقات؟ (عبر السنوات)

ترتيب الأسباب / الأسباب	السبب الأهم الأول		السبب الأهم الثاني		السبب الأهم الثالث		المعدل	
	2024-25	2022	2024-25	2022	2024-25	2022	2024-25	2022
من أجل التواصل مع الأصدقاء والمعارف	27	58	19	14	12	6	22	36
من أجل متابعة أخبار البلد	15	--	11	--	10	--	13	--
من أجل ملء وقت الفراغ	11	8	13	11	14	5	12	10
من أجل متابعة محتوى مهتم به	9	5	10	11	10	13	10	8
من أجل أن أكون متابعًا للأحداث الرائجة ("الترند")	9	8	7	14	7	10	8	10
من أجل متابعة الأخبار العالمية	8	--	9	--	8	--	8	--
من أجل مشاركة الأصدقاء ما أفعله في يومي	7	3	7	6	8	10	7	5
من أجل التعرف إلى أشخاص جدد	4	5	6	10	5	13	5	7
للعمل أو التعريف بمجال عملي	4	2	3	2	4	4	4	2
من أجل مشاركة آرائي السياسية والاجتماعية	3	1	3	2	3	3	3	2
من أجل أن أصبح مؤثّرًا	1	--	1	--	1	--	1	--

ترتيب الأسباب / الأسباب	السبب الأهم الأول		السبب الأهم الثاني		السبب الأهم الثالث		المعدل	
من أجل متابعة الأخبار	--	7	--	12	--	15	0	9
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	2	3	0	0	0	23	1	1
لا يوجد ردّ ثانٍ/ ثالث	0	0	11	18	18	0	6	10
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

- **الموضوعات الأكثر متابعة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي**

وفي سياق التعرف إلى دوافع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، سُئل المستجيبون عن أهم ثلاثة موضوعات تستقطب اهتمامهم أكثر من غيرها عند استخدامها، مع ترتيبها بحسب درجة الأهمية.

فعلى صعيد الموضوعات الأولى من حيث الأهمية التي تجذب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، تصدّرت الموضوعات الرائجة والموضوعات السياسية، إذ أفاد 13% من المستجيبين لكلا الفئتين، وحلّت الموضوعات ذات الطابع الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة 11%، تلتها الموضوعات الدينية والرياضية بنسبة 9% لكل منها، ثم الموضوعات التعليمية/ التثقيفية بنسبة 7%، فموضوعات الطبخ بنسبة 6%، وأخيرًا الاستماع إلى الموسيقى والموضوعات الصحية بنسبة 4% لكل منهما.

وتشير النتائج إلى أن أعلى نِسب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين أفادوا أن الموضوعات الرائجة هي الأكثر أهمية لديهم سُجِّلت في ليبيا بنسبة 26%، تلتْها مصر بنسبة 24%، ثم لبنان بنسبة 19%، وموريتانيا وفلسطين بنسبة 18% لكل منهما، والأردن والسودان بنسبة 16% لكل منهما، وقطر بنسبة 14%، والكويت بنسبة 10%.

وسُجِّلت أعلى نسب الذين أفادوا أن الموضوعات السياسية هي الأهم ضمن ما يتابعونه على وسائل التواصل الاجتماعي في تونس بنسبة 32%، وتلتها فلسطين بنسبة 27%، فموريتانيا بنسبة 17%، ولبنان بنسبة 14%، فسورية بنسبة 13%، ثم الجزائر بنسبة 12%، والعراق بنسبة 11%، والأردن بنسبة 10%.

الجدول (18)

ما الموضوعات/ المحتويات التي تتابعها أكثر من غيرها على أدوات/ تطبيقات التواصل الاجتماعي؟

بلد الدراسة / أهم الموضوعات	مصر	موريتانيا	الأردن	السودان	قطر	الكويت	المغرب	العراق	تونس	فلسطين	لبنان	السعودية	الجزائر	ليبيا	المعدل
ما هو رائج على التواصل الاجتماعي	24	18	16	16	14	10	9	4	2	18	19	3	2	26	13
الموضوعات الاجتماعية	11	8	11	7	13	8	9	12	17	11	15	6	9	14	11
موضوعات دينية وأدعية دينية	8	17	15	7	10	11	7	5	3	9	4	10	11	7	9
موضوعات سياسية	7	17	10	4	7	9	9	11	32	27	14	13	12	9	13
موضوعات رياضية	13	4	9	5	9	10	9	12	7	5	5	12	14	6	9
مواد تعليمية/ تثقيفية	4	7	9	8	9	8	8	6	11	7	5	5	5	3	7
فنون الطبخ	5	2	12	4	5	5	7	10	6	4	8	2	18	2	6
الاستماع إلى الموسيقى	3	3	2	3	2	5	5	18	5	3	5	2	1	2	4
موضوعات صحية	7	5	5	3	4	5	9	1	0	4	5	5	6	2	4
موضوعات المشاهير	3	5	1	1	5	5	5	3	1	3	6	6	2	2	3
الموضة والأزياء	4	4	3	2	5	6	5	4	1	2	3	1	3	2	3
الثقافة والفن (المسرح والرسم والشعر)	1	1	1	1	1	2	3	11	4	2	1	4	1	2	3
الدعايات والإعلانات للمنتجات التجارية	2	3	1	1	5	5	5	1	4	1	4	4	0	2	3
أشياء متعلقة بالتجميل	3	2	2	2	5	5	4	2	0	3	3	2	2	5	3
أخبار الحرب	0	0	0	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
أخبار الجيش	0	0	0	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
قصص الجرائم	1	1	1	1	1	2	3	1	0	1	2	0	1	2	1
أخبار الدعم السريع	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
أخرى	1	1	1	0	0	1	0	0	3	0	0	10	7	0	2
رفض الإجابة	1	2	2	5	5	3	3	1	4	0	3	15	7	14	4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

ونظرًا إلى أن السؤال طُلِب فيه من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تحديد ثلاثة موضوعات مرتَّبة بحسب أهميتها، فقد جرى احتساب معدلٍ موزون لهذه الموضوعات، بحيث أُعطِي الموضوع الذي حلّ في المرتبة الأولى وزنًا أعلى من ذلك الذي حل في المرتبة الثانية، وأُعطِي الموضوع الذي حلّ في المرتبة الثانية وزنًا أعلى من الموضوع الذي حلّ في المرتبة الثالثة. وبناء على ذلك، احتُسب المعدل وفق المعادلة التالية: (عدد المستجيبين الذين ذكروا الموضوع في المرتبة الأولى ×3 + عدد المستجيبين الذين ذكروه في المرتبة الثانية ×2 + عدد المستجيبين الذين ذكروه في المرتبة الثالثة ×1) مقسومًا على إجمالي عدد المستجيبين الذين ذكروا الموضوعات.

وتُظهر نتائج احتساب المعدّل أن الموضوعات الرائجة جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلتها الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثانية.

الجدول (19)

ما الموضوعات / المحتويات التي تتابعها أكثر من غيرها على وسائل التواصل الاجتماعي

ترتيب الموضوعات / أهم الموضوعات	أهم أول موضوع	أهم ثاني موضوع	أهم ثالث موضوع	المعدل
ما هو رائج على التواصل الاجتماعي	13	10	9	11
موضوعات اجتماعية	11	11	8	11
موضوعات دينية وأدعية دينية	9	7	8	8
موضوعات سياسية	13	8	6	10
موضوعات رياضية	9	7	6	8
مواد تعليمية/ تثقيفية	7	7	7	7
فنون الطبخ	6	5	5	6
الاستماع إلى الموسيقى	4	4	4	4
موضوعات صحية	4	5	7	5
موضوعات المشاهير	3	3	3	3
الموضة والأزياء	3	4	4	4
الثقافة والفن (المسرح والرسم والشعر)	3	2	2	3
الدعايات والإعلانات للمنتجات التجارية	3	3	3	3
أشياء متعلقة بالتجميل	3	3	3	3
أخبار الحرب	1	0	0	1
أخبار الجيش	1	0	0	1
قصص الجرائم	1	2	2	2
أخبار الدعم السريع	0	0	0	0
أخرى	2	2	1	2
رفض الإجابة	4	0	0	2
لا يوجد ردّ ثانٍ/ ثالث	0	17	22	9
المجموع	100	100	100	100

الجدول (20)

ما الموضوعات / المحتويات التي تتابعها أكثر من غيرها على وسائل التواصل الاجتماعي؟ (عبر السنوات)

ترتيب الموضوعات / أهم الموضوعات	أهم أول موضوع		أهم ثاني موضوع		أهم ثالث موضوع		المعدل	
	2024-2025	2022	2024-2025	2022	2024-2025	2022	2024-2025	2022
ما هو رائج على وسائل التواصل الاجتماعي	14	--	10	--	9	--	11	--
موضوعات اجتماعية	10	25	10	17	9	8	11	20
موضوعات دينية وأدعية دينية	10	5	8	7	7	8	8	6
موضوعات سياسية	9	18	7	10	5	5	10	14
موضوعات رياضية	9	8	7	8	7	8	8	8
مواد تعليمية/ تثقيفية	7	--	7	--	8	--	7	--
فنون الطبخ	6	7	5	7	6	6	6	6
موضوعات صحية	5	2	6	4	8	8	5	4
الاستماع إلى الموسيقى	5	13	4	5	4	6	4	10
موضوعات المشاهير	4	4	4	6	4	6	3	5
الدعايات والإعلانات للمنتجات التجارية	3	2	3	5	3	6	3	4
الموضة والأزياء	4	2	5	4	4	5	4	3
الثقافة والفن (المسرح والرسم والشعر)	3	4	3	5	3	4	3	4
أشياء متعلقة بالتجميل	3	1	4	2	4	4	3	2
قصص الجرائم	1	--	2	--	3	--	2	--
أخبار الحرب	2	--	0	--	0	--	1	--
أخبار الجيش	2	--	0	--	0	--	1	--
أخبار الدعم السريع	0	--	0	--	0	--	0	--
المؤتمرات والندوات	--	2	--	2	--	3	--	2
قصص غريبة	--	1	--	2	--	3	--	2
أخرى	1	1	0	1	0	1	2	1
رفض الإجابة	3	5	0	0	0	0	2	2
لا يوجد ردّ ثانٍ/ ثالث	0	0	15	14	16	19	6	7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

- **أنواع المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي**

طُرح على المستجيبين سؤالٌ يتعلق بالشكل المفضّل لديهم لتلقّي المحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك من بين مجموعة من الخيارات شملت نصوصًا مكتوبة/ منشورات، أو صورًا تفاعلية، أو مقاطع فيديو مصوّرة لأشخاص مختصين أو معنيين بالشأن المطروح، أو فيديوهات تفاعلية/ توضيحية، أو محتوى صوتي/ تسجيلي. وتُظهر النتائج وجود تباين في تفضيلات المستجيبين حيال أنماط تلقّي المحتوى؛ إذ فضّل 31% الفيديو التفاعلي/ التوضيحي، تلاه النص المكتوب بنسبة 27%، ثم الفيديو المصوّر لأشخاص مختصين بنسبة 16%، فالصور التفاعلية بنسبة 15%. في حين حلّ المحتوى الصوتي/ التسجيلي في المرتبة الأخيرة بنسبة 3% فقط.

ويبرز نمط مماثل للمعدل الكلّي على مستوى البلدان، حيث تفضّل الغالبية تلقّي المحتوى في صيغة فيديو تفاعلي. في المقابل، يسجّل تفضيل النصوص والمنشورات المكتوبة نسبًا مرتفعة في كل من تونس والسودان وموريتانيا وفلسطين.

الشكل (217)

اتجاهات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو تفضيل تلقّي المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي

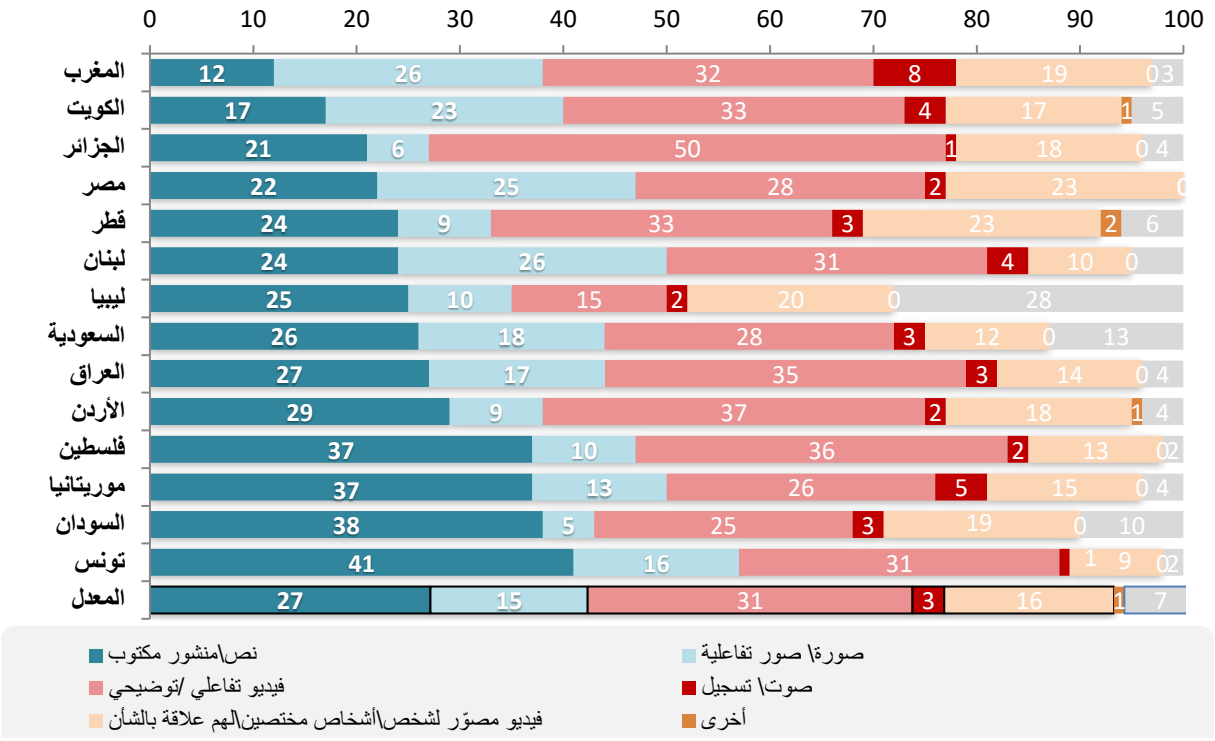

الجدول (21)

اتجاهات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو تفضيل تلقّي المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي

	التفضيل الأول	التفضيل الثاني	المعدل
نص/ منشور مكتوب	26	15	22
صورة/ صور تفاعلية	16	17	16
فيديو تفاعلي/ توضيحي	31	23	28
صوت/ تسجيل	4	8	5
فيديو مصوّر لشخص/ أشخاص مختصين/ لهم علاقة بالشأن	19	16	18
أخرى	1	0	1
رفض الإجابة	3	0	2
لا يوجد ردّ آخر	0	21	7
المجموع	100	100	100

عند مقارنة تفضيلات المستجيبين بشأن الشكل المفضّل لتلقّي المحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي بين استطلاعَي 2022 و2024/ 2025، تُظهر النتائج حدوث تغيّر في ترتيب بعض الأشكال، إلى جانب استقرار نسبي في بعضها الآخر. فقد ارتفعت نسبة تفضيل الفيديو التفاعلي/ التوضيحي من 23% إلى 28%، ليحتل المرتبة الأولى في استطلاع 2024/ 2025. في المقابل، تراجعت نسبة تفضيل النص/ المنشور المكتوب من 28% إلى 22%، بعد أن كان الشكل المفضل في استطلاع 2022. كما ارتفعت نسبة من يفضلون الفيديو المصوّر لأشخاص مختصين من 12% إلى 18%. أما الصور التفاعلية، فقد سجّلت تراجعًا طفيفًا من 20% إلى 16%. أما المحتوى الصوتي أو التسجيلات الصوتية فقد ظل في أدنى مراتب التفضيل مستقرًا عند 5% في كلا الاستطلاعين.

الجدول (22)

اتجاهات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو تفضيل تلقّي المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي عبر السنوات

	التفضيل الأول		التفضيل الثاني		المعدل	
	2024-25	2022	2024-25	2022	2024-25	2022
فيديو تفاعلي/ توضيحي	31	28	23	20	28	23
نص/ منشور مكتوب	26	34	15	17	22	28
فيديو مصوّر لشخص/ أشخاص مختصين/ لهم علاقة بالشأن	19	13	16	9	18	12
صورة/ صور تفاعلية	16	16	17	25	16	20
لا يوجد رد آخر	0	0	21	23	7	9
صوت/ تسجيل	4	4	8	6	5	5
رفض الإجابة	3	5	0	0	2	3
أخرى	1	0	0	0	1	0
المجموع	100	100	100	100	100	100

ب. التفاعل مع قضايا سياسية على وسائل التواصل الاجتماعي

إضافة إلى التعرف إلى الدوافع والأسباب التي تسهم في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد الموضوعات التي تجذب المستخدمين، سعى المؤشر أيضًا لقياس أنماط الاستخدام الفعلية لهذه التطبيقيات. وفي هذا السياق، طُرح على المستجيبين الذين أفادوا أنّ لديهم حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي سؤال حول ما إذا كانوا يستخدمونها للانخراط في مجموعة من النشاطات، شملت ما يلي:

- الحصول على أخبار أو معلومات سياسية.
- التعرّف إلى فعاليات أو أحداث ثقافية/ اجتماعية.
- التعبير عن آرائهم بشأن أحداث سياسية جارية.
- التفاعل مع قضايا سياسية محددة.
- الترويج لآرائهم حول موضوعات بعينها.

أظهرت النتائج أنّ غالبية مستخدمي الإنترنت، بنسبة 82%، يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار أو المعلومات السياسية، مقابل نحو 16% أفادوا أنهم لا يستخدمونها لهذا الغرض على الإطلاق. بل إنّ 53% من المستخدمين قالوا إنّهم يلجؤون إلى هذه المنصات بوتيرة تراوح بين عدة مرات في اليوم ومرة واحدة في الأسبوع، للحصول على محتوى سياسي.

تعكس هذه النتائج زيادة واضحة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها مصدرًا للمحتوى السياسي، مقارنةً بنتائج استطلاع 2022، حيث بلغت النسبة آنذاك 75% ممّن أفادوا أنهم يستخدمون هذه الوسائل لهذا الغرض، مقابل 22% أكدوا عدم استخدامها للحصول على محتوى سياسي. ويشير هذا التحول إلى توسع تدريجي في اعتماد المواطنين على الفضاء الرقمي للحصول على المعلومات السياسية.

ويتباين مستجيبو البلدان المستطلعة في مستويات الاستخدام، إلا أن أكثرية الرأي العام في جميع هذه البلدان أفادت أنها تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتعرّف إلى الأخبار السياسية. غير أن أدنى النسب سُجِّلت في العراق (69%)، والسعودية (70%)، والأردن والجزائر وموريتانيا (77% لكل منها). في حين راوحت النسب في بقية المجتمعات بين 81% 94%.

الشكل (218)

مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية

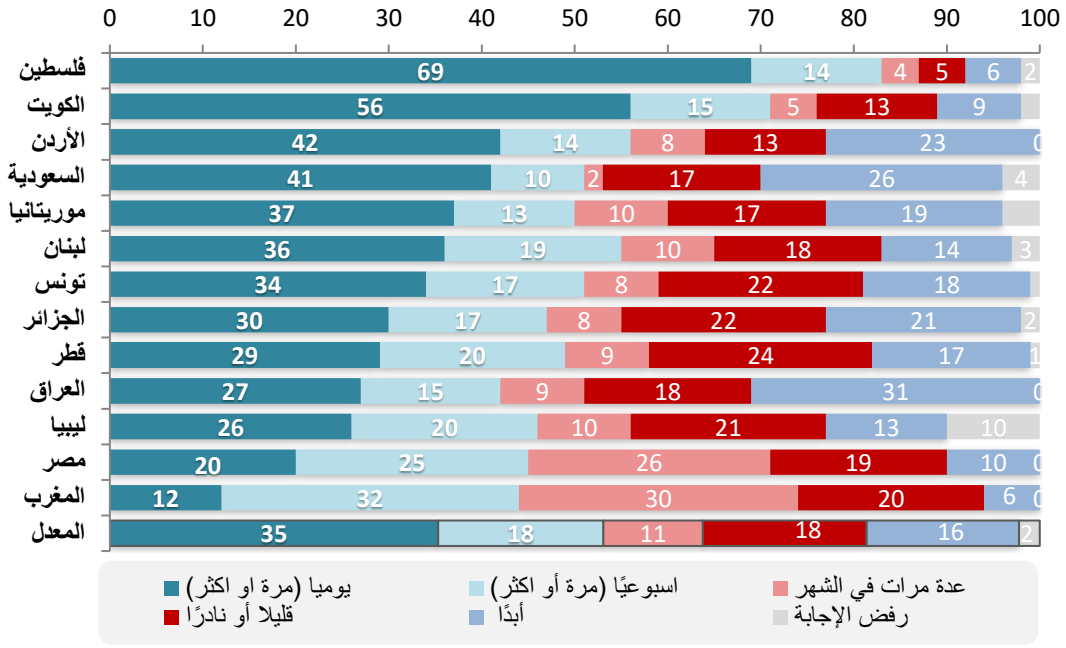

الشكل (219)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

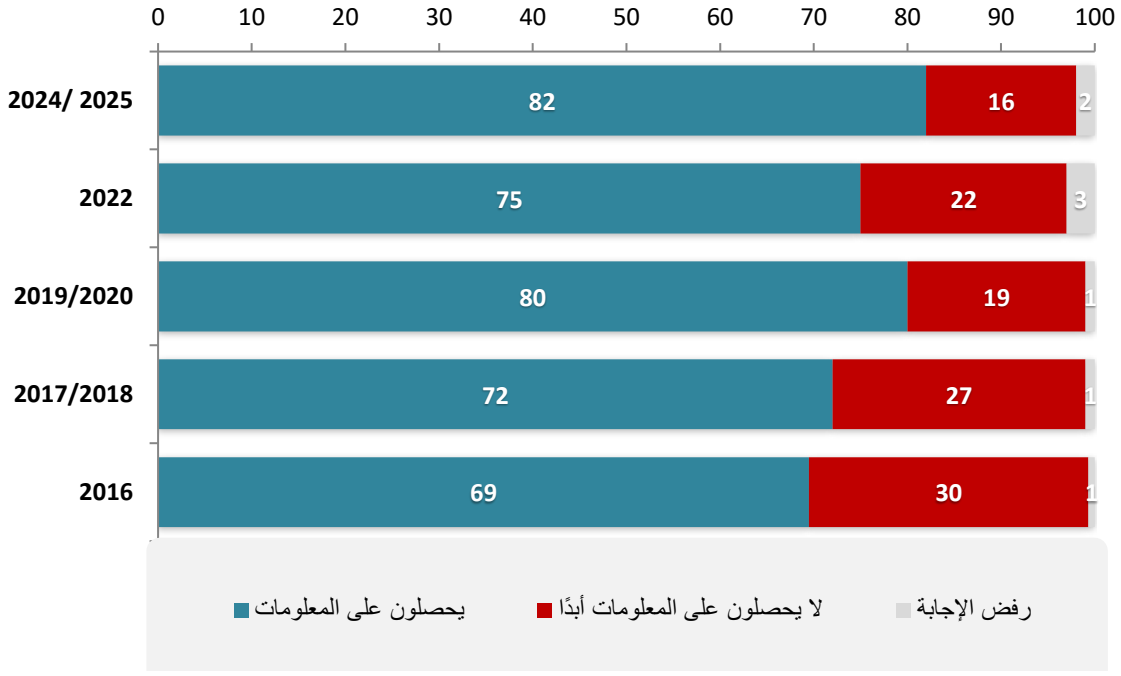

الشكل (220)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

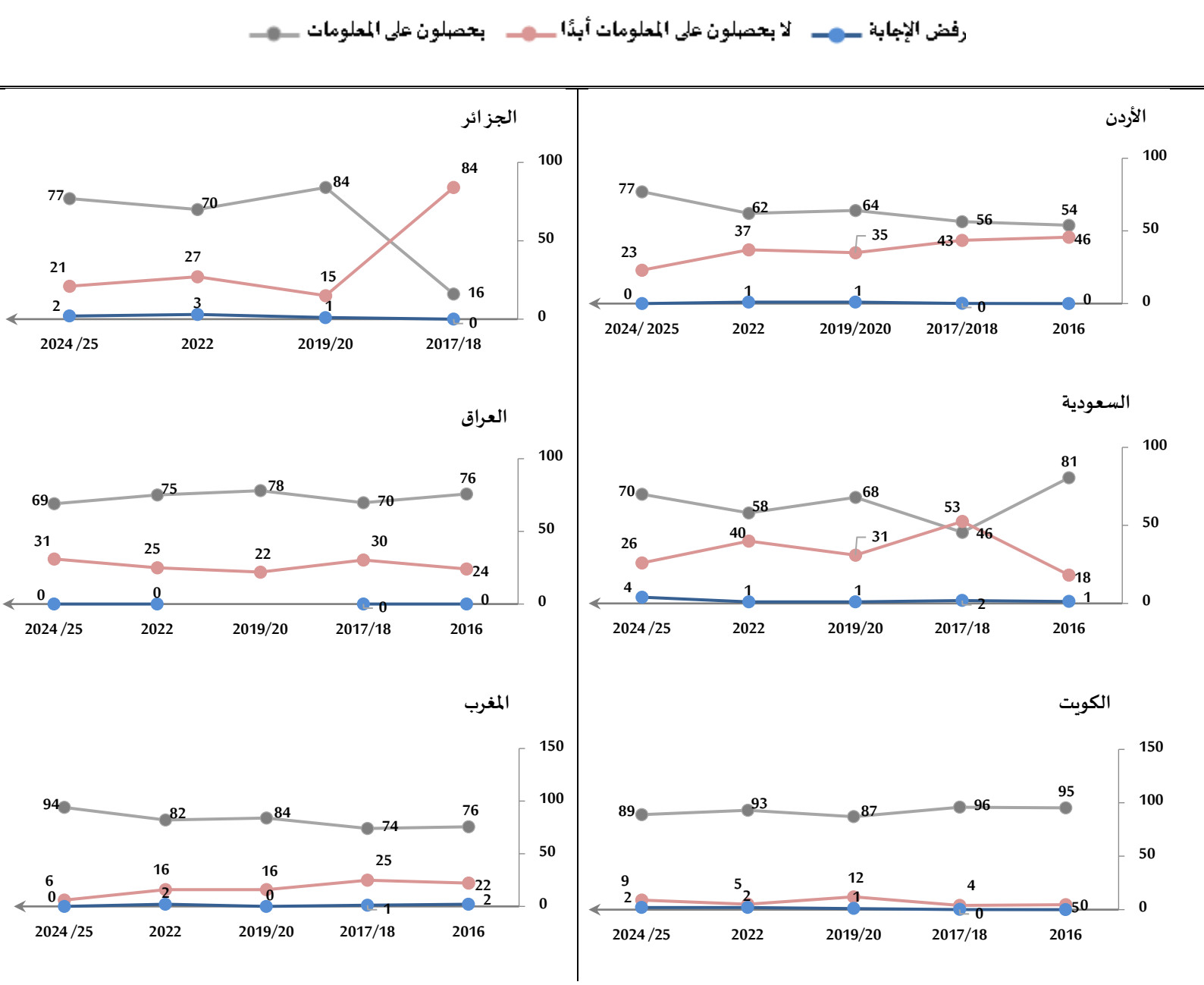

تونس

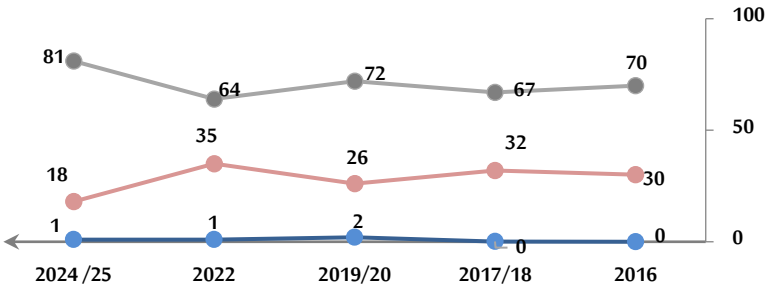

فلسطين

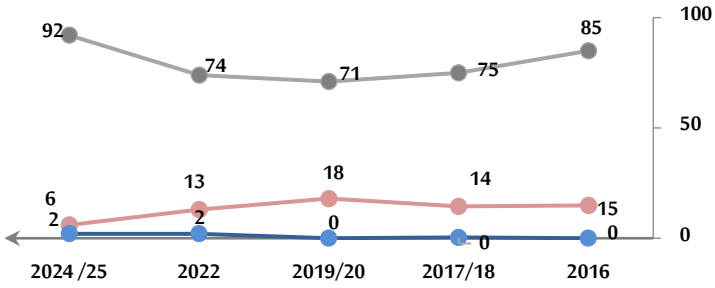

لبنان

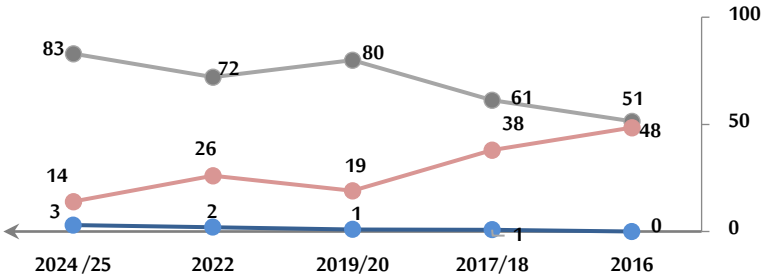

مصر

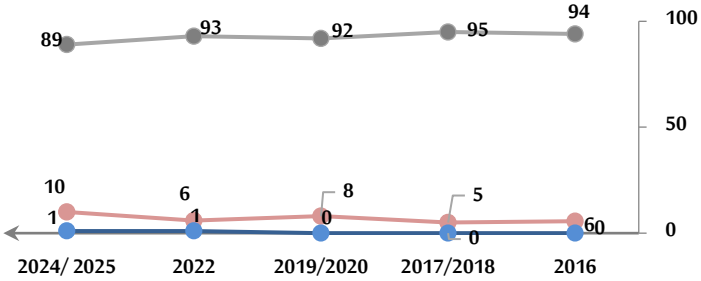

موريتانيا

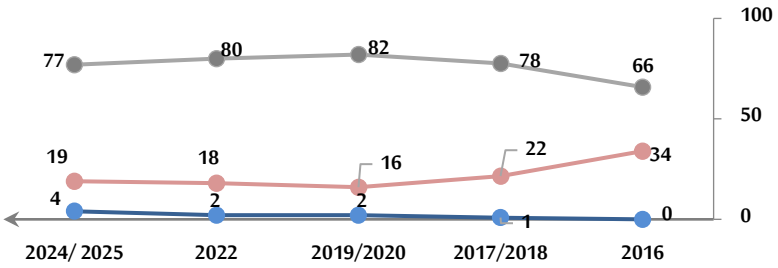

قطر

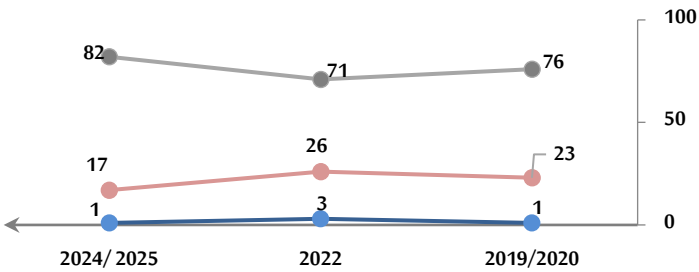

ليبيا

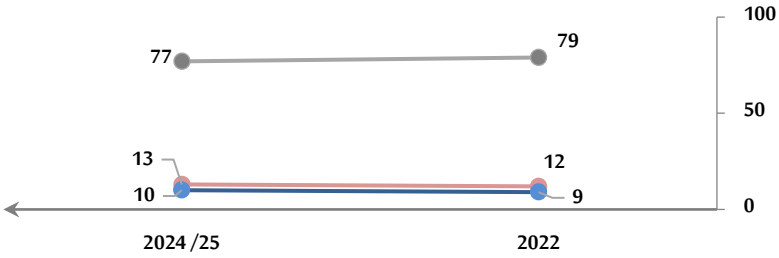

أما بالنسبة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرّف إلى الأحداث والفعاليات الثقافية والاجتماعية، فتُظهر النتائج ارتفاعًا ملحوظًا، إذ أفاد 88% من المستجيبين أنهم يستخدمون هذه الوسائل لهذا الغرض، في مقابل 10% أكدوا أنّهم لا يستخدمونها مطلقًا. وبيّن 61% منهم أنّهم يستخدمونها لهذا الغرض بوتيرة منتظمة، تراوح بين الاستخدام اليومي أو عدة مرات في الأسبوع أو مرةً واحدة على الأقل أسبوعيًا.

وتشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى تسجيل نسب استخدام مرتفعة لوسائل التواصل الاجتماعي في التعرّف إلى الأحداث والنشاطات الثقافية والاجتماعية في عدد من البلدان. فقد أفاد 97% من المستجيبين في المغرب، و94% في قطر، و93% في فلسطين، و91% في الكويت، و90% في تونس ومصر، و88% في الجزائر، و85% في الأردن ولبنان، و83% في ليبيا، و82% في السعودية، و81% في موريتانيا، و77% في العراق، أنهم يستخدمون هذه الوسائل لهذا الغرض. وفي المقابل راوحت نسب من ذكروا أنهم لا يستخدمونها بين 3% و22% بحسب البلد.

الشكل (221)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية

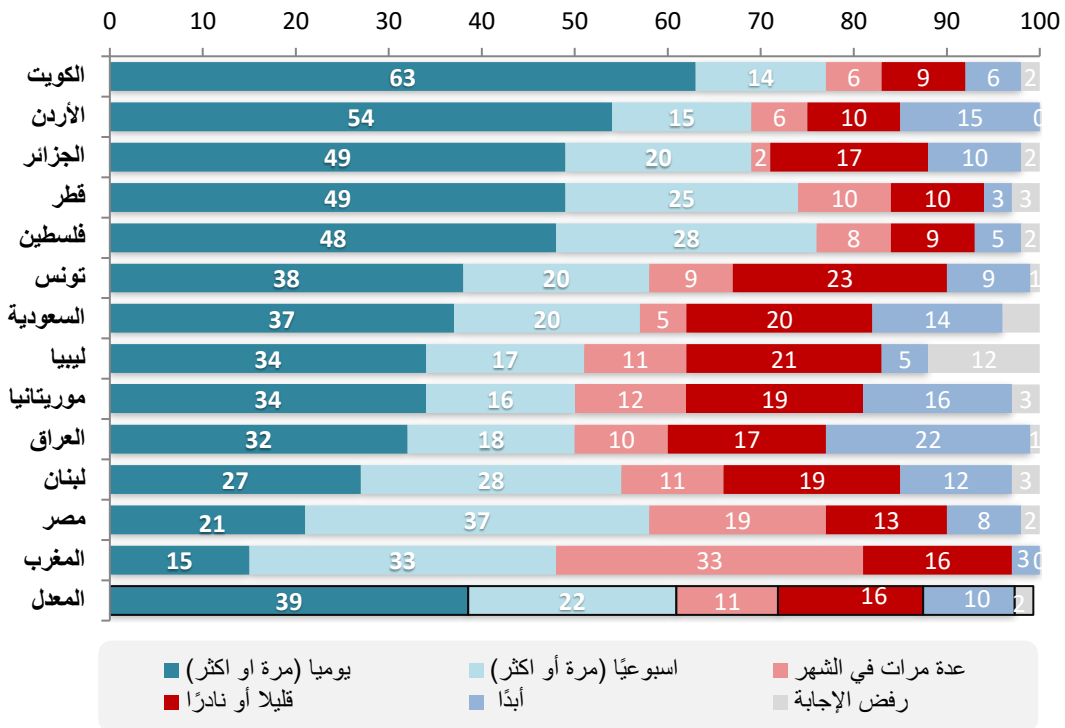

ارتفع استخدام مواطني المنطقة العربية لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعرف إلى الأحداث والفعاليات الثقافية والاجتماعية بـ 14% في استطلاع 2024/ 2025 مقارنة باستطلاع 2022. وعند مقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج استطلاع 2016، الذي بلغت فيه نسبة المستخدمين لهذا الغرض 75%، يتبيّن أن الفارق (23 نقطة مئوية) يعكس تطورًا تدريجيًا ومستقرًا في اعتماد الأفراد على المنصات الرقمية لمتابعة الحياة الثقافية والاجتماعية في بلدانهم. وعلى مستوى البلدان، تُلاحَظ تغيرات محدودة بين الاستطلاعَين السابق والحالي، باستثناء قطر التي شهدت ارتفاعًا لافتًا في نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لهذا الغرض، بلغ 30 نقطة مئوية.

الشكل (222)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

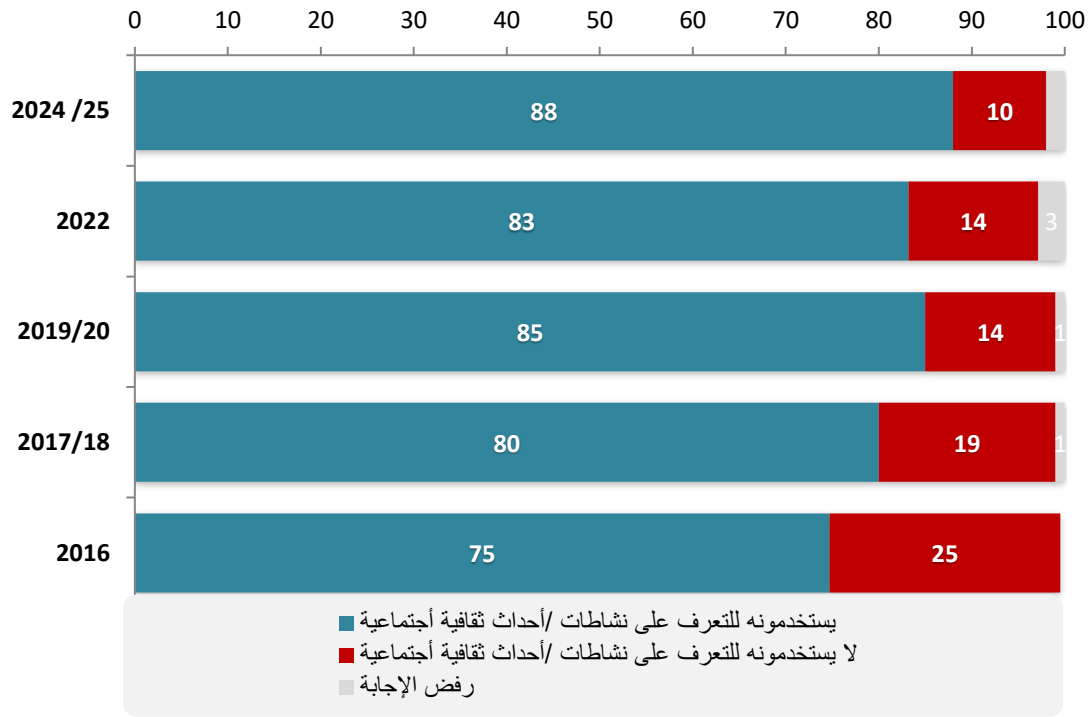

الشكل (223)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

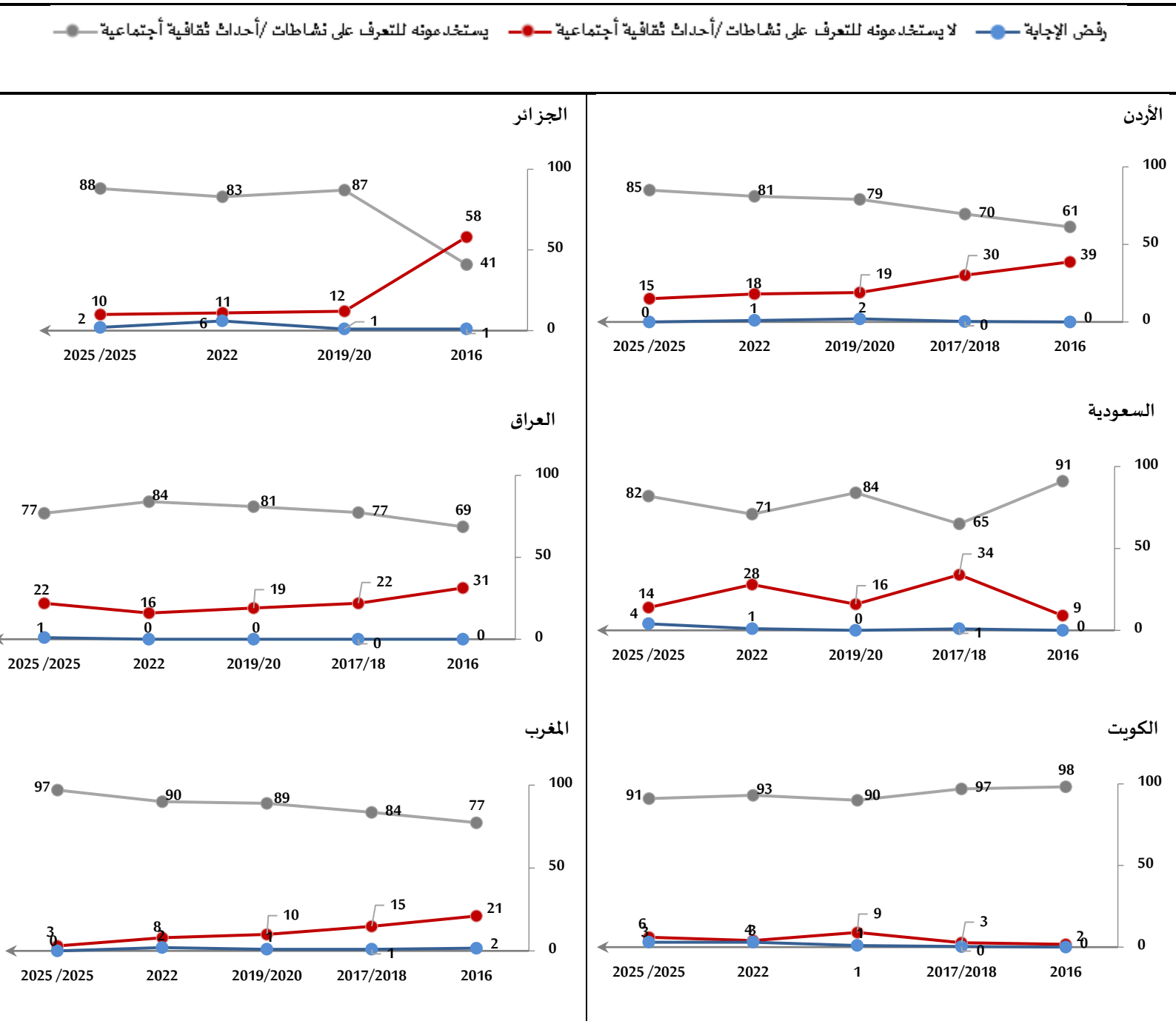

تونس

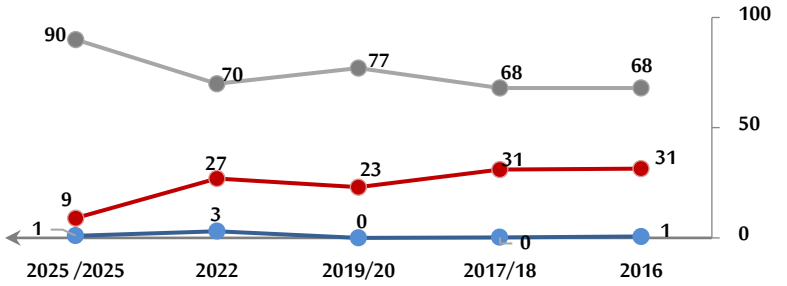

فلسطين

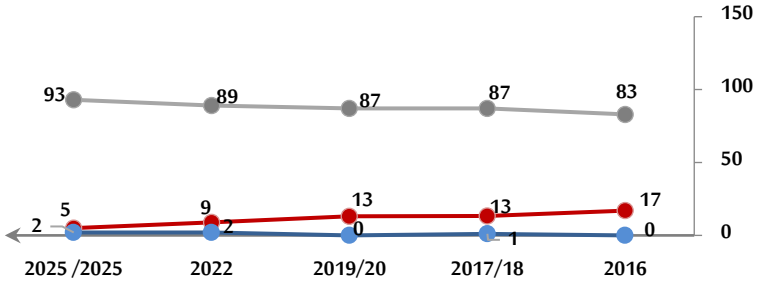

لبنان

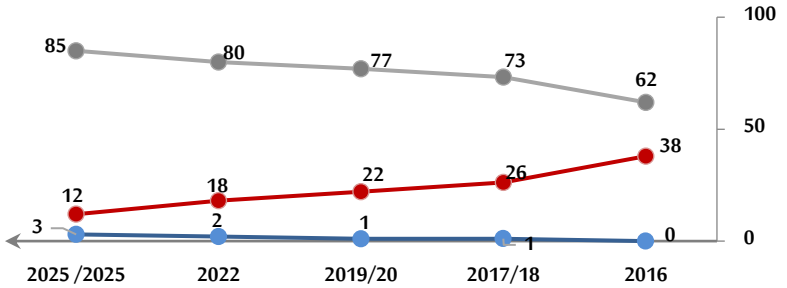

مصر

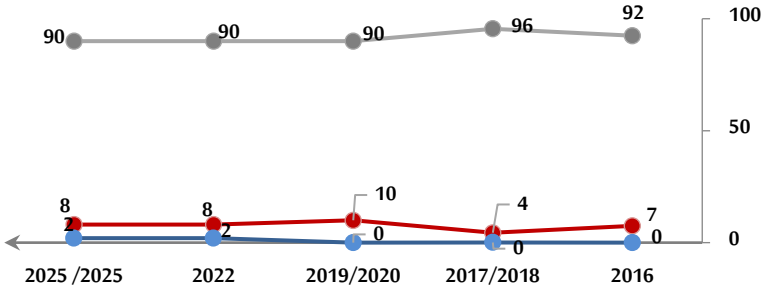

موريتانيا

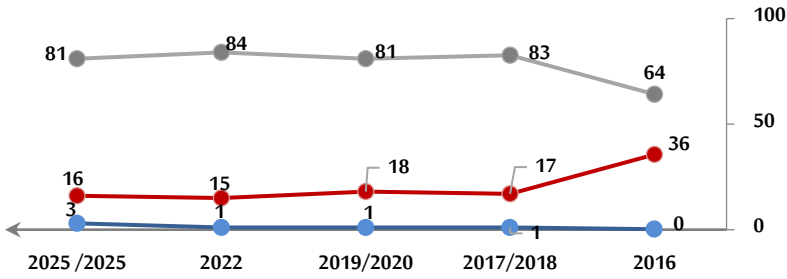

قطر

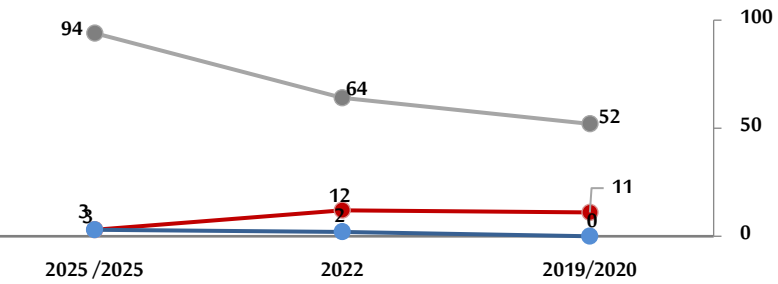

ليبيا

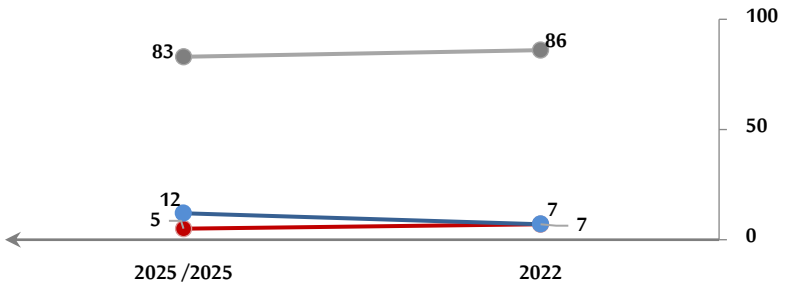

أما بالنسبة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن الرأي في أحداث سياسية أو راهنة، فقد أفاد 57% من المستجيبين أنّهم يعبّرون عن آرائهم في أحداث سياسية جارية، مقابل 41% منهم قالوا إنهم لا يستخدمونها لذلك الغرض. وتُظهر النتائج تباينًا ملحوظًا بين البلدان، إذ سجّلت مصر وموريتانيا والمغرب نسبًا تفوق المعدل العام في هذا المجال. وأفاد 62% من المستجيبين في لبنان، و58% في تونس، و54% في ليبيا، و52% في الكويت، و51% في الجزائر أنهم يعبّرون عن آرائهم السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. في المقابل، انخفضت هذه النسبة إلى 49% في فلسطين، و47% في قطر والعراق، و39% في الأردن، لتبلغ أدنى مستوياتها في السعودية بنسبة 33%.

ويُظهر استطلاع 2024/ 2025 ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم السياسية مقارنة بعام 2022 (57% مقابل 51%)، وذلك بعد أن ظلّ هذا المؤشر مستقرًا نسبيًا خلال السنوات السابقة من دون تسجيل تغيرات كبيرة تُذكَر. وسُجِّلت أكبر زيادة في تونس، حيث ارتفعت النسبة بمقدار 22 نقطة مئوية، بينما لوحظ أكبر تراجع في الكويت، بانخفاض بلغ 33 نقطة مئوية.

الشكل (224)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية

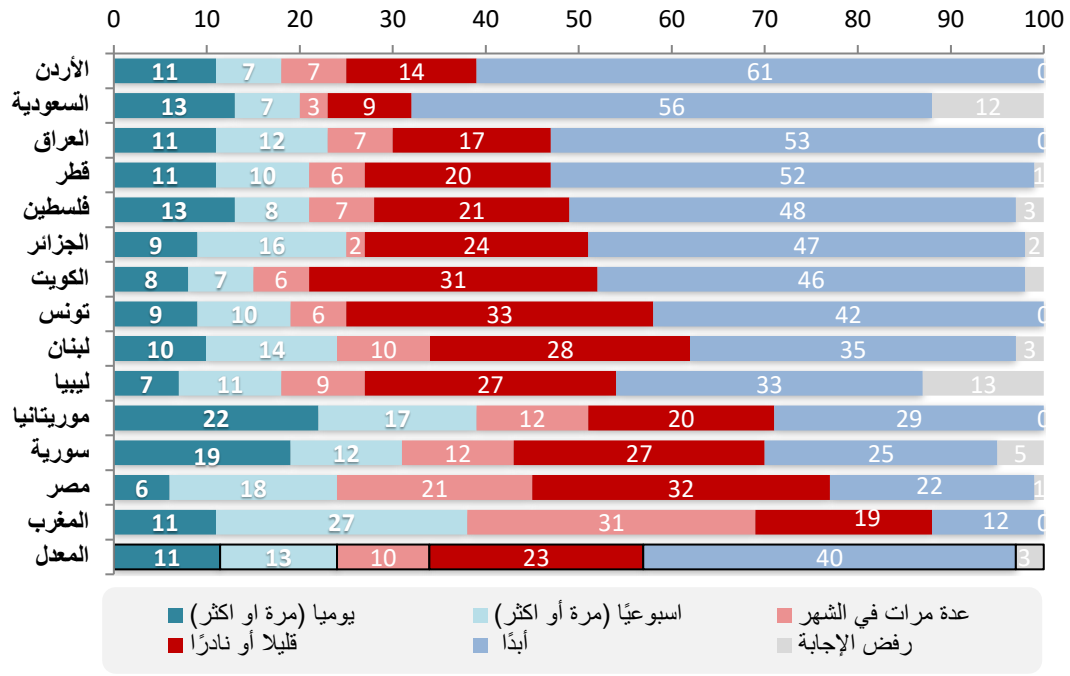

الشكل (225)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

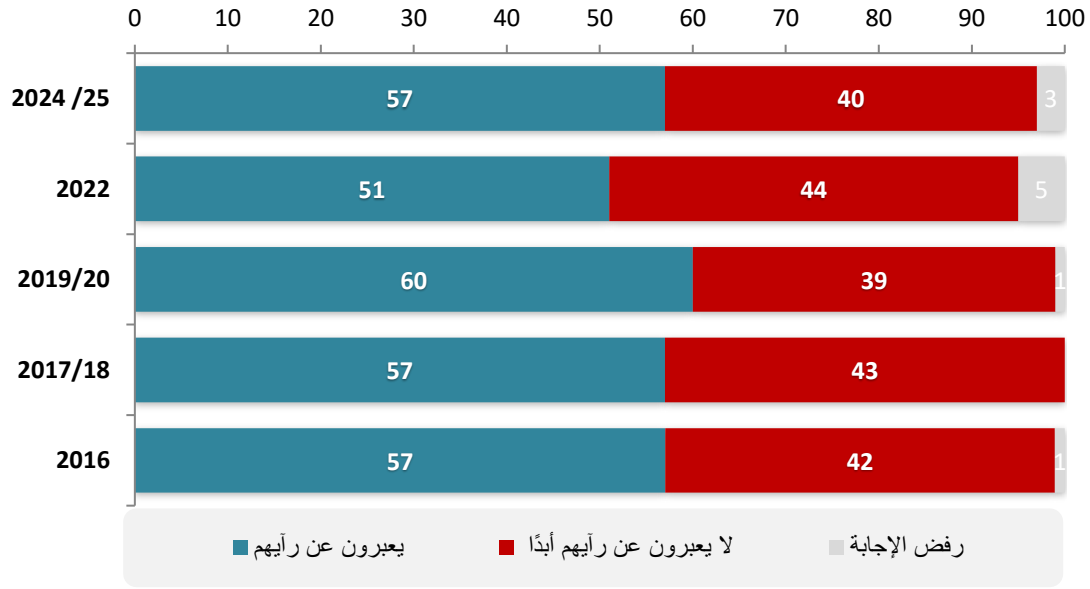

الشكل (226)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

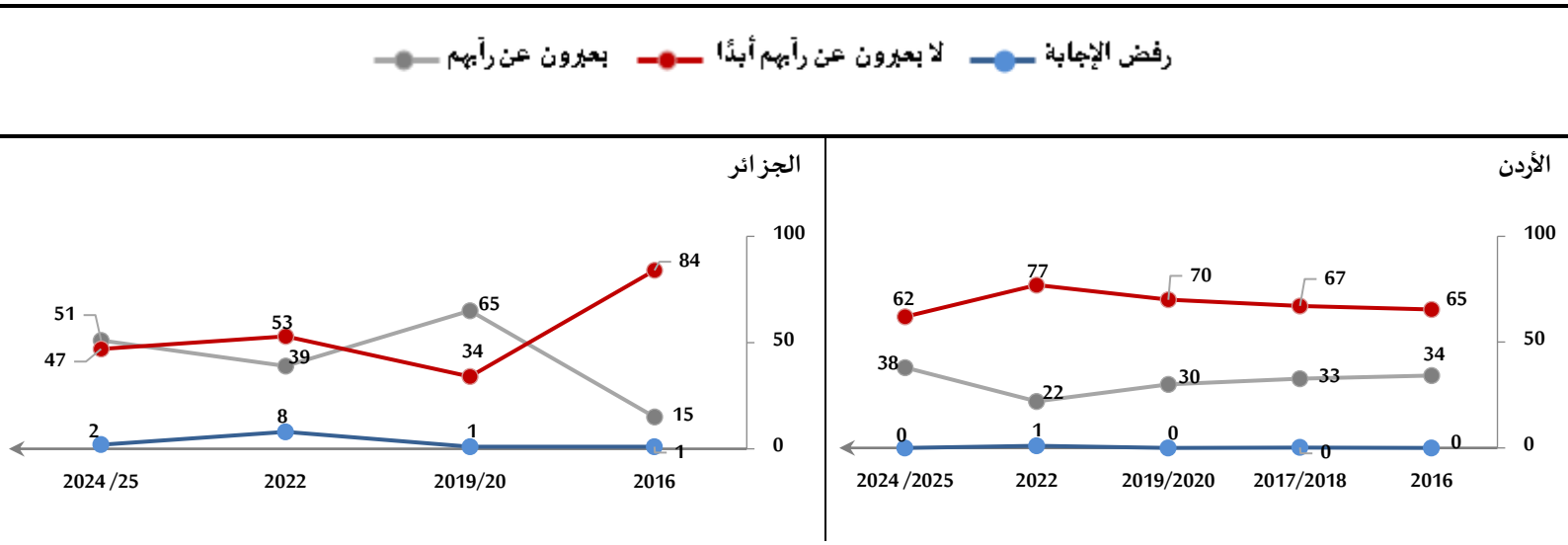

السعودية

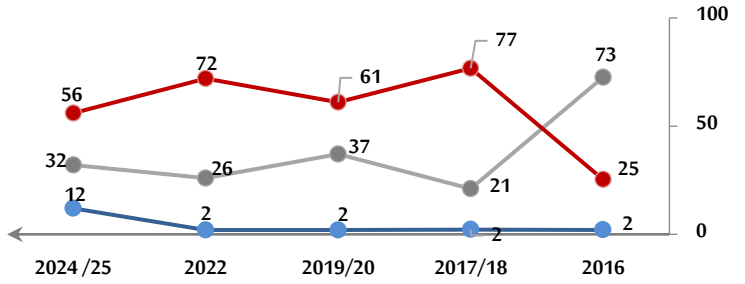

الكويت

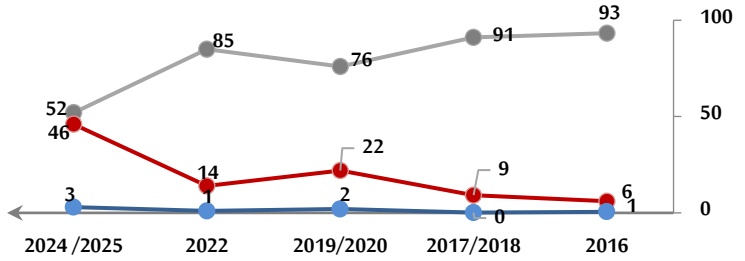

تونس

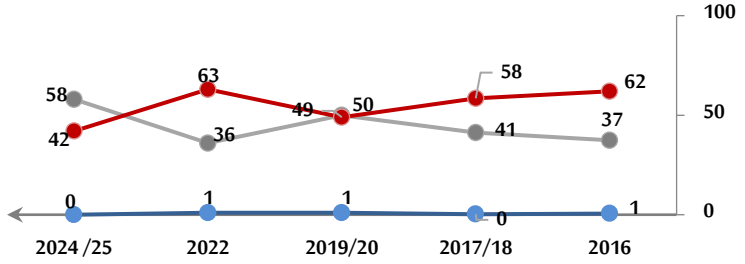

لبنان

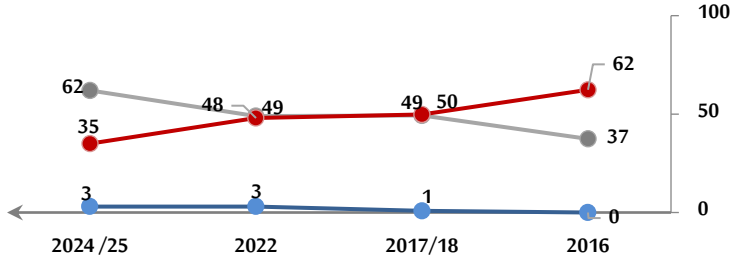

العراق

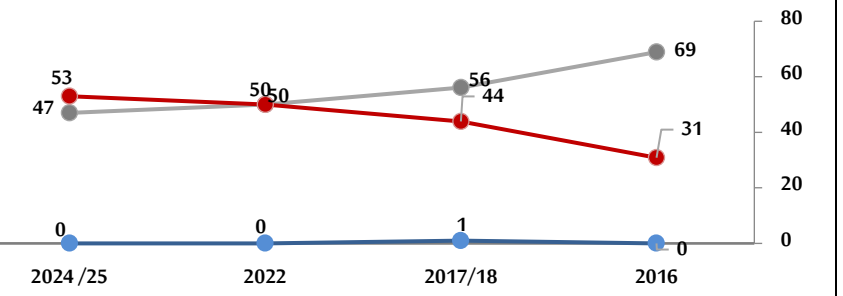

المغرب

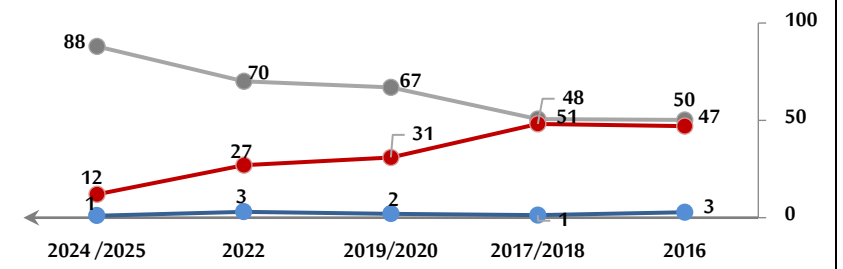

فلسطين

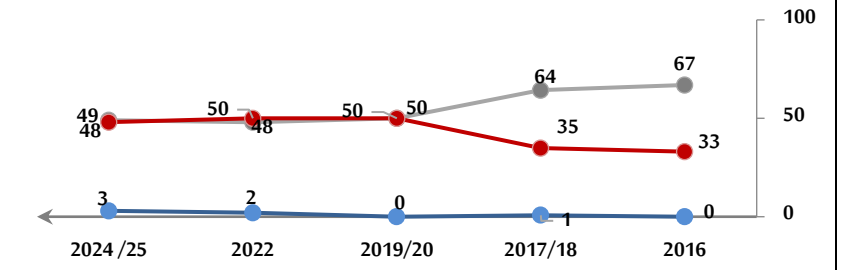

مصر

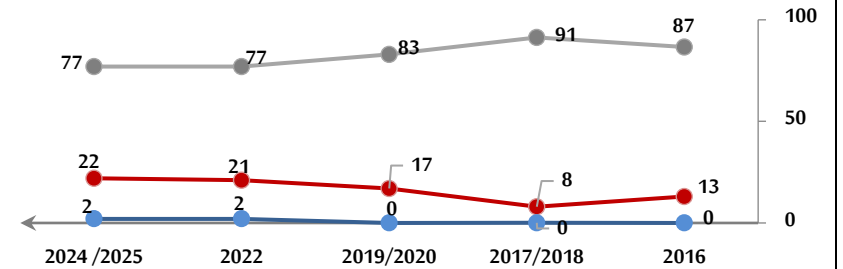

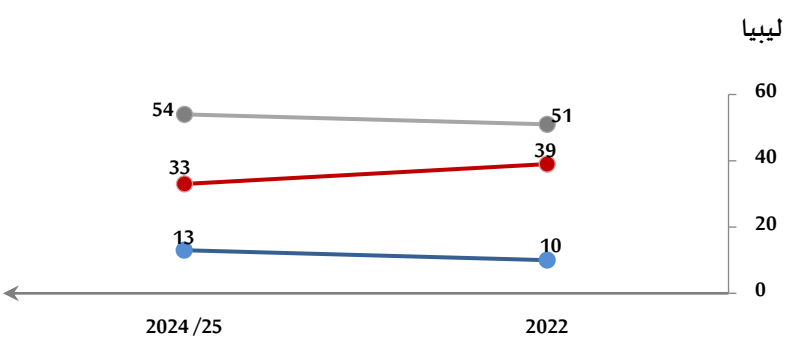

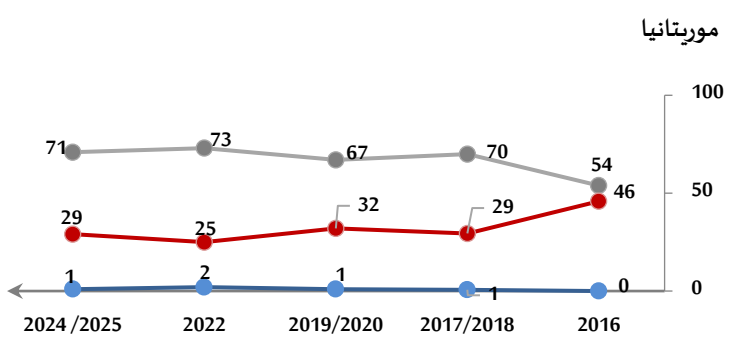

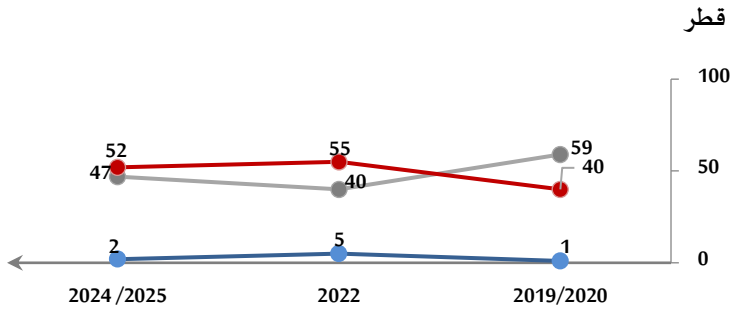

أما بالنسبة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة في القضايا السياسية أو التفاعل معها، فقد انقسم الرأي العام العربي بين 53% من المستجيبين أكدوا أنهم يستخدمون هذه الوسائل لهذا الغرض، و44% أفادوا أنهم لا يستخدمونها لذلك. وتُظهر النتائج زيادة طفيفة مقارنةً باستطلاع 2022، الذي اتسم بتقاربٍ أكبر في الآراء، إذ بلغت نسبة المؤيدين والمعارضين آنذاك 48% لكلٍ منهما.

وتُظهِر نتائج استطلاع 2024/ 2025 تفاوتًا واضحًا في معدلات التفاعل السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فقد سجّل المغرب أعلى نسبة مشاركةٍ وتفاعلٍ بلغت 87%، يليه مصر بنسبة 74%، ثم موريتانيا بنسبة 67%. في المقابل، كانت نسب التفاعل أقل في الأردن (34%)، والعراق (39%)، والسعودية (29%)، لتكون من بين أدنى المعدلات على مستوى المنطقة. أما باقي الدول، مثل تونس (56%)، وفلسطين (53%)، ولبنان وليبيا (52% لكلٍ منهما)، والكويت (49%)، والجزائر (48%)، وقطر (44%)، فشهدت نسبًا متوسطة إلى منخفضة.

الشكل (227)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية

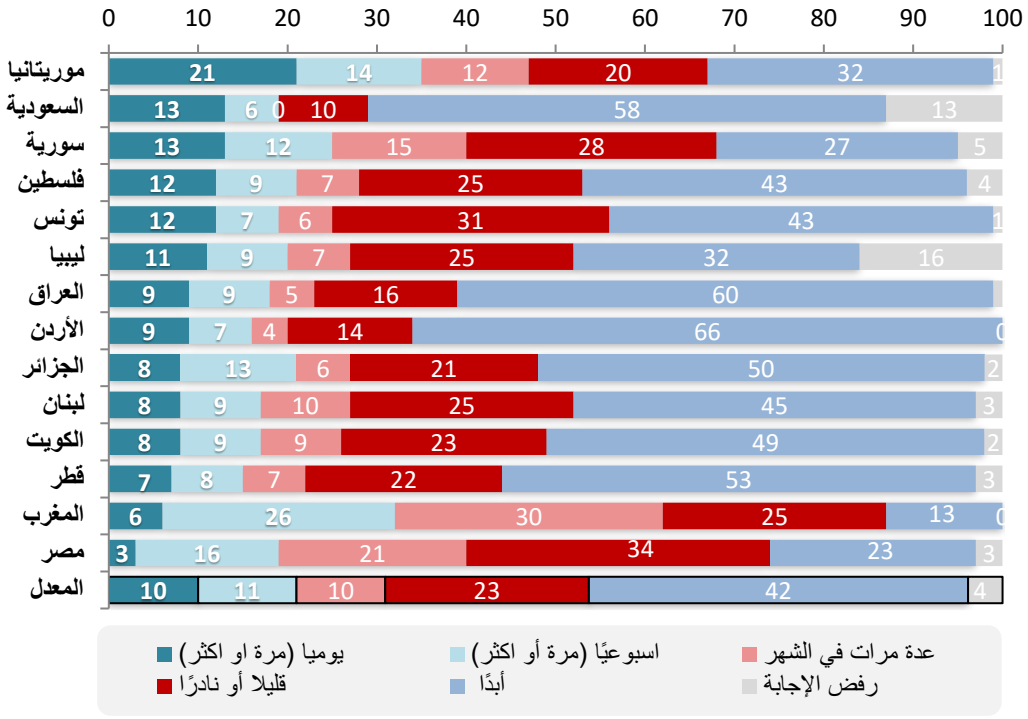

الشكل (228)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

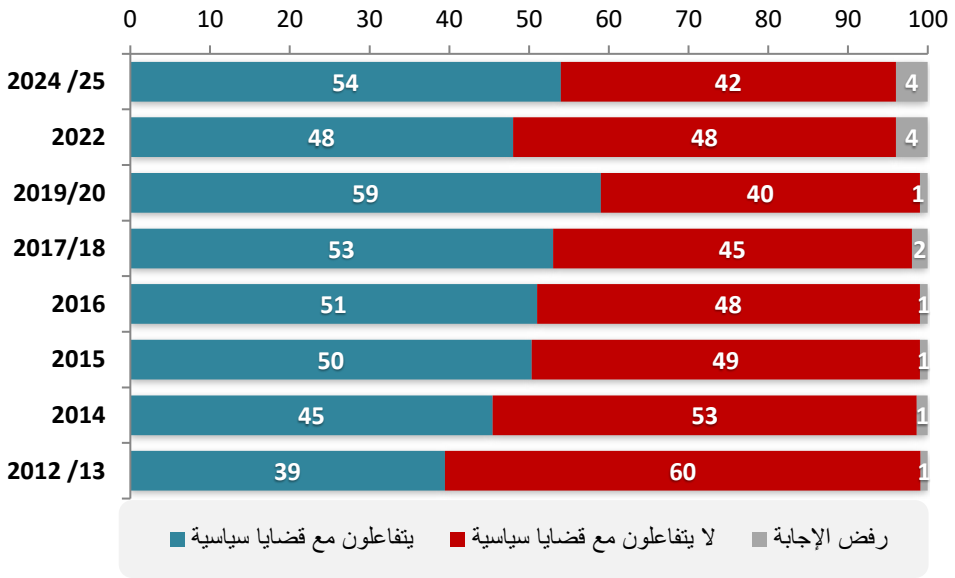

عند مقارنة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع القضايا السياسية في استطلاعَي 2024/ 2025 و2022، تُظهِر النتائج تفاوتًا ملحوظًا بين البلدان. فقد سُجّلت زيادات ملموسة في كل من تونس (+23 نقطة مئوية)، وقطر (+15)، والمغرب (+14)، والسعودية (+8)، وفلسطين (+8)، بينما كانت الزيادة محدودة في كل من ليبيا (+5)، ومصر (+2)، ولبنان (+1). في المقابل، انخفض استخدام وسائل التواصل لأغراض التفاعل السياسي في عدد من الدول، حيث شهدت الكويت انخفاضًا حادًا (−26 نقطة مئوية)، وتلتها الأردن (−13)، في حين كانت نسب التراجع طفيفة في موريتانيا (−2)، والعراق (−1).

الشكل (229)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

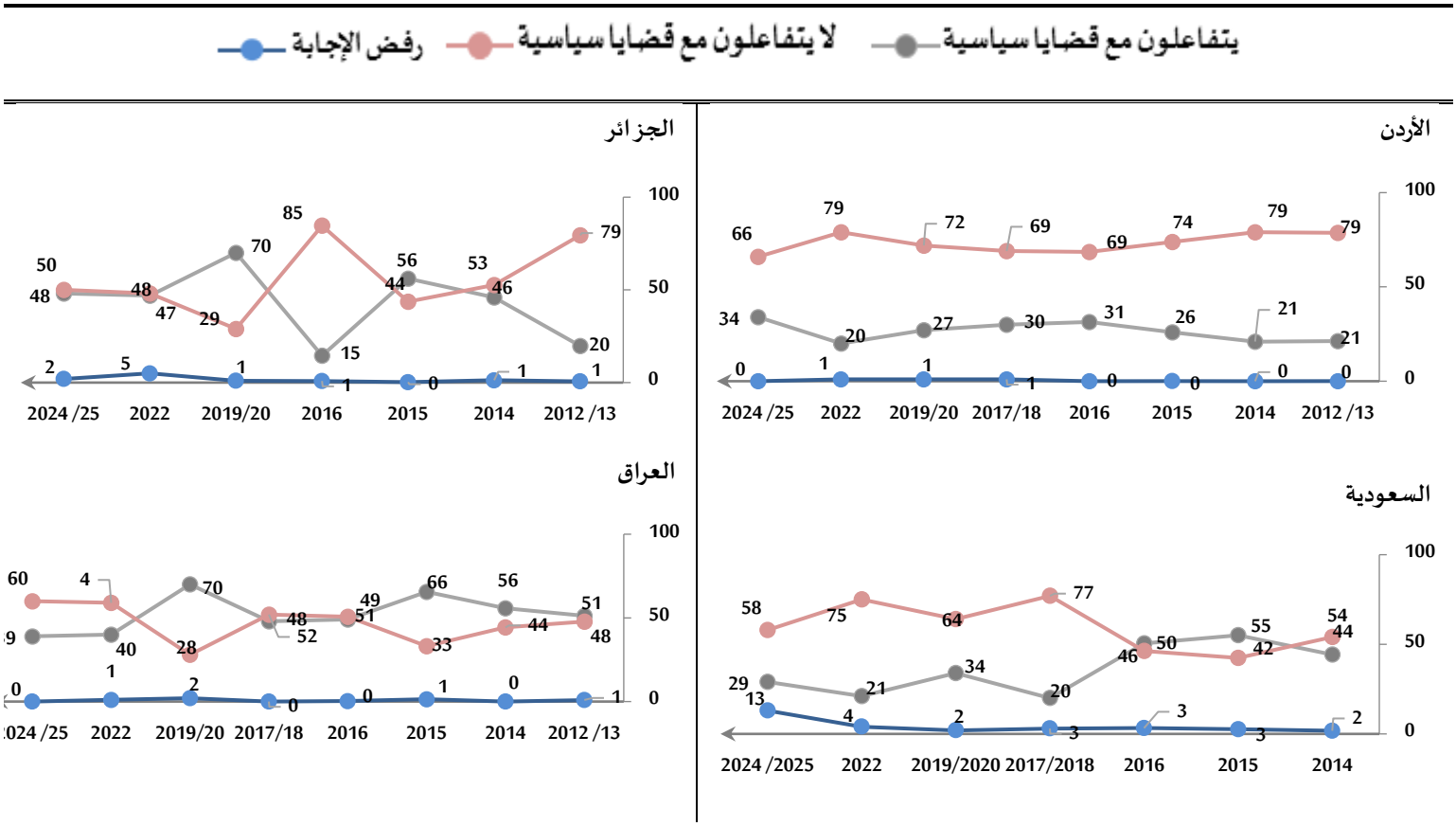

الكويت

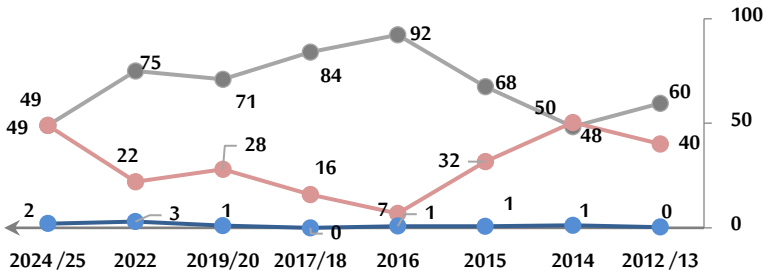

المغرب

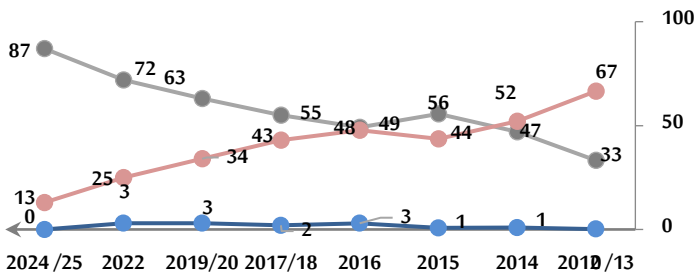

تونس

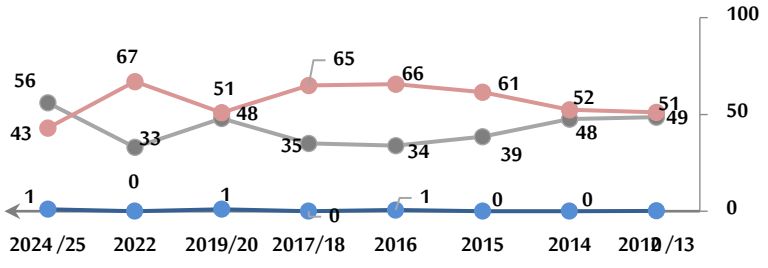

فلسطين

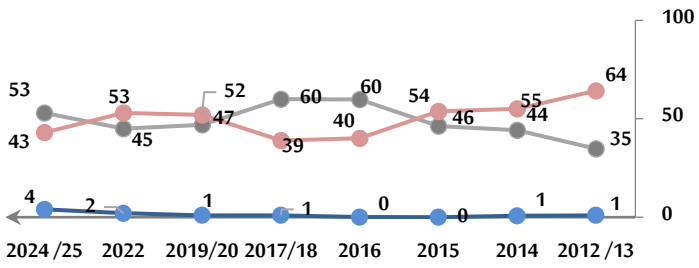

لبنان

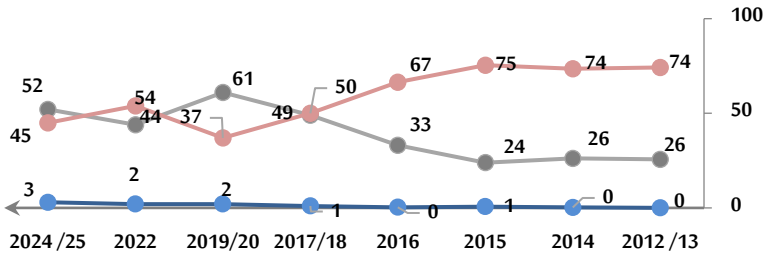

مصر

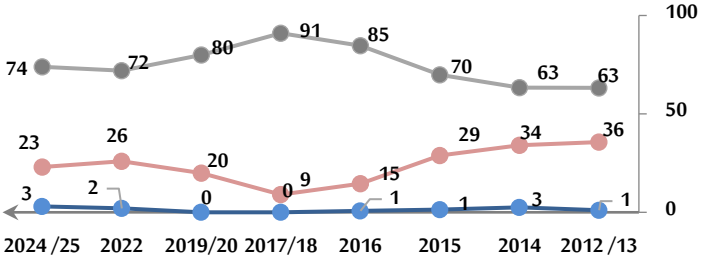

موريتانيا

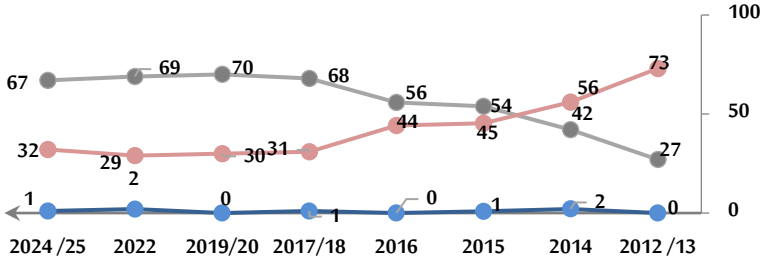

قطر

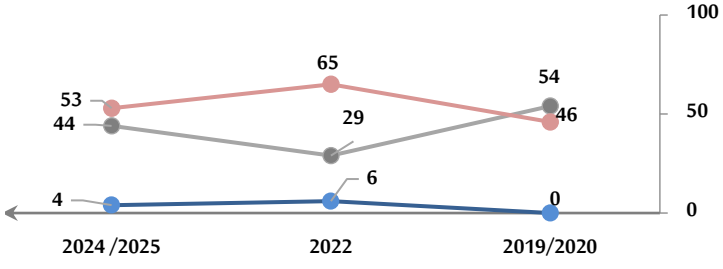

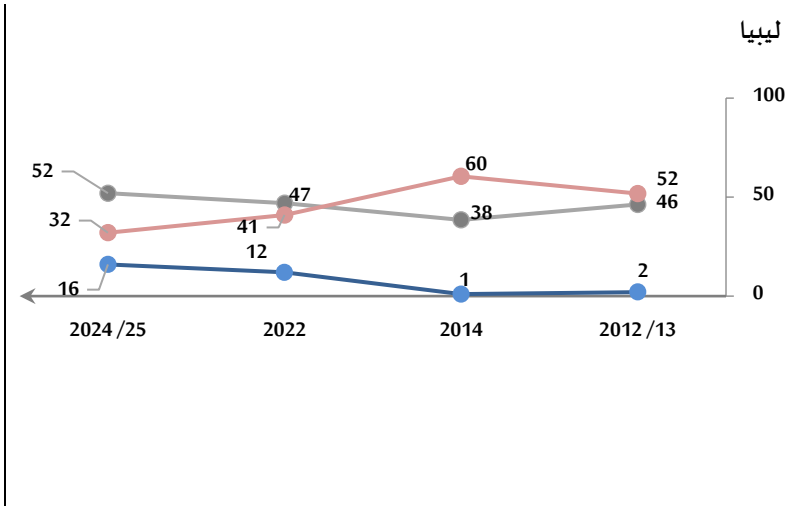

وأفاد 64% من المستجيبين في المنطقة العربية أنهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لآرائهم حول موضوعات محددة، منهم 14% يستخدمونها لهذا الغرض يوميًا أو عدة مرات في اليوم. وفي المقابل، قال 34% منهم إنهم لا يستخدمونها لهذا الغرض إطلاقًا. وتُظهر نتائج استطلاع 2024/ 2025 ارتفاعًا طفيفًا مقارنةً بعام 2022، حيث بلغت نسبة المستخدمين لهذا الغرض 59%.

وتشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أن غالبية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في عدد من البلدان العربية يستخدمونها للتعبير عن آرائهم حول قضايا محددة، لا سيما في المغرب (89%)، وتونس (72%)، ومصر وموريتانيا (71% لكلٍ منهما). وسُجِّلت نسب مرتفعة في ليبيا (64%)، والسعودية (63%)، وقطر والكويت ولبنان (62% لكل منها). أما في العراق والأردن، فبلغت النسبة 52% و43% على التوالي.

وتُظهر المقارنة بين نتائج استطلاع 2024/ 2025 وبيانات 2022 أن هذه النسبة شهدت ارتفاعًا في العراق بمقدار نقطة مئوية واحدة، و8 نقاط في قطر، في حين سُجِّلت في تونس (+28 نقطة مئوية)، وفي الجزائر (+19 نقطة مئوية) أكبر الزيادات في المنطقة. في المقابل، انخفضت النسبة في موريتانيا بـ 4 نقاط مئوية، وفي مصر بـ 9 نقاط، بينما سجّلت الكويت أكبر انخفاض، حيث تراجعت بمقدار 27 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2022.

الشكل (230)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لآرائك حول موضوعات محددة

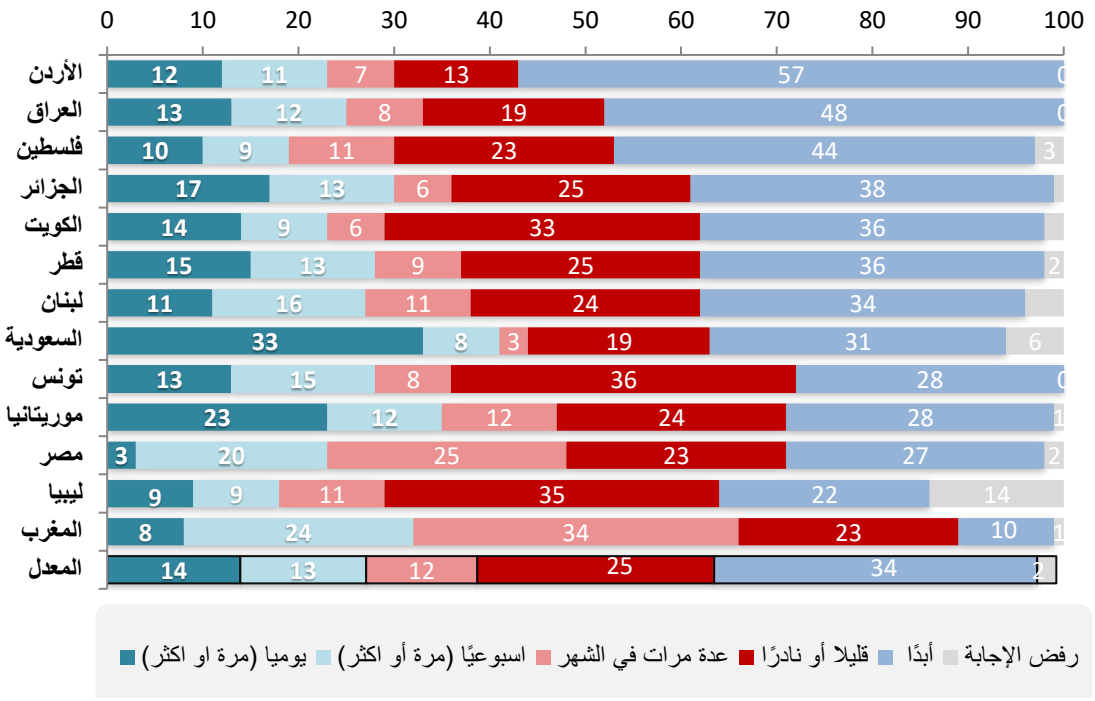

الشكل (231)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لآرائك حول موضوعات محددة عبر السنوات

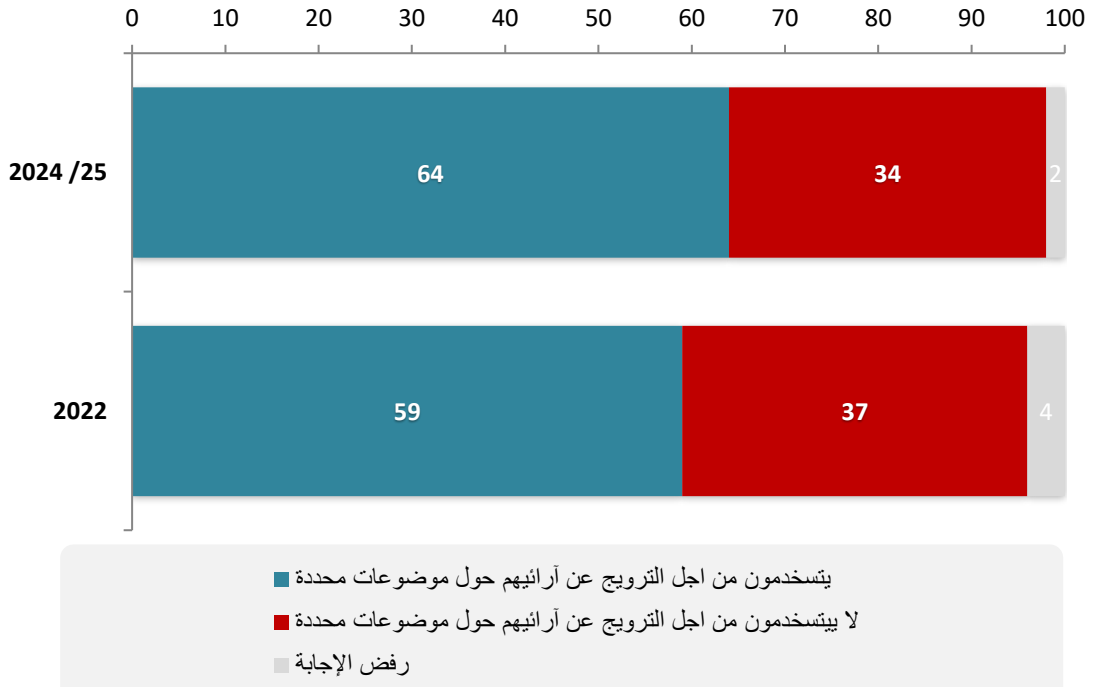

الشكل (232)

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لآرائك حول موضوعات محددة في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

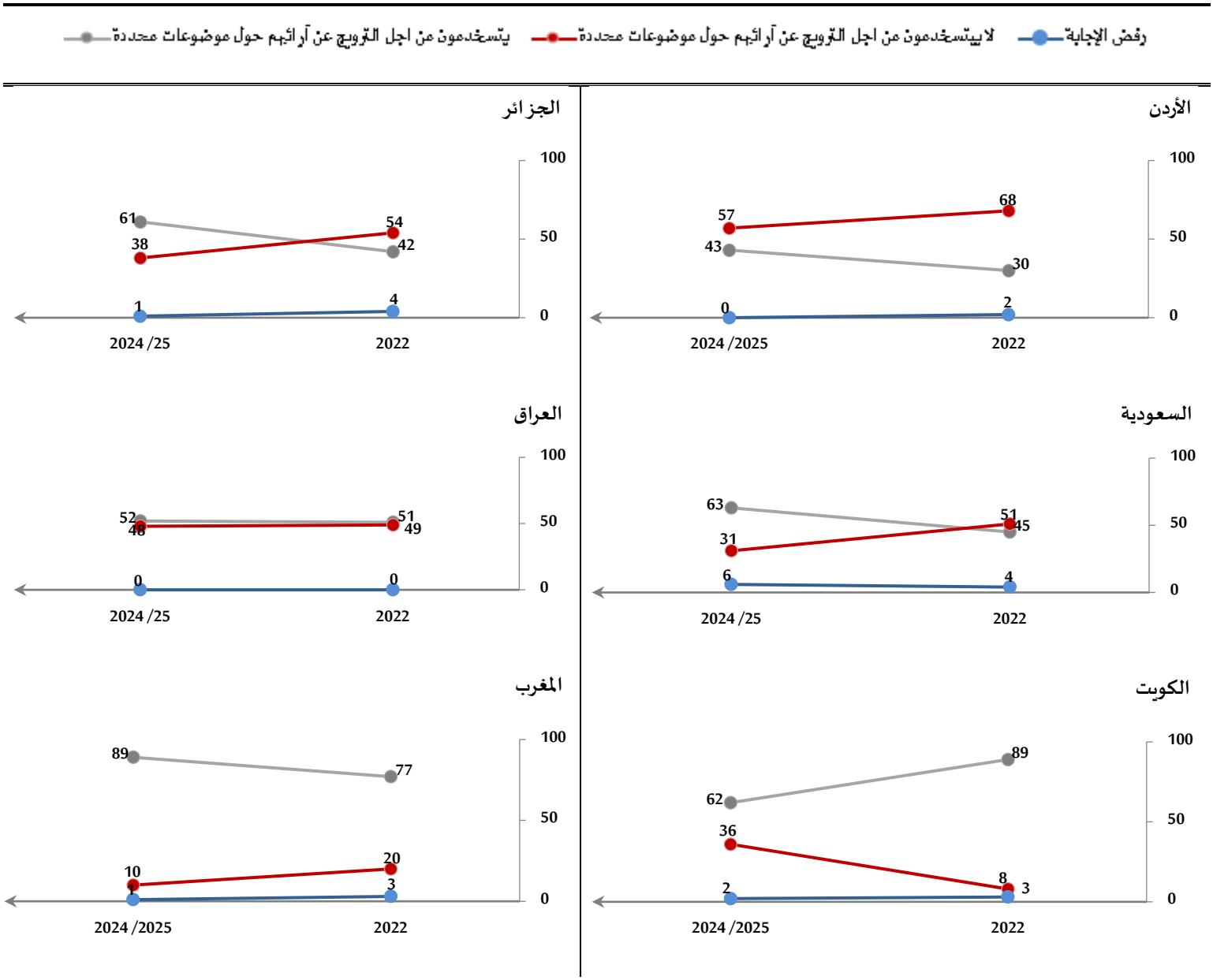

تونس

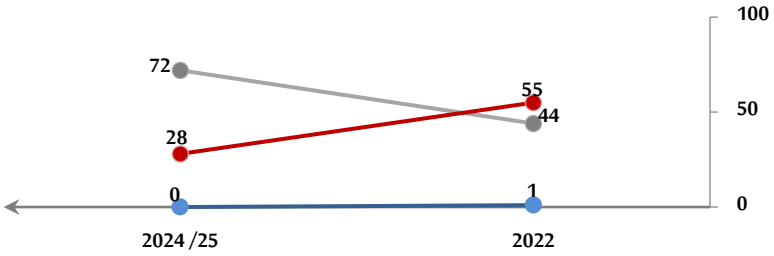

فلسطين

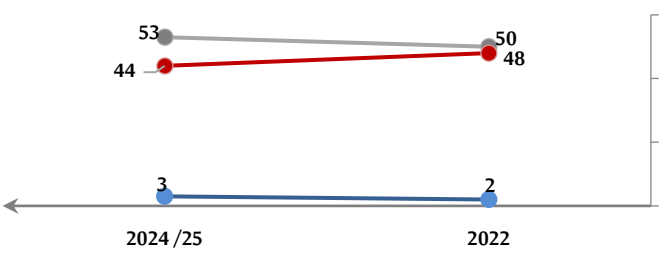

لبنان

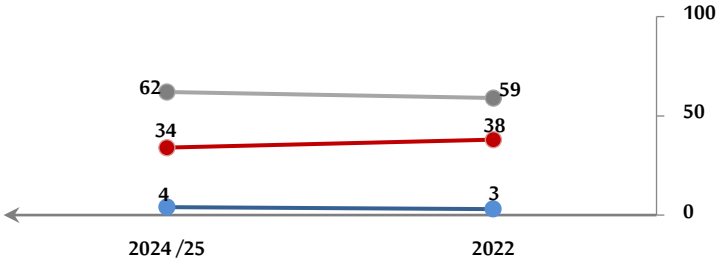

مصر

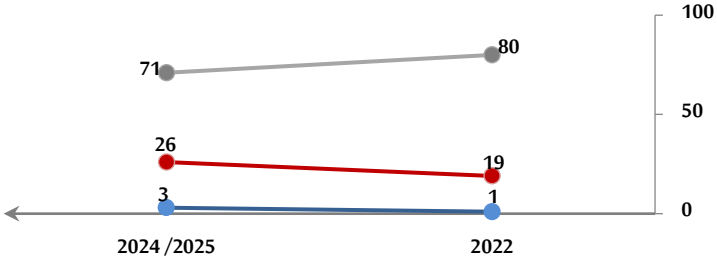

قطر

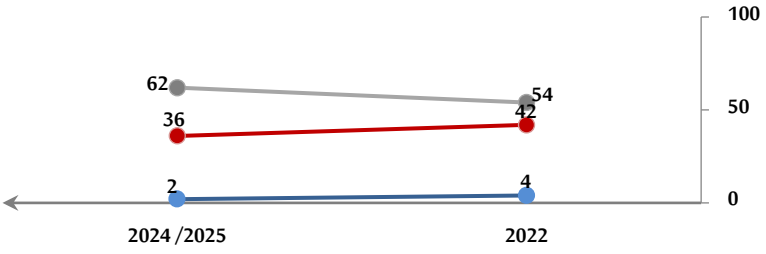

موريتانيا

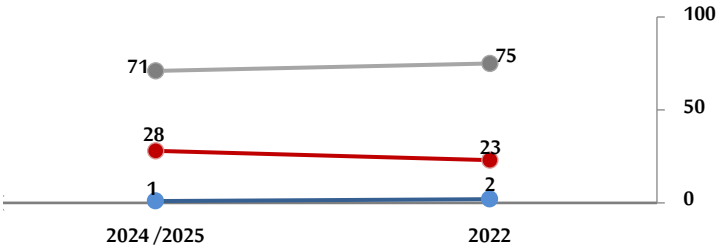

ليبيا

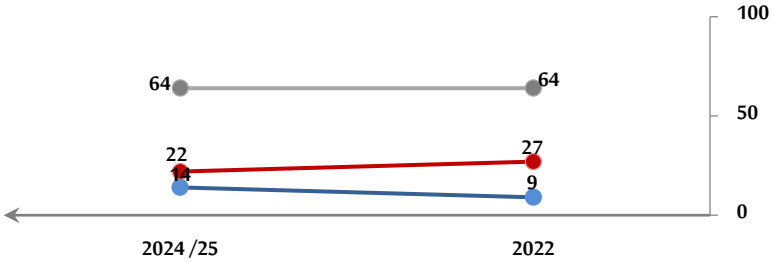

تشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى ارتفاع نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يتابعون أخبار المؤثِّرين مقارنةً بالاستطلاع السابق؛ إذ أفاد 65% من المستجيبين أنهم يستخدمون هذه المنصات لهذا الغرض، مقابل 59% في استطلاع 2022.

وتتباين هذه النسب بين البلدان؛ فقد شهد كل من المغرب (87%)، وقطر (83%)، والكويت (81%) أعلى معدلات الاستخدام لهذا الغرض، تليها مصر (71%)، وموريتانيا (67%). في المقابل، تراجعت هذه النسبة في فلسطين إلى 54%، في حين سجّلت أدنى قيمة في الأردن بنسبة 40% فقط.

الشكل (233)

كم مرة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من أجل متابعة أخبار المؤثِّرين؟

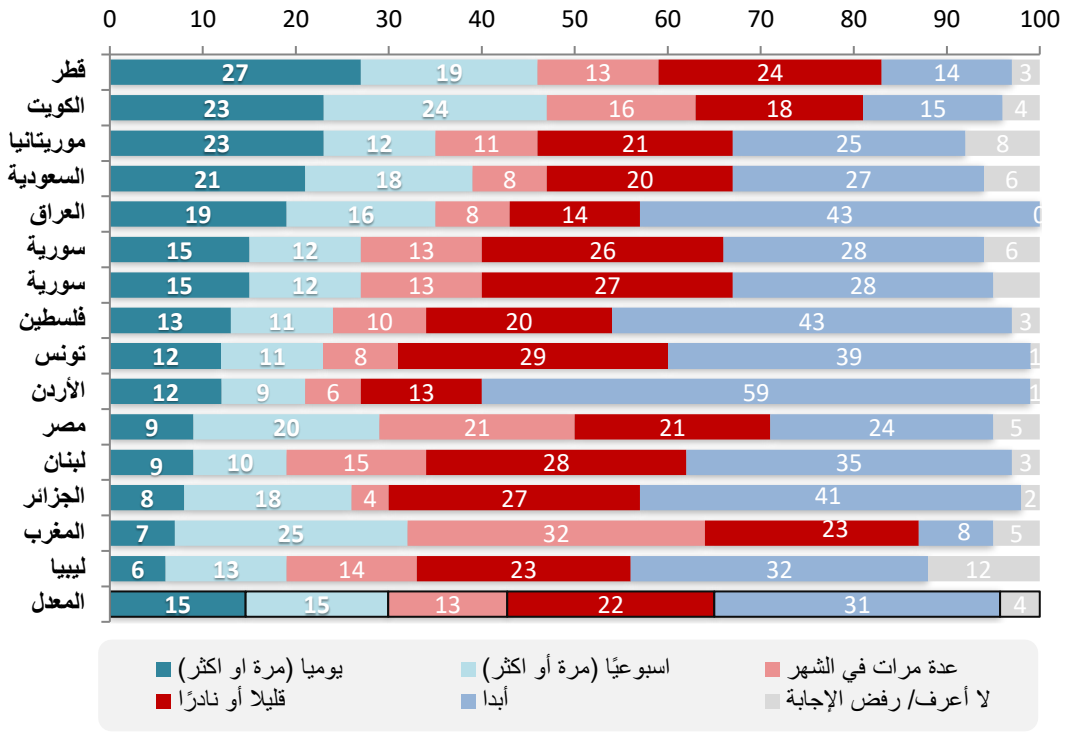

الشكل (234)

كم مرة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من أجل متابعة أخبار المؤثِّرين؟ (عبر السنوات)

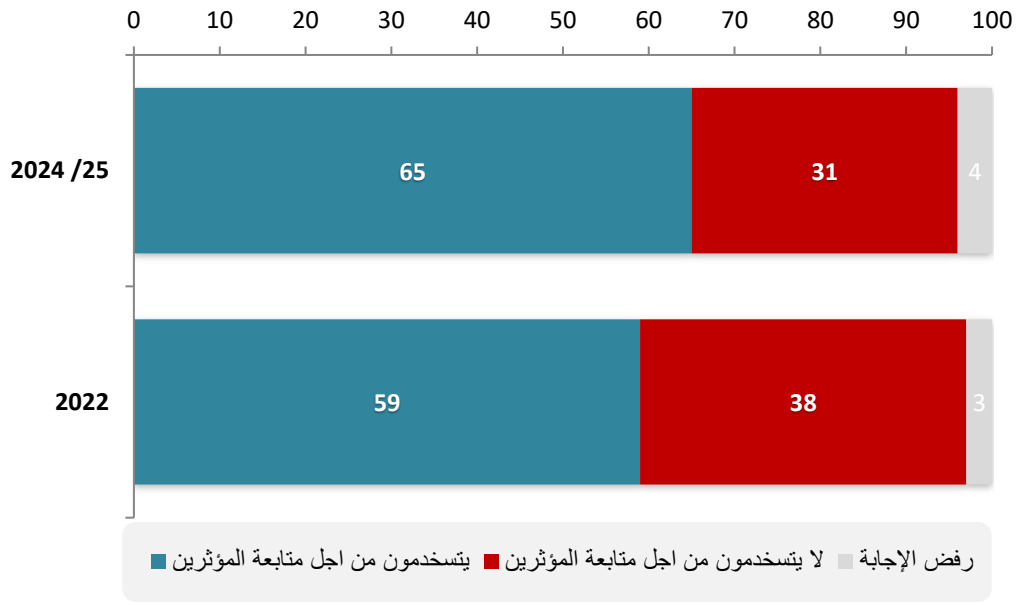

الشكل (235)

كم مرة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من أجل متابعة أخبار المؤثِّرين؟ (عبر السنوات)

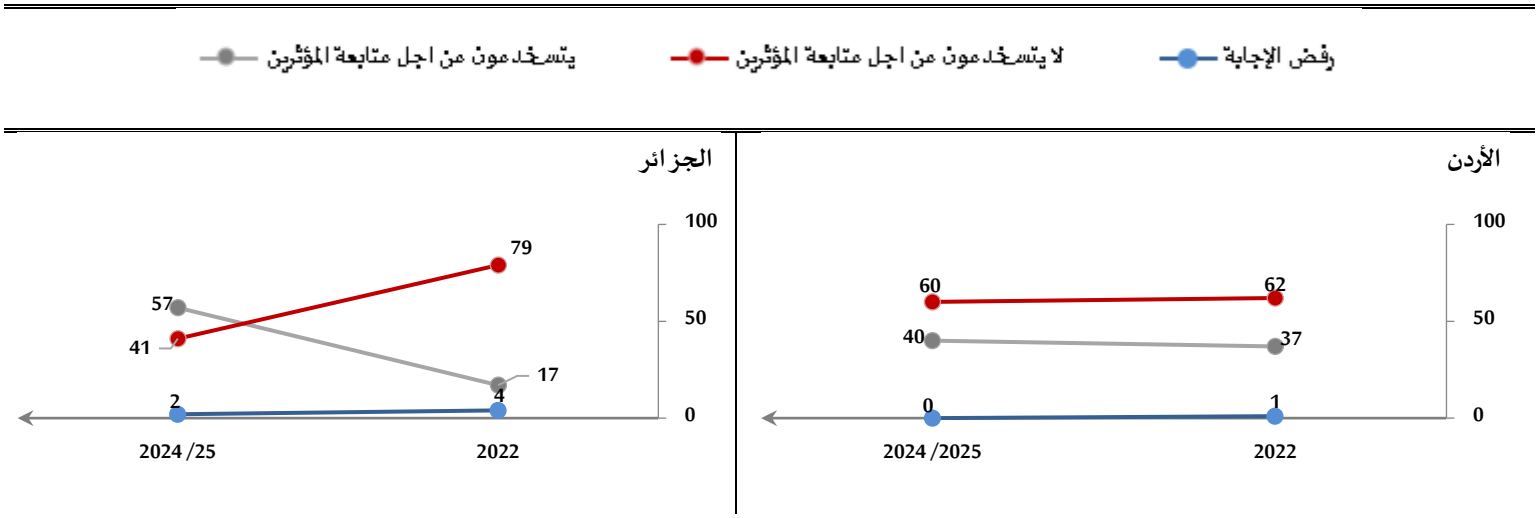

السعودية

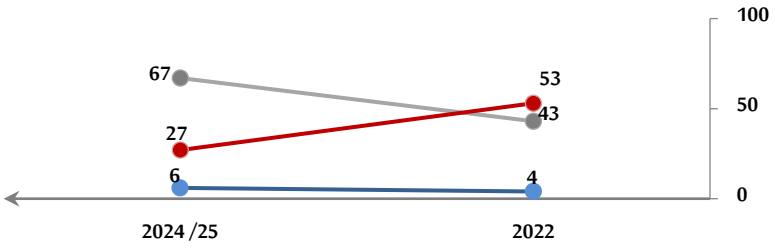

العراق

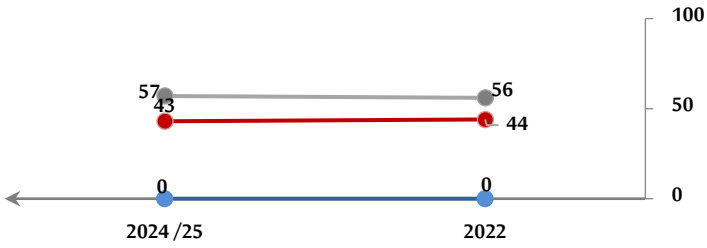

الكويت

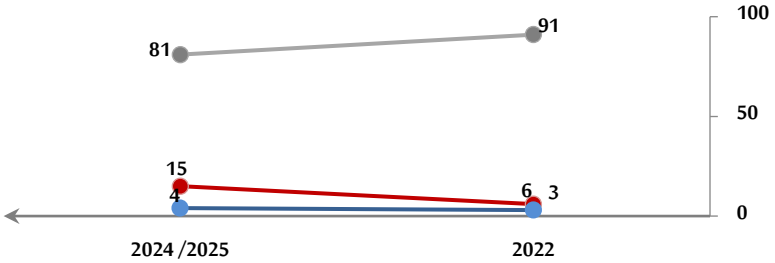

المغرب

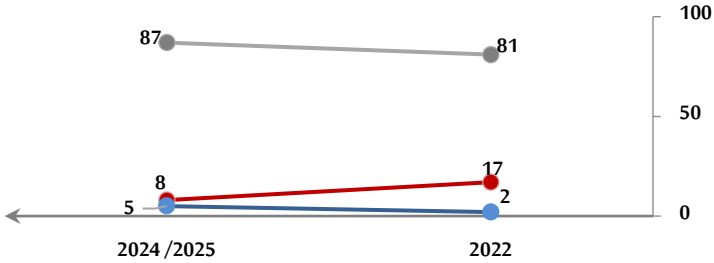

تونس

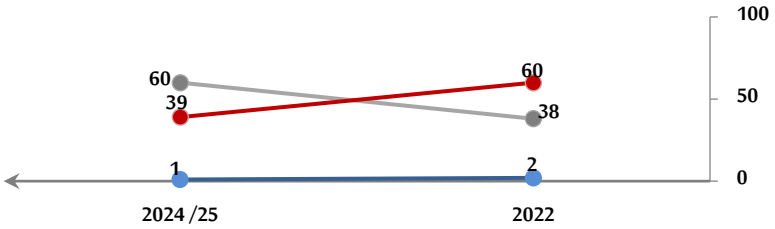

فلسطين

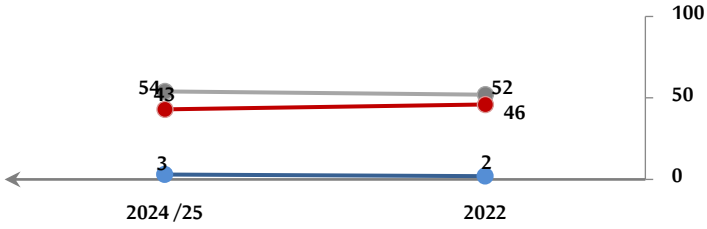

لبنان

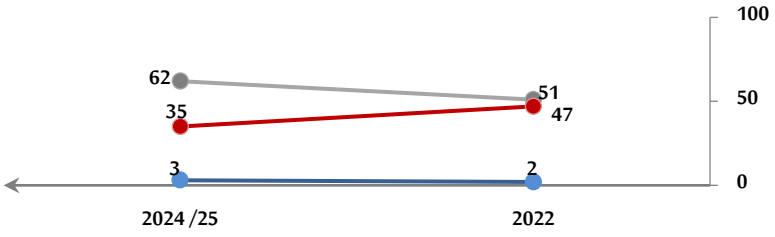

مصر

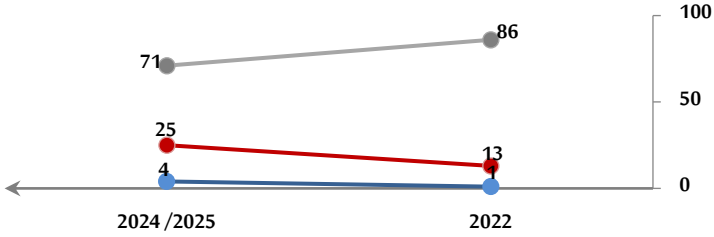

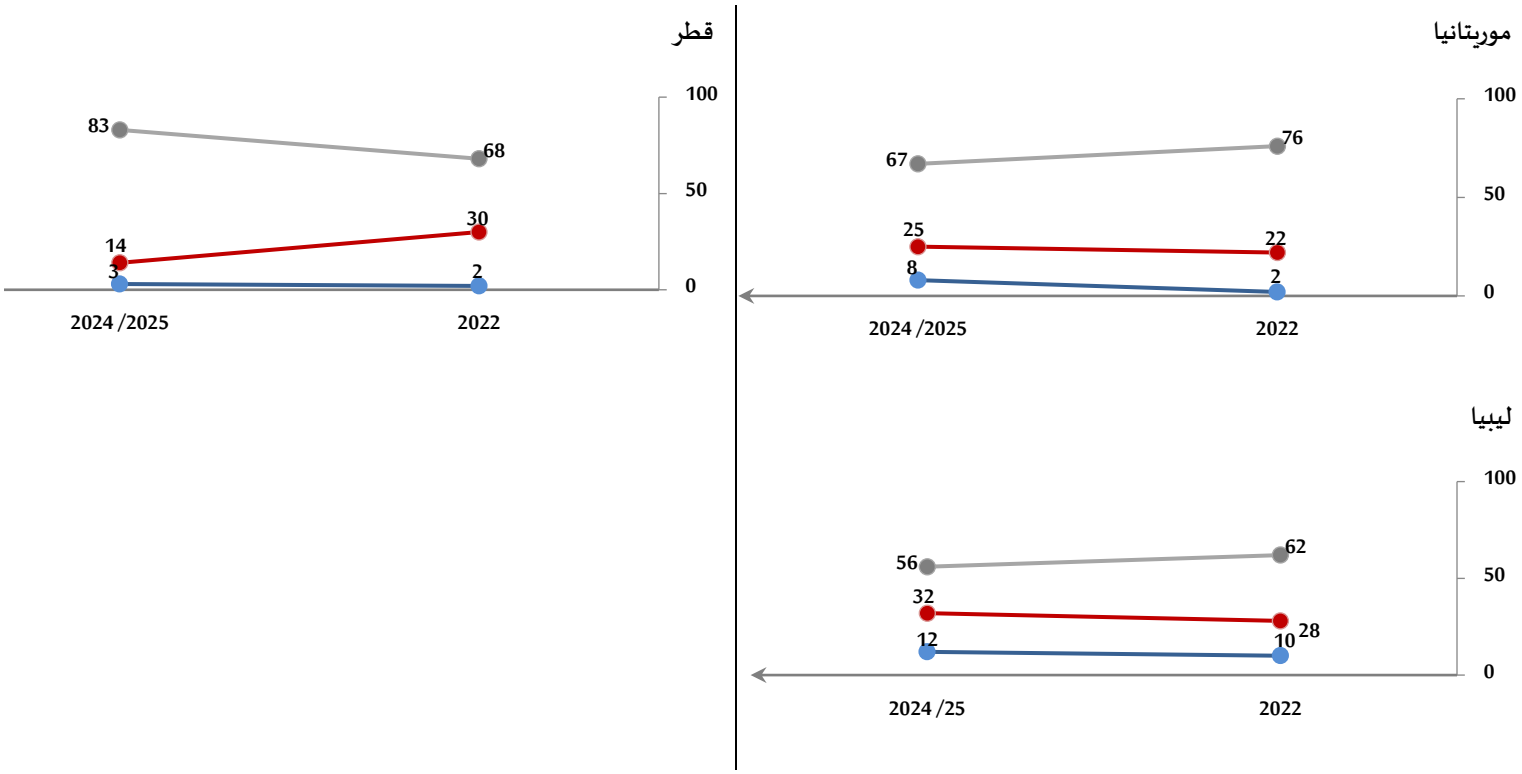

2. الثقة بالأخبار والمعلومات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي

يتناول هذا المحور ثقة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالمعلومات المتداولة عليها، من خلال مجموعة مؤشرات تعكس اتجاهات الرأي العام في هذا الشأن. وفي سبيل تعميق الفهم، طُرح على المستجيبين سؤال يتعلق بمستوى ثقتهم بالأخبار والمعلومات المنشورة على هذه الوسائل. ولتقديم صورة دقيقة، تناول الاستطلاع مستويات الثقة بصورة عامة، ثم ركّز على صفحات محددة للمقارنة. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون عن ثقتهم بالأخبار والمعلومات الواردة في:

- صفحات القنوات التلفزيونية الإخبارية على وسائل التواصل الاجتماعي.
- صفحات الإعلاميين على وسائل التواصل الاجتماعي.
- صفحات عامة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.
- صفحات المؤثّرين والمشاهير على وسائل التواصل الاجتماعي.

- المجموعات الإخبارية على واتساب.
- غرف ومجموعات الأخبار على فيسبوك.

وتشير نتائج استطلاع 2024/ 2025 إلى أن 86% من المواطنين في العالم العربي يثقون بالأخبار والمعلومات التي تُنشَر على وسائل التواصل الاجتماعي، بدرجات متفاوتة، مقابل 12% لا يثقون بها. وعلى مستوى البلدان، أكدت غالبية المستجيبين في جميع الدول توافر مستوى كبير من الثقة بهذه المعلومات، حيث راوحت النسب بين 73% و93%.

وتُظهر مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بالسنوات السابقة أن مستوى الثقة بالأخبار والمعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي شهد بعض التفاوت؛ فقد بلغت نسبة الثقة 83% في عام 2022 مقابل 15% عدم ثقة، بينما كانت أعلى في استطلاع 2019/ 2020، حيث بلغت 88% ثقة مقابل 11% عدم ثقة. ويعكس هذا التغير تقلبات طفيفة في مستوى ثقة المستخدمين خلال السنوات الماضية، مع بقاء الغالبية العظمى محتفظة بثقتها بهذه الوسائط.

الشكل (236)

مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الذين يثقون بالأخبار والمعلومات التي يجري تداولها عليها

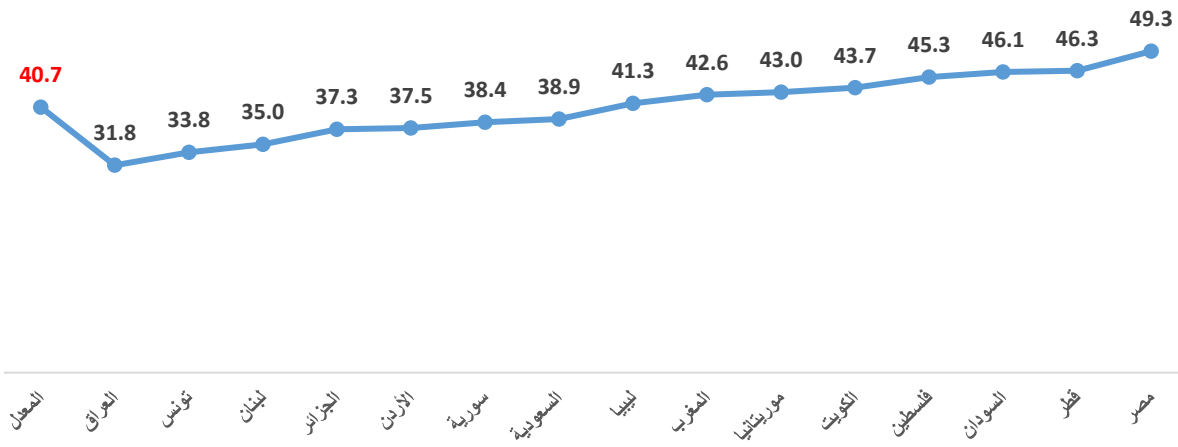

الشكل (237)

مستخدمو وسائل التواصل لاجتماعي الذين أفادوا أنهم يثقون بالأخبار والمعلومات التي يجري تداولها عليها بحسب البلدان وفي استطلاعات المؤشر عبر السنوات

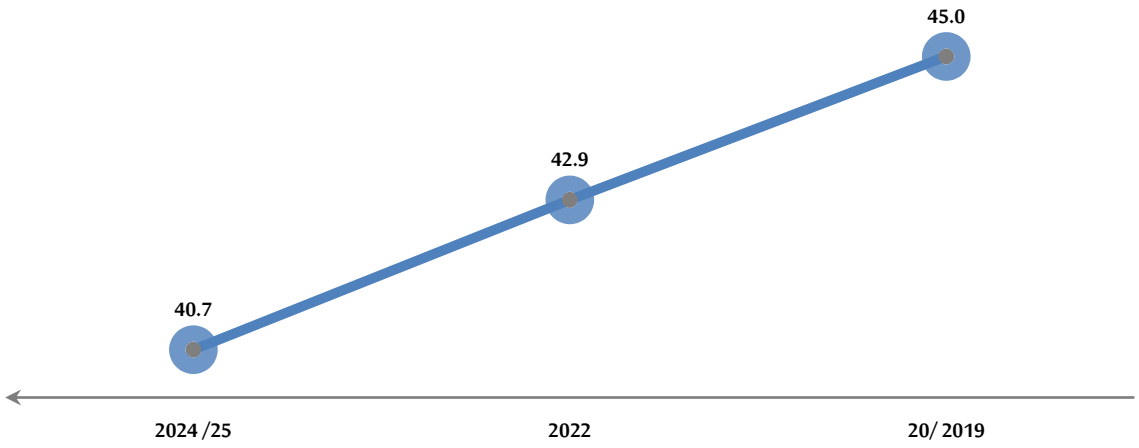

الشكل (238)

مستخدمو وسائل التواصل لاجتماعي الذين أفادوا أنهم يثقون بالأخبار والمعلومات التي يجري تداولها عليها بحسب البلدان وفي استطلاعات المؤشر عبر السنوات

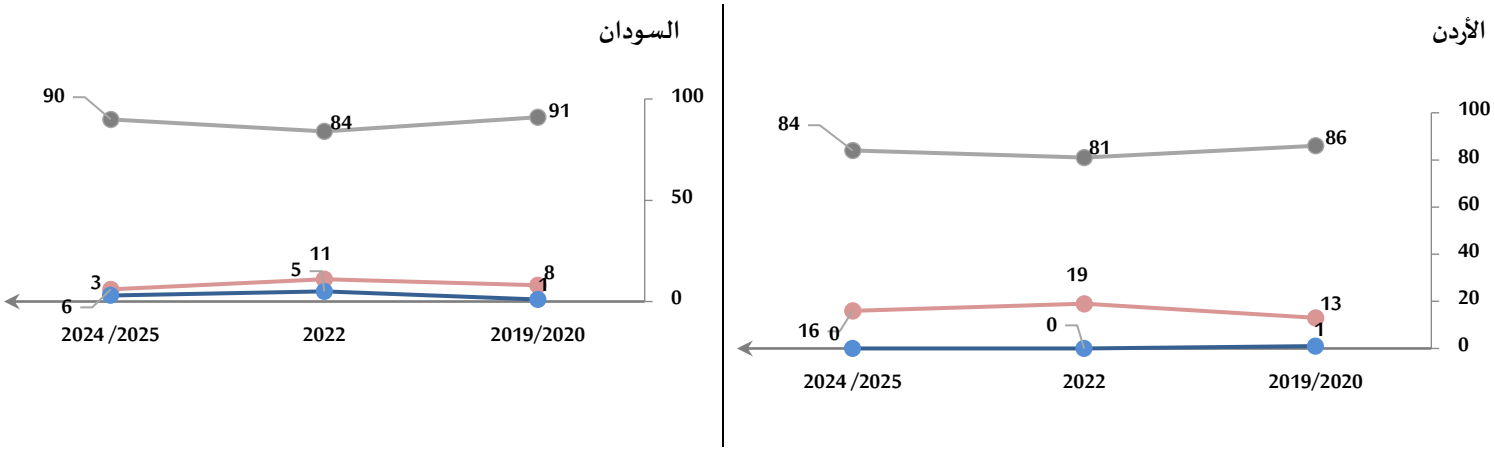

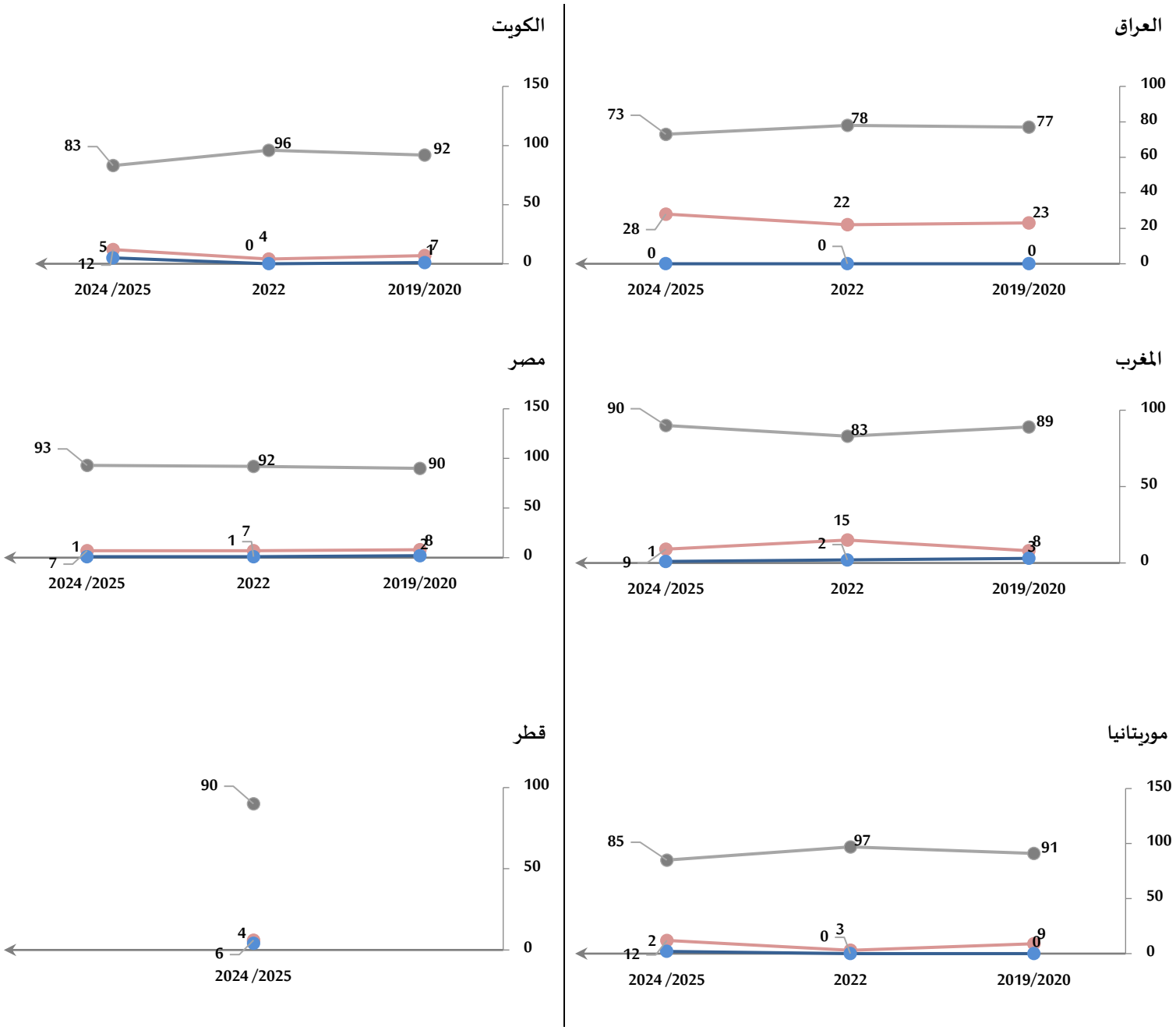

تشير النتائج إلى تفاوت مستويات الثقة بالأخبار والمعلومات المتداولة عبر صفحات وسائل التواصل الاجتماعي. فقد سجّلت الصفحات الرسمية الحكومية أعلى مستوى من الثقة بنسبة بلغت 56%، تلتها صفحات الإعلاميين بنسبة 44%، ثم الصفحات التلفزيونية والمجموعات الإخبارية على تطبيق واتساب بنسبة 41% لكلٍ منهما. أما محتوى المؤثّرين والمشاهير، فقد نال ثقة 35% من المستخدمين، وهي النسبة ذاتها التي عبّر عنها المستخدمون تجاه الأخبار والمعلومات المتداولة عبر غرف ومجموعات الأخبار على

منصة فيسبوك. وسُجّل أدنى مستوى للثقة بنسبة 33%، وكان من نصيب الأخبار والمعلومات المنشورة على الصفحات العامة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

تباينت مستويات الثقة بالأخبار والمعلومات المتداولة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للقنوات التلفزيونية الإخبارية بين البلدان المستطلعة. فقد أفاد 49% من المستجيبين في الكويت أنهم يثقون بما يُنشر على هذه الصفحات، تلتها مصر بنسبة 48%، ثم السودان بـ 45%، وقطر بـ 44%. وسُجّلت نسبٌ أقلّ في كل من موريتانيا (42%)، والمغرب (40%)، والأردن (31%)، بينما سجّل العراق أدنى مستوى للثقة بنسبة لم تتجاوز 26%.

أما بالنسبة إلى الثقة بما ينشره الإعلاميون على صفحاتهم، فقد عبّرت أكثرية المستجيبين في كل من قطر (57%) والكويت (52%) ومصر (50%)، عن ثقتها بما ينشره الإعلاميون، في المقابل أبدت أكثرية المستجيبين، في كل من السودان وموريتانيا والمغرب والأردن والعراق، عدم ثقتها.

وعبّر نحو نصف المستجيبين في خمس دول، هي الكويت (49%) ومصر (48%) والسودان (45%) وقطر (44%) وموريتانيا (42%)، عن ثقتهم بالأخبار والمعلومات التي تنشرها المجموعات الإخبارية على تطبيق واتساب. في المقابل، أبدت أكثرية المستجيبين في البلدان الأحد عشر الأخرى عدم ثقتها بهذه المعلومات والأخبار.

وفي السودان، أظهرت النتائج تفاوتًا ملحوظًا في مستويات الثقة بمصادر المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث حازت صفحات الجيش أعلى مستوى من الثقة بنسبة 69% من المستجيبين، تلتها صفحات مجلس السيادة بنسبة 66%. في المقابل، سجّلت صفحات الأحزاب السياسية أدنى مستويات الثقة بنسبة 26% فقط، بينما عبّر 14% فقط من المستجيبين عن ثقتهم بما يُنشر على صفحات قوات الدعم السريع.

الجدول (23)

مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الذين أفادوا أنهم يثقون بالأخبار والمعلومات التي تنشر عليها (الوسط الحسابي)

		الأردن	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	قطر	المعدل
صفحات رسمية حكومية	25/2024	51.2	60.6	52.2	81.0	59.0	35.9	49.5	66.6	43.5	44.4	73.5	39.2	44.1	79.7	55.7
صفحات القنوات التلفزيونية الإخبارية	25/2024	42.5	42.5	41.9	53.7	46.3	35.4	52.5	59.6	43.2	42.3	62.6	42.8	46.3	60.1	48.0
	2022	43.0	38.3	36.3	63.0	48.0	36.7	48.6	52.4	39.5	40.2	59.5	51.3	55.6	62.8	48.2
صفحات الإعلاميين/ الصحفيين	25/2024	36.3	39.8	41.3	52.3	47.2	31.6	52.3	52.1	38.1	36.0	50.2	38.8	43.8	57.2	44.1
	2022	31.2	36.0	34.9	47.4	45.2	35.5	50.8	53.6	36.5	42.1	54.0	49.1	48.2	55.9	44.3
المجموعات الإخبارية على واتساب	25/2024	30.5	25.8	30.2	42.3	45.2	25.7	47.2	48.8	40.1	34.7	48.2	40.4	41.8	44.1	38.9
	2022	26.6	20.7	24.3	35.0	38.2	25.7	39.9	47.7	36.4	36.3	42.7	36.4	47.3	40.0	35.5
صفحات عامة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي	25/2024	29.3	26.1	29.4	42.0	34.9	27.9	38.6	37.6	33.6	36.2	28.2	36.4	36.6	35.4	33.7
	2022	26.4	26.4	35.2	26.8	39.3	31.5	34.0	48.4	29.3	35.0	43.3	37.0	43.1	35.4	35.1
غرف ومجموعات الأخبار على فيسبوك	25/2024	26.2	33.1	28.8	37.2	40.7	24.2	40.3	41.2	32.7	42.1	39.3	38.3	37.8	33.6	35.4
	2022	24.2	29.8	32.0	31.2	39.7	26.1	33.2	39.2	31.5	38.1	39.8	32.3	42.7	36.1	34.0
صفحات المؤثّرين والمشاهير	25/2024	20.9	23.6	18.2	37.4	39.4	26.2	33.9	36.5	26.6	22.7	40.7	35.0	38.8	45.5	31.8
	2022	18.9	21.8	20.5	24.7	36.4	29.4	27.6	43.3	25.3	39.2	47.2	38.5	44.5	39.5	32.6

3. المؤثِّرون على مواقع التواصل الاجتماعي

من أبرز الظواهر التي شهدتها وسائل التواصل الاجتماعي، ظهور فئة تُعرَف بـ "المؤثِّرين"، وهم أفراد نشطون في مجالات متنوعة، ويحظون بمتابعة واسعة من الجمهور. وفي هذا الإطار، رصد المؤشر العربي اتجاهات الرأي العام حيال هؤلاء المؤثِّرين والمشاهير، من حيث المتابعة ومستوى الثقة بهم.

وطُرح على المستجيبين الذين يمتلكون حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي سؤالٌ يتعلق بمتابعتهم لحسابات المؤثِّرين، فأفاد 9% منهم أنهم يتابعونهم دائمًا، بينما قال 28% إنهم يتابعونهم أحيانًا، وذكر 18% أنهم يتابعونهم نادرًا. في المقابل، مثّلت الأغلبية نسبة الذين صرّحوا بأنهم لا يتابعون المؤثِّرين على الإطلاق.

ويلاحَظ، عند مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 ببيانات عام 2022 أن نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يتابعون المؤثّرين في المنطقة العربية بقيت شبه مستقرة، حيث بلغت 55% في 2025/2024 مقابل 54% في 2022، في حين انخفضت نسبة الذين لا يتابعون المؤثّرين من 45% في 2022 إلى 44% في 2024/ 2025، ما يعكس استمرار انتشار متابعتهم بين الجمهور العربي.

وتكشف البيانات عن تباين ملحوظ بين البلدان، إذ أظهرت نتائج كل من تونس والأردن والعراق والجزائر والسودان أن أغلبية أصحاب الحسابات في هذه الدول لا يتابعون المؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعي. أما في كل من الكويت ومصر وموريتانيا وقطر والمغرب، فقد تبيّن أن الأغلبية تتابع المؤثّرين بدرجات متفاوتة.

الشكل (239)

متابعة حسابات المؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعي

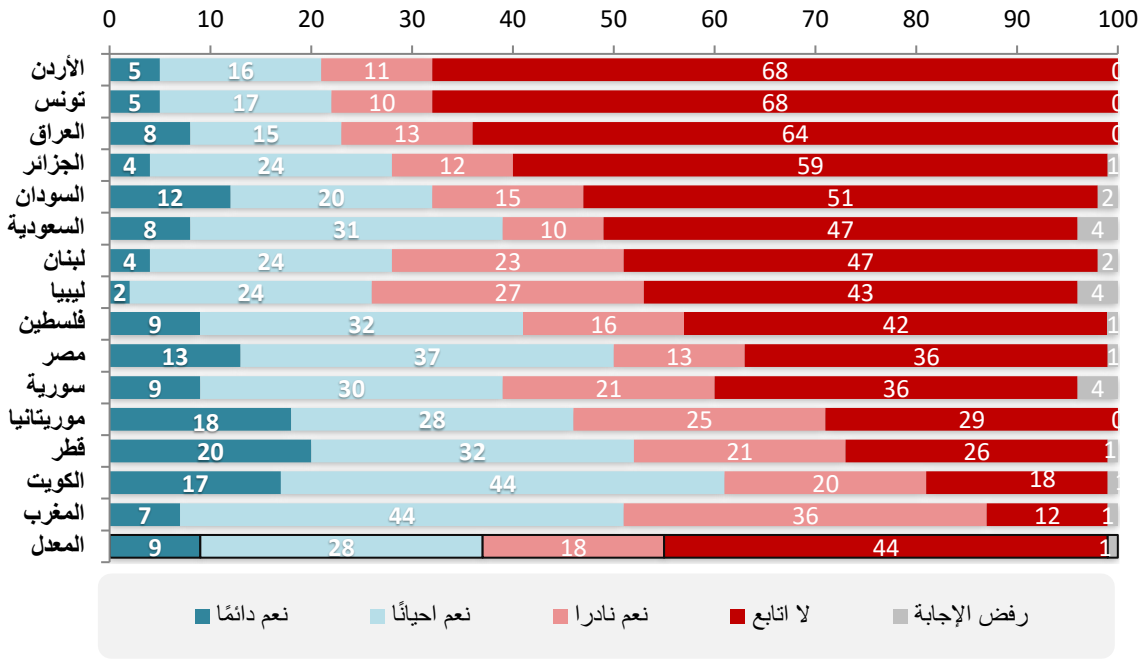

الشكل (240)

متابعة حسابات المؤثِّرين على وسائل التواصل الاجتماعي عبر السنوات

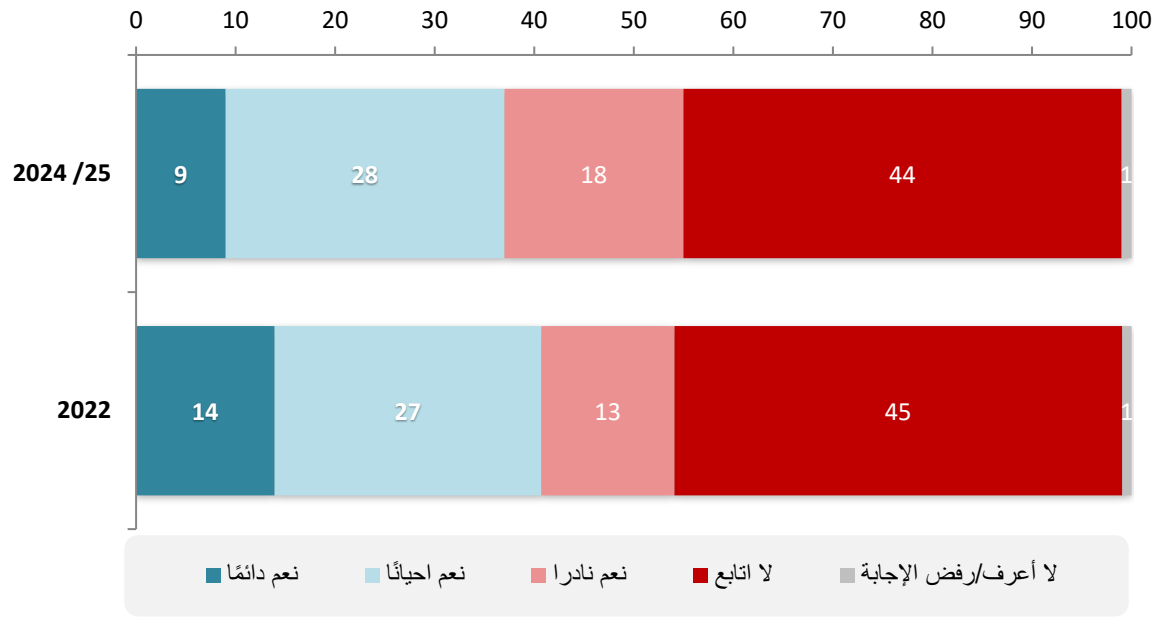

الشكل (241)

متابعة حسابات المؤثِّرين على وسائل التواصل الاجتماعي عبر السنوات

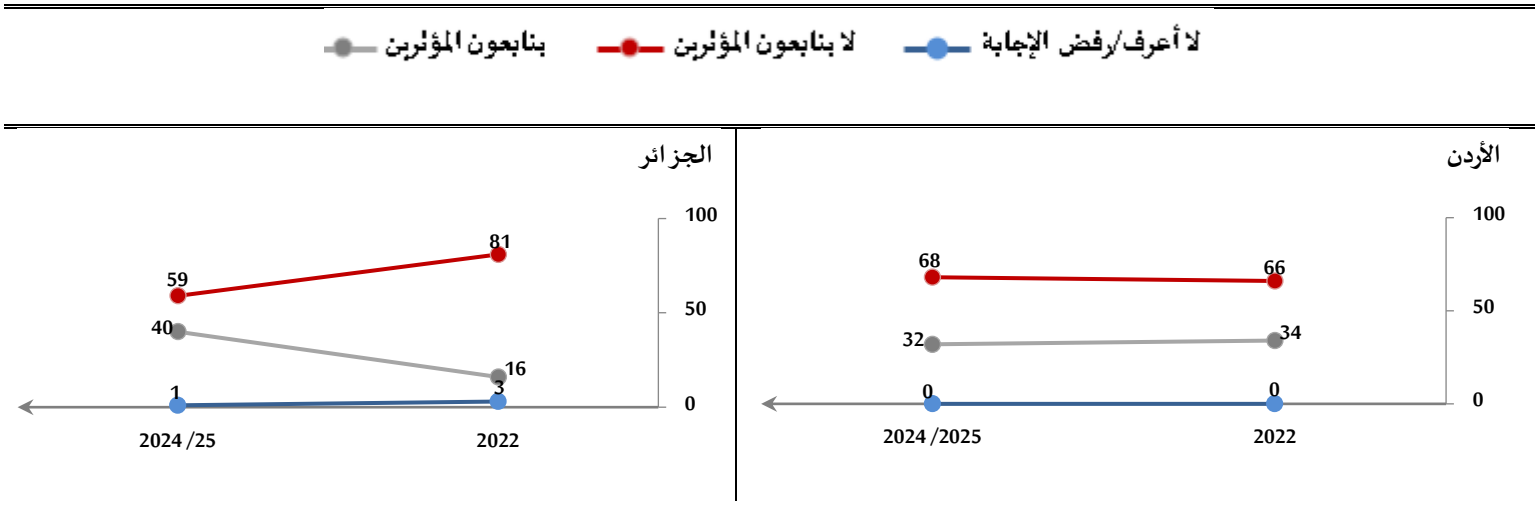

السعودية

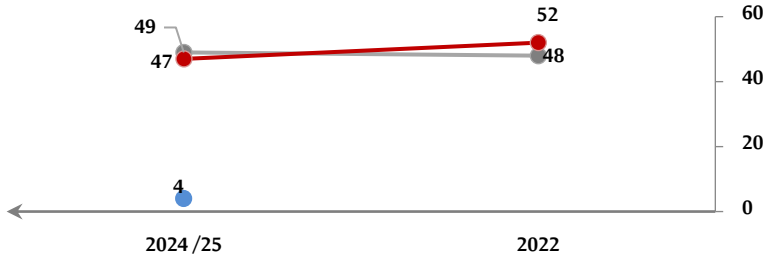

السودان

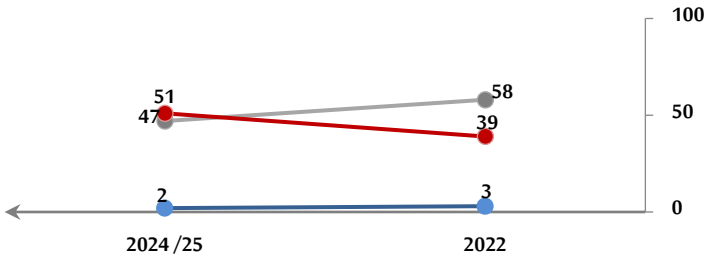

العراق

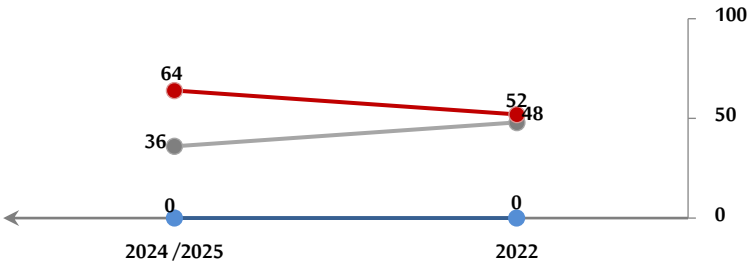

الكويت

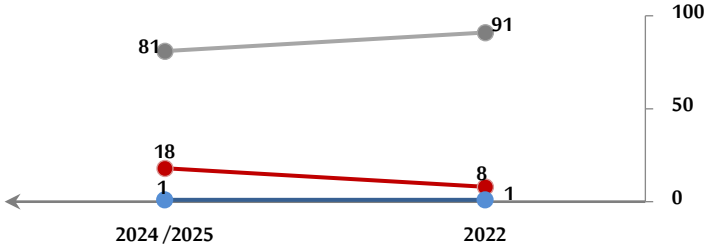

المغرب

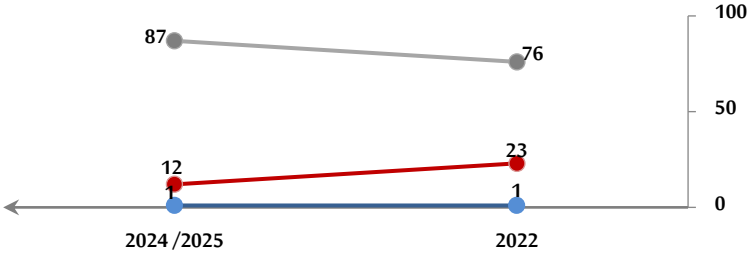

تونس

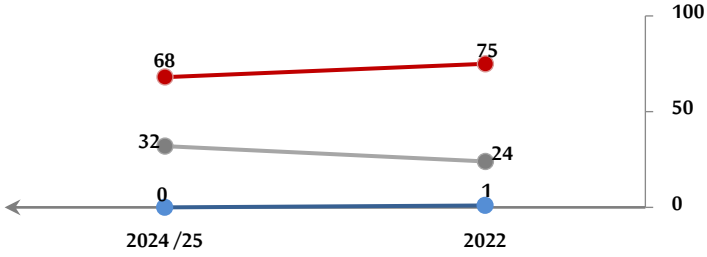

فلسطين

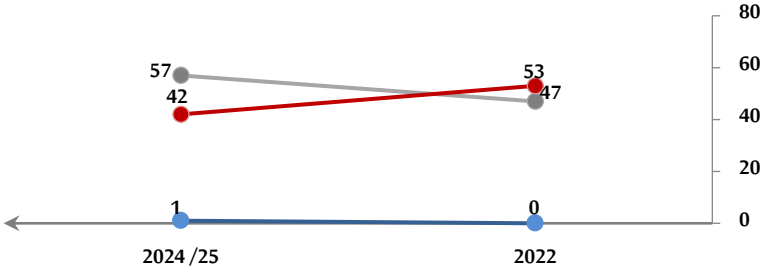

لبنان

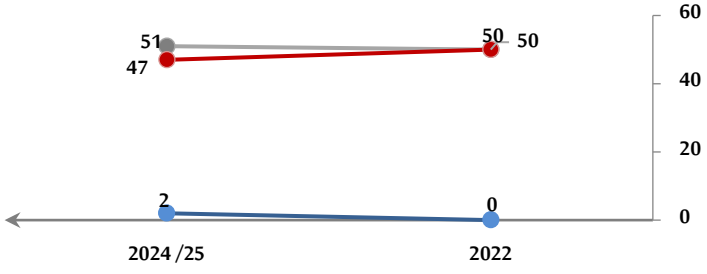

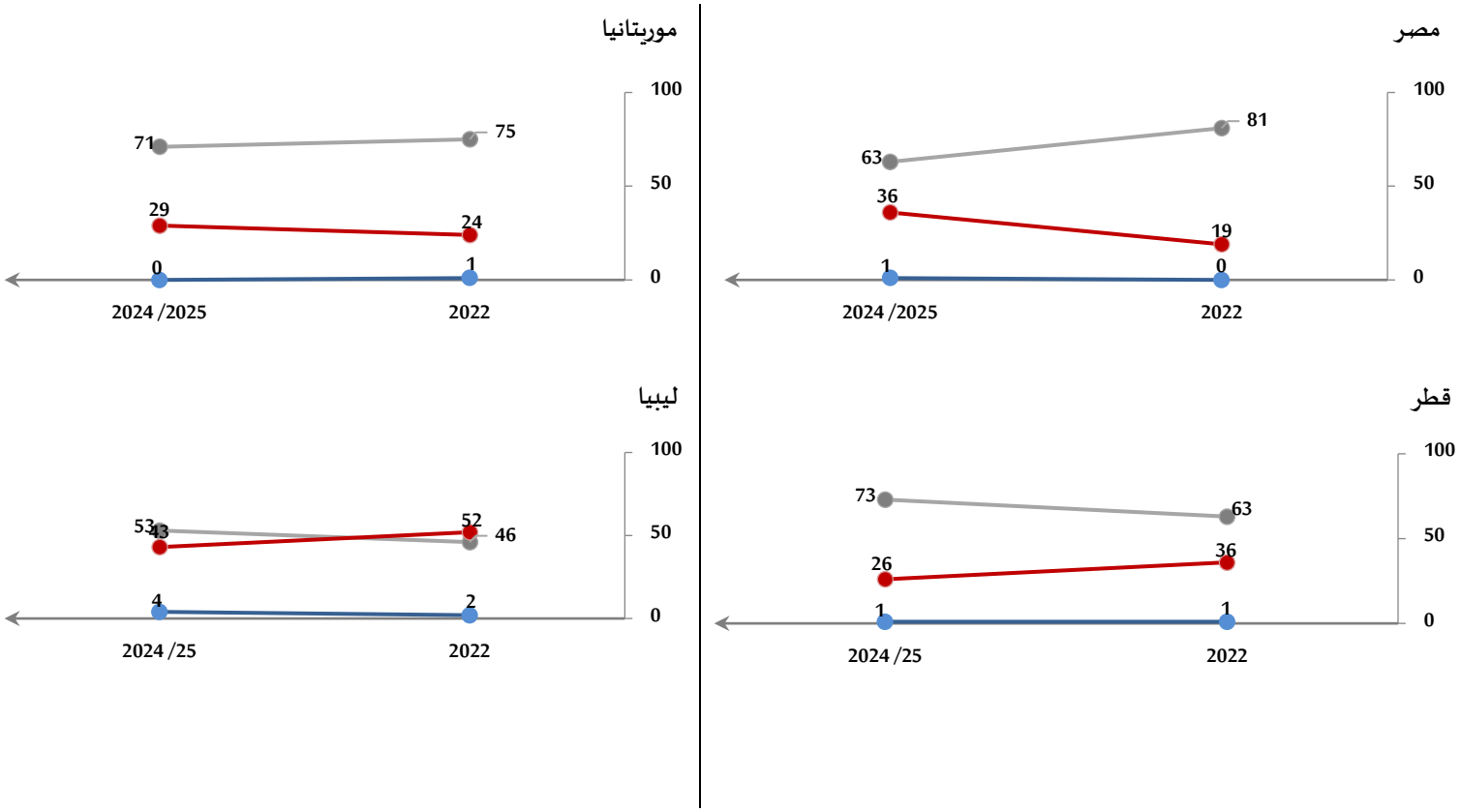

وسُئِل المستجيبون الذين أفادوا أنهم يتابعون المؤثِّرين على وسائل التواصل الاجتماعي عن المجالات التي ينشط فيها هؤلاء المؤثِّرون، وطُلب منهم تحديد ثلاثة مجالات رئيسة، مرتّبة وفقًا لدرجة المتابعة، مع ذكر أسماء المؤثِّرين الذين يتابعونهم في كل مجال.

وأظهرت النتائج أن المؤثِّرين في المجال الرياضي هم الأكثر متابعة بين مستخدمي الإنترنت العرب، وقال 15% من المستجيبين إنهم يتابعون مؤثِّرين في القضايا الاجتماعية. وجاء المؤثِّرون الرياضيون في المرتبة التالية بنسبة 13%، تلاهم المؤثِّرون السياسيون بنسبة 11%، ثم خبراء التجميل بنسبة 9%. كما أفاد 8% أنهم يتابعون مؤثِّرين في مجالَي الطبخ والأنظمة الغذائية، و7% يتابعون مؤثِّرين في مجال الطب والصحة.

الجدول (24)

أكثر المؤثّرين متابعةً من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

	لبنان	ليبيا	الأردن	موريتانيا	قطر	فلسطين	السودان	سورية	مصر	المغرب	تونس	الكويت	الجزائر	السعودية	العراق	المعدل
المؤثِّرون في المواضيع الاجتماعية	27	21	19	18	18	17	16	15	14	13	11	11	9	7	7	15
المؤثِّرون الرياضيون	5	3	11	7	11	10	9	7	22	8	26	9	6	10	41	12
المؤثِّرون السياسيون	10	8	10	22	6	28	15	17	5	5	13	9	7	7	9	11
المؤثِّرون خبراء التجميل	7	8	6	6	10	8	7	8	9	7	14	12	8	8	21	9
المؤثِّرون في مجال الدين	3	3	12	16	10	5	13	8	10	7	2	8	7	4	5	8

	لبنان	ليبيا	الأردن	موريتانيا	قطر	فلسطين	السودان	سورية	مصر	المغرب	تونس	الكويت	الجزائر	السعودية	العراق	المعدل
المؤثِّرون في مجال الطبخ/ الأنظمة الغذائية	9	4	14	5	7	7	4	6	12	8	11	5	15	3	4	8
المؤثِّرون في المجال التعليمي	5	6	5	2	8	4	12	9	5	8	3	8	7	5	1	6
المؤثِّرون في مجال السفر والرحلات	11	7	7	2	9	5	2	5	6	8	3	10	6	8	4	6
المؤثِّرون في مجال الصحة والطب	9	7	3	4	6	5	9	9	7	12	5	8	3	4	5	6
المؤثِّرون في مجال التكنولوجيا	8	4	6	6	4	4	7	7	5	9	2	6	1	3	1	5
المؤثِّرون في التسوق الرقمي	1	5	2	5	4	3	1	3	2	6	3	5	0	5	0	3
المؤثِّرون في مجال التدريب البدني/ الرياضي	3	8	4	4	5	2	3	5	2	7	1	7	0	0	1	3
أخرى	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	5	0	8	17	0	2
رفض الإجابة	2	16	1	2	1	2	2	1	1	2	1	2	23	19	1	6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

وطُلب من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يتابعون المؤثِّرين أن يذكروا ثلاثة مجالات رئيسة لمتابعتهم مرتَّبة بحسب تكرار متابعة كل مؤثِّر. ولحساب معدل المتابعة، استُخدِم نظام أوزان يعتمد على ترتيب المؤثِّر: فالمؤثِّر في المرتبة الأولى يُعطَى وزنًا أعلى من المرتبة الثانية، والمؤثر في المرتبة الثانية يُعطى وزنًا أعلى من المرتبة الثالثة؛ ويُحسَب معدل المتابعة وفق الصيغة التالية: (عدد المستجيبين الذين يتابعون المؤثِّرين في المرتبة الأولى * [×] 3 + عدد المتابعين الذين يتابعون في المرتبة الثانية *[×] 2 + عدد المتابعين الذين يتابعون في المرتبة الثالثة *[×] 1) مقسومًا على العدد الإجمالي للمستجيبين الذين أفادوا أنهم يتابعون المؤثِّرين.

وعند تحليل البيانات، استنادًا إلى ترتيب المؤثِّرين المتابعين الذي أورده المستجيبون، يتبيّن أن المؤثِّرين في المجال الرياضي حصلوا على نسبة متابعة بلغت 10%، يليهم المؤثِّرون السياسيون بنسبة 7%، ثم المؤثِّرون في مجالَي التجميل والصحة والطب بنسبة 8% لكلٍ منهما، ثم المؤثِّرون في مجالَي الطبخ والأنظمة الغذائية والسفر والرحلات بنسبة 7%.

الجدول (25)

متابعة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للمؤثِّرين مرتَّبين بحسب متابعتهم

	الأكثر متابعة	الثاني الأكثر متابعة	الثالث الأكثر متابعة	المعدل
المؤثِّرون في المواضيع الاجتماعية	15	12	10	13
المؤثِّرون الرياضيون	12	6	5	9
المؤثِّرون السياسيون	11	7	5	9
المؤثِّرون في مجال الدين	8	7	8	8
المؤثِّرون خبراء التجميل	9	6	4	7
المؤثِّرون في المجال التعليمي	6	8	8	7
المؤثِّرون في مجال الطبخ/ الأنظمة الغذائية	8	7	6	7
المؤثِّرون في مجال التكنولوجيا	5	6	8	6
المؤثِّرون في مجال السفر والرحلات	6	6	6	6
المؤثِّرون في مجال الصحة والطب	6	7	6	6
المؤثِّرون في مجال التدريب البدني/ الرياضي	3	4	4	4
المؤثِّرون في التسوق الرقمي	3	3	3	3
أخرى	2	3	2	2
رفض الإجابة	6	0	0	3
لا يوجد ردّ آخر	0	18	25	10
المجموع	100	100	100	100

الجدول (26)

متابعة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للمؤثِّرين مرتَّبين بحسب متابعتهم عبر السنوات

	الأكثر متابعة		الثاني الأكثر متابعة		الثالث الأكثر متابعة		المعدل	
	2024-25	2022	2024-25	2022	2024-25	2022	2024-25	2022
المؤثِّرون في المواضيع الاجتماعية	15	21	12	8	10	6	13	15
المؤثِّرون الرياضيون	12	17	6	10	5	4	9	14
المؤثِّرون السياسيون	11	11	7	11	5	13	9	12
المؤثِّرون في مجال الدين	8	16	7	6	8	5	8	11
المؤثِّرون خبراء التجميل	9	8	6	12	4	8	7	11
المؤثِّرون في مجال الطبخ/ الأنظمة الغذائية	8	9	7	11	6	6	7	7
المؤثِّرون في المجال التعليمي	6	3	8	6	8	6	7	5
المؤثِّرون في مجال الصحة والطب	6	6	7	7	6	9	6	7
المؤثِّرون في مجال السفر والرحلات	6	3	6	4	6	8	6	4
المؤثِّرون في مجال التكنولوجيا	5	3	6	5	8	11	6	4
المؤثِّرون في مجال التدريب البدني/ الرياضي	3	--	4	--	4	--	4	--
المؤثِّرون في التسوق الرقمي	3	--	3	--	3	--	3	--
أخرى	2	1	3	2	2	1	2	1
رفض الإجابة	6	2	0	0	0	0	3	1
لا يوجد ردّ آخر	0	0	18	18	25	23	10	8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

- **الثقة بمحتوى المؤثِّرين**

سُئِل المستجيبون، إلى جانب قياس مدى متابعة المؤثِّرين في مختلف المجالات، عن ثقتهم بالمعلومات التي ينشرها هؤلاء المؤثِّرون على وسائل التواصل الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن 55% من متابعي المؤثِّرين يثقون بالمحتوى الذي ينشرونه. وأفاد نحو نصف المتابعين في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة أن لديهم ثقة بما ينشره المؤثِّرون.

الشكل (242)

ثقة متابعي المؤثِّرين بالمعلومات التي ينشرونها (الوسط الحسابي)

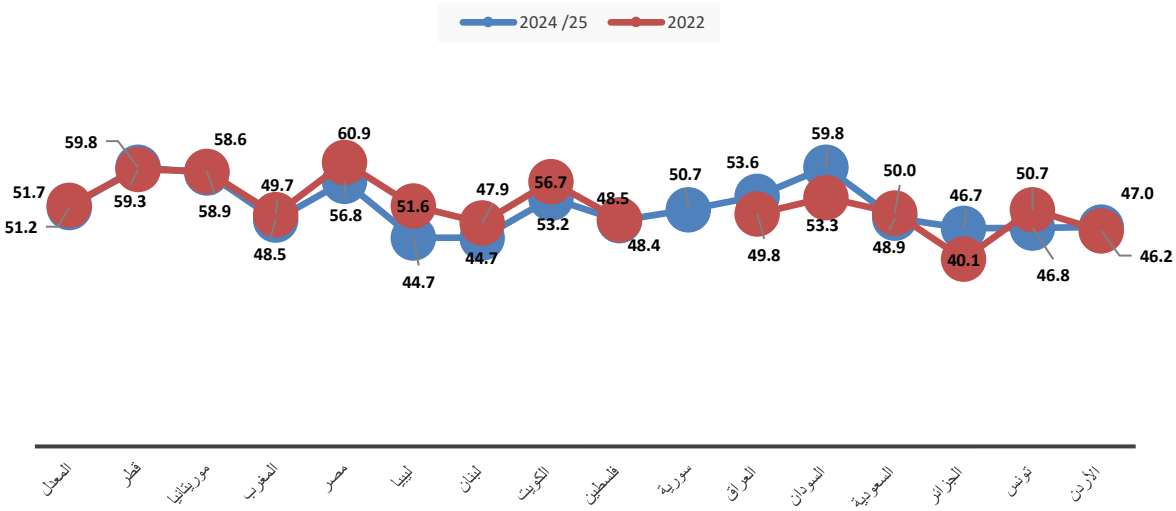

أما في ما يتعلق بمستوى التأثّر بما ينشره هؤلاء المؤثِّرون، فقد أظهرت النتائج أن 46% من المستجيبين يتأثرون بالمحتوى الذي ينشره هؤلاء، مقابل 54% لا يتأثرون به. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية متابعي المؤثِّرين في قطر ومصر، تتأثر بما ينشره هؤلاء، وسجَّل 48% من السودانيين و47% من الكويتيين والموريتانيين مستوى تأثّر مماثل.

الشكل (243)

مدى تأثّر المستجيبين بما ينشره المؤثِّرون على وسائل التواصل الاجتماعي (الوسط الحسابي)

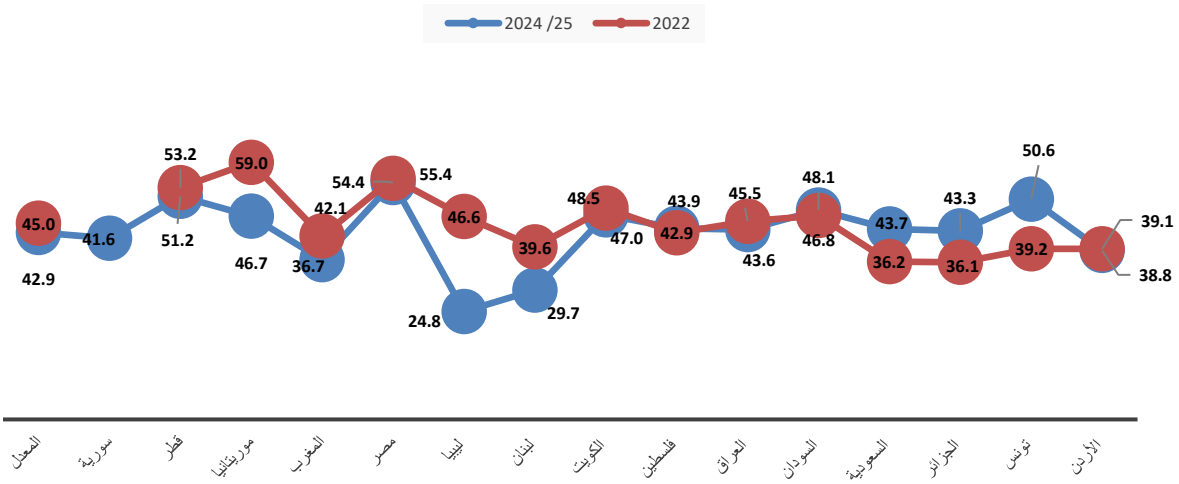

4. اتجاهات الرأي العام نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات

في سياق التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو وسائل التواصل الاجتماعي، طُرِحت مجموعة من الأسئلة لقياس آراء المواطنين تجاهها. واختيرت مجموعة من المقولات تُظهر مواقف متفاوتة، فبعضها يعكس موقفًا سلبيًا من هذه الوسائل، وبعضها الآخر يعكس موقفًا إيجابيًا. وتضمنت ما يلي:

- تقييم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع.
- مدى موافقة المستجيبين على مقولة "بغض النظر عمّا يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، تتيح هذه الوسائل للناس التعبير عن آرائهم في الأمور العامة في بلدانهم".
- مدى موافقة المستجيبين على أن وسائل التواصل الاجتماعي قد قرّبت أبناء البلدان العربية بعضهم من بعض.
- مدى موافقة المستجيبين على أن ما يُنشَر على وسائل التواصل الاجتماعي يمثّل مصدر فائدة ومعرفة وثقافة لهم.

- مدى موافقة المستجيبين على أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت مصدرًا للإشاعات وترويج الأخبار الزائفة.
- مدى موافقة المستجيبين على مقولة "إن ثقافة بلدنا تتزعزع بحكم ما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي".
- مدى موافقة المستجيبين على مقولة "إن ثقافة بلدنا في خطر نتيجة دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

الشكل (244)

اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من المقولات

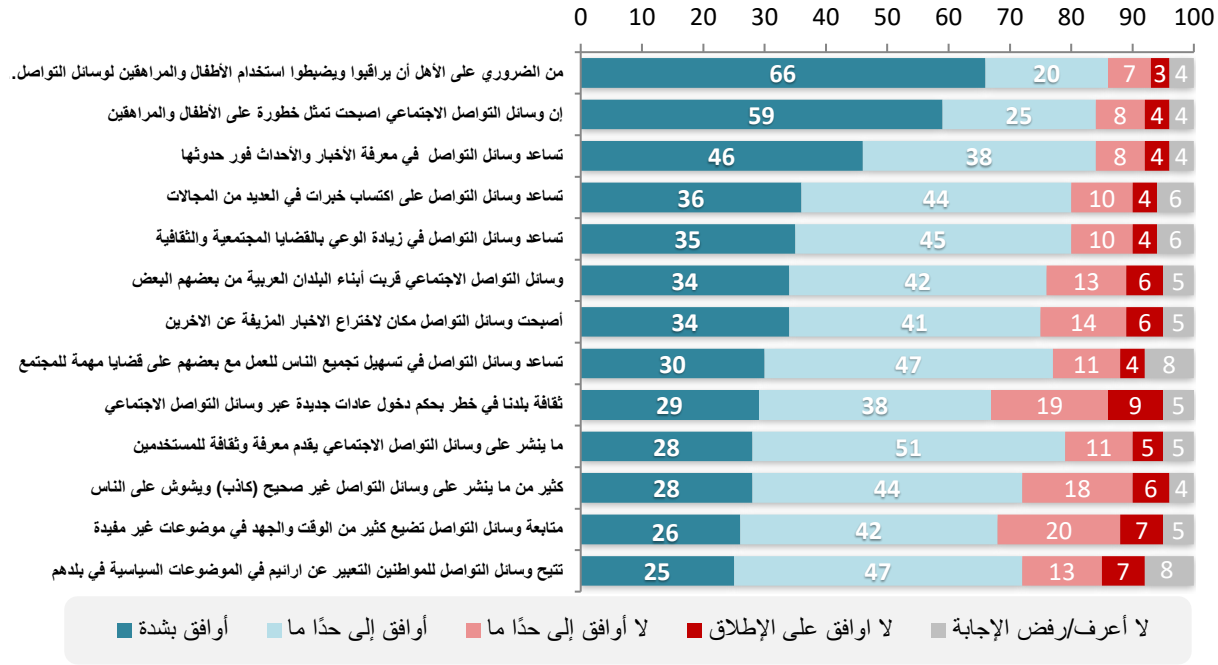

أفاد 56% من المستجيبين أن لوسائل التواصل الاجتماعي تأثيرًا إيجابيًا في مجتمعاتهم، مقابل 39% يعتقدون أن تأثيرها سلبي. وأفاد 10% أن تأثيرها إيجابي جدًا، في حين قال 12% إنه سلبي جدًا. ومقارنةً بنتائج استطلاع 2022، كان 66% من المستجيبين يرون أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي إيجابي، سواء كان كبيرًا أو نسبيًا، مقابل 32% اعتقدوا أن تأثيرها سلبي، سواء كان سلبيًا جدًا أو نسبيًا؛ ما يشير إلى تراجع طفيف في التقييم الإيجابي لتأثير هذه الوسائل خلال الفترة الماضية. وكان هذا التراجع أشد

وضوحًا في بعض البلدان، حيث انخفضت نسبة الذين يرون التأثير إيجابيًا في مصر من 81% في 2022 إلى 47% في 2024/ 2025، أي بانخفاض قدره 34 نقطة مئوية. كما شهدت الكويت انخفاضًا من 78% إلى 55%، والعراق من 70% إلى 47%، مع تراجع بمقدار 23 نقطة مئوية في هذين البلدين.

ويرى 61% من المستجيبين في تونس أن تأثيرها في المجتمع سلبي، وهي النسبة الأعلى في المجتمعات المستطلَعة، ويليهم المستجيبون في العراق حيث أكد 53% منهم ذلك، ثم المغرب بنسبة 52%، ومصر بنسبة 51%، والأردن بنسبة 48%.

الشكل (245)

اتجاهات الرأي العام نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع

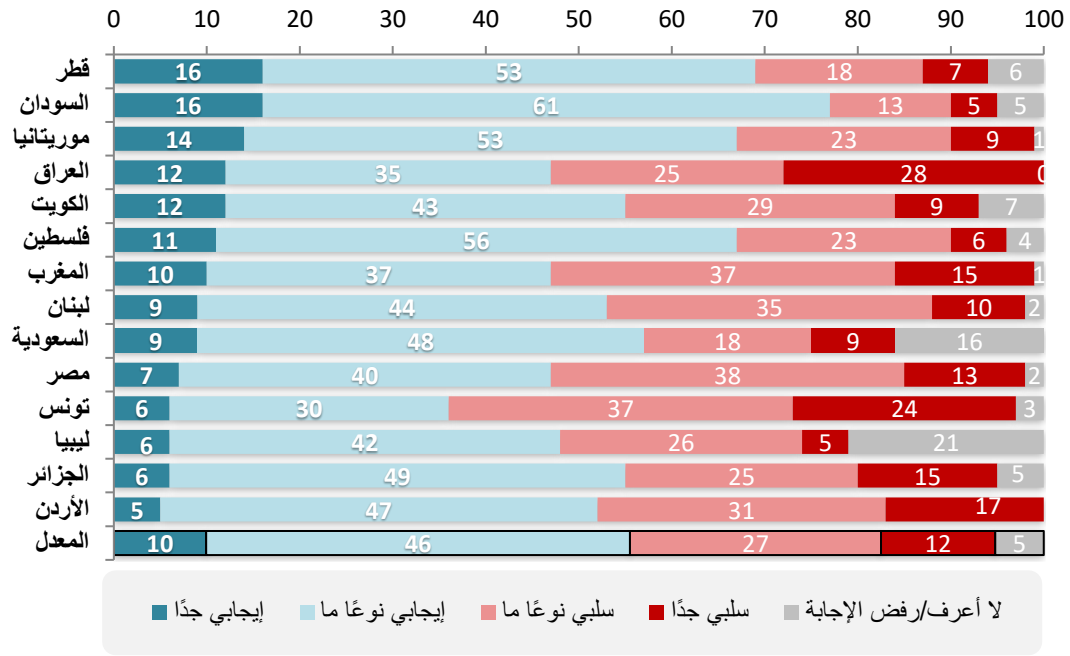

الشكل (246)

اتجاهات الرأي العام نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع عبر السنوات

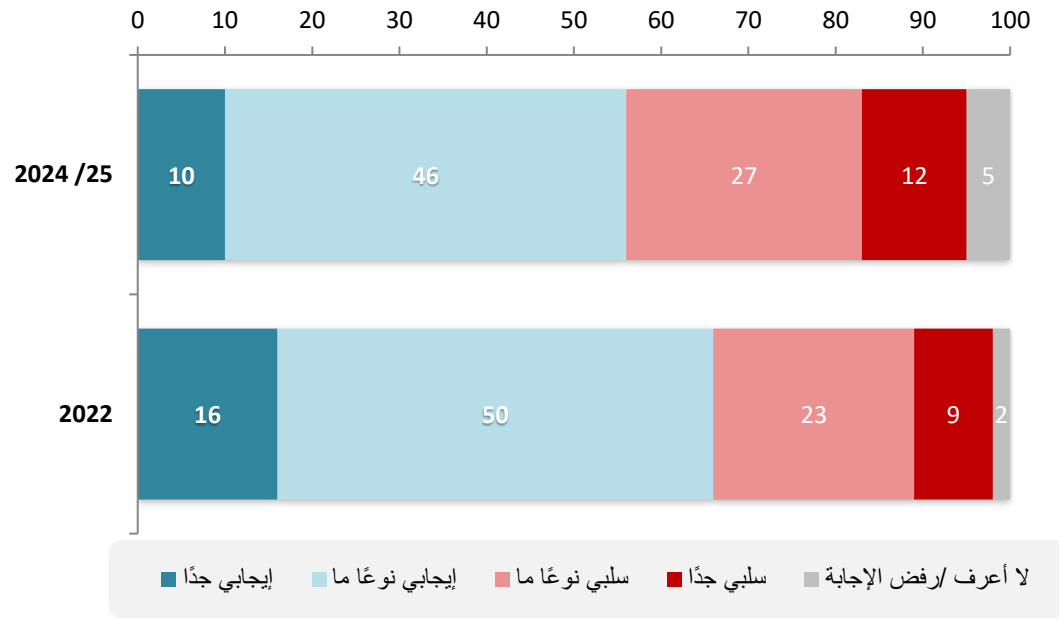

الشكل (247)

اتجاهات الرأي العام نحو تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع عبر السنوات

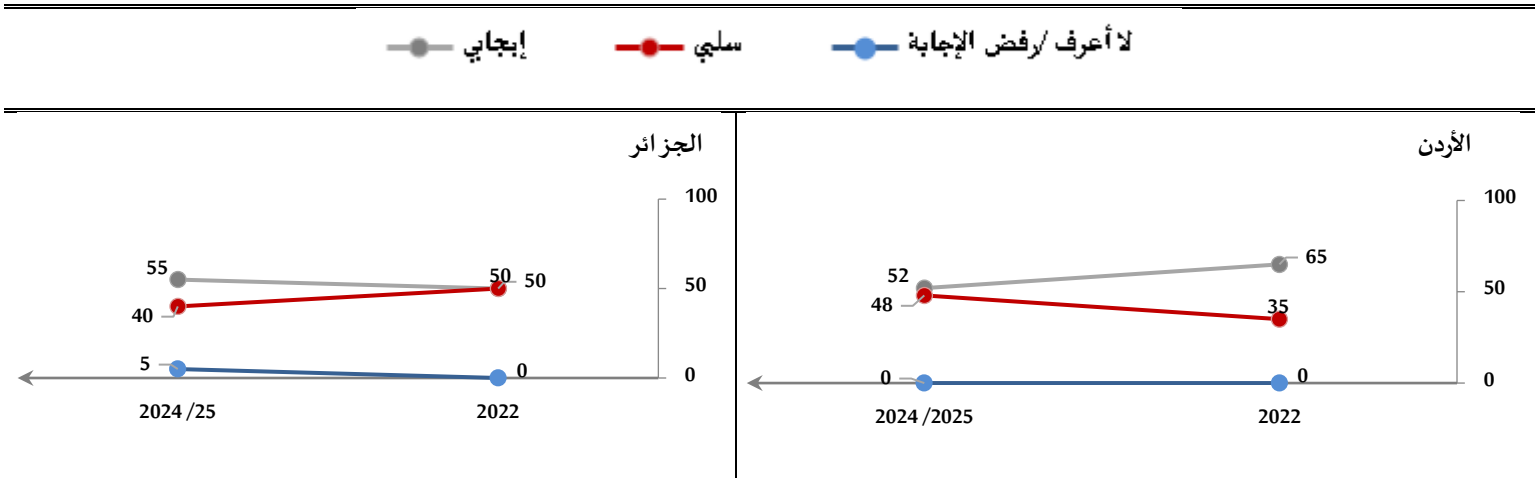

السعودية

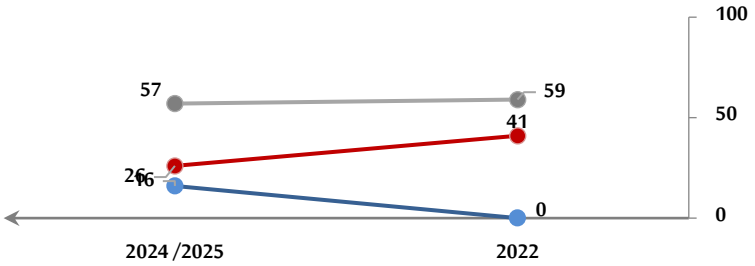

السودان

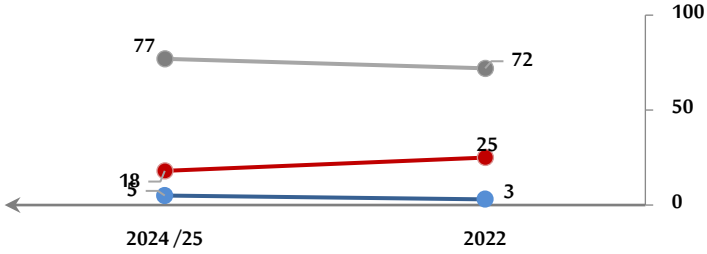

العراق

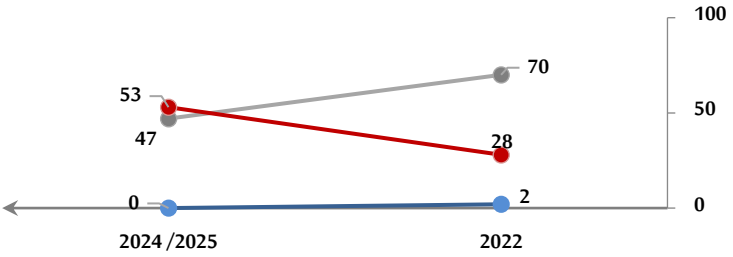

الكويت

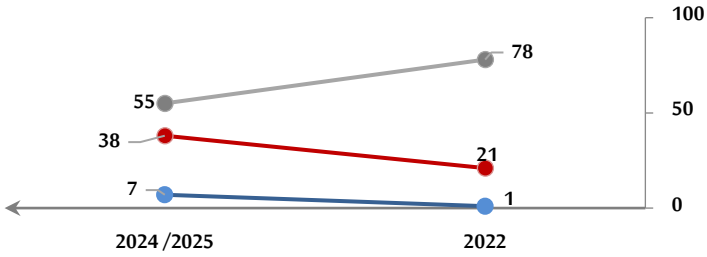

المغرب

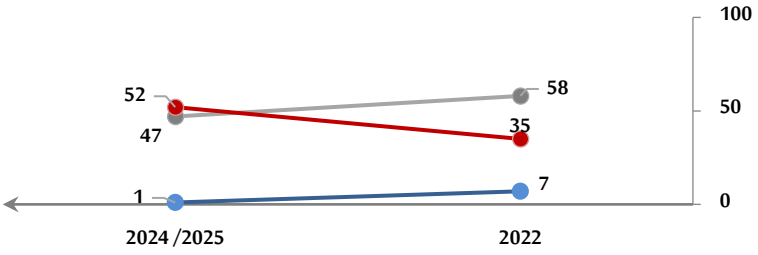

تونس

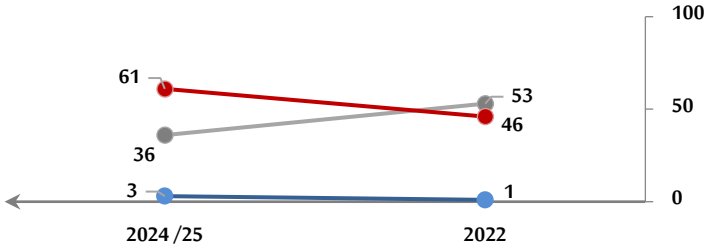

فلسطين

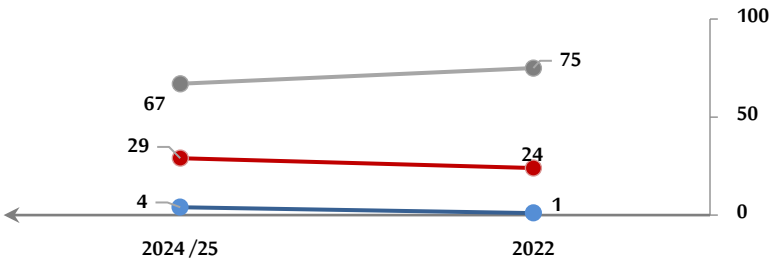

لبنان

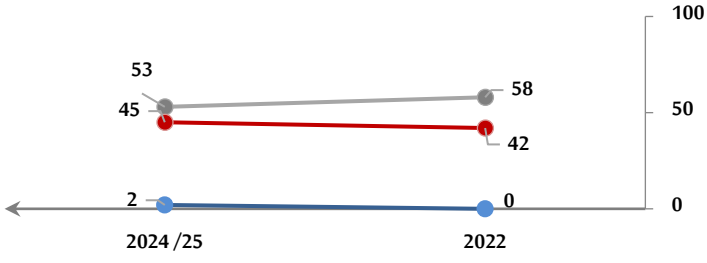

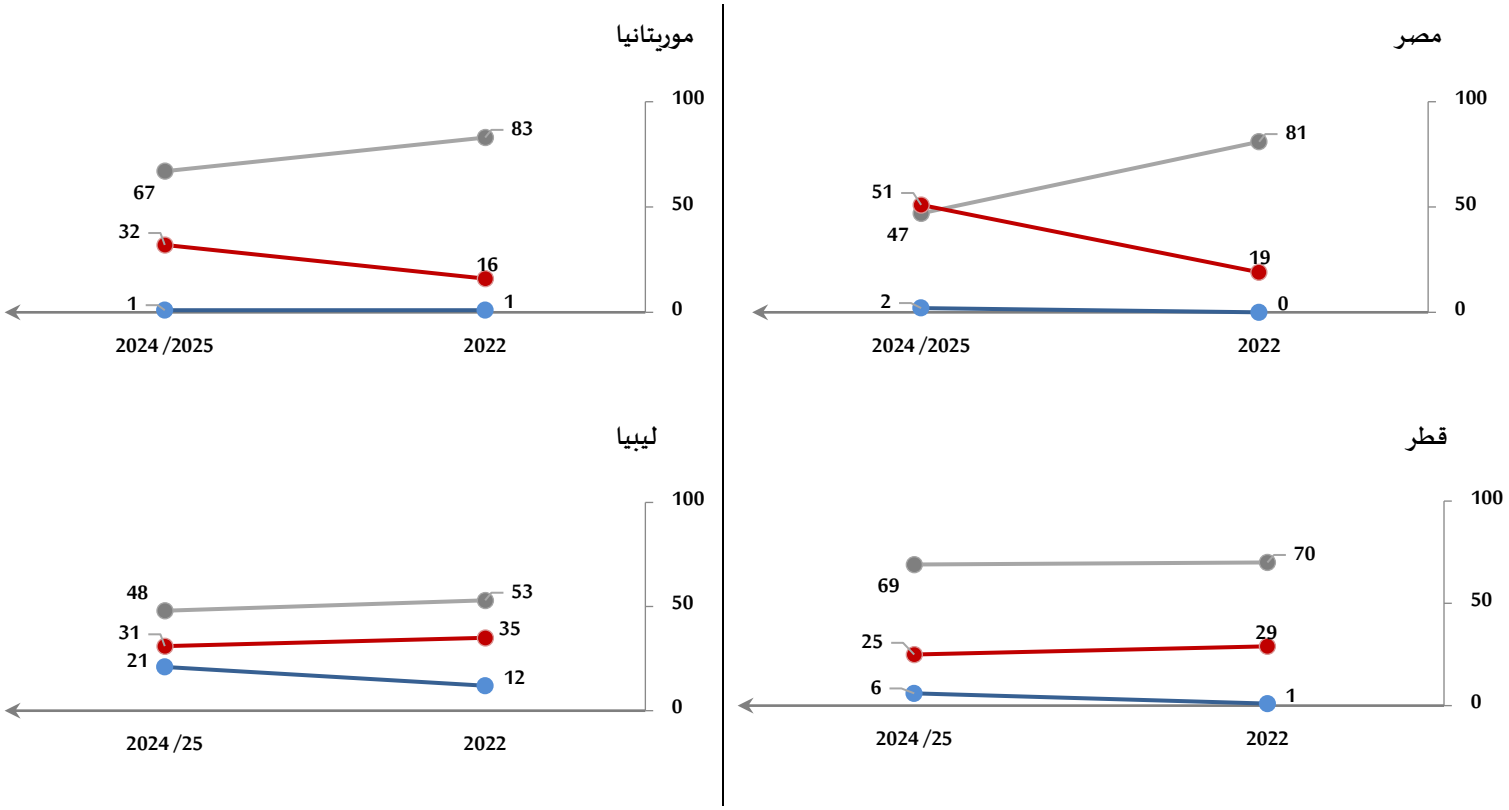

تَوافَق 75% من المستجيبين على مقولة "بغض النظر عمّا يُنشر في وسائل التواصل الاجتماعي، تتيح هذه الوسائل للناس فرصة التعبير عن آرائهم في الأمور العامة في بلدانهم"، في حين أفاد 19% منهم أنهم غير موافقين عليها.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن غالبية المستجيبين في مختلف المجتمعات وافقت على هذه المقولة، غير أن المغرب سجّل أعلى نسبة من المعارضة، حيث عبّر 41% من المغاربة عن رفضهم، تلاه العراق بنسبة 33%، ثم الأردن بنسبة 28%.

وتُظهِر المقارنة بنتائج استطلاع 2022 انخفاضًا طفيفًا في نسبة التأييد؛ إذ بلغت 73% في استطلاع 2024/ 2025، مقابل 78% في استطلاع 2022. ويُسجَّل أن هذا التراجع شمل معظم البلدان، باستثناء السودان الذي شهد زيادة في نسبة التأييد بمقدار 8 نقاط مئوية. أما أكبر التراجعات، فقد سُجِّلت في الأردن (بانخفاض قدره 16 نقطة مئوية)، وفي العراق (14 نقطة)، وفي موريتانيا (13 نقطة).

الشكل (248)

بغض النظر عن مجمل ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذه الوسائل جيدة لأنها تتيح للناس التعبير عن رأيهم في الأمور العامة في بلدهم

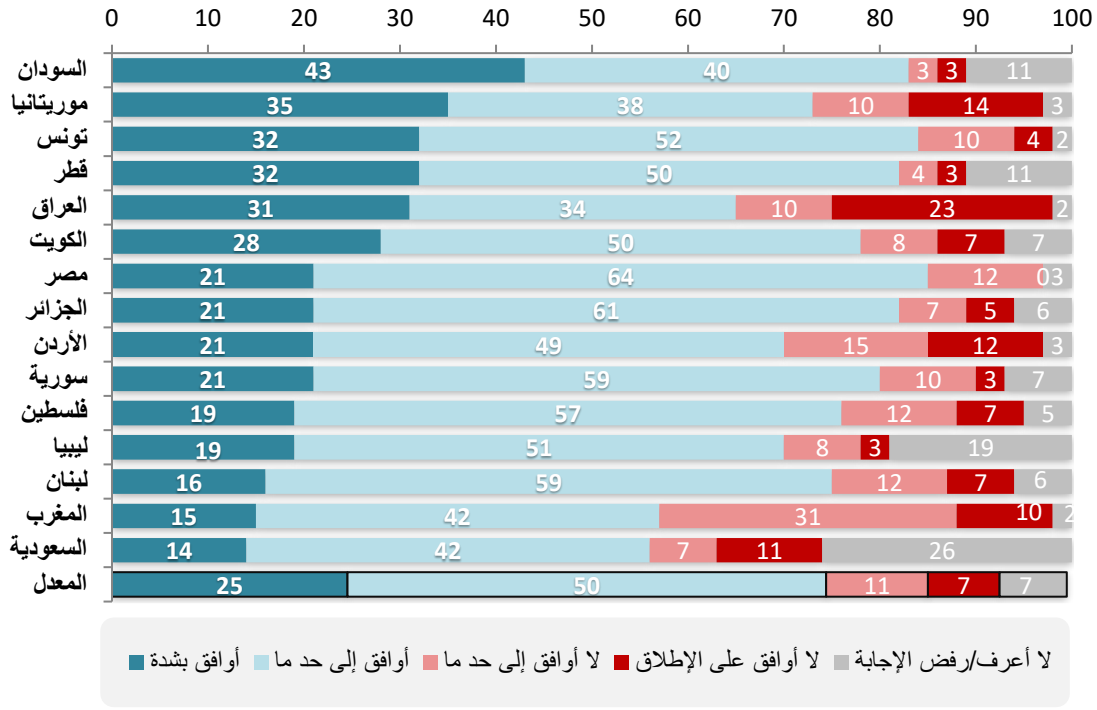

الشكل (249)

بغض النظر عن مجمل ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذه الوسائل جيدة لأنها تتيح للناس التعبير عن رأيهم في الأمور العامة في بلدهم (عبر السنوات)

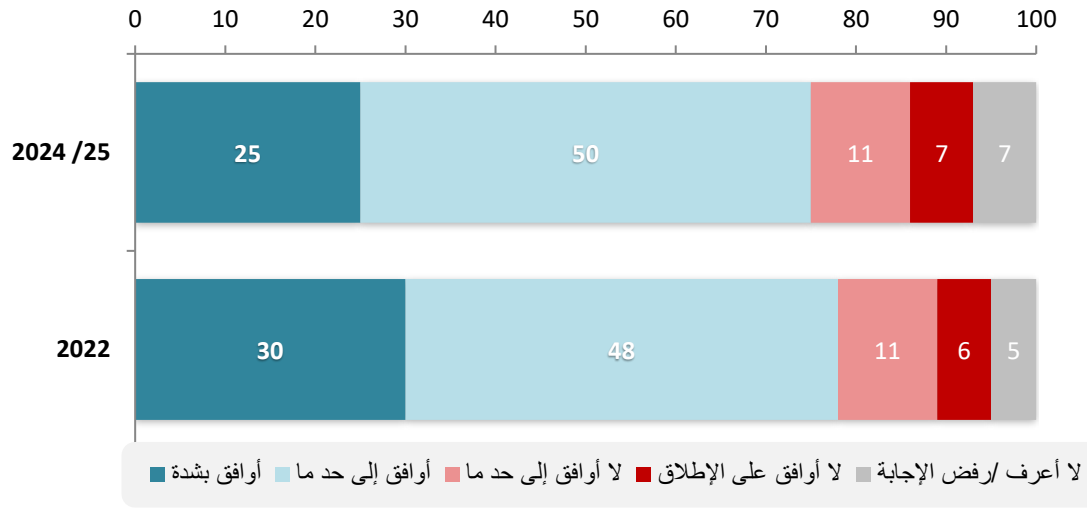

الشكل (250)

بغض النظر عن مجمل ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هذه الوسائل جيدة لأنها تتيح للناس التعبير عن رأيهم في الأمور العامة في بلدهم (عبر السنوات)

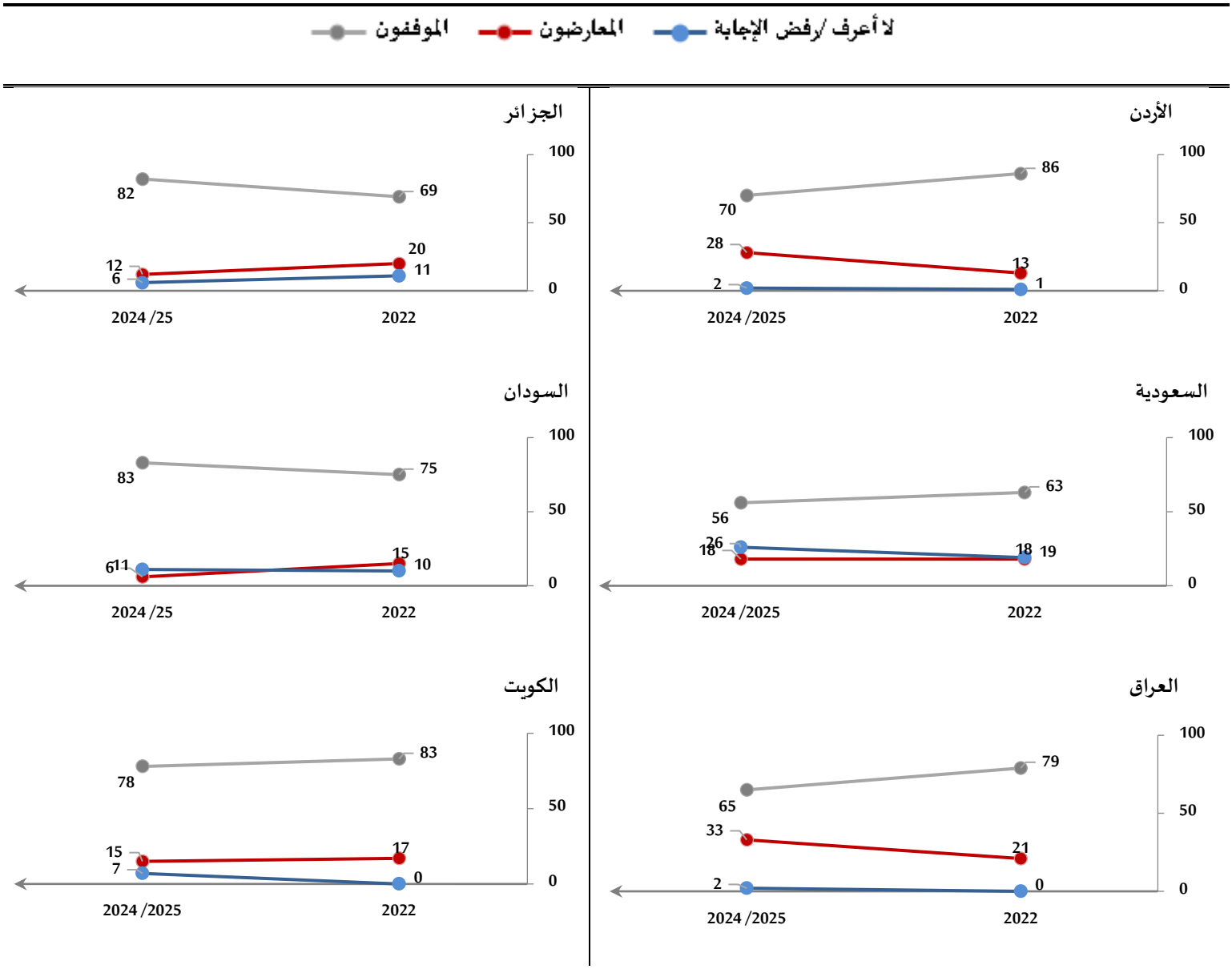

المغرب

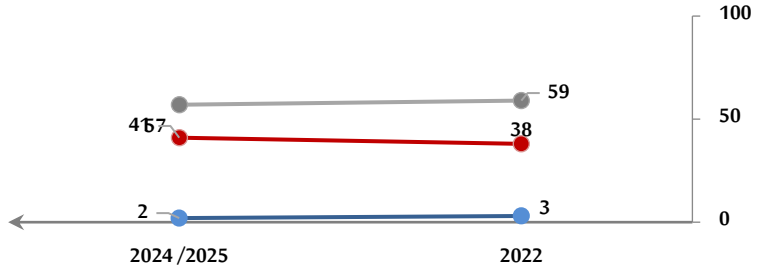

تونس

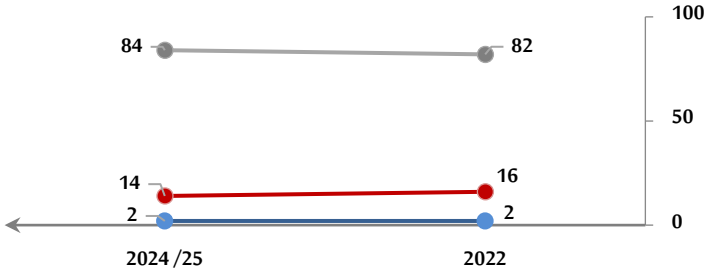

فلسطين

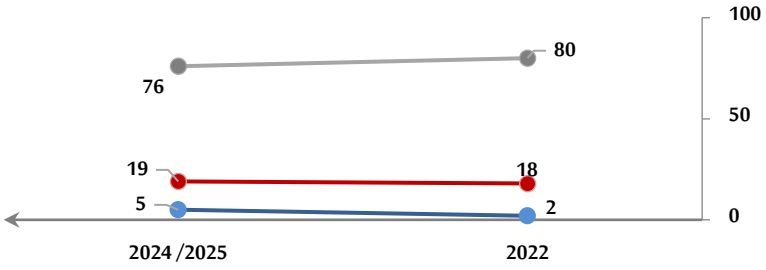

لبنان

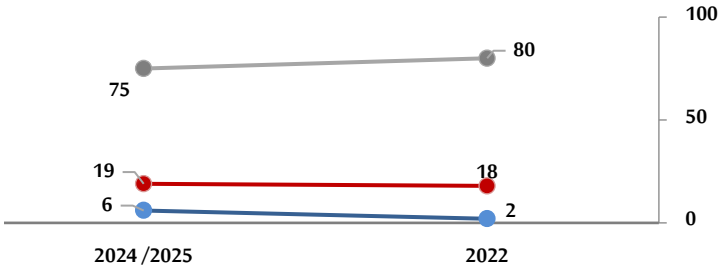

مصر

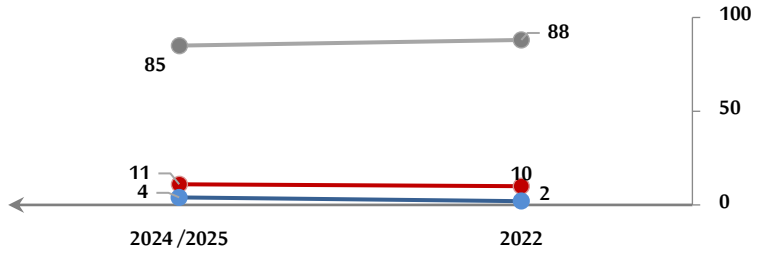

موريتانيا

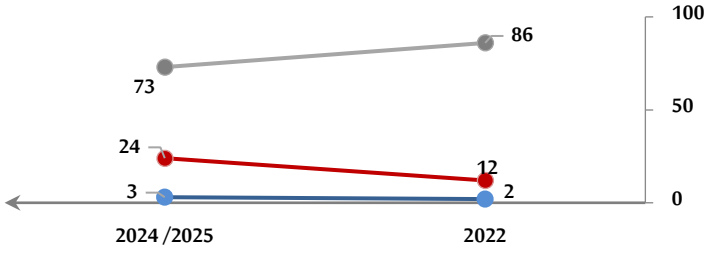

قطر

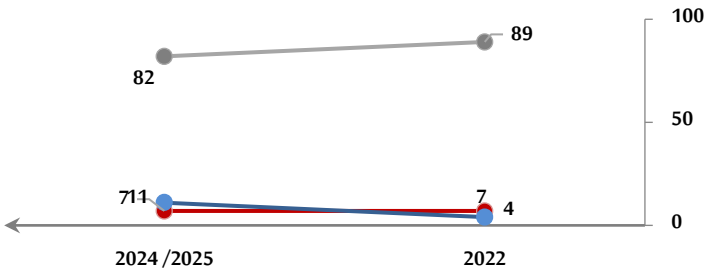

ليبيا

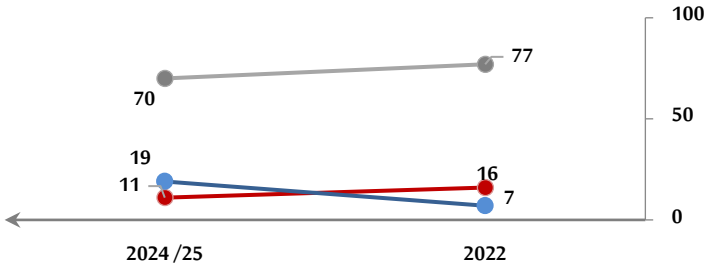

ترى غالبية المستجيبين (76%) أنّ وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في تقوية الروابط بين أبناء المنطقة العربية، إذ وافقوا على مقولة "إن وسائل التواصل الاجتماعي قرّبت أبناء البلدان العربية بعضهم من بعض"، في حين أعرب 19% عن عدم موافقتهم.

وقد سُجلت أعلى نسب الرفض في المغرب، حيث أعرب 48% من المستجيبين عن عدم موافقتهم، وهي النسبة الأعلى بين المجتمعات المستطلعة، تلته موريتانيا بنسبة 24%، ثم السودان بنسبة 20%. وفي المقابل، برزت في بلدان، مثل العراق وفلسطين ومصر ولبنان، مستويات أعلى من التأييد لهذه الفكرة، إذ عبّر أغلب المستجيبين فيها عن اعتقادهم أن وسائل التواصل الاجتماعي أدّت دورًا إيجابيًا في تعزيز التقارب بين أبناء البلدان العربية. ومن الجدير بالذكر أنّ 30% من المستجيبين في السعودية فضّلوا عدم الإجابة أو اختاروا خيار "لا أعرف".

الشكل (251)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: وسائل التواصل الاجتماعي قربت أبناء البلدان العربية بعضهم من بعض؟

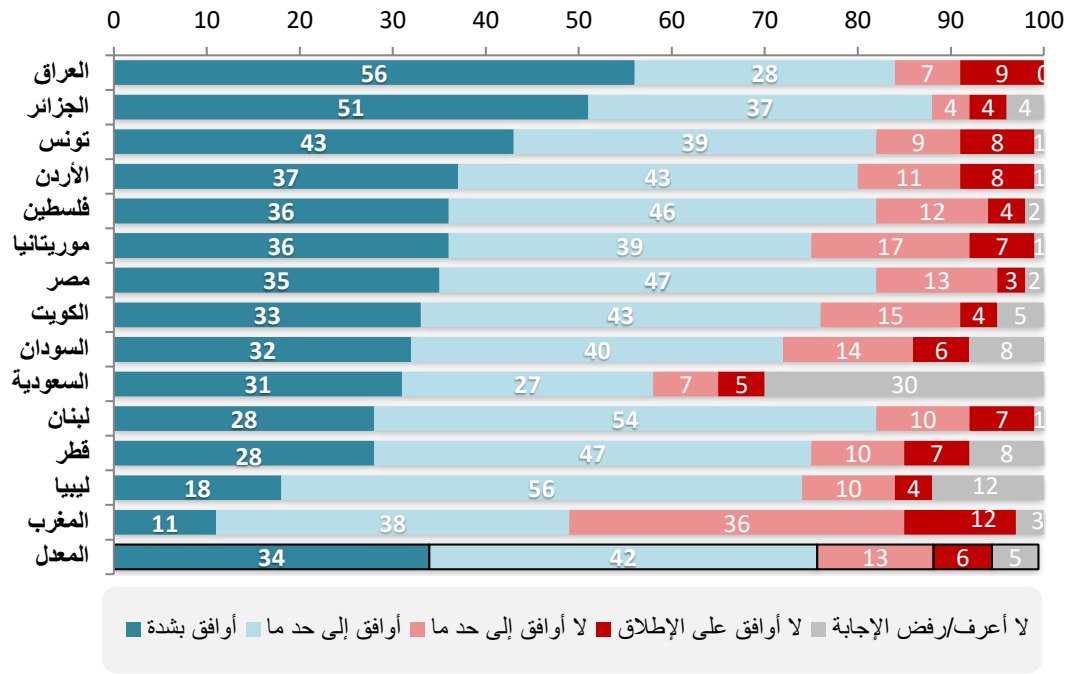

الشكل (252)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: وسائل التواصل الاجتماعي قربت أبناء البلدان العربية بعضهم من بعض؟ مقارنة بين استطلاعي 2022 و2024/ 2025

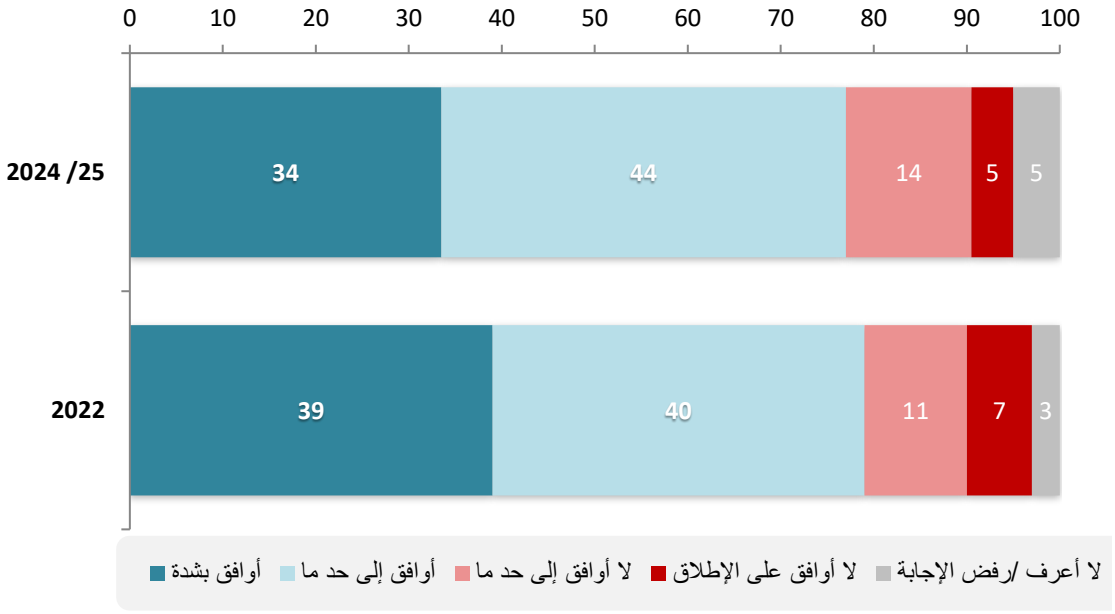

الشكل (253)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: وسائل التواصل الاجتماعي قربت أبناء البلدان العربية بعضهم من بعض؟ عبر السنوات

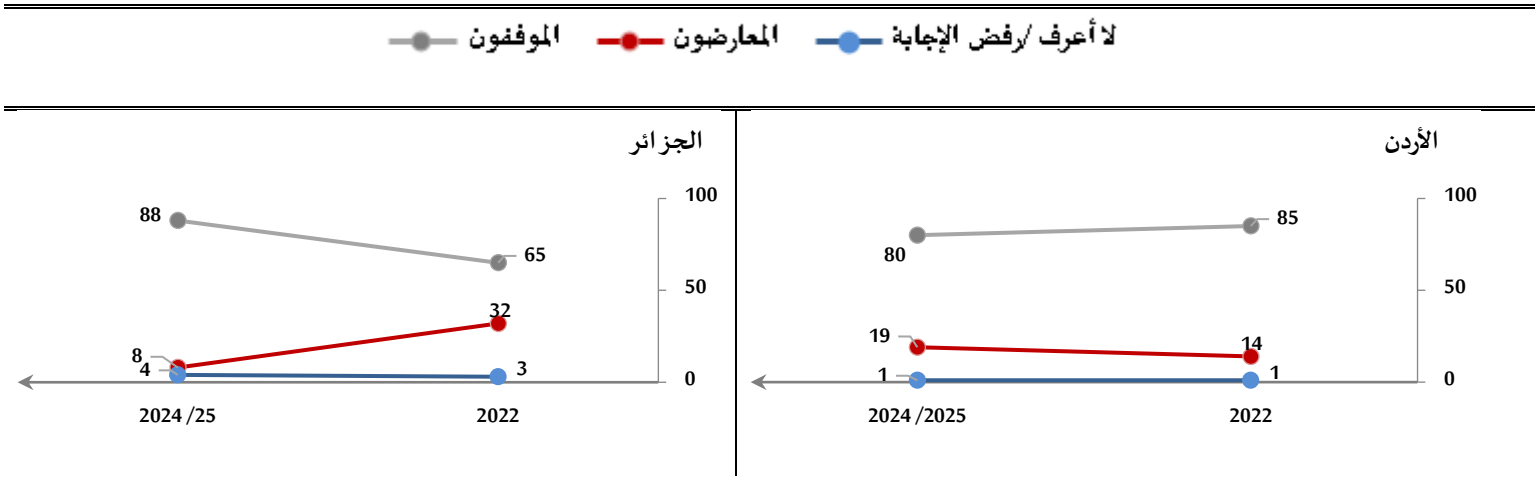

السعودية

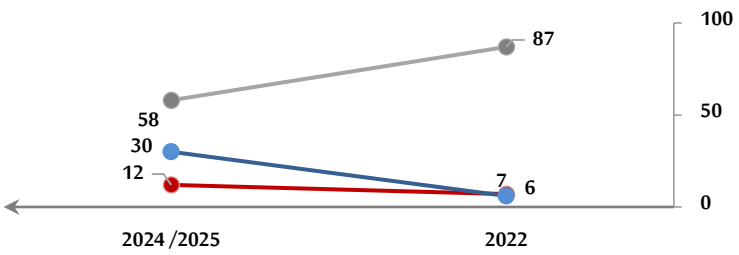

السودان

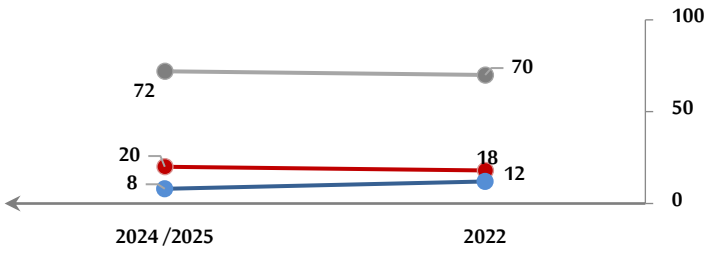

العراق

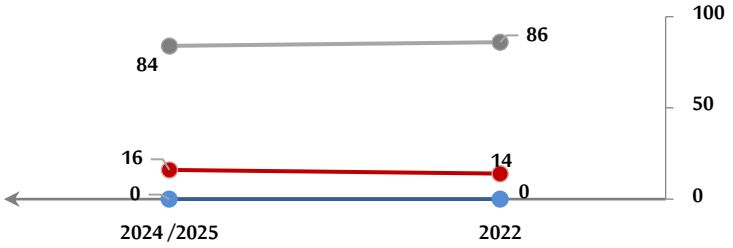

الكويت

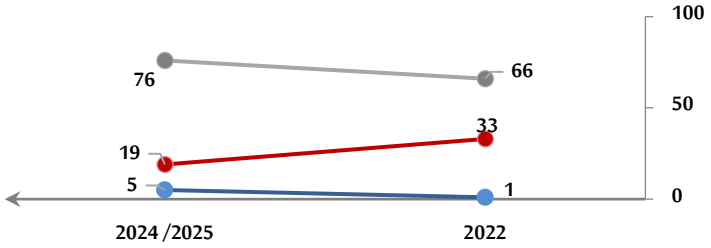

المغرب

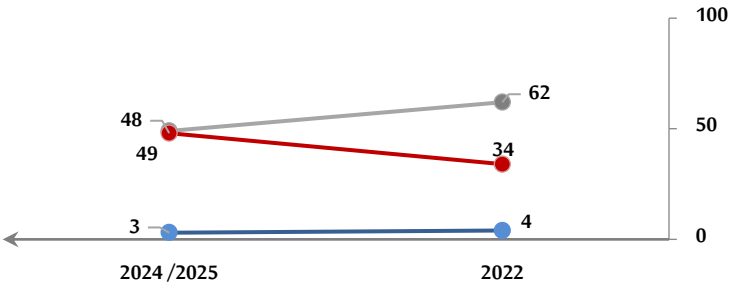

تونس

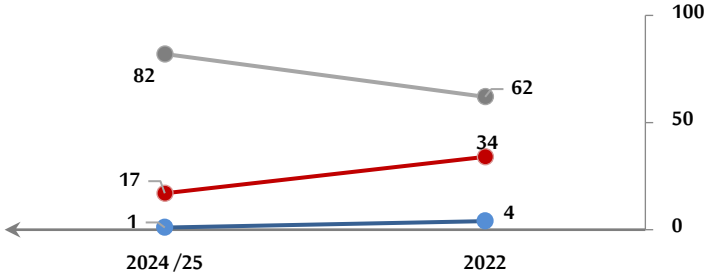

فلسطين

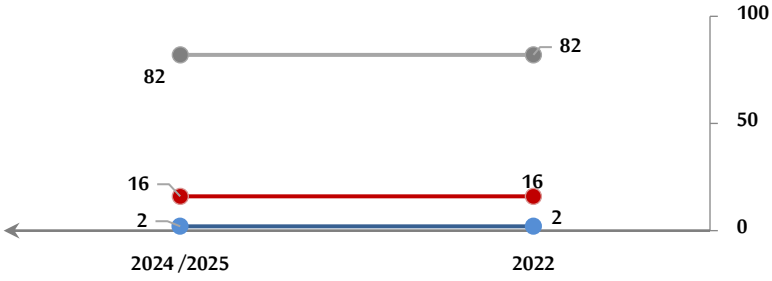

لبنان

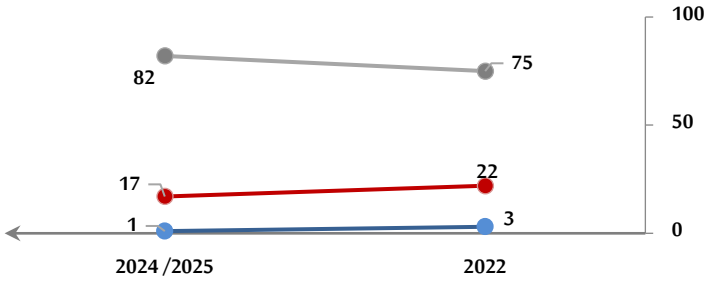

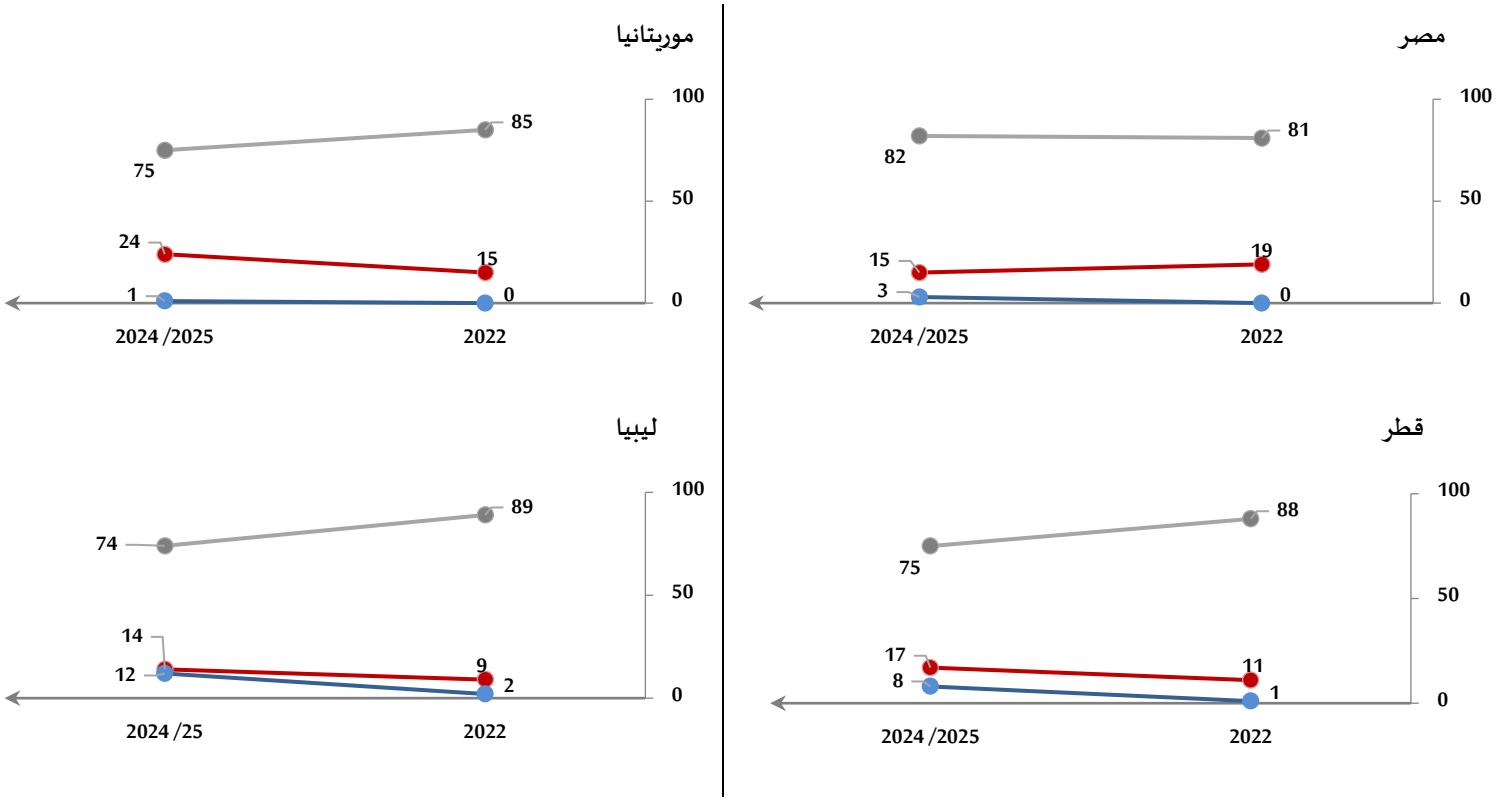

تَوافَق 79% من الرأي العام على أن ما يُنشَر على وسائل التواصل الاجتماعي ذو فائدة للمستجيبين ويسهم في زيادة معارفهم وإثراء ثقافتهم، مقابل 16% لم يوافقوا على ذلك. وعلى الرغم من أن غالبية المستجيبين في جميع المجتمعات المستطلعة وافقوا على هذه المقولة، فإن مستويات القبول تباينت بينها، إذ سجّل المجتمع المغربي أعلى نسبة معارضة بلغت 50%، تلاه المجتمع الموريتاني بنسبة 22%.

تُظهر المقارنة بنتائج استطلاع 2022 ارتفاعًا في نسبة من يرون فائدة في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، إذ كانت نسبة المؤيدين حينها 73% مقابل 78% في استطلاع 2024/ 2025، بينما تراجعت نسبة المعارضين من 23% إلى 17%.

ومن اللافت أن السودان سجّل أعلى ارتفاع في نسبة المؤيدين، بزيادة بلغت 20 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2022، في حين سُجِّل أكبر تراجع في السعودية، حيث انخفضت نسبة التأييد بمقدار 16 نقطة مئوية. كما يلاحَظ أن 32% من المستجيبين في السعودية امتنعوا عن الإجابة أو اختاروا خيار "لا أعرف"، وهي أعلى نسبة امتناع بين جميع المجتمعات المستطلَعة.

الشكل (254)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: ما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي ذو فائدة للمستخدمين ويسهم في زيادة معارفهم وإثراء ثقافتهم؟

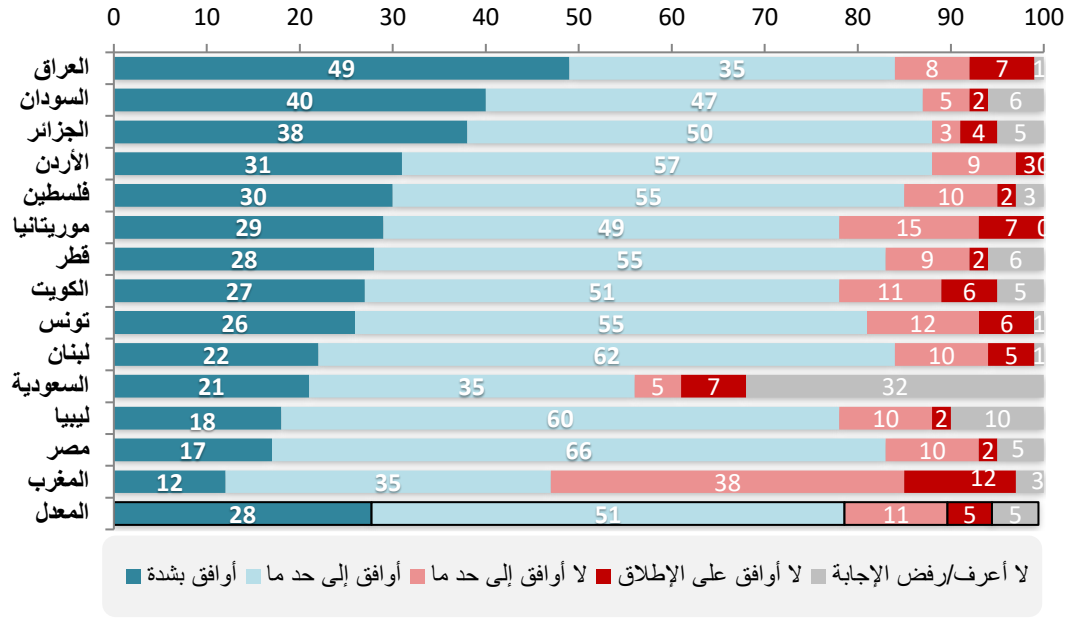

الشكل (255)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "ما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي ذو فائدة للمستخدمين ويسهم في زيادة معارفهم وإثراء ثقافتهم؟ (عبر السنوات)

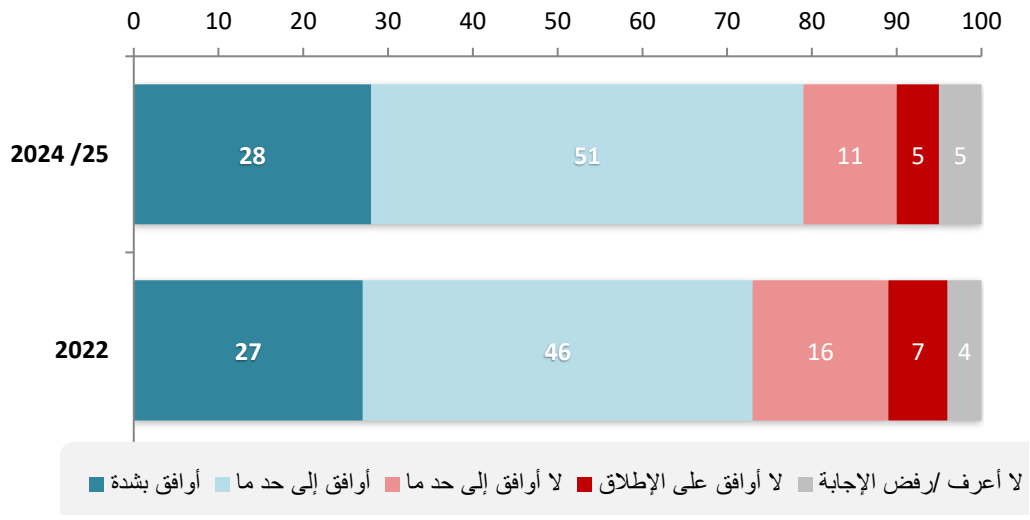

الشكل (256)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "ما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي ذو فائدة للمستخدمين ويسهم في زيادة معارفهم وإثراء ثقافتهم؟ (عبر السنوات)

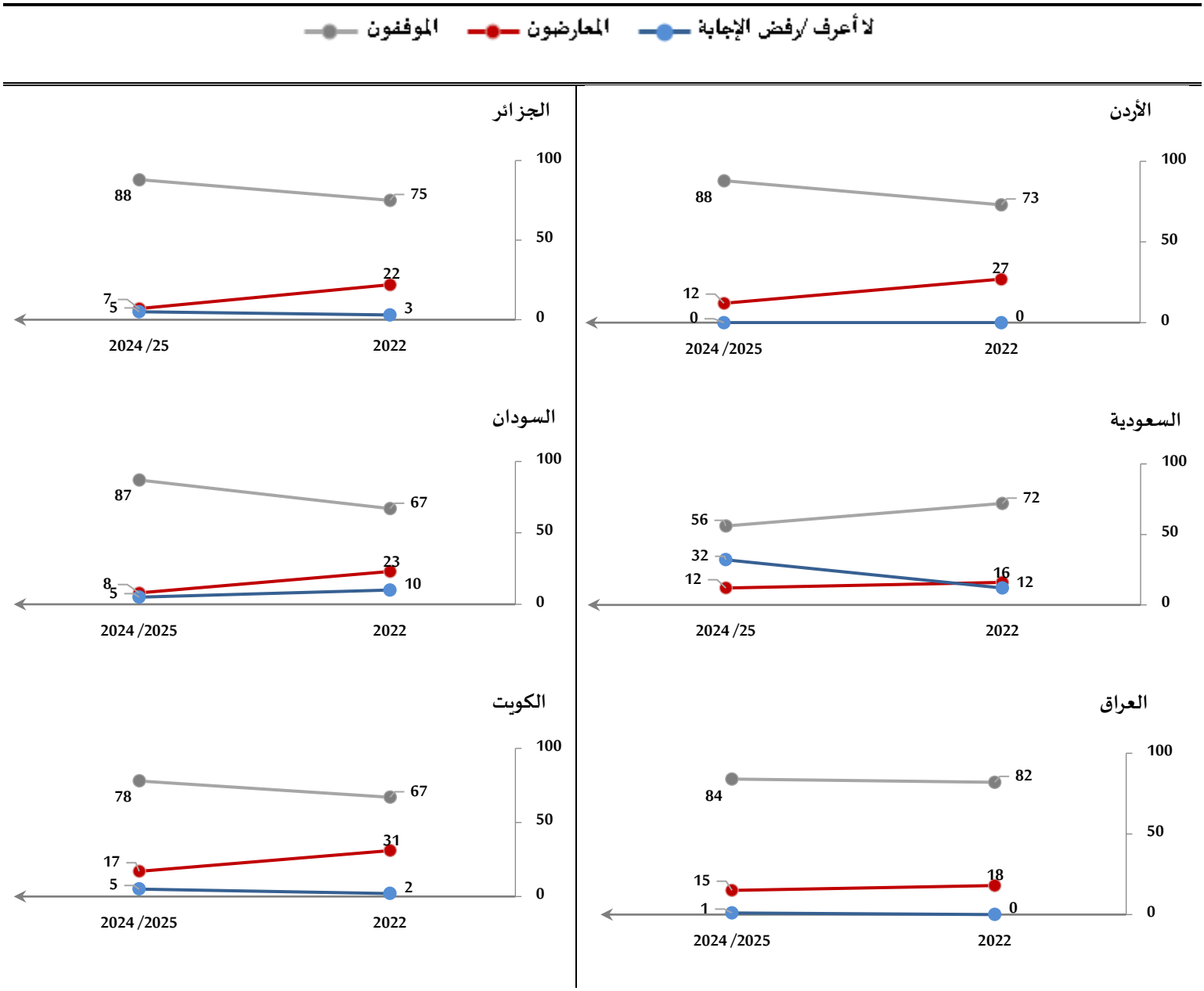

المغرب

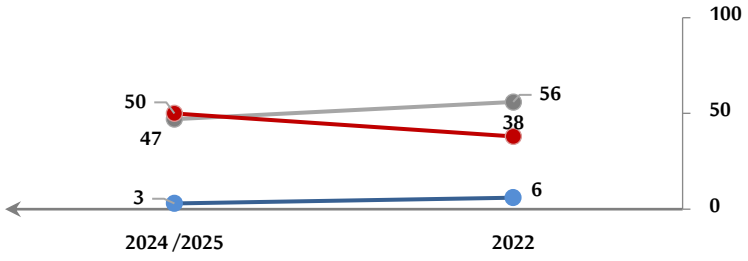

تونس

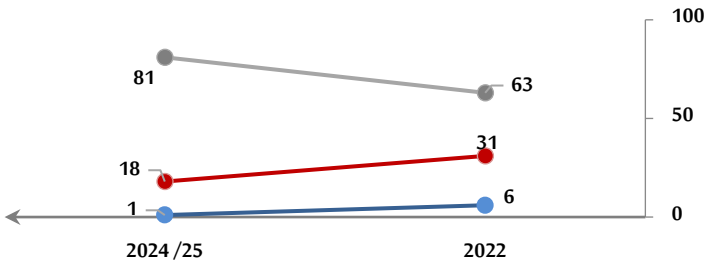

فلسطين

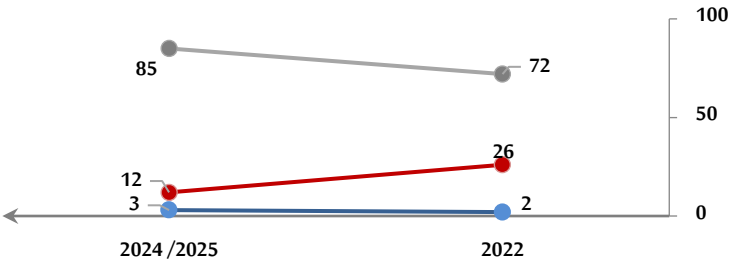

لبنان

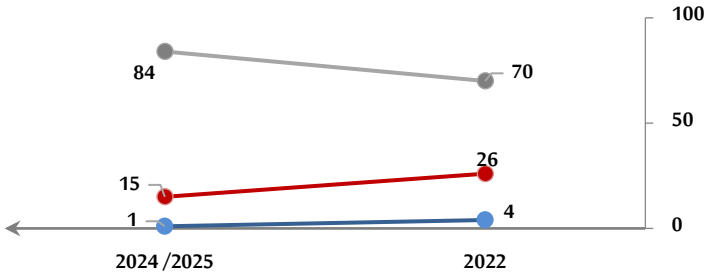

مصر

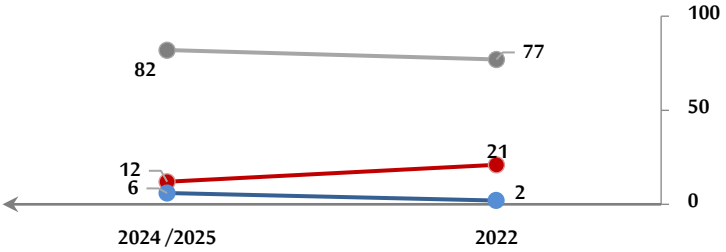

موريتانيا

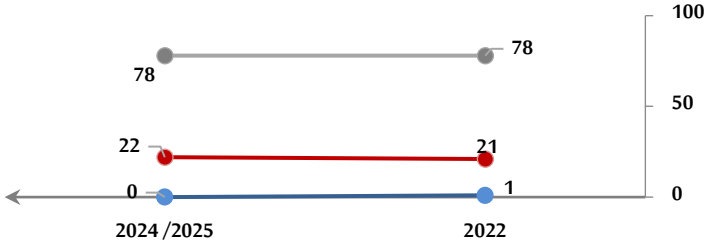

قطر

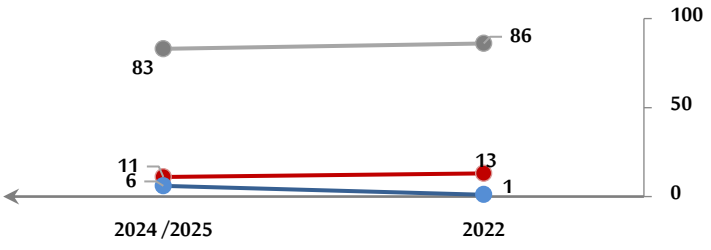

ليبيا

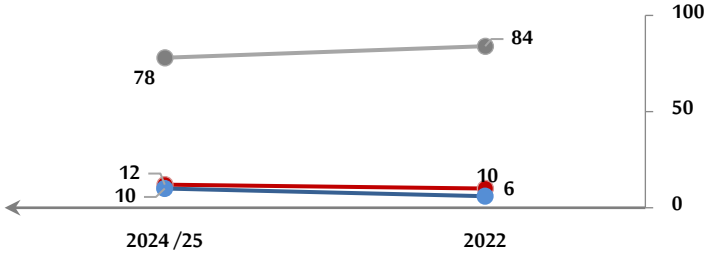

على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للناس التعبير عن آرائهم في الشؤون العامة، فإنها تُعَدّ في نظر كثيرين مصدرًا للشائعات وترويج الأخبار الزائفة. وقد أبدى 74% من المستجيبين تأييدهم لهذه المقولة، مقابل 21% عبّروا عن عدم موافقتهم.

وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج استطلاع 2022، يتضح تراجعٌ ملحوظ في نسبة المؤيدين، التي بلغت آنذاك 84%، بينما لم تتجاوز نسبة المعارضين 13%. وتشير بيانات استطلاع 2024/ 2025 إلى أن هذا التراجع في التأييد شمل غالبية البلدان، وكانت أبرز حالاته في موريتانيا، حيث انخفضت نسبة المؤيدين من 84% إلى 60% (أي بتراجع قدره 24 نقطة مئوية)، ثم المغرب الذي شهد تراجعًا من 66% إلى 45% (بمقدار 21 نقطة مئوية).

واللافت أنّ المغرب هو البلد الوحيد الذي أبدت فيه غالبية المستجيبين معارضتها لهذه المقولة، إذ أفاد 53% من المستجيبين المغاربة عدم موافقتهم، مقابل 45% فقط وافقوا عليها.

الشكل (257)

على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للناس التعبير عن آرائهم في الشؤون العامة، فإنها أصبحت مصدرًا للشائعات وترويج الأخبار الزائفة

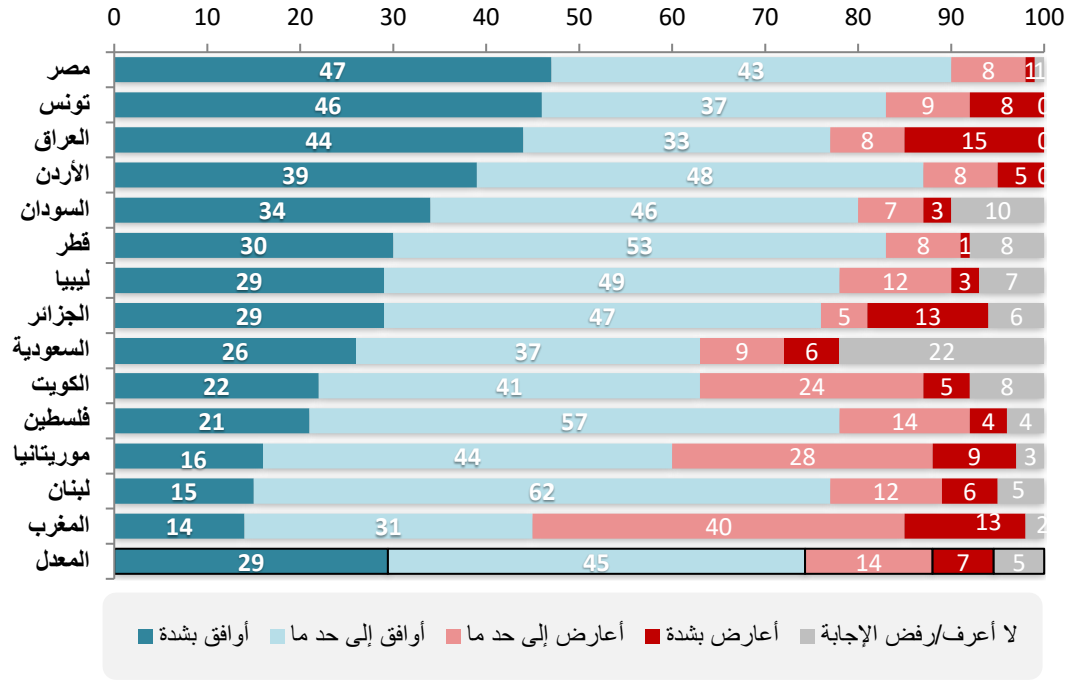

الشكل (258)

على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للناس التعبير عن آرائهم في الشؤون العامة، فإنها أصبحت مصدرًا للشائعات وترويج الأخبار الزائفة (عبر السنوات)

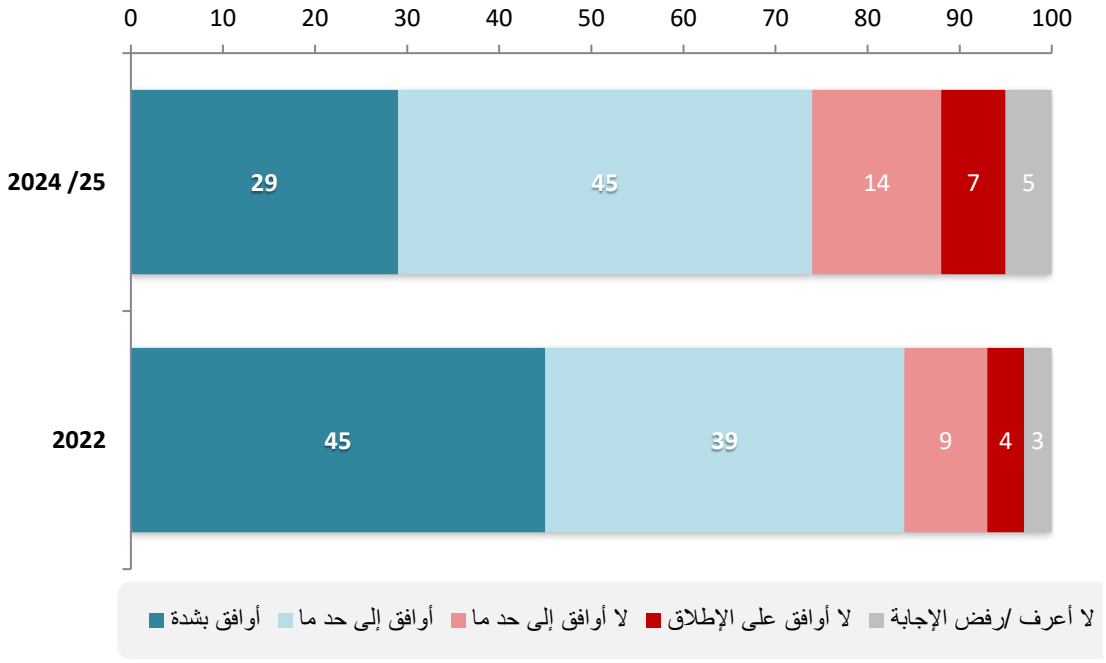

الشكل (259)

على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للناس التعبير عن آرائهم في الشؤون العامة، فإنها أصبحت مصدرًا للشائعات وترويج الأخبار الزائفة (عبر السنوات)

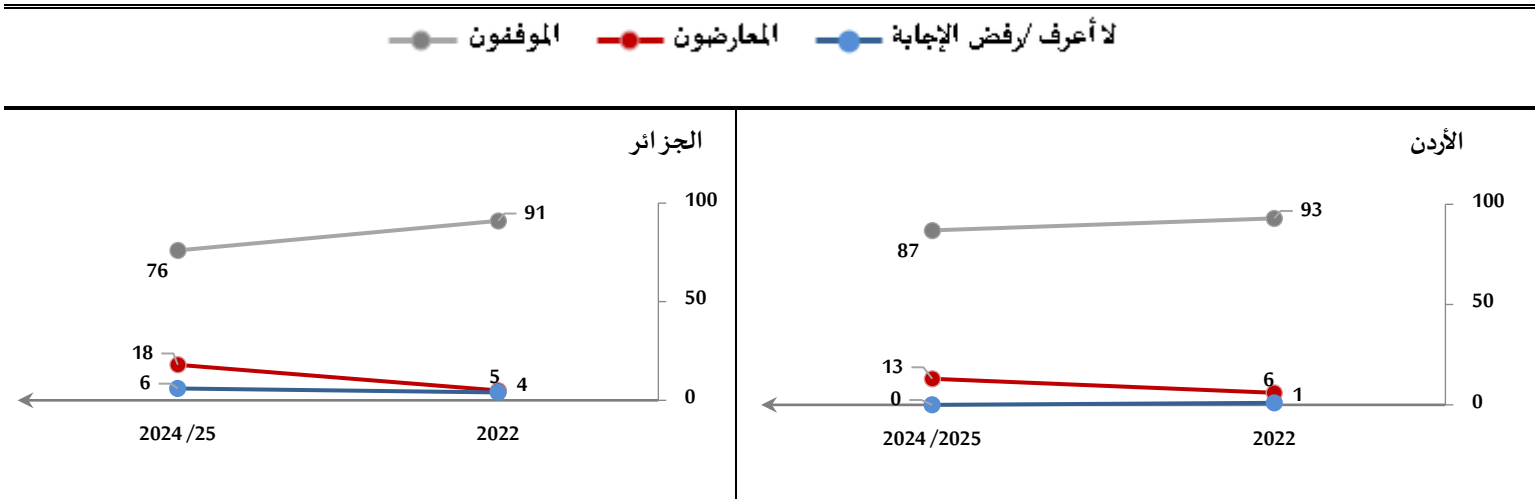

السعودية

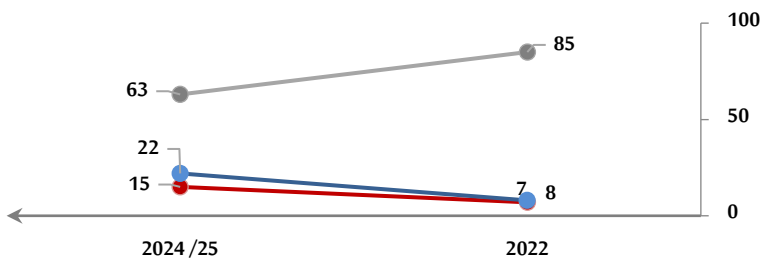

السودان

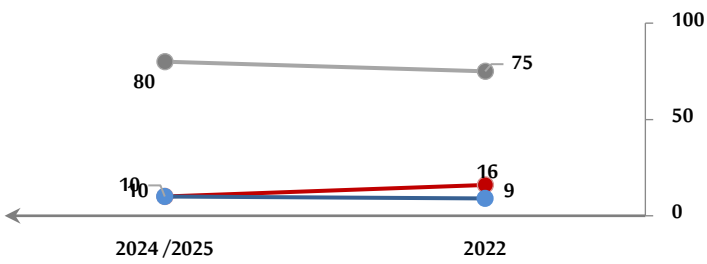

العراق

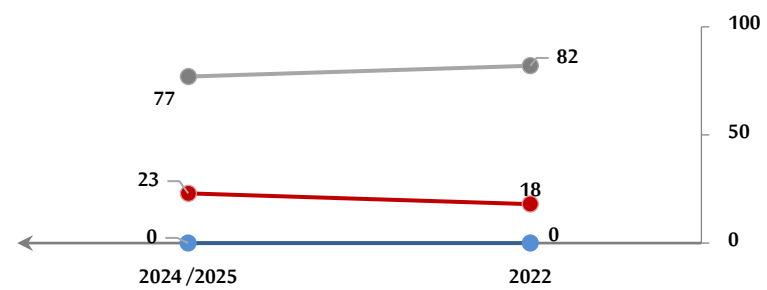

الكويت

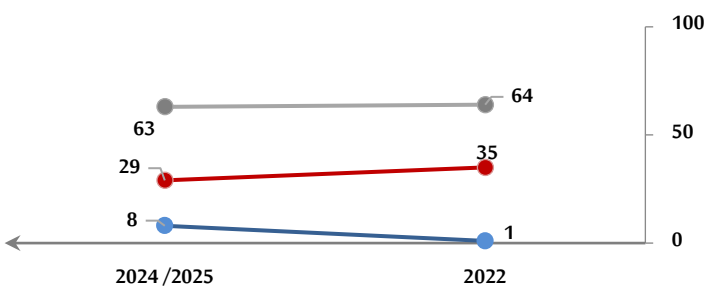

المغرب

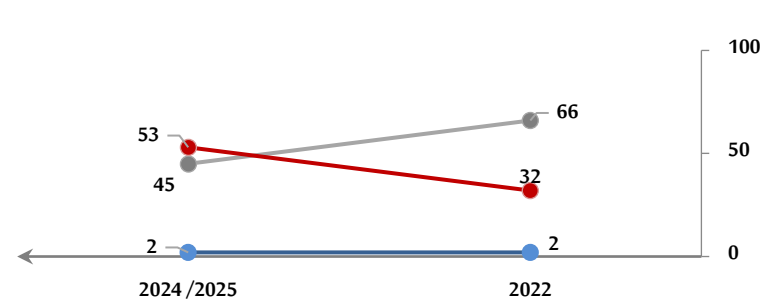

تونس

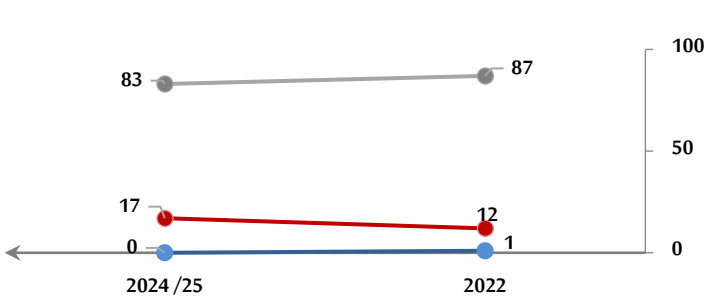

فلسطين

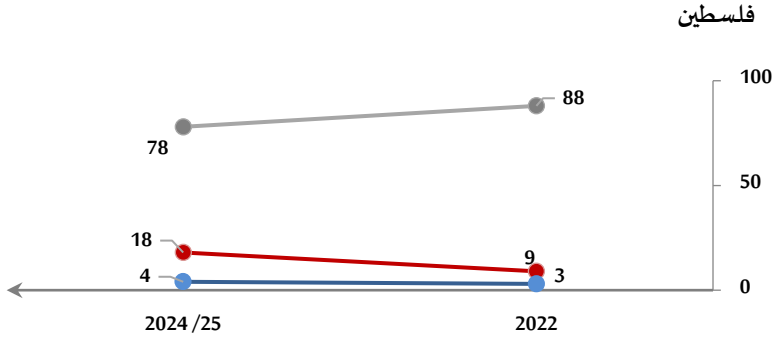

لبنان

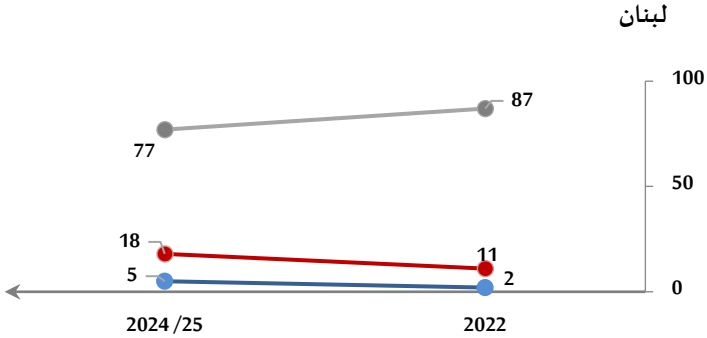

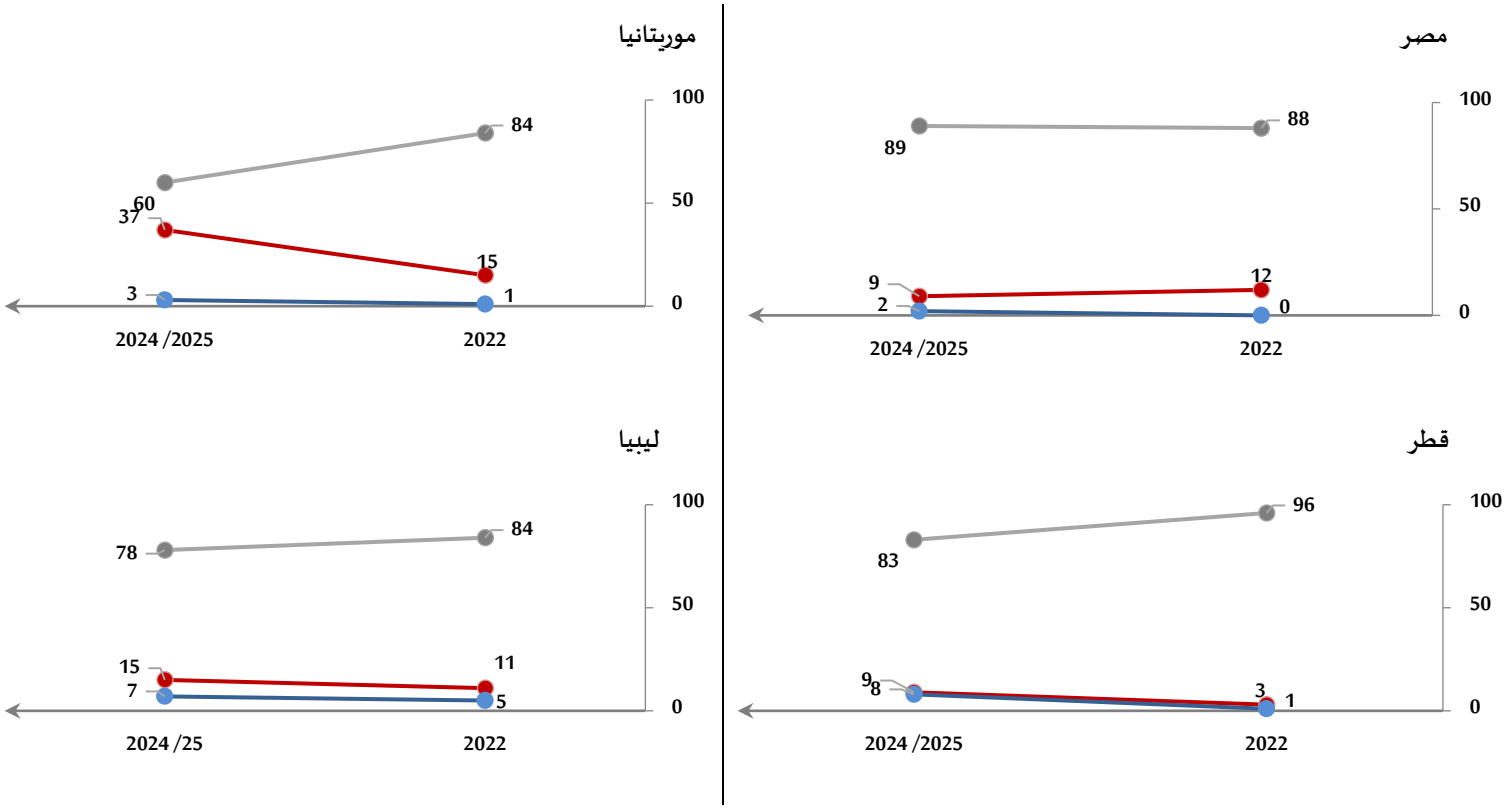

توافق غالبية الرأي العام في المنطقة العربية على المقولة: "إن ثقافة بلدنا في خطر نتيجة دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، حيث عبّر 68% من المستجيبين عن موافقتهم، مقابل 28% أفادوا أنهم غير موافقين. وتبيّن نتائج استطلاع 2024/ 2025 ثباتًا في هذه المواقف مقارنة بعام 2022، حيث لم يطرأ تغيير يُذكَر على نسب التأييد (68%) أو الرفض (28%).

وفي حين انقسم الرأي العام في كل من المغرب وموريتانيا والكويت بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة، يُلاحظ وجود شبه إجماع واسع في بلدان أخرى، مثل الأردن والجزائر والسودان والعراق ولبنان وفلسطين ومصر وقطر، حيث سُجِّلت نسب تأييد مرتفعة نسبيًا.

ومن اللافت أيضًا أن نسبةً كبيرة من المستجيبين في السعودية، بلغت 32%، فضّلت عدم الإجابة عن هذا السؤال، أو اختارت خيار "لا أعرف".

الشكل (260)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "ثقافة بلدنا في خطر نتيجة دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"؟

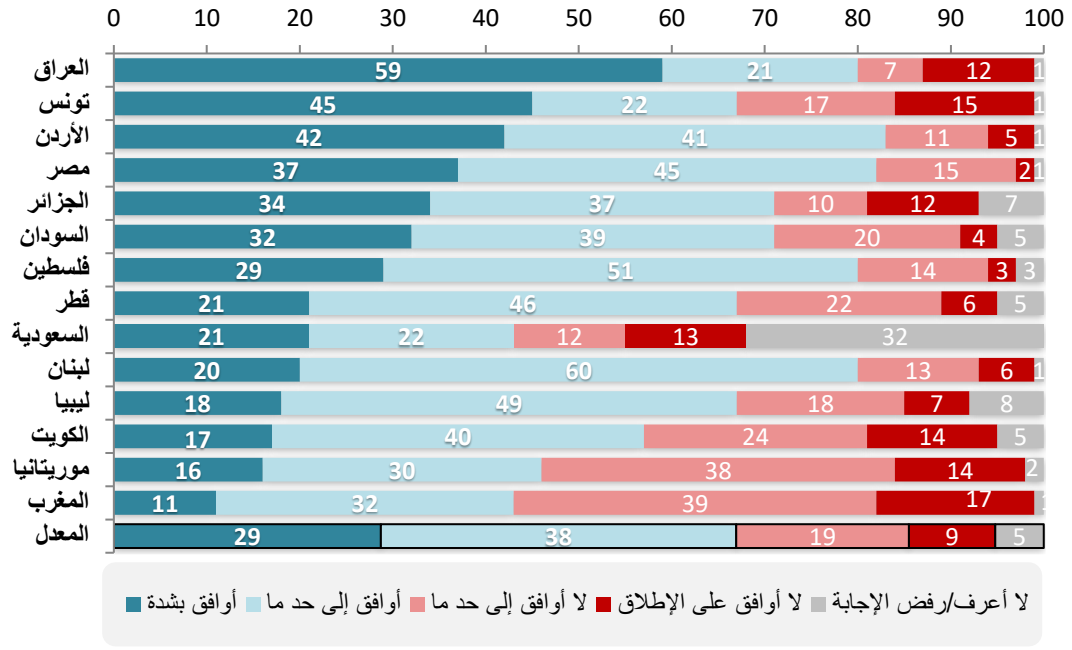

الشكل (261)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "ثقافة بلدنا في خطر نتيجة دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"؟ (عبر السنوات)

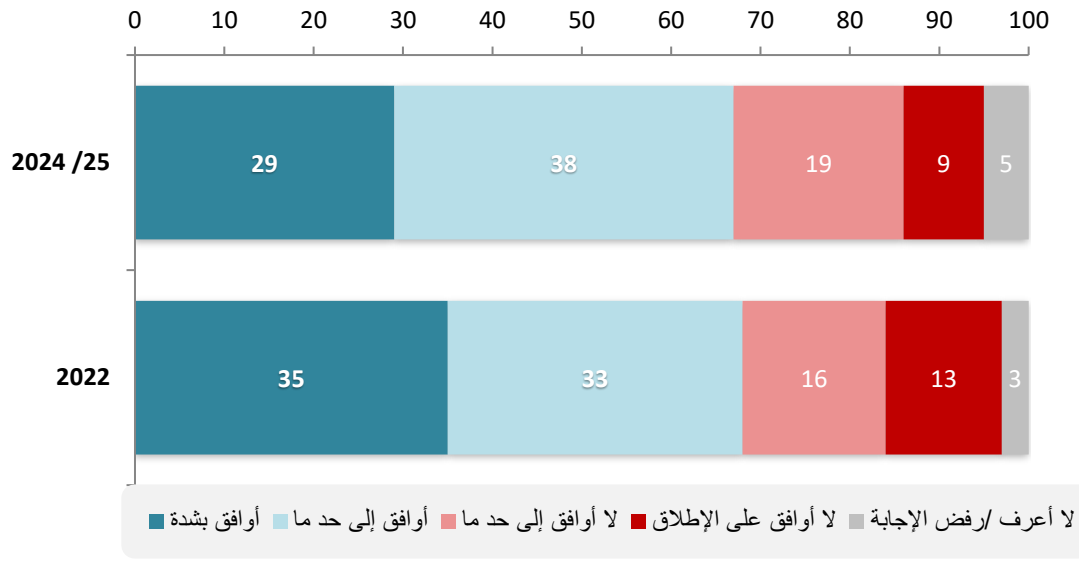

الشكل (262)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "ثقافة بلدنا في خطر نتيجة دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"؟ (عبر السنوات)

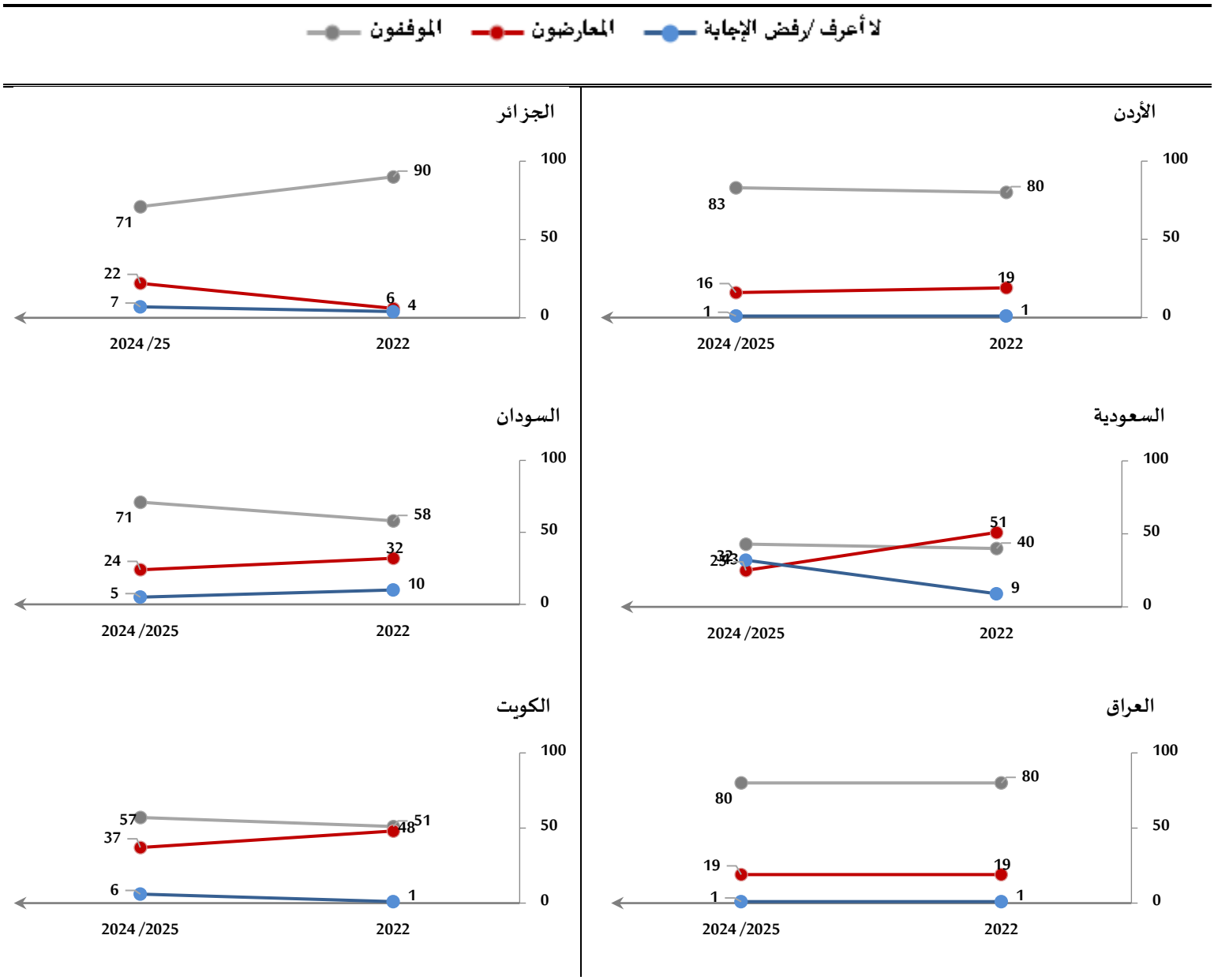

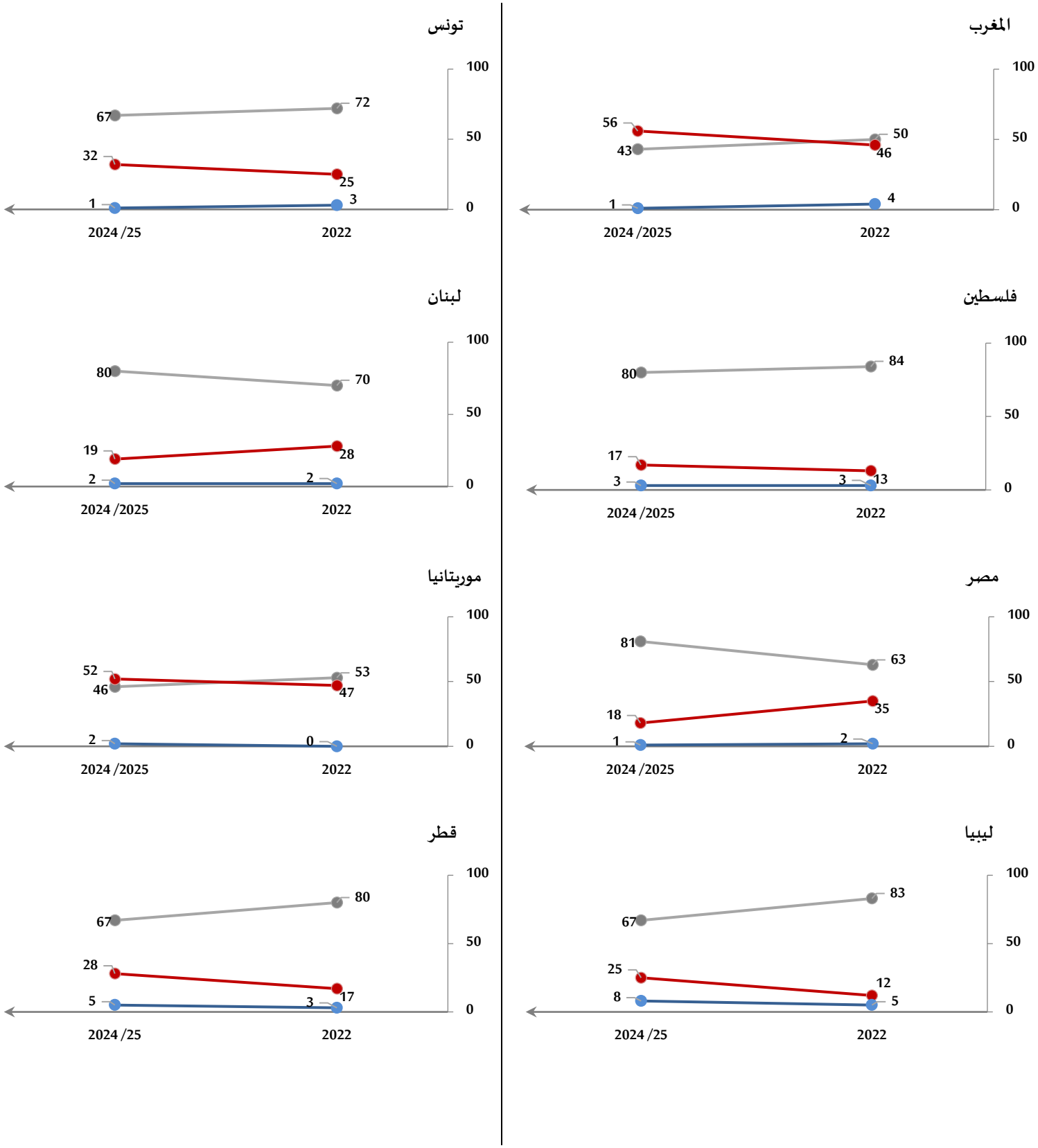

انقسم الرأي العام بين مؤيّد للوصول غير المقيّد من جانب الحكومات إلى المعلومات المتداولة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بنسبة 36%، و49% يرون أن هذه المعلومات قد تكون مضرّة، ويجب أن

يخضع الوصول إليها لتنظيم حكومي. وتُظهر مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاع 2022 تغيرًا ملحوظًا في توجهات الرأي العام؛ إذ تراجعت نسبة المؤيدين لعدم التقييد من 47% عام 2022 إلى 36%، في حين ارتفعت نسبة من يفضلون التنظيم الحكومي من 42% إلى 49%.

وتؤيد غالبية الرأي العام، في موريتانيا وفلسطين، عدم تقييد الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في مقابل انقسام الرأي العام في لبنان وقطر. في حين آثرت أغلبية المستجيبين، في الأردن وتونس والعراق والسودان ومصر والمغرب والكويت، أن تتولى الحكومات تنظيم الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. أما في السعودية فقد فضّل معظم المستجيبين الامتناع عن إبداء رأي محدد أو اختاروا الخيار "لا أعرف".

الشكل (263)

أي من المقولتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

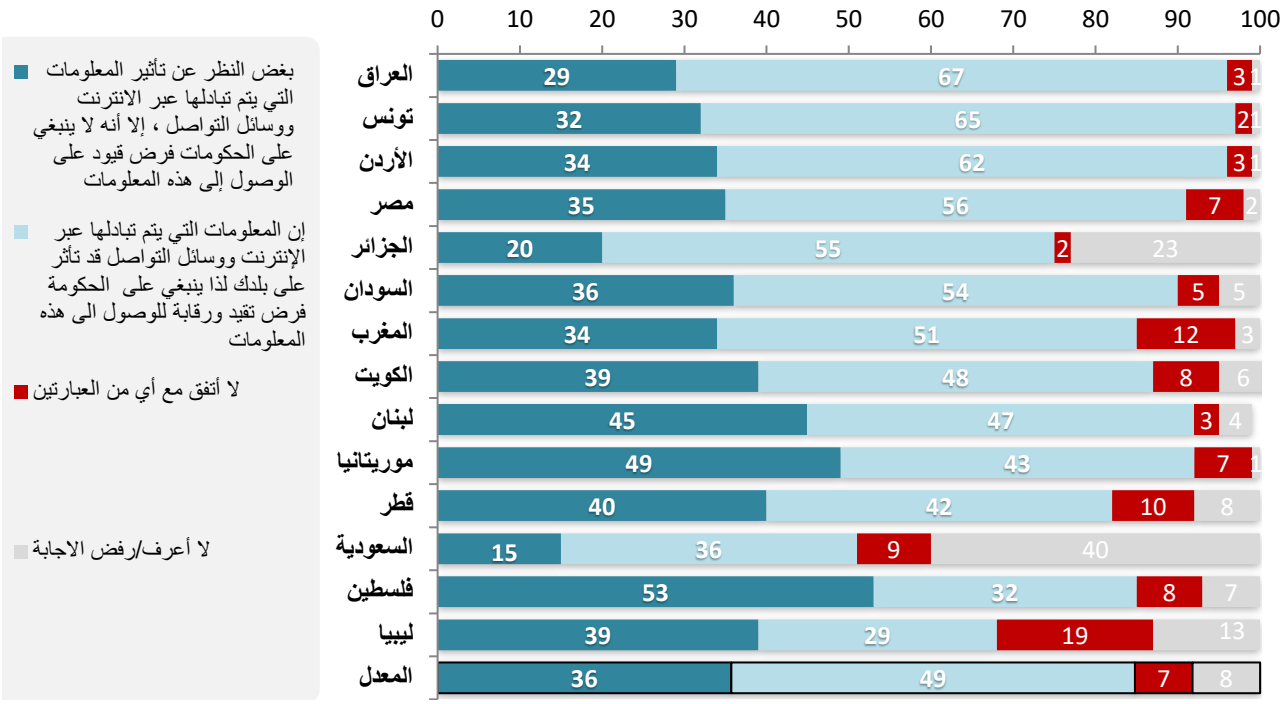

الشكل (263)

أي من العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك؟ عبر السنوات

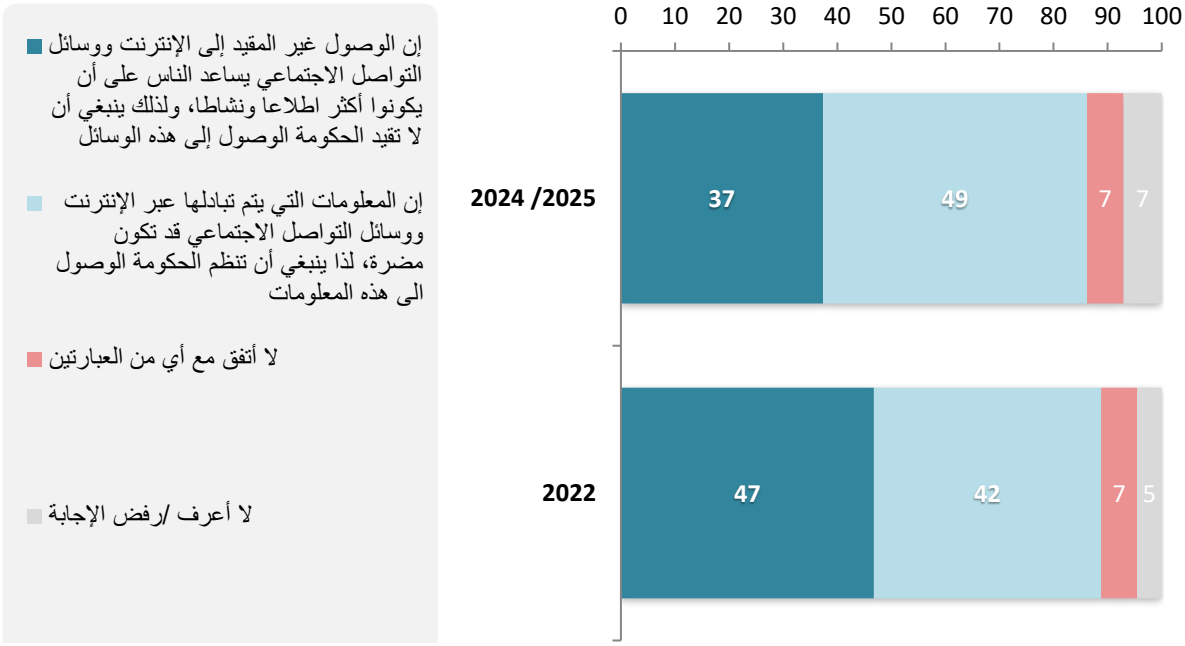

الشكل (264)

أي من العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك؟ (عبر السنوات)

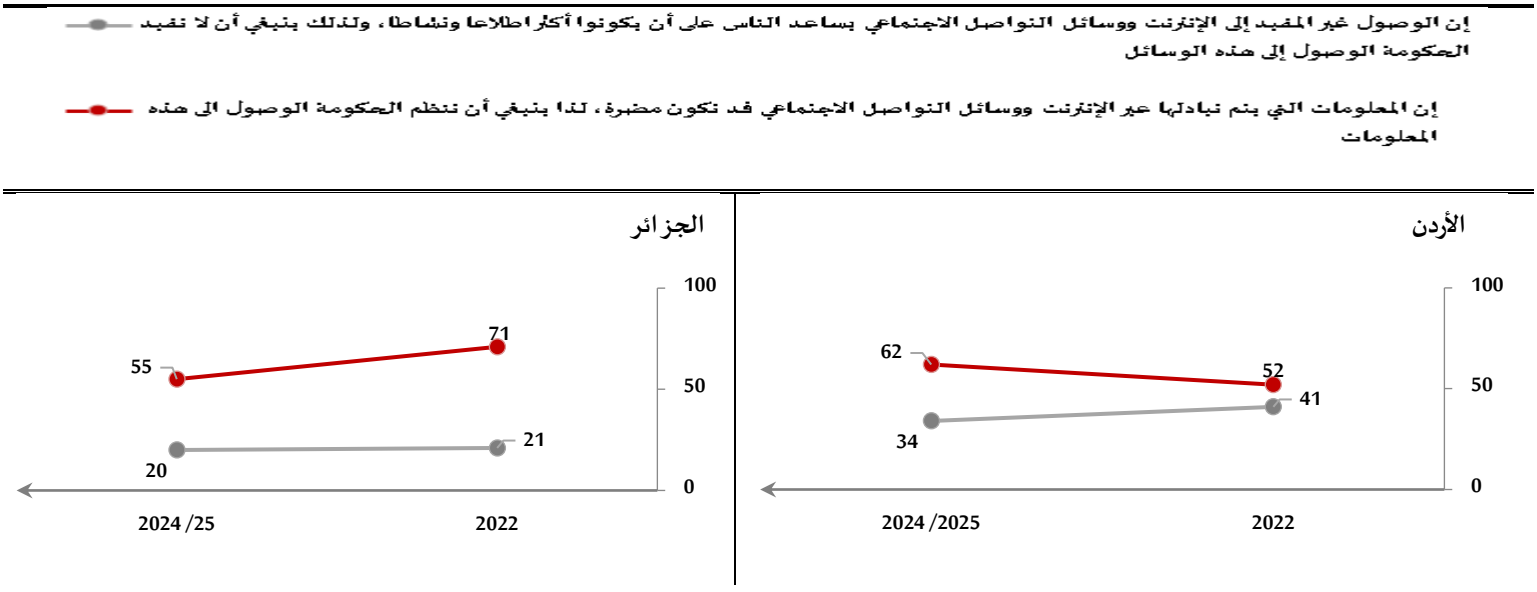

السعودية

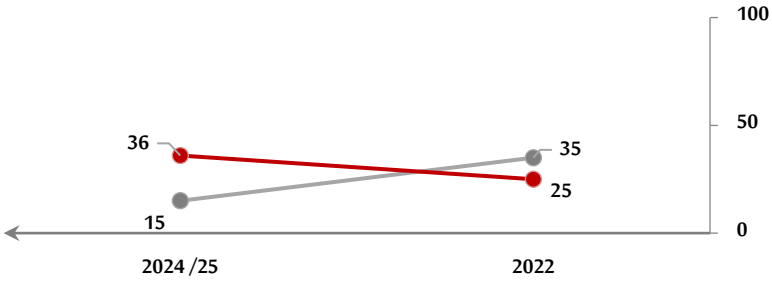

السودان

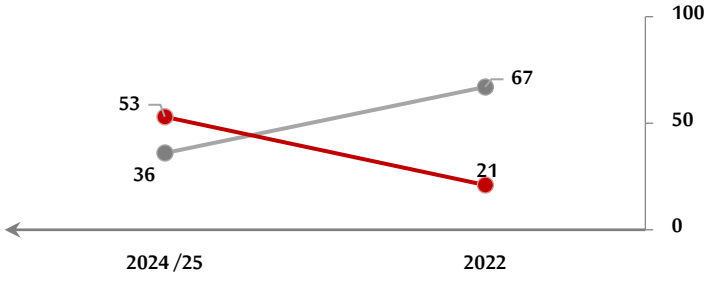

العراق

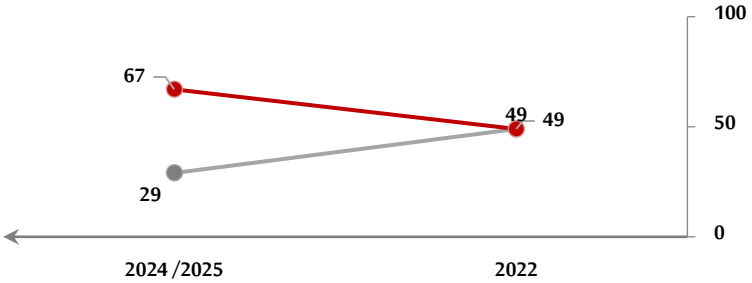

الكويت

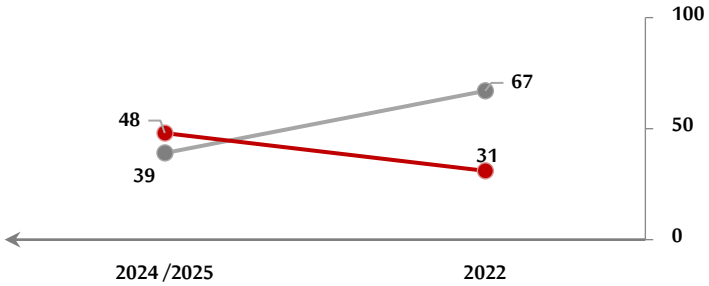

المغرب

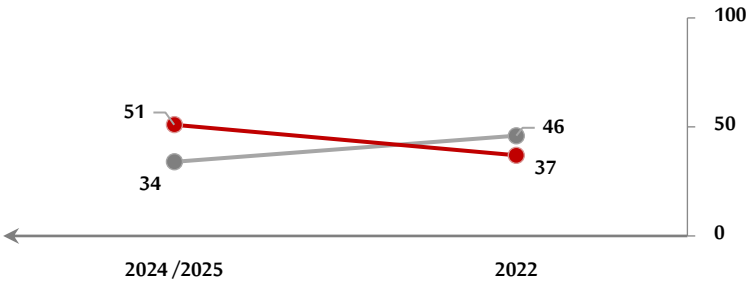

تونس

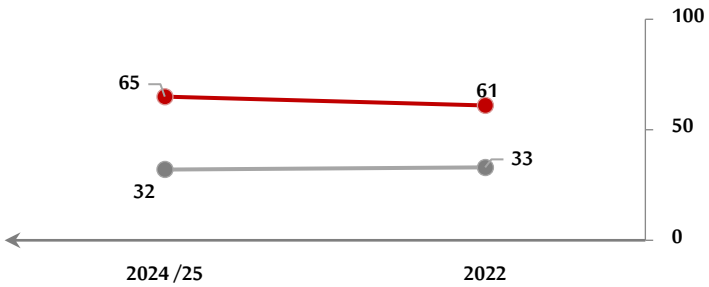

مصر

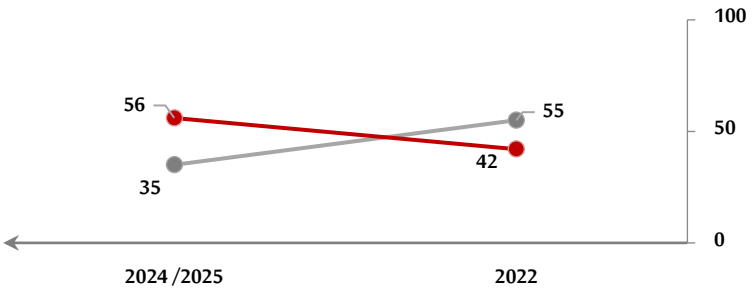

موريتانيا

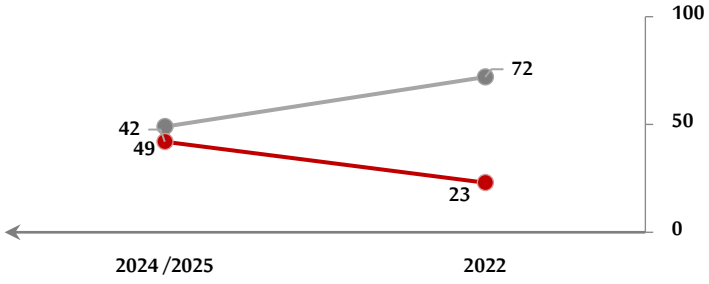

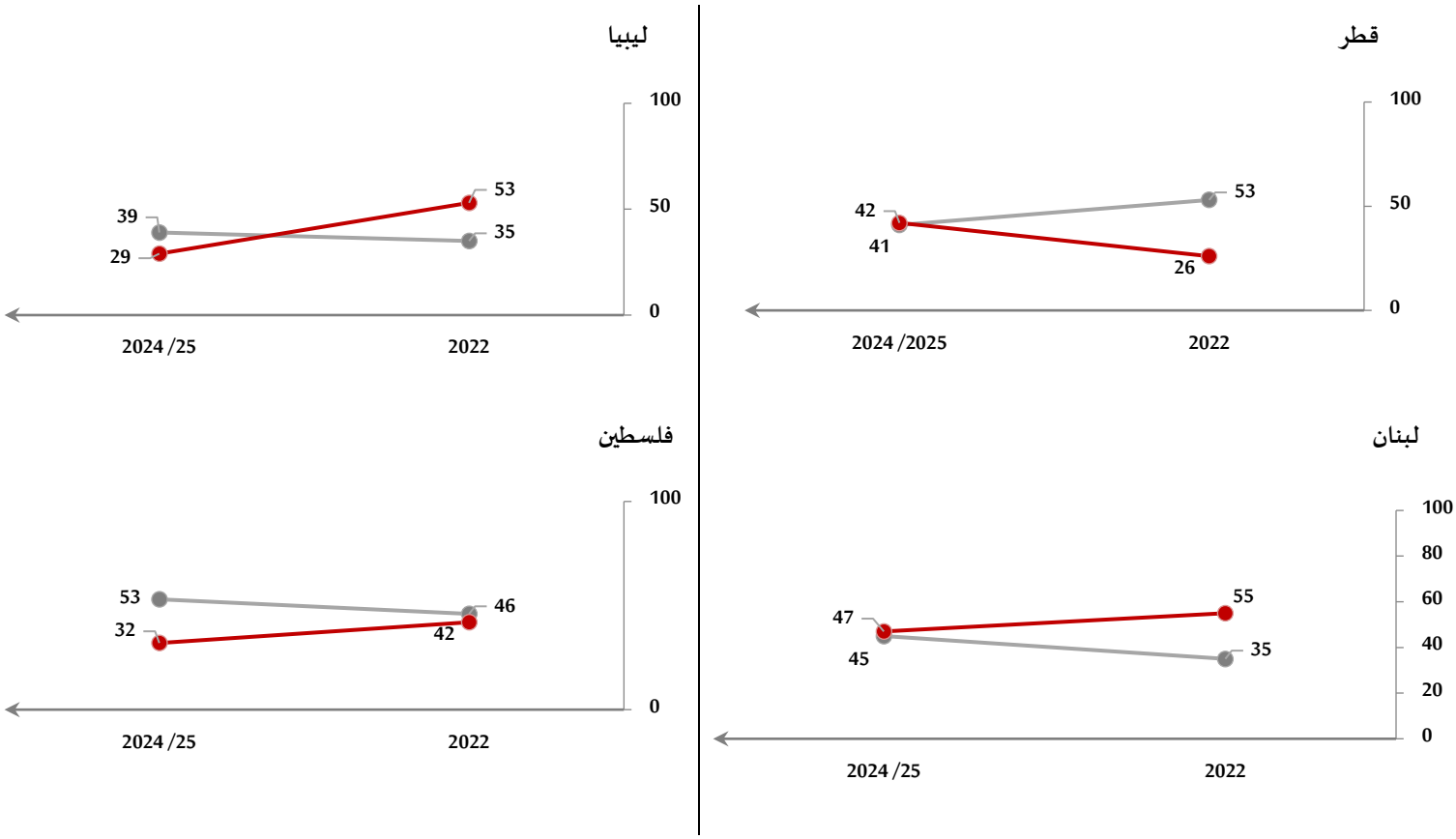

5. اتجاهات الرأي العام نحو استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي

سعى المؤشر العربي لاستكشاف آراء المواطنين في المنطقة العربية إزاء قضية مثّلت محور نقاش واسع في المجال العام، وهي استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون عن آرائهم في المقولات التالية:

- إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تمثّل خطرًا على الأطفال والمراهقين.
- إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من دون ضوابط من الأهل قد يعرّض الأطفال والمراهقين لتأثيرات سلبية.
- من الضروري أن يراقب الأهل استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي وأن يضبطوه.

وتُظهر النتائج أن 84% من الرأي العام العربي يوافقون على أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تمثّل خطرًا على الأطفال والمراهقين، مقابل 12% أفادوا عدم موافقتهم على هذه المقولة. كما تتفق غالبية المستجيبين في كل المجتمعات المستطلعة آراؤها مع هذا الرأي. ويُلاحَظ، في هذا السياق، أن 28% من المستجيبين في السعودية امتنعوا عن الإجابة أو اختاروا خيار "لا أعرف".

وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج استطلاع 2022، يتضح أن التوجهات العامة لم تشهد تغيّرًا كبيرًا، إذ بلغت النسبة آنذاك 86% ممن يرون أن وسائل التواصل تمثّل خطرًا على الأطفال والمراهقين، مقابل 12% لم يوافقوا على ذلك. ويشير هذا إلى استمرار القلق الواسع بشأن تأثير هذه الوسائل في الفئات العمرية الصغيرة في المجتمعات العربية.

الشكل (265)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل خطرًا على الأطفال والمراهقين"؟

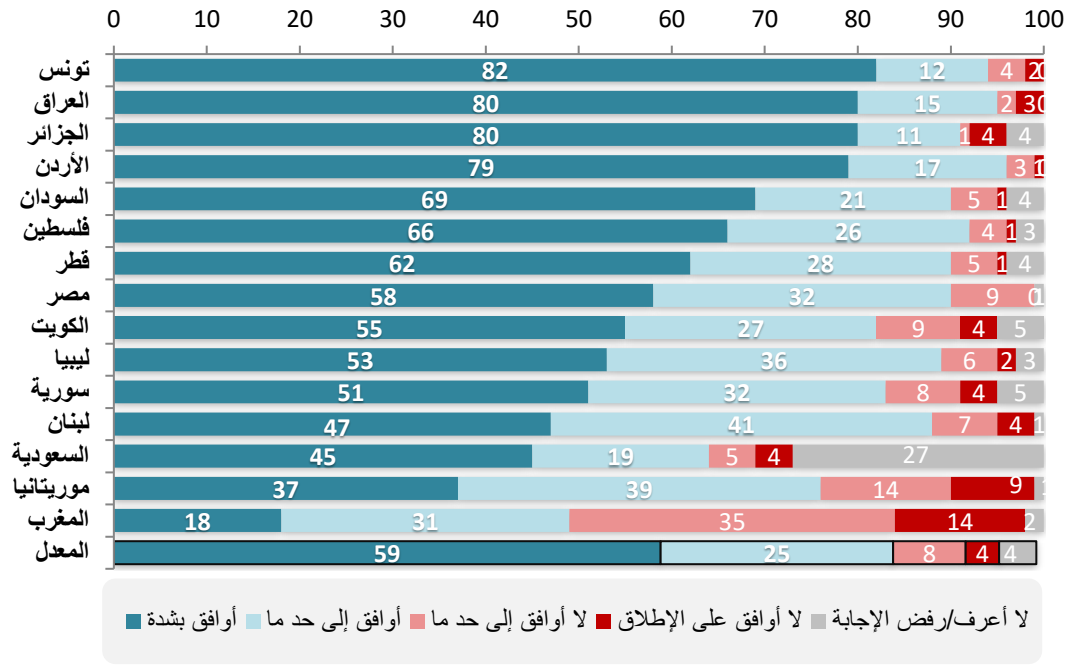

الشكل (266)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية": إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تمثّل خطرًا على الأطفال والمراهقين"؟ (عبر السنوات)

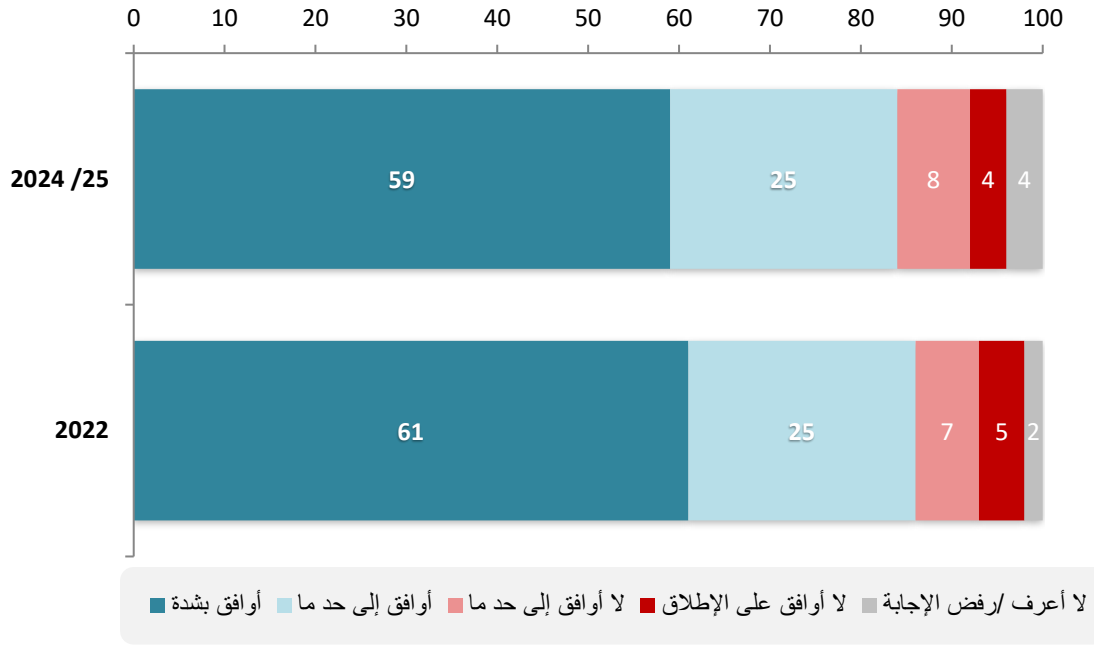

الشكل (267)

إلى أي درجة توافق أو تعارض المقولة التالية: "إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تمثّل خطرًا على الأطفال والمراهقين"؟ (عبر السنوات)

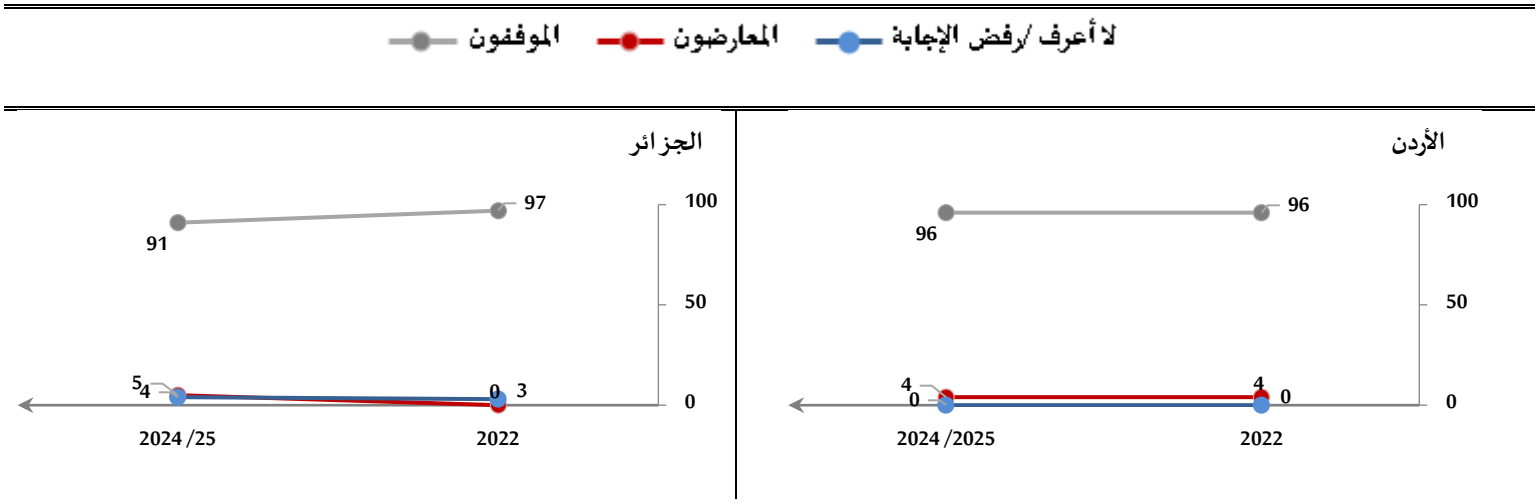

السعودية

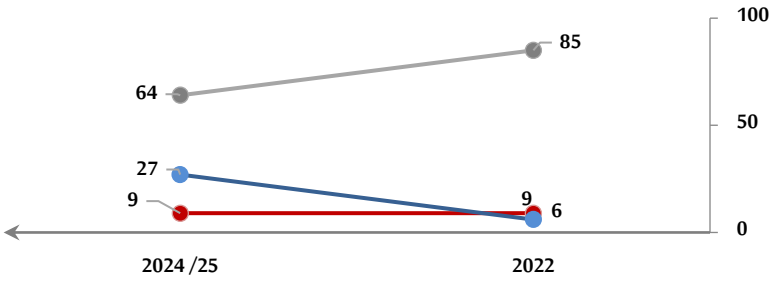

السودان

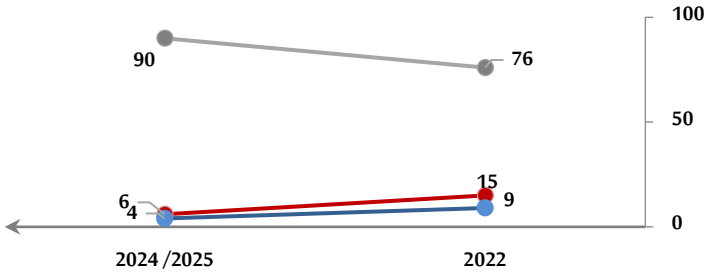

العراق

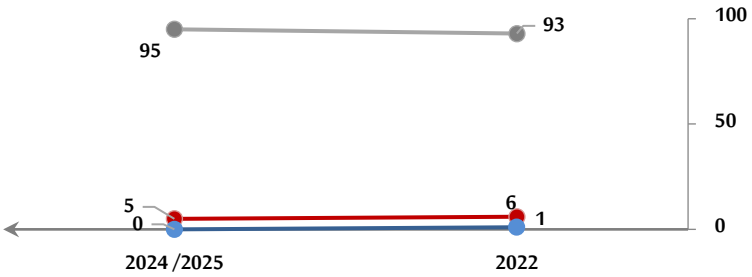

الكويت

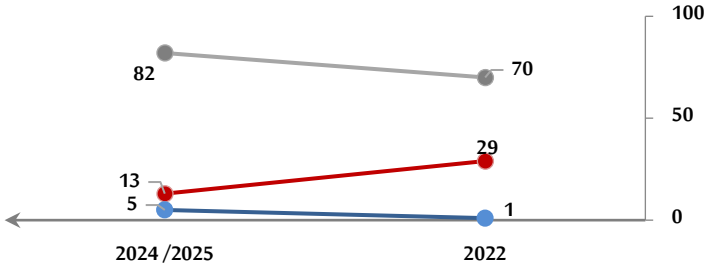

المغرب

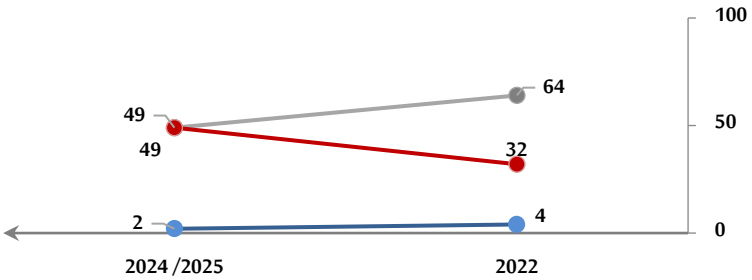

تونس

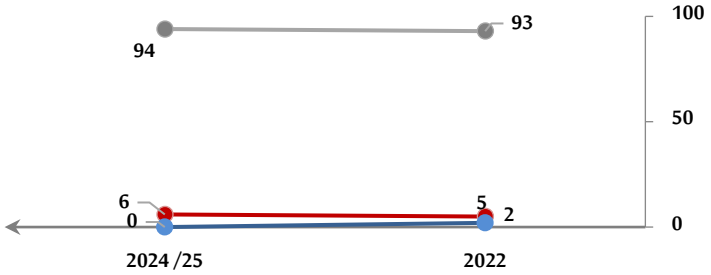

فلسطين

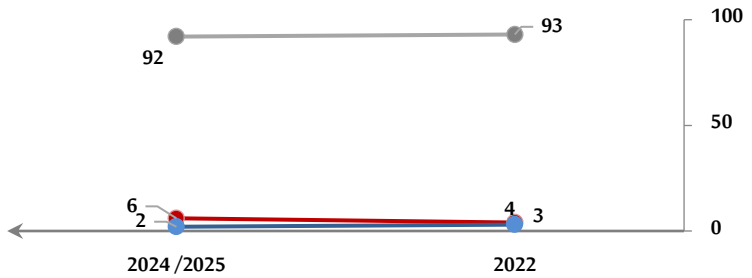

لبنان

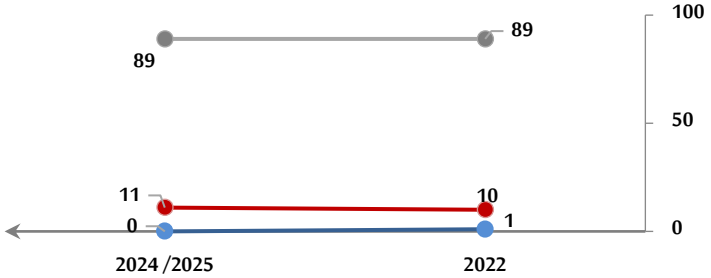

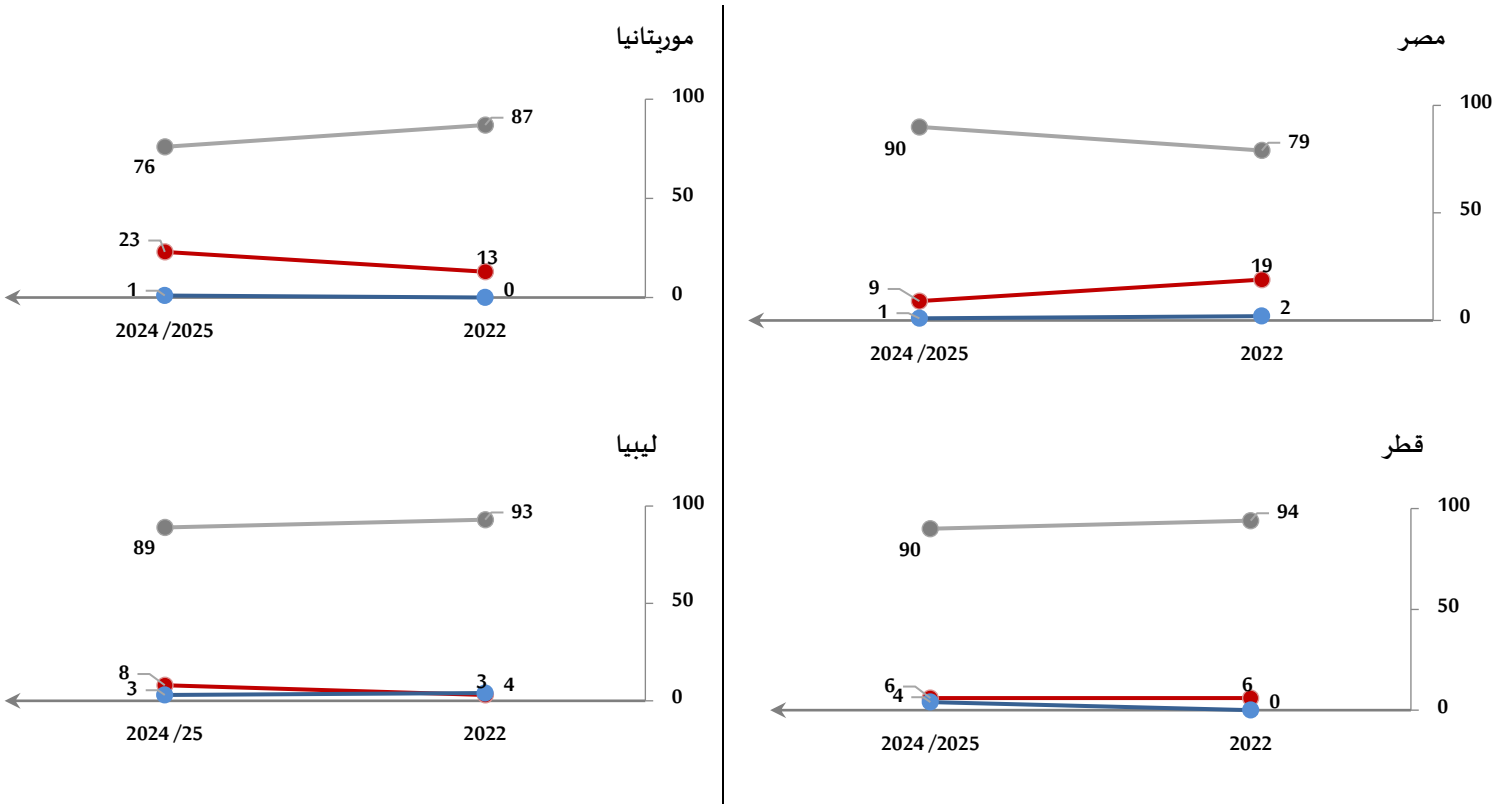

تشير النتائج إلى شبه إجماع بين مستجيبي المنطقة العربية، حيث وافق 86% منهم على ضرورة أن تراقب العائلة استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي، مقابل 10% عارضوا ذلك. وأكدت أغلبية تزيد على ثلاثة أرباع المستجيبين في كل المجتمعات المستطلعة ضرورة وجود رقابة وضبط لاستخدام الأطفال والمراهقين لهذه الوسائل.

وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج استطلاع 2022، يظهر تراجعٌ طفيف في نسبة المؤيدين، إذ بلغت حينها 89% مقابل 10% معارضين، ما يشير إلى استمرار الإجماع العام مع بعض التغيرات المحدودة على مستوى البلدان. فعلى الرغم من بقاء الاتجاهات العامة متقاربة في معظم الدول، شهدت السعودية انخفاضًا حادًا في نسبة المؤيدين، بمقدار 25 نقطة مئوية، وهو تراجع يُعزَى إلى ارتفاع نسبة الذين فضّلوا عدم الإجابة أو اختاروا خيار "لا أعرف"، والتي بلغت 27%، وليس إلى زيادة المعارضة. أما في المغرب، فقد انخفضت نسبة المؤيدين بمقدار 16 نقطة مئوية، بينما سجّل السودان أعلى زيادة في نسبة المؤيدين بمقدار 10 نقاط مئوية مقارنةً بعام 2022.

الشكل (268)

إلى أي درجة توافق أو تعارض مقولة: من الضروري أن تراقب العائلة استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي وتضبطه؟

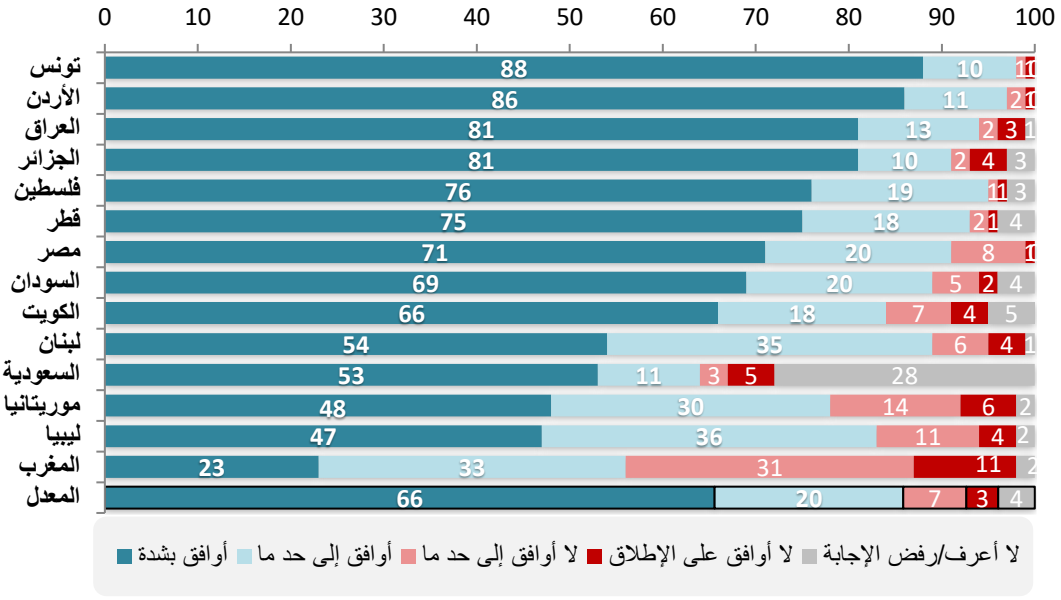

الشكل (269)

إلى أي درجة توافق أو تعارض مقولة: من الضروري أن تراقب العائلة استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي وتضبطه؟ (عبر السنوات)

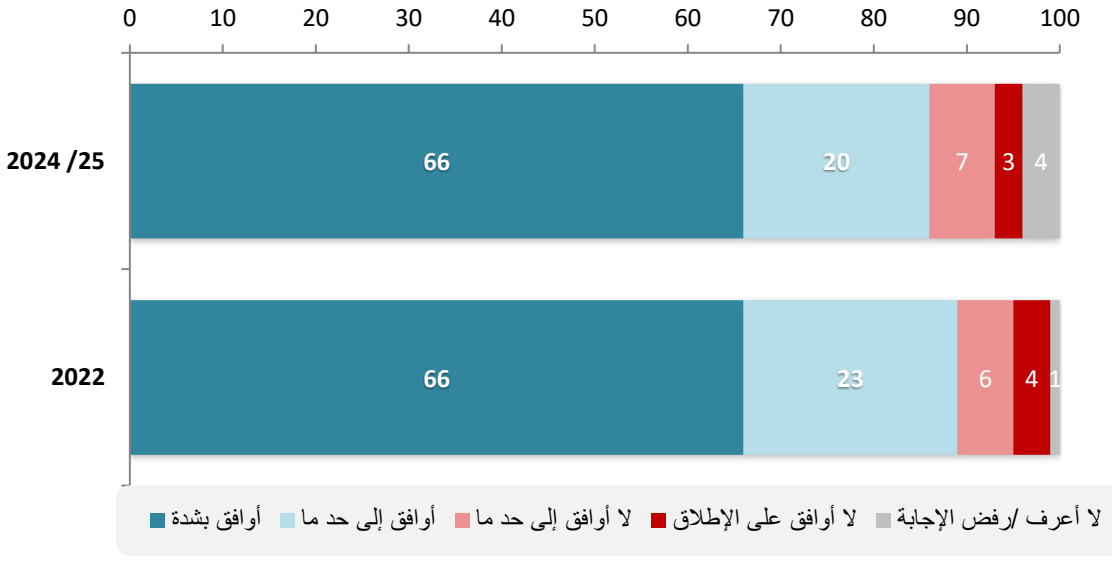

الشكل (270)

إلى أي درجة توافق أو تعارض مقولة: من الضروري أن تراقب العائلة استخدام الأطفال والمراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي وتضبطه؟ (عبر السنوات)

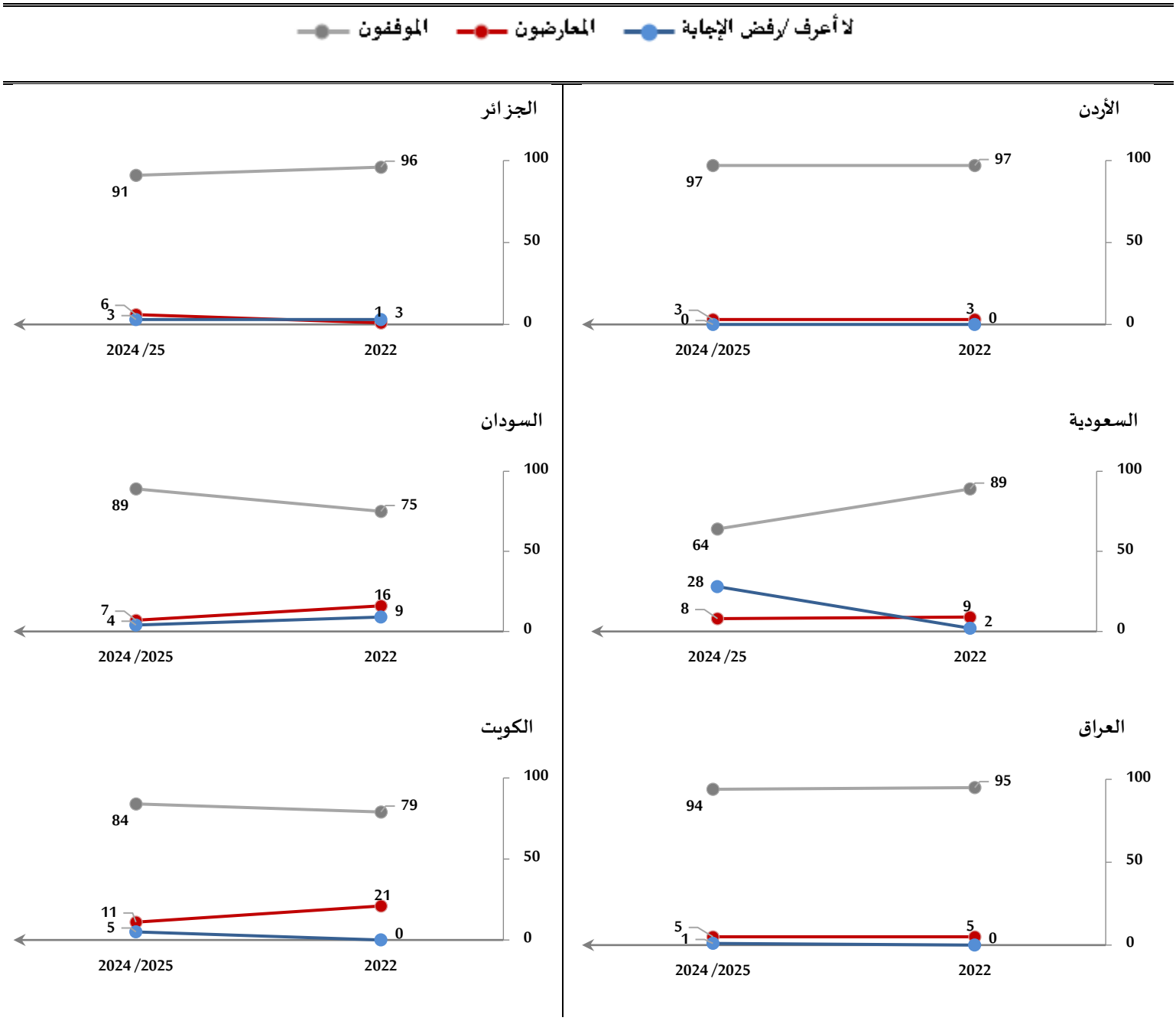

المغرب

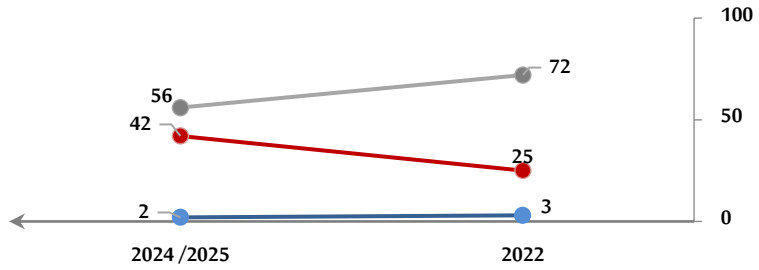

قطر

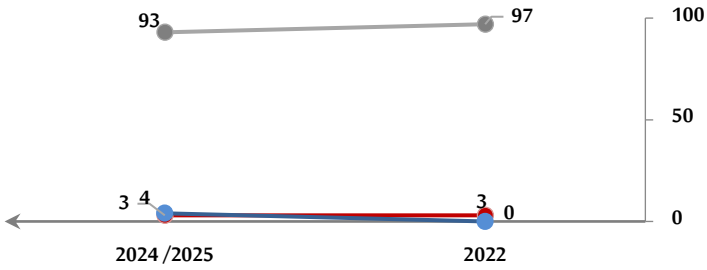

فلسطين

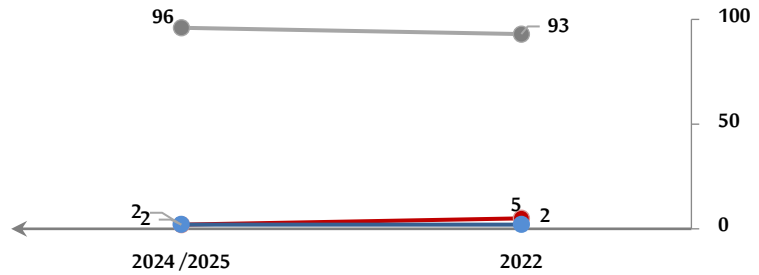

لبنان

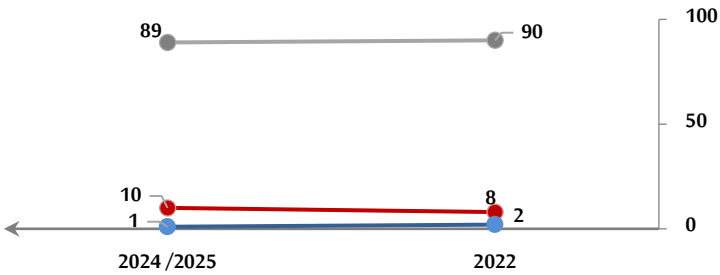

مصر

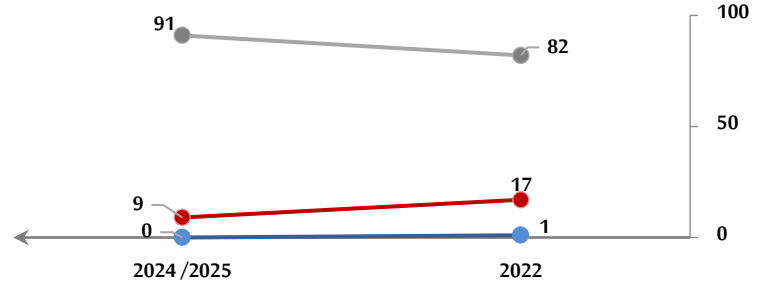

موريتانيا

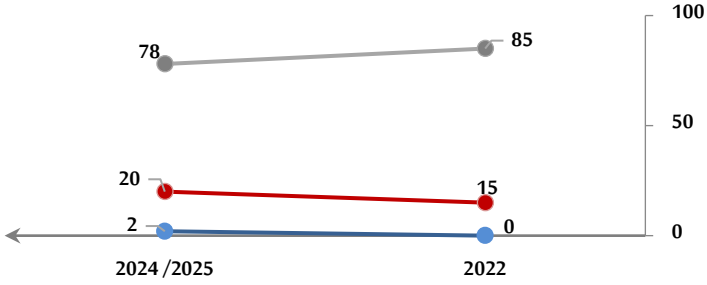

قطر

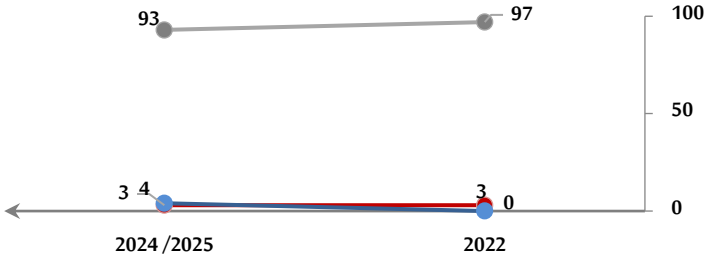

ليبيا

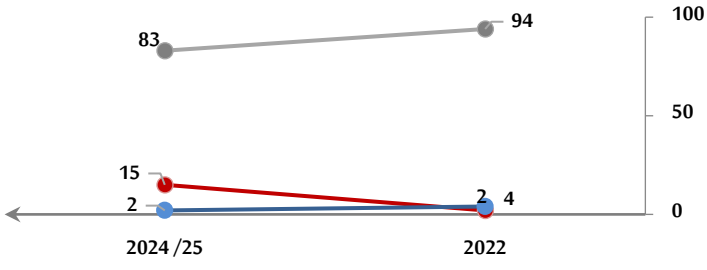

القسم السادس: دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسية

تشهد المنطقة العربية نقاشًا متكرّرًا حول دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسية، وفي أحيان كثيرة يخلط هذا النقاش بين دور الحركات الإسلامية السياسية ودور الدّين والتديّن في المجتمعات العربية، ويتعامل مع هذه المفردات على أنها تحمل المعنى نفسه. وقد سعى المؤشر العربي، منذ انطلاقه في عام 2011، للوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو دور التديّن في الحياة العامّة والحياة السياسية في المنطقة العربية، ودرجة تأثيره بوصفه عاملًا محدّدًا في النشاطَين الاجتماعي والسياسي للمواطن؛ وذلك عبر تضمين استطلاع المؤشر مجموعةً من الأسئلة العامة التي تساهم في التعرّف إلى دور الدّين بوصفه عاملًا مؤثّرًا في الحياة العامة.

1. التديّن والممارسات الدّينية

من أجل قياس مستوى التديّن في المنطقة العربية، استَخدم المؤشر العربي أسلوب السؤال المباشر الذي يُتيح للمستجيب أن يُقرّر مستوى التديّن. فقد سُئل المستجيبون إن كانوا يعدّون أنفسهم: "متديّنين جدًّا"، أو "متديّنين إلى حدّ ما"، أو "غير متديّنين"؛ بمعنى أنّ المقياس الذي يهدف إلى معرفة مستويات تديّن المستجيبين، هو مقياس يعتمد على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تديّنهم.

إنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية (61%) يصفون أنفسهم بـ "المتديّنين إلى حدٍّ ما"، بينما انقسم باقي المستجيبين إلى كتلتين: تمثّل الأولى 22% من مجمل المستجيبين، وهم الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا"، أمّا الكتلة الثانية فتمثّل 12% من المستجيبين الذين وصفوا أنفسهم بأنّهم "غير متديّنين". إنّ التديّن له مكانة مهمّة ومركزية في مجتمعات المنطقة العربية، بناءً على وجود شبه توافق بين المستجيبين على ذلك. وعلى الرغم من الإقرار بالأهمية التي يشغلها الدّين، فإنّ الأغلبية أكّدت أنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما".

تُلاحَظ تباينات في التوصيف الذاتي للمستجيبين لمدى تديّنهم من مجتمع إلى آخر، وتشير النتائج إلى أنّ أكثرية المستجيبين في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها عرّفت نفسها بأنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما" **باستثناء موريتانيا**؛ إذ وصف أغلبية الموريتانيين (78%) أنفسهم بأنّهم "متديّنون جدًّا"، بينما كانت

نسبة المستجيبين الموريتانيين الذين قالوا إنّهم "متديّنون إلى حدٍّ ما" 18%. وتباينت نسب الذين وصفوا أنفسهم بأنّهم "غير متديّنين" من مجتمع إلى آخر؛ إذ سجّلت أعلى النسب في ليبيا ولبنان والمغرب 44% و29% و19% على التوالي. أمّا أعلى نسب المستجيبين الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا" بعد موريتانيا، فتتركّز في مصر (38%)، ثم السودان (29%)، والعراق والمغرب (27%) لكلٍ منهما، وقطر (19%)، والجزائر (18%)، والسعودية (16%)، والأردن وفلسطين (15%)، في حين كانت النسبة أقلّ من **الخُمس** في الكويت وتونس ولبنان وليبيا، وقد سُجِّلت أقل نسب للمستجيبين الذين صنفوا أنفسهم بـ "المتديّنين جدًا" في لبنان (7%) وليبيا (6%).

الشّكل (105)

"بصرف النظر إن كنت تذهب إلى أماكن العبادة أم لا، هل ترى نفسك...؟"

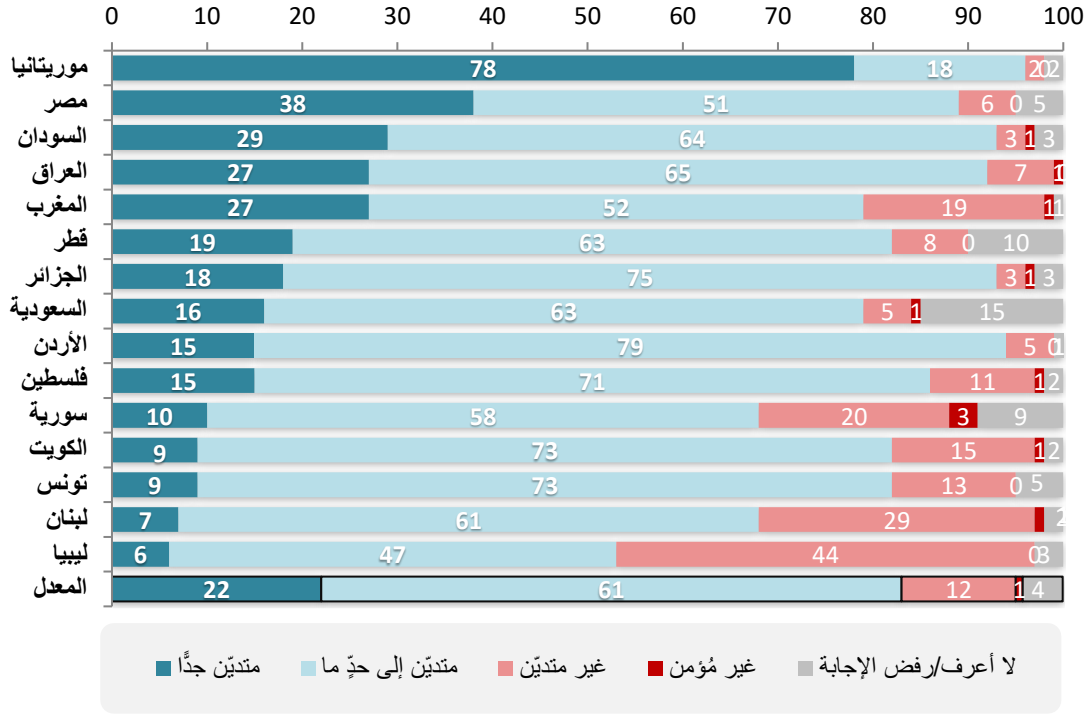

الشّكل (106)

"بصرف النظر إن كنت تذهب إلى أماكن العبادة أم لا، هل ترى نفسك...؟"

بحسب أقاليم المنطقة العربية

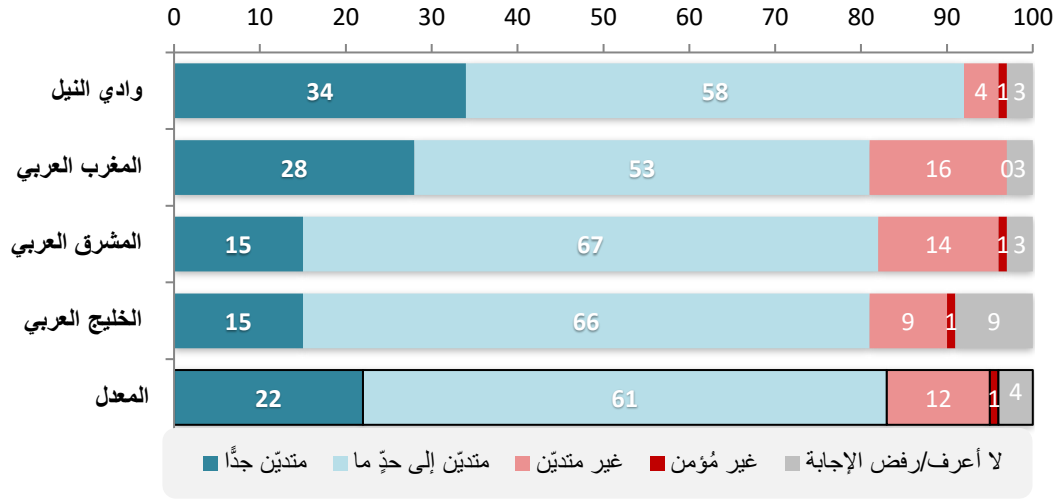

إنّ توصيف الرأي العام في المنطقة العربية لمستوى تديّنه في استطلاع 2024/ 2025 مقارب لما سُجِّل في الاستطلاع السابق 2022 الذي تضمّن بعض التغيّرات مقارنةً باستطلاعات السنوات السابقة؛ إذ ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا" من 19% في استطلاع 2011 إلى 21% في استطلاع 2012/ 2013، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 24% في استطلاعَي 2014 و2015 لتنخفض مرةً أخرى في استطلاع 2016 إلى 20%، ولترتفع ارتفاعًا طفيفًا إلى 21% في استطلاع 2017/ 2018، و23% في استطلاع 2019/ 2020، و24% في استطلاع 2022، ثم انخفضت بدرجة طفيفة في هذا الاستطلاع لتصل إلى 22%؛ أي إنّ نسبة المتدينين جدًّا شبه ثابتة منذ عام 2018. وارتفعت كذلك نسبة الذين أفادوا أنّهم "متديّنون إلى حدٍّ ما" من 66% في استطلاع 2011 إلى 67%، لتستقر عند 65% في استطلاعَي 2016 و2017/ 2018، ولتنخفض بقدر طفيف إلى 63% في استطلاع 2019/ 2020، وبقيت على حالها عند 61%، من استطلاع 2022 إلى استطلاع 2024/ 2025. في المقابل، تغيرت نسبة الذين قالوا إنّهم "غير متديّنين" انخفاضًا وارتفاعًا بقدر طفيف لتستقر على 12% في الاستطلاع الحالي، وهي قريبة مما سُجل في استطلاع 2022 (11%)، وهي النسبة نفسها التي سُجِّلت في استطلاع 2011 سنة الأساس. باختصار، إنّ التغيّر الذي شهدته نتائج استطلاع 2024/ 2025 مقارنةً بنتائج الاستطلاعات السابقة يشير إلى نمط قد ساد عبر السنوات؛ وهو تسرُّب جزءٍ من دائرة "المتديّنين إلى حدٍّ ما" إلى دائرة "المتديّنين جدًّا"، والعكس صحيح، ويتّضح هذا عند

مقارنة استطلاعات 2016 و2017/ 2018 و2019/ 2020 و2022، باستطلاع 2024/ 2025.

وينطبق هذا النمط على المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها، مع ملاحظة ارتفاع نسبة "المتديّنين جدًّا" في موريتانيا والجزائر ومصر والأردن عند المقارنة بنتائج الاستطلاع السابق، وانخفاض نسبتهم في أغلب الدول، وتشمل ليبيا، وقطر، ولبنان، والمغرب، والكويت، والسودان.

الشّكل (107)

تعريف المستجيبين مستوى تديّنهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

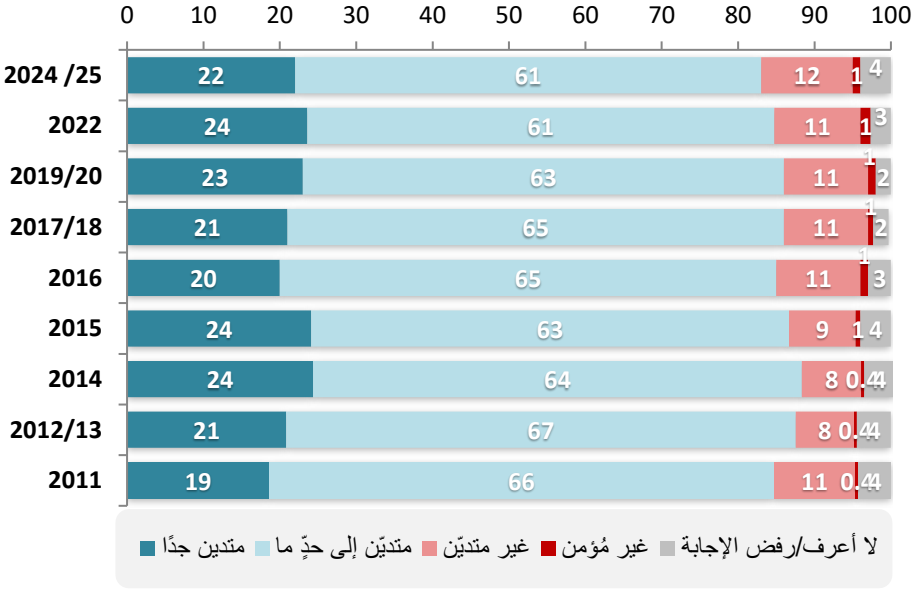

الشّكل (108)

تعريف المستجيبين مستوى تديّنهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

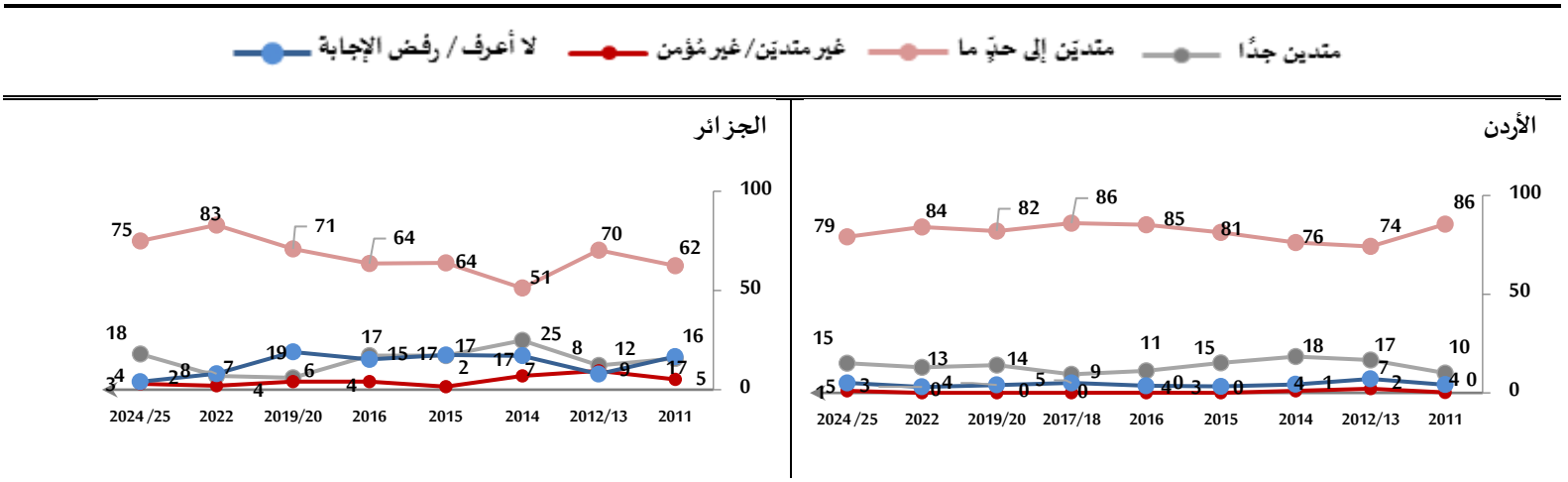

متدين جدًا | متدين إلى حدٍّ ما | غير متدين/غير مؤمن | لا أعرف / رفض الإجابة

السعودية

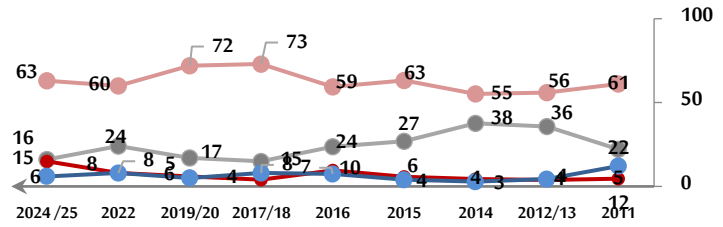

العراق

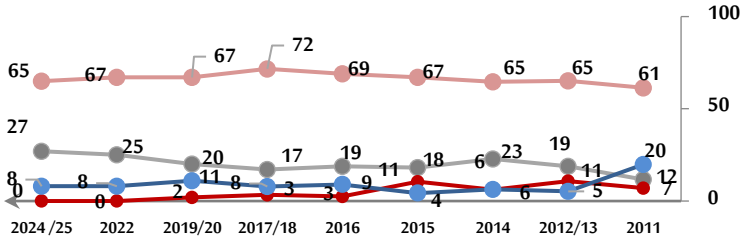

المغرب

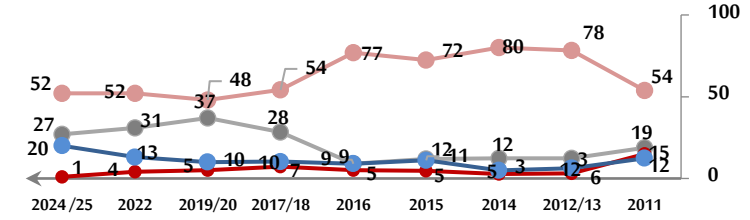

فلسطين

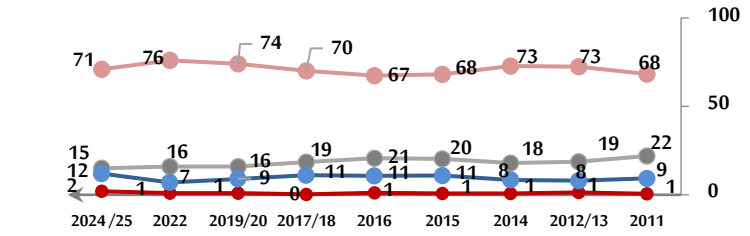

مصر

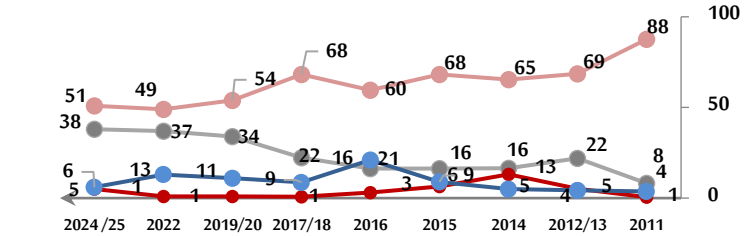

السودان

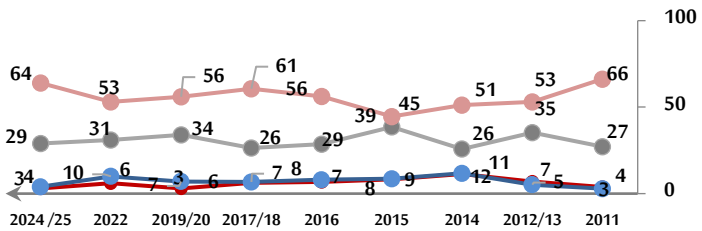

الكويت

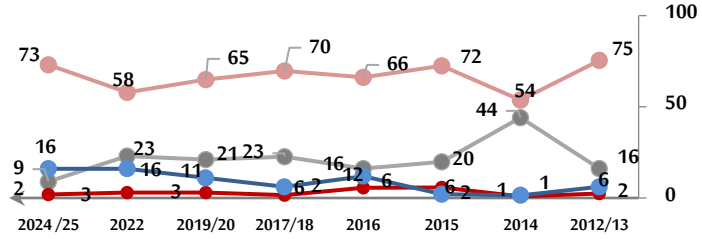

تونس

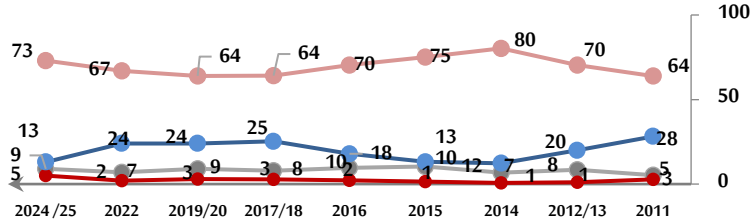

لبنان

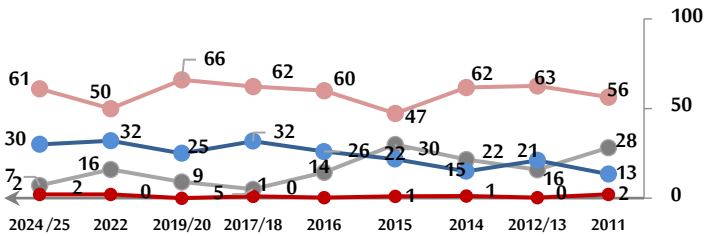

موريتانيا

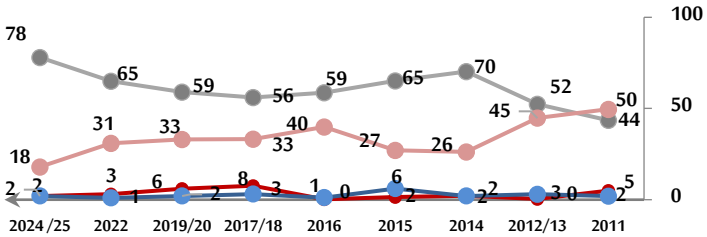

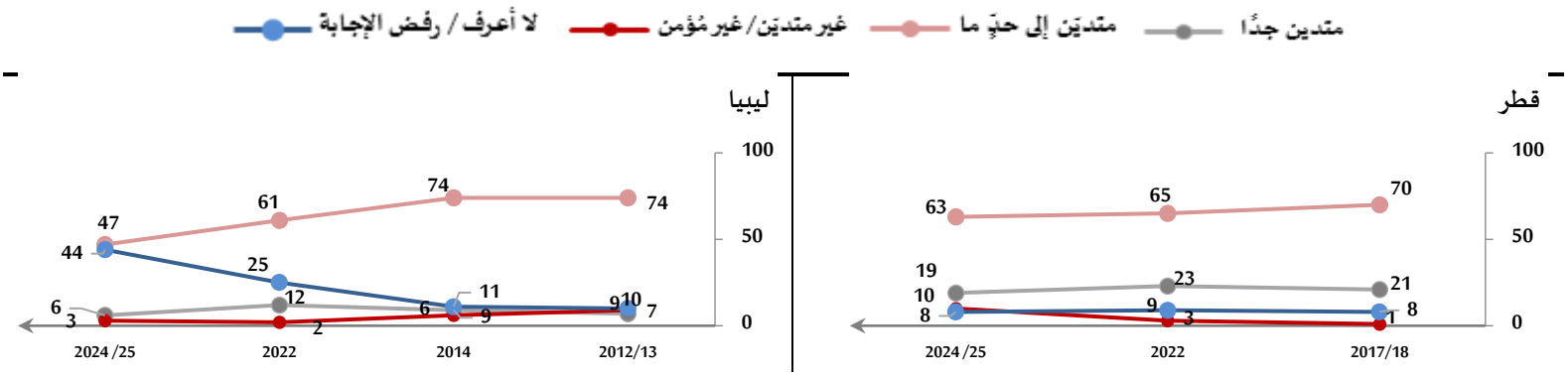

إضافةً إلى سؤال المستجيبين عن مستوى تديّنهم، سُئلوا عن أهمّ شرط يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا. وتشير النتائج إلى عدم وجود توافق لدى الرأي العام في المنطقة العربية على ذلك؛ إذ توزّعت اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في الشخص حتّى يُعدّ متديّنًا، على مجموعة من الشروط؛ فقد أفاد ما نسبته 38% من المستجيبين أنّ أهمّ شرط هو "إقامة الفروض والعبادات"، في حين رأى 28% أنّ تحلّي الفرد "بالصدق والأمانة" هو الشرط الأهمّ، وانحاز (15%) إلى "حُسن معاملة الآخرين" بوصفه أهمّ شرط في ذلك، وذكر 8% أنّ أهمّ شرط هو "مساعدة الفقراء والمحتاجين"، وركّز 6% على "صلة الرحم ورعاية الأقارب".

تعكس النتائج، بوضوح، تركيز أغلبية الرأي العام في المنطقة العربية على "سمات أخلاقية وقيمية وأساليب معاملات"؛ إذ ركّز عليها ما نسبته 57%.

الشّكل (275)

اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا

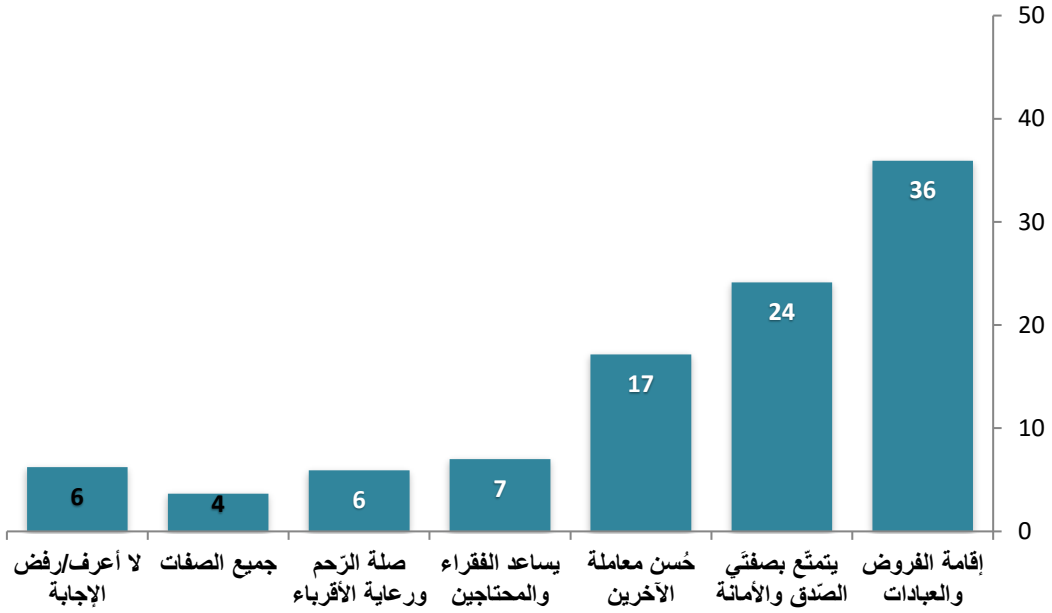

إنّ عدم إجماع المواطنين في المنطقة العربية على الشرط الأهم الذي يجب توافره في شخص ما حتّى يُعدّ متدينًا، هو مدخلٌ مهمّ لفهم ماذا يقصد المواطنون عندما يُعرّفون مستوى تديّنهم ذاتيًّا. ونلحظ من خلال إجراء تقاطع بين مستويات التديّن والشرط الأهم لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا – أي إنّ الفروق في تعريف التديّن بين المستجيبين الذين عرّفوا أنفسهم بـ "متديّنين إلى حدّ ما" و"غير متديّنين" كانت محدودة وغير ذات دلالة إحصائية – أنّه كلما زاد تديّن المستجيب، زاد تركيزه على "إقامة الفروض والعبادات"، بينما ركّز المستجيبون "المتديّنون إلى حدٍّ ما" و"غير المتديّنين" على سمات أخلاقية وقيمية، وعلى المعاملات لاعتبار شخص ما متديّنًا. وركّز 53% من المتديّنين جدًّا على "إقامة الفروض والعبادات"، بوصفها شرطًا أهمَّ لاعتبار شخص ما متديّنًا، في حين كانت النسبة 35% بين المتديّنين إلى حدٍّ ما و32% عند غير المتديّنين. ومن المهم الإشارة إلى أنّ 63% من المتديّنين إلى حدٍّ ما ركّزوا على سمات أخلاقية وعلى المعاملات بوصفهما أهم شرطَين للتديّن.

الجدول (27)

اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهم الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا متقاطعًا مع مستويات تديّنهم

الشرط الأهمّ	تعريف المستجيبين الذاتي لمستوى تديّنهم		
	متديّن جدًّا	متديّن إلى حدٍ ما	غير متديّن
إقامة الفروض والعبادات	54	37	24
يتمتع بصفتَي الصدق والأمانة	19	28	30
حُسن معاملة الآخرين	11	20	24
صلة الرّحم ورعاية الأقارب	6	6	8
يساعد الفقراء والمحتاجين	7	6	11
جميع ما ذكر	3	3	3
المجموع	100	100	100

تتباين اتجاهات الرأي العام بين المجتمعات المُستطلَعة آراء مواطنيها حول أهمّ شرط لاعتبار شخص ما متديّنًا؛ إذ تخطّت نسبة الذين أفادوا أنّ أهمّ شرط هو "إقامة الفروض والعبادات" المعدل العام في موريتانيا، والسودان، ومصر، وقطر، والأردن، وليبيا.

في المقابل، كانت نسبة الذين رأوا أنّ "إقامة الفروض والعبادات" هي الشرط الأهم لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا أقلّ من المعدل العام في كلٍّ من الكويت والمغرب وفلسطين وتونس والسعودية والعراق، في حين وصلت النسبة إلى أقلّ من السدس في لبنان.

يتركّز انحياز مستجيبي لبنان، بأكثر من ثلث المستجيبين، إلى سمتَي "الصدق والأمانة" بوصفهما أهمّ شرط لاعتبار الشخص متديّنًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ثلث المستجيبين في فلسطين والعراق والأردن وليبيا والكويت والأردن. في حين ركّز اللبنانيون، والأردنيون، والفلسطينيون، والكويتيون، والمغاربة، أكثر من غيرهم من مواطني باقي البلدان على شرط "حسن معاملة الآخرين". وركز العراقيون والتونسيّون بنسب تفوق غيرهم من مواطني البلدان الأخرى على "صلة الرحم ورعاية الأقارب". وكانت أعلى نسبة ركّزت على "مساعدة المحتاجين والفقراء" في العراق؛ إذ وصلت إلى 18%.

إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو أهم شرط يجب توافره في شخص ما حتى يُعدّ متديّنًا في استطلاع 2024/ 2025 بالاستطلاعات السابقة لا تعكس تغيراتٍ جوهريةً. إلا أنّه من المهم الإشارة إلى انخفاض بسيط في نسب الذين أفادوا أنّه يتمثّل في إقامة الفروض والعبادات في استطلاعات 2022 و2019/ 2020 و2017/ 2018 مقارنةً باستطلاع 2014.

الشّكل (109)

اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا

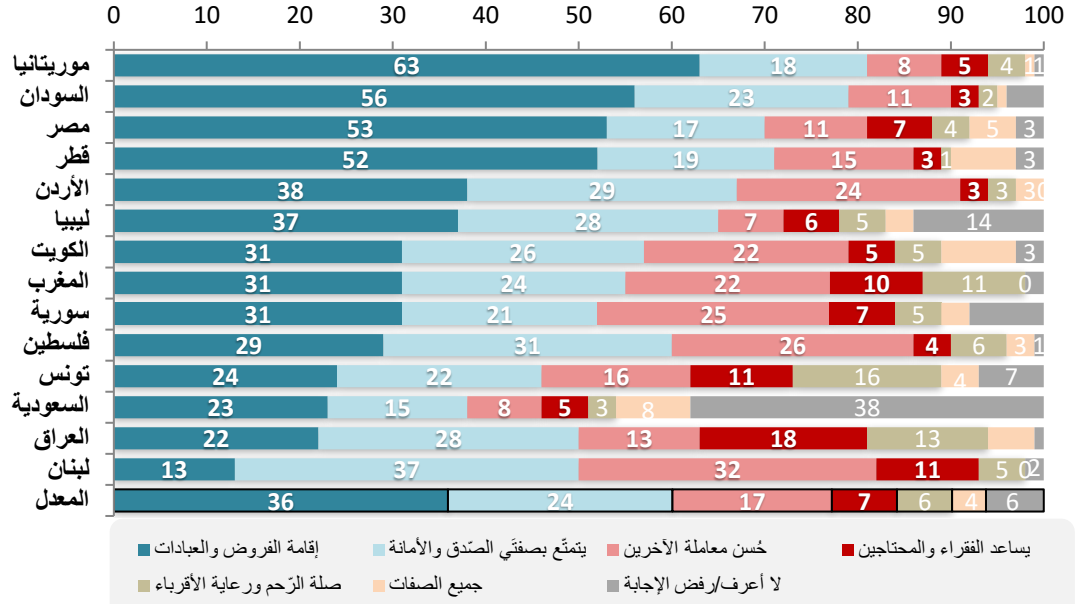

الشّكل (277)

اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا بحسب أقاليم المنطقة العربية

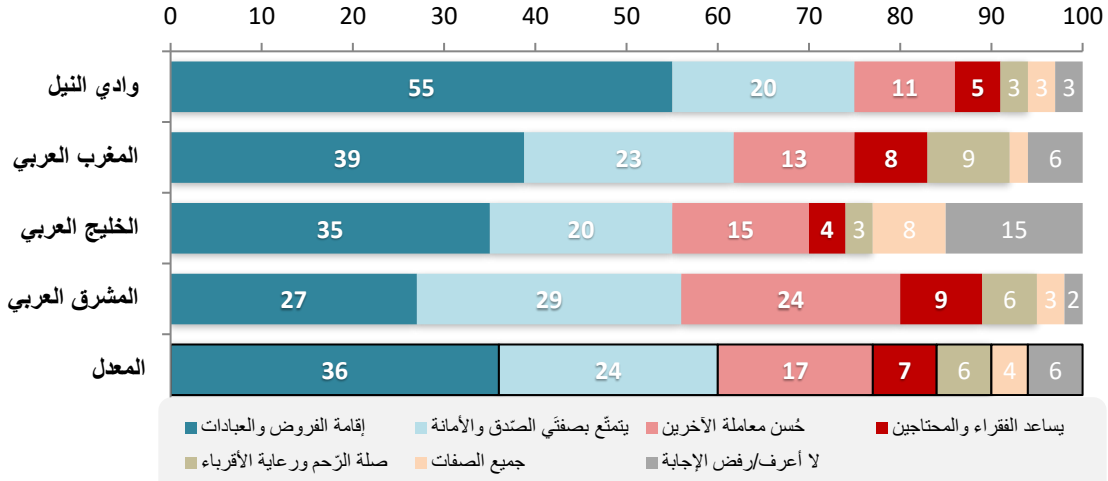

الشّكل (278)

اتجاهات الرأي العام نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

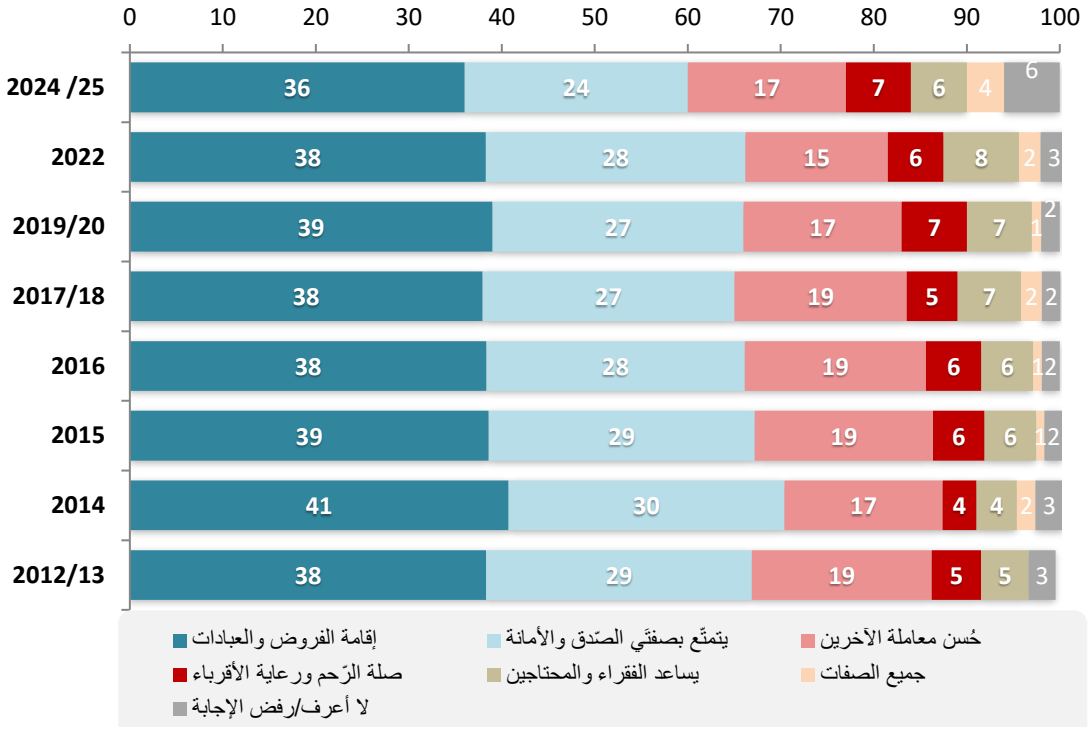

2. اتجاهات الرأي العام نحو بعض المقولات التي يمكن أن ترتبط بالتدين

إضافةً إلى سؤال المستجيبين عن مستوى تديّنهم، وعن أهمّ شرط يجب توافره في شخص ما لاعتباره متديّنًا، تضمّن استطلاع 2022 مجموعةً من الأسئلة للوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو قضايا قد تُساق على أنّها مرتبطة بالتديّن، ومن شأنها أن توضح الدور الذي يمكن أن يؤديه الدّين في توجيه آراء المواطنين نحو بعض الموضوعات الأساسية، وتتضمن هذه المقولات:

- كل شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ.
- ليس من حق أيّ جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين.
- ليس من حق أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى.

بصرف النظر عن توصيف المستجيبين الذاتي لمستوى تديّنهم، سُئلوا عن تأييدهم مقولة: "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"، أو معارضتهم لها. وتشير النتائج إلى أنّ أكثرية مواطني المنطقة

العربية (70%) ترفض هذه المقولة، مقابل موافقة 20% من المستجيبين عليها. وجديرٌ بالذكر أنّ الذين "وافقوا بشدّة" على ذلك كانت نسبتهم 7% مقابل 33% عارضوا "بشدّة"؛ أي إنّ الذين عارضوا "بشدة" لديهم موقف واضح وجازم في هذا الموضوع، ومثّلوا نحو خمسة أضعاف الذين وافقوا "بشدّة".

وعلى الرغم من أنّ أكثرية المستجيبين في كلّ البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها تعارض مقولة: "إنّ غير المتديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"، فإنّ اتجاهات الرأي العام تتباين من بلد إلى آخر؛ إذ إنّ أعلى النسب التي وافقت عليها كانت في موريتانيا (44%)، ثم المغرب (36%)، ومصر (28%). أمّا أقلّ نسب الموافقة، فكانت عند مستجيبي لبنان وليبيا (10%) لكلٍ منهما، والأردن (12%)، والكويت وفلسطين (13%) لكلٍ منهما. والجدير بالذكر أنّ أغلبية المستجيبين في العراق والأردن عارضت هذه المقولة بشدة بـ 52% و51% على التوالي.

الشّكل (279)

مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ" ومعارضوها

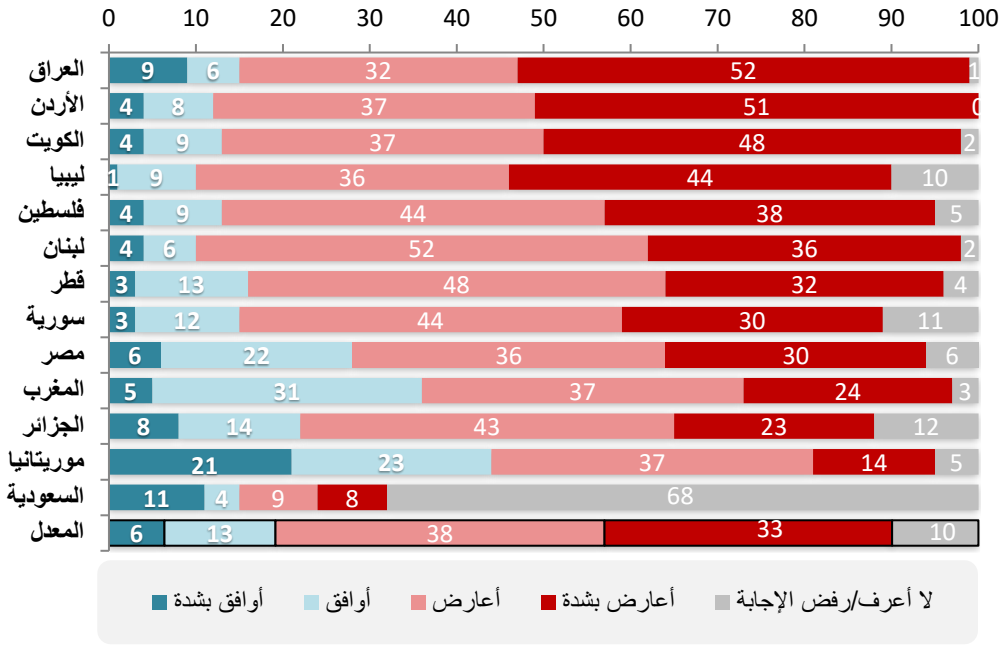

الشّكل (280)

مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

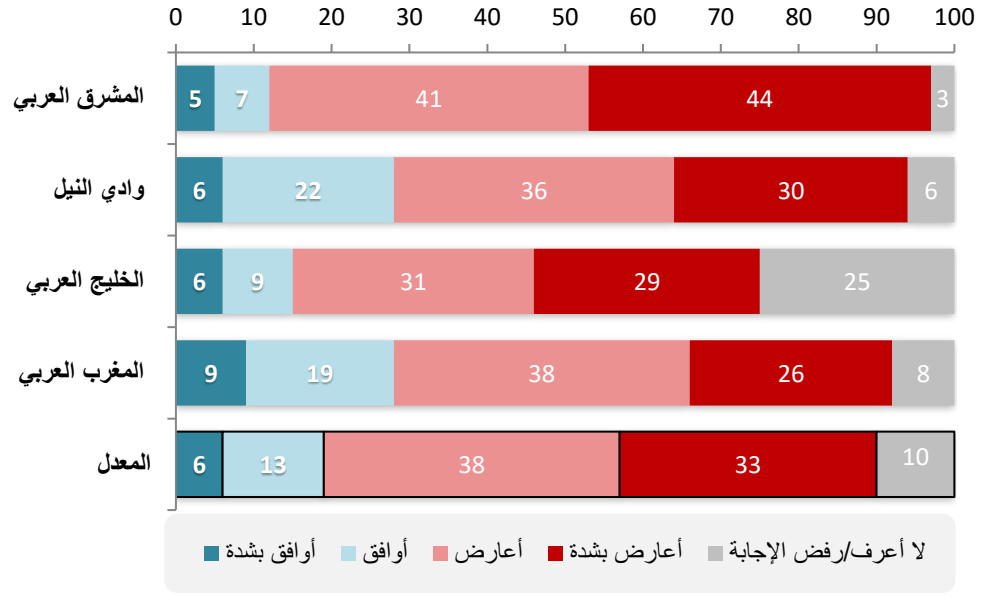

إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو مقولة: **"إنّ كلّ شخصٍ غير متديّن هو بالتأكيد شخصٌ سيّئ"** في استطلاع 2024/ 2025 بالاستطلاعات السابقة، تُظهِر أنّ تغيّرات معدّل اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية طفيفة؛ إذ ارتفعت نسبة الموافقين عليها من 19% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 21% في استطلاع 2014، و22% في استطلاع 2015، و23% في استطلاع 2016، لتنخفض جوهريًّا إلى 17% في استطلاعَي 2017/ 2018 و2019/ 2020، ثم 18% في استطلاع 2022، وتستقرّ على 20% في الاستطلاع الحالي. وارتفعت كذلك نسبة الذين عارضوها في استطلاعَي 2012/ 2013 و2014 (باختلاف درجة المعارضة)، من 72% لتصل إلى 79% في استطلاعَي 2017/ 2018 و2019/ 2020، ثم 78% في استطلاع 2022، وانخفضت لتستقر على 69% في الاستطلاع الحالي.

الشّكل (281)

مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ" ومعارضوها بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

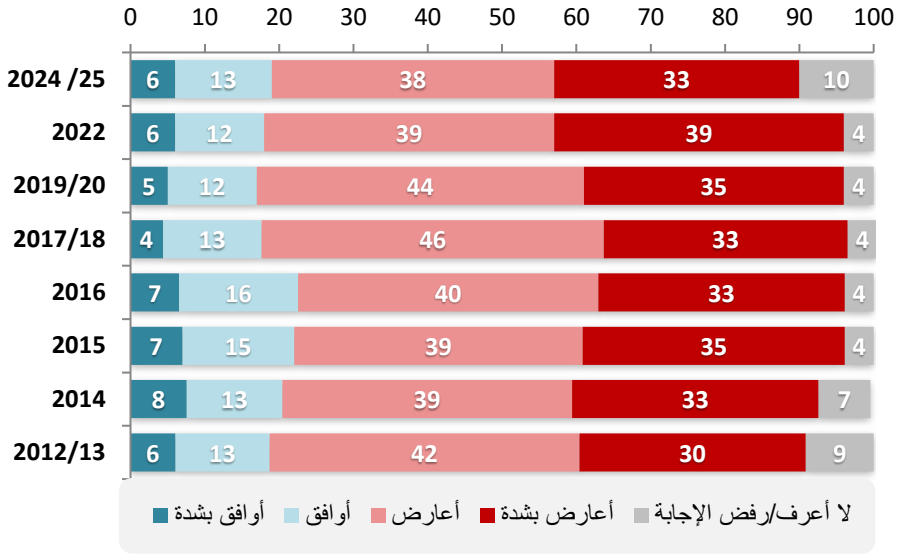

الشّكل (282)

مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ" ومعارضوها بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

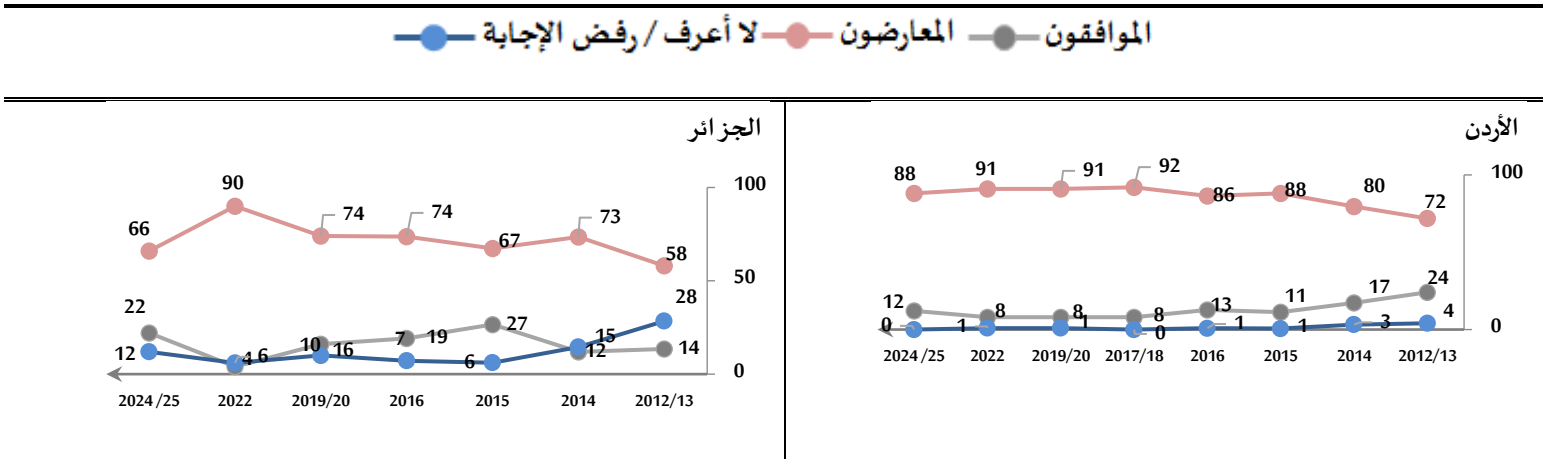

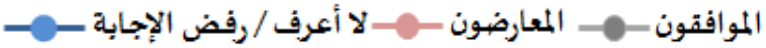

السعودية

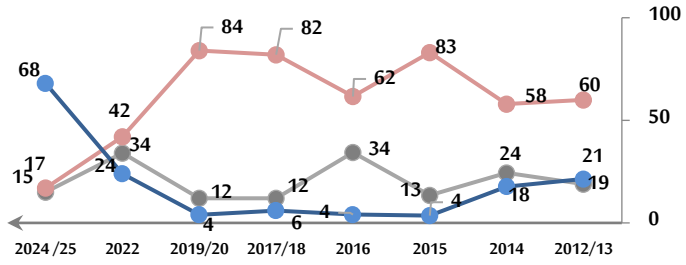

السودان

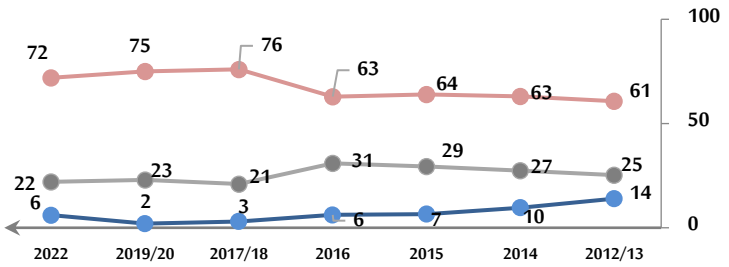

العراق

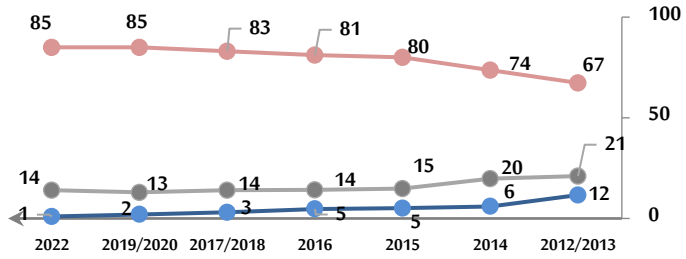

الكويت

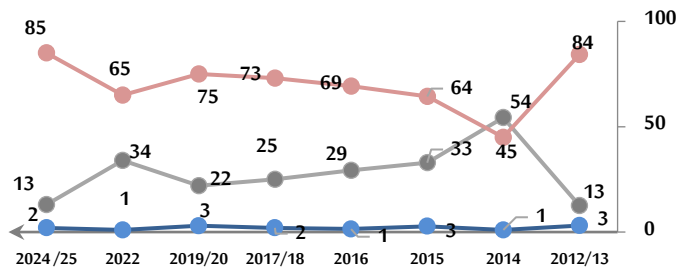

المغرب

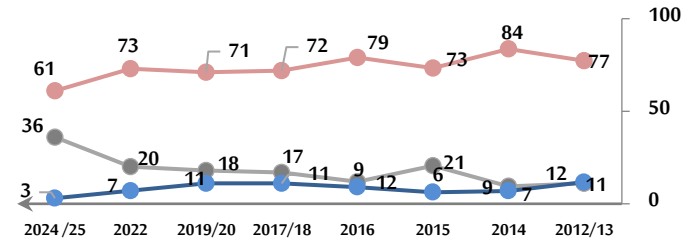

تونس

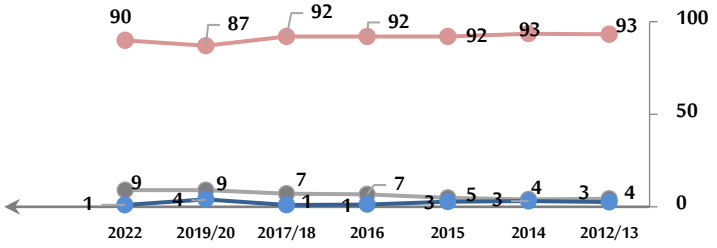

فلسطين

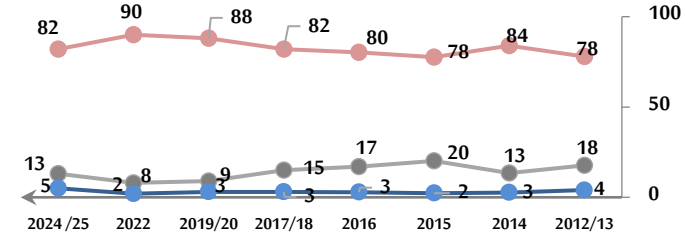

لبنان

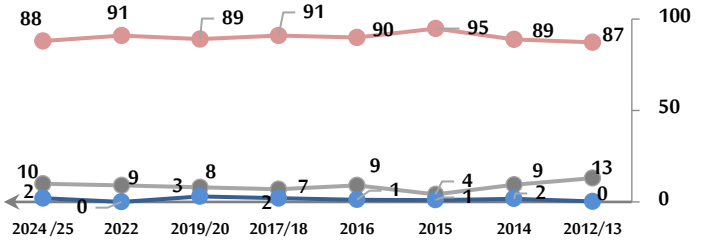

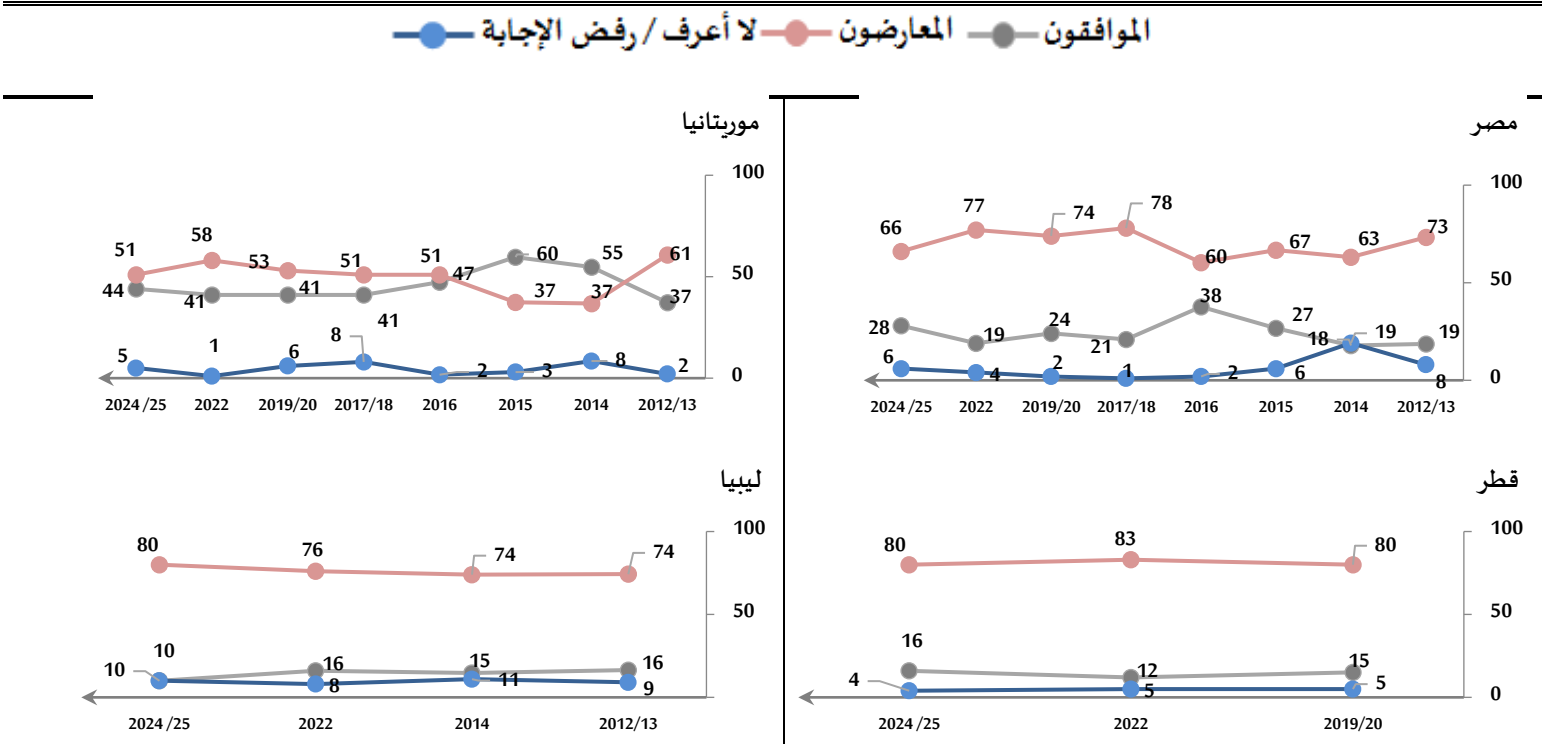

تضمّن المؤشر العربي سؤالًا عن مدى موافقة الرأي العام على مقولة: "ليس من حقّ أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظرٍ مختلفةً في تفسير الدّين"، أو معارضتها. وقد توافقت أكثرية الرأي العام عليها (57%)، مقابل معارضة 29% من المستجيبين، في حين لم يبدِ 13% رأيًا.

إنّ أكثرية الرأي العام في كلّ بلد من البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع، تؤيّد هذه المقولة. فهنالك شبه توافقٍ عليها، وبنسبٍ تزيد على المعدل العام بين مستجيبي مصر (80%)، والكويت (74%)، ولبنان (68%)، والأردن (67%)، والعراق (60%)، وفلسطين (59%)، وموريتانيا (58%)، والأكثرية في قطر (57%)، والمغرب (53%).

في حين كانت أعلى نسبِ تعارض هذه المقولة تتركّز في المغرب (45%)، ثم في العراق (40%)، تليها موريتانيا (37%)، وفلسطين (35%)، والجزائر (34%)، والأردن وقطر (31%) لكلٍ منهما، ولبنان (27%). ومن المعلوم أنّ الأكثرية في هذه البلدان قد وافقت أيضًا على هذه العبارة، حتى في السعودية التي وافق 17% من مواطنيها مقابل 8% عارضوا، بينما لم يُبدِ 75% منهم رأيهم في السؤال.

الشّكل (283)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين" ومعارضوها

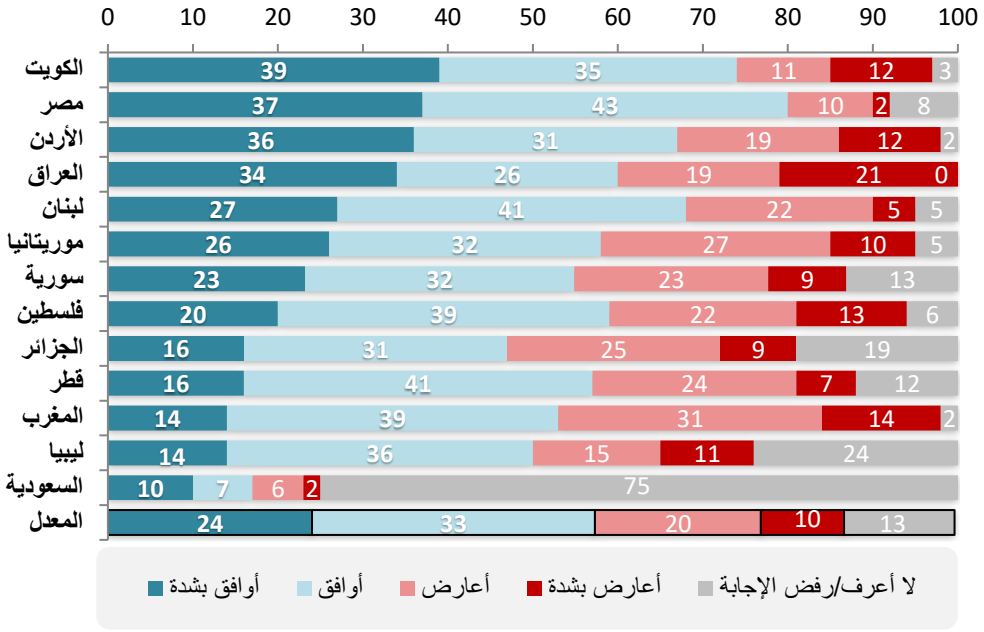

الشّكل (284)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

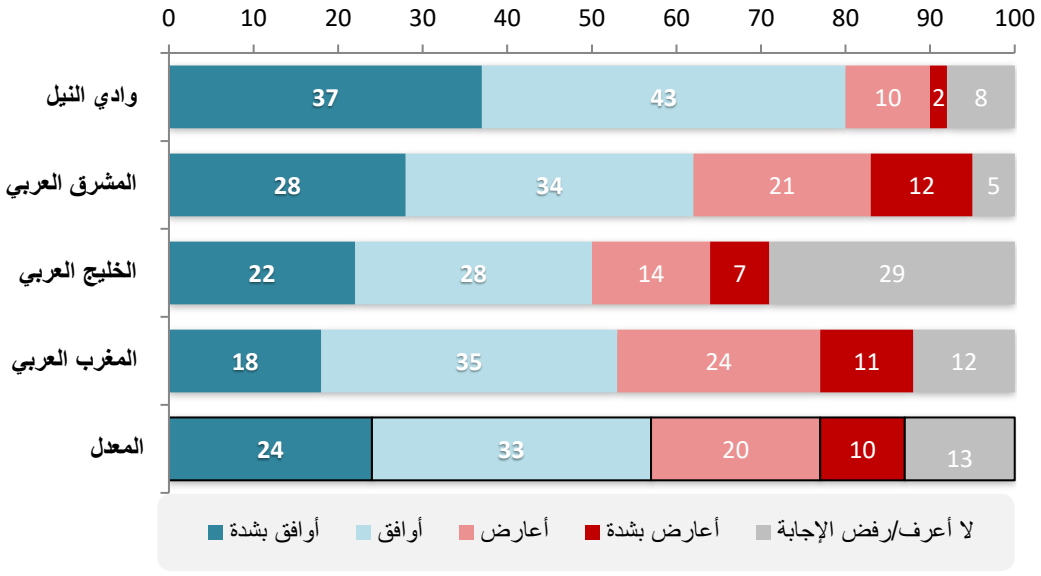

تُظهر نتائج استطلاع 2024/ 2025 حول مقولة: "ليس من حق أي جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظر مختلفة في تفسير الدّين" أنّ نسبة المؤيّدين لها تغيرت في الاستطلاع الحالي؛ فقد بلغت 69% في استطلاع 2012/ 2013، ثم ارتفعت لتصل إلى 73% في استطلاع 2014، ثم إلى 75% في استطلاع 2015، وإلى 77% في استطلاع 2016، ثم بدأت تنخفض في استطلاع 2017/ 2018 لتصبح 73%، وواصلت هذا الانخفاض في استطلاع 2019/ 2020 لتصل إلى 69%، واستقرت على هذا المستوى في استطلاع 2022، ثم عادت إلى الانخفاض إلى 58% في استطلاع 2024/ 2025. وهي أقل بتسع نقاط مئوية من الاستطلاع الأول لهذا السؤال. في المقابل، نلاحظ ارتفاعًا طفيفًا في نسبة معارضي هذه المقولة من 20% في استطلاع 2017/ 2018 إلى 22% في استطلاع 2019/ 2020، و26% في استطلاع 2022، ثم 30% في الاستطلاع الحالي.

تتباين نسب المستجيبين الذين أيّدوا مقولة: "ليس من حق أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظر مختلفة في تفسير الدّين" من مجتمع إلى آخر؛ إذ ارتفعت نسبة الذين وافقوا عليها في استطلاع عام 2022 مقارنةً بالاستطلاع السابق في كلٍ من تونس وقطر فقط. في المقابل، انخفضت نسب الذين يؤيدونها في باقي الدول؛ إذ انخفضت بدرجة كبيرة في فلسطين (من 79% إلى 59%)، ثم العراق (من 74% إلى 60%)، والجزائر (من 61% إلى 47%) والمغرب (من 66% إلى 53%)، وانخفضت بدرجات أقل كذلك في لبنان (من 79% إلى 68%)، وليبيا (من 58% إلى 50%)، ومصر (من 87% إلى 80%)، وموريتانيا (من 61% إلى 58%)، والكويت (من 80% إلى 74%).

الشّكل (285)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

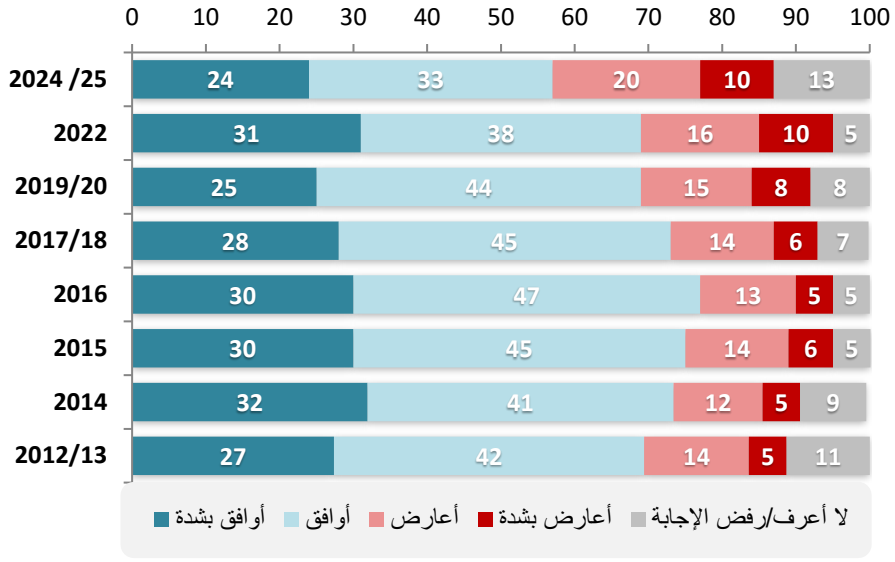

الشّكل (286)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

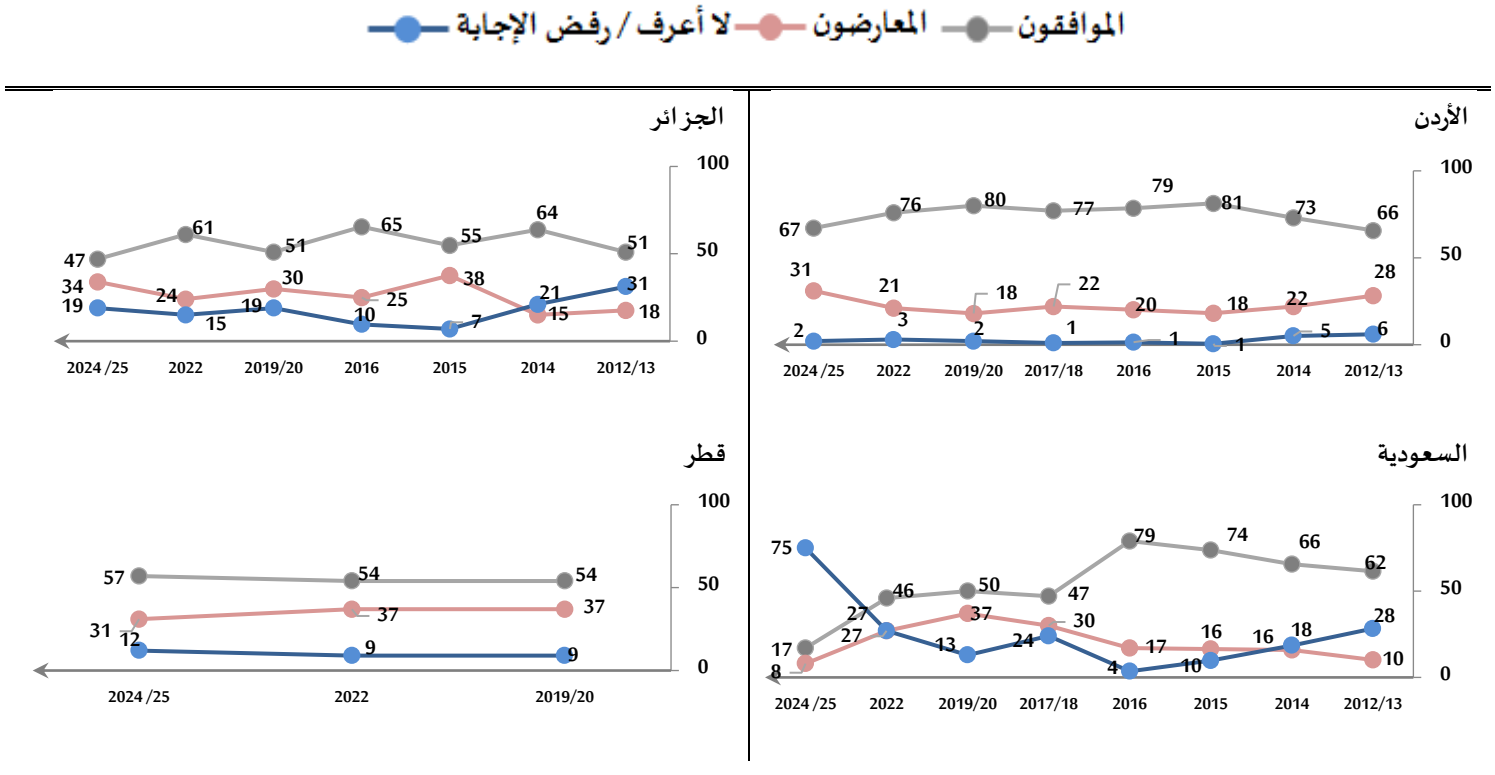

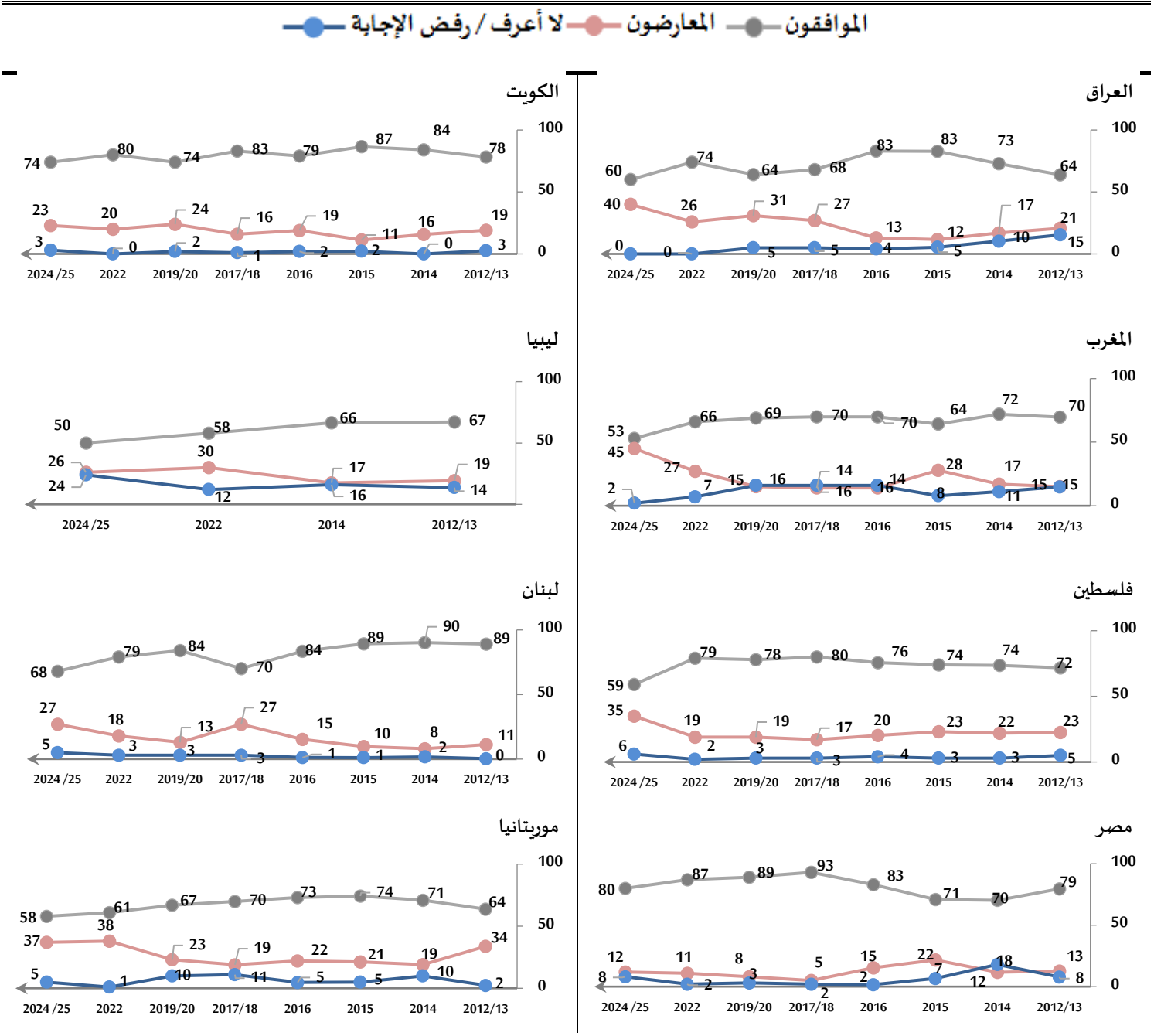
الموافقون
المعارضون
لا أعرف / رفض الإجابة
العراق
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
60 74 64 68 83 83 73 64
40 26 31 27 13 12 17 21
0 0 5 5 4 5 10 15
المغرب
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
53 66 69 70 70 64 72 70
45 27 15 16 14 16 28 17
2 7 16 14 16 8 11 15
فلسطين
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
59 79 78 80 76 74 74 72
35 19 19 17 20 23 22 23
6 2 3 3 4 3 3 5
مصر
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
80 87 89 93 83 71 70 79
12 11 8 5 15 22 18 13
8 2 3 2 2 7 12 8
الكويت
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
74 80 74 83 79 87 84 78
23 20 24 16 19 11 16 19
3 0 2 1 2 2 0 3
ليبيا
2024 /25 2022 2014 2012/13
50 58 66 67
26 30 17 19
24 12 16 14
لبنان
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
68 79 84 70 84 89 90 89
27 18 13 27 15 10 8 11
5 3 3 3 1 1 2 0
موريتانيا
2024 /25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13
58 61 67 70 73 74 71 64
37 38 23 19 22 21 19 34
5 1 10 11 5 5 10 2
100
50
0

وفي السياق نفسه، طرح المؤشر العربي على المستجيبين مقولة: "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى". وتشير البيانات إلى أنّ أكثرية الرأي العام (58%) عبّرت عن موافقتها على هذه العبارة مقابل معارضة 29%، في حين كانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا 13% من المستجيبين. وقد مثّل الذين وافقوا بشدّة على هذه العبارة (25%) أكثر من ضعفَي الذين عارضوها بشدّة (10%). ويدلّ هذا على وجود تيارٍ يمثّل نحو ثلث الرأي العام في المنطقة العربية يُعبّر بقوّة وحزم (ومن دون التباس) عن هذه العبارة، ويوازيه في القوة، ولكن في الاتجاه المضاد، تيّارٌ يمثّل 10% فقط من المستجيبين.

وعلى الرغم من أنّ أكثرية المستجيبين توافقت على أنّه "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى"؛ إذ يتحقق مثلًا شبه إجماع بين المستجيبين في كلٍّ من الأردن، والعراق، ومصر، ولبنان، والكويت، وفلسطين، وقطر، والمغرب، على تأييد هذه المقولة، بنسبٍ تراوح بين 55% و81%، فقد تركّزت أعلى نسبة معارضة لها بين مستجيبي موريتانيا (50%)، يليها المغرب (42%)، ثم فلسطين (34%)، والعراق (32%)، والجزائر (28%)، والسعودية (17%).

الشّكل (287)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" ومعارضوها

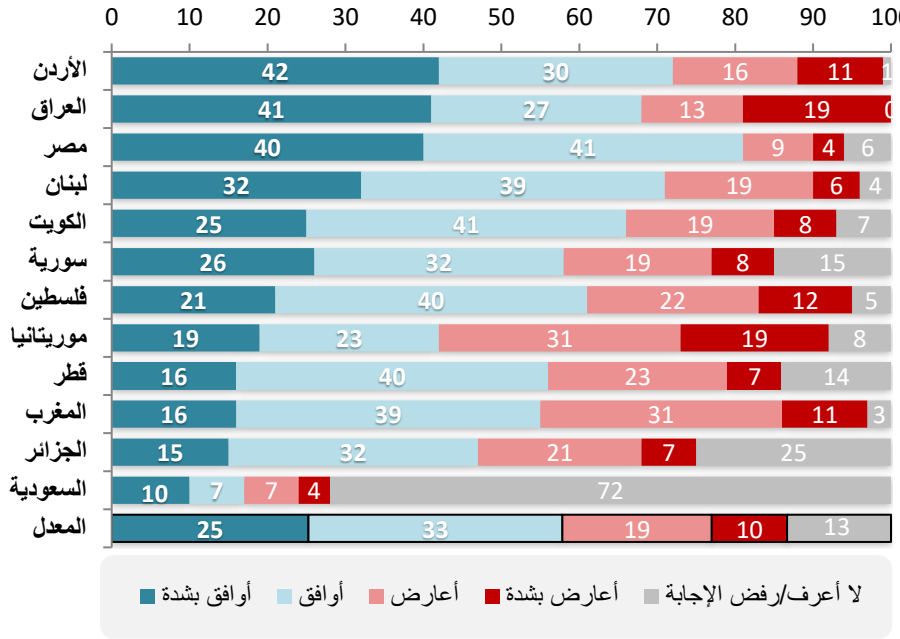

الشّكل (288)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

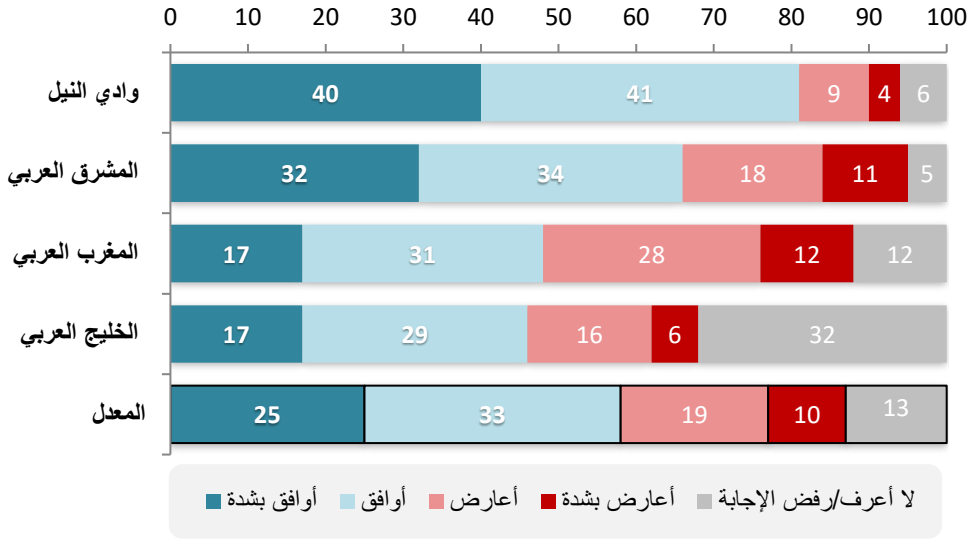

إنّ نسبة الذين أيّدوا مقولة: "ليس من حق أي جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" عبر الاستطلاعات المتتالية كانت متشابهة، ولكنها انخفضت من 65% في استطلاع 2022 إلى 58% في الاستطلاع الحالي، في حين سجل تأييد هذه المقولة أعلى نسبة له في استطلاع عام 2016 حينما بلغ 73%.

انخفضت نسبة المؤيدين لهذه المقولة في هذا الاستطلاع مقارنةً باستطلاع 2022 بصفة جوهرية في السعودية من 45% إلى 17%، وذلك لصالح من لم يبدوا إجابة (72%)، وعلى نحوٍ أقل في كل من السودان، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، والكويت، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وقطر. ومقابل هذا الانخفاض في المجتمعات المذكورة آنفًا، ارتفع تأييد هذه العبارة في الجزائر، وموريتانيا، وتونس.

الشّكل (289)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" ومعارضوها في استطلاعات

المؤشر عبر السنوات

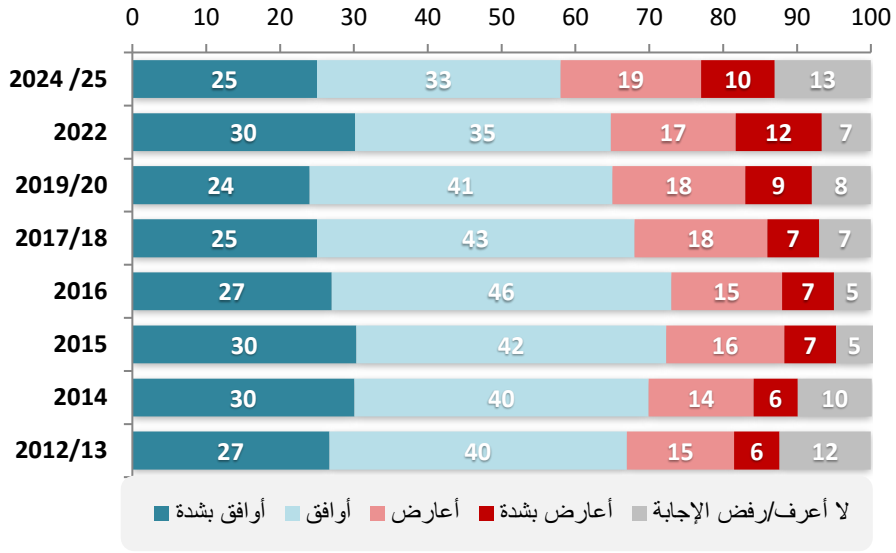

الشّكل (290)

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى" ومعارضوها

في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

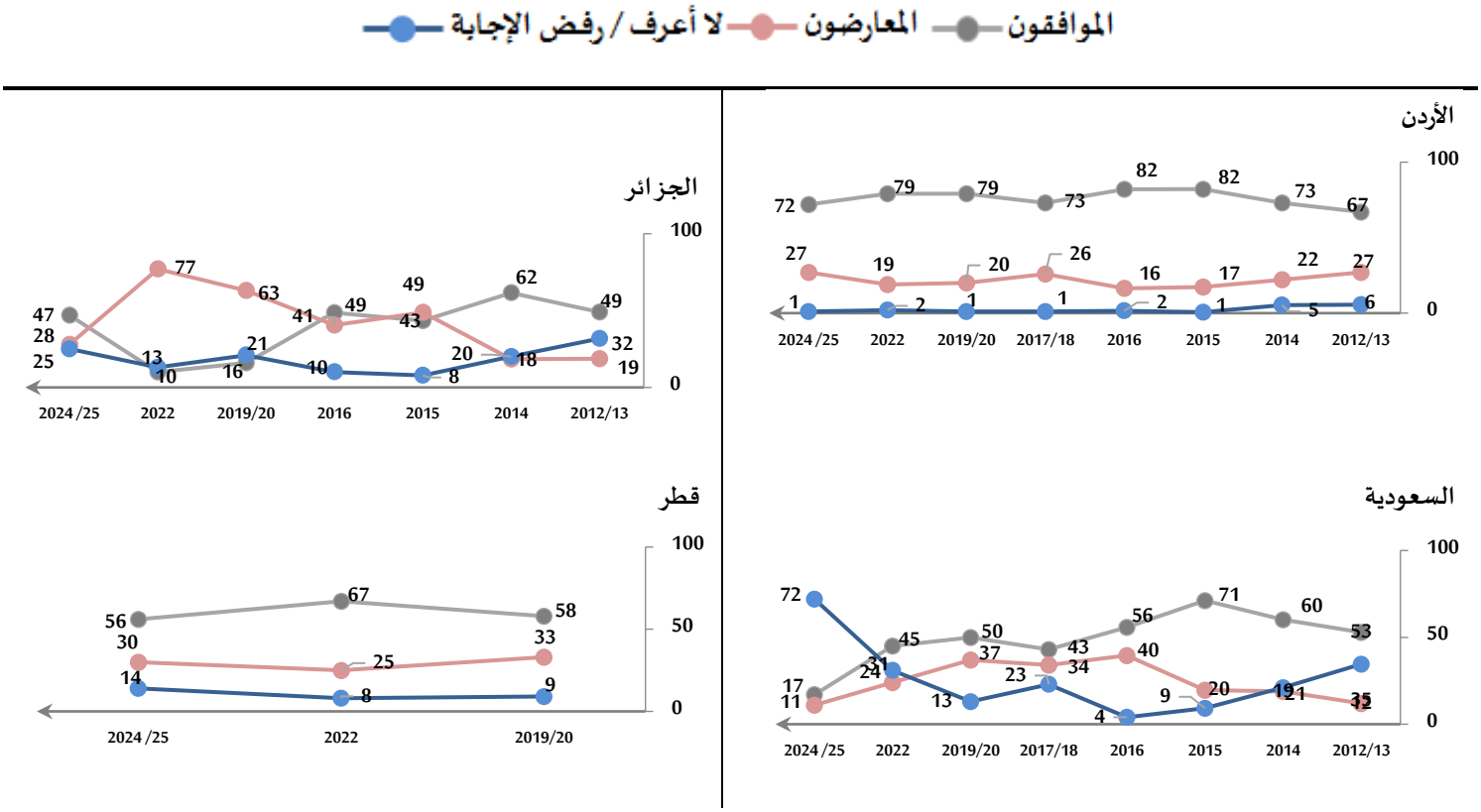

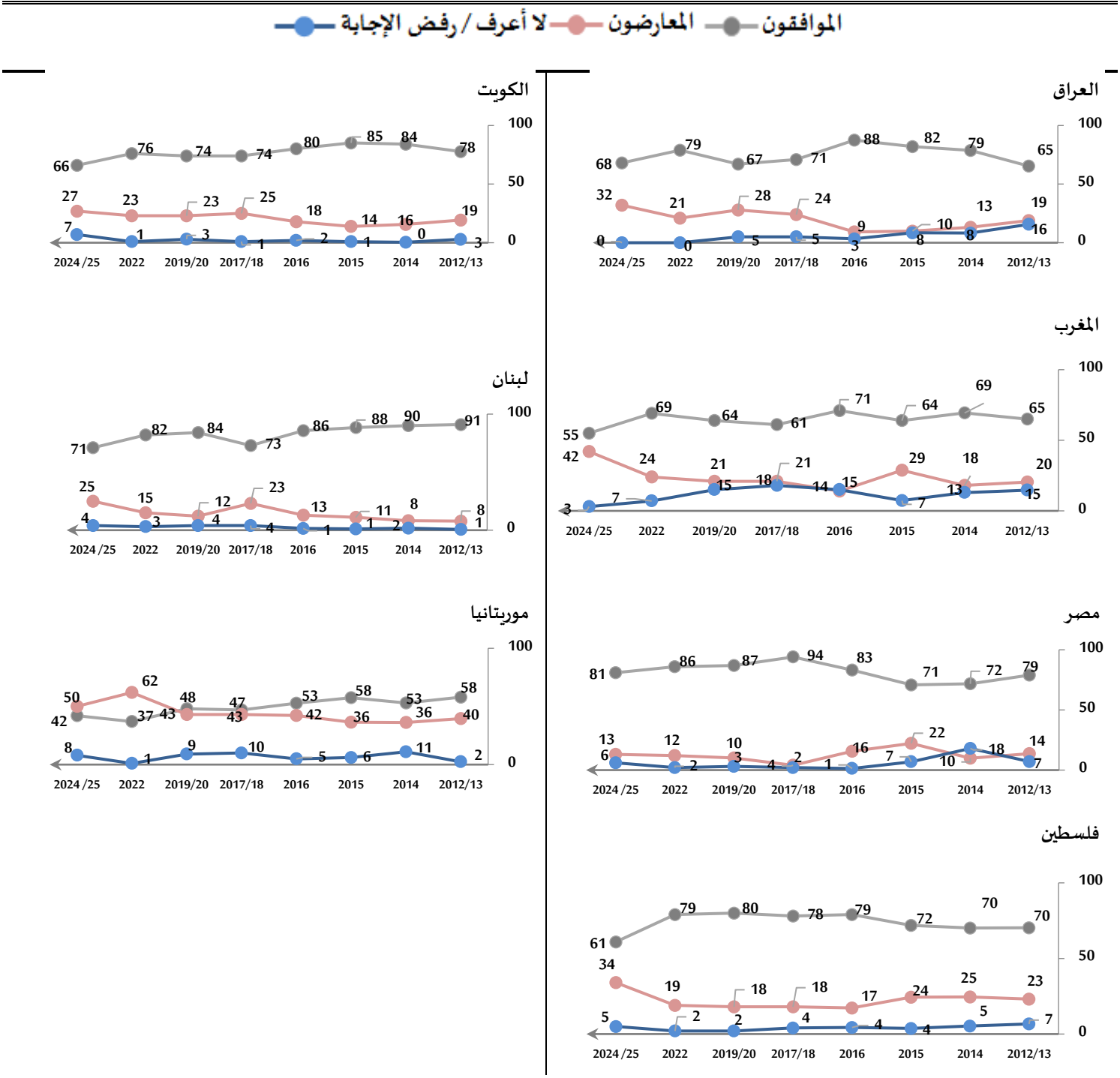

تعرِّف أغلبية الرأي العام في المنطقة العربية نفسها بأنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما أو متديّنة جدًّا"، إلا أنها غير متوافقة على شرط واحد يتوافر في شخصٍ ما حتّى يُعتبر متديّنًا، وتميل إلى تأكيد قيمٍ وأخلاقٍ ومعاملات بوصفها شروطًا للتدين. أضف إلى ذلك أنّ قول إنّ أكثرية الرأي العام تعرّف نفسها بأنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما" أو "متديّنة جدًّا" لا يُترجَم في مواقف تقييمية ضدّ "غير المتديّنين"، أو في مواقف تكفّر أتباع الديانات

الأخرى، أو في القبول بتكفير من يتبنّى وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين؛ أي إنّ أكثرية الرأي العام العربي لا تَقبل بالآراء المتشدّدة في تفسير الدّين أو التديّن، بل هي تُمثّل مواقف تعددية بهذا الشأن.

3. الدّين في الحياة العامّة

جرى اختبار أثر التديّن باعتباره عاملًا محدّدًا لنشاط المستجيبين وسلوكهم في الحياة العامّة، من خلال فحص متغيّرات، هي:

- اتجاهات الرأي العام نحو التعامل بصفة عامّة (الإنساني، والاجتماعي، والاقتصادي، وغيرها) مع المتديّنين أو غير المتديّنين.
- اتجاهات الرأي العام نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية".

وعلى صعيد **تفضيل المستجيبين التعامل مع متديّنين، أو غير متديّنين، أو لا فرق لديهم**، أفاد 30% أنّهم **يفضّلون** التعامل مع **أشخاص متديّنين**، مقابل 6% قالوا إنّهم **يفضّلون** التعامل مع أشخاص **غير متديّنين**. في المقابل، فإنّ نسبة الذين قالوا إنّه **لا فرقَ لديهم** في التعامل مع أشخاص **متديّنين أو غير متديّنين** كانت 61%. وعلى الرغم من أنّ مواطني المنطقة العربية انحازوا غالبًا إلى تعريف أنفسهم بأنّهم متديّنون أو متديّنون إلى حدٍ ما، فإنّ هذا لا يتحوّل إلى عامل محدّد في تعاملهم مع الآخرين.

ويبدو جليًّا أنّ الأغلبية الكبرى من مستجيبي كلٍّ من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها لا تأخذ بتديّن الآخرين أساسًا للتعامل معهم، باستثناء مستجيبي موريتانيا؛ إذ أفاد 79% منهم أنّهم يفضّلون التعامل مع متديّنين، في حين أفاد 17% من الموريتانيّين أنّه لا فرقَ لديهم في التعامل مع متديّنين أو غير متديّنين. وانقسم الرأي العام المصري بين من يفضّلون التعامل مع متديّنين (41%)، ومن لا فرق لديهم (53%)، كما انقسم أيضًا الرأي العام القطري والسوداني بين من يفضّلون التعامل مع متديّنين (42%)، ومن لا فرق لديهم (53%). في المقابل، فإنّ أغلبية المستجيبين في تونس (87%) ولبنان (85%) والكويت (74%) وليبيا والجزائر (67%) لكلٍ منهما والسعودية (64%) والأردن وفلسطين (63%) لكلٍ منهما والعراق (61%) رأت أنّه لا فرقَ لديها في التعامل مع أشخاص متديّنين أو غير متديّنين. إنّ تفضيل جزء من الرأي العام

التعامل مع المتديّنين يجب أن يرتبط بالضرورة بتعريف المستجيبين لأهمّ شرط يجب توافره في الشخص حتى يُعتبر متديّنًا، إضافةً إلى ارتباطه بتعريف المستجيبين لمستوى تديّنهم.

الشّكل (291)

"عند تعاملك مع الآخرين، هل تفضّل أن تتعامل مع أشخاص متديّنين أو لا فرق لديك؟"

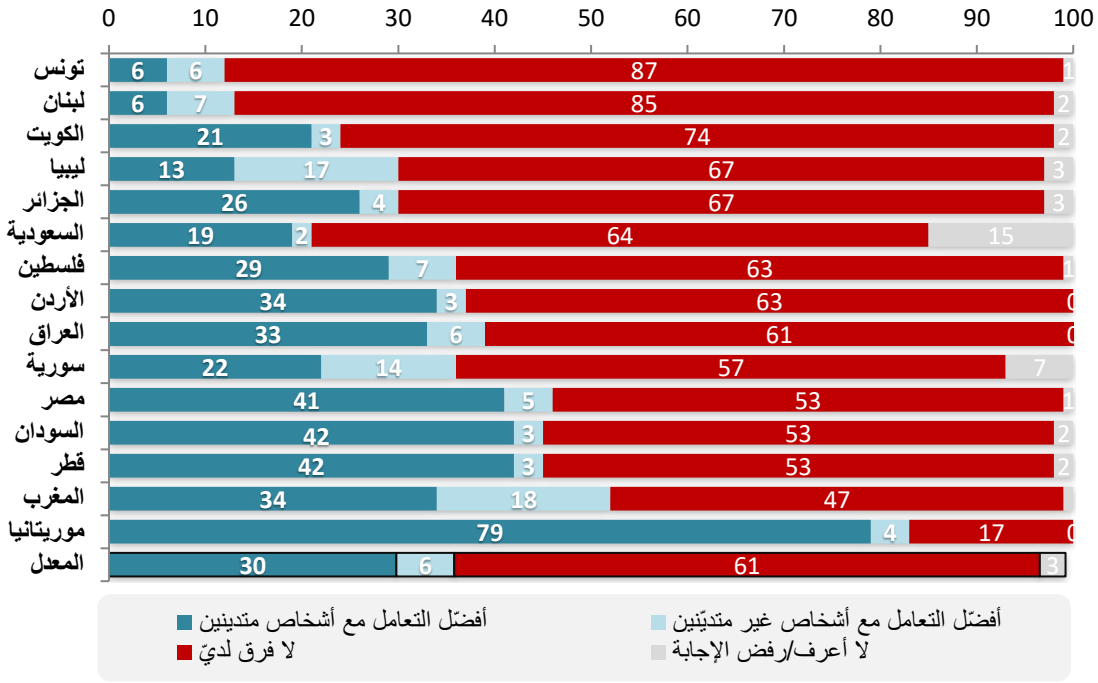

الشّكل (292)

"عند تعاملك مع الآخرين، هل تفضّل أن تتعامل مع أشخاص متديّنين أو لا فرق لديك؟" بحسب أقاليم المنطقة العربية

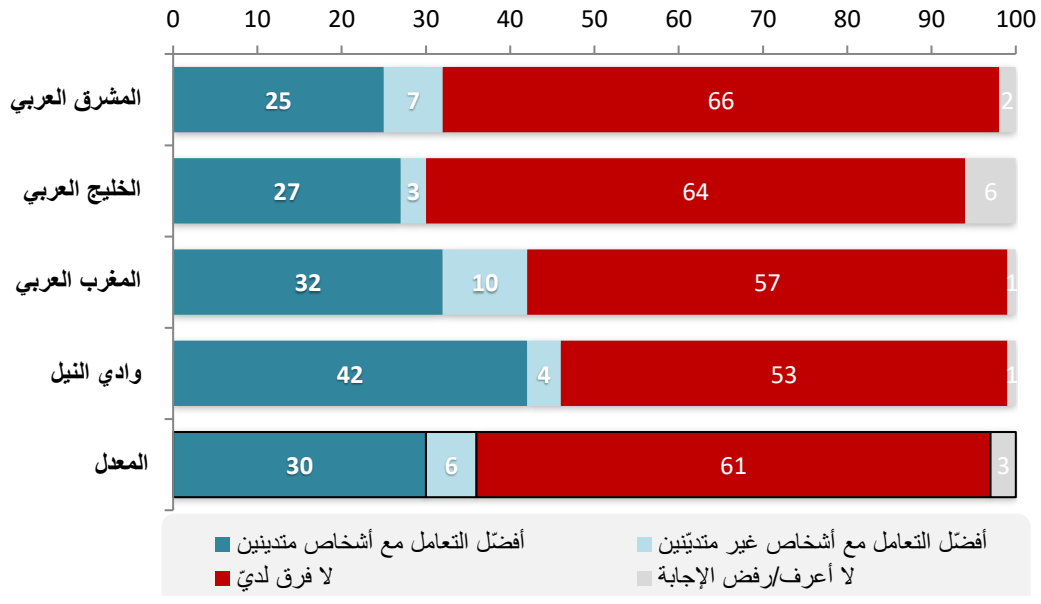

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو تعاملهم مع الآخرين في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاعات الأعوام السابقة، نلاحظ أنّ نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنّهم يفضلون التعامل مع أشخاصٍ متديّنين قد ارتفعت من 26% في استطلاع 2011، إلى 30% في الاستطلاع الحالي. ولا يمثّل هذا التذبذب عبر السنوات تغييرًا جوهريًا؛ إذ كانت أعلى نسبة فضّلت التعامل مع "متديّنين" قد سُجِّلت في استطلاع 2014، فقد بلغت 38%، وانخفضت عبر الأعوام لتستقر على 30% في مؤشر 2024/ 2025. ومن الجدير ملاحظته التغير في اتجاهات الرأي العام في السعودية لهذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق؛ إذ كانت نسبة الذين لا يرون فرقًا في التعامل 43% في استطلاع 2012/ 2013، و35% في استطلاع 2014، و32% في استطلاع 2015، و31% في استطلاع 2016، وارتفعت جوهريًا في استطلاع 2019/ 2020 لتصل إلى 76%، ثمّ تنخفض جوهريًا في استطلاع 2022 لتصبح 43%، وتعود إلى الارتفاع إلى 64% في الاستطلاع الحالي. كما أنّ نسبة الذين أفادوا أنهم لا يرون فرقًا في التعامل قد انخفضت جوهريًا في الجزائر من 85% في استطلاع 2022 إلى 67% في الاستطلاع الحالي.

الشّكل (293)

اتجاهات المستجيبين نحو التعامل مع الآخرين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات[13]

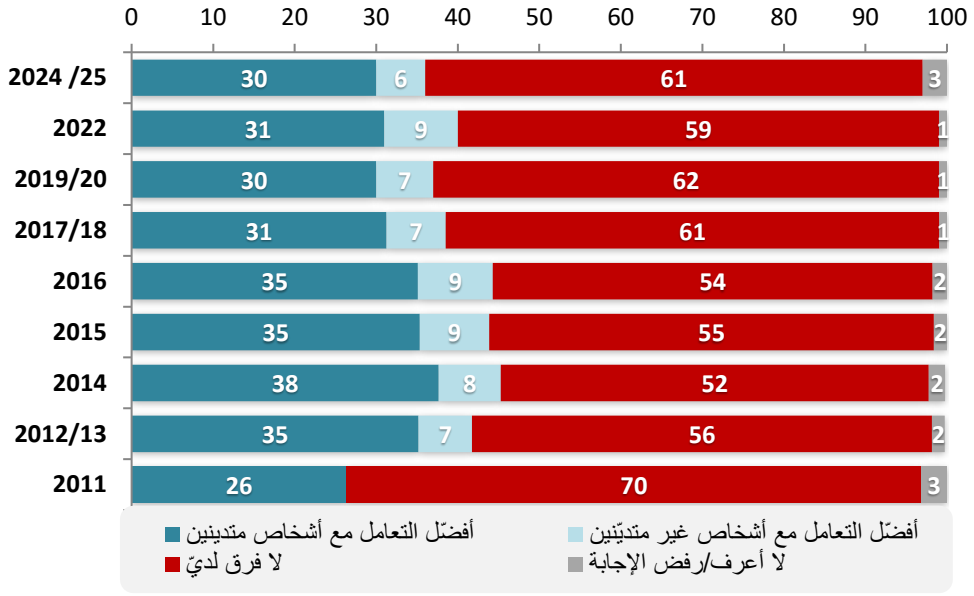

[13] في استطلاع عام 2011 اقتصرت الإجابة عن هذا السؤال على خيارين، هما: أفضّل التعامل مع أشخاصٍ متديّنين، ولا فرقَ لديّ.

الشّكل (294)

اتجاهات المستجيبين نحو التعامل مع الآخرين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

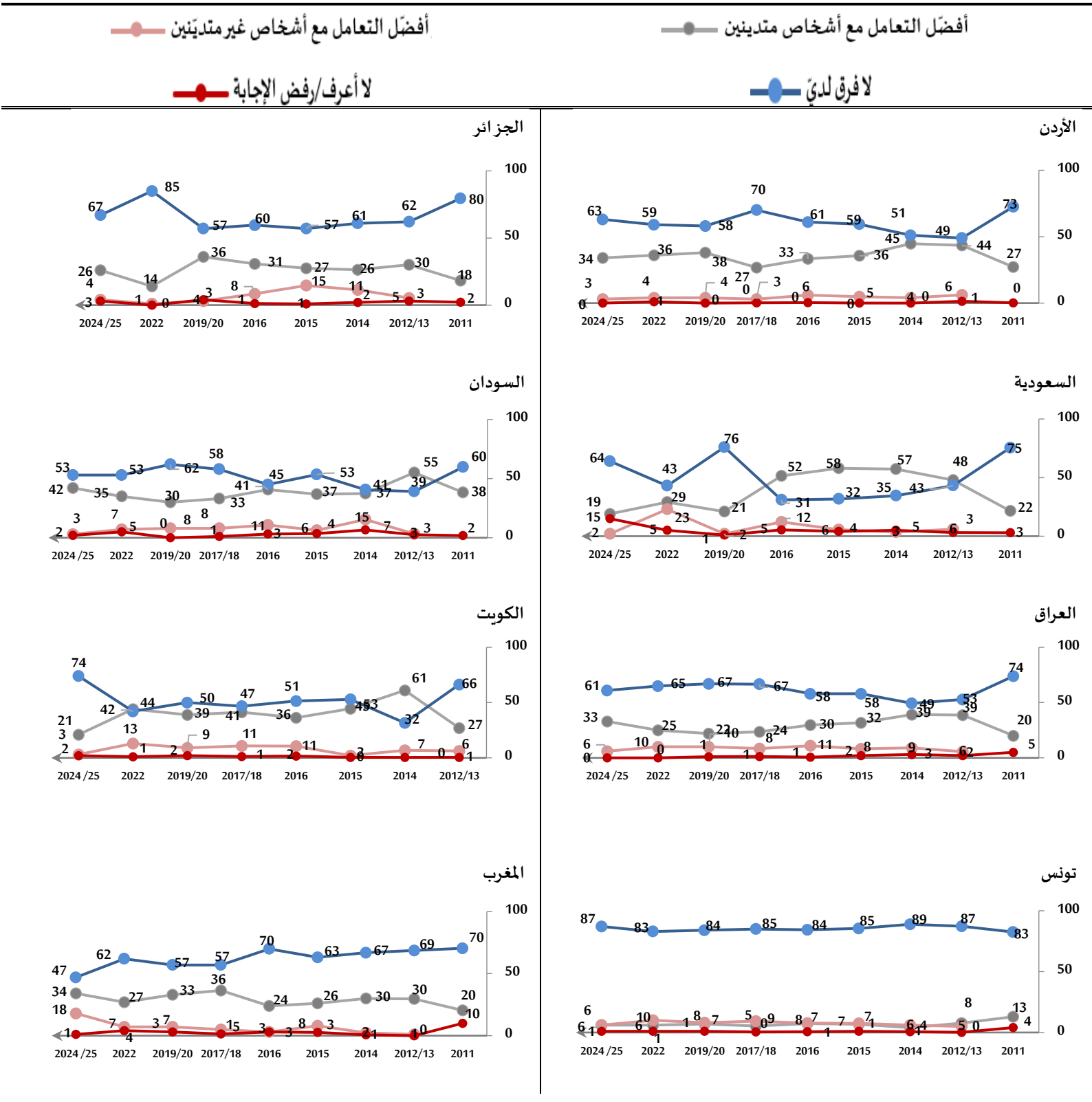

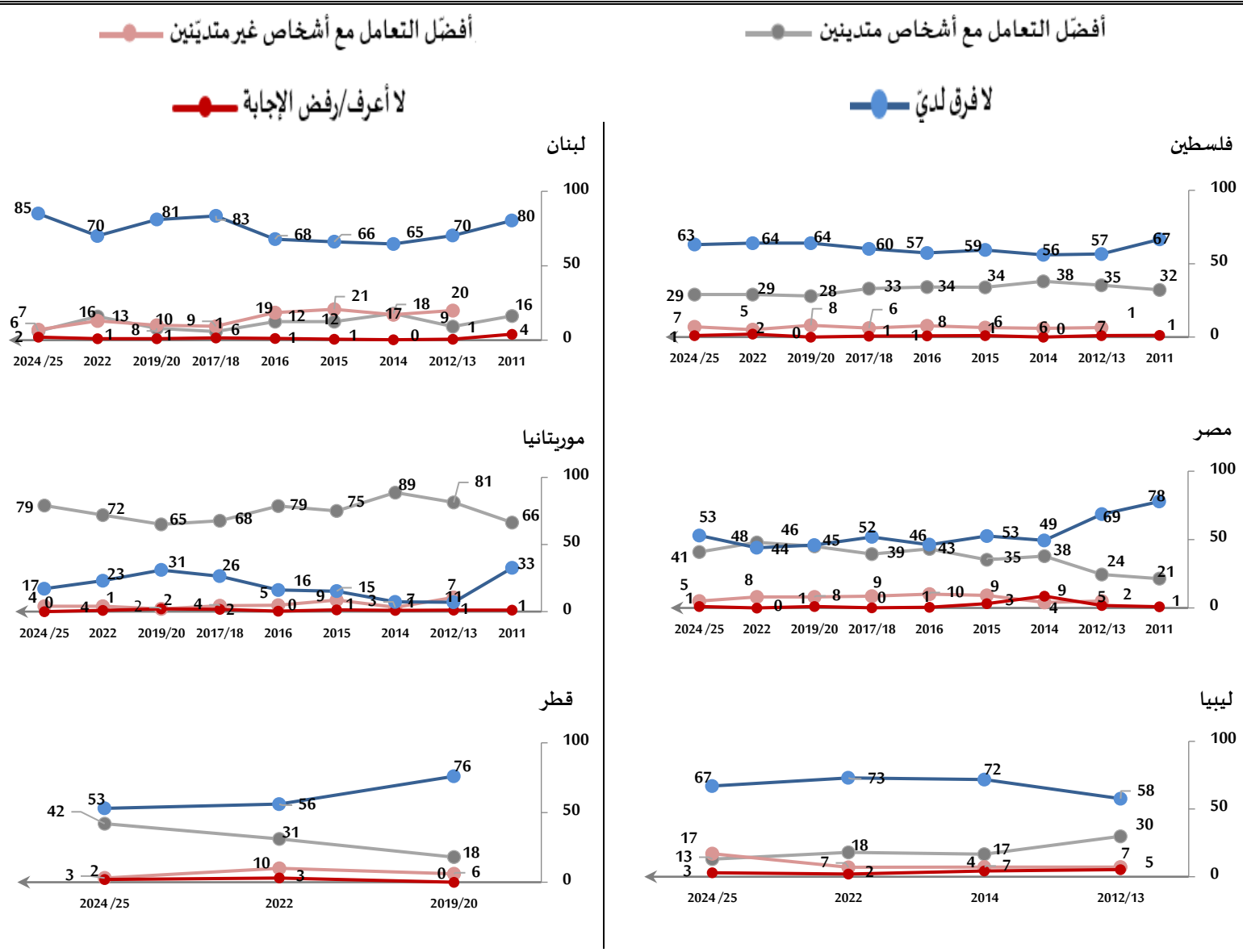

وعلى صعيد اتجاهات المستجيبين نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"، تشير النتائج إلى وجود تباين واضح في الآراء في المنطقة العربية بين مؤيّدي السماح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية (37%)، ومعارضيه (55%). والجدير بالذكر أنّ الموافقين بشدة يمثّلون 10% من المستجيبين، بينما كانت نسبة المعارضين بشدة 29%.

وتُظهر النتائج أنّ أكثرية المستجيبين في مصر (66%)، و(53%) من مستجيبي لبنان، يوافقون على هذه المقولة. وفي المقابل، كان المستجيبون الأكثر معارضة لها في الأردن (81%)، والكويت (78%)، وفلسطين (76%). وقد سجّل الكويت والأردن أعلى نسبة معارضة بشدّة لهذه العبارة، وهي 53%، و52% على التوالي. وعند إجراء مقارنة بين مستوى التديّن الذاتي للمستجيبين وموقفهم من استخدام الفوائد البنكية،

نجد أنه لا يوجد فرق بين "المتديّنين جدًا والمتديّنين إلى حدٍ ما" في ذلك، ونلاحظ أنّ غير "المتديّنين" انقسموا بين مؤيّد للمقولة وغير مؤيّد لها؛ ما يشير إلى أن الموقف من الفوائد لا ينطلق بالضرورة من موقف ديني بقدر انطلاقه من موقف تجاه الفوائد.

الشّكل (295)

اتجاهات المستجيبين نحو مقولة: "متطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"

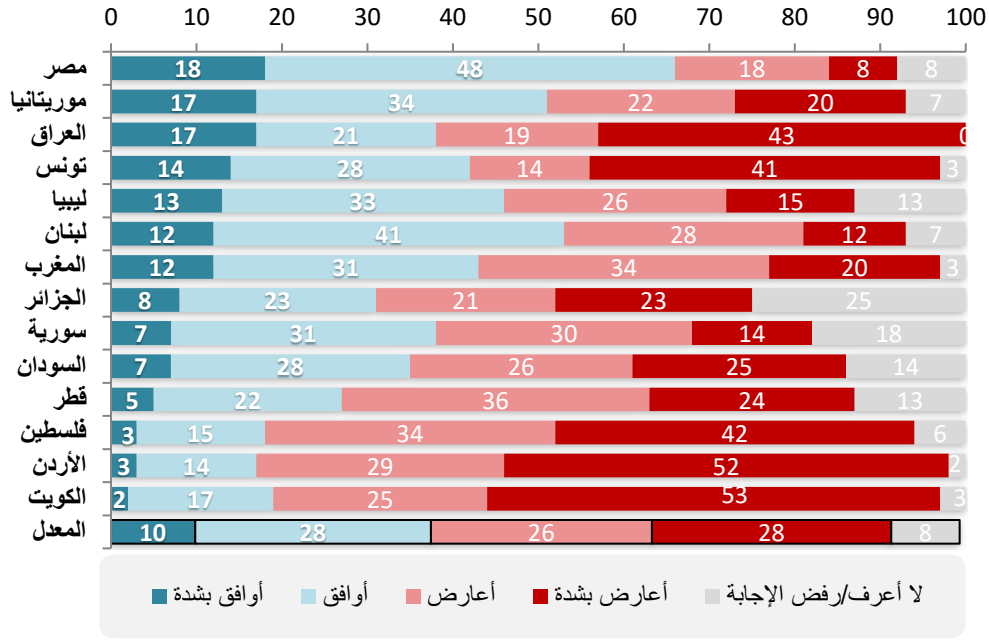

الجدول (28)

اتجاهات الرأي العام نحو مقولة: "متطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" متقاطعًا مع مستويات تديّنهم

الموافقون والمعارضون لمقولة: "متطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"	تعريف المستجيبين الذاتي لمستوى تديّنهم		
	متديّن جدًّا	متديّن إلى حدٍ ما	غير متديّن
أوافق بشدة	14	10	20
أوافق	26	27	31
أعارض	29	31	25
أعارض بشدة	31	32	24
المجموع	100	100	100

الشّكل (296)

اتجاهات المستجيبين نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" بحسب أقاليم المنطقة العربية

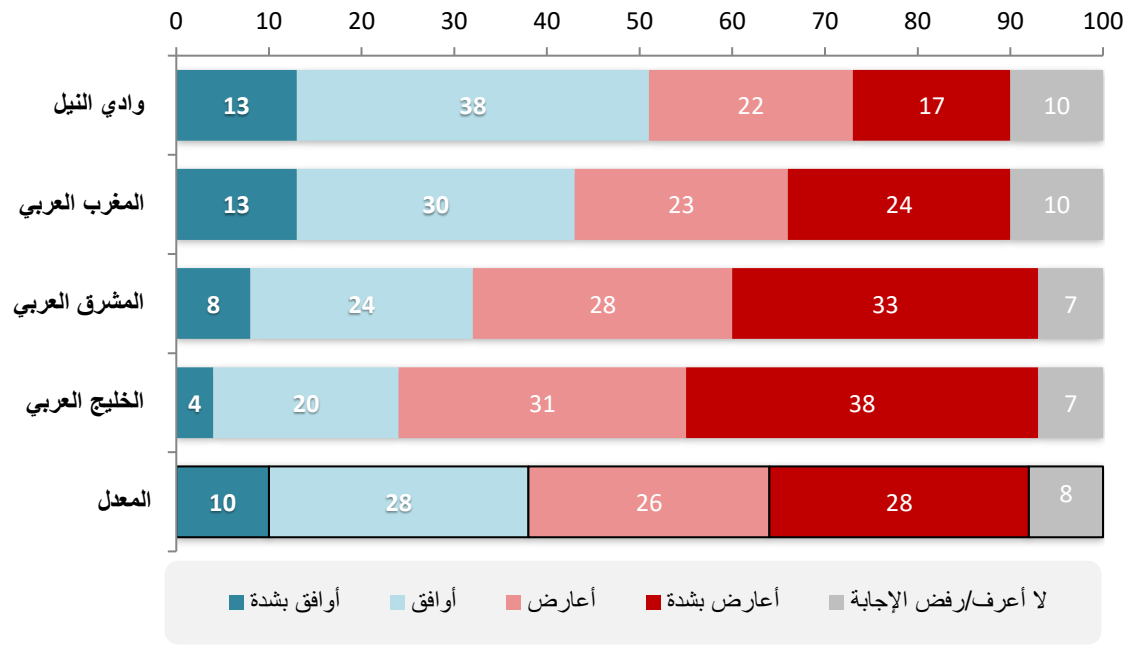

عند مقارنة اتجاهات المستجيبين في استطلاع 2024/ 2025 نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" بنتائج الاستطلاعات السابقة، نجد أن نسبة المعارضين لهذه العبارة شهدت ارتفاعًا من 45% في استطلاع 2014 و50% في استطلاع 2017/ 2018 إلى 56% في استطلاع 2019/ 2020، لتنخفض إلى 54% في استطلاع 2022، وترتفع بنقطة واحدة إلى 55% في استطلاع 2024/ 2025. وفي المقابل، ارتفعت نسبة المؤيدين لها من 42% في استطلاع 2014 إلى 46% في استطلاع 2015، لتنخفض إلى 45% في استطلاع 2016، وإلى 41% في استطلاع 2017/ 2018، لتواصل انخفاضها في استطلاع 2019/ 2020 إلى 35%، ولترتفع إلى 38% في استطلاع 2022، وتنخفض بنقطة واحدة لتبلغ 37% في الاستطلاع الحالي.

يُلاحظ أنّ هذه التغيّرات في اتجاهات الرأي العام العربي محدودة، لكنّ التغيرات المحدودة في المعدل العام تتضمن تغيرات مهمةً في آراء المستجيبين عند تحليل كل بلد على حدة؛ فقد ارتفعت نسبة المعارضين لهذه العبارة على نحو ملحوظ في الجزائر؛ فبعد أن كانت نسبتهم 53% في استطلاع عام 2014، ارتفعت

لتصل إلى 66% في استطلاع 2016، ثم إلى 81% في استطلاع 2019/ 2020 و80% في استطلاع 2022، وتنخفض إلى قرابة النصف في الاستطلاع الحالي (44%). ونلاحظ تذبذبات حادة في السعودية؛ إذ بدأت نسبة المعارضين لتلك العبارة بـ 26% في استطلاع 2014، وبلغت 33% في استطلاع 2015، وعادت للهبوط في استطلاع 2016 لتبلغ 28%، وارتفعت في استطلاع 2017/ 2018 إلى 48%، وسُجِّل أعلى مستوى لها في الاستطلاع السابق، وقد بلغ 54%، لتنخفض على نحوٍ حاد في استطلاع 2022 إلى أدنى مستوى لها (25%) عبر السنوات، وتعاود الارتفاع مجددًا إلى 51% في استطلاع 2024/ 2025. وارتفعت نسبة المعارضين بصفة ملحوظة في الكويت من تذبذب حول 43% خلال جميع الاستطلاعات السابقة، لتبلغ 78% في استطلاع 2024/ 2025.

الشّكل (297)

اتجاهات المستجيبين نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" مقارنة بنتائج الاستطلاعات عبر السنوات

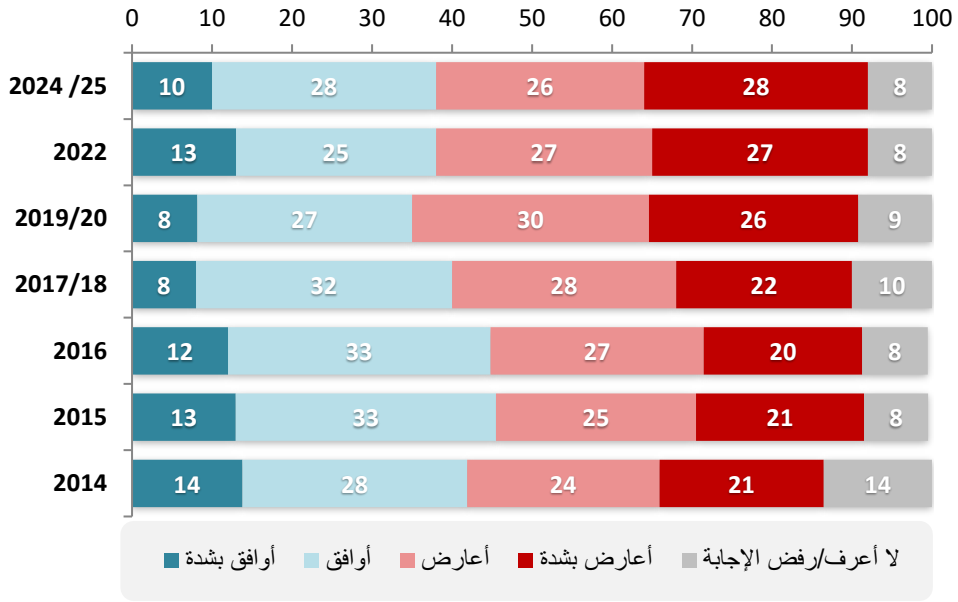

الشّكل (298)

اتجاهات المستجيبين نحو مقولة: "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمَح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" مقارنة بنتائج استطلاعات عبر السنوات

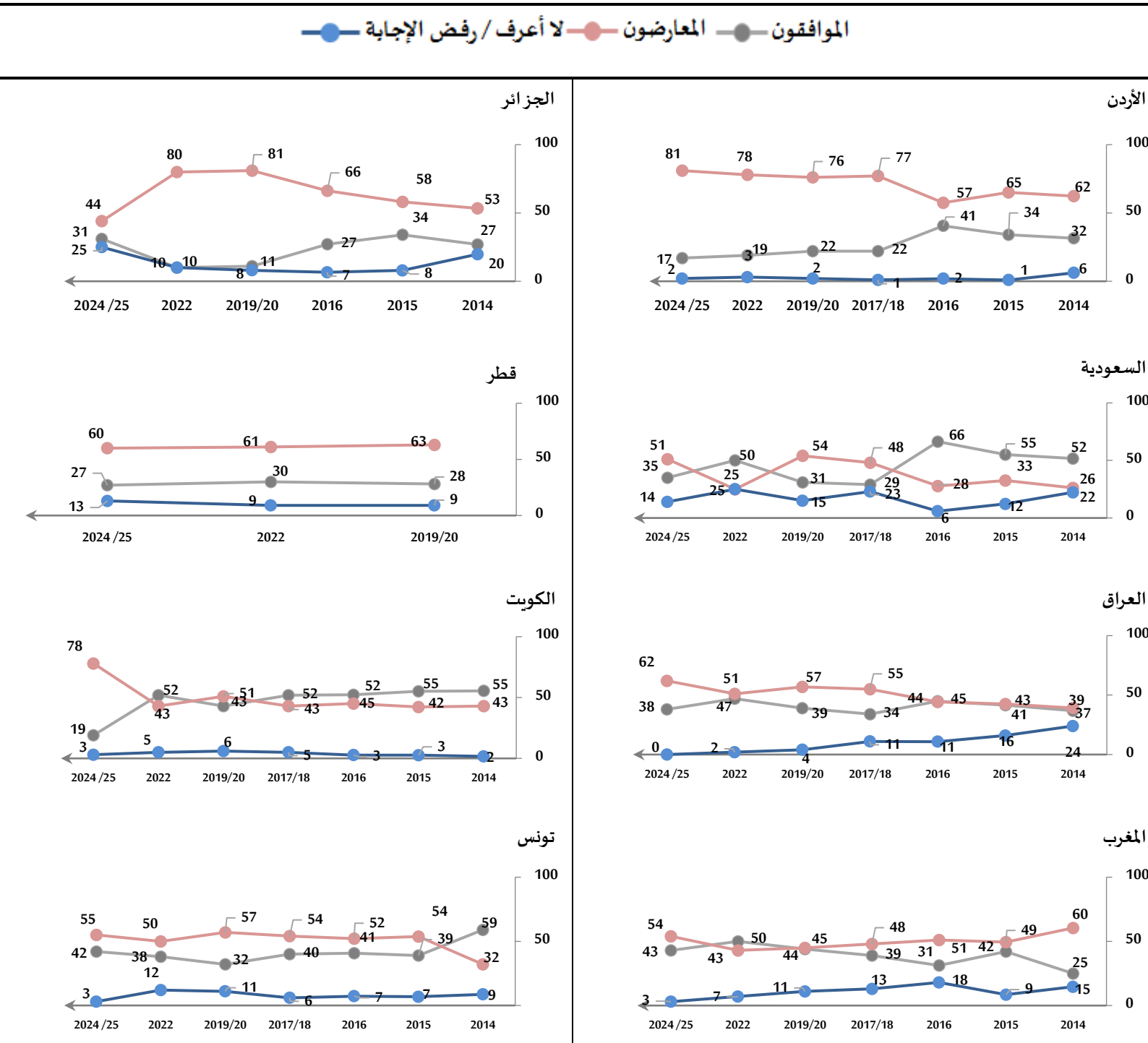

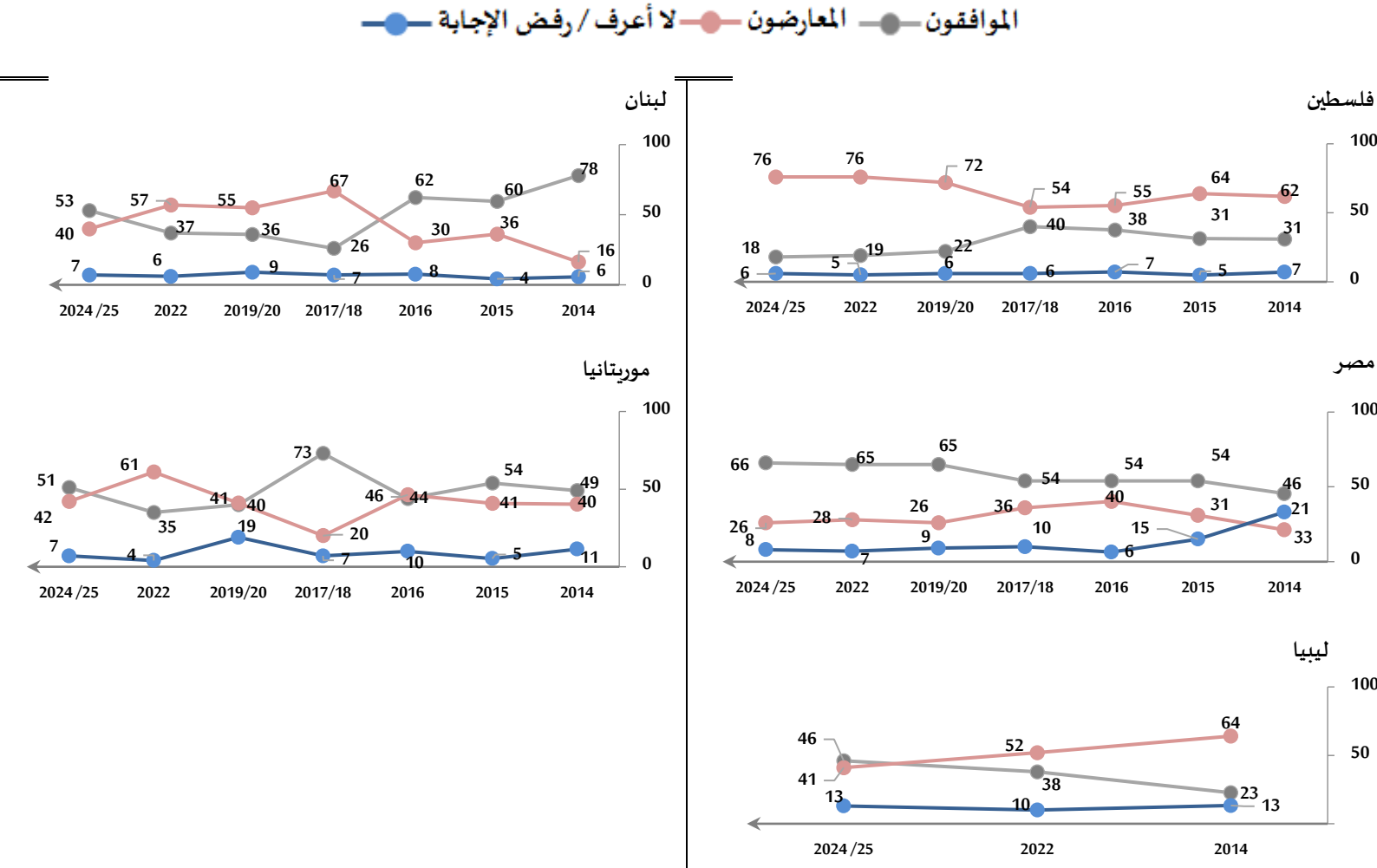

4. الدّين والحياة السياسية

إضافةً إلى ما تقدّم من اتجاهات الرأي العام نحو دور الدّين في الحياة العامة، جرى اختبار أثر الدّين في الحياة السياسية، من خلال قياس اتجاهات الرأي العام نحو ستّة مؤشرات؛ هي مدى قبول أو معارضة ما يلي:

- أنْ يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في تصويت النّاخبين.
- أنْ يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في قرارات الحكومة.
- أنْ تستخدم الحكومة الدّين للحصول على تأييد الناس لسياساتها.
- أنْ يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين.

- أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة.
- أنْ يجريَ فصل الدّين عن السياسة.

ينحاز الرأي العام في المنطقة العربية إلى أنّه "**يجب ألّا يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في كيفية تصويت الناخبين**" بنسبة 66%، مقابل **معارضة** 23%، في حين أفاد 11% أنّه **لا رأيَ لهم** أو **رفضوا الإجابة**. وكانت أكثرية المستجيبين في معظم المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها منحازةً إلى رفض تأثير رجال/ شيوخ الدّين في كيفية تصويت الناخبين. وقد أيّد مستجيبو مصر، ولبنان، والعراق، والكويت، والأردن، رفض تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في كيفية تصويت الناخبين بنسب أعلى (74%–85%) من المستجيبين في مجتمعات أخرى. وبلغت هذه النسبة 85% في مصر، و80% في لبنان، و74% في كلٍّ من الكويت والأردن والعراق، و69% في تونس، و67% في فلسطين، و68% في قطر، و63% في المغرب، و62% في موريتانيا. وخلافًا لذلك، كانت أعلى نسبة تعارض هذه المقولة (أي إنّها تؤيّد تدخّل رجال الدّين في كيفية تصويت الناخبين) في المغرب (35%)، ثم موريتانيا (34%)، وليبيا (30%)، وتونس (28%)، والعراق وفلسطين (26%) لكلٍ منهما، والأردن (23%)، والكويت (21%)، وقطر (20%)، ولبنان (19%)، والجزائر (18%).

الشّكل (299)

مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفية تصويت النّاخبين" ومعارضوها

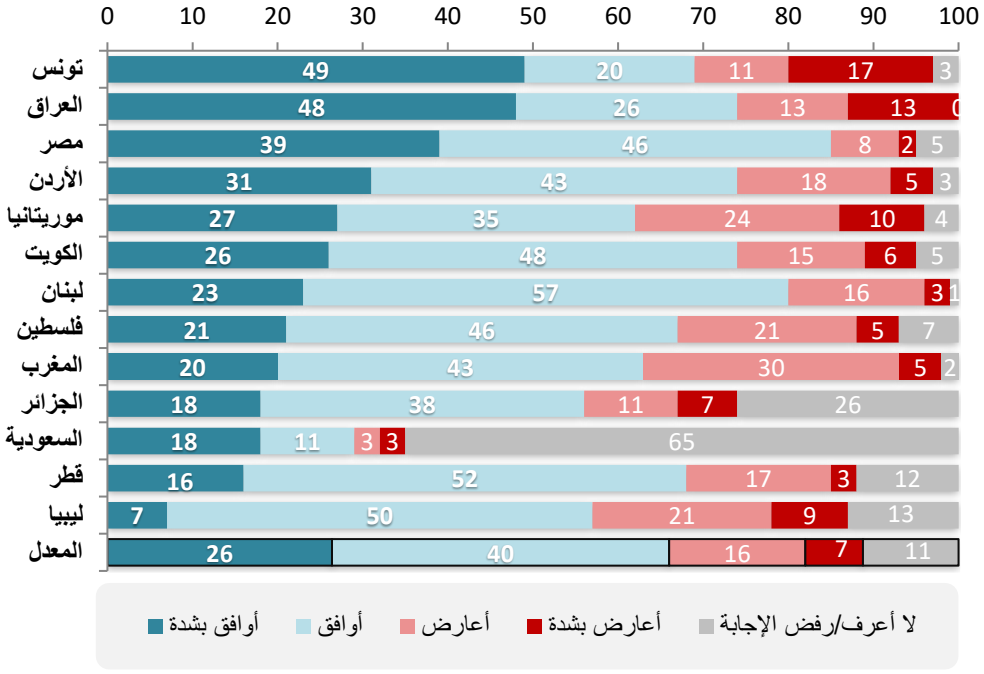

الشّكل (300)

مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفية تصويت النّاخبين" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

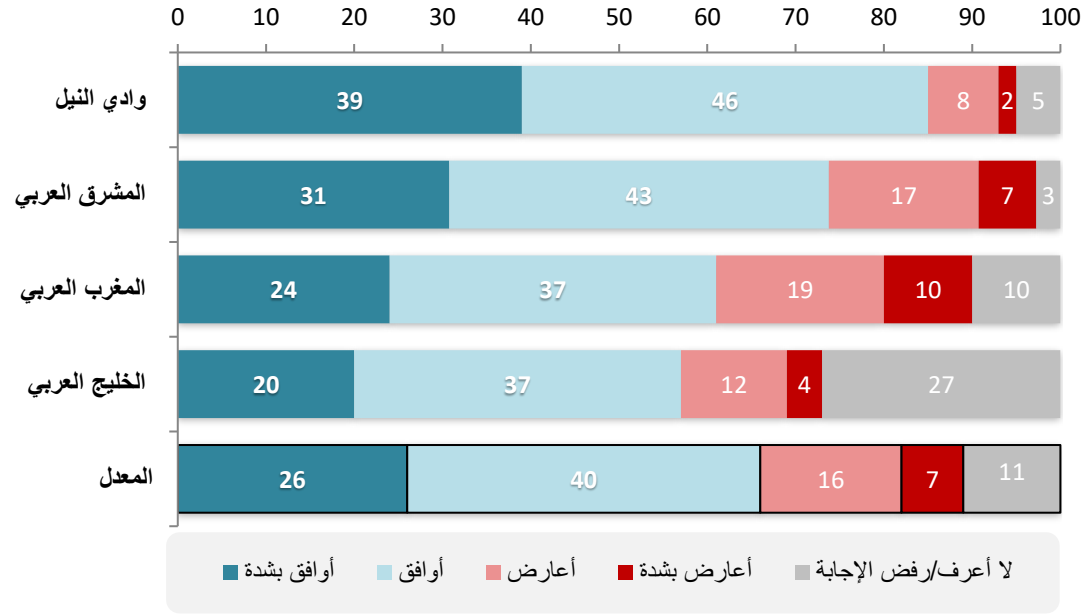

إنّ تأييد مقولة: "رفض تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في التأثير في كيفية تصويت الناخبين" قد ارتفع تدريجيًّا من 67% في استطلاع 2011، إلى 77% في استطلاع 2019/ 2020، ثم انخفض إلى 74% في استطلاع 2022، واستمر في الانخفاض إلى 66% في الاستطلاع الحالي، وكانت أعلى نسبة تأييد 80% في استطلاع 2015. في المقابل، كانت نسبة معارضي رفض التدخّل شبه ثابتة؛ فقد بلغت أقل من خمس المستجيبين في الاستطلاعات المتلاحقة. ولكن يُلاحظ ارتفاع نسبة المعارضة إلى 23%، وهي أعلى نسبة معارضة خلال الاستطلاعات. وعلى مستوى البلدان، نلاحظ أنّ نسبة الموافقين على مقولة: "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفية تصويت النّاخبين"، انخفضت بصفة ملحوظة في الجزائر (من 76% إلى 56%) والسودان (من 81% إلى 68%)، بينما انخفضت بقدر أقل في فلسطين والعراق وتونس ومصر وموريتانيا وقطر وليبيا. وكانت شبه مستقرة في كلٍ من الأردن والمغرب ولبنان. أمّا في السعودية، فانخفضت نسبة الموافقين بقدر كبير لصالح نسبة من لم يبدِ رأيًا، التي ارتفعت إلى 65%.

الشّكل (301)

مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفية تصويت النّاخبين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

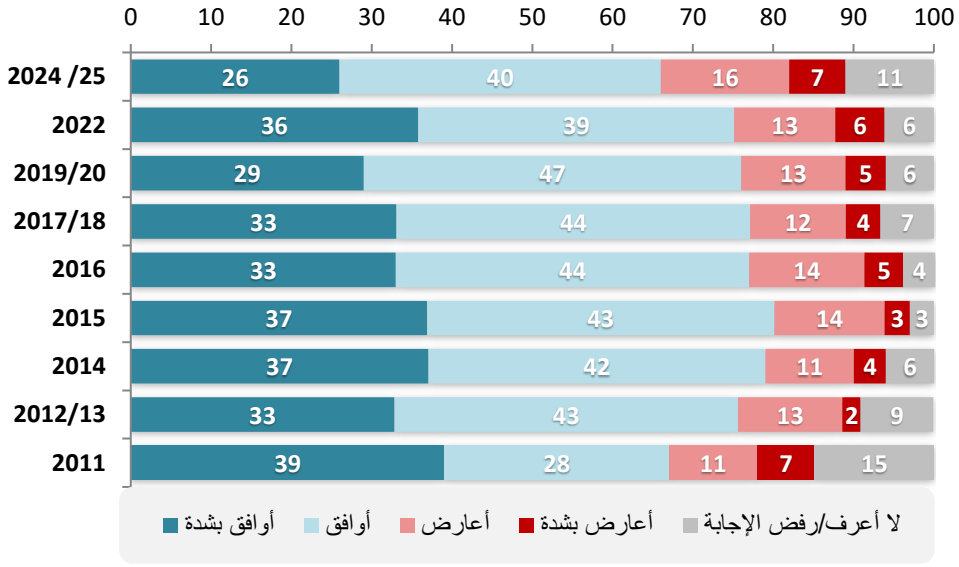

الشّكل (302)

مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفية تصويت النّاخبين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

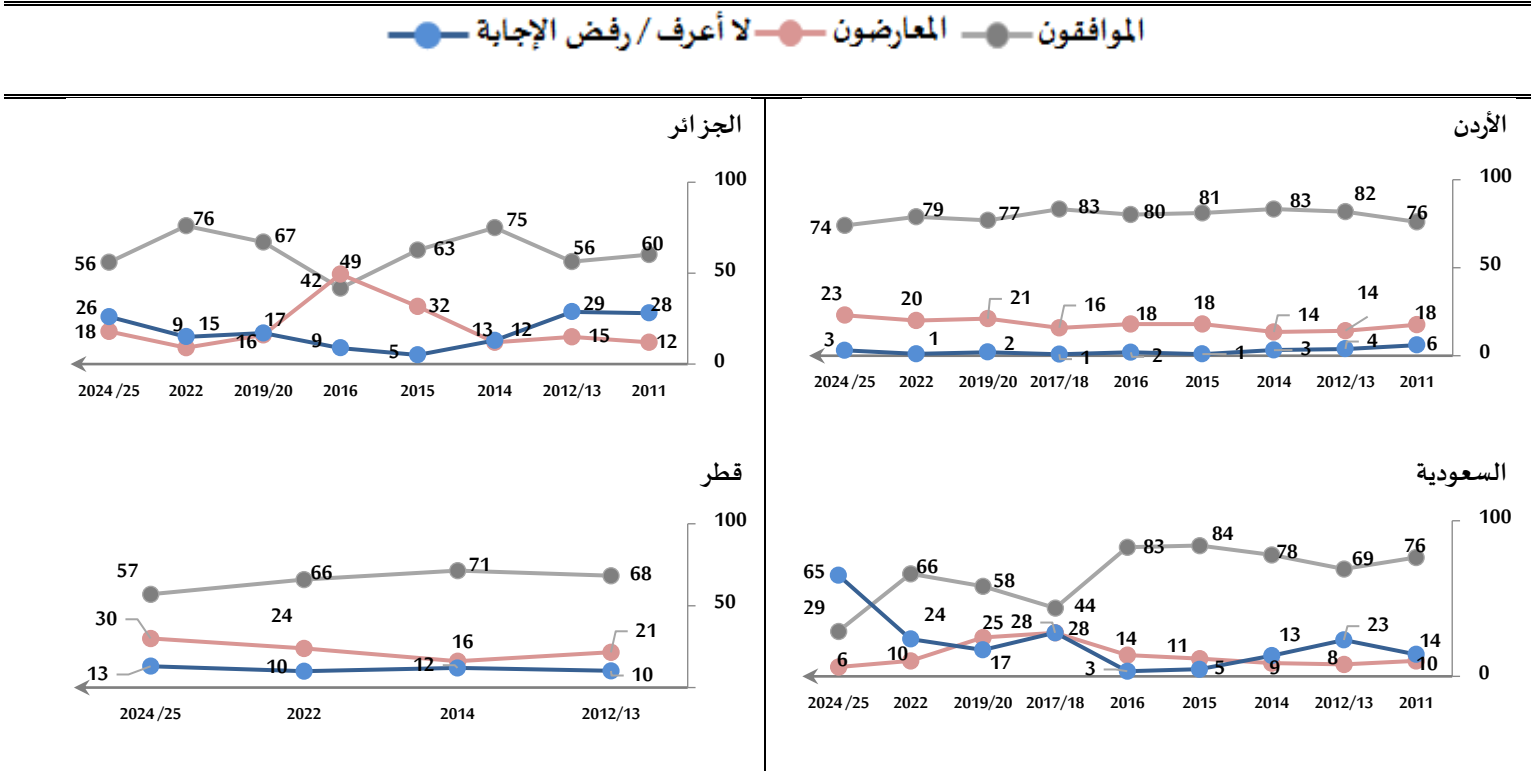

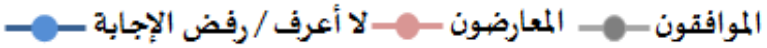

العراق

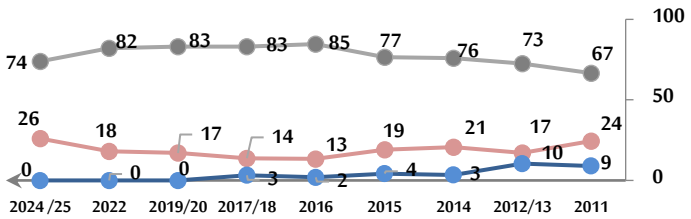

الكويت

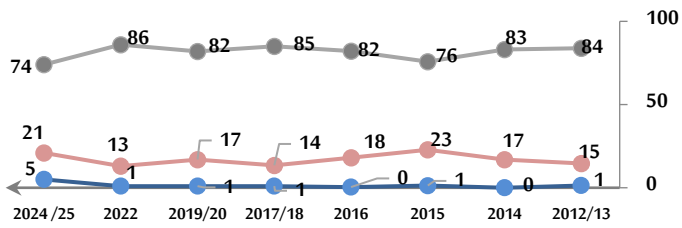

المغرب

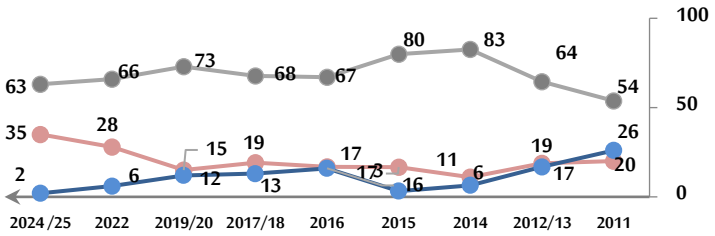

تونس

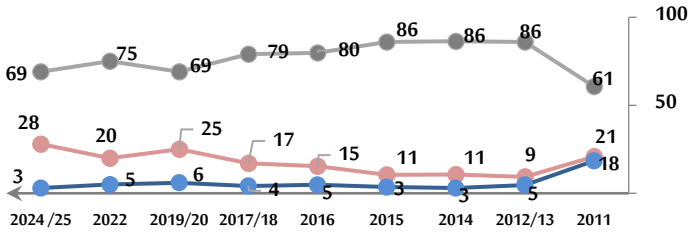

فلسطين

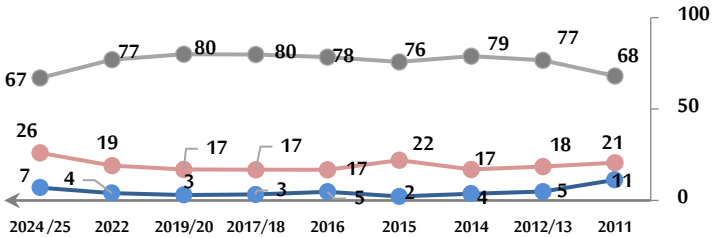

لبنان

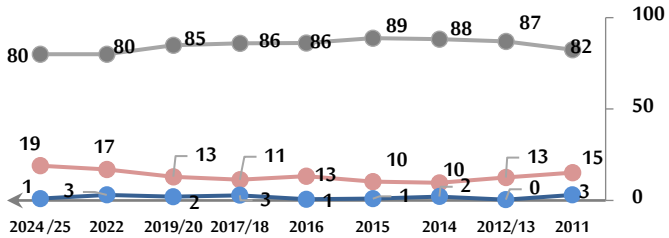

مصر

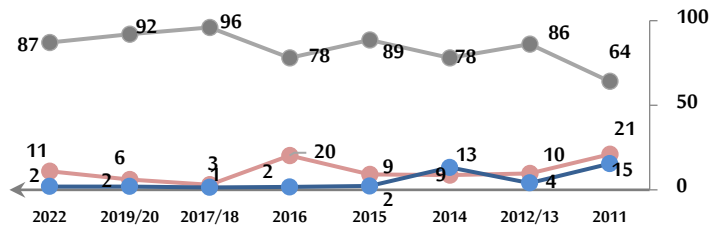

موريتانيا

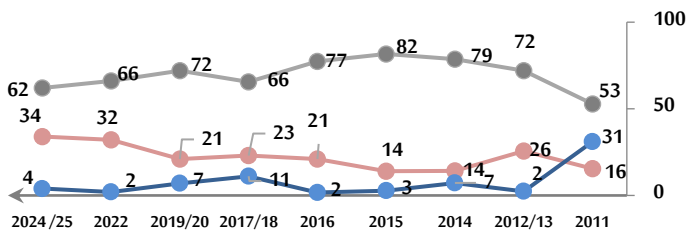

ليبيا

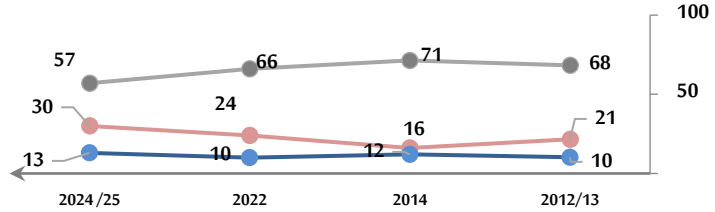

أمّا على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو مقولة: "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها"، فإنّ الرأي العام شبه متوافقٍ على رفض استخدام الحكومة الدّين للحصول على تأييد المواطنين لسياساتها بنسبة 57%، مقابل تأييد 32% من المستجيبين لذلك. وتتباين اتجاهات الرأي العام من بلد إلى آخر فيما يتعلق بهذه المقولة؛ فعلى صعيد المجتمعات الأكثر تأييدًا لها، أفاد (78%) من اللبنانيين أنهم يؤيّدون عدم استخدام الحكومة الدّين للحصول على تأييد المواطنين لسياساتها، ثم مصر (75%)، وتونس (68%)، والعراق (66%)، والأردن (62%)، والمغرب (60%)، والكويت (59%). إنّ الأكثرية في كلٍّ من لبنان، ومصر، وتونس، والعراق، والمغرب، منحازةٌ إلى رفض استخدام الحكومات الدّين للحصول على تأييدٍ لسياساتها. بينما انقسم الرأي العام حول هذه العبارة في السودان، وموريتانيا، والجزائر. ونشير إلى أنّ 67% من السعوديين، و25% من الجزائريين، رفضوا الإجابة عن هذا السؤال أو أجابوا بـ "لا أعرف".

الشّكل (303)

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها" ومعارضوها

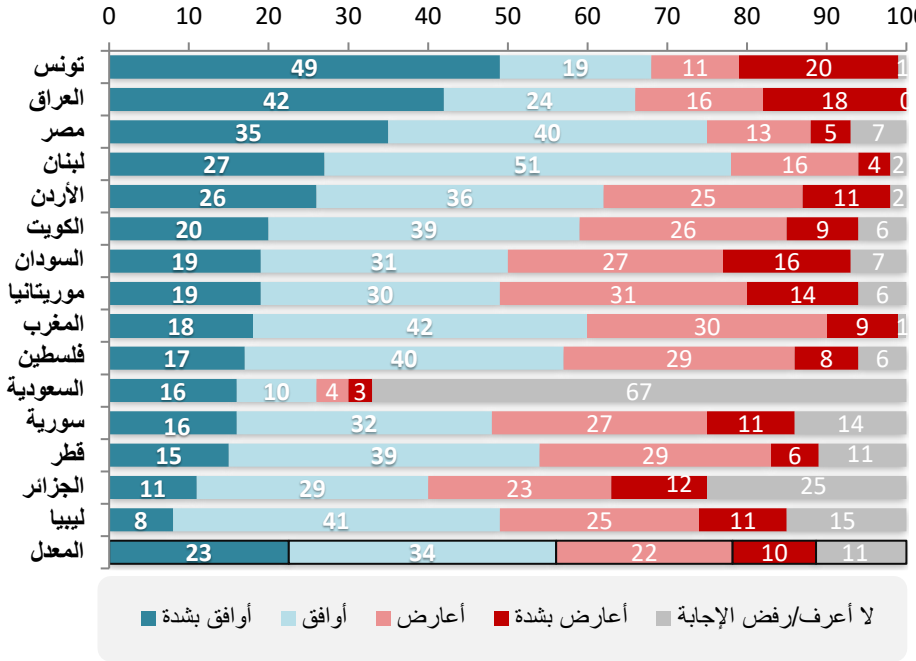

الشّكل (304)

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها" ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

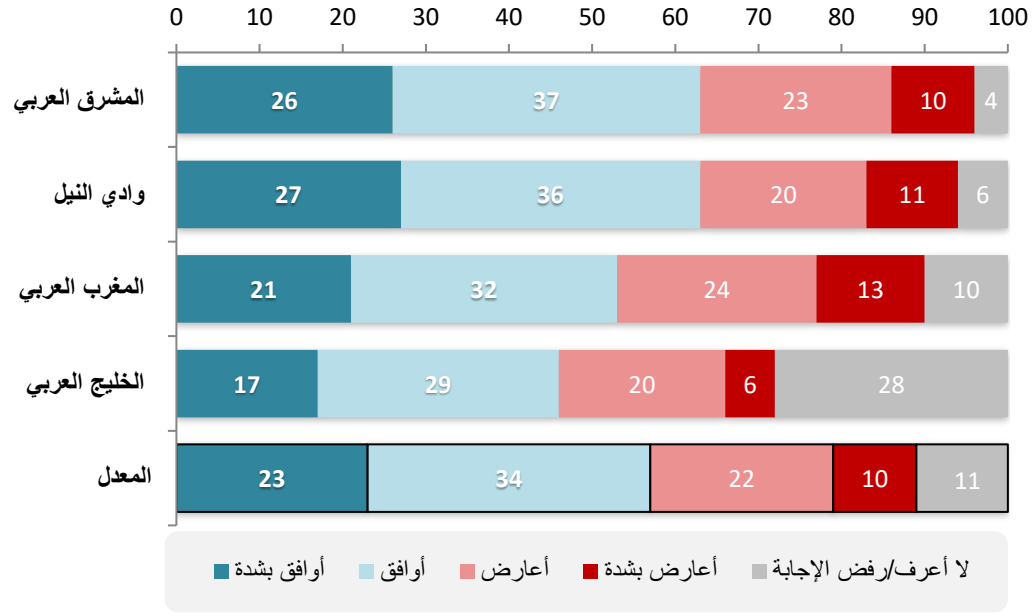

إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو مقولة: "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها" في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة، يظهر انخفاضًا في نسبة تأييدها من 72% في استطلاع 2022 إلى 57% في الاستطلاع الحالي، وهي أقل نسبة موافقة منذ الاستطلاع الأول في 2012/ 2013. وعلى العكس، ارتفعت نسبة معارضة هذه المقولة من 22% إلى 32%، وهي كذلك أعلى نسبة معارضة لها خلال ما سبق من استطلاعات.

أمّا عند مقارنة اتجاهات الرأي في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلَعة آراء مواطنيها في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاع السابق، فتُظهر البيانات انخفاضًا ملحوظًا في الموافقين على هذه العبارة في أغلبية الدول المستطلعة آراء مواطنيها، وهي الجزائر، والسودان، والأردن، والسعودية، والعراق، والكويت، والمغرب، وفلسطين، وموريتانيا، ومصر، وليبيا، وقطر، بينما كانت نسبة الموافقين عليها في كل تونس ولبنان شبه ثابتة.

الشّكل (305)

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

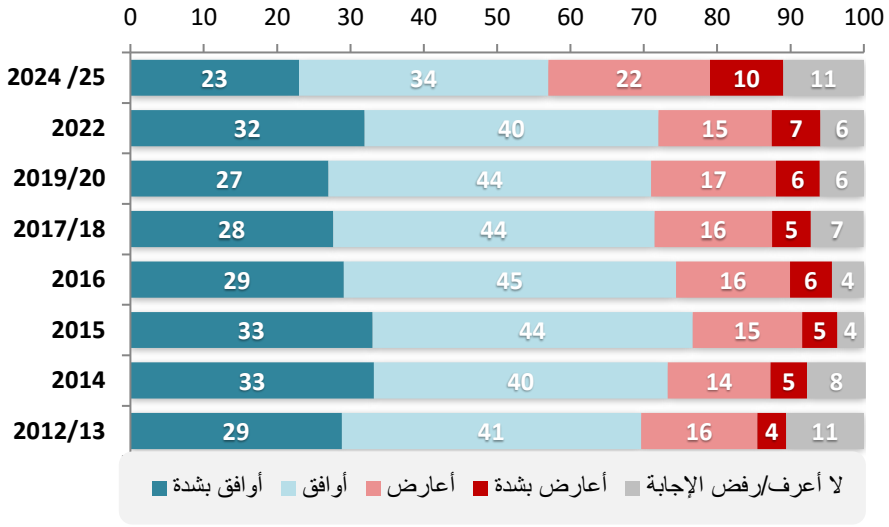

الشّكل (306)

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

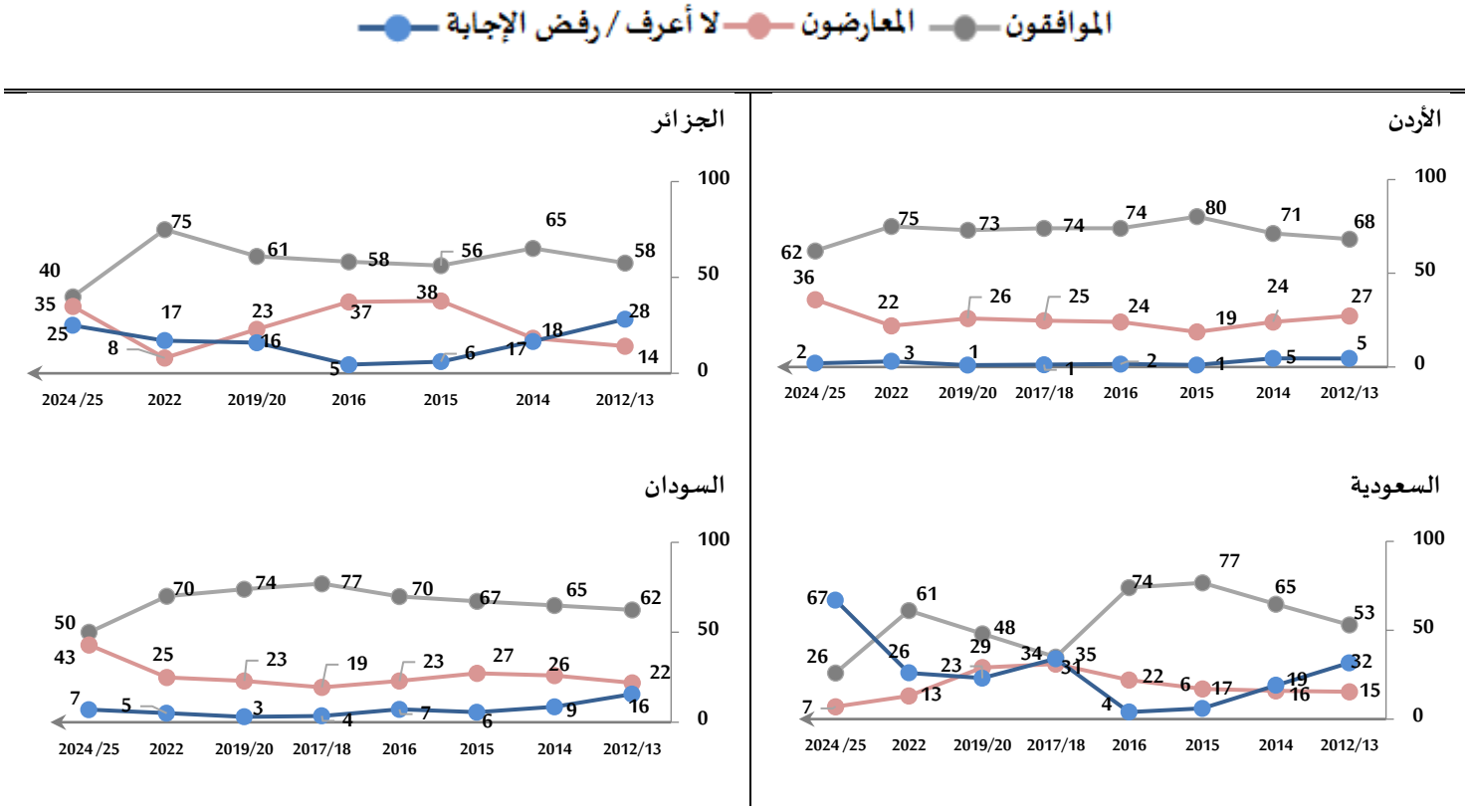

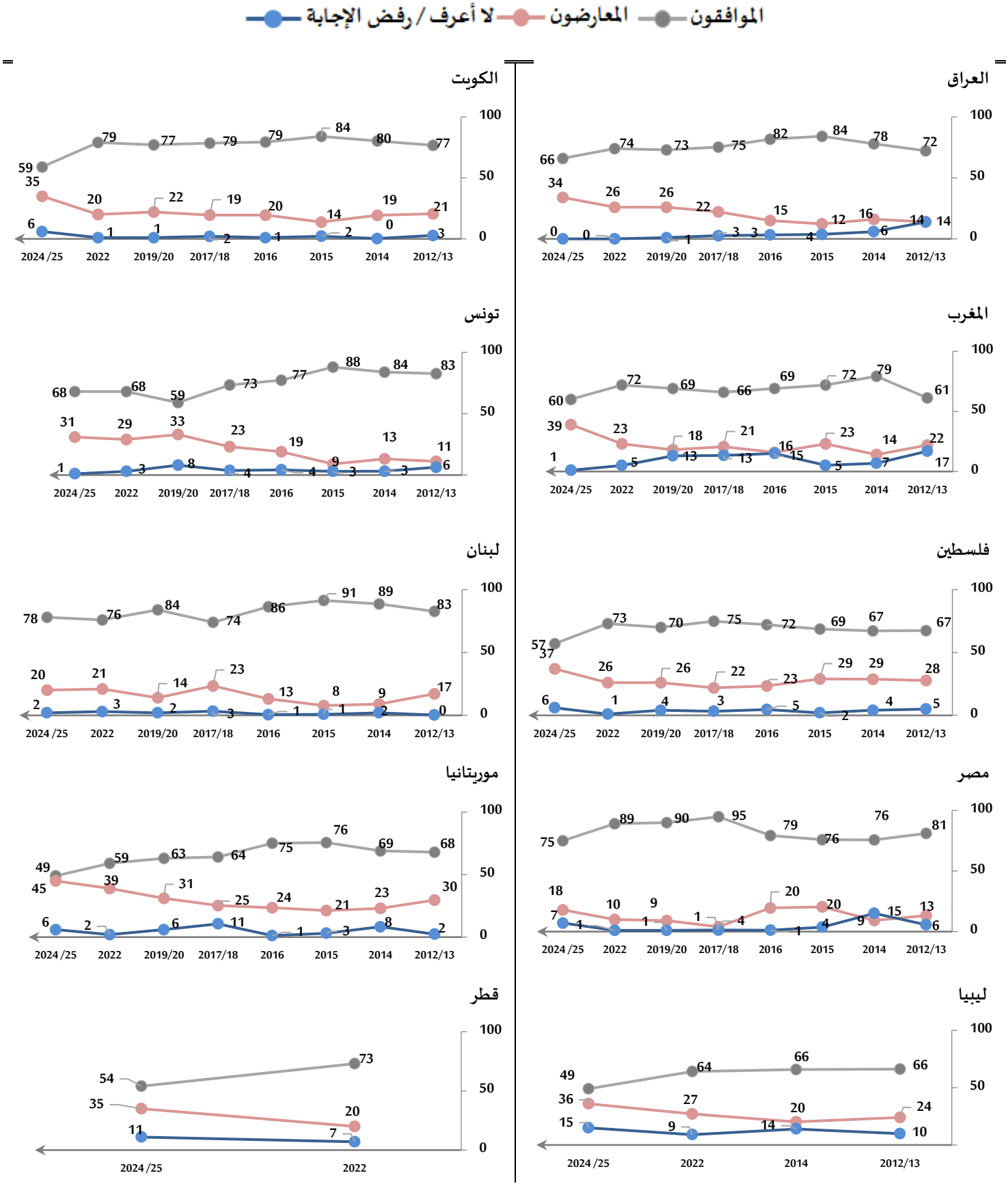
الموافقون
المعارضون
لا أعرف / رفض الإجابة
العراق
66 74 73 75 82 84 78 72
34 26 26 22 15 12 16 14
0 0 1 3 3 4 6 14
المغرب
60 72 69 66 69 72 79 61
39 23 18 21 16 23 14 22
1 5 13 13 15 5 7 17
فلسطين
57 73 70 75 72 69 67 67
37 26 26 22 23 29 29 28
6 1 4 3 5 2 4 5
مصر
75 89 90 95 79 76 76 81
18 10 9 1 4 20 20 15 13
7 1 1 1 1 4 9 6
ليبيا
49 64 66 66
36 27 20 24
15 9 14 10
الكويت
59 79 77 79 79 84 80 77
35 20 22 19 20 14 19 21
6 1 1 2 1 2 0 3
تونس
68 68 59 73 77 88 84 83
31 29 33 23 19 9 13 11
1 3 8 4 4 3 3 6
لبنان
78 76 84 74 86 91 89 83
20 21 14 23 13 8 9 17
2 3 2 3 1 1 2 0
موريتانيا
49 59 63 64 75 76 69 68
45 39 31 25 24 21 23 30
6 2 6 11 1 3 8 2
قطر
54 73
35 20
11 7
100
50
0
2024/25 2022 2019/20 2017/18 2016 2015 2014 2012/13

بالاتّساق مع انحياز أغلبية الرأي العام في المنطقة العربية إلى رفض فكرة أن تستخدم حكوماتها الدّين لتحصل على تأييد الناس لسياساتها، ترفض أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية استخدام مرشّحي الانتخابات الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين، بنسبة 62%، مقابل موافقة 27% على ذلك. في حين لم يُبدِ ما نسبته 11% من المستجيبين رأيهم، أو رفضوا الإجابة. ويلاحظ أنّ أكثرية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها، عبّرت عن رفضها استخدام المرشّحين الدّين في الانتخابات، إلّا أنّ هذه المعارضة كانت أعلى لدى مستجيبي تونس ولبنان والعراق والأردن ومصر والسودان وفلسطين والكويت والمغرب بنسبٍ تراوح بين 59% و89%. في المقابل، كانت نسبة المعارضين لاستخدام المرشّحين الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين في موريتانيا والجزائر وليبيا وقطر تراوح بين 37% و58%. وتركزت النسب الأكثر تأييدًا لاستخدام المرشحين الدّين في الانتخابات لدى أكثر من ثلث المغاربة والجزائريين والموريتانيين بنسبة 39% لكل دولة.

الشّكل (307)

مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين" ومعارضوها

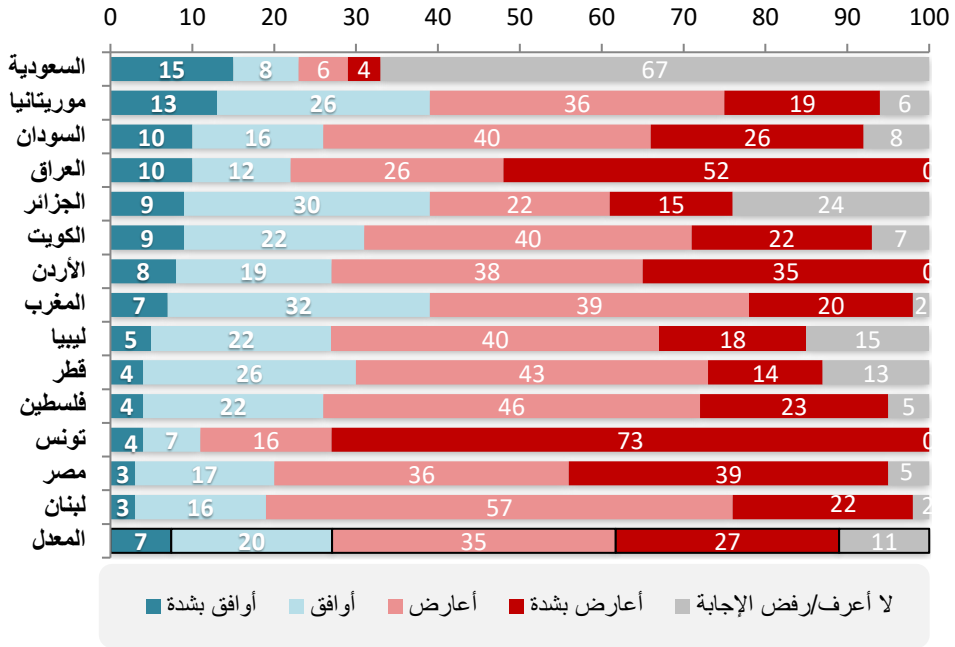

الشّكل (308)

مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين" ومعارضوها، بحسب أقاليم المنطقة العربية

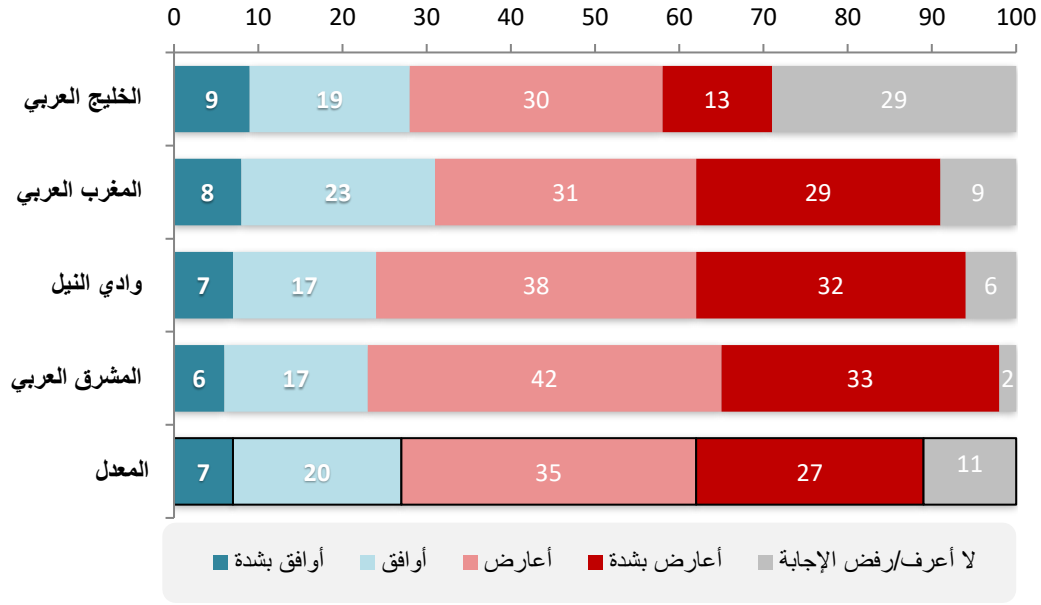

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مقولة: "يحقّ لمرشحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين" في استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة، نلاحظ أنّ نسبة المستجيبين المؤيّدين لهذه المقولة ارتفعت أربع نقاط مئوية؛ إذ تحوّلت من 23% في استطلاع 2022 إلى 27% في الاستطلاع الحالي، بينما انخفضت نسبة من يرفضون هذه العبارة من 70% في استطلاع 2022 إلى 62% في الاستطلاع الحالي.

الشّكل (309)

مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

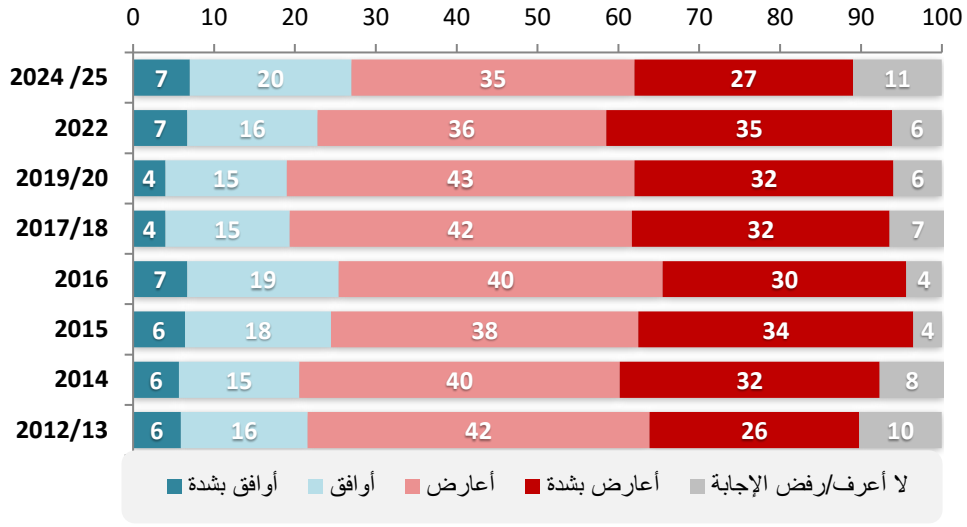

الشّكل (310)

مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين" ومعارضوها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

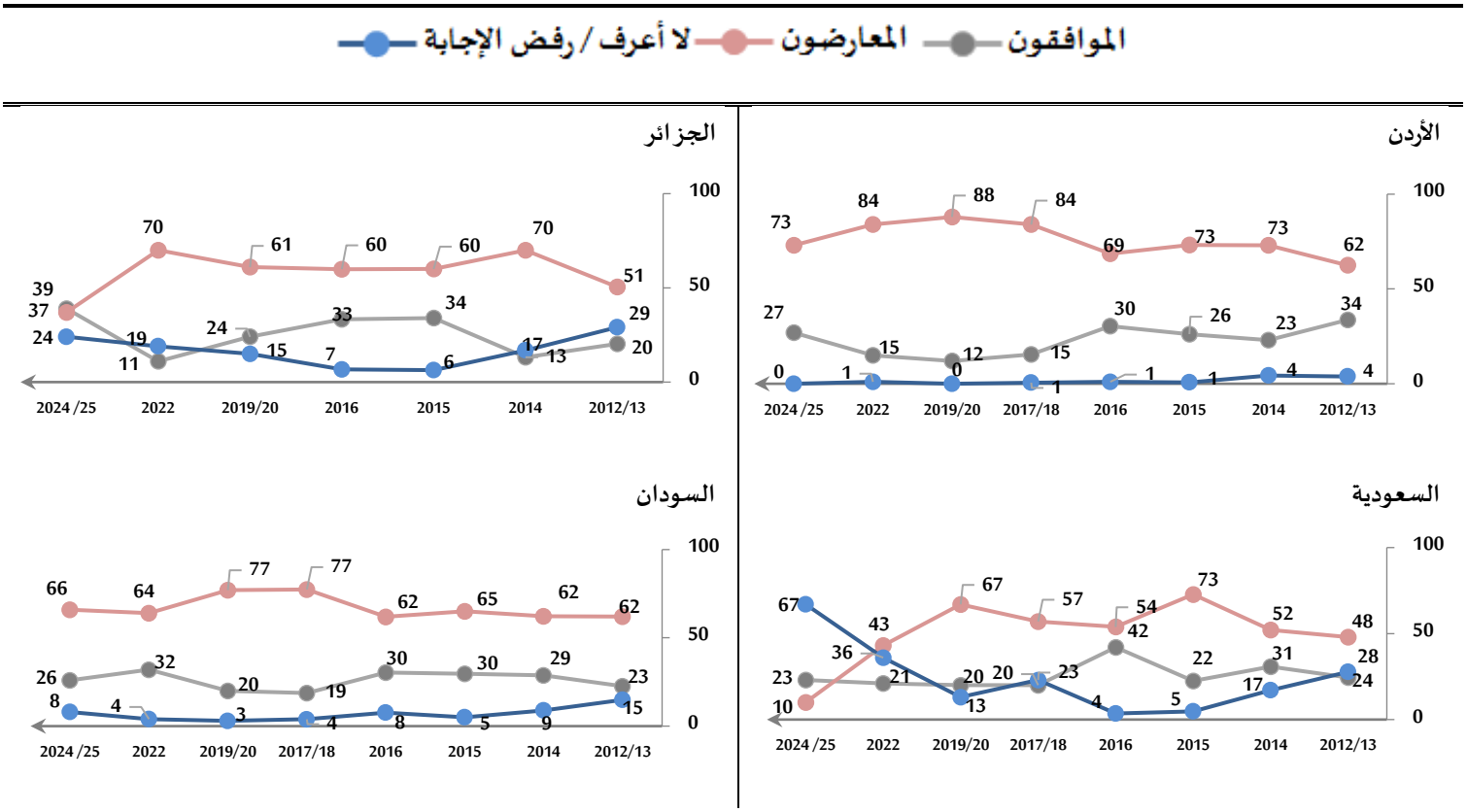

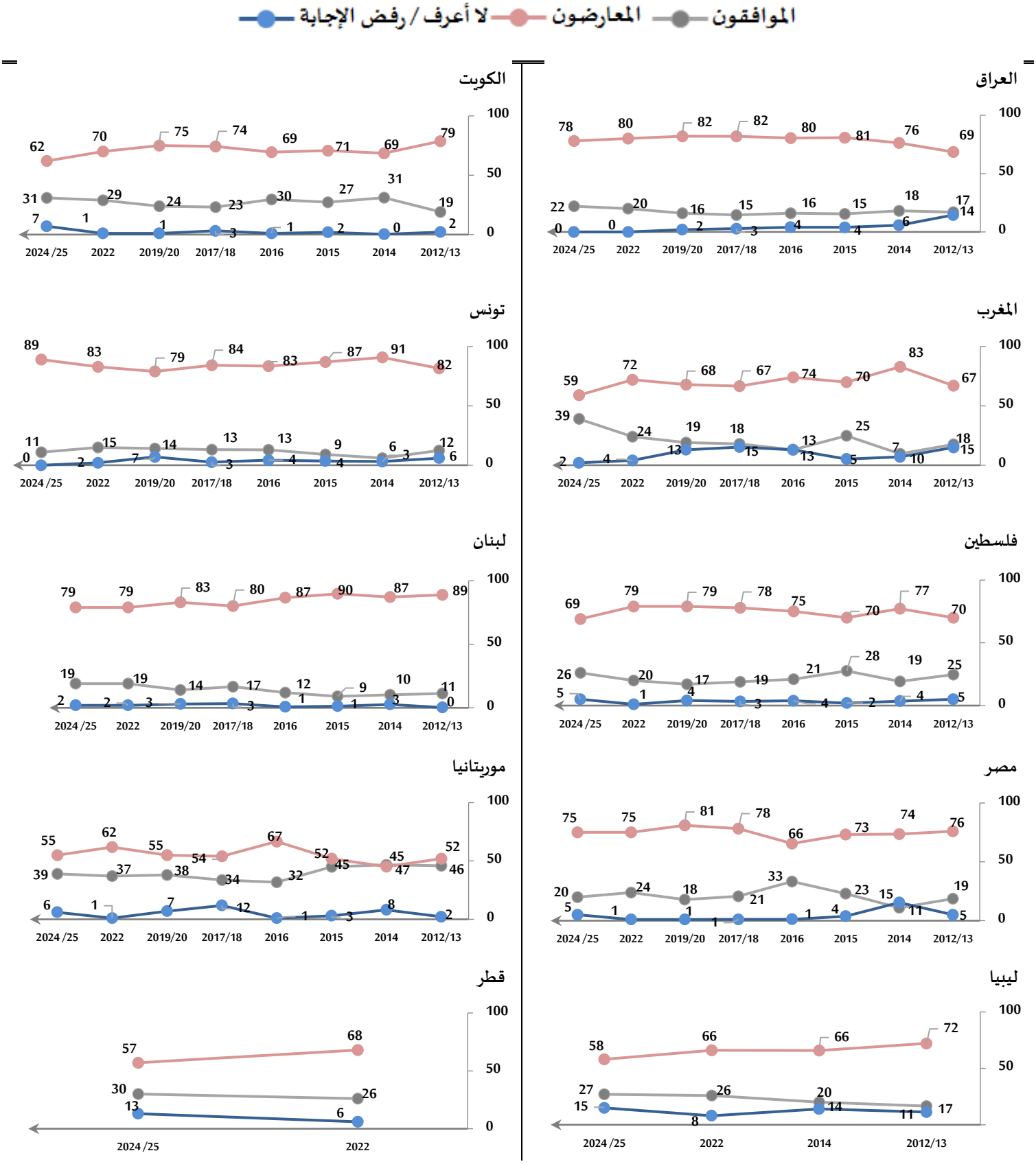
الموافقون
المعارضون
لا أعرف / رفض الإجابة
العراق
78 80 82 82 80 81 76 69
22 20 16 15 16 15 18 17
0 0 2 3 4 4 6 14
الكويت
62 70 75 74 69 71 69 79
31 29 24 23 30 27 31 19
7 1 1 3 1 2 0 2
المغرب
59 72 68 67 74 70 83 67
39 24 19 18 13 25 7 18
2 4 13 15 13 5 10 15
تونس
89 83 79 84 83 87 91 82
11 15 14 13 13 9 6 12
0 2 7 3 4 4 3 6
فلسطين
69 79 79 78 75 70 77 70
26 20 17 19 21 28 19 25
5 1 4 3 4 2 4 5
لبنان
79 79 83 80 87 90 87 89
19 19 14 17 12 9 10 11
2 2 3 3 1 1 3 0
مصر
75 75 81 78 66 73 74 76
20 24 18 21 33 23 15 19
5 1 1 1 1 4 11 5
موريتانيا
55 62 55 54 67 52 45 52
39 37 38 34 32 45 47 46
6 1 7 12 1 3 8 2
ليبيا
58 66 66 72
27 26 20 17
15 8 14 11
قطر
57 68
30 26
13 6
100
50
0
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13

أمّا على صعيد اتجاهات المواطنين في المنطقة العربية نحو تولّي المتديّنين المناصب الحكومية، فقد انقسم الرأي العام نحو مقولة إنّه "من الأفضل أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"؛ إذ وافق عليها 50% من المستجيبين، مقابل معارضة 36%. في حين كانت نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا، أو رفضوا الإجابة، 14%.

إنّ تأييد تولّي المتديّنين المناصب العامّة يتركّز بين جمهور مستجيبي موريتانيا (75%)، والسودان (73%)، وقطر (65%)، ومصر والأردن (57%). بينما تركّزت المعارضة بين مستجيبي لبنان (72%)، والعراق (57%). وتُظهر النتائج انقسام الرأي العام الفلسطيني والأردني والمغربي والجزائري والكويتي والليبي نحو مقولة إنّه "من الأفضل أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة". ومن الضروري الإشارة إلى أنّ انحياز نصف الرأي العام إلى تولي المتديّنين مناصب حكومية يجب أن يقترن بأن تكون أغلبية الرأي العام منحازةً إلى تعريف التديّن بسمات أخلاقية وقيمية، ومن ثم فإن بعض أصحاب هذه الآراء التي تؤيّد تولي المتديّنين المناصب العامة يعتبرون أن المتديّنين يتحلّون بصفات الصدق والأمانة وحسن معاملة الآخرين ويهتمون بالفقراء والمحتاجين.

الشّكل (311)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها

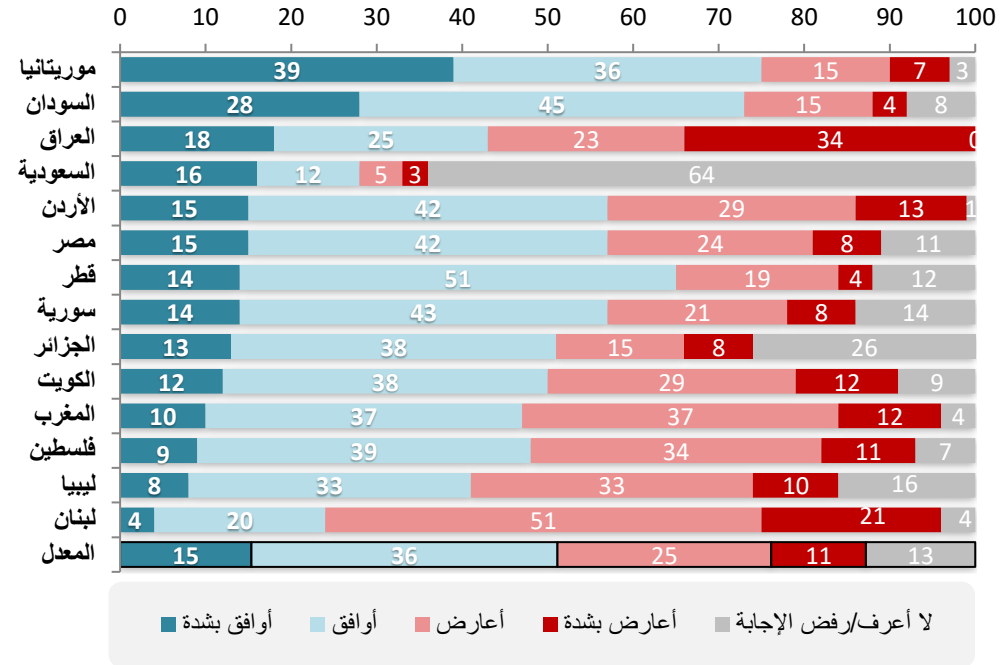

الشّكل (312)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها بحسب أقاليم المنطقة العربية

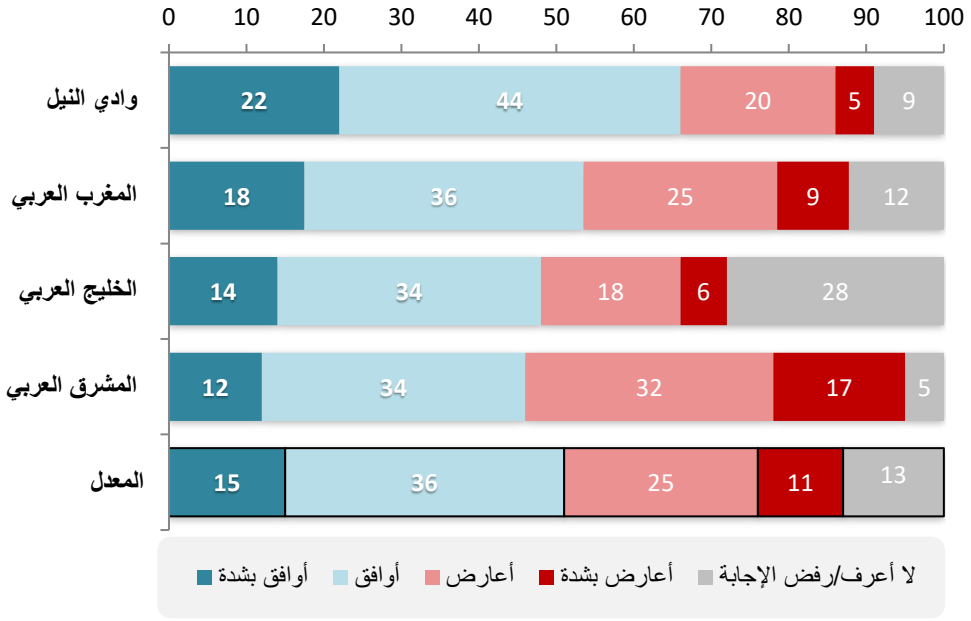

إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مقولة: "من الأفضل للبلد أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة" في هذا الاستطلاع بالاستطلاعات السابقة، تعكِس ارتفاع نسبة الذين يؤيّدون هذه المقولة من 39% في استطلاع 2011 إلى 43% في استطلاع 2012/ 2013 و44% في استطلاع 2014، لتصل إلى نصف المستجيبين (50%) في استطلاعَي 2015 و2016، ولتنخفض إلى 45% في استطلاع 2017/ 2018، ثم تعاود الارتفاع إلى 49% في استطلاع 2019/ 2020، ثم لتنخفض بقدر طفيف إلى 46% في استطلاع 2022، لتعاود الارتفاع إلى 50% في هذا الاستطلاع. وفي المقابل، فإنّ نسبة معارضة تولّي المتديّنين المناصب الحكومية تغيرت بوتيرة ضعيفة؛ إذ إنّها ارتفعت من 45% في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013 إلى 48% في استطلاع 2014، ثم انخفضت إلى 45% في استطلاع 2015 و44% في استطلاع 2016، لترتفع مجددًا إلى أعلى نسبة معارضة لتصل إلى 49% في استطلاع 2017/ 2018، ثم تعاود الانخفاض إلى 44% في استطلاع 2019/ 2020 وهي النسبة نفسها المسجلة في استطلاع 2016، ثم ترتفع مجددًا إلى 48% في استطلاع 2022، وهي النسبة نفسها المُسجَّلة في استطلاع 2014، لكنها انخفضت من جديد إلى 36% في استطلاع 2024/ 2025. وتجدر

الإشارة إلى أنّ نسبة الذين لم يبدوا رأيًا كانت 16% في استطلاع 2011، بينما أصبحت 6% في استطلاع 2022، لكنها ارتفعت مجددًا إلى 14% في استطلاع 2024/ 2025.

الشّكل (313)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

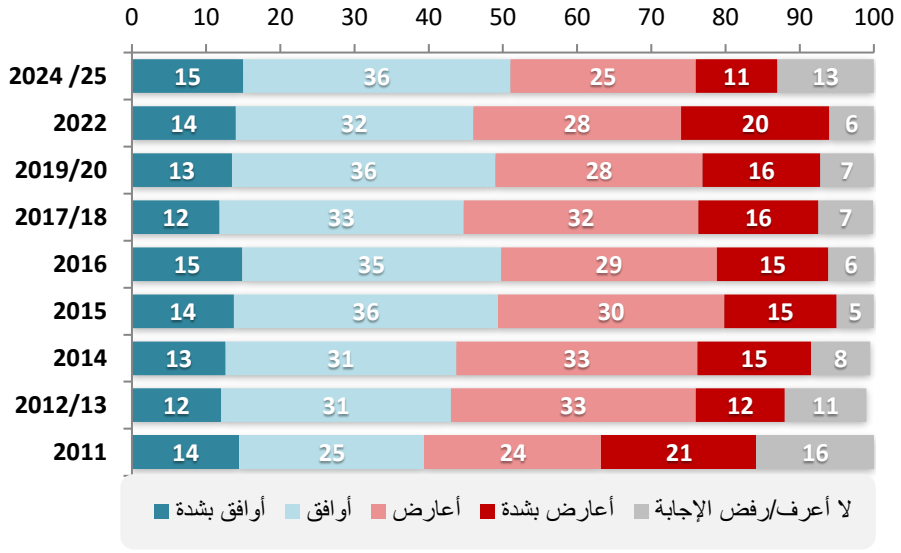

الشّكل (314)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

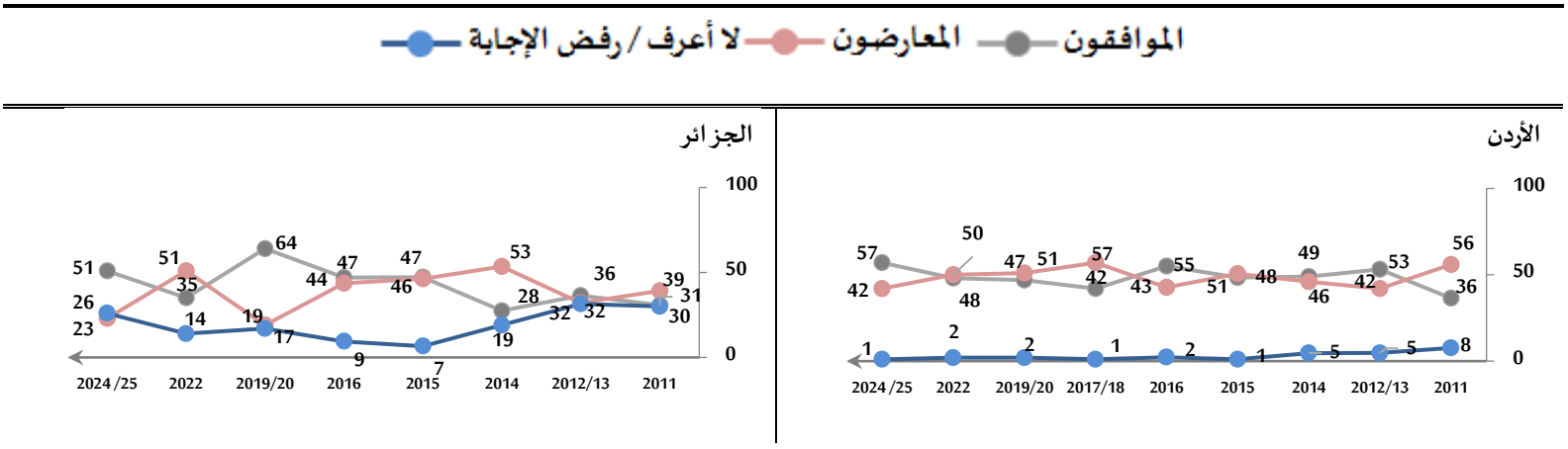

السعودية

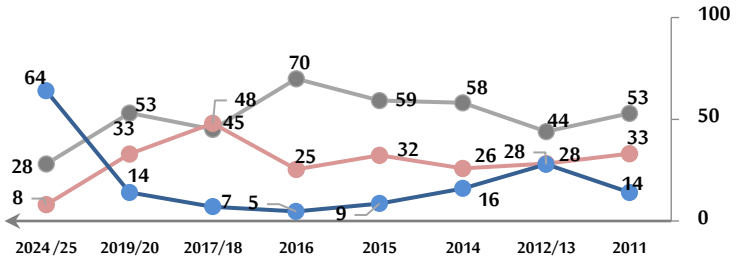

السودان

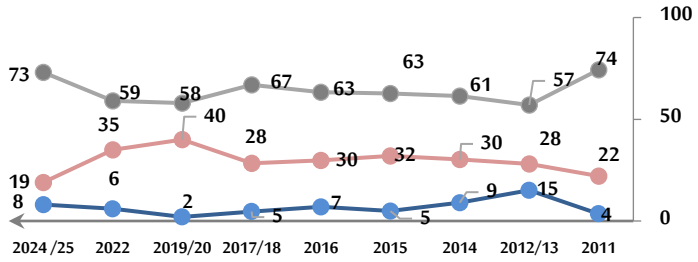

العراق

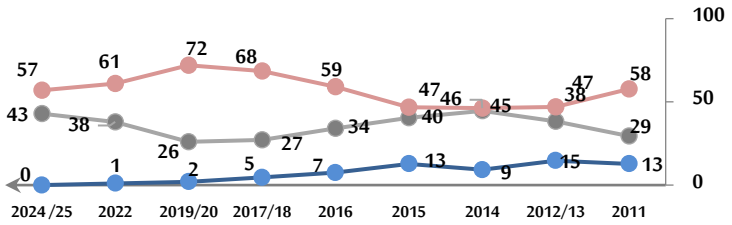

الكويت

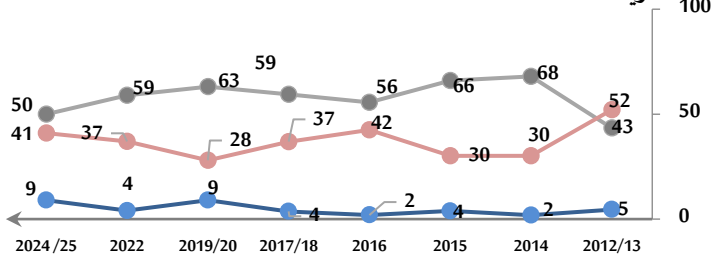

المغرب

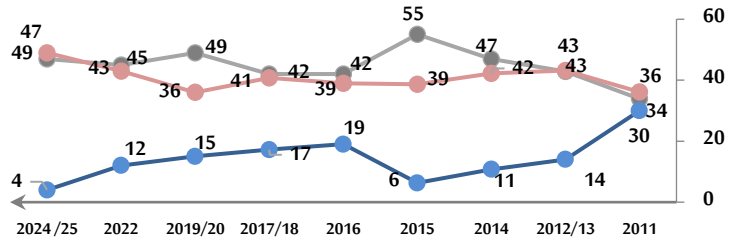

قطر

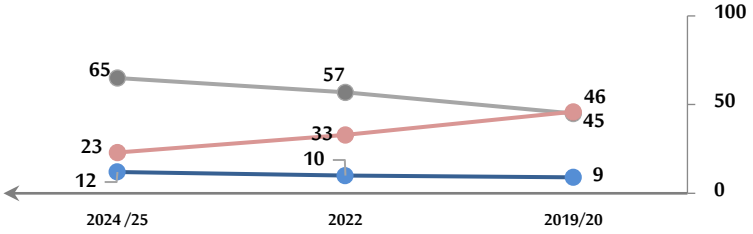

فلسطين

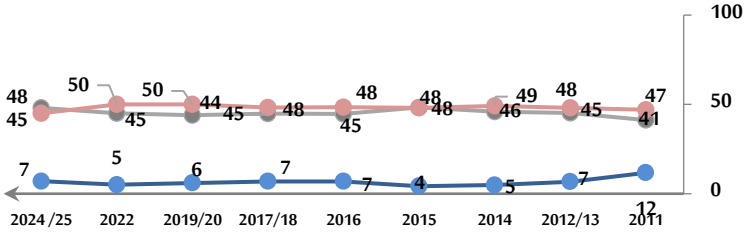

لبنان

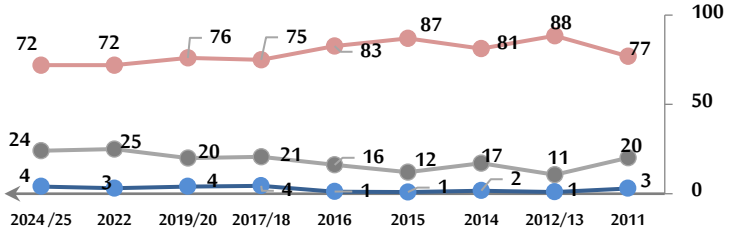

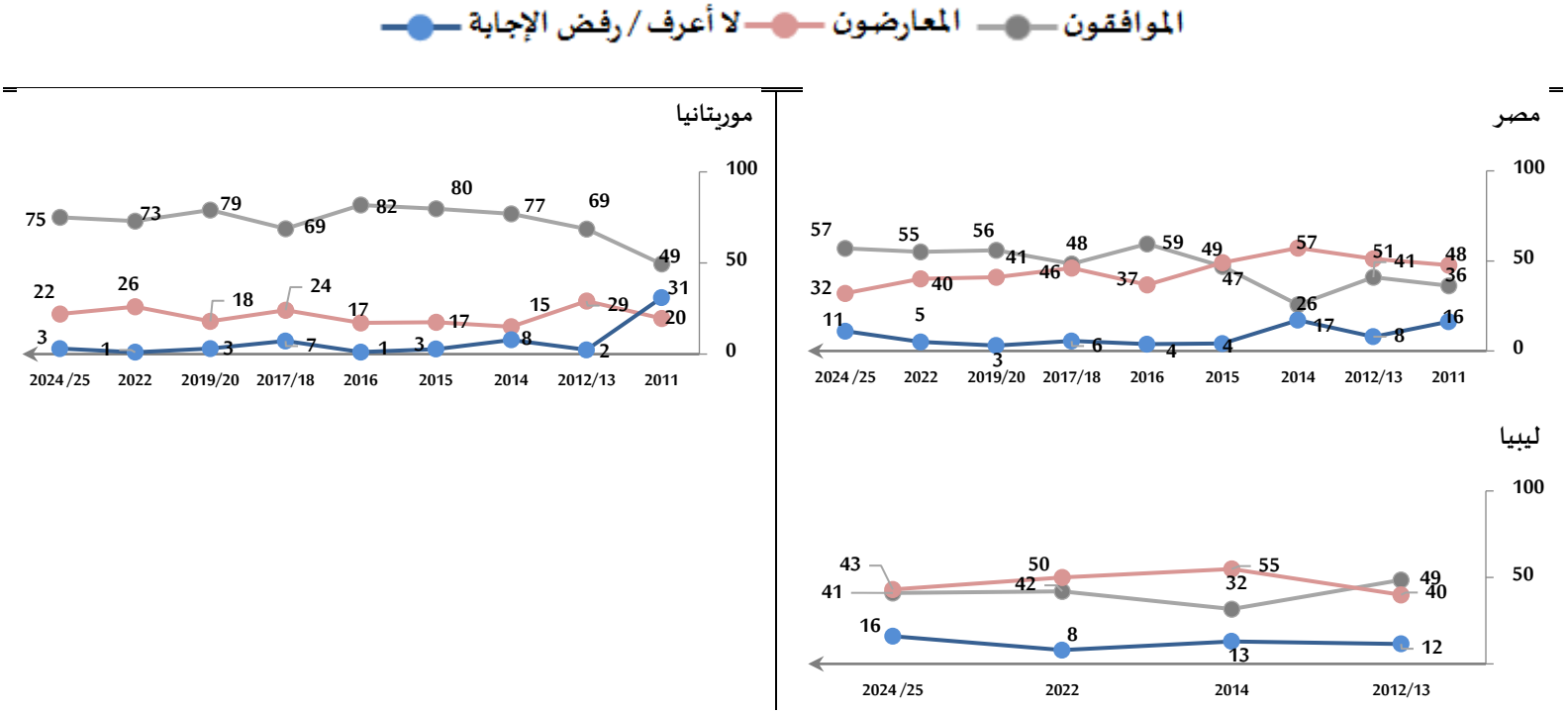

أمّا على صعيد مواقف الرأي العام نحو فصل الدّين عن السياسة، فقد انقسمت على نحوٍ متقارب، بين رأي يوافق على مقولة: "**من الأفضل للبلد أنْ يفصل الدّين عن السياسة**" وآخر يعارضها، فقد **أيّد** 41% من المستجيبين فصل الدّين عن السياسة، بينما عارض ذلك 48%. ويقابل 17% من الذين يوافقون بشدّة على الفصل 22% من المعارضين بشدّة؛ بمعنى أنّ نسبة الذين لديهم موقفٌ واضح إزاء هذا الموضوع ويعبّرون بقوّة عنه (المعارضون بشدّة) هي أكبر من نسبة الموافقين بشدّة بنقطة مئوية. وتشير النتائج إلى أنّ أكثرية الرأي العام اللبناني، والعراقي، والمصري، والتونسي، توافق على أنّه من الأفضل فصْل الدّين عن السياسة، بنسبٍ تراوح بين 59% و78%. في المقابل، فإنّ أكثرية الأردنيين، والسودانيين، والمغاربة، والفلسطينيين، والموريتانيين، والقطريين، والسعوديين، تعارض مقولة فصْل الدّين عن السياسة. بينما انقسم الرأي العام الجزائري بين موافق ومعارض.

الشّكل (315)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتم فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها

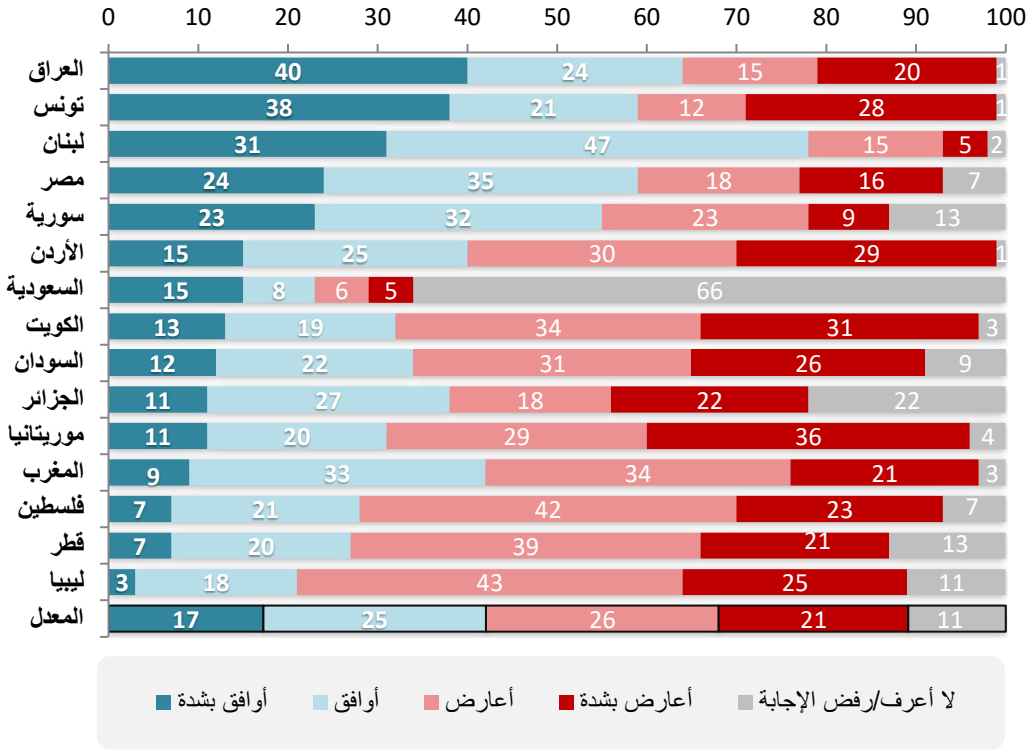

الشّكل (316)

اتجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يتم فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها بحسب أقاليم المنطقة العربية

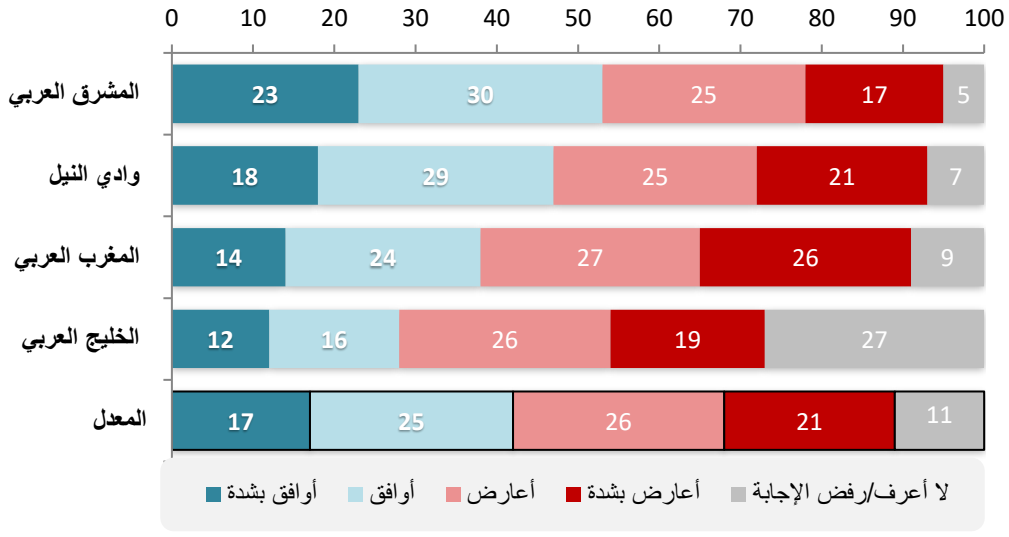

عند مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج استطلاعات 2022 و2019/ 2020 و2017/ 2018، و2016، و2015، و2014 و2012/ 2013، و2011، نلاحظ حالةً من التوازن بين المؤيّدين والمعارضين لفصل الدّين عن السياسة. فعلى الرغم من الميل إلى تأييد الفصل في بعض السنوات، توجد نسبة كبيرة من معارضي فصل الدّين عن السياسة أيضًا، وقد بلغت أعلى معدل لها (48%) في استطلاع 2024/ 2025، وهي نسبة ليست بالقليلة على الرغم من تقاربها طوال السنوات السابقة. في المقابل، ارتفعت نسبة مؤيدي الفصل تدريجيًّا على مدار السنوات من 43% في استطلاع 2011 إلى 46% في استطلاع 2012/ 2013، وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت 53% في استطلاع 2016، لتعاود الانخفاض إلى 49% في استطلاع 2019/ 2020، ثم إلى 47% في استطلاع 2022، وأخيرًا إلى 41% في استطلاع 2024/ 2025.

إن ارتفاع نسبة مؤيّدي الفصل بين الدّين والسياسة، مقابل استمرار معارضة الجمهور ذلك بنسب متشابهة، مردُّه إلى انخفاض تدريجي في نسبة الذين لم يحددوا رأيًا من 16% في استطلاع 2011 إلى 13% في استطلاع 2012/ 2013، ثم 9% في استطلاع 2014، وصولًا إلى 5% في استطلاع 2017/ 2018، لتصل إلى 7% في استطلاع 2019/ 2020، وإلى 5% في استطلاع 2022، ثم ارتفعت إلى أكثر من الضعف (11%) في استطلاع 2024/ 2025، وتُرجمت في انخفاض مؤيّدي الفصل.

الشّكل (317)

اتجاهات تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يجري فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

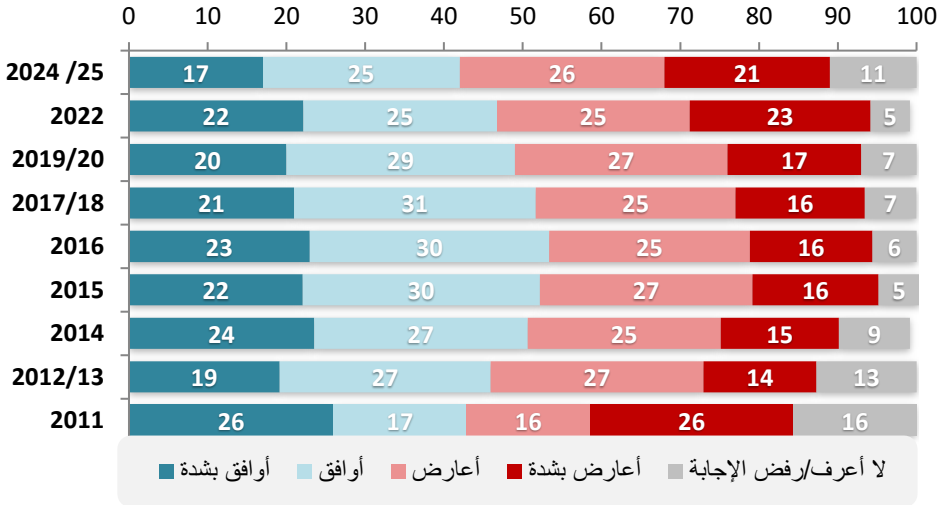

الشّكل (318)

اتجاهات تأييد مقولة: "من الأفضل للبلد أن يجري فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

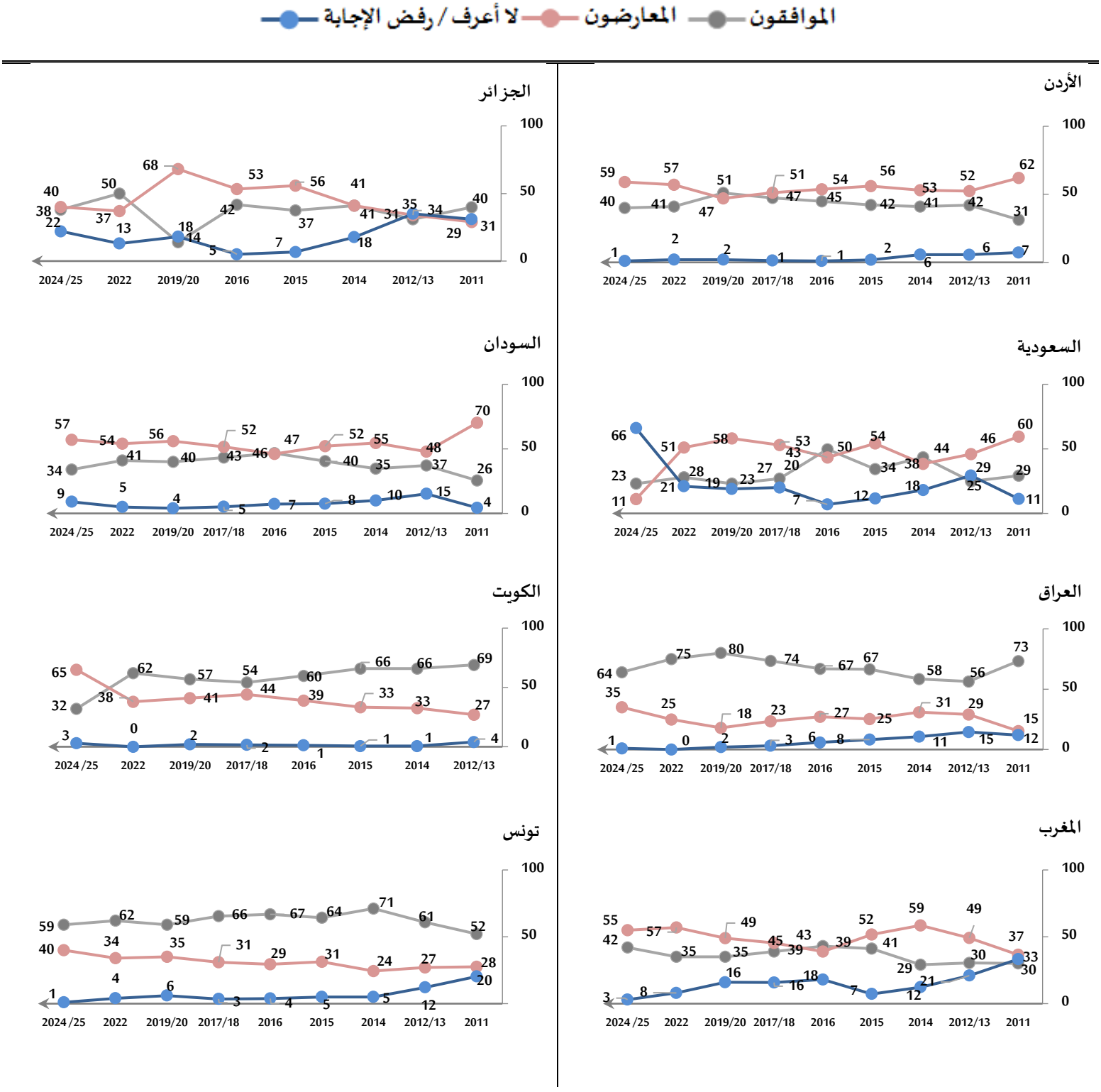

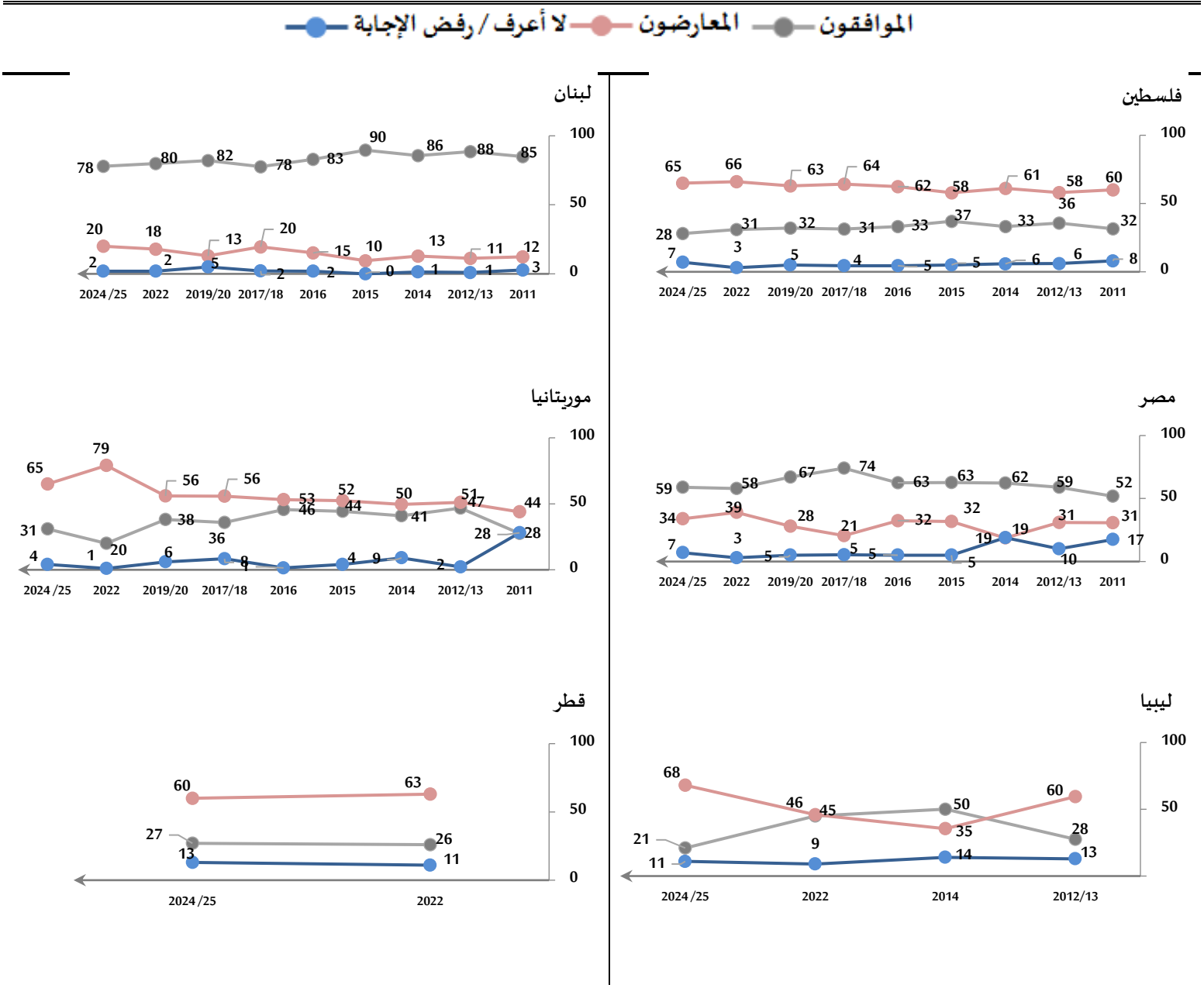

في الخلاصة، يُعرِّف أكثر المواطنين العرب أنفسهم بأنّهم متديّنون إلى حدٍّ ما. وهناك كتلتان: تمثّل إحداهما قرابة ربع المستجيبين عرّفت نفسها بأنّها متديّنة جدًا (22%)، وأخرى تشكّل نسبة 12% من المستجيبين تعرّف نفسها بأنّها غير متديّنة. وعلى الرغم من أنّ الأغلبية عرّفت نفسها بأنّها متديّنة إلى حدٍ ما أو متديّنة جدًا، فإنّ التديّن ليس عاملًا محدّدًا أو أساسيًّا في المواقف تجاه غير المتديّنين أو أولئك الذين يتبنون وجهات نظر مختلفةً في تفسير الدّين أو مَنْ هم من أتباع ديانات أخرى؛ إذ إنّ أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية ترفض اعتبار كلّ شخص غير متديّنٍ شخصًا سيّئًا، كما ترفض فكرة تكفير أتباع الدّيانات

الأخرى أو من يحملون وجهات نظر مختلفةً في تفسير الدّين. أضف إلى ذلك أنّ التديّن ليس عاملًا يحدّد تفضيل هؤلاء المستجيبين التعامل مع غيرهم من المواطنين.

ويُلاحظ أنّ الرأي العام في المنطقة العربية منقسم بين مؤيّدٍ لفصل الدّين عن السياسة ومعارضٍ له. وهو في الوقت نفسه – في أكثريّته – معارض لتأثير رجال/ شيوخ الدّين في كيفية تصويت المواطنين، أو أن يؤثّر رجال الدّين في القرارات الحكومية، أو أن تستخدم الدّولة الدّين في الترويج لسياساتها، أو استخدام المرشّحين الدّين في الانتخابات. لكن المستجيبين أبدوا تفضيل تولّي المتديّنين المناصبَ العامّة في دولهم؛ أي إنه على الرغم من تأييد أكثرية المواطنين فصل الدّين عن السياسة في الممارسة العملية، لا يزال هناك تفضيل سياسي للمرشحين المتديّنين، وهنا نعود إلى نقطة رؤية الدين بوصفه قيمًا أخلاقية التي ذكرناها سابقًا. وربما يُفسّر هذا بأنّ مفهوم المواطنين في المنطقة العربية لدور الدّين في السياسة لا يُقصد به دور القيم الدّينية الأخلاقية فقط، بل هو مزيج يدمج بين القيم والدور العملي للدّين من خلال مؤسسات دينية أو رجال دين.

القسم السابع: اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه

يهدف المؤشر إلى الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي في الدول المستطلَعة آراء مواطنيها نحو محيطهم العربي والروابط بينهم وبين شعوب المنطقة العربية. ويتضمّن هذا القسم عرضًا لاتجاهات الرأي العام العربي بخصوص تصوراته لسكان الوطن العربي والروابط بين شعوب المنطقة. ويكتسي التعرّف إلى آراء مواطني المنطقة في هذه الموضوعات أهميةً قصوى، وخاصة في إطار بعض النقاشات الدائرة حولها؛ التي تُسقط أحكامًا مطلقة على تعريف العلاقة بين الشعوب العربية. كما يتضمّن تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة تجاه المنطقة العربية، إضافة إلى اتجاهاته نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي؛ إذ يطرح المؤشر أسئلة دورية للوقوف على آراء مواطني المنطقة في هذا الموضوع نظرًا إلى أهمية القضية الفلسطينية ومركزيتها فيها. ويبحث القسم في اتجاهات المواطنين في المنطقة نحو مسألة الاعتراف بإسرائيل، ويتعرّف إلى آرائهم بخصوص مصادر التهديد الأكبر لأمن منطقتهم.

1. تصورات الرأي العام لسكان الوطن العربي

طُلب من المستجيبين في البلدان المستطلَعة آراء مواطنيها، في سياق التعرّف إلى تصوراتهم عن سكان الوطن العربي، اختيار عبارة من ثلاث عبارات يمثّل كلٌّ منها أحد التيارات الواسعة التي تروّج لتصورٍ محدّد عن سكان الوطن العربي. وتشير النتائج إلى أنّ أكثر من ثلث المستجيبين (35%) يرون أنّ سكان الوطن العربي هم أمّة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة. في حين يرى 41% أنّ سكان الوطن العربي أمّة واحدة، لكنّ كلّ شعب من شعوبها يتميّز بسمات مختلفة. في المقابل، يعتقد 17% أنّ سكان الوطن العربي أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة. وتُبرز هذه النتائج أنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية (76%) ترى أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّةً واحدة، وإن تباينت آراؤهم حول مدى التمايز ومستواه بين شعوب البلدان العربية.

وبناء عليه، يمكن رصد اتجاهين عامين بين مواطني المنطقة العربية، يمثّل كلٌّ منهما قطبًا رئيسًا؛ يرى الأول أنّ سكان الوطن العربي أمّة واحدة ذات سمات واحدة، وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة، أمّا

الثاني فيؤكد أنّهم أمّة واحدة، وإن تميّز كلّ شعب من شعوبها بسمات خاصة. ومن الجدير ذكره أن أكثر من نصف الرأي العام في موريتانيا يعتقد أنّ سكان الوطن العربي هم أمّة واحدة ذات سمات واحدة.

وفي مقابل اتفاق 76% من الرأي العام العربي على أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّة واحدة، يرى تيار محدود، نسبته 17% في المعدّل، أنّ سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة. وبحسب نتائج الاستطلاع، كانت نسبة الذين أفادوا أنّ سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة أقلّ من المعدل العام في كلٍّ من موريتانيا والجزائر والكويت ومصر وتونس وليبيا وقطر. وتصل أعلى النسب إلى 37% في العراق، و27% في لبنان، و26% في تونس، و25% في فلسطين، و18% في ليبيا، و17% في المغرب.

الشكل (110)

تصورات الرأي العام العربي عن سكان الوطن العربي بحسب البلدان

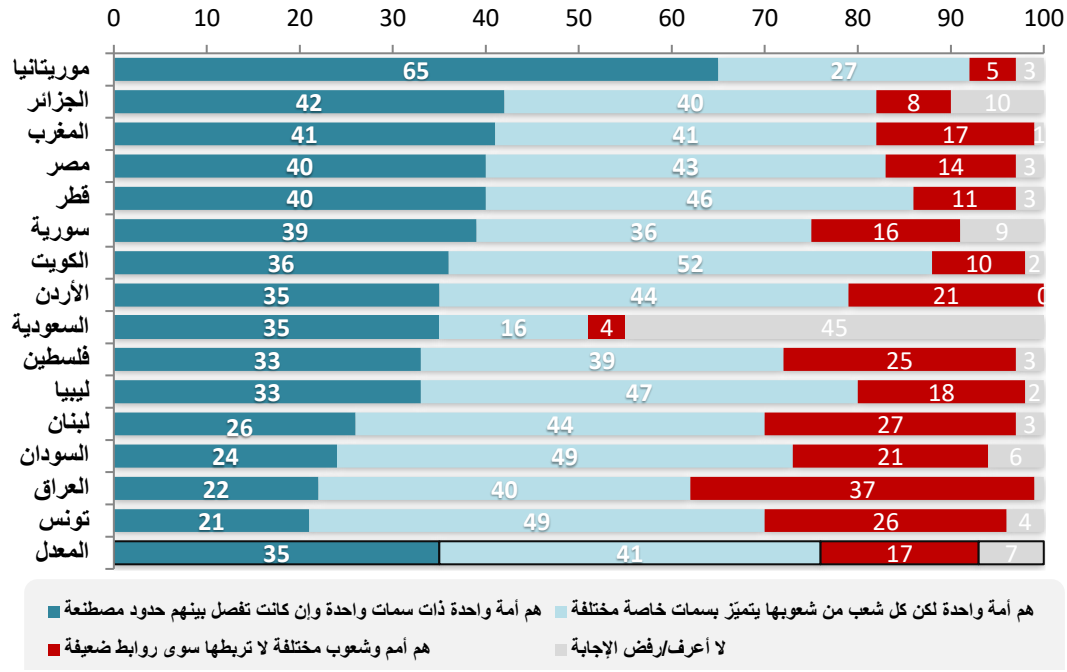

الشكل (111)

تصورات الرأي العام العربي عن سكان الوطن العربي بحسب الأقاليم

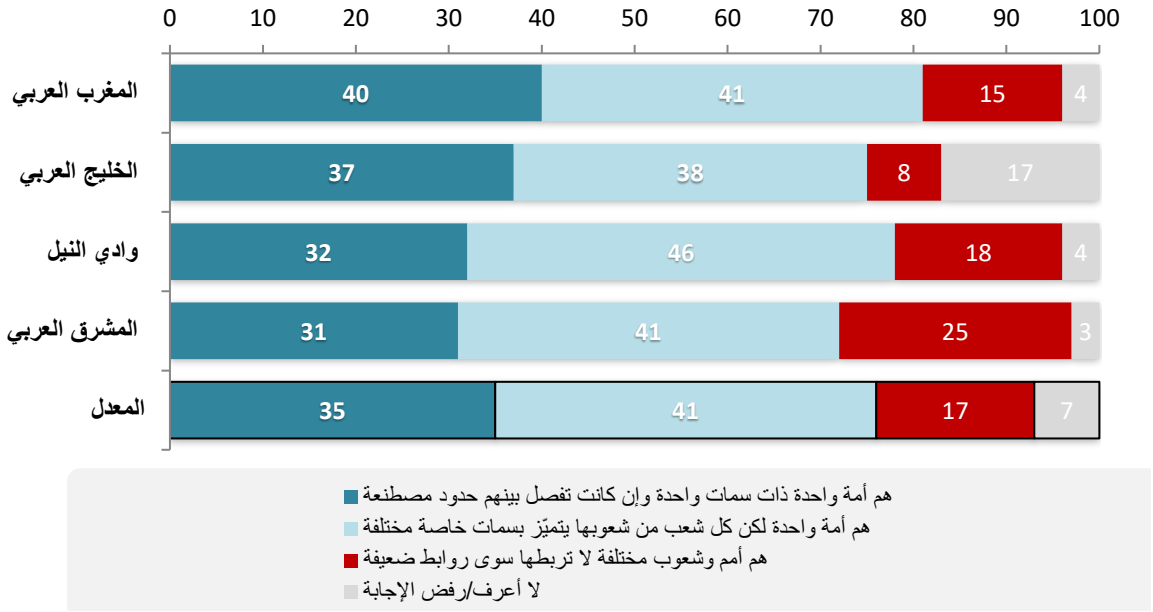

وتُظهر مقارنة تصورات الرأي العام في المنطقة العربية عن سكان الوطن العربي بين نتائج استطلاعَي 2024/ 2025 و2022 انخفاضًا في نسبة من يرون أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة، من 39% إلى 35%، في مقابل ارتفاع نسبة من رفضوا الإجابة 4 نقاط مئوية. وعمومًا، انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن العرب أمة واحدة لتصبح 76%، لكنها لا تزال أعلى مقارنةً بـ 71% في سنة الأساس؛ إذ زادت نسبة الذين يعتقدون أن سكان الوطن العربي أمة واحدة، لكن كلّ شعب من شعوبها يتميز بسمات خاصة مختلفة، من 36% في عام 2011 إلى 41% في الاستطلاع الحالي. في حين استقرت نسبة الذين يرون أن سكان الوطن العربي هم أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة في هذا الاستطلاع، مقارنةً بالاستطلاعات السابقة التي راوحت فيها النسبة بين 14% و19%.

وخلال الفترة 2011–2025، راوحت نسبة من يعتقدون أنّ العرب أمّة واحدة ذات سمات واحدة تفصل بينهم حدود مصطنعة بين 35% و44%. لكن الملاحظ أنّ كل انخفاض في نسبة هذه العبارة كانت تقابله زيادة في العبارة الثانية التي تؤكد أنّ العرب أمة واحدة وإن تمايزوا بسمات مختلفة، والتي راوحت عبر

السنوات بين 35% و45%. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى استمرار تزايد الشعور العروبي في المجتمعين الموريتاني والجزائري.

الشكل (112)

تصورات الرأي العام العربي عن سكان الوطن العربي عبر السنوات

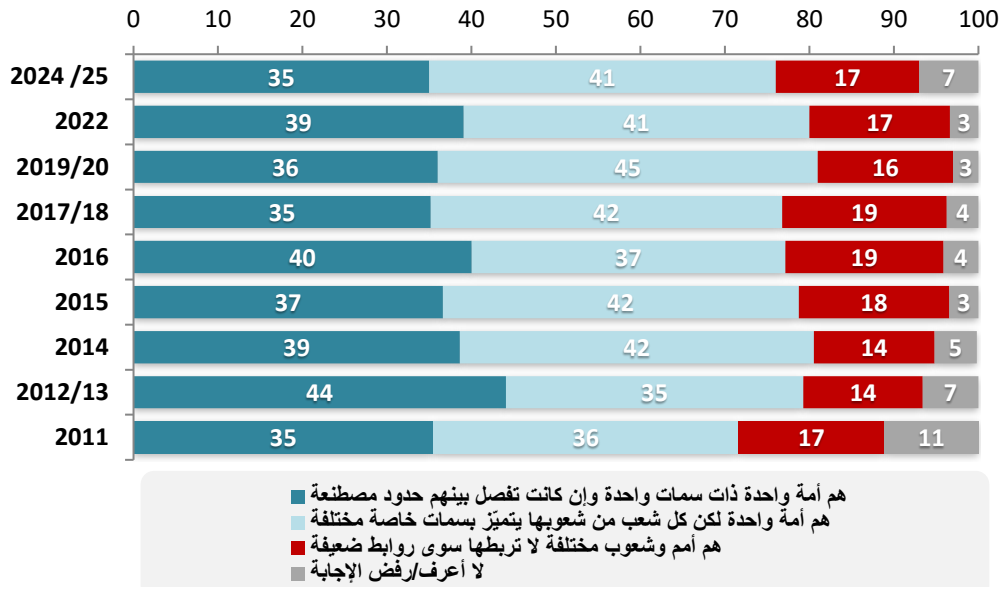

الشكل (113)

تصورات الرأي العام العربي عن سكان الوطن العربي عبر السنوات بحسب البلدان

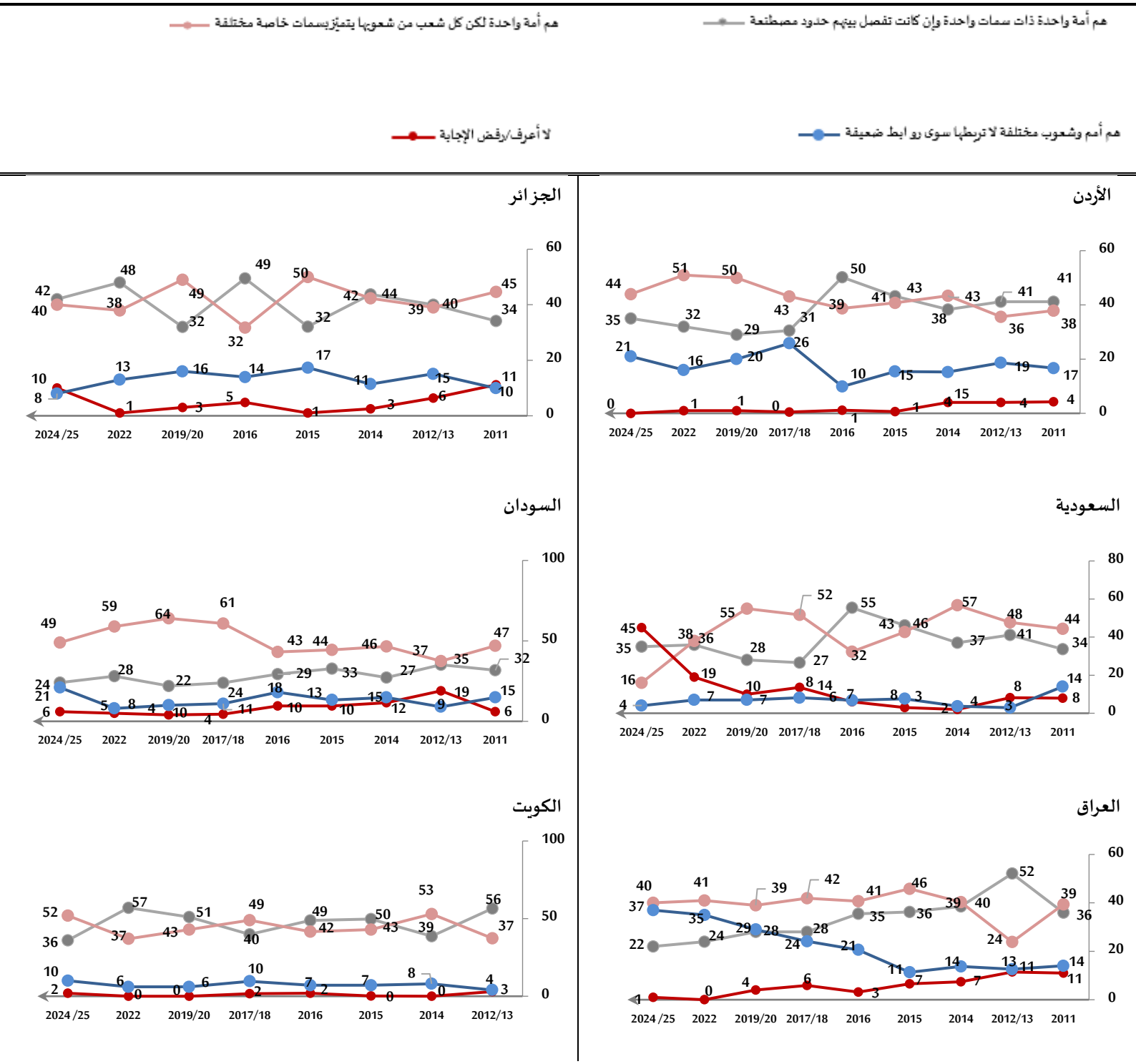

هم أمة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة

هم أمة واحدة لكن كل شعب من شعوبها يتميزبسمات خاصة مختلفة

هم أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى رو ابط ضعيفة

لا أعرف/رفض الإجابة

المغرب

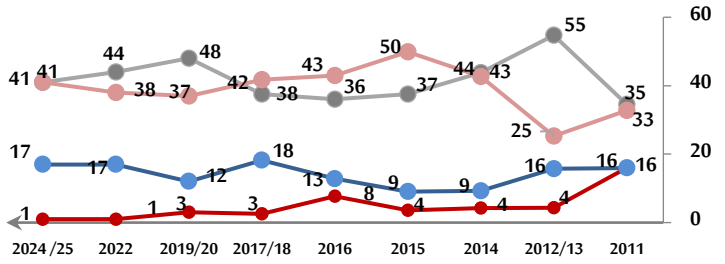

تونس

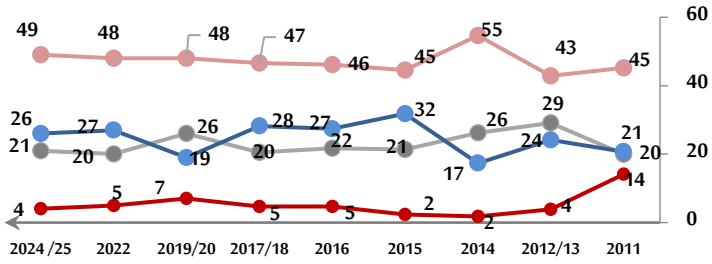

فلسطين

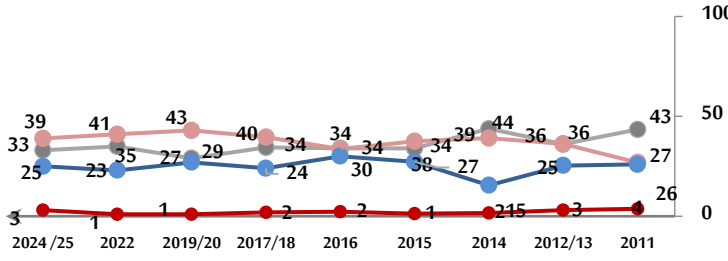

لبنان

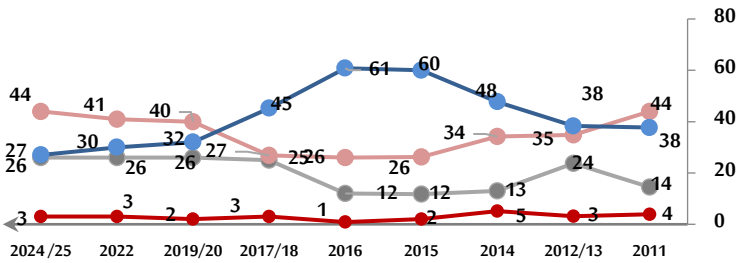

مصر

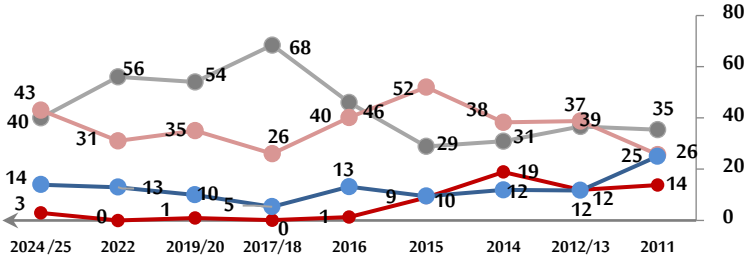

موريتانيا

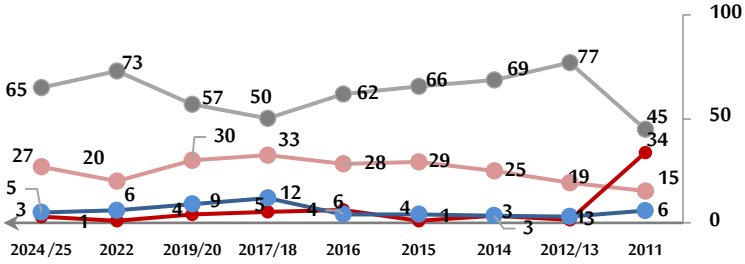

قطر

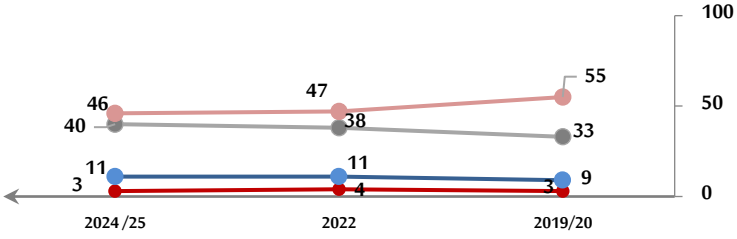

ليبيا

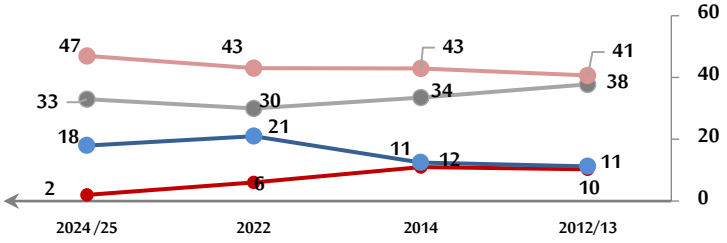

2. تقييم الرأي العام للسياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

تضمّن المؤشر قسمًا خاصًّا يتناول مجموعة من الأسئلة العامة والتفصيلية للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي بشأن تقييم سياسات بعض القوى الدولية والإقليمية في المنطقة العربية؛ إذ طُرحت على المستجيبين أسئلة عن سياسات كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران وفرنسا والصين تجاه المنطقة العربية.

تباين تقييم المستجيبين لسياسات هذه البلدان في المنطقة العربية؛ إذ كان تقييم السياسات الإيرانية والأميركية والروسية الأكثر سلبية؛ فقد أفاد 72% من إجمالي المستجيبين أنّ السياسات الأميركية هي "سلبية" أو "سلبية إلى حدّ ما"، مقابل 16% أفادوا أنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدّ ما". أما بالنسبة إلى تقييم السياسات الإيرانية؛ فقد قيّمها 51%، أي نصف الرأي العام العربي، بأنها "سلبية" أو "سلبية إلى حد ما"، مقابل 31% قالوا إنّها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدّ ما". وكان تقييم السياسات الروسية سلبيًّا أيضًا؛ إذ توافق 48% من المستجيبين على ذلك، مقابل 34% وصفوها بأنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدّ ما". وتوافقت غالبية المستجيبين على سلبية السياسات الفرنسية بنسبة 52%، مقابل 31% أفادوا أنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حد ما". أما على صعيد تقييم السياسات التركية، فأشارت النتائج إلى انقسام الرأي العام العربي في ذلك؛ إذ أفاد 45% من المستجيبين أنها كانت إيجابية أو إيجابية إلى حد ما إجمالًا؛ في حين رأى 45% أنّها سلبية. وجاء تقييم الرأي العام العربي للسياسات الصينية أكثر إيجابية مقارنة بتقييمه لسياسات إيران والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وتركيا؛ إذ وصفها 53% من المستجيبين بأنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدّ ما"، مقابل 28% أفادوا أنها سلبية، في حين أفاد 19% بعدم معرفتهم إذا كانت إيجابية أم سلبية.

ومن الجدير بالذكر أنّ 53% من المستجيبين أفادوا جازمين أنّ السياسات الأميركية سلبية (أي باستثناء من وصفوها بأنها سلبية إلى حدّ ما)، في حين ذكر 34% الأمر نفسه بشأن السياسات الإيرانية، و29% بالنسبة إلى السياسات الروسية. في المقابل، راوحت نسبة المستجيبين الذين قيّموا جازمين السياسات الأميركية والإيرانية والروسية إيجابيًا بين 3% و13%.

الشكل (114)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

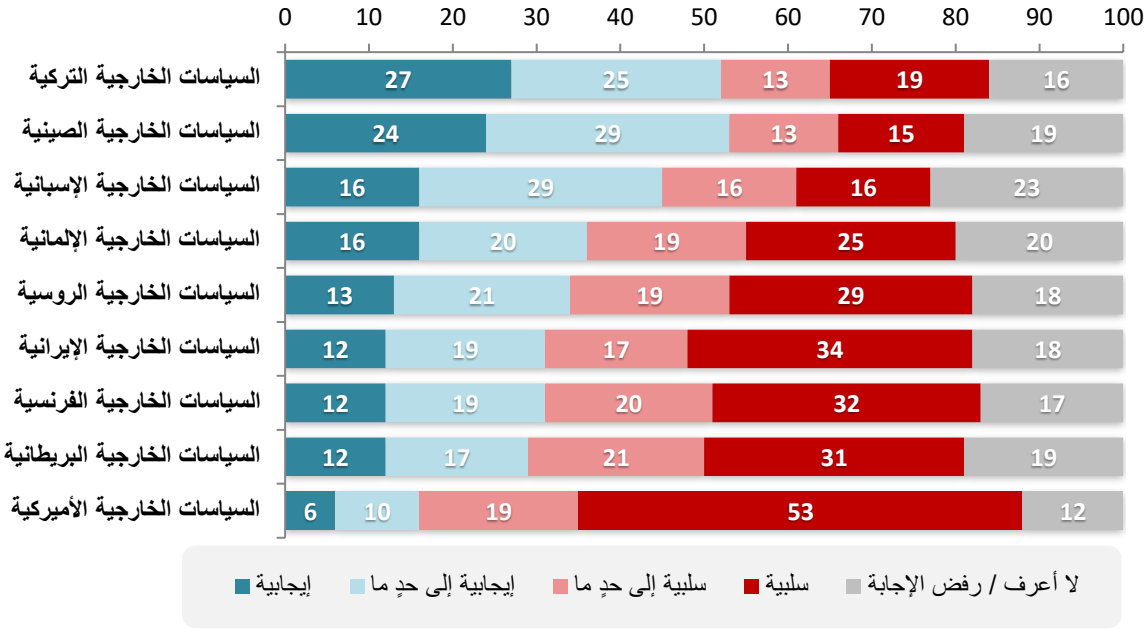

وتشير مقارنة اتجاهات الرأي العام العربي نحو السياسات الخارجية لهذه القوى في استطلاع2024–2025] بنتائج الاستطلاعات السابقة إلى مجموعة من التغيرات المهمة، التي ستناقَش عند عرض تقييم سياسات كل دولة من هذه الدول على حدة. لكن من المهم الإشارة إلى أن النمط العام لتقييم الرأي العام لسياسات هذه القوى في استطلاع 2024 –2025 كان أقل سلبية مقارنة باستطلاع 2016، باستثناء تقييم سياسات الولايات المتحدة. وواصلت نسبة التقييم السلبي العام للسياسات التركية انخفاضها بفارق طفيف؛ فأصبحت 31% بعد أن كانت 34% في عام 2016 و33% في عام 2015. أما نسبة الذين قيّموها بأنها إيجابية، فقد ظلت شبه مستقرة (ما بين 54 و59%)؛ إذ بلغت في هذا الاستطلاع 55% بعد أن كانت 57% في استطلاع 2014 و59% في استطلاع 2015 و54% في استطلاع 2016.

وازدادت نسبة الذين قيّموا السياسة الفرنسية في المنطقة إيجابيًا في هذا الاستطلاع مقارنةً باستطلاع عام 2016، لكنها بقيت أقل من استطلاعَي 2014 و2015؛ إذ بلغت نسبة من يرون أنها إيجابية أو إيجابية إلى حد ما 37% بعد أن كانت 29% في استطلاع 2016 و45% في استطلاع 2015 و47% في

استطلاع 2014. وفي السياق ذاته، سُجّل انخفاض في نسبة التقييم السلبي للسياسة الفرنسية مقارنة بعام 2016، لكنها بقيت أعلى من استطلاعَي 2014 و2015؛ فقد بلغت 46% في هذا الاستطلاع بعد أن كانت 57% في استطلاع 2016 و44% في استطلاع 2015 و32% في استطلاع 2014.

وانخفض التقييم السلبي للدور الإيراني في الوطن العربي مقارنة بالاستطلاع السابق 2022 انخفاضًا محدودًا، لكنه ظل أكثر من استطلاعَي 2014 و2015؛ إذ بلغت النسبة 65% في الاستطلاع الحالي 2024/ 2025 بعد أن كانت 71% في استطلاع عام 2016، و62% في استطلاع 2015 و52% في استطلاع 2014. وفي المقابل، ازداد التقييم الإيجابي على نحو طفيف؛ إذ بلغت النسبة 21% في 2024/ 2025 بعد أن كانت 18% في استطلاع 2016 و28% في استطلاع 2015 و27% في استطلاع 2014. وعلى المنوال ذاته، انخفض التقييم السلبي للدور الروسي في الوطن العربي مقارنة باستطلاع 2016، ليقترب من استطلاعَي 2014 و2015؛ إذ بلغت النسبة 56% في 2024/ 2025 بعد أن كانت 66% في استطلاع 2016 و54% في استطلاع 2015 و52% في استطلاع 2014. وفي المقابل، ازداد التقييم الإيجابي على نحو محدود لتصل النسبة إلى 27% بعد أن كانت 21% في استطلاع 2016 و34% في استطلاع 2015 و37% في استطلاع 2014.

وانخفض كذلك التقييم السلبي للسياسة الصينية مقارنة باستطلاع 2016، من 42% إلى 32% في استطلاع 2017/ 2018، مقتربًا من مستوياته في الاستطلاعين السابقين: 25% في استطلاع 2014 و34% في استطلاع 2015. وفي المقابل، ارتفعت نسبة التقييم الإيجابي إلى 44%، بعد أن كانت 40% في استطلاع 2016، من دون أن تصل إلى ما كانت عليه في الاستطلاعين السابقين: 52% في استطلاع 2014 و51% في استطلاع 2015.

وبخلاف جميع الدول السابقة، استمر التقييم السلبي للرأي العام العربي لسياسات الولايات المتحدة في الارتفاع؛ إذ بلغت نسبته 49% في استطلاع 2014، وازدادت إلى 65% في استطلاع 2015 و77% في استطلاع 2016، قبل أن تصل إلى 80% في الاستطلاع الحالي. وعلى المنوال ذاته، انخفض التقييم الإيجابي من 36% في استطلاع 2014 إلى 27% في استطلاع 2015 و15% في استطلاع 2016 و11% في استطلاع 2024/ 2025.

الشكل (115)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية عبر السنوات

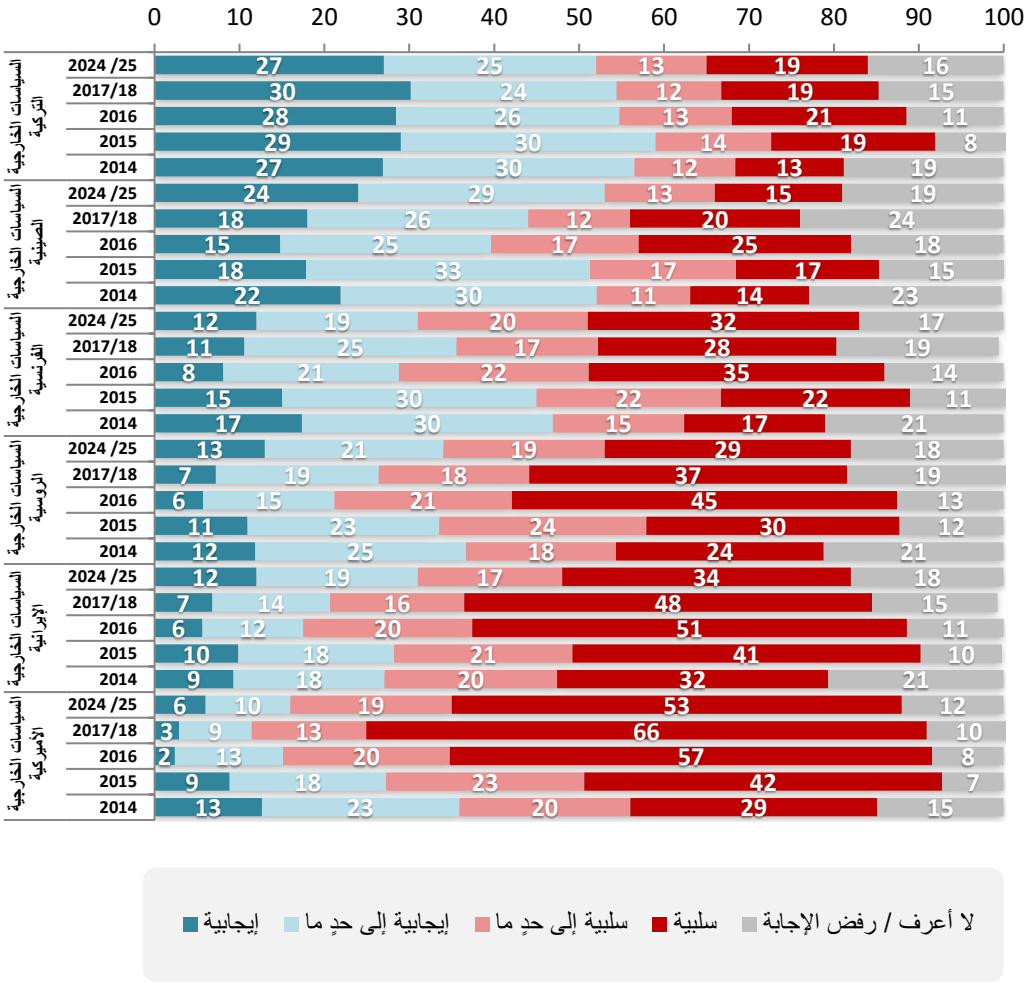

أ. تقييم السياسات التركية

قيّم 52% من الرأي العام العربي السياسات التركية في المنطقة العربية تقييمًا إيجابيًا، مقابل 32% قالوا إنها سلبية. ووصفتها غالبية المستجيبين في كلّ بلد من بلدان الاستطلاع بالإيجابية، باستثناء ثلاثة بلدان، هي مصر ولبنان والعراق؛ إذ يراها 55% من المستجيبين المصريين أنّها سلبية مقابل 35% أفادوا أنها إيجابية، في حين قيّمها 50% من المستجيبين اللبنانيين؛ أي نصفهم، سلبيًا، مقابل 44% قيّموها إيجابيًا، وأفاد 54% من المستجيبين العراقيين أنّها سلبية، مقابل 46% قالوا إنها إيجابية. ومن اللافت أن نحو ثلثي المستجيبين السعوديين امتنعوا عن الإجابة.

وفي مقابل هذه البلدان الثلاثة، قيّمت أكثرية المستجيبين، أو الكتلة الكبرى، في البلدان الأخرى السياسة التركية في المنطقة تقييمًا إيجابيًا، بنسبٍ تراوح بين 36% و78%، وذلك في كلٍّ من فلسطين والأردن والسودان وموريتانيا والمغرب والكويت وتونس. وكانت نسبة الذين قيّموها سلبيًا في هذه البلدان تراوح ما بين أعلاها 47% في الكويت، وأقلها 10% في قطر.

الشكل (116)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية في المنطقة بحسب البلدان

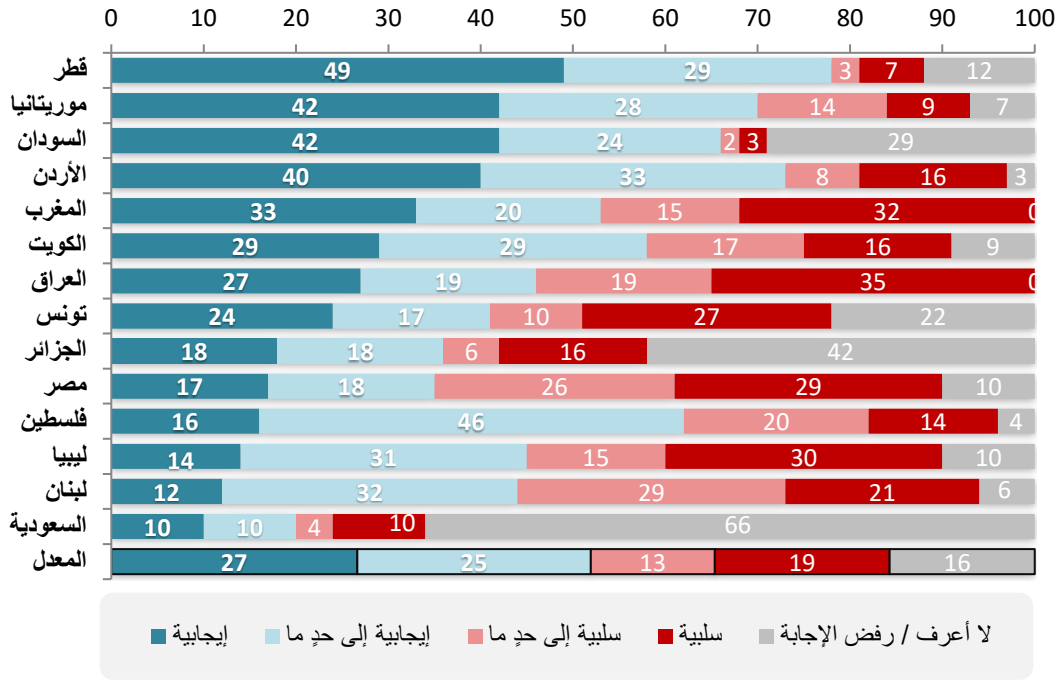

ويُظهر هذا الاستطلاع، مقارنة بالاستطلاعات السابقة، ارتفاعًا بمقدار نقطة مئوية واحدة في نسبة الذين قيّموا السياسة التركية سلبيًا. ويُذكر أن أعلى نسبة تقييم إيجابي لهذه السياسة سُجّلت في استطلاع 2015 بنسبة بلغت 59%.

وعند مقارنة تقييم المستجيبين بحسب بلدانهم للسياسة التركية في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014، تشير النتائج إلى استقراره في كلٍّ من الأردن وموريتانيا والكويت والمغرب. أما البلدان التي انخفض فيها التقييم الإيجابي في استطلاع 2024/ 2025 مقارنة بالاستطلاعات السابقة،

فهي الجزائر والسعودية والسودان وفلسطين وتونس، في حين أنها ارتفعت في العراق ولبنان ومصر. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التقييم الإيجابي للسياسة التركية في العراق إلى 46% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 36% في استطلاع 2017/ 2018، فإن الانحدار الكبير فيها كان في السعودية؛ إذ بلغت نسبة الذين قيّموها إيجابيًا 85% في استطلاع 2016، وتدنّت إلى 20% في هذا الاستطلاع. وقد أسهم هذا الانخفاض في زيادة نسبة الذين قالوا لا أعرف أو رفضوا الإجابة من 3% في استطلاع 2016 إلى 64% في هذا الاستطلاع. وانخفضت أيضًا نسبة التقييم الإيجابي في الجزائر من 67% إلى 36% في الاستطلاع الحالي، مقابل ارتفاع نسبة الذين رفضوا الإجابة إلى 42%.

الشكل (117)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية في المنطقة العربية عبر السنوات

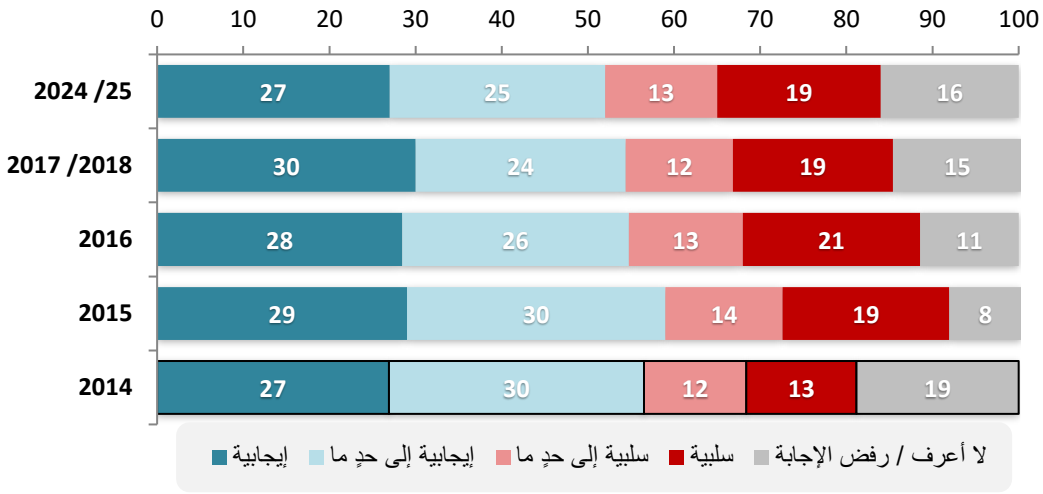

الشكل (118)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

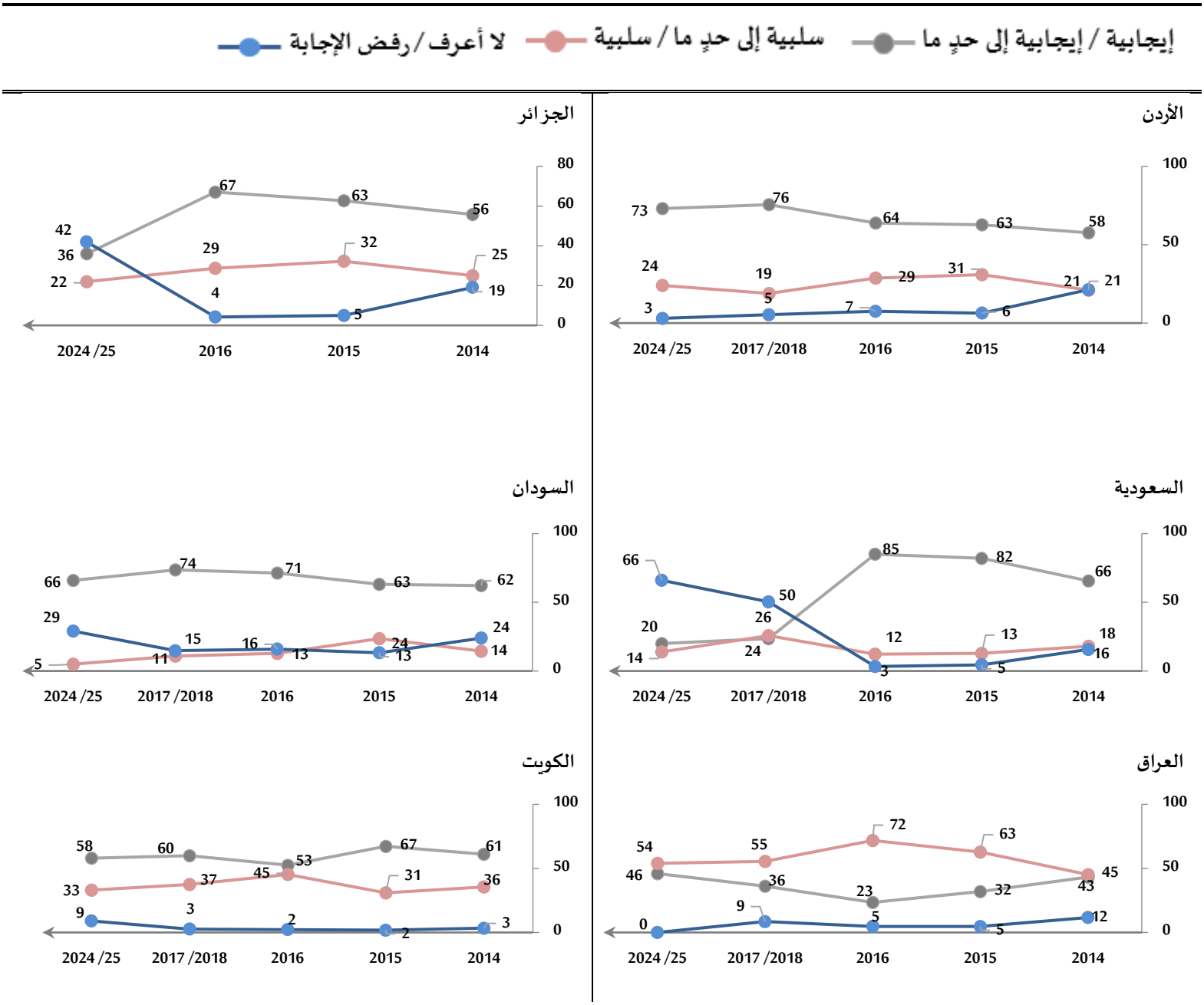

المغرب

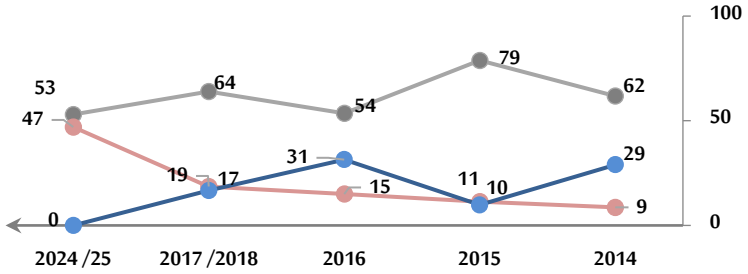

تونس

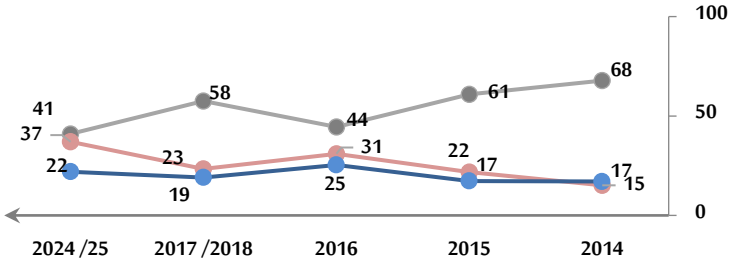

فلسطين

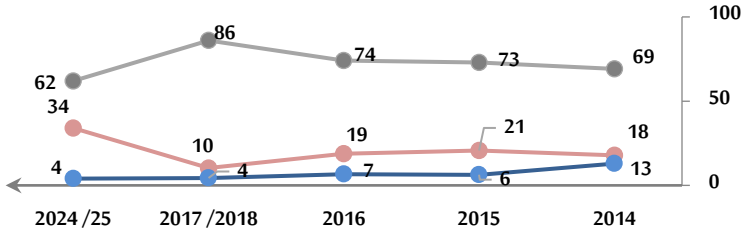

لبنان

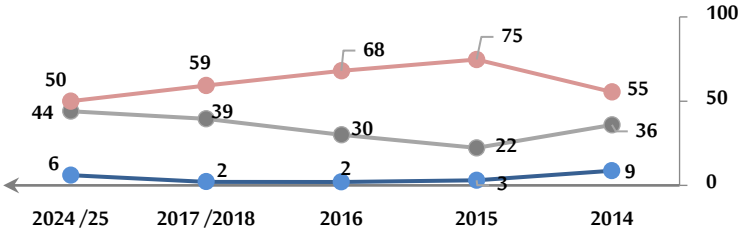

مصر

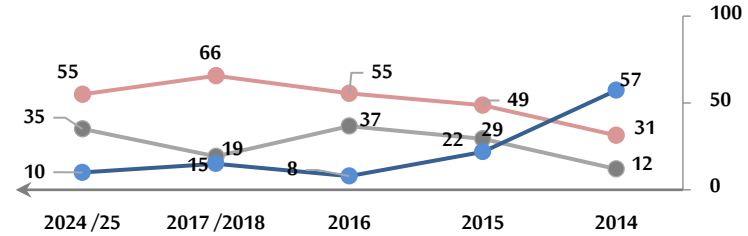

موريتانيا

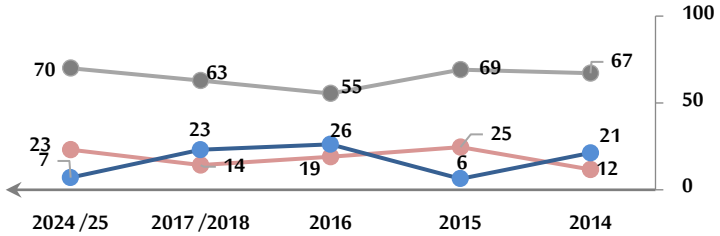

ليبيا

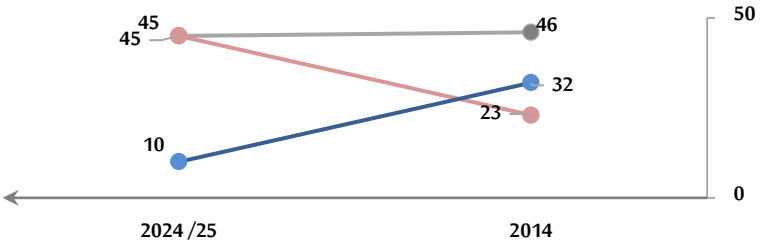

ب. تقييم السياسات الأميركية

جاء تقييم الرأي العام العربي لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية سلبيًا، بتوافق 72% من المستجيبين، مقابل 16% قيّموها بأنها إيجابية أو إيجابية إلى حدّ ما. ويُلاحَظ مدى هذا التقييم السلبي في أنّ 6% فقط كانوا جازمين بأنها إيجابية، مقابل أكثر من 53% كانوا جازمين بأنها سلبية.

الشكل (119)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية في المنطقة العربية بحسب البلدان

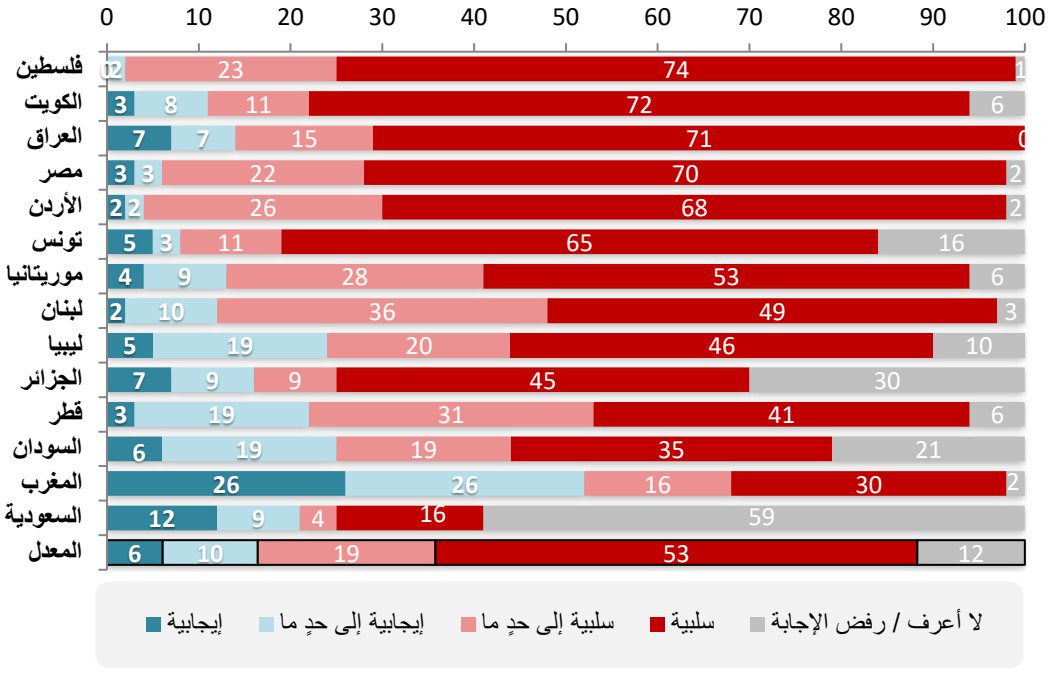

وعند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014، يظهر أنّ تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية في المنطقة العربية أصبح أكثر سلبية، وبفارق جوهري ذي دلالة إحصائية عند مقارنته بنتائج استطلاع 2014؛ إذ ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قيّموها سلبيًا من 49% في استطلاع 2014 إلى 65% في استطلاع 2015، ثم إلى 77% في استطلاع 2016 بفارق 28 نقطة مئوية عن سنة الأساس (2014)، وفي استطلاع 2022 وصلت النسبة إلى 79%، ثم انخفضت إلى 72% في الاستطلاع الحالي. أما نسبة التقييم الإيجابي، فقد انخفضت من 36% في استطلاع 2014 إلى 27% في استطلاع 2015، لتصل إلى 15% في استطلاع 2016، ثم إلى 12% في استطلاع 2017/ 2018،

قبل أن ترتفع قليلًا إلى 16% في الاستطلاع الحالي. وتمثل هذه التغيرات تحولًا جوهريًا من الناحية الإحصائية.

ويعود ارتفاع نسبة الذين قيّموا السياسات الأميركية سلبيًا إلى ارتفاعها على نحو ملحوظ في معظم بلدان الاستطلاع، وخاصّة في الأردن وفلسطين ومصر ولبنان. فعلى سبيل المثال، ارتفعت النسبة في الكويت في استطلاع عام 2014 من 36% إلى 52% في استطلاع 2015، وصولًا إلى 83% في هذا الاستطلاع. وينطبق الأمر ذاته على مصر؛ إذ ارتفعت النسبة من 36% في استطلاع 2014 إلى 56% في استطلاع 2015، واستمرت في الارتفاع إلى 80% في استطلاع 2016 و92% في الاستطلاع الحالي.

أما في السعودية، فقد انخفضت نسبة من ينظرون بسلبية إلى الدور الأميركي في المنطقة من 63% في استطلاع 2016 إلى 20% في هذا الاستطلاع، وذلك بعد أن كانت 51% في استطلاع 2015 و20% في استطلاع 2014. في حين انخفض التقييم الإيجابي من 34% في استطلاع 2016 إلى 21% في الاستطلاع الحالي، وذلك بعد أن كانت النسبة 45% في استطلاع 2015 و70% في استطلاع 2014. ويمكن فهم هذه التباينات بارتفاع نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة؛ إذ وصلت إلى 59% في هذا الاستطلاع بعد أن كانت في مستويات متدنية تراوح بين 3 و10% بين عامي 2014 و2016، وهو ما يعني أن هناك تحفظًا وعدم رغبة في الإجابة عن هذا الموضوع.

الشكل (120)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية في المنطقة العربية عبر السنوات

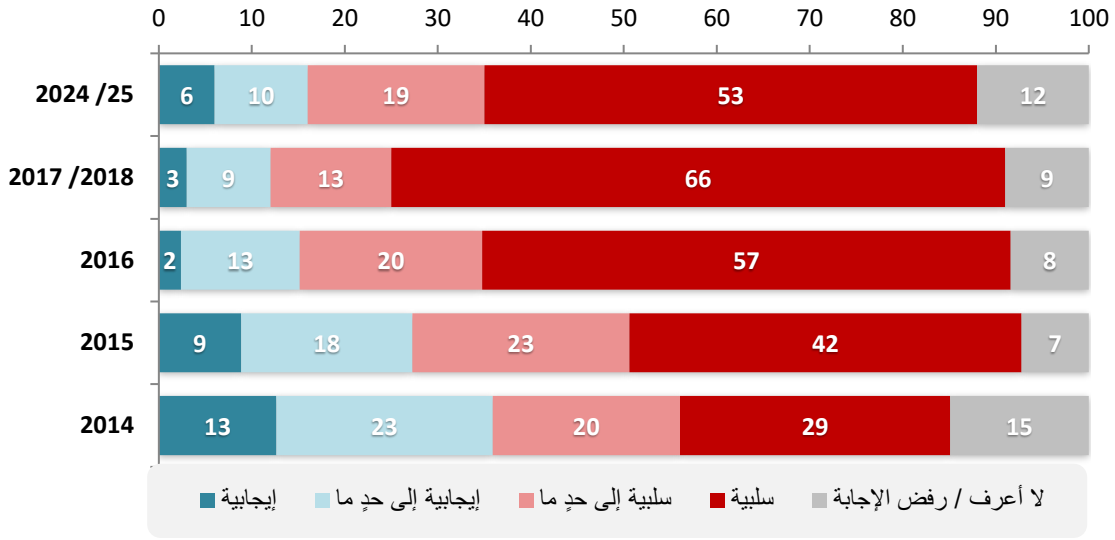

الشكل (121)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

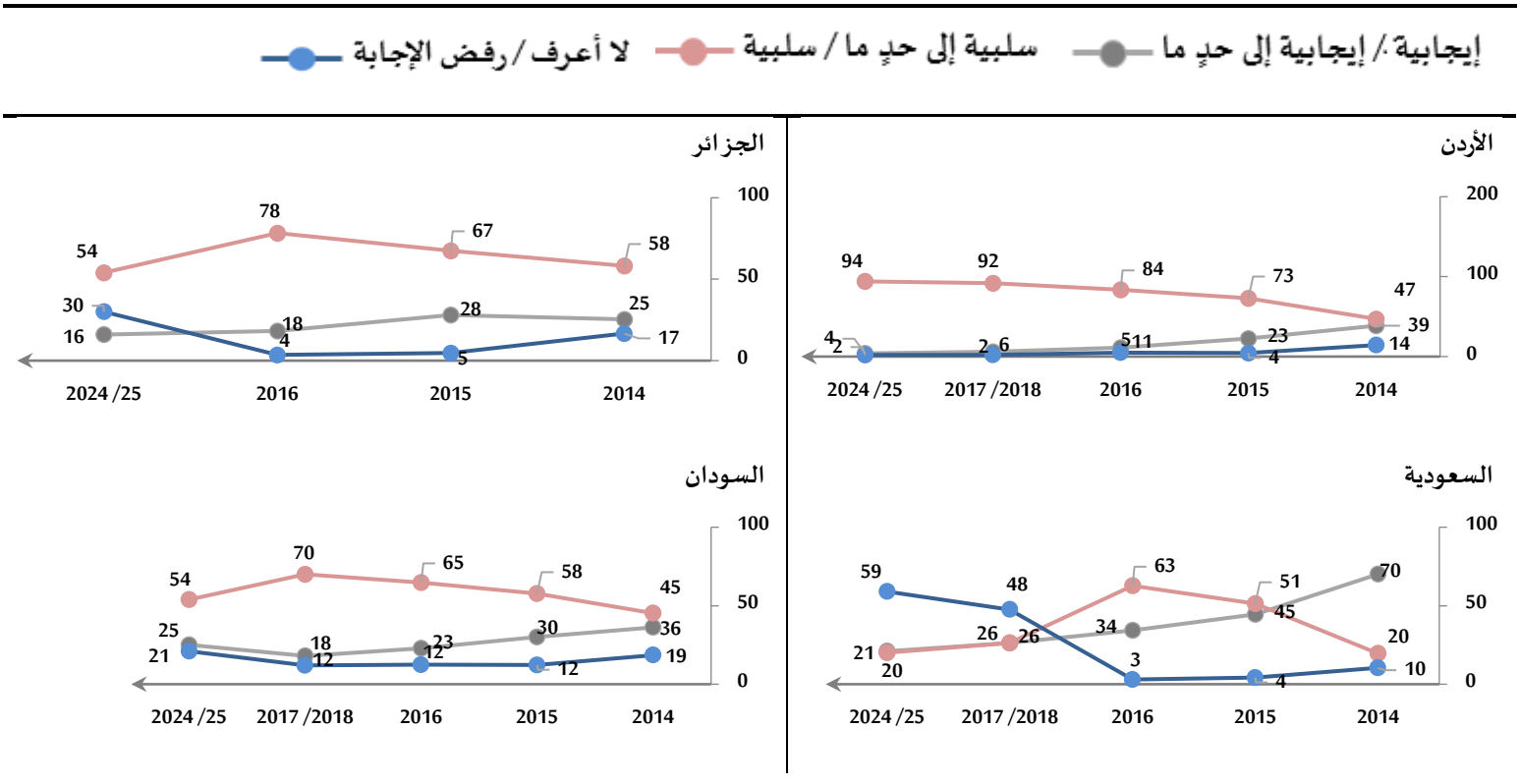

العراق

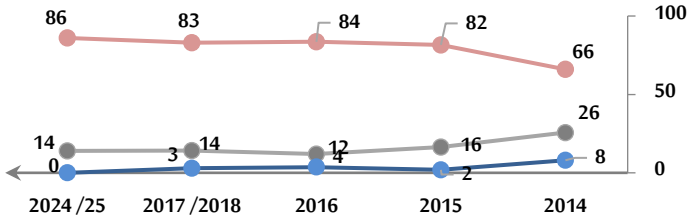

الكويت

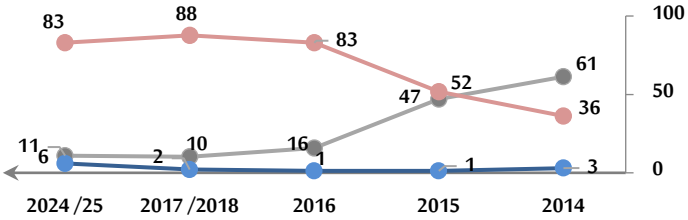

المغرب

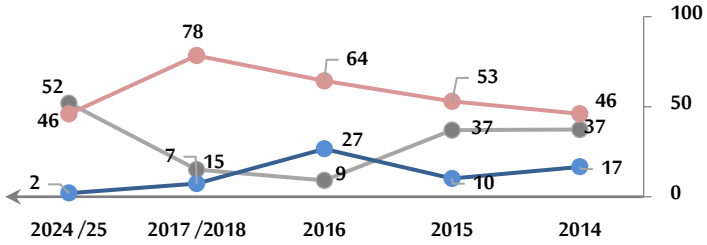

تونس

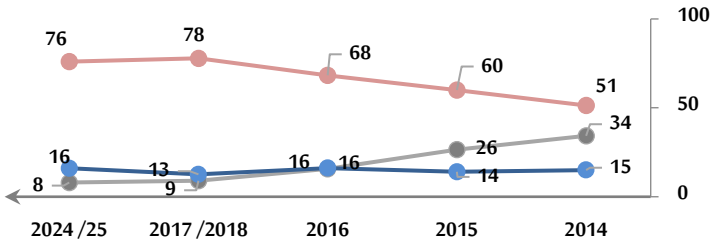

ليبيا

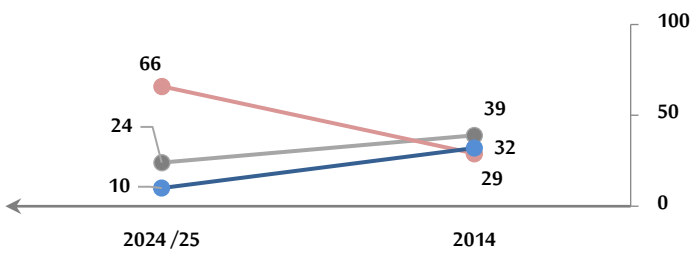

فلسطين

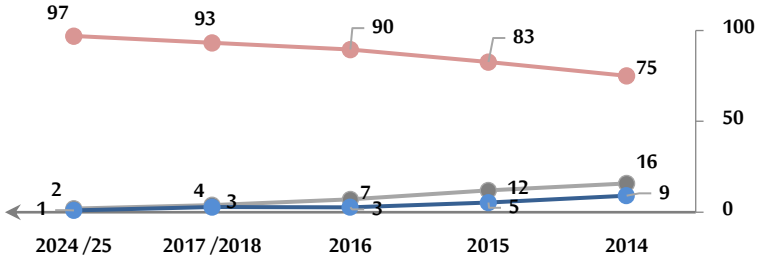

مصر

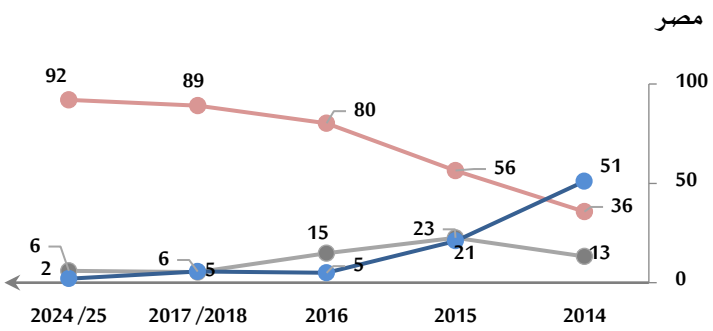

لبنان

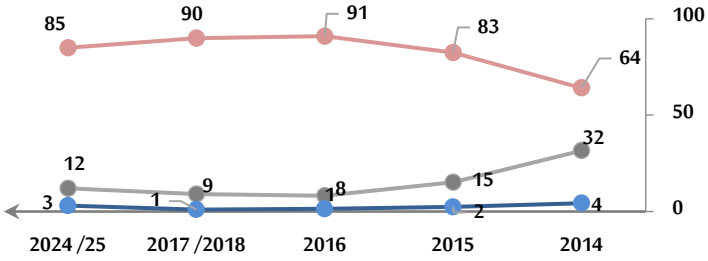

موريتانيا

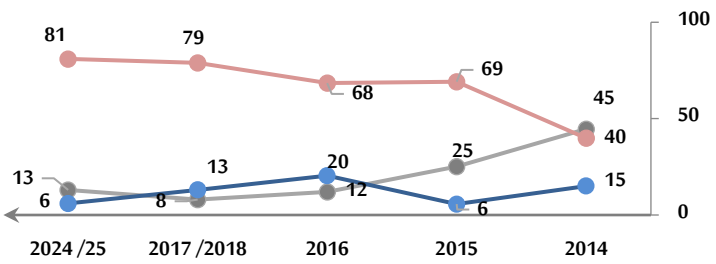

ج. تقييم السياسات الإيرانية

يتوافق نصف الرأي العام العربي، بنسبة 51%، على أنّ السياسات الإيرانية في المنطقة العربية سلبية أو سلبية إلى حدّ ما، في حين قال 31% إنّها إيجابية أو إيجابية إلى حدّ ما. أما نسبة الذين جزموا بأنّها إيجابية فكانت 12%، مقابل 34%، أي نحو ثلاثة أضعافهم، جزموا بأنها سلبية. واختلفت اتجاهات الرأي العام بحسب بلدان الاستطلاع؛ إذ ثمة شبه إجماع، بنسب تزيد على 80%، على سلبية السياسات الإيرانية، وذلك في الأردن ومصر (81% و76%، على التوالي) بمستويات تفوق المعدل العام، ثم الكويت بنسبة 67%، والعراق بنسبة 65%، ولبنان بنسبة 63%، والمغرب بنسبة 59%، وأخيرًا في تونس بنسبة 38%.

تُقيِّم السياسات الإيرانية في المنطقة عمومًا تقييمًا سلبيًا؛ أي إن غالبية المستجيبين في معظم بلدان الاستطلاع ترى أن السياسات الإيرانية في المنطقة سلبية. وكانت نسبة التقييم الإيجابية الأعلى في قطر وموريتانيا وفلسطين؛ إذ بلغت 54% في قطر، و49% في موريتانيا، و44% في فلسطين.

الشكل (122)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية في المنطقة العربية بحسب البلدان

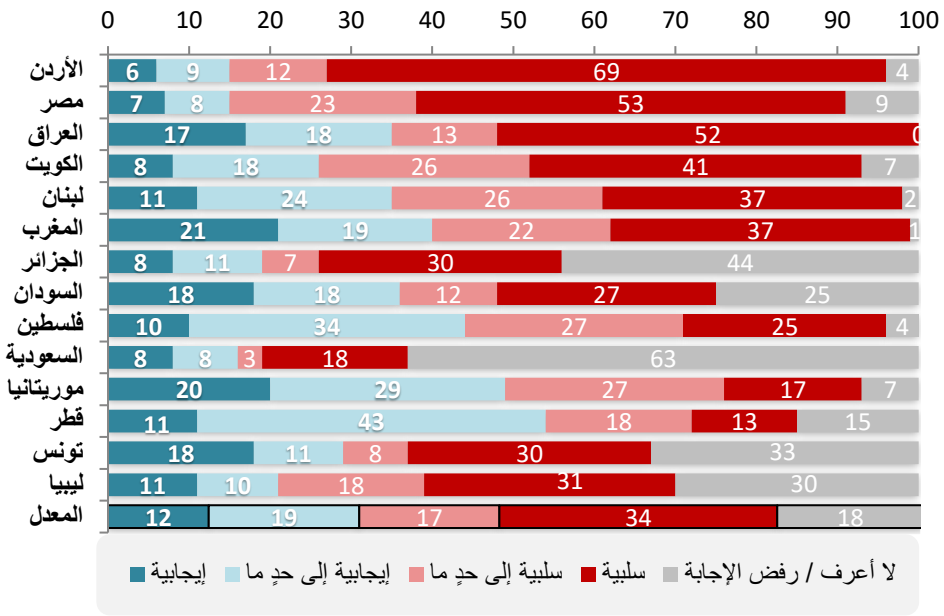

وعند مقارنة نتائج استطلاع 2024 2025 بنتائج استطلاع 2017/ 2018، يتبيّن وجود تحسن في تقييم السياسات الإيرانية في المنطقة. وتُظهر المقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة أن هذا التقييم بدأ يتجه نحو مزيد من الإيجابية؛ إذ تجاوزت نسبة التقييم الإيجابي في الاستطلاع الحالي (31%) النسبة المسجّلة في استطلاع 2014 (27%). في المقابل، كانت نسبة الذين يعتقدون أن السياسات الإيرانية سلبية إجمالًا 52% في استطلاع 2014، ومن ثم أصبحت 62% في استطلاع 2015، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 71% في استطلاع 2016، لكنها انخفضت إلى 64% في استطلاع 2017/ 2018، ثم إلى 51% في الاستطلاع الحالي.

وفي السياق ذاته، ارتفع التقييم الإيجابي للسياسة الإيرانية على نحو طفيف عن الاستطلاعات السابقة، في حين انخفض التقييم السلبي، وربما يعود هذا التوجه الإيجابي إلى دور إيران في الحرب على غزة (2023–2025).

وعند النظر إلى تقييم السياسات الإيرانية في بلدان الاستطلاع، تُظهر النتائج أن نسبة التقييم السلبي بقيت نفسها في المجمل مقارنة بالاستطلاع السابق، مع تحقيق تحسنٍ ما في بعض الحالات. وقد زادت نسبة التقييم السلبي في لبنان والعراق وليبيا فقط مقارنةً بالاستطلاع السابق.

ولا يزال الأردن يسجّل أعلى نسبة تقييم سلبي لسياسات إيران؛ إذ بلغت في الاستطلاع الحالي 81%، وهي نسبة تفوق ما سُجّل في استطلاع 2014، مع أنها انخفضت 10 نقاط مئوية مقارنة باستطلاع 2017/ 2018. وارتفع كذلك التقييم السلبي في العراق على نحو طفيف لتصل نسبته إلى 65% في هذا الاستطلاع، في حين ارتفع في لبنان من 48% إلى 63%، وفي ليبيا من 44% إلى 49%.

أما في السودان، فتراجع التقييم السلبي لسياسات إيران بنسبة كبيرة، فأضحت 39% في هذا الاستطلاع بعد أن كانت 63% في استطلاع 2017/ 2018.

وفي الكويت، تحسّن تقييم إيران على نحو طفيف، فأصبحت نسبة التقييم السلبي 67% في الاستطلاع الحالي بعد أن كانت 73% في استطلاع 2017/ 2018، لكنها كانت 60% في استطلاع 2015 و48% في استطلاع 2014. وانخفضت نسبة التقييم السلبي أيضًا في المغرب وتونس وفلسطين وموريتانيا ومصر؛ ففي المغرب انخفضت من 70% في استطلاع 2017/ 2018 إلى 59% في الاستطلاع الحالي، وفي تونس

انخفضت من 51% إلى 38%، وفي فلسطين من 57% إلى 52%، وفي موريتانيا من 53% إلى 44%، وفي مصر من 83% إلى 76%.

أما السعودية والجزائر فتمثّلان حالتين خاصتين؛ إذ تراجعت نسبة التقييم السلبي من 89% في استطلاع 2016 إلى 21% في الاستطلاع الحالي، بعد أن كانت 89% في استطلاع 2015 و77% في استطلاع 2014. ويقابل هذا التراجع ارتفاع في نسبة التقييم الإيجابي مقارنة بالاستطلاعات السابقة (2014–2016) التي راوحت فيها النسبة بين 2 و8%، لتصل إلى أعلى مستوى لها، وهو 16% في هذا الاستطلاع. وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الأكبر سُجّل في نسبة من أجاب بـ "لا أعرف" أو "أرفض الإجابة"؛ إذ بلغت 63%، بعد أن كانت 2% في الاستطلاعات السابقة.

الشكل (123)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية في المنطقة العربية عبر السنوات

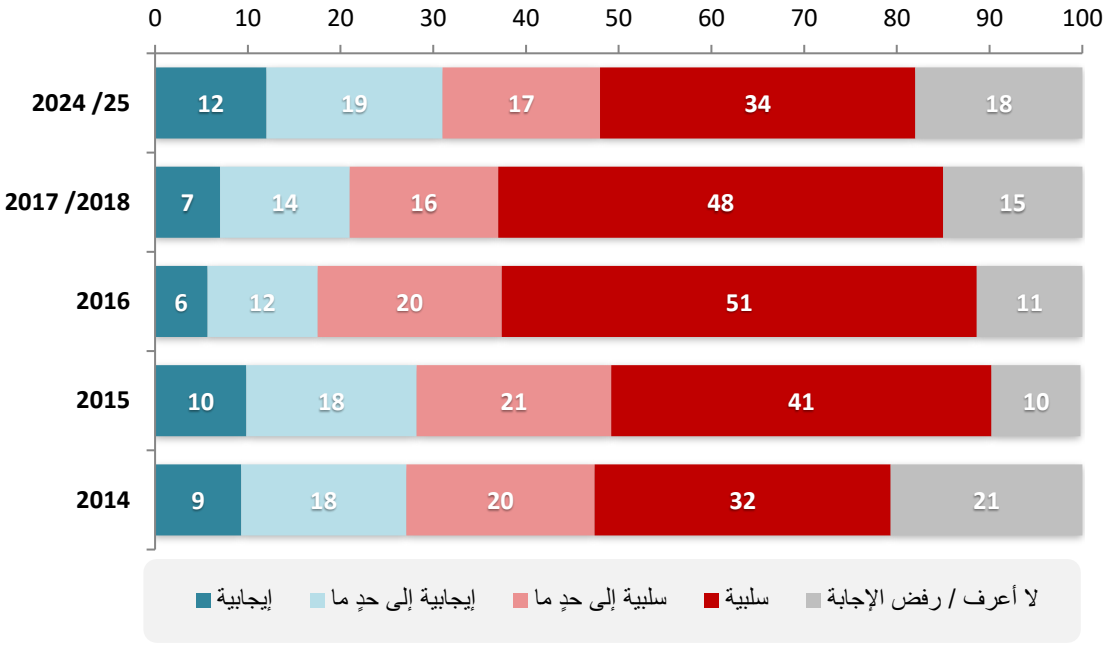

الشكل (124)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

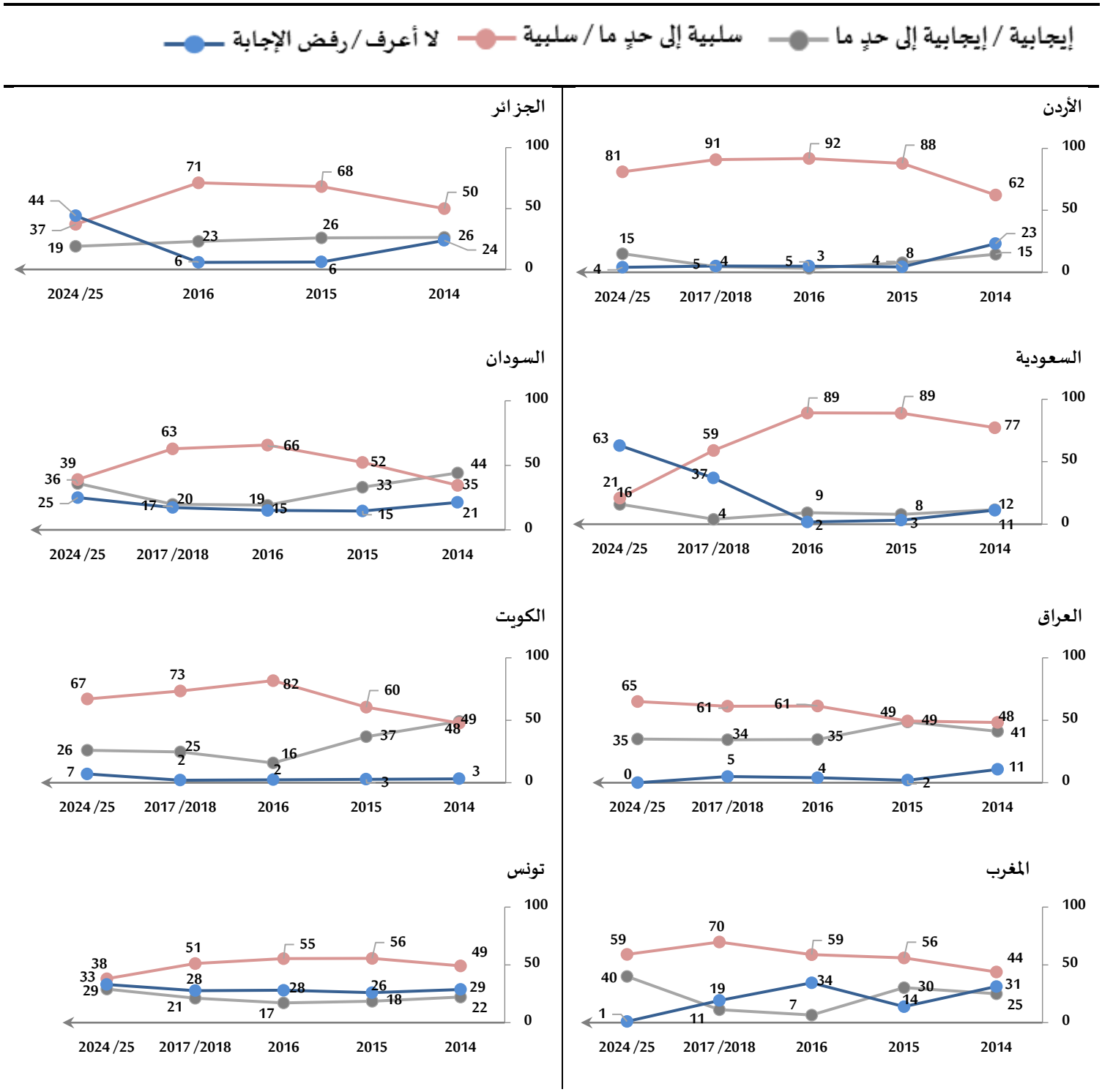

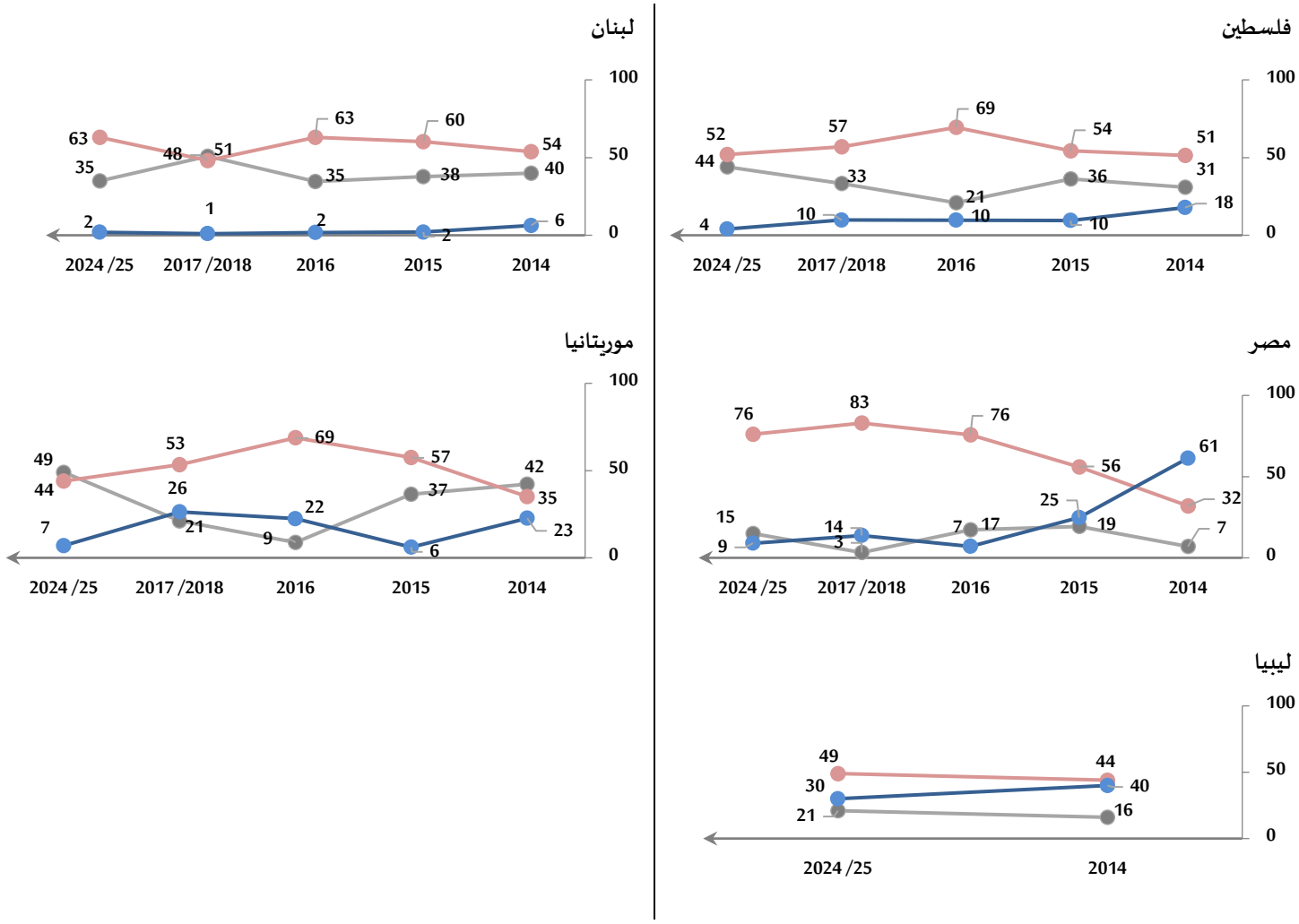

د. تقييم السياسات الروسية

لا يختلف تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية في المنطقة العربية كثيرًا عن تقييمه للسياسات الإيرانية، ويختلف نوعًا ما عن تقييمه للسياسات الأميركية؛ إذ أفاد 48% من المستجيبين أنّ السياسات الروسية في المنطقة سلبية أو سلبية إلى حد ما، وهو أقل بـ 24 نقطة مئوية من نسبة التقييم السلبي للسياسات الأميركية، وبفارق 3 نقاط مئوية عن تقييم السياسات الإيرانية. في المقابل، رأى 31% من المستجيبين أنّ السياسات الروسية إيجابية أو إيجابية إلى حد ما، وبلغت نسبة الذين جزموا بأنها سلبية 34%؛ وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الذين جزموا بأنها إيجابية. وعند تحليل النتائج بحسب بلدان المستجيبين، يظهر تباين واضح؛ إذ سُجّل شبه إجماع بين الأردنيين على سلبية السياسات الروسية؛ إذ قيّمها 81% بأنها سلبية أو سلبية إلى حد ما. في حين قيّمها أكثر من نصف المستجيبين في مصر ولبنان

والمغرب وفلسطين والعراق والكويت سلبيًا بنسب تراوح بين 52% و76%. في المقابل، كانت النسبة أقل من النصف في تونس والسعودية ومصر. أما التقييم الإيجابي فراوحت نسبته بين 54% في أعلى مستوى كما في قطر، و15% في أدنى مستوى كما في الأردن ومصر. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسب الذين لم يُبدوا رأيهم في هذا الموضوع كانت مرتفعة مقارنة بالأسئلة الأخرى، وتراوح بين 15 و25% في دول مثل قطر والسودان، وتصل إلى قرابة الثلثين (63%) في السعودية، والنصف (44%) في الجزائر، والثلث في تونس (33%)، وليبيا (30%).

الشكل (125)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية في المنطقة العربية بحسب البلدان

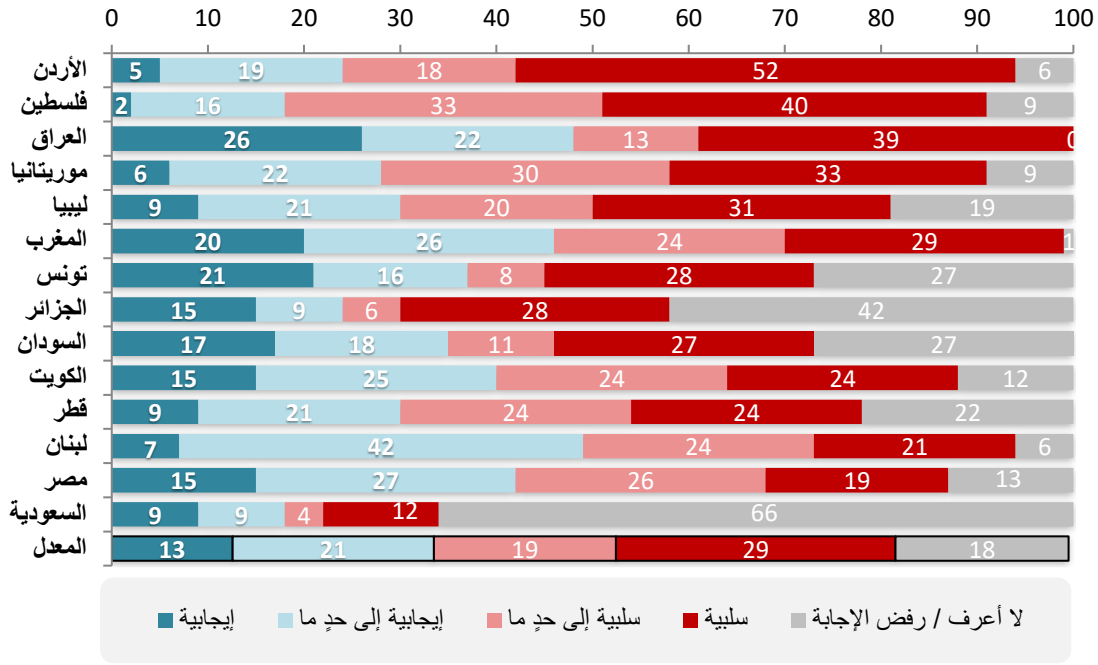

ويلاحَظ في هذا الاستطلاع أن تقييم السياسات الروسية في المنطقة العربية قد تحسّن مقارنة باستطلاع 2017/ 2018؛ فقد انخفضت نسبة من وصفوها بأنّها سلبية في هذا الاستطلاع إلى 48%، بعد أن كانت 55% في استطلاع 2017/ 2018، لكنها تبقى أعلى مما سُجّل في استطلاع 2014 (42%)، ثم ارتفعت إلى 54% في استطلاع 2015، و66% في استطلاع 2016، ومن ثم بدأت في الانخفاض. أما التقييم الإيجابي، فقد بلغت نسبته 37% في استطلاع 2014، و34% في استطلاع 2015، ثم انخفضت إلى

21% في استطلاع 2016، ثم ارتفعت إلى 26% في استطلاع 2017/ 2018، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت 34% في الاستطلاع الأخير. وعلى الرغم من التحسن النسبي، فإنّ نسبة التقييم السلبي لا تزال أعلى، لكن بدرجة أقل مما كانت عليه في استطلاع 2017/ 2018. فقد انخفض التقييم الإيجابي في فلسطين ولبنان، في حين بقي شبه مستقر في ليبيا والكويت والجزائر، لكنه ارتفع في مصر وموريتانيا والمغرب وتونس والعراق والسودان والسعودية والأردن. وفي مصر، يظهر تذبذب في تقييم الرأي العام لهذه السياسات؛ إذ بلغت نسبة التقييم السلبي 12% في استطلاع 2014، ثم ارتفعت إلى 33% في استطلاع 2015، وبلغت ذروتها عند 62% في استطلاع 2016، لتعود وتنخفض إلى 45% في الاستطلاع الحالي. أما التقييم الإيجابي، فازدادت نسبته من 30% في استطلاع 2016 إلى 42% في الاستطلاع الحالي. وفي السعودية، انخفض التقييم السلبي للسياسات الروسية في المنطقة من 79% في استطلاع 2016 إلى 16% في هذا الاستطلاع، في حين ارتفع التقييم الإيجابي من 10% إلى 18%، لكن التغير الأساسي كان في نسبة الذين لم يُبدوا رأيهم؛ إذ ارتفعت نسبتهم من 3% في استطلاع 2016 إلى 66% في هذا الاستطلاع. ويُحتمل أن سياسات روسيا كان يمكن أن تحظى بتقييم أكثر إيجابية لدى الرأي العام العربي لولا تدخلها العسكري المباشر وقصفها في سورية.

الشكل (126)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية في المنطقة العربية عبر السنوات

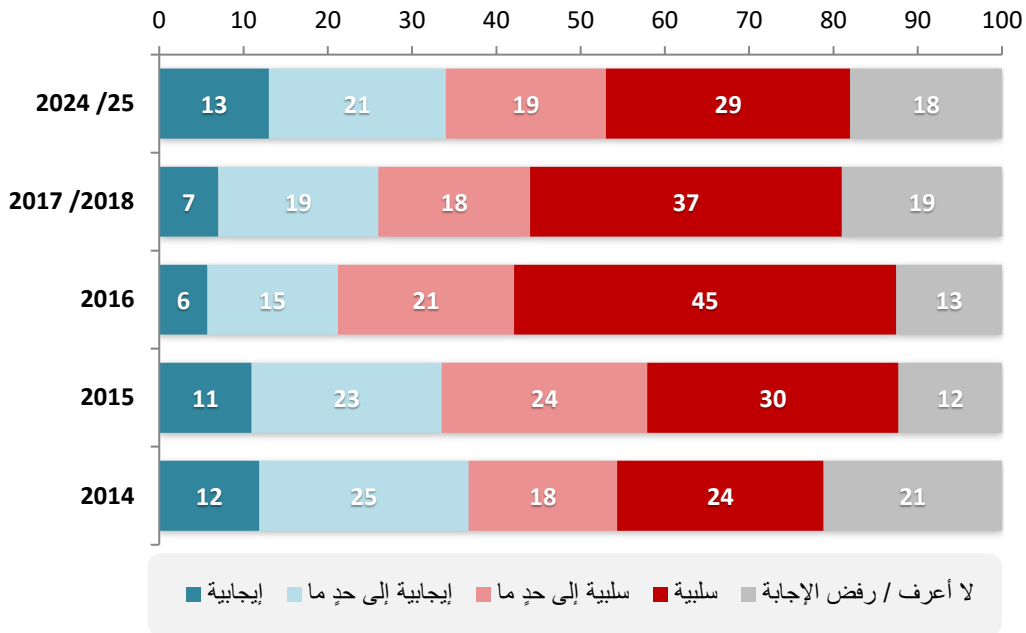

الشكل (127)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

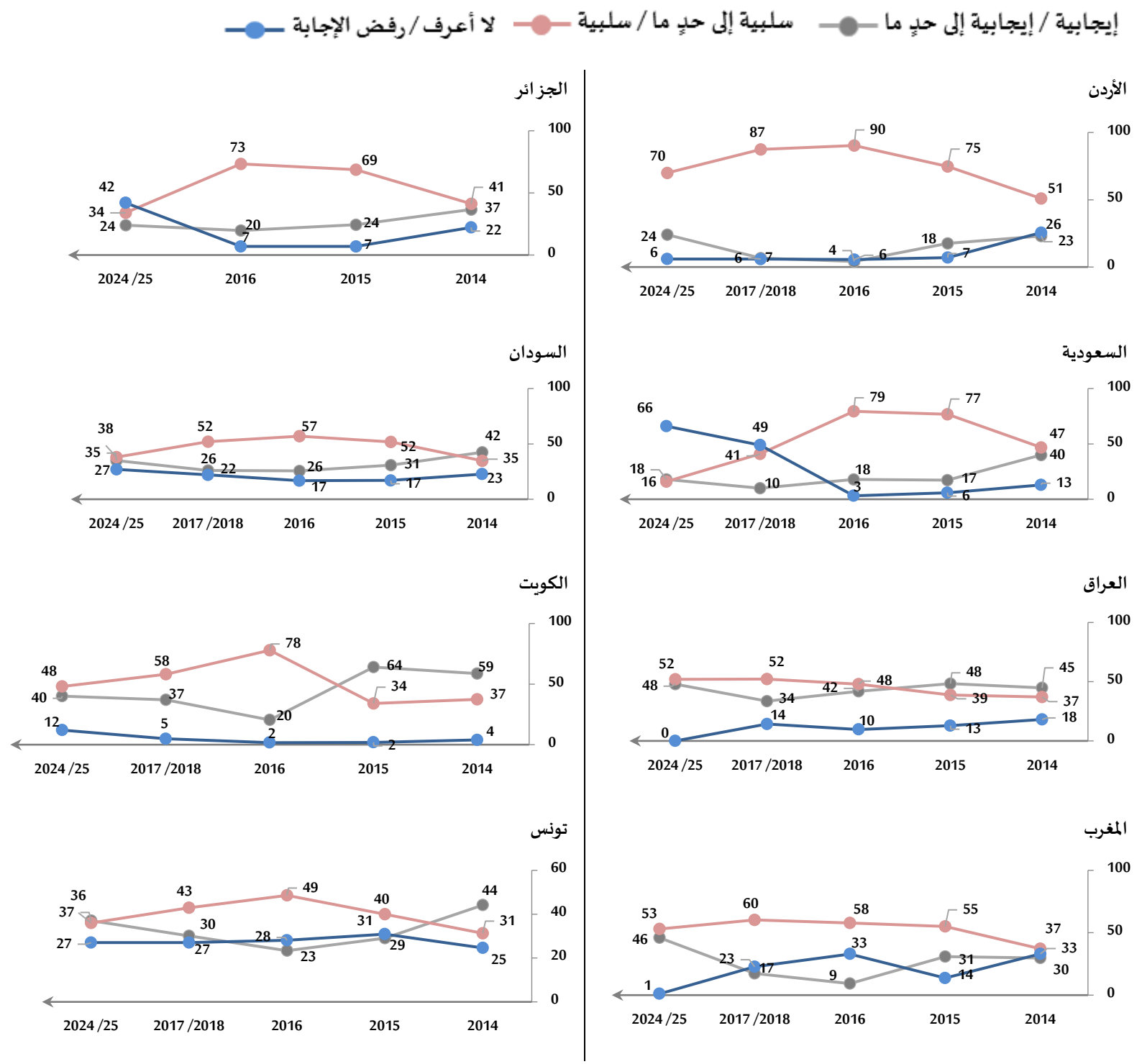

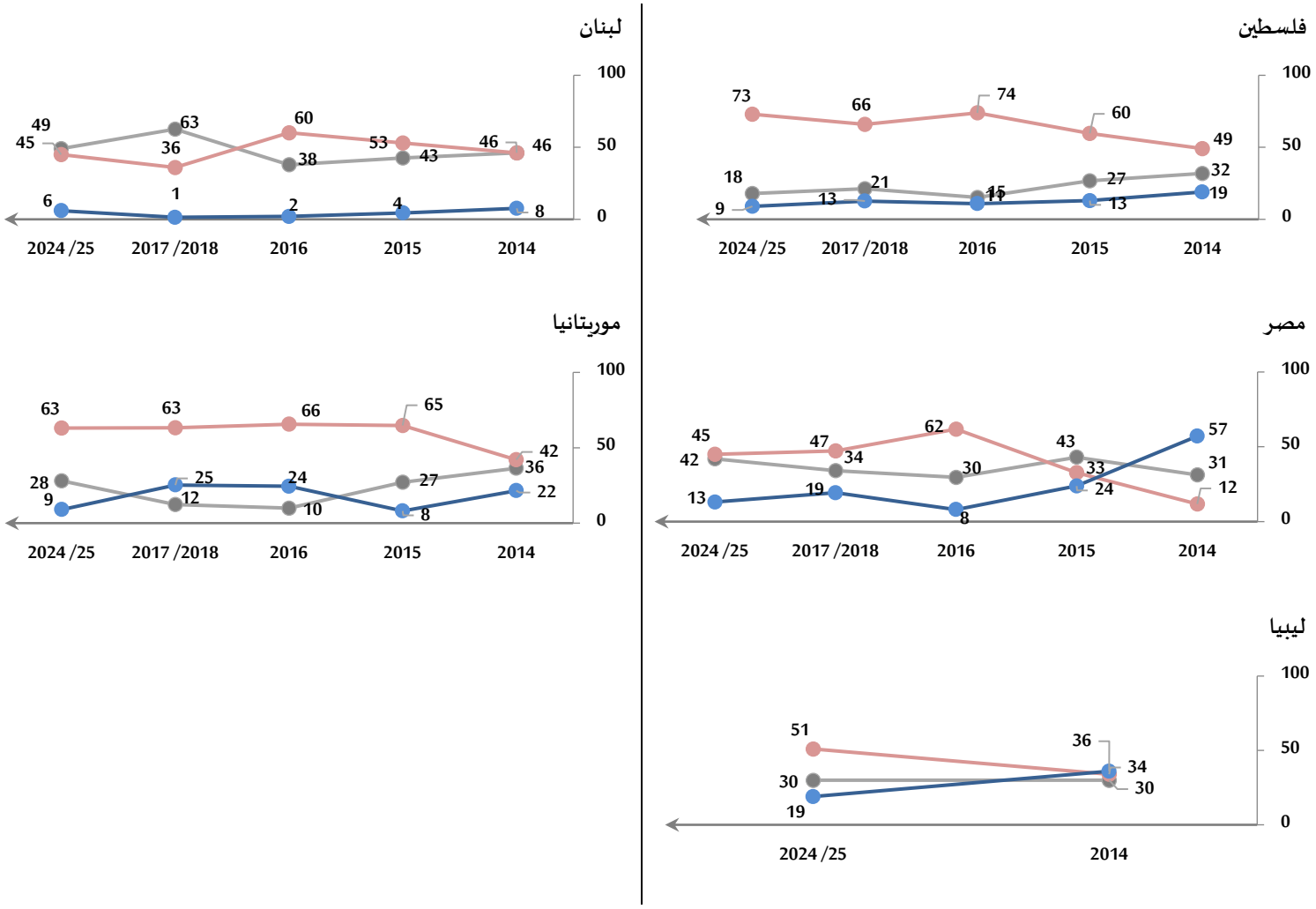

هـ. تقييم السياسات الفرنسية

انقسم الرأي العام العربي بشأن تقييم السياسات الفرنسية في المنطقة العربية في استطلاع 2025/2024؛ إذ بدا التقييم أكثر سلبية مقارنة بما سُجّل في استطلاع 2017/ 2018، فقد أفاد 31% أنّها إيجابية، في مقابل 52% قالوا إنّها سلبية. ويتركّز التقييم الإيجابي أساسًا عند أغلبية المستجيبين في لبنان (64%) والمغرب (58%)، وبدرجة أقل في العراق (48%). في المقابل، قيّمتها أكثرية المستجيبين في فلسطين (81%) والأردن (73%) وموريتانيا (69%) والكويت (64%) ومصر وتونس (54% لكل منهما) وقطر (52%) والعراق والجزائر وليبيا (51% لكل منها) تقييمًا سلبيًا، بنسب أعلى مقارنة بالدول الأخرى.

الشكل (128)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية في المنطقة العربية بحسب البلدان

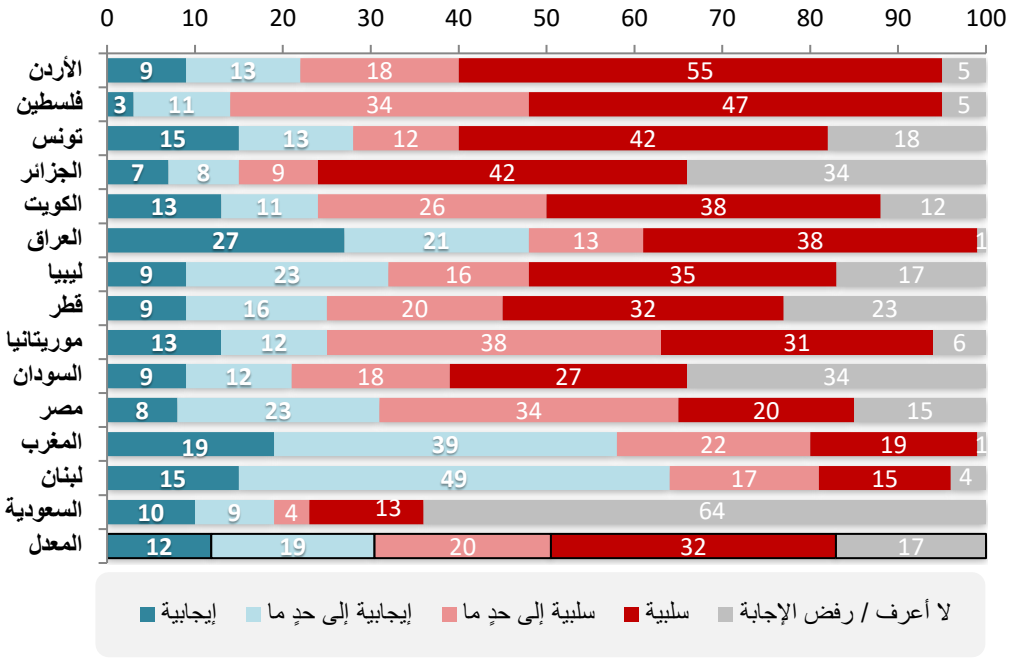

أظهرت نتائج استطلاع2024 –2025 تغيرًا في اتجاهات الرأي العام العربي نحو السياسات الفرنسية في المنطقة العربية؛ إذ استعاد التقييم الإيجابي شيئًا من الزخم الذي كان عليه في استطلاعَي 2015 و2014، بعد التراجع في استطلاع 2016؛ إذ بلغت نسبته في استطلاع 2014 47%، وانخفضت قليلًا إلى 45% في استطلاع 2015، واستمرت في الانخفاض في استطلاع 2016 إلى 29%، ثم ارتفعت إلى 37% في استطلاع 2017/ 2018، لكنها انخفضت مرة أخرى إلى 31% في الاستطلاع الحالي. وقد انعكس هذا الاتجاه على التقييم السلبي؛ إذ ارتفعت النسبة من 32% في استطلاع 2014 إلى 44% في استطلاع 2015، ثم إلى 57% في استطلاع 2016، قبل أن تنخفض إلى 46% في استطلاع 2017/ 2018، وتعاود الارتفاع مجددًا إلى 52% في استطلاع 2024/ 2025.

تذبذب التقييم السلبي للسياسات الفرنسية في عدد من البلدان التي شملها الاستطلاع، باستثناء الأردن والسودان والمغرب، حيث بقيت نسب التقييم السلبي فيها شبه مستقرة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا تجاه هذه المسألة بلغت في السعودية 64%؛ أي قرابة الثلثين. وفي الجزائر ارتفعت أيضًا من 6% في استطلاع 2016 إلى 34% في استطلاع 2024/ 2025، في مقابل انخفاض نسبة التقييم السلبي من 72% إلى 51%.

الشكل (129)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية في المنطقة العربية عبر السنوات

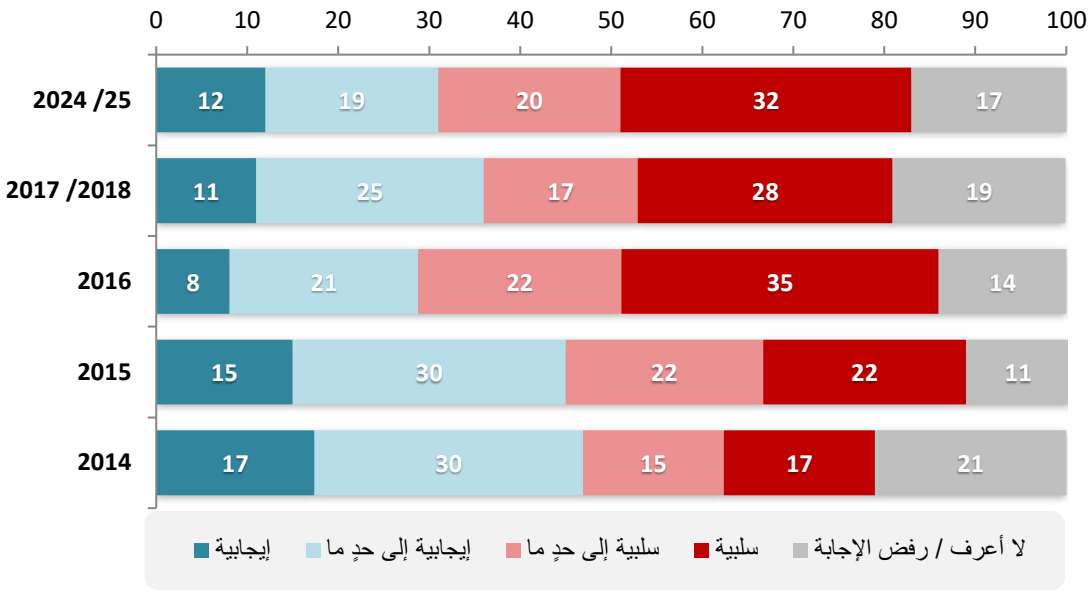

الشكل (130)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

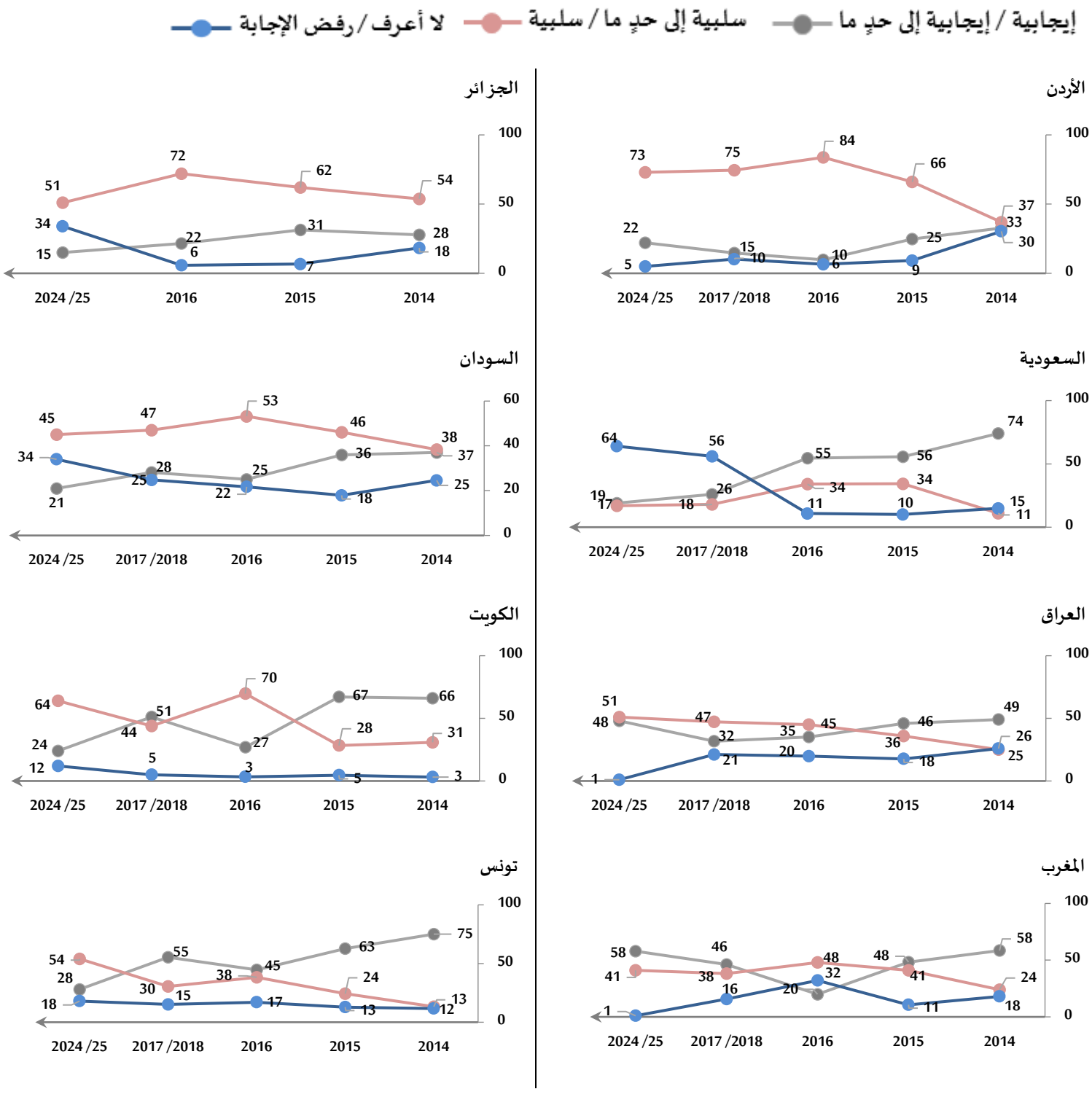

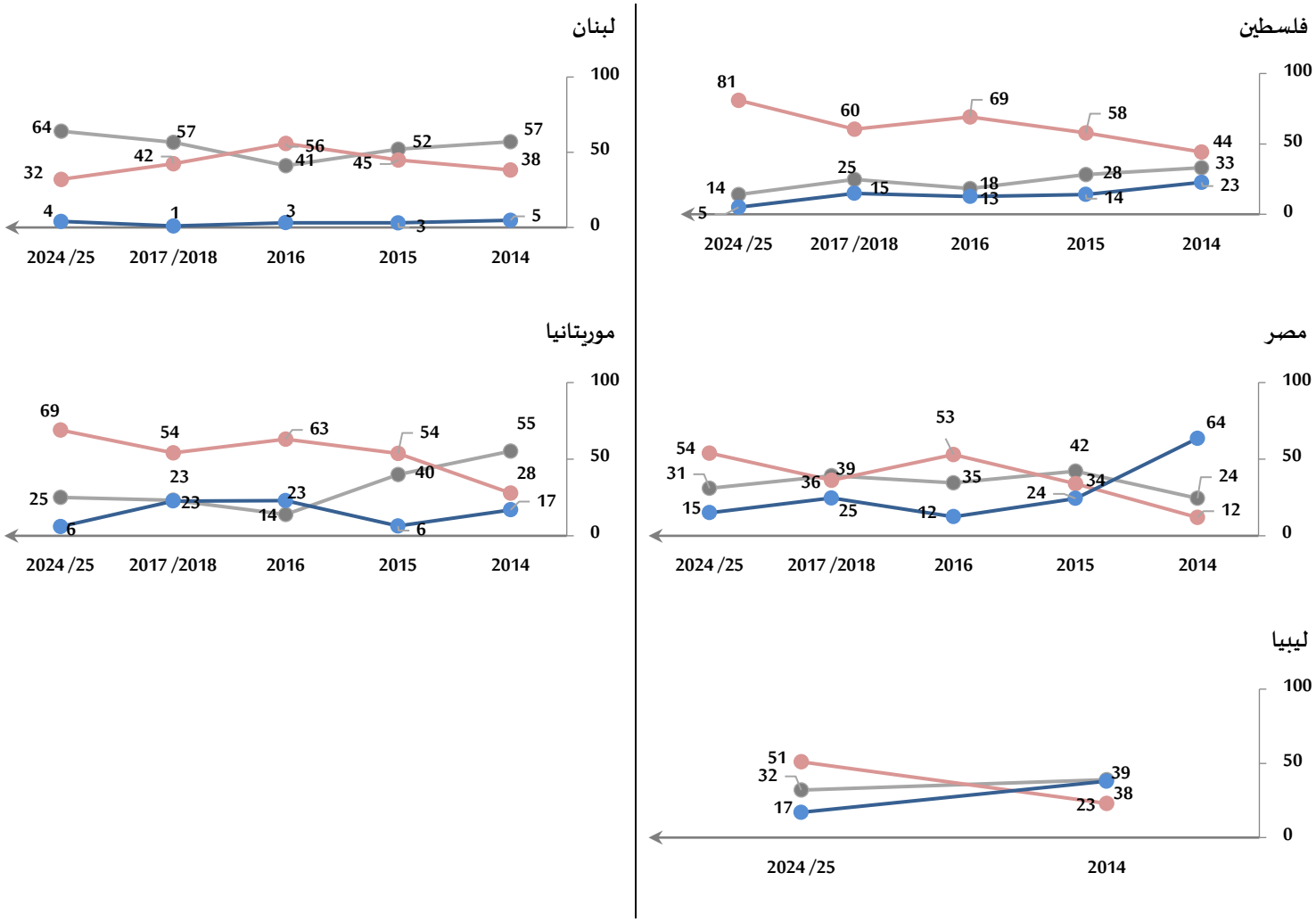

و. تقييم السياسات الصينية

انقسم الرأي العام العربي في تقييمه للسياسات الصينية في المنطقة إلى حدٍ ما، مع ميل إلى النظرة الإيجابية إليها؛ إذ كانت الصين الدولة الوحيدة التي فاقت فيها نسبة التقييم الإيجابي نسبة التقييم السلبي؛ فقد عبّر 53% من المستجيبين عن رأي إيجابي تجاه السياسات الصينية، في مقابل 28% وصفوها بأنها سلبية. وكانت نسبة الذين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة هي 19%، وهي الأعلى مقارنة بإجابات المستجيبين حول سياسات الدول الأخرى المذكورة سابقًا. ومن الممكن أن يكون التقييم الإيجابي مرتبطًا إمّا بعدم معرفة المستجيبين بالدور السياسي للصين، أو أن تصورهم العام عن دورها في المنطقة مرتبط بالأهداف الاقتصادية بالدرجة الأولى. وكان تقييم المستجيبين للسياسات الصينية إيجابيًّا في كلٍّ من العراق

وموريتانيا وقطر والسودان والمغرب ولبنان. في المقابل، برز التقييم السلبي الأعلى في فلسطين بنسبة 52%، ثم الأردن والمغرب بنسبة 43% لكلٍ منهما.

الشكل (131)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الصينية في المنطقة العربية بحسب البلدان

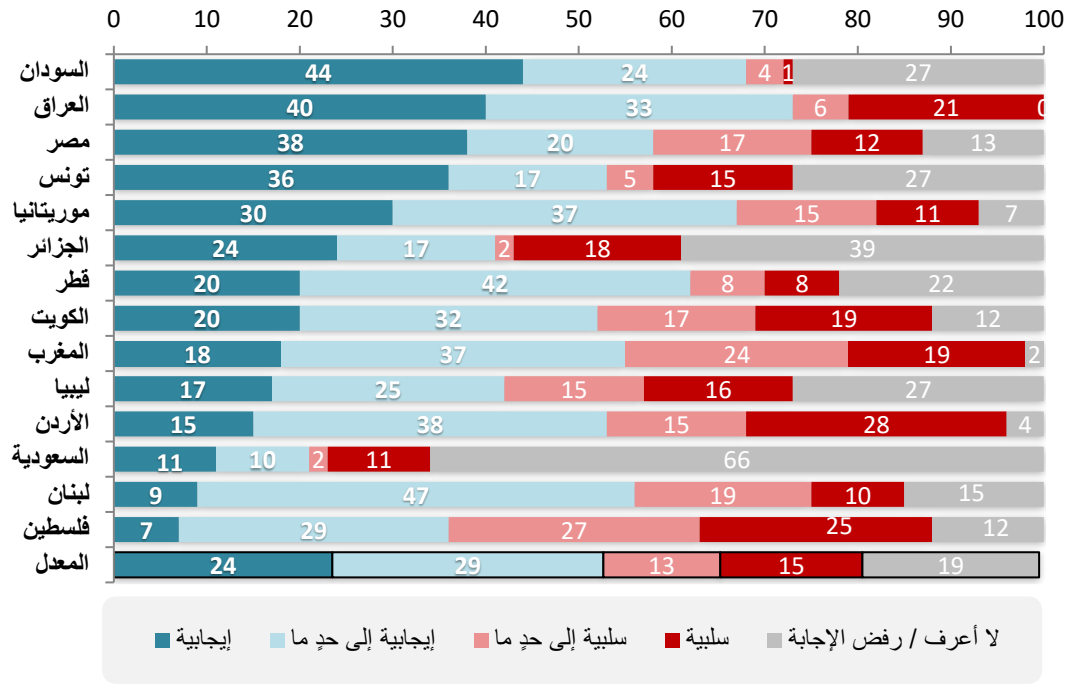

أظهرت نتائج استطلاع 2024/ 2025 ارتفاع التقييم الإيجابي لدى الرأي العام العربي تجاه السياسات الصينية؛ إذ بلغت نسبته 53% مقارنة بـ 44% في استطلاع 2017/ 2018، متجاوزًا بذلك نتائج استطلاعَي 2014 (52%) و2015 (51%). أما التقييم السلبي، فقد كانت نسبته 25% في استطلاع 2014، وارتفعت إلى 34% في استطلاع 2015، ثم إلى 42% في استطلاع 2016، قبل أن تنخفض إلى 32% في استطلاع 2017/ 2018، واستمرت في التراجع لتبلغ 28% في الاستطلاع الحالي.

وبيّنت الفروق في التقييم الإيجابي ضمن استطلاع 2024/ 2025 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014 تحسّنًا ملحوظًا عن عام 2016 تحديدًا، وعودة إلى مستويات تقارب ما سُجّل في استطلاعَي 2015 و2014. وقد شمل هذا التحسّن غالبية المجتمعات العربية، وبخاصة الجزائر والأردن والسودان

والعراق والمغرب ومصر وموريتانيا ولبنان. في المقابل، ارتفعت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا في كل من الجزائر والسعودية والسودان.

وفي حين ارتفعت نسبة التقييم الإيجابي في السودان إلى 68%، متجاوزةً ما سُجّل في الاستطلاع السابق، تصدّر العراق التقييم الإيجابي بنسبة بلغت 73%. أما في السعودية، فقد استمر الانخفاض في التقييم الإيجابي الذي كان قد تصدّر استطلاع عام 2016 بنسبة 60%، ليصل إلى 26% في استطلاع 2017/ 2018، ثم إلى 21% في الاستطلاع الحالي. وعلى الرغم من هذا التراجع، انخفض التقييم السلبي من 16% إلى 13%، في حين ارتفعت نسبة الممتنعين عن الإجابة إلى 66%، بعد أن كانت تراوح بين 11 و17% في الاستطلاعات الثلاثة الأولى.

الشكل (132)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الصينية في المنطقة العربية عبر السنوات

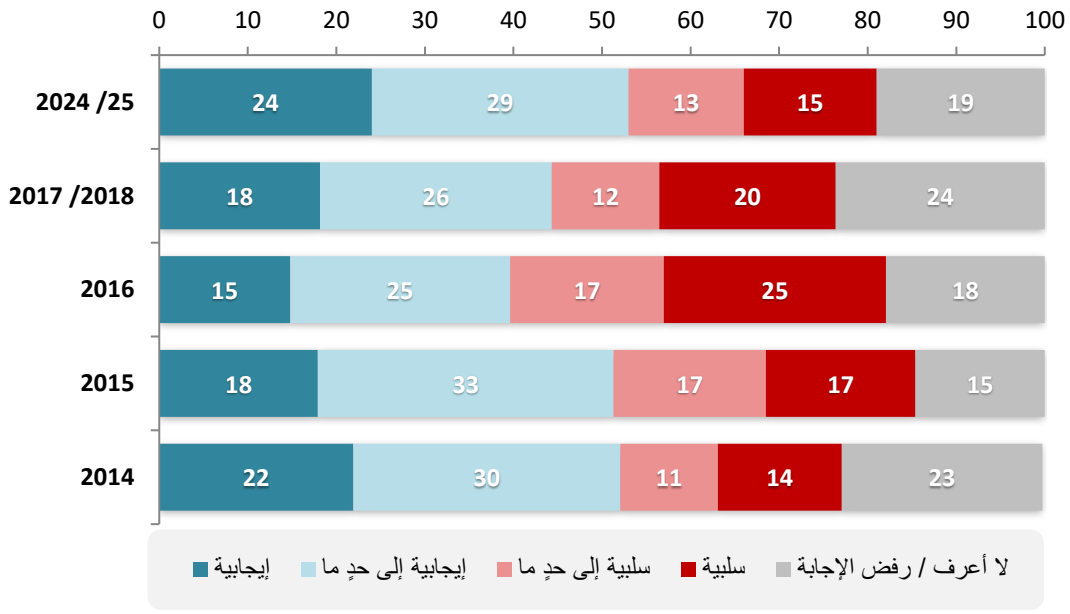

الشكل (133)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الصينية في المنطقة العربية عبر السنوات بحسب البلدان

الأردن

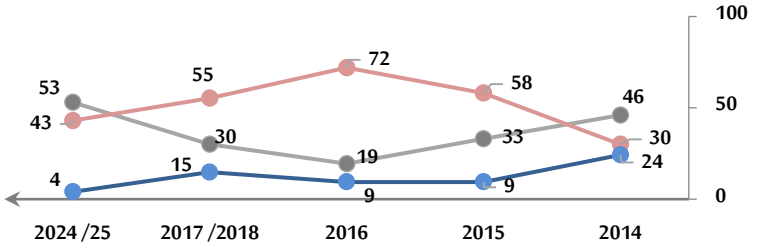

السعودية

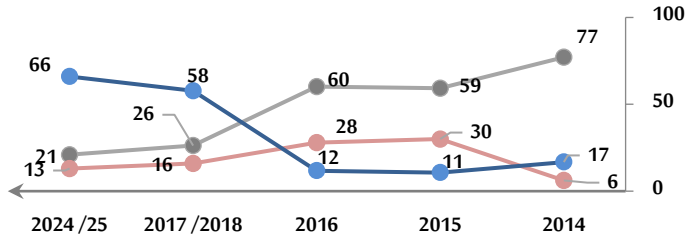

العراق

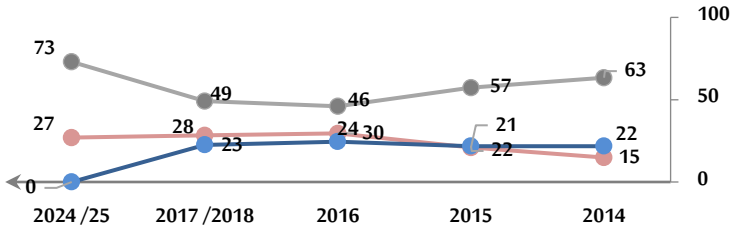

المغرب

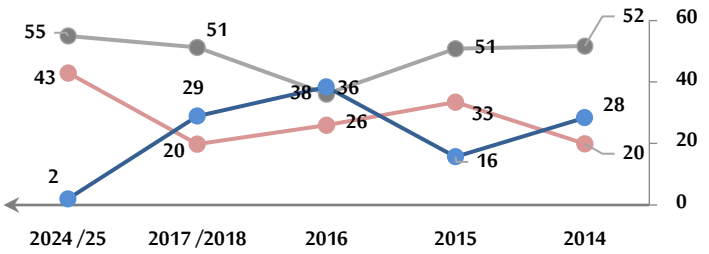

لبنان

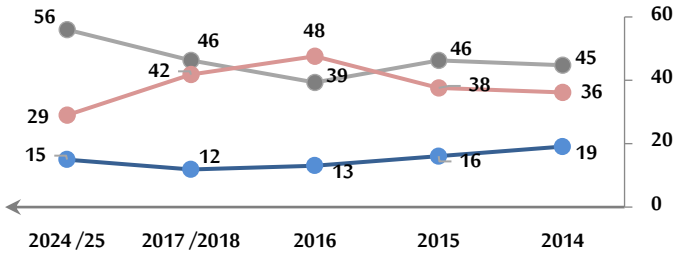

الجزائر

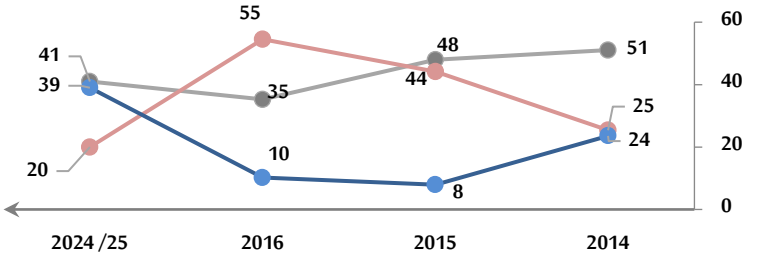

السودان

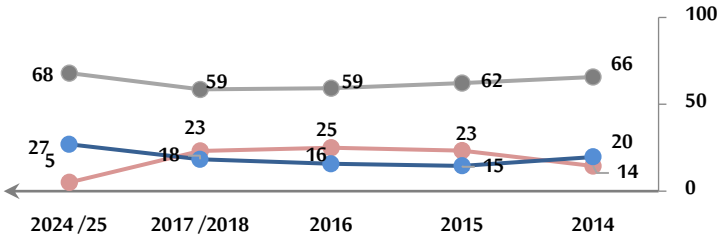

الكويت

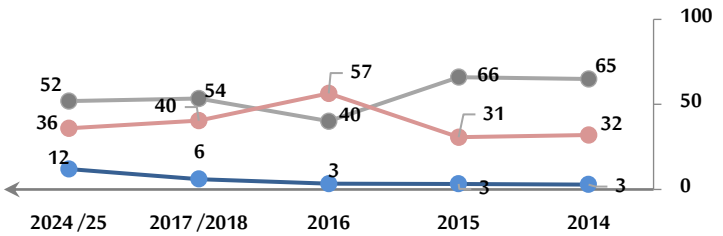

تونس

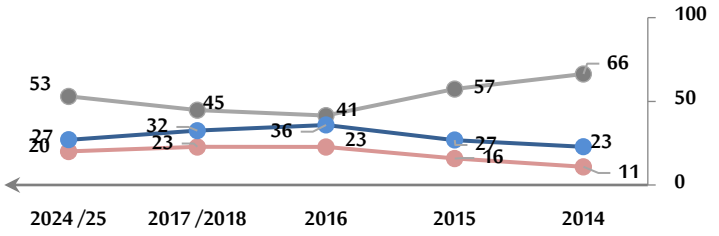

فلسطين

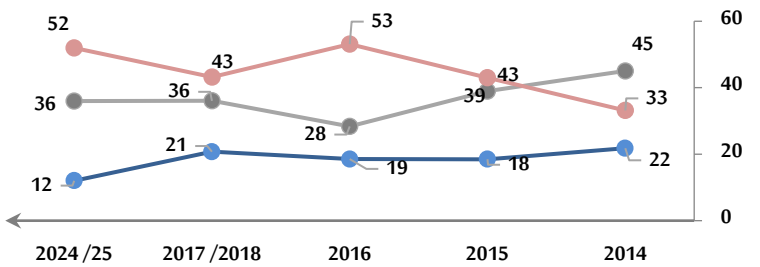

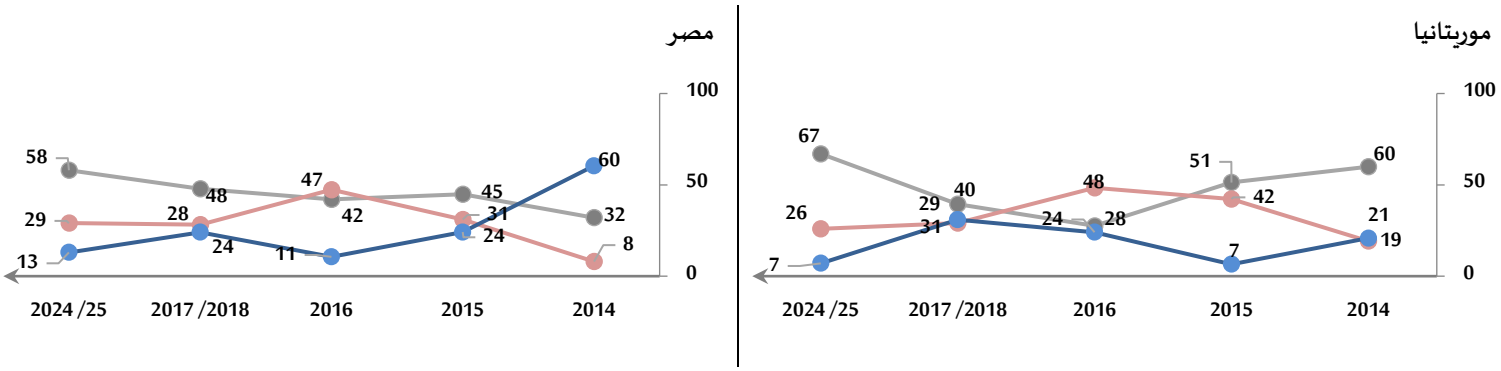

ز. تقييم السياسات البريطانية

قيّم 52% من الرأي العام العربي السياسات البريطانية في المنطقة العربية سلبيًا، مقابل 29% وصفوها بأنها إيجابية. وقد قيّمت غالبية المستجيبين في بلدان الاستطلاع السياسة الخارجية البريطانية تجاه المنطقة العربية سلبيًا، باستثناء بلدين فقط، هما: العراق والمغرب.

انقسم العراق في تقييم السياسات البريطانية؛ إذ أفاد نصف المستجيبين فيه (50%) أنها إيجابية، في حين رأى النصف الآخر أنها سلبية. أما في المغرب، فقد تفوّق التقييم الإيجابي بنسبة 54% مقابل 45% سلبيًا. ومن اللافت أنّ نسبة كبيرة من المستجيبين في السعودية امتنعوا عن إبداء رأيهم، وبلغت نسبتهم نحو الثلثين (63%)، بينما بلغت في الجزائر قرابة النصف (43%)، وفي تونس نحو الثلث (31%).

في مقابل هذه البلدان الثلاثة، عبّرت غالبية المستجيبين، أو الكتلة الكبرى، في باقي البلدان عن تقييم سلبي للسياسات البريطانية، بنسب راوحت بين 43 و85%، وشملت كلًّا من فلسطين والأردن ولبنان والسودان وموريتانيا ومصر والمغرب وليبيا والكويت وقطر وتونس. وقد سُجّلت أعلى نسبة تقييم سلبي في فلسطين (85%)، تلتها موريتانيا والأردن بنسبة 70% لكلٍّ منهما.

وعلى مستوى الأقاليم، تصدّر المشرق العربي أعلى نسبة تقييم سلبي للسياسات البريطانية (67%)، تلاه إقليم وادي النيل بنسبة 51%.

الشكل (134)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات البريطانية في المنطقة العربية بحسب البلدان

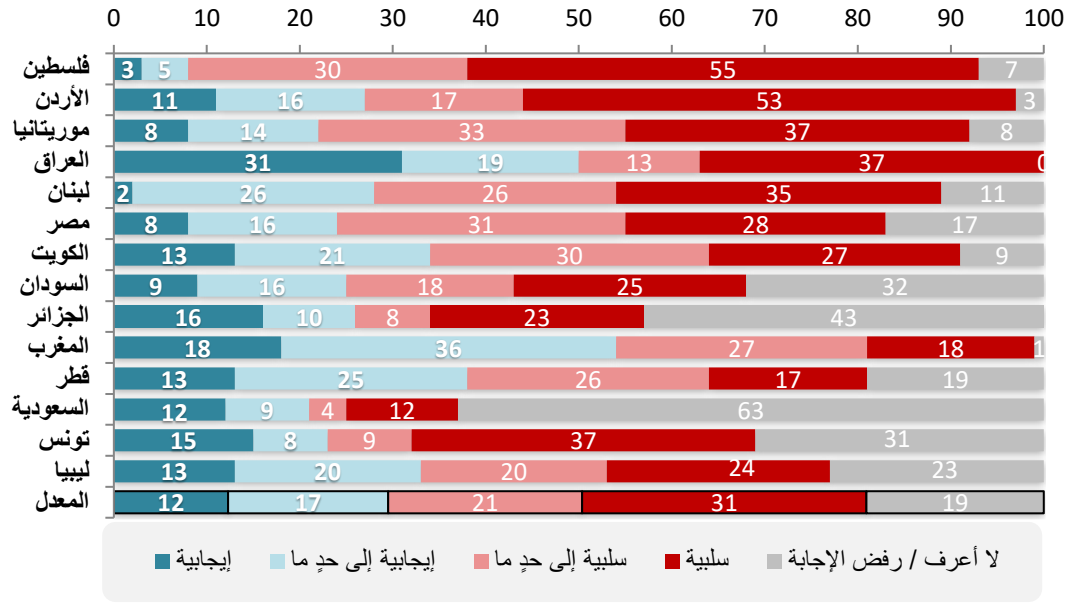

الشكل (135)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات البريطانية في المنطقة العربية بحسب الأقاليم

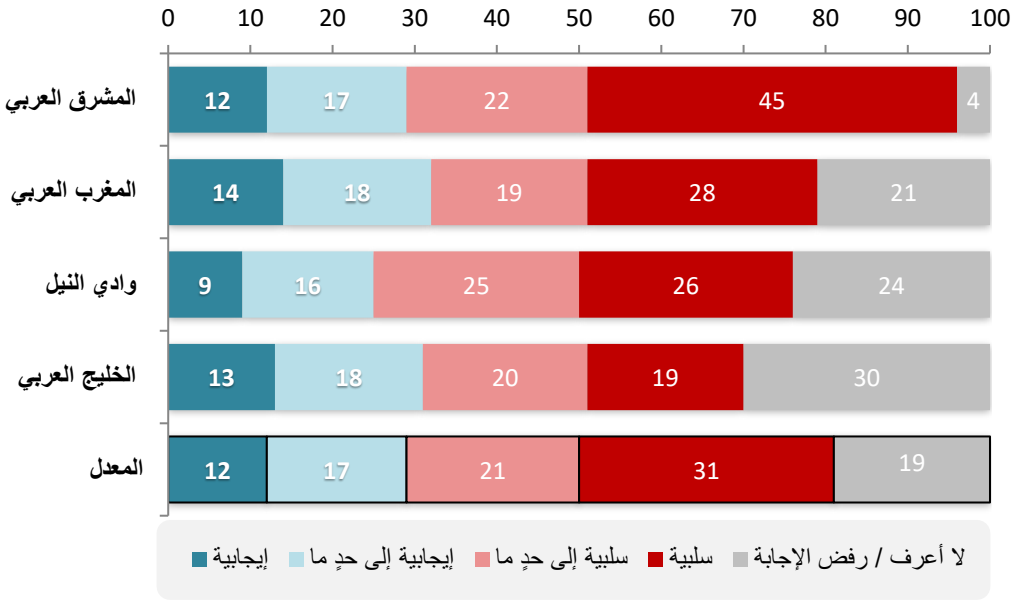

ح. تقييم السياسات الألمانية

قيّم 44% من الرأي العام العربي السياسات الألمانية في المنطقة العربية سلبيًا، مقابل 36% وصفوها بأنها إيجابية. وقد سجّلت غالبية المستجيبين في فلسطين (83%) والأردن (71%) تقييمًا سلبيًا للسياسات الألمانية تجاه المنطقة. أما في خمس دول، هي السودان وتونس والجزائر وليبيا وقطر، فقد راوحت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا بين 21 و42%، وانقسمت الآراء بين التقييمين الإيجابي والسلبي، باستثناء السودان، حيث تفوّقت نسبة التقييم الإيجابي (42%) على السلبي (20%) على نحو ملحوظ. وجاءت نتائج المغرب في الاتجاه ذاته؛ إذ بلغت نسبة التقييم الإيجابي 58%، مقابل 40% سلبيًا. وتصدّرت العراق أعلى نسبة تقييم إيجابي بين بلدان الاستطلاع بنسبة 59%، مقابل 40% رأوا أنها سلبية.

أما غالبية المستجيبين في لبنان وموريتانيا والكويت ومصر فقد قيّموا السياسات الألمانية في المنطقة سلبيًا، بنسب راوحت بين 43 و55%. ومن اللافت أنّ المجتمع السعودي امتنع عن إبداء الرأي بنسبة بلغت نحو الثلثين (65%).

وعلى مستوى الأقاليم، سجّل المشرق العربي أعلى نسبة تقييم سلبي للسياسات الألمانية (62%)، يليه إقليم المغرب العربي بنسبة 39%، ثم وادي النيل (36%)، وأخيرًا الخليج العربي بنسبة 32%، مع ملاحظة أنّ نحو ثلث المستجيبين في إقليم الخليج لم يُبدوا رأيًا تجاه هذا الموضوع.

الشكل (136)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الألمانية في المنطقة العربية بحسب البلدان

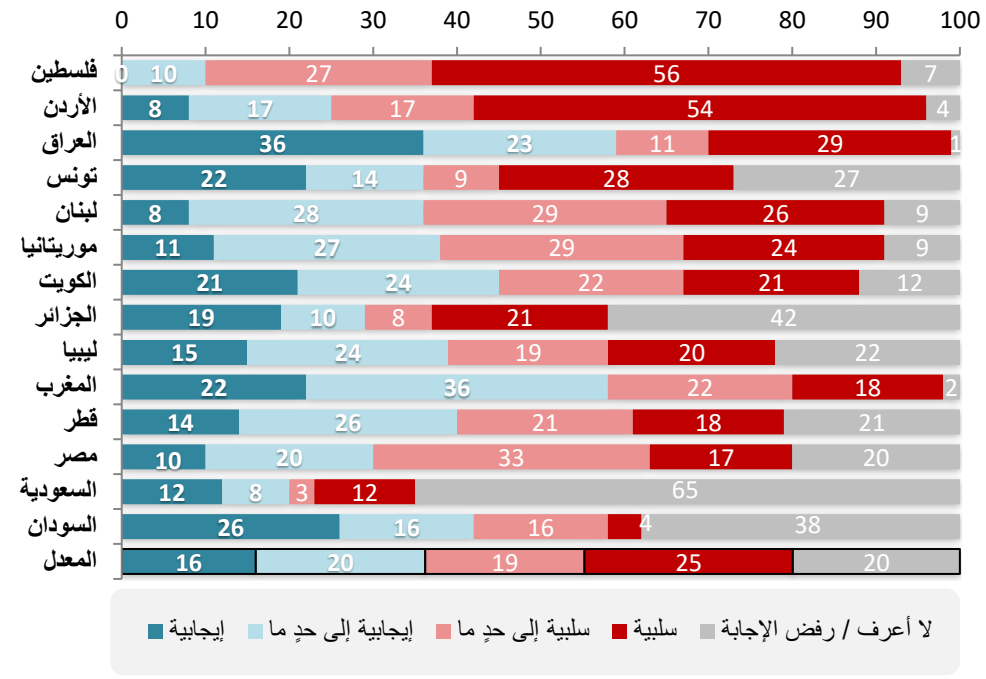

الشكل (137)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الألمانية في المنطقة العربية بحسب الأقاليم

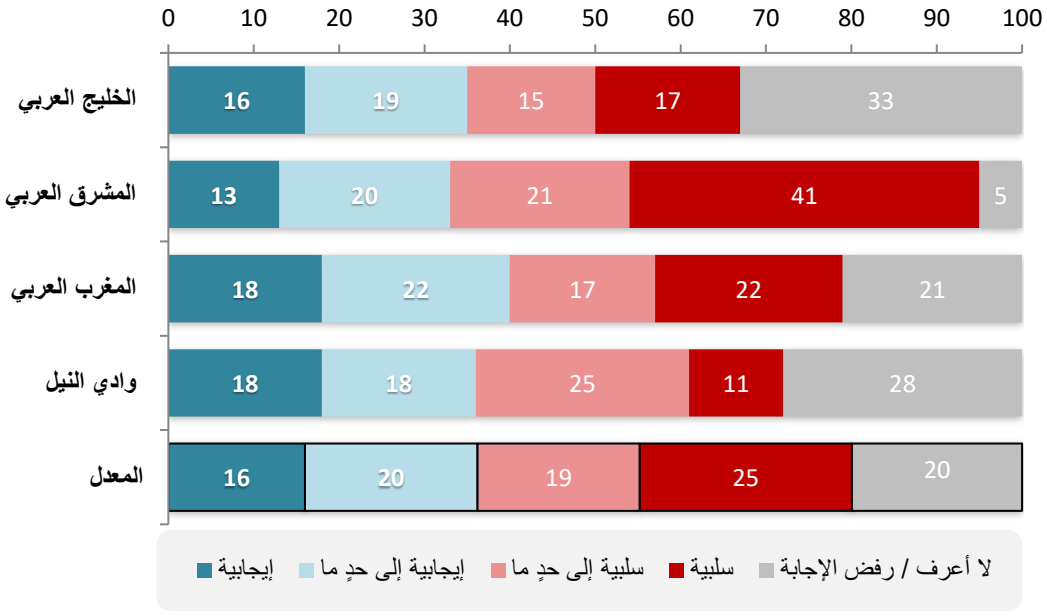

3. الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي

على صعيد اتجاهات الرأي العام العربي نحو الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، تُظهر النتائج أنّ الغالبية العظمى (85%) قادرة على تقديم إجابة وتحديد دولة تُعدّ مصدر تهديدٍ لأمن الوطن العربي. ولم تُشر نتائج الاستطلاع إلى تسجيل أيّ نسبة من المستجيبين أفادت عدم وجود وطن عربي، أو رفضت مبدأ "أمن الوطن العربي" من حيث المبدأ؛ الأمر الذي يعني ضمنيًّا قبولًا عامًا لمفهوم "الوطن العربي" بوصفه كيانًا واقعيًّا قائمًا، له أمنه الخاص الذي قد يتعرض للتهديد من دولة أخرى. ويُعدّ هذا القبول تأكيدًا ضمنيًا على تبنّي تصوّر مشترك عن سكان الوطن العربي، يقع ضمن الإطار المفاهيمي للأمّة أو الوطن. ويُبرز الرأي العام العربي وجود قدرٍ من التوافق بين مواطني المنطقة العربية بشأن الدول التي تُعدّ مصدر تهديدٍ لأمن الوطن العربي؛ إذ جاءت إسرائيل في مقدمتها، حيث توافقت الكتلة الكبرى (37.7%) من المستجيبين، في المعدل، على أنها الدولة الأكثر تهديدًا، تلتها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 21.3%، ثم إيران في المرتبة الثالثة بنسبة 7.3%.

وأكّدت الكتلة الأكبر من المستجيبين في كلّ بلدٍ من بلدان الاستطلاع أنّ إسرائيل تُعدّ الدولة الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، باستثناء الرأي العام في فلسطين والعراق والسعودية؛ إذ ذكر 45.1% من الفلسطينيين أنّ الولايات المتحدة تمثّل التهديد الأكبر، وجاءت إسرائيل في المرتبة الثانية بنسبة 33.2%. وأفادت النسبة الكبرى من المستجيبين العراقيين (29.2%) بأنّ الولايات المتحدة هي الأكثر تهديدًا، في مقابل 28.5% رأوا أنّ إسرائيل هي الأكثر تهديدًا. وفي السعودية، أجاب 18.9% بأنّ إيران هي الدولة التي تهدّد أمن الوطن العربي، مقابل 9.6% اعتبروا إسرائيل المهدّد الأول، مع الإشارة إلى أنّ 42.2% من المستجيبين السعوديين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة عن السؤال. وفي السياق ذاته، اعتبر اللبنانيون أنّ إسرائيل، بنسبة 36.7%، والولايات المتحدة، بنسبة 26.2%، تمثلان التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي. ومع ذلك، تتباين نسب المستجيبين الذين يرون أنّ إسرائيل هي الأكثر تهديدًا بحسب البلدان؛ إذ أفاد أكثر من نصف الجزائريين (59.1%)، ونحو نصف المستجيبين في الكويت وموريتانيا والسودان والأردن، أنّ إسرائيل هي مصدر التهديد الأبرز.

أمّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد رأى نحو نصف الرأي العام الفلسطيني أنّها الدولة الأكثر تهديدًا، وتوافق على ذلك نحو ثلث العراقيين، وقرابة ربع الجزائريين والموريتانيين واللبنانيين والمصريين والكويتيين.

وفي ما يتعلّق بإيران، أفادت مجموعة من المستجيبين في كل بلد أنّها تمثّل مصدر تهديد لأمن الوطن العربي، مع تباين هذه النسبة من بلدٍ إلى آخر؛ إذ بلغت أعلى مستوياتها في العراق (21.4%)، تليها السعودية (18.9%)، ولبنان (15.8%)، ثم السودان (9.5%)، والمغرب (8.1%)، والأردن (7.5%). وراوحت نسبتها بين 0.2 و5.1% في الدول الأخرى، وسُجلت النسبة الأدنى في موريتانيا (0.2%).

الجدول (14)

تقييم الرأي العام العربي للدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي بحسب البلدان

الدول الأكثر تهديدًا / بلد المستجيب	إسرائيل	الولايات المتحدة	إيران	دول عربية	دول أوروبية	دول الخليج	دول أخرى	روسيا	تركيا	الصين	جهات فاعلة أخرى	لا أعرف/ رفض الإجابة	لا يوجد مصدر تهديد للوطن العربي	المجموع
موريتانيا	60	19	2	0	3	0	1	1	0	0	1	12	1	100
قطر	60	17	3	0	0	4	0	3	0	0	0	11	2	100
الكويت	58	10	6	0	1	0	0	0	0	0	0	23	2	100
الأردن	58	23	10	2	0	1	0	0	0	0	0	5	1	100
سورية	58	7	12	2	0	1	0	1	2	0	0	17	0	100
السودان	57	16	5	1	1	5	0	2	0	0	0	13	0	100
العراق	54	23	13	2	0	3	0	0	1	0	0	1	3	100
مصر	48	30	6	1	3	1	2	4	1	0	0	4	0	100
لبنان	46	33	11	2	1	0	0	0	0	0	1	6	0	100
تونس	33	30	0	4	1	3	0	0	0	0	0	28	1	100
الجزائر	28	12	1	8	2	2	0	0	0	0	0	46	1	100
فلسطين	25	57	4	1	2	2	0	1	0	0	0	7	1	100
المغرب	25	7	7	3	8	1	5	3	1	3	0	36	1	100
السعودية	9	3	5	1	0	1	1	0	0	0	0	80	0	100
المعدل	44	21	6	2	2	2	1	1	0.4	0.2	0	19	1	100

وتشير نتائج استطلاع 2022 بجلاء إلى أنّ مواطني المنطقة العربية يتوافقون، بنسبة 59%، على أنّ إسرائيل والولايات المتحدة مجتمعتين تمثّلان مصدر التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي. وتُظهر النتائج أن التغيرات المتعلقة بهذين البلدين بقيت طفيفة، مع الإشارة إلى أن أعلى نسبة اعتبرتهما مصدر التهديد الرئيس بلغت 73%، وسُجّلت في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013. ويُعزى تذبذب النسبة التي أفادت أنّ إسرائيل تُعدّ الدولة الأكثر تهديدًا في هذا الاستطلاع، مقارنة باستطلاعات المؤشر السابقة، إلى ارتفاع نسبة من رأوا في الولايات المتحدة الدولة الأكثر تهديدًا منذ عام 2014، وازدياد نسبة من أشاروا إلى إيران، إضافة إلى من ذكروا بلدانًا عربية مجاورة نتيجة دخولها في صراعات داخلية. وتجدر الإشارة إلى أنّ روسيا

بدأت تبرز، منذ عام 2015، بين الدول التي تُعدّ مصدر تهديدٍ لأمن الوطن العربي، بعد أن غابت عن الاستطلاعات السابقة، وورد ذكرها في كل بلد من بلدان الاستطلاع، لا سيّما في السعودية والمغرب.

الجدول (15)

تقييم الرأي العام العربي للدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي عبر السنوات

سنة الاستطلاع / الدول الأكثر تهديدًا	2024/ 2025	2022	2019/ 2020	2017/ 2018	2016	2015	2014	2013 /2012	2011
إسرائيل	44	38	37	39	41	45	42	52	51
الولايات المتحدة	21	21	29	28	27	22	24	21	22
إيران	6	7	12	10	10	10	9	6	4
دول عربية	4	5	5	7	5	5	5	3	2
روسيا	1	3	1	2	3	1	--	--	--
دول أوروبية	2	2	1	1	1	1	2	1	--
دول أخرى	2	2	1	1	1	1	1	0.3	1
أخرى	0	1	1	0	1	1	0.1	--	0.2
لا يوجد مصدر تهديد	1	15	2	4	1	1	1	1	0.4
لا أعرف/ رفض الإجابة	19	7	11	8	9	12	17	15	19
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

أ. مصادر تهديد أمن المنطقة واستقرارها

وفي سياق التعرّف إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية تجاه القوى الإقليمية والدولية، طُرِح على المستجيبين سؤالٌ حول سياسات بعض القوى الدولية وأثرها في الاستقرار وأمن المنطقة. وأظهرت النتائج أنّ الرأي العام العربي توافق، بنسبة 84%، في استطلاع 2024/ 2025، على أنّ إسرائيل تُشكّل التهديد الأكبر لأمن المنطقة واستقرارها، في نمطٍ مماثل لما أظهرته نتائج سنة الأساس (2016) التي طُرِح فيها هذا السؤال أول مرة، مقابل 9% لم يعبّروا عن هذا الاعتقاد. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية؛ إذ ذكر 78% من المستجيبين أنها تمثّل مصدر تهديدٍ لأمن المنطقة واستقرارها، مقابل 14% لم يروا ذلك، ما يشير إلى انخفاض طفيف في نسبة الاعتقاد بهذه الفرضية مقارنةً باستطلاع 2019/ 2020، حيث بلغت آنذاك 81%. أمّا إيران، فقد رأى 57% من المستجيبين أنها تُهدد أمن المنطقة واستقرارها، في حين أفاد 31% أنها لا تمثّل مصدر تهديد؛ ما يعكس تراجعًا مقارنةً بما سُجّل في استطلاع 2019/ 2020، حيث بلغت نسبة من اعتبروها مصدر تهديد 67%، مقابل 21% لم يروا فيها تهديدًا.

وفي ما يخصّ روسيا،اعتقد 57% من المستجيبين أنها تمثّل مصدر تهديدٍ لأمن المنطقة، في حين رفض 30% هذا الرأي، وهو ما يُظهر ارتفاعًا مقارنةً بالاستطلاع السابق (55% مقابل 25%)، ويعادل النسبة التي ظهرت في استطلاع 2017/ 2018. وعند المقارنة بسنة الأساس، يتبيّن أن 69% أفادوا أن روسيا تهدد أمن المنطقة واستقرارها، مقابل 20% لم يروا ذلك.

أمّا فرنسا، فقد اعتبرها 53% من المستجيبين مصدر تهديدٍ لأمن المنطقة العربية واستقرارها، في مقابل 35% لم يعتقدوا بذلك. وتُظهر مقارنة هذه النتائج بنتائج استطلاع 2019/ 2020 أنّ نسبة الذين رأوا في فرنسا تهديدًا قد ارتفعت؛ إذ أفاد بذلك 44% في استطلاع 2019/ 2020، و54% في استطلاع 2017/ 2018، بعد أن كانت 30% فقط في سنة الأساس.

وتُظهر النتائج استطلاع 2024/ 2025 أنّ نسبة الذين يعتقدون أنّ الصين تُهدد أمن المنطقة واستقرارها قد ارتفعت؛ إذ صرّح 37% من المستجيبين هذا العام أنّ الصين تمثّل مصدر تهديدٍ لأمن المنطقة، بعد أن كانت النسبة 32% في استطلاع 2019/ 2020، و28% في استطلاع 2017/ 2018، و39% في استطلاع 2016. وفي المقابل، أفاد 51% في هذا الاستطلاع أنّهم لا يرون في الصين مصدر تهديد، مقارنة بـ 53% في استطلاع 2019/ 2020، و51% في استطلاع 2017/ 2018، و47% في استطلاع 2016؛ ما يدلّ على وجود تباينات طفيفة في هذه النسبة عبر السنوات.

الشكل (138)

هل تعتقد أن السياسات الراهنة لبعض القوى الدولية والإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها؟

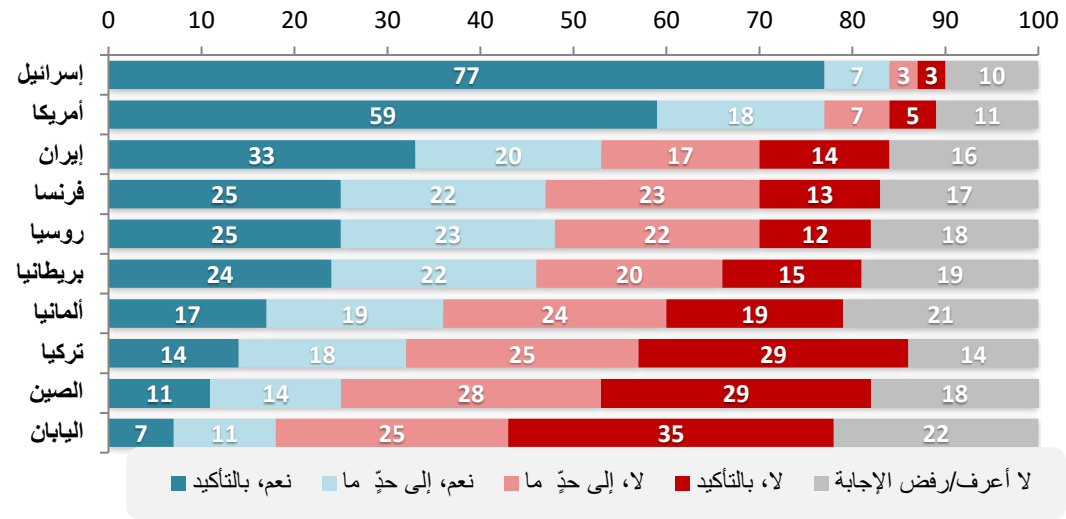

الشكل (139)

هل تعتقد أن السياسات الراهنة لبعض القوى الدولية والإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها عبر السنوات؟

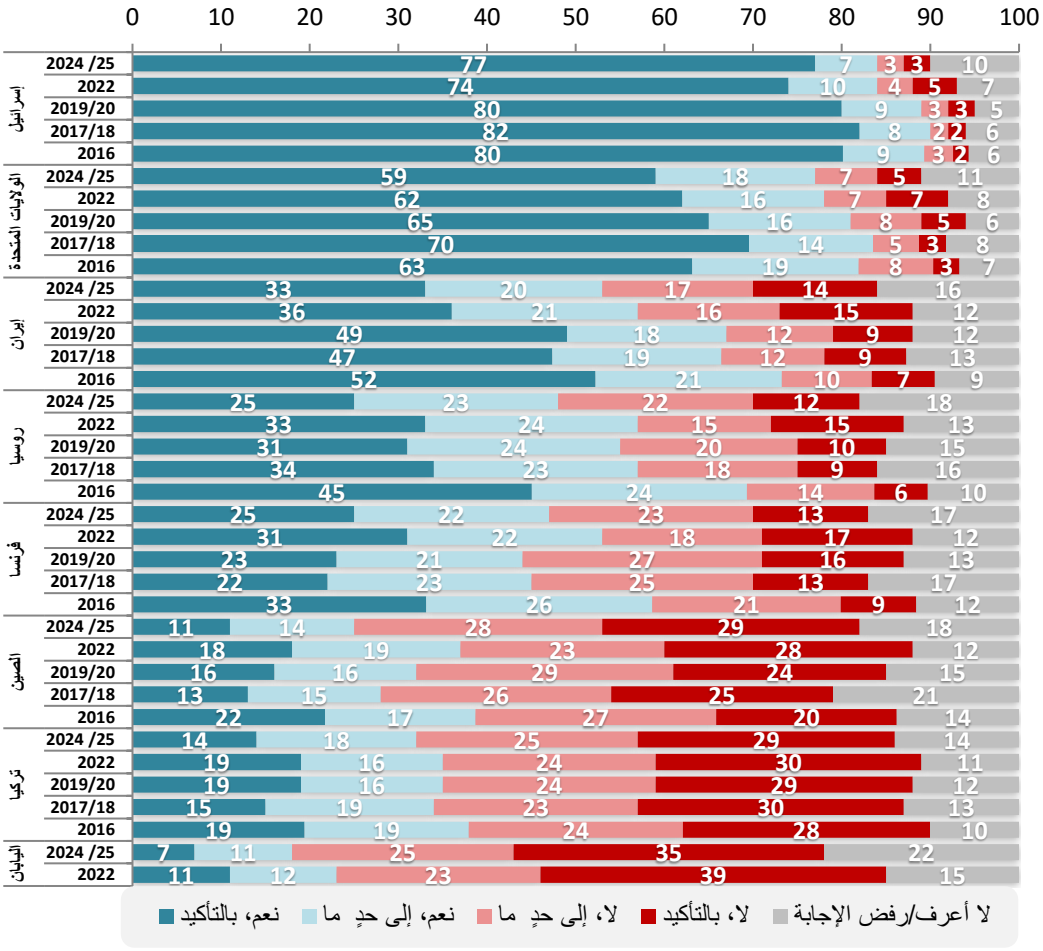

4. تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية نحو فلسطين

تضمّن المؤشر العربي قسمًا خاصًّا تناول مجموعة من الأسئلة العامة والتفصيلية، بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي في ما يتعلّق بتقييم سياسات بعض القوى الدولية والإقليمية تجاه فلسطين؛ إذ طُرحت على المستجيبين أسئلة عن سياسات كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران وفرنسا تجاه فلسطين.

الشكل (140)

تقييم الرأي العام العربي لسياسات بعض القوى الدولية والإقليمية نحو فلسطين

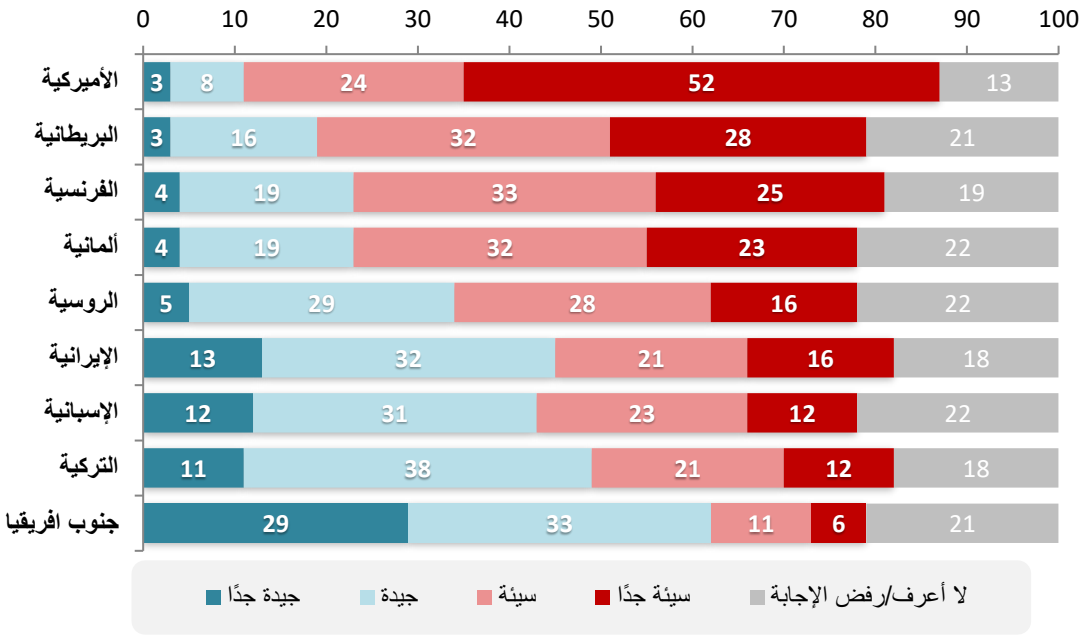

أ. تقييم سياسات جنوب أفريقيا

الشكل (141)

تقييم الرأي العام العربي لسياسات جنوب أفريقيا نحو فلسطين بحسب البلدان

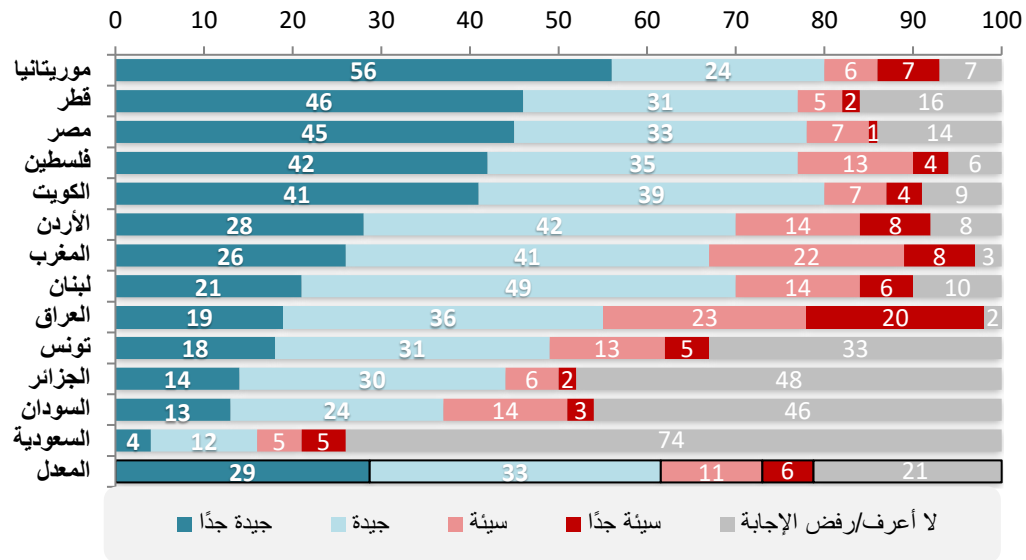

الشكل (142)

تقييم الرأي العام العربي لسياسات جنوب أفريقيا نحو فلسطين بحسب الأقاليم

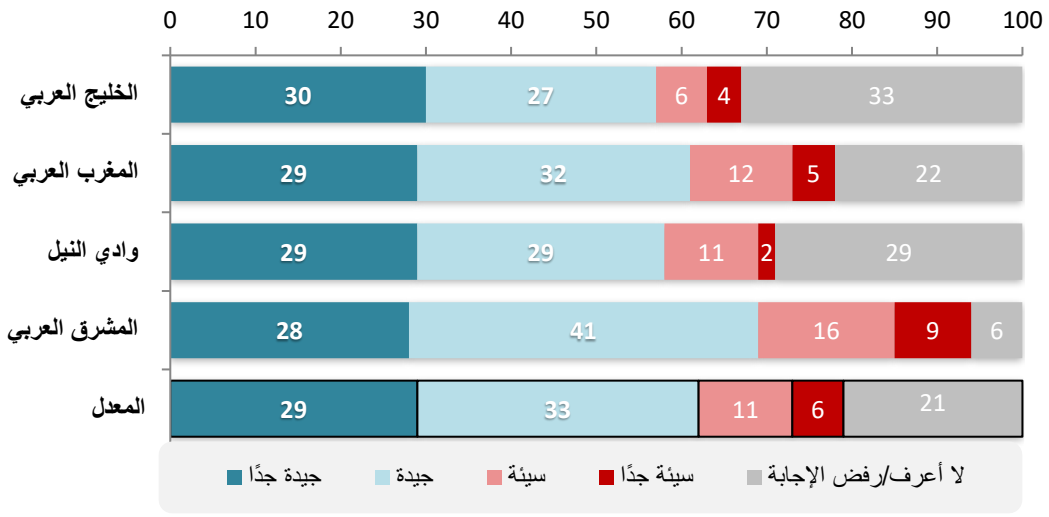

ب. تقييم السياسات التركية

تباينت اتجاهات الرأي العام في تقييم السياسات التركية تجاه فلسطين بين من رأى أنّها جيدة ومن رأى أنّها سيئة. فقد أفاد 49% من المستجيبين أنّها إيجابية (11% وصفوها بأنها جيدة جدًا، و38% بأنها جيدة إلى حدٍّ ما)، في مقابل 33% رأوا أنّها سلبية (12% اعتبروها سيئة جدًا، و21% سيئة). وذكر 18% أنّهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة.

الشكل (143)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية نحو فلسطين بحسب البلدان

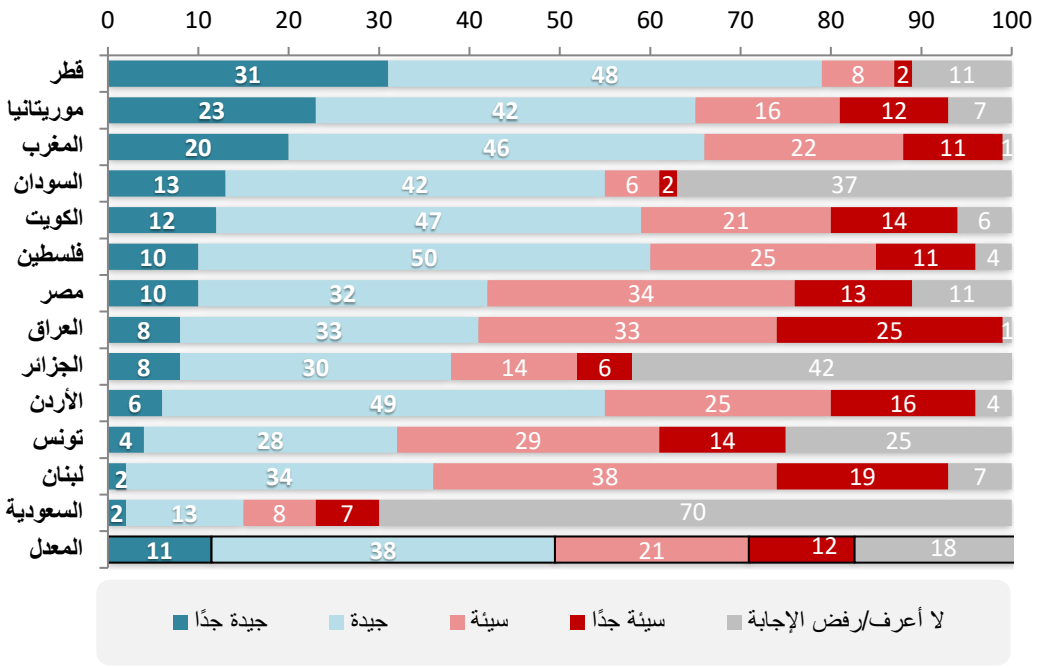

الشكل (144)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

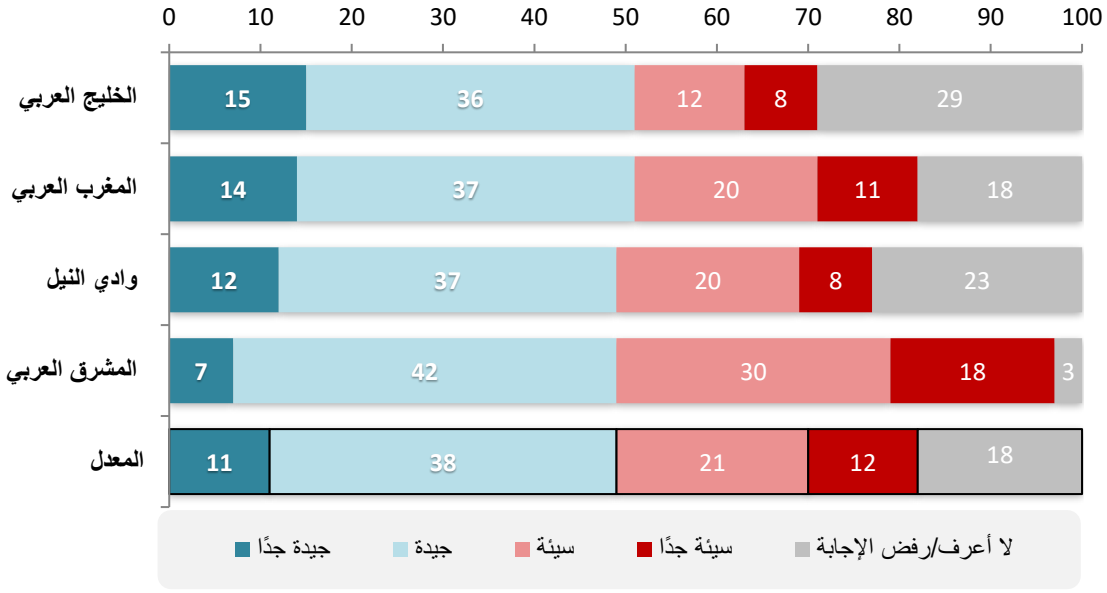

ومقارنةً بالاستطلاعات السابقة، وُجد أنّ التقييم الإيجابي للسياسات التركية تجاه فلسطين ارتفع من 49% في استطلاع 2016 إلى 53% في استطلاع 2017/ 2018، ثم انخفضت نسبته في استطلاع 2019/ 2020 لتسجّل أدنى مستوياتها بفارق 7 نقاط مئوية عن سنة الأساس، وبلغت 42%. وقد ارتفعت النسبة نقطة مئوية واحدة في استطلاع 2022 لتصل إلى 43%، قبل أن تعاود الارتفاع مجددًا وتبلغ 49% في الاستطلاع الحالي. في المقابل، تراجع التقييم السلبي من 41% في استطلاع 2022 إلى 33% في استطلاع 2024/ 2025؛ وهي أدنى نسبة تقييم سلبي تُسجَّل منذ بدء الاستطلاعات.

الشكل (145)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات التركية نحو فلسطين عبر السنوات

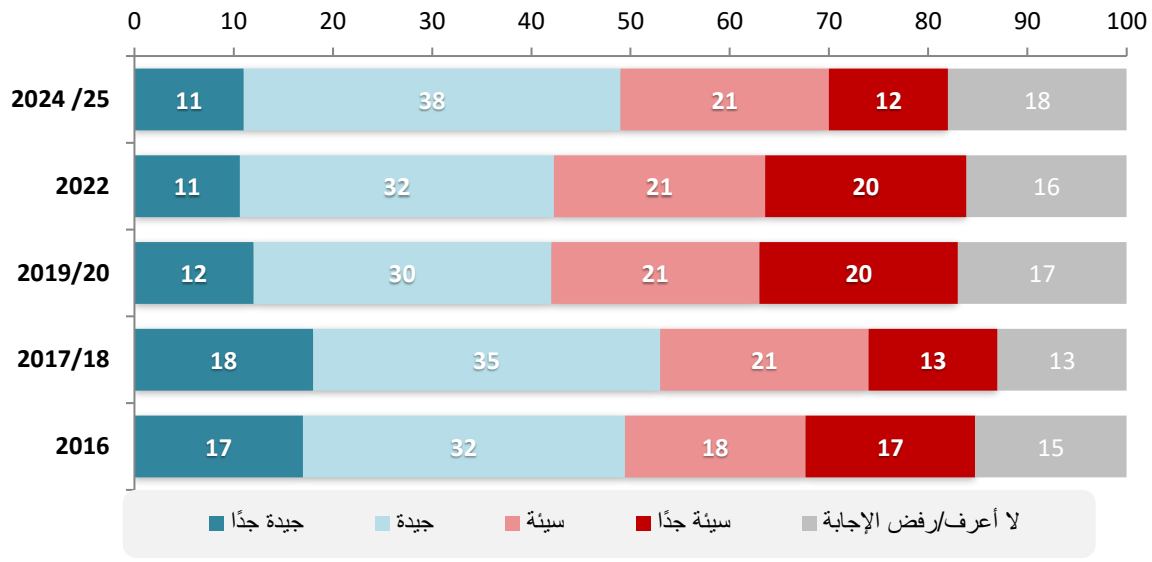

ج. تقييم السياسات الإسبانية

الشكل (146)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإسبانية نحو فلسطين بحسب البلدان

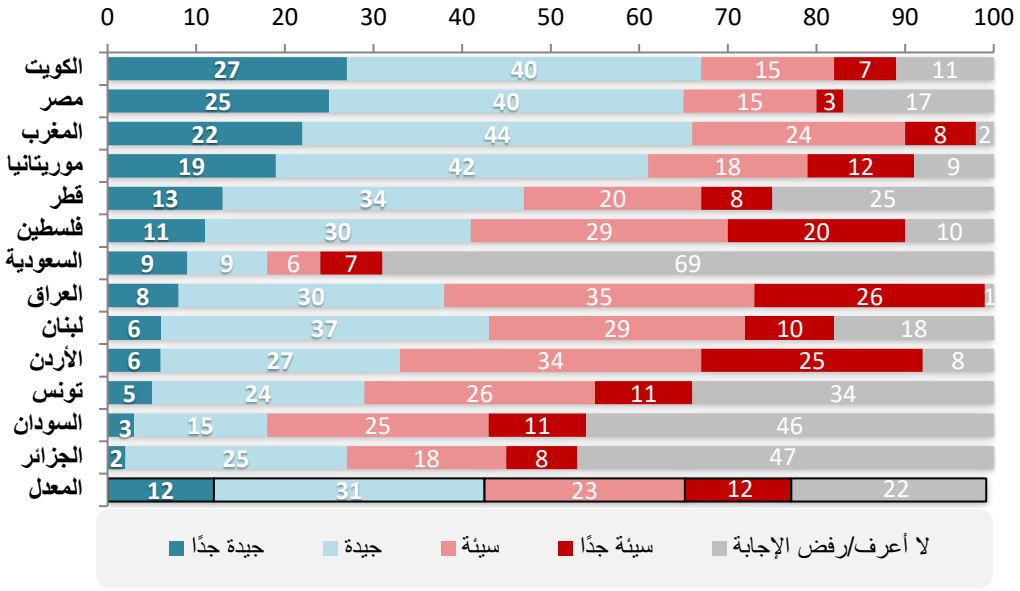

الشكل (147)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإسبانية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

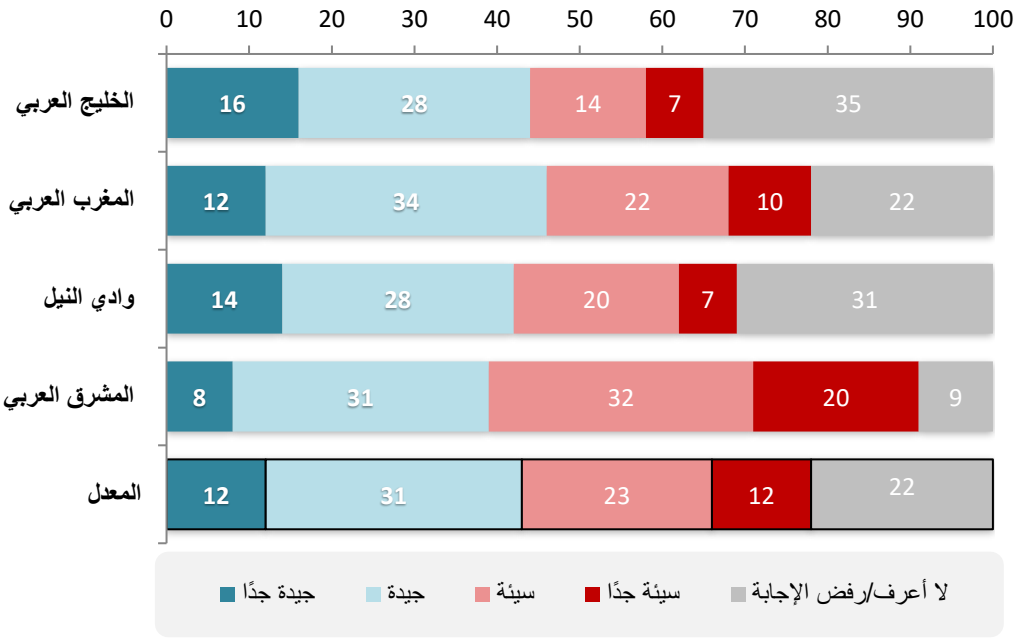

د. تقييم السياسات الأميركية

أما عن تقييم السياسات الأميركية نحو فلسطين، فقد قيّمها 75% من المستجيبين سلبيًا، في حين أفاد 11% منهم أنها إيجابية عمومًا، ولم يبدِ 14% منهم رأيهم في السؤال.

الشكل (148)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية نحو فلسطين بحسب البلدان

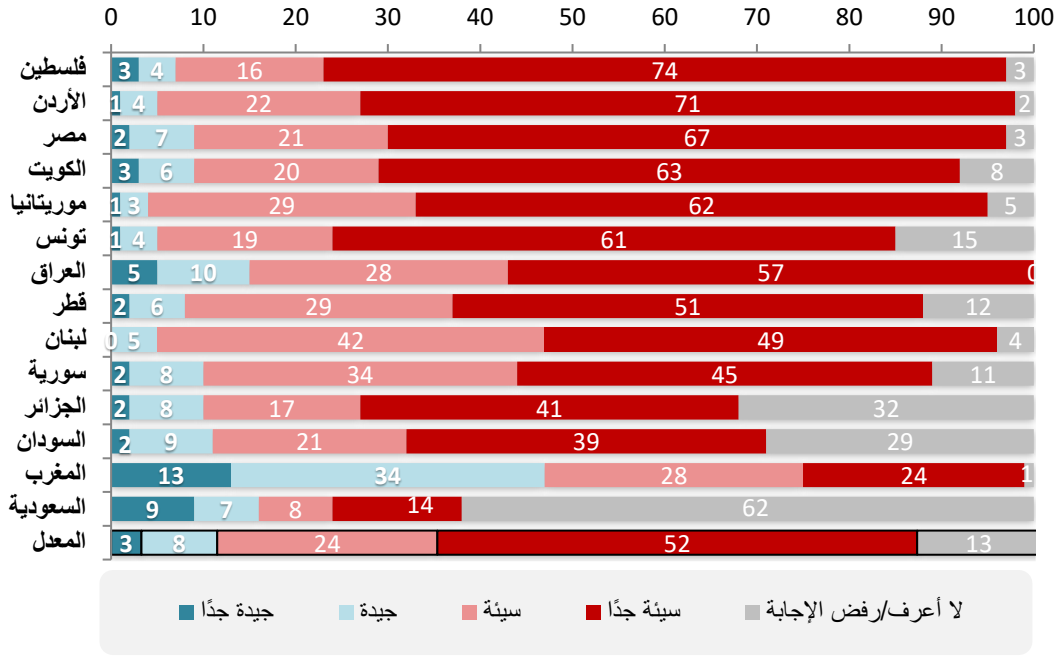

الشكل (149)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

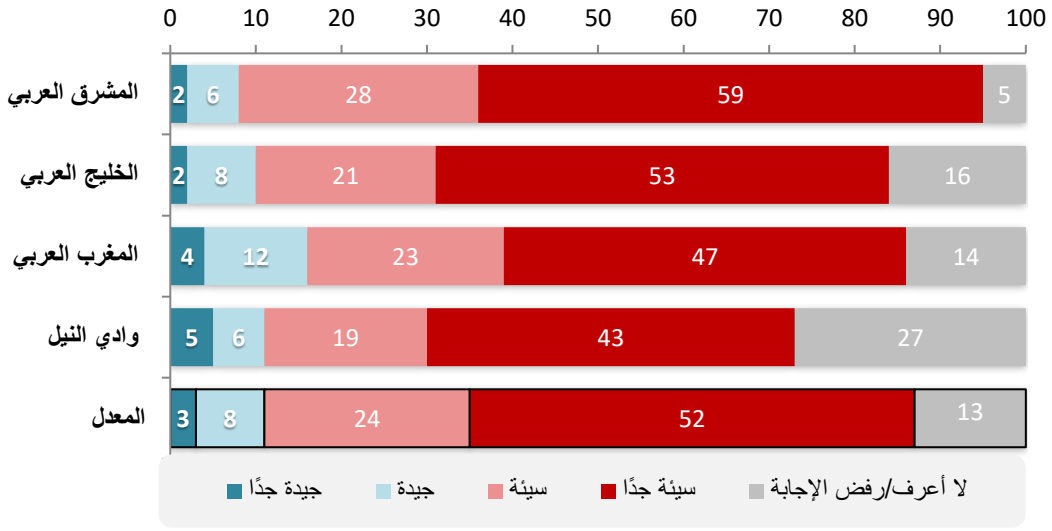

تُظهر مقارنة نتائج الاستطلاعات السابقة بنتائج الاستطلاع الحالي ثباتًا نسبيًا في اتجاهات الرأي العام العربي إزاء تقييم السياسات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية؛ إذ أفاد 75% من المستجيبين في الاستطلاع الحالي أنها سلبية، مقارنة بـ 77% في استطلاع 2022، و81% في استطلاع 2019/ 2020. وقد بلغ التقييم السلبي ذروته في استطلاع 2017/ 2018 بنسبة 87%، بعد أن سجّل 79% في استطلاع 2016. وإجمالًا، يتّسم تقييم السياسات الأميركية بسلبية واضحة ومتواصلة عبر مختلف الاستطلاعات، وربما يعود بلوغها أقصى درجاتها إلى فترة رئاسة دونالد ترامب.

الشكل (150)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية نحو فلسطين عبر السنوات

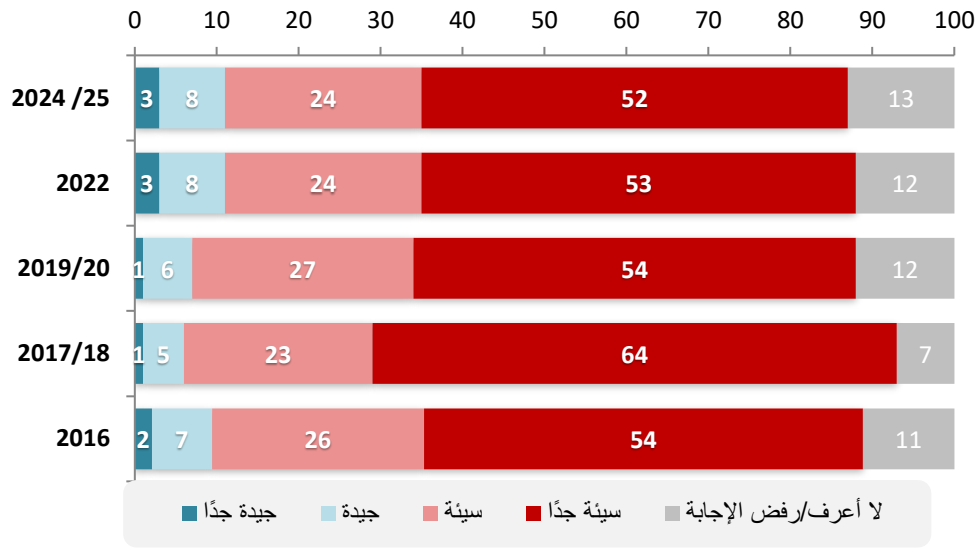

هـ. تقييم السياسات الإيرانية

انقسم الرأي العام العربي في هذا الاستطلاع بشأن تقييم السياسات الإيرانية تجاه فلسطين؛ إذ رأى 45% من المستجيبين أنها إيجابية، في مقابل 37% قيّموها سلبيًا، في حين امتنع 18% عن الإجابة. ويُلاحظ في نتائج هذا الاستطلاع فرقٌ جوهري مقارنة بالاستطلاعات السابقة، إذ سُجّلت فيه أدنى نسبة تقييم سلبي للسياسات الإيرانية (37%)، وأعلى نسبة تقييم إيجابي بلغت نحو النصف (45%).

الشكل (151)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية نحو فلسطين بحسب البلدان

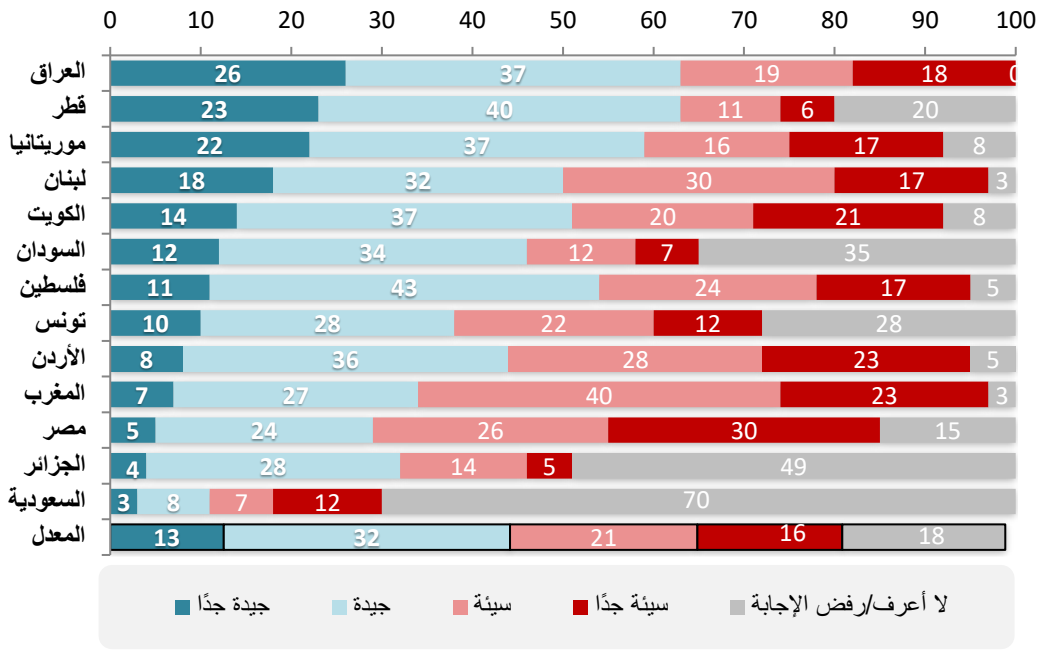

الشكل (152)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

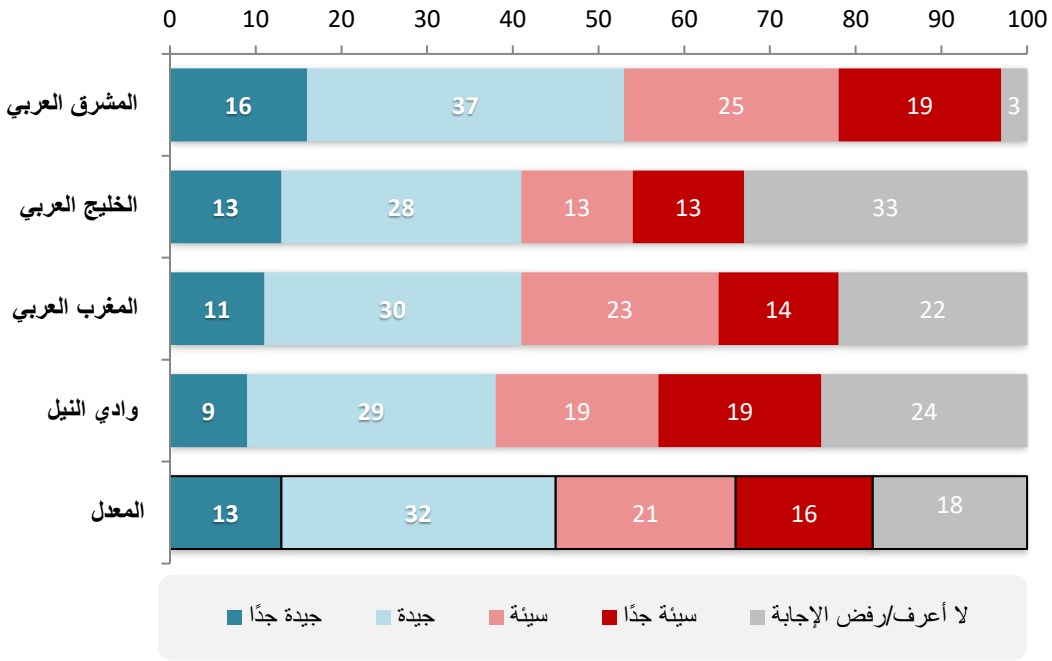

ولم تشهد نسب التقييم السلبي تغيرًا كبيرًا خلال الاستطلاعات الثلاثة الأخيرة، بعد أن بلغت ذروتها في عام 2016 بنسبة 61%؛ إذ انخفضت إلى 56% في استطلاع 2017/ 2018، ثم عاودت الارتفاع إلى 58% في الاستطلاع السابق، قبل أن تنخفض مجددًا في هذا الاستطلاع إلى 52%، مسجّلةً بذلك أدنى مستوى لها عبر جميع دورات المؤشر.

الشكل (153)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الإيرانية نحو فلسطين عبر السنوات

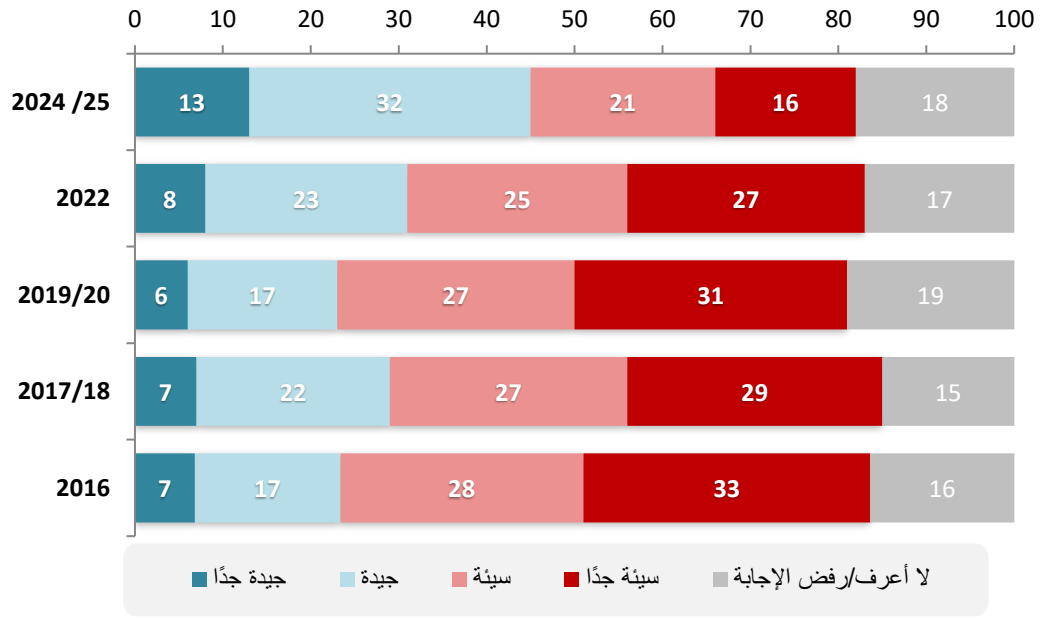

و. تقييم السياسات الروسية

يميل تقييم المواطنين العرب للسياسات الروسية تجاه فلسطين إلى السلبية؛ إذ يرى نحو نصف الرأي العام العربي (44%) أنها سياسات سلبية، في مقابل 34% وصفوها بالإيجابية. ويُسجَّل في الأردن أعلى نسبة تقييم سلبي، حيث أفاد 66% من المستجيبين بذلك. أمّا أعلى نسبة تقييم إيجابي فقد كانت في المغرب، حيث عبّر 49% من المستجيبين عن تقييم إيجابي لتلك السياسات، مقابل 48% رأوا أنها سلبية. وثمة ارتفاع ملحوظ في نسبة الذين رفضوا الإجابة أو قالوا "لا أعرف" في السعودية (72%) والجزائر (48%).

الشكل (154)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية نحو فلسطين بحسب البلدان

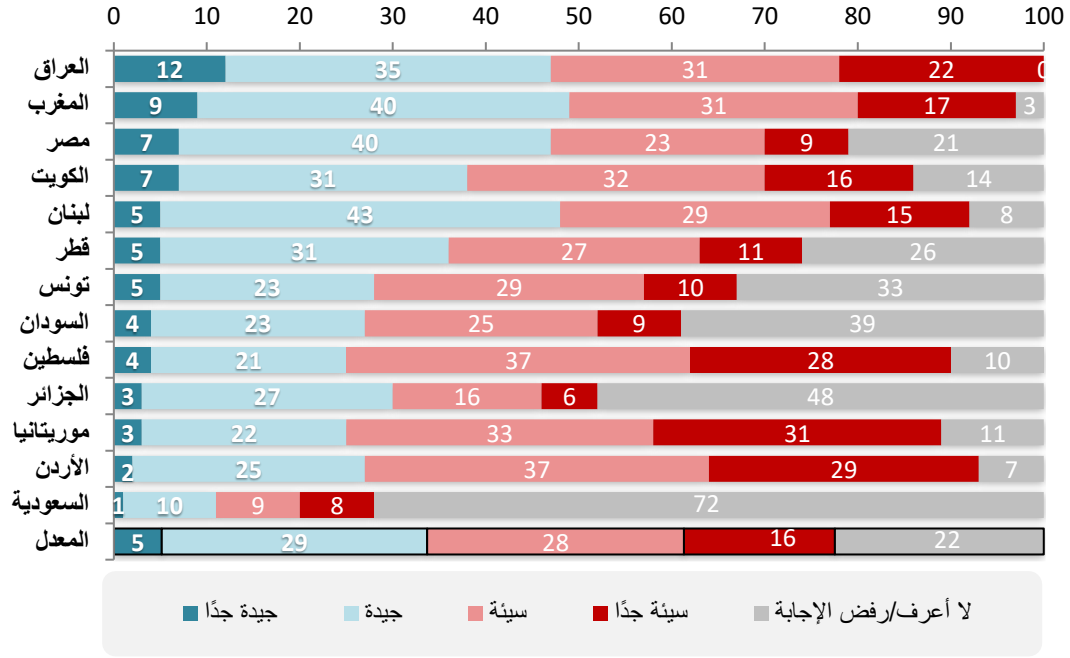

الشكل (155)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

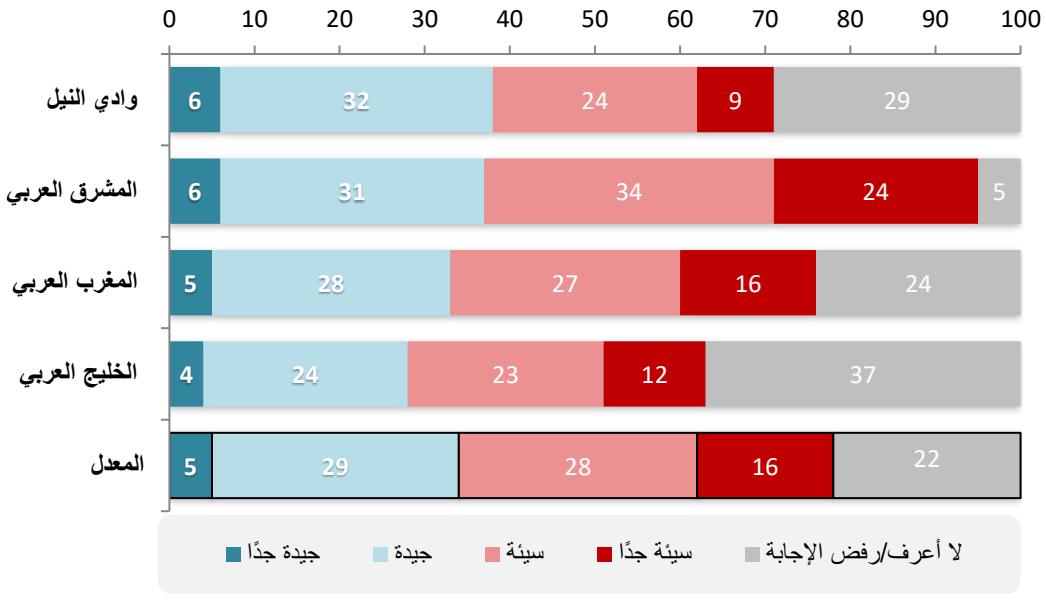

وعند مقارنة نتائج استطلاع 2024/ 2025 بنتائج الاستطلاعات السابقة بشأن تقييم السياسات الروسية تجاه فلسطين، تبرز تغيرات طفيفة على امتداد السنوات، باستثناء استطلاع 2016 الذي بلغت فيه نسبة التقييم السلبي ذروتها بـ 63%، ثم تراجعت إلى 56% في استطلاع 2017/ 2018، لترتفع مجددًا إلى 59% في استطلاع 2019/ 2020، وتبلغ 58% في استطلاع 2022، قبل أن تنخفض انخفاضًا ملحوظًا إلى 44% في الاستطلاع الحالي، وهي أدنى نسبة تقييم سلبي سُجّلت منذ بدء قياس هذا المؤشر. وفي الاتجاه نفسه، سجّل هذا الاستطلاع أعلى نسبة تقييم إيجابي للسياسات الروسية؛ إذ بلغت 34%.

الشكل (156)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الروسية نحو فلسطين عبر السنوات

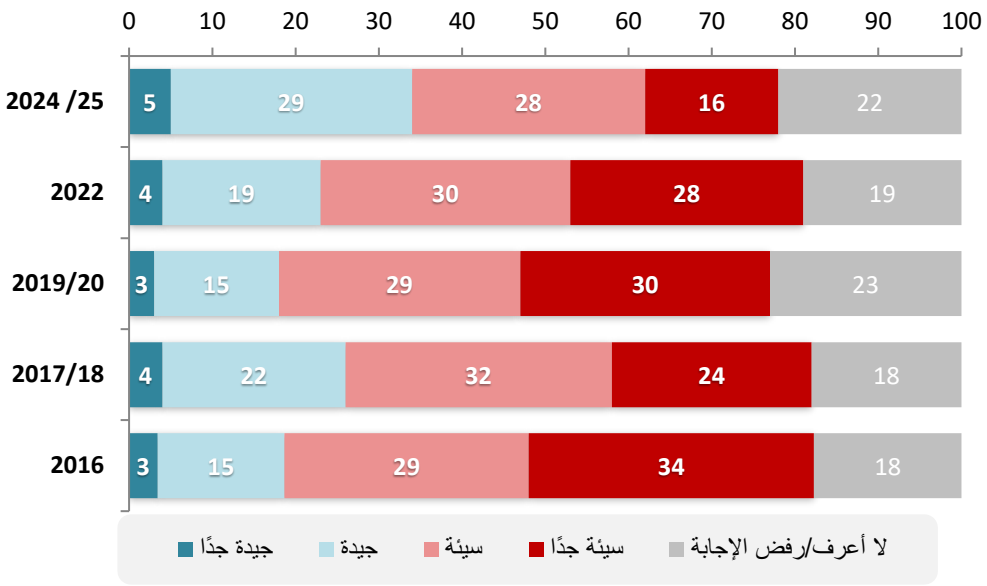

ز. تقييم السياسات الفرنسية

أما بالنسبة إلى السياسات الفرنسية تجاه فلسطين، فقد توافق 58% من الرأي العام العربي على أنها سلبية، في مقابل 23% قيّموها إيجابيًا. وقد أفادت الأكثرية في كلّ من الأردن وفلسطين والعراق والكويت وموريتانيا، بنسب راوحت بين 71 و80%، أن هذه السياسات سلبية (سيئة أو سيئة جدًا)، كما عبّرت أكثرية المستجيبين في الجزائر وتونس وقطر ومصر، بنسب راوحت بين 50% و62%، عن التقييم ذاته. في المقابل، تفوّق التقييم الإيجابي على السلبي في المغرب (57% إيجابيًا مقابل 40% سلبيًا) ولبنان (54% إيجابيًا مقابل

40% سلبيًا). أما الذين رفضوا الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف"، فبلغت نسبتهم قرابة الثلثين في السعودية (64%)، ونحو النصف في السودان (43%)، يليهم الجزائريون بنسبة 37%.

الشكل (157)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية نحو فلسطين بحسب البلدان

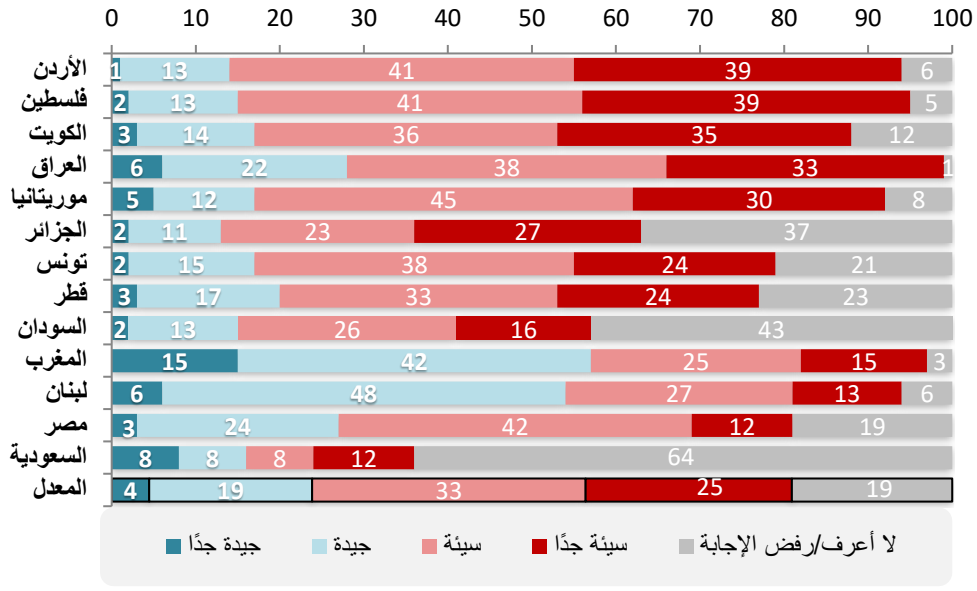

الشكل (158)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

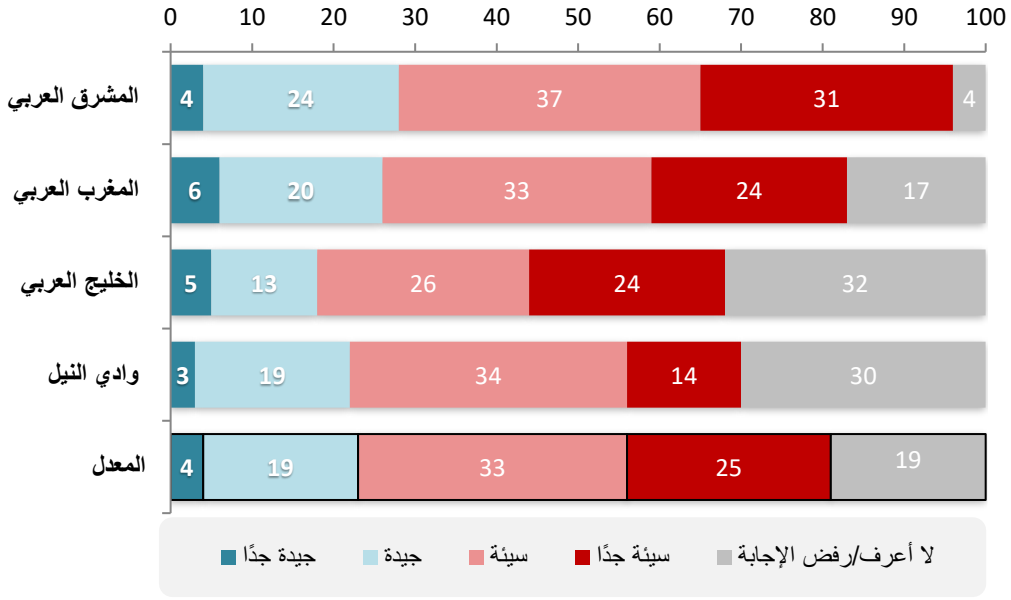

وتُظهر نتائج استطلاع 2024/ 2025 استقرارًا نسبيًا في التقييم السلبي للسياسات الفرنسية تجاه فلسطين؛ إذ بلغت نسبته 59% في استطلاع 2016، ثم انخفضت إلى 49% في استطلاع 2017/ 2018، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 53% في استطلاع 2019/ 2020، لتبلغ ذروتها في استطلاع 2022 بنسبة 61%، وتنخفض بـ 3 نقاط مئوية في الاستطلاع الحالي، لتسجّل 58%.

الشكل (159)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الفرنسية نحو فلسطين عبر السنوات

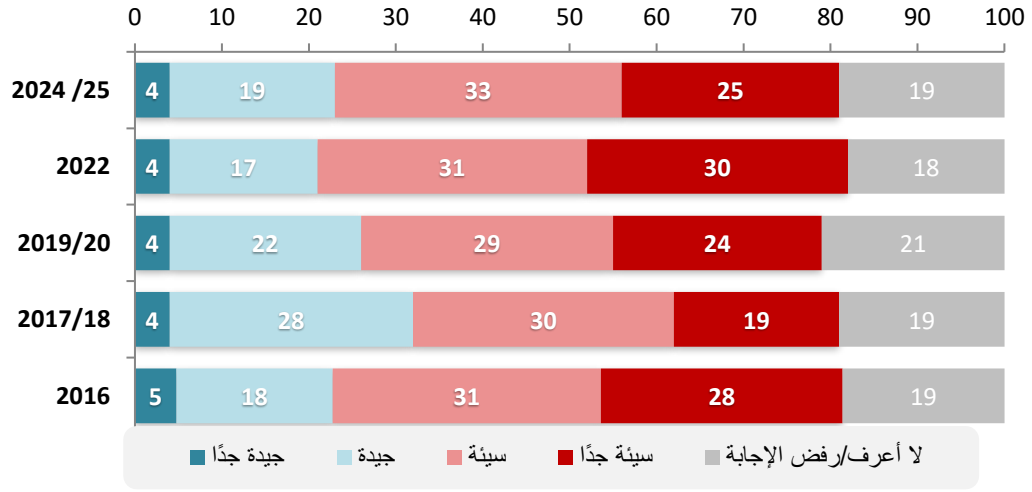

ح. تقييم السياسات البريطانية

الشكل (160)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات البريطانية نحو فلسطين بحسب البلدان

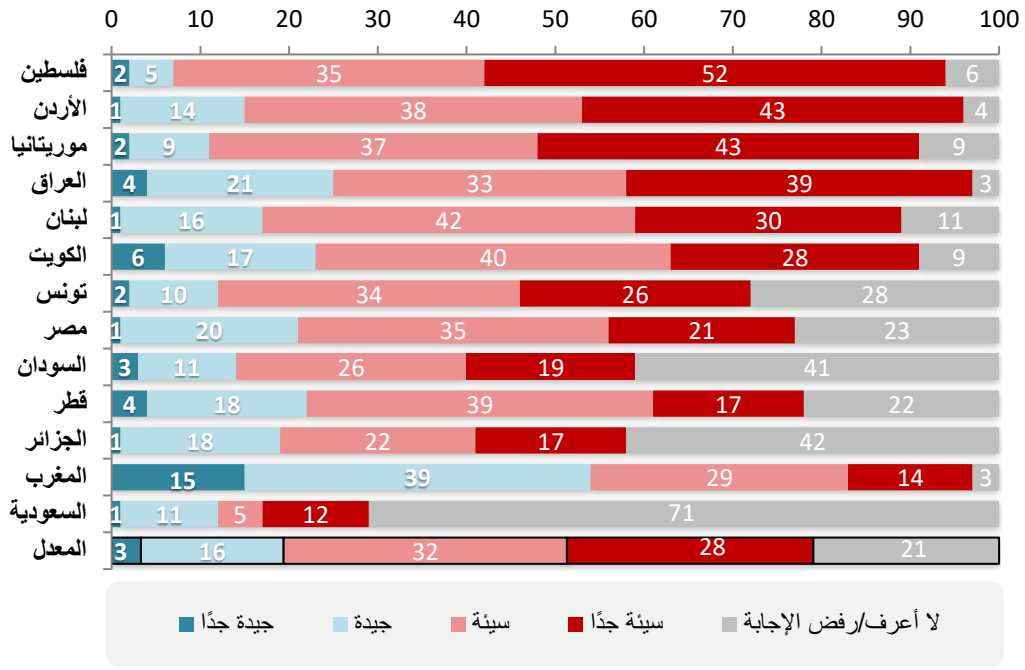

الشكل (161)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات البريطانية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

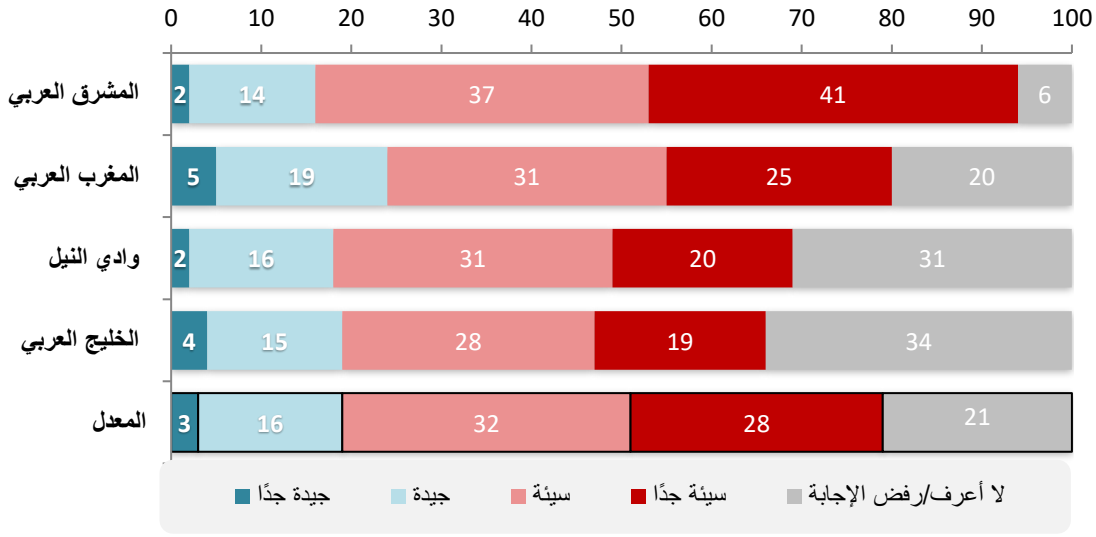

ط. تقييم السياسات الألمانية

الشكل (162)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الألمانية نحو فلسطين بحسب البلدان

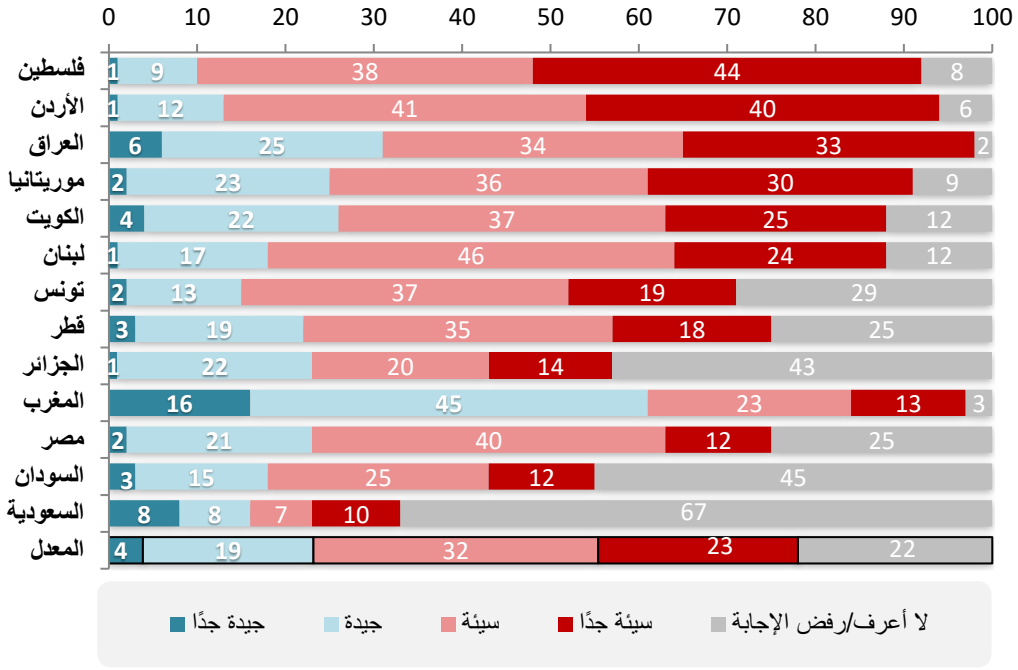

الشكل (163)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الألمانية نحو فلسطين بحسب الأقاليم

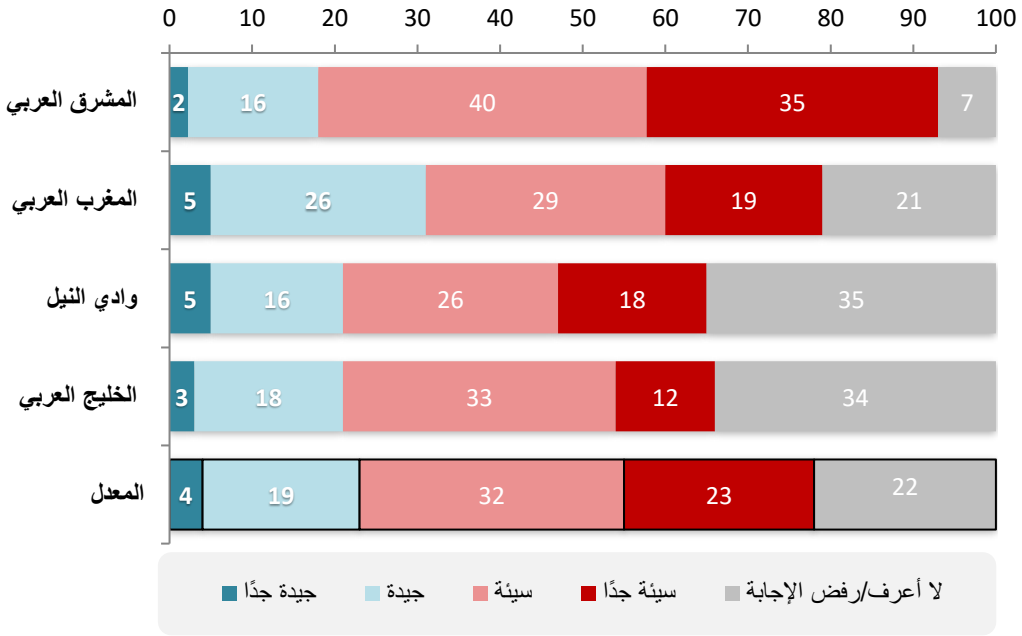

5. القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي

يتضمّن المؤشر العربي مجموعة من الأسئلة الدورية، للوقوف على اتجاهات الرأي العام بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية؛ وذلك للأهمية المركزية التي تحظى بها في مجمل تطورات الأحداث وتفاعلاتها في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، وبهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو هذا الموضوع، طُرِح على المستجيبين سؤال عمّا إذا كانوا يَعدّون القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم أم يرونها قضية الفلسطينيين وحدهم؛ وطُرِح سؤال ثانٍ عن موقفهم من اعتراف بلدانهم بإسرائيل أو معارضتهم لذلك.

على صعيد كيفية تعامل مواطني المنطقة العربية مع القضية الفلسطينية، طُرِح على المستجيبين سؤال عن اعتقادهم بشأن القضية الفلسطينية؛ أهي قضية الفلسطينيين وحدهم، أم قضية العرب جميعًا؟ وتشير النتائج إلى أنّ الرأي العام ينحاز إلى التعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق أنّها قضية عربية، لا تخصّ الشعب الفلسطيني وحده؛ إذ إنّ هناك شبه إجماع بين مواطني البلدان المشمولة في الاستطلاع، بنسبة 81%، على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. وفي المقابل، بلغت نسبة الذين أفادوا أنها قضية الفلسطينيين وحدهم، وعليهم وحدهم العمل على حلّها، 11%. ويُجمِع الرأي العام في كلّ بلد من البلدان التي شملها الاستطلاع على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم، بنسَبٍ متقاربة. وسُجّلت أعلى هذه النّسب في الأردن وتونس والجزائر والكويت وموريتانيا وليبيا والسودان وقطر والعراق، حيث تجاوزت نسبة الإجماع فيها 80%. ورأت غالبية المستجيبين في بقية المجتمعات أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم، بنسبٍ راوحت بين 62% في الحدّ الأدنى، كما هو الحال في السعودية، و64% في المغرب.

الشكل (164)

اتجاهات الرأي العام العربي بحسب المواقف نحو اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم، أو قضية الفلسطينيين وحدهم بحسب البلدان

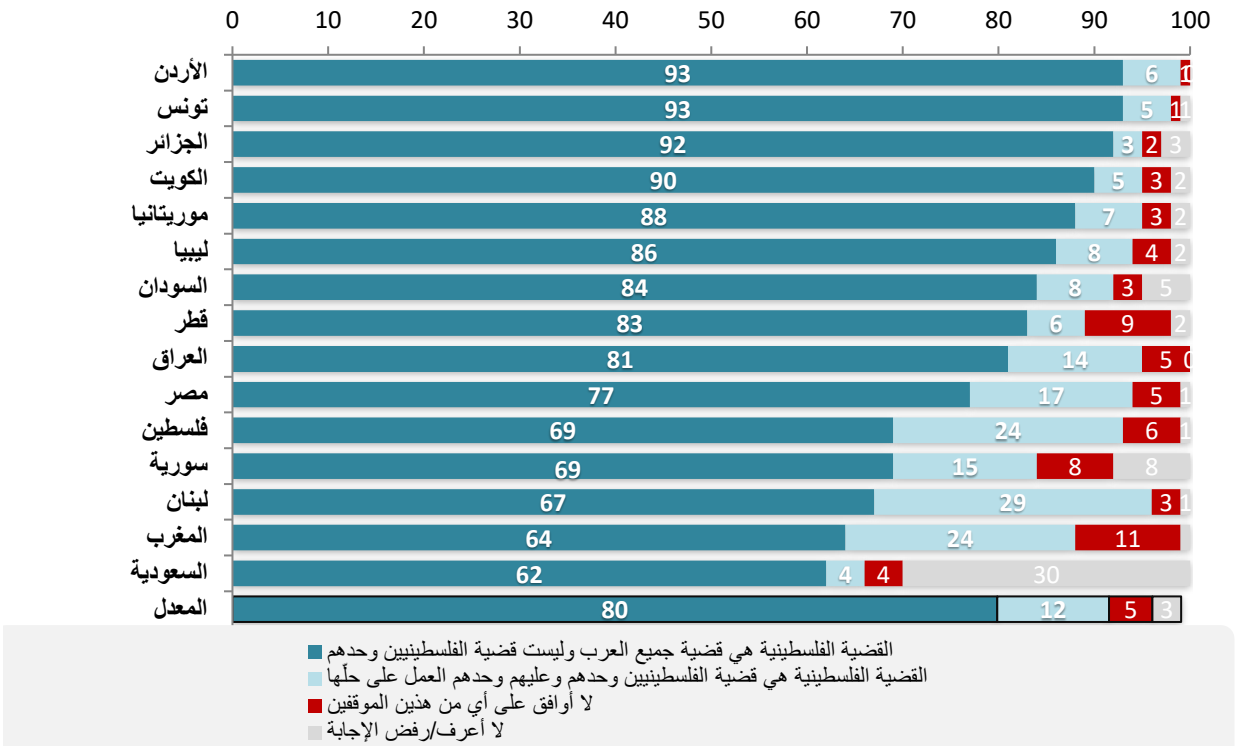

الشكل (165)

اتجاهات الرأي العام العربي بحسب المواقف نحو اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم، أو قضية الفلسطينيين وحدهم بحسب الأقاليم

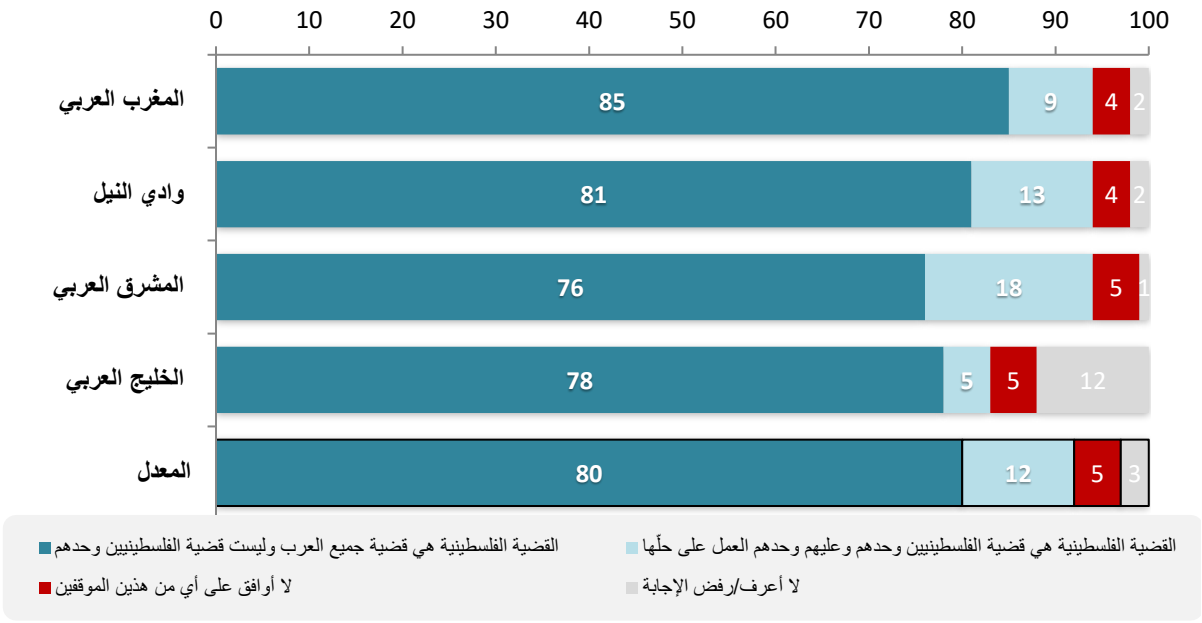

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العام في هذا الاستطلاع (2024/ 2025) باستطلاعات المؤشر السابقة أنّ تأييد مواطني المنطقة العربية لمقولة إنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم قد ازداد مقارنةً بنتائج استطلاعَي 2015 و2016، غير أنه لا يزال دون المستوى الذي بَلغه في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013، حين عبّر 84% من المستجيبين عن هذا الرأي. ثم تراجعت هذه النسبة إلى 75% في استطلاع 2015، قبل أن تعاود الارتفاع في الاستطلاعات اللاحقة منذ عام 2017، لتستقر على توافق أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين على ذلك. في المقابل، حافظت نسبة الذين يرون أن القضية الفلسطينية تهمّ الفلسطينيين وحدهم، وأنه يقع على عاتقهم وحدهم العمل على حلّها، على مستوى ثابت نسبيًا خلال الاستطلاعات الماضية، وبلغت 11% في الاستطلاع الحالي، بعد أن كانت 9% في عام 2011، وهو العام الذي شهد انطلاق ثورات الربيع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ غالبية المستجيبين في مختلف البلدان العربية ما زالت تعتبر القضية الفلسطينية قضيةً عربية جامعة. أما المجتمعات التي برز فيها الاعتقاد بأنها قضية تخصّ الفلسطينيين وحدهم، فقد سُجلت أعلى نسبها في لبنان والمغرب وفلسطين. ومن المهم التوضيح أنّ تأييد عبارة "فلسطين قضية

الفلسطينيين وحدهم" لا يعني بالضرورة رفضًا لاعتبارها قضيةً عربية؛ إذ قد يعكس هذا الرأي موقفًا يمنح الفلسطينيين أولوية اتخاذ القرار بشأن قضية بلدهم من اعتبارات وطنية.

ويُظهر تتبّع آراء المستجيبين عبر السنوات في كلّ بلد من بلدان الاستطلاع شبه استقرارٍ في مواقف الرأي العام في الأردن والجزائر والسودان والكويت والعراق وتونس ولبنان وفلسطين ومصر وموريتانيا وليبيا وقطر. في حين لوحظ انخفاض في نسبة الذين قالوا إن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم في السعودية والمغرب في الاستطلاع الحالي. ويُشار في هذا الصدد إلى أن 30% من السعوديين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة، وهي نسبة تضاعفت مقارنةً باستطلاع 2022، كما ارتفعت في المغرب نسبة من قالوا إنهم لا يوافقون على أيٍّ من العبارتين.

الشكل (166)

مواقف الرأي العام العربي من اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم، أو قضية الفلسطينيين وحدهم، عبر السنوات

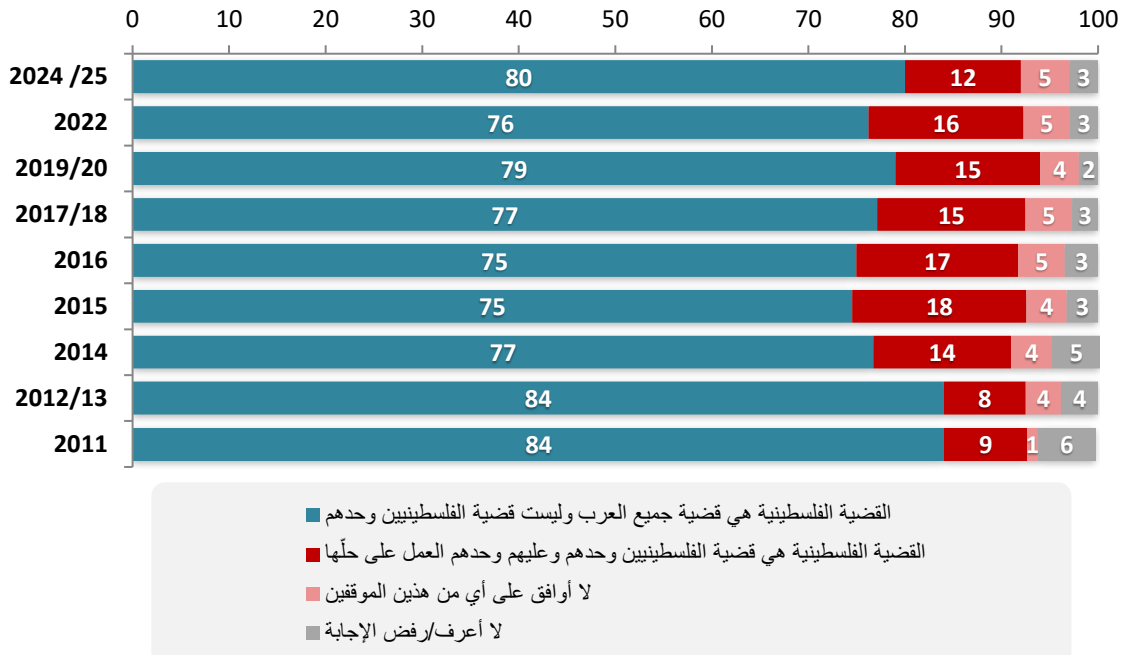

الشكل (167)

مواقف الرأي العام العربي من اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم، أو قضية الفلسطينيين وحدهم، عبر السنوات بحسب البلدان

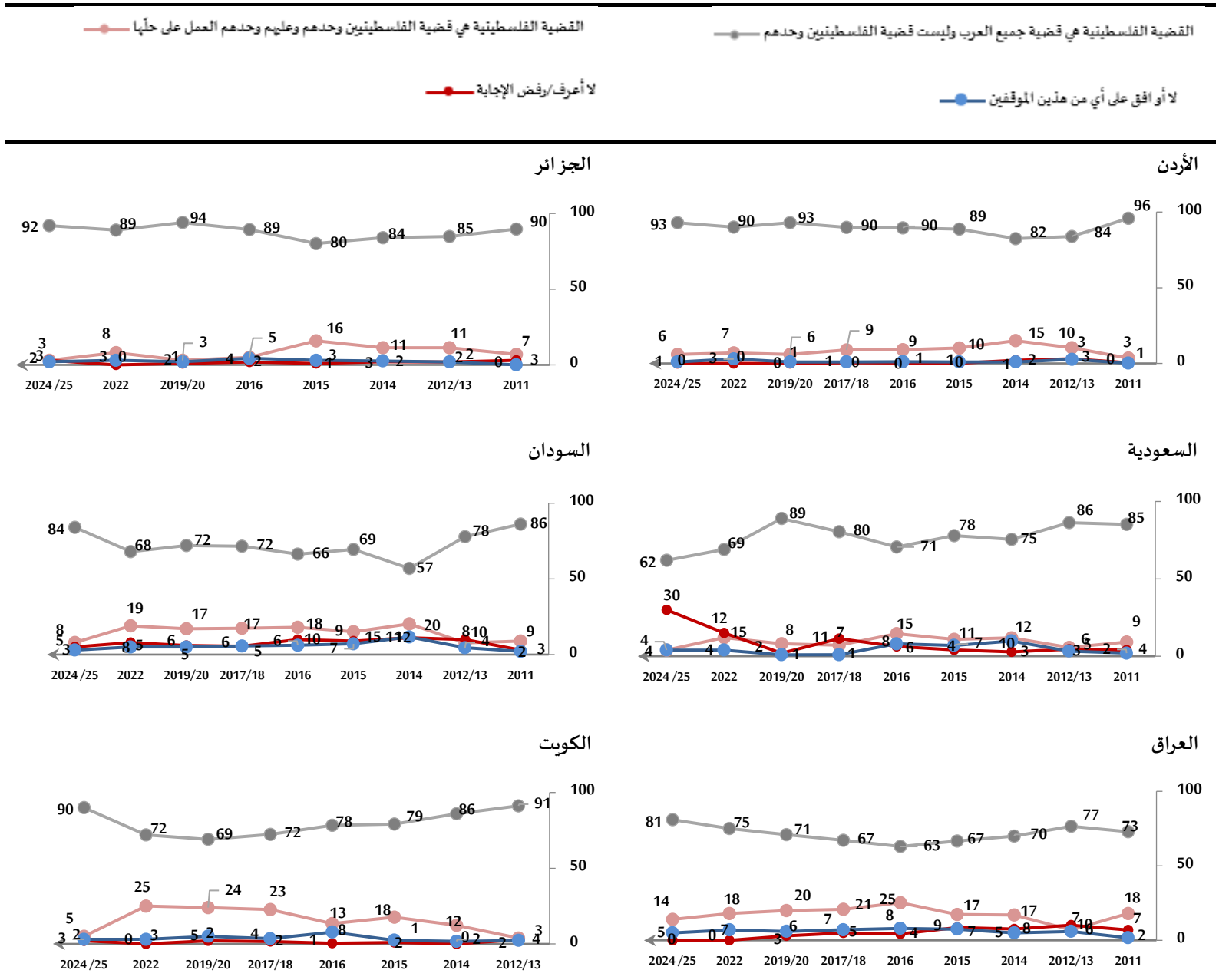

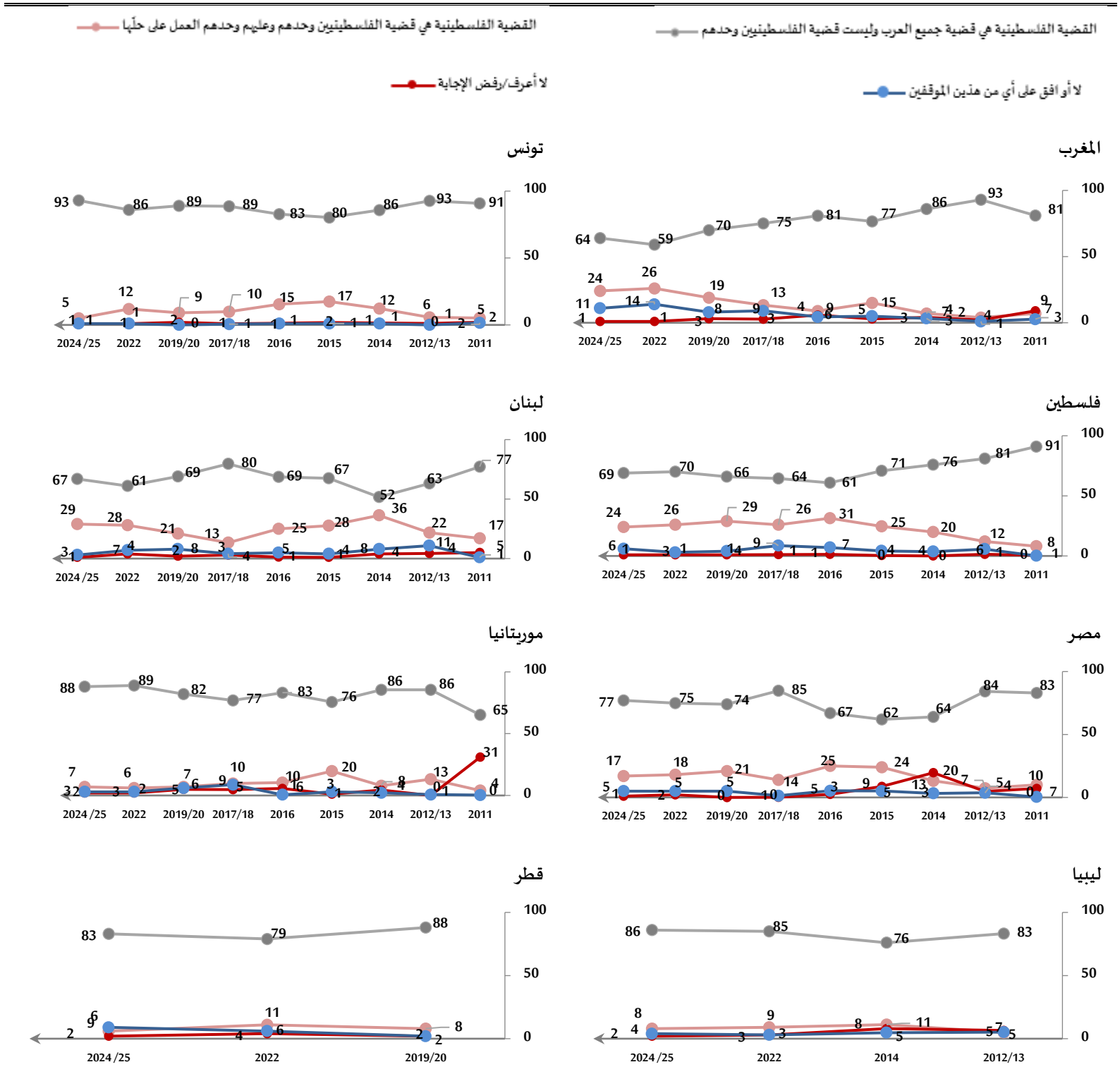
القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم
لا أو افق على أي من هذين الموقفين
القضية الفلسطينية هي قضية الفلسطينيين وحدهم وعليهم وحدهم العمل على حلّها
لا أعرف/رفض الإجابة
المغرب
تونس
فلسطين
لبنان
مصر
موريتانيا
ليبيا
قطر
2024/25
2022
2019/20
2017/18
2016
2015
2014
2012/13
2011
100
50
0

6. اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الاعتراف بإسرائيل

وفي سياق التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، تبرز أهمية الوقوف على مواقف المواطنين في المنطقة العربية بشأن الاعتراف بإسرائيل، لما ينطوي عليه من دلالات تتجاوز مجرد تأييد اتفاقيات السلام أو معارضتها. وتُظهر النتائج أنّ الرأي العام العربي يكاد يجمع على رفض اعتراف بلدانه بإسرائيل، بنسبة بلغت 88%، مقابل 5% فقط وافقوا على ذلك. ويتسق هذا الموقف مع اعتبار الغالبية إسرائيل الدولة الأكثر تهديدًا لأمن المنطقة واستقرارها. ويُعدّ هذا التوافق الواسع بين مواطني المنطقة العربية بشأن عدم الاعتراف بإسرائيل بالغ الأهمية، لا سيما في ضوء الإجماع الذي عبّر عنه الرأي العام على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعًا، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم؛ إذ يتضمن هذا السؤال اختبارًا عمليًا بالنظر إلى أنّ غالبية المواطنين اعتبرت القضية الفلسطينية قضية العرب جميعًا.

وقد عبّر الرأي العام في مختلف البلدان التي شملها الاستطلاع عن رفض شبه مطلق للاعتراف بإسرائيل، وبلغت هذه النسبة ذروتها في ليبيا (96%)، وموريتانيا 95%، ثم الكويت (94%)، وفلسطين (91%). ومن اللافت أنّ 89% من المغاربة أعربوا عن معارضتهم للاعتراف بإسرائيل، على الرغم من التطبيع السياسي الذي أقدمت عليه حكومتهم، في حين وافق 6% فقط على الاعتراف، وامتنع 5% عن الإجابة أو قالوا إنهم لا يعرفون. وتبدو نتائج الاستطلاع في السعودية جديرة بالانتباه، حيث عارض 61% من السعوديين الاعتراف بإسرائيل، بينما وافق 4% فقط، ورفض الإجابة أو لم يُبدِ رأيًا 35% من المستجيبين.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ أكثرية المستجيبين في الدول التي وقّعت حكوماتها اتفاقيات سلام مع إسرائيل – كما في الأردن وفلسطين ومصر والمغرب، وكذلك السودان – لا توافق على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل، وقد ظهر شبه إجماع واضح في الأردن وفلسطين ومصر برفض الاعتراف بها.

الشكل (168)

اتجاهات المستجيبين العرب نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل بحسب البلدان

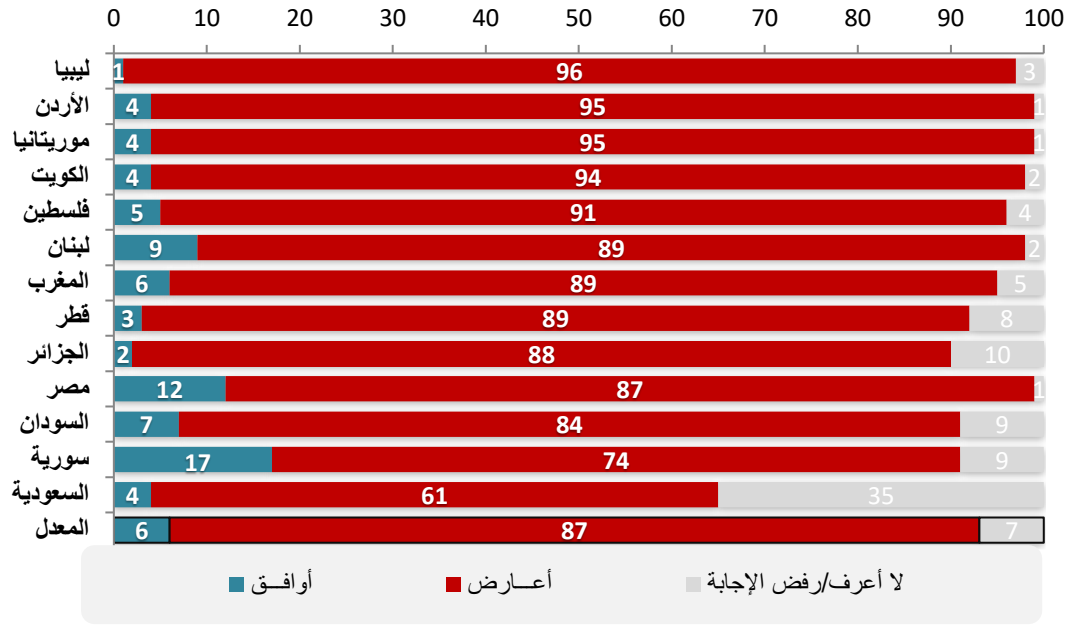

الشكل (169)

اتجاهات المستجيبين العرب نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل بحسب الأقاليم

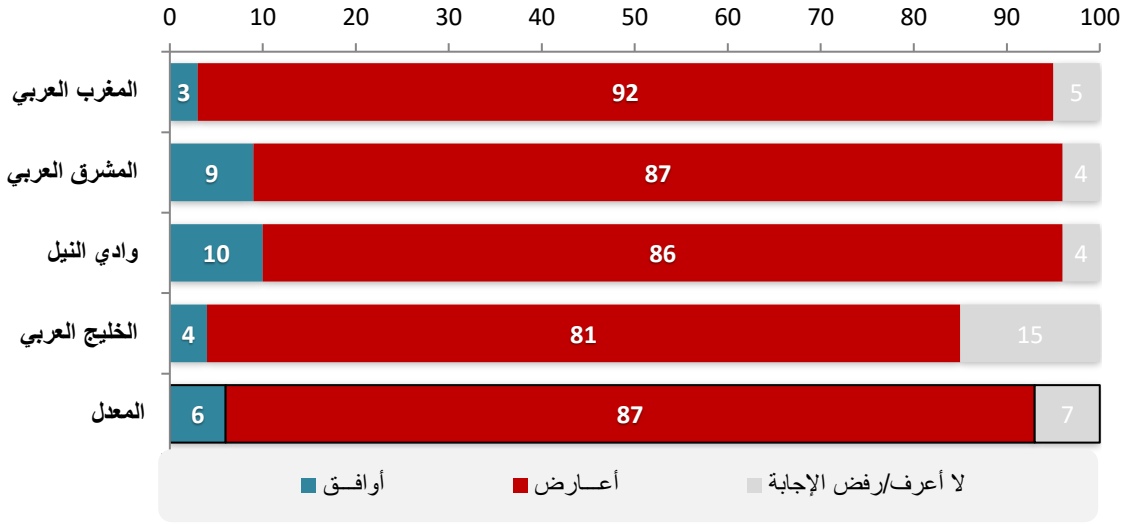

وتشير مقارنة نتائج اتجاهات الرأي العام نحو الاعتراف بإسرائيل، كما أبرزتها نتائج استطلاع 2024/ 2025، بنتائج الاستطلاعات السابقة، إلى أنّ نسبة معارضي الاعتراف بها لا تزال مطابقة لما سُجّل في سنة الأساس 2011 (84%)، وأقل بـ 4 نقاط مئوية من النسبة المسجّلة في الاستطلاع السابق.

ويوضح رصد التغيرات في آراء المواطنين، في كلّ بلد من بلدان الاستطلاع بشأن الاعتراف بإسرائيل، أنّ نسب المعارضين لهذا الاعتراف ما زالت مرتفعة، مع بقاء التغيرات طفيفة في معظمها، باستثناء السعودية والمغرب. ففي السعودية، ارتفعت نسبة المعارضين إلى 61% بعد أن كانت 38% في الاستطلاع السابق، ويُقابل ذلك انخفاض في نسبة من رفضوا الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف"، من 57% في استطلاع 2022 إلى 35% في استطلاع 2024/ 2025، وهو ما يعكس رغبة متزايدة في الإفصاح عن الرأي في موضوع القضية الفلسطينية. أما في المغرب، فقد ارتفعت نسبة المعارضين للاعتراف بإسرائيل من 67% في استطلاع 2022 إلى 89% في الاستطلاع الحالي، في حين انخفضت نسبة المؤيدين من 20% إلى 6%؛ أي إنّ الخطوات الرسمية التي أقدم عليها المغرب، والتي انعكست في ارتفاع نسب التأييد للاعتراف بإسرائيل خلال استطلاع 2022، لم تَعد مؤثّرة بعد الحرب الأخيرة على غزة.

الشكل (170)

اتجاهات المستجيبين العرب نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل عبر السنوات

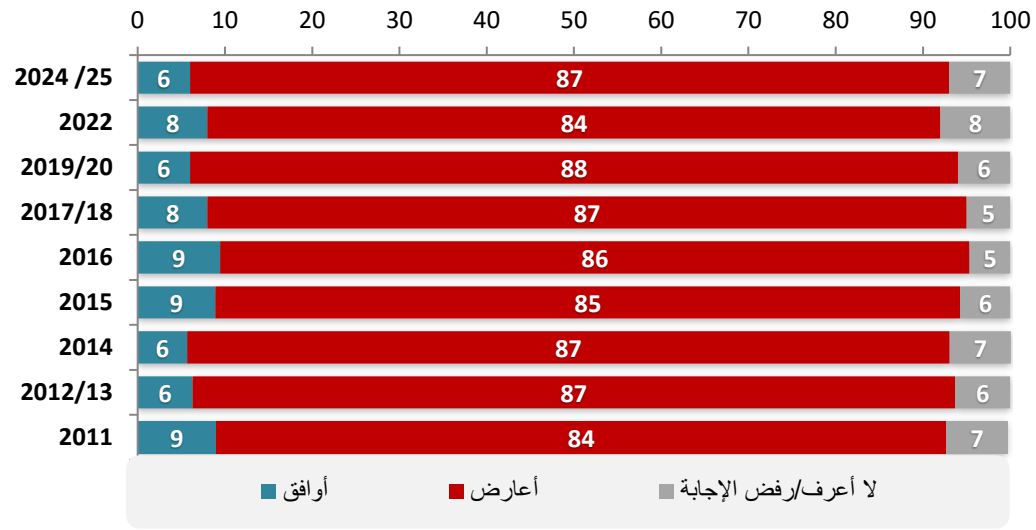

الشكل (171)

اتجاهات المستجيبين العرب نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل عبر السنوات بحسب البلدان

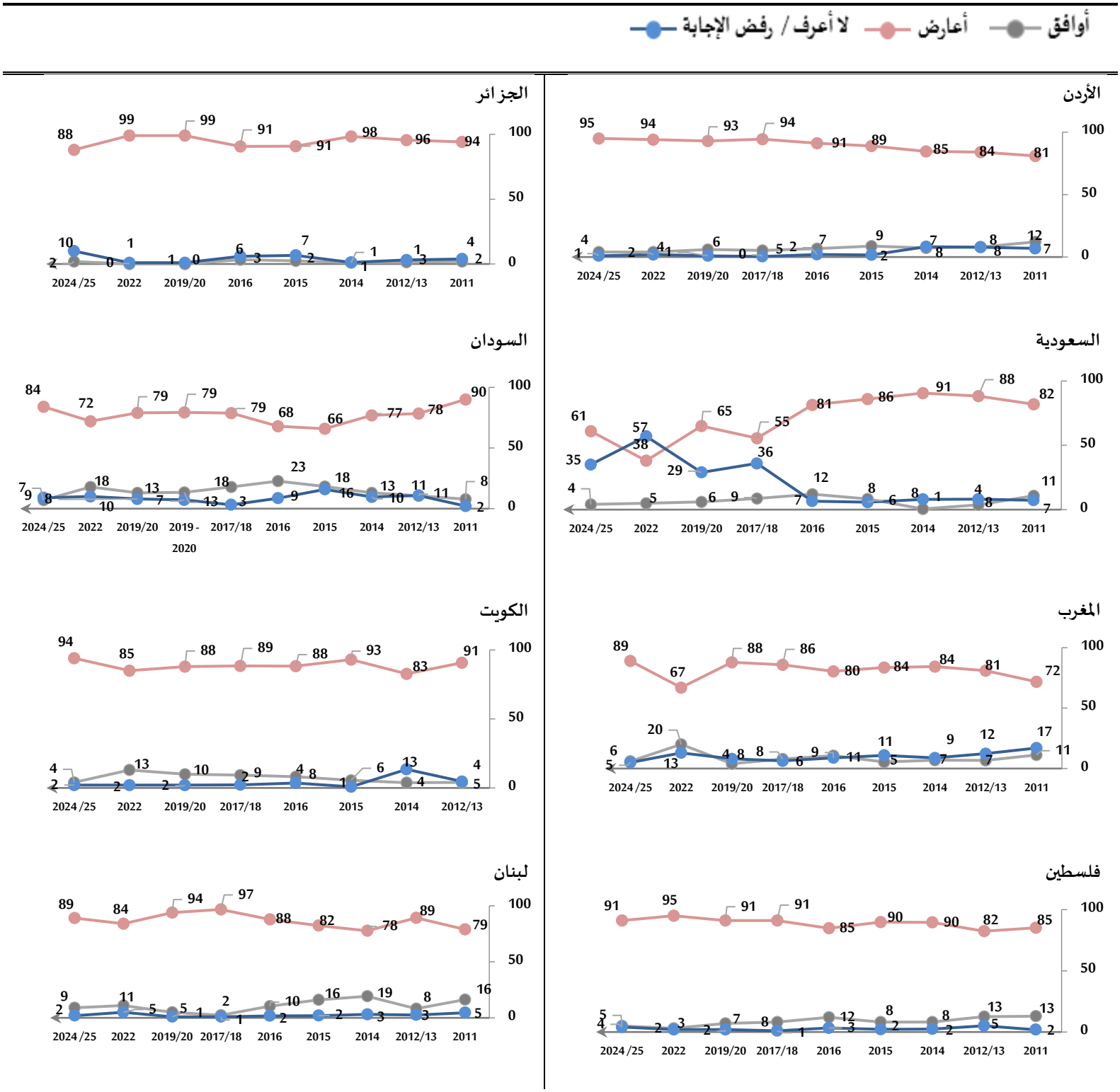

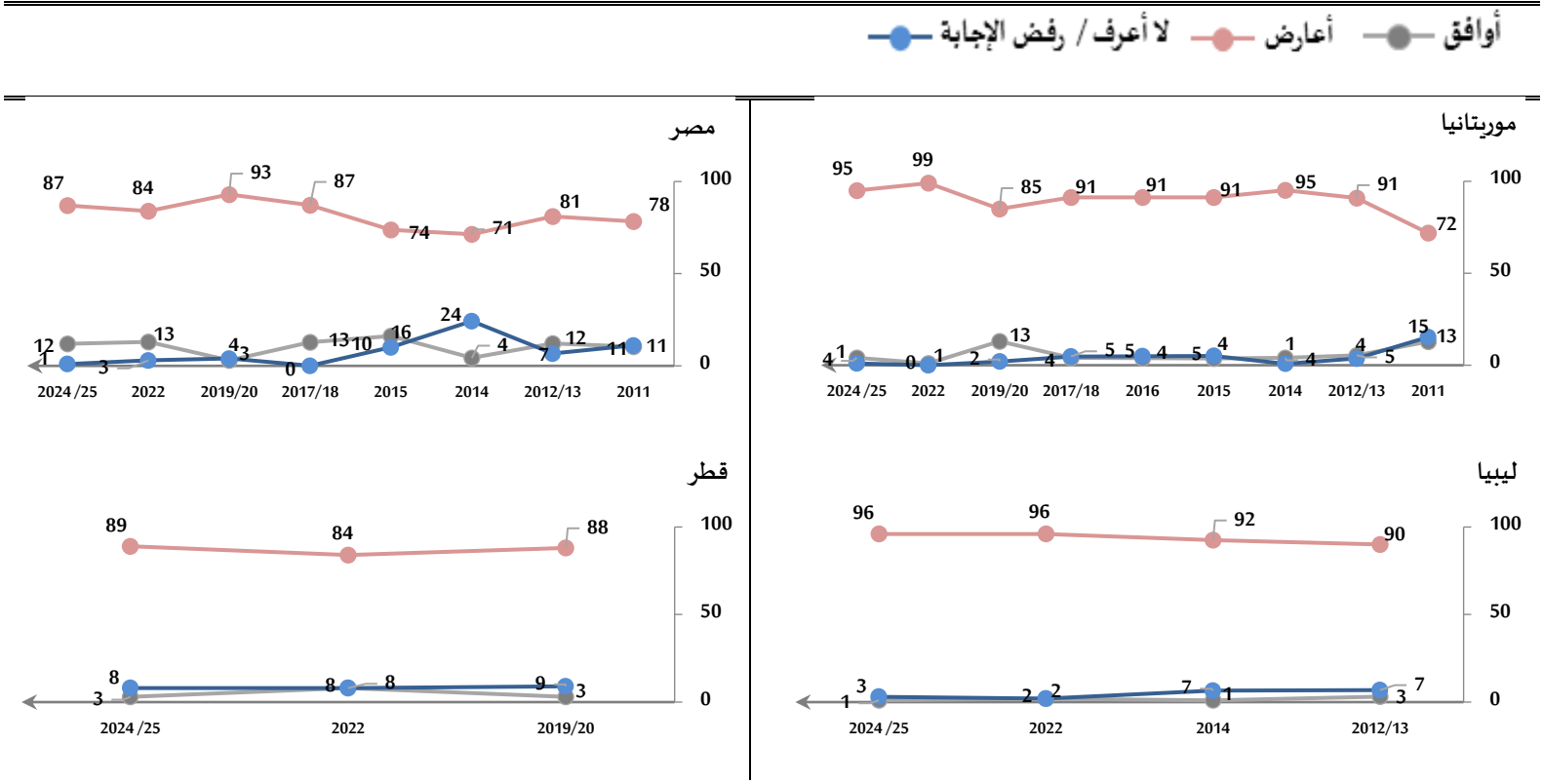

تضمّن استطلاع 2022 سؤالًا يهدف إلى التعرّف إلى دوافع المستجيبين لموافقتهم أو معارضتهم للاعتراف بإسرائيل، وذلك عبر صيغة السؤال شبه المفتوح؛ إذ كان الهدف من الالتجاء إلى هذه الصيغة، في المقام الأول، هو التعرّف إلى هذه الدوافع من خلال مفردات المستجيبين ولغتهم الخاصة. وقد استُخدمت هذه الصيغة استنادًا إلى نتائج استطلاعَي 2014 و2015، اللذين اعتمدا هذا الأسلوب، وأتاحا من ثم إمكانية بناء أسئلة شبه مفتوحة استنادًا إلى ما جُمع سابقًا من آراء المواطنين بشأن هذا الموضوع. ويُضاف إلى ذلك أن استخدام السؤال المفتوح بدلًا من السؤال المغلق يجنّب جميع السلبيات الملازمة للأخير، بخاصة في السياقات التي قد تتضمّن إجابات معدّة سلفًا، أو تلك التي قد تُفضي إلى أن يكون السؤال إيحائيًا في طبيعته.

وعند تحليل إجابات المستجيبين نحو أسباب رفض الاعتراف بإسرائيل، تُظهر النتائج وجود العديد من الأسباب؛ فقد برّر أكثر من ثلث المستجيبين (37%) الذين عارضوا الاعتراف بإسرائيل **بأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان**. وكان السبب الثاني (بنسبة 9%) هو أنّها **دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته**. وكان السبب الثالث (بنسبة 7%) **أنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب**. في حين كان السبب الرابع **قيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم وقتلهم** (بنسبة 7%). أمّا السبب الخامس (بنسبة 5.2%)، فهو **أنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية**. وقد كان المستجيبون الذين صُنّفت إجاباتهم تحت هذا

السبب هم الذين أفادوا أن إسرائيل كيان صهيوني أو دولة صهيونية عنصرية أو أنّها دولة صهيونية تتعامل معنا بعدم احترام، أو أنّها تكنّ لنا الكراهية أو حاقدة علينا. وكان السبب السادس (بنسبة 5.1%) ماثلًا في القول: "**معارضون لأسباب دينية**". أمّا السبب السابع فهو **نتيجة عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة** (بنسبة 3.7%). وتمثّل السبب الثامن (بنسبة 3.6%) في دافعين؛ الأول يستند إلى أن الاعتراف بإسرائيل يتمثل في **أنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية ما فعلته بالشعب الفلسطيني**. وفي إطار هذه الإجابة، جرى التركيز على البعد التاريخي لاحتلالها فلسطين وسلب الفلسطينيين حقوقهم الوطنية والتاريخية في أرضهم ووطنهم وفي حقّهم أن يكونوا شعبًا على غرار الشعوب في المنطقة أو العالم، والحيلولة دون تقرير مصيرهم. ومن هنا، فإنّ الاعتراف بإسرائيل هو قبول بها وإضفاءٌ لشرعيةٍ عليها، وجرى التركيز أيضًا على ما فعلته تدريجيًّا، وعلى استمرار تداعيات ذلك. أما الدافع الثاني، فيعود إلى أن إسرائيل **تهدد أمن المنطقة وتزعزع استقرارها**. أمّا الأسباب الأخرى، وإن كانت بنسبٍ أقلّ، فهي لأنها لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات (2%).

تُظهر مراجعة الإجابات التي أوردها المستجيبون الذين يرفضون الاعتراف بإسرائيل – وهي إجابات تشتمل على أسباب لهذا الرفض – شبه إجماع لدى مواطني المنطقة العربية ينطلق من تشخيصٍ يستند إلى طبيعة إسرائيل بوصفها دولة احتلال أو كيانًا عنصريًا، أو إلى أنّها ذات طبيعة توسعية، أو استنادًا إلى سياساتها ودورها في المنطقة، وما تمثّله من مصدر تهديد وعداء لأمن بلدانهم وشعوبهم. وارتكز جزء من هذا الإجماع على ما قامت به ضد الفلسطينيين تاريخيًا، ولا تزال تمارسه إلى اليوم. وبذلك، لا تقع عوامل معارضة الاعتراف بإسرائيل في إطار موقف عدائي من اليهود بصفتهم الدينية، ولا في سياق موقف عنصري ضدهم، ولا تستند إلى تناقض ثقافي يميّز العرب أنفسهم من اليهود أو الإسرائيليين، بل تقوم على تشخيص سياسي لطبيعة الدولة الإسرائيلية ودورها التاريخي والراهن في المنطقة. ويُظهر تحليل الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل بحسب البلدان، بوضوح أنّ أكثر المجتمعات التي ركّزت على معارضة الاعتراف بها بوصفها دولة استعمار واستيطان واحتلال، هي: الأردن (60%)، تليها فلسطين (58%)، ثم ليبيا (56%)، وموريتانيا (49%)، والعراق (42%)، والكويت (41%).

وكانت أعلى نسب المستجيبين الذين برّروا رفضهم الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة توسعية تسعى لاحتلال بلدان في الوطن العربي أو الهيمنة على ثرواته، بين الموريتانيين والجزائريين (15%) لكلٍّ منهما، ثم الكويتيين واللبنانيين (14%)، فالقطريين (11%).

وركز مستجيبو ليبيا ولبنان والعراق والكويت ومصر، بنسبٍ أعلى من غيرهم، على سبب معارضتهم الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب.

وعند مقارنة الأسباب التي أوردها معارضو الاعتراف بإسرائيل في استطلاع 2022 بتلك التي وردت في الاستطلاعات السابقة، يظهر ثبات نسبي في النسبة التي فسّرت الرفض بوصف إسرائيل دولة إرهابية تدعم الإرهاب؛ إذ ارتفعت من 1.2% في استطلاع 2014 إلى 10.4% في استطلاع 2015، ثم انخفضت إلى 7.6% في استطلاع 2016، وسجّلت 7.4% في استطلاع 2017/ 2018، وارتفعت قليلًا إلى 7.6% في استطلاع 2019/ 2020، ثم عادت لتنخفض إلى 7% في استطلاع 2022. أما نسبة الذين برروا معارضتهم لإسرائيل باعتبارها دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته، فقد شهدت تراجعًا طفيفًا؛ إذ بلغت 2.4% في استطلاع 2014، ثم ارتفعت إلى 13% في استطلاعَي 2015 و2016، وانخفضت إلى 10% في استطلاع 2017/ 2018، ثم إلى 9% في استطلاع 2019/ 2020، واستقرّت عند النسبة نفسها في هذا الاستطلاع. وفي المقابل، استمرت الزيادة في نسبة من يرفضون الاعتراف بإسرائيل لأنها دولة استعمارية؛ فقد كانت 23% في استطلاع 2014، وارتفعت إلى 27% في استطلاع 2016، ثم إلى 32% في استطلاع 2017/ 2018، و33.7% في استطلاع 2019/ 2020، وواصلت الارتفاع في الاستطلاع الحالي لتصل إلى 37%.

الجدول (16)

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل بحسب البلدان

	فلسطين	الأردن	ليبيا	موريتانيا	الكويت	السودان	قطر	الجزائر	لبنان	مصر	سورية	السعودية	المغرب	المعدل
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	45.1	45.0	40.0	39.6	35.6	33.0	29.3	29.0	28.0	25.3	22.3	20.8	17.0	31.5
لأنها دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في العالم العربي وثرواته	15.2	13.0	5.5	15.2	18.4	15.0	16.3	3.6	28.3	15.6	17.3	0.8	8.1	13.3
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم وقتلهم	11.0	9.0	6.5	14.0	17.1	7.0	11.0	8.6	5.3	9.3	4.7	1.3	13.3	9.1
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	4.4	7.5	5.0	3.2	6.0	10.0	7.3	6.0	11.6	9.0	6.0	1.3	9.0	6.6
لأن الاعتراف يمثّل إلغاءً للفلسطينيين وحقوقهم وتسليمًا بشرعية ما فعلته بالشعب الفلسطيني	9.0	3.9	17.0	9.0	3.1	1.5	4.0	2.7	4.2	7.3	3.1	0.8	12.0	6.0
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	1.8	8.0	3.0	6.0	5.0	6.0	6.3	2.0	4.0	3.3	8.3	1.3	10.6	5.0
لأنها تهدد أمن المنطقة وتزعزع استقرارها	1.6	3.2	2.0	2.6	2.2	2.7	6.7	0.5	2.9	6.2	3.2	0.0	5.0	3.0

بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	1.5	1.8	2.0	2.1	1.4	3.0	4.5	2.6	6.4	2.2	0.8	5.0	2.7
معارضون لأسباب دينية	0.3	2.3	4.0	1.1	0.6	4.1	3.3	8.6	0.2	1.4	0.6	1.3	2.0	2.3
لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	0.6	1.0	0.0	1.7	1.1	1.0	1.3	0.6	1.5	3.2	2.1	0.0	6.0	1.5
لا وجود لدولة إسرائيل	0.0	0.3	0.0	0.0	2.6	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.3
لاحتلالها الأراضي السورية خلال الأشهر الماضية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.1
لأنها تحتل الجولان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	0.0	0.0	0.1
لم يورد أسبابًا لمعارضة الاعتراف	0.3	0.3	11.0	0.3	0.2	2.5	0.0	22.0	0.2	0.1	1.0	0.8	32.8	5.5
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	**91.0**	**95.0**	**96.0**	**95.0**	**94.0**	**84.0**	**89.0**	**88.0**	**89.0**	**87.0**	**74.0**	**61.0**	**89.0**	**87.1**
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	**5.0**	**4.0**	**1.0**	**4.0**	**4.0**	**7.0**	**3.0**	**2.0**	**9.0**	**12.0**	**17.0**	**4.0**	**6.0**	**6.0**
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	**4.0**	**1.0**	**3.0**	**1.0**	**2.0**	**9.0**	**8.0**	**10.0**	**2.0**	**1.0**	**9.0**	**35.0**	**5.0**	**6.9**
المجموع الكلّي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

الجدول (17)

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل عبر السنوات (% من مجموع المستجيبين)

سنة الاستطلاع / الأسباب	2025 /2024	2022	/2019 2020	/2017 2018	2016	2015	2014
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	31.5	36.6	33.7	31.7	27.0	24.5	23.4
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	5.0	5.2	5.9	6.3	8.2	10.3	12.2
بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	2.7	3.7	4.1	3.4	3.3	4.7	11.5
لأن الاعتراف بها يمثّل إلغاءً للفلسطينيين وحقوقهم وتسليمًا بشرعية ما فعلته بالشعب الفلسطيني	6.0	3.6	4.8	5.3	5.8	5.6	7.5
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم وقتلهم	9.1	6.5	6.8	8.3	8.1	6.9	5.5
معارضون لأسباب دينية	2.3	5.1	6.7	6.6	5.2	3.3	4.9
لأنها تهدد أمن المنطقة وتزعزع استقرارها	3.0	3.6	3.6	3.4	3.2	3.4	2.5
لأنها دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في العالم العربي وثرواته	13.3	9.0	9.4	10.1	13.0	13.0	2.4
لأنها لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	1.5	1.8	1.6	1.6	2.1	2.4	2.3
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	6.6	7.0	7.6	7.4	7.6	10.4	1.2
لاحتلالها الأراضي السورية خلال الأشهر الماضية	0.1	--	--	--	--	--	--
لأنها تحتل الجولان	0.1	--	--	--	--	--	--
لا وجود لدولة إسرائيل	0.3	0.2	2.3	1.1	0.6	0.3	3.4
لم يورد أسبابًا لمعارضة الاعتراف	5.5	2.5	1.9	1.6	1.8	0.6	10.2
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	87.1	84.3	88.2	86.8	85.9	85.4	87.0
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	6.0	7.5	6.2	7.9	9.5	8.9	6.0
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	6.9	7.9	5.6	5	5	6	7
المجموع الكلّي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

أمّا على صعيد المستجيبين الذين يوافقون على اعتراف بلدانهم بإسرائيل، فيمثّلون 7.5% من إجمالي العينة؛ وقد أوردوا عددًا من العوامل والأسباب، تصدّرها القول إن الاعتراف قد جرى فعلًا، وإن هناك اتفاقيات سلام قائمة معها، بنسبة 1.9%. في حين رأى 1.1% أنّها موجودة لا محالة. وبرّر 0.9% من المؤيدين موقفهم بالسعي لتحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة، بينما اشترط 0.6% من المستجيبين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية كاملة السيادة مقابل الموافقة على الاعتراف بها. ووافق كذلك 0.6% بحجّة المصالح المشتركة وتعزيز العلاقات، في حين اعتبر 0.5% أنها دولة كغيرها من الدول، وأن من حق شعبها أن تكون له دولة. وأشار 0.4% إلى أنها دولة قوية، وأن العرب غير قادرين على مواجهتها، في حين أعرب 0.2% عن إعجابهم بتقدّمها وتطورها.

وفي الحصيلة النهائية، تركزت دوافع الاعتراف بإسرائيل في ثلاثة محاور أساسية: يتمثل المحور الأول في الرغبة في تحقيق حقوق الفلسطينيين، ويعبّر عنه أقل من ثلث المؤيدين للاعتراف؛ أمّا المحور الثاني، ويمثّل نحو ثلث المؤيدين أيضًا، فينطلق من نظرة نقدية إلى السؤال ذاته، مفادها أنّ الاعتراف واقع فعليّ بالفعل، إما لوجود إسرائيل على الأرض، أو لقيام اتفاقيات سلام معها. أمّا المحور الثالث، ويمثل 1% من مجمل المؤيدين للاعتراف، فينطلق من اقتناع صريح بتأييد الاعتراف بإسرائيل.

الجدول (18)

الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل بحسب البلدان

	لبنان	سورية	مصر	الأردن	السودان	فلسطين	الكويت	المغرب	قطر	الجزائر	موريتانيا	السعودية	ليبيا	المعدل
جرى الاعتراف بها وأصبح هناك اتفاقيات سلام	4.0	3.3	3.0	2.5	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.6	0.5	0.3	0.0	1.5
من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة	2.0	6.4	3.0	0.1	1.0	2.0	0.1	1.4	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2
لأنها موجودة لا محالة	2.0	2.5	2.0	0.1	3.0	0.2	0.2	0.3	0.2	0.0	0.1	0.0	0.0	0.8
بشرط اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة	0.0	0.9	0.3	0.0	1.0	1.0	1.0	0.1	1.0	0.7	2.0	0.0	0.0	0.6
قد يؤدي الاعتراف بها إلى إقامة دولة فلسطينية	0.0	0.5	2.0	0.6	0.1	0.5	1.0	1.0	0.1	0.1	1.0	0.3	0.0	0.5
لأنها دولة قوية ونحن غير قادرين على مواجهتها	1.0	1.7	0.3	0.0	0.5	0.0	0.1	1.5	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
بسبب المصالح المشتركة وتقوية العلاقات	0.0	0.5	1.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.4	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.2
لأنها دولة مثل باقي الدول ويجب أن يكون لهم دولة	0.0	0.3	0.2	0.0	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
إعجاب بتقدمها وتطورها	0.1	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1
موافقون لأسباب دينية	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	1.0	0.1
لم يورد أسبابًا لموافقة الاعتراف	0.1	0.3	0.0	0.1	0.5	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	2.5	0.0	0.3

	لبنان	سورية	مصر	الأردن	السودان	فلسطين	الكويت	المغرب	قطر	الجزائر	موريتانيا	السعودية	ليبيا	المعدل
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	9.0	17.0	12.0	4.0	7.0	5.0	4.0	6.0	3.0	2.0	4.0	4.0	1.0	6.0
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	89.0	74.0	87.0	95.0	84.0	91.0	94.0	89.0	89.0	88.0	95.0	61.0	96.0	87.1
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	2.0	9.0	1.0	1.0	9.0	4.0	2.0	5.0	8.0	10.0	1.0	35.0	3.0	6.9
المجموع الكلّي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

وعند مقارنة الأسباب التي أوردها المستجيبون للاعتراف بإسرائيل في استطلاع 2022 بالاستطلاعات السابقة، لا تُظهر النتائج تغيراتٍ مهمةً؛ وذلك نتيجة لأن نسب الذين يوافقون على الاعتراف بها محدودة من حيث المبدأ.

الجدول (19)

الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل عبر السنوات

سنة الاستطلاع / الأسباب	2024/ 2025	2022	2019/ 2020	2017/ 2018	2016	2015	2014
جرى الاعتراف بها وأصبح هناك اتفاقيات سلام	1.5	1.9	1.1	1.7	2.6	2.2	0.5
من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة	1.2	0.9	1.0	0.8	0.9	1.5	1.4
لأنها موجودة لا محالة	0.8	1.1	1.2	1.8	2.5	2	1.6
بشرط اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة	0.6	0.6	0.5	1.0	0.7	0.9	0.4
قد يؤدي الاعتراف بها إلى إقامة دولة فلسطينية	0.5	0.8	0.5	0.9	1	0.9	0.1
لأنها دولة قوية ونحن غير قادرين على مواجهتها	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5
بسبب المصالح المشتركة وتقوية العلاقات	0.2	0.6	0.4	0.4	0.3	0.4	0.6
لأنها دولة مثل باقي الدول ويجب أن يكون لهم دولة	0.1	0.5	0.5	0.4	0.5	0.3	0.4
إعجاب بتقدمها وتطورها	0.1	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1
موافقون لأسباب دينية	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
أخرى	0.0	0.0	0.1	0.0	--	0	0.2
لم يورد أسبابًا للموافقة على الاعتراف	0.3	0.2	0.2	0.4	0.2	0.0	0.1
مجموع الموافقين على الاعتراف بإسرائيل	6.0	7.5	6.2	7.9	9.5	8.9	6.0
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	87.1	84.3	88.0	86.8	85.9	85.4	87.0
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	6.9	7.9	5.6	5	5	6	7
الكلّي المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0